

# التقرير الاقتصادي العربي الموحد

2025

العدد 45

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.amf.org.ae

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
ميدان التحرير
الرقم البريدي 11642
القاهرة- جمهورية مصر العربية
www.lasportal.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص.ب 20501 - الصفاة
13066 - الكويت
الكويت - دولة الكويت
www.oapecorg.org

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ص.ب 21932 - الصفاة
13080 الكويت
الكويت - دولة الكويت
www.arabfund.org

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة
دون موافقة خطية من المؤسسات الأربع المُعِدّة للتقرير، إلا في حالات الاقتباس القصير مع
وجوب ذكر المصدر.

© الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد
العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

**توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:**

**دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل**

**صندوق النقد العربي**

**ص.ب** 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

**هاتف:** 552 6171-2-971+

**فاكس:** 6454 632-2-971+

**البريد الإلكتروني:** economic@amfad.org.ae

www.amf.org.ae

## نبذة تاريخية

أوصت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، خلال اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بهدف الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن اقتصادات المنطقة العربية، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن أصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية والاقتصاد ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه المنطقة، فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية أو بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980، وكان ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. انضمت بعد ذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، وتلتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل المؤسسات المشاركة في إعداد التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد ومسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصادات العربية، وعاملًا مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في كل دول المنطقة، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

**والله من وراء القصد،،،**

---

| علي بن إبراهيم المالكي | فوزي يوسف الحنيف | فهد بن محمد التركي | جمال عيسى اللوغاني |
|---|---|---|---|
| الأمين العام المساعد<br>رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية<br>الأمانة العامة<br>لجامعة الدول العربية | المدير العام<br>رئيس مجلس الإدارة<br>الصندوق العربي للإنماء<br>الاقتصادي والاجتماعي | المدير العام<br>رئيس مجلس الإدارة<br>صندوق النقد<br>العربي | الأمين العام<br>منظمة الأقطار العربية<br>المصدرة للبترول<br>(الأوابك) |

# تقديم

يتناول **العدد الخامس والأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الصادر في عام 2025 التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال عام 2024. يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). في هذا الإطار، تقوم المؤسسات بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام، ويتولى صندوق النقد العربي مهام تحرير التقرير وإصداره. يُعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الرأي من قبل الدول الأعضاء، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام. وفي ضوء تلك الملاحظات، يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

حرصت المؤسسات المشاركة في إعداد التقرير على أن يعكس بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. تبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مقدرة في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد فصول التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

من ناحية منهجية إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسية، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المُقارن. في سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلًا خاصاً كل عام حول أحد المواضيع الاقتصادية المهمة، والتي تعكس اهتمامات متخذي القرار وصانعي السياسات في الدول العربية.

نرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأوضاع الاقتصادات العربية.

# مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2024

## المساحة

| | | |
|---|---|---|
| المساحة الكلية | 13.4 | مليون كم² (1.3 مليار هكتار) |
| نسبتها إلى العالم | 9.6 | في المائة |

## السكان والعمالة

| | | |
|---|---|---|
| عدد السكان | 467.4 | مليون نسمة |
| نسبة السكان إلى سكان العالم | 5.8 | في المائة |
| نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان (15+) (2023) | 49.4 | في المائة |
| معدل البطالة | 13.0 | في المائة |

## الناتج المحلي الإجمالي

| | | |
|---|---|---|
| القيمة بالأسعار الجارية | 3,624.5 | مليار دولار أمريكي |
| معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الجارية) | 1.7 | في المائة |
| معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الثابتة) | 1.6 | في المائة |
| متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية) | 8,113 | دولار أمريكي |
| نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج | 4.9 | في المائة |
| نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج | 21.2 | في المائة |
| نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج | 12.0 | في المائة |
| نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج | 49.3 | في المائة |
| فجوة الغذاء | 47.6 | مليار دولار أمريكي |

## النفط

| | | |
|---|---|---|
| نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي | 53.7 | في المائة |
| نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي | 26.5 | في المائة |
| إنتاج النفط الخام | 22.4 | مليون برميل يومياً |
| نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي | 25.3 | في المائة |
| نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي | 14.9 | في المائة |
| عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية) | 508.7 | مليار دولار أمريكي |

## التجارة

| | | |
|---|---|---|
| الصادرات السلعية (فوب) | 1,225.5 | مليار دولار أمريكي |
| نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية | 5.0 | في المائة |
| الواردات السلعية (سيف) | 1,111.4 | مليار دولار أمريكي |
| نسبة الواردات إلى الواردات العالمية | 4.5 | في المائة |
| إجمالي الصادرات العربية البينية | 170.0 | مليار دولار أمريكي |
| نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية | 13.9 | في المائة |

## الاحتياطيات الخارجية الرسمية

| | | |
|---|---|---|
| قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية | 1,145.7 | مليار دولار أمريكي |
| متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية العربية | 12.7 | شهراً |

## السيولة المحلية والودائع المصرفية

| | | |
|---|---|---|
| النمو في السيولة المحلية | 16.1 | في المائة |
| إجمالي الودائع المصرفية | 2,863.7 | مليار دولار أمريكي |

# قائمة المحتويات


نبذة تاريخية ---------- أ

تقديم ---------- ب

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2024 ---------- ج

قائمة الأشكال البيانية ---------- م

قائمة الجداول ---------- ع

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2024 ---------- 1

أداء الاقتصاد العالمي ---------- 1

أداء الاقتصادات العربية ---------- 2

التطورات الاقتصادية ---------- 2

التطورات الاجتماعية ---------- 4

التطورات القطاعية ---------- 4

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية ---------- 16

نظرة عامة ---------- 17

1. نمو الاقتصاد العالمي ---------- 19

2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية ---------- 27

1.2. التضخم ---------- 27

2.2. البطالة ---------- 28

3.2. أسعار الفائدة ---------- 29

4.2. التجارة والمدفوعات ---------- 29

5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ---------- 31

6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ---------- 32

7.2. أسعار الصرف ---------- 35

8.2. أسواق الأسهم الدولية ---------- 36

9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية ---------- 37

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ---------- 39

نظرة عامة ---------- 40

1. الأداء الاقتصادي العام ---------- 42

2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية ---------- 46

1.2. تطور البيئة المؤسسية والأسواق والهيكل الاقتصادي ---------- 46

2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ---------- 47

3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ---------- 49

1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية ---------- 49

2.3. مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي ---------- 51

4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي ---------- 52

1.4. الأسعار والتضخم ---------- 52
2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي ---------- 53
3.4. الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة الموارد ---------- 56
5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية ---------- 57
1.5. تطور اقتصاد المعرفة ---------- 57
2.5. واقع التنمية المستدامة ---------- 59
3.5. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة ---------- 61
6. التطورات الاجتماعية ---------- 68
1.6. السكان ---------- 68
2.6. المؤشرات الصحية ---------- 70
3.6. التعليم ---------- 73
4.6. الأمية ---------- 75
5.6. العمالة ---------- 78
6.6. البطالة ---------- 78
الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه ---------- 83
نظرة عامة ---------- 84
1. الموارد الزراعية في الدول العربية ---------- 86
1.1. الأراضي الزراعية ---------- 86
2.1. المراعي ---------- 86
3.1. الغابات ---------- 87
4.1. التغير المناخي وأثره على الموارد الطبيعية ---------- 87
2. الموارد المائية ---------- 88
3. الموارد البشرية ---------- 91
1.3. القوى العاملة في الزراعة ---------- 91
2.3. تنمية الريف ---------- 92
4. الناتج والإنتاج الزراعي ---------- 93
1.4. الناتج الزراعي ---------- 93
2.4. الإنتاج النباتي ---------- 95
3.4. الإنتاجية الزراعية العربية ---------- 96
4.4. الإنتاج الحيواني ---------- 96
5.4. الإنتاج السمكي ---------- 97
5. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة والاستثمارات الزراعية ---------- 98
1.5. البحوث والتقنيات الحديثة ---------- 98
2.5. تكوين رأس المال في القطاع الزراعي ---------- 99
6. التجارة الزراعية العربية ---------- 100
1.6. الصادرات الزراعية العربية ---------- 100
2.6. الواردات الزراعية العربية ---------- 100
3.6. الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية ---------- 102
4.6. الواردات العربية من السلع الغذائية ---------- 102
5.6. التجارة الزراعية العربية البينية ---------- 103

7. الأمن الغذائي العربي ---- 104
1.7. الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي ---- 104
2.7. حصة واردات الأغذية من إجمالي الصادرات السلعية ---- 105
3.7. دور السياسات الزراعية العربية في تحسين مستوى الأمن الغذائي ---- 106
4.7. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي ---- 106
الفصل الرابع: القطاع الصناعي ---- 108
نظرة عامة ---- 109
1. الناتج الصناعي العربي ---- 110
1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ---- 111
2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية ---- 111
2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي ---- 111
3. تطور الصناعات الاستخراجية ---- 111
4. الصناعات الهيدروكربونية ---- 112
1.4. صناعة التكرير ---- 112
2.4. الصناعات البتروكيماوية ---- 113
3.4. صناعة الإثيلين ---- 114
4.4. صناعة الغاز الطبيعي المسال ---- 114
5. تطور الصناعات التحويلية ---- 114
1.5. صناعات مواد البناء والتشييد ---- 114
2.5. صناعة الحديد والصلب ---- 115
3.5. صناعة الإسمنت ---- 115
4.5. صناعة السكر ---- 116
5.5. صناعة زيت الزيتون ---- 117
6.5. الصناعات التكنولوجية عالية التقنية ---- 118
6. تنافسية الصناعات التحويلية ---- 120
1.6. مساهمة الدول العربية في الناتج الصناعي الإجمالي العالمي ---- 120
2.6. صادرات الصناعات التحويلية ---- 120
3.6. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية ---- 121
7. قضايا التنمية الصناعية ---- 123
1.7. تحديات الصناعات التحويلية ---- 123
2.7. المناطق الصناعية ودورها في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي ---- 126
3.7. المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الذكاء الاصطناعي ---- 127
8. التعاون العربي في القطاع الصناعي ---- 132
الفصل الخامس: التطورات في مجال الطاقة ---- 134
نظرة عامة ---- 135
1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات ---- 137
1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري ---- 137
2.1. الاحتياطيات ---- 138

2. الإنتاج ---- 139
1.2. النفط والغاز الطبيعي ---- 139
2.2. مصادر الطاقة الأخرى ---- 143
3. الطلب على الطاقة ---- 146
1.3. الطلب العالمي ---- 146
2.3. طلب الدول العربية على الطاقة ---- 147
3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية ---- 148
4. طلب الدول العربية على الطاقة وفق المصدر ---- 148
1.4. الغاز الطبيعي ---- 149
2.4. المنتجات البترولية ---- 150
3.4. الطاقة الكهرومائية ---- 150
4.4. الفحـم ---- 150
5. آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عالمياً وعربياً ---- 151
6. المخزون النفطي ---- 152
7. الأسعـــار ---- 152
1.7. أسعار النفط الخام ---- 152
2.7. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية ---- 154
3.7. أسعار الشحن ---- 156
4.7. أسعار الغاز الطبيعي ---- 157
8. الصادرات البترولية ---- 157
1.8. الصادرات النفطية ---- 157
2.8. صادرات الغاز الطبيعي ---- 158
3.8. قيمة صادرات النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية ---- 161
9. تحولات الطاقة في الدول العربية ---- 163
1.9. التحول إلى اقتصاد الهيدروجين في الدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ---- 163
2.9. المعادن الحرجة ودور الدول العربية في تأمين سلاسل إمداداتها ---- 163

الفصل السادس: تطورات المالية العامة ---- 166

نظرة عامة ---- 167
1. الإيرادات العامة والمنح ---- 168
1.1. الإيرادات البترولية ---- 169
2.1. الإيرادات الضريبية ---- 172
2. الإنفاق العام ---- 174
1.2. الإنفاق الجاري ---- 176
2.2. الإنفاق الرأسمالي ---- 177
3. الوضع الكلي للموازنات العامة ---- 180
4. تطورات الدين العام ---- 182

الفصل السابع: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية ---- 186

نظرة عامة ---- 187

1. التطورات النقدية---188
1.1. توجهات السياسة النقدية---188
2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية---189
3.1. التفاعل بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية---192
2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها---193
1.2. التغير في السيولة المحلية---193
2.2. مكونات السيولة المحلية---193
3.2. تطورات العوامل المؤثرة في السيولة المحلية---194
3. التطورات المصرفية---195
1.3. تطور الودائع المصرفية---196
2.3. النشاط الإقراضي---197
3.3. القواعد الرأسمالية---198
4.3. مؤشرات السلامة المصرفية---199
5.3. مؤشرات الربحية---200
6.3. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية---201
7.3. التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية---202
4. التطورات في أسواق المال العربية---206
1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار---206
2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة---208
3.4. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في أسواق المال العربية---209
4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية في أسواق المال العربية---212
الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية---215
نظرة عامة---216
1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية---218
1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية---218
2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية---219
3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية---220
2. تنافسية الصادرات السلعية العربية---221
3. التجارة البينية السلعية العربية---223
1.3. أداء التجارة البينية السلعية---223
2.3. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية---225
3.3. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية---226
4.3. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية---227
5.3. اتجاهات التجارة البينية السلعية---227
4. تجارة الخدمات في الدول العربية---228
1.4. أداء تجارة الخدمات في الدول العربية---228
2.4. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية---230
5. تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي لعام 2024---232

1.5. تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية ---------- 232
2.5. تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية ---------- 234
3.5. الاتحاد الجمركي العربي ---------- 234

الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف ---------- 236

نظرة عامة ---------- 237
1. موازين المدفوعات ---------- 238
1.1. الموازين التجارية ---------- 238
2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي ---------- 239
3.1. موازين الحسابات الجارية ---------- 240
4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية ---------- 241
5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية ---------- 242
2. تطورات الدين الخارجي ---------- 243
1.2. رصيد الدين الخارجي للدول العربية ---------- 243
2.2. خدمة الدين الخارجي في الدول العربية ---------- 244
3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية ---------- 244
3. تطورات أسعار الصرف في الدول العربية ---------- 245
1.3. نظم الصرف في الدول العربية ---------- 245
2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية ---------- 246

الفصل العاشر: تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي والابتكار في الدول العربية ---------- 248

نظرة عامة ---------- 249
1. الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي: الأهمية الاستراتيجية وأهم تطبيقاته ومخاطره -- 251
1.1. الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي العربي ---------- 251
2.1. التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في القطاع المالي والمصرفي ---------- 253
3.1. مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعلم الآلة في القطاع المالي والمصرفي ---------- 256
2. المبادرات والاستراتيجيات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي وأهم تحدياتها ---------- 258
1.2. مبادرات واستراتيجية الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي: نموذج عالمي للتحول الرقمي ---------- 258
2.2. مبادرات واستراتيجية السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي: محرك رئيسي لرؤية 2030 ---------- 258
3.2. مبادرات واستراتيجية قطر في مجال الذكاء الاصطناعي: محرك رئيسي لرؤية 2030 ---------- 260
4.2. مبادرات واستراتيجية عُمان في مجال الذكاء الاصطناعي: تسخير التقنية لمستقبل مزدهر ---------- 260
5.2. مبادرات واستراتيجية البحرين في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 261
6.2. مبادرات واستراتيجية الأردن في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 262
7.2. مبادرات واستراتيجية تونس في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 263
8.2. مبادرات واستراتيجية الكويت في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 263
9.2. مبادرات واستراتيجية المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 264
10.2. مبادرات واستراتيجية مصر في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 265
11.2. مبادرات واستراتيجية الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 266
12.2. مبادرات واستراتيجية العراق في مجال الذكاء الاصطناعي ---------- 267
13.2. التحديات البنيوية والهيكلية في تبني الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: نحو رؤية استراتيجية متكاملة ---------- 267

3. إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وأطر حوكمته: ضرورة استراتيجية للتبني المسؤول ---------- 268
1.3. الأطر والمبادئ الدولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي---------- 268
2.3. السياسات والأطر التنظيمية الحكومية والإقليمية---------- 269
3.3. حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: نحو أطر تنظيمية داعمة للابتكار والمسؤولية ---------- 270
4. جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي: تقييم واقعي ومقاربة تحليلية---------- 271
1.4. نبذة عن مؤشري جاهزية الذكاء الاصطناعي(AIPI) ومؤشر أكسفورد إنسايتس ---------- 271
2.4. واقع جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي لعام 2024---------- 272
3.4. تحليل واقع جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي وفق مؤشر (AIPI) ---------- 272
4.4. تباين مستويات جاهزية الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: تحليل إحصائي لمؤشر (AIPI) عام 2023 والتحديات الرئيسية---------- 274
5. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ---------- 275
1.5. تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي ---------- 275
2.5. العلاقة بين أبعاد مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي والشمول المالي :فحص تجريبي ---------- 277
6. الذكاء الاصطناعي ونمو التقنيات المالية الحديثة في المنطقة العربية: رؤية شاملة للابتكار المالي من خلال مؤشر (FinxAr) ---------- 279
1.6. نبذة عن مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) وأهدافه ---------- 279
2.6. هيكل مؤشر (FinxAr) ومحاوره الرئيسية---------- 279
3.6. أداء مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) لعام 2024 ---------- 280
4.6. العلاقة بين مؤشر التقنيات المالية في المنطقة العربية (FinxAr) ومؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي 281
5.6. الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة: رافعة لجذب الاستثمار الأجنبي في العالم العربي --------- 282
الخلاصة والتوصيات ---------- 282
ملحق (1): الأسس المفاهيمية للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة---------- 284
ملحق (2): كود بايثون لتحليل جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي - إحصاءات وصفية وتمثيل بياني ---------- 292
الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي ---------- 294
نظرة عامة---------- 295
1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق ---------- 297
1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2024---------- 297
2.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 - 2024---------- 299
2. الأثر التنموي للعون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق ---------- 302
3. دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ---------- 304
1.3. الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية ---------- 304
2.3. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي ---------- 304
3.3. الشراكة العالمية والعمل الجماعي ---------- 304
4. التطورات الرئيسية في توزيع المساعدات---------- 305
1.4. تحول الأولويات---------- 305
2.4. التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية الدولية---------- 305
3.4. حصة الدول العربية من إجمالي المساعدات الدولية من جميع المصادر---------- 306

الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني ---------- 308

نظرة عامة ---------- 309
1. ماهية الأمن السيبراني ---------- 310
2. التطور التاريخي للأمن السيبراني ---------- 310
1.2. بداية الأمن السيبراني ---------- 310
2.2. ظهور الإنترنت في الثمانينات ---------- 310
3.2. تعزيز أمن الشبكات في التسعينات ---------- 310
4.2. الوضع الراهن ---------- 310
5.2. أنواع التهديدات السيبرانية ---------- 311
6.2. أنواع الجرائم السيبرانية ---------- 311
3. التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني ---------- 311
1.3. جهود المنظمات الدولية في مجال الأمن السيبراني ---------- 311
2.3. المبادرات الدولية في مجال الأمن السيبراني ---------- 311
3.3. الإطار القانوني الخاص بمجال الأمن السيبراني ---------- 312
4.3. الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الأمن السيبراني ---------- 312
4. الآثار الاقتصادية للتهديدات السيبرانية ---------- 312
1.4. التكلفة المترتبة على التهديدات الإلكترونية في المنطقة العربية ---------- 314
2.4. التكلفة المرتبطة بالاستثمار في الأمن السيبراني ---------- 314
3.4. التكلفة التكنولوجية للأمن السيبراني ---------- 314
5. واقع الأمن السيبراني في المنطقة العربية ---------- 315
1.5. أداء الدول العربية في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (GCI) ---------- 315
2.5. تقييم الدول العربية ---------- 316
6. التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني ---------- 317
1.6. دور الجامعة العربية في توحيد الجهود العربية في مجال الأمن السيبراني ---------- 318
7. مستقبل الأمن السيبراني في المنطقة العربية ---------- 319

الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني ---------- 321

نظرة عامة ---------- 322
1. أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية ---------- 323
1.1. عدد السكان ---------- 323
2.1. سوق العمل والبطالة ---------- 323
3.1. الفقر والأمن الغذائي والأسعار ---------- 324
4.1. الناتج المحلي الإجمالي ---------- 324
5.1. الاستهلاك والاستثمار ---------- 325
6.1. القطاعات الاقتصادية ---------- 326
7.1. مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية ---------- 327
8.1. القطاع الخارجي والدين العام ---------- 328
2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على قطاع غزة ---------- 331
1.2. المباني السكنية والمنشآت ---------- 331
2.2. القطاع الصحي ---------- 331

3.2. العملية التعليمية ---------- 332
4.2. ندرة المياه ---------- 332
5.2. قطاع الكهرباء ---------- 333
6.2. الخسائر الاقتصادية الفلسطينية ---------- 334
خاتمة ---------- 337
المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير ---------- 340
الملاحق الإحصائية ---------- 352

# قائمة الأشكال البيانية


شكل (1-1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2020-2024) ..... 19
شكل (1-2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاديات بالعالم في عام 2024 ..... 20
شكل (1-3): معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى بمنطقة اليورو في عامي 2023 و2024 ..... 21
شكل (1-4): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2020 – 2024) ..... 27
شكل (1-5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة خلال الفترة (2020-2024) ..... 30
شكل (1-6): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2020-2024) .... 30
شكل (1-7): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة خلال عامي 2023 و2024 ..... 34
شكل (1-8): تطور مدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات في مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى خلال عامي 2023 و2024 ..... 35
شكل (1-9): مؤشر أهم البورصات العالمية خلال عامي 2023 و2024 ..... 37

شكل (2-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2013 – 2024) ..... 42
شكل (2-2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2010 – 2024) ..... 43
شكل (2-3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال عامي 2023 و2024 46
شكل (2-4): تطور البيئة المؤسسية والأسواق في الدول العربية ..... 47
شكل (2-5): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لعامي 2022 و2023 ..... 48
شكل (2-6): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2024 ..... 50
شكل (2-7): هيكل النشاط الاقتصادي في الدول العربية بالأسعار الثابتة في عام 2024 ..... 51
شكل (2-8): معدل نمو مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي خلال عامي 2023 و2024 (%) ..... 51
شكل (2-9): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) خلال عامي 2023 و2024 ..... 53
شكل (2-10): الأهمية النسبية لمكونات الناتج الإجمالي المحلي حسب الإنفاق للدول العربية في عام 2024 (%) ..... 54
شكل (2-11): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2024 ..... 55
شكل (2-12): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ..... 56
شكل (2-13): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%) ..... 57
شكل (2-14): مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية المشمولة بالمؤشر خلال عامي 2017 و2024 ..... 58
شكل (2-15): التغير المحقق للدول العربية خلال عام 2024 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع عام 2023. 59
شكل (2-16): تطور معدلات الفقر خلال الفترة (2014-2024) ..... 61
شكل (2-17): الخدمات الصحية في الدول العربية في عام 2023 ..... 71
شكل (2-18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال عامي 2010 و2023 ..... 72
شكل (2-19): معدلات القيد الإجمالية للدول العربية في مختلف مراحل التعليم في عام 2023 ..... 74
شكل (2-20): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية في عام 2023 ..... 76
شكل (2-21): معدل البطالة الإجمالي وبين الشباب (15-24 سنة)، لعام 2024، (%) ..... 79
شكل (2-22): متوسط معدل نمو قوة العمل، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2015 و2024 (%) ..... 81

شكل (3-1): استهلاك الفرد من المياه في الدول العربية خلال عام 2023 (متر مكعب بالسنة) ..... 88
شكل (3-2): نسبة استهلاك القطاع الزراعي للمياه في الدول العربية من إجمالي استهلاك المياه العذبة خلال عام 2020 (%) ..... 88
شكل (3-3): كفاءة استخدام المياه لأغراض الري الزراعي خلال عام 2021 (دولار أمريكي / متر مكعب من المياه) ..... 88
شكل (3-4): نسب الضغط المائي في الدول العربية (SDG 6.4.2) خلال عام 2021، (%) ..... 89
شكل (3-5): حصة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) ..... 94
شكل (3-6): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2023 و2024 ..... 96
شكل (3-7): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة (2010 و 2020-2024) ..... 98
شكل (3-8): الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2020-2023 (مليار دولار أمريكي) ..... 101

شكل (3- 9): تطور ات قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال الفتر ة (2015 - 2024) ..... 105
شكل (3- 10): نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في بعض الدول العربية خلال عام 2023 ..... 106

شكل (4- 1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ..... 110
شكل (4- 2): الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية خلال عام 2024 ..... 116
شكل (4- 3): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة (2015-2024) ..... 118
شكل (4- 4): حصة صادرات الصناعات عالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية في الدول العربية خلال عام 2023 ..... 119
شكل (4- 5): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية في عام 2024 ..... 120
شكل (4- 6): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات في عام 2024 ..... 120
شكل (4- 7): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية ..... 122

شكل (5- 1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2024 ..... 138
شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2024 ..... 139
شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام عربياً خلال الفترة (2020-2024) ..... 140
شكل (5- 4): معدل التغير في النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط خلال الفترة (2020 – 2024) ..... 146
شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2020 – 2024) ..... 147
شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية في عام 2024 (برميل مكافئ نفط/ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية) ..... 149
شكل (5- 7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك في عامي 2023 و2024، (دولار أمريكي/برميل) ..... 153
شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية خلال الفترة (2020 – 2024) ..... 162

شكل (6- 1): نمو عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة (2022-2024) ..... 168
شكل (6- 2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 169
شكل (6- 3): سعر النفط التعادلي للميزانية العامة في الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط في عام 2024 ..... 171
شكل (6- 4): تطوّر متوسط سعر النفط التعادلي للميزانية العامة للدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2019 - 2024) ..... 172
شكل (6- 5): مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة خلال عامي 2023 و2024 ..... 173
شكل (6- 6): نمو الإنفاق العام في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 174
شكل (6- 7): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 180
شكل (6- 8): نسبة الفائض /العجز الأولي للموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 181
شكل (6- 9): إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%) ..... 184
شكل (6- 10): توزيع إجمالي الدين العام في الدول العربية حسب عملة التقويم خلال عامي 2023 و2024 ..... 185

شكل (7- 1): تطور سعر الفائدة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 188
شكل (7- 2): معامل نمو السيولة المحلية إلى نمو الناتج المحلي خلال عامي 2023 و2024 ..... 189
شكل (7- 3): معدل نمو السيولة المحلية في عدد من الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 193
شكل (7- 4): تطور مكونات السيولة المحلية في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%) ..... 194
شكل (7- 5): التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية خلال عامي 2023 و2024 ..... 195
شكل (7- 6): تطور نسبة إجمالي الودائع المصرفية بالعملات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 196
شكل (7- 7): المطلوبات على القطاع الخاص كنسبة من إجمالي المطلوبات في عام 2024 ..... 198

شكل (7- 8): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 209
شكل (7- 9): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية في عام 2024 .....210

شكل (8- 1): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية في عام 2024 .....219
شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين في عام 2024 ..... 220
شكل (8- 3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية في عام 2024 .....221
شكل (8- 4): مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2019 و2023 .....223
شكل (8- 5): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية بين عامي 2023 و2024 ..... 224
شكل (8- 6): مساهمة الصادرات العربية البينية في الصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2020–2024) ..... 226
شكل (8- 7): الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية في عام 2024 ..... 226
شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 229
شكل (8- 9): نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية في عام 2024 ..... 230
شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية في عام 2024 .....231

شكل (9- 1): تطور الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 238
شكل (9- 2): تطور نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 238
شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2020-2024) ..... 239
شكل (9- 4): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2024 ..... 240
شكل (9- 5): نسبة رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 240
شكل (9- 6): نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2024 ..... 242

شكل (10- 1): مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي في عام 2024 ..... 273
شكل (10- 2): مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI) وأبعاده في الدول العربية في عام 2023 ..... 274
شكل (10- 3): العلاقة بين أبعاد الجاهزية للذكاء الاصطناعي ومؤشر الشمول المالي في الدول العربية ..... 278
شكل (10- 4): العلاقة بين مؤشر (FINXAR) ومؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي (AIPI) .....281
شكل (10- 5): ملخص وجهات نظر قادة الفكر حول الذكاء الاصطناعي ..... 290

شكل (11- 1): توزيع قيمة العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2020 – 2024) ..... 299
شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية خلال الفترة (2020 – 2024) ..... 300
شكل (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة خلال الفترة (2020 – 2024) .....301
شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية عام 2024) ..... 302
شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (إلى نهاية عام 2024) ..... 302

شكل (12- 1): التكلفة التقديرية للجرائم الإلكترونية في جميع أنحاء العالم .....314

شكل (13- 1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب المنطقة خلال الفترة (2020-2024) .....325
شكل (13- 2): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين في عام 2024 ..... 327
شكل (13- 3): الميزان التجاري للسلع والخدمات بالأسعار الجارية في فلسطين خلال الفترة (1996-2024) ..... 328

# قائمة الجداول


جدول (2-1): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في دعم النمو الحقيقي في الدول العربية (%) ..... 43
جدول (2-2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي للفرد للدول العربية لعامي 2023 و 2024..... 44
جدول (2-3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير في القيمة المضافة للدول العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2022-2024 ..... 48
جدول (2-4): هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق خلال الأعوام 2010 و2015 و2022-2024 ..... 55
جدول (2-5): التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ..... 60
جدول (2-6): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي في عام 2024، (%) ..... 64
جدول (2-7): التغييرات في دليل الفقر متعدد الأبعاد ..... 65
جدول (2-8): مؤشر الضعف متعدد الأبعاد (MULTIDIMENSIONAL VULNERABILITY INDEX) ..... 68
جدول (2-9): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024 ..... 75

جدول (3-1): المساحات الزراعية خلال عامي 2023 و2024 (مليون هكتار) ..... 86
جدول (3-2): مساحة المراعي الطبيعية حسب الأقاليم خلال عامي 2023 و 2024 (مليون هكتار) ..... 87
جدول (3-3): السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة لعام 2023 ..... 92
جدول (3-4): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة خلال الأعوام 2015 و2021-2024، سنة الأساس 2015 (مليون دولار أمريكي) ..... 94
جدول (3-5): نسب التغير في الإنتاج الزراعي بين عامي 2023 و2024 (%) ..... 95
جدول (3-6): إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى خلال عام 2024 ..... 96
جدول (3-7): الإنتاج السمكي للدول العربية حسب الأقاليم خلال السنوات (2010، 2020، 2023، 2024) ..... 97
جدول (3-8): حصة الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي من إجمالي تكوين رأس المال في بعض الدول العربية (%) .. 99
جدول (3-9): الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2021– 2023 ..... 101
جدول (3-10): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية لعامي 2022 و2023 ..... 103
جدول (3-11):) نسبة واردات الأغذية من إجمالي الصادرات السلعية (%) (متوسط 3 سنوات) ..... 105

جدول (4-1): قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2015-2024) ..... 110
جدول (4-2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي خلال عام 2024 ..... 121

جدول (5-1): أكبر خمس دول منتجة للطاقة النووية في عام 2024 ..... 143
جدول (5-2): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية خلال الفترة (2020-2024) (مليون ب/ي) ..... 147
جدول (5-3): الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024) (ألف برميل مكافئ نفط/يوم) ..... 149
جدول (5-4): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2024 ..... 150
جدول (5-5): أسعار بعض النفوط العربية في عامي 2023 و2024 (دولار أمريكي/ برميل) ..... 154
جدول (5-6): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية خلال الفترة (2020 – 2024) (دولار أمريكي/برميل) ..... 155
جدول (5-7): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية في نهاية عامي 2023 و2024 (لتر/دولار أمريكي)..... 156
جدول (5-8): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه خلال الفترة (2020 – 2024) (دولار أمريكي/ طن) ..... 157
جدول (5-9): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة خلال الفترة (2020-2024) (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) ..... 157
جدول (5-10): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق في عامي 2023 و2024 (مليون برميل في اليوم) ..... 158

جدول (6-1): الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 169
جدول (6-2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 174

جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 176
جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2020-2023) ..... 181
جدول (6- 5): إجمالي الدين العام في عدد من الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 184

جدول (7- 1): تطور القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (مليار دولار أمريكي) ..... 198
جدول (7- 2): تطور بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 200
جدول (7- 3): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024 ..... 201
جدول (7- 4): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة في عام 2024..... 207

جدول (8- 1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2020-2024) ..... 218
جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى ..... 222
جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2020 - 2024) ..... 224
جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2020-2024) ..... 227
جدول (8- 5): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية خلال الفترة (2020 -2024) ..... 229

جدول (9- 1): إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات لعامي 2023 و2024 (مليون دولار أمريكي) ..... 243
جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات لعامي 2023 و2024 ..... 245

جدول (10- 1): الإحصاءات الوصفية لمؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI) وأبعاده في الدول العربية في عام 2023..... 275

جدول (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها خلال الفترة (2020-2024) (مليون دولار أمريكي) ..... 299
جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية خلال الفترة (2020 – 2024) (مليون دولار أمريكي) ..... 300
جدول (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة خلال الفترة (2020 – 2024) (مليون دولار أمريكي) ..... 301

جدول (12- 1): وضع الدول العربية وفقاً لمؤشر CGI INDEX (حسب قوتها ومدى التزامها) في عام 2024 ..... 316
جدول (12- 2): الفئة T1 – الدول الرائدة ROLE-MODELLING ..... 316
جدول (12- 3): الفئة T3 – الدول النامية ESTABLISHING ..... 317
جدول (12- 4): الفئة T4 – الدول المتطورة EVOLVING ..... 317
جدول (12- 5): الفئة T5 – الدول في مرحلة البناء BUILDING ..... 317

# نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2024

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام تحليلًا للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2024. يستعرض التقرير أولًا مختصراً لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية، حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. يتناول التقرير بعد ذلك التطورات على صعيد المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي وأسواق المال العربية، ثم يتطرق إلى التجارة الخارجية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصـرف. يناقش التقرير في فصل المحور أحد الموضوعات الراهنة وهو "**تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي والابتكار في الدول العربية**"، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي، يتناول تقرير هذا العام فصلًا عن التعاون العربي في مجال "**الأمن السيبراني**"، ويختتم التقرير بفصل حول أوضاع الاقتصاد الفلسطيني. وفيما يلي موجزاً لأهم ما ورد في التقرير:

## أداء الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2024 حالة من الاستقرار النسبي، على الرغم من استمرار تأثير الصدمات الجيوسياسية والاقتصادية التي تراكمت خلال الأعوام السابقة، فضلًا عن استمرار تداعيات الحروب في أوروبا والشرق الأوسط، وارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، والتحديات السياسية المرتبطة بالانتخابات في دول مؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند. ومع أن معدل النمو العالمي سجل تراجعاً طفيفاً ليبلغ نحو 3.3 في المائة في عام 2024 مقارنة بنحو 3.5 في المائة في عام 2023، إلا أن هذا الأداء يُعد إيجابياً في ظل الظروف المحيطة.

ورغم تباين الأداء بين الدول والأقاليم الاقتصادية على مستوى العالم، فقد حافظت الاقتصادات المتقدمة على نموٍ بلغ 1.8 في المائة في عام 2024 مقابل 1.7 في المائة في عام 2023، بينما تراجع معدل نمو الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة إلى 4.3 في المائة في عام 2024 بعد أن بلغ 4.7 في المائة في عام 2023، ويُعزي ذلك أساساً إلى تباطؤ اقتصادَي الصين والهند.

وفيما يخص تطورات معدل التضخم العالمي في عام 2024، فقد كانت السياسات النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية حول العالم فعالة بشكل عام، حيث انخفضت معدلات التضخم العالمي، وخاصةً في الدول المتقدمة، حيث انخفض التضخم ليسجل نحو 2.6 في المائة في عام 2024، مقارنةً بحوالي 4.6 في المائة خلال عام 2023. في المقابل، كان الانخفاض في معدل التضخم في الدول النامية محدوداً، حيث بلغ 7.7 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 8.0 في المائة في عام 2023، وقد ساهم في ذلك استمرار تراجع أسعار النفط خلال عام 2024، والذي صاحبه انخفاض محدود في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية.

ورغم التراجع المحدود في معدل نمو الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية غير المواتية ودورها المحتمل في تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، إلا أن التجارة العالمية شهدت ارتفاعاً خلال عام 2024 بمعدلات أعلى من تلك المحققة في عام 2023، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية نحو 3.8 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 1.0 في المائة في عام 2023.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وكذلك التطورات الدولية غير المواتية أدت إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في الدول النامية واقتصـادات السـوق الناشئـة ليبلـغ نحو 12.6 ترليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل حوالي 12.1 ترليون دولار أمريكي في عام 2023.

وعلى صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم، فقد شهد عام 2024 تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني، في حين ارتفع مقابل الين الياباني، في الوقت الذي استقرت فيه قيمته مقابل اليورو.

انعكست التطورات الإقليمية والدولية على أداء اقتصادات بعض الدول العربية، وتمثلت أهم تلك التطورات في استمرار الحرب على غزة، والحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار انخفاض أسعار النفط والغاز، وتراجع أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والهندي، وتراجع موجة التضخم العالمية في الاقتصادات النامية والمتقدمة في ظل انتهاج سياسات نقدية متشددة. على الرغم من هذه التطورات، شهد معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية مجتمعة تحسناً ليبلغ نحو 1.6 في المائة في عام 2024 مقابل 0.9 في المائة في عام 2023، حيث سجلت الدول المصدرة للنفط نمواً بنسبة 2.1 في المائة خلال عام 2024 مقابل 1.4 في المائة في عام 2023، كما ارتفع معدل النمو خلال فترة المقارنة في بقية الدول العربية الأخرى، ليصل إلى نحو 0.4 في المائة خلال عام 2024 مقابل تراجع بنحو 0.3 في المائة في عام 2023. لكن هذا التحسن يخفي التباين الكبير في معدل نمو الدول العربية فرادى، حيث تراجع النمو في نحو 12 دولة عربية في عام 2024 مقارنة بعام 2023، على رأسها فلسطين وليبيا ولبنان ومصر وموريتانيا وسورية والبحرين والكويت، بينما ارتفع في باقي الدول.

وفيما يخص التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2024، فقد بلغت 2,337 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 2,235.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت نحو 4.6 في المائة. بلغت الصادرات العربية الإجمالية نحو 1,225.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 1,231 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مسجلة نسبة انخفاضا بلغ حوالي 0.4 في المائة، في حين شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعاً في عام 2024 بنحو 107.3 مليون دولار أمريكي، لتبلغ 1,111.4 مليار دولار في عام 2024 مقارنة مع نحو 1,004.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 10.7 في المائة.

سجلت معظم البورصات العربية تحسناً، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية. في هذا الصدد، ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات العقارات والخدمات والنقل والاتصالات في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2024، حيث سجل مؤشر الأسعار في بورصات كل من دمشق، ودبي (الأولى خليجياً)، وبيروت، والدار البيضاء أكبر الارتفاعات خلال عام 2024 بنحو 65.68 و27.07 و23.19 و22.16 في المائة، على التوالي.

## أداء الاقتصادات العربية

### التطورات الاقتصادية

تعرّضت اقتصادات الدول العربية خلال عام 2024 إلى صدمات خارجية عديدة، خاصّة تلك الناتجة عن تواصل الحرب على فلسطين والأوضاع غير المواتية في لبنان، والنزاعات الداخلية في السودان وتأثُّر طرق التجارة في البحر الأحمر. وقد أدّى كلّ ذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين التي أثرت على المناخ الاستثماري. انخفضت الإيرادات النفطية في عام 2024 نتيجة تمديد التخفيضات الطوعية في الإنتاج من قبل أعضاء (أوبك+) وانخفاض أسعار النفط. وأثّرت تلك التخفيضات الطوعية سلباً على قطاع الهيدروكربونات، مما أدى إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي مقابل مساهمة أكبر في النموّ الاقتصادي للقطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا. أمّا الدّول العربية المستوردة للنفط، فقد استمر تعرّضها إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والتي فاقمت من الضغوط القائمة على ميزانياتها العامّة خاصّة بالنسبة للدول التي تعاني من خدمة الدين الخارجي المرتفع. ورغم تراجع أسعار الحبوب والسكر في الأسواق العالمية، فإنها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع مستوياتها قبل جائحة كورونا، وهو ما أدّى إلى تواصل الضغط على ميزانيات عدد من الدول العربية التي تدعم المواد الغذائية الرئيسية.

ورغم هذه الصدمات المتعدّدة، شهد الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2024 تحسنًا مقارنةً بعام 2023، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي من حوالي 0.9 في المائة إلى نحو 1.6 في المائة، مدفوعًا بتحسن القطاعات والأنشطة غير النفطية، وتطور الاستثمار في بعض الدول العربية نتيجة تبني السياسات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحفزة للاستثمارات المحلية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 1.7 في المائة في عام 2024 ليصل إلى نحو 3,624.5 مليار دولار أمريكي بعد أن كان حوالي 3,563.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. ورغم ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 0.27 في المائة، ليبلغ حوالي 8,113 دولار أمريكي في عام 2024 مقابل حوالي 8,135 دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى ذلك إلى نمو عدد السكان بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى، انخفض متوسط نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي 119 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 109.9 في المائة في عام 2024، وهو ما يدلّ على تأثر الصادرات أكثر من الواردات بالاضطرابات التي عرفتها حركة التجارة الخارجية في عدد من الموانئ العربية المطلة على البحر الأحمر كميناء العقبة في الأردن وميناء جدة في السعودية، إضافة إلى أثر تراجع أسعار وإنتاج النفط على الصادرات النفطية.

وشهدت الدول العربية المستوردة للنفط تحسنًا طفيفًا في أدائها الاقتصادي خلال عام 2024، حيث نما ناتجها بنحو 0.4 في المائة، مقارنة بانكماش بلغ حوالي 0.3 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التحسن إلى نمو قطاع الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية بنسب بلغت نحو 2.1 و1.7 في المائة، على التوالي. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى التراجع الكبير الذي شهده الأداء الاقتصادي للسودان وفلسطين ولبنان واليمن، نتيجة للحرب على فلسطين وتفرعاتها إلى اليمن ولبنان والصراع الداخلي في السودان. أما الدول العربية المصدّرة للنفط فقد حققت نموّا اقتصاديا أعلى، حيث ارتفع معدل نموها بالأسعار الثابتة إلى نحو 2.1 في المائة في عام 2024، مقارنةً بنحو 1.4 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التحسن إلى السياسات الاقتصادية التي ركزت على تشجيع الأنشطة غير النفطية، حيث سجلت قطاعات الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية نسب نمو بلغت حوالي 5.5 و1.8 في المائة، على التوالي بالأسعار الحقيقية خلال العام نفسه. وبصفة عامة، يبرز هيكل المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، فقد تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية، مسجلاً نموًا قدره حوالي 0.2 في المائة في عام 2024 مقارنةً بتراجع بنسبة 1.2 في المائة في عام 2023. في المقابل، تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية في عام 2024 إلى نحو 21.2 في المائة مقارنةً بحوالي 23.0 في المائة في عام 2023، وذلك نتيجة لانكماشه بنحو 6.1 في المائة، بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من حوالي 83 دولار أمريكي كمتوسط لسعر برميل النفط في عام 2023 إلى حوالي 79.9 دولار أمريكي في عام 2024، وخفض الإنتاج في الدول العربية بنسبة 4.9 في المائة خلال نفس الفترة.

ورغم التأثيرات المتباينة لتقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستورة للنفط، فإن الدول العربية كمجموعة شهدت زيادة في الضغوط على المالية العامة، ممّا أضعف قدرة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين على تحفيز النمو الاقتصادي. في هذا الصدد، بلغت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عام 2024 حوالي 28 في المائة مقابل نحو 26.8 في المائة في عام 2023. ويشار إلى تراجع معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023، وهو من بين العوامل التي أدت إلى زيادة مساهمة الاستهلاك الخاصّ في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 48.9 في المائة في عام 2023 إلى نحو 50.7 في المائة في عام 2024. وللتقليل من تأثير الصدمات الخارجية على اقتصادات الدول العربية المصدّرة للنفط، تبرز من جديد ضرورة التسريع في زيادة مرونتها من خلال التنويع المستدام في مصادر الدخل والصادرات، القائمة على سياسات صناعية حديثة متسقة مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، وقائمة على تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاداتها لتحقيق هدفي النمو والتشغيل.

يشير مؤشر المعرفة العالمي لعامي 2023 و2024 إلى تحسّن أوضاع الاقتصادات العربية فيما يتعلق بمقومات اقتصاد المعرفة، حيث سجلت معظم الدول العربية المشمولة في التقرير ارتفاعًا نسبيًا في قيمة المؤشر. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر للدول العربية في تقرير عام 2024 نحو 46.7 نقطة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 47.8 نقطة لنفس العام،

في حين بلغ متوسط المؤشر للدول العربية في عام 2017 حوالي 44.7 نقطة مقابل متوسط عالمي قدره حوالي 47 نقطة. ووفقًا لتقرير "وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن الأمم المتحدة، سجلت ست دول عربية تحسنًا إيجابيًا في مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين عامي 2023 و2024، في حين كانت النتائج أقل إيجابية في باقي الدول العربية.

## التطورات الاجتماعية

حققت الدول العربية تقدماً إيجابياً في عدد من المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة من 2010 إلى 2023، وذلك في مجال تعميم الرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين، ويتضح ذلك في اتجاهات الإحصاءات الحيوية للسكان والخدمات الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض معدل الوفيات الخام، وكذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة المذكورة. كما شهدت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم تحسناً ملحوظاً، وكذلك معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب. كما تحسنت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي ملائم بالرغم من الطبيعة الجغرافية لأراضي المنطقة العربية.

ورغم التطورات الإيجابية في العديد من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، فإن بعض هذه الدول لا تزال تواجه تحديات في عدم كفاية الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية مقارنةً بعدد السكان.. كما تتصف البطالة في الدول العربية بشكل عام بالبطالة الهيكلية، حيث لا تتوفر لدى العاطلين المهارات المطلوبة واللازمة لسوق العمل. وهنا تظهر أهمية الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم والمساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة بالرغم من ارتفاع قيمة المؤشر المعرفي في معظم الدول العربية وفقاً لتقرير وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## التطورات القطاعية

### الزراعة والمياه

يواجه النظام الغذائي في بعض الدول العربية عدد من التحديات، مما يبرز الحاجة إلى مراجعة السياسات والخطط الزراعية، واعتماد منهج تكاملي يعتمد على التنسيق العربي الفعّال، والاستثمار الذكي في القطاع الزراعي، وتفعيل دور البحث العلمي والمراكز البحثية المتخصصة في ابتكار حلول ملائمة لطبيعة وموارد المنطقة، مما يخدم الاستدامة ويعزز الأمن الغذائي العربي.

ارتفعت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الثابتة من حوالي 166.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 167.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024 بنسبة نمو ضئيلة بلغت حوالي 0.5 في المائة، بالرغم من زيادة نسبة الإنتاج الزراعي بحوالي 6.5 في المائة وزيادة نسبة المساحات الزراعية الكلية في الدول العربية بحوالي 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. في المقابل، تراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة من 381 دولار أمريكي إلى 373 دولار أمريكي في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بوتيرة أسرع من نمو الناتج الزراعي.

وبلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال عام 2024 حوالي 79 مليون هكتار تمثل حوالي 15.0 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، حيث يحد شح المياه من إمكانية استغلال معظم مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وبلغت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2024 حوالي 425.7 مليون هكتار وذلك بزيادة بلغت حوالي 2.7 في المائة مقارنة بعام 2023، فيما بلغت مساحة الغابات حوالي 36.3 مليون هكتار بانخفاض يقدر بحوالي 5 في المائة مقارنة بعام 2023. وتشهد مساحة الغابات في الدول العربية انحساراً سنوياً ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والقطع الجائر للأشجار والتصحر، ومحدودية برامج تنمية الغابات وحمايتها.

كما ازداد عدد سكان الريف في عام 2024 بنسبة حوالي 0.5 في المائة وهي أقل من نسبة نمو عدد السكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 2.5 في المائة، ويرجع ذلك إلى تواصل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، مما أدى إلى انخفاض نسبة سكان الريف من إجمالي السكان من حوالي 46.2 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 39.6 في المائة في عام 2024.

وبلغ عدد السكان الزراعيين حوالي 96.7 مليون نسمة في عام 2024 ليشكلوا بذلك حوالي 52.2 في المائة من عدد سكان الريف، وشكلت القوى العاملة بالزراعة في عام 2023 حوالي 14.2 في المائة من حجم العمالة الكلية بعد أن كانت حوالي 18.1 في المائة في عام 2010. ويعد تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة أمراً ملحوظاً في أغلب دول العالم، ولكن تختلف أسباب هذا التراجع من دولة لأخرى، ففي أغلب الدول العربية يمثل ضعف عوامل الجذب (الدخل، الخدمات والأمان الاجتماعي) للعمل بالقطاع الزراعي أهم أسباب العزوف عن العمل به. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 8,158 دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يمثل حوالي نصف القيمة المماثلة في الدول النامية الأخرى، بالإضافة إلى أثر الميكنة الزراعية في الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة غير الماهرة في القطاع الزراعي.

تتسم الدول العربية بالنقص في الموارد المائية، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات، أهمها حصة الفرد من الاستهلاك المائي التي تتجه إلى الانخفاض كل عام لعدة أسباب من أهمها النمو السكاني المرتفع، وقدم أساليب الري وكثرة الفاقد المائي. ويعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية استهلاكاً للمياه والتي تصل كمتوسط للدول العربية إلى أكثر من 70 في المائة، وتقع أغلب الدول العربية تحت نسب مرتفعة من الضغط المائي (أكثر من 75 في المائة)، ولا توجد إلا أربع دول عربية تتمتع بضغط مائي آمن (النسبة أقل من 25 في المائة). وكلما زادت نسبة الضغط المائي كلما دل ذلك على الاستغلال المائي المفرط للموارد المائية مثل الاعتماد على تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. ويبلغ إجمالي البصمة المائية في منطقة الشرق الأوسط حوالي 263 مليار متر مكعب/ السنة للفترة (2012 – 2021)، حيث يستوعب قطاع الزراعة الحصة الأكبر (85 في المائة) يليه قطاع الطاقة (6 في المائة) واستخدام المياه محلياً (6 في المائة) والقطاع الصناعي (3 في المائة).

وقد انعكس تزايد الطلب على أغلب السلع الزراعية في الدول العربية على تجارة المنتجات الزراعية فيها، حيث واصلت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 106.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة من 2010-2023 حوالي 3.8 في المائة. وبالمقارنة مع عام 2023، انخفضت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية في الدول العربية بنسبة 4.6 في المائة لتصل قيمتها في عام 2024 إلى حوالي 47.6 مليار دولار أمريكي. وكذلك أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية والتي تشمل القمح والحبوب والبقوليات والسكر تحسناً ملحوظاً في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023. كما تحسنت نسبة الاكتفاء في مجموعة سلع الاكتفاء المتوسط التي تشمل الألياف واللحوم، وكذلك سلع الاكتفاء العالي التي تشمل الفواكه والخضروات والبطاطس، وحققت الأسماك فائضاً للتصدير.

**الصناعة**

سجل الناتج الصناعي العربي تراجعًا للعام الثاني على التوالي بنحو 4.0 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، متأثراً بشكل مباشر بتراجع ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 6.2 في المائة نتيجة انخفاض كميات الإنتاج النفطي بمعظم الدول العربية وتراجع أسعاره العالمية بحوالي 3.7 في المائة. في المقابل، سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً طفيفاً بلغ حوالي 0.2 في المائة نتيجة تحسن إنتاج عدد من الصناعات بنسب متفاوتة.

ورغم هذا التراجع في النمو، فقد ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 33.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، حيث يمثل القطاع المكون الأكبر فيه، توزعت بين 21.2 في المائة للصناعات الاستخراجية، و12.0 في المائة للصناعات التحويلية. كما ساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لحوالي 25.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية.

ولم تظهر الإحصاءات العربية لعام 2024 تغيراً ملحوظاً في الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعي، وفي الخامات التعدينية، كخامات الحديد، والزنك، والنحاس، والذهب، والفضة، والكبريت، والألمنيوم، والملح، والجبس، كما استقرت مستويات الإنتاج في حدود مستوياتها المسجلة طيلة السنوات الأخيرة، وهو ما يظهر عدم وصول مستوى أداء قطاع التعدين للمستوى المأمول وعدم مواكبة الأنشطة التطويرية للقطاع للثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من الدول العربية. خلال عام 2024، جاءت نتائج أداء الصناعات التحويلية متفاوتة من صناعة إلى أخرى، حيث نما إنتاج الحديد والصلب بحوالي 1.1 في المائة، وإنتاج الإسمنت بنسبة 6.5 في المائة، فيما تراجع إنتاج الدول العربية في عدد من الصناعات الغذائية، أهمها صناعة زيت الزيتون بنسبة 10.6 في المائة. من جانب آخر، سجلت صناعة تكرير النفط تحسناً ملحوظاً خلال عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط بنحو 208 ألف برميل يومياً مقارنةً بمستواه المسجل في عام 2023، ليصل إلى حوالي 11.6 مليون برميل يومياً، فيما حافظ إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين على مستواه المسجل خلال عام 2023، وارتفعت الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال بشكل طفيف بالمقارنة مع عام 2023.

كما أظهرت مؤشرات الصناعات التحويلية العربية والمزايا النسبية العربية لتلك الصناعات تمتع عدد منها بتنافسية إيجابية في الأسواق العالمية، على الرغم من وجود بعض التحديات التي تفاقمت مع تصاعد التوترات الإقليمية، والمناطق الصناعية ودورها في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، وحالة عدم اليقين بشأن مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الذكاء الاصطناعي.

**التطورات في مجال الطاقة**

شهد سوق النفط العالمي خلال عام 2024 تقلبات حادة ناجمة عن تفاعل معقد بين التوترات الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية، والتحولات في أنماط الطلب، إضافة إلى التغيرات المناخية. فقد أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى اضطراب حركة تجارة النفط عبر البحر الأحمر، مما أثار المخاوف بشأن أمن الإمدادات. وفي سياق آخر، استمرت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا في إحداث تأثير ملموس على تدفقات التجارة العالمية، في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، حيث قامت روسيا بإعادة توجيه صادراتها النفطية نحو الأسواق الآسيوية. وتراجع نمو الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ انعكاساً لتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – التي شهدت انخفاضاً في الطلب على الوقود تزامناً مع ارتفاع مبيعات المركبات الكهربائية، وزيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في شاحنات النقل الثقيل كجزء من سياستها البيئية لخفض انبعاثات الكربون. كما تأثر الطلب سلباً بالضعف المتواصل في نشاط التصنيع بأوروبا، وتسبب موسم الأعاصير النشط في تعطل البنية التحتية للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما على الجانب الإيجابي، فقد تراجعت معدلات التضخم العالمية، مما قدم دعماً نسبياً للطلب العالمي على النفط ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 103.8 مليون برميل/ يوم.

وعلى جانب الاحتياطيات، تحقق ارتفاع طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط نسبته 0.3 في المائة، في حين تراجعت الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي بنسبة 0.2 في المائة، تزامناً مع انخفاض أسعار الغاز الأمريكي في مركز Henry Hub التي سجلت أدنى مستوى لها على الإطلاق في أبريل 2024، مما جعل العديد من الآبار غير مجدية اقتصادياً، ولم تعد كميات الغاز مؤهلة لتُدرج كاحتياطيات مؤكدة، فضلًا عن الاستنزاف الجيولوجي للحقول الناضجة الواقعة في بحر الشمال – لا سيما النرويج، وكذلك تحولات سوق الطاقة الأوروبية الأقل دعماً لمشروعات الغاز الطبيعي.

وفي إطار استمرار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج المتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية واحترازية، اتخذت دول (أوبك+) عدداً من القرارات، ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. وقد ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية في عام 2024 إلى حوالي 102.3 مليون برميل/ يوم، حيث ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك بحوالي 620 ألف برميل/ يوم مقارنة بالعام السابق، مسجلة 70.2 مليون برميل/ يوم، في حين انخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي

في عام 2024 بحوالي 290 ألف برميل/ يوم مقارنة بالعام السابق مسجلة 32.1 مليون برميل/يوم، تزامناً مع تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المُعلن عنها في شهري أبريل ونوفمبر 2023 من قبل بعض دول (أوبك+) (السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعُمان وروسيا وكازاخستان)، فضلًا عن الانقطاعات المؤقتة في الإمدادات من ليبيا التي لا يشملها اتفاق (أوبك+). وشهدت الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي زيادة متواضعة في عام 2024، على خلفية تباطؤ نمو الطلب في الأسواق الرئيسية، لا سيما في أوروبا، انعكاساً لارتفاع مستوى المخزونات وتراجع الأسعار، واعتدال الأحوال الجوية.

وانخفضت أسعار النفط الخام في عام 2024 مسجلة الخسائر السنوية الثانية لها على التوالي، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 79.9 دولار أمريكي للبرميل. وشهدت الأسعار تذبذباً ملحوظاً في اتجاهاتها، مدفوعاً بمزيج من التباين في مستوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، وتزايد مخاوف ضعف الطلب العالمي على النفط - لا سيما في الصين، وقرارات دول (أوبك+)، وحركة المخزونات النفطية الأمريكية.

وفيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد تم تحقيق 34 اكتشافاً للنفط والغاز خلال عام 2024، واستحوذت الدول العربية على نحو 53.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.5 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 25.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق حوالي 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2024. وفي المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2024 بنحو 411 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، أي بنسبة 2.7 في المائة ليبلغ نحو 15.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 98 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية انخفاضاً في مستوياتها في عام 2024 بنسب متفاوتة تراوحت بين 2.3 و4.3 في المائة، مما كان له دور رئيسي إلى جانب انخفاض الإنتاج في تراجع قيمة صادراتها النفطية بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

**تطورات المالية العامة**

تراجعت أوضاع المالية العامة في الدول العربية بشكل عام خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، في ضوء نمو متواضع للإيرادات العامة والمنح مع ارتفاع النفقات العامة.

جاء النمو المتواضع للإيرادات العامة كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2024 بالتزامن مع تراجع الإنتاج النفطي، وارتفاع الطلب المحلي. في المقابل، ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى في ظل حزم الإجراءات والتدابير التي قامت بها بعض الدول. كما سجلت النفقات العامة ارتفاعاً خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لارتفاع مستوى النفقات الجارية والرأسمالية، حيث يُعزى ارتفاع النفقات الجارية إلى ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور التي تُشكل نسبة مقدّرة في موازنات غالبية الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية، ومدفوعات الفائدة، والدعم الحكومي.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى حوالي 1,000.2 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 27.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية بحوالي 9.3 في المائة، مقابل ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 7.6 في المائة خلال العام المذكور.

في المقابل، ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة بنسبة 4.8 في المائة، ليصل إلى حوالي 1,100.3 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 30.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 5.3 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.4 في المائة.

في ضوء التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، سجّل الوضع الكلي للموازنة العامة المُجمّعة ارتفاعاً في العجز الكلي بحوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي من حوالي 51.5 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى حوالي 100.1 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع العجز المسجل في الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال عام 2023 من حوالي 13 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي 72.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، مقابل تراجع العجز في الدول العربية الأخرى من حوالي 38.4 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023 إلى حوالي 28 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024.

بالنسبة لرصيد الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفع بحوالي 17.5 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,240.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 47.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2024، مقارنة بحوالي 1,222.6 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 48.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2023.

## التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

تباين أداء القطاعات المصرفية في الدول العربية خلال عام 2024، حيث سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداءًا جيداً نسبياً في مواجهة التضخم والتقلبات النقدية، وتمكنت من تحسين احتياطاتها الأجنبية وتعزيز الاستقرار النقدي. في المقابل، واجهت الدول المستوردة الصافية للطاقة تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرار العملة والحد من الضغوط المترتبة على ارتفاع مستويات التضخم، مما دفع البنوك المركزية إلى اتخاذ سياسات نقدية تشددية من خلال رفع أسعار الفائدة، وهو ما مثل تحدياً إضافياً أمام تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة. في ضوء ذلك، تمحورت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية خلال عام 2024 حول الحد من تداعيات التطورات الجيوسياسية في المنطقة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتطوير الأدوات الاحترازية الكلية.

شهد معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة تراجعاً من حوالي 20.7 في المائة في عام 2023 إلى نحو 16.1 في المائة في عام 2024، نتيجة الانخفاض المسجل في عشر دول عربية، وبلغ أعلى تراجع في نمو السيولة المحلية نحو 71.3 في المائة في سورية، تليها عُمان بنحو 5 في المائة، ثم البحرين بنحو 4.6 في المائة، كما سجلت العراق وقطر وليبيا انكماشاً في السيولة المحلية في عام 2024 بعد تحقيق نمو في عام 2023.

فيما يتعلق بإجمالي الودائع لدى المصارف العربية كمجموعة، فقد سجل ارتفاعاً بحوالي 8.1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليصل إلى ما يعادل نحو 2.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024. بلغ إجمالي القواعد الرأسمالية مقومةً بالدولار الأمريكي على مستوى المصارف في الدول العربية كمجموعة نحو 560 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 526 مليار دولار أمريكي في عام 2023، كما بلغت نسبة النمو خلال فترة المقارنة 6.5 في المائة. وفيما يتعلق بمعدلات كفاية رأس المال للمصارف، فقد فاقت في معظم الدول العربية الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة وبقيت عند مستويات جيدة خلال عام 2024. كما أظهرت البيانات الخاصة بمؤشرات ربحية المصارف (صافي أرباح المصارف العربية مقومة بالدولار الأمريكي) في عدد من الدول العربية تبايناً واضحاً في أداء المصارف العربية.

من جانب آخر، شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تطورًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث سجلت نموًا قويًا في الأصول والإصدارات، تماشياً مع زخم الابتكارات في الأدوات المالية الإسلامية، والتطورات في القوانين والإجراءات المنظمة للصيرفة الإسلامية، مما يعكس التزامًا متزايدًا بالتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. شملت التطورات الرقابية والتنظيمية ذات الصلة بالصيرفة الإسلامية في الدول العربية خلال عام 2024 التزامًا متزايدًا من جانب السلطات المعنية بتعزيز الشفافية، وتوحيد المعايير، وتحسين الحوكمة الشرعية في القطاع المصرفي الإسلامي، بهدف تعزيز الثقة في هذا القطاع، وتوسيع قاعدة عملائه، وتوفير حزمة من أدوات التمويل المتطورة تقابل الطلب المتزايد عليها.

وعلى صعيد أسواق المال العربية، شهدت مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية أداءً متقلباً خلال عام 2024، انتهى بأداء إيجابي في المجمل، ليتماشى مع أداء الأسواق المتقدمة والناشئة. في هذا الصدد، ارتفعت قيمة التداولات في الأسواق المالية العربية بنسبة 53.62 في المائة، وحجم التداول بنسبة 27 في المائة مقارنة بعام 2023، وذلك رغم تراجع القيمة السوقية للبورصات العربية بنسبة 4.1 في المائة (ما يعادل 185.97 مليار دولار أمريكي) لتبلغ نحو 4,374.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام. كما واصل الاستثمار الأجنبي زخمه الإيجابي، مسجلًا صافي تدفق موجب للعام السابع على التوالي بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي.

**التجارة الخارجية للدول العربية**

شهد عام 2024 تأثر أداء التجارة الخارجية للدول العربية بالتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، إضافةً إلى تطورات أداء الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول الشريكة الرئيسية، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وأثرها على حركة وتكلفة التجارة الدولية والعربية. نتيجةً لذلك، بلغت قيمة التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2024 حوالي 2,337 مليار دولار أمريكي مقابل قيمة قدرها 2,235.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 4.6 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويُعزى ذلك بشكل أساسي الى ارتفاع قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2024 بنسبة قدرها حوالي 10.7 في المائة لتصل إلى نحو 1,111.4 مليار دولار أمريكي مقابل واردات بلغت قيمتها حوالي 1,004.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، في حين تراجعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بقدر طفيف بلغت نسبته نحو 0.4 في المائة لتقتصر قيمتها على حوالي 1,225.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقابل نحو 1,231 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

وفيما يتعلق باتجاهات التجارة العربية خلال عام 2024، فقد استحوذت مجموعة دول آسيا على الحصة الأكبر من الصادرات العربية بنسبة قدرها 42.3 في المائة مقارنة بحوالي 43.8 في المائة خلال عام 2023، وتراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية ليسجل نحو 9.5 في المائة خلال عام 2024 مقارنة مع نسبة بلغت 10.0 في المائة في العام السابق. كما انخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتستقر عند حوالي 3.2 في المائة مقابل حوالي 3.4 في المائة خلال عام 2023. أما فيما يخص الصادرات العربية البينية خلال عام 2024، فقد زادت حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لتصل إلى حوالي 13.9 في المائة مقارنة مع نحو 12.7 في المائة خلال العام السابق، حيث حققت الصادرات السلعية البينية العربية في عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 8.7 في المائة لتبلغ نحو 170 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 156.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

أما بالنسبة للواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2024، فقد ارتفع نصيب الدول العربية ليسجل حوالي 15 في المائة مقابل حصة بلغت 14.7 في المائة خلال عام 2023، بينما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي لتسجل نحو 18.5 في المائة مقارنة مع حوالي 18.8 في المائة خلال العام السابق. كما تراجع نصيب دول آسيا خلال عام 2024، والتي تمثل أكبر مصدر للدول العربية، ليصل إلى حوالي 30.5 في المائة مقابل حصة قدرها 30.6 في المائة محققة خلال عام 2023، أما

بالنسبة للواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجعت لتسجل حوالي 7.3 في المائة مقابل حوالي 7.7 في المائة خلال عام 2023.

فيما يخص الهيكل السلعي للتجارة العربية في عام 2024، فقد تواصل استحواذ مجموعة الوقود والمعادن على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية، حيث ارتفع من نحو 62.9 في المائة خلال عام 2023 ليصل إلى حوالي 64.5 في المائة في عام 2024، بينما تراجعت حصة الصادرات من المصنوعات بنحو 1.8 في المائة لتسجل حوالي 25.2 في المائة، كما انخفض نصيب السلع الزراعية ليسجل حوالي 7.1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحصة قدرها 7.7 في المائة خلال عام 2023. أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد استأثرت مجموعة المصنوعات على الحصة الأكبر في الواردات العربية خلال عام 2024 على الرغم من تحقيقها انخفاضاً محدوداً لتبلغ حصتها حوالي 61.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 62.0 في المائة خلال عام 2023. وفيما يخص مجموعة الوقود والمعادن، فقد انخفضت حصته لتصل إلى نحو 13.0 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 14.5 في المائة خلال عام 2023، كما سجل نصيب السلع الزراعية حوالي 21.8 في المائة خلال عام 2024 مقابل حصة قدرها 20.0 في المائة في عام 2023.

على صعيد تجارة الخدمات خلال عام 2024، فقد اتسع العجز في ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، نتيجة تأثر المدفوعات والمتحصلات بالتطورات الجيوسياسية الجارية على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما في بندي النقل والسفر (السياحة). ارتفعت المدفوعات الخاصة بالتجارة العربية في الخدمات في الدول العربية بنحو 5.2 في المائة خلال عام 2024 لتسجل نحو 420 مليار دولار أمريكي، مقارنةً مع نحو 399.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وذلك نتيجة الزيادة في مدفوعات بندي النقل والسفر بنحو 6.8 في المائة و4 في المائة، على التوالي. كما شهدت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً بنسبة 5.1 في المائة خلال عام 2024 لتبلغ نحو 395.7 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 376.5 مليار دولار أمريكي في العام السابق، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في متحصلات بند السفر (السياحة) بنحو 8.2 في المائة، نتيجة تعزيز التدفقات السياحية الوافدة إلى عددٍ من الدول العربية.

في ضوء التطورات سالفة الذكر في كلٍّ من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، اتسع العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 بنسبة 7.2 في المائة، ليصل إلى نحو 24.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً بعجز بلغ حوالي 22.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويعكس هذا الاتساع استمرار الضغوط على بندي النقل والسفر، رغم التحسن النسبي في المتحصلات الخدمية.

### موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تشير بيانات موازين المدفوعات إلى تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 بحوالي 29.1 في المائة ليصل إلى نحو 209.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض بلغ 295.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الواردات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع في الصادرات السلعية الإجمالية. في هذا الصدد، ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 10.1 في المائة لتبلغ نحو 1,084.3 مليار دولار أمريكي، مقابل ارتفاع بنسبة 1.1 في المائة فقط في الصادرات السلعية الإجمالية لتبلغ 1,293.7 مليار دولار أمريكي.

حقق ميزان الخدمات للدول العربية عجزاً يصل إلى 24.3 مليار دولار أمريكي بعد أن سجل عجزاً خلال عام 2023 قيمته 22.7 مليار دولار أمريكي. وبلغ العجز في ميزان الخدمات لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 10.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بعجز بنحو 26.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وارتفع العجز في الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 29.1 في المائة، أما الدول المستوردة للنفط فقد انخفض الفائض فيها بنسبة 26.4 في المائة.

وفيما يتعلق بميزان الحسابات الجارية للدول العربية، فقد انخفض الفائض بنسبة 48.3 في المائة ليبلغ نحو 99 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقابل فائض بلغ حوالي 191.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، نتيجة تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 27.3 في المائة، والدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 80 في المائة. بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع العجز في ميزانها الجاري ليصل إلى حوالي 41.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقابل عجز قدره 27.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

شهد إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية تراجعاً بنسبة 1.0 في المائة في عام 2024 ليبلغ حوالي 1,145.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,157.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من نحو 14.1 شهراً في عام 2023 إلى حوالي 12.7 شهراً في عام 2024.

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 76.1 مليار دولار أمريكي، أي من نحو 798.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 874.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024. في المقابل، انخفضت تكاليف خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 125 مليون دولار أمريكي، من نحو 46.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 46.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

## تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي والابتكار في الدول العربية

يُحدث التقدم الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة تحولًا كبيراً في القطاع المالي والمصرفي العالمي، حيث تساهم هذه التقنيات في تشكيل العمليات التقليدية بالكامل، وتفتح آفاقًا جديدة في اتخاذ القرارات، وتعزز الكفاءة التشغيلية، وتقدم تجارب عملاء أكثر تخصيصاً. تحقق هذه الأنظمة على مستوى العمليات المؤسسية وفورات كبيرة بفضل الأتمتة، وتوفر تحليلات تنبؤية لتعزيز عروض المنتجات، وإدارة المخاطر والاحتيال، والامتثال التنظيمي. علاوةً على ذلك، تُمكّن أنظمة الذكاء الاصطناعي البنوك المركزية من تحسين مراقبة المخاطر النظامية والرقابة الاحترازية، الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي. فمع صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي، يمكن أتمتة ما يصل إلى 39 في المائة من مهام الأسواق المالية والتأمين والمصارف، وتحسين نحو 37 في المائة من الوظائف القائمة. وقد قفز إنفاق المؤسسات المالية على الذكاء الاصطناعي إلى 35 مليار دولار أمريكي في 2023 مع توقّع تجاوزه 97 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027، فيما يرى 70 في المائة من القيادات التنفيذية أن هذه التقنيات ستدعم نمو الإيرادات مباشرة. غير أن هذا التسارع يفرض على صانعي السياسات والجهات التنظيمية معالجة تحديات الشفافية والأمن السيبراني وانتشار المعلومات المضلّلة.

أحدثت خوارزميات معالجة اللغات الطبيعية ونماذج اللغة الكبيرة نقلة في تجربة العملاء بفضل المساعدين الأذكياء وروبوتات الدردشة المتعددة اللغات على مدار الساعة، مما جعل الخدمات المصرفية الذكية واقعاً ملموساً. كما تُسهم التحليلات التنبؤية القائمة على الذكاء الاصطناعي في رصد المعاملات الاحتيالية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بدقة وفورية. ويُقدّر معهد ماكينزي العالمي أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يضيف ما بين 200 و340 مليار دولار أمريكي سنوياً إلى أرباح القطاع المصرفي العالمي، عبر رفع الإنتاجية وابتكار نماذج أعمال جديدة خاصة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

يمتلك القطاع المالي العربي مقوّمات جاذبة لتبني الذكاء الاصطناعي، إذ تتسم المنطقة العربية بقاعدة سكانية فتية حيث تبلغ نسبة السكان تحت سن 30 أكثر من 60 في المائة، ونسبة انتشار للهواتف الذكية تتجاوز 70 في المائة. وجود رؤى وطنية طموحة، مثل رؤية السعودية 2030 واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، تدعم التحوّل الرقمي وتسهم في تهيئة بيئة خصبة لتطوير حلول مالية مبتكرة تعتمد على تعلم الآلة. مع ذلك، لا تزال تحديات الشمول المالي قائمة، ويمكن للذكاء الاصطناعي سدّ هذه الفجوة عبر خدمات مصرفية صوتية باللغة العربية للفئات غير القادرة على القراءة والكتابة، إضافةً إلى نماذج ائتمانية تستخدم البيانات البديلة وعلم النفس القياسي مع تعلم الآلة لتقييم الجدارة الائتمانية.

يتطلّب تعظيم العوائد المرجوة من المؤسسات المالية العربية المواءمة بين الاستثمار المتسارع في الذكاء الاصطناعي ووضع أطر حوكمة شفّافة تعالج سيادة البيانات والتحيّز الخوارزمي وتحديات الأمن السيبراني، بما يضمن تبنياً آمناً ومسؤولًا يعزز الابتكار ويخدم أهداف الاستدامة والشمول المالي في المنطقة. كما يُعد التبني الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي بالمنطقة العربية ضرورة ملحة لتحقيق الابتكار وتعزيز الكفاءة والاستقرار المالي. تسعى البنوك إلى تطوير مختبرات ذكاء اصطناعي وعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لإنشاء منتجات مالية متقدمة، كما تعتمد تقنيات تنظيمية (RegTech) قائمة على الذكاء الاصطناعي لتقليل التكاليف وتعزيز الامتثال. في الوقت نفسه، تعمل البنوك المركزية على استخدام تقنيات إشرافية (SupTech) مثل أنظمة مراقبة السيولة في الوقت الحقيقي لتحسين القدرة على الاستجابة المبكرة للمخاطر.

رغم هذه التوجهات، تواجه المؤسسات المالية عقبات كبيرة تعيق تبني الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. من أبرز هذه التحديات ضعف جودة البيانات وتشتتها بين الأنظمة، وغياب مجموعات بيانات موحدة باللغة العربية. كما يسود غموض تنظيمي يتطلب إنشاء أطر حوكمة واضحة ومصممة خصيصًا للخدمات المالية. مع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، تزداد مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني (السيبراني)، مما يفرض الحاجة لاستثمارات في أنظمة قابلة للتفسير وتحمي من الهجمات. تواجه المؤسسات المالية والمصرفية أيضًا تحديات على مستوى رأس المال البشري، إذ يمكن أتمتة جزء كبير من الوظائف المالية، ما يتطلب إعادة تأهيل الموظفين المتأثرين وتهيئتهم لأدوار جديدة في مجالات مثل تفسير البيانات وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تتبنى المؤسسات الناجحة برامج تدريب ذكية وتجذب كفاءات الذكاء الاصطناعي عبر توفير بيئات عمل تنافسية. من جانب آخر، يحتاج صانعو السياسات في الدول العربية إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لتفعيل دور الذكاء الاصطناعي. يتطلب ذلك تسريع إنشاء الحاضنات التنظيمية وتضمين خطط تنفيذية واضحة للقطاع المالي ضمن الاستراتيجيات الوطنية. كما يمكن لتبادل البيانات بين القطاعين العام والخاص أن يسد فجوات المعلومات، بينما تسهم الجهود الإقليمية في بناء بنية تحتية موحدة تشمل نماذج لغوية عربية تخدم القطاع المالي.

يُعد تبني الذكاء الاصطناعي بشكل منسق وأخلاقي فرصة استراتيجية لوضع القطاع المالي والمصرفي العربي في مقدمة الابتكار المسؤول، مع تحقيق فوائد اقتصادية ومجتمعية واسعة تسهم في دعم التنمية المستدامة في المنطقة. من منظور استشرافي، تُشير الاتجاهات المستقبلية إلى تحولات عميقة في كيفية تبني الذكاء الاصطناعي داخل القطاع المصرفي العربي. سيشهد هذا القطاع صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي في تقديم نصائح مالية فائقة التخصيص، إلى جانب تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع إنترنت الأشياء، مما يعزز من جودة الخدمات المالية. تزداد كذلك أهمية قابلية التفسير في نظم الذكاء الاصطناعي، باعتبارها عنصراً حاسماً للامتثال للمتطلبات التنظيمية وتدعيم الشفافية.

في ظل هذه التطورات، من المتوقع أن تتبنى البنوك الرائدة نموذجاً قائماً على المنصات، حيث توفّر قدرات الذكاء الاصطناعي خدمات مالية للمؤسسات الأصغر، ما يعزز التعاون والتكامل داخل المنظومة المالية. وستبرز الحاجة إلى تعاون إقليمي فعّال لتطوير موارد لغوية عربية مشتركة، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود وتعزيز أمن الأنظمة المالية. ومع تصاعد التركيز على قضايا الاستدامة، ستصبح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية الخضراء والامتثال لمعايير البيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية (ESG) أدوات استراتيجية رئيسية. كما ستفتح تقنيات الحوسبة الكمومية (Quantum computing) آفاقًا جديدة، خصوصًا في مجالات الأمن السيبراني والتسريع الحسابي، مما يعزز من قدرة المؤسسات على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. ستعتمد قدرة الدول العربية على الاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي على مدى محافظتها على الزخم الحالي، مع قدرتها على معالجة تحديات مثل سيادة البيانات، وتحيز الخوارزميات، وإعادة تشكيل القوى العاملة بشكل استباقي. الجهات التي تنجح في تحقيق هذا التوازن لن تكتفي بتعزيز ريادتها الإقليمية، بل ستكون مؤهلة للمنافسة عالميًا في مجالات التمويل الأخلاقي والمستدام المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

## العون الإنمائي العربي

يشكّل العون الإنمائي العربي أحد أبرز مكونات التمويل التنموي العالمي، بفضل الجهود المنسقة لمؤسسات مجموعة التنسيق العربية التي بلغ مجموع التزاماتها التراكمية منذ 1975 نحو 305.8 مليار دولار أمريكي. شمل هذا العون أكثر من 160 دولة نامية في آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات الاجتماعية. كما يشكّل العون الإنمائي العربي إحدى الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الدول العربية المانحة لدعم جهود التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي، مع الالتزام الكامل بمبادئ احترام سيادة الدول المستفيدة، وتمكينها من تحديد أولوياتها الإنمائية بحرية. وتُقدّم هذه المساعدات عبر قنوات متعددة، تشمل المساعدات الثنائية، والمساهمات في المؤسسات الدولية، إضافةً إلى المساعدات الموجهة عبر الهيئات والمنظمات الإقليمية والخيرية.

ومن بين أبرز قنوات هذا العون، تأتي مؤسسات مجموعة التنسيق العربية التي تضطلع بدور رئيسي في تقديم التمويلات الميسرة، عبر مسارين:

- المؤسسات متعددة الأطراف: تشمل البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.
- الصناديق الوطنية: تشمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية.

بخصوص المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق العربية في عام 2024، فهي كالآتي:

1. مستوى التمويل لعام 2024:

- بلغ إجمالي المساعدات التنموية المقدّمة من مؤسسات مجموعة التنسيق حوالي 19.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنةً بنحو 16.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مما يعكس زيادة ملحوظة في حجم الالتزامات.
- استحوذ البنك الإسلامي للتنمية على الحصة الأكبر من التمويلات بنسبة 72.6 في المائة من الإجمالي.
- توزعت المساعدات على النحو التالي:
  - مجموعة الدول الآسيوية: 44 في المائة من إجمالي التمويلات.
  - مجموعة الدول العربية: 24.9 في المائة.
  - مجموعة الدول الأفريقية: 23.2 في المائة.
  - مجموعة دول أمريكا اللاتينية: 3.7 في المائة.
  - مجموعة الدول الأخرى: 1.5 في المائة.
  - هيئات ومنظمات دولية:2.7 في المائة.

2. التوزيع القطاعي لعام 2024:

- تم توجيه المساعدات بشكل رئيسي إلى القطاعات التالية:
  - الصحة، والتعليم، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات: 35.6 في المائة.
  - الطاقة (كهرباء ونفط وغاز): 29.3 في المائة.
  - الزراعة والثروة الحيوانية: 19.8 في المائة.
  - نالت قطاعات النقل والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والصناعة والتعدين نسباً أقل.

3. التمويل التراكمي حتى نهاية 2024:

- بلغ المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق منذ تأسيسها وحتى نهاية 2024 ما يقارب 305.8 مليار دولار أمريكي.
- حازت مجموعة الدول العربية على النصيب الأكبر بنسبة 48.6 في المائة، تليها الدول الآسيوية بنسبة 26.9 في المائة، والدول الأفريقية بنسبة 19.2 في المائة.
- التوزيع القطاعي التراكمي يبرز استمرار التركيز على البنية التحتية:
  - قطاعات الصحة والتعليم، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات: 30 في المائة.
  - الطاقة (كهرباء ونفط وغاز): 29 في المائة.
  - النقل والاتصالات: 18 في المائة.
  - يضاف إلى ذلك اهتمام متزايد بقطاعات الزراعة والمياه والصناعة.

4. المساعدات الرسمية للدول العربية من كافة المصادر (1990-2023):

- بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المقدّمة إلى الدول العربية خلال الفترة 1990–2023 نحو 577 مليار دولار أمريكي، بما يشكّل 14.9 في المائة من إجمالي المساعدات الموجهة إلى الدول النامية.
- الدول الأكثر استفادة تراكمياً:
  - سورية: 94.9 مليار دولار أمريكي
  - العراق: 89.4 مليار دولار أمريكي
  - مصر: 77.6 مليار دولار أمريكي
  - فلسطين: 51.3 مليار دولار أمريكي

يعكس الأداء التمويلي لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2024 التزامًا متواصلاً بدعم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، مع توسع جغرافي وقطاعي ملحوظ. كما تؤكد البيانات التراكمية على أهمية هذا التعاون العربي المشترك في تعزيز التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

## التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني

شهدت دول المنطقة العربية في ظل التحول الرقمي توسعاً في استخدام التكنولوجيا الرقمية، والاعتماد على الإنترنت في تحويل الخدمات الأساسية والحيوية المرتبطة بالمؤسسات والأفراد والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني (الرقمي). وعليه، فقد ازدادت وتيرة وحِدّة التهديدات السيبرانية، وهو ما يُعزى إلى التقدم غير المسبوق الذي حققته الدول في استخدام تقنيات التحول الرقمي مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والبيانات الضخمة (Big Data)، وسلاسل الكتل (Block Chains)، والحوسبة السحابية (Cloud Computing)، وإنترنت الأشياء (IoT)، والأمن السيبراني (Cyber Security)، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية الرقمية والبيئة الرقمية (Digital Ecosystem)، وتحول اقتصاداتها وخدماتها الحكومية إلى رقمية. ويعتبر الأمن السيبراني من التقنيات المرافقة والمساهمة في عملية التحول الرقمي، حيث يضمن أمن البيانات والمعلومات وحماية الخصوصية الرقمية.

أدت هذه التهديدات السيبرانية في بعض الأحيان إلى تداعيات حادة على النشاط الاقتصادي وتعطيل الخدمات الأساسية، مثل شبكات المدفوعات أو الخدمات الحكومية الخاصة بالأفراد. شهدت الفترة بين عامي 2000 و2024 ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التهديدات السيبرانية، حيث شملت هذه التهديدات في الفترة بين عامي 2000 و2010 الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، في حين تمحورت خلال الفترة بين عامي 2010 و2024 حول هجمات الفدية (Ransom Ware) والهجمات على البنية

التحتية واستهدفت المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى. ويعتبر القطاع المالي بشكل خاص الأكثر عرضةً للتهديدات السيبرانية نتيجة تعامل المؤسسات المالية مع حجم ضخم من البيانات والمعاملات الحساسة. وتشكل الهجمات على الشركات المالية حوالي خُمس العدد الإجمالي للهجمات، وتعتبر البنوك الأكثر عرضةً لتلك التهديدات، الأمر الذي يخلق تحديات على صعيد الاستقرار المالي والاقتصادي.

في هذا السياق، تعاونت الدول العربية فيما بينها للارتقاء بالأمن السيبراني، من خلال إنشاء المجلس الوزاري العربي للأمن السيبراني، والعمل على إصدار النسخة الثانية من الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني.

## الاقتصاد الفلسطيني

واجه الاقتصاد الفلسطيني في عام 2024 تراجعاً كبيراً في كافة مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية وقطاعاته الحيوية بسبب الحرب على قطاع غزة، مما تسبب في انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 26.6 في المائة، بواقع 17.0 في المائة في الضفة الغربية و83.2 في المائة في قطاع غزة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 51 في المائة نتيجة الارتفاع المسجل في قطاع غزة بنسبة 79.7 في المائة. كما شهدت أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً أدى إلى زيادة معدلات التضخم بنسبة 238 في المائة في قطاع غزة، و2.48 في المائة في الضفة الغربية. كما تراجعت مؤشرات التنمية البشرية في فلسطين بشكل عام.

تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال عام 2024، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى نسبة انخفاض بلغت 45.4 في المائة، مما أثر على العديد من المشاريع الحيوية، تلاه نشاط الصناعة بنسبة تراجع 28.3 في المائة، ثم نشاط الزراعة، والذي يُعد الأكثر تضرراً، بنسبة 21 في المائة، ونشاط الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 28.6 في المائة.

تعّمقت الأزمة المالية في فلسطين بسبب احتجاز حوالي 60 في المائة من قيمة إيرادات المقاصّة الشهرية التي تشكّل العمود الفقري للإيرادات العامة، مما أدى إلى تدهور الإيرادات المالية للحكومة الفلسطينية وارتفاع عجز الميزانية الفلسطينية في عام 2024. كما تراجع التبادل التجاري لفلسطين مع العالم الخارجي بشكل ملحوظ خلال عام 2024، حيث انخفضت قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة 8.9 في المائة والواردات بنسبة 25.1 في المائة.

# الفصل الأول:
# التطورات الاقتصادية الدولية

## نظرة عامة

شهد **الاقتصاد العالمي** خلال عام 2024 حالة من الاستقرار النسبي، على الرغم من استمرار تأثير الصدمات الجيوسياسية والاقتصادية التي تراكمت خلال الأعوام السابقة فضلًا عن استمرار تداعيات الحروب في أوروبا والشرق الأوسط، وارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عقود، والتحديات السياسية المرتبطة بالانتخابات في دول مؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند. ومع أن **معدل النمو العالمي** سجل تراجعاً طفيفاً ليبلغ نحو 3.3 في المائة مقارنة بنحو 3.5 في المائة في عام 2023، إلا أن هذا الأداء يُعد إيجابياً في ظل الظروف المحيطة.

ورغم تباين الأداء بين الدول والأقاليم الاقتصادية على مستوى العالم، فقد حافظت الاقتصادات المتقدمة على نموٍ بلغ 1.8 في المائة في عام 2024 مقابل 1.7 في المائة في عام 2023، بينما تراجع معدل نمو الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة إلى 4.3 في المائة في عام 2024 بعد أن بلغ 4.7 في المائة في عام 2023، ويُعزي ذلك أساساً إلى تباطؤ اقتصادَي الصين والهند.

وفيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** في عام 2024، فقد كانت السياسات النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية حول العالم فعالة، حيث انخفضت معدلات التضخم العالمي، وخاصةً في الدول المتقدمة، حيث انخفض التضخم ليسجل نحو 2.6 في المائة في عام 2024، مقارنةً بحوالي 4.6 في المائة خلال عام 2023. في المقابل، كان الانخفاض في معدل التضخم في الدول النامية محدوداً، حيث بلغ 7.7 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 8.0 في المائة في عام 2023، وقد ساهم في ذلك استمرار تراجع أسعار النفط خلال عام 2024، والذي صاحبه انخفاض محدود في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية.

ورغم التراجع المحدود في معدل نمو الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية غير المواتية ودورها المحتمل في تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، إلا أن **التجارة العالمية** شهدت ارتفاعاً خلال عام 2024 بمعدلات أعلى من تلك المحققة في عام 2023، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية نحو 3.8 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 1.0 في المائة في عام 2023.

وفيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وكذلك التطورات الدولية غير المواتية أدت إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 12.6 ترليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل حوالي 12.1 ترليون دولار أمريكي في عام 2023.

وعلى صعيد **أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم**، فقد شهد عام 2024 تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني، في حين ارتفع مقابل الين الياباني، في الوقت الذي استقرت فيه قيمته مقابل اليورو.

انعكست التطورات الإقليمية والدولية على **أداء اقتصادات بعض الدول العربية**، وتمثلت أهم تلك التطورات في استمرار الحرب على غزة، والحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار انخفاض أسعار النفط والغاز، وتراجع أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والهندي، وتراجع موجة التضخم العالمية في الاقتصادات النامية والمتقدمة في ظل انتهاج سياسات نقدية متشددة. على الرغم من هذه التطورات، شهد معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية مجتمعة تحسناً ليبلغ نحو 1.6 في المائة في عام 2024 مقابل 0.9 في المائة في عام 2023، حيث سجلت الدول المصدرة للنفط نمواً بنسبة 2.1 في المائة خلال عام 2024 مقابل 1.4 في المائة في عام 2023، كما ارتفع معدل النمو خلال فترة المقارنة في بقية الدول العربية الأخرى، ليصل إلى نحو 0.4 في المائة خلال عام 2024 مقابل تراجع بنحو 0.3 في المائة في عام 2023. لكن هذا التحسن يخفي التباين الكبير في معدل نمو الدول العربية فرادى، حيث تراجع النمو في نحو 12 دولة عربية في عام 2024 مقارنة بعام 2023، على رأسها فلسطين وليبيا ولبنان ومصر وموريتانيا وسورية والبحرين والكويت، بينما ارتفع في باقي الدول.

وفيما يخص **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2024، فقد بلغت 2,337 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 2,235.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت نحو 4.6 في المائة. بلغت الصادرات العربية الإجمالية نحو 1,225.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 1,231 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مسجلة نسبة انخفاض بلغت حوالي 0.4 في المائة، في حين شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعاً في عام 2024 بنحو 107.3 مليون دولار أمريكي، لتبلغ 1,111.4 مليار دولار في عام 2024 مقارنة مع نحو 1,004.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 10.7 في المائة.

سجلت معظم **البورصات العربية** تحسنا، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات أحجام التداول ومواصلة نشاط الطروحات الأولية. في هذا الصدد، ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات العقارات والخدمات والنقل والاتصالات في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2024، حيث سجل مؤشر الأسعار في بورصات كل من دمشق، ودبي (الأولى خليجياً)، وبيروت، والدار البيضاء أكبر الارتفاعات خلال عام 2024 بنحو 65.68 و27.07 و23.19 و22.16 في المائة، على التوالي.

## 1. نمو الاقتصاد العالمي

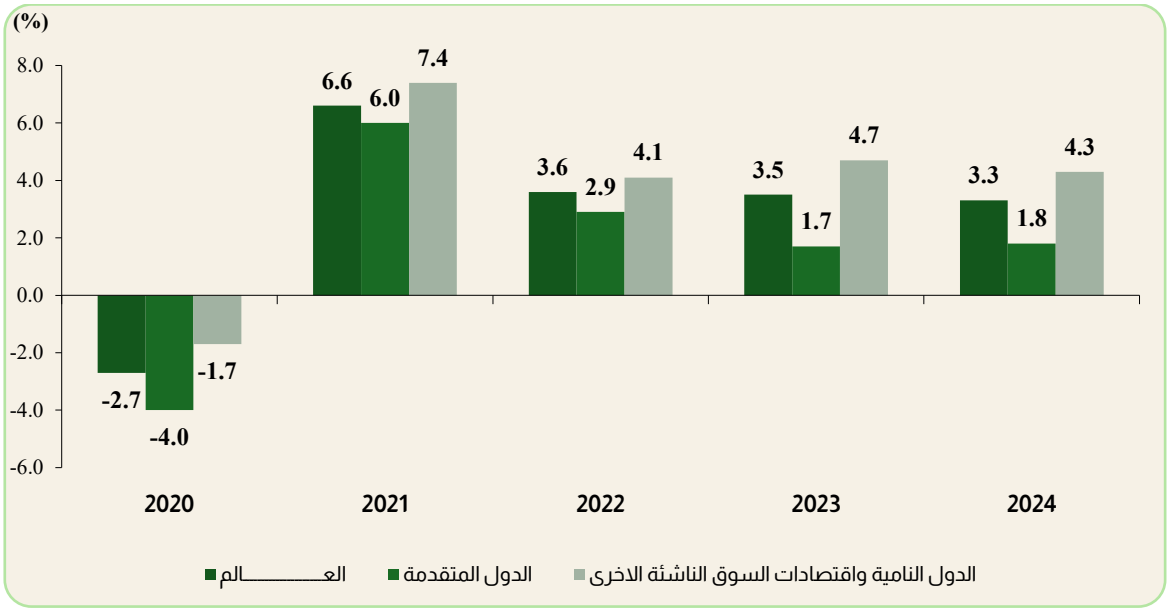
شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً محدوداً في معدل النمو في عام 2024، في ظل محافظة الاقتصاد الأمريكي على مسار نمو مستقر نسبياً، حيث بلغ 2.8 في المائة و2.9 في المائة في 2024 و2023، على التوالي. وقد كان هذا النمو مدفوعاً إلى حدٍ كبير بالإنفاق الاستهلاكي الذي ظل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، إلى جانب زيادة الصادرات واستثمارات الحكومة الفيدرالية. كما لعبت السياسة النقدية دوراً أساسياً في تشكيل النتائج الاقتصادية لعام 2024، حيث خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في ديسمبر 2024 بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 4.25 في المائة، مما يشير إلى تحول نحو سياسة أقل تشديداً.

كما تسارع معدل النمو في منطقة اليورو بعد أن أصبحت أزمة الطاقة أقل حدة من السابق، علاوة على أن السياسات المالية العامة ظلت مُيسرةً لزيادة الدعم والتحويلات المُباشرة إلى القطاعات والأسر والمناطق الأكثر هشاشةً. من جانب آخر، حققت الصين نمواً سنوياً بنسبة 5.0 في المائة، بما يتماشى مع هدف الحكومة المتمثل في تحقيق "حوالي 5 في المائة"، والذي تم تحديده خلال الجلسات السنوية لعام 2024. وعلى الرغم من أنه أبطأ من النمو البالغ 5.4 في المائة والمحقق في عام 2023، إلا أنه يبرز تعافياً مستقراً مدفوعاً بشكل كبير بأداء التصدير القوي وإجراءات التحفيز المستهدفة على مدار العام. ساهمت هذه العوامل في تحقيق الاقتصاد العالمي لنموٍ بنحو 3.3 في المائة خلال عام 2024 مقابل نحو 3.5 في المائة في عام 2023.

حققت **الاقتصادات المتقدمة** نمواً بنحو 1.8 في المائة في عام 2024 مقابل 1.7 في المائة في عام 2023، حيث حققت معظم دول المجموعة ارتفاعاً في معدل النمو خلال عام 2024، باستثناء اليابان والولايات المتحدة الأمريكية اللتان حققتا معدل نمو أقل مما تحقق في عام 2023.

وبالنسبة **لاقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة**، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد سجلت نمواً بنحو 4.3 في المائة خلال عام 2024، مقابل 4.7 في المائة خلال عام 2023، مع وجود تباين في أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1-1).

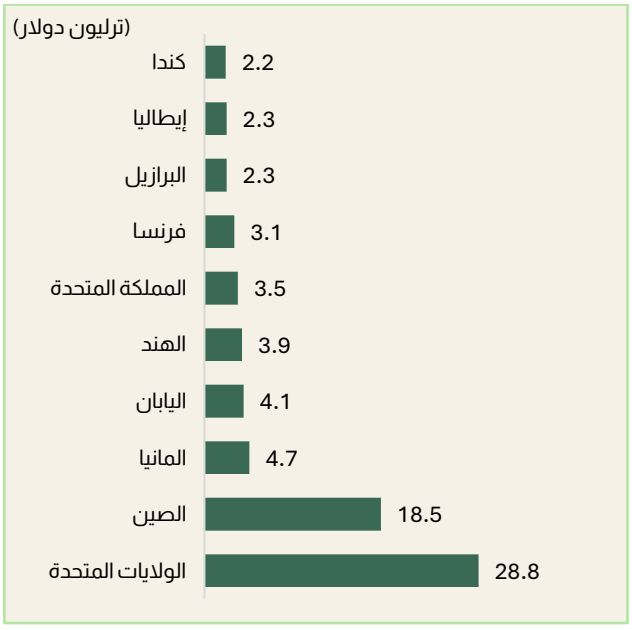
شكل (1-1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الملحق (1/1).

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2024، استحوذت ثلاث دول فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وألمانيا على أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي البالغ حوالي 109.5 تريليون دولار أمريكي[1]، وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في 170 دولة، وهو ما يفسر تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو تجاوز 3 في المائة في ظل ارتفاع معدل النمو في معظم الاقتصادات المتقدمة. كما شهدت خريطة الاقتصاد العالمي تغيراً في عام 2024، حيث تجاوزت البرازيل إيطاليا في حجم ناتجها الإجمالي المحلي، ومن ثم أصبحت تحتل المركز الثامن عالمياً، في حين بقيت باقي الدول في نفس الترتيب لعام 2023.

شكل (1- 2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاديات بالعالم في عام 2024




المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إصدار أبريل 2025.

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في **الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة**[2]، فقد حققت معظم الاقتصادات ارتفاعاً في معدل النمو في عام 2024 مقارنةً بعام 2023، حيث ارتفع معدل نمو المملكة المتحدة خلال عام 2024 ليبلغ نحو 1.1 في المائة، مقابل نحو 0.4 في المائة خلال عام 2023، وسجلت منطقة اليورو نمواً بلغ 0.9 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 0.4 في المائة في عام 2023. كما سجل الاقتصاد الكندي نمواً بنحو 1.5 في المائة في عامي 2023 و2024، في حين تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل طفيف ليسجل 2.8 في المائة مقابل نحو 2.9 في المائة في عام 2023. حقق الاقتصاد الياباني انخفاضاً في معدل النمو، ليسجل نحو 0.1 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 1.5 في المائة في عام 2023، في حين ارتفع معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى لنحو 1.9 في المائة مقابل نحو 1.5 في المائة في عام 2023.

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**، وعلى الرغم من حالة عدم اليقين المرتبطة بالانتخابات الرئاسية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ سوق العمل، ظل النمو الاقتصادي ضمن المستويات المناسبة في عام 2024. وقد لعب بنك الاحتياطي الفيدرالي دوراً محورياً في تشكيل أداء الاقتصاد الأمريكي لعام 2024، مما ساهم في المحافظة على مسار نمو مستقر والسيطرة على التضخم. في هذا السياق، حققا الاقتصاد الأمريكي نمواً قدره 2.8 في المائة في عام 2024، مدفوعاً إلى حد كبير بالإنفاق الاستهلاكي الذي ظل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. ساهم نمو الأجور في تحييد أثر التضخم، ووصلت ثروات الأسر إلى مستويات قياسية جديدة، مما دعم استمرار توسع الإنفاق الأسري الذي ارتفع بنسبة 2.8 في المائة خلال 2024، وهو أسرع من المعدل المسجل في عام 2023، وما يقرب من ضعف التوقعات في بداية العام. كما ساهم نمو الصادرات واستثمارات الحكومة الفيدرالية في المحافظة على معدل النمو عند مستويات مواتية. وفي نفس السياق، بقيت البطالة عند مستويات منخفضة تاريخياً، وساهم خلق فرص العمل في قطاعات رئيسية مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا والبناء في استقرار دخل الأسر وتعزيز ثقة المستهلكين. في المقابل، أثرت التكاليف المرتفعة للإسكان والطاقة والخدمات على ميزانيات

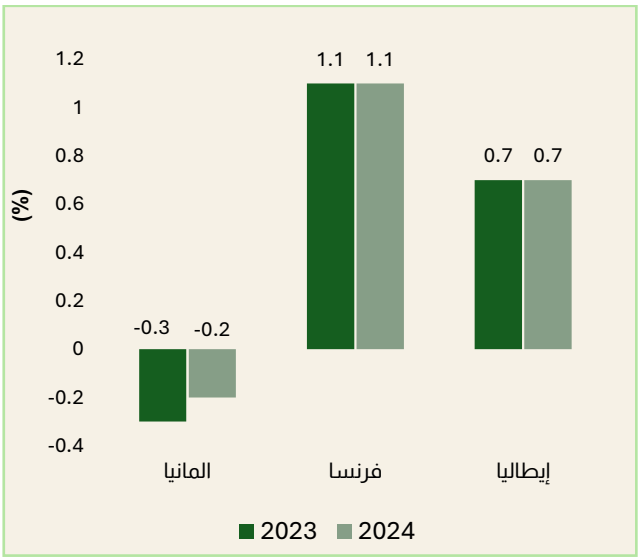
[1] صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات، أبريل 2025.

[2] تشمل الدول المتقدمة في "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2025" الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، والدول المتقدمة الأخرى.

الأســر، على الرغم من الانخفاض المحدود في أســعار الســلع والنقل. وفيما يتعلق بالســياســة النقدية، فقد بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع منذ عام 2022 واستقرت من يوليو 2023 حتى ســبتمبر 2024، حيث خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أســعار الفائدة بمقدار 0.5 نقطة مئوية في ســبتمبر، تلاه انخفاض بنســبة 0.25 نقطة مئوية في نوفمبر، وبمقدار 0.25 في ديســمبر. وقد ســاهمت الجهود التي بذلها بنك الاحتياطي الفيدرالي في تحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي.

**بالنسبة لمنطقة اليورو**، سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 0.9 في المائة خلال عام 2024، متجاوزاً التقديرات السابقة التي أشارت إلى نمو بنسبة 0.7 في المائة مقابل 0.4 في المائة في عام 2023. ويعد هذا التحسن مؤشراً إيجابياً لاقتصاد المنطقة الذي عانى من تباطؤ مستمر منذ عامين، في ظل أزمة الطاقة التي تصاعدت بعد الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022. وقد ساهم في ارتفاع معدل النمو تعافي الطلب المحلي، في ضوء ارتفاع الأجور الحقيقية والعمالة في ظل أسواق عمل قوية، حيث يظل الاستهلاك أحد محركات النمو الرئيسية. كما عزز الطلب المحلي تخفيف شروط التمويل بما يتماشى مع توقعات السوق للمسار المستقبلي لأسعار الفائدة. ساهم صافي التجارة بشكل طفيف في النمو الاقتصادي، على الرغم من تحديات التنافسية القائمة. كما استفاد الاستثمار الخاص من ظروف ائتمانية أكثر ملاءمة، في حين تلقى الاستثمار العام دعماً من صناديق تسهيل الإنعاش والمرونة، مع استمرار ضعف ثقة المستهلك وارتفاع حالة عدم اليقين. ورغم هذا التحسن، كان من الممكن تحقيق نمو أفضل من ذلك، نظراً لتأثر الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو سلباً بأداء أكبر ثلاث قوى اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، كما هو موضح في الشكل (1-3).

شكل (1- 3): معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى بمنطقة اليورو في عامي 2023 و2024




المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2025.

**بالنسبة للاقتصاد الألماني**، فقد حقق انكماشاً بنسبة 0.2 في المائة في عام 2024 مقابل انكماش بنحو 0.3 في المائة في عام 2023، حيث لم يتمكّن من العودة إلى المستويات التي كان عليها قبل جائحة كورونا. يُعزى هذا التباطؤ إلى أربعة عناصر رئيسية، أولها الانتقال نحو اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون والذي يستهدف خفض الانبعاثات وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة، وهو ما يمثل أهم التحديات لما يتطلبه من استثمارات ضخمة وتغييراً جذرياً في نمط الإنتاج، خاصة في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة مثل الصناعات الثقيلة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وارتفاع التكاليف التشغيلية. ثانياً، التحديات التي يواجهها مجال الرقمنة (التحول الرقمي)، والذي يعدّ من العوامل الضرورية لتعزيز النمو في الاقتصاد، حيث تواجه ألمانيا صعوبات في تسريع وتيرة التحول الرقمي، خاصة في القطاعات التقليدية مثل التصنيع والبنوك. يتمثل التحدي الثالث في التغير الديموغرافي، حيث يشهد المجتمع الألماني، على غرار معظم دول الاتحاد الأوروبي، تزايداً في نسبة كبار السن، مما يؤثر على القوى العاملة، ويفرض ضغوطاً إضافية على النظام الضريبي ونظام الرعاية الاجتماعية. كما يترتب على تلك التغيرات انخفاض الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الاستيراد، مما يزيد من العجز التجاري ويثقل كاهل الاقتصاد الألماني. ويضاف إلى كل ذلك تراجع أداء قطاع

الصناعات التحويلية، الذي كان يمثل ركيزة قوية لنمو الاقتصاد الوطني، ويشمل مجالات حيوية مثل السيارات والآلات الثقيلة والمنتجات الكيميائية، حيث يواجه هذا القطاع تحديات هيكلية أثّرت سلباً على أدائه وأضعفت مساهمتَه في النمو، ومن أهمها الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتباطؤ الطلب العالمي، ونقص العمالة المتخصّصة.

**فيما يخص الاقتصاد الإيطالي**، فقد سجل نمواً بلغ 0.7 في المائة خلال عام 2024، محافظاً بذلك على معدل نموه المحقق في عام 2023. وكان الاقتصاد الإيطالي قد حقق في العامين الماضيين نمواً، وإن كان بطيئاً، فاق متوسطات النمو الحالية في منطقة اليورو بفضل سياسات تقليص الإنفاق الحكومية وتعزيز تصدير منتجات التكنولوجيا والسيارات. ويُعتبر هذا الأداء مقبول خاصة أنه كان يُنظر إلى إيطاليا قبل أقل من عقد كأعلى الدول مديونيةً في منطقة اليورو. وجاءت أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من الطلب المحلي باستثناء التغيرات في المخزونات، التي أسهمت بنسبة 0.5 في المائة في النمو الاقتصادي، تليها نفقات الاستهلاك النهائية. كما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنفقات الاستهلاكية النهائية بنسبة 0.5 في المائة و0.6 في المائة، على التوالي في عام 2024، وارتفعت الصادرات بنحو 1.2 في المائة، بينما تراجعت الواردات بنسبة 0.7. نتج هذا الأداء الجيد للاقتصاد الإيطالي عن ضخ الاتحاد الأوروبي لموارد مالية في الاقتصاد الإيطالي لدعم جهود التعافي من تبعات جائحة كورونا، والتي تعززت بفضل سياسات الإنفاق الحذرة والميزانيات المتشددة التي اتبعتها الحكومة الإيطالية.

**وفي فرنسا**، بالرغم من حالة عدم اليقين السياسي التي شهدتها فرنسا منذ حل البرلمان في يونيو 2024، حافظ الاقتصاد الفرنسي على معدل النمو عند مستوى 1.1 في المائة في عام 2024، وهو ما يُعزى إلى انتعاش التجارة الخارجية، لا سيما بفضل قطاع الطيران وتحسن الميزان التجاري للطاقة. علاوةً على ذلك، أدى تحسن الاستهلاك بفضل الألعاب الأولمبية التي نظمتها فرنسا خلال عام 2024، إلى دعم الاقتصاد خلال الربع الثالث، والذي سجل نمواً بنحو 0.5 في المائة. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال المالية العامة تحت الضغط، حيث شهدت عائدات الضرائب انخفاضاً، الأمر الذي تزامن مع الضغوط على الحكومة ومطالبتها بمواصلة جهود التعافي الاقتصادي. وبين شهري أكتوبر وديسمبر 2024، تأثر النمو الاقتصادي بسبب قلة التعاملات التجارية الخارجية وتباطؤ استهلاك الأسر وخاصة في قطاع الخدمات.

أما في **المملكة المتحدة**، فقد شهد الاقتصاد نمواً معتدلًا، بلغ نحو 1.1 في المائة في عام 2024 مقابل 0.4 في المائة في عام 2023، مما يشير إلى نجاح جهود التعافي من التحديات الاقتصادية التي واجهتها المملكة المتحدة منذ جائحة كورونا. وقد ساهم قطاع الخدمات بشكل رئيسي في تحقيق هذا النمو، حيث استفاد من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لا سيما في قطاعات الفنادق والتمويل والتكنولوجيا. علاوةً على ذلك، ساهم الطلب القوي على الخدمات المهنية وقطاع الأعمال في تعزيز الأداء الاقتصادي. كما لعبت الظروف الاقتصادية العالمية دوراً محورياً في دعم نمو المملكة المتحدة، مع تحسن العلاقات التجارية والانتعاش التدريجي في قطاعي التصنيع والبناء، اللذان شهدا سابقاً اضطرابات كبيرة.

ومع ذلك، أضعفت عدة عوامل هذا النمو، وأهمها أسعار الفائدة المرتفعة للتخفيف من حدة التضخم، مما أدى إلى تقييد الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، لا سيما في قطاع الإسكان. كما فرضت سوق العمل المتشددة ضغوطاً على الأجور، مما حدّ من قدرة الشركات على الاستثمار في مبادرات التوسع، إضافةً إلى رفع معدل ضريبة الشركات من 19 في المائة إلى 25 في المائة في أبريل 2024 بالنسبة للشركات التي تزيد أرباحها عن 250,000 جنيه استرليني. وقد مثّل هذا تحولاً كبيراً في النظام الضريبي، حيث رفّعت المملكة المتحدة في المعدل الضريبي بعد أن كان عند مستوى 19 في المائة لعدة سنوات، بهدف تمويل احتياجات الإنفاق العام.

**فيما يتعلق باليابان**، حقق الاقتصاد نمواً بنسبة 0.1 في المائة في عام 2024 مقارنةً بنحو 1.5 في المائة في عام 2023. في بداية العام، كانت آفاق النمو الاقتصادي لليابان تتسم بالتفاؤل، وكانت النسبة المتوقعة للنمو لعام 2024 قريبة من 1 في المائة. وعلى الرغم من أن هذه

النسبة لا تعتبر كبيرة بالمقارنة مع دول أخرى، إلا أنها كانت أعلى من المتوسط السنوي منذ عام 2000، والذي بلغ 0.75 في المائة. وتلاشى هذا التفاؤل النسبي تدريجياً على مدار العام، وسط بيئة مليئة بالتحديات تتسم بضعف الطلب الخارجي، وركود الاستهلاك، وعدم اليقين الجيوسياسي. ويُعد تحقيق الاقتصاد الياباني نمواً موجباً في عام 2024 تعبيراً عن توازن السياسات بين احتواء الضغوط التضخمية وتحفيز الطلب المحلي. ورغم وجود مخاطر، مثل انعكاسات نمو الأجور وعدم اليقين بشأن التطورات الاقتصادية العالمية، إضافةً إلى تحديات ناجمة عن عوامل خارجية ومحلية أثقلت كاهل النمو في بداية العام، إلا أن السياسات المالية والنقدية الحاسمة والتحولات الهيكلية في سلوك المستهلك والتجارة أسهمت في تحقيق انتعاش معتدل في النصف الأخير من عام 2024.

ارتفع معدل التضخم في اليابان إلى 3 في المائة بحلول منتصف عام 2024، مدفوعاً بزيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية الطازجة والطاقة، والتي ارتفعت بنسبة 7.8 في المائة و12 في المائة، على التوالي. وقد أدت هذه الضغوط إلى تراجع الأجور الحقيقية وخفض الإنفاق الأسري، مما أدى إلى خلق بعض التحديات أمام تعزيز الطلب المحلي. ومثّل ذلك تحولاً بالغ الأهمية في الاقتصاد الياباني، من حيث التحول من اقتصاد مدفوع بنمو الصادرات إلى اقتصاد مدفوع بالطلب المحلي. بحلول منتصف عام 2024، بدأت الزيادات في الأجور الإسمية تتجاوز التضخم لأول مرة منذ عام 2022، وإن كان ذلك بشكل متواضع. كما أدى ارتفاع قيمة الين الياباني، إلى جانب انخفاض تكاليف الاستيراد، إلى تعزيز ثقة المستهلكين. وارتفع الإنفاق الأسري الحقيقي في يوليو لأول مرة منذ فبراير 2023، بنسبة طفيفة بلغت 0.1 في المائة، بينما بلغ مؤشر نشاط الاستهلاك الحقيقي أعلى مستوى له منذ فبراير 2020.

**بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى**[3]، فقد حققت نمواً اقتصادياً في عام 2024 بنحو 1.9 في المائة، مقابل 1.5 في المائة في عام 2023، وهو ما يتماشى مع أداء الاقتصاد العالمي؛ حيث تحسن معدل النمو في دول المجموعة بشكل محدود، تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، مما انعكس على أداء تلك المجموعة باعتبارهما السوق الرئيسي لصادراتهم. وعلى الرغم من النمو الذي حققته الدول المتقدمة كمجموعة، إلا أن عدداً كبيراً من دول المجموعة سجل تراجعاً في النمو أو نمو دون 3 في المائة.

كان الأداء الاقتصادي في **الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة** أفضل من أداء اقتصادات الدول المتقدمة، حيث استفادت بعض دول المجموعة من تراجع أسعار النفط خلال عام 2024، خاصة الصين التي تُعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم. ساهم في تحسن أداء هذه المجموعة استمرار الهند في تحقيق أعلى معدل نمو بين الاقتصادات الرئيسة بالعالم، وكذلك الأداء الجيد للاقتصاد الصيني وتحقيقه معدل نموه المستهدف. كما أن تحسن أداء الاقتصاد الصيني ساهم في تحسن الأداء في عدد من الاقتصادات الناشئة لكون السوق الصيني يعد وجهة لصادرات العديد من أعضاء تلك المجموعة. كما يُلاحظ وجود تباين في أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية[4] كأفضل المجموعات من حيث معدل النمو بين جميع المجموعات الفرعية في العالم، وليس فقط بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

وفيما يتعلق **بالاقتصاد الصيني**، فقد حقق معدل نمو بنحو 5 في المائة في عام 2024، على الرغم من تراجعه عن النمو المحقق في عام 2023 والذي سجل نحو 5.4 في المائة، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 18.8 ترليون دولار أمريكي. وقد عاد الأداء الاقتصادي للصين في عام 2024 إلى النمو المستقر، حيث تحافظ الصين على مكانتها

[3] تشمل الدول المتقدمة الأخرى في "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2025 " مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا.

[4] تضم الدول النامية الآسيوية كل من بنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وفيجي، والهند، وأندونيسيا، وماليزيا، وماينمار، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، وتونكا، وفانواتو، وفيتنام.

كثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع العلم أن معدل النمو المحقق يتماشى مع الهدف الرسمي للحكومة المتمثل في تحقيق نمو بحوالي 5 في المائة، في عام 2024. وقد ساهم في ذلك إجراءات التحفيز التي ساعدت في دفع التعافي بشكل أقوى خلال الربع الرابع من عام 2024، حيث سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 5.4 في المائة، بعد أن شهد الاقتصاد نمواً بنسبة 5.3 في المائة في الربع الأول، و4.7 في المائة في الربع الثاني، و4.6 في المائة في الربع الثالث. وعلى الرغم مما يواجهه الاقتصاد الصيني من تحديات مثل تراجع عدد السكان وتباطؤ الطلب الاستهلاكي، إلا أن هناك بوادر تعافي في أداء القطاعات الرئيسية، مثل الإنتاج الصناعي وقطاع الخدمات الرقمية. علاوةً على ذلك، بدأت الصين تقليل اعتمادها على قطاع العقارات. وفي السياق ذاته، نما قطاع التصنيع في الصين بنسبة 6.1 في المائة على أساس سنوي، وهو معدل يفوق الهدف الذي كانت الحكومة قد حددته. كما توسّع تصنيع المعدات بنسبة 7.7 في المائة، وارتفعت قيمة منتجات التكنولوجيا العالية بنسبة 8.9 في المائة، مما يعكس تركيز الصين الاستراتيجي على التقدّم التكنولوجي. كما نما إنتاج المركبات الجديدة، والدوائر المتكاملة والروبوتات الصناعية بنسبة 38.7 في المائة و22.2 في المائة و14.2 في المائة، على التوالي، في حين شهد قطاع الخدمات نمواً بنسبة 5.0 في المائة في عام 2024، مدفوعاً بالنمو في العديد من القطاعات الخدمية.

أما مبيعات التجزئة في الصين فقد ارتفعت خلال عام 2024 بنسبة 3.5 في المائة عن العام السابق، مما يبرز مرونة الاستهلاك في الدولة. كما لعب الاستثمار في التصنيع دوراً محورياً في التوسع الاقتصادي للصين، إذ زاد بنسبة 9.2 في المائة خلال فترة المقارنة، متجاوزاً نمو الاستثمار الإجمالي بنحو 6.0 في المائة، وهو ما انعكس في النمو الملحوظ للقطاعات الرئيسية في قطاع التصنيع.

وبالنسبة للتجارة الخارجية للصين، فيُعدّ عام 2024 عاماً استثنائياً، حيث بلغت التجارة الخارجية قيمة 5.98 تريليون دولار أمريكي، ما يمثل زيادة بنسبة 5 في المائة على أساس سنوي. ويعكس هذا النمو انتعاشاً مستقراً في الطلب العالمي، ويبرز مرونة الصين وسط مشهد اقتصادي عالمي فيه العديد من التحديات. وقد ساهم في ذلك النمو الكبير في صادرات المنتجات عالية التقنية مثل السيارات الكهربائية والروبوتات الصناعية والطابعات ثلاثية الأبعاد، وهذا يبرز تحول الصين نحو نموذج تجاري قائم على الابتكار. كما عززت الصين دورها كأكبر تاجر في العالم للسلع وشريك محوري لأكثر من 150 اقتصاداً. أما بخصوص التجارة الإلكترونية عبر الحدود، فقد لعبت أيضاً دوراً كبيراً في نمو الناتج، حيث بلغ حجم التجارة في هذا القطاع 59.04 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 136.5 مليار دولار أمريكي منذ عام 2020، وتبرز تلك التطورات قدرة الصين على التكيف مع الاتجاهات العالمية المتطورة واستغلال الفرص الجديدة.

بالرغم من ذلك، يواجه الصين تحديات هيكلية يمكن أن تعيق التعافي المستدام والتنمية طويلة الأجل، وإحدى القضايا الأكثر إلحاحاً هي أزمة الصين الديموغرافية للعام الثالث على التوالي، حيث انخفض عدد السكان مدفوعاً بتراجع معدلات الولادة وشيخوخة السكان، إضافةً إلى حالة عدم اليقين في التجارة العالمية.

**أما بالنسبة لأداء الاقتصاد الهندي،** فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.5 في المائة في عام 2024 مقابل نحو 9.2 في المائة في عام 2023، لتكون الهند بذلك أسرع الاقتصادات الرئيسة بالعالم نمواً للعام الثالث على التوالي بفضل المساهمات الكبيرة من رأس المال، وتحسن مستويات كفاءة العمالة والإنتاجية. ولعل استمرار انخفاض أسعار النفط في عام 2024 ساهم أيضاً بشكل كبير في تحقيق هذا النمو، حيث تعد الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومن ثم تعد أحد أهم اللاعبين في المشهد الاقتصادي العالمي. وبالرغم من ذلك، لا يزال النمو المحقق أقل من معدل 8 في المائة الذي تحتاجه الهند لاستحداث ما يكفي من الوظائف ذات الأجور الجيدة وضمان الرفاه الاقتصادي.

وتعد الهند أحد أهم محركات النمو الاقتصادي العالمي، فخلال الفترة من 2000 إلى 2024، التي تشمل سنوات التقلبات المرتبطة بالأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا، حققت الهند معدل نمو بلغ في المتوسط حوالي 6.5 في المائة. وبفضل هذا الأداء المستمر، أصبحت الهند

الاقتصاد السادس في العالم، حيث تمثل نحو 8 في المائة من الاقتصاد العالمي. وفي ضوء ذلك، فإن تحقيقها لمعدل نمو يبلغ 6.5 في المائة يضيف نحو 0.52 في المائة إلى النمو العالمي. وقد تمكنت الهند من تحقيق هذا النمو رغم التحديات الهيكلية الكبيرة، حيث تعاني من الضوابط التنظيمية المشددة والبيروقراطية المجهدة، والقيود غير المتكافئة على التجارة وسوق العمل، وارتفاع تكاليف المعاملات. وقد أثر انخفاض الاستهلاك والإنفاق الحكومي سلباً على النشاط الاقتصادي في الفترة الأخيرة، مما أدى إلى إقرار تخفيضات في ضريبة الدخل بقيمة تقدر بنحو 12 مليار دولار، كما خفض البنك المركزي معدلات الفائدة للمرة الأولى منذ نحو خمس سنوات.

وفي الواقع، فقد ساهمت مستويات الاستثمار المرتفعة في تعزيز الطلب الكلي وتوسيع القدرة الإنتاجية، حيث تعافى الاستثمار من المستوى المنخفض الذي بلغه في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأثناء جائحة كورونا، ليصل لنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى تحفيز النفقات الرأسمالية من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات. كما يوفر العدد الكبير والمتزايد من السكان الشباب إمداداً ضخماً من العمالة لدعم الاقتصاد المتجه نحو التوسع، حيث تجاوزت الهند الصين من حيث عدد السكان، الذي وصل إلى 1.4 مليار نسمة، مع متوسط عمر يبلغ 28 عاماً مقارنةً بمتوسط عمر 39 عاماً في الصين.

**وبخصوص أداء الاقتصاد البرازيلي**، فقد نما بنسبة 3.4 في المائة خلال عام 2024، وهو معدل نمو أقوى من المتوقع، رغم فقدان الزخم في الربع الأخير من عام 2024 نتيجة التشدّد النقدي الكبير، وذلك مقابل نحو 3.2 في المائة في عام 2023. وقد استمر الاقتصاد البرازيلي في تجاوز التوقعات طوال العام الماضي، مدفوعاً بزيادة الاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي القوي، حيث أسهم الإنفاق العام المدعوم بزيادة مدفوعات الإعانات الاجتماعية، فضلًا عن المساعدات المتعلقة بالفيضانات في شهري أبريل ومايو، في زيادة استهلاك الأسر. كما ساهمت التخفيضات الضريبية وزيادة دعم الرعاية الاجتماعية في تعزيز ثقة المستهلكين، وارتفاع إنفاق الأسر، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. في المقابل، كان القطاع الخارجي عائقاً أمام النمو بسبب ارتفاع قيمة الواردات. وكان الاقتصاد البرازيلي قادراً على تحقيق معدل نمو أعلى لولا تراجع الناتج الزراعي بنسبة 3.2 في المائة، بسبب الفيضانات الشديدة. وقد تأثرت المحاصيل الرئيسية مثل فول الصويا والذرة بشكل كبير، حيث انخفض إنتاجهما بنسبة 4.6 في المائة و12.5 في المائة، على التوالي.

وفي إطار سعي البرازيل للحد من التضخم الذي بلغ 4.8 في المائة في عام 2024، متجاوزاً هدفه البالغ 3 في المائة، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة بمقدار 275 نقطة أساس إلى 13.25 في المائة، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام 2024. كما قامت الحكومة البرازيلية بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الأساسية مثل اللحوم والقهوة والسكر والذرة لمعالجة التضخم على المنتجات الغذائية الذي تجاوز 7.05 في المائة.

أما **بالنسبة للدول العربية**، فقد انعكست التطورات الاقتصادية الدولية على أداء اقتصاداتها، بالإضافة إلى عدة عوامل من داخل المنطقة العربية، وأهمها حالة عدم اليقين المرتبطة باستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار الحرب على غزة ولبنان، مما انعكس سلباً على أداء اقتصادات الدول العربية، وإن كان بشكل متباين نظراً لاختلاف درجة الارتباط مع الاقتصاد الفلسطيني، والقرب الجغرافي من المنطقة. كما أن إيجاد قنوات بديلة للتجارة نتيجة استهداف السفن وحركة التجارة في البحر الأحمر أثرت على أداء التجارة الخارجية في الدول العربية، بالإضافة إلى تأثير انحسار السياسات النقدية المتشددة في معظم الاقتصادات العالمية في ظل خفض الفائدة من قِبل الفيدرالي الأمريكي ثلاث مرات في عام 2024. كما أن تراجع إنتاج النفط في إطار اتفاق (أوبك+)، إضافةً إلى انخفاض أسعاره، انعكس بشكل كبير على أداء الاقتصادات العربية، خاصة أن النفط يمثل نحو 70 في المائة من صادرات الدول العربية كمجموعة. وفي الواقع، فقد تباينت درجة واتجاه تأثير تلك العوامل في اقتصادات الدول العربية، نتيجةً لاختلاف الهياكل الإنتاجية بينها. بناءً على ذلك، يتناول التحليل

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الدول العربية باعتبارها مجموعتين: الأولى الدول المصدّرة للنفط[5]، والثانية الدول المستوردة الصافية للنفط، وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها، مما يدفعها إلى تغطية جزء من تلك الاحتياجات عبر الاستيراد[6]. ونستعرض بإيجاز أهم الانعكاسات على اقتصادات الدول العربية على النحو التالي:

**النمو الاقتصادي:**

**بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط،** ساهمت الجهود الجارية لتنويع النشاط الاقتصادي في تجاوز مشهد اقتصادي معقد ومحفوف بعدم اليقين، مدعومةً بالالتزام بالإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي، أدى التنفيذ الحاسم للسياسات إلى تعزيز الاستثمار وزيادة المشاركة في سوق العمل. كما ساعد النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي على تحقيق توازن مقابل الانكماش في القطاع النفطي في معظم الاقتصادات، وساهم أيضاً إيجاد قنوات بديلة لتجارة البضائع في الحفاظ على النمو في التجارة الخارجية. ساهمت كل هذه العوامل في الحد من التأثيرات السلبية لتراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، والمخاطر الأمنية المتعلقة بالبحر الأحمر، ومن ثم تأثيرها على تكاليف التجارة والشحن، وتمديد التخفيضات الطوعية لاتفاق (أوبك+)، وانخفاض أسعار النفط، خاصة أن تلك المجموعة لا تزال تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز التي تزيد نسبتها على 70 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية في الكويت وقطر والسعودية وعُمان. وقد حققت دول المجموعة نمواً باستثناء الكويت والعراق وليبيا واليمن. كما حققت معظم دول المجموعة معدلات نمو في عام 2024 أفضل من تلك المسجلة في عام 2023، وكانت الإمارات في الصدارة، حيث بلغ معدل نموها نحو 4.0 في المائة في عام 2024.

**أما الدول المستوردة الصافية للنفط،** فبالرغم من الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على اقتصادات تلك المجموعة، إلا أن نموها الاقتصادي لا يزال دون المستوى المأمول لكونها في بؤرة الصراعات الدائرة، إضافةً إلى التحديات الخاصة بدول المجموعة. ففي **مصر**، أكبر اقتصاد في هذه المجموعة، أدى ضعف الاستثمارات، ونقص النقد الأجنبي إلى تقييد النشاط الاقتصادي، مع تزايد حالة عدم اليقين نتيجة الحرب على غزة. كما أن الاضطرابات في البحر الأحمر أثرت سلباً ليس فقط على تسهيل التجارة، ولكن أيضاً على إيرادات قناة السويس، حيث تدنى حجم شحن الحاويات عبر القناة في منتصف سبتمبر 2024 إلى أقل من المستويات السائدة قبل نشوب الصراع بما يزيد على 70 في المائة، وقد استمر تحويل مسار النقل نتيجة الاضطرابات في البحر الأحمر.

في المقابل، أسهم انتعاش حركة السياحة من الدول العربية لكل من **مصر والأردن ولبنان** في تحسن معدلات الإشغال الفندقي لتصل إلى مستويات ما قبل الصراع.

وقد حققت بعض دول المجموعة ارتفاعاً في النمو خلال عام 2024، مثل **الصومال** بفضل تحسن الأوضاع الأمنية والأوضاع المناخية المواتية. أما في **المغرب**، فإن تحسن مؤشرات قطاع الصناعة، خاصة صناعة السيارات، وقطاع السياحة، وتحويلات المغتربين بالخارج، ساهم بشكل كبير في خلق توازن في الاقتصاد الوطني رغم استمرار حالة الإجهاد المائي.

بوجه عام، تراجع النمو في معظم دول المجموعة، ولكن بمعدلات متباينة باستثناء **تونس** التي حققت معدل نمو بلغ 1.6 في المائة في عام 2024 مقابل ثبات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نتيجة الدور الإيجابي للقطاع الزراعي والسياحة.

[5] تتألف الدول العربية المصدرة للنفط من عشر دول، وهي: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات، واليمن.

[6] تتألف الدول العربية المستوردة للنفط من اثنتى عشرة دولة، وهي: جيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والصومال، والسودان، وسورية، وتونس، وجزر القمر، وفلسطين.

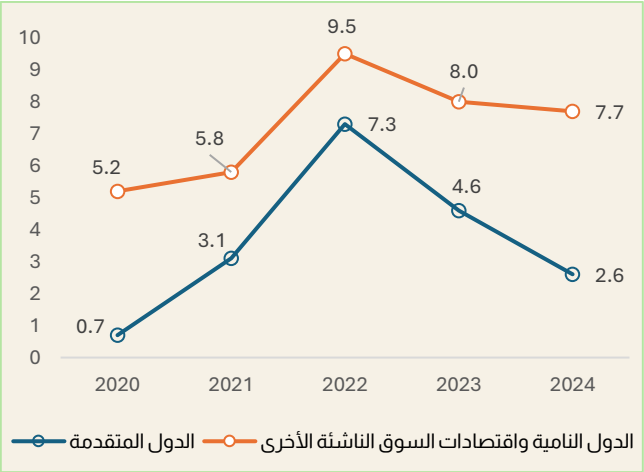
## 2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية

### 1.2. التضخم

يظل التضخم مصدر قلق رئيسي في الاقتصاد العالمي لأنه يؤثر على كلٍّ من الأسواق المتقدمة والناشئة. خلال عامي 2022 و2023، أدت العديد من العوامل مثل التوترات الجيوسياسية، والاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد، وتقلبات أسعار الطاقة، والسياسات النقدية إلى ارتفاع التضخم في العديد من الدول على مستوى العالم، مما دفعها إلى محاولة الحد من تداعياته التي تفاقمت خلال هذه الفترة. في هذا الصدد، شهد عام 2024، تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم في **الدول المتقدمة**، ليصل إلى 2.6 في المائة، مقابل 4.6 في المائة في عام 2023، نتيجة تراجع أسعار النفط والمواد الأولية، إضافةً إلى السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها معظم البنوك المركزية في العالم. أما على صعيد الاقتصادات الرئيسية والمجموعات الفرعية، شهد المستوى العام للأسعار المحلية انخفاضاً في معظم الدول. في هذا السياق، بلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية 3 في المائة في عام 2024 مقابل 4.1 في المائة في عام 2023. أما في منطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، انخفض المستوى العام للأسعار المحلية، ليبلغ 2.4 في المائة، و2.7 في المائة، و2.5 في المائة، و2.4 في المائة، على التوالي في عام 2024 مقابل 5.4 في المائة، و3.3 في المائة، و7.3 في المائة، و3.9 في المائة، على التوالي في عام 2023.

وبالنسبة **لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى**، انخفض معدل التضخم ليبلغ 7.7 في المائة في عام 2024، مقابل 8 في المائة في عام 2023. في هذا السياق، انخفض معدل التضخم في كل من الدول النامية الأوروبية والدول النامية الأسيوية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبلغ نسبة 16.8 في المائة، و2 في المائة، و 14.6 في المائة، على التوالي في عام 2024، مقابل 17.1 في المائة، و2.4 في المائة، و14.9 في المائة، على التوالي في عام 2023، في حين استمر المعدل في الارتفاع في كل من **دول إفريقيا جنوب الصحراء، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي** ليبلغ 18.3 في المائة، و16.6 في المائة، على التوالي في عام 2024 مقابل 17.6 في المائة، و14.8 في المائة، على التوالي في عام 2023، الملحق (2/1) والشكل (1-4).

شكل (1- 4): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2020 – 2024)




المصدر: الملحق (1/ 2).

**فيما يتعلق بالدول العربية** وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، تراجع معدل التضخم في معظم الدول في عام 2024، وهو ما يعكس تأثير تشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار المواد الأولية وأسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط. تجدر الإشارة إلى أن تراجع أسعار النفط له تأثير إيجابي على التضخم في الدول المصدرة للنفط باعتباره مصدر رئيسي للإيرادات العامة، ومن ثم يقلل الحيز المالي المتاح للإنفاق، مما يساهم في تراجع الأسعار. وبالنسبة للدول المستوردة للنفط، يساهم تراجع أسعار النفط في انخفاض مختلف أسعار السلع والخدمات نتيجة التراجع في تكاليف الإنتاج والنقل. ظلت معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً في بعض الدول العربية، حيث واجه السودان مستويات بالغة الارتفاع تتخطى 100 في المائة، كما أنها تجاوزت 30 في المائة في مصر. في المقابل، سجلت ليبيا معدل تضخم دون 3 في المائة. يبقى التحدي الأبرز الناجم عن استمرار ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية هو التراجع الحاد في الدخول الحقيقية، الأمر الذي يضغط على مستويات الأمن الغذائي. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب محدودية قدرة

معظم الحكومات على رفع الرواتب والأجور نتيجة ضـيق الحيز المالي في موازناتها العامة.

### 2.2. البطالة

فيما يتعلق **بتطورات العمالة والتشغيل** على المستوى العالمي، يُعد احتمال فقدان الوظيفة أحد أبرز المخاوف التي يواجهها الأفراد في مختلف أنحاء العالم. ورغم أن العاطلين عن العمل يمكنهم في بعض الدول الاعتماد على الدعم الحكومي، فإنهم لا يزالون يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية، لا سيما في ظل الركود الاقتصادي واستمرار الارتفاع النسبي في معدلات التضخم الذي تعاني منه اقتصادات عدد كبير من الدول النامية. علاوةً على ذلك، فإن إعانات البطالة ليست شائعة في جميع دول العالم، ويمكن أن تؤدي البطالة طويلة الأمد إلى الفقر وتنعكس سلباً على الصحة النفسية. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل معدلات البطالة منخفضة نسبياً خلال السنوات القادمة، مدعومةً بالتوقعات المتفائلة للنمو الاقتصادي والتضخم.

حسب تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، بلغ معدل البطالة العالمي 4.9 في المائة، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1991. ومع ذلك، يُخفي هذا الرقم مجموعةً من التفاوتات، ففي حين تشهد الدول ذات الدخل المتوسط انخفاضاً في معدلات البطالة، شهدت الدول ذات الدخل المنخفض زيادة معدل البطالة لنحو 5.3 في المائة في عام 2024. كما تراجعت معدلات البطالة بين النساء، فمنذ عام 2020، عندما بلغ معدل البطالة العالمي ذروته لكلا الجنسين عند 6.6 في المائة، انخفض معدل البطالة بين الرجال إلى 4.8 في المائة، بينما ظل معدل البطالة بين النساء مرتفعاً عند 5.2 في المائة. ويُعزى هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، حيث يزيد معدل بطالة الإناث (5.5 في المائة) بنسبة 1.1 في المائة عن نظيره بين الذكور. أما الدول ذات الدخل المرتفع، فتشهد تفاوتاً في معدل البطالة بين الجنسين بنسبة 0.4 في المائة. أما الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط المرتفع، فتظل معدلات البطالة بين الذكور والإناث متساوية.

شهد عام 2024 ارتفاع معدل البطالة في الدول المتقدمة، ليبلغ 4.6 في المائة مقابل 4.4 في المائة في عام 2023، وذلك باستثناء منطقة اليورو التي انخفض فيها معدل البطالة من 6.6 في المائة في عام 2023 إلى نحو 6.4 في عام 2024، في حين استقر معدل البطالة في اليابان في عام 2024 عند مستواه في عام 2023 ليبلغ 2.6 في المائة. وارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا من 3.6 في المائة، و4.1 في المائة، و5.4 في المائة، على التوالي في عام 2023 إلى نحو 4 في المائة، و4.3 في المائة، و6.4 في المائة، على التوالي في عام 2024.

بالنسبة لمعدل نمو الوظائف، فقد انخفض في مجموعة الدول المتقدمة من 1.6 في المائة في عام 2023 إلى 0.9 في المائة في عام 2024 نتيجة التراجع في كافة الدول باستثناء فرنسا، وأمر متوقع في ظل السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها البنوك المركزية في مختلف دول العالم لمواجهة التضخم، وبالتالي تراجع الاستثمارات المولدة لفرص العمل. تُعتبر ألمانيا واليابان أبرز الدول المتقدمة انخفاضاً في معدل التوظيف، حيث بلغ 0.3 في المائة، و0.1 في المائة، على التوالي في عام 2024 مقابل 1.1 في المائة، و0.4 في المائة، على التوالي في عام 2023، (الملحق 3/1).

**فيما يخص العمالة والتشغيل في الدول العربية**، شهد معدل البطالة ارتفاعاً بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات في بعض الدول، والأزمات الاقتصادية، وضعف دور القطاع الخاص، والضغوط الديموغرافية. كما **أن تعافي سوق العمل** بعد جائحة كورونا لم يكن بنفس مستوى التعافي الاقتصادي، ولا يزال عدد الوظائف المتاحة والجديدة أقل بكثير من المطلوب من جانب العمالة المؤهلة القائمة والمندمجين الجدد في سوق العمل. كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أنّ عدداً كبيراً من العمال في العالم العربي يعانون من ظروف صعبة نتيجة الصراعات والتراجع الاقتصادي، في حين يعيش المشتغلون في عدد من الدول ضمن بيئات عمل غير ملائمة. وقد بلغ معدل البطالة في الدول العربية مجتمعة نحو 13 في المائة في عام 2024، مع العلم أن أكثر من ثلث سكان المنطقة يعيشون تحت خط

الفقر. على صعيد الدول العربية فرادى، لا يزال ملايين المواطنين في سورية يواجهون صعوبات ناتجة عن الأوضاع الداخلية غير المواتية خلال نحو عقد ونصف، ويعاني العمال من تحديات اقتصادية بسبب تفشي البطالة وتراجع القدرة الشرائية للأجور في القطاعين العام والخاص، وتشير أحدث بيانات البنك الدولي لعام 2024 إلى أن نحو 69 في المائة من السكان يعانون الفقر. ويواجه العمال في قطاع غزة أوضاعاً صعبة بسبب الحرب منذ أكتوبر 2023، لتدفع 80 في المائة منهم إلى البطالة بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية.

على صعيد آخر، تصدرت دولة قطر عالمياً وعربياً بانخفاض معدل البطالة إلى نحو 0.1 في المائة، كما بقيت معدلات البطالة مستقرة في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تشهد ارتفاعاً في الدول التي تعاني من اضطرابات جيوسياسية.

### 3.2. أسعار الفائدة

ساعد التراجع النسبي في معدلات التضخم العالمية خلال عام 2024 معظم الاقتصادات المتقدمة على التيسير التدريجي للسياسة النقدية. في هذا السياق، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.5 في المائة في سبتمبر 2024، تلاه انخفاض بنسبة 0.25 في المائة في نوفمبر 2024، وبمقدار 0.25 في المائة في ديسمبر 2024، لينهي بذلك سياسته النقدية التشددية التي انتهجها منذ عام 2022. وقد تبع هذا التوجه قرارات نظراء البنوك المركزية في الدول المتقدمة، حيث اعتمدته غالبية البنوك المركزية حول العالم، مما أدى إلى تراجع معدلات الفائدة في عام 2024. في هذا الصدد، انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل الأمريكية من 5.18 في المائة في عام 2023 إلى 5.05 في المائة في عام 2024، كما انخفضت في كندا لتصبح 4.37 في المائة في عام 2024. في المقابل، ساعدت الزيادات المتوقعة في الأجور لعام 2025 بنك اليابان على رفع سعر الفائدة، إذ ارتفع من المستوى الصفري في عام 2023 ليصل إلى 0.19 في المائة في عام 2024.

كما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في معظم الدول المتقدمة لنفس الأسباب، حيث زادت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة من 3.96 في المائة، و0.56 في المائة، و4.06 في المائة، على التوالي في عام 2023 إلى 4.21 في المائة، و0.92 في المائة، و4.14 في المائة، على التوالي في عام 2024، الملحق (4/1).

### 4.2. التجارة والمدفوعات

رفعت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو التجارة العالمية في أبريل 2024، ثم عدّلت التوقعات لاحقاً بالزيادة من 2.6 في المائة إلى 2.7 في المائة في أكتوبر 2024، نتيجة مرونة الطلب رغم التحديات الجيوسياسية المستمرة، حيث انتعشت التجارة، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والطاقة. ويُظهر تقرير صدر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 2024 أن التجارة العالمية وصلت إلى مستوى قياسي قدره 33 تريليون دولار في عام 2024، بزيادة قدرها تريليون دولار أمريكي عن عام 2023، مدفوعةً بنمو بنسبة 3.3 في المائة في نفس العام. وساهمت تجارة الخدمات، التي ارتفعت بنسبة 7 في المائة، في نصف هذا التوسع، بينما نمت تجارة السلع بنسبة 2 في المائة، وهي نسبة لا تزال أقل من مستويات عام 2023[7]. ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة 3.8 في المائة في عام 2024 مقارنةً بمعدل نمو بلغ 1 في المائة في عام 2023. وقد جاء هذا الارتفاع رغم تراجع نسب التضخم على المستوى العالمي، فحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بلغ مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية 122.0 نقطة في عام 2024 أي أقل بنسبة 2.1 في المائة من متوسط القيمة المسجلة للمؤشر في عام 2023، نظراً للانخفاضات الملحوظة في أسعار الحبوب والسكر، مقابل زيادات محدودة في أسعار الزيوت النباتية والألبان واللحوم. كما بلغ متوسط

[7] لازالت التأثيرات السلبية للتوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية من أبرز التحديات التي واجهت التجارة العالمية في عام 2024، إلى جانب الاضطرابات التجارية وعدم اليقين بشأن التحولات المحتملة في السياسات التجارية الأمريكية، والتوترات المستمرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واضطرابات حركة الملاحة في البحر الأحمر، وتغير التحالفات التجارية التي تأثرت بشكل متزايد بالتحالفات الجيوسياسية للدول.

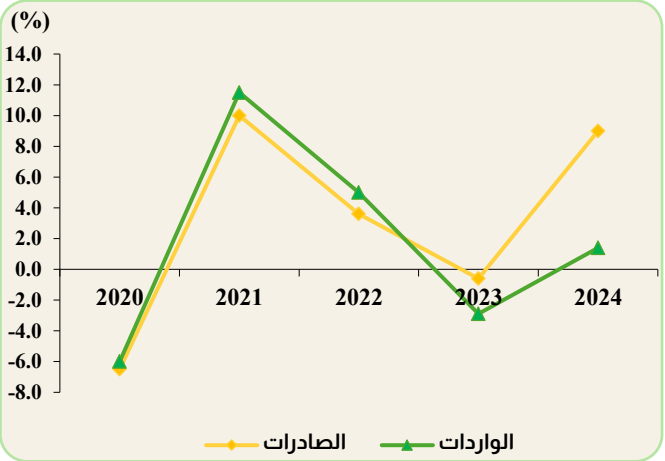
مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب 113.5 نقطة، أي بتراجع قدره 13.3 في المائة عن مستواه في عام 2023، مما شكل ثاني تراجع سنوي مقارنةً بمستواه القياسي في عام 2022. وارتفع مؤشر المنظمة لأسعار جميع أنواع الأرز بنسبة 0.8 في المائة قياساً إلى المتوسط الذي سجله في عام 2023، ما يمثل أعلى مستوى له على مدى 16 عام.

وكمحصلة للتطورات سالفة الذكر، ارتفع معدل نمو حجم صادرات الدول المتقدمة إلى نحو 0.9 في المائة في عام 2024 مقارنةً بتراجع بنسبة 0.6 في المائة في عام 2023. كما ارتفع حجم الواردات بنسبة 1.4 في المائة في عام 2024 مقارنةً بتراجع بنسبة 2.9 في المائة في عام 2023. وكان التحسن بصورة أوضح بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى التي شهدت ارتفاعاً في قيمة صادراتها بنحو 6.6 في المائة مقارنةً بانكماش بنحو 0.2 في المائة في عام 2023، كما شهدت وارداتها ارتفاعاً بنحو 4.3 في المائة في عام 2024 مقارنةً بنحو 1.8 في المائة في عام 2023. والجدير بالذكر أن انتعاش التجارة العالمية في دول شرق آسيا في عام 2024 أسهم في تحقيق نموٍّ للتجارة العالمية أفضل مما كان متوقعاً، الملحق (5/1) والشكلين (1-5) و(1-6).

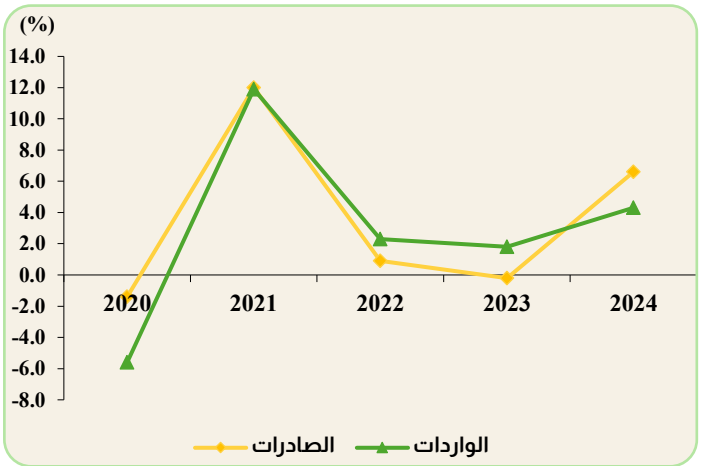
فيما يخص **شروط التبادل التجاري**، الذي يقاس بمعدل متوسط أسعار الصادرات على متوسط أسعار الواردات، تراجعت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بشكل محدود في عام 2024، ليبلغ نحو (1.4-) في المائة مقابل (1.3-) في المائة في عام 2023، وهو ما يعزى في جانب منه إلى انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية، حيث تعد الدول النامية مصدر صافي لها. في المقابل، حافظت الدول المتقدمة على نفس المستوى المحقق في عام 2023 والذي بلغ نسبة 0.6 في المائة، الملحق (5/1).

وبالنسبة **لميزان المدفوعات**، أدى السياق الاقتصادي والجيوسياسي العالمي، والتضخم المرتفع، وتراجع أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى تغير ملحوظ في أرصدة الحساب الجاري، حيث ارتفع فائض ميزان مدفوعات الدول المتقدمة ليبلغ نحو 103 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل نحو 25 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وذلك رغم الارتفاع في عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى نحو 1,133.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 905.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، نظراً للتحسن الكبير في فائض ميزان المدفوعات بمنطقة اليورو في عام 2024، حيث ارتفع فائض الميزان الجاري من 263.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 460.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ويُعزى ذلك إلى أن الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي أظهر فائضاً خلال عام 2024، قدره 147 مليار يورو، أي بزيادة قدرها 113 مليار يورو مقارنةً بعام 2023 نتيجة تراجع العجز الصافي نظراً لانخفاض أسعار النفط وتعويضه في فئات المنتجات الأخرى. كما ارتفع فائض الحساب الجاري لليابان ليبلغ 193 مليار دولار أمريكي في عام 2024

شكل (1- 5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة خلال الفترة (2020-2024)




شكل (1- 6): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الملحق (5/1).

مقارنة بنحو 158.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023. حققت مجموعة الدول المتقدمة الأخرى كذلك ارتفاعاً في الفائض المحقق في حسابها الجاري في عام 2024 ليسجل نحو 590.9 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 483.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

أما بالنسبة **لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة**، فبالرغم من تراجع أسعار النفط والمواد الأولية إلا أن فائض حسابها الجاري ارتفع ليبلغ نحو 415.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 299.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مدفوعاً بزيادة فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية، وخاصة الصين والهند اللذين يعتبران من أكبر الدول المستوردة للنفط. في هذا الصدد، بلغ فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية نحو 410.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 253.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بارتفاع قدره 61.9 في المائة. في المقابل، حققت باقي دول المجموعة عجزاً في حسابها الجاري، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت فائضاً بلغ نحو 108.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل نحو 206.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى هذا التراجع في فائض الحساب الجاري لكون هذه الدول مصدر صافي للنفط، الملحق (6/1).

**بخصوص انعكاسات التجارة الدولية على الدول العربية**، يبرز دور التجارة باعتبارها أحد أهم العوامل التي تساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للأفراد. كما تساهم سهولة الوصول إلى السلع والخدمات بأسعار تنافسية في الارتقاء بمستوى المعيشة. والمُطَّلِع على دور التجارة في التنمية في الدول العربية يلاحظ أنه على الرغم من الانفتاح الكبير لهذه الدول على العالم الخارجي، إلا أن معظمها لا يزال بحاجة إلى تطوير البنية التحتية واللوجستية للتجارة، لتعظيم الاستفادة من تجارة الخدمات والتجارة الرقمية. كما أن عدم انخراط الدول العربية بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية، والغياب النسبي لسلسلة قيمة إقليمية عربية، يدعو إلى ضرورة اعتماد نظام جديد في ضوء التطورات المرتقبة في سلاسل القيمة العالمية في ظل الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسب متفاوتة على معظم دول العالم.

وبالرغم من سعي الدول العربية للانضمام إلى العديد من التجمعات الاقتصادية، وآخرها انضمام مصر والإمارات لتجمع البريكس، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس على التجارة الخارجية للدول العربية، نظراً لاقتصار هذه الاتفاقيات على إزالة التعريفات الجمركية، وعدم التعامل مع قضايا التدابير القائمة عبر الحدود. علاوةً على ذلك، تبرز حاجة الدول العربية إلى إصلاح اقتصادي حقيقي يركز على التنوع الاقتصادي وخلق قطاع صناعي متطور قادر على الاستفادة من المزايا التعريفية المتاحة من تلك التجمعات.

وقد بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2024 ما قيمته 2,337 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 2,235.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بزيادة بلغت نحو 4.6 في المائة. في هذا السياق، بلغت الصادرات العربية الإجمالية نحو 1,225.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 1,231 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بانخفاض قدره 0.4 في المائة. في المقابل، شهدت الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعاً بنسبة 10.7 في المائة في عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

## 5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

أظهر تقرير صادر عن البنك المركزي الأوروبي أن السبائك الذهبية شكلت 20 في المائة من الاحتياطيات الرسمية العالمية، بما قدره 36 ألف طن، والدولار الأمريكي 46 في المائة، واليورو 16 في المائة في عام 2024. وكان من بين كبار المشترين للذهب في العام الماضي الهند والصين وتركيا وبولندا، ولعل ارتفاع سعر الذهب بنسبة 30 في المائة في عام 2023 كان من أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع حصته من الاحتياطيات الأجنبية العالمية. وقد واصل سعر الذهب ارتفاعه في عام 2024 لتبلغ نسبة الزيادة 27 في المائة، محققاً أعلى مستوى تاريخي له عند 3,500 دولار للأونصة، وهو ما جعل الذهب ثاني أكبر أصل احتياطي عالمي بأسعار السوق في عام 2024 بعد الدولار الأمريكي.

مع انتعاش التجارة الخارجية وتحسن شروط التبادل التجاري للدول النامية تتجه الاحتياطيات الخارجية إلى الارتفاع، ومن ثم في ظل تراجع معدل التغير في شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية، تتجه احتياطاتها الخارجية للانخفاض. تشير تحركات حجم الاحتياطيات الخارجية لمعظم مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2024 إلى الانخفاض لتبلغ نحو 9,267.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 9,175.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

فيما يخص **تطور حجم الاحتياطات الخارجية للمجموعات الفرعية**، لم تختلف التغيرات لعام 2024 كثيراً مقارنةً بعام 2023 سواء بالزيادة أو الانخفاض. في هذا السياق، انخفضت الاحتياطات الخارجية في الدول النامية الآسيوية لتبلغ 5,413.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 5,447.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023. في المقابل، حققت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً محدوداً، حيث سجلت 1,173.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بحوالي 1,133.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما حققت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا ارتفاعاً، حيث سجلت 809.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 775.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023. بلغت الاحتياطات الخارجية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي 931.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 921.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وفي مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء 224.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 203.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الملحق (7/1).

فيما يخص الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، ونظراً لوجود علاقة طردية بين فائض الميزان الجاري وتطور الاحتياطيات الخارجية، ارتفع الاحتياطي الخارجي في كل من السعودية والإمارات والعراق وليبيا، ليبلغ نحو 436.8، و199.7، و87، و79 مليار دولار أمريكي، على التوالي، في حين انخفض لنحو 415.8 و349 مليون دولار أمريكي في القمر وجيبوتي، على التوالي. أما الدول متوسطة الدخل مثل مصر والمغرب والأردن، فقد بلغ حجم الاحتياطيات الخارجية فيها 44.9، و35.3، و21 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

## 6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

شهد الدين الخارجي ارتفاعاً متزايداً في العقود الأخيرة، مما أثر سلباً على اقتصادات بعض الدول المقترضة التي شهدت تباطؤاً في النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول منخفضة الدخل، واضطرابات في الأسواق المالية. وفقاً لأحد التقديرات، تضاعفت تقريباً الديون الخارجية كنسبة من الإيرادات الحكومية للدول النامية من عام 2010 إلى عام 2024.

أدت مستويات الدين القياسية وأسعار الفائدة المرتفعة إلى خلق تحديات في العديد من الدول، وهو ما جعلها تفاضل بين خدمة الدين العام والاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

### إطار (1-1): أزمة الديون السيادية

أصبحت أزمة الديون السيادية ظاهرة شائعة في عالم الاقتصاد والمال خاصة في الدول النامية، بل أنها تنذر بأزمة عالمية. وفي الواقع، تتعدد أسباب أزمة الديون السيادية، حيث تساهم فيها عوامل عديدة، اقتصادية وسياسية. من المنظور الاقتصادي، يُعد ارتفاع مستويات الإنفاق العام أحد الأسباب الرئيسية للأزمة، حيث إن الحكومات التي تنفق أموالًا تفوق قدرتها على تحمل التكاليف، من المرجح أن تتراكم عليها ديون لا تستطيع سدادها، مثلما حدث في اليونان أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب ارتفاع مستويات الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية وبرامج الرعاية الاجتماعية. ومن العوامل الأخرى التي تُسهم في أزمة الديون السيادية ضعف المؤشرات الاقتصادية، حيث إن الدولة ذات الاقتصاد الضعيف تواجه صعوبات في سداد ديونها، ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات الاقتصادية ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونقص الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يفسر ما حدث للأرجنتين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويُعد عدم الاستقرار السياسي عاملًا آخراً يُسهم في أزمة الديون السيادية، فالدولة التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي تجد صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي، وقد تواجه صعوبات في سداد ديونها. ويشمل عدم الاستقرار السياسي عوامل مثل التغييرات المتكررة في الحكومة، والفساد، والاضطرابات المدنية، وهذا ينطبق على فنزويلا. كما لا يمكن إغفال ارتفاع سعر الفائدة، فمع قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، ترتفع تكاليف خدمة الدين، مما يؤدي إلى ضغوط مالية على الحكومات والشركات والمستهلكين.

ويحدث التخلف عن سداد الديون السيادية عندما تعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك سداد ديونها، مما يؤدي إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تتمثل أهم التحديات الاقتصادية في فقدان ثقة المستثمرين، مما قد يؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة عملة الدولة، وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما قد ينتج عنه ركود أو حتى كساد. تتمثل التحديات الاجتماعية للتخلف عن سداد الديون في انخفاض الإنفاق الاجتماعي، وتراجع جودة التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى زيادة الفقر وعدم المساواة. فيما يتعلق بالتحديات السياسية، غالباً ما يؤدي التخلف عن سداد الديون السيادية إلى فقدان الثقة في الحكومات. فيما يخص التأثير على الاقتصاد العالمي، يُعيد المستثمرون والدائنون تقييم المخاطر ويُعدّلون محافظهم الاستثمارية تبعاً لذلك. على سبيل المثال، كان لتخلف الأرجنتين عن سداد ديونها في عام 2001 أثرٌ بالغٌ على النظام المالي العالمي.

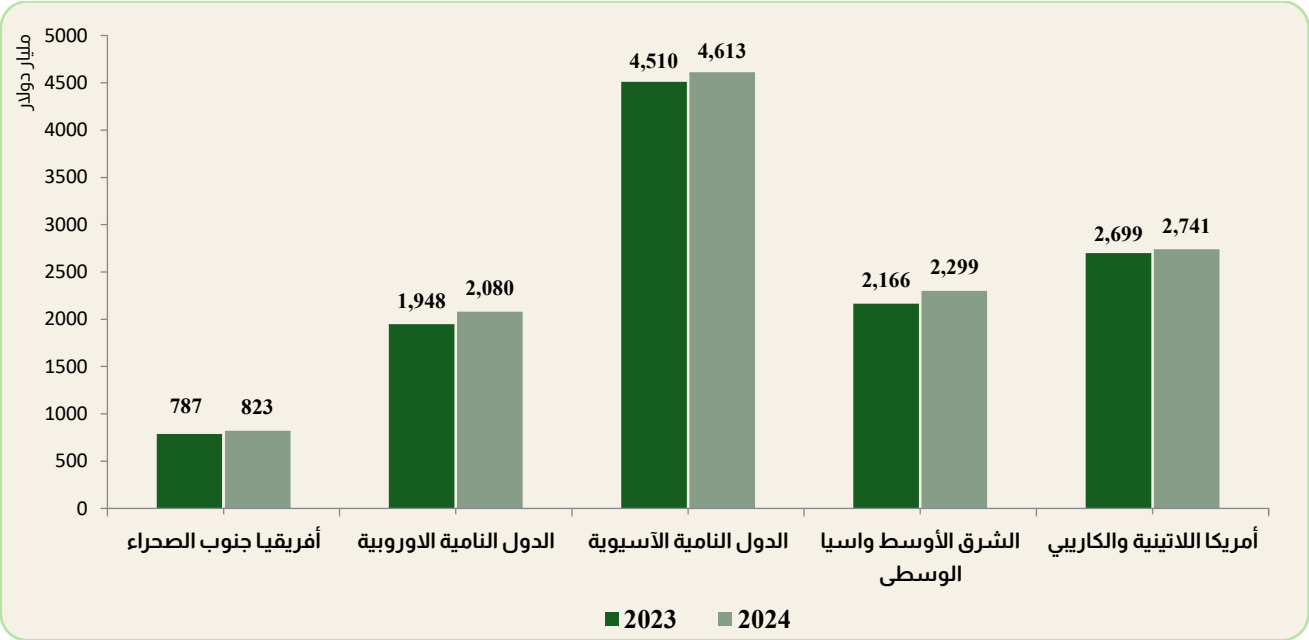
ومن أجل العمل على التخفيف من التحديات المرتبطة بالديون السيادية، يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن، من خلال تقديم موارد مالية للدول التي تواجه أزمات ديون، وتقديم المساعدة الفنية للدول التي تعاني من أوضاع غير مواتية. يمكن أن يشمل ذلك تقديم المعونة الفنية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة الديون، وإصلاح القطاع المالي، كما يمكن للمنظمات الدولية المساعدة في تسهيل مفاوضات إعادة هيكلة الديون مع الدائنين. كما يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز تنسيق السياسات بين الدول، من خلال تشجيع الدول على اعتماد سياسات اقتصادية كلية متشابهة أو تنسيق السياسات المالية والنقدية لتحقيق الأهداف المشتركة. من خلال تعزيز تنسيق السياسات، يمكن للمنظمات الدولية المساعدة في الحد من التداعيات المالية غير المباشرة وتأثيرات العدوى التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أزمات الديون.

وفي الواقع، أدت أزمات الديون السابقة إلى العديد من الدروس، ومن أهما (1) أن الدول التي تتحمل ديوناً كبيرة مقارنةً بقدرتها على السداد تكون أكثر عرضة لخطر مواجهة أزمة ديون، (2) ضرورة الانضباط المالي، فالدول التي تتبع سياسات مالية سليمة أقل عرضة لأزمات الديون، (3) أن التدخل المبكر بالغ الأهمية أيضاً في الحد من أزمات الديون؛ فالدول التي تتخذ إجراءات مبكرة تكون أكثر عرضة لتجنب أزمة ديون شاملة، كما كان الحال في المكسيك التي شهدت أزمة ديون في عام 1994، (4) يُعد التعاون الدولي أيضاً مهماً في تجنب أزمات الديون، فالدول التي تعمل معاً لمعالجة مشاكل الديون تكون أكثر عرضة لإيجاد حلول، مثلما حدث في الثمانينيات عندما عانى عدد من دول أمريكا اللاتينية من أزمات ديون، حيث عمل المجتمع الدولي، بقيادة صندوق النقد والبنك الدوليين، على تخفيف أعباء الديون وتعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وتُعد معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الديون أمراً ضرورياً للحد من تفاقم الوضع وضمان قدرة الدول على التعافي منها. في هذا الصدد، يمكن للحكومات اتخاذ خطوات لتحسين ممارساتها في الإدارة المالية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهيئة بيئة سياسية مستقرة، والتخفيف من تأثير العوامل الخارجية، وبذلك يمكنها المساعدة في ضمان استمرار نمو دولها والحد من التحديات الاقتصادية.

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية نحو 12,555.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 12,108.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. تحديداً، ارتفع الدين الخارجي في الدول النامية الأوروبية ليبلغ نحو 2,080.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 1,948.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وفي الدول النامية الآسيوية 4,612.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 4,509.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وفي أفريقيا جنوب الصحراء 822.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 786.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2,298.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 2,165.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 2,741 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 2,698.9 في عام 2023، الملحق (8/1) والشكل (1-7).

شكل (1- 7): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة خلال عامي 2023 و2024

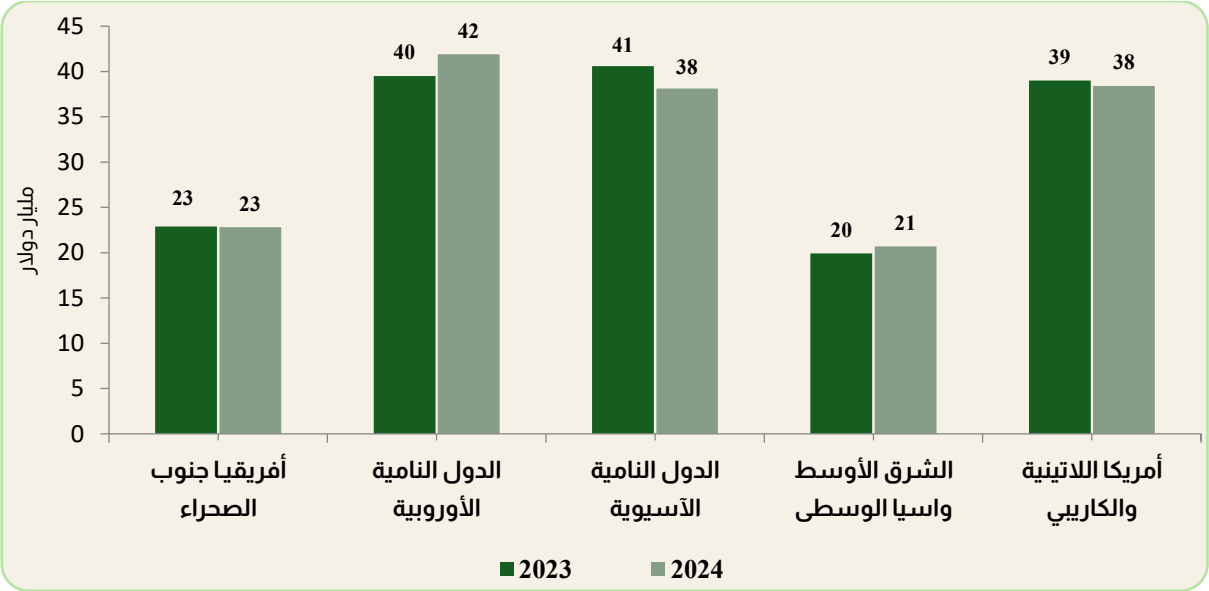



المصدر: الملحق (1/ 8).

تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية في عام 2024، لتسجل ما نسبته 35.3 في المائة في عام 2024 مقابل 36.1 في المائة في عام 2023. وكان هذا المؤشر مرشحاً ليكون أفضل من ذلك لولا تراجع أسعار النفط والسلع الأساسية، مما أدى إلى الحد من معدل نمو صادرات الدول النامية، ومن ثم انخفاض قدرتها على خفض نسبة مدفوعات خدمة الدين.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية، تراجعت مدفوعات خدمة الدين منسوبة للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2024 في دول أفريقيا جنوب الصحراء بشكل محدود، حيث بلغت 22.8 في المائة في عام 2024 مقارنةً بنحو 22.9 في المائة في عام 2023، وفي مجموعة الدول النامية الأسيوية بلغت نحو 38.1 في المائة في عام 2024 مقابل 40.6 في المائة في عام 2023، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغت 38.4 في المائة في عام 2024 مقابل 39 في المائة في عام 2023. في المقابل، ارتفعت بشكل محدود في كل من الدول النامية الأوروبية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكل (1-8)، والملحق (8/1).

شكل (1- 8): تطور مدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات في مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (1/ 8).

يشكل **وضع الديون في الدول العربية** تحدياً اقتصادياً كبيراً، حيث أصبح يمثل ضغطاً على اقتصادات العديد من الدول التي تخصص جزءاً كبيراً من ميزانياتها لخدمة الدين. وقد تزايدت أعبائه بشكل لافت، حتى في بعض الدول المصدرة للنفط، في ظل ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، والتوترات الجيوسياسية، والأزمات العالمية. كما تسببت السياسات المالية غير الفعالة في بعض الدول، وغياب خطط طويلة الأجل في تفاقم عجز الموازنات واللجوء إلى الاقتراض في أغلب الأحيان لسد هذا العجز. شهدت مصر زيادة كبيرة في حجم الدين العام خلال السنوات الأخيرة، مما أثر على الوضع المالي بشكل ملحوظ، ويُعزى ذلك إلى التوسع في الاقتراض بهدف تمويل مشاريع ضخمة، مما أدى إلى زيادة مستويات الدين العام. كما تعتبر لبنان من أعلى الدول العربية في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## 7.2. أسعار الصرف

تزداد مخاطر سعر الصرف الأجنبي مع ازدياد حالة عدم اليقين، وفي الواقع، من الصعب جداً التمييز بين انخفاضات سعر الصرف التي تعكس آثار عدم اليقين البحتة والتغيرات في توقعات السوق بشأن قيمة سعر الصرف على المدى الطويل. بالإضافة إلى عدم اليقين، هناك العديد من العوامل المختلفة التي تؤثر على أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة بالعالم؛ وتشمل سياسات الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية العالمية، وفارق أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، والمؤشرات الاقتصادية الأخرى. وتُعد هذه المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بالغة الأهمية، لأنها لا تعكس فقط الوضع المالي للدولة، ولكن تُحدد أيضاً مقاييس العرض والطلب على العملة في السوق المفتوحة.

في ضوء ذلك، تراجع أداء معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار الأميركي في عام 2024. حقق مؤشر الدولار الأميركي 7.1 في المائة من العوائد الإيجابية في عام 2024، وشهد سعر صرف الجنية الإسترليني انخفاضاً أمام الدولار الأمريكي في عام 2024، حيث كان يعادل 1.243 دولاراً أمريكياً في عام 2023، لتبلغ قيمته 1.278 دولار أمريكي في عام 2024. كما تراجع سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي في عام 2024 ليعادل 0.0066 دولار أمريكي مقابل 0.0071 دولار أمريكي في عام 2023. في المقابل، استقرت قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.082، ملحق (9/1).

**فيما يتعلق بأسعار صرف العملات العربية**، تتسم الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، وهي السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، باستقرار أسعار الصرف فيها، وانخفاض التضخم، وزيادة ثقة

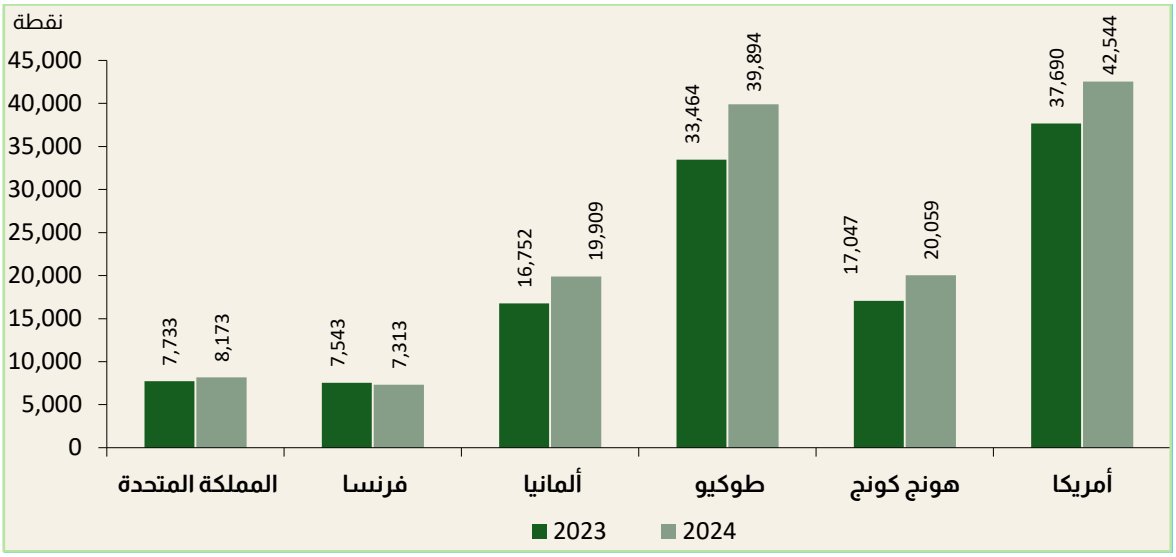
المستثمرين، والتخطيط التجاري الأفضل. كما شهدت عملات تلك الدول ارتفاعاً مقابل الجنية الاسترليني والين الياباني خلال عام 2024، في حين حافظت على قيمة عملتها مقابل اليورو. فيما يتعلق بالدينار الكويتي، فرغم أنه يرتبط بسلة عملات إلا أن الدولار الأمريكي هو المسيطر، وبالتالي فإنه يسير على نفس الاتجاه. بالنسبة للعملات المعومة، فقد شهدت تراجعاً محدوداً أمام الدولار الأمريكي في ظل ارتفاع قيمته في عام 2024. بالنسبة لعملات دول المغرب العربي، والتي ترتبط عملتها كلياً أو جزئياً باليورو، فقد شهدت انخفاضاً أمام الدولار الأمريكي خلال عام 2024.

## 8.2. أسواق الأسهم الدولية

في الخامس من أغسطس 2024، شهدت أسواق المال هبوطاً حاداً، حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعد أن رفع بنك اليابان أسعار الفائدة بشكل غير متوقع. ويرجع هذا الهبوط لعدة عوامل، أبرزها تجارة الفائدة، حيث يقترض المستثمرون من الدول التي يكون فيها سعر الفائدة منخفضاً، ثم يستثمرون تلك الأموال في الدول التي تكون فيها معدلات الفائدة مرتفعة. وهذا ما حدث تحديداً في اليابان التي كان المستثمرون يقترضون منها الأموال بأسعار فائدة قريبة من الصفر لعدة سنوات، ثم يستثمرونها في أسواق أخرى ذات معدلات فائدة مرتفعة مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. أما العامل الآخر، فيتمثل في قلقَ المستثمرين بشأن الركود المحتمل خاصةً بعد صدور تقرير الوظائف الأمريكية، والذي ألقى الضوء على الزيادة المستمرة في البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 4.3 في المائة في يوليو 2024 مقارنةً بنحو 4.1 في المائة في يونيو 2024، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2020. إلا أنه مع نهاية عام 2024، حققت مؤشرات أسواق الأسهم تحسناً مع نهاية عام 2024. وقد جاء ارتفاع أغلب المؤشرات الرئيسية خلال عام 2023 نتيجة اتجاه بعض البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة، وأبرزها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي قام بخفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الاقتصاد في ظل تراجع معدلات التضخم وقربها من المستويات المستهدفة. في هذا السياق، تم تخفيض أسعار الفائدة 3 مرات متتالية بحوالي 100 نقطة أساس خلال الفترة سبتمبر-ديسمبر 2024. وكان قطاع التكنولوجيا من أبرز القطاعات التي ساهمت بشكل رئيسي في تلك الارتفاعات بعدما زادت وتيرة الإقبال على أسهم شركات القطاع بالتزامن مع طفرة الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن سياسة الرئيس الأمريكي التي تركز على تخفيض الضرائب وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد حققت كل البورصات العالمية الرئيسية مكاسب في عام 2024 مقارنةً بعام 2023، باستثناء بورصة فرنسا. في هذا السياق، حققت بورصة طوكيو أعلى معدل نمو في قيمة مؤشرها في عام 2024، حيث بلغ نحو 19.9 في المائة، تلتها بورصة ألمانيا بمعدل نمو بلغ نحو 18.8 في المائة، ثم بورصة هونج كونج بنحو 17.7 في المائة، فبورصة أمريكا بمعدل نمو بلغ نحو 12.9 في المائة، وبورصة المملكة المتحدة بمعدل نمو بلغ نحو 5.7 في المائة، الشكل رقم (1-9).

شكل (1- 9): مؤشر أهم البورصات العالمية خلال عامي 2023 و2024




شهدت **أسواق المال في الدول العربية** تقلبات حادة خلال عام 2024، حيث أظهر اتجاه المؤشر العام للأسعار انخفاضات حادة مع وصوله لأدنى مستوى في منتصف يونيو 2024، متأثراً بشكل رئيسي بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة التي أثرت على أسعار النفط، بالتراجع في البورصات العالمية خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان أداء أسواق المال العربية إيجابياً في المجمل بشكل عام خلال عام 2024. أسهم في حالة التحسن التي شهدتها غالبية الأسواق العربية والعالمية تجاوب الأسواق مع عدد من المحفّزات الإيجابية كان من أبرزها تيسير السياسة النقدية عبر خفض أسعار الفائدة، إضافة إلى تراجع معدلات التضخم، وتحسن نشاط الاقتراض والاستثمار الذي نتج عنه دخول مستثمرين جدد أسهموا في توسيع قاعدة الأسواق ورفع مستويات السيولة. كما كان لترقّب المستثمرين لنتائج أعمال الشركات السنوية، وتحسن نشاط الاستثمار الأجنبي بشقيه الفردي، والمؤسسي، أثر إيجابي أسهم في رفع معدلات التداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات أداء الأسواق بصفة عامة.

علاوة على ذلك، كان لمواصلة حركة إدراجات الشركات الجديدة، والطروحات العامة الأولية في الأسواق المالية العربية، خاصة في أسواق الإمارات والسعودية، عامل هام عزز من أداء مؤشرات الأسواق ورفع مستويات عمق الأسواق. في هذا الصدد، ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في غالبية الأسواق المالية العربية. في هذا الصدد، سجل مؤشر الأسعار في بورصات كل من دمشق، ودبي (الأولى خليجياً)، وبيروت، والدار البيضاء أكبر الارتفاعات خلال عام 2024 بنحو 65.68 و27.07 و23.19 و22.16 في المائة على التوالي.

## 9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية

تراوحت أسعار النفط الخام الشهرية في عام 2024 بين 70 و90 دولار أمريكي للبرميل الواحد، حيث ساهم تباطؤ الطلب والعرض المرتفع نسبياً خارج دول (أوبك+) في تضييق نطاق تداول النفط الخام نسبياً على الرغم من التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانقطاعات الشحن في البحر الأحمر. كما ساعد تمديد تخفيضات إنتاج (أوبك+) عدة مرات في الحد من انخفاض الأسعار إلى ما دون هذا الحيز، حيث ساهم ذلك في رفع سعر خام برنت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024. في أبريل 2024 ارتفع السعر الفوري لخام برنت من متوسط شهري بلغ 78 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2023 إلى 89 دولار أمريكي للبرميل في أبريل 2024، وبلغ السعر الفوري لخام برنت ذروته في عام 2024 عند 93 دولار أمريكي للبرميل في 12 أبريل 2024، وسط مخاوف من أن تتفاقم التوترات في المنطقة، مما قد يُعطل إمدادات النفط العالمية.

أعلنت (أوبك+) عن تأجيل زيادات الإنتاج عدة مرات في عام 2024. ومع ذلك، استمر نمو الإنتاج من الدول غير الأعضاء في (أوبك+) في الارتفاع، مما عوّض تخفيضات

الإنتاج. بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام رقماً قياسياً شهرياً في أكتوبر 2024 عند مستوى 13.5 مليون برميل يومياً، كما ارتفع الإنتاج في كندا على أساس سنوي بنحو 3.9 في المائة، ليبلغ 5.85 مليون برميل يومياً في عام 2024.

ساهم ضعف النمو الاقتصادي العالمي في الضغط على سعر خام برنت، وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب على الوقود في الصين إلى الحد من زخم ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، أدت الاتجاهات طويلة الأجل في قطاع النقل في الصين أيضاً إلى انخفاض استهلاك الوقود السائل، وأدى التحول إلى الغاز الطبيعي المسال لنقل البضائع بالشاحنات، وتوسع استخدام المركبات الكهربائية في الصين، إلى الحد من نمو استهلاك وقود النقل، وهو يعد مصدراً لضعف الطلب على الوقود السائل في الدولة.

وقد شهد إجمالي الإنتاج العالمي للنفط ارتفاعاً محدوداً خلال عام 2024 رغم قرارات (أوبك+) بخفض مستويات إنتاجها، وهذا يرجع لارتفاع إنتاج الدول خارج (أوبك+) خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا السياق، بغ الإنتاج العالمي نحو 88,679 ألف برميل يومياً في عام 2024 مقابل 88,077 ألف برميل يومياً في عام 2023، وقد بلغت نسبة الدول العربية منه نحو 25.3 في المائة. من ناحية أخرى، انخفض الطلب العالمي على النفط في ظل تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليصل إجمالي المخزونات النفطية العالمية 9.4 مليار برميل في نهاية عام 2024، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 421 مليون برميل، أي بنسبة 4.7 في المائة مقارنةً بعام 2023.

وقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1,346 مليار برميل في عام 2024، بنسبة ارتفاع بلغت 0.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2023. تمثل احتياطات الدول العربية نسبة 53.7 في المائة من الاحتياطي العالمي في عام 2024.

في المقابل، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بنحو 1.2 في المائة، حيث بلغ 4,125 مليار متر مكعب في عام 2024 مقابل نحو 4,064 ميار متر مكعب في عام 2023، مثل نصيب الدول العربية منه نحو 14.9 في المائة.

# الفصل الثاني:
# التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

## نظرة عامة

تعرّضت **اقتصادات الدول العربية** خلال عام 2024 إلى صدمات خارجية عديدة، خاصّة تلك الناتجة عن تواصل الحرب على فلسطين، والاعتداءات على لبنان، والنزاعات الداخلية في السودان وتأثر طرق التجارة في البحر الأحمر. وقد أدّى كلّ ذلك إلى زيادة حالة عدم اليقين التي أثرت على المناخ الاستثماري. انخفضت الإيرادات النفطية في عام 2024 نتيجة تمديد التخفيضات الطوعية في الإنتاج من قبل أعضاء (أوبك+) وانخفاض أسعار النفط. وأثّرت تلك التخفيضات الطوعية سلباً على قطاع الهيدروكربونات، مما أدى إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي مقابل مساهمة أكبر في النموّ الاقتصادي للقطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا. أمّا الدّول العربية غير المصدّرة للنفط فقد استمر تعرّضها إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والتي فاقمت من الضغوط القائمة على ميزانياتها العامّة خاصّة بالنسبة للدول التي تعاني من خدمة الدين الخارجي المرتفع. ورغم تراجع أسعار الحبوب والسكر في الأسواق العالمية فإنها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع مستوياتها قبل جائحة كورونا، وهو ما أدّى إلى تواصل الضغط على ميزانيات عدد من الدول العربية التي تدعم المواد الغذائية الرئيسية.

ورغم هذه الصدمات المتعدّدة، شهد **الأداء الاقتصادي للدول العربية** في عام 2024 تحسنًا مقارنةً بعام 2023، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي من حوالي **0.9 في المائة إلى نحو 1.6** في المائة، مدفوعًا بتحسن القطاعات والأنشطة غير النفطية، وتطور الاستثمار في بعض الدول العربية نتيجة تبني السياسات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحفزة للاستثمارات المحلية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة **1.7** في المائة في عام 2024 ليصل إلى نحو **3,624.5** مليار دولار أمريكي بعد أن كان حوالي **3,563.1** مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. ورغم ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة **0.27** في المائة، ليبلغ حوالي **8,113** دولار أمريكي في عام 2024، مقابل حوالي **8,135** دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى هذا التراجع إلى نمو عدد السكان بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى، انخفض متوسط نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي**119** في المائة في عام 2023 إلى حوالي **109.9** في المائة في عام 2024، وهو ما يدلّ على تأثر الصادرات أكثر من الواردات بالاضطرابات التي عرفتها حركة التجارة الخارجية في عدد من الموانئ العربية المطلة على البحر الأحمر كميناء العقبة في الأردن وميناء جدة في السعودية، إضافة إلى أثر تراجع أسعار وإنتاج النفط على الصادرات النفطية

وشهدت **الدول العربية المستوردة للنفط**، تحسنًا طفيفًا في أدائها الاقتصادي خلال 2024، حيث نما ناتجها بنحو **0.4** في المائة، مقارنة بانكماش بلغ حوالي 0.3 في المائة عام 2023. ويُعزى هذا التحسن إلى **نمو قطاع الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية بنسب تراوحت بين 2.1 و1.7 في المائة، على التوالي**. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى التراجع الكبير الذي شهده الأداء الاقتصادي للسودان وفلسطين ولبنان واليمن، نتيجة للحرب على فلسطين وتفرعاتها إلى اليمن ولبنان والصراع الداخلي في السودان. أما **الدول العربية المصدّرة للنفط** فقد حققت نموّا اقتصاديا أعلى، حيث ارتفع معدل نموها بالأسعار الثابتة إلى نحو **2.1** في المائة في عام 2024، مقارنةً بنحو **1.4** في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التحسن إلى السياسات الاقتصادية التي ركزت على تشجيع الأنشطة غير النفطية، حيث ساهمت قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، التي سجلت نسب نمو بلغت **حوالي 5.5 و1.8 في المائة**، على التوالي بالأسعار الحقيقية خلال العام نفسه. وبصفة عامة، يبرز هيكل **المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** للدول العربية زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، فقد تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية، مسجلاً نموًا قدره حوالي **0.2 في المائة** في عام 2024 مقارنةً بتراجع بنسبة **1.2 في المائة** في عام 2023. وفي المقابل، تراجعت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية في عام 2024 إلى نحو **21.2** في المائة مقارنةً بـحوالي **23.0** في المائة في عام 2023، وذلك نتيجة لانكماشه بنحو 6.1 في المائة، بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من حوالي 83 دولار أمريكي كمتوسط لسعر برميل النفط في عام 2023 إلى حوالي 79.9 دولار أمريكي في عام 2024، وخفض الإنتاج في الدول العربية بنسبة 4.9 في المائة خلال نفس الفترة.

ورغم التأثيرات المتباينة لتقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستورة للنفط، فإن الدول العربية كمجموعة شهدت زيادة في الضغوط على **المالية العامة**، ممّا أضعف قدرة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين على تحفيز النمو الاقتصادي. في هذا الصدد، بلغت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عام 2024 حوالي **28** في المائة مقابل نحو **26.8** في المائة في عام 2023. ويشار إلى تراجع معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023، وهو من بين العوامل التي أدت إلى زيادة مساهمة الاستهلاك الخاصّ في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 48.9 في المائة في عام 2023 إلى نحو 50.7 في المائة في عام 2024. وللتقليل من تأثير الصدمات الخارجية على اقتصادات الدول العربية المصدّرة للنفط، تبرز من جديد ضرورة التسريع في زيادة مرونتها من خلال التنويع المستدام في مصادر الدخل والصادرات، القائمة على سياسات صناعية حديثة متسقة مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، وقائمة على تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاداتها لتحقيق هدفي النمو والتشغيل.

يشير **مؤشر المعرفة العالمي** لعامي 2023 و2024 إلى تحسّن أوضاع الاقتصادات العربية فيما يتعلق بمقومات اقتصاد المعرفة، حيث سجلت معظم الدول العربية المشمولة في التقرير ارتفاعًا نسبيًا في قيمة المؤشر. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر للدول العربية في تقرير عام 2024 نحو 46.7 نقطة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 47.8 نقطة لنفس العام، في حين بلغ متوسط المؤشر للدول العربية في عام 2017 حوالي 44.7 نقطة مقابل متوسط عالمي قدره حوالي 47 نقطة. ووفقًا لتقرير "**وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة**" الصادر عن الأمم المتحدة، سجلت ست دول عربية تحسنًا إيجابيًا في مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين عامي 2023 و2024، في حين كانت النتائج أقل إيجابية في باقي الدول العربية.

حققت الدول العربية تقدماً إيجابياً في عدد من **المؤشرات الاجتماعية** خلال الفترة من 2010 إلى 2023، وذلك في مجال تعميم الرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين، ويتضح ذلك في اتجاهات الإحصاءات الحيوية للسكان والخدمات الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض معدل الوفيات الخام، وكذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة المذكورة. كما شهدت معدلات الالتحاق بمراحل التعليم تحسناً ملحوظاً، وكذلك معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب. كما تحسنت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية وصرف صحي ملائم بالرغم من الطبيعة الجغرافية لأراضي المنطقة العربية.

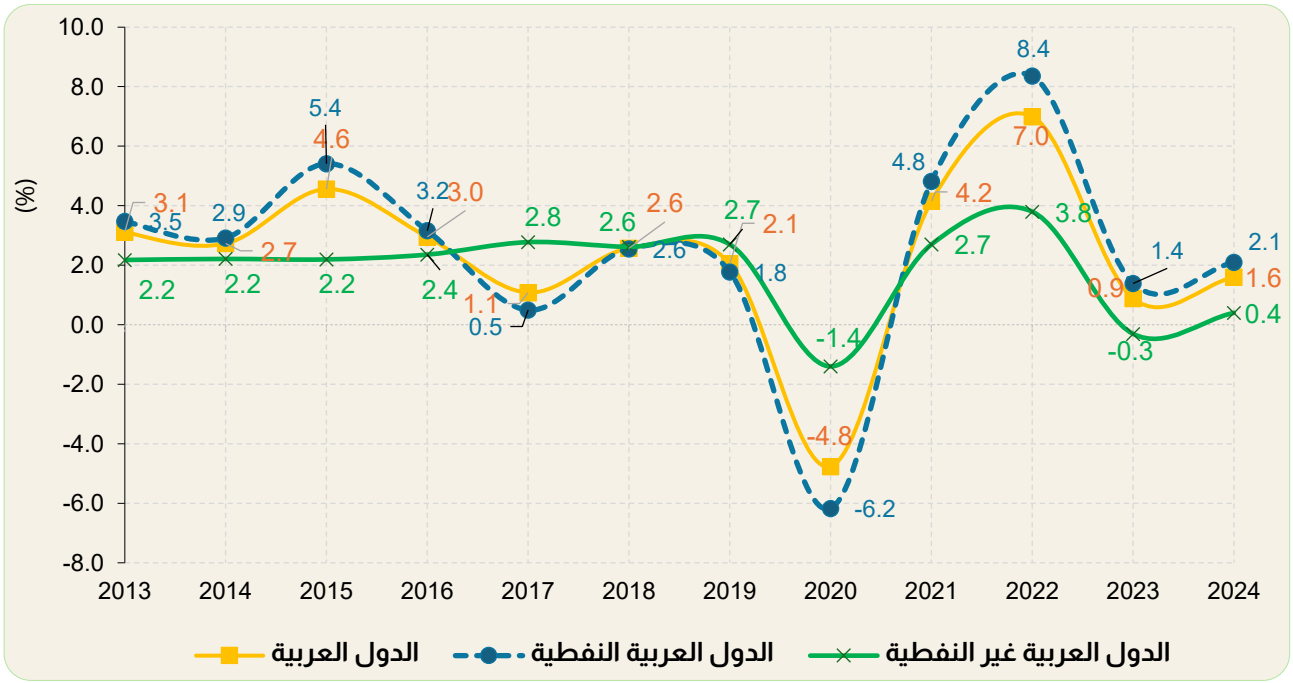
ورغم التطورات الإيجابية في العديد من المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية، فإن بعض هذه الدول لا تزال تواجه تحديات في عدم كفاية الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية مقارنةً بعدد السكان. كما تتصف البطالة في الدول العربية بشكل عام بالبطالة الهيكلية، حيث لا تتوفر لدى العاطلين المهارات المطلوبة اللازمة لسوق العمل، وهنا تظهر أهمية الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم والمساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة بالرغم من ارتفاع قيمة المؤشر المعرفي في معظم الدول العربية وفقاً لتقرير وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## 1. الأداء الاقتصادي العام

سجّلت الدول العربية تحسّنًا طفيفًا في أدائها الاقتصادي مقارنة بعام 2023، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى حوالي 1.6 في المائة في عام 2024، مقابل 0.9 في المائة في عام 2023. وسجلت الدول العربية المصدرة للنفط نموًا بنسبة 2.1 في المائة، بينما ارتفع معدل النمو في بقية الدول العربية الأخرى إلى نحو 0.4 في المائة خلال العام نفسه، كما يوضحه الشكل (2-1). وتفاوتت مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق النمو الاقتصادي بالدول العربية، فبينما تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط بشكل أساسي على قطاع الصناعات الاستخراجية، شهدت الدول العربية الأخرى نموًّا مدفوعًا بقطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

وكانت الدول العربية قد واجهت تحديات متزايدة خلال عام 2024، نتيجة لارتفاع أسعار بعض السلع غير الغذائية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية والصدمات الكبيرة الناتجة عن الحرب على فلسطين ولبنان وتفرعاته في اليمن والصراع الداخلي في السودان. وقد تأثر النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار النفط وخفض الإنتاج من قبل مجموعة (أوبك+). وقد ساهم النمو الاقتصادي الضعيف في الدول العربية غير النفطية في تفاقم عجز الميزانية، وارتفاع مستويات الدين العام في عدد منها. وقد تراجع بشكل ملحوظ أداء قطاع الصناعات الاستخراجية خلال عام 2024، نتيجة لانخفض الإنتاج بنسبة 4.9 في المائة، وتراجع أسعار النفط بنحو 3.1 دولار أمريكي، ليبلغ متوسط السعر حوالي 79.9 دولار أمريكي مقارنة بنحو 83 دولار أمريكي في عام 2023. ونتيجة لذلك، تراجعت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية للسنة الثانية على التوالي في دعم النمو، مسجلة انخفاضًا بنسبة 0.7 في المائة. كما شهدت مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية انخفاضًا في دعم النمو، لتسجل نحو 1.3 في المائة مقابل 1.5 في المائة في عام 2023. ومن بين الخدمات الإنتاجية التي تراجعت مساهمتها، نجد خدمات النقل والمواصلات والتخزين وكذلك التمويل والتأمين والمصارف. وشهد قطاع الإنتاج السلعي انكماشًا طفيفاً، بنسبة بلغت نحو 0.07 في المائة. في المقابل، تحسن أداء قطاع الخدمات الاجتماعية، حيث بلغ نموّه حوالي 1.8 في المائة. وشهدت مساهمته في دعم النمو الاقتصادي تحسنًا لتبلغ نحو 0.5 في المائة في عام 2024، مقارنة بنحو 0.001 في المائة في عام 2023.

شكل (2-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2013 – 2024)




المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدّي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار الأمريكي بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي لسنة الأساس.

وشهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق تراجعا طفيفًا في بعض الدول العربية نتيجة التوترات الجيوسياسية، والتي انعكست بصفة أكبر على حركة التجارة الإقليمية، حيث أسهم ذلك في انخفاض محدود للأنشطة التجارية في بعض الاقتصادات العربية. (الجدول (2-1)).

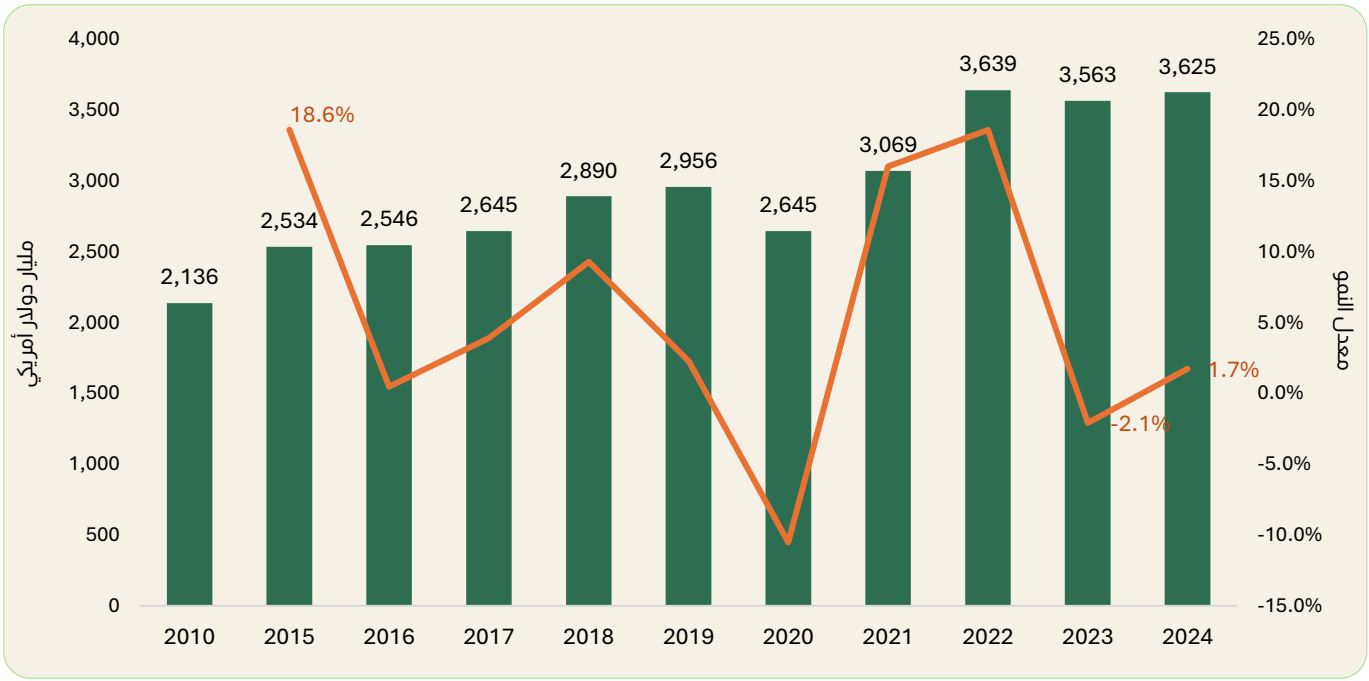
تحول الانكماش البالغ 0.3 في المائة في الدول العربية غير النفطية في عام 2023 إلى نمو بمعدل 0.4 في المائة في عام 2024. وتحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ليبلغ معدل نموه نحو 1.7 في المائة خلال عام 2024، بعد أن سجل انكماشًا بنسبة 2.1 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى نمو قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 3563.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 3624.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 (ملحق (2/2) والشكل (2-2)).

جدول (2-1): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في دعم النمو الحقيقي في الدول العربية (%)

| القطاعات | | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|
| قطاعات الإنتاج السلعي | الزراعة والصيد والغابات | -0.2 | 0.03 |
| | الصناعات الاستخراجية | -0.8 | -0.7 |
| | الصناعات التحويلية | -0.1 | 0.12 |
| | التشييد | 0.38 | 0.37 |
| | الكهرباء والمياه والغاز | 0.18 | 0.09 |
| | إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي | -0.6 | -0.07 |
| قطاعات الخدمات الإنتاجية | النقل والمواصلات والتخزين | 0.4 | 0.36 |
| | التجارة والمطاعم والفنادق | 0.9 | 0.64 |
| | التمويل والتامين والمصارف | 0.3 | 0.26 |
| | إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية | 1.5 | 1.3 |
| قطاع الخدمات الاجتماعية | | 0.001 | 0.5 |
| صافي الضرائب غير المباشرة | | -0.1 | -0.04 |
| معدل النمو الحقيقي | | 0.9 | 1.6 |

المصدر: معدّو التقرير اعتماداً على الملاحق الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

شكل (2-2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2010 – 2024)




المصدر: الملحق (2/2).

جدول (2- 2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي للفرد للدول العربية لعامي 2023 و2024

| الدول | معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية | | | | معدل نمو الناتج المحلي بالدولار الأمريكي | | معدل نمو الناتج المحلي للفرد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالأسعار الثابتة | | بالأسعار الجارية | | بالأسعار الجارية | | بالأسعار الثابتة | |
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الأردن | 2.9 | 2.5 | 4.5 | 4.4 | 4.5 | 4.4 | 1.0 | 0.6 |
| الإمـارات | 4.3 | 4.0 | 2.2 | 5.7 | 2.2 | 5.7 | -0.2 | 0.1 |
| البحريـن | 3.9 | 2.6 | -0.6 | 2.0 | 0.6- | 2.0 | 0.4 | 1.9 |
| تونـــس | 0.2 | 1.6 | 7.4 | 6.7 | 7.3 | 6.5 | -0.2 | 0.6 |
| الجزائـــر | 4.1 | 4.4 | 5.0 | 5.8 | 9.9 | 7.1 | 2.3 | 2.6 |
| جيبوتي | 7.5 | 6.8 | 9.1 | 9.2 | 9.1 | 9.2 | 6.3 | 5.6 |
| السـعودية | 0.5 | 2.0 | 1.7- | 1.7 | 3.7- | 1.7 | -5.6 | -3.4 |
| السـودان | -29.5 | -12.7 | -14.5 | 53.0 | 32.9- | .038- | -32.1 | -15.3 |
| سـورية | 2.6 | 1.5 | 31.7 | 18.2 | 70.7- | 9.5 | 0.2 | -0.9 |
| العراق | -2.9 | -1.5 | -14.1 | -1.0 | 5.3- | 0.2 | -2.9 | -1.5 |
| عُمـــان | 1.2 | 1.7 | -3.6 | 1.0 | 3.6- | 1.0 | -1.6 | -4.7 |
| فلسطين | -4.6 | -26.6 | -6.9 | -23.2 | 6.9- | 23.2- | -9.2 | -29.6 |
| قطر | 0.8 | 2.6 | -8.3 | 0.9 | 8.3- | 0.9 | -1.6 | 0.2 |
| القمر | 3.0 | 3.3 | 1.7 | 6.4 | 4.6 | 6.5 | 1.3 | 0.2 |
| الكويـــت | 1.7- | 2.6- | -9.6 | 3.3- | 9.9- | 3.1- | -3.5 | -4.7 |
| لبنـــان | -0.8 | -7.1 | 211.0 | 23.2 | 11.1 | 19.8 | -8.9 | -8.9 |
| ليبيا | 10.2 | -2.9 | 4.9 | -1.1 | 4.9 | -1.5 | 12.7 | -0.4 |
| مصـــر | 3.8 | 2.4 | 29.5 | 36.9 | 3.6- | -2.6 | 2.1 | 0.7 |
| المغـــرب | 3.7 | 3.8 | 11.0 | 7.9 | 11.2 | 10.0 | 2.0 | 2.0 |
| موريتانيا | 6.5 | 5.2 | 10.1 | 9.7 | 11.4 | 1.2 | 5.5 | 4.3 |
| اليمـــن | -4.9 | -5.1 | 1.9 | 1.9 | 16.1- | -27.4 | -17.5 | -8.0 |

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، وتقديرات المؤسسات المعدة للتقرير.

وعلى صعيد الأداء الاقتصادي للدول العربية فرادى، سجلت معظم الدول العربية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2024، بنسب أقلّ في بعض الأحيان مقارنة بعام 2023، باستثناء سبع دول سجلت انكماشا في معدلات النمو وهي: فلسطين والسودان، ولبنان، واليمن، والعراق، وليبيا، والكويت. وسجلت كل من فلسطين والسودان أعلى معدلات انكماش اقتصادي بلغ نحو 26.6 و12.7 في المائة على التوالي، ويُعزى ذلك إلى الحرب على فلسطين والأوضاع الداخلية في السودان. أما في **ليبيا والكويت والعراق**، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بنحو 2.9 في المائة وفي الكويت بنحو 2.6 في المائة وفي العراق بنحو 1.5 في المائة خلال العام ذاته، نتيجة تراجع أسعار النفط وإنتاجه. وفي المقابل، سجلت كل من **جيبوتي وموريتانيا** أعلى معدلات نمو بنسبة بلغت 6.8 و5.2 في المائة على التوالي، نتيجة تحسن قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في جيبوتي، وتحسن قطاعات الإنتاج السلعي والخدمات الإنتاجية في موريتانيا. حققت **الإمارات** معدل نمو بلغ 4.0 في المائة، مدفوعًا بعدة عوامل رئيسية، أبرزها السياسات الجاذبة للاستثمارات، وتعزيز الشراكات التجارية مع عدد من الدول. وقد حققت الخدمات الاجتماعية نموًا بنسبة 3.3 في المائة خلال عام 2024، في حين سجل قطاعي السياحة والنقل نموًا بنسبة 6.0 و2.2 في المائة على التوالي. ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5.0 في المائة، نتيجة التدابير والإجراءات التي تبنتها الإمارات لتنويع اقتصادها خاصة من خلال إنتاج الخدمات والسلع القادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وفي **قطر**، سجل معدل النمو الاقتصادي حوالي 2.6 في المائة، مدعوماً بعدة عوامل اقتصادية وهيكلية تماشيا مع رؤية قطر الوطنية 2030 المركّزة على تقليل الاعتماد على قطاع الطاقة، والاستثمار في القطاعات الأخرى، فقد تحسنت مساهمات قطاعات السياحة، والنقل، والتمويل والتأمين والمصارف حيث سجلت معدلات نمو بلغت نحو 5.6 و4.2 و3.0 في المائة في عام 2024، على

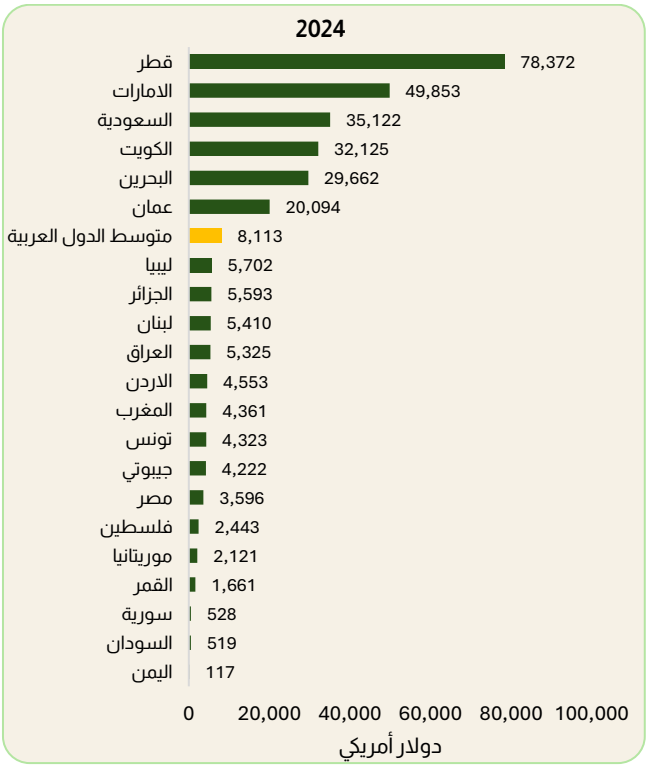
التوالي. أمّا في **السعودية**، فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2.0 في المائة خلال عام 2024، بالرغم من الانكماش الذي شهده قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 6.2 في المائة، حيث يمثل نحو 21.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. في المقابل، واصلت القطاعات غير النفطية أداءها الإيجابي، محققة نموًا بنسبة 3.2 في المائة، مدفوعة بازدهار قطاع السياحة الذي سجّل نموًا لافتًا بلغ 6.4 في المائة. كما ساهمت قطاعات النقل، والاتصالات، والخدمات المالية، والتأمين، والعقارات في دعم النمو، مما يعكس تنامي دور الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد السعودي، في إطار جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، من خلال عشرة برامج من ضمنها برامج التطوير المالي، والتخصيص، والتحول الوطني. ووفقاً لآخر تقرير متابعة لتنفيذ الرؤية للربع الأول 2025، يُلاحظ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي، على أساس سنوي، بمعدل 3.9 في المائة، بفعل تنامي الاستثمارات في أنشطة هذا الناتج. كما بلغ معدل البطالة بين السعوديين 7 في المائة، محققاً مستهدف عام 2030. من جانب آخر ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 58.1 في عام 2024 نتيجة ارتفاع الطلبات الجديدة (كلما زادت قيمة المؤشر عن 50، كلما تعززت حالة الانتعاش)، مع بلوغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للمملكة حوالي 77.6 مليار ريال في عام 2024. كما شهدت السعودية استقراراً نسبياً في معدل التضخم عند مستوى 1.7 في المائة في نهاية عام 2024.

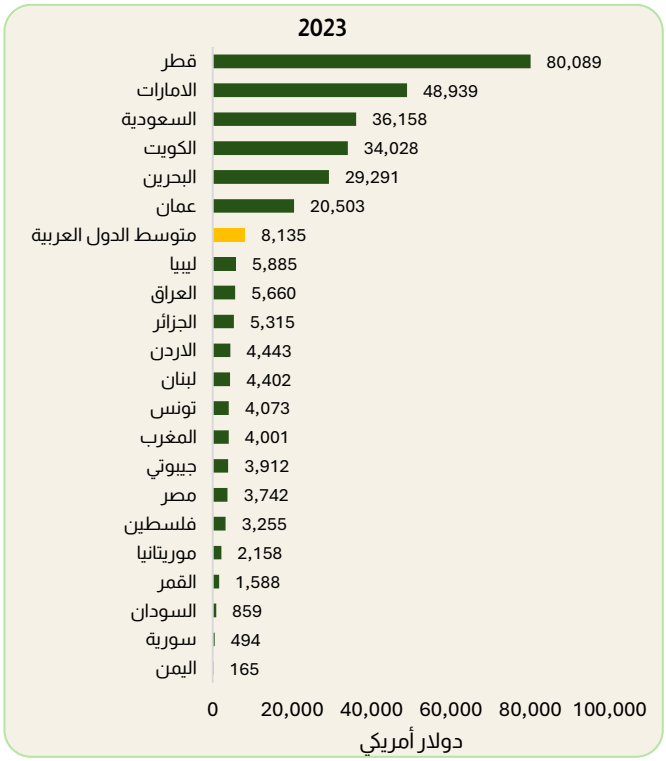
وفي **مصر**، بلغ معدل النمو الحقيقي 2.4 في المائة في عام 2024، مدفوعًا بتحسن قطاع التمويل والتأمين والمصارف، والأداء الإيجابي لقطاعات الزراعة، والسياحة، والنقل، والمواصلات. في هذا الصدد، نفّذت مصر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو والاستقرار، شملت توسيع القاعدة الضريبية من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى وضع حد أقصى سنوي للدين العام بهدف خفض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما في **المغرب**، فقد بلغ معدل النمو نحو 3.8 في المائة في عام 2024، مدفوعًا بتحسن قطاعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية، والسياحة، والتمويل والتأمين والمصارف (جدول (2-2)).

ويلاحظ من الجدول (2-2) أن هناك فارقاً ملحوظاً بين تقديرات معدلات النمو بالأسعار الجارية والثابتة، وهو ما يشير إلى هيمنة التغيرات السعرية، على حساب التغيرات الكمّية أو الحقيقية، على معدلات النمو. ونتيجة لذلك، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بنسبة 0.27 في المائة، ليبلغ نحو 8113 دولار أمريكي في عام 2024، مقارنةً بنحو 8135 دولار أمريكي في عام 2023. وقد تراوح متوسط نصيب الفرد في عام 2024 بين نحو 78.4 ألف دولار أمريكي في قطر و117 دولار أمريكي في اليمن. وسجّلت الدول العربية معدلات نمو متفاوتة في متوسط نصيب الفرد. وشهدت فلسطين أعلى تراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بنسبة بلغت 29.6 في المائة، تليها السودان بنسبة 15.3 في المائة، ثم لبنان واليمن بنسبة تراجع بلغت 8.9 و8.0 في المائة، على التوالي (الجدول (2-2) والشكل (2-3)).

شكل (2- 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

## 2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية

حققت العديد من الدول العربية تقدّماً في العشرية الأخيرة في تنويع اقتصاداتها وتحديث منظوماتها الإنتاجية خاصة من خلال تحفيز تطور القطاع الخاص في الأنشطة التحويلية والخدمات الإنتاجية والاستثمارات الحكومية في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الحديثة. ولكن بعضها مازال يواجه تحديات تتعلق بضعف تنوع اقتصاداتها المرتكزة على بضع أنشطة اقتصادية استخراجية و/أو تقليدية منخفضة الإنتاجية، وبمساهمة ضعيفة للصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، ومتسمة باتساع القطاع غير الرسمي، وهي عوامل تؤثر سلبًا على استدامة النمو وتُحدّ من فرص توفير الوظائف.

### 1.2. تطور البيئة المؤسسية والأسواق والهيكل الاقتصادي

يعتبر وضع البيئة المؤسسية محددا أساسيا للنمو من خلال مساهمة مجموع إنتاجية العوامل Total Factor Productivity، التي تتضمن تأثير كافة العوامل على معدل النمو ماعدا عاملي رأس المال والعمل. وتنعكس هذه البيئة المؤسسية على مناخ الاستثمار، المحدد الرئيسي لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية. وتلعب كفاءة الأسواق وتطور المؤسسات دورًا محوريًا في تحفيز الاستثمار وتعزيز كفاءة الهيكل الاقتصادي، الأمر الذي يسهم في رفع القدرة التنافسية للدول على الصعيدين المحلي والعالمي. ويساهم هذا التطور في تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الابتكار، واستقطاب الاستثمارات، مما يدعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام.

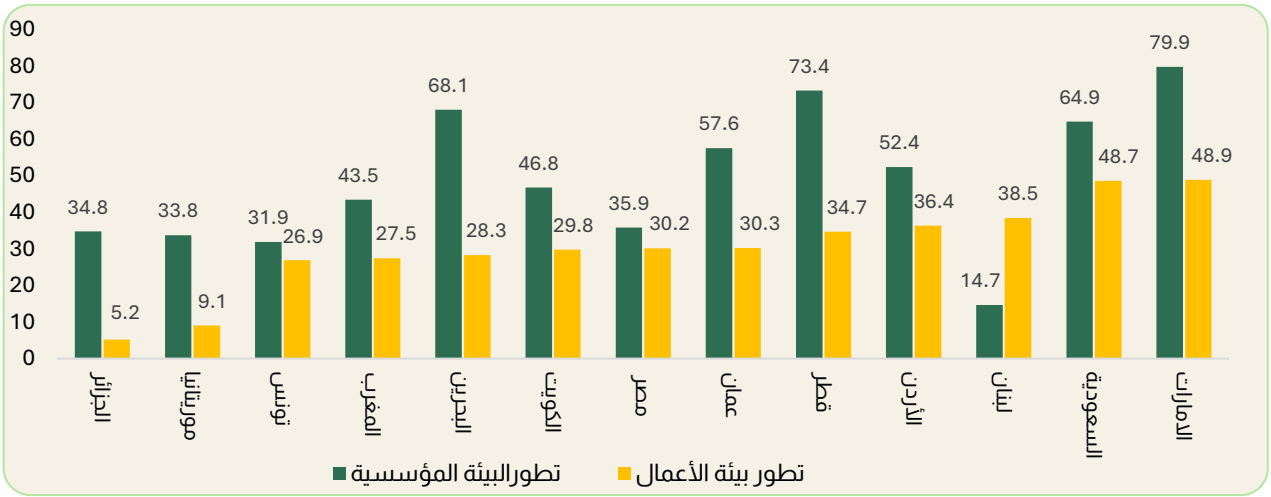
وبالاعتماد على المؤشر الفرعي الخاص بالبيئة المؤسسية، لمؤشر الابتكار العالمي[8] الذي يضم ثلاث عشرة دولة

[8] يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنويًا لقياس أداء الابتكار في مختلف الدول، استنادًا إلى مجموعة من المعايير التي تعكس القدرات الابتكارية ومدى نجاح الدول في تحويلها إلى مخرجات اقتصادية ومعرفية. يتكون المؤشر من مدخلات الابتكار، وتشمل جودة المؤسسات، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، وتطور الأسواق، وبيئة الأعمال، في حين يتضمن مخرجات الابتكار على النشر العلمي،

عربية، يمكن استنتاج مدى التقدم المحرز في جودة الحوكمة، والاستقرار السياسي، ودعم بيئة الأعمال. وقد تصدرت الإمارات وقطر والبحرين والسعودية وعُمان المراكز الخمسة الأولى على المستوى العربي، محققةً نسبًا بلغت حوالي 79.9 و73.4 و68.1 و64.9 و57.6 في المائة على التوالي، (شكل 2-4).

أما مؤشر **بيئة الأعمال**، الذي يقيس مدى نجاح الدول في تسهيل الاستثمار والائتمان والتجارة لدعم الابتكار وتطوير الأعمال، فيشمل 3 ركائز، وهي: توافر الائتمان "وصول القطاع الخاص إلى الائتمان المحلي"، والاستثمار "نسبة القيمة السوقية من الناتج المحلي الإجمالي"، والتجارة والتنويع وحجم السوق، حيث يعكس مدى توفر التمويل والاستثمار في ريادة الأعمال، وما يؤكد التزام الدول بدعم بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار والمشاريع الريادية. في هذا الصدد، احتلت الإمارات والسعودية المركزين الأول والثاني عربيًا، والمركزين 26 و27 عالمياً، بنتائج بلغت حوالي 48.9 و48.7 نقطة مئوية على التوالي. فيما حلت لبنان والأردن وقطر بالمراكز الثالث والرابع والخامس عربياً و45 و55 و59 عالمياً بنحو 38.5 و36.4 و34.7 نقطة مئوية، على التوالي، (شكل 2-4).

شكل (2- 4): تطور البيئة المؤسسية والأسواق في الدول العربية




المصدر: معدّو التقرير اعتمادا على مؤشرات تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024.

## 2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

يُمكّن مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index)[9] من قياس مدى تطور اقتصادات الدول من حيث القيمة المضافة ومدى اعتمادها على المعارف المتراكمة. ويبين الشكل (2-5) وجود ثمان دول عربية (الإمارات والبحرين والأردن وتونس والسعودية، ولبنان واليمن وعمان) من بين سبع عشرة دولة عربية، في النصف الأول من إجمالي الدول، وعددها 133، المشمولة بالمؤشر لعام 2023، وهو ما يدل على تنوع نسيجها الاقتصادي وتطور هيكله بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى. ويفسر التطور الملفت لترتيب اليمن من الرتبة 106 في عام 2022 إلى المركز 62 في عام 2023 إلى تراجع حصة صادراتها من النفط والمواد الأولية من إجمالي صادرتها والتي بدورها تراجعت من حوالي 718.0 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 401.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

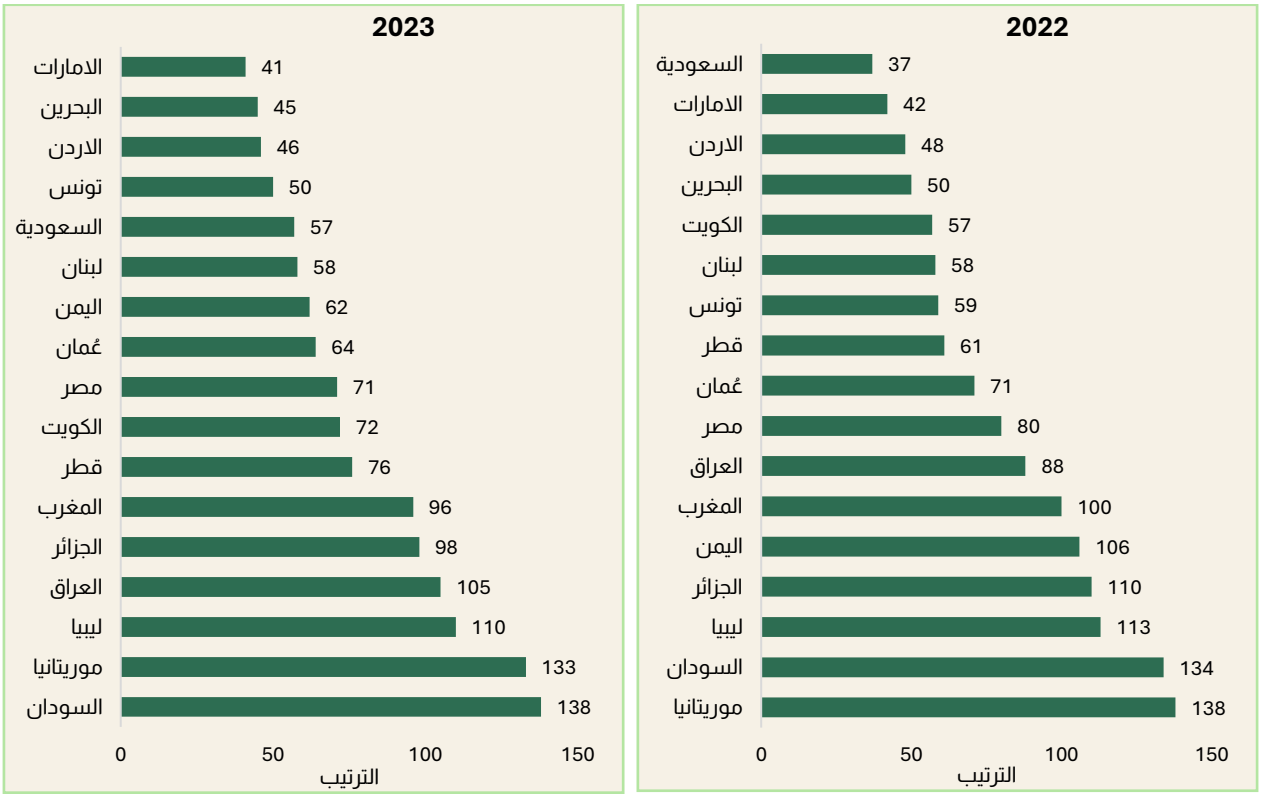
ولكن بالنسبة لمجمل الدول العربية، هناك تحسن نسبي في الهيكل الاقتصادي من حيث القيمة المضافة مع تراجع هيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي،

وإنتاج التقنيات المتقدمة، والمخرجات الإبداعية. ويُعد المؤشر أداة هامة لصانعي السياسات لمتابعة أداء الابتكار وتعزيز بيئة البحث والتطوير في مختلف الدول.

[9] https://atlas.cid.harvard.edu/glossary يتم حساب قيمة مؤشر التعقيد لدولة ما على أنها المتوسط المرجح لتعقيد السلع التي تتمتع بميزة تفاضلية والتي تصدرها تلك الدولة.

حيث انخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية من حوالي 32.6 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 22.4 في المائة في عام 2024 (الجدول (2-3)). وفي المقابل، نلاحظ ارتفاعاً في حصة الصناعات التحويلية من 10.1 في المائة في عام 2010 إلى نحو 12.2 في المائة خلال عام 2024. وفي نفس الوقت، تراجعت حصة القطاع الزراعي من حوالي 6.1 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 4.9 في المائة خلال عام 2024، نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة، وضعف السياسات الزراعية الكفيلة بمواجهة آثارها السلبية وتطوير القطاع الزراعي. أما بالنسبة لقطاع الخدمات، فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل من حوالي 42.8 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 49.3 في المائة في عام 2024.

شكل (2-5): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لعامي 2022 و2023




المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على قاعدة البيانات The Atlas of Economic Complexity.

جدول (2-3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير في القيمة المضافة للدول العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2022-2024

| | هيكل الناتج المحلي الإجمالي | | | | | معدل النمو السنوي للقيمة المضافة بالأسعار الجارية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2022 | 2023 | 2024 | 2015-2010 | 2023-2022 | 2024-2023 |
| **قطاعات الإنتاج السلعي منها:** | **56.6** | **46.5** | **54.0** | **49.5** | **48.3** | **-0.7** | **-10.2** | **-0.8** |
| الزراعة | 6.1 | 5.9 | 4.6 | 4.7 | 4.9 | 2.6 | -0.2 | 7.5 |
| الصناعات الاستخراجية | 32.6 | 20.7 | 28.8 | 23.0 | 21.2 | -5.7 | -21.7 | -6.2 |
| الصناعات التحويلية | 10.1 | 10.8 | 12.1 | 12.2 | 12.0 | 4.6 | -1.2 | 0.2 |
| باقي قطاعات الإنتاج | 7.7 | 9.1 | 8.6 | 9.6 | 10.1 | 6.6 | 10.1 | 7.1 |
| **إجمالي قطاعات الخدمات، منها:** | **42.8** | **52.8** | **44.2** | **48.2** | **49.3** | **7.6** | **6.7** | **4.1** |
| الخدمات الحكومية | 10.0 | 12.7 | 10.8 | 11.3 | 11.5 | 8.3 | 2.6 | 3.4 |
| **صافي الضرائب غير المباشرة** | 0.6 | 0.7 | 1.8 | 2.3 | 2.4 | 8.5 | 23.3 | 7.3 |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **3.2** | **-2.1** | **1.7** |

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

## 3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

### 1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية

أسهمت القطاعات الخدمية بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الدول العربية في عام 2024، وهو الأمر الذي يستحق اهتماها من صانعي القرارات الاقتصادية من حيث ترتيب الأولويات القطاعية المحركة للنمو وارتباطها بهدف التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية. وكان من أهم القطاعات الدافعة للنمو قطاع التجارة والفنادق والمطاعم (4.6 في المائة) وقطاعي النقل والاتصالات (4.3 في المائة) بالإضافة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية (1.8 في المائة). وبلغ نمو قطاع التمويل والتأمين والمصارف نسبة 4.5 في المائة، مع تركزه في الإمارات، وجيبوتي، وليبيا ومصر، والبحرين، وقطر، والأردن، والسعودية.

أمّا القطاع الزراعي، فقد حقق تحسنًا ملحوظًا حيث ارتفع معدل نموه إلى نحو 0.5 في المائة بعد انكماش بلغ حوالي 3.8 في المائة في عام 2023، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.9 في المائة خلال العام نفسه. في المقابل، شهد القطاع الزراعي انكماشًا حادًا في كل من فلسطين والسودان، بنحو 21 و20.1 في المائة على التوالي. كما انكمش في كل من اليمن وليبيا وسورية والمغرب ولبنان، بنسب تراوحت بين حوالي 1.0 و7.1 في المائة. ويُعزى هذا التراجع في عدد من الدول إلى عدة عوامل. في السودان، يرجع ذلك إلى تفاقم الأزمة الداخلية وتداعياتها على هذا القطاع الحيوي. أما في فلسطين، استمرت الأضرار للأراضي الزراعية نتيجة الحرب على قطاع غزة. وفي المغرب أثرت التغيرات المناخية وموجة الجفاف بشكل كبير على إنتاج الحبوب. وفي المقابل، حقق القطاع الزراعي في تونس نموا بنسبة 9 في المائة في عام 2024 نتيجة تحسن إنتاج الحبوب وكذلك الزيتون حيث احتلت تونس المرتبة الثالثة عالميا من حيث الإنتاج في عام 2024. وفي مصر نما القطاع الزراعي بنسبة 3.8 في المائة، مدفوعًا بالتقدم في تنفيذ رؤية مصر 2030 للتنمية الزراعية المستدامة، والتي تهدف إلى رفع كفاءة الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية.

وانكمش قطاع الصناعات الاستخراجية بالأسعار الثابتة بنسبة 3.7 في المائة في عام 2024، بعد انكماشه كذلك في عام 2023 بنحو 4.2 في المائة، نتيجة خفض إنتاج النفط من مجموعة (أوبك+) وتراجع الأسعار. وبلغت مساهمته في الناتج المحلي حوالي 17.3 في المائة في عام 2024، مقابل 18.3 في المائة في عام 2023 (شكل 2-7)). وتراجع أداء الصناعات الاستخراجية في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، باستثناء الإمارات وقطر (لاعتماد قطر أساسا على الغاز الطبيعي)، في حين سجلت السعودية نسبة انكماش بلغت حوالي 6.2 في المائة، وشهدت ليبيا انكماشاً قدره 5.9 في المائة، فيما انخفض في العراق بنحو 5.0 في المائة خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد نما بنحو 1.1 في المائة فقط، إلّا أن ذلك يحجب تراجعه الكبير في فلسطين (27.1- في المائة) والسودان (15.0- في المائة) ولبنان (7.1- في المائة). وحقّق قطاع التشييد (وهو من أكبر القطاعات المستوعبة للعمالة وأيضا من أكبر القطاعات التي تتصف بقوة الترابطات مع بقية القطاعات) نموا بنسبة 4.6 في المائة في عام 2024.

وارتفعت مساهمة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13.9 في المائة في عام 2023 إلى 14.2 في المائة في عام 2024، وسجلت 16 دولة عربية ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تراجعه في خمس دول عربية وهي الأردن والإمارات، وجيبوتي، وموريتانيا، واليمن.

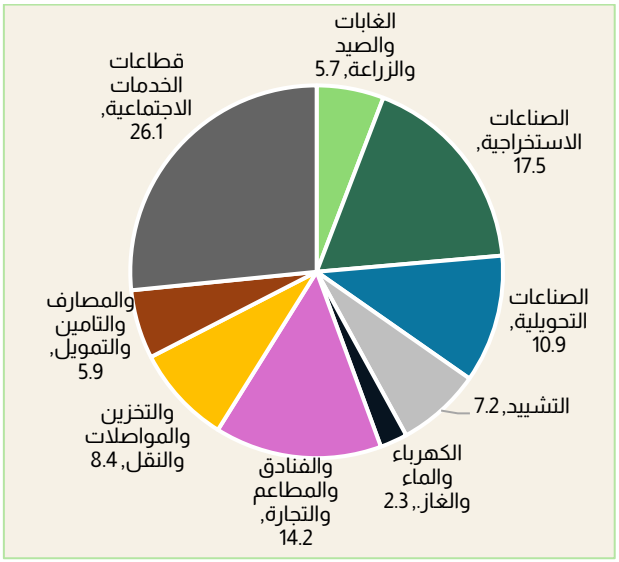
شكل (2- 6): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2024




المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

أما قطاع التمويل والبنوك والتأمين، فقد سجل تراجعًا مقارنة بالفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023، حيث انخفض معدل نمو القطاع إلى نحو 4.5 في المائة في عام 2024، مقابل حوالي 4.7 في المائة في عام 2023. ويُعزى هذا التراجع إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية، مما قلّل الطلب على الخدمات المالية. كما ساهم أيضاً انخفاض الاستثمارات، نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية وعدم الاستقرار في بعض الأسواق، في إضعاف ثقة المستثمرين، مما انعكس سلبًا على أداء هذا القطاع. وسجلت عشرة دول عربية تراجعًا في أداء قطاع التمويل والبنوك والتأمين، بينما شهدت خمس دول انكماشًا في هذا القطاع، وهي السودان، وفلسطين، ولبنان، واليمن، وعُمان، بنسب تراوحت بين حوالي 21.1 في المائة في فلسطين، كأعلى نسبة، و0.5 في المائة في عُمان كأدنى نسبة. وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.9 في المائة خلال عام 2024، كما هو موضح في الشكل (2-7).

شكل (2- 7): هيكل النشاط الاقتصادي في الدول العربية بالأسعار الثابتة في عام 2024



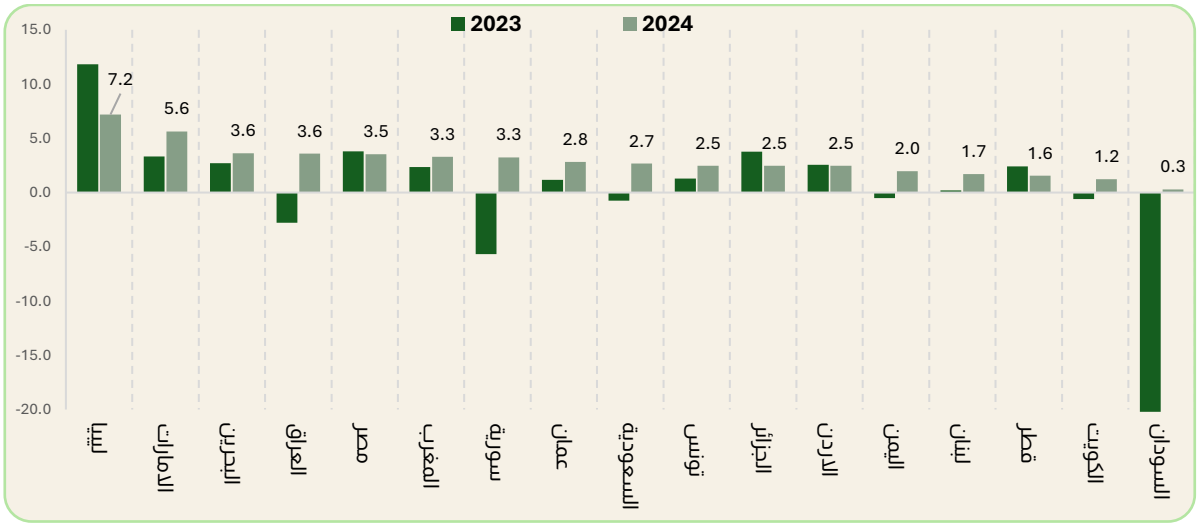

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
ملحوظة: مجموع النسب لا يساوي 100 في المائة، حيث إن الفرق يمثل الضرائب غير المباشرة.

شهد قطاع الخدمات الاجتماعية تحسنًا في 10 دول عربية، مما ساهم في ارتفاع معدل نموه الحقيقي إلى نحو 1.6 في المائة في عام 2024، مقارنة بانكماش بلغ 0.7 في المائة في عام 2023. وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 26.1 في المائة في عام 2024، مقارنة بنحو 26.0 في المائة في عام 2023، وفقًا للبيانات الواردة. وسجلت الكويت تراجعاً ملحوظاً من 5.6 في المائة في عام 2023، إلى نحو 0.6 في المائة في عام 2024، في حين شهدت كل من جيبوتي وقطر تحسنًا واضحًا في هذا القطاع، إذ ارتفع ناتجه إلى حوالي 7.1 و4.5 في المائة، على التوالي، مقارنة بنحو 3.0 و2.6 في المائة في عام 2023، الشكل (2-6).

## 2.3. مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي

تُعد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إحدى المحرّكات المهمّة للنمو الاقتصادي، وترتكز على زيادة كفاءة استخدام رأس المال والعمل والاستفادة من الابتكار والتجديد في العملية الإنتاجية. وشهد عام 2024 مساهمة إيجابية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في جميع الدول العربية المشمولة بالمؤشر المنشور خلال عام 2024[10]. حققت ليبيا أعلى مساهمة، رغم تراجعه من 11.8 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 7.2 في المائة في عام 2024. كما سجلت الإمارات مساهمة قدرها حوالي 5.6 نقطة مئوية. وفي المقابل، سجّل السودان أدنى مساهمة إيجابية بنسبة 0.3 في المائة، بعد أن كانت مساهمته سالبة في عام 2023 (الشكل 2-8).

شكل (2- 8): معدل نمو مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي خلال عامي 2023 و2024 (%)




المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على بيانات قاعدة البيانات The conference-board.

[10] قاعدة بيانات The Conference Board.

## 4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

### 1.4. الأسعار والتضخم

تراجع متوسط معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في معظم الدول العربية خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (شكل 2-9). ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها السياسة النقدية التقييدية المتبعة في العامين الماضيين، وهو ما مكّن العديد من البنوك المركزية من تخفيض أسعار الفائدة في 2024 مقارنة بعامي 2022 و2023. كما ساهم في ذلك الانخفاض الملحوظ في أسعار السلع الغذائية عالميًا، حيث تراجع متوسط مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 3.7 في المائة في 2024 مقارنة بعام 2023، نتيجة انخفاض أسعار الحبوب والسكر بنسبة 14.8 في المائة خلال العام نفسه[11]. وتركزت أعلى معدلات التضخم في عام 2024 في السودان (176.8 في المائة) وسورية (55.3 في المائة) وفلسطين (52.9 في المائة) ولبنان (45.2 في المائة) واليمن (33.9 في المائة) ومصر (33.6 في المائة). وعرفت جميع هذه الدول تراجعاً ملحوظاً في أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار الأمريكي خلال عام 2024، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة من الخارج.

ولأغراض السياسات الاقتصادية، يعد التعرف على مستويات معدلات التضخم الأساسية[12] Core Inflation أمراً محبذاً. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن الكويت، التي تتيح معدلي التضخم الرئيسي Headline Inflation والأساسي، بلغ المعدل الإجمالي 2.5 في المائة في ديسمبر 2024، في حين بلغ التضخم الأساسي خلال الشهر ذاته نحو 2.02 في المائة على أساس سنوي. وكمثال آخر، شهد معدل التضخم الرئيسي بمصر[13] ارتفاعاً من 24.1 في المائة خلال عام 2023 ليصل إلى 33.6 في المائة خلال عام 2024.

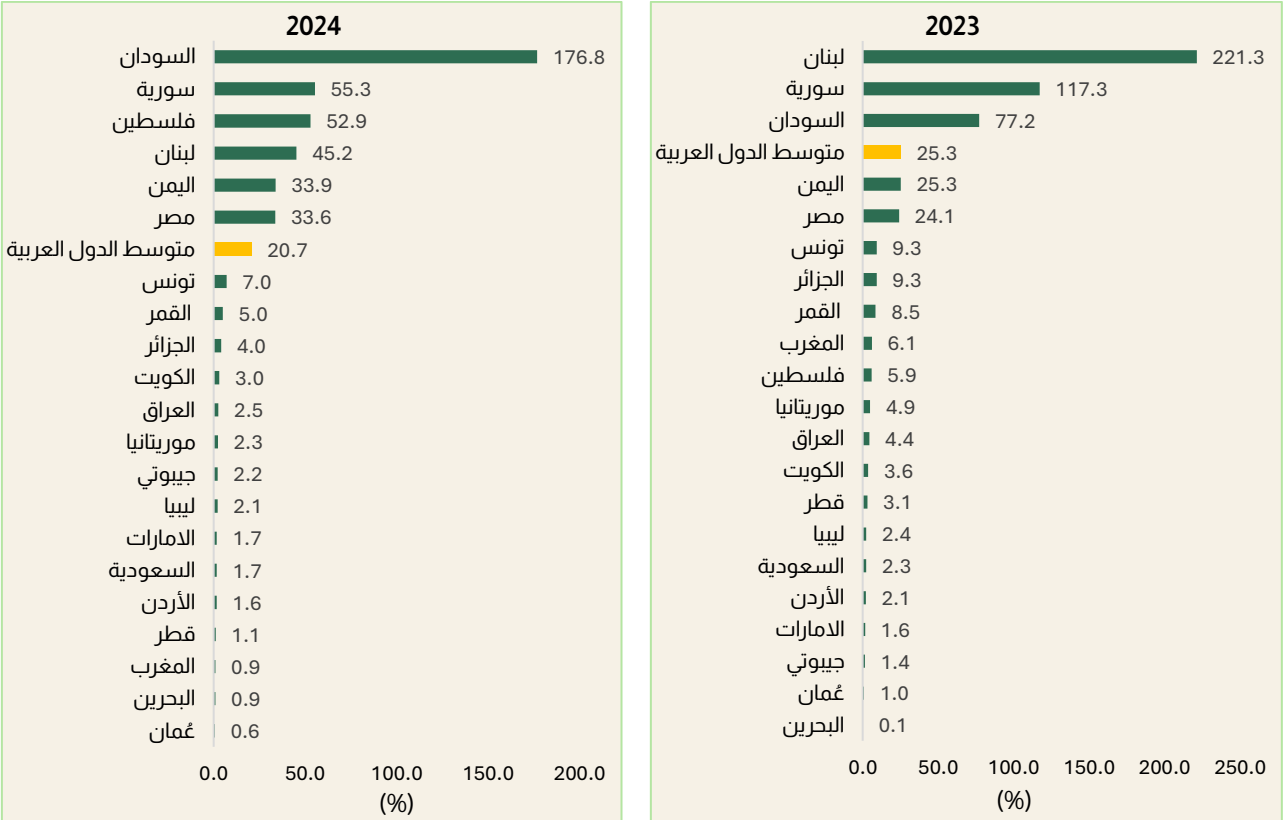
يشار إلى أن العرض النقدي في الدول العربية ارتفع بنسبة 28.7 في المائة في عام 2024 بينما نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.6 في المائة فقط، وهو ما ساهم في زيادة معدل التضخم في بعض الدول.

وفي السعودية، نما العرض النقدي خلال نفس العام، بنحو 8.8 في المائة[14]، بينما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.7 في المائة (جدول 2-2)، في حين وصل معدل نمو العرض النقدي بالكويت بين ديسمبر 2023 وديسمبر 2024، إلى حوالي 4.2 في المائة، حسب إحصاءات بنك الكويت المركزي، مقابل معدل انكماش للناتج بنحو (2.9-) (جدول 2-2)، وهو ما يستدعي كذلك التفسير النقدي للتضخم، بعد أخذ الأسباب الأخرى في الاعتبار، وأهمها الأرقام القياسية لأسعار السلع المستوردة، وتقلبات تكاليف المدخلات الوسيطة المحلية، ودرجة التركز الصناعي، ومحدودية التنافسية، وتقلبات أسعار الصرف.

تتطلب معالجة معدلات التضخم المرتفعة في عديد الدول العربية صياغة إطار اقتصادي كلي يأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية ذات العلاقة، وهو أمر يستحق اهتمام الأجهزة الإحصائية والجهات المعنية باتخاذ القرارات، لاسيما تلك المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الهادفة للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية من أجل استدامة الاقتصادات العربية. ومن المهم في هذا الإطار التذكير كذلك بأهمية التنسيق بين السياسة النقدية، من حيث معدل نمو العرض النقدي، والسياسة المالية، من حيث التحكم في الإنفاق العام وخاصة الجاري، واتساقه مع نمو العرض النقدي، من أجل الضبط النسبي لمعدل التضخم في الدول العربية.

[11] إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).
[12] تشير هذه المعدلات إلى معدل التضخم بعد استبعاد تلك السلع والخدمات التي تتصف بسرعة التقلبات مثل الطاقة والأغذية.
[13] وفقاً لتقرير تطورات التضخم الشهري - ديسمبر 2024.
[14] وفقا لإحصاءات البنك المركزي السعودي.

شكل (2- 9): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) خلال عامي 2023 و2024




المصدر: القيم محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## 2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

يتضح أن مساهمة مكون الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستوى المأمول، وهو الأمر الذي لا يخدم أهداف تنويع مصادر الدخل. كما أن التسرب من الناتج، على شكل واردات يعادل حوالي نصف الناتج، الأمر الذي يقلل من تأثير المضاعف Multiplier، شأنه شأن تأثير التسرب على شكل ضرائب مع انخفاض نسبي في مساهمة الإنفاق الحكومي، وهو ما يتسق مع متطلبات ترشيد الإنفاق العام كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي.

### الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي

سجل الاستهلاك العائلي نمواً موجباً بالأسعار الجارية في ست دول عربية خلال عام 2024، وتراوح بين حوالي 58.5 في المائة في سورية و2.9 في المائة في الإمارات. في المقابل، انكمش بنسب بلغت 34.3 و25.6 و25.1 في المائة في السودان وفلسطين واليمن، على التوالي. وفي موريتانيا تحول النمو البالغ 8.8 في المائة في عام 2023 إلى انكماش يقدر بنحو 2.4 في المائة في عام 2024. ومثّل الاستهلاك العائلي حوالي 74.7 في المائة من إجمالي الاستهلاك في الدول العربية في عام 2024. ويلعب الاستهلاك العائلي دوراً مهمّاً كمكون أساسي للناتج حسب بنود الإنفاق، إلّا أنه يلاحظ تجاوز هذه المساهمة نسبة 100 في كل من سورية ولبنان واليمن والقمر، في حين يشكل الاستهلاك في حالة فلسطين والسودان جزءًا كبيراً من الناتج، أي ما يقارب 95 و90 في المائة، على التوالي[15].

مثل الاستهلاك الحكومي حوالي 25.2 في المائة من إجمالي الاستهلاك، حيث ارتفع في ثمان دول عربية

[15] قد تفسر هذه الظاهرة بأن الإنفاق الاستهلاكي للمقيمين على سلع وخدمات مقدمة من غير المقيمين لم تطرح. وتبرز هذ الظاهرة في حالة صادرات جيبوتي والإمارات، التي تفوق مساهمتها في الناتج 100 في المائة، وقد يُعزى ذلك لعدم معالجة إعادة الصادرات ضمن إطار المحاسبة القومية ذات العلاقة.

بالأسعار الجارية. وسجلت لبنان أعلى نسبة نمو بلغت نحو 31.3 في المائة، تليها سورية والمغرب بنحو 16.7 في المائة، و9.7 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل الاستهلاك الحكومي نمواً سالباً في السودان بنحو 38 في المائة وحوالي 26 في المائة في اليمن وحوالي 21.5 في المائة في فلسطين.

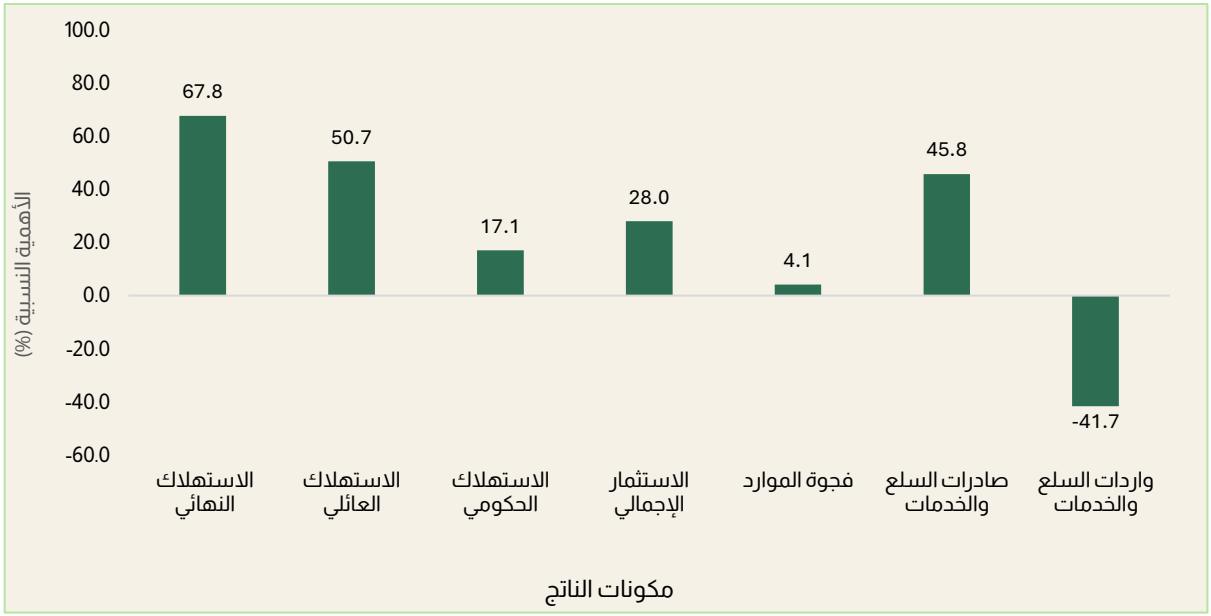
**الاستثمار والادخار**

بلغ متوسط معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الجارية في الدول العربية حوالي 28.0 في المائة خلال عام 2024. وتراوحت المعدلات القصوى بين حوالي 39.4 في المائة في موريتانيا، و1.4 في المائة في ليبيا، في حين سجل معدل الاستثمار أقل من المتوسط في 12 دولة عربية.

وتعثر نمو الاستثمار في بعض الدول العربية وسجل تراجعاً في خمسة دول خلال عام 2024. وكان أغلب ذلك التراجع في هذه الدول نتيجة التطورات المحلية في السودان واليمن، والحرب على فلسطين، والأوضاع غير المواتية في لبنان، وارتفاع مستوى الدين العام في مصر. في هذا السياق، شهد الاستثمار انخفاضاً بالأسعار الجارية في السودان بنحو 60.4 في المائة ولبنان ومصر وفلسطين واليمن بنسب تراوحت بين حوالي 4.6 في المائة و30.3 في المائة، بينما حققت جيبوتي أعلى نسبة نمو للاستثمار بنحو 37.5 في المائة تليها سورية وليبيا والجزائر بنحو 21.3 و19.6 و11.5 في المائة، على التوالي (الشكل (2-11)).

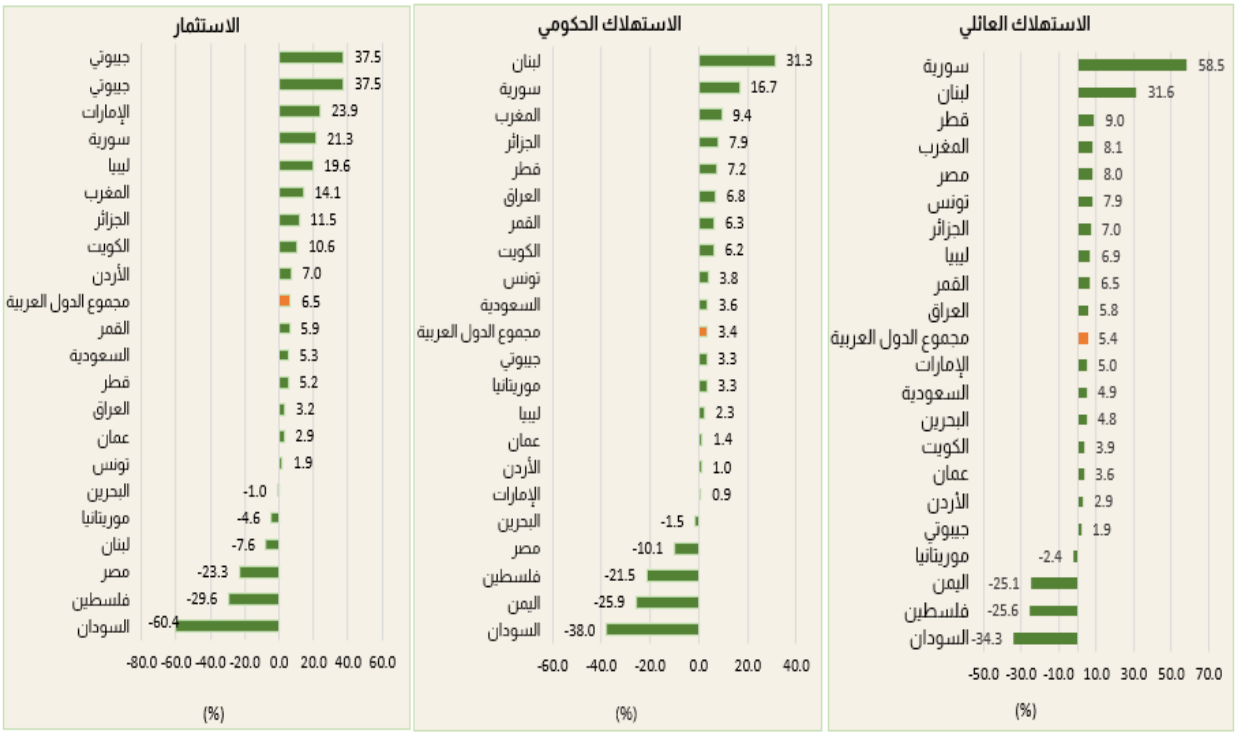
أما بالنسبة لمتوسط معدل الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية، فقد بلغ حوالي 32.2 في المائة خلال عام 2024. وتراوحت معدلات رصيد الادخار المحلي بين حوالي 38.7 في المائة في ليبيا، و92.9- في المائة في سورية، بينما سجل معدل الادخار أقل من المتوسط لمجموعة الدول العربية البالغ 5.1 في المائة في 9 دول عربية (الشكلين (2-11) و (2-12)). ويعكس فائض الادخار السالب في 12 دولة عربية احتياجها للتمويل الخارجي من أجل سد فجوة الموارد.

شكل (2- 10): الأهمية النسبية لمكونات الناتج الإجمالي المحلي حسب الإنفاق للدول العربية في عام 2024 (%)




المصدر: ملحق (6/2).

شكل (2- 11): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2024



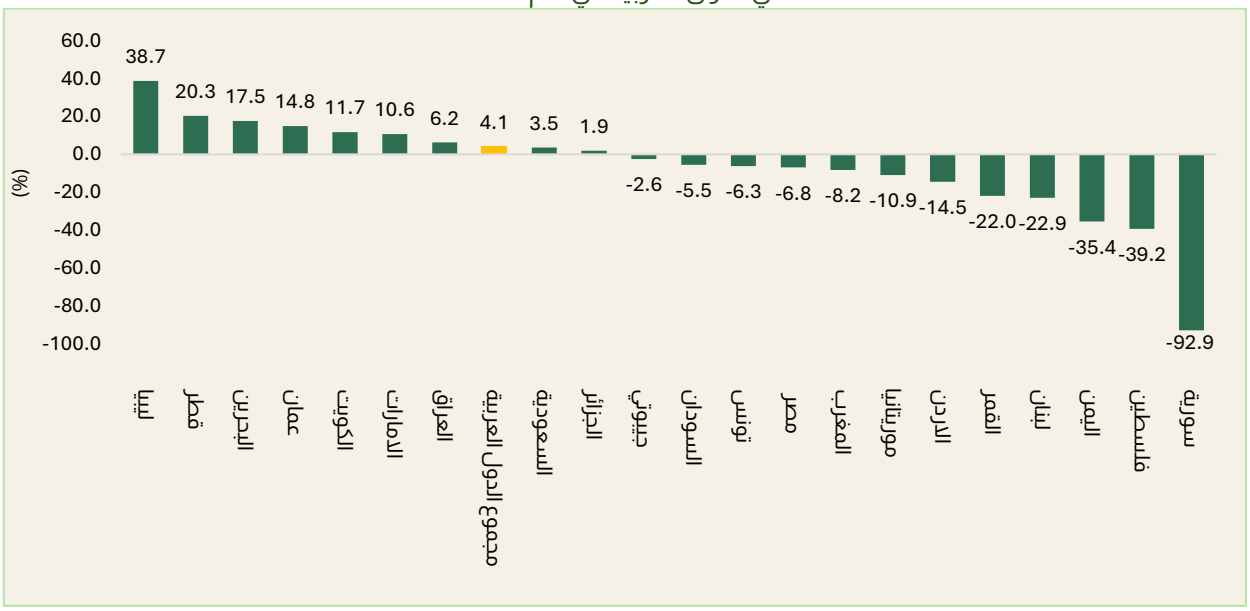

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحق (6/2).

جدول (2- 4): هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق خلال الأعوام 2010 و2015 و2022-2024

| | هيكل الناتج المحلي الإجمالي | | | | | معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2022 | 2023 | 2024 | 2015-2010 | 2023-2022 | 2024-2023 |
| **الاستهلاك النهائي:** | 59.8 | 71.2 | 61.7 | 65.8 | 67.8 | 7.2 | 4.0 | 4.9 |
| الاستهلاك العائلي | 44.3 | 51.4 | 45.7 | 48.9 | 50.7 | 6.8 | 3.3 | 5.4 |
| الاستهلاك الحكومي | 15.5 | 19.8 | 16.0 | 16.8 | 17.1 | 8.5 | 6.1 | 3.4 |
| **الاستثمار الإجمالي** | 27.8 | 28.8 | 24.9 | 26.8 | 28.0 | 3.1 | 4.4 | 6.5 |
| **فجوة الموارد** | 12.4 | 0.0 | 13.5 | 7.5 | 4.1 | ** | ** | ** |
| صادرات السلع والخدمات | 50.1 | 41.4 | 50.6 | 46.7 | 45.8 | -0.4 | -6.1 | -0.1 |
| واردات السلع والخدمات | 37.7 | 41.4 | 37.2 | 39.3 | 41.7 | 5.5 | 7.5 | 8.1 |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 3.2 | 2.1- | 1.7 |

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

شكل (2- 12): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2024




المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحق (6/2).

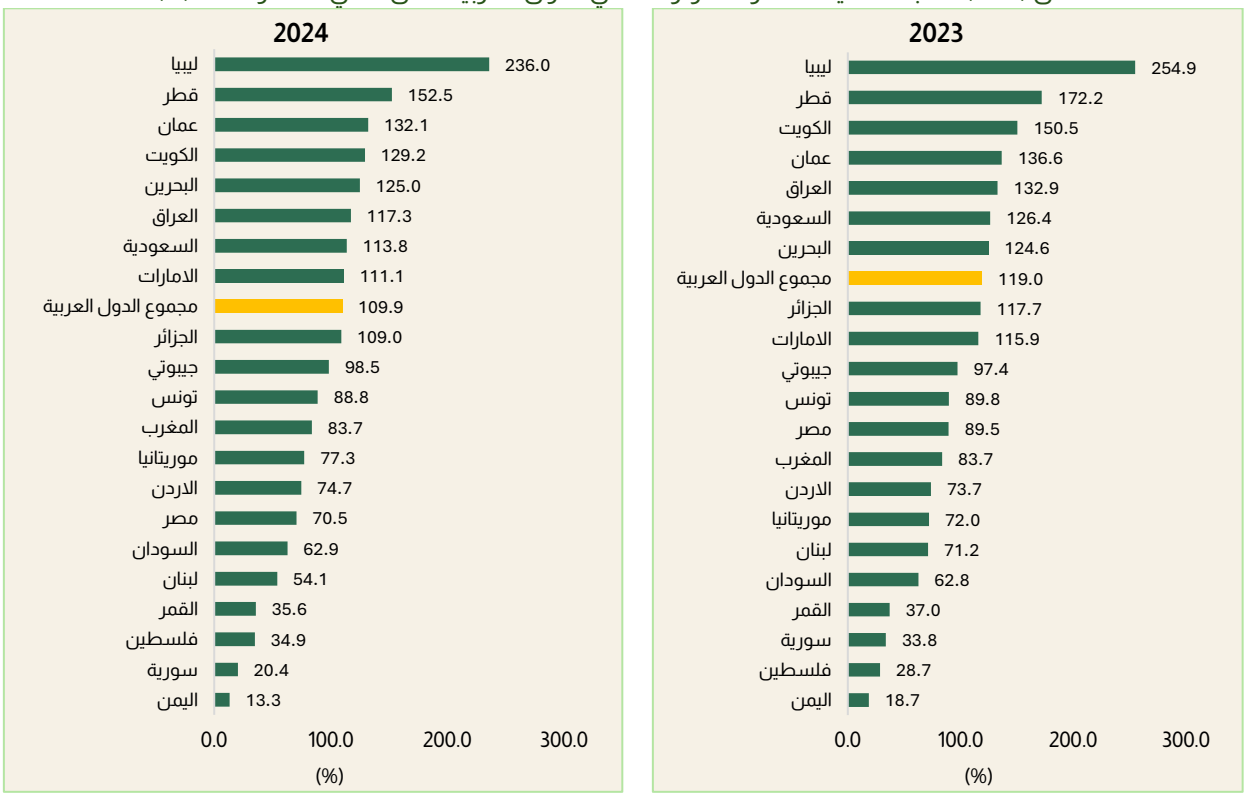
## 3.4. الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة الموارد

تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في 14 دولة عربية، فيما شهدت سبع دول عربية تحسناً. يذكر أن غالبية الدول العربية التي شهدت تراجعاً هي الدول العربية المصدرة للنفط، حيث ارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات في الإمارات من حوالي 558 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 584 مليار دولار أمريكي في عام 2024. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من حوالي 482 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 525 مليار دولار أمريكي. في ضوء ذلك، انخفض متوسط نسبة تغطية صادرات الدول العربية كمجموعة إلى إجمالي الواردات من السلع والخدمات من حوالي 119 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 109.9 في المائة في عام 2024، (الشكل 2-13).

ويُشار إلى أن استمرار الحرب على فلسطين والتوترات الجيوسياسية أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الخارجية في أغلب الدول العربية في عام 2024، مما أدى إلى تراجع تجارة السلع في الموانئ المطلة على البحر الأحمر كميناء العقبة في الأردن وميناء جدة في السعودية.

انخفضت حصة صافي الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (فجوة الموارد)، حيث بلغت نحو 4.1 في المائة في عام 2024 مقابل 7.5 في المائة في عام 2023..

شكل (2- 13): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%)




المصدر: بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

## 5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية

### 1.5. تطور اقتصاد المعرفة

يمكن تحليل تطور أوضاع الاقتصادات العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة[16] من خلال مؤشر المعرفة العالمي. بلغ متوسط قيمة المؤشر للدول العربية المشمولة في التقرير حوالي 46.7 نقطة في عام 2024 وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 47.8 نقطة. وقد تقلصت الفجوة المعرفية بين الدول العربية المشمولة بالتقرير كمجموعة، والمتوسط العالمي، من 2.3 في عام 2017 إلى 1.1 نقطة في عام 2024. ويُستنتج من الشكل (2-14) أن غالبية الدول العربية المشمولة بالمؤشر قد شهدت تحسنا نسبيا في قيمة المؤشر.

وبالاعتماد على عدد من المؤشرات الفرعية، لعام 2024، المُؤثرة على الأداء المعرفي العربي، في الدول المتوفر عنها معلومات، يلاحظ أن مؤشر" نسبة العمالة الماهرة إلى مجموع العمالة" كان الأفضل في حالة فلسطين (69.2 نقطة)، تليها لبنان (61.5 نقطة)، ثم مصر (57.1 نقطة). أما مؤشر "عدد الباحثين لكل ألف من السكان" فقد تصدرت تونس (28.6 نقطة)، تليها الإمارات (23.4 نقطة)، ثم فلسطين (14.5 نقطة). وبالنسبة لمؤشر "المشاركة

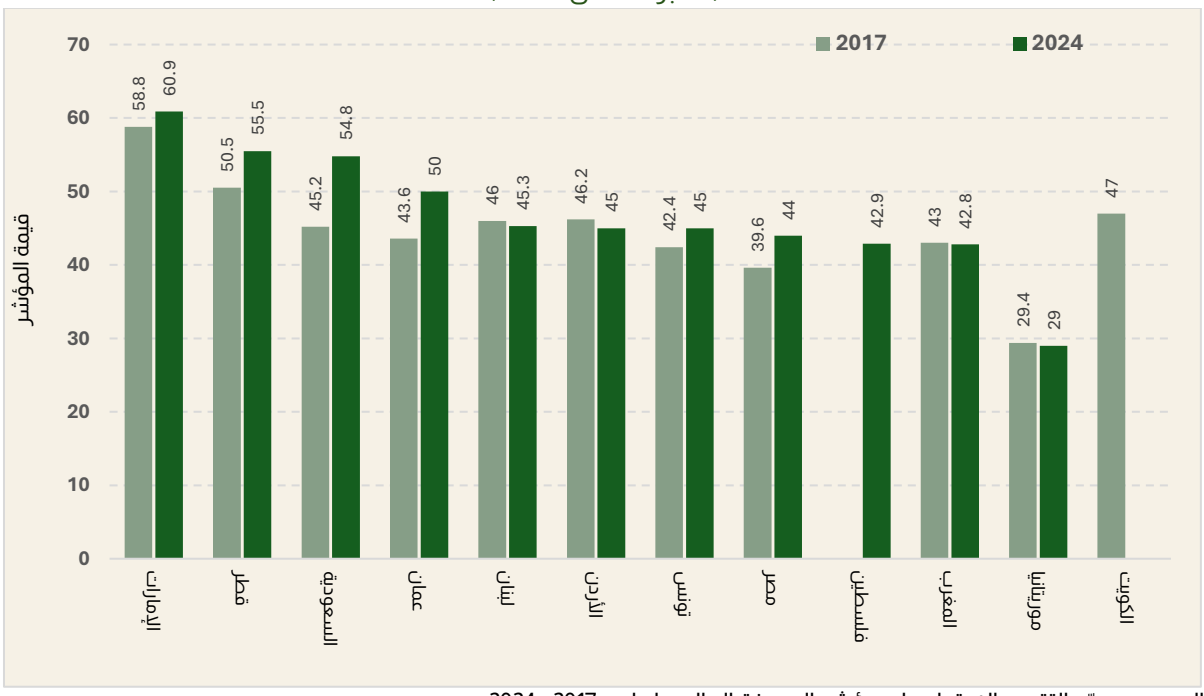
[16] اكتسب مفهوم الاقتصاد المعرفي شعبية من خلال بيتر دراكر P. Drucker في كتابه الأول، عام 1966، حول "التنفيذي الفعّال Effective Executive"، والكتاب الثاني، عام 1996 حول "عصر الانقطاع Age of Discontinuity". ويتميز الاقتصاد المعرفي بسيادة العمالة الماهرة killed Labor، والتي تتطلب أعمالها معرفة ومهارة خاصة عكس الوظائف التي تعتمد أساسا على العمالة غير الماهرة Unskilled Labor. كما أن الأصول التي يعتمد عليها الاقتصاد المعرفي هي أصول غير ملموسة Intangible Assets، مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية وبرامج الحاسب الآلي. تختلف هذه النوعية من الأصول غير الملموسة عن تلك الأصول التي اعتمدت عليها اقتصادات ما قبل الاقتصاد المعرفي، حيث يعتمد الاقتصاد الزراعي على الأرض كأهم أصل عيني ملموس، والقطاع الصناعي على الآلات. ويعتمد الاقتصاد المعرفي على الابتكارات، والبحث والتطوير، والتطورات التكنولوجية المتسارعة. ويتمتع أغلب العاملين في الاقتصاد المعرفي بالثقافة المتقدمة في استخدامات الحاسب الآلي والأتمتة، والقدرة على ابتكار الأعمال والنماذج المالية. مع الاهتمام بجمع البيانات الضخمة وتحليلها وتطوير الخوارزميات Algorithms والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI). ولذلك يطلق على الاقتصاد المعرفي، أيضا، اقتصاد المعلومات، وما بعد الصناعي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (2024). مؤشر المعرفة العالمي 2024. https://www.knowledge4all.com).

الإلكترونية"، جاءت الإمارات أولا (78.1 نقطة)، تليها السعودية (65.9 نقطة)، ثم عُمان (65.8). كما تصدرت الإمارات مؤشر "الاستثمار في خدمات الاتصالات" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (57.6 نقطة)، تليها لبنان (50.7 نقطة)، ثم عُمان (35.3 نقطة). تصدرت فلسطين الترتيب في مؤشر "عدد الخوادم الآمنة للاتصال بالإنترنت" (49.2 نقطة)، تليها المغرب (47.6 نقطة)، ثم لبنان (45.1 نقطة).

ومن ضمن العديد من المؤشرات التي تحتاج إلى اهتمام متزايد من خلال مراجعة الأولويات والسياسات، نجد نسبة "الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي"، حيث وصلت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الإمارات (26.8 نقطة)، تليها مصر (18.2 نقطة)، ثم تونس (13.3 نقطة)، أخذاً في الاعتبار أهمية أن ينعكس هذا الإنفاق على عدد براءات الاختراع العربية المسجلة في "المنظمة العالمية للملكية الفكرية العالمية WIPO". في هذا الصدد، أشارت إحصاءات المنظمة إلى أن الترتيب الدولي (يشمل 193 دولة) للدول العربية في عام 2023 أظهر تقدم السعودية (المرتبة 27 دولياً)، تليها الجزائر (39)، ثم الإمارات (47)، فمصر (52)، والعراق (53)، مع ترتيب ثمان دول عربية بين المرتبة 100 والمرتبة 169، وسبع دول عربية بين المراتب 60 و99. شهدت 11 دولة عربية تطور عدد هذه البراءات بين عامي 2014 و2023، وعلى رأس هذه الدول السعودية بارتفاع قدره 3941، تليها الجزائر 1310، ثم الإمارات 713، فعُمان 425، والعراق 401. وشهدت ست دول عربية ارتفاعاً في الترتيب الدولي لتكون بين 1 و80، ودولتين بدون تغير، وسبع دول عربية انخفض فيها عدد البراءات المقدمة بين العامين المذكورين.

ومن المهم أن تتبنى الدول العربية نهجاً يعتمد على إصلاح أداء وضع المؤشرات المختلفة للاقتصاد المعرفي، والمتضمنة أغلبها في المؤشرات الفرعية للمؤشرات القطاعية لمؤشر المعرفة العالمي. ولتطوير هذا الأداء من الضروري أن تتحول المجتمعات العربية من وضعية "تخزين المعرفة Knowledge Hoarding" إلى وضعية "مشارك في المعرفة Knowledge Sharing". في هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تعمل الأنظمة التعليمية العربية على تعزيز التفكير النقدي، وتنمية القدرات التحليلية، والتشجيع على الابتكار، إضافةً إلى إعطاء أولوية للتحفيز والطموح وريادة الأعمال..

شكل (2- 14): مؤشر المعرفة العالمي للدول العربية المشمولة بالمؤشر خلال عامي 2017 و2024
(الأكبر الأفضل 0 - 100)



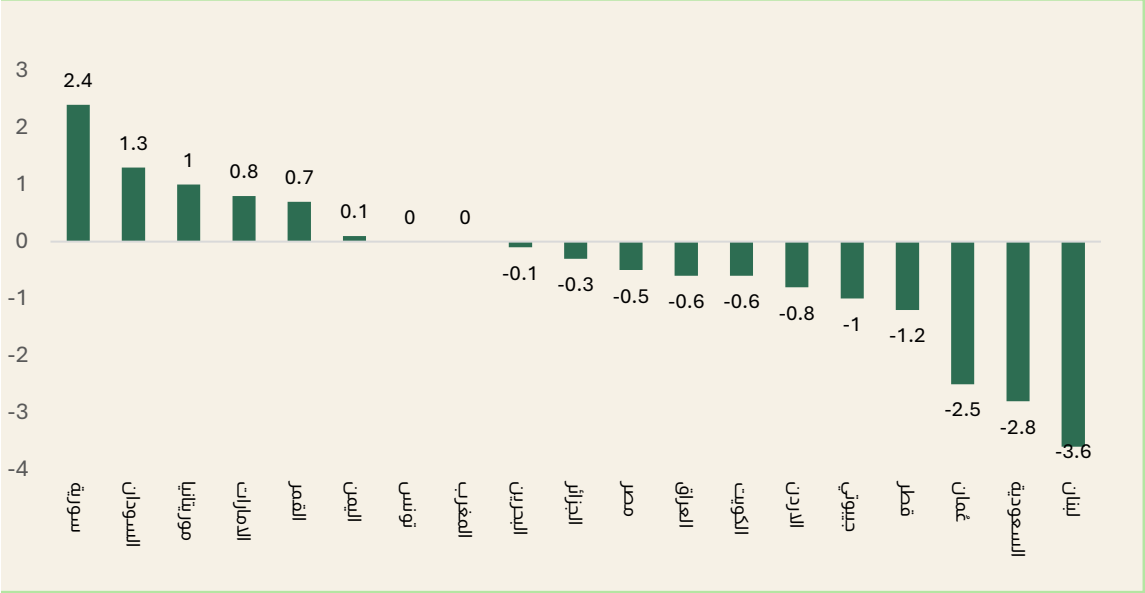

المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي لعامي 2017 و2024.

## 2.5. واقع التنمية المستدامة

حققت ستة دول عربية تطوراً إيجابياً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتبين ذلك من خلال مقارنة قيمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين عامي 2023 و2024 حيث كان الفارق موجباً بالنسبة لسورية (2.4 نقطة) والسودان (1.3 نقطة) وموريتانيا (1.0 نقطة) والإمارات (0.8 نقطة) والقمر (0.7 نقطة) واليمن (نقطة0.1). ولم تشهد كلّ من تونس والمغرب أي تغير في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، تراجع المؤشر بالنسبة لباقي الدول العربية (متراوحاً بين 0.1- بالنسبة للبحرين و3.6- بالنسبة للجزائر)، (الشكل 2-15). ويوضح الجدول (2-5) مدى تقدم كل دولة عربية في تحقيق توزيع الأهداف السبعة عشرة وذلك حسب حالات التنفيذ الأربعة الممكنة: "في الطريق نحو الإنجاز" و"تحسن معتدل في الإنجاز" و"ركود في تحقيق الهدف" و"انخفاض في تحقيق الهدف".

ويستلزم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة اعتماد السياسات العمومية التي بإمكانها تحسين المؤشرات الفرعية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والمؤسسية، وغيرها. ويستلزم ذلك منهجاً متعدد الأبعاد Multidimensional Approach لتحقيق النمو الشامل. غير أن التخطيط التنموي في العديد من الدول العربية يتسم بالضعف، ممّا انعكس سلباً على تحقيق هذه الأهداف، أو على الأقل العديد منها. وعليه، وجب تفعيل وتعزيز هذا المنهج، وتوفير السياسات والإجراءات والبيئة المناسبة لعمل المنهج متعدد الأبعاد.

شكل (2- 15): التغير المحقق للدول العربية خلال عام 2024 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع عام 2023




المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على تقرير التنمية المستدامة لعامي 2023 و2024.

جدول (2- 5): التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

| الدولة (والترتيب/ 166، الحاصل/100) | في الطريق نحو الإنجاز ↑ | تحسن معتدل في الإنجاز ↗ | ركود في تحقيق الهدف | انخفاض في تحقيق الهدف ↓ |
|---|---|---|---|---|
| الأردن (69.06 ،85) | (%5.8) 17/1 **SDG14** | (%35.2) 7/6 **SDG 3, 7, 8, 9, 12, 13** | (%47) 17/8 **SDG 1, 2, 5, 6, 11, 15, 16, 17** | (%5.8) 7/1 **SDG4** |
| الإمارات (70.52،70) | (%11.7) 7/2 **SDG1, SDG9** | (%41.1) 17/7 **SDG 2, 3, 4, 5, 6, 7, 11** | (%41.1) 17/7 **SDG 8, 12, 13, 14, 15, 16, 17** | (%0) 17/ 0 |
| البحرين (63.56،113) | (%5.8) 17/1 **SDG 9** | (%23.5) 17/4 **SDG 6, 7, 12, 13** | (%41.1) 17/7 **SDG 3, 4, 5, 11, 14, 15, 17** | (%11.7) 17/2 **SDG 2, 8** |
| تونس (72.53،60) | (%17.6) 17/3 **SDG 1, 9, 17** | (%35.2) 17/6 **SDG 3, 4, 6, 7, 11, 12** | (%47) 17/8 **SDG 2, 5, 8, 10, 13, 14, 15, 16** | 0 |
| الجزائر (69.15،83) | (%11.7) 17/2 **SDG 1, 12** | (%35.2) 17/6 **SDG 2, 3, 7, 9, 13, 17** | (%35.2) 17/6 **SDG5, 6, 8, 11, 14, 15** | (%11.7) 17/2 **SDG 4, 16** |
| جيبوتي (51.68،157) | 0 | (%17.6) 17/3 **SDG1, SDG9, SDG11** | (%64.7) 17/11 **SDG 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 12, 13, 15, 17** | (%5.8) 17/1 **SDG 14** |
| السعودية (64.91،103) | (%17.6) 17/3 **SDG 8, 9** | (%29.4) 17/5 **SDG 3, 4, 7, 12, 13** | (%35.2) 17/6 **SDG 2, 5, 6, 11, 14, 15** | (%5.8) 17/1 **SDG 16** |
| السودان (49.91،159) | (%5.8) 17/1 **SDG 13** | (%11.7) 17/2 **SDG 7, 12** | (%64.7) 17/11 **SDG2, 3, 5, 6, 8, 9, 11, 14, 15, 16, 17** | (%5.8) 17/1 **SDG 1** |
| سورية (60.60،127) | (%11.7) 17/2 **SDG12** | (%35.2) 17/6 **SDG 1, 3, 6, 8, 9,13, 15** | (29.4) 17/5 **SDG 2, 5, 7, 14, 17** | (%11.7) 17/2 **SDG 11, 16** |
| العراق (64.18،108) | (%5.8) 17/1 **SDG 17** | (%35.2) 17/6 **SDG 3, 6, 7, 9, 12, 13** | (%29.4) 17/5 **SDG 1, 2, 5, 8, 14** | (%17.6) 17/3 **SDG 11, 15, 16** |
| عمان (66.11،100) | (%5.8) 17/1 **SDG 8** | (%29.4) 17/5 **SDG 3, 6, 7, 9, 11, 17** | (%41.1) 17/7 **SDG 4, 5, 12, 13, 14, 15** | 0 |
| فلسطين ( غ.م، غ.م ) | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م |
| قطر (64.93،102) | 0 | (%47) 17/8 **SDG 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 14** | (%35.2) 17/6 **SDG 11, 12, 13, 15, 17** | (%5.8) 17/1 **SDG 16** |
| القمر (52.38،153) | (%5.8) 17/1 **SDG 6** | (%5.8) 17/1 **SDG 9** | (%41.1) 17/7 **SDG 1, 3, 5, 7, 13, 15, 17** | (%17.6) 17/3 **SDG 2, 11, 14** |
| الكويت (63.76،111) | 0 | (%64.7) 17/11 **SDG 2, 3, 4, 6, 7, 8, 9, 12, 14, 15, 17** | (%17.6) 17/3 **SDG 5, 11, 13** | (%5.8) 17/1 **SDG 16** |
| لبنان (63.89 ،110) | (%5.8) 17/1 **SDG 9** | (%5.8) 17/1 **SDG 14** | (%52.9) 17/9 **SDG 1, 3, 4, 5, 6, 7, 15, 16, 17** | (%29.4) 17/5 **SDG 2, 8, 11, 12, 13** |
| ليبيا ( غ.م، غ.م ) | 0 | (%29.4) 17/5 **SDG 6, 9, 12, 13, 15** | (%29.4) 17/5 **SDG 3, 5, 8, 14, 17** | (%11.7) 17/2 **SDG 2, 7** |
| مصر (69.15 ،83) | 0 | (%52.9) 17/9 **SDG 3, 4, 5, 7, 8, 9, 12, 13, 17** | (%.047) 17/8 **SDG 1, 2, 6, 10, 11, 14, 15, 16** | 0 |
| المغرب (70.85 ،69) | (%5.8) 17/1 **SDG 9** | (29.4) 17/5 **SDG 1, 3, 4, 7, 17** | (%35.2) 17/6 **SDG 5, 6, 12, 14,15, 16** | (%23.5) 17/4 **SDG 2, 8, 11, 13** |
| موريتانيا (58.17 ،132) | 0 | (%23.5) 17/4 **SDG 4, 6, 9, 14** | (%58.8) 17/10 **SDG 1, 2, 3, 5, 7, 8, 11, 12,15, 17** | (%11.7) 17/2 **SDG 13, 16** |
| اليمن (46.87 ،163) | (%11.7) 17/2 **SDG 12, SDG 13** | (%5.8) 17/1 **SDG 8** | (%47.0) 17/8 **SDG 2, 3, 5, 6, 7, 9, 11, 15** | (%23.5) 17/4 **SDG 1, 14, 16, 17** |

المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على تقرير التنمية المستدامة لعام 2024 (sdgindex.org)

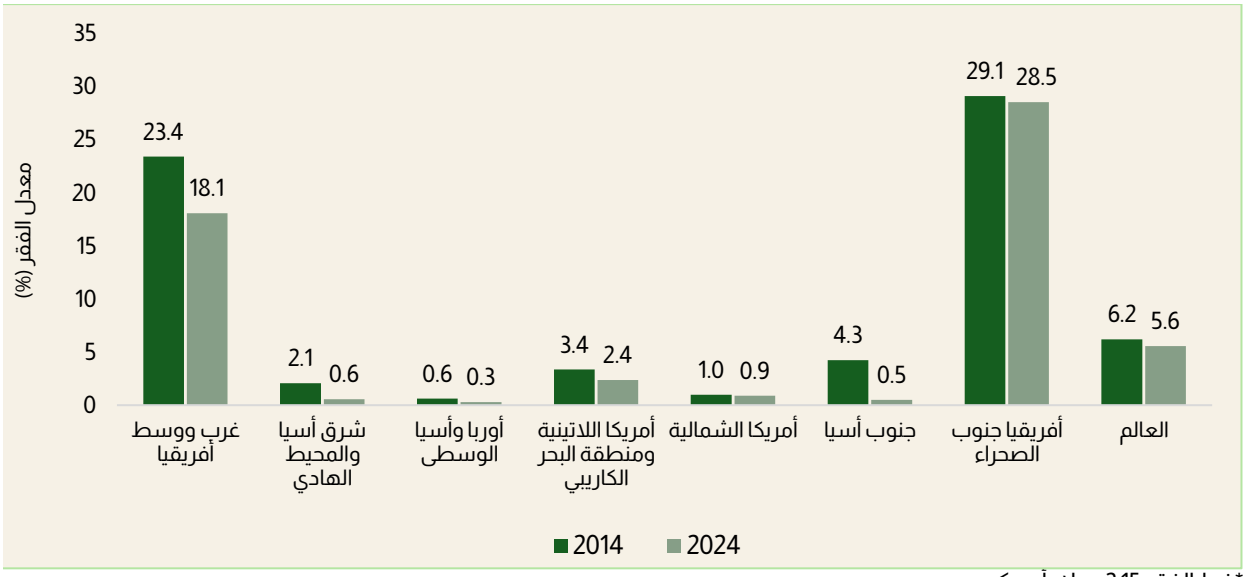
**SDG1**: القضاء على الفقر // **SDG2**: القضاء التام على الجوع // **SDG3**: الصحة الجيدة والرفاه// **SDG4**: التعليم الجيد// **SDG5**: المساواة بين الجنسين // **SDG6**: المياه النظيفة والنظافة الصحية// **SDG7**: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة // **SDG8**: العمل اللائق ونمو الاقتصاد // **SDG9**: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية// **SDG10**: الحد من أوجه عدم المساواة // **SDG11**:مدن ومجتمعات محلية مستدامة// **SDG12**: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان// **SDG13**:العمل المناخي // **SDG14**: الحياة تحت الماء// **SDG15**: الحياة في البرّ // **SDG16**:السلام والعدل والمؤسسات القوية// **SDG17**: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

## 3.5. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة

### أوضاع الفقر في الدول العربية

لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية نتيجة استمرار وتزايد مستويات الفقر. ووفقًا لأحدث التقديرات، يعيش نحو 5.8 في المائة من السكان تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار أمريكي يوميًا[17]. وقد شهدت معدلات الفقر ارتفاعًا مطردًا على مدار العقد الماضي، ويُلاحظ هذا الاتجاه المتزايد بشكل واضح في المنطقة العربية، بينما شهدت مناطق أخرى حول العالم انخفاضًا في معدلات الفقر أو تزايدًا ولكن بوتيرة أبطأ. ويعود ذلك أساسًا إلى استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، إضافةً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتضخم، وضغوط الديون وخدمة الدين، والارتفاع المستمر في أعداد النازحين داخليًا واللاجئين، والكوارث المناخية. يوضح الشكل (2-16) تغيرات نسب الفقر خلال الفترة (2014-2024)، في عدد من الأقاليم. وتجدر الإشارة إلى إنه باستثناء شرق وجنوب أفريقيا، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي شهدت ارتفاعًا حادًا في معدلات الفقر بين عامي 2014 و2024 ليبلغ 142.96 في المائة.

شكل (2- 16): تطور معدلات الفقر خلال الفترة (2014-2024)




*خط الفقر 2.15 دولار أمريكي
المصدر: قاعدة بيانات PIP، البنك الدولي 2025.

هناك تفاوت في اتجاهات الفقر في دول عربية محددة، ويوضح الملحق (7/2) أن الدول الأكثر فقراً هي الصومال بمعدل 70.7 في المائة، وسوريا بحوالي 24.8 في المائة، واليمن بحوالي 19.8 في المائة، وجيبوتي بحوالي 19.1 في المائة، وجزر القمر بحوالي 18.6 في المائة، والسودان بحوالي 15.3 في المائة. بالنسبة لمعدلات الفقر المقاسة باستخدام خط الفقر الوطني، تُظهر أحدث البيانات أن أعلى معدلات الفقر تُسجل في اليمن والمقدرة بحوالي 48.6 في المائة، والسودان بحوالي 46.5 في المائة، وجزر القمر بحوالي 42.4 في المائة. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2027 في المغرب إذا تم احتواء التفاوت المتزايد واستأنف النمو المتصاعد[18].

[17] حسب أحدث تقديرات قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وجامعة أكسفورد.

[18] World Bank. Middle East and North Africa - Macro Poverty Outlook Country-by-Country Analysis and Projections for the Developing World: Spring Meetings 2025. Macro Poverty Outlook (MPO) - World Bank Group.

في لبنان، تضاعفت نسبة الفقر بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي، لتصل إلى 44 في المائة من إجمالي السكان، مع تفاوتات في نسب الفقر في جميع أنحاء الدولة، حيث تعاني منطقة عكار من معدلات فقر تصل إلى 70 في المائة، كما يعمل معظم السكان في قطاعي الزراعة والبناء. وتُعد الأسر السورية من أكثر الفئات ضعفًا في لبنان، حيث يعاني ما يقرب من 9 من كل 10 سوريين من الفقر في عام 2022. علاوةً على ذلك، ارتفعت نسبة المواطنين اللبنانيين الفقراء ثلاث أضعاف لتصل إلى 33 في المائة في العقد الماضي، مع ارتفاع فجوة الفقر من 3 في المائة في عام 2012 إلى 9.4 في المائة في عام 2022، وهذا يقترن بتزايد التفاوت في الدخل[19].

ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، يعيش نحو 1.1 مليون شخص على أقل من 6.85 دولار أمريكي يوميًا في فلسطين مع مسار تصاعدي، ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر إلى 37.7 في المائة في عام 2024، ويرتفع إلى أكثر من 38 في المائة بحلول نهاية عام 2025، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عقدين. ووفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر في فلسطين إلى 74.3 في المائة في عام 2024، مما يؤثر على 4.1 مليون شخص، منهم 2.61 مليون شخص أصبحوا فقراء حديثًا، ويقدر أن يصل معدل الفقر متعدد الأبعاد إلى حوالي 30.1 في المائة في عام 2024[20].

يوجد بعض التفاوت في معدلات الفقر في الدول العربية بالنسبة إلى الفئات العمرية المختلفة وبين المناطق الداخلية المختلفة. وفيما يتعلق بفقر الأطفال، تُظهر تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الأردن، على الرغم من انخفاض معدل الفقر نسبيًا المقدر بنسبة 0.04 في المائة، فإن 52.8 في المائة من الفقراء هم من الأطفال. علاوةً على ذلك، يتجاوز معدل انتشار الفقر في مختلف الدول العربية 50 في المائة في 19 من أصل 144 منطقة دون وطنية (subnational)، واليمن موطن لستة من هذه المناطق، مع أعلى معدلات الفقر في منطقة ريمة بنحو 82.7 في المائة وفي منطقة الجوف بنحو 70.9 في المائة.

[19] World Bank (2024). Lebanon Poverty and Equity Assessment: Weathering a Protracted Crisis - World Bank.

[20] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, and United Nations Development Programme (2024). Gaza war: Expected socioeconomic impacts on the State of Palestine.

### إطار (2-1): دراسة "الأبعاد الخفية" لمعدلات الفقر

إن تعريف الفقر وعناصره قابل للنقاش خاصة بين الاخصائيين وصانعي السياسات منذ فترة طويلة. ويهدف النهج الجديد لتحليل الفقر من خلال أداة التطوير والتقييم الشامل والمتداول للسياسات (Inclusive and Deliberative Elaboration & Evaluation of Policies (IDEEP))، الذي تم إنشاؤه بالشراكة بين المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان ومنظمة "الجميع معًا في الكرامة - العالم الرابع" ( ATD Fourth World)، إلى توجيه صناع القرار لضمان المشاركة القوية في تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع أو السياسات التي لها آثار على الأشخاص الذين يعانون من الفقر، وبالتالي ضمان مراعاة الأبعاد المختلفة للفقر، بما في ذلك الأبعاد "الخفية".[21]

وتشمل هذه الأبعاد الخفية للفقر (1) تجربة الفقر الأساسية (Core Experience of Poverty) وعدم التمكين (Disempowerment)، والمعاناة في الجسد والعقل والقلب والنضال والمقاومة، (2) ونقص الموارد مثل الافتقار إلى العمل اللائق، وعدم كفاية الدخل وعدم تأمينه والحرمان من الدخل المادي والاجتماعي، (3) وضعف الديناميكيات العلائقية (Relational Dynamics) بما في ذلك سوء المعاملة المؤسسية والاجتماعية والمساهمات غير المعترف بها[22].

ويتطلب منهج IDEEP أن تكون عمليات التواصل مع الأشخاص الذين يعانون من الفقر تشاركية ومداولاتية (Participatory and Deliberative) بشكل عميق وتهدف إلى ضمان المشاركة المباشرة والهادفة لهم، والذين يتبادلون الأفكار والخبرات، مما يؤدي إلى استراتيجيات موحدة تهدف إلى معالجة هذه العقبات. وليس المقصود من منهج IDEEP أن يحل محل أدوات تقييم السياسات الحالية مثل تأثير الاستدامة أو تقييمات الأثر الاجتماعي التي تعتمد على الأدوات الكمية التقليدية، أو تقييمات الأثر على حقوق الإنسان التي تعتمد على الإطار المعياري لحقوق الإنسان، ولكنها تهدف إلى تكميلها وتقديم حل شامل لها بمنظور مختلف من خلال توفير نهج موثوق ونوعي وتداولي، يسمح بالتقاط وتسخير التجربة الحياتية للأشخاص الذين يعيشون في الفقر من أجل تحسين عملية صنع السياسات.

[21] Schutter & Lopez-Calva (February 2024). Unveiling blind spots and critical insights to fight poverty effectively, World Bank Blogs.
[22] BRAY R., DE LAAT M., GODINOT X., UGARTE A., WALKER R. (2019) The Hidden Dimensions of Poverty, Montreuil, Fourth World Publications.

### الفقر المتعدد الأبعاد

على الرغم من أن معدلات الفقر تبدو في ازدياد في جميع أنحاء المنطقة العربية، إلا أن هناك مؤشرات أكثر إيجابية فيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد. تشهد المنطقة انخفاضاً في معدل الفقر متعدد الأبعاد بمقدار 0.4 في المائة من حوالي 15.1 في المائة في عام 2023 إلى 14.7 في المائة في عام 2024، وذلك بالمقارنة مع معدلات فقر متعدد الأبعاد إقليمية أعلى بكثير، كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل يقدر بنحو 48.4 في المائة، وجنوب آسيا بمعدل يقدر بنحو 20.8 في المائة، الجدول (2-6). علاوة على ذلك، هناك أيضًا مسار تنازلي عند النظر في بيانات السلاسل الزمنية التي تقارن أقدم وأحدث البيانات المتاحة حول مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية (الجدول (2-7))، حيث شهدت جميع الدول معدلات انخفاض، وسجل المغرب أكبر انخفاض بنسبة 58 في المائة عند مقارنة المؤشر في عام 2018 المقدر بنحو 0.033 وفي عام 2011 المقدر بنحو 0.078. وعند دراسة الأبعاد الثلاثة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، ساهم بعد مستوى المعيشة بشكل أكبر في المؤشر بنسبة 39.7 في المائة، يليه التعليم بنسبة 34.6 في المائة، ثم الصحة بنسبة 25.7 في المائة. ووفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد لمكافحة الفقر والتنمية البشرية (OPHI)، فإن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في 13 دولة من أصل 50 دولة مدرجة في قاعدة البيانات، أعلى بما لا يقل عن 30 نقطة مئوية من نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر النقدي (monetary poverty)، ويتجاوز الفرق في موريتانيا 50 نقطة مئوية بين المقياسين.

كما تُلقي النزاعات الحالية بظلالها على الخسائر البشرية الفادحة، لا سيما الخسائر في الأرواح والنزوح الواسع النطاق. ففي غزة تحديدًا، يُقدر أن 83 في المائة من إجمالي السكان نازحون داخليًا، وهي حالة تفاقمت بسبب تدمير أكثر من 60 في المائة من مساكن غزة، مما أثر سلبًا على الفقر متعدد الأبعاد في السنوات المقبلة. وكانت تكلفة البنية التحتية المتضررة في الأشهر الأربعة الأولى من الحرب في غزة مرتفعة جدا، وأصبحت مدن غزة الآن مغطاة بكميات كبيرة من الركام، مما يسبب مخاطر كبيرة على الصحة، وتدمير مرافق ومحطات الصرف الصحي والبنية التحتية لإدارة النفايات الصلبة، مما أدى إلى تلوث مياه الشرب والتربة والمياه الساحلية[23].

جدول (2- 6): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي في عام 2024، (%)

| المنطقة | دليل الفقر متعدد الأبعاد | شدة الحرمان | السكان في فقر متعدد الأبعاد شديد | السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد | السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (2.15 دولار أمريكي في اليوم) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول العربية** | 14.7 | 48.9 | 6.5 | 9.2 | 5.8 |
| **شرق آسيا والمحيط الهادئ** | 5.0 | 42.4 | 0.9 | 14.2 | 0.6 |
| **أوروبا وآسيا الوسطى** | 1.2 | 37.1 | 0.1 | 2.6 | 1.4 |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | 5.8 | 42.9 | 1.5 | 6.4 | 3.6 |
| **جنوب آسيا** | 20.8 | 45.2 | 7.3 | 17.9 | 11.0 |
| **أفريقيا جنوب الصحراء** | 48.4 | 52.5 | 26.9 | 18.2 | 38.6 |

المصدر: تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي 2024، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[23] تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI).

جدول (2- 7): التغييرات في دليل الفقر متعدد الأبعاد

| الدولة | السنة | دليل الفقر متعدد الأبعاد* | نسبة التغيير (%) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 2013 | 0.008 | -37.50 |
| | 2019 | 0.005 | |
| القُمر | 2012 | 0.171 | -50.29 |
| | 2022 | 0.085 | |
| مصر | 2008 | 0.032 | -43.75 |
| | 2014 | 0.018 | |
| العراق | 2011 | 0.052 | -36.54 |
| | 2018 | 0.033 | |
| موريتانيا | 2011 | 0.356 | -9.83 |
| | 2021 | 0.321 | |
| المغرب | 2011 | 0.078 | -57.69 |
| | 2018 | 0.033 | |
| السودان | 2010 | 0.317 | -11.99 |
| | 2014 | 0.279 | |
| تونس | 2012 | 0.005 | -40.00 |
| | 2023 | 0.003 | |
| اليمن | 2013 | 0.193 | -2.59 |
| | 2023 | 0.188 | |

المصدر: تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي 2024، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
*حسب أقدم وأحدث بيانات متوفرة بناءً على التقديرات المنسقة (harmonized estimates).

### تطور مؤشرات عدم المساواة في الدخل

لا يزال عدم المساواة في الدخل والفرص يمثلان تحديًا كبيرًا يواجه المنطقة العربية، ووفقًا لتقديرات الإسكوا فإن المنطقة العربية هي الأكثر تفاوتًا في العالم، حيث تُعتبر الدول العربية ذات الدخل المنخفض الأكثر ضعفًا، ويمتلك أغنى 10 في المائة من سكان المنطقة العربية 44 ضعفًا من الثروة للفرد الواحد مقارنةً بأفقر 40 في المائة، مع تزايد عدم المساواة في الثروة بشكل رئيسي في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بتوزيع الثروة، تقع 6 من أصل 20 دولة الأكثر تفاوتًا في العالم في المنطقة العربية، حيث يُقدر إجمالي الخسارة في قيمة مؤشر التنمية البشرية بسبب عدم المساواة في المنطقة العربية بنسبة 24.3 في المائة[24] في عام 2023. وتتصف جزر القمر وجيبوتي بأعلى قيم لمؤشر جيني لتوزيع الدخل المقدرة بحوالي 45.33 و41.59، على التوالي (الملحق 7/2)، والتي تم تصنيفها كدول ذات مستوى مرتفع من عدم المساواة بناءً على أحدث مؤشر للبنك الدولي[25]، والذي يعتبر مؤشر جيني الذي تزيد عن 40 في المائة بمثابة مستوى مرتفع من عدم المساواة[26].

تتمثل أكثر أنواع عدم المساواة انتشاراً في المنطقة العربية في عدم المساواة بين الشباب وعدم المساواة في الحصول على الغذاء والتمويل، حيث زاد عدم المساواة بين الشباب بين عامي 2015 و2021 في 18 دولة عربية، وشهدت خمس دول في المنطقة تجاوز التضخم في أسعار المواد الغذائية بحوالي 60 في المائة في عام 2023، في حين شهد لبنان وسورية تضخماً في أسعار المواد

[24] تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024.
[25] تم تصنيف 52 من أصل 169 دولة على أنها ذات مستوى مرتفع من عدم المساواة وفقًا لتقديرات البنك الدولي.
[26] Cameron Nadim Haddad; Daniel Gerszon Mahler; Carolina Diaz-Bonilla; Ruth Hill; Christoph Lakner; Gabriel Lara Ibarra. The World Bank's New Inequality Indicator: The Number of Countries with High Inequality (English). Policy Research working paper; no. WPS 10796; PROSPERITY - World Bank Group.

الغذائية بنسبة 138 في المائة و105 في المائة، على التوالي، حيث إن عدم المساواة في الحصول على الغذاء هو النوع الوحيد لعدم المساواة الذي ازداد في جميع فئات الدخل بين عامي 2015 و2021. يؤدي هذا التفاوت إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار 42 مليونًا بين عامي 2015 و2021[27]. بناءً على دراسة حديثة، توجد هناك علاقة إيجابية بين خفض التفاوت والحد من الفقر، حيثُ إذا خفّضت جميع الدول مؤشرات جيني لديها بنسبة 1 في المائة، ينخفض الفقر العالمي بنسبة أكبر مما لو نمت اقتصادات جميع الدول بنقطة مئوية إضافية[28].

فيما يتعلق بعدم المساواة في المناطق الريفية، تُظهر معدلات الحصول على الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء، تفاوتات واضحة بين المناطق الحضرية والريفية وبين أقل الدول نموًا والدول العربية الأخرى، مما يُسهم بدوره في ارتفاع مستويات الفقر متعدد الأبعاد. حصل أكثر من 89 في المائة من سكان المنطقة ككل على خدمات مياه الشرب الأساسية مقارنةً بنسبة 80 في المائة في المناطق الريفية في عام 2022. وبالمثل، حصل 90.8 في المائة من سكان المنطقة ككل على الكهرباء مقارنةً بنسبة 82.8 في المائة في المناطق الريفية في عام 2021[29].

عند دراسة عدم المساواة بين الجنسين، ووفقًا لتقديرات الإسكوا، تحصل النساء في 15 دولة على 15 في المائة أو أقل من إجمالي دخل العمل، مقارنةً بنسبة 35.1 عالميًا. أما بالنسبة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index (GII))، كان للدول العربية ثاني أعلى مؤشر لعدم المساواة بين الجنسين في عام 2023 بنحو 0.539 بعد إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 0.558، بينما بلغ أقل مؤشر حوالي 0.226 في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ويبلغ المعدل العالمي حوالي 0.455. كما شهدت المنطقة العربية تفاوتا أكبر في التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ووفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2023، بلغ مؤشر التنمية بين الجنسين (Gender Development Index (GDI)) حوالي 0.871 في الدول العربية مقابل حوالي 0.872 بجنوب آسيا، بينما بلغت المناطق الأكثر مساواة في التنمية بين الجنسين في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقدر بحوالي 0.973 و0.989، على التوالي[30].

[27] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2024). Inequality in the Arab region: Crisis upon crisis.

[28] Lakner, C., Mahler, D.G., and Negre, M., and Prydz, E.B. (2022). How Much Does Reducing Inequality Matter for Global Poverty? Journal of Economic Inequality 20(3): 559-585.

[29] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2024). Arab Sustainable Development Report 2024.

[30] تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024.

### إطار (2-2): مؤشر الضعف متعدد الأبعاد
### مؤشر شامل لقياس تحديات التنمية وتحسين كفاءة التمويل الإنمائي

اعتمد التمويل الإنمائي منذ فترة طويلة على مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية مثل معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهي مؤشرات غير كافية ومضللة في بعض الأحيان من حيث مقياس التنمية الحقيقية والحاجة إلى التمويل. وفي ظل الصدمات والضغوطات الخارجية المستمرة مثل تغير المناخ، وتزايد عدم الاستقرار السياسي العالمي، ومخاطر القدرة على تحمل الديون، تستحق الدول التي تتصف بالمخاطر الهيكلية والافتقار إلى القدرة على الصمود اهتماماً أكبر خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل التنمية، نظراً لأن تلك العوامل لا يتم قياسها من خلال مؤشرات الدخل التقليدية.

ونتيجة لذلك، أنشأت الأمم المتحدة لجنة رفيعة المستوى في عام 2022 لتطوير مؤشر جديد، وهو "مؤشر الضعف متعدد الأبعاد" (Multidimensional Vulnerability Index (MVI))، والذي يهدف إلى تقديم معيار كمي دولي مقبول عالمياً على المستوى الوطني لقياس (1) الضعف الهيكلي والهشاشة (Structural Vulnerability)، (2) وقلّة القدرة على الصمود (lack of resilience) عبر الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، والتي تشمل التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يعتبر الاعتماد على مؤشر معتمد دولياً لرصد نقاط الضعف بشكل واضح ومفصل أمراً ضرورياً لتوجيه التمويل الإنمائي بشكل فعّال نحو الاقتصادات الأكثر ضعفاً.

ويبلغ متوسط قيمة مؤشر MVI في المنطقة العربية[31] حوالي 59.9 في المائة في عام 2024 وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 52.9 في المائة. وفيما يتعلق بمؤشر القدرة على الصمود، يبلغ متوسط القيمة في المنطقة العربية حوالي 63.1 في المائة، بينما قدر مؤشر الضعف الهيكلي بحوالي 55.8 في المائة، وهذان المستويان أعلى من المتوسط العالمي لكلا المؤشرين والبالغين حوالي 55.8 في المائة وحوالي 49.2 في المائة، على التوالي. وحصلت المغرب على أدنى درجة لمؤشر MVI البالغ حوالي 43.0 في المائة، بينما حصلت اليمن على أعلى درجة تقدر بحوالي 72.9 في المائة. سجلت المغرب أدنى مؤشر للضعف الهيكلي، ليبلغ حوالي 35.0 في المائة، بينما تعد اليمن أكثر الدول العربية ضعفاً هيكلياً حسب هذا المؤشر الذي بلغ 73.9 في المائة. وتعتبر تونس أكثر الدول العربية قدرة على الصمود، حيث بلغ مؤشر افتقار القدرة على الصمود أدناه مقارنة بباقي الدول العربية بحوالي 47.9 في المائة. في المقابل، تتصف الكويت بأعلى تقدير لمؤشر افتقار القدرة على الصمود بحوالي 74.3 في المائة، (جدول 2-8).

وتلقي هذه النتائج الضوء على أهمية الأخذ في الاعتبار العوامل الهيكلية عند دراسة اتجاهات الضعف، حيث يتضمن مؤشر افتقار القدرة على الصمود مؤشرات تقيس الاتصال (Connectivity) وتركّز الإنتاج (Production Concentration) والتنويع الاقتصادي (Economic Diversification). هذه النظرة المتجددة لعوامل هشاشة اقتصاد الدولة، ليست فقط مهمة وأساسية لتخصيص التمويل الإنمائي بشكل أفضل، وإنما لدورها الارشادي في صياغة السياسات والاستراتيجيات الداخلية التي تمكن من معالجة نقاط الضعف التي لا تتناولها المؤشرات التقليدية.

[31] البيانات الخاصة بفلسطين غير مدرجة في مجموعة البيانات.

جدول (2- 8): مؤشر الضعف متعدد الأبعاد (Multidimensional Vulnerability Index)

| الدولة | مؤشر عدم وجود الصمود الهيكلي Lack of Structural ) (Resilience Index | مؤشر الضعف الهيكلي Structural ) (Vulnerability Index | درجة مؤشر الضعف متعدد الأبعاد ( MVI (Score |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 50.5 | 55.9 | 53.3 |
| البحرين | 72.5 | 45.3 | 60.5 |
| جزر القمر | 66.0 | 53.9 | 60.3 |
| جيبوتي | 67.6 | 73.8 | 70.8 |
| مصر | 65.9 | 50.2 | 58.6 |
| العراق | 56.9 | 64.2 | 60.7 |
| الأردن | 64.0 | 56.9 | 60.6 |
| الكويت | 74.3 | 51.7 | 64.0 |
| لبنان | 68.5 | 56.0 | 62.6 |
| ليبيا | 59.4 | 63.8 | 61.7 |
| موريتانيا | 64.0 | 71.2 | 67.7 |
| المغرب | 49.7 | 35.0 | 43.0 |
| عمان | 67.0 | 51.7 | 59.8 |
| قطر | 70.3 | 42.6 | 58.1 |
| السعودية | 59.3 | 50.9 | 55.3 |
| الصومال | 72.6 | 62.6 | 67.8 |
| السودان | 58.3 | 67.1 | 62.8 |
| سوريا | 55.9 | 59.1 | 57.5 |
| تونس | 47.9 | 42.9 | 45.5 |
| الإمارات | 63.6 | 43.3 | 54.4 |
| اليمن | 71.9 | 73.9 | 72.9 |
| **المتوسط في المنطقة العربية** | 63.1 | 55.8 | 59.9 |
| **الحد الأدنى في المنطقة العربية** | 47.9 | 35.0 | 43.0 |
| **الحد الأقصى في المنطقة العربية** | 74.3 | 73.9 | 72.9 |
| **المتوسط في دول العالم** | 55.8 | 49.2 | 52.9 |

المصدر: مؤشر الضعف متعدد الأبعاد للأمم المتحدة، 2024. https://www.un.org/ohrlls/mvi

## 6. التطورات الاجتماعية

### 1.6. السكان

#### حجم السكان ومعدل النمو السكاني

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 467 مليون نسمة في عام 2024، بزيادة بلغت حوالي 11.3 مليون نسمة عما كان عليه في عام 2023، وبمعدل نمو يبلغ حوالي 2.5 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء[32]. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الدول العربية تحدياً لمسارات وجهود التنمية والأمن الغذائي.

وقد سجل العراق أعلى معدل نمو سكاني في عام 2024 حيث بلغ حوالي 6.5 في المائة، في حين تراجع نفس

[32] تقرير البنك الدولي للتنمية، (2024).

المعدل في لبنان ليسجل حوالي 2.5 في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 2.5 في المائة (بالإضافة إلى العراق) في كل من الإمارات والسودان والصومال وعُمان وقطر وموريتانيا والسعودية، الملحق (8/2). كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من البحرين (0.71 في المائة)، وتونس (0.31 في المائة)، والمغرب (0.92 في المائة)، وجيبوتي (1.17 في المائة).

ويرتبط ارتفاع النمو السكاني في الدول العربية ككل، بمستوى معدلات الخصوبة في معظمها، إضافةً إلى تحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية فيها. كما أن لارتفاع صافي الهجرة الخارجية أثره على مستوى معدلات النمو السكاني خاصة في بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعد الهجرة والنزوح سمتين بارزتين في الدول العربية التي تحتضن ما يقارب 15 في المائة[33] من أعداد المهاجرين الدوليين بمن فيهم المهاجرين من داخل تلك الدول ومن خارجها. وقد ارتفع عدد المهاجرين حسب آخر إحصائيات متوفرة من 15 مليون نسمة في عام 1990 إلى أكثر من 40 مليون نسمة حتى منتصف عام 2024، بسبب النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية وارتفاع هجرة العمال، خاصة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعتبر السكان الدعامة الأساسية لرأس المال البشري، وهو مفهوم يشير إلى المهارات والمعارف والخبرات والقدرات الصحية والنفسية التي يمتلكها الأفراد، والتي تسهم في إنتاجيتهم. ويعد رأس المال البشري أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام والابتكار. يعتبر الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم والتدريب والصحة والخبرات العملية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للدول، كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم والاهتمام في الصحة العامة الشاملة يؤدي إلى زيادة الابتكار والرفاهية الاجتماعية والمساواة وزيادة الإنتاجية وتحسين معدلات المشاركة.

ويقاس رأس المال البشري بمؤشر البنك الدولي (HCI) ويعتمد على جودة التعليم والصحة، ويحسب الفجوة بين الواقع الحالي في دولة ما والحالة المثلى في مجالات التعليم والصحة. كما أن هناك مؤشر التنمية البشرية (HDI) الصادر عن الأمم المتحدة ويجمع بين التعليم والصحة والدخل. وحسب مؤشر (HCI) الذي يتراوح بين الصفر (أدنى مستوى) والواحد (أعلى مستوى)، تأتي الإمارات وقطر في مقدمة الدول المتضمنة في المؤشر المذكور خلال عام 2024 بحوالي 0.67 و0.68، على التوالي، واليمن والعراق في أدنى مستوى بحوالي 0.36 و0.44، على التوالي.

**تحديات التوزيع العمري للسكان**

وصلت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن العمل (15 – 65 سنة) في عام 2023 إلى حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. أمّا نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) فلا تزال تمثل حوالي ثلث سكان المنطقة العربية، حيث تتجاوز حوالي 40 في المائة في أربع دول عربية، وهي اليمن وموريتانيا والصومال والسودان، وتتراوح بين حوالي 21 إلى حوالي 38 بالمائة في باقي الدول العربية، باستثناء البحرين وقطر والكويت حيث تقل عن 20 في المائة. ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة تزيد عن مثيلاتها في دول العالم ككل، حيث تصل إلى حوالي 26 في المائة وحوالي 18 في المائة في أوروبا. ويؤدي حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى الحاجة الملحة والعاجلة للتوسع في إيجاد فرص تعليمية وتدريبية ووظيفية للشباب، الملحق (9/2).

**التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي**

يتفاوت عدد السكان بين الدول العربية في عام 2024، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 107 مليون نسمة، ويبلغ في السودان حوالي 49 مليون نسمة، وفي الجزائر حوالي 47 مليون نسمة، وفي العراق حوالي 46 مليون نسمة، وفي المغرب حوالي 37 مليون، بينما يبلغ عدد سكان القُمر أقل من مليون نسمة.

[33] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2024 - المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا.

وتبلغ الكثافة السكانية في عام 2024، حوالي 34 نسمة في كل كم مربع (علماً بأن المساحة الكلية للدول العربية تقدر بحوالي 13.4 مليون كم مربع)، وتعتبر هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً مقارنةً بنفس المؤشر في الصين (148 نسمة / كم مربع)، والهند (488 نسمة / كم مربع)، وألمانيا (242 نسمة / كم مربع).

وتتصدر البحرين أعلى معدلات الكثافة السكانية بين الدول العربية، حيث بلغ معدلها في عام 2024 حوالي (2011 نسمة /كم مربع)، تليها لبنان (499 نسمة / كم مربع)، والقُمر (466 نسمة /كم مربع)، ثم الكويت (276 نسمة /كم مربع)، بينما لا يتجاوز هذا المعدل في كل من موريتانيا وليبيا حوالي (5 و4 نسمة /كم مربع).

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2023 حوالي 66 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، مقارنة بمعدل يصل إلى حوالي 57 في المائة على المستوى العالمي، و36 في المائة في الدول النامية ككل[34]. وتؤكد الإحصاءات غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، ما عدا اليمن ومصر والقُمر والصومال والسودان، الملحق (9/2). زادت في الدول العربية نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان منذ عام 2010، ما عدا في مصر، حيث بقيت ثابتة عند معدل 43 في المائة، في حين انخفضت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية نتيجة تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدن والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

## 2.6. المؤشرات الصحية

**الخدمات الصحية:** تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث بلغت 100 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2023، وتجاوزت هذه النسبة 95 في المائة في الأردن وعُمان وفلسطين وليبيا، بينما انخفضت إلى ما دون 60 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والقُمر والصومال والسودان وجيبوتي. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (10/2). كما تشير البيانات المتاحة لعام 2023 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يقل عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة عن 100 طبيب في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقُمر والصومال والسودان وجيبوتي. وتعتبر الكويت الأعلى في عدد الأطباء، حيث يوجد فيها 403 طبيباً لكل مائة ألف نسمة، ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة بين حوالي 115 ممرضة في السودان و741 و740 ممرضة في الكويت وقطر، على التوالي.

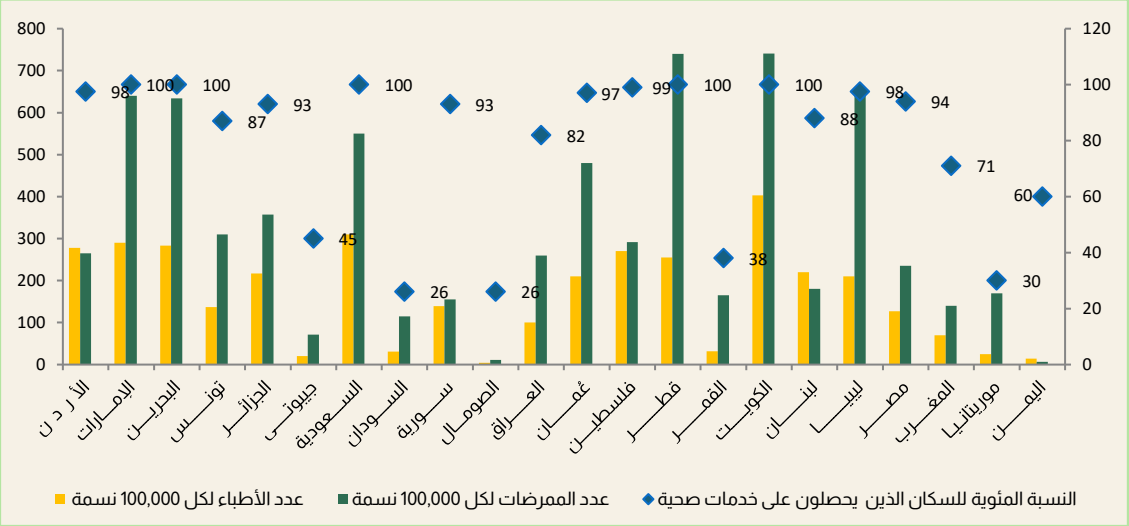
وتواجه كل من اليمن والصومال وجيبوتي ندرة كبيرة في الكادر التمريضي إذ يتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة حوالي 6 و11 و71 ممرضة، على التوالي. كما تعاني هذه الدول بالإضافة إلى موريتانيا والمغرب والسودان من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير استشفائي، إذ يفوق فيها هذا العدد 1100 شخص. بينما يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 318 في ليبيا وحوالي 785 شخص في فلسطين.

**الإنفاق على الصحة:** تبين المؤشرات المتوفرة حول الإنفاق على الصحة (بشقيه الاستثماري والجاري)، وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بين حوالي 3.3 في المائة في كل من الجزائر وسورية وحوالي 10 في المائة في فلسطين في عام 2023، بينما قلت عن 3.0 في المائة في كل من الأردن والبحرين والكويت وجيبوتي والسودان والعراق وقطر والقُمر ولبنان ومصر واليمن والمغرب وموريتانيا. الملحق (10/2).

وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام بين حوالي 2 بالمائة في اليمن و17 في المائة في لبنان، الملحق (10/2). ويطرح مستوى الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام الإجمالي في المنطقة العربية، والذي يقدر بحوالي 9.4 في المائة وهو ما يزيد عن المعدل العالمي البالغ حوالي 9.1 في المائة، تساؤلات حول مدى نجاعة ذلك الإنفاق وأوجه صرفه، بما في ذلك جدوى الاختيارات الاستثمارية التي يتم تبنّيها.

[34] أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شكل (2- 17): الخدمات الصحية في الدول العربية في عام 2023



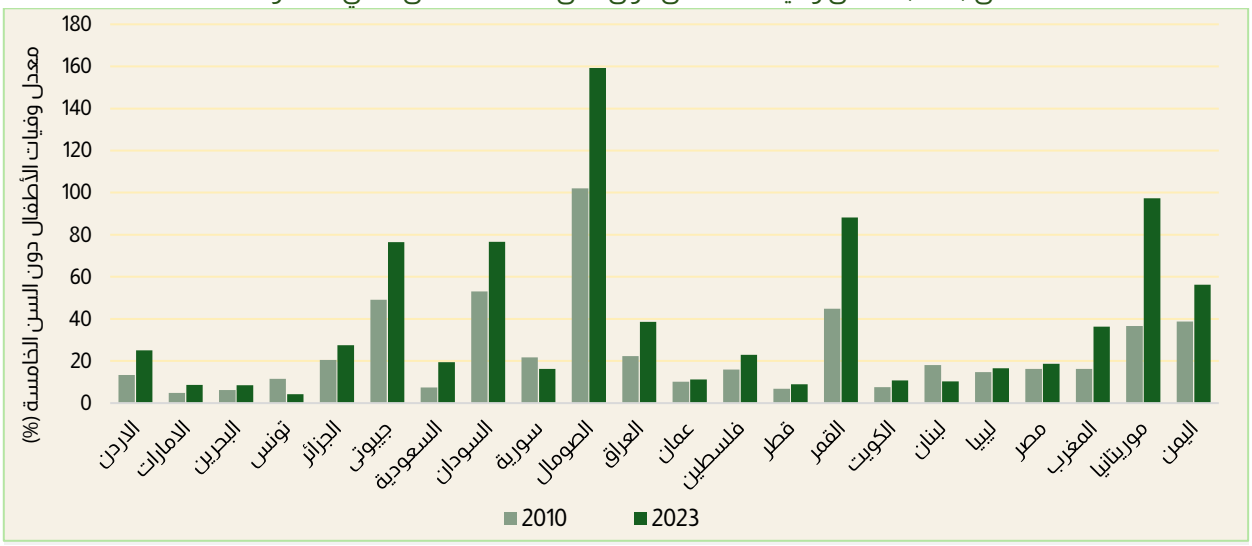

المصدر: الملحق (10/2).

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام أو الخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية. ويضطلع القطاع العام بالمسؤولية الرئيسية في تمويل وإدارة قطاع الصحة في تسع دول عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الإنفاق على الصحة بين حوالي 60 في المائة أو يقرب عنه في الإمارات وتونس و90 في المائة في عُمان والكويت. وتضم هذه المجموعة (بالإضافة إلى الدول الأربعة المشار إليها سابقاً) كل من البحرين والجزائر والسعودية وقطر وليبيا. ويؤثر الاعتماد على القطاع العام في مجال الصحة إيجابياً على عدالة النفاذ إلى الخدمات الصحية دون ضمان جودتها وكفاءتها.

**وفيات الأطفال:** بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية مجتمعة، والذي يدل على مدى توفر وجودة مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول في عام 2023، نحو 18حالة وفاة لكل ألف مولود حي، وهي نسبة أقل من نظيرتيها في دول أفريقيا جنوب الصحراء وعلى المستوى العالمي، في نفس العام، واللتان بلغتا 50 و28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، على التوالي[35]. وقد سُجلت أقل المعدلات العربية في الإمارات والبحرين والسعودية ولبنان، حيث انخفض المعدل دون 7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2023. وقد وصل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية ككل نحو 19 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2023. ويصل هذا المعدل إلى 102 حالة وفاة في الصومال، ويقترب من 50 حالة وفاة في جيبوتي والسودان، مع أنه قد تحسن عن عام 2010. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هذا المؤشر تحسن في الدول العربية الأخرى، باستثناء سورية وتونس ولبنان، الملحق (11/2) والشكل (2-18).

[35] أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية، 2025.

شكل (2- 18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال عامي 2010 و2023




المصدر: الملحق (11/2).

**العمر المتوقع عند الولادة:** ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية ككل من 45 سنة في عام 1960 إلى حوالي 75 سنة في عام 2023، وهوما يدل على أن المنطقة العربية حققت بعض التقدم في مجال توسيع نطاق الرعاية الصحية وكذلك تحسين المستويات المعيشية. وزاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن 70 سنة في جميع الدول العربية، ما عدا جيبوتي والسودان التي بلغ فيها المتوسط حوالي 66 سنة لكل منهما، والصومال حوالي 59 سنة، والقُمر حوالي 67 سنة، وموريتانيا واليمن حوالي 69 سنة لكل منها، الملحق (11/2).

**المياه والصرف الصحي:** تمكنت الدول العربية كمجموعة من الوصول إلى نسبة أعلى مما حققته الدول النامية ككل في مجال توفير مياه الشرب لسكانها، حيث بلغ هذا المؤشر في عام 2023، حوالي 89 في المائة في الدول العربية، مقارنةً بحوالي 59 في المائة في الدول منخفضة الدخل و65 في المائة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتكاد تقترب من إجمالي دول العالم 91 في المائة[36]. لايزال التفاوت بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب بصفة منتظمة كبيراً، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب في المدن حوالي 95 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة في الريف حوالي 80 في المائة.

أما فيما يخص توفر مياه الشرب للسكان بصفة منتظمة في الدول العربية فرادى، فتتوافر تقريباً لجميع السكان في سبع دول، وهي الإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر والكويت وليبيا، في حين تتوافر لما يزيد على 90 في المائة من السكان في ثمان دول أخرى، وهي الأردن وتونس والجزائر وسورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب. في المقابل، تنخفض النسبة إلى 65 في المائة فأقل في اليمن وموريتانيا والصومال والسودان، الملحق (12/2).

وفي مجال الصرف الصحي، استطاعت الدول العربية كمجموعة، حسب الإحصائيات المتاحة، أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول متوسطة الدخل والأقل دخلًا وكذلك مقارنةً بالمستوى العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 87 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول متوسطة الدخل والأقل دخلًا البالغ 82 في المائة و35 في المائة، على التوالي، والمتوسط العالمي البالغ 79 في المائة[37]. كما يُلاحظ وجود تفاوت كبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين الدول العربية وبين سكان

[36] أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية، 2025.

[37] قاعدة معلومات منظمة الصحة العالمية، 2025.

الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي في الحضر نحو 94 في المائة، بينما لا يتجاوز حوالي 80 في المائة بالنسبة لسكان الريف.

وتُشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن كل من الإمارات والبحرين وقطر وعُمان والكويت وفلسطين ولبنان وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن دولًا عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي الأردن وتونس والسعودية وسورية وليبيا ومصر، بينما لا يتوفر الصرف الصحي الملائم إلَّا لأقل من نصف السكان تقريباً في كل من جيبوتي والسودان والصومال والقُمر وموريتانيا، الملحق (12/2).

## 3.6. التعليم

**القيد في مرحلة التعليم الأساسي:** يتبين من مؤشرات القيد الإجمالي في هذه المرحلة التعليمية أن جميع الدول العربية، ما عدا جيبوتي والسودان وسورية والصومال ولبنان والكويت، تمكنت من تعميم التعليم الابتدائي، الملحق (13/2-أ). كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في هذه المرحلة من التعليم خلال الفترة 2010-2023 في غالبية الدول العربية. وتشير البيانات كذلك إلى أن جميع الدول العربية، ما عدا جيبوتي والصومال والقمُر والعراق واليمن، وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الشكل (19/2).

**القيد في مرحلة التعليم الثانوي:** استمر في عام 2023 تحسن معدل القيد الإجمالي في هذه المرحلة التعليمية، حيث تشير البيانات إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، ما عدا سورية والصومال وعُمان ولبنان[38]. وبشكل عام، يزيد معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي عن حوالي 90 في المائة في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت وليبيا، بينما لا يتجاوز حوالي 3.4 في المائة في الصومال. أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي، كان اتجاهه مستقراً أو تصاعدياً في الدول المتوفرة بياناتها، ما عدا سورية والعراق وعُمان والقُمر ولبنان، الملحق (13/2-ب).

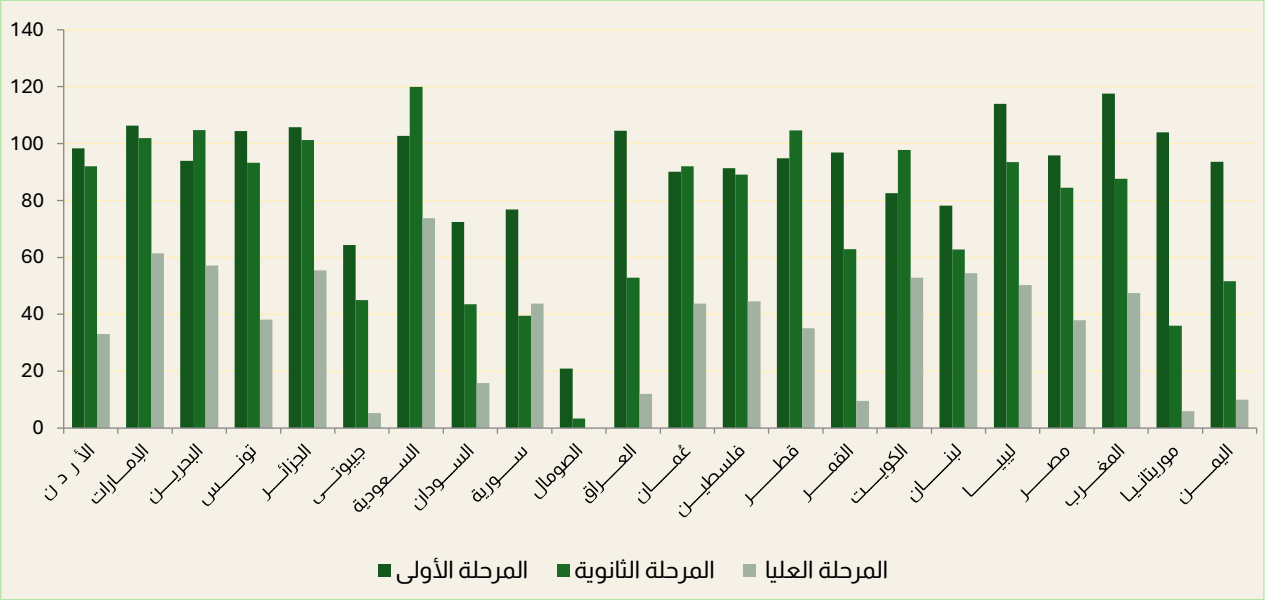
وتحسن دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2023، حيث تجاوزت معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في ثلاث عشرة دول عربية. في المقابل، سجلت كل من اليمن والعراق والصومال وجيبوتي أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (13/2-ج).

**القيد في مرحلة التعليم العالي:** تتصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي، بمعدل بلغ في عام 2023 نحو 74 في المائة، تليها الإمارات بحوالي 61 في المائة، والبحرين بنحو 57 في المائة. وتبقى مؤشرات اليمن وموريتانيا والقُمر وجيبوتي منخفضة ودون معدل 10 في المائة. يُعزى هذا التفاوت الكبير إلى نسبة الفئات الشابة في التركيبة السكانية، وحجم الموارد المتاحة. كما يلاحظ وجود فجوة كبيرة في القيد في مرحلة التعليم العالي لصالح الإناث في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وسورية، وفلسطين، والمغرب، الملحق (13/2-ج).

وبصورة عامة، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة (2010-2023) في جميع الدول العربية، ما عدا الأردن والعراق وليبيا. ومع ذلك، تفيد كل المؤشرات بأن مردودية الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية لا تزال متواضعة، كما تدل على ذلك مؤشرات بطالة خريجي التعليم العالي، وضعف تنافسية الصناعات التحويلية العربية.

[38] قاعدة معلومات البنك الدولي (2025)، وقاعدة بيانات اليونسكو، 2025.

شكل (2- 19): معدلات القيد الإجمالية للدول العربية في مختلف مراحل التعليم في عام 2023




المصدر: الملحق (13/2-أ).

**معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم:** يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 12.1 سنة في عام 2023، ويبقى بذلك في حدود معدل الدول متوسطة الدخل (12.9 سنة) ودول العالم ككل (12.7 سنة)[39]. وتقدر سنوات التمدرس بنحو 16.9 سنة في السعودية، وحوالي 15.7 و15.6 و15.5 سنة في الكويت والإمارات والبحرين على التوالي، و15.3 و15.1 سنة في الجزائر والمغرب على التوالي، بينما لا تزيد على حوالي 7.9 سنوات في اليمن، وحوالي 7.4 سنوات و7.6 سنوات في سورية والصومال على التوالي، وحوالي 8 سنوات في كل من جيبوتي وموريتانيا، الملحق (14/2).

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي لازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت في عام 2023 في القُمر حوالي 22.2 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 23.1 في المائة، وفي سورية حوالي 23.6 في المائة، وفى لبنان حوالي 24.2 في المائة، وفي السودان حوالي 33.9 في المائة، وفي جيبوتي حوالي 33.5 في المائة. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر، مثل تدنّي مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما يعتبر التسرب من التعليم من العوامل الأساسية لارتفاع نسبة الأمية.

**الإنفاق على التعليم:** وصلت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في عام 2023 في تونس حوالي 6.7 في المائة، وفى الجزائر حوالي 6.3 في المائة، وفي المغرب حوالي 6.0 في المائة، وفي السعودية حوالي 5.1 في المائة، وفي فلسطين حوالي 5.4 في المائة، وفي الكويت حوالي 5.0 في المائة، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها في الدول النامية ككل (3.5 في المائة). ولا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان ولبنان (2.2 في المائة، و1.7 في المائة، على التوالي). أما نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوحت في عام 2023 بين حوالي 4.2 في المائة في الصومال وحوالي 23.3 في المائة في المغرب، الملحق (15/2). ومع ذلك، لا يزال الارتقاء بنوعية التعليم مسألة ملحة في غالبية الدول العربية.

[39] أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها – التحديث الإحصائي لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### الترتيب حسب مؤشر المعرفة العالمي

تهدف مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة إلى بناء مؤشر المعرفة العالمي، وذلك في إطار دعم بناء مجتمعات واقتصادات قائمة على المعرفة. وتسعى هذه المبادرة إلى تحليل الواقع المعرفي والتنموي بشكل شامل، من أجل تمكين صناع القرار من وضع سياسات تنموية قائمة على رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق تنمية مستدامة للمجتمعات. ويركز مؤشر المعرفة العالمي على سبعة مؤشرات حيوية، وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد، والبيئة التمكينية. شمل مؤشر المعرفة العالمي 141 دولة، وأظهرت بيانات المؤشر لعام 2024 أداءً متميزاً للدول العربية في عدة مؤشرات قطاعية وخاصة قطاع التعليم قبل الجامعي الذي أحتلت فيه السعودية المرتبة الرابعة على مستوى العالم، وبلغ معدل الدول العربية 64.1 نقطة متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 61.9 نقطة، وكذلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي حققت خلاله الدول العربية معدلًا بلغ 49.5 نقطة متجاوزاً المعدل العالمي البالغ 48.2 نقطة، إذ جاءت الإمارات في المرتبة الرابعة والسعودية في المرتبة السابعة عالمياً، مما يشير بوضوح إلى الخطوات المتقدمة التي أحرزتها كل منهما على صعيد تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتوظيفها في الخطط التنموية. وفيما يتعلق بالاقتصاد، جاءت الإمارات ضمن قائمة أفضل عشر دول عالمياً في هذا المجال الذي يقيس التنافسية الاقتصادية والتمويل والقيمة المضافة، بينما جاء أداء الدول العربية في البحث والتطوير والابتكار مساوياً للمعدل العالمي البالغ 31.5 نقطة.

ويظهر مؤشر "المعرفة العالمي" أن ترتيب الدول العربية لا يزال متواضعاً، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً و26 عالمياً. ويبين الجدول رقم (2-6) ترتيب بعض الدول العربية حسب تقرير مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024.

وفي المجمل، يمكن القول إن المؤشر عكس تقدماً مطرداً في بعض الدول العربية وخاصة الإمارات والسعودية وقطر في عدد من المجالات الحيوية مثل التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد، ووجوب تطوير هذه الجوانب في الدول العربية الأخرى، وخاصة فلسطين والمغرب وموريتانيا.

جدول (2- 9): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي لعام 2024

| الدولة | 2024 |
|---|---|
| الإمارات | 26 |
| قطر | 39 |
| السعودية | 41 |
| عُمان | 55 |
| لبنان | 81 |
| تونس | 82 |
| الأردن | 88 |
| مصر | 90 |
| فلسطين | 97 |
| المغرب | 98 |
| موريتانيا | 135 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2024.

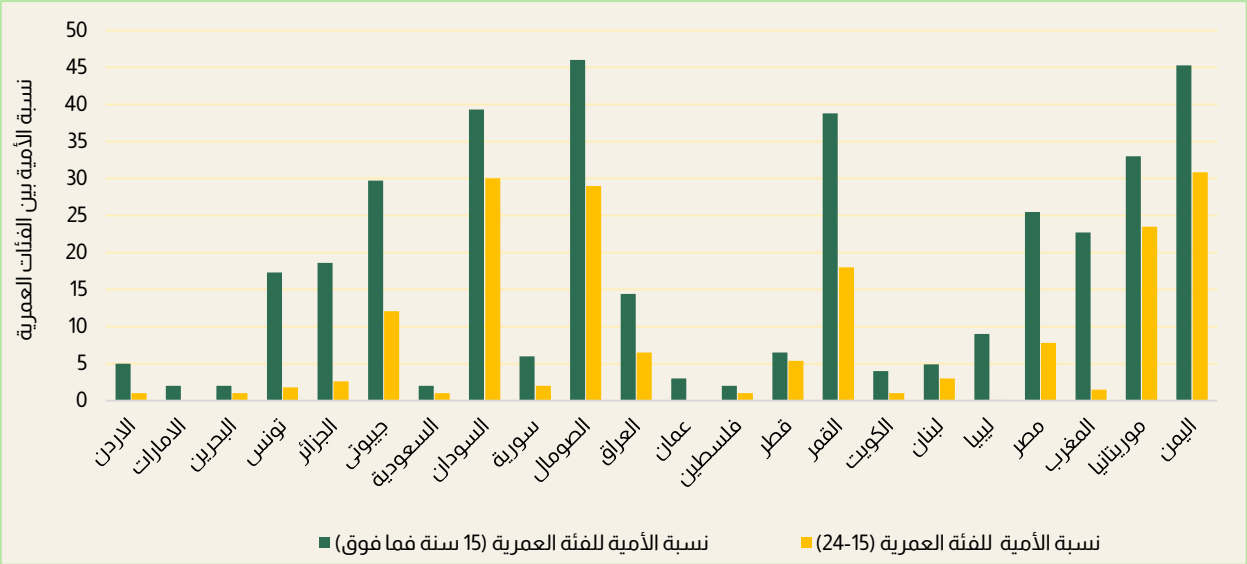
### 4.6. الأمية

**تطور مؤشرات الأمية:** يقدر معدل الأمية بين البالغين في المنطقة العربية في عام 2023 حوالي 24.8 في المائة، في حين يبلغ في بعض الدول العربية مستويات مرتفعة. في هذا الصدد، بلغ في الصومال حوالي 46 في المائة، وفي اليمن حوالي 45.3 في المائة، وفي القُمر حوالي 38.3 في المائة، وفي السودان حوالي 39.3 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 33 في المائة. في المقابل، حققت الدول العربية الأخرى تراجعاً ملحوظاً في معدلات الأمية خلال الفترة (2010 – 2023)، حيث انخفضت إلى حوالي 2 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفلسطين ما عدا عُمان والكويت وقطر، حيث بلغت 3 و4 و6.5 في المائة، على التوالي، وحوالي 5 في المائة في الأردن ولبنان لكل منهما، وإلى حوالي 6 في المائة في سورية، الشكل رقم (2-20).

**الأمية بين الشباب:** تقدر حالياً نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية من 15 – 24 سنة) في الدول العربية مجتمعة بحوالي 7.3 في المائة. وأسهمت برامج وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهذه النسبة مقارنةً بعام 2010، حيث كانت تصل إلى حوالي 11 في المائة، الملحق (2/16-أ).

**الأمية بين الإناث:** تُقدر نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) بحوالي 32.2 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) حوالي 8.5 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات إلى مستويات تفوق 55 في المائة في اليمن والصومال، الملحق (16/2-أ). وتعتبر الأمية بين الإناث محدداً رئيسياً يحول دون رفع كفاءة رأس المال البشري عبر تحسين تنشئة الأطفال والرفع من قدراتهم على اكتساب المعارف والمهارات.

شكل (2- 20): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية في عام 2023




المصدر: الملحق (16/2).

## إطار (2-3): الأمية التكنولوجية (الرقمية) وتأثيرها على المجتمعات

في عصر يعتمد بشكل كبير ومتزايد على التكنولوجيا، أصبحت الأمية التكنولوجية (الرقمية) واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، فعدم الوعي بالتقنيات الحديثة وقلة الوصول إلى التعليم التكنولوجي لا يؤدي فقط إلى تضخم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، بل يمكن القوى النافذة من السيطرة على الأفراد غير الملمين بالتكنولوجيا، مما يزيد من ضعفهم في مواجهة استغلال هذه الأدوات.

**ما هي الأمية التكنولوجية وتأثيرها:**

الأمية التكنولوجية هي عدم القدرة على التعامل مع الأدوات التكنولوجية أو فهم آليات عملها، وعدم المعرفة يعيق الأفراد من المشاركة الفعالة في المجتمع الرقمي الحديث، على الرغم من أن التكنولوجيا تعد آلة لتحسين حياة البشر، إلا أن عدم فهمها أو تجاهل تعليمها يجعل شريحة كبيرة من المجتمع عُرضة للاستغلال والتهميش. ومع تطور التكنولوجيا، تتسع الفجوة بين فئات المجتمع التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى التعليم التكنولوجي وتلك التي لا تمتلك هذا الاختيار. في هذا الصدد، تؤدي الأمية التكنولوجية إلى تفاوت في الفرص الاقتصادية والتعلمية، مما يعمق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. فيما يمكن للأفراد الذين يمتلكون مهارات تكنولوجية الاستفادة من فرص العمل المتزايدة عبر الإنترنت، يبقى غير الملمين تكنولوجيا محصورين في وظائف محدودة وغير قادرين على تحسين مستوى معيشتهم.

**محو الأمية التكنولوجية:**

هي عملية تعليم يتم فيها توجيه العاملين الذين يفتقرون للجهات الرقمية الأساسية وتمكنهم من استخدام التكنولوجيا الحديثة والتواصل الإلكتروني بطريقة فعالة من أجل المواصلة الرقمية وتحسين فرص العمل وأداء المؤسسات. وتتضمن المهارات الخاصة بهذه العملية التعامل مع الحواسيب والأجهزة الذكية واستخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي والتعرف على البرامج والتطبيقات الرقمية الأساسية وتحليل وتفسير المعلومات الرقمية وتقييم مصداقيتها والحفاظ على الأمان الرقمي والخصوصية الفردية.

**تأثير محو الأمية التكنولوجية (الرقمية) على أداء المؤسسات: يؤثر محو الأمية على الأداء العام للمؤسسات كما يلي:**

أ. تحسين كفاءة العمل وتقليل الأخطاء، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات. وتساعد المهارات الرقمية على تحليل البيانات والمعلومات بطريقة فعالة واتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة بناءً على التجهيزات والتوقعات الرقمية.

ب. تسهيل العمل الجماعي وتحسين التواصل والتعاون بين الموظفين وتعزيز العمل الجماعي وإدارة المهام والمشاريع، مما يؤدي إلى توفير الوقت، والجهد، وزيادة الإنتاجية، والكفاءة.

ج. تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم من خلال تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة.

د. الاهتمام بالإنتاجية الرقمية الخاصة بهم، فمع تزايد دور التحول الرقمي الذي يحدث في العالم اليوم بات من الضروري أن تتمتع الشركات بالقدرة على الاستفادة من الأدوات الرقمية المتاحة.

**استراتيجيات لتحقيق محو الأمية الرقمية في المؤسسات:**

يمكن رفع أداء المؤسسات من خلال الوعي بالأمن السيبراني، والبراعة الرقمية والقدرة على التكيف، والتدريب والتعليم المستمر للموظفين وورش العمل لتحسين مهارتهم الرقمية، والاستثمار في تقنية المعلومات، وتوفير الأدوات والبرامج اللازمة للعاملين فيها لتحسين كفاءتهم الرقمية مثل الحواسيب والبرامج المختلفة وأجهزة الهواتف الذكية، والتحفيز والتشجيع للموظفين على تحسين مهارتهم الرقمية وتقديم المكافآت وأساليب التعزيز الأخرى كالترقيات، والتقييم الدوري لمستوى الموظفين في مجال التعامل مع التكنولوجيا والأداء الرقمي، إذ أن الاستثمار في الموظفين يضمن ولاءهم لمكان العمل وتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة.

**تحديات تحقيق محو الأمية الرقمية في المؤسسات:**

لعل من أبرز التحديات التي تواجه محو الأمية التكنولوجية وتؤثر على أداء المؤسسات مقاومة التغير الرقمي، ونقص الموارد المالية والبشرية، والثقافة التقليدية والطرق القديمة في أداء العمل، وتحديات الأمن السيبراني، وتحديات تعامل الأنظمة والتطبيقات المختلفة.

## 5.6. العمالة

**حجم ومعدل نمو القوى العاملة:** يُقدر عدد القوى العاملة العربية في عام 2023 بحوالي 145 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49.4 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في سن العمل في الدول العربية في العام ذاته. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا في عام 2023 حوالي 63.2 في المائة و69.5 في المائة، على التوالي[40]. ويرجع ذلك إلى الهرم السكاني في المنطقة العربية، والمستوى المحدود لمساهمة المرأة في أسواق العمل، رغم سياسات تمكين المرأة التي تبنتها معظم الدول العربية والتي تعتبر من أهم السياسات التنموية التي يُعوَّل عليها لرفع التحديات المستقبلية.

ويبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية نحو 1.6 في المائة خلال الفترة 2013 – 2023. ويبلغ هذا المعدل على صعيد الدول فرادى حوالي 4.6 في المائة في الأردن، و4.1 في المائة في الكويت، و3.9 في المائة في فلسطين والقُمر، و3.7 في المائة في الصومال، و3.4 في المائة في قطر، و3.2 في المائة في الإمارات والسعودية. وتجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي، في ثمان دول أخرى، وهي عُمان والبحرين وجيبوتي والعراق وسورية واليمن وليبيا وموريتانيا، الملحق (17/2). وسيستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة تأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية وزيادة مشاركة المرأة في أسواق العمل.

**مساهمة الإناث في أسواق العمل:** لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة (وكذلك معدل مشاركة الإناث في سوق العمل)، إذ لا تتجاوز حوالي 19.8 في المائة في عام 2023. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، حيث تبلغ في دول العالم ككل حوالي 39.8 في المائة وفي الدول النامية حوالي 46.2 في المائة. وتتدنى حصة المرأة بشكل كبير في الأردن وسورية والعراق واليمن. تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ لا تجد المرأة، في الغالب، فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى. وهنا يبرز دور سياسات تعزيز دور المرأة التي أصبحت من أولويات واهتمامات الدول العربية.

**التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة:** يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2023 أن حوالي 67 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في ست دول، وهي الجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وذلك بحكم حصتها من إجمالي عدد السكان. من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 – 14 سنة لا زالت تدخل إلى سوق العمل. وتنتشر عمالة الأطفال في الدول العربية الفقيرة وتتركز في العمل مع الأسرة أو بدون أجر، وأقل منها في العمل لدى الغير وبأجر. وحسب البيانات المتوفرة، تصل هذه النسبة إلى حوالي 44 في المائة في الصومال، وحوالي 18 في المائة في السودان، علماً أن معظم الدول العربية تتبنى برامج للحد من عمالة الأطفال. ويستوعب قطاع الخدمات نسبة تقدر بحوالي 60.6 في المائة من القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الصناعة بحوالي 25.2 في المائة، بينما يستحوذ القطاع الزراعي على حوالي 14.2 في المائة من القوى العاملة، وهو ما يشير إلى أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على تقديم الخدمات.

## 6.6. البطالة

### تطور مؤشرات البطالة

### تطور مؤشرات البطالة في الدول العربية

وفقاً للبيانات المتاحة، بلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية 13 في المائة في عام 2024 مقارنة مع 12.2 في المائة في عام 2023، حيث بلغ عدد العاطلين 16.5 مليون في عام 2024 مقارنةً بحوالي 15.8 في عام 2014، أي بمعدل نمو بلغ 4.7 في المائة (وبمعدل نمو بلغ حوالي 16.1 في المائة مقارنةً بعام 2010). وتصل معدلات البطالة في عام 2024 في 13 دولة إلى الحدّين Two Digits (على رأسها فلسطين وجيبوتي، والأردن، والسودان، والصومال). في

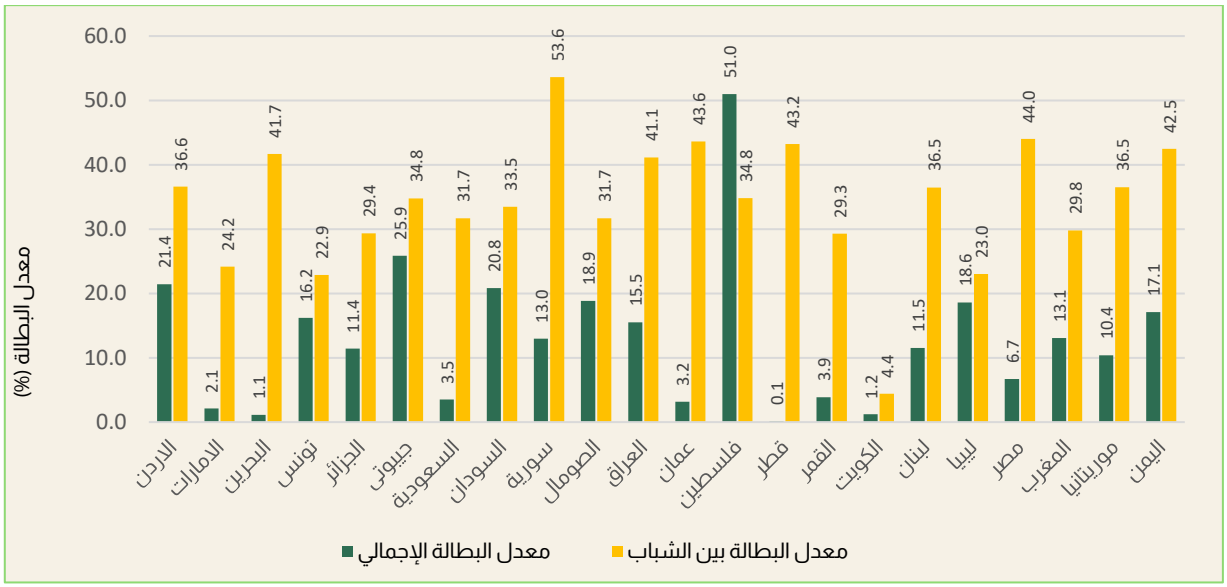
[40] قاعدة معلومات البنك الدولي، 2025.

المقابل، تصل في بقية الدول العربية، وعلى رأسها مصر والقمر والسعودية والإمارات، إلى الحدّ الواحد One Digit، (الشكل 2-21). ومثل عدد العاطلين من الذكور في عام 2024 نحو 63 في المائة من إجمالي عدد العاطلين (أي 37 في المائة للإناث)، مقارنةً بنحو 62 في المائة و38 في المائة، على التوالي، في عام 2024، أي أن عدد العاطلين حسب النوع الاجتماعي لم يشهد تغيراً ملموساً بين العامين المذكورين، الملحق رقم (2-18).

### خصائص البطالة في الدول العربية

يمثل عدد العاطلين في ست دول عربية، وهي الجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن نحو 68.8 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في المنطقة العربية في عام 2024، مقارنةً مع 69 في المائة لنفس الدول في عام 2023. ولعل الأهم، اقتصادياً واجتماعياً، من معدل البطالة الإجمالي هو المعدل السائد بين الشباب (15 – 24 سنة)، والذي بلغ نحو 34 في المائة في عام 2024 كمتوسط للدول العربية مقارنةً مع 33.2 في المائة في عام 2023 (علما بأن المتوسط بين عامي 2012 و2013 كان في حدود 44.6 في المائة، أي أن هذا المعدل انخفض بحوالي 10 في المائة خلال العقد الماضي). ووصل متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب NEET إلى حوالي 29 في المائة من إجمالي عدد الشباب العربي، أغلبهم من الإناث، مع ارتفاع نسبة العاطلين لأكثر من سنة في عام 2024، لتصل، كمتوسط لإحدى عشرة دولة عربية تتوفر فيهم بيانات، إلى 49.9 في المائة. وتتركز أعلى النسب في كل من البحرين (74.4 في المائة)، ثم الجزائر (65.4 في المائة)، والمغرب (61.5 في المائة). ويمكن تفسير هذه النسب المرتفعة، إلى جانب عوامل أخرى، بكون نتائج السياسات الاقتصادية الحالية لم تنعكس بالشكل الكافي على تعزيز مصادر الطلب الفعّال Effective Demand، وما يترتب على ذلك من محدودية في خلق فرص العمل وتقليص فترات الانتظار، الأمر الذي يحد من الانخفاض المأمول في معدل البطالة بشكل عام، وبطالة الشباب بشكل خاص، ملحق (2-18).

شكل (2-21): معدل البطالة الإجمالي وبين الشباب (15-24 سنة)، لعام 2024، (%)




المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على الجدول 2-18 بالملحق الإحصائي.

وتتصف البطالة في الدول العربية بشكل عام بأنها لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية Not Cyclical، بل هي بطالة هيكلية Structural (أي أن وجود البطالة ناتج عن أن التغيرات في الاقتصاد لا يقابلها تغيرات في مخرجات التعليم والتدريب). وبعبارة أخرى، فإن البطالة ليست بسبب وجود حالة كساد، بل أن العاطلين لا تتوفر لديهم المهارات المطلوبة. أما البطالة الاحتكاكية فهي ناتجة عن الفشل في تطابق أو تماثل فرص العمل مع الباحثين عن العمل[41]. وتفسر البطالة الهيكلية و/أو الاحتكاكية في هذه الدول بعدم مرونة أسواق العمل، وشبه غياب لتنوع الاقتصادات العربية للتعامل مع البطالة.

ولعل من أهم التحديات التي سيواجهها، أو بالفعل بدأ في مواجهتها، سوق العمل العربية، مع الاختلاف من دولة عربية لأخرى ومن نشاط اقتصادي لآخر، هي البطالة التكنولوجية Technological Unemployment، والتي تتجسد في إحلال الجهد الآلي، وأخيراً العقل البشري من خلال الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence والتوليدي Generative بشكل خاص، محل الجهد العضلي الذهني البشري. وحسب آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي حول مستقبل المهن (WEF, 2025)، سيقل الطلب على بعض المهن خلال الفترة 2025 – 2030، ومن ثم سيرتفع معدل البطالة بينها، وهي موظفو الخدمات البريدية، وأمناء صناديق المصارف والمهن ذات العلاقة، واختصاصي إدخال البيانات، والصرّافون وبائعو التذاكر، والسكرتارية التنفيذية والمساعدون الإداريون، وعمال الطباعة والحرف ذات الصّلة، وموظفو المحاسبة وكشوف الرواتب، وموظفو تسجيل المواد وحفظ المخزون، ومساعدو النقل والمواصلات، وعمال مبيعات من الباب إلى الباب، والباعة المتجولون وما شابهه، ومصممو الرسوم البيانية، ومحققو المطالبات، والمحققون، والمسؤولون القانونيون، والسكرتارية القانونية، والمسوقون عبر الهاتف Telemarketers. في المقابل، سيبرز طلب على عدد من المهن المرتبطة بأحدث التطورات التكنولوجية. ويعتبر توفير العرض الملائم من المهن الأخيرة ضمن العمالة المحلية العربية تحدياً أساسياً، على الأقل في الأجل القصير والمتوسط، في أغلب الدول العربية، بسبب تواضع مخرجات النظام التعليمي والتدريبي والمهني حالياً.

## العوامل المتسببة في نسبة البطالة العالية في عدد من الدول العربية

تساهم التطورات الديمغرافية والاقتصادية في الدول العربية في إعادة تشكيل المكونات السكانية، وبالشكل الذي يحمل مزيجاً من الفرص والتحديات. وفي مجال التطورات الديموغرافية، هناك فرصة ارتفاع نسبة السكان في سن قوة العمل، 15-64 سنة، أو ما يطلق عليه العائد السكاني Population Dividend، حيث ارتفعت هذه النسبة، على المستوى العربي، من 56.8 في المائة من عدد السكان في عام 2001، إلى حوالي 64.2 في المائة في عام 2021[42]، مع ارتفاع نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان من 47.8 في المائة في عام 2010 إلى 49.4 في المائة في عام 2023. ومن ضمن التحديات المرتبطة بالتطورات الديمغرافية، ارتفاع نسبة كبار السن (65 وأكبر) على مستوى العالم من حوالي 6.83 في المائة من السكان في عام 2000 إلى حوالي 9.97 في المائة في عام 2023، في حين ارتفعت النسبة في المنطقة العربية من 3.56 في المائة إلى 4.51 في المائة خلال نفس الفترة[43]، وما يترتب على ذلك من المساهمة في ارتفاع نسبة الإعالة، والحاجة لمزيد من فرص العمل. ومن المتغيرات الديمغرافية الأخرى، نجد ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان، وما ينتج عن ذلك من ضغوطات في أسواق عمل المناطق الحضرية. وبعد أن كانت هذه النسبة على مستوى الدول العربية في حدود 55 في المائة في عام 2010، ارتفعت إلى نحو 66 في المائة خلال عام 2023.

أما في مجال التطورات الاقتصادية، فقد شهدت الدول العربية ارتفاعاً متواضعاً في معدل النمو بالأسعار الثابتة لسنة 2015 من 3.49 في المائة كمتوسط خلال الفترة 2000-2003 إلى 3.59 في المائة كمتوسط خلال الفترة

[41] هذا ما يفسر عدم عمل قانون أوكن Okun Law في الدول العربية أو أغلبها. ويمكن قانون أوكن من قياس استجابة البطالة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، أنظر: Moosa, 2008.

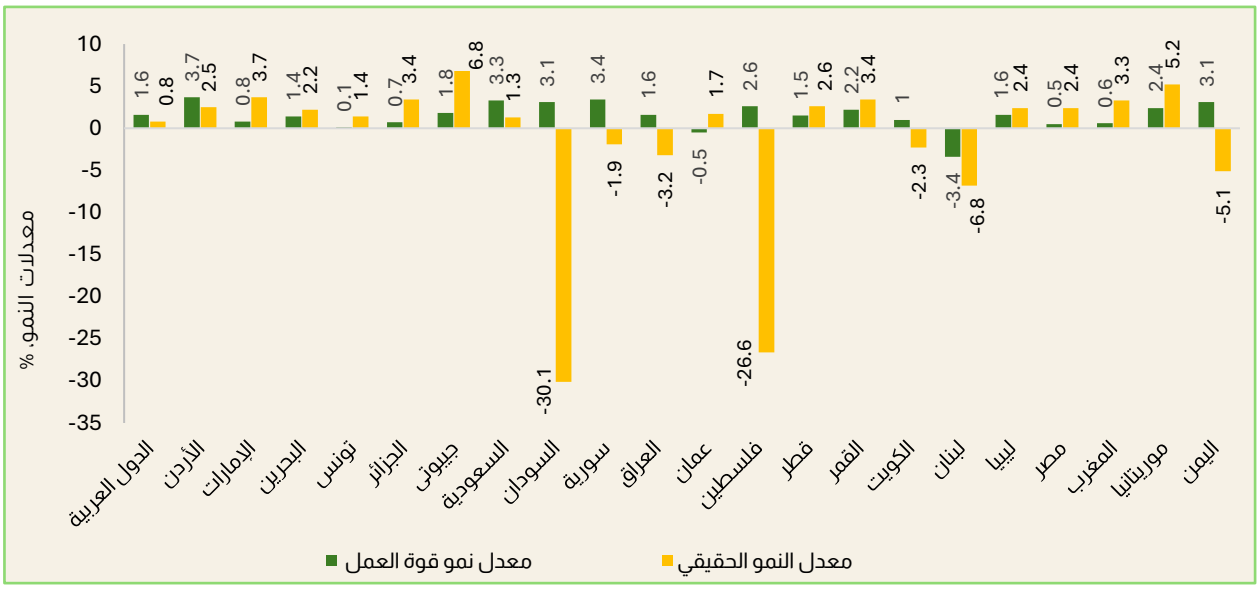
[42] ILO (2024).

[43] World Bank, World Development Indicators - https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

2021-2024[44]. ويلاحظ أن معدل النمو الحقيقي للاقتصادات العربية في أغلبها كان أقل أو بالسالب، مقارنة بمعدل نمو قوة العمل (الشكل 2-22)، وهو الأمر الذي يوحي بعدم قدرة الطاقة الاستيعابية الإنتاجية لهذه الاقتصادات على توفير فرص اقتصادية لقوة العمل. ويعود ذلك لأسباب محلية مرتبطة، مثلًا، بالإدارة الاقتصادية وتأثيرها على رفع معدل الاستثمار، ومعدل الصادرات باعتبارهما المصدرين الأساسيين لخلق الطلب اللازم على قوة العمل. ويلاحظ في هذا المجال أن معدل الاستثمار للدول العربية ارتفع من 26.8 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 27 في المائة في عام 2024، أي بتحسن متواضع جداً يبلغ 0.2 في المائة. وانخفض معدل الصادرات بشكل كبير من 49.3 في المائة إلى 31.8 في المائة خلال نفس الفترة، مع تفاوت هذين المعدلين بين مختلف الدول العربية.

ويضاف إلى العوامل المذكورة أسباب خارجية مثل الصدمات الاقتصادية، على سبيل المثال تقلبات أسعار النفط في حالة الدول المستوردة للنفط، والتوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية، والصراعات الداخلية، بالإضافة إلى انخفاض معدل التبادل الدولي Terms of Trade (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات)، بأسعار عام 2015، في حوالي نصف عدد الدول العربية[45]. تجدر الإشارة إلى أن تدهور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم في استيعاب العمالة، لعب دوراً في التأثير سلباً على الطلب على العمالة، حيث حققت هذه المساهمة حوالي 10.6 في المائة كمتوسط للفترة 2000-2003، مقارنةً مع متوسط بلغ 5 في المائة للفترة 2020-2024. كما أدى انخفاض مجموع عوامل الإنتاج TFP إلى ارتفاع معدل البطالة، حيث بلغت مساهمة مجموع عوامل الإنتاج في النمو على مستوى الدول العربية 2.8- في المائة كمتوسط للفترة 2010 – 2022.

شكل (2- 22): متوسط معدل نمو قوة العمل، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2015 و2024 (%)




المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[44] World Bank, World Development Indicators - https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

[45] United Nations Conference on Development and Trade (UNICTAD), Stat Data Center, https://unctadstat.unctad.org/datacentre.

وتعتبر مساهمة مخرجات أنظمة التعليم والتدريب المختلفة، وبالنوعية المتسقة مع طلب أسواق العمل التنافسية والهادفة لتنويع مصادر الدخل بشكل مستدام، أحد الشروط المسبقة الرئيسية للحدّ من مشكلة البطالة. وبالإشارة إلى وضع نوعية التعليم، معبراً عنه بنتائج الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم للطلاب في الصفّين الرابع والثامن من التعليم الأساسي، يلاحظ أن الدول العربية المشمولة بالاختبارات لم تحصل على الحدّ الأدنى لجودة التعليم وهو 500، علما بأن متوسط اختبارات الرياضيات للمرحلين المذكورتين، على سبيل المقارنة، في سنغافورة ولنفس العام كانت 610، وفي النرويج 517، في حين كانت في حالة العلوم 606.5 في سنغافورة، و509 في النرويج. تشير هذه النتائج إلى الحاجة الملحة لتحسين كفاءة مخرجات التعليم في المواد الرياضية والعلوم، بهدف موائمة مخرجات التعليم مع المتطلبات الحديثة والمستقبلية لأسواق العمل. وبناء على هذه النتائج، لا توجد حوافز في أسواق العمل (التنافسية) الخاصة والحكومية لتعزيز الطلب على العمالة، في ظل انخفاض (نوعية) الخلفيات التعليمية للمعروض من العمالة. كما أن الوظائف المطلوبة مستقبلًا تعتمد أساساً على المؤهلات العلمية (مثل الرياضيات والعلوم) وتقنيات المعلومات والحاسب الآلي والاتصالات، وغيرها من التخصصات الحديثة.

لا تتم معالجة مشكلة البطالة من خلال السياسات الموجهة لسوق العمل فقط، رغم أهميتها، بل من خلال إصلاح هيكلي شامل للأنشطة الإنتاجية والتجارية الخارجية، وما يرتبط بهذه الإصلاحات من اهتمام خاص بتلك الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة، وتوفير الهياكل المالية، وتبني سياسات مضادة للدورة الاقتصادية، والتدخل من خلال السياسات الصناعية، وغيرها، عند فشل السوق، بهدف القدرة على إدارة الصدمات الاقتصادية (الموجبة والسالبة).

# الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه

## نظرة عامة

كشــفت أوضــاع الغذاء العالمية عن بعض **التحديات في النظام الغذائي** في بعض الدول العربية، مما يبرز الحاجة إلى مراجعة الســياســات والخطط الزراعية، واعتماد منهج تكاملي يعتمد على التنســيق العربي الفعّال، والاســتثمار الذكي في القطاع الزراعي، وتفعيل دور البحث العلمي والمراكز البحثية المتخصصة في ابتكار حلول ملائمة لطبيعة وموارد المنطقة، مما يخدم الاستدامة ويعزز الأمن الغذائي العربي.

ارتفعت قيمة **الناتج الزراعي للدول العربية** بالأسعار الثابتة من حوالي **166.3** مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 167.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024 بنسبة نمو ضئيلة بلغت حوالي 0.5 في المائة، بالرغم من زيادة نسبة الإنتاج الزراعي بحوالي 6.5 في المائة وزيادة نسبة المساحات الزراعية الكلية في الدول العربية بحوالي 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. في المقابل، تراجع **نصيب الفرد من الناتج الزراعي** بالأسعار الثابتة من 381 دولار أمريكي إلى 373 دولار أمريكي في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بوتيرة أسرع من نمو الناتج الزراعي.

وبلغت **المساحة الزراعية الكلية** في الدول العربية خلال عام 2024 حوالي 79 مليون هكتار تمثل حوالي 15 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، حيث يحد شح المياه من إمكانية استغلال معظم مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وبلغت **مساحة المراعي الطبيعية** في الدول العربية في عام 2024 حوالي 425.7 مليون هكتار وذلك بزيادة بلغت حوالي 2.7 في المائة مقارنة بعام 2023، فيما بلغت **مساحة الغابات** حوالي 36.3 مليون هكتار بانخفاض يقدر بحوالي 5 في المائة مقارنة بعام 2023. وتشهد مساحة الغابات في الدول العربية انحساراً سنوياً ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والقطع الجائر للأشجار والتصحر، ومحدودية برامج تنمية الغابات وحمايتها.

كما ازداد عدد **سكان الريف** في عام 2024 بنسبة حوالي 0.5 في المائة وهي أقل من نسبة نمو العدد الإجمالي للسكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 2.5 في المائة، ويرجع ذلك إلى تواصل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، مما أدى إلى انخفاض نسبة سكان الريف من إجمالي السكان من حوالي 46.2 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 39.6 في المائة في عام 2024.

وبلغ عدد **السكان الزراعيين** حوالي 96.7 مليون نسمة في عام 2024 ليشكلوا بذلك حوالي 52.2 في المائة من عدد سكان الريف، وشكلت القوى العاملة بالزراعة في عام 2023 حوالي 14.2 في المائة من حجم العمالة الكلية بعد أن كانت حوالي 18.1 في المائة في عام 2010. ويعد تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة أمراً ملحوظاً في أغلب دول العالم، ولكن تختلف أسباب هذا التراجع من دولة لأخرى، ففي أغلب الدول العربية يمثل ضعف عوامل الجذب (الدخل، الخدمات والأمان الاجتماعي) للعمل بالقطاع الزراعي أهم أسباب العزوف عن العمل به. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 8,158 دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يمثل حوالي نصف القيمة المماثلة في الدول النامية الأخرى، بالإضافة إلى أثر الميكنة الزراعية في الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة غير الماهرة في القطاع الزراعي.

تتسم الدول العربية **بالنقص في الموارد المائية**، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات، أهمها حصة الفرد من الاستهلاك المائي التي تتجه إلى الانخفاض كل عام لعدة أسباب من أهمها النمو السكاني المرتفع، وقدم أساليب الري وكثرة الفاقد المائي. ويعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية استهلاكاً للمياه والتي تصل كمتوسط للدول العربية إلى أكثر من 70 في المائة، وتقع أغلب الدول العربية تحت نسب مرتفعة من الضغط المائي (أكثر من 75 في المائة)، ولا توجد إلا أربع دول عربية تتمتع بضغط مائي آمن (النسبة أقل من 25 في المائة). وكلما زادت نسبة الضغط المائي كلما دل ذلك على الاستغلال المائي المفرط للموارد المائية مثل الاعتماد على تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. ويبلغ إجمالي البصمة المائية في منطقة الشرق الأوسط حوالي 263 مليار متر مكعب/ السنة للفترة (2012 – 2021)، حيث

يستوعب قطاع الزراعة الحصة الأكبر (85 في المائة) يليه قطاع الطاقة (6 في المائة) واستخدام المياه محلياً (6 في المائة) والقطاع الصناعي (3 في المائة).

وقد انعكس تزايد الطلب على أغلب السلع الزراعية في الدول العربية على **تجارة المنتجات الزراعية** فيها، حيث واصلت قيمة العجز في **الميزان التجاري الزراعي** اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 106.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة من 2010-2023 حوالي 3.8 في المائة. وبالمقارنة مع عام 2023، انخفضت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية في الدول العربية بنسبة 4.6 في المائة لتصل قيمتها في عام 2024 إلى حوالي 47.6 مليار دولار أمريكي. وكذلك أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية والتي تشمل القمح والحبوب والبقوليات والسكر تحسناً ملحوظاً في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023. كما تحسنت نسبة الاكتفاء في مجموعة سلع الاكتفاء المتوسط التي تشمل الألياف واللحوم، وكذلك سلع الاكتفاء العالي التي تشمل الفواكه والخضروات والبطاطس، وحققت الأسماك فائضاً للتصدير.

## 1. الموارد الزراعية في الدول العربية

تمتلك الدول العربية تنوعاً كبيراً في أقاليمها المناخية حيث يوجد بها المُناخ المعتدل، والحار الممطر، والجاف، والممطر الشتوي، والممطر الصيفي المداري. أسهم هذا التنوع في إثراء البيئة وإيجاد تنوع بيولوجي بشقيه النباتي والحيواني، وفي وفرة الموارد الوراثية النباتية. إلا أن شح الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أدى إلى خلل في التوازن الطبيعي البيئي، وهو ما شكل أحد أهم المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية.

### 1.1. الأراضي الزراعية

تمثل مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 15 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً حوالي 40 في المائة. ويعود ذلك إلى وقوع حوالي 80 في المائة من الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة التي لا يتعدى المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 300 مم، مما ينتج عنه محدودية الموارد المائية اللازمة لاستغلالها زراعياً. وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة والسياسات الزراعية المتبعة. حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 5 في المائة في الدول العربية و10 في المائة على المستوى العالمي. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تراوحت هذه النسبة بين 0.15 في المائة في جيبوتي و50 في المائة في القُمر. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الدول العربية حوالي 0.15 هكتار للفرد في عام 2024 مقارنة بنحو 0.19 هكتار للفرد على المستوى العالمي. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث بلغ المتوسط في عام 2024 حوالي 0.64 و0.28 هكتار للفرد في السودان وسورية على التوالي، و0.37 هكتار للفرد في تونس، و0.21 هكتار للفرد في المغرب، وتراوح بين 0.10 و0.19 هكتار للفرد في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا.

قُدرت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2024 بحوالي 79 مليون هكتار، أي بنسبة زيادة حوالي 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2023، زُرعت منها حوالي 15.1 مليون هكتار بالمحاصيل المستديمة، وحوالي 63.8 مليون هكتار بالمحاصيل الموسمية. شكلت مساحة الأراضي الزراعية المَطَرية حوالي 58.3 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية. كما قُدرت مساحة الأراضي الزراعية التي تركت دون استغلال خلال العام المذكور بحوالي 12.6 مليون هكتار أي بنسبة 19.8 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، الملحق رقم (1/3) والجدول (3-1).

جدول (3-1): المساحات الزراعية خلال عامي 2023 و2024 (مليون هكتار)

| | 2023 | 2024 | معدل النمو (%) |
|---|---|---|---|
| المساحة الزراعية الكلية | 76.771 | 78.961 | 2.9 |
| 1- الأراضي الزراعية المستديمة | 13.481 | 15.125 | 12.2 |
| أ- الزراعة المطرية | 9.179 | 10.818 | 17.9 |
| ب- الزراعة المروية | 4.302 | 4.306 | 0.1 |
| 2- الأراضي الزراعية الموسمية | 63.290 | 63.836 | 0.9 |
| أ- الزراعة المطرية | 36.133 | 37.244 | 3.1 |
| ب- الزراعة المروية | 13.488 | 13.960 | 3.5 |
| ج- الأراضي المتروكة (بور) | 13.668 | 12.632 | 7.6- |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

### 2.1. المراعي

بلغت مساحة المراعي الطبيعية في عام 2024 حوالي 425.7 مليون هكتار، يتركز معظمها في خمس دول عربية هي السعودية (46 في المائة) والسودان (13 في المائة) والصومال (11 في المائة) والجزائر (9 في المائة) والمغرب (7 في المائة)، ويتوزع الباقي على تسع دول عربية. وتعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة نوعاً ما، وهي أقل بكثير من الطاقة الإنتاجية الممكنة للبيئة الرعوية، حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية حوالي 4.7 كغم من اللحوم الحمراء أي نحو خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة. ويرجع ذلك إلى الممارسات الخاطئة في استغلال المراعي حيث الرعي الجائر والمبكر، وإهمال التجديد والتسميد والرعاية وضعف الإدارة المتكاملة، والتوسع العشوائي الحضري والتعديني والسياحي. علاوة على تواجد المراعي في البيئات شديدة الجفاف والجافة وشبه الجافة التي تعرف بانخفاض إنتاجيتها، الأمر الذي جعل حوالي 80 في المائة من الثروة الحيوانية

تُربى على نمط الترحال الذي يتميز بتدني وتأرجح إنتاجيته. الملحق رقم (1/3) والجدول (3-2).

جدول (3- 2): مساحة المراعي الطبيعية حسب الأقاليم خلال عامي 2023 و 2024 (مليون هكتار)

| الإقليم | 2023 | 2024 |
|---|---|---|
| المشرق (الأردن، سورية، العراق، فلسطين ولبنان) | 14.0 | 14.0 |
| شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن) | 199.8 | 204.9 |
| الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقُمُر) | 101.0 | 103.7 |
| المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) | 99.6 | 103.1 |
| **الإجمالي** | **414.4** | **425.7** |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

### 3.1. الغابات

قُدرت مساحة الغابات والمناطق الحرجية في الدول العربية في عام 2024 بحوالي 36.3 مليون هكتار، أي حوالي 2.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وتشكل مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 1 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في العالم. ويتميز توزيعها في الدول العربية بالتباين، إذ يتركز حوالي 82 في المائة من تلك المساحة في كل من السودان (50 في المائة) والصومال والمغرب (16 في المائة لكل منهما). وتتعرض الكثير من الغابات في الدول العربية للتعديات والانتهاكات مثل الاستغلال التجاري الجائر وإزالة الأشجار والتحطيب، وعدم وجود خطط وبرامج لتنميتها واستغلالها بصفة مستدامة. وقد أسهم ذلك في انحسار مساحتها وتراجع إنتاجيتها وكثافتها في بعض الدول العربية كالسودان وموريتانيا، إذ انخفضت مساحة الغابات في الدول العربية من حوالي 94.9 مليون هكتار في عام 2010 إلى حوالي 36.3 مليون هكتار في عام 2024 أي إلى أقل من النصف، وبمتوسط تراجع سنوي يقدر بنحو 6.6 في المائة.

### 4.1. التغير المناخي وأثره على الموارد الطبيعية

تعتبر المنطقة العربية وبحكم طبيعتها الجغرافية من أكثر مناطق العالم جفافاً وبها مساحات واسعة من الأراضي المتصحرة والأراضي المهددة بالتصحر، وتشكل فيها ندرة المياه محدداً أساسياً للإنتاج الزراعي والغذائي. ويضيف تغير المناخ المزيد من التحديات إلى الموارد الطبيعية المحدودة في المنطقة العربية. ويمكن أن تؤثر الظروف الطبيعية غير الملائمة الناتجة عن تغير المناخ سلباً على توفير الغذاء الآمن في المنطقة العربية، لأنها تشكل تحديات خطيرة للزراعة وإنتاج الغذاء، وتؤثر على أسعار الغذاء والعمالة.

وللتغيرات المناخية آثاراً سلبية على كافة محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد حدة آثارها السلبية بمرور الزمن، وأنها ستؤثر على مختلف الدول والأقاليم بعد عام 2030. كما يتوقع أن تكون الفئات الأكثر اعتماداً في معيشتهم ودخولهم على الزراعة، وبخاصة صغار المنتجين في الدول النامية هي الأكثر تعرضاً لهذه الآثار السلبية.

تشير الدراسات[46] إلى ضرورة التدخل السريع لجعل الزراعة أكثر استدامة، وأكثر مرونة إنتاجياً، وإلا فإن آثار التغيرات المناخية سوف تؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء في الدول والأقاليم التي تعاني فعلياً من قصور في الأمن الغذائي. ويرتكز ذلك على ما تتسم به المنطقة العربية من ندرة في الموارد الزراعية وانخفاض إنتاجيتها وبخاصة المياه، فنصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة يعادل نحو 10 في المائة من المتوسط العالمي. ويتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050، في حال استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة.

وقد أدى التغير المناخي إلى تفاقم شح المياه في العالم العربي، والذي يرجح أن يتواصل خلال السنوات القادمة كما يتوقع أن يرتفع معدل الحرارة في المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي.

وبصفة عامة يمكن أن يؤثر تقلب المناخ على أوضاع الأمن الغذائي بشكل مباشر، من خلال تأثير العوامل الطبيعية على الموارد والإنتاج الغذائي، وكذلك بشكل

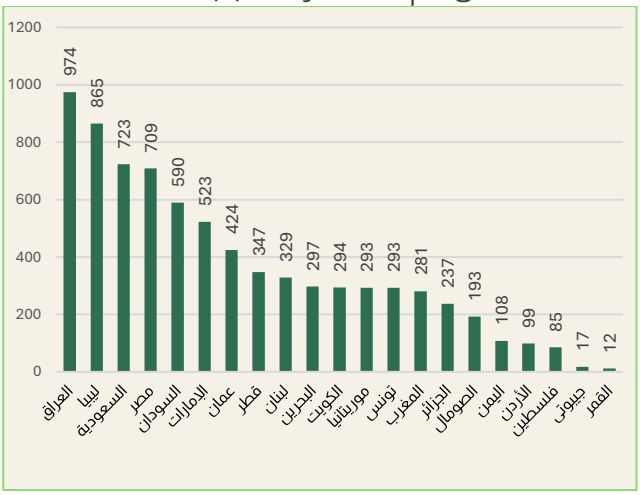
[46] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

غير مباشـــر بزيادة التعرض للأمراض، ومخاطر ســـلامة الغذاء، وتدهور جودة النظم الغذائية.

## 2. الموارد المائية

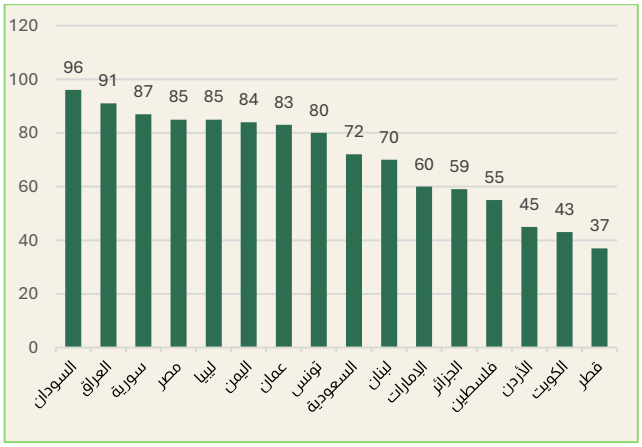
تتســـم دول المنطقـة العربيـة بظـاهرة "الفقر المـائي"، ويتضـح ذلك من خلال عدة مؤشـرات، لعل من أهمها حصـة الفرد من الاســتهلاك المائي، شــكل رقم (3-1). ومن المتوقع أن تنخفض هـذه الحصـــة في الأعوام القادمة لعدة أسباب، منها النمو السكاني المتزايد (ارتفع عـدد ســكـان المنطقـة العربيـة من حوالي 281 مليون نســمـة في عـام 2000 إلى 467 مليون نســمـة في عـام 2024، ويتوقع ارتفاعه إلى 1720 مليون نســمـة في عـام 2050[47])، بالإضـافة إلى قِدم أسـاليب الري، وكثرة الفاقد المـائي، وغيرهـا من الأســبـاب. ويعتبر القطـاع الزراعي العربي من أكثر القطاعات الاقتصادية اسـتهلاكاً للمياه، والتي تصـل، كمتوسـط في الدول العربية المتاح عنها بيانات إلى أكثر من 70 في المائة، شكل رقم (3-2).

شكل (3-1): استهلاك الفرد من المياه في الدول العربية خلال عام 2023 (متر مكعب بالسنة)




المصدر: Stata website.

شكل (3-2): نسبة استهلاك القطاع الزراعي للمياه في الدول العربية من إجمالي استهلاك المياه العذبة خلال عام 2020 (%)

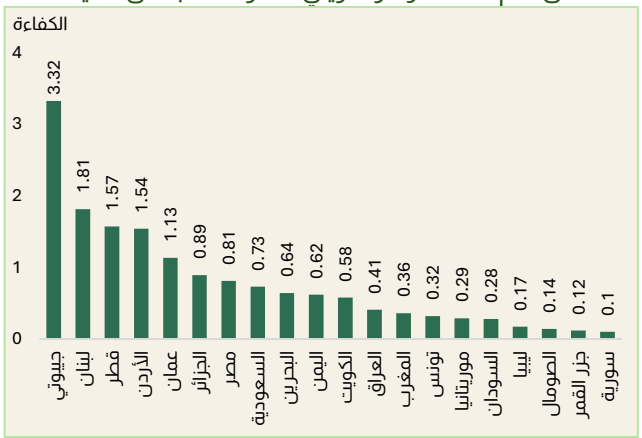



المصدر: Fanack website

### المياه وأهداف التنمية المستدامة العربية

يعتبر انخفـاض كفـاءة اسـتخـدام المياه في الري (أحـد مؤشـرات التنمية المسـتدامة الخاصـة بالهدف السـادس من أهداف التنمية المسـتدامة العالمية، SDG 6.4.1) أحد أسباب ارتفاع حصة القطاع الزراعي من المياه، شكل رقم (3-3). ويلاحظ من الشـكل بأن هناك سـت دول عربية فقط ترتفع فيها قيمة مؤشـر الكفاءة عن (1)، وهي القيمة التي تشـير إلى ارتفاع كفاءة اسـتخدام المياه في الري. وتتصـف سـتة دول أخرى باسـتخدام مرتفع بشـكل طفيف، حيث قيمة المؤشـر بين (0.5 – 1). في حين تتصـف بقية الدول بانخفاض طفيف بكفاءة الاسـتخدام، حيث قيمة المؤشر بين (أقل من 0.5 – 0.1).

شكل (3-3): كفاءة استخدام المياه لأغراض الري الزراعي خلال عام 2021 (دولار أمريكي / متر مكعب من المياه)



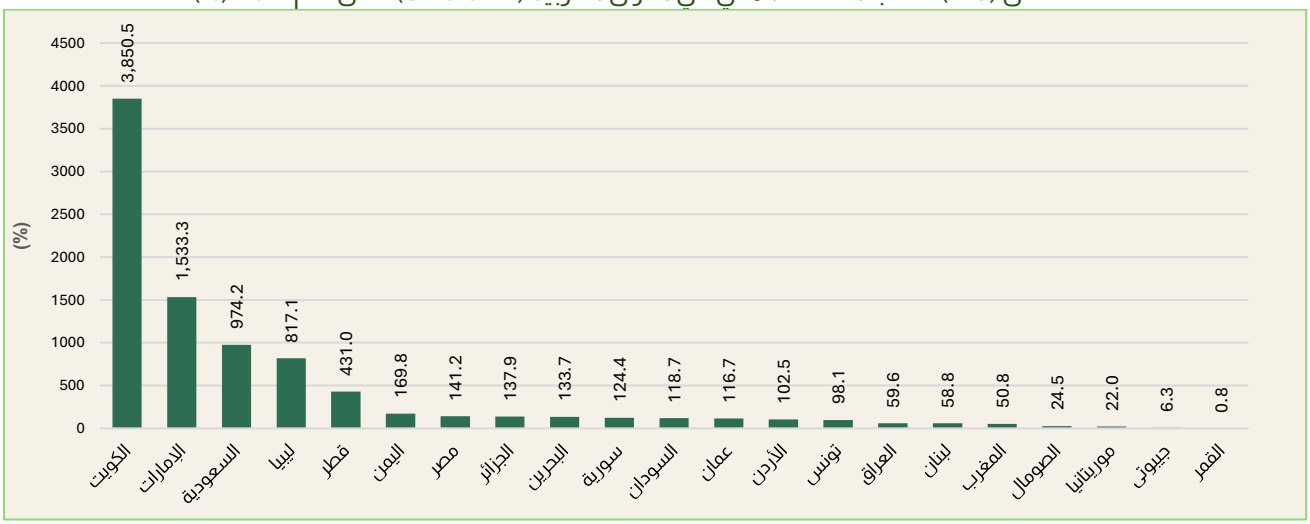

المصدر: Aqua stat website.

[47] المصدر: EAU,2023.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب الدول العربية تقع تحت نسب مرتفعة من الضغط المائي Water Stress (النسبة بين سحب كافة القطاعات من المياه العذبة، والموارد المتاحة من المياه، بعد الأخذ في الاعتبار المتطلبات البيئية المرتبطة بالمياه). ويمثل مؤشر الضغط المائي أحد مؤشرات استدامة المياه الخاصة بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDG 6.4.2). كما يتضح من شكل رقم (3-4)، فإن كل من الكويت والإمارات والسعودية وليبيا وقطر واليمن ومصر وسورية والسودان وعمان والأردن والجزائر والبحرين وتونس هم من أعلى الدول العربية تعرضاً للضغط المائي، أو فئة الضغط المائي الحرج (أي ارتفاع النسبة عن 75 في المائة). ولا توجد إلا أربع دول عربية تتمتع بضغط مائي آمن (أي النسبة أقل من 25 في المائة) وهي الصومال وموريتانيا وجيبوتي والقمر. في حين يسود الضغط المائي المعتدل (بين 50 في المائة – 75 في المائة) في كل من العراق ولبنان والمغرب. وكلما زادت نسبة الضغط المائي كلما دلّ ذلك على الاستخدام المفرط للموارد المائية، مثل الاعتماد على تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

ولغرض الربط بين هدف استدامة التنمية الخاص بالمياه (الهدف 6.4 ومكوناته الفرعية المشار إليها بالشكلين ((3-3) و (3-4))، وأهداف التنمية المستدامة الأخرى الأكثر ارتباطاً بالمياه، يُلاحظ أن عدم الأمن الغذائي يرتبط بعدم النفاد المنتظم والآمن للأغذية اللازمة للنمو الطبيعي ولحياة صحية [48]. لذا، فإن استدامة هدف التنمية الثاني (SDG2) والخاص بالقضاء على الجوع، يستهدف الوصول إلى الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى التحديات التي تواجه تنفيذ هدف الحدّ من الجوع (مثل التغيرات المناخية، والصراعات، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وغيرها) يلعب الضغط المائي دوراً سلبياً في الوصول للأمن الغذائي، وبالتالي التأثير سلباً على الجهود المبذولة لإنهاء الجوع، حيث تستخدم النسبة الأكبر من المياه العذبة في القطاع الزراعي، وبشكل محدد في الأراضي المروية، التي تشكل إنتاج حوالي 40 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من الأغذية. فعلى سبيل المثال، لوحظ بأن الضغط المائي يقلل من الإنتاجية الزراعية، ومن ثم الأمن الغذائي، وكذلك يؤثر سلباً في النفاد للمياه النظيفة وكذلك في الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، ومن ثم يقوض النتائج الغذائية للإنتاج الزراعي. وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من عدم الأمن الغذائي على مستوى العالم لتصل إلى حوالي 19.6 في المائة[49].

شكل (3- 4): نسب الضغط المائي في الدول العربية (SDG 6.4.2) خلال عام 2021، (%)




المصدر: Aqua stat website.

[48] تقرير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، 2024.

[49] تقرير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، 2024.

## إطار (3-1): البصمة المائية العربية

تشـير البصـمة المائية لدولة معينة إلى إجمالي كمية المياه المسـتهلكة لإنتاج كافة منتجاته الزراعية والصـناعية، وغيرها من الأنشطة المستهلكة للمياه. وتتكون البصمة المائية من ثلاثة أنواع، وهي: أولًا، **بصمة المياه الزرقاء** التي تمثل حجم المياه التي يمكن الحصـول عليها من موارد المياه السـطحية أو الجوفية (كالبحيرات والأنهار والأراضـي الرطبة والمسـتودعات المائية الجوفية) واسـتُخدمت (على سـبيل المثال أثناء ري المحاصـيل)، أو دُمجت في منتجات أخرى، وهكذا يمكن للزراعة المروية والصـناعة والاسـتخدام المنزلي للمياه أن يكون لها بصـمة مياه زرقاء. ثانياً، **بصـمة المياه الخضراء** وهي كمية المياه الناتجة عن هطول الأمطار والتي تستخدم بعد تخزينها في الزراعة أو تضيع لأسباب متنوعة، وهي مهمة بشـكل خاص للمنتجات الزراعية والبسـتانية والحراجية. ثالثاً، وأخيراً، **بصـمة المياه الرمادية** وتمثل حجم المياه اللازمة للتخلص من الملوثات كالتصـريفات الصـناعية، وتسـرب المياه من الأحواض المسـتخدمة في عمليات التعدين، ومياه الصرف الصحي المنزلية غير المعالجة، وتلوث ناتج عن مصدر غير محدد مثل الجريان السـطحي الزراعي أو الجريان السطحي في المناطق المأهولة[50].

وتتكون البصـمة المائية للإنتاج من مكونين، هما: البصـمة الإجمالية، والبصـمة الخاصـة بكل منتج (أي لكل محصـول). ويبلغ إجمالي البصـمة المائية في إقليم الشـرق الأوسـط (الذي يشـمل حسـب توفر المعلومات أربعة دول عربية هي العراق، ولبنان، والأردن، وسـورية) كمتوسـط للفترة 2012 - 2021 حوالي 263 مليار متر مكعب بالسـنة. ويُعزى حوالي 50 في المائة من هذا الإجمالي إلى البصـمة المائية الخضـراء، ونحو 33 في المائة إلى الزرقاء، والمتبقي 17 في المائة إلى الرمادية. ومن خلال تجزئة الكمية الإجمالية للبصـمة المائية، بهذا الإقليم، حسـب القطاع، يسـتوعب قطاع إنتاج المحاصـيل الزراعية الحصـة الأكبر بحوالي 85 في المائة، يليه قطاعي الطاقة واسـتخدام المياه محلياً بحوالي 6 في المائة لكل منهما، وأخيراً القطاع الصناعي بحوالي 3 في المائة.

ويرتبط اسـتخدام مياه البصمة المائية الخضراء بإقليم الشـرق الأوسـط والبالغ 132 مليار متر مكعب بالكامل مع إنتاج المحاصـيل الزراعية. أما اسـتخدام البصـمة المائية الزرقاء، والبالغ 88 مليار قدم مكعب، فيذهب حوالي 82 في المائة منه إلى إنتاج المحاصيل الزراعية، ونحو 17 في المائة منه إلى إنتاج الطاقة، و1 في المائة للقطاع الصناعي وعرض المياه المحلي.

فيما يتعلق بحصة الدول العربية الأربعة من إجمالي دول منطقة الشرق الأوسط، فتبلغ حصة سورية من استخدام البصـمة المائية الخضـراء حوالي 9 في المائة، تليها العراق بحوالي 5 في المائة، ثم لبنان بحوالي 0.6 في المائة، والأردن بحوالي 0.4 في المائة. أما في مجال البصـمة المائية الزرقاء، فتبلغ حصـة العراق حوالي 12.7 في المائة، تليها سـورية بحوالي 7.8 في المائة، ولبنان بحوالي 1.1 في المائة، والأردن بحوالي 0.6 في المائة. وأخيراً اسـتخدام البصـمة المائية الرمادية، حيث تبلغ حصـة سـورية حوالي 9 في المائة، يليها العراق بحوالي 7 في المائة، ولبنان بحوالي 1 في المائة، والأردن بحوالي 0.2 في المائة. وتعود بقية الحصص إلى الدول غير العربية في منطقة الشرق الأوسط (إيران وتركيا).

[50] Mekonnen and Hoekstra, 2011.

ولعل من أهم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي العربي في علاقته بالمياه هي الفاقد المائي في هذا القطاع. ووفقا لإحصاءات (Fanack Website) فإن نسبة الفاقد بشبكة المياه في الأردن تتراوح بين 40 – 60 في المائة من إمدادات المياه، وفي سورية حوالي 33 في المائة، واليمن بين 30 – 40 في المائة، والسعودية بين 25 – 40 في المائة في المدن الرئيسية، وفي فلسطين حوالي 55 في المائة كمتوسط بين الضفة والقطاع. في حين أشار (IDRICA Website) إلى أن الفاقد، أو ما يُطلق عليه المياه بدون إيراد Non-revenue Water Losses، هو بحدود 48 في المائة في لبنان، و50 في المائة في الأردن، و60 في المائة في العراق، و40 في المائة في فلسطين، و34 في المائة في مصر وهي تقديرات مرتفعة بالمعايير الدولية. وأشارت تقديرات سابقة إلى أن الفاقد بالقطاع الزراعي العربي يصل إلى حوالي 89.2 كيلو متر مكعب/ سنة، مقارنة بحوالي 4.4 كيلو متر مكعب/ سنة بالقطاع الصناعي، وحوالي 5.9 كيلو متر مكعب/ سنة في الاستخدامات المحلية، وأن ما يصل من المياه للمحاصيل لا يتعدى نسبة 45 في المائة. وقُدّر فاقد المياه بالقطاع الزراعي بما يعادل العجز المائي المتوقع في عام 2050.

ولأغراض السياسة المائية الزراعية العربية، فإنه من المناسب التعامل الجدّي مع العديد من البدائل لترشيد استخدام المياه بالقطاع الزراعي والحدّ من الفاقد والهدر المائي. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام طرق الري الحديثة بدلًا عن التقليدية في زراعة القمح يساهم في تخفيض المياه اللازمة لزراعة هذا المحصول بحوالي 50 في المائة، من 50 مليار متر مكعب إلى حوالي 25 مليار متر مكعب من المياه.

وهناك العديد من الوسائل الممكنة لتخفيض أو الحدّ من الفاقد والهدر المائي بالقطاع الزراعي (وبقية القطاعات عموما). ومن هذه الوسائل تحديث البنية الأساسية من خلال الاستثمار في شبكات توزيع المياه لخفض تسرب المياه، واستخدام تكنولوجيات متطورة مثل أجهزة الاستشعار، ونظم المراقبة للكشف عن التسربات بكفاءة، واستبدال عدّادات المياه بأخرى ذكية تتمتع بدقة أفضل، وتدريب الأفراد ذوي العلاقة بأساليب إدارة المياه والمراقبة الحديثة، وتعزيز القوانين والإجراءات التنظيمية لمحاربة توصيلات المياه غير القانونية وممارسات الاحتيال، وتبني الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في الإدارة المائية، بالإضافة إلى العمل على إدارة البيانات الضخمة، والتي تشكل أحد أوجه التحول الرقمي، وذلك من خلال جمع البيانات من مختلف المصادر مثل أجهزة الاستشعار والعدادات وأنظمة المعلومات الجغرافية، والتي من شأنها أن توفر رؤية وتقييم شامل للوضع المائي في الدولة المعنية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن استخدام الأساليب الحديثة في الري لا يرفع الإنتاجية بسبب خفض الفاقد المائي فقط، بل لما يمثله هذا الاستخدام من أهمية في مجال انتظام الري وتحسين التسميد، إلى جانب فوائد أخرى.

إن التعامل مع مشكلة الفاقد المائي بالقطاع الزراعي العربي تمثل تحدياً جوهرياً، وأن التعامل الجدّي مع هذه المشكلة من خلال الاستخدامات التكنولوجية والرقمية المتاحة يمثل خياراً عملياً يمكن أن يساهم، وبشكل ملموس، في تعزيز الاستخدام الأفضل للمياه في ظل الموارد المائية المحدودة إلى حد كبير.

## 3. الموارد البشرية

### 1.3. القوى العاملة في الزراعة

شكّل السكان الزراعيون حوالي 21 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2023 بالمقارنة مع 23 في المائة في عام 2010. ومع التطور العلمي والتقني والصناعي يتجه عدد السكان الزراعيين إلى التناقص، وبالتالي تنخفض القوى العاملة في الزراعة، حيث أن تطور واتساع القطاعات غير الزراعية وبصفة خاصة قطاعي الصناعة والخدمات يزيد من حاجتها إلى اليد العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف، حيث تمثل هذه القطاعات مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم. في الوقت الذي تتناقص فيه الحاجة إلى القوى العاملة الزراعية بسبب التقدم العلمي الزراعي الناجم عن تطور الميكنة الزراعية التي تشمل غالباً مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية.

في ضوء ذلك، تراجعت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية لتبلغ حوالي 14.2 في المائة في عام 2023 مقابل 18.1 في المائة في عام 2010. شكلت القوى البشرية الزراعية، التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة وهم النشطون اقتصادياً، حوالي 52 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين في عام 2023 أي حوالي 45 مليون نسمة. كما تمثل نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية حوالي 21.5 في المائة في عام 2023 وهي من أدنى النسب مقارنة بالدول الأخرى، الجدول رقم (3-3).

جدول (3- 3): السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة لعام 2023

(مليون نسمة)

| | السكان الزراعيون | إجمالي القوى العاملة | القوى العاملة في القطاع الزراعي | نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة (%) | نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي السكان الزراعيين (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | 95.6 | 145 | 20.5 | 14.2 | 21.5 |
| الدول الإفريقية | 665 | 462 | 294 | 63.6 | 44.2 |
| الدول الآسيوية | 2150 | 2038 | 1063 | 52.2 | 49.4 |
| الدول الأوروبية | 47 | 431 | 25.6 | 6.0 | 54.5 |
| العالم | 2904 | 5312 | 1381 | 26.0 | 47.6 |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات قاعدة المعلومات 2025.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية من دولة لأخرى، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلث عدد العاملين في السودان والقُمر، وتتراوح بين 20 في المائة و30 في المائة في كل من المغرب والصومال وموريتانيا واليمن، كما تتراوح بين 10 في المائة و17 في المائة في مصر وسورية وتونس، بينما تتراوح بين 0.8 في المائة و8 في المائة في كل من البحرين وقطر ولبنان وليبيا وفلسطين وعُمان والإمارات والعراق والكويت والجزائر وجيبوتي والسعودية.

بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية في عام 2024 حوالي 8,186 دولار أمريكي، أي بمعدل نمو طفيف بلغ حوالي 0.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل نصيب العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 15 في المائة من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فإن نصيب العامل الزراعي في الدول العربية الغنية بالموارد الزراعية من القيمة المضافة في الزراعة يتسم بالانخفاض إذ يتراوح بين 3,239 دولار أمريكي و22,323 دولار أمريكي في كل من السودان والمغرب وسورية ومصر والعراق والجزائر، بينما يتراوح فيما بين الدول العربية الأخرى بين 1800 دولار أمريكي في ليبيا و54,644 دولار أمريكي في السعودية، الملحق (3/3).

ويرجع سبب هذا التفاوت إلى مستوى الإنتاجية الفردية للعامل، واستخدام التكنولوجيا والميكنة والبنية التحتية، والتسويق والتعليم والتدريب الزراعي، وتفاوت الاستثمار الزراعي، والظروف البيئية والمناخية. وفي هذا السياق، بلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية[51] في الدول العربية مجتمعة في عام 2024 حوالي 0.40 في المائة، بينما تراوحت على صعيد الدول العربية فرادى بين 0.17 في المائة في ليبيا و2.58 في المائة في سورية. يرجع انخفاض هذه الكفاءة إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية، والتي يمكن تحسينها من خلال التوسع في استخدام التقانة الزراعية، والتركيز على الكثافة الزراعية، واعتماد أساليب الري الحديث وترشيد استخدامه.

## 2.3. تنمية الريف

تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر من أهم المعوقات التي تواجه الزراعة في الدول العربية، إذ تؤدي

[51] الكفاءة الاقتصادية: نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة العاملين في الزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

إلى ارتفاع كبير في أجور اليد العاملة الزراعية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ومن ثم تقليل الهوامش الربحية وتراجع الاستثمار.

ويعود سبب تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في معظم الدول العربية إلى قلة الدخل من الأنشطة الزراعية، وضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي، وارتفاع معدلات الأجور في النشاطات الاقتصادية الأخرى الصناعية والخدمية. إذ أن متوسط دخل الفرد في تلك القطاعات يعادل حوالي ثلاثة إلى ستة أضعاف متوسط الدخل في النشاط الزراعي. وتسهم الهجرة من الريف إلى المدينة بتجاوز فرص العمل المتاحة لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية. وتدل البيانات أن معدل نمو عدد سكان المدن العربية قد بلغ في المتوسط حوالي 4.5 في المائة في عام 2024 مقابل حوالي 1.2 في المائة لنمو السكان الزراعيين، بينما بلغ متوسط المعدل العام للنمو السكاني في الدول العربية حوالي 2.2 في المائة، وهذا يدل بوضوح على ارتفاع معدلات هجرة القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى.

إن الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة يمثل ضرورة ملحة للقطاعين الريفي والحضري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمل المُجزي لسكان الريف من خلال استغلال الموارد الأرضية غير المستغلة، والتوسع في استخدام التكثيف الزراعي أي زيادة إنتاجية وحدة المساحة بتوظيف المزيد من العمال ورأس المال.

وأثبتت الدراسات أن هكتاراً من الزراعة الكثيفة يحتاج في المتوسط إلى حوالي 4 أضعاف العمالة التي يحتاجها هكتار الزراعة التقليدية، بالإضافة إلى التوسع في الصناعات الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية، وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات الأساسية من شبكات الري والسدود ومنشآت الإنتاج والتخزين، وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والخدمات الصحية، ودعم الصناعات الريفية.

## 4. الناتج والإنتاج الزراعي

### 1.4. الناتج الزراعي

شهد الناتج الزراعي في الدول العربية تحسّنًا ملحوظاً بالأسعار الثابتة خلال عام 2024، حيث تحوّل من الانكماش المسجل بنسبة 3.8 في المائة في عام 2023 إلى نمو طفيف بنسبة 0.5 في المائة في عام 2024، لتصل القيمة المضافة إلى حوالي 167 مليار دولار أمريكي. ويُعزى هذا التحسّن النسبي إلى تحسّن جزئي في الظروف المناخية في بعض الدول العربية، إضافة إلى استئناف محدود لبعض الاستثمارات، خصوصًا في مجالات التقنيات الزراعية وأنظمة الري الحديثة. وقد سجل الناتج الزراعي انكماشًا في سبع دول عربية، بلغ أقصاه في فلسطين والسودان بنسب بلغت 21 في المائة و20.1 في المائة على التوالي، نتيجة استمرار الظروف الداخلية غير المواتية في السودان، حيث تراجع القطاع الزراعي فيها للعام الرابع على التوالي، والحرب المتواصلة على غزة التي أعاقت إنتاج المنتجات الزراعية وتصديرها إلى الأسواق الخارجية. كما انكمش ناتج هذا القطاع في لبنان بنحو 7.1 في المائة، نتيجة استمرار الأضرار على الأراضي الزراعية. وسجلت المغرب وسورية وليبيا واليمن تراجعاً في الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة بنسب تراوحت بين 1 في المائة و4.6 في المائة، نتيجة للظروف المناخية غير الملائمة وتراجع كميات الأمطار.

في المقابل، شهد هذا الناتج تحسناً في عام 2024 مقارنة بالعام السابق في بعض الدول العربية، فقد حققت جيبوتي وتونس والأردن أعلى معدلات نمو في الناتج الزراعي، بنسبة بلغت نحو 9.7 و9 و6.9 في المائة على التوالي خلال عام 2024. كما سجل الناتج الزراعي في باقي الدول العربية أداءً إيجابياً تراوح بين 1 في المائة في قطر و5.1 في المائة في السعودية.

ولم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5.7 في المائة في عام 2024، وتراجع بنسبة ضئيلة مقارنة بنحو 5.8 في المائة في عام 2023. وتبرز الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في خمس دول عربية تتجاوز فيها النسبة مستوى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي دول تمتلك موارد

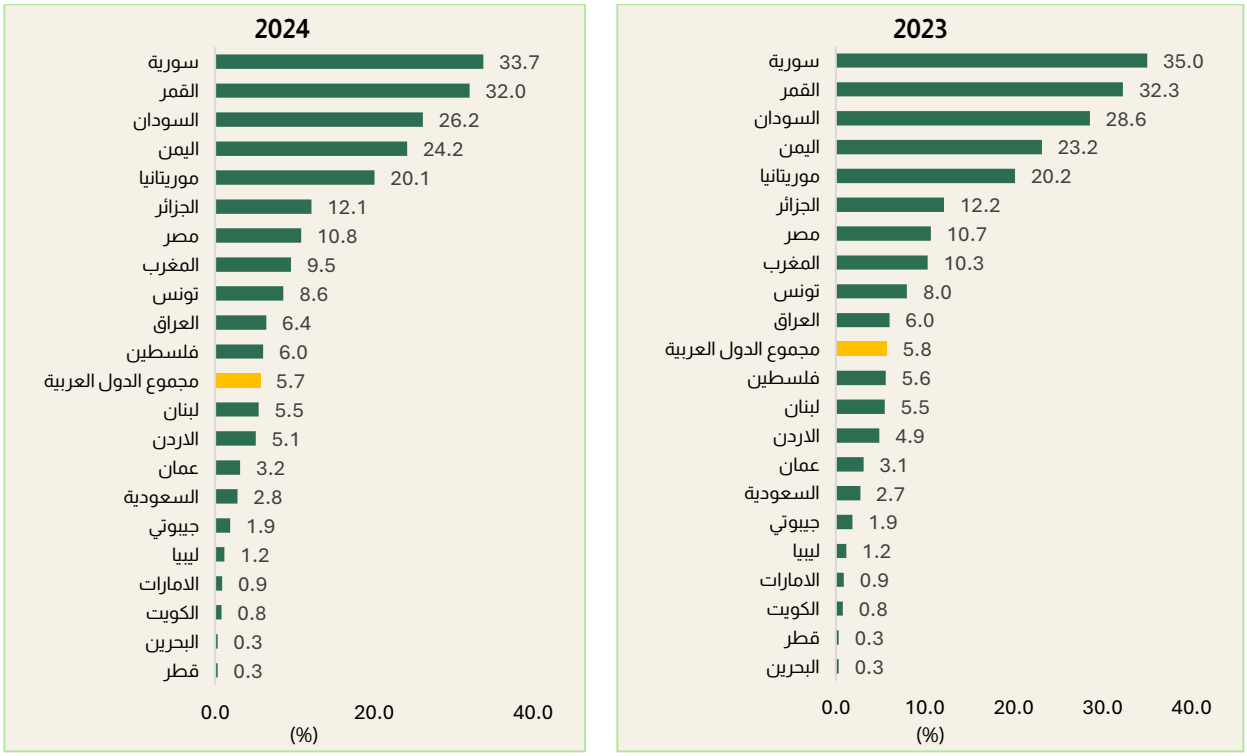
زراعية وفيرة نسبيًا، لكنها تفتقر إلى التنويع الاقتصادي وتشمل سورية والقُمُر والسودان واليمن وموريتانيا. وتُعد سورية الأعلى، إذ بلغت حصة القطاع الزراعي نحو 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، تليها القُمُر والسودان بمساهمة تقارب 32 و26.2 في المائة، على التوالي، ثم اليمن وموريتانيا بنحو 24.2 و20.1 في المائة، على التوالي. في حين بلغت مساهمة القطاع الزراعي في مصر بنسبة 10.8 في المائة. في المقابل، لا تتجاوز مساهمة الزراعة 6 في المائة في معظم الدول العربية المصدّرة للنفط، باستثناء الجزائر التي سجّلت 12.1 في المائة. وسجلت الإمارات والكويت وقطر والبحرين أدنى النسب، حيث لم تتعدَّ 1 في المائة في عام 2024 (شكل رقم 3-5).

جدول (3- 4): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة خلال الأعوام 2015 و2021-2024، سنة الأساس 2015 (مليون دولار أمريكي)

| | 2015 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغيُّر (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | 2024-2015 | 2024-2023 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 2,510,663 | 2,692,120 | 2,880,468 | 2,906,036 | 2,952,549 | 1.1 | 1.6 |
| الناتج الزراعي | 149,863 | 174,059 | 172,935 | 166,349 | 167,214 | 1.2 | 0.5 |
| نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي | 6.0 | 6.5 | 6.0 | 5.8 | 5.7 | | |

المصدر: الملحق (4/3).

شكل (3- 5): حصة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)




المصدر: الملحق (4/3).

يعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد على مستوى الأفراد. ويشير هذا المؤشر إلى أن أي نمو سكاني يفوق معدل نمو الناتج الزراعي قد يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الموارد الزراعية، ما يعني انخفاض تأثير هذا القطاع في تلبية احتياجات المجتمع، ويُعد ذلك تراجعًا فعليًا في مساهمة الزراعة في الأمن الاقتصادي والغذائي.

في عام 2024، سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنحو سالب 2.1 في المائة ليسجل حوالي 373 دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 381 دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى هذا التراجع إلى

تسارع نمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الزراعي. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في ثمانية دول عربية خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، وهي: الأردن، تونس، البحرين، الجزائر، جيبوتي، القمر، مصر وموريتانيا. وتراوح بين 44 دولار أمريكي في ليبيا و678 دولار أمريكي في السعودية، التي سجلت أعلى قيمة بين الدول العربية في عام 2024، الملحق (4/3).

## 2.4. الإنتاج النباتي

يتأثر الإنتاج الزراعي النباتي في الدول العربية بدرجة كبيرة بالظروف البيئية والمُناخية والمائية من جهة، وهطول الأمطار من حيث ملائمة كمياتها وتوزيعها وكفاءة استخدامها من جهة أخرى. يتميز الإنتاج النباتي المطري الذي يشكل حوالي 80 في المائة من المساحة المزروعة بحدة التقلبات السنوية من حيث المساحة والإنتاج، وتدني وتقلب معدلات الإنتاجية مما ينعكس سلباً على مستويات الدخل الزراعي والتجارة الزراعية ودرجة الأمن الغذائي العربي.

تدل تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2024 أنه سجل نمواً بلغ حوالي 6.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، نظراً لزيادة إنتاج معظم محاصيل الحبوب بحوالي 11.7 في المائة والبذور الزيتية بحوالي 22.7 في المائة. إذ سجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 8 في المائة، والأرز بنسبة 57.8 في المائة والشعير بنسبة 48.9 في المائة، والذرة الشامية بنسبة 15.7 في المائة. يأتي ذلك نتيجة لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 1.6 في المائة للقمح، و18.6 في المائة للأرز، و23.1 في المائة للشعير، و29.7 في المائة للذرة الشامية، وسجل إنتاج الذرة الرفيعة تراجعاً بنسبة 14.4 في المائة وكذلك تراجعت مساحته المحصولية بنسبة 21.9 في المائة.

جدول (3- 5): نسب التغير في الإنتاج الزراعي بين عامي 2023 و2024 (%)

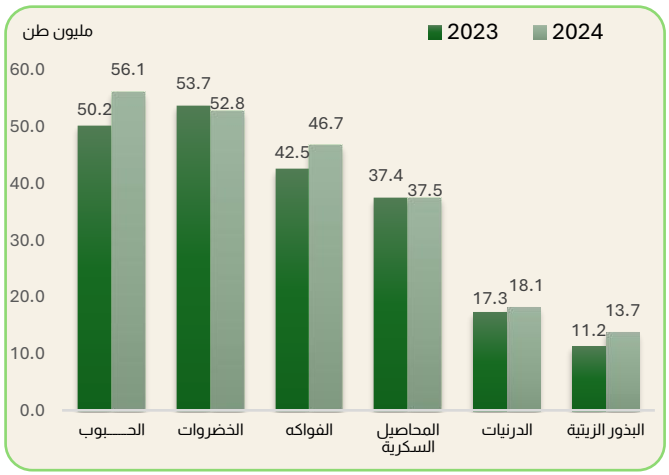
| المحصول | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | المحصول | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 11.7 | 1.8- | 13.7 | البقوليات | 8.4 | 8.2 | 0.2 |
| (القمح) | 8.0 | 1.6 | 6.3 | البذور الزيتية | 22.7 | 27.9 | 4.1- |
| (الشعير) | 48.9 | 23.1 | 21.0 | الخضروات | 1.6- | 3.3- | 1.8 |
| (الذرة الشامية) | 15.7 | 29.7 | 10.8- | الفواكه | 10.0 | 9.6- | 21.7 |
| (الذرة الرفيعة) | 14.4- | 21.9- | 9.5 | الألياف | 19.9 | 0.1 | 19.9 |
| الدرنيات | 5.0 | 8.2 | 3.0- | المحاصيل السكرية | 0.3 | 1.9 | 1.6- |

المصدر: الملحق (5/3).

كما يرجع النمو في إنتاج الحبوب إلى تحسين مستوى الغلة بنسبة 6.3 في المائة في القمح، و33 في المائة في الأرز، و21.0 في المائة في الشعير، و9.5 في المائة في الذرة الرفيعة، وذلك من جراء التوسع في استخدام الحزم التقنية المتكاملة مثل البذور المحسنة والري التكميلي والتوسع في برامج الإرشاد الزراعي.

تركزت تلك الزيادة في الدول العربية المنتجة للقمح مثل مصر وسورية، وسجل إنتاج الشعير الزيادة المذكورة نظراً لتحسن الغلة بسبب التوسع في زراعة الأصناف المُحسّنة ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف والتي تتناسب مع الظروف البيئية والمناخية السائدة في الدول العربية. وسجلت المحاصيل المطرية الأخرى والمروية تطورات متفاوتة، الملحق (5/3) والجدول رقم (3-5) والشكل (3-6).

شكل (3- 6): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (5/3).

## 3.4. الإنتاجية الزراعية العربية

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر، التي تعتمد كلياً على الزراعة المروية، منخفضة بالمقارنة مع الدول النامية، وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظراً لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية كمحصلة للتفاوت في الأساليب والتطبيقات الزراعية. وتتصدر مجموعة الحبوب هذه الظاهرة، وهي المجموعة الأكثر أهمية من حيث المساحات المحصولية التي تشغلها وقيمتها الاقتصادية والغذائية. يوضح الجدول رقم (3-6) إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعات الأقاليم الأخرى، حيث حققت تلك الإنتاجية مستويات واعدة وخاصة المطرية منها، حيث تراوح نمو الغلة بين 0.2 في المائة للبقوليات و21.7 في المائة للفاكهة.

جدول (3- 6): إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى خلال عام 2024

(كلغم/ هكتار)

| المحصول | الدول العربية | الدول الإفريقية | الدول الآسيوية | الدول الأوروبية | العالم |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحبوب** | 2,042 | 1,699 | 4,459 | 4,533 | 4,243 |
| **القمح** | 2,556 | 2,862 | 3,511 | 4,380 | 3,625 |
| **الشعير** | 1,341 | 1,515 | 2,058 | 3,894 | 3,151 |
| **الأرز** | 7,528 | 2,313 | 4,992 | 6,172 | 4,752 |
| **البقوليات** | 988 | 772 | 850 | 2,012 | 976 |
| **الدرنيات** | 22,474 | 8,389 | 21,851 | 24,604 | 13,192 |
| **المحاصيل السكرية** | 69,204 | 62,736 | 74,014 | 62,183 | 72,866 |
| **الفاكهة** | 13,590 | 11,632 | 15,773 | 20,441 | 16,048 |
| **الخضروات** | 20,314 | 8,385 | 22,264 | 27,642 | 20,068 |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة المعلومات، 2024، وملحق (3-5).

أشارت نتائج البحوث والتجارب التطبيقية التي أجرتها محطات البحوث التجريبية الوطنية وتلك التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون مع برامج البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية، إلى أن الإنتاجية الفعلية لبعض المحاصيل الزراعية لمجموعة الحبوب والأعلاف قد حققت زيادة تراوحت بين 30 في المائة و50 في المائة نتيجة تطبيق التقانات المتطورة.

إن تطوير الإنتاج النباتي في الدول العربية يتطلب تكثيف الجهود في مجال التوسع الأفقي والرأسي، وتعبئة مزيد من الموارد وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وتشجيع الاستثمار في مجال استغلال الموارد الزراعية، والاستفادة من الإنجازات العلمية في مجال التقانة الحيوية.

## 4.4. الإنتاج الحيواني

تشير تطورات الإنتاج الحيواني خلال عام 2024 إلى تحقيق معدل نمو بلغ حوالي 0.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. ويرجع سبب هذا النمو المتواضع إلى زيادة ضئيلة في أعداد الثروة الحيوانية في عام 2024 في الدول العربية الرئيسة مثل السودان الذي يمتلك حوالي ثلث الأبقار والأغنام في الدول العربية. أدى هذا إلى تواضع الزيادة في إنتاجية اللحوم الحمراء والألبان والتي بلغت 1.1 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. في المقابل حقق إنتاج اللحوم

البيضاء والبيض زيادة بنسبة 3.1 في المائة و2 في المائة، على التوالي، نظراً لانتشار تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق تجاري واسع وفقاً لنظم الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف. بينما تعتمد تربية الثروة الحيوانية على الأسلوب الرعوي التقليدي أو الحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة. وتعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ تبلغ حوالي ثلث مستوى إنتاجية الأبقار في استراليا، وحوالي ربع إنتاجية الأبقار في الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي خُمس إنتاجية الأبقار في كل من أوروبا والدول النامية.

إن تطوير الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات جيدة من الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد عليها يتطلب توفير التسهيلات للقطاع الخاص لإنشاء المشاريع الكبيرة المتخصصة في الإنتاج الحديث، وتوفير الرعاية الصحية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للسلالات المحلية من خلال التهجين والخلط مع السلالات الأخرى ذات الإنتاجية العالية، وتطوير وتنظيم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها، وإعادة تأهيل وتدريب مربي المواشي على نظم التربية الحديثة.

## 5.4. الإنتاج السمكي

تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتنوع حيث السواحل البحرية والمسطحات المائية والخزانات والسدود. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج السمكي في عام 2024 قد بلغ حوالي 6.6 مليون طن، أي زيادة بلغت حوالي 4.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. ويشكل هذا الإنتاج حوالي 75.0 في المائة من الطاقة الإنتاجية. ويتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ بلغ إنتاج الدول المطلة على البحر المتوسط بحوالي 37.9 في المائة من إجمالي الإنتاج، والدول المطلة على المحيط الأطلسي حيث الإمكانات الإنتاجية المرتفعة حوالي 37.0 في المائة، يليها الدول المطلة على الخليج العربي وبحر العرب بحوالي 23.6 في المائة. في بالمقابل تعتبر الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي الأقل إنتاجاً بحوالي 1.5 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، الملحق رقم (7/3) والجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-7).

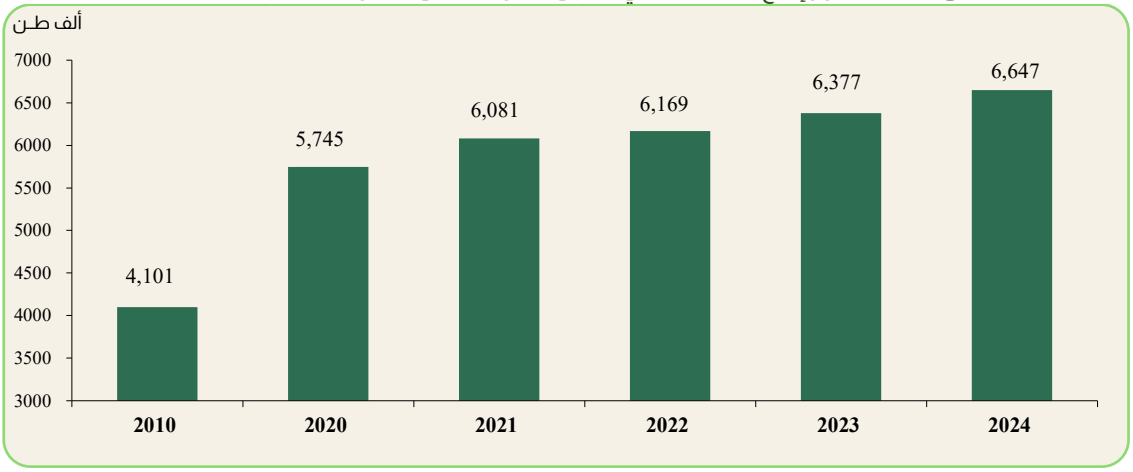
جدول (3- 7): الإنتاج السمكي للدول العربية حسب الأقاليم خلال السنوات (2010، 2020، 2023، 2024)

| الإقليم | الإنتاج السمكي (ألف طن) | | | | معدل النمو (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2020 | 2023 | 2024 | 2024-2010 | 2024-2023 |
| المحيط الأطلسي | 1,781.9 | 2,077.6 | 2,471.8 | 2,459.9 | 2.3 | 0.5- |
| البحر الأبيض المتوسط | 1,601.9 | 2,269.7 | 2,381.9 | 2,520.4 | 3.3 | 5.8 |
| الخليج العربي وبحر العرب | 605.0 | 1,294.9 | 1,411.9 | 1,566.6 | 7.0 | 11.0 |
| البحر الأحمر والمحيط الهندي | 112.4 | 103.2 | 111.5 | 99.8 | 0.8- | 10.6- |
| **الإجمالي** | **4,101.2** | **5,745.4** | **6,377.1** | **6,646.7** | **3.5** | **4.2** |

المصدر: الملحق (7/3).

على مستوي الدول العربية فرادى، سجل الإنتاج السمكي في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023 زيادة في بعض الدول المنتجة تراوحت بين 0.8 في المائة في موريتانيا وتونس و26.4 في المائة في سورية. في المقابل، سجل الإنتاج تراجعا في ثمان دول عربية هي الإمارات والجزائر وجيبوتي والسودان وقطر والكويت والمغرب واليمن وذلك بنسب تراوحت بين 1.3 في المائة في المغرب، و28.1 في المائة في السودان، (الملحق 7/3).

شكل (3- 7): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة (2010 و 2020-2024)




المصدر: الملحق (7/3).

يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في إجمالي الدول العربية حوالي 14.2 كيلو جرام في السنة. ويتفاوت متوسط حصة الفرد من الإنتاج السمكي في الدول العربية، حيث بلغ حوالي 212 كيلو جرام في السنة في عُمان، وحوالي 186 كيلو جرام في السنة في موريتانيا، وحوالي 41 كيلو جرام في السنة في المغرب، ويبلغ حوالي 20 كيلو جرام في السنة و35 كيلو جرام في السنة في مصر والقُمُر على الترتيب، وتراوح بين حوالي 5 و 12 كيلو جرام في السنة في كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر وليبيا، وبين حوالي 1 و 3 كيلو جرام في السنة في كل من العراق والصومال وجيبوتي واليمن والجزائر وفلسطين، كما ينخفض إلى أقل من كيلو جرام واحد في السنة في كل من السودان وسورية والأردن والكويت ولبنان.

ويواجه تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية عدداً من التحديات، تتمثل في ضعف الاستثمار الموجه لهذا القطاع، وضعف استخدام التقنيات المتطورة في الصيد، والنقص في العمالة المدربة والمتخصصة، وضعف البنى الأساسية المرتبطة بالصيد، ونقص المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وضعف خدمات التسويق وقنوات التمويل الميسر لصغار الصيادين.

## 5. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة والاستثمارات الزراعية

### 1.5. البحوث والتقنيات الحديثة

تلعب البحوث الزراعية والتقانة الحديثة دوراً محورياً في تطوير القطاع الزراعي، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها، مثل انخفاض الإنتاجية وتراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي. وتسهم البحوث الزراعية المبنية على أسس عملية في رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال تطوير أصناف نباتية أكثر قدرة على مقاومة الجفاف والآفات، وتتميز بإنتاجية أعلى. وتتضمن أبرز مراكز الأبحاث والدراسات في مجال البحوث الزراعية والتقنيات الحديثة في الدول العربية في:

- **المركز الوطني للزراعة الذكية في السعودية**، حيث قام في عام 2023 بإعداد دراسة أوصت بتوسيع استخدام الطائرات المُسيّرة لتحسين إدارة المحاصيل والري.
- **جامعة الإمارات**، قامت بنشر ورقة بحثية في عام 2024 حول إمكانية دمج إنترنت الأشياء في البيوت المحمية، وبين البحث في كفاءة استخدام المياه.
- **مركز البحوث الزراعية المصري**، حيث قام في عام 2023 بتطوير صنف جديد من القمح يتحمل الحرارة العالية ويقلل فترة النضج بنحو 15 في المائة.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، حيث تمكنت من تسجيل أكثر من

87 صنفاً من القمح مضادة للجفاف منتشرة في كل الدول العربية، والمعروفة بجودتها من حيث النوع والكم.

## 2.5. تكوين رأس المال في القطاع الزراعي

تشهد الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة، سواء كانت في شكل تكوين رأس المال المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات. ومع ذلك، لا تزال حصة هذه الاستثمارات محدودة، إذ تواجه تحديات كبيرة مثل شح الموارد المائية وضعف البنية التحتية، ما يستدعي تنسيقًا أكبر وسياسات داعمة تضمن استدامة العوائد الزراعية على المدى الطويل. وقد بدأت عدة دول عربية بتوجيه رؤوس أموالها نحو مشاريع زراعية استراتيجية، سواء داخل أراضيها أو عبر شراكات استثمارية مع دول تمتلك موارد زراعية واعدة. وتتركز هذه الاستثمارات في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني، وتبني تقنيات الري الحديث، والتصنيع الغذائي، والزراعة الذكية. وتسعى هذه الجهود إلى تعزيز التكامل الزراعي بين الدول العربية من خلال تبادل الخبرات، وتقوية سلاسل الإمداد، ورفع القدرة الإنتاجية للقطاع.

يركز الاستثمار الذي يخدم الاستدامة طويلة الأجل في القطاع الزراعي ويساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج دون الإضرار بالبيئة، مع ضمان العوائد الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. ولعل من أبرز أنواع هذا الاستثمار هو الاستثمار في تقنيات الزراعة الذكية التي تركز على أنظمة الري بالتنقيط أو الري الذكي والتي تخدم توفير المياه، وتقليل الفاقد وترشيد الموارد وتحسين كفاءة الإنتاج، إضافة إلى الاستثمار في استخدام طرق مراقبة المحاصيل. كما يرتكز بعض أنواع الاستثمار على الطاقة المتجددة في الزراعة مثل استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل المضخات والمرافق الزراعية، ووحدات الطاقة الحيوية من مخلفات المزارع. حيث تساهم هذه الاستثمارات في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتكاليف الطاقة، وتعزيز استخدام الزراعة العضوية والمستدامة باستخدام الأسمدة والمبيدات الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي بهدف المحافظة على صحة التربة والمياه وتقليل التلوث الكيميائي. وهناك أيضاً استثمار في سلاسل القيمة القصيرة والمحلية لدعم التسويق المحلي للمنتجات الزراعية.

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى أن حصة الاستثمارات في القطاع الزراعي لا تزال منخفضة مقارنةً بالقطاعات الأخرى في الدول العربية، باستثناء بعض الدول مثل القُمر والصومال وسورية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي تكوين رأس المال حوالي 24.6 و19.6 و14.4 في المائة على التوالي في عام 2022. جدول رقم (3-8).

جدول (3- 8): حصة الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي من إجمالي تكوين رأس المال في بعض الدول العربية (%)

| الدول | 2021 | 2022 |
|---|---|---|
| الأردن | 2.9 | 3.1 |
| الامارات | 0.7 | 0.7 |
| البحرين | 0.0 | 0.0 |
| تونس | 7.5 | 7.4 |
| الجزائر | 3.7 | 3.9 |
| جيبوتي | 0.4 | 0.4 |
| السعودية | 1.1 | 0.9 |
| سورية | 14.0 | 14.4 |
| الصومال | 19.7 | 19.6 |
| العراق | 2.5 | 2.7 |
| عُمان | 0.2 | 0.1 |
| فلسطين | 4.3 | 4.0 |
| القمر | 24.1 | 24.6 |
| لبنان | 2.8 | 3.5 |
| ليبيا | 2.2 | 2.2 |
| مصر | 4.4 | 3.7 |
| المغرب | 9.4 | 9.4 |
| موريتانيا | 3.4 | 3.2 |
| اليمن | 6.0 | 6.4 |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

يواجه القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية تحديات كبيرة، أبرزها محدودية الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على التمويل، ما يعيق المستثمرين عن تطوير المشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي. كما تؤثر العوامل الطبيعية والمناخية سلبًا على الإنتاج، نظرًا لاعتماد الزراعة على الظروف المناخية. فالجفاف، والفيضانات، والتقلبات الجوية تجعل الاستثمار في هذا المجال محفوفًا بالمخاطر. إلى جانب ذلك، تعاني بعض الدول

من ضعف البنية التحتية، مثل نقص شبكات الري وغياب التقنيات الزراعية الحديثة، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة وارتفاع التكاليف.

رغم التهميش الذي عانى منه هذا القطاع في السابق، أدركت العديد من الدول العربية مؤخرًا أهمية تنميته لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وفيما يلي أبرز التدابير والمبادرات التي هدفت إلى تطوير القطاع الزراعي:

1. **السعودية**: أطلقت "**مبادرة الأمن الغذائي**" ضمن "رؤية السعودية 2030"، والتي تركز على الزراعة المستدامة، والاستثمار في الزراعة الذكية، وتبني تقنيات مثل الزراعة الرأسية والزراعة باستخدام المياه المالحة. ومن أبرز المشاريع شركة "سالك" للاستثمار الزراعي الخارجي لتأمين الغذاء. كما يدعم صندوق التنمية الزراعية استخدام التقنيات الحديثة.

2. **الإمارات**: تُعد من الدول الرائدة في تطبيق الزراعة التقنية مثل الزراعة بدون تربة والبيوت المحمية الذكية، حيث تشجع الإمارات القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي. وقد أطلقت "**دليل الاستثمار الزراعي**" في عام 2021، الذي يشمل 54 مجالًا في الإنتاج النباتي والحيواني والاستزراع السمكي والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية. كما وفر مصرف الإمارات للتنمية تمويلات تتجاوز 721 مليون درهم منذ إطلاق استراتيجيته في أبريل 2021.

3. **مصر**: تبنت الحكومة مشروع "**الدلتا الجديدة**" لاستصلاح نحو 750 ألف فدان، بهدف زيادة الرقعة الزراعية إلى 10 ملايين فدان. ووسعت برامج دعم الري الحديث وزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، إضافة إلى الاستثمار في سلاسل التبريد والتسويق الزراعي.

4. **المغرب**: تبنى "**مخطط المغرب الأخضر**" واستكمله باستراتيجية "**الجيل الأخضر**"، التي تركز على دعم صغار المزارعين وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، خاصة في زراعة الزيتون والحوامض، بالإضافة إلى تعزيز استثمارات الموارد المائية وأنظمة الري بالتنقيط.

## 6. التجارة الزراعية العربية

### 1.6. الصادرات الزراعية العربية

شهد عام 2023 ارتفاعًا في قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة 4.7 في المائة، ليبلغ إجمالي الصادرات الزراعية السلعية نحو 47.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 45.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ومع ذلك، يُلاحظ أن معدل النمو في عام 2023 لا يزال أقل من متوسط النمو خلال الفترة ما بين 2010 و2023، والذي بلغ نحو 7.2 في المائة. حيث تراجعت قيمة صادرات السلع الأساسية من 25.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 24.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وسجّلت سبع دول عربية تراجعاً في قيمة الصادرات الزراعية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بنسب تراوحت بين 0.4 في جيبوتي و24.8 في المائة في الجزائر، وشملت هذه الدول بالإضافة إلى الجزائر وجيبوتي كل من تونس ولبنان وفلسطين والكويت والمغرب. في المقابل، شهدت بقية الدول العربية نموًا في صادراتها الزراعية، بنسب تراوحت بين 0.6 في المائة في مصر و63 في المائة في الأردن، (الملحق (8/3)). ويُعزى الارتفاع الملحوظ في الصادرات الزراعية في الأردن في عام 2023 بعد انكماش بلغ نحو 23 في المائة في عام 2022، إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 6.4 في المائة ليبلغ نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنسبة نمو بلغت 3.9 في المائة، أي ما يعادل 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

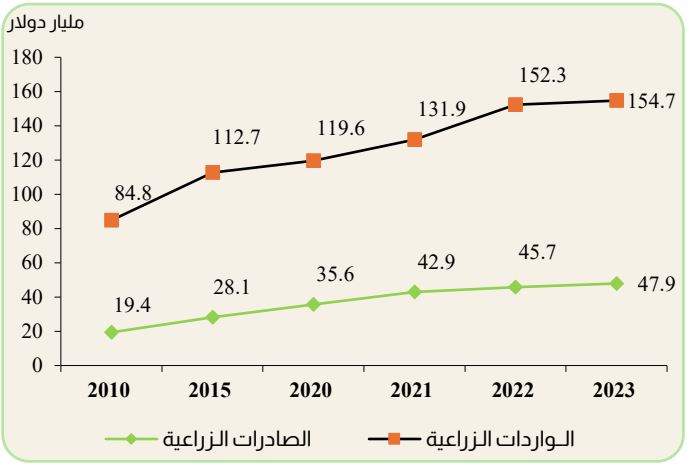
وقد تصدرت الإمارات الدول العربية في حجم صادراتها الزراعية تليها مصر والمغرب والسعودية والسودان، حيث بلغت قيمتها حوالي 18.7 و6.9 و5.2 و4.2 و2.3 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2023، وهو ما يمثل حوالي 78.1 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية.

### 2.6. الواردات الزراعية العربية

سجلت قيمة الواردات الزراعية العربية معدل نمو بلغ نحو 1.6 في المائة في عام 2023، حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي 154.7 مليار دولار أمريكي في 2023، مقابل نحو 152.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وسجل الأردن أعلى معدل نمو في الواردات الزراعية بين

الدول العربية بنحو 25.8 في المائة في عام 2023، يليه اليمن بنحو 18.3 في المائة، بينما أكبر تراجع في الواردات الزراعية كان من نصيب تونس بنحو 18.4 في المائة، الملحق (8/3) والجدول رقم (3-9) والشكل رقم (3-8).

شكل (3- 8): الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2020-2023 (مليار دولار أمريكي)




المصدر: الملحق (8/3).

واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية بنسبة 17.6 في المائة وبقيمة بلغت 27.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، تليها الإمارات بحصة بلغت نحو 14.7 في المائة وبقيمة بلغت 22.8 مليار دولار أمريكي، ثم مصر والعراق بنسب تراوحت 11.4 و10.3 في المائة وبما يعادل حوالي 17.7 و16 مليار دولار أمريكي على التوالي.

شهد العجز في الميزان التجاري الزراعي (مقاساً بصافي الواردات الزراعية) لمجموعة الدول العربية نمواً ضئيلًا ليصل إلى نحو 106.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بعجز بقيمة 106.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وتراجع نصيب الفرد من العجز التجاري الزراعي بنحو 2.0 في المائة ليبلغ حوالي 234 دولار أمريكي في عام 2023 مقابل 239 دولار أمريكي في عام 2022.

وسجلت جميع الدول العربية عجزاً في الميزان التجاري الزراعي في عام 2023. ففي السعودية، ارتفع العجز التجاري الزراعي إلى نحو 23 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقابل 22.2 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وعليه تراجع نصيب الفرد منه إلى نحو 683 دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بنحو 690 دولار أمريكي في عام 2022. وارتفع العجز في العراق إلى حوالي 15.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بنحو 15 مليار دولار أمريكي في عام 2022. فيما تراجع العجز التجاري الزراعي في الجزائر من 11.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 10.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الواردات الزراعية بنسبة 7.1 في المائة خلال العام نفسه. وفي مصر، ارتفع العجز التجاري الزراعي إلى نحو 10.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023. بينما تحول الفائض التجاري في جيبوتي من حوالي 94 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى عجز يقدر بحوالي 81 مليون دولار أمريكي في عام 2023. كما ارتفع نصيب الفرد من عجز الميزان التجاري الزراعي في تسع دول عربية وهي الأردن والعراق وعُمان وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن، حيث سجلت لبنان واليمن وفلسطين والأردن أكبر نسبة ارتفاع تقدر بنحو 16 و15.4 و12.6 و11.3 في المائة في عام 2023، على التوالي.

جدول (3- 9): الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الأعوام 2010 و2015 و2021– 2023

(مليون دولار أمريكي)

| | الصادرات والواردات الزراعية | | | | | معدل التغيُّر (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2021 | 2022 | 2023 | 2023-2010 | 2023-2022 |
| **الصادرات** | 19,398 | 28,087 | 42,912 | 45,749 | 47,895 | 7.2 | 4.7 |
| **الواردات** | 84,836 | 112,707 | 131,942 | 152,297 | 154,721 | 4.7 | 1.6 |
| **صافي الواردات (العجز)** | 65,438 | 84,620 | 89,030 | 106,548 | 106,826 | 3.8 | 0.3 |
| **نسبة الصادرات إلى الواردات (%)** | 22.9 | 24.9 | 32.5 | 30.0 | 31.0 | | |

المصدر: الملحق رقم (8/3).

## 3.6. الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية

تلعب صادرات السلع الغذائية الأساسية دوراً مهماً في اقتصادات الدول العربية وفي تعزيز أمنها الغذائي. وقد انخفضت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 2.4 في المائة في عام 2023، مقارنة بارتفاع قدره 3.5 في المائة في عام 2022. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض مؤشر أسعار الغذاء العالمي[52] بنحو 15.3 في المائة خلال عام 2023، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف في الكميات المصدّرة بنسبة تقل عن 1 في المائة، مقابل نمو بلغ 8.7 في المائة في عام 2022. وشكّلت هذه الصادرات ما نسبته 51.5 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية.

تباينت قيمة مكونات صادرات السلع الغذائية الرئيسية خلال عام 2023؛ إذ ارتفعت قيمة صادرات الحبوب والدقيق بنسبة 9.9 في المائة، كما زادت الكميات المصدّرة بنسبة 6.2 في المائة. وفي المقابل، تراجعت كمية صادرات السكر الخام بنحو 44.5 في المائة، بالرغم من ارتفاع قيمة هذه الصادرات بنسبة 12.6 في المائة، وتراجعت كميات صادرات البطاطس بنسبة 6.4 في المائة في عام 2023، ما أدى إلى انخفاض قيمتها بنسبة 14.8 في المائة. كما انخفضت قيمة صادرات الخضروات والفواكه بنسبة 7.3 و4.6 في المائة، على التوالي، بالرغم من زيادة كمياتها بنسبة 1.2 في المائة و2.9 في المائة، على التوالي.

تراجع مؤشر أسعار الألبان بنحو 18.7 في المائة في عام 2023، مما انعكس على انخفاض قيمة صادرات الدول العربية من الألبان بنسبة 1.2 في المائة، رغم ارتفاع الكميات المصدَّرة بنسبة 0.6 في المائة. وتمثل الألبان نحو 12.6 في المائة من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية من السلع الغذائية الأساسية. أما مؤشر أسعار اللحوم فقد تراجع بنحو 5.2 في المائة، ما أثر على قيمة صادرات الأبقار واللحوم والتي انخفضت بنسبة 9.3 و0.9 في المائة على التوالي في عام 2023. فيما تُمثل قيمة صادرات الأسماك في عام 2023 نحو 14.5 في المائة من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية الأساسية، وقد تراجعت قيمتها بنسبة 5.4 في المائة، وذلك رغم ارتفاع الكميات المصدّرة بنسبة 4.2 في المائة. في المقابل، ارتفعت قيمة صادرات الزيوت النباتية بنسبة 1.4 في المائة، وتشكل حوالي 10.6 في المائة من إجمالي صادرات السلع الغذائية الأساسية.

وبعد تعزيز التعاون العربي المشترك في دعم الإنتاج الزراعي والغذائي وزيادة الصادرات، برزت عدة عوامل استراتيجية واقتصادية وطبيعية تدعم هذا التوجه. من أبرزها التكامل الجغرافي والمناخي بين الدول العربية، الذي يسمح بإنتاج متنوع من المحاصيل والمنتجات الزراعية على مدار العام، حيث تتوفر أراضٍ زراعية خصبة في دول مثل السودان والعراق ومصر والمغرب، إلى جانب مصادر مائية مهمة مثل نهر النيل ودجلة والفرات، رغم تحديات ندرة المياه في بعض المناطق. كما يساهم توفر مصادر الطاقة منخفضة التكلفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم مشاريع الزراعة الحديثة، مثل الزراعة في البيوت المحمية والزراعة المائية.

## 4.6. الواردات العربية من السلع الغذائية

تراجعت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 94.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 82.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بنسبة تراجع حوالي 13.0 في المائة، بالرغم من ارتفاع كمية الواردات بنسبة 0.8 في المائة لتبلغ نحو 143.3 مليون طن في عام 2023 مقارنة بنحو 142.1 مليون طن في عام 2022.

تمثل قيمة واردات الحبوب والدقيق نحو 36.1 في المائة من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية. وعلى الرغم من زيادة الكمية المستوردة بنسبة 0.3 في المائة في عام 2023، فقد تراجعت قيمة وارداتها بنحو 9.4 في المائة. كما تراجعت بقية السلع الغذائية بنسب تراوحت بين 2.4 و27.3 في المائة باستثناء البيض والأسماك والأغنام الحية التي شهدت ارتفاع في قيمة وارداتها السلعية في عام 2023. وتستحوذ حصة قيمة واردات الألبان ومنتجاتها على المركز الثاني وبنسبة تبلغ

[52] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

نحو 12.2 في المائة من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية في عام 2023، وقد تراجعت قيمتها وكمياتها بنحو 12.7 و0.4 في المائة، على التوالي، لتبلغ قيمة الواردات حوالي 10.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بنحو 11.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

وسجّلت البقوليات أعلى نسبة تراجع في القيمة، بانخفاض بلغ نحو 27.3 في المائة في عام 2023، رغم ارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 1.6 في المائة. وتمثل قيمة البقوليات نحو 2.5 في المائة من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية خلال عام 2023، (الجدول رقم (3-10) والملحق (9/3).

جدول (3- 10): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية لعامي 2022 و2023

(نسبة مئوية)

| السلعة | الكمية | القيمة | السلعة | الكمية | القيمة |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب والدقيق | 0.3 | 9.4- | البذور الزيتية | 5.7 | 15.3- |
| البطاطس | 2.5 | 15.7- | الأبقار والجاموس (حية) | 4.4- | 26.5- |
| الخضروات | 4.0 | 2.4- | اللحوم | 2.3 | 19.8- |
| الفواكه | 5.5 | 4.0- | الألبان ومنتجاتها | 0.4- | 12.7- |
| السكر الخام | 10.1- | 23.3- | البيض | 10.9 | 6.7 |
| البقوليات | 1.6 | 27.3- | الأغنام والماعز (حية) | 2.9 | 10.7 |
| الزيوت النباتية | 7.9 | 24.4- | الأسماك | 2.8 | 4.7 |

المصدر: الملحق رقم (9/3).

## 5.6. التجارة الزراعية العربية البينية

شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية ارتفاعًا بنسبة تقارب 6.5 في المائة في عام 2023، حيث ارتفعت من نحو 43.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 46.4 مليار دولار أمريكي. وحققت التجارة الزراعية البينية معدل نمو سنوي بلغ نحو 3.3 في المائة خلال الفترة (2015 – 2023). بلغت قيمة صادرات كل من الإمارات والسعودية ومصر وعُمان حوالي 71.8 في المائة من إجمالي الصادرات البينية في عام 2023. كما شكلت قيمة واردات كل من السعودية والإمارات والعراق وعُمان والكويت حوالي 57.8 في المائة من إجمالي قيمة الواردات البينية في عام 2023، (الملحق (10/3)).

وشهدت ست دول عربية تراجعاً في قيمة التجارة البينية الزراعية بنسب تراوحت بين 2.1 في المائة في اليمن و12.7 في المائة كأعلى نسبة في موريتانيا، وهي بالإضافة إلى اليمن وموريتانيا، عُمان ولبنان وجيبوتي وسورية. وسجلت فلسطين أعلى معدل نمو بلغ نحو 75.0 في المائة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الواردات البينية بنحو 101.6 في المائة بالرغم من انخفاض الصادرات البينية بنحو 24.0 في المائة لتبلغ قيمة التجارة البينية حوالي 502 مليون دولار أمريكي عام 2023. تليها قطر بنحو 30.9 في المائة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات البينية بنحو 40.6 في المائة والواردات البينية بنحو 30.1 في المائة لتبلغ قيمة التجارة البينية حوالي 645 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

سجلت الإمارات أعلى قيمة في التجارة البينية الزراعية، حيث بلغت حوالي 9.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويعزى ذلك إلى تبني استراتيجية الأمن الغذائي الوطني 2051، وتتضمن الاستثمار في الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب، وذلك من أجل تنويع مصادر وارداتها الزراعية من الدول العربية. وتمتلك السعودية رؤية لعام 2030 تشمل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التكامل مع الدول العربية، من خلال دعم مشاريع زراعية في السودان وموريتانيا، والاستثمار في الزراعة التعاقدية لضمان تدفق الواردات الغذائية من الدول العربية. ونتيجة لذلك، ارتفعت قيمة التجارة الزراعية البينية بنسبة 10.2 في المائة لتصل إلى نحو 9.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بنحو 8.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

أما المغرب، فتركّز ضمن استراتيجيتها "الجيل الأخضر 2020-2030" على زيادة التجارة الزراعية وتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال شراكات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الصناعات الغذائية والانفتاح على الأسواق العربية عبر اتفاقية أغادير. وشهدت التجارة البينية السلعية في عام 2023 نموًا بنسبة 3.7 في المائة، لتسجل حوالي 951 مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 917 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

## 7. الأمن الغذائي العربي

من خلال التحليل السابق لإحصاءات التجارة الزراعية العربية يتضح أن واردات السلع الغذائية الأساسية في بعض الدول العربية تتجاوز بكثير إنتاجها المحلي، ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد لتلبية احتياجات الأسواق المحلية. ويعكس هذا الاعتماد درجة من قابلية منظومة الأمن الغذائي للتأثر بالمتغيرات، إذ قد يزداد مستوى المخاطرة في حال تراجع القدرة على تلبية جزء أكبر من الاحتياجات الغذائية محليًا، الأمر الذي قد يفضي إلى التعرض لتقلبات الأسعار العالمية والظروف الطارئة، مثل الحروب، والحصار، والكوارث المناخية..

علاوة على ذلك، يؤدي استيراد كميات كبيرة من الغذاء إلى تفاقم العجز التجاري في القطاعين الزراعي والغذائي، ما يشكل عبئًا على الميزانية العامة ويزيد من الحاجة إلى النقد الأجنبي. وعند ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ينعكس ذلك مباشرة على الأسواق المحلية، مما يضعف القوة الشرائية للمستهلكين ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر.

### 1.7. الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

رغم تراجع أسعار الغذاء عالميًا خلال عام 2024 مقارنةً بالارتفاعات الحادة في عامي 2022 و2023، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة زوال تداعيات أزمة الغذاء، فقد كان هذا التراجع غير كافٍ لتعويض الآثار المتراكمة للأزمات السابقة، في ظل استمرار ضعف الإنتاج المحلي واعتماد العديد من الدول على الاستيراد. كما أن انخفاض الأسعار لم ينعكس دائمًا بتحسّن ملموس على المستوى المحلي، بسبب تدهور أسعار صرف العملات في بعض الدول، وارتفاع تكاليف النقل وسلاسل التوريد. إضافة إلى ذلك، لا تزال شريحة واسعة من السكان تعاني من ضعف القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر.

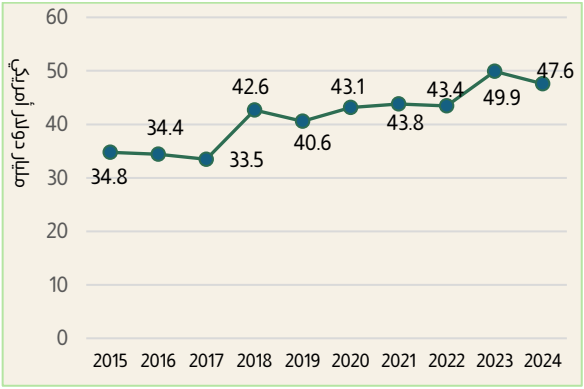
تظهر البيانات المتاحة إلى زيادة إنتاج أغلب المحاصيل الزراعية في الدول العربية في عام 2024، فقد ارتفع إنتاج المحاصيل بنسب متفاوتة، حيث ارتفع إنتاج الأرز والشعير بنسبة حوالي 57.8 و48.9 في المائة، على التوالي ليصل في عام 2024 مقارنة بعام 2023، إلى نحو 6446 و7075 ألف طن، على التوالي، نتيجة ارتفاع المساحات المحصولية بنحو 18.6 و23.1 في المائة في عام 2024، على التوالي. في المقابل انكمش إنتاج الذرة الرفيعة والخضروات بنسب بلغت نحو 14.4 و1.6 في المائة، على التوالي في عام 2024، ويعزى ذلك إلى تراجع المساحة المحصولية بنحو 21.9 و3.3 في المائة على التوالي في عام 2024.

من جانب آخر، أشارت البيانات إلى أن إنتاج السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية لمتوسط الفترة 2018 - 2022، لا يغطي الطلب المحلي، ما يعني وجود فجوة غذائية كبيرة لجميع المجموعات الغذائية، باستثناء منتجات الأسماك التي تجاوز إنتاجها الطلب المحلي بنحو 394 ألف طن، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للأسماك نحو 107.1 في المائة في المتوسط خلال هذه الفترة.

في المقابل، بلغ العجز في إنتاج الحبوب والدقيق حوالي 83.4 ألف طن خلال الفترة نفسها وأن نسبة الاكتفاء الذاتي تقدر بنحو 39.3 في المائة فقط، الأمر الذي يستلزم اللجوء إلى الاستيراد لسد العجز لتلبية الطلب المحلي، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء المالية على الدول. وتشمل هذه الفئة القمح والأرز والشعير، وهي من السلع الأساسية التي تعاني عجزاً واضحاً، إذ لا يكفي الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه السلع تبلغ 38 و46.5 و44.6 في المائة فقط على التوالي. في حين، سجلت منتجات الألبان واللحوم عجزاً في الإنتاج، بلغ نحو 6.6 ألف طن 3.3 وألف طن على التوالي، مقارنة بالطلب المحلي، ملحق (12/3).

كما تراجعت الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية الأساسية في الدول العربية بنسبة 4.6 في المائة في عام 2024، لتصل إلى 47.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 49.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار السلع الغذائية بنحو 4 في المائة، نتيجة انخفاض أسعار الحبوب بنسبة 15 في المائة خلال عام 2024. وقد ساهم ذلك في تقليص فجوة بعض مجموعات السلع الغذائية. فقد انخفضت فجوة الحبوب والدقيق من 23.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 20.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وتشكل هذه المجموعة حوالي 44 في المائة من إجمالي الفجوة الغذائية. كما تراجعت فجوة مجموعة الزيوت والشحوم من 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024، الشكل رقم (3-9).

شكل (3- 9): تطورات قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال الفترة (2015 - 2024)




المصدر: الملحق (11/3).

## 2.7. حصة واردات الأغذية من إجمالي الصادرات السلعية

يعتبر هذا المؤشر بالغ الأهمية لصناع القرار، إذ يُظهر حجم ما تنفقه الدول على استيراد الغذاء مقارنة بإجمالي إيراداتها من الصادرات السلعية. كما يعكس المؤشر مدى قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها الغذائية من مواردها التجارية، ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية لتأمين الغذاء. ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى أن الدول تنفق جزءًا كبيرًا من عائدات صادراتها لشراء الغذاء، مما يزيد من تعرضها للأزمات، خاصة في حال تراجع الصادرات أو ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا، إلى جانب ضعف قدرتها على إنتاج ما يكفي من الغذاء محليًا.

تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ثلاث دول عربية وهي الصومال، والقُمر، واليمن تستورد غذاءً بقيمة تعادل ثلاثة أضعاف إيراداتها من الصادرات السلعية لمتوسط الفترة (2017-2019) و (2020-2022)، م يعني أن عائداتها لا تكفي حتى لتغطية واردات الغذاء، وهو ما ينذر بأزمة حادة في أمنها الغذائي نتيجة اعتمادها المفرط على التمويل الخارجي. في المقابل، تنخفض نسبة هذا المؤشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أقل من 10 في المائة، مما يعكس قدرتها على تمويل واردات الغذاء ومرونتها في مواجهة الأزمات العالمية. أما بقية الدول، فتتراوح قيمة المؤشر بين 14 في المائة في ليبيا و63 في المائة في السودان، جدول رقم (3-11).

جدول (3- 11): نسبة واردات الأغذية من إجمالي الصادرات السلعية (%) (متوسط 3 سنوات)

| الدول | 2017 – 2015 | 2019 – 2017 | 2022 – 2020 |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 25 | 22 | 25 |
| القمر | 422 | 188 | 304 |
| جيبوتي | 61 | 29 | 49 |
| العراق | 15 | 12 | 13 |
| الأردن | 46 | 43 | 38 |
| الكويت | 9 | 7 | 7 |
| لبنان | 73 | 68 | 51 |
| ليبيا | 22 | 12 | 14 |
| موريتانيا | 36 | 26 | 30 |
| المغرب | 17 | 16 | 19 |
| عمان | 11 | 8 | 8 |
| قطر | 4 | 4 | 3 |
| السعودية | 10 | 7 | 7 |
| الصومال | 278 | 343 | 407 |
| السودان | 72 | 59 | 63 |
| سورية | 106 | 85 | 40 |
| تونس | 14 | 13 | 15 |
| الإمارات | 5 | 5 | 4 |
| اليمن | 211 | 163 | 344 |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

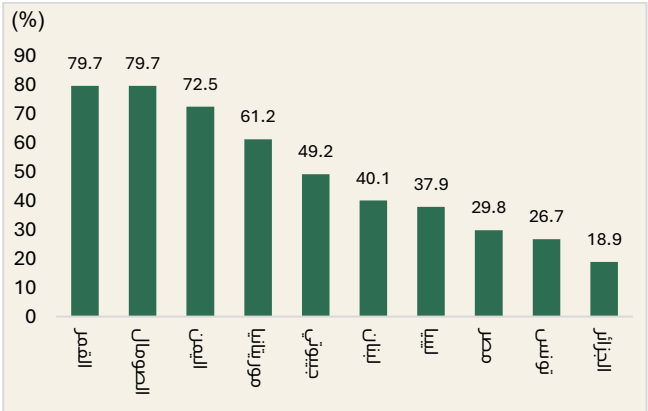
من جانب آخر، أشار أحدث تقرير للبنك الدولي[53] إلى أن أكثر من 30 في المائة من سكان السودان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، وهو ما يعكس عمق الأزمة وتراكم آثارها على الفئات الأكثر هشاشة.

[53] Food security update, April 2025.

وعليه، فإن انخفاض الأسعار لم يكن كافيًا لتجاوز الأزمة، بل كشف عن اختلالات هيكلية تتطلب حلولاً طويلة الأمد لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة.

وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، تُظهر البيانات ارتفاعًا مقلقًا في نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عدد من الدول العربية. ففي عام 2023، تجاوزت النسبة 60 في المائة في عدة دول، حيث بلغت نحو 79.7 في المائة في كل من القُمُر والصومال، و72.5 في المائة في اليمن، بينما وصلت إلى 61.2 في المائة في موريتانيا. وتعكس هذه الأرقام تفاقم الأزمة الغذائية في تلك الدول، حيث تؤكد أن تحديات الأمن الغذائي لا تقتصر على الظروف الاقتصادية فقط، بل ترتبط أيضًا بضعف البنية الزراعية، وتأثر سلاسل الإمداد، ومحدودية الاستراتيجيات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، الشكل رقم (3-10).

شكل (3- 10): نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في بعض الدول العربية خلال عام 2023




المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

كما تشير إحصاءات الفاو إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد بلغ في مصر نحو 11.5 مليون شخص، وفي الصومال نحو 7.7 مليون شخص، وفي الجزائر نحو 2.5 مليون شخص، وذلك لمتوسط الفترة (2021-2023).

## 3.7. دور السياسات الزراعية العربية في تحسين مستوى الأمن الغذائي

كشفت أزمة الغذاء العالمية هشاشة النظام الغذائي في بعض الدول العربية، مما يُبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة للسياسات والخطط الزراعية، واعتماد منهج تكاملي يخدم الاستدامة ويعزز الأمن الغذائي. هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال الأمن الغذائي، ولمواجهة هذه التحديات، يُعد التنسيق العربي الفعّال، والاستثمار الذكي في القطاع الزراعي، وتفعيل دور البحث العلمي والمراكز البحثية المتخصصة في ابتكار حلول ملائمة لطبيعة وموارد المنطقة من الركائز الأساسية والفعالة في هذا الجانب.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تفاقمًا في أزمة الغذاء، نتيجة مجموعة من العوامل أبرزها التغير المناخي، والصراعات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الوقود والأسمدة والمواد الأساسية لمخرجات الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي، تزامنًا مع النمو السكاني الذي زاد من الضغوط على الموارد الغذائية. وقد تأثرت الدول العربية بشكل خاص بهذه الأزمة بسبب ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، واعتمادها الكبير على استيراد الغذاء. من هنا تبرز أهمية إجراء دراسات معمقة حول السياسات الزراعية في الدول العربية ودورها الفعال في تعزيز الأمن الغذائي العربي ومواجهة تداعيات الأزمات في المستقبل من خلال:

1. دعم الإنتاج المحلي، من خلال تقديم حوافز مالية للمزارعين، إضافة إلى دعم أسعار المنتجات المحلية والاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.
2. تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، من خلال تحديد أهم المحاصيل الاستراتيجية، وتحسين كفاءة استخدام المياه بالطرق الحديثة لتقليل الفاقد.
3. تعزيز التكامل والتعاون العربي، وذلك بإنشاء مشاريع زراعية مشتركة، وكذلك تبادل الخبرات والمنتجات الأساسية، وتنسيق السياسات الزراعية والتجارية بين الدول العربية.
4. مواجهة التحديات البيئية، باعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا، وترشيد استهلاك المياه.

## 4.7. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي

لم يعد الأمن الغذائي في الدول العربية مجرد تحدياً تنموياً، بل أصبح ضرورة تتطلب من الدول تضافر

الجهود وتفعيل آليات التعاون بينها لمواجهة مخاطر الأمن الغذائي من خلال إعداد الخطط المدروسة بفعالية والتي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل وبشكل فعال. حيث يتطلب منها بناء شراكات تكاملية، واستثمارات مشتركة، وتوظيف التقنيات الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يتطلب الإرادة الجادة والتنسيق بين الدول في هذا الجانب، وبالتالي يمكن للدول أن تخطو خطوات جوهرية نحو تحقيق الأمن الغذائي.

**1- عمل دراسات مستفيضة حول تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول العربية وكيفية معالجتها:**

- تبني استراتيجيات وخطط تساهم في تقليل الاعتماد على استيراد السلع الغذائية من الأسواق العالمية والاعتماد على الاكتفاء الذاتي.
- تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم جفافًا، لذا يتطلب منها العمل على تبني خطط طويلة الأمد للخروج بآليات تساعد في مكافحة الجفاف.
- تدهور الأراضي الزراعية، نتيجة التصحر والإفراط في استخدام الأراضي، إضافة إلى الزحف العمراني على المناطق الزراعية.
- ضعف الإنتاجية الزراعية، نتيجة ضعف التقنيات المطورة المستخدمة في العمليات الإنتاجية والاعتماد المستمر على الوسائل الزراعية التقليدية.
- ضعف الحوكمة وعدم تبني خطط تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل غياب هذه الاستراتيجيات سوف يؤدي بالتأكيد إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتفاقم الفقر.
- التغيرات المناخية بما تتضمنه من ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الأمطار، تؤثر بدرجة كبيرة على الزراعة ومواسم الإنتاج، وبالتالي لابد من وضع خطط تساهم في الحد من انبعاثات الكربون.

**2- فرص وآفاق التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي**

- الاستثمار الزراعي المشترك بين الدول العربية من خلال استثمار الدول التي لديها القدرة على تمويل المشاريع المتخصصة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك أراضٍ زراعية خصبة لتأمين احتياجاتها الغذائية.
- إنشاء تكتلات زراعية عربية، تهدف إلى تعزيز التكامل العربي في الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي.
- إنشاء المراكز البحثية التي تُعنى بالتقنيات الزراعية الحديثة والزراعة الذكية وتعزيز دور البحث العلمي الزراعي.
- الاستفادة من جهود المؤسسات الإقليمية والدولية في رسم الخطط الزراعية المشتركة.

**3- التمويل والدعم المالي لتعزيز الامن الغذائي في الدول العربية**

يعد التمويل والدعم المالي مكوناً جوهريا ومحوريا في تمويل المشاريع المشتركة ذات الأثر المباشر على الأمن الغذائي بين الدول العربية وتحقيق الاستدامة الغذائية لجميع الدول، وذلك من خلال التنسيق مع القطاع الخاص والصناديق التنموية في الدول العربية، والذي يحقق الاكتفاء الغذائي. وفيما يلي آليات الدعم المالي الممكن أن تساهم في تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية:

- الدعم المباشر للدول من خلال تمويل البنية التحتية الزراعية، ودعم المزارعين في تمويل مشاريع الري، ودعم سلاسل التوريد الغذائي.
- تعزيز الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة، من خلال تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في الزراعة، وتوفير ضمانات استثمار حكومية لتقليل المخاطر.
- تقديم القروض الميسرة والمنح للدول المتأثرة بأزمات غذائية.

# الفصل الرابع: القطاع الصناعي

## نظرة عامة

سجل **الناتج الصناعي العربي** تراجعًا للعام الثاني على التوالي بنحو 4.0 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، متأثراً بشكل مباشر بتراجع ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 6.2 في المائة نتيجة انخفاض كميات الإنتاج النفطي بمعظم الدول العربية وتراجع أسعاره العالمية بحوالي 3.7 في المائة. في المقابل، سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً طفيفاً بلغ حوالي 0.2 في المائة نتيجة تحسن إنتاج عدد من الصناعات بنسب متفاوتة.

ورغم هذا التراجع في النمو، فقد ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 33.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، حيث يمثل القطاع المكون الأكبر فيه، توزعت بين 21.2 في المائة للصناعات الاستخراجية، و12.0 في المائة للصناعات التحويلية. كما ساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لحوالي 25.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية.

ولم تظهر الإحصاءات العربية لعام 2024 تغيراً ملحوظاً في الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعي، وفي **الخامات التعدينية**، كخامات الحديد، والزنك، والنحاس، والذهب، والفضة، والكبريت، والألمنيوم، والملح، والجبس، كما استقرت مستويات الإنتاج في حدود مستوياتها المسجلة طيلة السنوات الأخيرة، وهو ما يظهر عدم وصول مستوى أداء قطاع التعدين للمستوى المأمول وعدم مواكبة الأنشطة التطويرية للقطاع للثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من الدول العربية. خلال عام 2024، جاءت نتائج أداء **الصناعات التحويلية** متفاوتة من صناعة إلى أخرى، حيث نما إنتاج الحديد والصلب بحوالي 1.1 في المائة، وإنتاج الإسمنت بنسبة 6.5 في المائة، فيما تراجع إنتاج الدول العربية في عدد من الصناعات الغذائية، أهمها صناعة زيت الزيتون بنسبة 10.6 في المائة. من جانب آخر، سجلت صناعة تكرير النفط تحسناً ملحوظاً خلال عام 2024، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط بنحو 208 ألف برميل يومياً مقارنةً بمستواه المسجل في عام 2023، ليصل إلى حوالي 11.6 مليون برميل يومياً، فيما حافظ إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين على مستواه المسجل خلال عام 2023، وارتفعت الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال بشكل طفيف بالمقارنة مع عام 2023.

كما أظهرت **مؤشرات الصناعات التحويلية العربية** والمزايا النسبية العربية لتلك الصناعات تمتع عدد منها بتنافسية إيجابية في الأسواق العالمية، على الرغم من وجود بعض التحديات التي تفاقمت مع تصاعد التوترات الإقليمية، والمناطق الصناعية ودورها في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، وحالة عدم اليقين بشأن مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الذكاء الاصطناعي.

## 1. الناتج الصناعي العربي

بلغ ناتج القطاع الصناعي العربي في عام 2024 حوالي 1,205.3 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 1,255.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023، متراجعاً بنسبة 4.0 في المائة. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط بنسبة 4.9 في المائة وتراجع أسعاره العالمية، بنسبة 3.7 في المائة.

وبلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2024 حوالي 33.2 في المائة مقارنة بنسبة 35.2 في المائة في عام 2023، وتفاوتت تلك النسبة على مستوى الدول، وكانت أعلى المساهمات في الكويت، وليبيا، والعراق، وقطر، وعمان، والسعودية، (الجدول رقم (4-1) والشكل (4-1)).

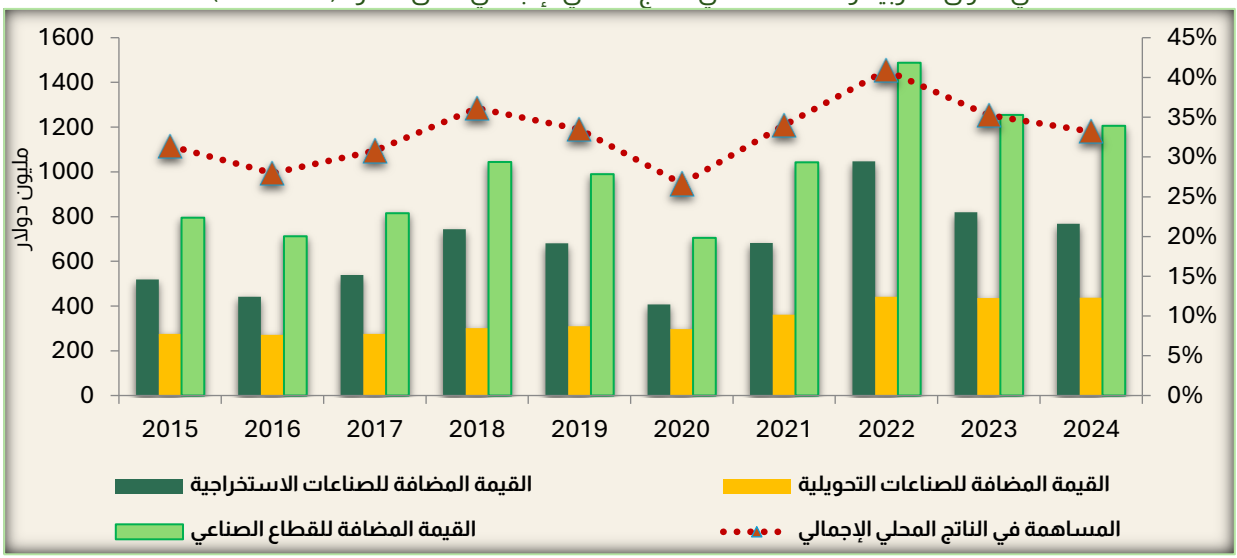
جدول (4-1): قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2015-2024)

(مليار دولار أمريكي)

| السنة | الصناعة الاستخراجية | | | الصناعة التحويلية | | | إجمالي القطاع الصناعي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة المضافة | معدل النمو السنوي (%) | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) | القيمة المضافة | معدل النمو السنوي (%) | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) | القيمة المضافة | معدل النمو السنوي (%) | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| **2015** | 518.8 | 43.8- | 20.5 | 276.0 | 2.7- | 10.9 | 794.9 | 34.1- | 31.4 |
| **2016** | 441.3 | 14.9- | 17.3 | 270.8 | 1.9- | 10.6 | 712.1 | 10.4- | 28.0 |
| **2017** | 539.0 | 22.1 | 20.4 | 275.5 | 1.8 | 10.4 | 814.5 | 14.4 | 30.8 |
| **2018** | 743.9 | 38.0 | 25.7 | 300.9 | 9.2 | 10.4 | 1044.8 | 28.3 | 36.1 |
| **2019** | 680.0 | 8.6- | 23.0 | 309.4 | 2.8 | 10.5 | 989.4 | 5.3- | 33.5 |
| **2020** | 407.3 | 40.1- | 15.4 | 297.3 | 3.9- | 11.2 | 704.6 | 28.8- | 26.6 |
| **2021** | 681.5 | 67.3 | 22.2 | 361.8 | 21.7 | 11.8 | 1043.3 | 48.1 | 34.0 |
| **2022** | **1046.8** | 53.6 | 28.8 | **440.9** | 21.9 | 12.1 | 1487.7 | 42.6 | 40.9 |
| **2023** | **819.5** | 21.7- | 23.0 | **435.8** | 1.2- | 12.2 | 1255.3 | 15.6- | 35.2 |
| **2024** | 768.6 | 6.2- | 21.2 | 436.7 | 0.2 | 12.0 | 1205.3 | 4.0- | 33.2 |

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

شكل (4-1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2024)




المصدر: الملحق (1/4) و (2/4) و(3/4).

### 1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية حوالي 768.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024 وبنسبة تراجع بلغت نحو 6.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي 79.9 دولار أمريكي للبرميل في عام 2024 مقابل 83 دولار أمريكي في عام 2023، بالإضافة إلى تراجع إنتاج نفط خلال عام 2024 في معظم الدول العربية بواقع 1,150 ألف برميل في اليوم عن العام السابق، وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 4.9 في المائة.

بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 21.2 في المائة في عام 2024 مقابل حوالي 23.0 في المائة خلال عام 2023، وكانت أعلاها على مستوى الدول العربية فرادى في ليبيا، والعراق، والكويت، وقطر، وعمان، والإمارات، والسعودية، (الملحقان (1/4) و(3/4)).

### 2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2024 حوالي 436.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مسجلةً تطوراً طفيفاً بحوالي 0.2 في المائة مقارنةً بعام 2023، حيث بلغت قيمته حوالي 435.8 مليار دولار أمريكي. وكانت أعلى مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدول العربية فرادى في كل من السعودية، ومصر، والإمارات، والمغرب، والجزائر، وقطر. كما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 12.0 في المائة في عام 2024 مقابل 12.2 في المائة خلال عام 2023، وتوزعت حسب الدول بدرجات متفاوتة، فكانت أعلاها في البحرين، والأردن، والسعودية، والمغرب، وتونس، ومصر (الملحقين ((4/2) و(4/3)).

## 2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي

بلغت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي في الدول العربية حوالي 25.2 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية، وتفاوتت هذه النسبة من دولة لأخرى، إذ تراوحت بين 6.0 في المائة في جيبوتي و40.2 في المائة في عمان، كما هو مبين في الملحق (2/17). وبلغت مساهمة العامل العربي في القيمة المضافة للنشاط الصناعي حوالي 34.2 ألف دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 36.6 ألف دولار أمريكي في عام 2023، وعلى مستوى الدول فرادى كانت المؤشرات متفاوتة، حيث بلغت أعلى مستوياتها في السعودية بحوالي 183.8 ألف دولار أمريكي، وأدناها في اليمن بإنتاجية قدرها 585 دولار أمريكي.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي حوالي 2686.5 دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بحوالي 2771.8 دولار أمريكي في العام السابق نتيجة التراجع الذي عرفه الناتج الصناعي خلال هذا العام، وبلغ أعلاه في قطر بحوالي 35.5 ألف دولار أمريكي للفرد وأدناها في اليمن بحوالي 15 دولار أمريكي للفرد.

كما شهد مؤشر الكفاءة الاقتصادية[54] للإنتاج الصناعي العربي تراجعاً خلال عام 2024، حيث بلغ حوالي 1.3 في المائة على المستوى العربي مقارنةً بحوالي 1.5 في المائة في عام 2023، وعلى مستوى الدول تراوح هذا المؤشر بين 2.2 في المائة في السعودية و0.5 في المائة في تونس والقمر، الملحق (4/4).

## 3. تطور الصناعات الاستخراجية

تشكل المنطقة العربية أحد أكبر المناطق مساهمةً في الإنتاج العالمي للنفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت الاحتياطيات المكتشفة فيها من النفط حتى عام 2024 حوالي 722.5 مليار برميل تشكل نسبة 53.7 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المستكشف من النفط، وتتركز النسبة الأكبر منه في دول مجلس التعاون لدول

[54] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

الخليج العربية. كما بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 22.4 مليون برميل في اليوم في عام 2024، شكلت نسبة 25.3 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام، مقابل 23.6 مليون برميل في اليوم في عام 2023.

وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية حوالي 56.7 تريليون متر مكعب في عام 2024، شكلت حوالي 26.5 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، في حين بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 601.8 مليار متر مكعب في السنة في عام 2023، شكلت نسبة 14.7 في المائة من الغاز الطبيعي المسوق عالمياً، وتتركز نسبة 66.6 في المائة من الغاز الطبيعي العربي المنتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شكلت حصة قطر النصيب الأكبر منها بكمية بلغت حوالي 169 مليار متر مكعب تليها الجزائر، والسعودية، ومصر، والإمارات، وعمان، والعراق، والبحرين، والكويت، وليبيا، الملحق (5/4).

وفي مجال التعدين، تظهر البيانات المستوى المتواضع لأداء القطاع في الدول العربية، حيث لم يشهد نمواً ملحوظاً منذ سنوات على الرغم من الثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من الدول. فعلى مستوى إنتاج خام الحديد، بلغ الإنتاج الإجمالي للدول العربية خلال عام 2022 حوالي 10.0 مليون طن، محققاً زيادة بحوالي 7.7 في المائة بالمقارنة مع إنتاج العام السابق، تركز في ستة دول عربية، حيث ظلت موريتانيا في المقدمة بإنتاج بلغ 8.5 مليون طن، تليها الجزائر، والسعودية، وتونس، والمغرب، ومصر. كما بلغ الإنتاج العربي من خام الزنك حوالي 65.5 ألف طن بزيادة بلغت 3.3 في المائة بالمقارنة مع إنتاج العام السابق، توزعت بين المغرب والسعودية والجزائر، وبلغت مساهمة الناتج العربي من هذه المعادن في الإنتاج العالمي حوالي 0.6 في المائة فقط.

وبلغ إنتاج خام النحاس حوالي 134.0 ألف طن تم إنتاجها على التوالي في السعودية، والمغرب، وموريتانيا، وبحصة 0.6 في المائة من الإنتاج العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت حوالي 18.5 مليون طن، شكل حوالي 22.3 في المائة من الإنتاج العالمي، وتركز في إحدى عشر دولة عربية، حيث تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المنتجة للكبريت بكمية بلغت حوالي 7.0 مليون طن. وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي 6.3 مليون طن، شكل حوالي 9.2 في المائة من الإنتاج العالمي، تركز في ست دول عربية، أعلاها في الإمارات، ثم البحرين، فالسعودية، وقطر، وعمان، ومصر.

وبلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من الكاولين حوالي 660.0 ألف طن، تم إنتاجه على التوالي في السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان والأردن، فيما وصل إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 19.6 مليون طن، تم إنتاجه في 12 دولة عربية، كان أعلاها في عُمان، والسعودية، والجزائر، والعراق، وتونس، ومصر، على الترتيب. وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 1.5 في المائة بالنسبة للكاولين وحوالي 11.1 في المائة بالنسبة للجبس.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 85.8 طن، حيث كانت السودان، وموريتانيا، ومصر، والسعودية، والمغرب، والجزائر أعلاها إنتاجاً على الترتيب. وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 211.8 طن، شكلت حصة المغرب منها حوالي 94.5 في المائة من الإنتاج العربي وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر. وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 2.6 في المائة بالنسبة للذهب و0.8 في المائة فقط بالنسبة للفضة.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الملح حوالي 5.7 مليون طن بتراجع بلغ 1.3 في المائة بالمقارنة مع إنتاج العام السابق، توزع في 14 دولة عربية أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السعودية، وتونس، والمغرب، ومصر، والسودان، وسورية، وبحصة إجمالية بلغت حوالي 2.1 في المائة من الإنتاج العالمي، الملحق (5/4).

## 4. الصناعات الهيدروكربونية

### 1.4. صناعة التكرير

شهدت صناعة تكرير النفط العربية تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة بإنشاء عدد من المصافي الجديدة وتطوير الأداء التشغيلي للمصافي القائمة، وتحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام، وتمكينها من إنتاج مشتقات نفطية بمواصفات متوافقة مع المواصفات

القياسية الدولية، بهدف تعزيز صادراتها من المنتجات النفطية إلى الأسواق العالمية، وتحسين التزامها بمتطلبات التشريعات الدولية الخاصة بخفض انبعاثات الكربون.

وارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في الدول العربية بنحو 208 ألف برميل يومياً خلال عام 2024 مقارنة بمستواه المسجل في عام 2023، ليصل إلى نحو 11.6 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل حوالي 12 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 96.2 مليون برميل يومياً. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تشغيل مشاريع رفع الطاقة التكريرية في كل من مصفاة سترة في البحرين بمقدار 93 ألف برميل يومياً، ومصفاة البصرة في العراق بمقدار 70 ألف برميل يومياً، ومصفاة الشرق الأوسط لتكرير البترول "ميدور" في مصر بمقدار 45 ألف برميل يومياً.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 28.5 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية لعام 2024، تليها الكويت بنسبة 12.2 في المائة، ثم العراق بنسبة 11.6 في المائة، فالإمارات بنسبة 10.7 في المائة، الملحق (6/4).

## 2.4. الصناعات البتروكيماوية

أضحت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمصدر أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية إلى الأسواق العالمية. بلغ إجمالي إنتاج البتروكيماويات في الدول العربية خلال عام 2024 حوالي 167.4 مليون طن، ما يمثل 12.1في المائة من الإنتاج العالمي. تصدرت السعودية الدول العربية بطاقة إنتاجية بلغت نحو 90.6 مليون طن، أي بما يعادل 54.1 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي.

وقد شهدت صناعة البتروكيماويات العربية خلال عام 2024 تحديات متزايدة بفعل تقلبات الأسواق العالمية، والضغوط الاقتصادية، والالتزامات البيئية المتصاعدة، فضلًا عن التحديات اللوجستية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر.

وبالرغم من تلك التحديات، واصلت الدول العربية تطوير قدراتها الإنتاجية، والتوسع في مشروعات إنتاج البتروكيماويات، بالإضافة إلى توجهها نحو تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق وتعزيز استخداماته في قطاع البتروكيماويات. وفي هذا الإطار شهد عام 2024 التوقيع على عدد من الاتفاقيات وتنفيذ عدد من المشروعات العربية في صناعة البتروكيماويات. فعلى سبيل المثال، وقعت شركة أدنوك **الإماراتية** اتفاقية مع البنك الياباني للتعاون الدولي للحصول على تمويل بقيمة 3 مليار دولار أمريكي، بهدف تسريع جهود تقليل كثافة الكربون بنسبة 25 في المائة، بالإضافة إلى خفض انبعاثات الميثان إلى الصفر بحلول 2030، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2045. كما تدعم الاتفاقية مشاريع رئيسية مثل تقنيات الهيدروجين والطاقة المتجددة واحتجاز الكربون. وفي **السعودية**، أعلنت شركة أرامكو عن خططها لتحويل ما يصل إلى 4 مليون برميل يومياً من النفط الخام إلى مواد كيميائية بحلول عام 2030، بهدف ضمان استدامة إنتاج النفط وزيادة إنتاج البتروكيماويات. كما وقعت أرامكو شراكة استراتيجية مع شركتي Sinopec و Fujian Energy لإنشاء مجمع متكامل للتكرير والبتروكيماويات في مقاطعة Fujian الصينية. ويتوقع أن يبدأ المشروع عملياته التشغيلية بكامل طاقته بنهاية عام 2030.

وفي **قطر**، تم وضع حجر الأساس لتوسعات مجمع رأس لفان للبتروكيماويات، بتكلفة 6 مليار دولار أمريكي. يحتوي المجمع على وحدة تكسير إيثان بطاقة إنتاج تبلغ 2.08 مليون طن سنوياً، ومن المتوقع بدء تشغيل المجمع في نهاية عام 2026. وفي **عُمان**، أعلنت شركة OQ Base Industries التابعة لشركة الطاقة الحكومية العُمانية عن خطط لاستثمار 470 مليون دولار أمريكي لزيادة طاقة إنتاج الميثانول بنسبة 50 في المائة، ما يعادل 550 ألف طن إضافي سنوياً، ليصل إجمالي الإنتاج إلى 1.65 مليون طن. وفي **الكويت**، أعلنت شركة صناعات الكيماويات البترولية عن استراتيجية عام 2040 التي تهدف إلى التوسع محلياً ودولياً للوصول إلى 14 مليون طن بحلول عام 2040. وفي **الجزائر**، تم توقيع عقد بين شركة سوناطراك وشركة MAIRE لتنفيذ أعمال الهندسة والمشتريات والبناء والتشييد لإنشاء مصنع جديد لإنتاج

البنزين الخطي، بطاقة 100 ألف طن سنوياً، في سكيكدة، باستثمارات قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي. وفي **مصر**، أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية عن استمرار تنفيذ مشروعات استراتيجية كبرى ضمن خطتها لتطوير صناعة البتروكيماويات الموجهة للتصدير حتى عام 2040. تضمنت المشروعات المعلنة، مشروع مجمع السيليكون ومشتقاته في العلمين، ومشروع إنشاء مصنع لإنتاج الصودا، ومصانع لإنتاج الميثانول والإيثانول الحيوي، ومشروع الوقود الحيوي، ومصنع للأمونيا الخضراء بطاقة إنتاجية تصل إلى 120 ألف طن سنوياً في مدينة دمياط. وتسعى الوزارة من خلال هذه المشروعات إلى خفض انبعاثات الكربون بمقدار 2.5 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030. وفي **المغرب**، أعلنت شركة الهندسية الأسترالية عن تعاونها مع شركة OCP المغربية لإنتاج الأسمدة، حيث وضعت خطط لتطوير مشروع إنتاج 1 مليون طن سنوياً من الأمونيا الخضراء، وهو الأول من نوعه في المغرب. وسيشكل هذا المشروع جزءاً أساسياً من برنامج الاستثمار الأخضر المغربي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي، الذي يمتد حتى نهاية عام 2027.

### 3.4. صناعة الإثيلين

استقر إجمالي إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2024 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق البالغ نحو 27.8 مليون طن في السنة، ما يمثل حوالي 12.2 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، البالغ نحو 228.5 مليون طن سنوياً.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة تبلغ حوالي 65.5 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية خلال عام 2024، تليها الإمارات بحصة تبلغ حوالي 12.6 في المائة، ثم قطر بحصة تبلغ حوالي 10.9 في المائة، فيما بلغ إجمالي كل من الكويت ومصر وليبيا والجزائر والعراق 11 في المائة مجتمعة. ويشهد عدد من الدول العربية تنفيذ مشاريع هامة من شأنها أن تعزز الطاقات الإنتاجية المستقبلية خلال المرحلة القادمة، مع تطوير وتطبيق المواصفات القياسية المتوافقة مع المواصفات الدولية، مما يمكن الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة.

### 4.4. صناعة الغاز الطبيعي المسال

بلغت الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2024 حوالي 488.6 مليون طن في السنة بزيادة بلغت نحو 11.8 مليون طن في السنة مقارنة بعام 2023، فيما ارتفع إجمالي الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال عام 2024 بشكل طفيف بلغ حوالي 0.1 مليون طن فقط لتصل إلى حوالي 138.5 مليون طن في السنة، بالرغم من تراجع حصتها من الإجمالي العالمي إلى 28.3 في المائة، مقارنة بنحو 29 في المائة في عام 2023.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 55.6 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية في الدول العربية، تليها الجزائر بحصة 18.3 في المائة، ومصر بحصة 8.8 في المائة، وعُمان بنسبة 8.3 في المائة، ثم اليمن بحصة 4.8 في المائة، وأخيراً الإمارات بحصة 4.2 في المائة.

## 5. تطور الصناعات التحويلية

### 1.5. صناعات مواد البناء والتشييد

يعد قطاع صناعة مواد البناء والتشييد من القطاعات الهامة التي تشهد نمواً سريعاً خلال السنوات الأخيرة في معظم الدول العربية وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك كونه من أهم القطاعات التي تدعم النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص الاستثمار في مشاريع البناء والتطوير العقاري وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، فضلًا عن أثره الإيجابي على عدد من الصناعات المختلفة كصناعة الإسمنت، والحديد، والألمنيوم، وأحجار البناء والزينة، وصناعات الخشب والأثاث، وعدد من الصناعات ذات الصلة بالبناء والتشييد. بلغت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2024 حوالي 8.0 في المائة، حيث بلغت قيمته حوالي 289 مليار دولار أمريكي مقابل 267.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023 وبمعدل نمو بلغ حوالي 8.0 في المائة. وسجلت أعلى مستويات ناتج قطاع البناء والتشييد في

السعودية بقيمة بلغت حوالي 96.5 مليار دولار أمريكي، ثم الإمارات بحوالي 46.0 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر بناتج بلغ حوالي 36.5 مليار دولار أمريكي، ثم الجزائر بحوالي 35.4 مليار دولار أمريكي، وقطر بناتج بلغ حوالي 24.7 مليار دولار أمريكي، والعراق بحوالي 18.6 مليار دولار أمريكي. وساهم قطاع البناء والتشييد بناتج تراوح بين 1 و10 مليار دولار أمريكي في كل من عمان، والمغرب، والكويت، والبحرين، وتونس، وليبيا، والأردن، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج في بقية الدول العربية أقل من مليار دولار أمريكي. الملحق (4/7).

## 2.5. صناعة الحديد والصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد والصلب خلال عام 2024 حوالي 40.8 مليون طن مقارنةً بحوالي 40.3 مليون طن خلال عام 2023 وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.1 في المائة، شكل حوالي 2.2 في المائة فقط من الإنتاج العالمي البالغ 1883.9 مليون طن، وهذا ما يجعل تعزيز موقع الدول العربية على الخارطة العالمية تحد صعب. وتظهر البيانات أن أكثر الدول العربية إنتاجاً للحديد والصلب هي مصر بحجم إنتاج بلغ حوالي 10.7 مليون طن، وبمعدل نمو بلغ حوالي 3.6 في المائة، تلتها السعودية بحوالي 9.6 مليون طن، ثم الجزائر بحوالي 4.5 مليون طن، والإمارات بحوالي 3.7 مليون طن، ثم عمان والعراق بحوالي 3.0 مليون طن، فيما تراوح الإنتاج في بقية الدول العربية بين 60 ألف طن في تونس وحوالي 1.4 مليون طن في المغرب، كما يبين الملحق (8/4). وبلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب خلال عام 2024 حوالي 75.9 كجم للفرد مقابل 77.1 كجم للفرد خلال عام 2023، في حين بلغت إنتاجية الفرد على المستوى العالمي نحو 230.6 كجم للفرد.

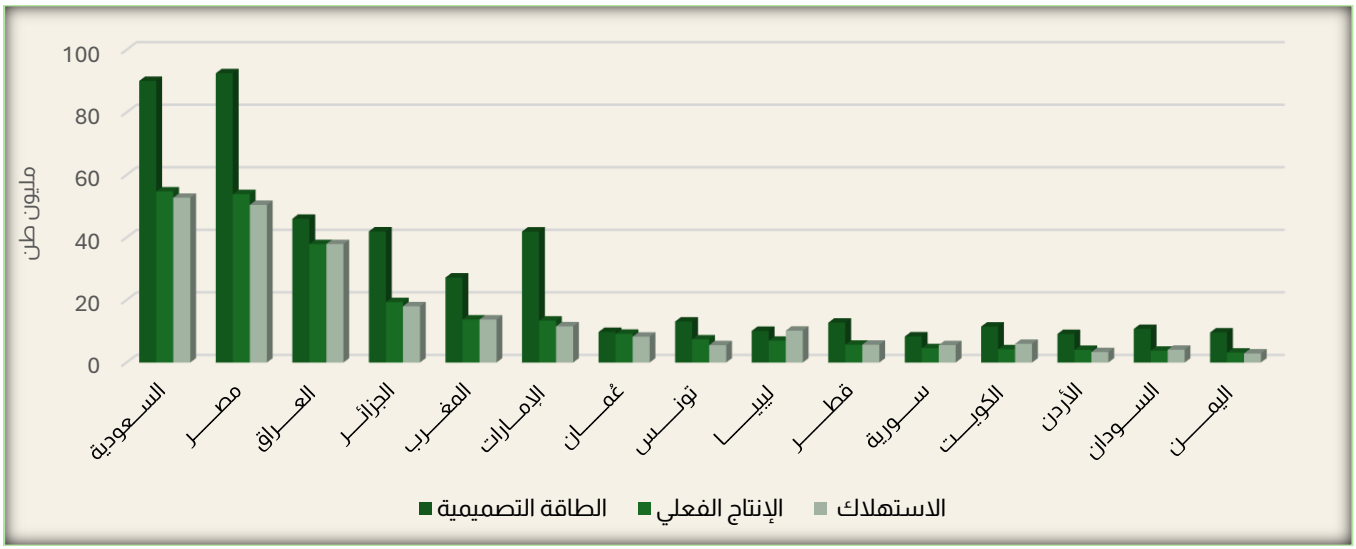
ومثلت "قمة الصلب العربي السابعة عشر" التي عقدت خلال عام 2024 في قطر تحت شعار "مستقبل صناعة الحديد والصلب في الدول العربية" الحدث الأكبر والأكثر أهمية لدراسة واقع ومستقبل صناعة الحديد والصلب عربياً، وبحث التحديات والفرص والشراكات لتعزيز النمو والقدرة على الصمود، في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية التي يشهدها العالم وتأثيرها الكبير على هذه الصناعة التي تعتبر من الصناعات الاستراتيجية والرئيسية التي تلعب دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية لارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى كصناعة السيارات وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية وبناء السفن وقطاع النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى فرص العمل التي توفرها بصفة مباشرة وغير مباشرة.

وتم خلال هذه القمة استعراض عدة تجارب استثمارية ناجحة في صناعة الحديد والصلب في المنطقة العربية، وكيفية تعظيم الاستفادة منها، ودعت القمة في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز مكانة صناعة الحديد والصلب العربية على الخارطة العالمية من خلال خلق الظروف التنظيمية والاستثمارية المناسبة لتحفيز نموها وتمكينها من المنافسة على مختلف المستويات وتعزيز التقارب والتكامل والاستفادة من التجارب والخبرات العربية ودفع الاستثمار في التقنيات المتقدمة، وخاصة فيما يتعلق بخفض البصمة الكربونية التي تشكل حجر الأساس لجميع استراتيجيات الاستدامة في العالم.

## 3.5. صناعة الإسمنت

بلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2024 حوالي 247.6 مليون طن مقابل 232.5 مليون طن خلال عام 2023 بنسبة نمو بلغت حوالي 6.5 في المائة، مما ساهم في تغطية معظم الاستهلاك العربي تقريباً الذي بلغ حوالي 244.3 مليون طن خلال عام 2024 مقابل 231.7 مليون طن خلال عام 2023. وتصدرت السعودية مقدمة الدول العربية المنتجة للإسمنت بكمية بلغت حوالي 54.7 مليون طن، تليها مصر بكمية بلغت حوالي 53.9 مليون طن، فالعراق بحوالي 37.9 مليون طن، ثم الجزائر بكمية بلغت حوالي 19.3 مليون طن، والمغرب بكمية بلغت حوالي 13.8 مليون طن. كما تظهر البيانات أن السعودية هي أكثر الدول العربية استهلاكاً أيضاً للإسمنت بكميات بلغت حوالي 52.7 مليون طن، تليها مصر بحوالي 50.4 مليون طن، والعراق بحوالي 37.9 مليون طن، ثم الجزائر 18.0 مليون طن، والمغرب بحوالي 13.8 مليون طن، وتوزعت كميات الاستهلاك المتبقية بين بقية الدول العربية، (الملحق (9/4)، الشكل (4-2).

شكل (4- 2): الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية خلال عام 2024




المصدر: ملحق (9/4).

وكغيرها من الصناعات العربية الأخرى، تواجه صناعة الإسمنت في العديد من الدول العربية، جملة من التحديات أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقادم المعدات التشغيلية بالمنشآت الصناعية وعدم انتظام توفير المواد الأولية، فضلًا عن ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، مما أدى إلى وجود طاقة تصميمية عاطلة وغير مستغلة في العديد من مصانع الإسمنت القائمة، حيث مثل إجمالي الإنتاج العربي حوالي 55.5 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت في الدول العربية البالغ 446.5 مليون طن.

وتبقى المخاطر البيئية والصحية من أهم الاشكاليات التي تواجه هذه الصناعة حيث تتسبب عملية إنتاجه في انبعاث كميات كبيرة من الغازات الضارة، ومن أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث إن إنتاج طن واحد من الإسمنت يتسبب في انبعاث نحو طن من هذا الغاز، كما تساهم العملية التصنيعية للأسمنت بحوالي 8 في المائة من مجمل الانبعاثات في العالم[55]. ويعد تطوير هذه الصناعة بطرق حديثة وصديقة للبيئة، من خلال استعمال تكنولوجيا متطورة لإزالة انبعاثات الكربون منه بطريقة مستدامة، السبيل الأمثل لتعزيز القطاع ودخول أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على الإسمنت الأخضر الصديق للبيئة لتقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات الكربونية، مما يقلص من تكلفة الإنتاج ويرفع من قدرته التنافسية.

## 4.5. صناعة السكر

تعتبر صناعة السكر من الصناعات الأساسية في المنظومة الاستهلاكية، ومن أبرز الصناعات الرئيسية في مجال الصناعات الغذائية العربية خاصة مع وجود فجوة واضحة بين العرض والطلب، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الفجوة.

سجل إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2023 تراجعاً بلغ حوالي 5.6 في المائة عن مستواه في عام 2022، حيث بلغ الإنتاج حوالي 2.99 مليون طن، تركز في خمس دول عربية، شكلت حصة مصر منها حوالي 79.0 في المائة منه، تليها السودان والمغرب وسورية والصومال بحوالي 11.0 في المائة و7.5 في المائة و1.7 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي.

وبلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر حوالي 14.01 مليون طن في عام 2023 مقابل 13.7 مليون طن خلال عام 2022، بزيادة بلغت حوالي 2.3 في المائة، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى باستهلاك بلغ حوالي 3.55 مليون طن تليها الجزائر والسودان بحجم استهلاك

[55] تقرير صادر عن معهد الأبحاث والدراسات "تشاتام هاوس" (Think tank Chatham house).

بلغ حوالي 1.91 مليون طن و1.55 مليون طن، على التوالي. أما على مستوى استهلاك الفرد الواحد من السكر فقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 30.7 كجم، مقابل معدل استهلاك عالمي يبلغ حوالي 22.1 كجم للفرد، وهو ما يدل على خصوصية الاستهلاك العربي لهذه المادة، حيث تصدرت الجزائر قائمة أعلى متوسط استهلاك للفرد الواحد لذلك العام بمعدل 41 كجم للفرد، تليها تونس ولبنان بمعدل 39.2 كجم للفرد لكل منهما، ثم موريتانيا بمعدل 38.6 كجم للفرد.

وعلى الرغم من تنامي الطلب على السكر وتوفر مساحات هامة من الأراضي الصالحة للزراعة، فضلًا عن القدرات الاستثمارية لهذه الصناعة في العديد من الدول العربية، يبقى الإنتاج العربي محدودا حيث لم يتجاوز 1.7 في المائة من الإنتاج العالمي، ولا يغطي إلا 21.3 في المائة فقط من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية. ولتغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك، بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من السكر خلال عام 2023 حوالي 14.97 مليون طن بتراجع بلغ حوالي 8.2 في المائة، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستوردة تلتها السعودية والمغرب بكميات بلغت 1.87 مليون طن و1.70 مليون طن و1.66 مليون طن على التوالي. كما شهدت صادرات الدول العربية من السكر تراجعاً أيضاً بنسبة 12.4 في المائة خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 4.87 مليون طن، وقد مثلت حصة الإمارات النصيب الأكبر حيث بلغت حوالي 28.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من السكر، فضلًا عن كونها واحدة من مراكز إعادة تصدير السكر المهمة في العالم، الملحق (10/4).

### 5.5. صناعة زيت الزيتون

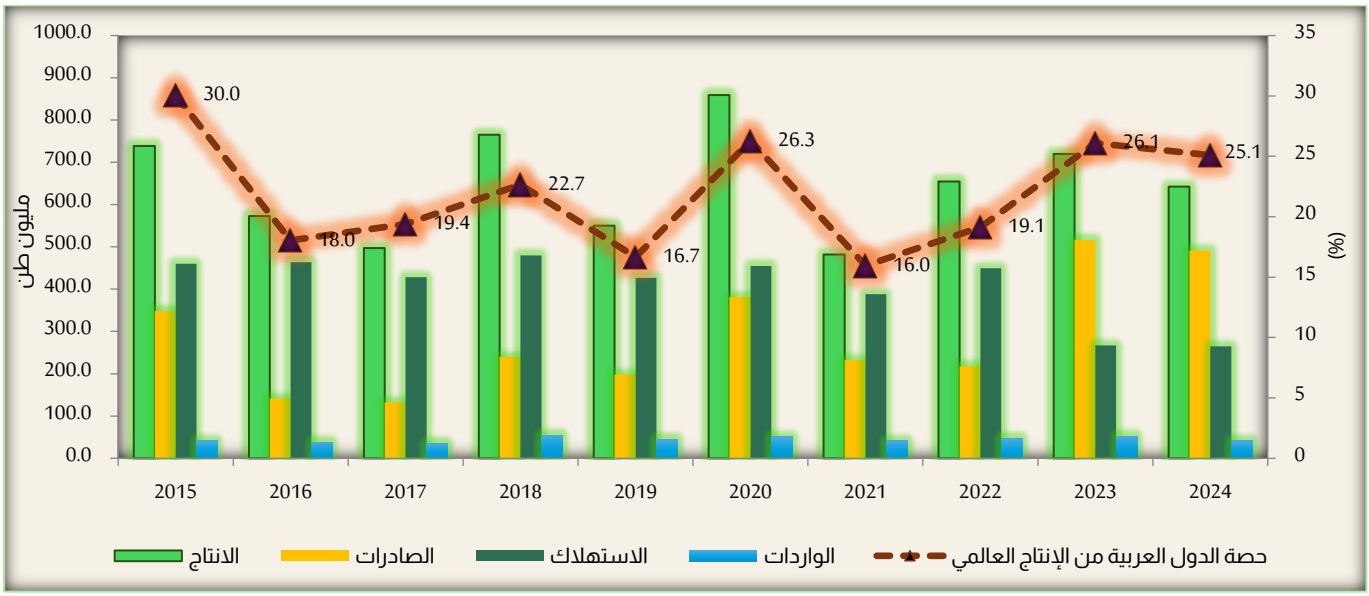
بلغ إنتاج الدول العربية من زيت الزيتون خلال عام 2024 حوالي 643 ألف طن مقابل 719.5 ألف طن خلال عام 2023 بتراجع بلغ حوالي 10.6 في المائة، شكلت حوالي ربع الإنتاج العالمي البالغ 2,564 ألف طن. ويُعزى هذا الانخفاض في الإنتاج إلى الظروف المناخية غير المناسبة، مما ساهم في ارتفاع أسعاره نتيجة انخفاض إنتاجه عالمياً، وزيادة الطلب عليه، حيث تعد هذه الصناعة من أكثر الصناعات التي تتعرض للمخاطر المناخية ولتقلبات السوق. وتصدرت تونس قائمة الدول العربية المنتجة بإنتاج بلغ حوالي 220 ألف طن، وحلت بالترتيب الثالث عالمياً، ثم المغرب والجزائر وسورية بإنتاج بلغ حوالي 106 و93 و80 ألف طن، على التوالي.

وفي السياق ذاته، بلغ إجمالي الاستهلاك للدول العربية من زيت الزيتون حوالي 491.5 ألف طن في عام 2024 مقابل 516 ألف طن خلال عام 2023، حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية باستهلاك بلغ 140 ألف طن، تلتها الجزائر والسعودية باستهلاك بلغ 91.5 ألف طن و66.5 ألف طن، على التوالي. أما على مستوى متوسط استهلاك الفرد الواحد من زيت الزيتون في المنطقة العربية، فلم يتجاوز 1.5 لتر سنوياً، وهي حصة ضعيفة بالرجوع إلى قيمته الغذائية ولأهمية الإنتاج العربي منه.

أما على مستوى صادرات الدول العربية من زيت الزيتون، فقد شهدت تراجعاً طفيفاً خلال عام 2024 لتبلغ حوالي 265.0 ألف طن مقابل 267.0 ألف طن خلال عام 2023، نتيجة انخفاض مستوى الإنتاج، وشكلت حوالي 26.1 من صادرات زيت الزيتون العالمية. وتصدرت تونس قائمة الدول العربية المصدرة، حيث ساهمت بحوالي 74.2 في المائة من إجمالي كمية الصادرات العربية، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بعد إسبانيا، وشكلت صادراتها حوالي 19.4 في المائة من الصادرات العالمية.

وشهدت واردات الدول العربية من زيت الزيتون تراجعاً بنسبة 21.0 في المائة، حيث بلغت 41.5 ألف طن خلال عام 2024 مقابل 52.5 ألف طن خلال عام 2023، وشكلت هذه الكمية حوالي 4.1 في المائة من واردات زيت الزيتون العالمية، الملحق (11/4) والشكل (4-3).

شكل (4- 3): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة (2015-2024)




المصدر: المجلس الدولي للزيتون، فبراير 2025.

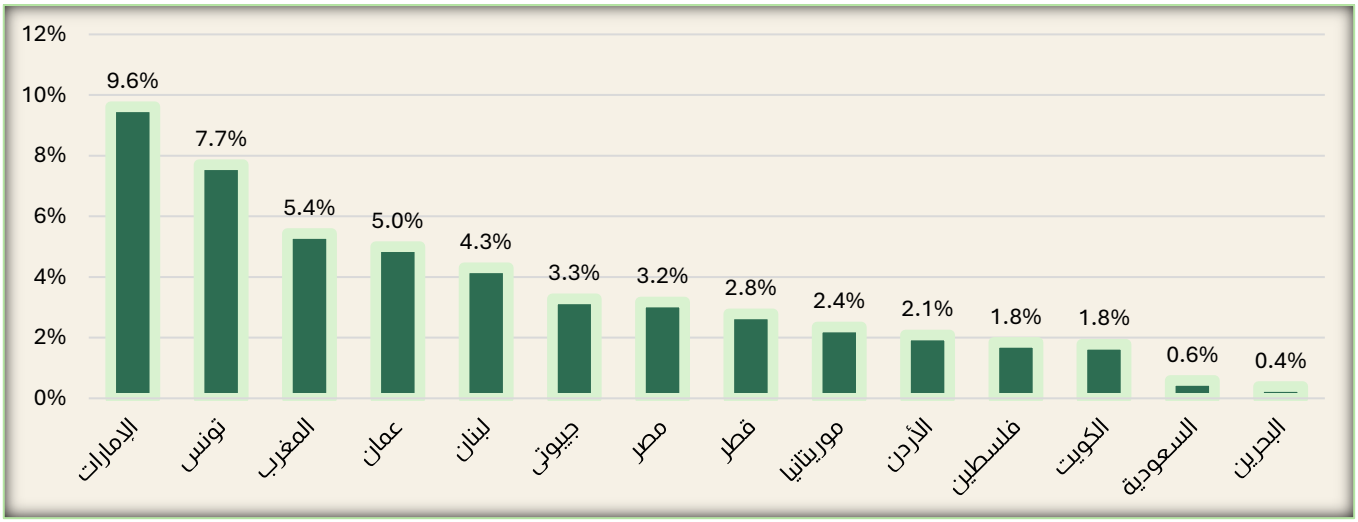
## 6.5. الصناعات التكنولوجية عالية التقنية

تلعب صناعة التكنولوجيا عالية التقنية دورًا حيويًّا في دفع وتعزيز النمو الصناعي، حيث تعد من أكثر الصناعات ابتكارًا وتطوراً في العالم خلال السنوات الأخيرة، ومن أهم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في زيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة. وتشمل الصناعات التكنولوجية عالية التقنية عددًا من الصناعات المختلفة، والتي تتضمن صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات والبرمجيات والتطبيقات المتنقلة وصناعة الفضاء والتكنولوجيا الحيوية، حيث تعد مزيجاً من الابتكار والأتمتة (automation) والاستدامة. كما ساهم دمج وتكامل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتعلم الآلي، والبيانات الضخمة والتصنيع الإضافي (الطباعة ثلاثية الأبعاد)، وتقنيات المحاكاة في تسريع نمو وتطور هذه الصناعة وجعلها ركيزة أساسية في مستقبل التصنيع المتقدم.

وعلى مستوى الدول العربية، يتصف القطاع الصناعي بتنوع كبير، حيث يتجلّى في تباين مستويات التطور والتخصص والتكامل، ولا تزال الصناعات منخفضة التقنية مثل صناعات التكرير والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية تهيمن على هذا القطاع. أما بالنسبة إلى الصناعات عالية التقنية، فلا يزال تطورها محدوداً نسبياً، باستثناء المنتجات الكيميائية، وتتركز في عدد قليل من الدول، منها عُمان والمغرب وقطر والسعودية والإمارات[56]. كما تظهر البيانات محدودية حصة صادرات الصناعات عالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية العربية، حيث لم تتجاوز نسبة 4.5 في المائة خلال عام 2023 مقابل متوسط عالمي يبلغ 22.7 في المائة، وتختلف هذه النسبة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية لذلك العام بحصة بلغت 9.6 في المائة، تليها تونس بحصة بلغت 7.7 في المائة، ثم المغرب بحصة بلغت 5.4 في المائة، فيما تراوحت بين 0.4 و5.0 في المائة في بقية الدول العربية، الشكل (4-4).

[56] UNIDO (2024). Factsheet: Arab Economies – Highlights from the International Yearbook of Industrial Statistics 2024.

شكل (4- 4): حصة صادرات الصناعات عالية التقنية من إجمالي الصادرات الصناعية في الدول العربية خلال عام 2023




المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفي ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، أصبح تطوير هذه الصناعة الهامة ضرورة وليست خياراً لتطوير القطاع الصناعي في الدول العربية وتعزيز تموقعها في الأسواق العالمية. وتعد الاستثمارات الحكومية أمرًا أساسيًا في تسريع تطوير الصناعات التكنولوجية عالية التقنية، حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات خاصة مع تزايد اهتمام الاستثمار الأجنبي في القطاع. ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال البرامج الاستراتيجية الوطنية المستهدفة مثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات "مشروع 300 مليار" (Operation 300 billion)، وهو مشروع استراتيجي شامل أطلقته وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ويهدف إلى دفع النمو الصناعي من خلال مضاعفة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2031 وتوطين الصناعات التقنية الحديثة. وتشمل مجالات النمو الصناعي المستهدفة صناعات المستقبل، بما في ذلك الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الطبية وغيرها من القطاعات. كما تم في عام 2019 إطلاق برنامج التنمية الصناعية واللوجستية الوطني في السعودية ضمن رؤية 2030 يهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وخلق وظائف ذات جودة وتأمين نمو مستدام للأجيال المستقبلية من خلال تأمين سلاسل التوريد العالمية، وتصدير صناعات عالية التقنية إلى العالم، عبر برامج مثل "صنع في السعودية" الذي يعمل على تعزيز المحتوى المحلي في مختلف القطاعات، ويمهد البرنامج الطريق للثورة الصناعية الرابعة في المملكة، حيث تُسخّر التقنيات التكنولوجية الجديدة لخدمة المجتمع. علاوةً على ذلك، تهدف الاستراتيجية الصناعية (2022-2026) التي أطلقتها حكومة البحرين كجزء من خطة التعافي الاقتصادي إلى تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وتحقيقه تنمية صناعية متطوّرة ومُستدامة. وترتكز الاستراتيجية على تطوير صناعات محددة كالصناعات التحويلية والصناعات الخضراء والصناعات الذكية من خلال مبادرة المصانع الذكية.

كما تقوم دول عربية أخرى بدمج تطوير قدراتها التصنيعية المتقدمة في خططها الاستراتيجية الوطنية ودعم صناعاتها عالية التقنية، حيث تهدف رؤية مصر 2030 إلى زيادة توطين الصناعات التكنولوجية المتطورة ودعم الصناعات المحلية التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا عالية التقنية ورفع معدل نموها، وذلك من أجل زيادة صادرات هذه الصناعات وتقليل وارداتها، ويشمل ذلك الصناعات الهندسية والدوائية، وصناعة الأجهزة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وتصنيع معدات الطاقة. علاوةً على ذلك، تسعى تونس من خلال "الاستراتيجية الصناعية والابتكار 2035" إلى تأسيس بيئة ابتكارية لخلق صناعة إلكترونية عالية التقنية وجعل البلاد مركز صناعي تنافسي من خلال تعزيز الابتكار، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير المناطق الصناعية المتخصصة.

## 6. تنافسية الصناعات التحويلية

### 1.6. مساهمة الدول العربية في الناتج الصناعي الإجمالي العالمي

بلغت مساهمة الدول العربية في الناتج الصناعي التحويلي الإجمالي العالمي خلال عام 2024 حوالي 2.2 في المائة، وهو نفس المستوى المسجل تقريباً خلال عام 2023 وطيلة العشر سنوات الأخيرة، حيث لم تشهد هذه المساهمة تطوراً يذكر نتيجةً لعدة أسباب، أهمها تقادم وسائل الإنتاج وانخفاض كفاءتها وضعف الإنتاج والإنتاجية بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة، ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، فضلًا عن ضعف قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة داخل الأسواق المحلية والخارجية. وانعكست محدودية هذه المساهمة سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية العربية، وهو ما يستدعي ضرورة الرفع من القدرة الإنتاجية وتحسين الجودة وتعزيز تموقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية لمختلف الصناعات وخاصة الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

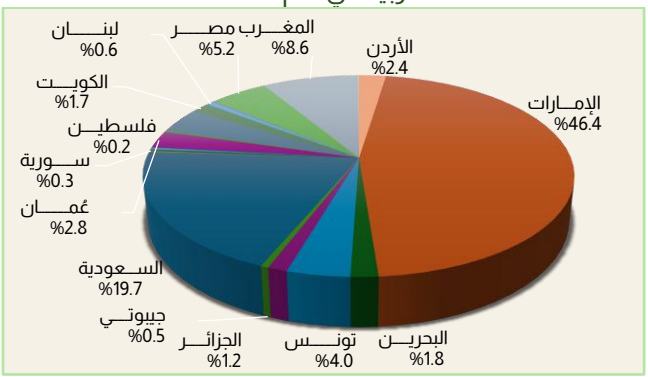
### 2.6. صادرات الصناعات التحويلية

بلغ إجمالي صادرات الصناعات التحويلية العربية خلال عام 2024 حوالي 379.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 359.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023 أي بزيادة بلغت حوالي 5.6 في المائة. وشكلت صادرات الصناعة التحويلية حوالي 25.6 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية خلال عام 2024، وهي نفس النسبة المسجلة خلال عام 2023، بعد تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية خلال السنتين الأخيرتين نتيجة انخفاض عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية جراء تراجع أسعاره في الأسواق العالمية. ورغم التطور تبقى مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العالمية محدودة، حيث لم تتجاوز 2.0 في المائة فقط خلال عام 2024، ولا يزال نصيب الدول العربية من الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومن سوقها العالمي ضئيلًا جداً، ولم يشهد تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم، مما يستدعي ضرورة تطوير بيئة الابتكار التكنولوجي وزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة، مثل المنتجات الصناعية الذكية التي تعتمد على التطور التقني وتكنولوجيا المعلومات.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، شكلت حصة كل من الإمارات والسعودية والمغرب مجتمعة حوالي 74.7 في المائة من قيمة صادرات الصناعات التحويلية العربية، مع تسجيل تطور ملحوظ لأنشطة إعادة التصدير خلال السنوات الأخيرة وخاصة في الإمارات، فيما تبقى مساهمة بقية الدول العربية محدودة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، الشكل (4-5).

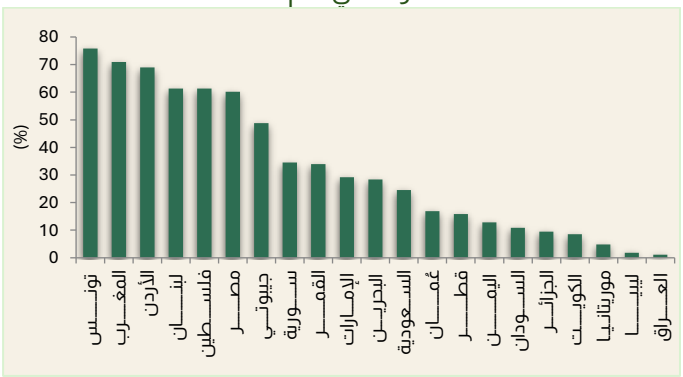
أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، حيث شكلت صادراتها التحويلية حوالي 75.9 في المائة من إجمالي صادراتها تليها المغرب بحوالي 70.9 في المائة، فالأردن بحوالي 69.0 في المائة، الشكل (4-6) والملحق (4/ 12).

شكل (4- 5): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية في عام 2024




المصدر: ملحق (12/4).

شكل (4- 6): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات في عام 2024



## 3.6. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية

### 1.3.6. مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات العالمية من خلال تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. وأظهر التقرير السنوي لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي[57] لعام 2024 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي يقيس الأداء الصناعي في 153 دولة منها، 16 دولة عربية، تصدر الإمارات الدول العربية بعد أن احتلت المرتبة السابعة والعشرين عالمياً بالرغم من تراجعها نسبياً عن العام الماضي، في حين حلت السعودية في المركز الثالث والثلاثين عالمياً والثانية عربياً، وجاءت قطر في المركز الثالث والأربعين عالمياً والثالث عربياً. وتعتبر قطر الأكثر تحسنا في هذا العام، حيث تقدمت بسبعة مراكز عن العام السابق لتحتل المرتبة 43 عالميا مقارنة مع المرتبة 50 عالمياً في تصنيف عام 2023، نتيجة التحسن في تنويع الأنشطة الصناعية، وزيادة حجم الصادرات الصناعية من حجم الصادرات الصناعية العالمية، فيما تقدمت الأردن بأربعة مراكز، والكويت بثلاثة مراكز، والسعودية وسورية بمركزين، والمغرب بمركز واحد. كما شهدت كل من البحرين ولبنان وفلسطين تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها، الجدول رقم (4-2).

جدول (4- 2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي خلال عام 2024

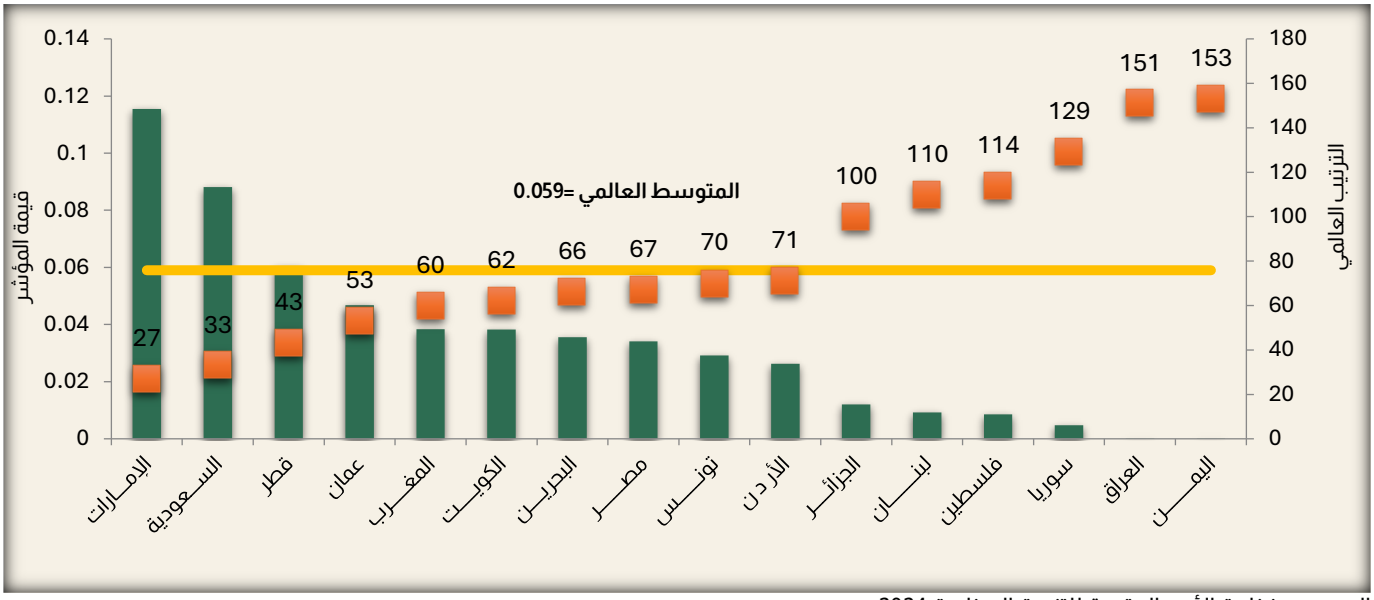
| الدولة | قيمة المؤشر | الترتيب | | ترتيب العام السابق 2023 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عربياً | دولياً | | |
| الإمـــارات | 0.11542 | 1 | 27 | 24 | ↓ |
| الســعودية | 0.08811 | 2 | 33 | 35 | ↑ |
| قطر | 0.06020 | 3 | 43 | 50 | ↑ |
| عمان | 0.04673 | 4 | 53 | 53 | ---- |
| المغـــرب | 0.03837 | 5 | 60 | 61 | ↑ |
| الكويـــت | 0.03827 | 6 | 62 | 65 | ↑ |
| البحريـــن | 0.03561 | 7 | 66 | 60 | ↓ |
| مصـــــر | 0.03413 | 8 | 67 | 67 | ---- |
| تونـــس | 0.02918 | 9 | 70 | 70 | ---- |
| الأردن | 0.02622 | 10 | 71 | 75 | ↑ |
| الجزائـــر | 0.01201 | 11 | 100 | 100 | ---- |
| لبنـــان | 0.00922 | 12 | 110 | 108 | ↓ |
| فلسطين | 0.00857 | 13 | 114 | 112 | ↓ |
| سورية | 0.00471 | 14 | 129 | 131 | ↑ |
| العراق | 0.00001 | 15 | 151 | 151 | ---- |
| اليمـــن | 0.00001 | 16 | 153 | 153 | ---- |

المصدر: تقرير الأداء التنافسي الصناعي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2024).

[57] يستند المؤشر على قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما ارتفعت تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

وتشير نتائج المؤشر إلى ضعف قيمته بصفة عامة في كل الدول العربية، باستثناء الإمارات والسعودية وقطر مقارنة بالدول المتقدمة والناشئة وكذلك بالمتوسط العالمي البالغ 0.059، وهو ما يدل على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية كمجموعة ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها بالمقارنة مع الدول الأخرى. ومن خلال تجزئة هذا المؤشر إلى مؤشراته الفرعية التي بني عليها يتبيّن محدودية مساهمة الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواء حصتها من القيمة المضافة، أو من حيث الصادرات، حيث تتركز على الصناعات ذات التكنولوجيات الضعيفة، على عكس صناعات دول العالم المتقدم التي تتجه نحو صناعات كثيفة المعرفة والتقنيات العالية، وهو ما يعكس محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية مع وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي من دولة عربية إلى أخرى، الشكل (4-7).

شكل (4- 7): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية




المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2024.

## 2.3.6 معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[58]

يتبين من خلال استخدام هذا المؤشر أن ستة عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2023، وهي منتجات الألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعمان وقطر، والأسمدة في الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وعمان وقطر ومصر والمغرب، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وقطر والكويت وليبيا، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر وليبيا ومصر، والمنتجات الحديدية في البحرين وقطر وعُمان وليبيا، والمنتجات الإسمنتية في مصر وسورية وعُمان، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس وسورية ومصر والمغرب، والمنتجات الجلدية في تونس والأجهزة الإلكترونية في تونس والمغرب ومنتجات الزيوت والشحوم في الإمارات وتونس وسورية، الملحق (13/4).

[58] يقيس المؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فاذا كان المؤشر موجب فهذا يعني أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي:
**(الواردات-الصادرات) /(الصادرات + الواردات)*100.**

### 3.3.6. الميزة النسبية للمنتجات العربية[59]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يستخدم أيضاً مؤشر الميزة النسبية، حيث تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية، أهمها صناعة البلاستيك، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر في مصر والسعودية وتونس وبلغت 1.77 و1.76 و1.22، على التوالي في عام 2023 مقابل 1.60 و1.69 و1.05، على التوالي في عام 2022، وصناعة الألمنيوم في البحرين وقطر ومصر، حيث بلغت 37.58 و1.79 و1.63، على التوالي في عام 2023 مقابل 27.34 و1.44 و1.15، على التوالي في عام 2022، والملابس الجاهزة في المغرب ومصر، حيث بلغت 1.82 و1.71، على التوالي في عام 2023 مقابل 1.64 و1.35، على التوالي في عام 2022، وصناعة الأجهزة الإلكترونية في تونس، حيث بلغت 1.84 في عام 2023 مقابل 1.72 في عام 2022، وصناعة المنتجات الصيدلية في الأردن، حيث بلغت 1.73 في عام 2023 مقابل 1.47 في عام 2022. ويشير ذلك إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك الدول في هذه المنتجات. في المقابل، شهد المؤشر انخفاضاً بالنسبة لعدد من المنتجات، أهمها الكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس ومصر والجزائر، حيث بلغت قيمة المؤشر 3.81 و3.10 و2.64 و1.80، على التوالي خلال عام 2023 مقابل 6.03 و3.90 و2.75 و2.60، على التوالي خلال عام 2022، والكيماويات العضوية في السعودية، حيث بلغت 1.76 في عام 2023 مقابل 1.80 في عام 2022، مما يدل على تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات في هذه الدول، الملحق (14/4).

### 4.3.6. الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[60]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الأسواق العالمية بالنسبة للمغرب ومصر، حيث بلغت 5.29 في المائة و2.38 في المائة، على التوالي في عام 2023 مقابل 5.03 في المائة و2.30 في المائة، على التوالي خلال عام 2022، وحصة صادرات منتجات الألمنيوم في الإمارات، حيث بلغت 3.35 في المائة في عام 2023 مقابل 2.98 في المائة في عام 2022، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في هذه المنتجات. في المقابل، انخفضت الحصة السوقية لصناعة الكيماويات العضوية في السعودية، حيث بلغت حصتها 2.18 في المائة خلال عام 2023 مقابل 2.62 في المائة خلال عام 2022، وحصة صادرات صناعة الأسمدة في قطر والأردن والجزائر وعُمان، حيث بلغت 1.79 في المائة و1.40 في المائة و1.31 في المائة و1.13 في المائة، على التوالي خلال عام 2023 مقابل 2.33 في المائة و1.53 في المائة و1.52 في المائة و1.37 في المائة، على التوالي خلال عام 2022 نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

## 7. قضايا التنمية الصناعية

### 1.7. تحديات الصناعات التحويلية

يواجه قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة العربية مجموعة من التحديات التي تعيق نموه وتطوره بالشكل المأمول، وتحد من دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية، والتي تفاقمت مع تصاعد التوترات الإقليمية وتفاقم الآثار الناتجة عن الحرب على قطاع غزة، والأوضاع غير المواتية في لبنان، بالإضافة إلى أزمة البحر الأحمر وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، مما شكل عائقاً أمام نمو الإنتاج الصناعي، حيث طالت تبعاتها العديد من الدول العربية بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة تعطل التزود بالمواد الأولية الأساسية وصعوبة الحصول على المواد الخام، فضلًا عن ارتفاع تكلفة الشحن وأسعار الطاقة ومختلف تكاليف الإنتاج، مما

[59] يعادل المؤشر قسمة صادرات الدولة من منتج معين إلى إجمالي صادرات الدولة، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فإن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي ( RCAik=(X_ik/X_it )/(X_wk/X_wt: حيث أن x: قيمة الصادرات، i: الدولة، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

[60] يقيس المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

أدخل العديد من الصناعات في حالة اضطراب وعدم يقين.

ويعد تقادم وسائل الإنتاج من آلات وتجهيزات وانخفاض كفاءتها من أهم التحديات التي تواجه عمليات الإنتاج بالمؤسسات الصناعية العربية، ممّا انعكس سلباً على مردوديّة معظم الأنشطة الصناعية. فقطاع الإسمنت مثلًا أصبحت خطوط إنتاجه تزيد عمرها عن خمسين عاماً، وبالتالي أصبح مردودها الإنتاجي لا يحقق الحاجة المطلوبة، مما أدى إلى وجود طاقة تصميمية هامة غير مستغلة في العديد من المصانع، حيث لا يتجاوز الإنتاج العربي حوالي 55.4 في المائة فقط من إجمالي الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت القائمة. كما تعد صناعة النسيج والملابس من أكثر الصناعات التي تأثرت بتقادم الآلات ومحدودية استخدام التكنولوجيا المتطورة، مما تسبب في ارتفاع التكاليف التشغيلية (استهلاك الطاقة والمياه) وضعف الإنتاجية في أغلب المصانع القائمة، فضلًا عن زيادة حجم ومستوى التلوث، حيث تعد من أكثر الصناعات تلويثاً للبيئة إذ تساهم في إنتاج حوالي 10 في المائة من ثاني أكسيد الكربون.

وفي هذا الإطار، تعتبر التحديات المتعلقة بالحفاظ على البيئة والحد من انبعاثات الكربون، عائقاً آخر أمام تحقيق النمو المستدام للصناعات التحويلية في ظل النمو المتزايد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة من المصانع، حيث تفتقر الصناعات إلى آليات آمنة للتخفيض من هذا التأثير، وخاصةً مع قرب المصانع من المناطق السكنية ومصادر المياه والزراعة.

كما يعتبر نقص الكفاءة التقنية وتوافر المهارات المطلوبة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل من أهم التحديات التي تواجه القوى العاملة الصناعية، في ظل نقص الخبرات الفنية والتكنولوجية وانخفاض مستويات الدعم الحكومي لمؤسسات البحث، مما يجعل من دعم أنشطة مراكز البحوث والتطوير التكنولوجي وتحديث وتطوير نوعية التعليم في مجالات البرمجة والتقنيات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية على غرار الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والربط بين المؤسسات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي من الأولويات والعوامل المهمة في جعل الصناعة العربية أكثر تنافسية وتطوراً.

ومن جانب آخر، تعد صعوبة الحصول على التمويل نتيجة ضعف الضمانات وعزوف البنوك والمؤسسات المالية عن تقديم التسهيلات والقروض المالية من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتجديد معدات الإنتاج وتطوير الخطوط الإنتاجية وتحديثها من خلال دمج التكنولوجيا والتقنيات الرقمية في مختلف العمليات الإنتاجية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وإيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بالتعامل مع القيود على الطاقة والموارد والبيئة، فكلما كان الإنتاج ذكيا ومبتكرا كان استهلاك الطاقة أقل.

ومن جانب آخر، تواجه الصناعة العربية منافسة حادة على المستوى المحلي والخارجي. فالصناعات المحلية تواجه منافسة صناعات مستوردة معروفة للمستهلك المحلي خاصة في مجال الصناعات الغذائية مع سهولة دخولها وبأسعار أقل. كما تواجه أيضاً الصادرات العربية منافسة حادة وغير متكافئة في الأسواق الخارجية، خاصة مع تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة والتي تعتبر شرطاً ضرورياً لدخولها إلى الأسواق العالمية.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات من الدول العربية تبني خطط واستراتيجيات فعالة ومتكاملة من شأنها تعزيز التعاون العربي وإقامة شراكات استراتيجية تركز على الاستدامة والابتكار لتنفيذ مشاريع تساهم في تطوير القطاع الصناعي العربي بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، وتوفير التمويلات اللازمة لتمويل المشاريع وتجديد وسائل الإنتاج من آلات وتجهيزات تساهم في تحسين الإنتاج وتحافظ على الاستدامة البيئية.

### إطار (4-1): تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة على القطاع الصناعي

تسببت الحرب على غزة في تدمير أكثر من 70 في المائة من المصانع والمنشآت الصناعية، مع توقف الإنتاج الصناعي بشكل كلي، نتيجة انقطاع الكهرباء والمياه وشح المواد الخام، مما أدى إلى فقدان آلاف العمال لوظائفهم، لترتفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. كما انعكس ذلك على انخفاض إنتاج معظم المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية بسبب قلة الطلب المحلي، وتقليص ساعات العمل، وتسريح العديد من العمال، ليتراجع النشاط الصناعي خلال عام 2024 بنسبة 33 في المائة، منها حوالي 30 في المائة في الضفة الغربية، و90 في المائة في قطاع غزة[61].

كما تعد الصناعات اللبنانية من أكثر القطاعات التي تضررت بشكل مباشر، حيث توقف العمل كلياً في المصانع الأكثر عرضةً للمواجهات، لا سيما في البقاع والجنوب، واضطرت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الدولة إلى إغلاق أو تعليق أنشطتها بسبب تعرضها للقصف المباشر، وانخفاض الطلب، وعمليات النزوح الواسعة لليد العاملة، فضلًا عن انقطاع سلسلة التوريد وعدم اليقين الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والاتصالات وإمدادات المياه والطرق والصرف الصحي، تعيق إمكانية العمل أو الوصول إلى أماكن العمل، وهو ما يقلّل بدوره من القدرة الإنتاجية.

أما في اليمن، فقد شهدت البنية التحتية الصناعية أضرارًا كبيرة، بما في ذلك تدمير محطات توزيع الكهرباء وخزانات الوقود، وتضرّر خطوط التبريد، بالإضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بميناء الحديدة على ساحل البحر الأحمر الذي يلعب دوراً حيوياً في الصناعة اليمنية ويعد بوابة تجارية هامة للتصدير والاستيراد، حيث يساهم في استيراد المواد الخام ومعدات الإنتاج اللازمة لمختلف الصناعات فضلًا عن تصدير مختلف المنتجات الصناعية. كما أدى قصف مصنع إسمنت باجل في محافظة الحديدة ومصنع أسمنت عمران في الشمال الغربي للعاصمة صنعاء الذي يعد من المشاريع الاقتصادية الرافدة للاقتصاد الوطني بطاقة إنتاجية تبلغ مليون و700 ألف طن سنوياً، إلى توقف خطوط إنتاج الإسمنت وخسارة آلاف العاملين في المصنعين لوظائفهم.

كما طالت تبعات التوترات الجيوسياسية في المنطقة العديد من الدول العربية بشكل غير مباشر، نتيجة تعطل إمدادات المواد الخام وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وارتفاع تكلفة الشحن نتيجة زيادة المخاطر الأمنية وتغيير مسارات السفن وارتفاع تكاليف التأمين، مما ساهم في انخفاض الأرباح وتراجع الإنتاج وتوقفه في العديد من المنشآت الصناعية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل أهم التحديات الحالية التي تواجه القطاع الصناعي في إيجاد التمويل اللازم لإعادة بناء المصانع وترميم المنشآت خاصة في قطاع غزة، ولعل التحدي الأبرز هو عودة المستثمرين لأنّ الحرب وعدم الاستقرار لا يحفزان الاستثمار.

[61] سلطة النقد الفلسطينية: الحصاد الاقتصادي الفلسطيني لعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.

## 2.7. المناطق الصناعية ودورها في تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي

تلعب المناطق الصناعية دورًا أساسياً في التنمية الاقتصادية، لا سيما في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الإنتاجية وتعزيز التنسيق والابتكار على مستوى الشركات من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الشركات المحلية. كما تساهم هذه المناطق في تعزيز الصادرات عبر خفض التكاليف المرتبطة بها من خلال الإعفاءات الضريبية، وإعفاء الرسوم الجمركية، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، وتوفر فرص عمل في قطاعات التصنيع واللوجستيات والخدمات، مما يقلل بشكل كبير من معدلات البطالة، لا سيما في المناطق النائية.

أظهرت دراسة للبنك الدولي أن "المناطق الاقتصادية الخاصة" (Special Economic Zones (SEZ)) قد تؤدي أيضًا إلى تأثيرات إيجابية أخرى (Positive Spillovers) مثل المساهمة في نمو المناطق المحيطة، حيث إن القرب من الأسواق الجذابة أمر ضروري لدفع التنمية المحلية والاقتصاد بشكل عام، ويؤثر إيجاباً على السياسات والخطط التي تأخذ في الاعتبار قرب هذه المناطق من الأسواق الجذابة والمستوى الحالي للقدرات الاستيعابية (absorptive capacity)[62]. علاوةً على ذلك، تعتمد فعالية هذه السياسات المستهدفة للدول النامية على أهداف السياسة الصناعية طويلة الأمد، ومواءمة أدوات السياسة الصناعية مثل المناطق الاقتصادية الخاصة مع مرحلة التصنيع الحالية للدولة والتعرف على المتطلبات الأساسية، ودرجة التكامل بين المناطق الاقتصادية الخاصة وأدوات السياسة الصناعية الأخرى.

لتحقيق أقصى استفادة من المناطق الصناعية الخاصة بشكل عام ،من الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار بعض العوامل المهمة مثل (1) اختيار المواقع المثالية التي تعزز الاتصال بين الأفراد والشركات والدول والمناطق، والتي تعتبر عاملاً رئيسيًا لتعزيز التنافسية ودفع النمو الاقتصادي المستدام والشامل، (2) تعزيز بيئة الأعمال التي تشجع على الإصلاح بشكل شامل بدلًا من التركيز فقط على التخفيف الضريبي، (3) زيادة التنافسية السوقية من خلال تقييم دقيق للطلب في السوق والمشاركة الفعّالة للقطاع الخاص، (4) تعظيم الفوائد الإيجابية من خلال نهج شامل ومستدام لتعزيز التحول الهيكلي وتحسين الميزة التنافسية في السوق العالمي[63].

قامت العديد من الحكومات في الدول العربية بتأسيس مناطق صناعية متخصصة لتشجيع ودفع التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز) وتعزيز التنمية المستدامة. على سبيل المثال، وكجزء من رؤية 2030، أنشأت السعودية خمس مناطق اقتصادية خاصة تحت إدارة الهيئة العامة للمدن الاقتصادية والمناطق الخاصة (ECZA) في عام 2023، والتي تقع بشكل استراتيجي للاستفادة من مزايا المملكة الجغرافية وتم تصميمها لجذب الاستثمارات عالية الجودة وتعزيز نقل التكنولوجيا وتنويع الاقتصاد. وتشمل هذه المناطق مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (KAEC) التي تركز على قطاعات مثل اللوجستيات، والسلع الاستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوية والتكنولوجيا الطبية وتجميع السيارات، ومنطقة الرياض اللوجستية المتكاملة الخاصة (RISLZ) التي تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي، مما يسهل توزيع الأنشطة وتصديرها، ومنطقة جازان الاقتصادية الخاصة التي تركز على صناعات الطاقة والبتروكيماويات، ومنطقة رأس الخير الاقتصادية الخاصة التي تهدف إلى تطوير مجموعة بحرية قوية، وتعزيز القدرات البحرية للمملكة وإمكاناتها التصديرية، ومنطقة الحوسبة السحابية وتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية الخاصة في الرياض التي تهدف إلى تعزيز التقدم في الحوسبة السحابية وتكنولوجيا المعلومات، مما يهدف إلى وضع الرياض كمركز إقليمي للتكنولوجيا.

[62] World Bank Group (2017). "Special Economic Zones: An Operational Review of Their Impacts

[63] Zeng, D.Z. (2021). The Dos and Don'ts of Special Economic Zones. Equitable Growth, Finance and Institutions Notes.

كما قامت مصر بتطوير مناطق صناعية بشكل استراتيجي لتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم إنشاء المنطقة الحرة الخاصة والميناء السياحي الدولي في شبه جزيرة رأس الحكمة (Ras El-Hekma Peninsula) في عام 2024، وهي مبادرة تعد جزءاً من شراكة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار أمريكي مع الإمارات، حيث تهدف إلى تحويل المنطقة إلى مركز سياحي ومالي متطور، وبالتالي تعزيز الأنشطة التصديرية والنمو الاقتصادي. علاوةً على ذلك، جذب ميناء صحار والمنطقة الحرة في عُمان، الذي يقع بين دبي ومسقط، استثمارات هامة تزيد عن 26 مليار دولار أمريكي، ويعد مركزًا للوجستيات والمعادن والبتروكيماويات وصناعات المواد الغذائية، ويقدم أرصفة عميقة تعد نقاط ارتكاز أساسية في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية، مما يعزز قدرات التصدير. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المنطقة الحرة بجبل علي (Jafza) في الإمارات التي تم تأسيسها في عام 1985 في دبي، مثالاً بارزًا على الاستفادة من المناطق الصناعية في تطوير الصادرات وجذب الاستثمارات، حيث تستضيف أكثر من 10,700 شركة[64] في قطاعات متنوعة مثل اللوجستيات والإلكترونيات والسيارات والمواد الغذائية، مما يسهل التجارة الدولية بفضل قربها من ميناء جبل علي ومطار آل مكتوم الدولي، مما يجعلها نقطة حيوية في سلاسل التوريد العالمية.

تعد هذه المناطق الصناعية في الدول العربية تعزيزاً للبنية التحتية المتطورة والبيئات التنظيمية الملائمة، وتعمل كمحفزات للتنوع الاقتصادي وتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي تسهم بشكل كبير في نمو القطاع الصناعي وزيادة التنافسية العالمية.

## 3.7. المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الذكاء الاصطناعي

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90 في المائة من أنشطة الأعمال، وتستوعب نحو 50 في المائة من إجمالي قوة العمل، عالمياً، وتعتبر محرّك أساسي لخلق واستيعاب فرص العمل، وتحفيز معدل النمو، خاصة في الدول النامية مع دورها الرئيسي في امتصاص الأثار السلبية للصدمات الاقتصادية الخارجية، وما يترتب على ذلك من تخفيض للفقر[65]. على المستوى العربي، لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع شبة غياب للمؤشرات الدورية الإحصائية لأداء هذه المشروعات، رغم أهمية هذه المشروعات في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويوضح الملحق رقم (15/4) التباين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بمساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة مثلا، تفتقر الإحصاءات الرسمية للنشر الدوري لمثل هذه المساهمات، وهو ما يصعّب من مهمة رسم السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بدور المشروعات في برامج الإصلاح الاقتصادي. وتدعم العديد من الدول العربية، مؤسسياً، المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء أجهزة مسؤولة عن عمل هذه المشروعات، مثل السعودية (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، والكويت (الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة)، والإمارات (مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، والمغرب (الوكالة المغربية للمقاولات الصغرى والمتوسطة). ومن بين التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية، مثل نظيراتها في الدول النامية الأخرى، الوصول إلى التمويل، وضعف الملاءة والضمانات المالية للاقتراض من الأسواق المالية المحلية (قامت بعض الدول مثل المغرب بإنشاء منصّات مالية خاصة ضمن أسواق المال لإقراض هذه المشروعات)، وضعف الطلب وتقلباته، وغياب أو ضعف المساهمة في الصادرات، وانخفاض الحصة في المشتريات الحكومية (رغم وجود عدد من القوانين في بعض الدول العربية لفرض حصة معينة لصالح هذه المشروعات من المشتريات الحكومية)، ومشاكل تخصيص الأراضي، وتركز النشاط في القطاع التجاري والخدمي، وضعف المشاركة في النشاط

[64] Jebel Ali Free Zone (Jafza), https://www.jafza.ae/.

[65] International Finance Corporation (IFC 2024).

الصناعي التحويلي خاصة المرتبط بالمحتوى التكنولوجي المرتفع، والضعف الشديد أو غياب التكامل مع أنشطة المشروعات الكبيرة، والحاجة لتدريب العاملين لرفع القدرات الإنتاجية ومن ثم التنافسية، وغيرها من التحديات.

وللحدّ من تداعيات مشاكل التمويل، كان لمؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية المنعقد في الكويت في عام 2009 التأثير الإيجابي للمساهمة في التخفيف من هذه التداعيات، من خلال إنشاء حساب خاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على أسس تجارية وتنموية[66].

**الذكاء الاصطناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في إحداث ثورة في الإنتاج من خلال التغيرات التي يحدثها في كافة أوجه العملية الإنتاجية، والتسويقية، وكافة شروط الإنتاج الأخرى.

كما يمكن لخصائص الأتمتة Automation، كأحد معالم الذكاء الاصطناعي، أن تساعد في رفع إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز أكثر على تلك الأنشطة التي تتصف بخلق قيم مضافة جديدة، أو من خلال تحديد بنود التكاليف التي يمكن تخفيضها. كما يساهم الذكاء الاصطناعي، ضمن أنشطة هذه المشروعات، في الحد من الإجراءات الإدارية، وتحسين درجة الاستجابة الآلية لحل المشاكل والعقبات المختلفة، وتعزيز القدرة التحليلية في مجال التنبؤ بالمخاطر الممكن التعرض لها، والرفع من كفاءة إدارة الأصول Assets Management. ويسمح تعزيز القدرة على التنبؤ بتوسيع الحصة في السوق، وخلق المزيد من الفرص أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للابتكار.

كما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تنحصر في نشاط معين من أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل تتصف بالشمولية، بدءًا من مرحلة ما قبل الإنتاج Pre-production إلى مرحلة ما بعد الإنتاج Post-production. فعلى سبيل المثال، تعتبر أنشطة التسويق والمبيعات، وإدارة سلاسل التوريد Supply Chain، وتجارة التجزئة، والنقل والخدمات اللوجستية، والتجميع الآلي، من الأنشطة التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر في أدائها بشكل ملموس.

وتتسع أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتشمل بيئة العمل، وذلك من خلال تعزيز كفاءة الإدارة العامة، والتعامل مع الجهات الضريبية والمحاكم، وتخفيض الروتين الإداري، وضمان بنية تحتية رقمية، وتحسين شروط النفاذ للتمويل، وتسهيل إدارة المهارات ومطابقة الوظائف، وتخفيض تكاليف التجارب والابتكار.

ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تضمن الحصول على الخبرة الخارجية، والتي من شأنها أن تعوّض نقص القدرات والإمكانيات الداخلية. فعلى سبيل المثال، يمكن لخدمات برامج الحوسبة السحابية، والتعلم الآلي كخدمة Machine Learning as a Service (MLaas) أن تتوسع في تقديم خدمات حلول الذكاء الاصطناعي وما يرتبط بها من تكاليف، مع عدم اشتراط المعرفة التكنولوجية المسبقة بالبرامج المشار إليها.

ولغرض تعميق استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة للدور الحكومي لبناء ثقافة التعامل مع البيانات، وتحسين ممارسات إدارة المخاطر الرقمية، مع ضرورة تعزيز الوعي بين المدراء والعاملين في هذه الأنشطة بأهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبناء الثقة اللازمة في هذا المجال، وإعادة التدريب بما يتسق مع احتياجات هذه التطبيقات.

ومن المهم، أيضا، أن يتم التعامل مع قضايا التمويل بشكل جاد، من خلال تقديم المزيد من الأدلّة على عوائد الاستثمار في أنشطة الذكاء الاصطناعي.

[66] تمّ إنشاء صندوق بادر لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية في عام 2011، وذلك بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية. وفي نهاية عام 2024، بلغ صافي القروض الممنوحة 50 قرضاً قيمتها الإجمالية 1.5 مليار د ولار أمريكي، استفادت منها 50 جهة حكومية في 12 دولة عربية، استخدمت في تمويل حوالي 121.3 ألف مشروعاً، ساهمت في توفير والمحافظة على حوالي 541.3 ألف فرصة عمل.

ووفقا لتجارب مختلف الدول المتقدمة والناشئة[67]، فإن الذكاء الاصطناعي يمكن تطبيقه في أغلب الأنشطة التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الأنشطة تجارة التجزئة، والنقل، والأنشطة اللوجستية، والسفر، وتجميع السيارات. وتشير المسوحات ذات العلاقة إلى أن أنشطة النقل، والأنشطة اللوجستية، والتكنولوجيات المرتبطة بصناعة السيارات تعتبر من الأنشطة الرائدة في تبني أساليب الذكاء الاصطناعي، في حين لازالت أنشطة الصناعات التحويلية، مثل الصناعات الكيميائية، أقل استخداماً[68].

**الدول العربية والذكاء الاصطناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

لا تزال البيانات والمعلومات حول واقع استخدامات الذكاء الاصطناعي في الأنشطة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية محدودة. إلا أنه، وبالاستناد إلى ما هو متاح من معلومات، يمكن القول أن خمس دول عربية تعد الأبرز في هذا المجال، وتتصدرها السعودية، لا سيما عبر جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، وقطر من خلال لجنة الذكاء الاصطناعي، والإمارات من خلال البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي لعام 2017، ومصر من خلال الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2024 – 2030، والمغرب من خلال مبادرة حركة الذكاء الاصطناعي لجامعة محمد السادس متعددة التقنيات.

وتسعى السعودية لتصدر المشهد في مجال الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، وتهدف لاستثمار حوالي 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، في أنشطة الذكاء الاصطناعي، والموصلات، والروبوتات، والمدن الذكية، والانبعاثات، حيث أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وغوغل خلال شهر أكتوبر 2024 عن مبادرة تهدف لتسريع تبني استخدام الذكاء الاصطناعي في التسويق الرقمي في 100 مشروع صغير ومتوسط، وبالشكل الذي يدعم الابتكار وفقاً لرؤية 2030. وتعتمد المبادرة على ثلاث ركائز، وتتمثل في تقديم ورش عمل مهارات من قبل غوغل، وتقديم خبراء غوغل الاستشارات الفردية للمشروعات المشمولة بالمبادرة، وربط هذه المشروعات بشركاء غوغل في مجال التقنية والإعلام لتطوير أدائهم لغرض تحقيق أفضل النتائج. وتركز المبادرة، قطاعياً، على أنشطة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات المالية والأغذية والمشروبات، وغيرها. وفي قطر، من المتوقع أن تصل استثمارات الذكاء الاصطناعي إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2030، بعد أن بلغت في عام 2024 حوالي 428 مليون دولار أمريكي، وخصصت قطر حوافز بقيمة تصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي بهدف إنجاز برامجها المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والابتكار. أما الإمارات، فاستثمرت حوالي 3 مليار دولار أمريكي في الابتكارات، مع توقع أن تسهم استثمارات الذكاء الاصطناعي بنحو 98 مليار دولار أمريكي في عام 2030. وتهدف استراتيجية الإمارات إلى دمج الذكاء الاصطناعي في كافة الوزارات والخدمات. كما تهدف مبادرة دبي للروبوتات والأتمتة، المعلنة في عام 2022، إلى رفع مساهمة القطاعات المرتبطة بهذه التطورات التكنولوجية إلى حوالي 9 في المائة بعد عشر سنوات. أما في مصر، فقد أشارت الخطة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي 2025 – 2030 إلى إنشاء نظام بيئي سليم للذكاء الاصطناعي من خلال دعم الشركات الناشئة المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استثمار مؤسسات رأس المخاطر في مصر. وصل سوق الذكاء الاصطناعي في عام 2024 إلى حوالي 256 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2030.

ونظراً لارتفاع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثرها المباشر بالتطورات التكنولوجية المتسارعة - وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي - إلى جانب التحديات التي تواجه مستويات الجاهزية الحكومية، في عدد من الدول العربية للتعامل مع هذه التطورات، وبالنظر أيضاً إلى أهمية هذه

[67] لغرض الاستفادة من التجارب الدولية في مجال دمج الذكاء الاصطناعي مع آليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرقمنة، يمكن الاستشهاد بتجارب عدد من الدول المتقدمة من خلال الملحق رقم (16/4).

[68] (McKinsey, 2018).

المشروعات في حجمها وعددها وما تستوعبه من عمالة؛ تبرز حاجة ماسّة لتقييم أداءها في ظل البيئة الراهنة والمستقبلية. وينبغي أن يستند هذا التقييم على الخبرات الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية للدول العربية، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة، ويمكن أن يتحقق ذلك عبر تعزيز التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمشروعات الكبيرة المحلية أو الأجنبية من جهة أخرى سواء من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات، أو عبر برامج الأوفست Offset التي تربط عقود التوريد في الدول العربية باستثمارات تمثل نسباً محددة من قيمة العقود المدنية والعسكرية، بما يسهم في زيادة الطلب على العمالة، وتعزيز الصادرات، ورفع معدلات النمو. والأهم هو إعادة النظر في آلية عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تبقى أنشطتها منفصلة، في معظم الحالات، عن أنشطة المشروعات الكبيرة. ويُفضَّل أن يجري تنظيم العلاقة بينها بطريقة تؤدي إلى تكامل عملياتها الإنتاجية مع المشروعات الكبيرة، وذلك عبر تحقيق التكامل الرأسي Vertical Integration بين الأنواع الثلاثة من المشروعات. وعلى هذا الأساس، تصبح المشروعات الصغيرة والمتوسطة المورد الرئيسي للمواد الأولية والخدمات اللازمة لأنشطة المشروعات الكبيرة، مما يساهم في الحدّ من مشكلة ضعف الطلب على منتجات الطرفين، وهي من أبرز الأسباب المؤدية إلى تعثر هذه المشروعات وفشلها.

أما في جانب التمويل، فإن وجود هياكل إقليمية مخصصة لتوفير التمويل اللازم، وفي مقدمتها "صندوق بادر" المشار اليه أعلاه، إضافةً إلى مصادر التمويل المحلية العربية والدولية، من شأنه أن يساهم في تعزيز الموارد التمويلية وتوجيهها وفق أسس من الرشادة الاقتصادية والاجتماعية.

### إطار (4-2): تفكك التصنيع (De-Industrialization)

تتخذ ظاهرة "تفكك التصنيع" في الدول المتقدمة شكل انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في استيعاب العمالة ولصالح الأنشطة الخدمية أساساً. أما في الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، فإن أسبابها عديدة منها ما هو مرتبط بظاهرة "المرض الهولندي"[69] في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية. وتعمل في هذه الحالة من خلال عدة قنوات، أهمها قناة سعر الصرف الذي يميل نحو الارتفاع في بعض الدول العربية، بفعل عوائد العملة الأجنبية المتراكمة من صادرات الموارد الطبيعية، وتأثير ذلك على خفض القدرة التنافسية لصادرات الأنشطة الصناعية التحويلية. كما تعمل هذه الظاهرة من خلال الآثار السلبية المترتبة على تطبيق بعض متطلبات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، والتي ترتبط أساساً بالمشروعات العامة، مثل رفع أسعار الفائدة، وبالتالي رفع تكلفة التمويل، وخفض والتخلص من الدعم على المنافع العامة، لاسيما الطاقة ورفع تكلفة الإنتاج، والحد من الائتمان المحلي لصالح هذه المشروعات، الأمر الذي يخلق تحديات تواجه الاستثمار العام، وبالتالي تتعرض هذه المشروعات إلى مثل هذه الظاهرة من خلال تعثرها أولًا ثم انسحابها من السوق.

وكمثال على ظاهرة التفكك الصناعي، عربياً، يمكن الاستشهاد بمثال شركة الحديد والصلب المصرية، التي أنشأت في عام 1954، كمشروع متكامل (استخراج الخامات من المناجم ومعالجتها، وإنتاج الحديد بالأفران، والاختزال المباشر، وإنتاج الصلب الخام بأفران الأوكسجين الأساسية أو أفران الأقواس الكهربائية، ودرفلة الصلب من خلال تحويله إلى عروق ومنتجات مسطّحة وغير مسطّحة)، تم تأميمه أوائل الستينات، ثم إنشاء مجمع متكامل آخر "شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب، الدخيلة، في عام 1987، كمشروع خاص لاحقاً وظهور العديد من المصانع نصف المتكاملة لاحقاً.

وفي ظل حزمة برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ عام 1991 تمّ اللجوء الى تطبيق عدد من أدوات هذه الحزمة مثل تخفيض سعر الصرف الحقيقي، وآثاره على رفع قيمة الواردات الوسيطة، وارتفاع تكلفة استهلاك الكهرباء، الذي تبلغ مساهمته في إجمالي التكاليف حوالي (15 في المائة)، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بعد اقترابها من الأسعار الدولية، وكذلك تحرير أسعار الفائدة اعتباراً من يناير 1991، بالإضافة إلى الاتجاه نحو خفض معدل الاستثمار العام إلى النصف تقريباً وتوجيهه نحو ثلاث مجالات رئيسية هي: البنية الأساسية، والتعليم والصحة والبحوث، والمجالات التي لا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار بها مثل مكافحة الفقر، وسد التفاوتات الإقليمية، والتوجيه نحو خفض التعريفة الجمركية لتصل ما بين (5-20 في المائة) على منتجات الحديد والصلب، وبالتالي فتح المجال لدخول منتجات روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وتركيا، لمنافسة الحديد والصلب المصري، الأمر الذي ساهم في تراكم المخزون ليصل إلى حوالي 20 في المائة من الإنتاج السنوي. ساهمت كل هذه العوامل وغيرها في تعثر هذا النشاط المهم كمدخل، وكمنتج نهائي، لكافة الأنشطة في الاقتصاد القومي.

ووفقاً لآخر بيانات متاحة، لعام 2024، عن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع البيانات التاريخية، في عام 2000 مثلا، يلاحظ بإن هذه الأهمية انخفضت، على سبيل المثال، في تونس، من 18.3 في المائة في عام 2000 إلى 14.6 في المائة في عام 2024، وفي مصر من 18.4 في المائة إلى 13.9 في المائة، وفي العراق من 7.5 في المائة إلى 3.4 في المائة، وفي المغرب من 17.9 في المائة إلى 14.3 في المائة. لا تُعزى هذه الانخفاضات بالكامل إلى تأثير سياسات الإصلاح الداعمة لتحرير القطاع الصناعي، بل إلى عوامل أخرى أيضاً، منها الاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل.

[69] المرض الهولندي: (Dutch Disease): يعرف في علم الاقتصاد بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية).

## 8. التعاون العربي في القطاع الصناعي

يعد التعاون العربي أحد أهم الحلول لمواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي، في ظل ما يشهده العالم من تكتلات وتحالفات وشراكات إقليمية في مختلف المجالات الصناعية، حيث أصبحت ضرورة ملحة لتعزيز النمو الصناعي وتحسين قدرته التنافسية، واستغلال ما تزخر به المنطقة العربية من مواد أولية وموارد طبيعية ومعدنية متنوعة، بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج، وتأمين سلاسل الإمداد.

وفي هذا الإطار، تمثل مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي تم إطلاقها منذ عام 2022 بين كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين، نموذجاً فاعلًا للتكامل الصناعي العربي بهدف تعزيز النمو الصناعي المستدام، والاستفادة من مزايا كل دولة خاصة على مستوى الموارد الطبيعية، وذلك من خلال دفع الاستثمار وإقامة مشاريع صناعية مشتركة تعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة المتطورة والتي تكون قادرة على مجابهة مختلف التحديات، سواءً الحالية أو المستقبلية. وعرفت هذه الشراكة توسعاً، حيث شهدت انضمام المغرب خلال عام 2024 ومن المتوقع انضمام قطر خلال عام 2025، ليصبح بذلك عدد الدول العربية المنضمة إلى هذه الشراكة ستة دول.

وقد تم خلال عام 2025 التوقيع على عدد من الاتفاقيات والإعلان عن مشاريع استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشراكة والتكامل بين الدول الأعضاء في قطاعات الصناعات المعدنية والدوائية والبلاستيكية والكهربائية والتكنولوجيا الحيوية، ومنها:

- اتفاقية توريد للمواد الخام من حديد البحرين إلى حديد قطر بكمية 5 ملايين طن متري ولمدة خمس سنوات بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي.
- اتفاقية لتوريد أغطية علب بلاستيكية لشركة "الوطنية للألبان (حياتنا)" الإماراتية من شركة "دلتا نايل" المصرية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي.
- اتفاقية توريد أعلاف حيوانية من مصنع الوطنية للأعلاف الإماراتية إلى شركة "الريان لمستلزمات الخيل" القطرية بقيمة 15 مليون دولار أمريكي.
- اتفاقية توريد أوعية بلاستيكية لشركة "الوطنية للألبان (حياتنا)" في الإمارات من مصنع "أكسيد الصناعية" في الأردن، بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي.
- اتفاقية تعاون بين "جلوبال فارما" الإماراتية و"زينث فارما" المغربية لتصنيع وترخيص ونقل التكنولوجيا في مجال الأدوية، بقيمة تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي.
- إنشاء مصنع لإنتاج ملحقات الكابلات والوصلات الكهربائية في الإمارات، بالتعاون مع "جيزة للكابلات" المصرية، باستثمارات تقارب 7 ملايين دولار أمريكي.
- مذكرة تفاهم بين شركة "إي إس سي كابيتال" الإماراتية و"مزارع الجزيرة" البحرينية لإنشاء منشأة متكاملة ومستدامة لإنتاج الطحالب الدقيقة في البحرين بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي.

ومن أوجه التعاون العربي أيضاً، تم خلال عام 2024 إطلاق الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة للفترة 2024-2028 من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، بهدف تعزيز البنية التحتية للجودة وتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

**إطار (4- 3): الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة**

قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين خلال عام 2024 بإطلاق الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة للفترة 2024-2028، تهدف بالأساس إلى إعداد وتطوير مواصفات قياسية عربية تساهم في رفع مستوى جودة المنتجات، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية.

وتأتي الاستراتيجية الجديدة للفترة 2024-2028، استكمالًا للاستراتيجيات السابقة، التي تسعى المنظمة العربية للتنمية الصناعية من خلالها إلى وضع بنية تحتية للتقييس والجودة ذات إجراءات موحدة فيما بينها قادرة على ممارسة دورها في دعم العمل العربي المشترك وتحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي، مع مراعاة الاحتياجات الراهنة ومتطلبات المنطقة العربية. كما تأتي هذه الاستراتيجية الجديدة في إطار سياق عالمي يتسم بزيادة التنافسية وضرورة الاندماج في الأسواق العالمية، مما يستوجب ضرورة مواءمة أنظمة البنية التحتية للجودة في المنطقة العربية مع أفضل الممارسات الدولية، بما يسهم في رفع القدرة التنافسية ومستوى جودة المنتجات، وتوفير الحماية الصحية والبيئية ويساعد على دخول المنتج العربي إلى الأسواق الدولية.

ولغرض تنفيذ الاستراتيجية تم إعداد خطة عمل، تتضمن مشاريع وأنشطة موزعة على سنوات الاستراتيجية الخمسة، منها بالخصوص:

- تطبيق أنظمة التقييس والجودة المتعلقة بصحة وسلامة المنتجات في كافة المجالات الحديثة التي لها تأثير على التنمية المستدامة.
- توحيد إجراءات تقييم المطابقة في مختلف المجالات وفقاً للأدلة الدولية، بما في ذلك شهادات المطابقة والجودة، مع التركيز على السلع والمنتجات ذات الأولوية.
- زيادة المشاركة في اللجان الفنية للمنظمات الدولية ذات الصلة بمجالات البنية التحتية للجودة مع تنسيق الموقف العربي في اجتماعات هذه المنظمات واللجان الفنية.
- تعزيز القدرات الفنية للكوادر البشرية من خلال إجراء ورش العمل والبرامج التدريبية المتعلقة بالتقييس والبنية التحتية للجودة.
- تمكين المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق العربية والإقليمية والدولية.
- التركيز على وضع مواصفات للسلع والمنتجات التي لها ميزة تنافسية عالية في التجارة العربية البينية والصادرات، والاهتمام بمواصفات القطاعات الحديثة.
- تقديم الدعم لبرنامج المترولوجيا العربية في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية وفقاً للممارسات الدولية.
- تطوير نظم المعلومات لتقديم المعلومات العربية والدولية والمنتجات وتبادل الخبرات حول المواصفات واللوائح الفنية بين جميع الدول العربية بطريقة إلكترونية منسقة ومنظمة.
- توفير اللوائح الفنية وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة في الدول العربية بما يتوافق مع الأدلة الدولية.
- رفع مستوى الثقة في القياسات بين الدول العربية الأعضاء وتوقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين الأعضاء.

# الفصل الخامس: التطورات في مجال الطاقة

## نظرة عامة

شهد **سوق النفط العالمي** خلال عام 2024 تقلبات حادة ناجمة عن تفاعل معقد بين التوترات الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية، والتحولات في أنماط الطلب، إضافة إلى التغيرات المناخية. فقد أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى اضطراب حركة تجارة النفط عبر البحر الأحمر، مما أثار المخاوف بشأن أمن الإمدادات. وفي سياق آخر، استمرت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا في إحداث تأثير ملموس على تدفقات التجارة العالمية، في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، حيث قامت روسيا بإعادة توجيه صادراتها النفطية نحو الأسواق الآسيوية. وتراجع نمو الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ انعكاساً لتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – التي شهدت انخفاضاً في الطلب على الوقود تزامناً مع ارتفاع مبيعات المركبات الكهربائية، وزيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال في شاحنات النقل الثقيل كجزء من سياستها البيئية لخفض انبعاثات الكربون. كما تأثر الطلب سلباً بالضعف المتواصل في نشاط التصنيع بأوروبا، وتسبب موسم الأعاصير النشط في تعطل البنية التحتية للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما على الجانب الإيجابي، فقد تراجعت معدلات التضخم العالمية، مما قدم دعماً نسبياً للطلب العالمي على النفط ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 103.8 مليون برميل/ يوم.

وعلى جانب **الاحتياطيات**، تحقق ارتفاع طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط نسبته 0.3 في المائة، في حين تراجعت الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي بنسبة 0.2 في المائة، تزامناً مع انخفاض أسعار الغاز الأمريكي في مركز Henry Hub التي سجلت أدنى مستوى لها على الإطلاق في أبريل 2024، مما جعل العديد من الآبار غير مجدية اقتصادياً، ولم تعد كميات الغاز مؤهلة لتُدرج كاحتياطيات مؤكدة، فضلًا عن الاستنزاف الجيولوجي للحقول الناضجة الواقعة في بحر الشمال – لا سيما النرويج، وكذلك تحولات سوق الطاقة الأوروبية الأقل دعماً لمشروعات الغاز الطبيعي.

وفي إطار استمرار الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج المتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية واحترازية، اتخذت دول (أوبك+) عدداً من القرارات، ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. وقد ارتفع إجمالي **الإمدادات النفطية العالمية** في عام 2024 إلى حوالي 102.3 مليون برميل/ يوم، حيث ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك بحوالي 620 ألف برميل/ يوم مقارنة بالعام السابق، مسجلة 70.2 مليون برميل/ يوم، في حين انخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي في عام 2024 بحوالي 290 ألف برميل/ يوم مقارنة بالعام السابق مسجلة 32.1 مليون برميل/يوم، تزامناً مع تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المُعلن عنها في شهري أبريل ونوفمبر 2023 من قبل بعض دول (أوبك+) (السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعُمان وروسيا وكازاخستان)، فضلًا عن الانقطاعات المؤقتة في الإمدادات من ليبيا التي لا يشملها اتفاق (أوبك+). وشهدت الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي زيادة متواضعة في عام 2024، على خلفية تباطؤ نمو الطلب في الأسواق الرئيسية، لا سيما في أوروبا، انعكاساً لارتفاع مستوى المخزونات وتراجع الأسعار، واعتدال الأحوال الجوية.

وانخفضت **أسعار النفط الخام** في عام 2024 مسجلة الخسائر السنوية الثانية لها على التوالي، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 79.9 دولار أمريكي للبرميل. وشهدت الأسعار تذبذباً ملحوظاً في اتجاهاتها، مدفوعاً بمزيج من التباين في مستوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، وتزايد مخاوف ضعف الطلب العالمي على النفط - لا سيما في الصين، وقرارات دول (أوبك+)، وحركة المخزونات النفطية الأمريكية.

وفيما يخص نشاط **الاستكشاف في الدول العربية**، فقد تم تحقيق 34 اكتشافاً للنفط والغاز خلال عام 2024، واستحوذت الدول العربية على نحو 53.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.5 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 25.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق حوالي 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2024. وفي المقابل، ارتفع

**استهلاك الطاقة في الدول العربية** في عام 2024 بنحو 411 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، أي بنسبة 2.7 في المائة ليبلغ نحو 15.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 98 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد شهدت المعدلات السنوية **لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية** انخفاضاً في مستوياتها في عام 2024 بنسب متفاوتة تراوحت بين 2.3 و4.3 في المائة، مما كان له دور رئيسي إلى جانب انخفاض الإنتاج في تراجع قيمة صادراتها النفطية بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

## 1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات

تأثرت الصناعة البترولية في عام 2024 بعدة عوامل، من أبرزها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى جانب تشديد اللوائح التنظيمية في بعض الأسواق التي زاد تركيزها على تحولات الطاقة. وعلى الرغم من ذلك، شهد عام 2024 نشاطاً متزايداً في مجالات الاستكشاف، مدفوعاً بتقدم تقني ملحوظ في عمليات الحفر وتطبيقات الذكاء الصناعي في تحليل المكامن، تزامناً مع سعي العديد من دول العالم لتعزيز احتياطياتها، في إطار سعيها لمواكبة الطلب وتعزيز أمن الطاقة، مما انعكس في زيادة وتيرة طرح وإرساء التراخيص الاستكشافية وتسريع الإجراءات المرتبطة بها. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه خلال عام 2024 قد توفرت بيانات عن 124 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي. ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 34 اكتشافاً جديداً للنفط والغاز الطبيعي في الدول العربية.

### 1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري

شهدت الصناعة البترولية في الدول العربية نشاطات متنوعة خلال عام 2024. فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في **الإمارات**، بدأت عمليات الحفر للتنقيب عن المصادر غير التقليدية[70] من النفط والغاز في منطقة " الظفرة"، وتُقدر تلك المصادر في "أبوظبي" بنحو 220 مليار برميل من النفط، و13 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. ووقعت شركة "أدنوك" عقد بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي لحفر 144 بئراً لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز غير التقليديين. وتم تحقيق اكتشاف للغاز في حقل "الهدية" لم يعلن عن حجم احتياطياته بعد، لكن من المتوقع وضعه على الإنتاج في عام 2025. وفي **الجزائر**، وقعت سوناطراك عقداً بقيمة 210 مليون دولار أمريكي مع شركة هندسة البترول والإنشاءات الصينية لزيادة الإنتاج في حقل "الرار" للغاز في حوض "إليزي"، بهدف الحفاظ على الإنتاج عند مستوى 10 مليون م3/يوم، وسيدخل المشروع في الخدمة في الربع الثاني من عام 2027. كما تم تحقيق 14 اكتشافاً للنفط والغاز. وفي **السعودية**، أضافت شركة "أرامكو" كميات كبيرة إلى احتياطيات الغاز والمتكثفات المؤكدة في حقل "الجافورة" للغاز غير التقليدي في الإحساء، حيث تظهر التقديرات أن الحقل يحتوي على موارد إجمالية تبلغ حوالي 6.5 تريليون متر مكعب من الغاز، وحوالي 75 مليار برميل من المتكثفات. كما أرست عقود بقيمة تتجاوز 25 مليار دولار أمريكي لمواصلة التوسعات في قطاع الغاز. وتم تحقيق 7 اكتشافات للنفط والغاز منها اكتشافان لحقلين للنفط الخام غير التقليدي (لدام، والفروق) في المنطقة الشرقية. وفي **سورية**، تم وضع ثلاثة آبار غازية على الإنتاج، وهي "تياس-4"، و"شمال الفيض-2"، و" جحار-101"، إضافة إلى إصلاح بئري "أبو رباح-9" و"أبو رباح-12" بهدف رفع إنتاجيتهما من الغاز. وفي **العراق**، تم التوقيع على اتفاقية مع شركة BP لإعادة تأهيل وتطوير أربعة حقول تابعة لشركة نفط الشمال، وهي "حقل كركوك، وباي حسن، وجمبور، وخباز". وفي **قطر**، تم تحقيق اكتشاف لاحتياطيات جديدة من الغاز في حقل الشمال، قُدرت بحوالي 68 مليار متر مكعب. وأعلنت "قطر للطاقة" عن إرساء أربع حزم عقود رئيسية تتعلق بالمرحلة التالية لتطوير حقل "الشاهين" البحري، بهدف زيادة الإنتاج بحوالي مائة ألف برميل يومياً. وتأتي ترسية العقود كجزء من مشروع "رؤية" الذي يهدف إلى تطوير أكثر من 550 مليون برميل من النفط، ويتوقع بدء بالإنتاج في عام 2027. وفي **الكويت**، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن تحقيق اكتشاف من النفط الخفيف والغاز الطبيعي في حقل "النوخذة" البحري، وقدرت المصادر في بئر "النوخذة-1" بنحو 3.2 مليار برميل مكافئ، منها حوالي 2.1 مليار برميل من النفط، وحوالي 142 مليار متر مكعب من الغاز. وأعلنت شركة نفط الكويت أنها تستعد لطرح المرحلة الثانية من خطة الاستكشاف للمنطقة البحرية الكويتية. وفي **ليبيا**، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط عن بيانات عدد من الآبار التطويرية التي تمكنت بعض الشركات من حفرها بنجاح، منها بئر FB-36 في حقل

[70] النفط والغاز الصخري، موارد موجودة في المسام الصغيرة للصخور، وبسبب صعوبة الوصول إليها تستخرج من خلال تقنيات وأساليب مبتكرة مثل التكسير المائي (الهيدروليكي).

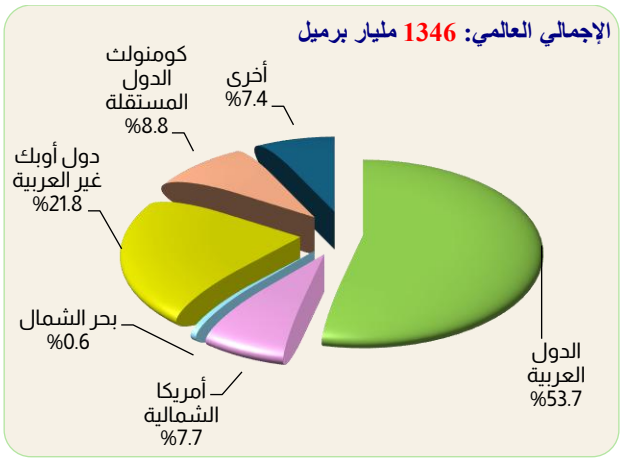
"الفيل" بطاقة 5065 برميل/يوم (ب/ي)، وبئر B54 بحقل "السارة" بطاقة 2400 ب/ي، وبئرين في حقل "الشرارة" بطاقة 7000 ب/ي، وبئر E120 في حقل "الراقوبة" بطاقة 900 ب/ي. وفي **مصر**، تم توقيع اتفاقيتين مع شركات عالمية لضخ استثمارات بقيمة 340 مليون دولار أمريكي لرفع معدلات إنتاج النفط والغاز في حقول البحر الأبيض المتوسط وخليج السويس. وتم تحقيق 3 اكتشافات جديدة للنفط في مناطق (أبو سنان، وبدر في الصحراء الغربية، ويدما في العلمين)، و5 اكتشافات للغاز الطبيعي. وفي **الأردن**، تم الإعلان عن اكتشاف جديد للغاز ضمن حقل "الريشة"، يحتوي على ما يتراوح بين 337-413 مليار متر مكعب من الاحتياطيات الجيولوجية، بينما تقدر الاحتياطيات القابلة للإنتاج بين 132- 188 مليار متر مكعب. وفي **عُمان**، تم توقيع اتفاقية امتياز للتنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز في منطقتي الامتياز رقمي 38 و74 بمحافظة ظفار. وفي **المغرب**، تم الإعلان عن اكتشاف جديد للغاز الطبيعي في منطقة "دارتوا"، وقدر حجم الاكتشاف الجديد بنحو 339 مليون متر مكعب.

أما فيما يخص **الحفر الاستكشافي والتطويري**، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم خلال العامين الماضيين، انخفاضاً من 1813 حفارة في عام 2022 الى 1742 حفارة في عام 2024، أي بنسبة انخفاض نحو 3.9 في المائة. تركز التراجع بشكل رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، في ظل تركيز العديد من الشركات على تحسين الكفاءة بدلًا من التوسع في عمليات الحفر.

## 2.1. الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات **الاحتياطي المؤكد من النفط** على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2024، لتصل إلى 1346 مليار برميل، أي بنسبة ارتفاع 0.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية، فقد استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عند نفس مستوى العام السابق البالغ 722.5 مليار برميل. والجدير بالذكر أن نسبة 92.7 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 37 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 19.4 في المائة، والإمارات بنسبة 15.6 في المائة، والكويت بنسبة 14 في المائة، ثم ليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 53.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (1).

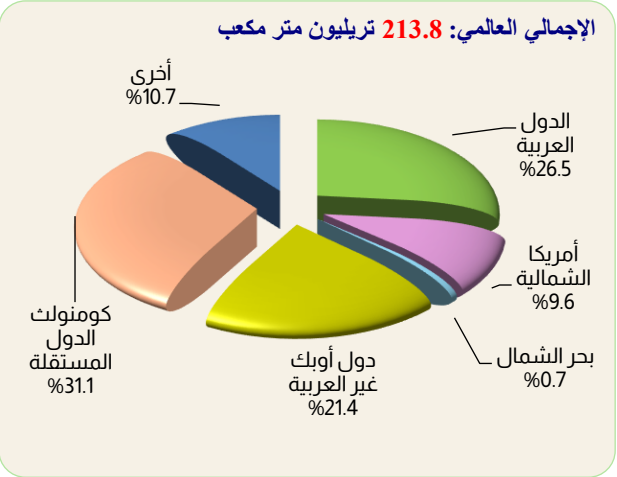
شكل (5-1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2024




المصـدر: منظمة الأقطار العربية المُصـدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2024.

في حين، انخفضت **احتياطيات الغاز الطبيعي** عالمياً في نهاية عام 2024 بنسبة 0.2 في المائة لتصل الى حوالي 213.8 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي في نهاية عام 2024، فقد انخفضت بنسبة 0.05 في المائة لتصل إلى 56.7 تريليون متر مكعب، وتركز ذلك الانخفاض في عُمان. والجدير بالذكر أن نسبة نحو 73.5 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية تتركز في ثلاث دول عربية وهي قطر التي استأثرت بحصة 42 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها السعودية بنسبة 17 في المائة، والإمارات بنسبة 14.5 في المائة. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة بلغت 26.5 في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (2).

شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2024




المصـدر: منظمة الأقطار العربية المُصـدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2024.

ومن ناحية أخرى، استقرت **تقديرات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الفحم الحجري** في نهاية عام 2024 عند نفس مستوى العام السابق البالغ نحو 1074 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم وخاصة الصين، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

أما فيما يخص **القدرات المتاحة من الطاقات المتجددة** عالمياً فقد ارتفعت في عام 2024 بنسبة 15.1 في المائة مقارنة بعام 2023 لتصل إلى حوالي 4448 جيجاواط. استحوذت الطاقة الشمسية على حصة 40.8 في المائة من الإجمالي، يليها الطاقة الكهرومائية بحصة 31.2 في المائة، ثم طاقة الرياح بحصة 24.8 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة التي تشمل الطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية بحصة حوالي 3.2 في المائة. وبالنسبة للدول العربية، ارتفعت قدراتها المتاحة من الطاقات المتجددة في عام 2024 بنسبة 14.5 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 38.5 جيجاواط، أي ما يمثل حوالي 0.9 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من السعودية وقطر ومصر وتونس واليمن والأردن والامارات وموريتانيا والبحرين وفلسطين، وارتفاع قدرات توليد طاقة الرياح في كل من مصر والمغرب، إلى جانب ارتفاع قدرات توليد الطاقة الكهرومائية في المغرب.

## 2. الإنتاج

### 1.2. النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعاً بنحو 230 ألف ب/ي في عام 2024، أي بنسبة 0.2 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 102.3 مليون ب/ي. فقد ارتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بنحو 620 ألف ب/ي أي بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بعام 2023، ليصل إلى 70.2 مليون ب/ي. وقد كان المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع هو زيادة الإمدادات النفطية من مجموعة دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية)، ودول أمريكا الجنوبية.

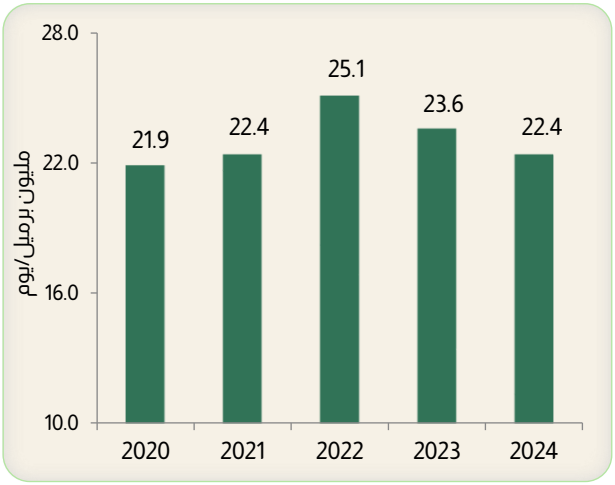
يذكر في هذا السياق، أن إنتاج النفط (بما في ذلك المتكثفات) في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حوالي 13.2 مليون ب/ي في عام 2024، وهو مستوى قياسي جديد. وقد شكل النفط الصخري نحو 67.4 في المائة من الإجمالي، حيث ارتفع متوسط إنتاجه بحوالي 346 ألف ب/ي أو بنسبة 4 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 8.9 مليون ب/ي. يأتي ذلك بدعم من التقدم التكنولوجي في تقنيات الحفر الذي ساهم في تقليل وقت تعطل منصات الحفر. فضلًا عن تعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالًا لتواجد النفط الخام بها، وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، مما ساهم في استخراج المزيد من النفط بتكاليف أقل وتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من منصات الحفر التي تراجع عددها بنسبة 3.4 في المائة في عام 2024. في حين حد من ارتفاع الإنتاج الأمريكي، التغيرات المناخية، حيث تسببت العاصفة الشتوية Heather في انخفاض الإنتاج في يناير 2024 بنحو 24 مليون برميل أو بمعدل 800 ألف ب/ي على أساس شهري، مسجلًا بذلك أكبر انخفاض شهري مرتبط بالطقس منذ عام 2021. كما تأثر إنتاج

النفط الأمريكي بموسم الأعاصير في خليج المكسيك الذي امتد من شهر يونيو إلى شهر نوفمبر 2024، وشهد نشاطاً أعلى من المتوسط، مما تسبب في تعطل البنية التحتية للطاقة وتوقف الإنتاج بشكل مؤقت. فضلًا عن، ارتفاع تكاليف العمالة، والتحديات اللوجستية المتمثلة قي قيود البنية التحتية في حوض Permian ومناطق الإنتاج الرئيسية الأخرى التي حدت من القدرة على نقل النفط الخام إلى مصافي التكرير ومحطات التصدير، والضغوط البيئية والتنظيمية خاصة فيما يتعلق باستخدام المياه والانبعاثات. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من دول أمريكا الجنوبية في عام 2024، بدعم من تسارع إنتاج النفط الخام في غيانا الذي سجل مستوى قياسي جديد بلغ 616 ألف ب/ي في عام 2024، أي بنسبة زيادة بلغت 57.7 في المائة على أساس سنوي. وارتفاع إنتاج النفط في الأرجنتين، خاصة من تكوين النفط الصخري Vaca Muerta. في حين استمر تأثر إنتاج النفط في البرازيل سلباً بالمشكلات التشغيلية والتباطؤ في عمليات الإنتاج في العديد من المنصات البحرية. وفيما يخص الإمدادات النفطية الروسية، فقد انخفضت متأثرة باستمرار استهداف البنية التحتية للطاقة وسط التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، وفرض الاتحاد الأوروبي المزيد من العقوبات على قطاع الطاقة في روسيا تستهدف تجارة النفط، فضلًا عن قرار روسيا خفض صادراتها النفطية، والالتزام بقرارات مجموعة دول (أوبك+) بشأن خفض مستويات الإنتاج.

وانخفضت الإمدادات النفطية لدول أوبك في عام 2024 بنحو 390 ألف ب/ي أو بنسبة 1.2 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 32.1 مليون ب/ي، تزامناً مع تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المُعلن عنها في شهري أبريل ونوفمبر 2023 من قبل ثمان دول من مجموعة (أوبك+) وهي، السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعُمان وروسيا وكازاخستان. فضلًا عن الانقطاعات المؤقتة في الإمدادات من ليبيا التي لا يشملها اتفاق أوبك+. ويذكر أن دول أوبك العربية قد بذلت جهوداً مكثفة ضمن مجموعة (أوبك+) بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية خلال عام 2024، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي – لا سيما في الصين – الذي كان له دوراً رئيسياً في خفض منظمة أوبك لتوقعاتها بشأن الطلب العالمي على النفط. حيث اتخذت دول (أوبك+) عدة قرارات خلال عام 2024 من أبرزها، تمديد التخفيضات الطوعية البالغة 1.65 مليون ب/ي المعُلن عنها في أبريل 2023 حتى ديسمبر 2026، وتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون ب/ي، المُعلن عنها في نوفمبر 2023، حتى شهر مارس 2025، على أن يتم إلغاء التخفيضات (2.2 مليون ب/ي) بعد ذلك تدريجياً على أساس شهري حتى سبتمبر 2026، ويمكن إيقاف تلك الزيادة مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق. يأتي ذلك قبل أن تتخذ دول (أوبك+) في عام 2025 عدة قرارات بشأن زيادة مستوى إنتاجها في ضوء الأساسيات السليمة للسوق النفطية والتوقعات الاقتصادية الإيجابية، كما يوضح الإطار (5-1).

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام نحو 22.4 مليون ب/ي في عام 2024، بانخفاض بلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي بالمقارنة مع عام 2023، أي بنسبة تراجع 4.9 في المائة. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 25.3 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام في عام 2024، مقارنة بنسبة بلغت 26.8 في المائة خلال العام السابق، الملحق (5/ 3) والشكل (5-3).

شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام عربياً خلال الفترة (2020-2024)




المصـدر: منظمة الأقطار العربية المُصـدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2024.

## إطار (5-1): تطورات اتفاق التعاون بين دول أوبك والدول المنتجة من خارجها (مجموعة أوبك+)

شهد عام 2024 تجديد الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك (مجموعة أوبك+) التزامها بإعلان التعاون الموقع في العاشر من ديسمبر 2016، والالتزام الكامل بالوحدة والتماسك، فضلًا عن استمرار الجهود الاستثنائية والحثيثة التي ساهمت في الحفاظ على استقرار السوق النفطية ودعم الاقتصاد العالمي للتغلب على العديد من التحديات التي شهدها خلال الأعوام الماضية – بما في ذلك جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية.

وفي هذا السياق، أعلنت مجموعة دول (أوبك+) في مارس 2024 عن تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية المُعلن عنها في نوفمبر 2023 والبالغ إجماليها حوالي 2.2 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، بالإضافة إلى التخفيضات الإضافية الطوعية البالغ إجماليها حوالي 1.65 مليون ب/ي والمعلن عنها في أبريل 2023 من قبل كل من: السعودية التي تقود تنسيق سياسات الإنتاج في إطار مجموعة (أوبك+) (1 مليون ب/ي)، والعراق (223 ألف ب/ي)، والإمارات (163 ألف ب/ي)، والكويت (135 ألف ب/ي)، والجزائر (51 ألف ب/ي)، وعُمان (42 ألف ب/ي)، وكازاخستان (82 ألف ب/ي). ومن جهتها، أعلنت روسيا خفض إنتاج وصادرات النفط الخام بمقدار 471 ألف ب/ي خلال الربع الثاني 2024، فضلًا عن الخفض البالغ 500 ألف ب/ي الذي أعلنت عنه روسيا سابقاً في أبريل 2023. ويأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج مجموعة (أوبك+).

وفي يونيو 2024، اتخذت مجموعة دول (أوبك+) عدة قرارات من أهمها، تمديد مستوى الإنتاج الإجمالي من النفط الخام البالغ حوالي 39.7 مليون ب/ي اعتباراً من 1 يناير 2025 حتى 31 ديسمبر 2025، وتمديد التخفيضات الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023 حتى نهاية ديسمبر 2025. وتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023، حتى نهاية الربع الثالث 2024، وسيتم بعد ذلك الغاء هذه التخفيضات بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر 2025 لدعم استقرار سوق النفط، ويمكن ايقاف الزيادة الشهرية أو عكسها (تحويلها لخفض) وفقاً لظروف السوق النفطية. مما يعكس توجه مجموعة دول (أوبك+) نحو نهج أكثر حذراً في إدارة الإمدادات، حيث تم ربط أي تخفيف محتمل للتخفيضات بتقييم دوري لحالة السوق.

يأتي ذلك قبل أن تتخذ مجموعة دول (أوبك+) عدة قرارات هامة خلال شهري سبتمبر ونوفمبر 2024، وكان من أبرزها التوافق على تمديد التخفيضات الطوعية البالغة 1.65 مليون ب/ي المعُلن عنها في أبريل 2023 حتى نهاية ديسمبر 2026، وتمديد التخفيضات الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون ب/ي، المُعلن عنها في نوفمبر 2023، حتى نهاية مارس 2025، وسيتم إلغاء التعديلات (2.2 مليون ب/ي) بعد ذلك تدريجياً على أساس شهري حتى سبتمبر 2026 لدعم استقرار السوق النفطية، ويمكن إيقاف الزيادة الشهرية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق.

ومع بداية عام 2025، ركزت قرارات مجموعة (أوبك+) على تمديد حالة الانضباط الإنتاجي لفترة إضافية لضمان استقرار السوق النفطية، مع التمهيد لمرحلة إعادة تدريجية للإمدادات، بما يعكس نهجاً مرناً وتفاعلياً مع تغيرات السوق العالمية، ويساهم في مواصلة دعم استقرار السوق النفطية العالمية. ففي مارس 2025، قررت دول (أوبك+) الثماني، التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، المضي قدماً في العودة التدريجية والمرنة للتعديلات البالغة 2.2 مليون ب/ي، اعتباراً من 1 أبريل 2025، مع الحفاظ على القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. فضلًا عن إجراء تخفيضات إضافية في الإنتاج يبلغ إجماليها 4.2 مليون ب/ي خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)، لتعويض الإنتاج الزائد عن المستوي المتفق عليه، تم تحديثها لاحقاً إلى نحو 4.6 مليون ب/ي خلال الفترة (أبريل 2025 – يونيو 2026).

وفي ضوء استمرار الأساسيات السليمة للسوق النفطية، التي تنعكس في انخفاض المخزونات، فضلًا عن التوقعات الاقتصادية الإيجابية، تم إجراء تعديل على مستوى الإنتاج في الشهور مايو ويونيو ويوليو 2025 بالزيادة بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية متفق عليها سابقاً. وتم الاتفاق على زيادة الإنتاج في شهر ي أغسطس وسبتمبر 2025 بمقدار 548 ألف ب/ي على أساس شهري، أي ما يعادل أربع زيادات شهرية متفق عليها سابقاً. كما اتفقت دول (أوبك+) الثماني (السعودية والإمارات والكويت والعراق والجزائر وعُمان وروسيا وكازاخستان) على زيادة إجمالي انتاجهم في شهري أكتوبر ونوفمبر 2025 بمقدار 137 ألف ب/ي على أساس شهري. ويمكن إيقاف الزيادات التدريجية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لتطور ظروف السوق النفطية. ويتم تحديد مستويات الإنتاج خلال الاجتماعات التي يتم عقدها شهرياً لمراجعة ظروف السوق النفطية.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2024 في كافة الدول، باستثناء قطر ومصر. حيث انخفض في السعودية بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى نحو 9 مليون ب/ي، وفي العراق بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى نحو 3.9 مليون ب/ي، وفي الإمارات بنسبة 0.7 في المائة ليصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وفي الكويت بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى حوالي 2.411 مليون ب/ي، وفي ليبيا بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى حوالي 1.1 مليون ب/ي، وفي الجزائر بنسبة 0.1 في المائة ليصل إلى حوالي 907 ألف ب/ي، وفي عُمان بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى نحو 760 ألف ب/ي، وفي البحرين بنسبة 5.1 في المائة ليصل إلى نحو 174.2 ألف ب/ي، وفي تونس بنسبة 12.6 في المائة ليصل إلى حوالي 29 ألف ب/ي، وفي السودان بنسبة 27.5 في المائة ليصل إلى نحو 29 ألف ب/ي، وفي اليمن بنسبة 70.6 في المائة ليصل إلى نحو 15 ألف ب/ي، وفي سورية بنسبة 33.3 في المائة ليصل إلى نحو 10 آلاف ب/ي. بينما ارتفع إنتاج النفط الخام في قطر بنسبة 0.8 في المائة ليصل إلى نحو 606 ألف ب/ي، وفي مصر بنسبة 19.5 في المائة ليصل إلى نحو 569 ألف ب/ي.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[71]، فقد ارتفع بنسبة 4 في المائة ليبلغ 13.9 مليون ب/ي. وبلغ **إنتاج الدول العربية** نحو 3.5 مليون ب/ي، لتستأثر بنحو 25.2 في المائة من الإجمالي العالمي. وتشير التوقعات إلى ارتفاع الإمدادات النفطية العالمية في عام 2025، بدعم من قرار دول (أوبك+) التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية في أبريل ونوفمبر 2023، بالعودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي، اعتباراً من 1 أبريل 2025، وزيادة مستوى الإنتاج في شهري مايو ويونيو 2025 بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية. إلى جانب، استمرار نمو الإنتاج من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون لمجموعة (أوبك+)، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا والأرجنتين.

وفيما يخص **الغاز الطبيعي المسوق[72] على المستوى العالمي**، ارتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2024 بحوالي 1.2 في المائة لتصل إلى نحو 4125 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 60 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مُجتمعة نحو 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي، وهو مستوى أقل من المحقق في العام السابق البالغ 15.2 في المائة. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد انخفض من نحو 616.1 مليار متر مكعب في عام 2023 إلى نحو 612.5 مليار متر مكعب في عام 2024، أي بانخفاض قدره 3.6 مليار متر مكعب، ما يُشكل 0.6 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في الامارات بنسبة 10.8 في المائة لتصل إلى نحو 61.4 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 4.9 في المائة لتصل إلى نحو 16.6 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 3.2 في المائة لتصل إلى نحو 121.5 مليار متر مكعب، وفي سورية بنسبة 4.5 في المائة لتصل إلى نحو 2.7 مليار متر مكعب، وفي العراق بنسبة 14.2 في المائة لتصل إلى نحو 11.9 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى نحو 14.9 مليار متر مكعب، وفي عُمان بنسبة 4.7 في المائة لتصل إلى حوالي 45.3 مليار متر مكعب. وفي المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز الطبيعي في الجزائر بنسبة 7 في المائة لتصل إلى نحو 94.7 مليار متر مكعب، وفي قطر بنسبة 1.1 في المائة لتبلغ نحو 179.5 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى حوالي 14.3 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 17 في المائة لتصل إلى حوالي 47.5 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في تونس واليمن والأردن والمغرب عند نفس مستويات العام السابق، الملحق (4/5).

وتواجه صناعة النفط والغاز العديد من التحديات، من أهمها، نقص الاستثمارات الذي يؤدي إلى إبطاء نمو الاحتياطيات العالمية، ومن ثم قد يؤثر على توفر الإمدادات الكافية لتلبية الطلب المتزايد في الوقت

[71] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[72] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

المناسب. حيث تُقدر استثمارات قطاع استكشاف وإنتاج النفط في عام 2024 بحوالي 418.2 مليار دولار، مما يعني وجود فجوة نسبتها أكثر من 20 في المائة في الاستثمارات المطلوبة لتلبية الطلب العالمي على النفط حتى عام 2050. وتتطلب مواجهة هذا التحدي ضرورة تعزيز الاستثمارات، حيث إن حل معضلة الطاقة الثلاثية المتمثلة في أولًا أمن الطاقة وثانياً استدامتها وثالثاً القدرة على تحمل تكاليفها يحتاج إلى دفع الاستثمارات في جميع المصادر. والتحدي الثاني يتمثل في الدعوة لتسريع تحولات الطاقة في ضوء الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا المناخ، تزامناً مع الإصرار على ربط بيئة خالية من الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة والمستدامة، دون الأخذ في الاعتبار بالزخم المتزايد في الاستثمار والابتكار والتطوير المستمر في التقنيات النظيفة مثل تقنية احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والاهتمام برفع كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز استخدام تقنيات التحول الرقمي لتحسين العمليات الاستخراجية للنفط والغاز، ومن ثم يجب التأكيد على أن النفط والغاز هما جزءاً رئيسياً من الحل نحو التحول إلى مصادر طاقة أكثر ديمومة.

## 2.2. مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع الإنتاج العالمي من **الفحم الحجري** إلى نحو 5183 مليون طن مكافئ نفط في عام 2024 مشكلًا ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة مُقارنةً بعام 2023. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها إلى 2660 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 51.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وفي الدول العربية، لم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدّ إنتاجه 1 مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص **الطاقة النووية**، فقد ارتفع إنتاجها العالمي في عام 2024 بنسبة 2.6 في المائة مقارنةً بعام 2023 ليصل إلى نحو 2817.5 تيراواط/ساعة، يتركز نحو 73 في المائة من هذا الإنتاج في خمسة دول تمتلك 268 مفاعلًا نووياً عاملًا من إجمالي417 مفاعلًا على المستوى العالمي، الجدول (5-1). وعلى صعيد الدول العربية، تمتلك الإمارات أربعة مفاعلات من الجيل الثالث 1400APR، تبلغ سعة كل منها 1417 ميجاواط، وهي محطات: براكة 1، براكة 2، براكة 3، والتي جرى ربطها مع الشبكة الكهربائية في أعوام 2020، 2021، و 2022، على التوالي. أما محطة براكة 4، فقد تم ربطها مع الشبكة في مارس 2024، وبلغ إنتاج المحطات الأربعة 40.6 تيراواط ساعة في عام 2024، أي ما يعادل نحو ربع احتياجاتها من الكهرباء. وتعمل مصر على تنفيذ مشروع الضبعة للطاقة النووية والذي يهدف إلى بناء أربع مفاعلات بقدرة 1200 ميجاواط لكل مفاعل، ويتوقع بدء التشغيل التجريبي للمفاعل الأول في منتصف عام 2027.

جدول (5-1): أكبر خمس دول منتجة للطاقة النووية في عام 2024

(تيراواط/ساعة)

| الدولة | عدد المفاعلات | السعة (ميجاواط) | الإنتاج |
|---|---|---|---|
| **الولايات المتحدة الأمريكية** | 94 | 96952 | 823.1 |
| **الصين** | 56 | 54152 | 450.9 |
| **فرنسا** | 56 | 61370 | 380.5 |
| **روسيا** | 36 | 26802 | 215.7 |
| **كوريا الجنوبية** | 26 | 25825 | 188.8 |
| **باقي دول العالم** | 149 | 110219 | 758.5 |
| **الإجمالي** | **417** | **375320** | **2817.5** |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة، 2025.

وبالنسبة لإنتاج **الطاقة من المصادر المائية**، فقد تم إنتاج حوالي 4453 تيراواط/ساعة في عام 2024، مسجلًا ارتفاعاً بنسبة 4.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً كل من مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من **الطاقة الشمسية** فقد ارتفع بنسبة 27.6 في المائة ليصل إلى 211.7 تيراواط/ساعة، وارتفع الإنتاج العالمي من **طاقة الرياح** بنسبة 7.8 في المائة ليصل إلى 2511 تيراواط/ساعة، وارتفع الإنتاج العالمي من **الوقود الحيوي** بنسبة 11.4 في المائة ليبلغ 54.1 مليون طن مكافئ نفط، وارتفع الإنتاج العالمي من **الطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية** بنسبة 2.4 في المائة ليبلغ 792.4 تيراواط/ساعة.

### إطار (5- 2): انعكاسات تغير المناخ على أمن إمدادات الطاقة العالمية

يشهد العالم تسارعاً غير مسبوق في ظاهرة الاحترار العالمي، حيث سجل شهر يونيو 2024 مستوى قياسي مرتفع في درجات الحرارة، وسجلت درجة حرارة سطح البحر أعلى مستوى لها، وفقاً لبيانات خدمة تغير المناخ "Copernicus" التابعة للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، حدث تحول ملحوظ في التوزيع الجغرافي للأعاصير. فتاريخياً، أثرت معظم الأعاصير في حوض المحيط الأطلسي على منطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، الأعوام الأخيرة شهدت زيادة في العواصف التي أثرت على مناطق أبعد إلى الشمال، بما في ذلك شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من أوروبا، وهي مناطق أقل عرضة لمثل هذه الأحداث عادة.

وقد تركت تلك التغيرات المناخية بصمتها الواضحة على إمدادات الطاقة العالمية، لا سيما إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي تأثر سلباً وبشكل ملحوظ بهذه التغيرات خلال عام 2024، حيث تسببت العاصفة الشتوية Heather في انخفاض الإنتاج من النفط الخام والمتكثفات في يناير 2024 بنحو 800 ألف ب/ي على أساس شهري، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تزامناً مع عدم تمكن المعدات من الوصول إلى مواقع الآبار. يأتي ذلك قبل أن يتأثر إنتاج النفط الأمريكي بموسم الأعاصير الذي امتد خلال الفترة (يونيو – نوفمبر) 2024، وشهد نشاطاً أعلى من المتوسط مع حدوث المزيد من العواصف والأعاصير بشكل أكثر من المعتاد، مما تسبب في تعطل البنية التحتية للطاقة، حيث تسبب الإعصار Beryl في توقف نحو 10 في المائة من إنتاج النفط الخام والغاز في شهر يوليو، وانخفض معدل تشغيل المصافي نتيجة انقطاعات التيار الكهربائي، وتم إيقاف عمليات بعض خطوط الأنابيب. وأدى الإعصار Francine إلى تأثر بعض مرافق البنية التحتية للطاقة على طول ساحل الخليج الأمريكي في شهر سبتمبر، حيث توقف نحو 42 في المائة من إنتاج النفط الخام و53 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك بشكل مؤقت، مع إخلاء عدد 169 منصة إنتاج نفط بحرية، وتراجعت معدلات تشغيل العديد من مصافي التكرير، وقامت العديد من الموانئ على ساحل الخليج الأمريكي المسؤولة عن أكثر من 95 في المائة من صادرات النفط الخام الأمريكية بفرض قيود أو الإغلاق بشكل مؤقت. وفي أواخر شهر سبتمبر، أحدث الإعصار (Helene) اضطرابات كبيرة في البنية التحتية للطاقة، حيث قامت العديد من الشركات بإخلاء منصات النفط البحرية، مع إيقاف مؤقت لنحو 29 في المائة من إنتاج النفط في خليج المكسيك، وأُغلقت العديد من الموانئ على طول ساحل الخليج الأمريكي، وتوقفت حركة السفن من وإلى ميناء Tampa Bay الذي يمر عبره أكثر من 17 مليون طن من المنتجات المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي. وتأثرت الإمدادات النفطية الأمريكية مجدداً بالتغيرات المناخية في شهر نوفمبر، حيث توقف أكثر من 25 في المائة من إنتاج النفط الخام بشكل مؤقت، بسبب الإعصار Rafael، الذي تسبب في تراجع الإنتاج الأمريكي بنحو 300 ألف ب/ي خلال النصف الأول من ذلك الشهر.

ولم تكن الطاقة المتجددة بمنأى عن تأثير التغيرات المناخية، فالعرض والطلب على الطاقة المتجددة يتأثران بتغير المناخ مثل، ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار والفيضانات وحرائق الغابات. فعلى نطاق الطاقة الشمسية، تؤدي الحرارة المرتفعة إلى جعل الألواح الشمسية أقل كفاءة، ولا تساعد الليالي الأكثر دفئاً على تبريد البنية التحتية للنظام الشمسي – مما يؤدي إلى إجهادها وتقليل الكفاءة. كما تزيد موجات الحر من الطلب على التبريد، مما يجهد الشبكة ويمكن أن يؤثر على قدرة النظام على توليد ونقل الطاقة. وقد تؤدي الأدخنة الناجمة عن حرائق الغابات إلى تقليل كمية الإشعاع الشمسي التي تصل إلى الألواح وتقليل الناتج الشمسي. وتقلل الأعاصير – خاصة الأعاصير المدارية – من توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية. أما فيما يخص طاقة الرياح، يمكن للأعاصير أن تغير من أنماط وشدة الرياح، مما قد يؤدي إلى تقلبات في توليد الكهرباء. كما يُمكن أن تجبر الرياح الشديدة توربينات الرياح على التوقف تماماً لمنع الضرر عندما تتجاوز سرعة الرياح حداً معيناً. ويمكن أن تؤدي درجات الحرارة الباردة ورواسب الجليد على التوربينات إلى تقليل توليد الرياح، حيث تسببت العاصفة الشتوية Uri في عام 2021 بانقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع بولاية تكساس الأمريكية، في ظل تجمد توربينات الرياح وانقطاع خدمات الغاز والفحم.

وقد تتضـرر محطات الرياح البحرية بسـبب تأثيرات تغير المناخ. والطاقة الكهرومائية هي الأخرى معرضـة لتأثيرات تغير الحرارة والجفاف، حيث تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى انكماش الأنهار الجليدية في بعض المناطق، كما أن زيادة التبخر وقلة هطول الأمطار تقلل من كمية المياه والقدرة على توليد الطاقة الكهرومائية. ويمكن أن تؤثر التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتدفق الأنهار أيضاً على الطاقة الكهرومائية، فضـلًا عن أن الأمطار الغزيرة والفيضـانات تؤدي إلى إتلاف البنية التحتية للسـدود المائية. ويشـير تقرير " الموارد المحتملة للطاقة المتجددة العالمية المدفوعة بالمناخ والطلب على الطاقة" الصـادر عن المنظمة العالمية للأرصـاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أن أنماط الطقس المتطرفة والانتقال المناخي من ظاهرة "La Niña" إلى "El Niño" أثرت بوضوح على مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح، والطاقة الشـمسـية، والطاقة الكهرومائية. حيث تسـبب الارتفاع التاريخي في درجات الحرارة العالمية في حدوث تقلبات حادة في شدة الأمطار وسرعة الرياح، مما أثر بشكل مباشر على أداء أنظمة الطاقة المتجددة. فعلى سـبيل المثال، أدت ظروف الجفاف مرتفعة الحرارة المرتبطة بظاهرة "El Niño" إلى زيادة إنتاج الطاقة الشـمسـية في أمريكا الجنوبية، بينما أسهمت في تقليل كفاءة طاقة الرياح في أجزاء من أفريقيا وآسيا.

تأثير تغيّر المناخ لا يتوقف عند حدود الإنتاج، بل يمتد ليطال البنية التحتية لقطاع الطاقة، حيث قد يؤدي ارتفاع منسـوب مياه البحار إلى تعطيل شحنات النفط الخام بشكل كبير، وهو ما يهدد أمن الطاقة في الدول التي تعتمد على الاستيراد مثل الصـين وكوريا الجنوبية واليابان، مع تعرض العديد من أكبر محطات الموانئ في العالم للفيضـانات، وفقاً لمركز الأبحاث ) (China Water Risk)، الذي أشار إلى إن ذوبان الجليد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع لعدة أمتار في مسـتوى سـطح البحر، وهو لن يؤدي إلى إغراق موانئ النفط الرئيسـية وتعطيل تجارة النفط العالمية فحسـب، بل سـيغمر أيضاً المصافي السـاحلية والمنشـآت البتروكيماوية. وسـتكون البنية التحتية البحرية المسـتخدمة لتصـدير واسـتيراد النفط الخام – لا سـيما الموانئ المنخفضـة، معرضـة بشـكل خاص لارتفاع منسـوب مياه البحار. مع احتمال أن تكون الدول الآسـيوية الأكثر تضـرراً، حيث يتوقع أن تتأثر خمسـة موانئ رئيسـية في آسـيا بارتفاع مسـتوى سـطح البحر بمقدار متر واحد، مما قد يؤثر على شـحنات النفط الخام إلى كل من الصـين والولايات المتحدة الأمريكية، كما تسـتورد اليابان وكوريا الجنوبية نحو 75 في المائة من احتياجاتهما من النفط الخام من موانئ معرضـة لارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد.

وبناء على ذلك، من المرجح أن تتسـبب تأثيرات تغير المناخ في عدم توازن العرض والطلب في العديد من أجزاء العالم، وهو ما قد يؤدي إلى سلسلة من العواقب، أهمها زيادة معضلة الطاقة الثلاثية المتمثلة في أمن الطاقة واستدامتها والقدرة على تحمل تكاليفها. ومن ثم، أصـبح فهم العلاقة بين المناخ والطاقة أمراً بالغ الأهمية، كون أن التغيرات المناخية تمتد أيضـاً إلى أنماط الطلب على الطاقة، خاصـة فيما يتعلق بالتبريد والتدفئة. حيث ارتفع الطلب على الطاقة للتبريد في المناطق الاسـتوائية، بينما انخفض الطلب على التدفئة في المناطق الباردة، بفعل شـتاء أكثر اعتدالًا. كما أن الطاقة الكهرومائية تأثرت بشـدة من خلال انخفاض معدلات الأمطار في عدة مناطق، مثل البرازيل والسـودان، مما قلص من إنتاج محطات الطاقة المائية. وفي المقابل، شـهدت دول أخرى مثل إثيوبيا وتشـيلي زيادة ملحوظة في كميات الأمطار، مما دعم أداء محطات الطاقة المائية لديها. وبشكل عام، أصبح من الضروري دمج البيانات المناخية في عمليات التخطيط للطاقة.

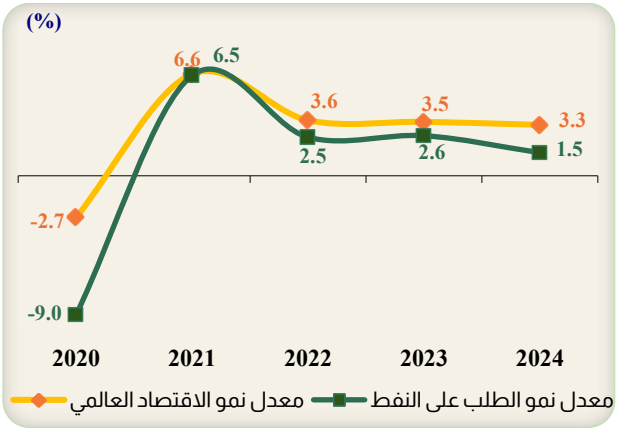
## 3. الطلب على الطاقة

### 1.3. الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2024 نحو 14.1 مليار طن مكافئ نفط، أي بنسبة ارتفاع حوالي 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. استأثرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحصة 36.8 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 63.2 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 32.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2024، وبلغت حصة الفحم 28 في المائة، والغاز الطبيعي 26.4 في المائة، والطاقة النووية 5.2 في المائة، والطاقة الكهرومائية 2.7 في المائة، وطاقة الرياح 1.5 في المائة، والطاقة الشمسية 1.3 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة 2.3 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2024 بمعدل 1.5 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 103.8 مليون ب/ي. هذا وقد تباين معدل نمو الطلب على النفط ما بين المجموعات الدولية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى النمو الاقتصادي غير المتكافئ، تزامناً مع تباعد الجغرافيا الاقتصادية الذي يعكس في الأساس التحول عن النظام الاقتصادي المترابط نحو مشهد أكثر انقساماً حيث تعطي الدول الأولوية لمصالحها الخاصة على التعاون والتكامل الأوسع، فضلًا عن ارتفاع تكاليف الاقتراض وضغوط أسعار الصرف في العديد من الدول النامية، وارتفاع مستويات الدين العام بالعديد من الدول الذي أثار المخاوف بشأن الاستقرار المالي في ظل وصول الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي يتجاوز ثلاثة أضعاف الناتج المحلي العالمي، وكذلك اضطرابات الأسواق المالية، والتأثير السلبي لتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية. حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2024 مقارنة بالعام السابق، متأثراً بارتفاع الواردات وتباطؤ الاستثمارات السكنية وانخفاض المخزونات. وشهد اقتصاد منطقة اليورو تعافياً نسبياً، متأثراً بانكماش الاقتصاد الألماني للعام الثاني، على التوالي. بينما تراجع أداء الاقتصاد الياباني بشكل ملحوظ، كما تراجع نمو اقتصاد دول وسط وشرق أوروبا، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى ضعف أداء منطقة اليورو. وانخفض معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2024، انعكاساً لتنامي حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وضعف الطلب المحلي وتباطؤ القطاع العقاري. وتراجع النمو الاقتصادي في الهند متأثراً بتباطؤ قطاع التصنيع وسط ضعف الطلب المحلي. بينما استقر نمو أداء اقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تلقى دعماً من ارتفاع الأداء الاقتصادي في البرازيل، في حين تأثر سلباً بتراجع نمو الاقتصاد المكسيكي الذي شهد انكماشاً في الربع الرابع، للمرة الأولى منذ عام 2021. وشهدت مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا ارتفاعاً في نمو الأداء الاقتصادي في عام 2024. كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، الشكل (5-4).

شكل (5- 4): معدل التغير في النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط خلال الفترة (2020 – 2024)




المصـدر: منظمة الأقطار العربية المُصـدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2024.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسة، ارتفع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 50 ألف ب/ي فقط خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 45.7 مليون ب/ي. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.5 مليون ب/ي، ليصل إلى حوالي 58.1 مليون ب/ي.

وعلى وقع تغير مستويات الطلب لكل مجموعة، اختلفت حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2024 عن العام السابق، حيث انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 44.7 في المائة في عام 2023 إلى

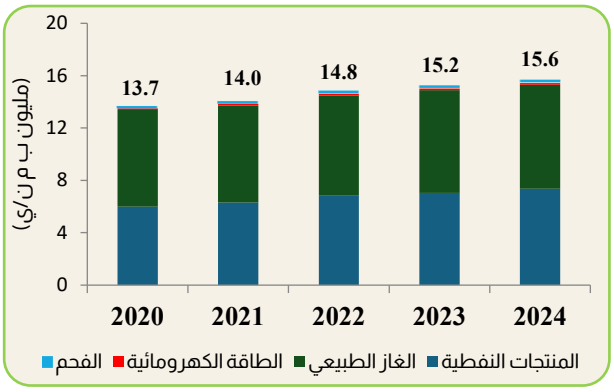
44 في المائة في عام 2024، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 55.3 في المائة إلى 56 في المائة، الجدول (5-2).

وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2025 بوتيرة أقل من العام السابق، تزامناً مع التأثير السلبي المتوقع للسياسات التجارية الأمريكية، ليصل إلى 105 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 45.8 مليون ب/ي، ويتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم إلى نحو 59.2 مليون ب/ي. وتخضع التوقعات لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وتشديد السياسات التجارية الحمائية – وما يرتبط بها من إمكانية انخفاض أحجام التجارة العالمية وتفاقم التضخم وركود الاقتصاد.

## 2.3. طلب الدول العربية على الطاقة

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران 98 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2024، في ظل محدودية المصادر الأخرى من الطاقة الكهرومائية والفحم، ومواصلة السعي لتعزيز مصادرها من الطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال عام 2024 بمعدل نمو بلغ حوالي 2.7 في المائة ليصل إلى نحو 15.6 مليون (ب م ن/ي)، الشكل (5-5).

شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2020 – 2024)




المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول.

جاء الارتفاع بصورة رئيسية من سبع دول عربية وهي: السعودية بمقدار 224 ألف ب م ن/ ي، والعراق بمقدار 77.5 ألف ب م ن/ ي، والإمارات بمقدار 45.6 ألف ب م ن/ ي، والكويت بمقدار 32 ألف ب م ن/ ي، ومصر بمقدار 30.6 ألف ب م ن/ ي، وليبيا بمقدار 12.7 ألف ب م ن/ي، والبحرين بمقدار 5.5 ألف ب م ن/ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية نحو 27.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2024، يليها مصر بنسبة 12.5 في المائة، ثم الإمارات بنسبة بلغت نحو 10.8 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات

جدول (5- 2): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية خلال الفترة (2020-2024) (مليون ب/ي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** | **42.1** | **44.4** | **45.6** | **45.7** | **45.7** |
| **التغير السنوي (%)** | (5.6) | 2.4 | 1.1 | 0.1 | 0.1 |
| **دول العالم الأخرى[2]** | **49.2** | **52.8** | **54.1** | **56.6** | **58.1** |
| **التغير السنوي (%)** | (3.5) | 3.6 | 1.3 | 2.5 | 1.5 |
| **إجمالي العالم** | **91.2** | **97.2** | **99.7** | **102.2** | **103.8** |
| **التغير السنوي (%)** | (9.0) | 6.5 | 2.5 | 2.6 | 1.5 |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2024.
(1) بيانات تقديرية. (2) تضم كلًا من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد استقر في عام 2024 عند 17 ب م ن وهو تقريباً نفس المتوسط المحقق في العام السابق. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح ما بين 3.8 ب م ن في سورية و124.2 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2024 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي والمقدر بنحو 12.7 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

### 3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية

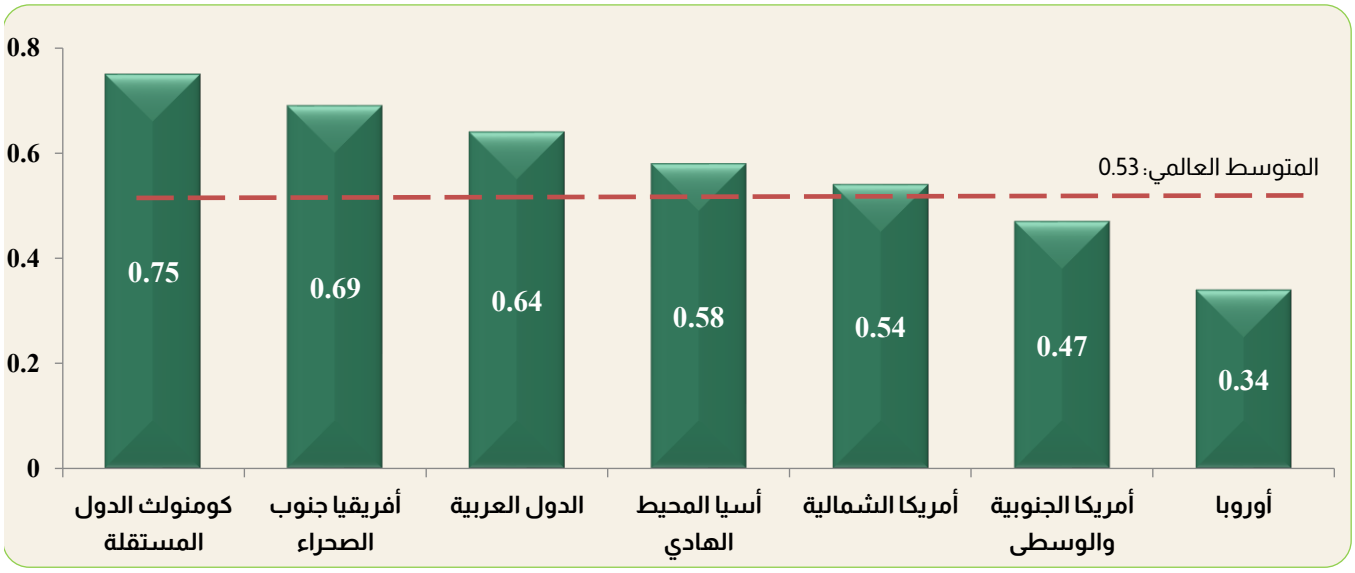
من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة Energy Intensity الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار أمريكي من الناتج المحلى الإجمالي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة. والجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى الارتفاع في الناتج المحلى الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة أكبر من الارتفاع في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2024، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة بشكل طفيف، حيث بلغ حوالي 0.64 برميل مكافئ نفط / ألف دولار أمريكي مقارنة بنحو 0.65 برميل مكافئ نفط / ألف دولار أمريكي في العام السابق.

وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 0.53 برميل مكافئ نفط / ألف دولار أمريكي، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (5-6).

## 4. طلب الدول العربية على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يُشكل حوالي 50.9 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2024. ويأتي النفط في المركز الثاني بحصة بلغت حوالي 47.1 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 2 في المائة خلال عام 2024، الجدول (5-3).

شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية في عام 2024 (برميل مكافئ نفط/ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)




المصدر: بيانات تقديرية مشتقه عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2025 لمعهد الطاقة.

جدول (5- 3): الطلب على الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024) (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | | *2024 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الكمية | (%) | الكمية | (%) |
| **الغاز الطبيعي** | 7,392 | 7,420 | 7,604 | 7,841 | 51.5 | 7,955 | 50.9 |
| **المنتجات البترولية** ** | 5,982 | 6,306 | 6,874 | 7,056 | 46.4 | 7,353 | 47.1 |
| **الطاقة الكهرومائية** | 123.5 | 115.1 | 128.8 | 114.5 | 0.8 | 114.5 | 0.7 |
| **الفحم** | 185.6 | 208.3 | 203.4 | 204.4 | 1.3 | 204.4 | 1.3 |
| **إجمالي المصادر** | **13,683** | **14,049** | **14,810** | **15,216** | **100** | **15,627** | **100** |
| **نسبة التغير (%)** | (6.9) | 2.7 | 5.4 | 2.7 | | 2.7 | |

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.
** المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2024.

## 1.4. الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد احتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي خلال الأعوام الأخيـرة، ليبلغ نحو 8 مليون ب م ن/ ي في عام 2024 أي بمعدل نمو 1.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. ورغم ذلك الارتفاع فقد انخفضت حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة بالدول العربية من نحو 51.5 في المائة في عام 2023 إلى نحو 50.9 في المائة في عام 2024.

يُستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 71.4 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2024. واستهلكت الدول العربية 10.7 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2024، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 43.2 في المائة، مقابل 46.1 في المائة لباقي دول العالم.

## 2.4. المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية بالدول العربية في عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 4.2 في المائة ليصل إلى 7.3 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع حوالي 7.1 مليون ب م ن/ ي في عام 2023. جاء الجزء الأكبر من الارتفاع في حجم الاستهلاك العربي من المنتجات في عام 2024 بشكل أساسي من ثلاث دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الارتفاع فيها حوالي 141.7 ألف ب م ن/ ي، ومصر 45.1 ألف ب م ن/ ي، والعراق بنحو 31.1 ألف ب م ن/ ي. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الثلاث سالفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل 59.3 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2024، حيث استحوذت السعودية على 35.2 في المائة من الإجمالي، تليها العراق بحصة 12.9 في المائة، ومصر بحصة 11.2 في المائة، والجزائر بحصة 5.9 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2024 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى بحصة بلغت 31.4 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 28.3 في المائة، ثم منتج زيت الوقود بنسبة 22.8 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بنسبة 8 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 4.6 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 4.2 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (5-4).

جدول (5- 4): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2024

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

| المنتج | الكمية | الحصة من الإجمالي (%) |
|---|---|---|
| زيت الغاز/الديزل | 2,309 | 31.4 |
| الغازولين | 2,081 | 28.3 |
| زيت الوقود | 1,676 | 22.8 |
| غاز البترول المسال | 0,588 | 8.0 |
| وقود الطائرات | 0,338 | 4.6 |
| الكيروسين | 0,052 | 0.7 |
| منتجات أخرى | 0,309 | 4.2 |
| **الإجمالي** | **7,353** | **100.0** |

* المنتجات الأخرى تشمل النافثا والأسفلت وزيوت التزييت.

**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، بنك المعلومات.

بلغت حصة الدول العربية نحو 7.1 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2024، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 44 في المائة، مقابل 48.9 في المائة لباقي دول العالم.

## 3.4. الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في مزيج الطاقة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول، وهي: مصر، المغرب، العراق، سورية، السودان، لبنان، الجزائر، تونس، موريتانيا، الأردن، والقمر. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول 114.5 ألف ب م ن/ ي في عام 2024. ولم تشكل حصتها في مزيج الطاقة في الدول العربية سوى نحو 0.7 في المائة. واستهلكت الدول العربية 1.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم في عام 2024، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 32.3 في المائة، مقابل حوالي 66.2 في المائة لباقي دول العالم.

وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2024 بنسبة 14.5 في المائة مقارنة بعام 2023 ليصل إلى نحو 38.5 جيجاواط، أي ما يمثل 0.9 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 4,448 جيجاواط في نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية على حصة تقدر بنحو 56.7 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية بحصة 26.6 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 15.4 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.3 في المائة.

## 4.4. الفحـم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في مزيج الطاقة المستهلكة عربياً، وفي عدد قليل من الدول هي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر والكويت والمغرب

وعُمان، ويقدر إجمالي استهلاكها بنحو 204.4 ألف ب م ن/ ي في عام 2024 أي ما يعادل 1.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية نحو 0.3 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2024، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 14.8 في المائة، مقابل 84.9 في المائة لباقي دول العالم.

## 5. آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عالمياً[73] وعربياً[74]

يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية بمعدل نمو 0.9 في المائة سنوياً حتى عام 2050. وتتسم تطورات مزيج الطلب العالمي على الطاقة الأولية حتى عام 2050، بخمس سمات رئيسية وهي: **أولاً**، توقع انخفاض حصة النفط من 30.9 في المائة في عام 2023 إلى 29.3 في المائة في عام 2050، ورغم ذلك، سيظل النفط محتفظاً بأعلى حصة في مزيج الطاقة العالمي. **ثانياً**، توقع استحواذ الغاز الطبيعي على ثاني أكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي بحلول في عام 2030، بدعم من ارتفاع الطلب عليه في جميع القطاعات، ليحل محل الفحم والطاقة العضوية، حيث سترتفع حصته من 23 في المائة عام 2023 إلى 24 في المائة في عام 2050. **ثالثاً**، الفحم هو مصدر الطاقة الوحيد الذي يتوقع أن يشهد انخفاضاً بمعدل 1.7 في المائة سنوياً، لتتراجع حصته من 25.9 في المائة في عام 2023 إلى 13.1 في المائة في عام 2050. **رابعاً**، سترتفع حصة الطاقة النووية من 4.9 في المائة في عام 2023 إلى 6.5 في المائة في عام 2050، بدعم من الطلب المتزايد على الطاقة منخفضة الكربون. **خامساً**، مصادر الطاقة المتجددة (لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) هي الفئة الأسرع والأكبر نمواً في مزيج الطاقة العالمي، حيث يتوقع ارتفاع حصتها من 15.3 في المائة في عام 2023 إلى 27.1 في المائة في عام 2050.

وفيما يخص آفاق مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية، يتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2045. حيث يتوقع استحواذ الغاز الطبيعي على حصة تبلغ 52.1 في المائة من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة حتى عام 2045، بينما ستبلغ حصة النفط 35.4 في المائة، يليها الطاقات المتجددة بحصة 10.8 في المائة، والطاقة النووية بحصة 0.8 في المائة، والفحم بحصة 0.9 في المائة، وفقاً لسيناريو الإشارة. في حين تشير توقعات مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية وفقاً لسيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقة المتجددة والنووية إلى تراجع حصة الغاز الطبيعي لتبلغ 41.2 في المائة، وحصة النفط إلى 28.2 في المائة، بينما سترتفع حصة الطاقات المتجددة إلى 28.1 في المائة، يليها الطاقة النووية بحصة 1.6 في المائة، والفحم بحصة 0.9 في المائة.

ومن المتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2045. بينما يتوقع أن يحقق الطلب على الطاقات المتجددة أسرع معدلات نمو بين المصادر الأولية الأخرى للطاقة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2045، يصل إلى نحو 15 في المائة وفقاً لسيناريو الإشارة، وحوالي 20.1 في المائة وفقاً لسيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقة المتجددة والنووية. وسيأتي الجزء الأكبر من هذا النمو من المغرب ومصر والسعودية والجزائر والإمارات والكويت. إلا أنه من المتوقع أن تكون مساهمة الدول العربية في الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2045 ضئيلة مقارنة بالمجموعات الدولية الرئيسة الأخرى نظراً للأساس المتدني في حصة الدول العربية من إجمالي الاستهلاك العالمي.

[73] تقرير "آفاق النفط العالمية 2024" لمنظمة أوبك.

[74] دراسة بعنوان "تطور استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول العربية حتى عام 2045"، مقدمة ضمن جلسات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، دولة قطر، 11 – 12 ديسمبر 2023.

## 6. المخزون النفطي

شهد عام 2024 ارتفاعاً في **إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية)** على وقع زيادة الإمدادات من دول خارج مجموعة (أوبك+)، وتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط – لا سيما في الصين وأوروبا، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ملء مخزوناتها الاستراتيجية. في حين كان لقرارات مجموعة دول (أوبك+) بشأن تمديد الخفض الإضافي الطوعي على مستويات إنتاجها، دوراً في الحد من ارتفاع إجمالي المخزونات النفطية العالمية، ليصل إلى 9.400 مليار برميل نهاية عام 2024، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 4.7 في المائة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2023.

يذكر أن **المخزونات النفطية في البحر** قد بلغت نحو 1.373 مليار برميل في نهاية عام 2024 منخفضة بنحو 65 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2023، ويعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات من الشرق الأوسط انعكاساً لقرارات مجموعة دول (أوبك+). وكان لتغير مسار التدفقات التجارية إلى مسافات أطول بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، دوراً في الحد من انخفاض المخزونات العابرة في الموانئ.

وقد بلغ **المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** نحو 2.752 مليار برميل في نهاية عام 2024، وهو مستوى منخفض بنحو 21 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى متوسط السنوات الخمس السابقة (2019-2023)، يُعد من أهم أهداف دول (أوبك+). وفي هذا السياق، انخفضت تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة بمقدار 132 مليون برميل في نهاية يناير 2024، وتقلص العجز إلى 74.7 مليون برميل في نهاية نفس العام، تزامناً مع إعادة ملء المخزونات الاستراتيجية الأمريكية.

يُذكر أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام 2024 قد بلغت حوالي 60.9 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 60.8 يوم من الاستهلاك.

فيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد ارتفع في نهاية عام 2024 إلى نحو 394 مليون برميل. تجدُر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية قامت بإعادة شراء نحو 40 مليون برميل من النفط الخام لملء مخزوناتها الاستراتيجية، في ظل التوجه نحو إعادة ملء تلك المخزونات خلال عام 2024 لتبلغ أو تتجاوز المستوى السابق لها قبل بيع 180 مليون برميل في عام 2022 بموجب إعلان الطوارئ نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، الملحق (5/5).

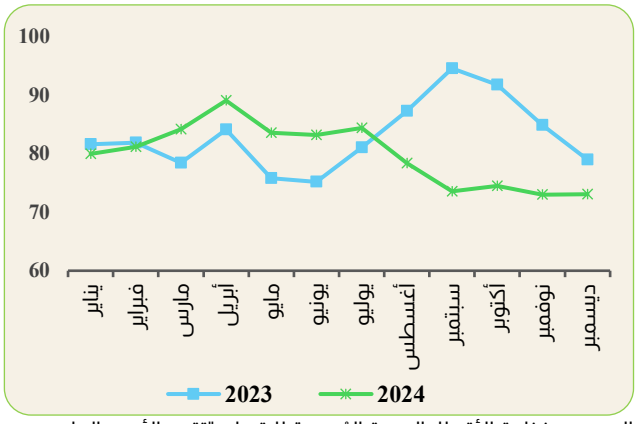
## 7. الأسعـــار

### 1.7. أسعار النفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2024، مسجلة الخسائر السنوية الثانية لها على التوالي، تزامناً مع التذبذب الملحوظ في اتجاهاتها بالأسواق الآجلة، مدفوعاً بمزيج من التباين في مستوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، والمخاوف بشأن ضعف الطلب على النفط لا سيما في الصين، فضلًا عن قرارات مجموعة دول (أوبك+) وحركة المخزونات النفطية الأمريكية. حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 79.9 دولار أمريكي/برميل، مشكلًا بذلك انخفاضاً بلغ حوالي 3.1 دولار أمريكي /برميل، أي ما يعادل انخفاض نسبته 3.7 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2023.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط الخام، فقد انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 4 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع 2023 ليصل إلى 81.8 دولار أمريكي/برميل، قبل أن يرتفع في الربع الثاني ليصل إلى 85.3 دولار أمريكي/برميل، وعاود انخفاضه مجدداً في الربع الثالث ليصل إلى نحو 78.8 دولار أمريكي/ برميل. وخلال الربع الأخير من عام 2024، سجل متوسط أسعار سلة خامات أوبك أدنى معدل فصلي له مُنذ الربع الثالث 2021 وهو 73.5 دولار أمريكي/برميل.

شكل (5- 7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك في عامي 2023 و2024، (دولار أمريكي/برميل)




المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2024.

يُذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسة التي أدت إلى حدوث التقلبات التي شهدتها اتجاهات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2024، ما يلي:

- تلقت الأسعار دعماً خلال الربع الأول 2024 من تراجع نشاط المضاربات في بيع العقود الآجلة، وزيادة علاوة المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا – وما يرتبط بها من اضطرابات في التدفقات التجارية. فضلًا عن إعلان حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي بدولة ليبيا، وتوقف كمية كبيرة من الإنتاج في ولاية داكوتا الشمالية الأمريكية بسبب التغيرات المناخية لتنخفض مخزونات النفط بشكل ملحوظ، وارتفاع هوامش تكرير النفط – لا سيما في آسيا وساحل الخليج الأمريكي. وكذلك التفاؤل المحيط بنمو أداء الاقتصادي العالمي، وانخفاض إمدادات النفط الخفيف في حوض الأطلسي، وتزايد عمليات شراء النفط من قبل شركات التكرير الصينية، والتعافي المطرد في الطلب على النفط من قبل مصافي التكرير الأمريكية خلال شهر مارس.
- كان لزيادة أسعار العقود الآجلة للنفط الخام، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار الفورية في أبريل، يأتي ذلك إلى جانب تزايد الطلب على الشحنات الفورية – تحديداً من النفط الخام عالي المحتوى الكبريتي – مع وصول موسم صيانة المصافي في بعض المناطق إلى ذروته ليرتفع استهلاكها من النفط الخام قبل موسم العطلات الصيفي. فضلًا عن استمرار الطلب القوي من مصافي التكرير في آسيا والمحيط الهادئ، الذي ساعد على استيعاب الإمدادات المتاحة من النفط الخام في حوض الأطلسي، في ظل استمرار أعمال صيانة المصافي في أوروبا.
- تأثرت أسعار النفط الخام سلباً خلال شهري مايو ويونيو 2024، بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات بسوق العقود الآجلة التي شهدت تزايد في عمليات البيع، فضلًا عن التغيرات في التوقعات بشأن آفاق سوق النفط على المدى القريب، وتقلص التباين في أسعار الغازولين والديزل بين المراكز التجارية الرئيسية، فضلًا عن توافر إمدادات النفط في شمال غرب أوروبا والإمدادات من ساحل الخليج الأمريكي، وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية خلال النصف الأول من شهر يونيو، وانخفاض هوامش تكرير المنتجات – لا سيما الغازولين، وزيادة توافر الخامات المتوسطة الحامضة في السوق الفورية.
- ساهم الطلب الموسمي القوي على النفط، وانخفاض توافر شحنات التحميل الفوري من الخامات الخفيفة الحلوة في الأسواق الفورية – بما في ذلك بحوض المحيط الأطلسي، وتزايد عمليات الشراء من قبل المصافي الأوروبية، فضلًا عن الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الأمريكية، مع ارتفاع هوامش التكرير في آسيا وساحل الخليج الأمريكي، في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال شهر يوليو 2024.
- تسبب تزايد عمليات بيع العقود في الأسواق الآجلة، والتوقعات السلبية بشأن سوق النفط في الأمد القريب، وضعف هوامش التكرير في جميع المراكز الرئيسية، وتباطؤ الطلب خلال موسم صيانة المصافي، وزيادة توافر الإمدادات في حوض المحيط الأطلسي، في انخفاض الأسعار خلال أغسطس وسبتمبر 2024.
- ساهم تراجع المخاوف بشأن آفاق الطلب على النفط واستمرار حالة عدم اليقين بشأن التطورات

الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وارتفاع هوامش التكرير في كافة مراكز التداول الرئيسية، في ارتفاع الأسعار خلال شهر أكتوبر 2024.

- أدى تزايد عمليات بيع العقود في الأسواق الآجلة، وتقليص التوقعات بشأن سوق النفط على المدى القريب، إلى انخفاض أسعار النفط خلال شهر نوفمبر 2024، يأتي ذلك إلى جانب تباطؤ الطلب على النفط لشحنات شهر ديسمبر- لا سيما في حوض المحيط الأطلسي - حيث تميل مصافي التكرير إلى تقليص مخزوناتها من النفط الخام بحلول نهاية العام بسبب الاعتبارات الضريبية.
- ارتفعت الأسعار الفورية للنفط الخام في شهر ديسمبر بدعم رئيسي من الطلب القوي على شراء النفط الخام من أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وانخفاض المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن ارتفاع استهلاك المصافي الأمريكية.

جدول (5- 5): أسعار بعض النفط العربية في عامي 2023 و2024 (دولار أمريكي/ برميل)

| أنواع الخامات | متوسط عام 2023 | 2024 | | | | متوسط عام 2024 | نسبة الانخفاض (2023 / 2024) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | | |
| العربي الخفيف السعودي | 84.9 | 83.4 | 87.2 | 80.4 | 75.0 | 81.5 | (3.5) |
| خام مربان الإماراتي | 82.9 | 81.5 | 85.3 | 78.4 | 73.7 | 79.7 | (3.1) |
| خليط الصحراء الجزائري | 83.6 | 85.0 | 85.1 | 81.1 | 75.7 | 81.7 | (1.9) |
| خام التصدير الكويتي | 84.3 | 82.1 | 86.6 | 79.7 | 74.0 | 80.6 | (3.6) |
| السدرة الليبي | 82.2 | 83.0 | 83.9 | 79.3 | 72.6 | 79.7 | (2.5) |
| البصرة العراقي | 80.7 | 79.9 | 83.5 | 77.8 | 72.2 | 78.4 | (2.3) |
| البحري القطري | 83.1 | 81.4 | 86.1 | 78.9 | 74.2 | 80.2 | (2.9) |
| خام عُمان | 82.3 | 79.7 | 84.8 | 83.4 | 76.8 | 81.2 | (1.1) |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2024.

تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام[75] بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 3.1 دولار أمريكي/برميل يقل عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة حيث انخفض بنحو 3.6 دولار أمريكي/برميل أي بنسبة بلغت 6 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 55.2 دولار أمريكي/برميل في عام 2024، الملحق (6/5).

## 2.7. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2024 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ **سعر الغازولين الممتاز** في سوق الخليج الأمريكي حوالي 106.2 دولار أمريكي/ برميل في عام 2024، منخفضاً بحوالي 11 دولار أمريكي/ برميل، أي بنسبة 9.4 في المائة مقارنة بعام 2023، وفي سوق روتردام وصل السعر إلى 106.1 دولار أمريكي/برميل، بانخفاض بلغ 19.8 دولار أمريكي/برميل، أي بنسبة 15.7 في المائة.

وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر إلى 95.2 دولار أمريكي/برميل، بانخفاض قدره 6.6 دولار أمريكي/ برميل، بما يشكل نسبة انخفاض 6.4 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى نحو 93 دولار أمريكي/برميل، بانخفاض قدره 5.6 دولار أمريكي/برميل، بما يمثل نسبة انخفاض 5.7 في المائة مقارنة بمستوى عام 2023، الجدول (5-6).

[75] تتفاوت أسعار النفوط العربية بسبب اختلاف خصائصها الفيزيائية مثل الكثافة ونسبة الكبريت، حيث يُفضل الخام الخفيف منخفض الكبريت لسهولة تكريره.

جدول (5- 6): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية خلال الفترة (2020 – 2024) (دولار أمريكي/برميل)

| المنتجات | الأسواق | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الغازولين الممتاز | سوق سنغافورة | 46.6 | 80.3 | 115.0 | 98.6 | 93.0 |
| | سوق روتردام | 51.3 | 85.9 | 136.3 | 126.0 | 106.1 |
| | سوق البحر المتوسط | 45.4 | 80.5 | 120.0 | 101.8 | 95.2 |
| | سوق الخليج الأمريكي | 51.9 | 91.4 | 134.6 | 117.2 | 106.2 |
| زيت الغاز | سوق سنغافورة | 49.2 | 77.4 | 134.9 | 106.0 | 96.0 |
| | سوق روتردام | 49.2 | 78.3 | 142.3 | 111.2 | 100.7 |
| | سوق البحر المتوسط | 48.6 | 77.7 | 135.9 | 109.1 | 99.6 |
| | سوق الخليج الأمريكي | 44.9 | 73.9 | 122.1 | 78.6 | 84.1 |
| زيت الوقود | سوق سنغافورة | 39.6 | 75.7 | 129.7 | 102.3 | 94.6 |
| | سوق روتردام | 40.9 | 69.1 | 88.8 | 74.3 | 73.8 |
| | سوق البحر المتوسط | 43.6 | 70.5 | 94.5 | 78.8 | 78.3 |
| | سوق الخليج الأمريكي | 34.7 | 59.8 | 76.8 | 68.1 | 69.1 |

(1) بيانات أولية.
المصدر: منظمة أوابك، "تقرير الأمين العام السنوي" 2024.

شهد عام 2024 انخفاضاً في المتوسط السنوي **لأسعار زيت الغاز** في جميع الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، باستثناء سوق الخليج الأمريكي. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 100.7 دولار أمريكي/برميل مشكلًا انخفاض بنسبة 9.4 في المائة مقارنة بمعدل عام 2023، تلتها سوق البحر المتوسط بمعدل سعر بلغ 99.6 دولار أمريكي/برميل أي بنسبة انخفاض 8.7 في المائة، ثم سوق سنغافورة بمعدل سعر 96 دولار أمريكي/برميل وبنسبة انخفاض 9.4 في المائة، وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 84.1 دولار أمريكي/برميل خلال عام 2024 وبنسبة ارتفاع 7.1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

انخفضت **أسعار زيت الوقود** خلال عام 2024 في جميع الأسواق، باستثناء سوق الخليج الأمريكي. حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 94.6 دولار أمريكي/برميل، بانخفاض 7.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2023، وفي سوق البحر المتوسط وصل إلى 78.3 دولار أمريكي/برميل بانخفاض 0.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 73.8 دولار أمريكي/برميل في سوق روتردام بانخفاض قدره 0.7. أما في سوق الخليج الأمريكي، فقد وصل معدل السعر إلى حوالي 69.1 دولار أمريكي/برميل خلال العام بارتفاع 1.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص **أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية خلال عام 2024**، فقد قام عدد من الدول العربية بتعديل أسعار بعض المنتجات البترولية في أسواقها المحلية وبنسب متفاوتة مقارنة بالعام السابق. هذا وتجدر الإشارة إلى قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود خلال الأعوام الأخيرة عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط الخام ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما كان له انعكاسات إيجابية على الجانب الاقتصادي بهذه الدول، الجدول (5-7).

جدول (5- 7): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية في نهاية عامي 2023 و2024 (لتر/دولار أمريكي)

| الدولة | غازولين ممتاز | | غازولين عادي | | الكيروسين المنزلي | | زيت الغاز/ الديزل | | غاز البترول المسال* | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الأردن | 1.85 | 1.77 | 1.29 | 1.21 | 0.87 | 0.87 | 1.06 | 0.96 | 9.87 | 9.87 |
| الإمارات | 0.81 | 0.71 | 0.75 | 0.66 | ... | ... | 0.87 | 0.73 | 10.01 | 11.04 |
| البحرين | 0.5 | 0.5 | 0.36 | 0.36 | ... | ... | 0.48 | 0.48 | 1.54 | 1.54 |
| تونس | 0.92 | 0.92 | 0.81 | 0.81 | ... | ... | 0.64 | 0.64 | 2.83 | 2.83 |
| الجزائر | 0.34 | 0.34 | 0.32 | 0.33 | 0.16 | 0.16 | 0.21 | 0.22 | 0.79 | 0.80 |
| السعودية | 0.62 | 0.62 | 0.58 | 0.58 | 0.22 | 0.35 | 0.20 | 0.31 | 5.03 | 5.03 |
| سورية | 1.57 | 0.73 | 1.30 | 0.60 | ... | ... | 0.88 | 0.41 | 0.49 | 0.23 |
| العراق | 0.49 | 0.77 | 0.34 | 0.35 | 0.11 | 0.12 | 0.57 | 0.58 | 3.94 | 3.99 |
| قطر | 0.58 | 0.58 | 0.52 | 0.52 | ... | ... | 0.56 | 0.56 | 4.12 | 4.12 |
| الكويت | 0.81 | 0.67 | 0.28 | 0.28 | 0.37 | 0.37 | 0.37 | 0.37 | 2.44 | 2.44 |
| ليبيا | 0.03 | 0.03 | ... | ... | 0.02 | 0.02 | 0.03 | 0.03 | 0.31 | 0.31 |
| مصر | 0.41 | 0.47 | 0.33 | 0.38 | 0.24 | 0.37 | 0.27 | 0.37 | 2.45 | 4.13 |

(*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم.

**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2023، 2024"، تم التحويل إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف لمتوسط السنة.

## 3.7. أسعار الشحن

شهدت أسعار شحن النفط الخام تقلبات كبيرة خلال عام 2024، حيث ارتفعت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الاضطرابات في طرق النقل الرئيسية التي دفعت ناقلات الشحن إلى الإبحار لمسافات أطول بسبب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. فقد أدى تحويل مسار الناقلات عبر طريق رأس الرجاء الصالح إلى زيادة وقت الشحن. فعلى سبيل المثال، تستغرق الرحلة من الخليج العربي إلى أوروبا عبر طريق رأس الرجاء الصالح وقتاً زمنياً أطول بنحو 15 يوم، أي ضعف الوقت تقريباً التي تستغرقه الرحلة عبر مضيق باب المندب وقناة السويس، مما أدى إلى زيادة التكاليف وتأخير شحنات النفط.

وقد قام منتجي النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط بتصدير المزيد من النفط الخام عبر طريق رأس الرجاء الصالح باتجاه الغرب إلى أوروبا مقارنة بقناة السويس، التي يمكن الوصول إليها من البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وقامت المصافي في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط بزيادة صادراتها من المنتجات النفطية إلى أوروبا وحولت الشحنات المتجهة غرباً عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وتلقت الولايات المتحدة الأمريكية واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وصدرت المزيد من المنتجات النفطية إلى آسيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

ورغم أن الاضطراب الجيوسياسية في البحر الأحمر لم تؤثر على شحنات النفط الروسية بقدر ما أثرت على تدفقات التجارة الأخرى، فقد صدرت روسيا ما يقرب من أربعة أضعاف كمية النفط الخام والمنتجات النفطية، بما في ذلك صادرات اتحاد خط أنابيب بحر قزوين إلى آسيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024. وقد ساهم استخدام روسيا لأسطول من ناقلات الظل "Shadow Tankers" القديمة يضم أكثر من 600 ناقلة، يفتقر إلى التأمين الكافي، في زيادة أسعار شحن النفط الخام بالناقلات المستعملة وتقليل عدد الناقلات التي يتم التخلص منها.

وخلال النصف الثاني من عام 2024، تأثرت أسعار شحن النفط الخام سلباً، بتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين، وحالة عدم اليقين الجيوسياسي، فضلًا عن المخاوف المرتبطة بالتغييرات المحتملة في سياسات التجارة الأمريكية.

وبشكل عام، وصل معدل سعر الشحن في عام 2024 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 15 دولار أمريكي/طن، بانخفاض مقداره 0.3 دولار أمريكي/طن، بنسبة 2 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2023. كما طرأ أيضاً انخفاضاً في أسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها إلى 13.2 دولار أمريكي/طن، بانخفاض 0.6 دولار أمريكي/طن، أي بنسبة 4.3 في المائة مقارنة بعام 2023. أما بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن)، فقد استقر معدلها في عام 2024 عند 13 دولار أمريكي/طن وهو نفس المستوى المسجل في عام 2023، كما يوضح الجدول (5 - 8).

جدول (5- 8): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه خلال الفترة (2020 – 2024) (دولار أمريكي/ طن)

| من/إلى | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الشرق الأوسط/ الشرق** | 14.0 | 6.9 | 13.7 | 15.3 | 15.0 |
| **الشرق الأوسط/ الغرب** | 11.6 | 5.6 | 10.3 | 13.0 | 13.0 |
| **البحر المتوسط/ البحر المتوسط** | 6.5 | 6.3 | 13.8 | 13.8 | 13.2 |

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

### 4.7. أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2024 تراجعاً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، انخفض سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11.1 في المائة ليصل إلى 2.3 دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بلجيكا بنسبة 14.6 في المائة ليصل إلى 10.8 دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 13.1 في المائة ليبلغ 10.7 دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي هولندا بنسبة 15.4 في المائة ليبلغ 10.9 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يتعلق بالغاز المسال، انخفض سعره الواصل إلى كوريا الجنوبية بنسبة 22.8 في المائة ليصل إلى حوالي 12 دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي اليابان بنسبة 11.4 في المائة ليبلغ 11.7 دولار أمريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الصين بنسبة 8.8 في المائة ليبلغ 11.1 دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (5-9).

جدول (5- 9): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة خلال الفترة (2020-2024) (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

| | الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب | | | | الغاز الطبيعي المسال | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بلجيكا | بريطانيا | الولايات المتحدة الأمريكية | هولندا | اليابان | الصين | كوريا |
| **2020** | 3.07 | 3.17 | 1.99 | 3.13 | 7.64 | 6.73 | 7.47 |
| **2021** | 15.57 | 15.45 | 3.84 | 15.67 | 9.90 | 10.66 | 10.56 |
| **2022** | 30.96 | 24.55 | 6.38 | 37.09 | 16.86 | 15.58 | 20.47 |
| **2023** | 12.69 | 12.30 | 2.53 | 12.87 | 13.24 | 12.12 | 15.56 |
| **2024** | 10.84 | 10.69 | 2.25 | 10.89 | 11.73 | 11.05 | 12.02 |

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.
المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة، 2025.

## 8. الصادرات البترولية

### 1.8. الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 69.4 مليون ب/ي في عام 2024، مرتفعة بحوالي 50 ألف ب/ي أي بنسبة حوالي 0.07 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 43.1 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 23.2 و13.3 في المائة تباعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 8.6 في المائة. وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 31.3 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 21.7 مليون ب/ي في عام 2024، بانخفاض 2.7 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2023. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على نحو 90 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2024، الجدول (5-10).

جدول (5- 10): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق في عامي 2023 و2024 (مليون برميل في اليوم)

| | 2023 | 2024 |
|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | 15.5 | 16.1 |
| أمريكا اللاتينية والوسطي | 3.7 | 4.3 |
| الدول الأوروبية | 2.4 | 2.1 |
| كومنولث الدول المستقلة | 9.0 | 9.2 |
| الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها: | 30.1 | 29.9 |
| الدول العربية | 22.3 | 21.7 |
| دول آسيا الهادئ | 6.6 | 6.0 |
| باقي دول العالم | 2.1 | 1.8 |
| الإجمالي العالمي | 69.4 | 69.4 |
| حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة) | 32.1 | 31.3 |

**المصدر:** التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة، 2025.

## 2.8. صادرات الغاز الطبيعي

انخفض إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2024 بحوالي 7 في المائة ليبلغ 1,137.4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1,223.6 مليار متر مكعب في عام 2023. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 12.4 في المائة لتصل إلى 593.3 مليار متر مكعب في عام 2024، مشكلة حصة 52.2 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2024 مقارنة بحصة 55.3 في المائة في عام 2023. كما انخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسال بواسطة الناقلات بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 544.1 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 47.8 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2024 مقارنة بحصة 44.7 في المائة خلال عام 2023.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2024 لتصل إلى حوالي 201.4 مليار متر مكعب مقابل 210.5 مليار متر مكعب في عام 2023، أي بنسبة انخفاض 4.3 في المائة، مستحوذة على نسبة 17.7 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 125.8 مليار متر مكعب أي ما نسبته 62.5 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2024، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 48.8 مليار متر مكعب بحصة بلغت 24.2 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 7.9 في المائة، والامارات بحصة 4.3 في المائة وليبيا بحصة 0.6 في المائة، وأخيراً مصر بحصة بلغت 0.5 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 56.4 مليار متر مكعب في عام 2023 الى 53 مليار متر مكعب في عام 2024، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 26.3 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 8.9 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على ظهر الناقلات من 154.1 مليار متر مكعب في عام 2023 إلى 148.4 مليار متر مكعب في عام 2024 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 73.7 و27.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسال العالمية لعام 2024 على الترتيب. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 61.9 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكّل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال المصدر على متن الناقلات وبنسبة 72 في المائة، الجدول (5-11).

جدول (5- 11): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه في عامي 2023 و2024 (مليار متر مكعب)

| | 2023 | | | 2024 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عبر الأنابيب | على ظهر الناقلات | الإجمالي | عبر الأنابيب | على ظهر الناقلات | الإجمالي |
| **الجزائر** | 34.5 | 17.8 | **52.3** | 32.8 | 16.0 | **48.8** |
| **عُمان** | – | 15.3 | **15.3** | – | 16.0 | **16.0** |
| **ليبيا** | 2.4 | – | **2.4** | 1.3 | – | **1.3** |
| **مصر** | – | 4.9 | **4.9** | – | 0.9 | **0.9** |
| **قطر** | 19.5 | 108.4 | **127.9** | 18.9 | 106.9 | **125.8** |
| **الإمارات** | – | 7.7 | **7.7** | – | 8.6 | **8.6** |
| **إجمالي الدول العربية** | **56.4** | **154.1** | **210.5** | **53.0** | **148.4** | **201.4** |
| **الإجمالي العالمي** | **677.0** | **546.6** | **1223.6** | **593.3** | **544.1** | **1137.4** |
| **حصة الدول العربية من الإجمالي (%)** | **8.3** | **28.2** | **17.2** | **8.9** | **27.3** | **17.7** |

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي معهد الطاقة يونيو 2024 ويونيو 2025.

### إطار (5-3): التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر وانعكاساتها على تجارة الطاقة العالمية

شـهد عام 2024 تصـاعداً ملحوظاً للتوترات الجيوسـياسـية في منطقة الشـرق الأوسـط، مما أضـطر العديد من مشـغلي السـفن التجارية إلى البحث عن مسـارات بديلة للبحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يُعد ممراً اسـتراتيجياً حيوياً لعبور إمدادات الطاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تزامناً مع ارتفاع أقساط التأمين إلى مستويات قياسـية. حيث انخفضـت تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية عبر مضـيق باب المندب – نقطة الاختناق عند مصـب البحر الأحمر – بأكثر من 50 في المائة لتصـل إلى نحو 4 مليون ب/ي خلال الأشـهر الثمانية الأولى من عام 2024، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 8.7 مليون ب/ي خلال عام 2023. وتراجعت حصة البحر الأحمر من إجمالي الشحنات البحرية العالمية من النفط الخام إلى 6 في المائة، مقارنة بحصة بلغت 12 في المائة خلال أبريل 2023. وفي المقابل، تم تحويل مسـار السـفن عبر طريق رأس الرجاء الصـالح، لترتفع بذلك كمية النفط الخام والمنتجات النفطية المتدفقة عبره إلى نحو 9.2 مليون ب/ي خلال نفس الفترة، مقارنة بمتوسـط بلغ حوالي 6 مليون ب/ي فقط خلال عام 2023، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. كما انخفضـت أيضـاً تدفقات الغاز الطبيعي المسـال عبر قناة السـويس في عام 2024 بنسـبة 87.2 في المائة مقارنة بالعام السـابق، لتصـل إلى 30.4 مليون برميل مكافئ نفط. في حين ارتفعت التدفقات عبر طريق رأس الرجاء الصـالح بأكثر من خمسـة أضـعاف، لتصـل إلى حوالي 435 مليون برميل مكافئ نفط في عام 2024، وفقاً لبيانات شـركة "Kepler" التي تتابع سـلاسـل الإمدادات العالمية من النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسال.

وعلى وقع تلك المعطيات، أدى تغيير السـفن التجارية لمسـارها إلى طريق رأس الرجاء الصـالح إلى إضـافة وقت أطول وتكلفة أعلى للشحن، مع حدوث اضطرابات في سلاسل الإمدادات، كان لها تأثير مباشر على خارطة تجارة الطاقة العالمية. حيث تراجعت صـادرات النفط الخام من منطقة الشـرق الأوسـط إلى أوروبا في عام 2024 بحوالي 22 في المائة مقارنة بعام 2023 وفقاً لشـركة "Kepler"، مع توجه أوروبا إلى الاعتماد على واردات النفط الخام من الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية – لا سيما غيانا عبر المحيط الأطلسي.

واضـطرت الدول العربية المصـدرة للنفط والغاز في منطقة الشـرق الأوسـط إلى إعادة النظر في اسـتراتيجيات التصـدير الخاصـة بها، اسـتجابة للتوترات الجيوسـياسـية، لا سـيما في ظل نجاح روسـيا في إعادة توجيه صـادراتها النفطية إلى الصـين والهند، نتيجة الحظر الأوروبي المفروض على النفط الخام الروسـي المنقول بحراً، حيث قامت تلك الدول بتنويع الأسـواق والعملاء، واسـتخدام الموانئ البديلة. في حين، تحملت الدول المسـتوردة للطاقة في جنوب أوروبا تكاليف إضافية – خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على قناة السويس التي تأثرت بدورها بشكل كبير بالتوترات الجيوسـياسـية في البحر الأحمر، وما يرتبط بها من تراجع حاد في حركة الملاحة البحرية وعدد السـفن العابرة، حيث انخفضت إيراداتها بنسبة 61 في المائة خلال عام 2024، لتصل إلى نحو 3.99 مليار دولار، مقارنة بإيرادات قياسية بلغت نحو 10.25 مليار دولار في عام 2023.

بشكل عام، شهدت أسواق الطاقة العالمية تقلبات ملحوظة خلال عام 2024، نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشـرق الأوسـط، مما زاد من المخاوف بشـأن أمن الإمدادات وتعطل المسـارات الرئيسـية لتجارة الطاقة العالمية. غير أنه بحلول نهاية عام 2024، بدأت العودة التدريجية لبعض السـفن إلى البحر الأحمر، مع انخفاض نسبي في التوترات الجيوسياسية، إلا أن التأثيرات الاقتصادية واللوجستية لما حدث يمكن أن تظل قائمة لفترة طويلة من الزمن، فقد أثبتت التطورات التي شـهدها عام 2024، أن تغير مسـارات تجارة الطاقة ليس مجرد رد فعل مؤقت، بل قد يصبح جزءاً من واقع جديد تعيد فيه الدول ترتيب أولوياتها الجغرافية والتجارية.

## 3.8. قيمة صادرات النفط الخام[76] وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية

كان لكلٍّ من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال عام 2024 بالمقارنة مع مستويات عام 2023، وقرارات مجموعة دول (أوبك+) بشأن تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية على إنتاجها، والانقطاعات المؤقتة في الإمدادات من دولة ليبيا، وارتفاع الطلب المحلي، انعكاساً سلبياً واضحاً على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد الداعم الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والمصدر الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. حيث تشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية في عام 2024 إلى 508.7 مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع 556.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بانخفاض قدره 47.5 مليار دولار أمريكي، ما يُعادل نحو 8.5 في المائة، انعكاساً لانخفاض متوسط أسعار النفط الخام، وتراجع إجمالي كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من نحو 18.4 مليون ب/ي في عام 2023 إلى نحو 17.2 مليون ب/ي في عام 2024، أي بنحو 6.2 في المائة.

وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وإجمالي قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2020 – 2024) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال الأعوام الأخيرة، الشكل (5-8).

أما بالنسبة للمعدلات ربع السنوية لإجمالي قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام وتراجع الإمدادات من دولة ليبيا نتيجة إعلان حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع السابق على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس الفترة ليتراجع إلى نحو 130.2 مليار دولار أمريكي. وعاودت قيمة الصادرات ارتفاعها خلال الربع الثاني بنسبة 5.3 في المائة، لتصل إلى نحو 137.1 مليار دولار أمريكي بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام، وتراجع الطلب المحلي، مع ارتفاع الإمدادات من دولة ليبيا. قبل أن تنخفض قيمة الصادرات مجدداً في الربع الثالث إلى حوالي 124.4 مليار دولار أمريكي، متأثرة بانخفاض أسعار النفط الخام، وارتفاع الطلب المحلي، وتراجع الإمدادات من دولة ليبيا نتيجة إعلان حالة القوة القاهرة في بعض الحقول النفطية، وأعمال الصيانة المرتبطة بالحريق الذي شب في خط الأنابيب الرئيسي الذي يضخ النفط إلى ميناء السدرة. وواصل إجمالي قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية انخفاضه خلال الربع الرابع من العام متأثراً بانخفاض أسعار النفط الخام، وتراجع الإمدادات من جمهورية العراق التي أعلنت خفض إنتاج النفط الخام، ضمن خطط تعويض الفائض في الإنتاج، انسجاماً مع الالتزام بقرارات دول (أوبك+). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة انخفاض قيمة صادرات النفط الخام المقدرة من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 4.6 في المائة في البحرين و18.8 في المائة في الجزائر، باستثناء العراق التي ارتفعت قيمة صادراتهما النفطية بنسبة 1 في المائة (رغم انخفاض كمية صادراتها خلال الربع الأخير من العام) وعُمان التي ارتفعت قيمة صادراتهما النفطية بنسبة 0.8 في المائة. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 394 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 350.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 11 في المائة، الملحق (7/5).

وقد انعكس انخفاض قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية سلباً على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2024، حيث انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 15.4 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بنسبة بلغت

[76] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

17.2 في المائة خلال عام 2023. كما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 52.2 في المائة في عام 2024 مقارنة بنحو 57.4 في المائة في عام 2023.

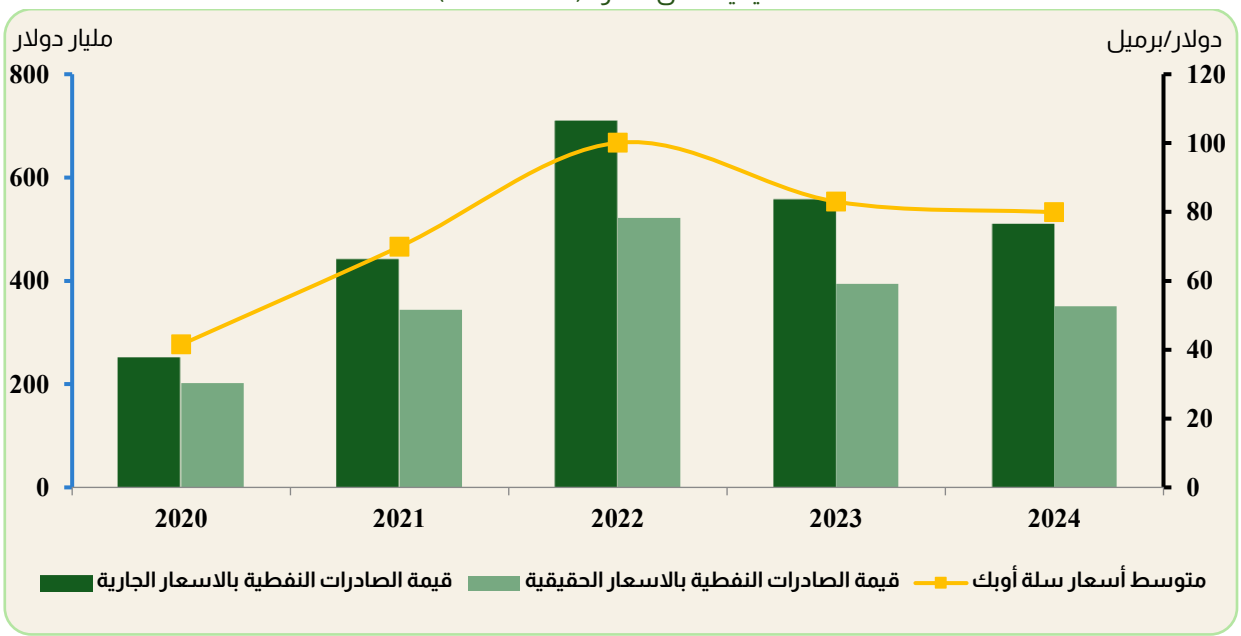
يشير صندوق النقد الدولي إلى أن القرارات الطوعية لدول (أوبك+) بشأن تمديد تخفيضات إنتاج النفط واصلت تأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2024. فقد شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تباطؤاً في نمو النشاط النفطي، مما أثر سلباً على إجمالي الناتج المحلي، رغم بقاء النمو عند مستويات إيجابية بفضل الأداء القوي للقطاعات غير النفطية. وقد ساهمت الاستثمارات العامة، لا سيما تلك عبر صناديق الثروة السيادية، وبرامج التنويع الاقتصادي في تحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية، استمرت بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تعزيز مكانتها كموردين رئيسيين للطاقة إلى أوروبا، مستفيدة من التحولات في أنماط التجارة العالمية، الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية. فقد شكلت الجزائر ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2024، بنسبة 19.3 في المائة، كما ساهمت بنسبة 10.7 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال، وفقاً لبيانات يوروستات. في حين شهدت صادرات النفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا تراجعاً ملحوظاً، نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن في ظل التوترات الجيوسياسية بالبحر الأحمر، مما دفع أوروبا لزيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية.

أما فيما يخص التأثير الاقتصادي الاقليمي للتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، فقد ظل محدوداً على الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، بفضل مرونة قطاعاتها غير النفطية. ويتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي لتلك الدول في عام 2025، مدفوعاً بقرار مجموعة دول (أوبك+) بشأن الزيادة التدريجية لإنتاج النفط، واستمرار الزخم في مشروعات البنية التحتية والتنويع، والتراجع في معدلات التضخم، مما سيساعد على تعزيز الطلب المحلي وتحقيق توازن أكبر في الحسابات الخارجية.

بشكل عام، تباين تأثير انخفاض أسعار النفط على خطط التنمية بالدول العربية، فقد تضررت الدول العربية المصدرة للنفط من انخفاض أسعار النفط من خلال تراجع عائدات الصادرات وموازين التجارة والمالية العامة، مما كان له انعكاس سلبي على النشاط النفطي بشكل خاص. وفي المقابل مثل انخفاض أسعار النفط أحد أبرز

شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية خلال الفترة (2020 – 2024)




المصدر: الملحق (7/5).

الجوانب التي خففت من الضغوط على الموازنات العامة للدول العربية المستوردة للنفط، حيث شهدت غالبيتها زيادة في مستويات استهلاك الطاقة بنسب متباينة.

## 9. تحولات الطاقة في الدول العربية

### 1.9. التحول إلى اقتصاد الهيدروجين في الدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تزايد اهتمام دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتطوير الهيدروجين الأزرق والهيدروجين الأخضر كأولويات وطنية، وأبرزها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل السعودية التي تولي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين في إطار مبادرات رؤية السعودية 2030، ومن ضمنها مشروع نيوم للطاقة النظيفة. ومع زيادة الاستثمار والإنفاق الرأسمالي على مشروعات الهيدروجين، يتوقع أن تُصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكبر المناطق المصدرة للهيدروجين الأخضر في العالم بحلول عام 2050 بقيمة تبلغ نحو 200 مليار دولار أمريكي، وفقاً للتقرير الصادر عن جامعة Cambridge "Hydrogen Regulation in MENA Region"، والذي أرجع التركيز المتزايد على التحول إلى اقتصاد الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ثلاثة محركات رئيسية وهي: أولًا، الارتفاع غير المسبوق في الطلب المحلي على الطاقة وهو ما يتطلب الحاجة لتنويع وتعزيز إمدادات الطاقة. وثانياً، التركيز المتزايد على إزالة الكربون والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، من خلال مساهماتها الوطنية المحددة لتعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وثالثاً، الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستفادة من مزاياها النسبية كمراكز لمشروعات الهيدروجين الأزرق والأخضر، في ظل ما تمتلكه من مصادر وفيرة من الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، تمكنها من توليد الطاقة الرخيصة منخفضة التكلفة، وتمكنها من أن تكون مصدراً للهيدروجين منخفض الكربون إلى السوق العالمية.

بشكل عام، نظراً لمخزونها من الهيدروكربونات والملائمة شبه المثالية لتوليد الطاقة المتجددة، فمن المتوقع أن تجتذب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشاط إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر المتجدد منخفض الكربون، كما يتوقع أن تكون مستهلك لهذا "الوقود المستقبلي"، وليس مورد استراتيجي له فحسب، حيث تكتسب المنطقة زخماً كأحد أهم المراكز العالمية الرئيسية لتطوير الهيدروجين النظيف.

تجدُر الإشارة إلى إطلاق رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP29" إعلان الهيدروجين الذي تم خلاله الإعلان عن الالتزام بالعمل على توسيع نطاق إنتاج ونشر الهيدروجين المتجدد (المنتج باستخدام الطاقة المتجددة) والنظيف/الخالي من الانبعاثات ومنخفض الكربون، وتسريع إزالة الكربون من إنتاج الهيدروجين المعتمد على النفط والغاز لتسهيل التحولات في مجال الطاقة، والاقتراب من تحقيق صافي انبعاثات صفرية في إنتاج الهيدروجين، مع استهداف قطاعات الاستخدام النهائي التي يصعب إزالة الكربون منها، مع مراعاة الظروف الوطنية.

### 2.9. المعادن الحرجة ودور الدول العربية في تأمين سلاسل إمداداتها

حظيت المعادن الحرجة باهتمام عالمي متزايد خلال الأعوام القليلة الماضية، بسبب دورها الأساسي في تحولات الطاقة. وتشكل تلك المعادن التي تشمل العناصر الأرضية النادرة والليثيوم والكوبالت وغيرها، جزءاً لا يتجزأ من مجموعة واسعة من الصناعات، من الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية إلى الإلكترونيات المتقدمة. وقد ارتفع الطلب العالمي على المعادن الحرجة، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي وتوسع تطبيقات الطاقة النظيفة في ظل السعي للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، ويتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2030 ويتجاوز ثلاثة أمثاله بحلول عام 2040، في حال تنفيذ الدول تعهداتها المناخية، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.

وعلى وقع تلك المعطيات، أصبح تأمين سلاسل إمدادات مستقرة من المعادن الحرجة أولوية عالمية، لا سيما في ظل تركز تلك المعادن في مناطق جغرافية محددة على مستوى العالم، مما يثير المخاوف من تشكيل كارتلات تؤثر على الأسعار ومدى التوافر. في هذا

السياق، تهدف المبادرات الدولية لتطوير المعادن الحرجة مثل شراكة أمن المعادن ومبادرة الأمم المتحدة لتسخير المعادن الحرجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتحسين سلاسل الإمدادات، مع التركيز على التنمية المستدامة.

يختلف تصنيف المعادن الحرجة، حيث تُحدد بناء على الأهمية الاقتصادية ومخاطر الإمدادات. على سبيل المثال، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين معايير متعددة لتصنيف المعادن.

وتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمزايا واضحة عندما يتعلق الأمر بإمكانية توريد المعادن الحيوية الضرورية لإزالة الكربون، لا سيما ثروة المعادن غير المستغلة، مما يقلل من الحاجة إلى قدرات استخراجية جديدة، فضلًا عن إمكانية الاستفادة من القدرات الحالية في قطاعات التعدين والمعالجة والخدمات اللوجستية التي تم تطويرها لتعزيز صناعة النفط والغاز. وتشير التقديرات إلى أن حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي للمعادن تصل إلى حوالي 10 في المائة. ومن بين 44 معدن تعتبر هامة لتحولات الطاقة، يتم إنتاج 14 معدن في الدول العربية، تستحوذ المعادن مثل الزرنيخ والألمنيوم على حصة كبيرة من الإنتاج العالمي، مقارنة بالمعادن الأخرى التي تصل حصتها إلى نحو 2 في المائة من الإنتاج العالمي.

في هذا السياق، تبرز السعودية باحتياطاتها المعدنية الهامة وجهودها لتطوير تلك المعادن من خلال الشراكات الدولية، حيث تمتلك عناصر أرضية نادرة مثل التنتالوم الذي تستحوذ على 25 في المائة من احتياطياته العالمية وله تطبيقات في الصناعات عالية التقنية مثل الإلكترونيات، والنيوبيوم الذي يستخدم في السبائك الصناعية وتطبيقاته مثل المحركات النفاثة. وقد أعطت السعودية الأولوية لقطاع التعدين في خطة التنمية الاقتصادية لرؤية 2030، حيث تهدف إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في المناطق غير المستكشفة وأساليب الاستخراج الجديدة السليمة بيئياً. وأنشأت السعودية صندوق الاستثمار "منارة للمعادن" لشراء أصول في الخارج والشراكة مع دول مختلفة.

كما تسعى الإمارات إلى تعزيز الاستفادة من المعادن الحرجة، لا سيما وأنها تمتلك وفرة من المعادن الأساسية مثل الكروميت والألمنيوم والصلب الخام. حيث تركز استراتيجية الإمارات على تأمين احتياجاتها من المعادن، وخاصة المعادن الاستراتيجية، من خلال تعزيز عمليات البحث والاستكشاف والاستخراج، وزيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال إنشاء أطر قانونية وتنظيمية قوية في قطاع التعدين. وأبدت الإمارات اهتماماً كبيراً بالمشاركة في صناعة المعادن الحرجة في أفريقيا، وهو ما يتوافق مع أهدافها بشأن توطين صناعة الطاقة المتجددة، ودعم الأهداف الطموحة للحد من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

كما تُعد مصر موطنًا للموارد المعدنية مثل الذهب والنحاس والفضة والزنك والبلاتين وعدد من المعادن الثمينة والأساسية الأخرى، وتمتلك أيضاً رواسب النحاس واليورانيوم، إلى جانب الجرانيت، مع إمكانية تصنيفها بين أفضل مواقع التعدين في العالم. وقد تم إطلاق استراتيجية لتطوير قطاع الثروة المعدنية، لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية، من خلال زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين.

وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط لا تُعد مُنتجاً رئيسياً للمعادن الحرجة، إلا أن هناك تزايد في أنشطة الاستكشاف، مع توقع زيادة الإنتاج خلال الأعوام القادمة. حيث أعلنت السعودية عن امتلاكها لرواسب كبيرة من الليثيوم، والعناصر الأرضية النادرة، والذهب، والزنك، والنحاس. وفي يناير 2025، أعلنت شركة أرامكو ومعادن عن مشروع مشترك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لاستخراج الليثيوم وتطوير تقنيات استخراج الليثيوم المباشر، مع احتمال بدء الإنتاج التجاري لليثيوم خلال عام 2027. وفي أواخر عام 2024، أعلنت شركة مزون للتعدين العُمانية عن بدء أعمال مشروع مزون للنحاس. هذا وتُركز دول الشرق الأوسط حالياً بشكل أكبر على تأمين اتفاقيات شراء دولية وتطوير قدرات المعالجة، وتماشياً مع ذلك، تتجاوز إجمالي قيمة استثماراتها المُخطط لها والمُعلن عنها في مشروعات المعادن الحرجة 20 مليار دولار أمريكي، بقيادة السعودية والإمارات التي أبرمت

شراكات معدنية هامة، بما في ذلك شراكة بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي مع الكونغو الديمقراطية، وشراكة استثمارية مع كينيا تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي.

بشكل عام، تُعد الدول العربية غنية بالموارد وتنتج العديد من المعادن التي يمكن استخدامها في مجال تحولات الطاقة. ومع ذلك، فإن نقص البيانات الجيولوجية وخرائط الموارد المعدنية، وعدم توافر بيئة تشغيلية متسقة وموثوقة لجذب الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل، يعيق عملية التطوير. مما يستوجب ضرورة وجود استراتيجية واضحة ومتكاملة، بما في ذلك دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على طول سلسلة القيمة بأكملها لقطاع التعدين من خلال سياسات واضحة، وتقليل مخاطر الاستثمار، واستخدام نماذج أعمال مبتكرة تساهم في إنشاء سلاسل إمدادات للمعادن الحرجة، فضلًا عن تسهيل عملية منح التصاريح والتراخيص لعمليات التعدين، وتعزيز التعاون الإقليمي بهدف نشر أسرع تقنيات التعدين، مع تشجيع ودعم البحث والابتكار لتطوير تقنيات محسنة لتقليل التأثير البيئي والحصول على إنتاجية أعلى على طول سلسلة قيمة قطاع التعدين بأكملها، واعتماد إطار الاقتصاد الدائري للكربون في قطاع التعدين من خلال تعزيز كفاءة الموارد وتوسيع نطاق إعادة التدوير واستخدام المواد البديلة في عمليات التعدين.

# الفصل السادس: تطورات المالية العامة

## نظرة عامة

تراجعت **أوضاع المالية العامة في الدول العربية** بشكل عام خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023. في ضوء نمو متواضع للإيرادات العامة والمنح، مع ارتفاع النفقات العامة.

جاء النمو المتواضع **للإيرادات العامة** كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2024 بالتزامن مع تراجع الإنتاج النفطي، وارتفاع الطلب المحلي. في المقابل، ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى في ظل حزم الإجراءات والتدابير التي قامت بها بعض الدول. كما سجلت **النفقات العامة** ارتفاعاً خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لارتفاع مستوى النفقات الجارية والرأسمالية، حيث يُعزى ارتفاع النفقات الجارية إلى ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور التي تُشكل نسبة مقدّرة في موازنات غالبية الدول العربية، إضافة إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية، ومدفوعات الفائدة، والدعم الحكومي.

ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة** بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى حوالي 1,000.2 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 27.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية بحوالي 9.3 في المائة، مقابل ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 7.6 في المائة خلال العام المذكور.

في المقابل، ارتفع **إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة** بنسبة 4.8 في المائة، ليصل إلى حوالي 1,100.3 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 30.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 5.3 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.4 في المائة.

في ضوء التطورات في جانبي **الإيرادات والنفقات العامة**، سجّل الوضع الكلي للموازنة العامة المُجمّعة ارتفاعاً في العجز الكلي بحوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي من حوالي 51.5 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى حوالي 100.1 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع العجز المسجل في الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال عام 2023 من حوالي 13 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي 72.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024، مقابل تراجع العجز في الدول العربية الأخرى من حوالي 38.4 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023 إلى حوالي 28 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2024.

بالنسبة **لرصيد الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية** المتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفع بحوالي 17.5 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,240.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 47.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2024، مقارنة بحوالي 1,222.6 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 48.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2023.

## 1. الإيرادات العامة والمنح

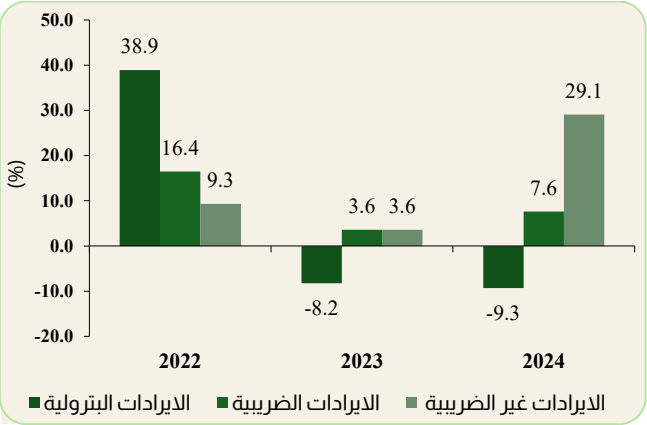
ارتفع إجمالي **الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 0.2 في المائة ليصل إلى حوالي 1,000.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 998.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وبلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 27.7 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 28.1 في المائة في عام 2023، الجدول (6-1) والملحق (1/6).

يعود ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بدرجة أساسية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت 7.6 في المائة لتصل إلى حوالي 366.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، بينما انخفضت الإيرادات البترولية بنسبة 9.3 في المائة لتصل إلى حوالي 509.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، كذلك شهدت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنسبة 29.1 في المائة لتصل إلى حوالي 120.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024. بالنسبة للمنح الخارجية، فقد ارتفعت بنسبة 35.2 في المائة لتصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، مقابل 2.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، الشكل (6-1) والجدول (6-1).

انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.7 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بحوالي 0.5 نقطة مئوية لتسجل 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات غير الضريبية بمقدار 0.7 نقطة مئوية لتسجل 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما المنح الخارجية، فقد سجلت تقريباً نفس النسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 (0.1 في المائة).

فيما يخص **هيكل الإيرادات العامة**، شكّلت الإيرادات البترولية أكثر من نصف الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2024 (حوالي 50.9 في المائة)، وبلغت مساهمة الإيرادات الضريبية حوالي 36.7 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ومساهمة الإيرادات غير الضريبية حوالي 12.1 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، بينما لم تتجاوز مساهمة المنح الخارجية 0.4 في المائة خلال عام 2024، جدول (6-1).

شكل (6-1): نمو عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة (2022-2024)




المصدر: الملاحق (2/6) إلى (4/6).

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مُفردة**[77]، فقد سجلت **الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي**[78] تطورات متباينة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2024 مقارنة بعام 2023، حيث تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب تراوحت بين 2.1 في المائة و19.8 في المائة في الكويت وقطر والجزائر وليبيا والبحرين، بسبب تراجع الإيرادات البترولية في هذه الدول الخمس وكذلك تراجع الإيرادات الضريبية في كل من قطر وليبيا. بينما ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب تراوحت بين 0.9 في المائة إلى 3.9 في المائة في كلٍ من السعودية والإمارات وعُمان والعراق. وعلى الرغم من أن هذه الدول قد شهدت تراجعاً – أو نمواً ضئيلًا - في مستوى الإيرادات البترولية، إلّا أنّ توسّع الإيرادات الضريبية - والذي توليه الدول العربية البترولية أهمية قصوى - كان العامل الأساسي لزيادة إجمالي الإيرادات العامة (باستثناء عُمان حيث ساهم نمو الإيرادات غير الضريبية (متضمنة أرباح جهاز الاستثمار العُماني وفوائض

[77] تبدأ السنة المالية في قطر والكويت في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر في الأول من يوليو/ تموز.

[78] تشمل الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق، والجزائر، وليبيا.

جدول (6-1): الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024

| البنـد | الإيرادات العامة | | | هيكل الإيرادات (%) | | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة (مليار دولار أمريكي) | | نسبة التغير | | | | |
| | 2023 | *2024 | | 2023 | *2024 | 2023 | *2024 |
| **الإيرادات البترولية** | 561.4 | 509.2 | -9.3 | 56.2 | 50.9 | 15.8 | 14.1 |
| **الإيرادات الضريبية** | 340.6 | 366.6 | 7.6 | 34.1 | 36.7 | 9.6 | 10.1 |
| **الإيرادات غير الضريبية** | 93.6 | 120.9 | 29.1 | 9.4 | 12.1 | 2.6 | 3.3 |
| **إجمالي الإيرادات العـــامة** | **995.6** | **996.7** | 0.1 | **99.7** | **99.7** | **28.0** | **27.6** |
| **المنح** | 2.6 | 3.5 | 35.2 | 0.3 | 0.4 | 0.07 | 0.1 |
| **إجمالي الإيرادات العامة والمنح** | **998.2** | **1,000.2** | 0.2 | **100.0** | **100.0** | **28.1** | **27.7** |

المصدر: الملاحق (6/1)، (6/4)، (6/2)

(*) بيانات فعلية أولية.

الهيئات العامة) في زيادة إجمالي الإيرادات العامة، مقابل تراجع الإيرادات الضريبية).

أما بالنسبة **للدول العربية الأخرى**، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2024 في لبنان بحوالي 49.4 في المائة ما يعكس بدرجة أساسية نمو الإيرادات الضريبية. كما ارتفع في كلٍ من المغرب والقُمر ومصر واليمن وتونس وموريتانيا والأردن وجيبوتي بنسب تراوحت بين 3.2 في المائة إلى 16.3 في المائة. يُعزى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في هذه الدول إلى نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. هذا باستثناء مصر حيث تراجعت الإيرادات الضريبية مُقوّمة بالدولار الأمريكي بحوالي 8 في المائة، إلا أنها ارتفعت (بالعملة المحلية) بحوالي 29.5 في المائة ما يعكس تطورات سعر الصرف خلال عام 2024. وكذلك باستثناء اليمن حيث أدى نمو المنح الخارجية إلى زيادة إجمالي الإيرادات مقابل تراجع الإيرادات البترولية والضريبية.

في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في السودان (بحوالي 25.7 في المائة) بسبب الانخفاض الكبير في عائدات الإيرادات البترولية والضريبية والمنح الخارجية مقابل زيادة الإيرادات غير الضريبية (تشمل مبيعات الذهب وتحويلات الهيئات العامة). كما تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في فلسطين بحوالي 7.9 في المائة، في ظل تراجع الإيرادات الضريبية وكذلك الإيرادات غير الضريبية (تتضمن عائدات المقاصة التي يُحصّلها الجانب الإسرائيلي وتُحوّل إلى السلطة الفلسطينية، والتي تم حجزها)، بينما ارتفعت عائدات المنح الخارجية في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023، الشكل (6-2)، والملحق (6/1).

شكل (6-2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (6/1).

## 1.1. الإيرادات البترولية

بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة حوالي 509.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 561.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي بانخفاض بنسبة بلغت حوالي 9.3 في المائة. كما تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 15.8 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 14.1 في المائة في عام 2024، الجدول (6-1) والملحق (6/2).

يعكس تطور الإيرادات البترولية في الدول العربية بصورة كبيرة انخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2024 بالتزامن مع تراجع الإنتاج النفطي في كل هذه

الدول (باستثناء قطر ومصر) خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023. فقد انخفض المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 3.7 في المائة ليسجل حوالي 79.9 دولار أمريكي للبرميل في عام 2024، مقابل حوالي 83 دولار أمريكي للبرميل في عام 2023. كما تراجع إنتاج النفط الخام لمجموعة الدول العربية بحوالي 4.9 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023 (أي بحوالي 1.2 مليون برميل نفط/اليوم). كنتيجة لذلك، انخفضت قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 8.5 في المائة لتصل إلى حوالي 508.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقابل حوالي 556.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ما أدى إلى تراجع تخصيصات الإيرادات البترولية في الموازنات العامة[79].

بالنسبة **للدول العربية فُرادى**، وعلى صعيد **مجموعة الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي** (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا)، فقد تراجعت الإيرادات البترولية في معظم هذه الدول خلال عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023، في ظل تراجع صادرات النفط الخام بنسب تراوحت بين 3.5 في المائة و18.8 في المائة لكل الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز باستثناء العراق والذي سجّل نمواً ضئيلًا للصادرات النفطية في حدود 1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023.

سجلت **ليبيا** أعلى نسبة انخفاض في الإيرادات البترولية بحوالي 26.5 في المائة، في ضوء انخفاض أسعار النفط وتراجع الإنتاج النفطي بحوالي 7 في المائة بسبب التطورات الأمنية غير المواتية، ما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات النفط بحوالي 10 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. إلّا أن الخسائر في الإيرادات البترولية تم تعويضها من خلال الارتفاع الكبير في الإيرادات غير النفطية بحوالي 6.1 مليار دولار أمريكي، بسبب تحصيل جزء من حصة الخزينة من أرباح مصرف ليبيا المركزي وإيرادات رسوم صرف العملات الأجنبية جراء فرض رسم جديد في مارس 2024 على مبيعات النقد الأجنبي،

كما تراجعت الإيرادات البترولية في كلٍ من **الكويت والإمارات وقطر والبحرين والجزائر والعراق** بنسب تراوحت بين 6.1 في المائة و24.4 في المائة.

في المقابل نمت الإيرادات البترولية في **عُمان والسعودية**، لكن بنسب ضئيلة بلغت 1.5 في المائة في عُمان و0.3 في المائة في السعودية.

بالنسبة **للدول العربية الأخرى المنتجة والمُصدرة للنفط (السودان واليمن ومصر وتونس)**، فقد تراجعت الإيرادات البترولية في كل هذه الدول في عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023.

بلغت نسبة تراجع الإيرادات البترولية حوالي 25.6 في المائة في **السودان**، في ضوء انخفاض إنتاج النفط خلال عام 2024 بحوالي 27.5 في المائة، الأمر الذي انعكس على قيمة صادرات النفط التي لم تتجاوز 221 مليون دولار أمريكي خلال العام المذكور. بالنسبة **لليمن**، تراجعت الإيرادات البترولية بحوالي 10.4 في المائة خلال عام 2024، وتمثّلت في الموازنة العامة فقط في عائد مبيعات النفط في السوق المحلي في ضوء استمرار توقف الصادرات النفطية خلال عام 2024 والذي بدأ منذ الربع الأخير من عام 2022، مع الإشارة إلى تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 70.6 في المائة خلال عام 2024.

وتعكس تطورات الإيرادات البترولية في هاتين الدولتين (السودان واليمن) بدرجة كبيرة التحديات الأمنية والجيوسياسية، ما أثّر بشكلٍ مباشر على عائدات صادرات النفط، وبالتالي ساهم في تقليص الإيرادات البترولية في الموازنة العامة.

فيما يتعلق **بمصر**، تراجعت الإيرادات البترولية بحوالي 25.4 في المائة ما يعكس تراجع قيمة صادرات النفط الخام بحوالي 3.8 في المائة رغم زيادة الإنتاج النفطي بحوالي 19.5 في المائة خلال عام 2024، علماً أنّ نسبة كبيرة من الإنتاج النفطي تُوجّه نحو الاستهلاك المحلي.

أما بالنسبة **لتونس**، فقد انخفضت الإيرادات البترولية بحوالي 25.9 في المائة في ظل نمو محدود في قيمة الصادرات النفطية بحوالي 0.3 في المائة لتصل إلى حوالي

[79] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال الطاقة.

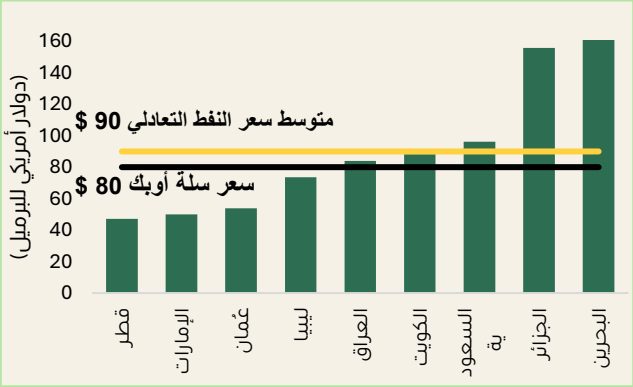
1,237 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024، ما يعزى إلى تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 12.6 في المائة خلال العام المذكور.

بشكلٍ عام، تُمثّل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في **الدول العربية كمجموعة**، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية في ظل جهود تنويع مصادر الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 50.9 في المائة في عام 2024، مقابل حوالي 56.2 في المائة في عام 2023.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، تجاوزت نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح 80 في المائة في العراق الكويت وقطر وليبيا (بعد استبعاد الزيادة الطارئة في الإيرادات غير الضريبية المشار إليها أعلاه) خلال عام 2024. وتراوحت بين 23.7 في المائة و72.2 في المائة في اليمن والإمارات والجزائر والبحرين والسعودية وعُمان. أما مصر والسودان وتونس، فسجلت نسبة مساهمة للإيرادات البترولية لم تتجاوز 1.6 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، في عام 2024.

تؤثر هيكلية الموازنات العامة من حيث نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، وكذلك برامج الصرف الحكومي التي تتبناها الدول، في درجة استجابة الموازنات العامة لتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية. بالنسبة لمجموعة الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز، تجاوز سعر النفط التعادلي للميزانية العامة[80] أسعار النفط الفعلية (بحوالي 12.5 في المائة)، حيث بلغ سعر النفط التعادلي بحوالي 90 دولار أمريكي للبرميل كمتوسط لهذه الدول خلال عام 2024، مقارنة بحوالي 80 دولار أمريكي للبرميل كسعر فعلي في أسواق النفط العالمية. مع بعض التباين بين الدول فرادى، حيث سجلت 5 دول من بين 9 دول في هذه المجموعة أسعار نفط تعادلية أعلى من السعر السائد في السوق، بلغ أعلاها في البحرين بحوالي 160.8 دولار أمريكي للبرميل، وأدناها في قطر بحوالي 47.1 دولار أمريكي للبرميل لتحقيق التوازن المالي، الشكل (6-3).

شكل (6- 3): سعر النفط التعادلي للميزانية العامة في الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط في عام 2024



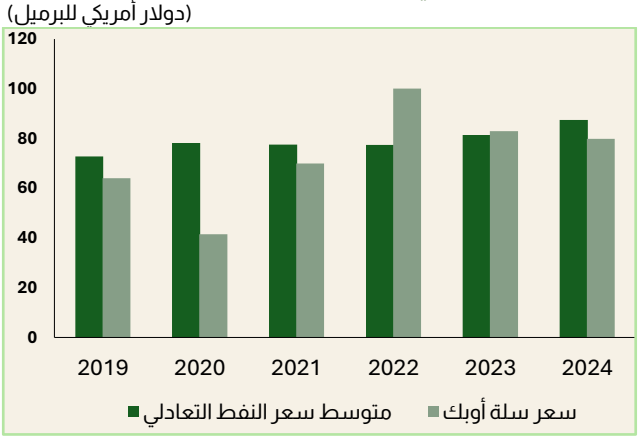

المصدر: استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي لسعر النفط التعادلي للميزانية العامة ضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اعداد متفرقة. وبيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2025 و2024.

بالنظر إلى الفترة 2019 – 2024، سجّل سعر النفط التعادلي في المتوسط مستوى أعلى من أسعار النفط الفعلية في الأسواق العالمية خلال الفترة 2019 - 2021، على وجه الخصوص في عام 2020 والذي شهد جائحة كورونا، ما يعكس بصورة عامة الضغوط على الموازنات المالية للدول العربية المُصدّرة للنفط والغاز جراء انخفاض الإيرادات غير النفطية وارتفاع الإنفاق العام في ظل تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي. إلّا أنه، وفي ظل التعافي الاقتصادي النسبي والذي بدأ في عام 2022، أظهرت الموازنات العامة في هذه الدول مرونة إزاء تطورات أسعار النفط، يعكسه تسجيل أسعار تعادلية أقل من أو تقارب أسعار النفط في الأسواق العالمية، الشكل (6-4).

[80] سعر النفط التعادلي للميزانية العامة هو متوسط السعر الذي يُحقّق تغطية كاملة للمصروفات من خلال الإيرادات الحكومية المُحصّلة بإطار الميزانية العامة، وبالتالي يتضمن عدم تسجيل عجز أو فائض في الميزانية العامة. يتأثر سعر النفط التعادلي بعدد من العوامل، تشمل مستوى الإيرادات غير البترولية وحجم الصرف الجاري والرأسمالي، فكلما ارتفعت الإيرادات غير البترولية و/أو انخفض الصرف الحكومي كلما انخفض سعر النفط المطلوب لتعادل الميزانية العامة، والعكس صحيح. لذلك، يعكس سعر النفط التعادلي المُنخفض جهوداً أكبر بإطار الإصلاح المالي لتنويع مصادر الدخل من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات البترولية بزيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ومن خلال ترشيد المصروفات العامة.

شكل (6- 4): تطوّر متوسط سعر النفط التعادلي للميزانية العامة للدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2019 - 2024)

(دولار أمريكي للبرميل)




المصدر: استناداً الى بيانات صندوق النقد الدولي لسعر النفط لتعادل الميزانية العامة ضمن تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اعداد متفرقة. وبيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2025 و2024.

## 2.1. الإيرادات الضريبية

ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بالدول العربية المتوفر عنها بيانات مجتمعة بحوالي 7.6 في المائة لتصل إلى حوالي 366.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 340.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وشكّلت الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة حوالي 36.7 في المائة من الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2024. كما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10.1 في المائة خلال العام المذكور.

وبالنسبة للتطورات على صعيد مكونات الإيرادات الضريبية، فقد سجلت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً بحوالي 0.4 في المائة، لتصل إلى حوالي 67.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 66.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023. في المقابل، ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بحوالي 7.1 في المائة، لتصل إلى حوالي 139.2 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنة بحوالي 130 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

وارتفعت كذلك إيرادات الرسوم الجمركية على التجارة بحوالي 12.8 في المائة، لتصل إلى حوالي 73.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 65.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وشهدت عائدات الرسوم والضرائب الأخرى ارتفاعًا هي الأخرى بحوالي 10.3 في المائة، لتبلغ حوالي 86.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنة بحوالي 78.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الجدول (6-2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

وفيما يتعلق بتطور الإيرادات الضريبية **للدول العربية فُرادى**، فقد سجلت حصيلتها ارتفاعاً خلال عام 2024 بالمقارنة مع عام 2023 في معظم الدول العربية مقابل تراجعها في حوالي سبع دول أخرى، مع استمرار التحديات التي تواجهها السلطات السودانية والفلسطينية واليمنية في الحفاظ على مستويات الإيرادات الضريبية المعهودة بسبب الظروف غير المواتية.

وشهدت **العراق** ارتفاعًا في حصيلة الضرائب بحوالي 20.5 في المائة خلال عام 2024 لتسجل نحو 5.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 4.5 مليار دولار أمريكي عام 2023. وساهم التحسن الملحوظ في حصيلة ضرائب السلع والخدمات بشكل أساسي في ارتفاع إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث ارتفعت بحوالي 216.1 في المائة خلال عام 2024، مقابل تراجع عائدات الضرائب على الدخل والأرباح بنحو 18.9 في المائة. وكانت العراق قد أقرت ضمن ميزانيتها متعددة السنوات (2023-2025) مجموعة من الضرائب الجديدة على السلع والخدمات التي دخلت حيز التنفيذ، كما قامت بتوسيع القاعدة الضريبية وتقليل الإعفاءات الضريبية والعمل على تحسين التحصيل الضريبي عن طريق تعزيز الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

وارتفعت الإيرادات الضريبية بحوالي 16.5 في المائة **بالمغرب** خلال عام 2024 لتسجل حوالي 36.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 31.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. وساهمت مختلف أنواع الضرائب في هذا التحسن، حيث تراوحت نسب نمو مكونات الإيرادات الضريبية بين حوالي 10.1 في المائة و17.6 في المائة.

وقامت السلطات المغربية بتبني مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في هذا الأداء للإيرادات الضريبية خلال عام 2024. وكان قانون المالية 2024 قد أقر مبادرة للتسوية الطوعية للضرائب بالإضافة إلى إدخال نظام الاقتطاع الضريبي من المصدر لبعض الضرائب، والتقدير الذاتي للضريبة على القيمة المضافة وترشيد الحوافز الضريبية، فضلا عن تعزيز الرقابة الضريبية.

كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في كلٍ من **الإمارات والقمر وجيبوتي والكويت والجزائر وتونس والسعودية والأردن وموريتانيا والبحرين** في عام 2024 مقارنة بعام 2023 بنسب بلغت حوالي 15.5 في المائة، و13.8 في المائة، و12.3 في المائة، و11.5 في المائة، و10.5 في المائة، و9.6 في المائة، و6.7 في المائة، و3.6 في المائة، و3.3 في المائة، و3.0 في المائة، على التوالي. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لتحسن جميع مكونات الإيرادات الضريبية في معظم هذه الدول، ما عدى بالنسبة للسعودية التي شهدت تراجعًا على مستوى حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، والجزائر التي شهدت تراجعًا على مستوى حصيلة الضرائب الأخرى.

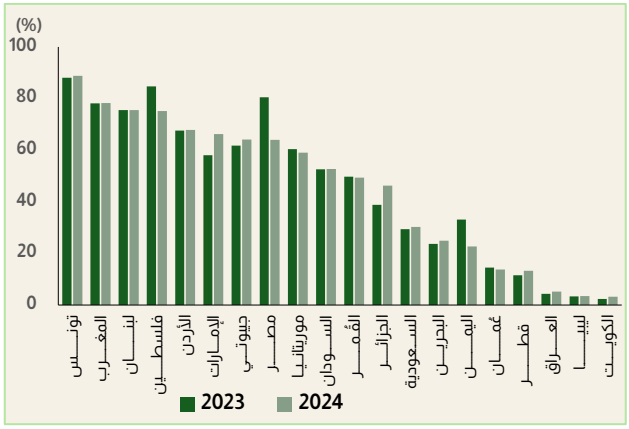
في المقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في كلٍ من **ليبيا وقطر وعُمان ومصر** خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023 بنسب بلغت حوالي 0.5 في المائة، و3.4 في المائة، و4.9 في المائة، و8 في المائة، على التوالي. وساهمت مختلف مكونات الإيرادات الضريبية في هذا التراجع في كلٍ من قطر وعُمان والكويت، بينما تسبب تراجع حصيلة ضرائب الدخل والأرباح وضرائب السلع والخدمات بشكل رئيسي في تراجع إيرادات الضرائب بمصر.

كما استمرت الظروف السياسية والأمنية غير المواتية التي تواجهها كل من **السودان وفلسطين واليمن** في التأثير سلباً على مستويات الإيرادات الضريبية التي تراجعت بحوالي 25.6 في المائة و18.3 في المائة و23.3 في المائة، على التوالي.

وبالنسبة **لمساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة**، تظهر الدول العربية تبايناً ملحوظاً على هذا الصعيد. وبينما شكلت الإيرادات الضريبية أكثر من ثلثي الإيرادات العامة في كلٍ من تونس والمغرب ولبنان وفلسطين والأردن والإمارات، وتراوحت بين 46.3 في المائة و64 في المائة في مصر وموريتانيا والسودان والقمر والجزائر، في حين كانت هذه المساهمة أقل من الثلث في السعودية والبحرين واليمن وعُمان وقطر والعراق وليبيا والكويت.

وشهدت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح ارتفاعاً خلال عام 2024 بالمقارنة مع 2023 في كلٍ من البحرين وقطر وجيبوتي والجزائر والإمارات بحوالي 1.3 نقطة مئوية و1.8 نقطة مئوية و2.3 نقطة مئوية و7.5 نقطة مئوية و8.2 نقطة مئوية، على التوالي. في المقابل، تراجعت هذه المساهمة في مصر وفلسطين واليمن وموريتانيا، وشهدت استقرارًا نسبيًا في بقية الدول، الشكل (6-5) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

شكل (6- 5): مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (3/6).

**قامت الدول العربية بتبني عدداً من** الإجراءات **لتعزيز الإيرادات الضريبية:**

**ففي الإمارات** تم إقرار الضرائب على أرباح الشركات بخلاف قطاعي النفط والمصارف بدءاً من منتصف عام 2024.

في **البحرين**، تم إقرار ضريبة الحد الأدنى على الشركات متعددة الجنسيات خلال نفس العام بما يتماشى مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في **الأردن**، اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرامج تدقيق إلكترونية لضمان صحة الإقرارات الضريبية.

كما استمرت **تونس والسعودية** في جهودهما لتحفيز وتشجيع الاستثمار عبر مجموعة من التحفيزات الضريبية، كالإعفاء من ضريبتي الشركات والدخل بالنسبة للشركات الحديثة وخصم المبالغ المعاد استثمارها في تونس، والنظام الجديد للمقار الإقليمية للشركات في السعودية.

جدول (6- 2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال الفترة (2020-2024)
(مليار دولار أمريكي)

| البنـد | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير (2024 -2023) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات الضريبية وهي:** | **264.1** | **286.5** | **328.8** | **340.6** | **366.6** | **7.6** |
| **الضرائب على الدخل والأرباح** | 50.4 | 53.8 | 58.1 | 66.8 | 67.1 | 0.4 |
| **الضرائب على السلع والخدمات** | 91.1 | 121.7 | 128.6 | 130.0 | 139.2 | 7.1 |
| **الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية** | 46.3 | 46.7 | 65.5 | 65.1 | 73.5 | 12.8 |
| **ضرائب ورسوم أخـــرى** | 76.3 | 64.3 | 76.6 | 78.7 | 86.8 | 10.3 |

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

## 2. الإنفاق العام

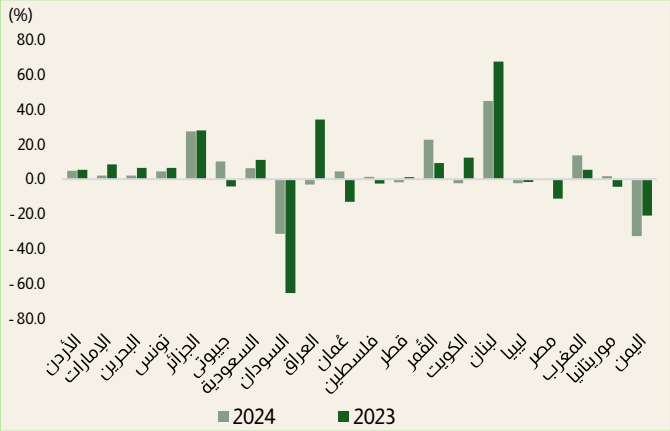
تعكس التطورات على صعيد الإنفاق ارتفاع **إجمالي الإنفاق العام** للدول العربية مجتمعة بنسبة 4.8 في المائة ليصل إلى حوالي 1,100.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مُقارنة بحوالي 1,049.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. في حين ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى 30.4 في المائة في عام 2024، مقارنة بحوالي 29.5 في المائة في عام 2023.

من حيث التصنيف الاقتصادي، فقد سجل **الإنفاق الجاري** ارتفاعاً بحوالي 5.3 في المائة ليصل إلى حوالي 917.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 871.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 25.4 في المائة في عام 2024، مقارنة بحوالي 24.5 في المائة في عام 2023.

بالتوازي سجل **الإنفاق الرأسمالي** ارتفاعاً بنحو 2.4 في المائة ليصل إلى حوالي 182.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 178.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، في حين ظلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 عند نفس مستواها المسجل في عام 2023 والبالغ حوالي 5 في المائة.

على صعيد **هيكل الإنفاق العام**، فقد ارتفعت حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام إلى حوالي 83.4 في المائة في عام 2024 مقارنة بحوالي 83 في المائة في عام 2023، مقابل تراجعت حصة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 17 في المائة في عام 2023 إلى حوالي 16.6 في المائة في عام 2024، الشكل (6-6) والجدول (6-3) والملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

شكل (6- 6): نمو الإنفاق العام في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (6/6).

**بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام على صعيد الدول العربية فُرادى** في عام 2024 مقارنة بعام 2023، فقد سجل ارتفاعاً بدرجات متفاوتة في عدد منها، فيما سجلت دول عربية أخرى تراجعاً في مستوى الإنفاق العام.

تراوحت نسب نمو الإنفاق العام في الدول العربية التي سجلت ارتفاعاً خلال عام 2024، بين 10.2 و44.9 في المائة في كل من جيبوتي، والمغرب، والقُمر، والجزائر، ولبنان، فيما تراوحت بين 1.3 و6.3 في المائة في كل من فلسطين وموريتانيا، والإمارات، والبحرين، وتونس، وعُمان، والأردن، والسعودية.

في المقابل، تراجع الإنفاق العام خلال عام 2024 بنسب تراوحت بين 0.5 في المائة و32.7 في المائة في كل من مصر، وقطر، والكويت، وليبيا، والعراق، والسودان، واليمن.

بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في إجمالي إنفاقها العام فقد جاءت **لبنان** في المقدمة بنسبة زيادة بلغت حوالي 44.9 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. جاء ذلك على خلفية الضغط على الموازنة العامة بسبب الحرب، متضمناً ذلك صرف الاعتمادات وسلف الخزينة التي أصدرتها الحكومة لإغاثة النازحين والمصابين، إلى جانب تسديد مستحقّات الضمان الاجتماعي والبلديات وشركة كهرباء لبنان. إضافة إلى تسديد جميع المستحقّات من ديون داخلية وخارجية، مع تسديد لبعض المتأخّرات أيضا عن السنوات 2002-2023، ذلك في ضوء الاهتمام بالالتزامات لإعادة الثقة للاقتصاد والحفاظ على إمكانية استقطاب المساعدات المالية والقروض الميسّرة.

في **الجزائر**، ارتفع الإنفاق العام بنسبة 27.4 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري (حوالي 35.5 في المائة)، مع نمو الإنفاق الرأسمالي، ولكن بنسبة أقل (حوالي 1.7 في المائة). بالنسبة للإنفاق الجاري فيُعزى ارتفاعه إلى ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور (تمثل 33 في المائة من إجمالي الإنفاق العام) بنسبة 14.2 في المائة في ضوء توجه السياسة المالية نحو تحسين القدرة الشرائية من خلال زيادة الرواتب والأجور، ورفع منح التقاعد، وتخفيض الضرائب على دخل الأفراد. كذلك سجلت بنود النفقات الأخرى متضمنة نفقات السلع والخدمات والتحويلات الجارية وفوائد الدين العام ارتفاعاً بنسبة 52.2 في المائة خلال عام 2024.

بالنسبة **للقمر**، فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 22.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لارتفاع نفقات الأجور والرواتب بنسبة 4.3 في المائة مع ارتفاع المساهمة في معاشات التقاعد، وكذلك ارتفاع مدفوعات الفائدة بنسبة 13.4 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 89.7 في المائة. في المقابل، تراجعت الإعانات بنسبة 11.3 في المائة، والتحويلات الجارية بنسبة 10.1 في المائة.

في **المغرب**، ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 13.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، في ضوء تنفيذ المغرب حزمة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية لتحسين مستوى المعيشة تضمنت رفع أجور موظفي القطاع العام، بما يشمل الأطباء والأساتذة والقضاة، ودعم مهني النقل، إضافة إلى دعم شركة الكهرباء، وأسعار المواد الأساسية، مع تخصيص ميزانية إضافية للتخفيف من آثار الجفاف. انعكست هذه التدابير على بنود الإنفاق العام حيث ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب (تُشكل 31 في المائة من إجمالي الإنفاق العام) بنسبة 10.5 في المائة، والتحويلات الجارية بنسبة 29.4 في المائة. والإعانات بنسبة 4.6 في المائة، وفوائد الدين العام بنسبة 10.6 في المائة، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 18.6 في المائة.

**أما في جيبوتي**، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 10.2 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، وهو ما يُعزى لضغط فوائد الدين العام التي سجلت ارتفاعاً بنحو 46.6 في المائة، مع ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور (تُشكل 29 في المائة من إجمالي الإنفاق العام) بنسبة 8.5 في المائة، والإعانات بنسبة 0.4 في المائة، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.5 في المائة.

بالنسبة للدول العربية التي شهدت نفقاتها العامة احتواءاً بصورة نسبية، فقد تضمنت السعودية بنسبة زيادة بلغت حوالي 6.3 في المائة، والأردن بنسبة 4.8 في المائة، وتونس بنسبة 4.6 في المائة، وعُمان بنسبة 4.5 في المائة، والبحرين بنسبة 2.1 في المائة، والإمارات بنسبة 2.0 في المائة، وموريتانيا بنسبة 1.7 في المائة، وفلسطين بنسبة 1.3 في المائة.

أما بالنسبة للدول العربية التي شهدت ضبطاً في أوضاع المالية العامة، فقد تراجع إجمالي الإنفاق العام في **قطر** بنسبة 1.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لاحتواء نمو فاتورة الرواتب والأجور في حدود 4.0 في المائة، مع خفض نفقات التحويلات الجارية بنسبة 6.5 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 16.1 في المائة.

في **مصر**، تراجع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 0.5 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بسبب ارتفاع سعر الصرف بنسبة 40.6 في المائة (أي من نحو 25.8 جنيه مصري للدولار الأمريكي إلى نحو 36.3 جنيه مصري للدولار الأمريكي). حيث إن إجمالي الإنفاق العام بالجنيه المصري قد سجل زيادة بحوالي 40 في المائة كمحصلة لارتفاع مدفوعات فوائد الدين العام بنحو 76.2 في المائة وفاتورة

الأجور والرواتب بنسبة 24.3 في المائة، مع تراجع الإنفاق الرأسمالي بنحو 23.3 في المائة في ظل التوجهات بترشيد النفقات الرأسمالية بإطار الموازنة العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص للولوج إلى الاستثمار في البنية التحتية.

بالنسبة **لليبيا**، فقد تراجع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 2.4 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لانخفاض نفقات التحويلات الجارية بنسبة 23.1 في المائة، والإعانات بنسبة 20.0 في المائة، إضافة إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.4 في المائة. في المقابل، ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور بنسبة 12.3 في المائة.

بالنسبة **للكويت**، سجل إجمالي الإنفاق العام تراجعاً بحوالي 2.4 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كمحصلة لتراجع النفقات الجارية بنسبة 4.8 في المائة.

أما بالنسبة **للعراق**، فقد تراجع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 3.1 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، على خلفية انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 29.2 في المائة، ونفقات الإعانات بنسبة 50.5 في المائة، مقابل ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور بنسبة 18.2 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 14.7 في المائة.

بالنسبة **لليمن**، **والسودان**، **وفلسطين**، فيُعزى تراجع إجمالي الإنفاق العام إلى الظروف غير المواتية التي تمر بها هذه الدول.

ففي **اليمن**، تراجع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 32.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، في ضوء ضعف نمو الإيرادات غير النفطية على خلفية الأوضاع الداخلية غير المواتية، مع توقف تصدير النفط منذ شهر أكتوبر من عام 2022.

في **السودان**، تراجع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 31.3 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بسبب ارتفاع سعر الصرف بنسبة 147 في المائة (أي من نحو 637.8 جنيه سوداني للدولار الأمريكي إلى نحو 1,573.8 جنيه سوداني للدولار الأمريكي بسبب توقف النشاط الاقتصادي وتراجع الصادرات). حيث أن إجمالي الإنفاق العام بالجنيه السوداني قد سجل زيادة بحوالي 69.5 في المائة خلال عام 2024.

جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024

| البنـــد | الإنفاق العام القيمة (مليار دولار أمريكي) | | | هيكل الإنفاق العام (%) | | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | نسبة التغير (2024) | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| **الإنفاق الجاري** | 871.3 | 917.6 | 5.3 | 83.0 | 83.4 | 24.5 | 25.4 |
| **الإنفاق الرأسمالي** | 178.4 | 182.7 | 2.4 | 17.0 | 16.6 | 5.0 | 5.0 |
| **إجمالي الإنفاق العام** | **1,049.7** | **1,100.3** | **4.8** | **100.0** | **100.0** | **29.5** | **30.4** |

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

## 1.2. الإنفاق الجاري

سجل **الإنفاق الجاري للدول العربية** مجتمعة ارتفاعاً بنسبة 5.3 في المائة ليصل إلى حوالي 917.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 871.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023. بالتوازي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 25.4 في المائة في عام 2024، مقارنة بحوالي 24.5 في المائة في عام 2023. من حيث **الهيكل** ارتفعت حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام بحوالي 0.4 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 83.4 في المائة في عام 2024 مقارنة بحوالي 83 في المائة في عام 2023. جاء ارتفاع الإنفاق الجاري في عددٍ من الدول العربية التي شهدت ارتفاعاً في إجمالي نفقاتها خلال عام 2024 مقروناً برفع الرواتب والأجور بهدف تعزيز القوة الشرائية للعاملين في القطاع الحكومي، وزيادة الإعانات ودعم السلع الأساسية بهدف حماية الشرائح الضعيفة، مع دعم شركات الكهرباء بهدف المحافظة على استقرار الأسعار.

**بالنسبة للإنفاق الجاري على صعيد الدول العربية مُرادى**، فقد شهد ارتفاعاً بدرجات متفاوتة في عدد منها، فيما سجلت دول عربية أخرى تراجعاً في مستوى الإنفاق الجاري خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023.

بالنسبة للدول العربية التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الجاري خلال عام 2024، فقد تراوحت نسب النمو بين 10.9 و44.9 في المائة في كل من جيبوتي، والأردن، والمغرب، والجزائر، ولبنان، فيما تراوحت بين 0.5 و7.1 في المائة في كل من فلسطين والإمارات، ومصر، والبحرين، وتونس، وقطر، والسعودية، وعُمان. في المقابل، تراجع الإنفاق الجاري خلال عام 2024 بنسب تراوحت بين 2.1 و32.7 في المائة في كل من موريتانيا، وليبيا، والقُمر، والكويت، والعراق، والسودان، واليمن، الملحق (7/6).

يعكس **التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري**، توزيع إجمالي النفقات العامة إلى الوظائف التي ينتظر أن تؤديها، وبحسب دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 يتضمن التوزيع الوظيفي للنفقات العامة (10) فئات، تشمل نفقات الخدمات العمومية العامة، والأمن والدفاع، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والشؤون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان ومرافق المجتمع، والصحة، والترفيه والثقافة والدين، والتعليم، والحماية الاجتماعية. نظراً لعدم توفر بيانات للنفقات العامة لدى كثير من الدول العربية وفقاً لما يقتضيه دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، سيتناول هذا الجزء التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري حسب البيانات المتوفرة للدول العربية والتي قد تعتمد على التصنيف الوطني عوضاً عن معيار التوزيع الذي يقتضيه دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.

في هذا الصدد، تُشير البيانات المتوفرة لبعض الدول العربية إلى تراجع **حصة نفقات الأمن والدفاع** من إجمالي النفقات الجارية في **الأردن** بحوالي 2.5 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 25.5 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، كما تراجعت في **السعودية** بحوالي نقطتين مئويتين، لتصل إلى حوالي 26.5 في المائة، وتراجعت في **مصر** بنحو 1.7 نقطة مئوية لتصل إلى 7.9 في المائة، بينما ارتفعت في **العراق** بحوالي 0.1 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 15.5 في المائة في عام 2024.

بالنسبة لحصة **نفقات الخدمات العامة** من إجمالي النفقات الجارية فقد ارتفعت في **الأردن** بحوالي 3.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 24.1 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، وفي **السعودية** بحوالي 0.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 3.9 في المائة. في حين تراجعت في كل من **العراق ومصر** بحوالي 2.2 نقطة مئوية و1.2 نقطة مئوية، على التوالي.

فيما يتعلق بحصة **نفقات الخدمات الاجتماعية** من إجمالي النفقات الجارية فقد ارتفعت في **الأردن** بحوالي 14.3 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 38.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، وفي **السعودية** بحوالي 1.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 43.1 في المائة، بينما تراجعت في **مصر والعراق** بحوالي 2.5 نقطة مئوية و0.6 نقطة مئوية، على التوالي.

بخصوص **حصة نفقات الشؤون الاقتصادية** من إجمالي النفقات الجارية فقد تراجعت في **الأردن** بحوالي 3.4 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 1.5 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، وفي **العراق** بحوالي 5.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 21.7 في المائة، وفي **مصر** بحوالي 0.9 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 4.8 في المائة، بينما ارتفعت في **السعودية** بحوالي 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 10 في المائة في عام 2024.

أما بالنسبة **لحصة النفقات الأخرى** من إجمالي الإنفاق الجاري، فقد تراجعت في **الأردن** بحوالي 11.6 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 10.2 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بينما ارتفعت في كل من **السعودية والعراق ومصر** بحوالي 0.4 نقطة مئوية و7.9 نقطة مئوية و6.2 نقطة مئوية، على التوالي في عام 2024، الملحق (9/6).

## 2.2. الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي **للدول العربية مجتمعة** ارتفاعاً بحوالي 2.4 في المائة، ليصل إلى حوالي 182.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بحوالي 178.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، في حين ظلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي عند مستواها المسجل في عام 2023 والبالغ 5 في المائة. من حيث **الهيكل** تراجعت حصة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 17

في المائة في عام 2023 إلى حوالي 16.6 في المائة في عام 2024.

**بالنسبة للإنفاق الرأسمالي على صعيد الدول العربية فُرادى**، فقد شهد ارتفاعاً بدرجات متفاوتة في عدد منها، فيما سجلت دول عربية أخرى تراجعاً في مستوى الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023.

فعلى صعيد الدول العربية التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2024، فقد تراوحت نسب النمو بين 14.7 و89.7 في المائة في كل من العراق، والمغرب، والكويت، ولبنان، والقُمر. أما بالنسبة للدول العربية التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الرأسمالي، ولكن بنسب أقل، فقد تراوحت نسب النمو بين 1.7 و8.6 في المائة في كل من الجزائر، والسعودية، والبحرين، والإمارات، وتونس، وجيبوتي، وموريتانيا. في المقابل، تراجع الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2024 بنسب تراوحت بين 0.4 و33.9 في المائة في كل من ليبيا، وعُمان، وقطر، ومصر، والسودان، والأردن، واليمن.

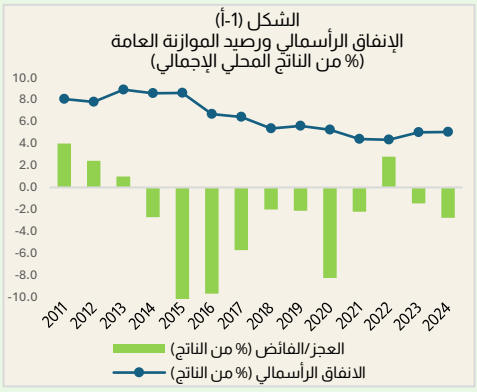
ففي **القُمر** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 89.7 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023 (أي بزيادة قدرها 60.4 مليون دولار أمريكي) في ضوء زيادة التوسع في الإنفاق على البنية التحتية في قطاعي الصحة والسياحة. في **لبنان** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 44.9 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. في **المغرب** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 18.6 في المائة، في ضوء الصرف على الإجراءات الطارئة والمهيكلة لمعالجة تدهور وضعية الموارد المائية بسبب عجز التساقطات المطرية، متضمناً ذلك تمويل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، وتمويل برامج التزويد بالماء الصالح للشرب، وتمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. هذا إلى جانب تمويل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، وتنفيذ الأعمال المتعلقة بإنجاز خطوط السكك الحديدية الفائقة السرعة. كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي في **العراق** بحوالي 14.7 في المائة في عام 2024، وفي **موريتانيا** بحوالي 8.6 في المائة، وفي جيبوتي بحوالي 8.5 في المائة، وفي **البحرين**، و**الإمارات**، **وتونس** بنسب أقل تراوحت بين حوالي 5.0 و7.4 في المائة، وفي **الجزائر والسعودية** بنسب بلغت حوالي 1.7 و2.2، على التوالي.

أما بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في مستوى الإنفاق الرأسمالي، فقد جاء **اليمن** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 33.9 في المائة في عام 2024، مقارنة بعام 2023، في ضوء تنفيذ إجراءات لضبط الموازنة بما يتماشى مع الموارد المتاحة في ظل استمرار توقف تصدير النفط. كما تراجع الإنفاق الرأسمالي في **الأردن** بحوالي 32.9 في المائة، ما يعزى لاستيعاب الحكومة جزء من تراجع الإيرادات المحلية من خلال ضبط النفقات العامة وإيلاء الأولوية للمشاريع الهامة. في **مصر** تراجع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 23.3 في المائة ذلك بسبب تراجع قيمة الجنيه المصري، مع العلم أن نسبة الزيادة بالجنيه المصري بلغت 7.9 في المائة في ضوء اتباع سياسة ترشيد النفقات الرأسمالية الحكومية بما يفسح المجال للقطاع الخاص. وفي **قطر** تراجع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 16.1 في المائة، وفي **عُمان** بحوالي 14.9 في المائة، وفي **ليبيا** بحوالي 0.4 في المائة، كذلك تراجع الإنفاق الرأسمالي في **السودان**، بحوالي 31.3 في المائة، ما يُعزى إلى الظروف غير المواتية التي يمر بها كما أشير إليه سابقاً.

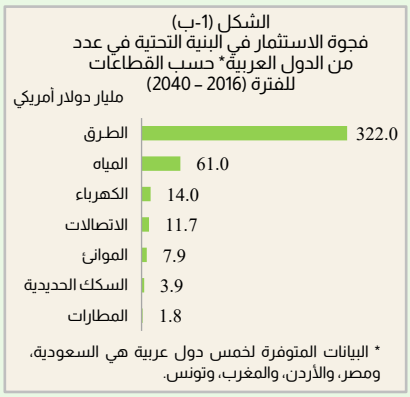
## إطار (6-1): دور الإنفاق الرأسمالي في النمو الاقتصادي: التحديات والفرص.

تنبع أهمية الإنفاق الرأسمالي من دوره في توسيع البنية التحتية ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتستند العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي إلى مجموعة من الأدبيات النظرية والأدلة التجريبية لا يتسع المجال للتطرق إليها.

ورغم الجهود المبذولة في عدد من الدول العربية لتعزيز الاستثمارات العامة خلال السنوات الماضية، لا تزال ثمة حاجة لتطوير مستويات البنية التحتية في الدول العربية لمواكبة الطلب المتنامي على الخدمات العامة الأساسية، على خلفية تسارع وتيرة النمو السكاني، واستمرار زيادة سكان المناطق الحضرية، وارتفاع متوسط دخل الفرد، إضافة إلى الحاجة لتلبية متطلبات التحول الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنهاية عام 3030، وبما ينعكس على النمو الشامل والمستدام. في هذا السياق، تُشير التقديرات الصادرة عن المركز العالمي للبنية التحتية (Global Infrastructure Hub)، وجامعة أكسفورد إلى أن احتياجات الاستثمار في البنية التحتية على مستوى عدد من الدول العربية للفترة (2016 – 2040) تُقدّر بحوالي 422 مليار دولار أمريكي. بالرغم من أن هذه التقديرات مبنيّة على افتراضات، وفترة زمنية تبدأ من عام 2016، أي قبل التطورات الحديثة المتمثلة في جائحة كورونا، إلا أنها لا تزال تدل على ارتفاع احتياجات تمويل البنية التحتية.




المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025.




المصدر: تقرير آفاق البنية التحتية في العالم (2017)

يواجه تلبية هذه الاحتياجات تحدي توفير الموارد المالية الكافية لزيادة مستويات الاستثمار في البنية التحتية، في ظل ضيق الحيز المالي وارتفاع مستوى الدين العام، ما يعكسه عدم مواكبة معدلات الإنفاق الرأسمالي والتنموي حجم الاحتياجات، حيث ظلت بالنسبة للدول العربية مجتمعة في حدود 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2024). هذا إضافة إلى التحديات المرتبطة بالاستفادة من أسواق التمويل المحلية، وتحديات النفاذ إلى أسواق التمويل الدولية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية كمصدر لتمويل الإنفاق الرأسمالي.

رغم أن هذه التحديات تُشكل عقبة أمام تعزيز الإنفاق الرأسمالي في بعض الدول العربية، إلا أن دول عربية أخرى تمكّنت من توجيه موارد مُقدرة إلى الإنفاق على البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي، وبما يساهم في تعزيز تنويع الاقتصاد واستدامة النمو. بالنسبة للدول التي تواجه تحديات في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة ذكية تُوازن بين متطلب زيادة الإنفاق الرأسمالي، والمحافظة على استدامة الوضع المالي. ولعله من المهم في هذا الصدد دراسة الخيارات والبدائل المتاحة لتعبئة موارد إضافية تُمكن من زيادة الإنفاق الرأسمالي. تتضمن البدائل في هذا الصدد، النظر في إصلاحات هيكلية لتعبئة الموارد المحلية (من خلال النظر بشكل عام في كيفية توسيع القاعدة الضريبية، وإصلاح السياسات الضريبية، وتحسين الإدارة الضريبية)، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي (من خلال النظر في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بعيداً عن أشكال الإنفاق الأقل إنتاجية والتوجه نحو الاستثمار في البنية التحتية المُعززة للنمو وتحسين كفاءة الإنفاق، مع تحسين ممارسات إدارة الاستثمارات العامة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتحقيق وفورات مالية). كذلك يُعد تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص أحد الخيارات المتاحة لتعزيز الإنفاق على البنية التحتية الداعمة للنمو (من خلال تطوير الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية، وبناء القدرات البشرية، ووضع الآليات والأدوات المناسبة للدعم الفني والمالي)، هذا إلى جانب تنمية أسواق التمويل المحلية وتعميقها من خلال معالجة التحديات التي لا تزال تحول دون استغلال إمكاناتها في تمويل الاستثمارات العامة.

## 3. الوضع الكلي للموازنات العامة

في ضوء التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة سجّل الوضع الكلي للموازنة العامة المُجمّعة ارتفاعاً في العجز الكلي في عام 2024 في ضوء ارتفاع إجمالي النفقات العامة بنسبة أكبر من ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح. فقد شهدت النفقات العامة للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.8 في المائة على خلفية ارتفاع نفقات الأجور، والدعم الاجتماعي، والتحويلات الجارية، بينما ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة 0.2 في المائة في ظل ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 7.6 في المائة، والإيرادات غير الضريبية بنسبة 29.1 في المائة، مقابل تراجع الإيرادات البترولية بنسبة 9.3 في المائة.

ارتفع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية كمجموعة بحوالي 1.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أي من حوالي 51.5 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى حوالي 100.1 مليار دولار أمريكي تُمثل حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، الجدول (6-4) والملحق (10/6).

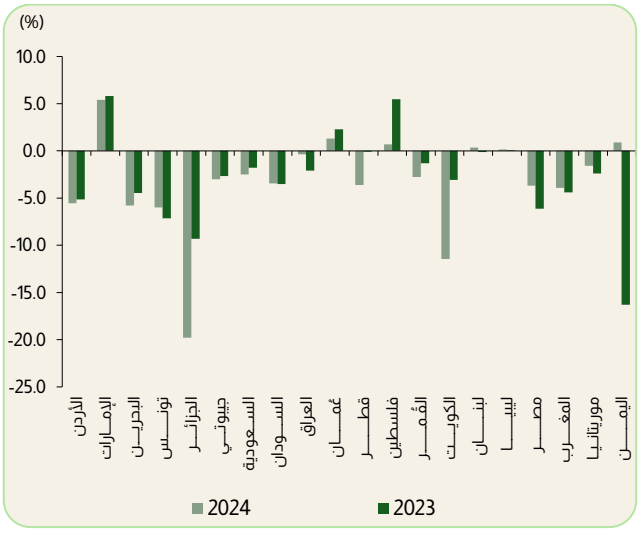
جاء تراجع الوضع المالي للدول العربية مجتمعة كمحصلة لارتفاع العجز بالدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي كمجموعة ليسجل حوالي 72.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024، مقارنة بعجز بقيمة 13 مليار دولار أمريكي (تُمثل 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023. في حين تراجع العجز الكلي للدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة من حوالي 38.4 مليار دولار أمريكي (تُمثل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023 إلى حوالي 28 مليار دولار أمريكي (تُمثل 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل غالبيتها عجزاً في موازناتها، في حين سجل عدد قليل من الدول العربية فائضاً في موازناتها خلال عام 2024.

بالنسبة **للدول التي سجلت عجزاً** خلال عام 2024، فقد جاءت الجزائر في مُقدمتها بعجز بحوالي 19.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والكويت بحوالي 11.5 في المائة، وتونس حوالي 6 في المائة، والبحرين حوالي 5.8 في المائة، والأردن حوالي 5.5 في المائة، والمغرب حوالي 3.9 في المائة، ومصر حوالي 3.7 في المائة، وفلسطين حوالي 3.6 في المائة، والسودان حوالي 3.5 في المائة، وجيبوتي حوالي 3.0 في المائة، والقُمر حوالي 2.8 في المائة، والسعودية حوالي 2.5 في المائة، وموريتانيا حوالي 1.6 في المائة، والعراق حوالي 0.3 في المائة.

أما بالنسبة **للدول التي سجلت فائضاً** في موازنتها خلال عام 2024، فقد جاءت الإمارات في المقدمة بحوالي 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها عُمان حوالي 1.3 في المائة، فيما سجلت كل من اليمن، وقطر، ولبنان، وليبيا، فائضاً تراوح بين 0.2 و0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (6-7)، والجدول (6-4) والملحق (10/6).

شكل (6- 7): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (10/6).

جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2020-2023)

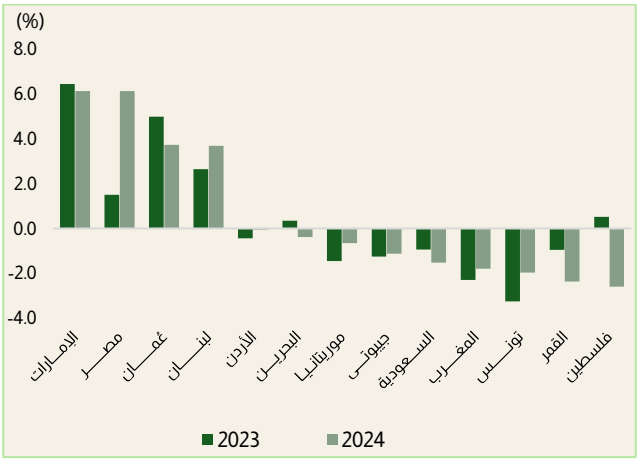
مليار دولار أمريكي

| البيـان | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول العربية** | **-217.2** | **-67.8** | **101.1** | **-51.5** | **-100.1** |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | 8.3- | 2.2- | 2.8 | 1.4- | 2.8- |
| **الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي** | **-166.8** | **-21.3** | **141.3** | **-13.0** | **-72.1** |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | 8.8- | 0.9- | 4.9 | 0.5- | 2.5- |
| **الدول العربية الأخرى** | **-50.4** | **-46.5** | **-40.2** | **-38.4** | **-28.0** |
| نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | 7.0- | 6.1- | 5.4- | 5.2- | 3.8- |

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).
(*) بيانات فعلية أولية.

على صعيد **الرصيد الأولي للموازنة العامة** (الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والمنح والنفقات العامة مستبعداً منها مدفوعات الفائدة)، فقد واصل عدداً من الدول العربية تسجيل فائض أولي خلال عام 2024، مقارنة بعام 2023، ولكن بمستويات متباينة، في حين واصل البعض الآخر تسجيل عجز أولي على مدى العامين المذكورين، الشكل (6-8).

شكل (6- 8): نسبة الفائض /العجز الأولي للموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: محسوبة بواسطة فريق إعداد التقرير من البيانات التفصيلية للإنفاق العام للدول العربية.

بالنسبة **للدول العربية التي سجلت فائضاً أولياً** في موازناتها خلال عام 2024، فقد جاءت **الإمارات ومصر** في مقدمتها بفائضٍ بلغ حوالي 6.1 في المائة، **وعُمان ولبنان** بحوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص تطورات الرصيد الأولي للموازنة العامة بين عامي 2024 و2023 بالنسبة للدول التي سجلت فائضاً أولياً، فقد سجلت مصر ارتفاعاً بحوالي 4.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ولبنان بحوالي 1.1 نقطة مئوية، بينما تراجع في عمان بحوالي 1.3 نقطة مئوية، وفي الإمارات بحوالي 0.4 نقطة مئوية.

بالنسبة **للدول العربية التي سجلت عجزاً أولياً** في موازناتها خلال عام 2024، فقد جاءت فلسطين في مقدمتها بعجزٍ بلغ حوالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والقُمر بحوالي 2.4 في المائة، وتونس بحوالي 2 في المائة، والمغرب بحوالي 1.8 في المائة، والسعودية بحوالي 1.5 في المائة، وجيبوتي بحوالي 1.1 في المائة، وموريتانيا بحوالي 0.7 في المائة، والبحرين بحوالي 0.4 في المائة، والأردن بحوالي 0.1 في المائة.

فيما يخص تطورات الرصيد الأولي للموازنة العامة بين عامي 2024 و2023 بالنسبة للدول التي سجلت عجزاً أولياً، فقد تحول الفائض في فلسطين في عام 2023 بحوالي 0.5 في المائة إلى عجز بحوالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، كذلك الحال بالنسبة للبحرين حيث تحول الفائض بنحو 0.4 في المائة إلى عجز بنحو 0.4 في المائة. كما سجلت كل من موريتانيا والمغرب وتونس وجيبوتي تراجعاً في العجز الأولي تراوح بين 0.8 و1.3 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجلت والسعودية والقُمر ارتفاعاً في العجز الأولي بحوالي 0.6 و1.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.

على صعيد **تمويل عجز الموازنة العامة**، فقد تباينت مصادر وأدوات التمويل بالنسبة للدول العربية التي شهدت موازناتها عجزاً خلال عام 2024، حيث اعتمدت

على الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، ومن خلال أدوات تمويل متنوعة، قصيرة وطويلة الأجل، وكذلك القروض المباشرة.

ففي **تونس**، يُقدر التمويل من المصادر الداخلية خلال عام 2024 بحوالي 23.2 مليار دينار تونسي (تعادل نحو 7.3 مليار دولار أمريكي)، في حين بلغ التمويل من مصادر خارجية حوالي 3.5 مليار دينار تونسي (تعادل نحو 1.1 مليار دولار أمريكي).

في **الأردن**، بلغ إجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) حوالي 1,678.8 مليون دينار أردني (تُعادل نحو 2.4 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2024، بلغ حجم التمويل المحلي منها حوالي 1,212.1 مليون دينار أردني (تُعادل نحو 1.7 مليار دولار أمريكي)، والتمويل الخارجي حوالي 466.7 مليون دينار أردني (658 مليون دولار أمريكي).

بالنسبة **للسعودية**، فقد بلغ إجمالي الاقتراض لعام 2024 حوالي 115.6 مليار ريال سعودي (تُعادل 30.8 مليار دولار أمريكي).

في **مصر**، بلغ التمويل خلال عام 2024 حوالي 1,870 مليار جنيه مصري (تُعادل نحو 51.5 مليار دولار أمريكي). بلغ حجم التمويل المحلي حوالي 1,781.1 مليار جنيه مصري (49.1 مليار دولار أمريكي)، فيما بلغ التمويل الخارجي حوالي 88.9 مليار جنيه مصري (2.4 مليار دولار أمريكي).

في **البحرين**، تم خلال عام 2024 إصدار صكوك تأجير دولية بقيمة مليار دولار أمريكي، وسندات دولية بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، وإصدار سندات محلية بقيمة 285 مليون دينار بحريني (758 مليون دولار أمريكي). كذلك تم سداد استحقاق سندات التنمية الحكومية المحلية بقيمة 285 مليون دينار بحريني (758 مليون دولار أمريكي)، وسداد صكوك تأجير دولية بقيمة مليار دولار أمريكي.

## 4. تطورات الدين العام

شهدت غالبية الدول العربية المتوفر عنها بيانات[81] ارتفاعاً في إجمالي رصيد الدين العام القائم في ذمتها خلال عام 2024.

وقد ارتفع رصيد الدين العام القائم في ذمة هذه الدول العربية بحوالي 17.5 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,240.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 1,222.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، ليسجل بذلك نمواً قدره حوالي 1.4 في المائة، الجدول (6-5).

كمحصلة لذلك، بلغت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 47.8 في المائة نهاية عام 2024، مقارنة بحوالي 48.2 في المائة بنهاية عام 2023، مع تباين هذه النسبة من دولة لأخرى حيث بلغت في موريتانيا حوالي 44.2 في المائة وفي لبنان حوالي 164.1 في المائة خلال العام المذكور. يُذكر أن إطار الحوكمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، يُحافظ على معيار للدين العام يبلغ 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد ارتفع إجمالي الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي بنهاية عام 2024 في كل الدول المتوفر عنها بيانات، باستثناء عُمان ولبنان ومصر، الجدول (6-5)، والشكل (6-9).

وارتفع رصيد الدين العام في **السعودية** بحوالي 44.2 مليار دولار أمريكي ليصل لحوالي 324.2 مليار أمريكي دولار بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 280.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

وشهدت **العراق** ارتفاعًا في رصيد مديونيتها العامة بحوالي 11.9 مليار دولار أمريكي ليصل لحوالي 125.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بحوالي 113.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

وفي **الجزائر** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 11.2 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 129.4 مليار دولار أمريكي

[81] تضم قائمة الدول العربية المتوفر عنها بيانات كلًا من الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والعراق وعُمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

بنهاية عام 2024، مقارنة بحوالي 118.1 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2023.

وبالنسبة **للمغرب** فقد شهد رصيد المديونية العامة زيادة قدرها حوالي 7.2 مليار دولار أمريكي ليصل لحوالي 109.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 101.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023.

وارتفع رصيد الدين العام كذلك في كل من **تونس والأردن والبحرين** بقيم تراوحت بين 1.1 مليار دولار أمريكي و3.8 مليار دولار أمريكي، بينما ارتفع في **موريتانيا** بمقدار أقل بلغ نحو 307.4 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة **لعُمان ولبنان ومصر**، فقد انخفضت أرصدة إجمالي الدين العام خلال عام 2024 بحوالي 3.3 و22.7 و39 مليار دولار أمريكي، على التوالي، لتصل إلى حوالي 37.5 و46.3 و321.8 مليار، على التوالي.

فيما يتعلق بتطور نسبة **إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، فقد تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات.

فقد ارتفعت هذه النسبة بحوالي 6.1 نقطة مئوية في **البحرين**، حيث بلغت نحو 109.1 في المائة في عام 2024، مقابل حوالي 103.0 في المائة بنهاية عام 2023.

كما ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 في كل من **العراق والسعودية وموريتانيا** بحوالي 4.8 و3.2 و2.4، لتصل إلى نحو 50.9 و26.2 و44.2 في المائة، على التوالي

وشهدت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا كذلك في كل من **الجزائر** و**الأردن** بنحو 1.1 و1.2 نقطة مئوية خلال عام 2024، لتسجل نحو 48.8 و90.2 في المائة، على التوالي خلال عام 2024.

أما بالنسبة **للمغرب وتونس وعُمان ومصر** فقد انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 بحوالي 1.8 و3.1 و3.5 و7.7 نقطة مئوية على التوالي، لتصل إلى نحو 68 و82.6 و35.0 و84 في المائة، على التوالي.

وقد شهدت **لبنان** انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 بحوالي 128.7 نقطة مئوية، لتسجل نحو 164.1 في المائة مقابل حوالي 292.8 في المائة بنهاية عام 2023. ويعزى ذلك بشكل رئيسي لتراجع قيمة الدين العام الداخلي على إثر تراجع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، حيث يُظهر إجمالي الدين العام الخارجي ارتفاعًا في قيمته.

وبالنسبة لتوزيع **إجمالي الدين العام في الدول العربية حسب عملة التقويم** فقد شهدت معظم الدول العربية المتوفر عنها بيانات استقرارًا نسبيًا، حيث كان تغير نسبة الدين العام الخارجي من إجمالي الدين العام أقل من نقطة مئوية واحدة، الشكل (6-10).

وتغير توزيع إجمالي الدين العام في **لبنان** بحوالي 13.4 نقطة مئوية، حيث انخفضت نسبة الدين العام الداخلي من نحو 74.4 في المائة نهاية عام 2023 إلى حوالي 61.0 في المائة نهاية عام 2024، مقابل ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى نحو 39.0 في المائة نهاية عام 2024.

كما انخفضت نسبة الدين العام الداخلي في **البحرين** من نحو 30.7 في المائة نهاية عام 2023 إلى حوالي 28.4 في المائة نهاية عام 2024، مقابل ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى نحو 71.6 في المائة نهاية عام 2024.

أما بالنسبة **لتونس والعراق**، فقد شهدتا ارتفاعاً في نسبة الدين العام الداخلي من إجمالي الدين العام مقابل انخفاض نسبة الدين العام الخارجي من نحو 52.8 و53.4 في المائة نهاية عام 2023 إلى حوالي 46.2 و50.6 في المائة نهاية عام 2024، على التوالي.

جدول (6- 5): إجمالي الدين العام في عدد من الدول العربية خلال عامي 2023 و2024

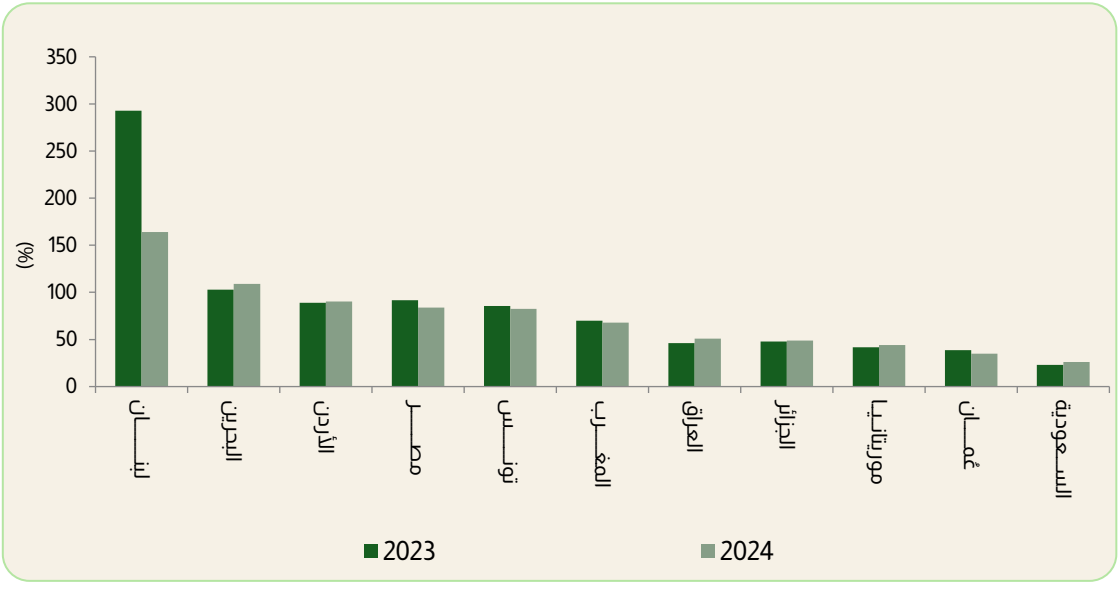
| الدول | الدين العام الإجمالي* (مليون دولار أمريكي) | | الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | |
|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024** | 2023 | 2024** |
| الأردن | 45,541 | 48,205 | 89.0 | 90.2 |
| البحرين | 47,577 | 51,413 | 103.0 | 109.1 |
| تونس | 41,319 | 42,403 | 85.7 | 82.6 |
| الجزائر | 118,105 | 129,350 | 47.7 | 48.8 |
| السعودية | 280,075 | 324,245 | 23.0 | 26.2 |
| العراق | 113,080 | 124,986 | 46.1 | 50.9 |
| عُمان | 40,775 | 37,451 | 38.5 | 35.0 |
| لبنان | 69,003 | 46,338 | 292.8 | 164.1 |
| مصر | 360,789 | 321,773 | 91.7 | 84.0 |
| المغرب | 101,892 | 109,141 | 69.8 | 68.0 |
| موريتانيا | 4,446 | 4,754 | 41.8 | 44.2 |
| **المجموع** | **1,222,603** | **1,240,060** | **48.2** | **47.8** |

المصدر: الملحق (6/11) ومصادر أخرى وطنية.

* فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي والخارجي.

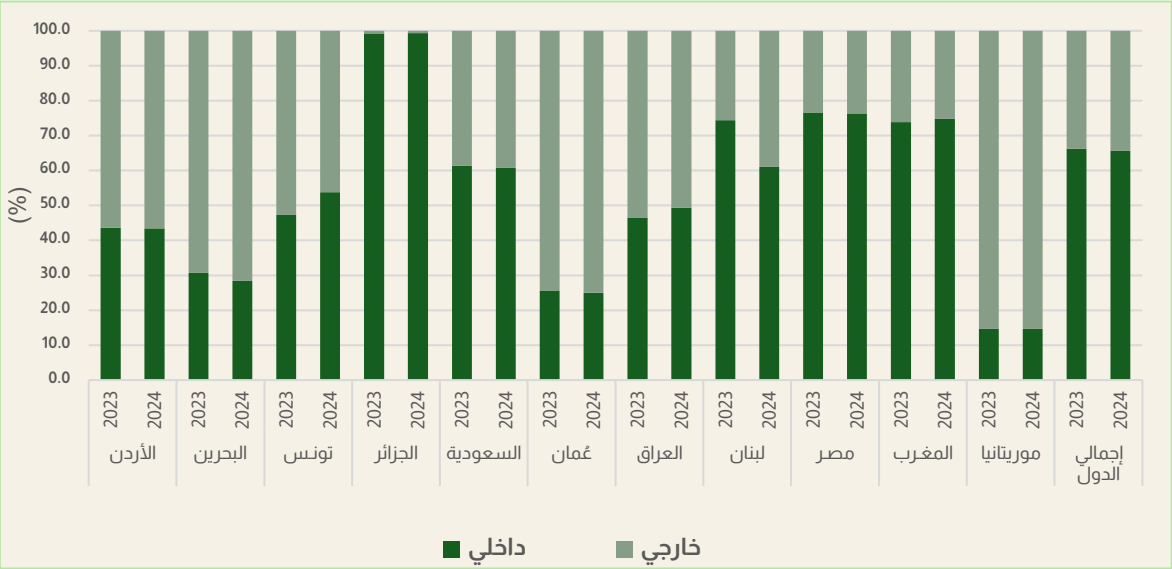
** بيانات فعلية أولية.

شكل (6- 9): إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%)




المصدر: الجدول (6-5).

شكل (6- 10): توزيع إجمالي الدين العام في الدول العربية حسب عملة التقويم خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحقان (6/11).

ملاحظة: تم اعتماد أرصدة الدين العام الداخلي الخارجي بالدولار الأمريكي لاحتساب النسب.

# الفصل السابع: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

## نظرة عامة

تباين أداء **القطاعات المصرفية** في الدول العربية خلال عام 2024، حيث سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداءً جيداً نسبياً في مواجهة التضخم والتقلبات النقدية، وتمكنت من تحسين احتياطاتها الأجنبية وتعزيز الاستقرار النقدي. في المقابل، واجهت بعض الدول المستوردة الصافية للطاقة تحديات في الحفاظ على استقرار العملة والحد من الضغوط المترتبة على ارتفاع مستويات التضخم، مما دفع البنوك المركزية إلى اتخاذ سياسات نقدية تشددية من خلال رفع أسعار الفائدة، وهو ما مثل تحدياً إضافياً أمام تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة. في ضوء ذلك، تمحورت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية خلال عام 2024 حول الحد من تداعيات التطورات الجيوسياسية في المنطقة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتطوير الأدوات الاحترازية الكلية.

شهد معدل **نمو السيولة المحلية** على مستوى الدول العربية كمجموعة تراجعاً من حوالي 20.7 في المائة في عام 2023 إلى نحو 16.1 في المائة في عام 2024، نتيجة الانخفاض المسجل في عشر دول عربية، وبلغ أعلى تراجع في نمو السيولة المحلية نحو 71.3 في المائة في سورية، تليها عُمان بنحو 5 في المائة، ثم البحرين بنحو 4.6 في المائة، كما سجلت العراق وقطر وليبيا انكماشاً في السيولة المحلية في عام 2024 بعد تحقيق نمو في عام 2023.

فيما يتعلق بإجمالي **الودائع لدى المصارف العربية** كمجموعة، فقد سجل ارتفاعاً بحوالي 8.1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليصل إلى ما يعادل نحو 2.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024. بلغ إجمالي **القواعد الرأسمالية** مقومةً بالدولار الأمريكي على مستوى المصارف في الدول العربية كمجموعة نحو 560 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 526 مليار دولار أمريكي في عام 2023، كما بلغت نسبة النمو خلال فترة المقارنة 6.5 في المائة. وفيما يتعلق **بمعدلات كفاية رأس المال** للمصارف، فقد فاقت في معظم الدول العربية الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة وبقيت عند مستويات جيدة خلال عام 2024. كما أظهرت البيانات الخاصة **بمؤشرات ربحية المصارف** (صافي أرباح المصارف العربية مقومة بالدولار الأمريكي) في عدد من الدول العربية تبايناً واضحاً في أداء المصارف العربية.

من جانب آخر، شهدت **الصناعة المصرفية الإسلامية** في الدول العربية تطورًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث سجلت نموًا قويًا في الأصول والإصدارات، تماشيًا مع زخم الابتكارات في الأدوات المالية الإسلامية، والتطورات في القوانين والإجراءات المنظمة للصيرفة الإسلامية، مما يعكس التزامًا متزايدًا بالتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. شملت التطورات الرقابية والتنظيمية ذات الصلة بالصيرفة الإسلامية في الدول العربية خلال عام 2024 التزامًا متزايدًا من جانب السلطات المعنية بتعزيز الشفافية، وتوحيد المعايير، وتحسين الحوكمة الشرعية في القطاع المصرفي الإسلامي، بهدف تعزيز الثقة في هذا القطاع، وتوسيع قاعدة عملائه، وتوفير حزمة من أدوات التمويل المتطورة تقابل الطلب المتزايد عليها.

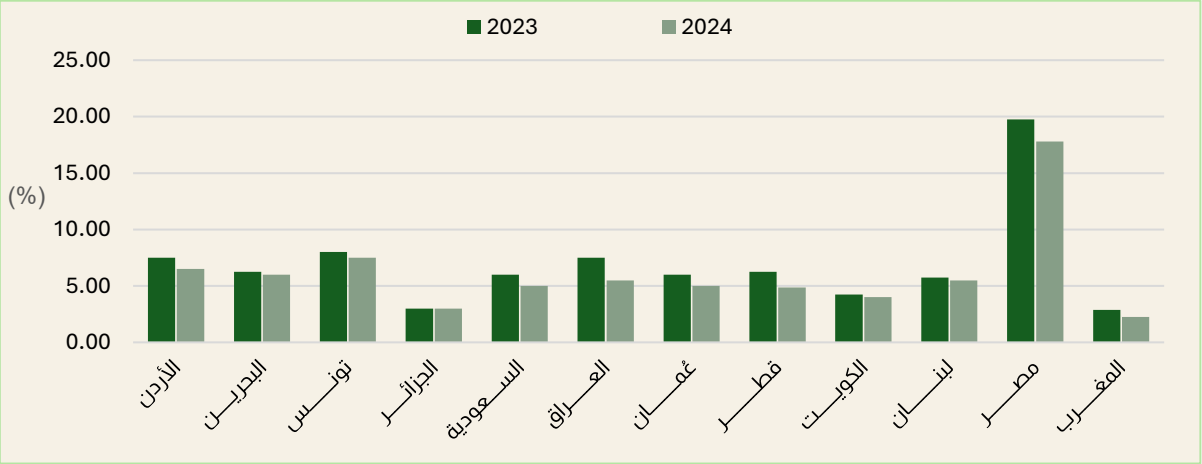
وعلى صعيد **أسواق المال العربية**، شهدت مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية أداءً متقلباً خلال عام 2024، انتهى بأداء إيجابي في المجمل، ليتماشى مع أداء الأسواق المتقدمة والناشئة. في هذا الصدد، ارتفعت قيمة التداولات في الأسواق المالية العربية بنسبة 53.62 في المائة، وحجم التداول بنسبة 27 في المائة مقارنة بعام 2023، وذلك رغم تراجع القيمة السوقية للبورصات العربية بنسبة 4.1 في المائة (ما يعادل 185.97 مليار دولار أمريكي) لتبلغ نحو 4,374.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام. كما واصل الاستثمار الأجنبي زخمه الإيجابي، مسجلًا صافي تدفق موجب للعام السابع على التوالي بقيمة 12.6 مليون دولار أمريكي.

## 1. التطورات النقدية

### 1.1. توجهات السياسة النقدية

يجري متابعة التطورات في أسعار الفائدة الرسمية كأحد أهم المؤشرات التي توضح توجهات ووضعية السياسة النقدية من حيث كونها تقييدية أو تيسيرية. مع الأخذ في الاعتبار أن بعض التغيرات التي تتم في أسعار الفائدة الرئيسية قد لا تعكس سوى مواكبة التغيرات التي تحدثها البنوك المركزية في دولة عملة الربط في حالة ارتباط العملات المحلية بعملة/ عملات دولية، أو تلك التي لا تربط عملتها بعملة دولة أخرى، ولكن تربطها علاقات شراكة واسعة النطاق مع دول كبرى تقوم بإحداث تغيرات في أسعار الفائدة الرئيسية لديها. وقد يرجع ذلك في الأساس إلى محاولة الموازنة بين أهداف النمو والتضخم، وأخذا في الاعتبار أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو المستدام عبر عدة محاور رئيسية، تشمل استقرار الأسعار وسعر الصرف، والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي. فيما يخص الدول العربية، فقد واكبت الدول العربية التي ترتبط عملتها بعملة احتياط دولية أو بسلة من هذه العملات التخفيضات في أسعار الفائدة التي قامت بها البنوك المركزية في دولة عملة الربط، خاصة أسعار الفائدة الرسمية في الاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، شكل (7-1).

شكل (7-1): تطور سعر الفائدة للسياسة النقدية في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: صندوق النقد العربي (2025) والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما تم الاعتماد على معامل الاستقرار النقدي لتوضيح وضعية السياسة النقدية في الدول العربية، حيث يقارن المعامل بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[82]. تبرز نتائج المؤشر، التوجهات التيسيرية ضمن سياساتها النقدية، والتي انتهجتها غالبية الدول العربية خلال عام 2024، على خلفية التطورات الدولية والإقليمية، الملحق (1/7) والشكل (7-2).

ساهمت الإجراءات النقدية التي اتخذتها بعض الدول العربية، خلال عام 2024 سواء كانت تماشياً مع ما قامت به المصارف المركزية بالاقتصادات المتقدمة ودول الربط أو لاحتواء الضغوط التضخمية في ضبط مسارات

[83] يستند حساب هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي إرفنج فيشر، والتي تستخدم في العديد من الدراسات التطبيقية للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy Stance بافتراض ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير. ويتم حساب هذا المعامل عبر قسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. وتشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي، وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية انكماشية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

السياسة النقدية، خاصة في الدول العربية التي تتبنى أنظمة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، والتي حافظت على أسعار فائدة مرتفعة تماشياً مع تلك المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاءت التخفيضات في أسعار الفائدة في دول عملة الربط لتعطيها فرصة أفضل لتخفيض أسعار الفائدة لديها والاستفادة من ذلك في دعم النمو الاقتصادي، حتى في الدول العربية التي تتبع أنظمة سعر صرف مرنة، فإن تخفيض أسعار الفائدة لديها قد يساهم في تخفيف عبئ مدفوعات الفوائد على موازناتها الحكومية، وتوفير حيز مالي أكبر يسهم في نجاح سياساتها الاقتصادية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لديها.

شكل (7- 2): معامل نمو السيولة المحلية إلى نمو الناتج المحلي خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (1/7) .

## 2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية

### 1.2.1. أسعار الفائدة

على خلفية التراجع النسبي في مستويات التضخم السائدة في الدول العربية خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق له خفضت غالبية الدول العربية أسعار الفائدة الرئيسية، حيث شهدت تراجعاً خلال فترة المقارنة. وبطبيعة الحال، تفاوتت نسب التراجع في أسعار الفائدة، حيث تراوحت بين 25 و200 نقطة أساس بحسب السبب/ الأسباب التي دعت لرفعها خلال السنوات (2021- 2023)، والتي جاءت في غالبيتها بإطار الجهود المبذولة لكبح جماح التضخم، والحفاظ عليه ضمن المستويات المستهدفة.

كما كان من بين أسباب خفض أسعار الفائدة سعي الدول العربية التي تربط عملاتها المحلية بعملات دولية أخرى وخاصة الدولار الأمريكي المحافظة على مستوى جاذبية الأصول المقومة بالعملة المحلية وبما ينسجم مع خفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بحيث يتم تجنب سيناريو تدفقات خارجية كبيرة للاستفادة من فروقات سعر الفائدة.

فيما يخص تطورات أسعار الفائدة على مستوى الدول العربية فرادى، فقد أجرى **البنك المركزي السعودي** خلال الفترة (سبتمبر – ديسمبر) 2024، ثلاث تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على كل من اتفاقيات إعادة الشراء، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار 100 نقطة أساس (50 + 25 +25)، وذلك لمواكبة التغيرات التي أحدثها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في أسعار الفائدة، ليصل السعرين في نهاية العام المذكور إلى 5.0 و 4.5 في المائة، على التوالي.

كما بلغت التخفيضات الثلاثة التي أجراها **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** خلال عام 2024 على سعر فائدة الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة مقدار 100 نقطة أساس، بواقع (50 + 25 + 25) نقطة أساس، على التوالي، ليبلغ 4.40 في المائة في نهاية ديسمبر 2024. جدير بالذكر، أن قرارات مصرف الإمارات المركزي، بخصوص سعر فائدة الأساس، قد جاءت تماشياً مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي، حيث يرتبط سعر الأساس بسعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي المعتمد من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ويحدد الموقف العام للسياسة النقدية، كما يوفر حداً أدنى لسعر الفائدة الفعلي لأسعار الفائدة في سوق الإنتربنك لليلة واحدة في الدولة. وأبقى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على السعر الذي ينطبق على اقتراض السيولة قصيرة الأجل من المصرف من خلال كافة التسهيلات الائتمانية القائمة عند 50 نقطة أساس فوق سعر الأساس. كما أبقى المصرف السعر الذي ينطبق على اقتراض السيولة قصيرة الأجل منه من خلال كافة التسهيلات الائتمانية القائمة عند 50 نقطة أساس فوق سعر الأساس.

كذلك قام **مصرف البحرين المركزي**، بإجراء ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة خلال عام 2024 (19سبتمبر – 10 نوفمبر – 19 ديسمبر)، بواقع 50 و25 و25 نقطة أساس، على التوالي، ليصل بذلك سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة، وسعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع، وسعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة، إلى 5.25، و5.0، و5.75، و6.0، على التوالي في نهاية ديسمبر 2024.

وفي **قطر**، تم خلال عام 2024 مواكبة قرارات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإجراء تخفيضات سعر مصرف قطر المركزي للإيداع من خلال آلية سوق النقد القطري، وسعر الفائدة الرسمي قصير الأجل (ليلة واحدة) على ودائع البنوك لدى المصرف، وسعر إعادة الشراء الذي يعتد به عند إقراض مصرف قطر المركزي البنوك التجارية مقابل الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى المعتمدة من قبل المصرف. وقد أسفرت التخفيضات المشار إليها إلى وصول تلك الأسعار إلى 4.60 في المائة، و5.10 في المائة، و4.85 في المائة، على التوالي في نهاية ديسمبر 2024.

كذلك، قام **البنك المركزي العُماني** خلال عام 2024، بإجراء ثلاث تخفيضات في سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للمصارف المحلية، بلغت في مجملها 100 نقطة أساس (50 + 25 +25)، ليصبح 5.0 في المائة في المائة بنهاية العام.

فيما يخص **بنك الكويت المركزي**، فقد قام خلال عام 2024 بخفض كل من سعر إعادة الشراء ليلة واحدة، وسعر إعادة الشراء لمدة أسبوع واحد، وسعر إعادة الشراء لشهر واحد، وسعر الفائدة لليلة واحدة، وسعر الخصم من: 3.875 و4.125 و4.375 و10.00 و4.25 في المائة، على التوالي في بداية العام إلى 3.625 و3.875 و4.125 و10.00 و4.00 في المائة، على التوالي في نهاية العام المشار إليه.

فيما يخص البنوك المركزية التي تتبنى أنظمة أسعار الصرف المرنة، فقد تباينت تطورات أسعار الفائدة خلال عام 2024، وإن كانت في غالبيتها تستهدف الحفاظ على معدلات التضخم في الحدود المستهدفة. على سبيل المثال، أجرت لجنة السياسة النقدية في **البنك المركزي المصري**، خلال عام 2024، عدة تعديلات على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذلك سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي، حيث قامت خلال الفترة (فبراير – مايو) من العام برفع السعرين بواقع 800 نقطة أساس (200 + 600) ليصلا إلى 27.25 في المائة و28.25 في المائة، على التوالي.

كما تم رفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري ليصل إلى 27.75 في المائة، كذلك وصل سعر الائتمان والخصم إلى 27.75 في المائة، واستمرت الأسعار عند المستويات المبينة حتى نهاية عام 2024. وجاء في بيان لجنة السياسة النقدية الصادر عن الاجتماعات التي شهدت هذا الرفع أن القرارات جاءت تماشياً مع مواصلة المعدلات السنوية للتضخم العام والأساسي ارتفاعها. إضافة إلى ما تشير إليه التطورات الاقتصادية من تزايد احتمالات استمرارية الضغوط التضخمية وارتفاعها عن نمطها المعتاد، إضافة إلى نهج اللجنة في الحفاظ على أسعار فائدة تتسق مع إجراءات ضبط المالية العامة، وكذا تواصل الضغوط من جانب العرض. فضلًا عن ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية عن متوسطه التاريخي، مع تصاعد المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، نتيجة التوترات الجيوسياسية واضطراب الملاحة البحرية، وارتفاع حالة عدم اليقين حول معدلات التضخم العالمية والمحلية.

في السياق ذاته، أبقت بعض البنوك المركزية العربية على أسعار الفائدة بدون تغيير في عام 2024 مثل **بنك الجزائر** الذي أبقى على سعر الفائدة في حدود 3.0 في المائة. في حين خفضت كل من **العراق ولبنان والمغرب والأردن** أسعار الفائدة الرئيسية، خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، بنسب متفاوتة بلغت في **العراق** 200 نقطة أساس لتصل إلى 5.50 في المائة، وفي **لبنان** بمقدار25 نقطة أساس لتصل إلى 5.50 في المائة، وفي **المغرب** بمقدار 64 نقطة أساس لتصل إلى 2.25 في المائة، وفي **الأردن** بمقدار 100 نقطة أساس لتصل إلى 6.50 في المائة، الشكل (7-1).

### 2.2.1. نسبة الاحتياطي الإلزامي

تعتمد بعض البنوك المركزية العربية نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحد أهم أدوات السياسة النقدية والتي

تستخدمها البنوك المركزية حسب توجه السياسة النقدية، فضلًا عن أن متطلبات الاحتياطي الإلزامي تعمل كأداة ضمان لودائع المصارف، يتم استخدامها لضبط كمية السيولة المتاحة للبنوك وللحد من الإفراط في الإقراض.

على مستوى بعض الدول العربية، تسجل نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة من **البنك المركزي العراقي، وبنك الكويت المركزي، وبنك السودان المركزي** مستويات عالية نسبياً حيث تبلغ النسبة في العراق (18 في المائة) من الودائع الجارية للقطاع الخاص (دينار ودولار أمريكي)، و(13 في المائة) من الودائع الآجلة في القطاع الخاصة للمصارف التجارية، و(8 في المائة) من الودائع الآجلة في القطاع الخاص للمصارف الإسلامية، و(22 في المائة) من الودائع الحكومية بالدينار العراقي، بشقيها الجارية والآجلة.

فيما يخص نسبة الاحتياطي الإلزامي التي يفرضها **بنك الكويت المركزي**، فقد أبقى البنك خلال عام 2024 على نسبة 18 في المائة على الودائع بمختلف أشكالها. جدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي كان قد قام برفع النسبة من 10 في المائة إلى 14 في المائة في عام 2017، واستمرت النسبة على حالها حتى عام 2023 حيث تم رفعها إلى 18 في المائة. تتمحور الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في بنك الكويت المركزي في تلك الأدوات ذات التأثير في عرض النقد وتكلفته (أسعار الفائدة)، وفي حجم الائتمان المصرفي المحلي وتوجهاته. من هنا تبرز نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحد الأدوات الهامة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في البنك. وبالنسبة للسودان فيفرض البنك المركزي نسبة 15 في المائة من متوسط الودائع بالعملة المحلية بالبنوك كنسبة احتياطي إلزامي.

كما يفرض **البنك المركزي المصري** نسبة 18 في المائة كنسبة محددة من أرصدة الودائع بالجنيه المصري، و10 في المائة من الودائع بالعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي يتم إيداعها لديه دون حصول البنوك على عائد مقابل الإيداع خلال 14 يومًا وهي فترة الاحتياطي الحالية. يتم حساب نسبة الاحتياطي باستخدام الرصيد القائم لودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي للشهر السابق لفترة الاحتياطي. يحدد البنك مدى التزام وحدات الجهاز المصرفي بنسبة الاحتياطي عن طريق حساب متوسط الإيداع خلال فترة الاحتياطي مما يتيح للبنوك إمكانية توزيع الإيداع اليومي بما يلائم احتياجاتها، وكذا تغيرات السيولة خلال فترة الاحتياطي، حيث إن البنوك ملتزمة بمتوسط نسبة الاحتياطي خلال الفترة وليس استيفاءها يومياً. وتساعد طريقة حساب نسبة الاحتياطي (وهو المتوسط خلال فترة الاحتياطي) في استقرار سعر العائد على المعاملات بين البنوك. قد تسهم هذه النسب المرتفعة نسبياً في ضبط مستويات السيولة في الاقتصاد، وتحد من الضغوط التضخمية، إلا أنها من جانب آخر تحد من قدرة البنوك في منح الائتمان، وترفع تكلفة الاستثمارات المحلية وقد تكون أحد التحديات أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

من جانب آخر، تحافظ بعض البنوك المركزية على مستويات منخفضة نسبياً من نسبة الاحتياطي الإلزامي. على سبيل المثال، حددت لجنة السياسة النقدية في **مصرف البحرين المركزي** نسبة الاحتياطي الإلزامي بمقدار 5 في المائة، حيث تلتزم جميع مصارف التجزئة العاملة في البحرين بإيداع تلك النسبة في نهاية كل شهر على جميع ودائع العملاء بالدينار البحريني. كما يتم احتساب الاحتياطي الإلزامي على أساس شهري وذلك من خلال البيانات المقدمة من البنوك في نهاية الشهر السابق. ويقوم المصرف المركزي بعملية التسوية الضرورية بين الحساب الجاري وحساب الاحتياطي لبنوك التجزئة من أجل ضمان الحفاظ على هذه النسبة في جميع الأوقات.

تبلغ النسبة في **الأردن** 7 في المائة، في حين تبلغ 5 في المائة في **سورية**.

على المستوى العالمي، هناك أنماط وتوجهات متباينة فيما يخص الاعتماد على نسبة الاحتياطي الإلزامي للتحكم في المعروض النقدي، وبإطار العمل على تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو الحفاظ على المستوى العام للأسعار ضمن الحدود المستهدفة. على سبيل المثال، ألغى البنك المركزي في استراليا ودائع الاحتياطي القانوني في عام 1988، وتم استبدالها بودائع غير قابلة للاسترداد بنسبة 1 في المائة، في حين لا تفرض بعض الدول متطلبات احتياطية إلزامية كما في الولايات

المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، والدانمارك، والنرويج، ونيوزيلندا، والسويد، وهونج كونج. ولا يعني ذلك انتفاء الفائدة المترتبة على فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي لتمكين السياسة النقدية من التحكم في كمية النقود في الاقتصاد، حيث تعتمد الدول التي تتبنى المستوى الصفري لهذه النسبة بصورة أكبر على الأدوات غير المباشرة لضبط المعروض النقدي، وبالتالي التحكم في مستويات التضخم عند المستويات المستهدفة.

## 3.1. التفاعل بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية

انطلاقاً من حقيقة أن استقرار الأسعار والاستقرار المالي يأتيان ضمن أهم الأهداف الرئيسية لكل من السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، فإن تفاعل هاتين السياستين يحظى باهتمام بالغ من جانب صانعي السياسات ومتخذي القرار، خاصة من خلال قناة الانتقال المشتركة عبر النظام المالي، وخاصةً عبر النظام المصرفي، حيث تكمل كل منهما الأخرى في لعب دور هام وحيوي في ضمان الاستقرار السعري والاستقرار المالي.

في هذا الصدد، تستهدف البنوك المركزية عند استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية تحييد مخاطر عدم تحقق الاستقرار المالي، حيث تسهم السياسة الاحترازية بشقيها الكلي والجزئي في تعزيز قدرة مكونات القطاع المالي سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي على الصمود في مواجهة تداعيات المخاطر التي تنشأ على النظام المالي ككل، والحد من تراكم مواطن الضعف، والتخفيف من المخاطر النظامية وضمان استمرار تقديم الخدمات المالية بفعالية للاقتصاد الحقيقي. في ضوء ذلك، لا يمكن النظر إلى السياسة الاحترازية الكلية بمعزل عن السياسة النقدية، إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، حيث من الضروري والمهم الأخذ في الاعتبار التفاعلات بين تدابير السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية.

وتهدف مساعي البنوك المركزية والسلطات الأخرى ذات الصلة المعنية بالاستقرار المالي إلى تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، والحد من تداعيات الأزمات العابرة للحدود والتعامل مع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن اختلال أسعار الصرف، وحدوث فقاعات كبيرة في أسعار الأصول. قد يرى بعض المحللين أن أدوات السياسة النقدية تكون غير ملائمة بمفردها لمواجهة فقاعات أسعار الأصول، حيث أن الزيادات الحادة في أسعار الفائدة ستكون لها في المقابل عواقب وخيمة على نمو الناتج وتقلباته، في حين أن ارتفاع المخاطر المالية الكلية تتطلب استجابة خاصة من صانعي السياسة النقدية. وبالتالي، فمن الضروري تحديد الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الأصول قبل الشروع في اتخاذ الإجراءات والقرارات لمواجهة تداعياتها، حيث ينبغي أن تهدف تلك القرارات إلى جعل هيكل الحوافز العام للشركات المالية متماسكاً ومتسقا، بحيث يستوعب العوامل الخارجية، انطلاقاً من أن الاستخدام المشترك للسياسات والقواعد الاحترازية النقدية والكلية في مواجهة التقلبات الدورية ينبغي أن يكون بصورة متسقة ومتكاملة بين السياستين. على سبيل المثال، أثناء فترات ازدهار أسعار الأصول والاقتصاد الكلي المتزامنة، يمكن أن يتم الجمع بين ارتفاع متطلبات رأس المال الطارئة والرسوم الإضافية للسيولة مع رفع أسعار الفائدة.

من المتعارف عليه أن الأدوات الاحترازية الكلية قد تستغرق وقتاً أطول في التنفيذ وتتحمل المؤسسات المالية تكاليف أكبر، ما يتطلب التمييز بين الصدمات المؤقتة والدائمة. في هذا الصدد، يجب الاهتمام بجودة إدارة التوقعات بشأن نوايا صانعي السياسات لغرض تحسين فعاليتها.

على مستوى الدول العربية، يلاحظ أن السياستين الاحترازية الكلية والنقدية تخضع لإشراف جهة واحدة في الدولة وهي البنك المركزي، وهو ما يضمن الاتساق والموائمة بين القرارات الصادرة عن السياستين ومنهجيات عملهما. هذا الوضع من جهة يضمن عدم تعارض السياستين في مساعيهما لتحقيق الاستقرار المالي من جهة، ومن جهة أخرى فإن التزامن في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية يحقق الفائدة الأكبر منها، خاصة تلك المتعلقة بالتطورات غير المتوقعة في أسعار الأصول والتي تتطلب تدابير قصيرة الأجل بإطار السياستين في ذات الوقت.

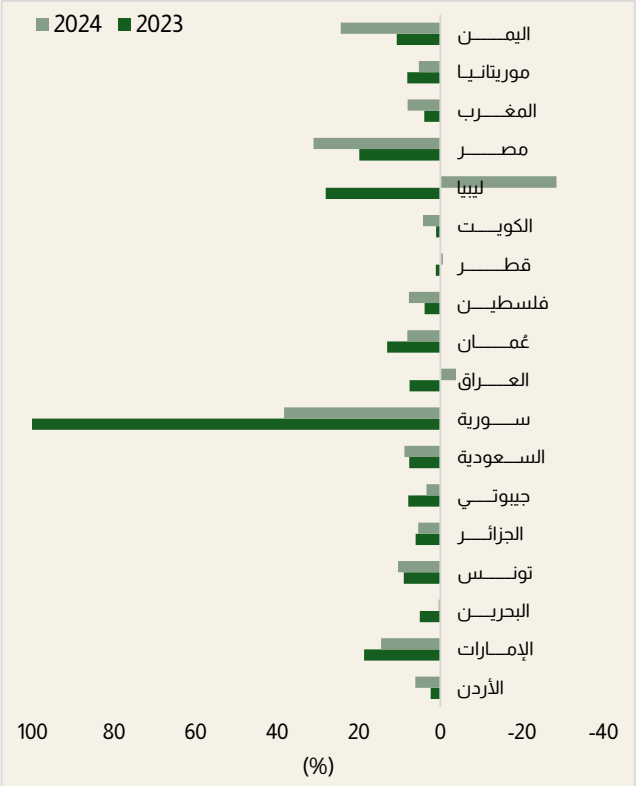
## 2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

### 1.2. التغير في السيولة المحلية

سجَّل معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة، تراجعاً من حوالي 20.7 في المائة في عام 2023 إلى نحو 16.1 في المائة في عام 2024، نتيجة التراجع في نمو السيولة المحلية في عشر دول العربية، في حين سجلت عشر دول عربية أخرى ارتفاعاً في نمو السيولة المحلية في عام 2024.باستثناء لبنان والسودان، حيث بلغ أعلى معدل نمو للسيولة المحلية من بين الدول العربية خلال عام 2024 في سورية بنحو 38.3 في المائة على الرغم من تراجعه بنحو 71.3 نقطة مئوية عن النمو المسجل خلال عام 2023، تليها مصر بنحو 31 في المائة مرتفعاً بنحو 11.2 نقطة مئوية عن عام 2023، يليها اليمن بمعدل نمو بلغ 24.5 في المائة مرتفعاً بنحو 13.8 نقطة مئوية عن عام 2023، في حين كان أقل نمو في السيولة المحلية في البحرين بحوالي 0.4 في المائة في عام 2024. وسجلت العراق وقطر وليبيا انكماشاً في السيولة المحلية في عام 2024 بعد تحقيق نمو في عام 2023.

فيما يخص المستويات المرتفعة لمعدل نمو السيولة في مصر فقد جاءت في معظمها على خلفية الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة، الملحق (1/7)، والشكل (7-3).

شكل (7-3): معدل نمو السيولة المحلية في عدد من الدول العربية خلال عامي 2023 و2024



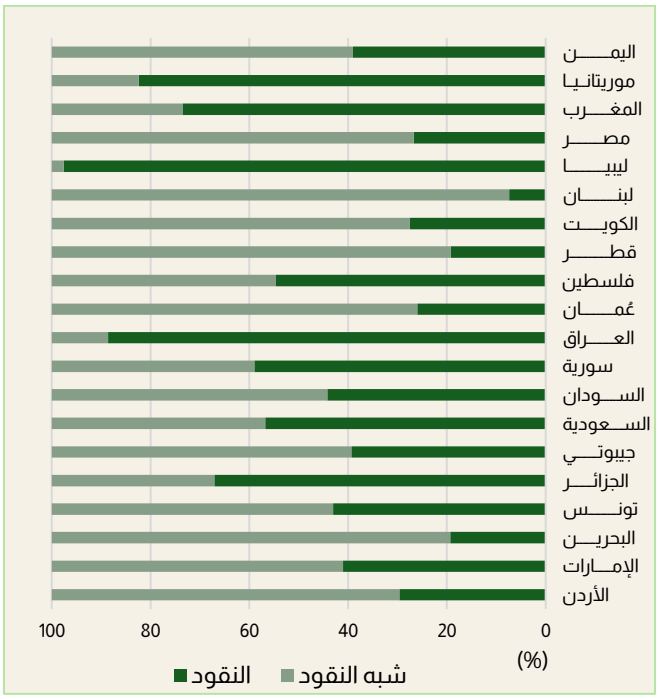

**المصدر:** الملحق (1/7).

### 2.2. مكونات السيولة المحلية

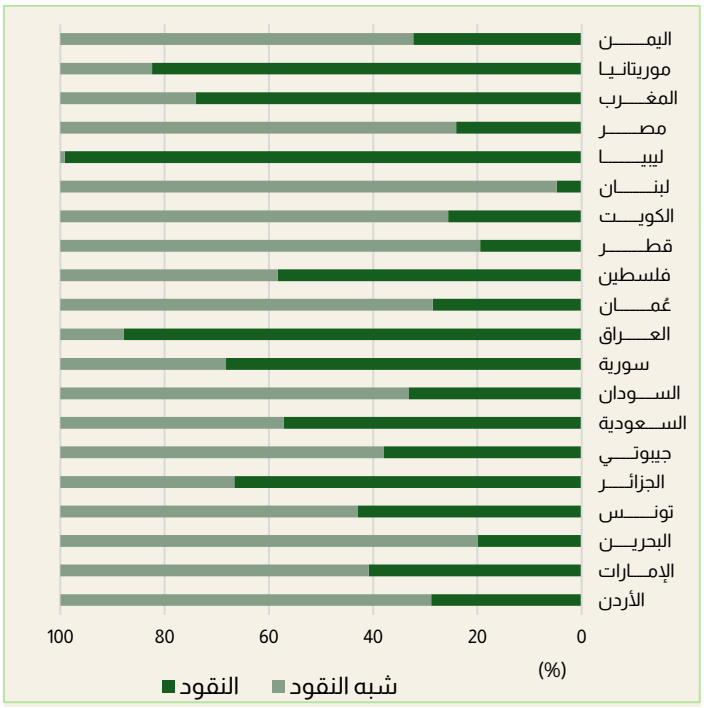
استمر خلال عام 2024 تسجيل الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة، والودائع بالعملات الأجنبية) ارتفاعاً على مستوى الدول العربية كمجموعة، لتصل إلى مستوى 51.3 في المائة من إجمالي الكتلة النقدية للدول العربية في العام المشار إليه، مقابل 51.1 في المائة في عام 2023. فيما مثلت كتلة النقود نحو 48.7 في المائة في عام 2024، مقابل 48.9 في المائة في عام 2023، الملحق (2/7)، شكل (7-4).

شكل (7- 4): تطور مكونات السيولة المحلية في الدول العربية خلال عامي 2023 و2024، (%)

2023




2024



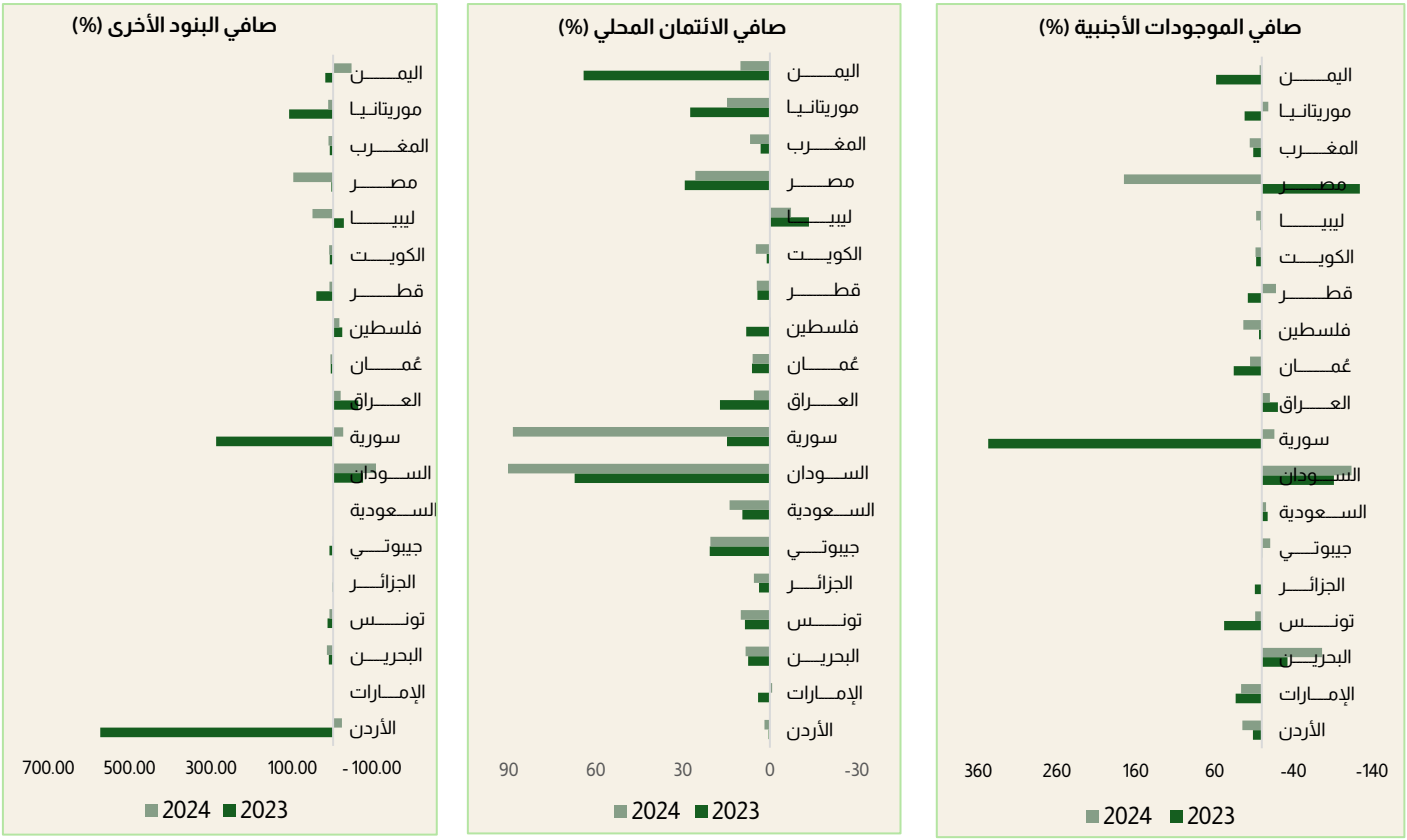

المصدر: الملحق (2/7).

## 3.2. تطورات العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

ارتفع **صافي الموجودات الأجنبية** في 12 دولة عربية، بينما تراجع في ثمان دول عربية خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023. بلغت نسبة الارتفاع صافي الموجودات الأجنبية في **مصر** حوالي 175 في المائة، حيث تحسن موقف صافي الموجودات الأجنبية لكل من القطاع المصرفي والبنك المركزي على الرغم من التراجع الكبير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2024، مما ساهم في ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بحوالي 32 في المائة خلال عام 2024، فضلًا عن وضع الحكومة قيوداً على استيراد بعض السلع في مقدمتها السيارات لتشجيع المنتج المحلي. وارتفع صافي الموجودات الأجنبية في **الإمارات** بنسبة 26.3 في المائة، وفي **الأردن** بنسبة 24.8 في المائة، وفي **فلسطين** بنسبة زيادة بلغت 23.6 في المائة.

فما يخص **صافي الائتمان المحلي**، فقد ارتفع في 17 دولة عربية، حيث سجلت السودان نسبة زيادة بلغت 91.5 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، في حين كانت أقل نسبة زيادة في الأردن وبلغت نحو 1.9 في المائة، وتراجع صافي الائتمان المحلي في عام 2024 في كل من ليبيا، والإمارات، وفلسطين. الشكل (7 – 5)، والملحق (3/7).

شكل (7- 5): التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحقان (3/7) و(4/7).

**مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية**

سجل كل من صافي الائتمان المحلي الإجمالي وصافي الائتمان الحكومي أعلى نسبتي مساهمة في نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة بواقع 16.3 في المائة و6 في المائة، على التوالي، خلال عام 2024 مقارنة بنسبتي مساهمة بلغتا 12.6 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي خلال عام 2023. فيما يخص باقي العوامل المؤثرة في نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة، فقد تراجعت نسبة مساهمة صافي الموجودات الأجنبية من 15.7 في المائة خلال عام 2023 إلى 1.3 في المائة خلال عام 2024، حيث سجلت لبنان أعلى نسبة مساهمة لصافي الموجودات الأجنبية في نمو السيولة المحلية بلغت 118.2 في المائة، تليها ليبيا (19.8 في المائة)، ثم مصر (16.5 في المائة)، فالإمارات (14.9 في المائة)، في حين سجلت نسبة مساهمة البنود الأخرى في نمو السيولة المحلية ارتفاعاً خلال عام 2024 لتبلغ 0.1 في المائة مقارنة بمستوى سالب 8.3 في المائة خلال عام 2023، الملحقان (3/7) و(4/7)، والشكل (7-5).

## 3. التطورات المصرفية

حافظ القطاع المصرفي العربي على مستوى مقبول من المتانة، بحسب مؤشرات السلامة المالية، حيث كان تأثر القطاع محدوداً بالتطورات المالية العالمية، على خلفية متانة أطر الحوكمة في غالبية المؤسسات المالية العربية، فضلًا عن مرونة القطاع المصرفي في الدول العربية وقدرته على استيعاب الصدمات المختلفة، وذلك في ضوء الجهود الكبيرة المبذولة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات الماضية لتعزيز متانة القطاع المصرفي العربي، بما انعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول العربية. ومن هذا المنطلق، يبقى من الضروري الاستمرار في تعزيز الدور الحيوي والفعال للدوائر المعنية بالاستقرار المالي والرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية العربية، فضلًا عن

أهمية مواكبة المستحدثات في مجال إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي، ومواصلة تطبيق ومراجعة اختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس المخاطر بكافة أشكالها، وكذلك المخاطر الاقتصادية والمخاطر الأخرى المستجدة وأثرها على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.

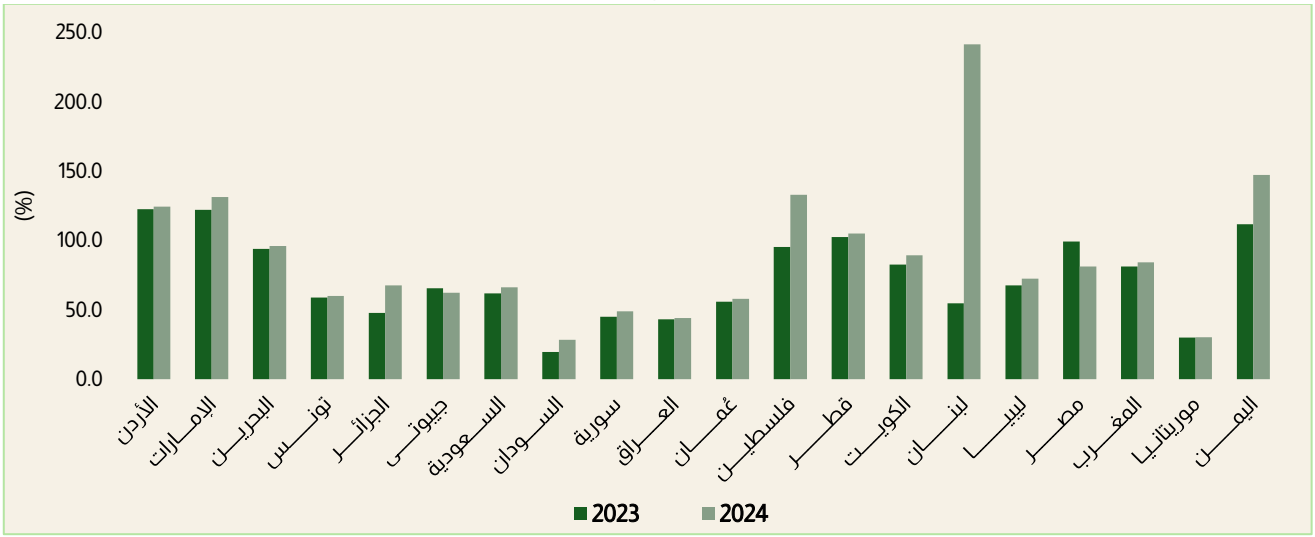
يستعرض الجزء التالي من التقرير تطورات بعض المؤشرات التي تعكس مدى متانة القطاعات المصرفية العربية كمجموعة، وعلى المستوى الفردي، وبما يعكس قدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات، واستدامة قيامها بالدور الحيوي والفعال في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، من خلال دورها كوسيط مالي وشريان حياة لكافة الأنشطة الاقتصادية.

## 1.3. تطور الودائع المصرفية

من واقع بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العربية كمجموعة ارتفاعاً خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، لتصل إلى ما يعادل نحو 2.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد سجلت المصارف اللبنانية أعلى نسبة زيادة في إجمالي الودائع لديها، حيث ارتفع من نحو 12.9 مليار دولار أمريكي في 2023، إلى ما يعادل 68.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024، يليها البنوك الجزائرية بارتفاع بلغت نسبته 51.6 في المائة، ثم البنوك التونسية بنسبة ارتفاع بلغت نحو 51.6 في المائة خلال فترة المقارنة، في حين سجلت كل من البنوك العراقية والموريتانية أقل نسبتي ارتفاع بلغتا 2.2 في المائة، و1.7 في المائة، على التوالي.

فيما يخص نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت لبنان أعلى نسبة بلغت نحو 241.4 في المائة، في حين شهدت السودان أقل نسبة بلغت 28.4 في المائة، وبلغ عدد الدول التي تجاوز فيها إجمالي الودائع المصرفية حاجز نسبة 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ست دول عربية، وهي: الأردن، والإمارات، وفلسطين، وقطر، ولبنان، واليمن، الشكل (7-6)، و(الملحق 6/7).

شكل (7- 6): تطور نسبة إجمالي الودائع المصرفية بالعملات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (6/7).

بالنسبة لإجمالي الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية)، فقد شهدت خلال عام 2024 ارتفاعاً لدى المصارف في جميع الدول العربية. على مستوى الدول العربية فرادى، سجلت المصارف **اللبنانية** بنهاية عام 2024 وللعام الثاني على التوالي أعلى زيادة في حجم الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمستواها في نهاية عام 2023 حيث ارتفعت بما يزيد عن أربعة أضعاف مستواها بنهاية عام 2024، وهو ما يعكس التطورات السياسية والأمنية التي شهدها لبنان خلال العام المشار إليه، وانعكاس ذلك في زيادة الثقة لدي الأفراد في النظام المصرفي اللبناني، فضلًا عن الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها القيادات الجديدة لمصرف لبنان، والمساعي الإقليمية والدولية التي تصب

جميعها في دعم الجهود اللبنانية الرامية للعودة مجدداً للمحيط العربي والإقليمي ولعب دور فعال في الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما شهدت الودائع المصرفية في البنوك **السودانية** بالعملة المحلية ثاني أعلى ارتفاع خلال فترة المقارنة، حيث بلغت 120.4 في المائة، على خلفية النجاحات التي حققتها السلطات السودانية الرسمية خلال عام 2024 وسيطرتها مجدداً على العاصمة الخرطوم، وعودة الأنشطة الاقتصادية الاعتيادية تدريجياً إلى مساراتها الاعتيادية خلال النصف الثاني من العام. في هذا الصدد، أدت عملية استبدال العملة السودانية إلى إعادة الأموال إلى النظام المصرفي، حيث أقرت الحكومة السودانية استبدال فئتي 500 و1000 جنيه عن طريق فتح الحسابات المصرفية.

كما انعكس إعلان بنك السودان المركزي عن ملامح وأولويات السياسة النقدية في بث الثقة في القطاع المصرفي مجدداً. تضمنت تلك السياسة إجراءات وأطر من شأنها تعزيز الجوانب الفنية والمالية للمصارف التجارية لمساعدتها وتمكينها من تجاوز تداعيات الحرب، وضمان استمرارية تقديم الخدمة للعملاء بكفاءة وفعالية، وتعزيز التحول الرقمي والتوسع في قاعدة الشمول المالي بالتركيز على خدمات التمويل الأصغر، وإعادة النظر في التركيبة الفئوية الحالية للعملة الوطنية. كما استندت التوجهات الجديدة إلى تقييم السياسات التي طبقت في العام 2024 وموجهات ومؤشرات الموازنة العامة لعام 2025 التي أقرها مجلس الوزراء وكذلك على تقييم تداعيات الحرب على الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى الالتزامات الإقليمية والدولية للسودان وأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. من جانب آخر، أقرت السياسة النقدية الجديدة بلوغ الاحتياطي الإلزامي نسبة 10 في المائة من إجمالي الودائع لدى المصارف المسجلة لدي البنك المركزي بالعملتين المحلية والأجنبية، باستثناء الودائع الاستثمارية، فضلًا عن تفعيل عمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة وبيع وشراء النقد الأجنبي كآليات رئيسية لتنفيذ هذه السياسة. كما وضعت السياسة النقدية سقوفاً لتمويل البنك المركزي للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.

فيما يخص الدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت الودائع المصرفية بالعملات المحلية في مصارفها بنسب تفاوتت بين 1.0 في المائة و49.6 في المائة، (ملحق 6/7). فيما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع المصرفية، مثلت الودائع (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف التجارية في السعودية والإمارات أعلى حصتين من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2024، بلغت نسبتهما 24.8 في المائة، و25.1 في المائة، على التوالي، تليها مصارف كل من مصر، وقطر، والجزائر، والكويت، والمغرب بنسبة مساهمة بلغت 10.9 في المائة، و8.1 في المائة، و6.3 في المائة، و5 في المائة، و4.6 في المائة، على التوالي، ملحق (6/7).

### 2.3. النشاط الإقراضي

سجل إجمالي حجم الائتمان المقدم من القطاعات المصرفية العربية للاقتصادات (مقوماً بالدولار الأمريكي) ارتفاعاً بحوالي 5.3 في المائة مقارنة بعام 2023، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة نحو 3.1 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقابل نحو 2.9 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2023. بلغ إجمالي الائتمان والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص خلال عام 2024 نحو 2 تريليون دولار أمريكي، بما يُمثل نحو 64.2 في المائة من إجمالي الائتمان، جدول (1/7). في السياق نفسه، سجلت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً بنهاية عام 2024، لتبلغ نحو 57.6 في المائة مقارنة مع نسبة 54.8 في المائة خلال عام 2023، الشكل (7/7)، وجدول (7-1).

شكل (7- 7): المطلوبات على القطاع الخاص كنسبة من إجمالي المطلوبات في عام 2024




المصدر: الملحق (8/7).

جدول (7- 1): تطور القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (مليار دولار أمريكي)

| | 2023 | 2024 | التغير (%) |
|---|---|---|---|
| **رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام** | 1,077 | 1,104 | 2.5 |
| **رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص** | 1,854 | 1,983 | 7.0 |
| **رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية** | 2,930 | 3,086 | 5.3 |
| **نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (في المائة)** | 63.3 | 64.2 | |
| **نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي** | 54.8 | 57.6 | |

المصدر: الملحقان (7/7) و (8/7).

فيما يخص رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية)، فقد سجل خلال عام 2024، نمواً في جميع الدول العربية، باستثناء فلسطين. سجلت كل من لبنان والسودان، وسورية، واليمن، ومصر أعلى نسب ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بلغت 313.3، و39.4، و27.3، و25.4، و17.8 في المائة، على التوالي، في حين كانت أقل نسبتي ارتفاع في كل من موريتانيا، والبحرين، حيث بلغتا 0.5، و0.8 في المائة، على التوالي. تراوحت نسب الزيادة في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص في الدول العربية الأخرى بين 1.2 في المائة و13.4 في المائة، ملحق (8/7).

## 3.3. القواعد الرأسمالية

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية المبادئ الخاصة بالقواعد الرأسمالية للبنوك (وخاصة الشريحة الأولى والثانية) ضمن أهم المبادئ التي أصدرتها على خلفية دورها في تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لضمان استقرارها المالي وحماية الودائع. وتهدف المبادئ المنظمة لتلك القواعد لتقليل المخاطر المرتبطة بالبنوك وضمان قدرتها على تغطية الخسائر المحتملة، والحد من تداعيات التحديات التي قد تنشأ خلال فترات الأزمات الداخلية أو الخارجية. كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً ببسط نسبة كفاية رأس المال (الشريحتان الأولى والثانية)، وأطلقت على مكوناته الأموال الذاتية (Own Funds) التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، وعرفت الأموال الذاتية على أنها ما يتم الاعتداد به للحكم على مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر، وتعد من أهم الأدوات الرقابية لقياس مرونة ومتانة البنوك والقطاع المصرفي ككل.

إضافة إلى ذلك، تؤكد متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على أهمية قيام البنوك المركزية بالتأكد من جودة واتساق مكونات رأس المال المحاسبي بمفهومه

الشامل (رأس المال العادي - الاحتياطيات - الأرباح المحتجزة) باعتباره المكون الأساسي للشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية للبنك وخاصة رأس المال العادي الذي يشكل عنصراً محورياً وهاماً من عناصر الشريحة الأولى.

الجدير بالذكر أن الحفاظ على درجة عالية من الشفافية من شأنه ضمان إجراء تقييم ومراقبة كفؤة وفعالة لمدى جودة العناصر المكونة لرأس مال البنك. أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ورقة استرشادية جديدة حول "تعزيز قدرة القطاع المصرفي"، حيث أدخلت مصطلحات جديدة في الصناعة المصرفية منها كلمة (Own Fund) والتي تضمن أن النظام المصرفي في وضع أفضل لاستيعاب الخسائر عن طريق الشريحة الأولى (Going Concern)، والشريحة الثانية (Gone Concern)، حيث ترى اللجنة أنه كلما قامت البنوك بتدعيم قواعدها الرأسمالية في ظل الظروف الاعتيادية فإن ذلك سينعكس بالضرورة في تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر خلال فترات الأزمات.

على مستوى المصارف في الدول العربية كمجموعة، بلغ إجمالي قواعدها الرأسمالية مقومةً بالدولار الأمريكي نحو 560 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مقارنة بنحو 526 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وبذلك بلغت نسبة النمو خلال فترة المقارنة 6.5 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، شهد عام 2024 ارتفاع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية بالعملات الأجنبية في أربعة عشر دولة، في حين تراجعت في ستة دول بنسب متباينة، حيث سجلت المصارف في كل من لبنان، والبحرين، وليبيا، وجيبوتي، والإمارات، والكويت أعلى معدلات زيادة في القواعد الرأسمالية بالعملات الأجنبية خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، الملحق (9/7).

فيما يتعلق بالأهمية النسبية، فتشكل القاعدة الرأسمالية (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف في السعودية أعلى نسبة، يليها الإمارات ثاني أكبر نسبة. بلغت القيمة الإجمالية لتلك القواعد في كل من السعودية والإمارات حوالي 157.1، و144.5 مليار دولار أمريكي، كما في نهاية عام 2024، وبنسبة ارتفاع خلال فترة المقارنة بلغت 28 في المائة، و26 في المائة، على التوالي، الملحق (9/7).

### 4.3. مؤشرات السلامة المصرفية

فاقت معدلات كفاية رأس المال للمصارف الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة في غالبية الدول العربية، وبقيت عند مستويات جيدة خلال عام 2024، وللعام الثالث على التوالي. سجلت البحرين أعلى معدل لكفاية رأس المالي بلغ 21.2 في المائة، تليها الجزائر بمعدل 20.1 في المائة، ثم قطر بمعدل 19.70 في المائة، ثم السعودية بمعدل 19.6 في المائة، ثم عُمان بنسبة 19.5 في المائة، والعراق ومصر بنسبة 18.5 في المائة. وتراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف باقي الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2024، ما بين 14.5 في المائة و18.2 في المائة، الجدول (7-2).

في سياق متصل، سجلت نسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام 2024 في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، حيث بلغت نحو 19.2 في المائة، و14.4 في المائة، و8.6 في المائة، على التوالي، في حين سجلت السعودية أقل نسبة بلغت 1.25 في المائة. حافظت المصارف في غالبية الدول العربية على نسبة مقبولة من مخصصات القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، بلغت أعلاها نحو 255.5 في المائة في الكويت، يليها السعودية بمعدل 159.9 في المائة، ثم فلسطين بمعدل 117، وكانت أقل نسبة لتلك المخصصات في تونس حيث بلغت 50.5 في المائة، الجدول (7-2).

جدول (7- 2): تطور بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024

| الدولة | معدل كفاية رأس المال (%) | | القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%) | | مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الأردن | 17.90 | 18.00 | 5.10 | 5.60 | 75.60 | 74.50 |
| الإمارات | 17.90 | 17.80 | 5.30 | 4.10 | 60.40 | 58.80 |
| البحرين | 19.70 | 21.20 | 2.90 | 2.80 | 59.80 | 53.30 |
| الجزائر | 20.90 | 20.10 | 19.80 | 19.20 | 54.70 | 58.00 |
| تونس | 14.20 | 14.50 | 13.60 | 14.40 | 53.00 | 50.50 |
| السعودية | 20.13 | 19.63 | 1.51 | 1.25 | 150.96 | 159.90 |
| العراق | 18.60 | 18.50 | 2.90 | 2.30 | 88.70 | 87.20 |
| عُمان | 19.00 | 19.50 | 4.50 | 4.30 | 69.70 | 70.10 |
| الكـــويت | 19.9 | 18.20 | 1.40 | 1.70 | 311.90 | 255.50 |
| فلسطين | 16.1 | 16.60 | 4.50 | 5.10 | 119.70 | 147.70 |
| قطر | 19.20 | 19.70 | 3.90 | 3.80 | 77.10 | 77.50 |
| المغرب | 15.50 | 15.80 | 8.50 | 8.60 | 67.50 | 69.50 |
| مـصـــر | 18.60 | 18.50 | 3.00 | 2.00 | 88.70 | 87.20 |

المصدر: المصارف المركزية العربية.

## 5.3. مؤشرات الربحية

تظهر البيانات الخاصة بمؤشرات ربحية المصارف في عدد من الدول العربية تبايناً واضحاً في أداء المصارف. فيما يتعلق بصافي الأرباح (مقومة بالدولار الأمريكي)، فقد ارتفعت قيمتها في عام 2024 مقارنة بالعام السابق له في كل من المغرب، والإمارات، والسعودية، وعُمان، والأردن، وتونس، في حين تراجعت في فلسطين خلال فترة المقارنة. حققت المصارف المغربية أعلى نسبة نمو في الأرباح خلال فترة المقارنة بلغت 21 في المائة، ثم المصارف الإماراتية بنسبة 19.9 في المائة، تليها المصارف السعودية بنسبة 15.1 في المائة.

بالنسبة لتطور معدلات العائد على كل من الأصول وحقوق المساهمين بين عامي 2023 و2024، فقد سجلت تحسناً نسبياً في عدد من الدول العربية التي يتوفر بيانات حولها، حيث سجلت العراق والسعودية أعلى عائد على الأصول وكذلك على حقوق المساهمين بالإضافة لقطر والإمارات، الجدول (7- 3).

جدول (7- 3): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية خلال عامي 2023 و2024

| الدولة | صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي) | | نسبة النمو في الأرباح | معدل العائد على الأصول* لعام 2024 | معدل العائد على حقوق المساهمين لعام 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | | | |
| الأردن | 1377.1 | 1440 | 4.6 | 1.1 | 9.1 |
| الإمارات | 20574.6 | 24672.2 | 19.9 | 2.2 | 14.7 |
| البحرين | ... | ... | ... | 1.3 | 11.2 |
| الجزائر | ... | ... | ... | 1.5 | 13.6 |
| تونس | 467 | 520 | 11.3 | 1.1 | 10.6 |
| السعودية | 20639.2 | 23759.3 | 15.1 | 2.22 | 15.03 |
| العراق | ... | ... | ... | 2.0 | 32.2 |
| عُمان | 1160.3 | 1255 | 8.2 | 1.3 | 8.6 |
| فلسطين | 228.2 | 45.95 | -79.8 | 0.21 | 1.9 |
| قطر | ... | ... | ... | 1.6 | 15.1 |
| الكويت | ... | ... | ... | 1.5 | 10.9 |
| المغرب | 1034.4 | 1251.3 | 21.0 | 0.7 | 6.9 |

*تم احتساب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين وفق منهجية (IMF 2006).
**المصدر:** المصارف المركزية العربية.

## 6.3. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

يمثل حجم المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول العربية ما يزيد عن 54 في المائة من حجم المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم. وبحسب بيانات وكالة "ستاندارد آند بور"، من المتوقع استمرار النمو القوي للتمويل الإسلامي، مع مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 81 في المائة من هذا النمو. وتستحوذ المصارف العربية المتوافقة مع الشريعة على النسبة الغالبة من تلك المعاملات، كما تمثل تلك البنوك أهمية نظامية محلية ضمن القطاع المصرفي في كل من الإمارات والسعودية، والسودان، وقطر، والبحرين، والكويت، والأردن.

وعلى الرغم من أن الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية أصبحت من الركائز الأساسية للنظام المالي العربي، وتتميز بنمو مستدام وإمكانيات كبيرة، إلا أنها لا يزال يلزمها وقت وجهد لتوحيد المعايير وتعزيز الابتكار لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية. وهذا يتطلب اهتمام متزايد وتقديم الدعم الفني اللازم من جانب السلطات الرقابية والإشرافية لتعزيز قدرات تلك البنوك على الوفاء بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، خاصة ما يتعلق منها بنسب كفاية رأس المال، حيث إن كثيراً من الأدوات والمنتجات المالية التي طورتها الصناعة المالية التقليدية لدعم رأسمال البنوك لا تستوفي في الغالب المتطلبات الشرعية، ما يحول دون إمكانية استخدامها من طرف البنوك الإسلامية. كما أن كثيرا من الأدوات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة لا تستوفي شروط اعتبارها جزءا من رأس المال الأساسي أو التكميلي، ما يشير إلى أهمية قيام البنوك الإسلامية بالبحث عن أدوات مبتكرة تستوفي الجانبين الشرعي والفني لدعم قواعدها الرأسمالية.

وبحسب البيانات المتوفرة لدى صندوق النقد العربي، شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية تطورًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث سجلت نموًا قويًا في الأصول والإصدارات والابتكار التشريعي، مما يعكس التزامًا متزايدًا بتطوير وتنمية التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما شملت التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية في الدول العربية خلال عام 2024 التزامًا متزايدًا من جانب السلطات المعنية بتعزيز الشفافية، وتوحيد المعايير، وتحسين الحوكمة الشرعية في القطاع المصرفي الإسلامي، هدفت في مجملها لتعزيز الثقة في هذا القطاع، وتوسيع قاعدة عملائه، وتوفير أدوات تمويل متطورة وفي نفس الوقت متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وعلى مستوى بعض الدول العربية، بلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في السوق **المصري** 1.14 تريليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر 2024، بزيادة قدرها 68 في المائة عن عام 2023. كما ارتفع عدد الفروع الإسلامية إلى 311 فرعًا، تقدم خدماتها لحوالي 4 مليون عميل، إضافة إلى إصدار صكوك جديدة، بما في ذلك صكوك شركة "تساهيل" بمبلغ 7 مليار جنيه، وصكوك شركة "أمان"بمبلغ 3 مليار جنيه، مع بدء الترتيبات اللازمة لإصدارات أخرى لشركات كبرى أخرى. كذلك تم تطوير أكثر من 65 منتجاً مصرفياً إسلامياً، تشمل أوعية ادخارية، وخدمات مصرفية، وصيغ تمويلية واستثمارية، لتلبية احتياجات الأفراد والشركات والهيئات العامة.

وفي **السعودية**، حيث تمثل أصول التمويل الإسلامي نحو ثلاثة أرباع أصول النظام المصرفي، مما يعكس عمق القطاع في المملكة. ومن المتوقع مواصلة هذا النمو في عام 2025، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 فيما يخص تعزيز نمو التمويل الإسلامي. من جانبه استكمل البنك المركزي السعودي خلال النصف الأول من عام 2024 وضع قواعد التمويل الإسلامي المتعلقة بتحسين الشفافية، وتوحيد المعايير، وتعزيز الحوكمة الشرعية، مما يزيد من ثقة المستهلكين في المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

كما شهدت **البحرين** خلال عام 2024 تحولاً مهمًا في القطاع المصرفي، حيث انتقل البنك الأهلي المتحد إلى العمل المصرفي الإسلامي بعد استحواذ بيت التمويل الكويتي عليه.

وشهدت السوق **الإماراتية** تنوعًا في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، مما يعكس الجهود الرامية لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، ويتسق مع الأداء القوي للاقتصاد غير النفطي، والتعويل بصورة أكبر على قطاع التمويل الإسلامي. في سياق متصل، اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال عام 2024 الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في عام 2020، فضلًا عن وضع اللمسات الأخيرة على السياسات المتبقية وتسهيلات إدارة السيولة ذات الصلة، لضمان التكافؤ بين المؤسسات المالية التقليدية المرخصة وتلك التي تمارس أعمالها وفقًا أحكام الشريعة الإسلامية، شملت المبادرات الرئيسية طرح برنامج إعادة شراء الأذونات النقدية (M - Bills) الذي يسمح للمصرف المركزي بإعادة شراء الأذونات النقدية من خلال المزادات ويوفر وسيلة إضافية لتوفير السيولة من هذه الأذونات النقدية، إضافة إلى استكمال تطوير العمليات المتبقية للضبط الدقيق لوضع السيولة في السوق المفتوح من خلال تسهيلات الإقراض الآجل وعملية إعادة الشراء العكسية. وعند استخدام هذه التسهيلات إلى جانب تسهيلات مقايضة العملات الأجنبية الحالية، فإنها ستوفر للمصرف المركزي أدوات سيولة إضافية لضبط التقلبات قصيرة الأجل في سيولة القطاع المصرفي.

### 7.3. التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

دأبت السلطات الإشرافية على القطاع المصرفي في الدول العربية على مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية العالمية، وذلك في إطار الحرص على تعزيز وترسيخ دور القطاع في التنمية الاقتصادية. في هذا الصدد، تم التركيز خلال عام 2024 على اعتماد أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، وتعزيز أطر التعاون مع مختلف الشركاء الاستراتيجيين لمواصلة البرامج والمبادرات من أجل التطوير المستمر للقطاع المصرفي. تركزت الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2024 على تلك التي تسهم في تعزيز منعة القطاع المصرفي، وتعزيز ثقة المتعاملين معه داخلياً وخارجياً، وضمان توافق المعايير والأنظمة المتبعة من جانب المصارف العربية مع تلك المعمول بها عالمياً، وبما ينسجم مع معايير بازل 3، المتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة

بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات السيبرانية، والتوجه نحو ترخيص البنوك الرقمية.

في هذا السياق، شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات تشريعية ورقابية وتنظيمية ملحوظة خلال عام 2024، تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتحفيز الابتكار، وتوسيع نطاق الشمول المالي. كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية العربية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني، وذلك من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية العربية. كما استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

على مستوى الدول العربية فرادى، ومن واقع الاستبيان السنوي للتقرير الذي يصدره صندوق النقد العربي حول الاستقرار المالي في الدول العربية، فقد كان من أبرز الإصلاحات التي قامت بها السلطات المالية في **مصر**، إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية مجموعة من القرارات لتعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي، وإصدار قواعد تنظيم عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار (Robo-Advisor)، الذي يستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات مالية متخصصة للعملاء، فضلًا عن إصدار الكتاب الدوري رقم (3) بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني في مؤسسات قطاع التمويل غير المصرفي، لضمان حماية البيانات واستقرار الأسواق، وإلزام شركات التأمين بتعزيز بنيتها التحتية التكنولوجية لدعم مشروع الربط الإلكتروني مع الهيئة، مما يتيح مراقبة الأنشطة بشكل لحظي وتطوير أساليب الرقابة على مستوى القطاع. من جانب آخر، وقعت الهيئة اتفاقية مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتسريع عملية رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية، من خلال التحقق من صحة بيانات ملكية رقم الهاتف المحمول للعملاء عبر الربط الإلكتروني.

وفي **الإمارات**، تضمنت الإصلاحات التشريعية والتنظيمية إصدار مصرف الإمارات المركزي في عام 2024 عدة أنظمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والابتكار الرقابي، من أبرزها، نظام التمويل المفتوح، الذي يُعد الأول من نوعه عالميًا، لضمان سلامة وكفاءة خدمات التمويل المفتوح، ونظام الترخيص والإشراف على العملات الافتراضية المستقرة، الأول من نوعه في الشرق الأوسط، ونظام البنوك المتخصصة منخفضة المخاطر، الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى إنشاء إطار رقابي للمؤسسات المالية المرخصة وشركات التأمين، يتماشى مع المعايير الدولية، ويدعم تطوير القطاع المالي واقتصاد الدولة، وإنشاء وحدة "سندك" لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية، كأول وحدة مستقلة تمارس مثل هذا الدور على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على صعيد آخر، نجحت الإمارات في رفع اسمها من "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي "فاتف" في غضون 23 شهرًا فقط، مما يعكس فعالية الإطار التنظيمي في مواجهة الجرائم المالية.

أصدرت **عُمان** خلال عام 2024 قانون حماية الودائع المصرفية بالمرسوم السلطاني رقم (2024/47)، مما يعزز من استقرار النظام المصرفي. في السياق ذاته، تم استكمال مواد القانون المصرفي الجديد تمهيداً لإصداره خلال الربع الأول من عام 2025 بموجب مرسوم سلطاني. يتضمن القانون الجديد 241 مادة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والرقابي للقطاع المصرفي. من أبرز ملامح القانون تنظيم العمل المصرفي والبنك المركزي العماني، بما في ذلك تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة، وتشجيع الاستثمار في القطاع المصرفي من خلال تسهيل عمل المصارف الأجنبية وتعزيز المرونة في مجالات الاستثمار والائتمان، وإفراد باب لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، بما في ذلك عدم تعدد الرسوم والضرائب على الأصول العقارية والمنقولات، وإدخال مفاهيم جديدة مثل المصارف الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتخفيف المتطلبات الرقابية لتشجيع هذه الأنشطة ودعم الشمول المالي، وتعزيز حماية حقوق العملاء ومستهلكي الخدمات المالية من خلال مبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح عن الخدمات والأسعار.

كما شهد القطاع النقدي والمصرفي في **موريتانيا** خلال عام 2024 تطورات تشريعية وتنظيمية ورقابية هامة، تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، ودعم الشمول المالي، وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، من أبرزها إقرار مجلس الوزراء الموريتاني، في أغسطس 2024، مشروع قانون يلغي ويحل محل القانون رقم 2018-034 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني. تضمن المشروع استحداث مجلس جديد يسمى "مجلس أنظمة الدفع والمقاصة وتسوية الأوراق المالية"، بالإضافة إلى زيادة عدد المحافظين المساعدين إلى ثلاثة، وتشكيل لجنة للإدارة تتولى التسيير العملياتي للبنك. كما تم تعديل تشكيل المجالس التداولية لتعزيز استقلالية البنك المركزي عن الأجهزة الحكومية. جدير بالذكر أنه قد تم مراجعة النظام الأساسي للبنك المركزي لتعزيز استقلاليته، فضلًا عن إقرار قانون "عصرنة أسواق رأس المال" الذي يفتح الطريق أمام إنشاء بورصة نواكشوط للأوراق المالية.

في السياق ذاته، أطلق البنك المركزي الموريتاني، الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في مايو 2024، مستهدفًا رفع نسبة الشمول المالي إلى 63 في المائة بحلول عام 2028، مع التركيز على الشباب والنساء والفئات الأكثر هشاشة. في ديسمبر 2024، أصدر البنك المركزي الموريتاني تعليمات جديدة تلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي معاملة نقدية تتجاوز 10 ملايين أوقية قديمة، سواء كانت إيداعًا أو سحبًا، إذا لم تكن مدعومة بوثائق مبررة. كما شدد على مراقبة التحويلات المالية عبر المحافظ الإلكترونية التي تتجاوز 20 مليون أوقية قديمة، وإبلاغ السلطات المختصة في حال وجود أي شبهة. وفي أكتوبر 2024، أصدر البنك المركزي الموريتاني تعميماً حدد فيه معايير اختيار "رواد سوق الصرف" بين البنوك، وهم: التجاري بنك، بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي، بنك الأمانة، وسوسيتيه جنرال. تم اختيار هذه البنوك بناءً على التزامها بحجم تداول لا يقل عن 10 في المائة من السوق، مع فرض عقوبات على المخالفين، مثل سحب صفة "رائد سوق الصرف" لمدة ستة أشهر أو غرامات مالية. جدير بالذكر أن البنك المركزي الموريتاني كان قد أصدر يوم 28 نوفمبر 2021 ورقة نقدية من فئة 20 أوقية، متداولة مع العملة المعدنية من نفس الفئة المتداولة. في 15 يونيو 2023، أصدر البنك المركزي الموريتاني ورقة نقدية جديدة بقيمة 50 أوقية احتفالًا بمرور 50 عامًا على تداول الأوقية في موريتانيا، متداولة بالتزامن مع الورقة النقدية السابقة من نفس الفئة.

ومن أبرز الإصلاحات التنظيمية التي قام بها **البنك المركزي الأردني**، إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك لعام 2024، والتي تسري على جميع البنوك العاملة في الدولة بعد مرور 90 يومًا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم العلاقة بين البنوك والعملاء، وضمان مبادئ حماية المستهلك المالي. من بين ما تضمنته تلك التعليمات أحكام تتعلق بالبطاقات الائتمانية والحسابات الجامدة، بالإضافة إلى وضع حدود قصوى للعمولات المستوفاة من البنوك مقابل الخدمات المقدمة للعملاء. وفي إطار تعزيز التحول الرقمي، أصدر البنك المركزي الأردني خلال عام 2024 تعليمات جديدة لتنظيم عمل الخدمات المالية المفتوحة، التي تتيح لمزودي الأطراف الثالثة الوصول المباشر إلى بيانات وحسابات العملاء باستخدام واجهة برمجة التطبيقات (API).

أما بالنسبة لأبرز الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي قام بها **البنك المركزي السعودي (ساما)** خلال عام 2024، فقد كان في مقدمتها اعتماد إطار تنظيم "جوازات المنتجات المالية" بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث وافقت السعودية في يناير 2024 على إطار تنظيمي يسمح بتسجيل وترويج المنتجات المالية عبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يسهل على المستثمرين والشركات تداول هذه المنتجات ضمن بيئة تنظيمية موحدة، إضافة إلى توقيع "ساما" اتفاقية مع شركة Google لإطلاق خدمة Google Pay في المملكة باستخدام منصة "مدى"، بهدف تقليل الاعتماد على النقد وتعزيز الشمول المالي. كما أطلقت السعودية منصة "eSAMA" لتوفير الخدمات المصرفية الرقمية، فضلًا عن تفعيل أطر التعاون مع عدة شركات متخصصة في مجال الـ " RegTech " لتطوير حلول رقمية تعزز من كفاءة الامتثال والرقابة، مثل أدوات التحقق من الهوية، ومراقبة المعاملات، وإدارة المخاطر، وهو ما ساهم في تحقيق المملكة نموًا ملحوظًا في قطاع الـ"RegTech"، بلغ حجمه

399.7 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مع توقعات بنمو سنوي مركب بنسبة 16.7 في المائة حتى عام 2029.

فيما يخص **بنك الجزائر** فقد كان من أبرز الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي قام بها خلال عام 2024، بدء تطبيق قانون النقد والقرض بإصدار القانون رقم (23-09)، الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الذي يضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال عدة أحكام تشمل أساسا اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ. كذلك ركز القانون على تطوير وسائل الدفع بهدف تعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي. كما تضمن القانون استحداث لجان جديدة، تستهدف تعزيز آليات المراقبة والمتابعة. تضمن القانون أيضاً السماح بإطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر، ويصدرها، ويسيرها ويراقبها، وتسمى "الدينار الرقمي الجزائري"، علاوة على إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

بالنسبة للإصلاحات التي قام بها **بنك المغرب** خلال عام 2024، فتضمنت الإعلان في نوفمبر 2024، عن إعداد مشروع قانون ينظم العملات الرقمية، وذلك بعد حظرها منذ عام 2017. يهدف هذا المشروع إلى تقنين استخدام العملات الرقمية وتوفير إطار قانوني لها، مع دراسة إمكانية إصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) لتعزيز الشمول المالي.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي التوجيه رقم 2024/1619 (EU)، الذي يفرض قواعد أكثر صرامة على فروع البنوك غير الأوروبية، مما يؤثر مباشرة على البنوك المغربية العاملة في أوروبا. يتطلب التوجيه الجديد من هذه الفروع الامتثال لمراجعات امتثال جديدة ونظام تصنيف، مع احتمال تحويلها إلى شركات تابعة. في إطار آخر، بدأت وزارة الاقتصاد والمالية، بالتعاون مع بنك المغرب وهيئات تنظيمية أخرى، في تطوير استراتيجية شاملة للتمويل المستدام، تهدف إلى مواءمة القطاع المالي مع أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تطوير إطار قانوني للتأمين متناهي الصغر كجزء من الإصلاحات الهيكلية التي هدفت لتعزيز الشمول المالي وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات ذات الدخل المحدود.

بالنسبة لمجهودات **البنك المركزي التونسي** في مجال الإصلاحات التنظيمية والتشريعية خلال عام 2024، فقد كان من أبرزها مصادقة مجلس نواب الشعب في فبراير 2024، على تعديل يسمح للبنك المركزي التونسي بتقديم تمويل مباشر للخزينة العامة بقيمة 7 مليارات دينار (حوالي 2 مليار دولار أمريكي). كما وافق مجلس الوزراء في مارس 2024، على مشروع قانون يهدف إلى تحرير قانون الصرف، مما يسهل على المستثمرين والشركات إجراء المعاملات المالية الدولية. هذا المشروع لا يزال قيد المراجعة البرلمانية.

كذلك، أصدر البنك المركزي التونسي في عام 2024 عددًا من التعليمات الدورية، من بينها التعليمات المتعلقة بالشيكات، والتي تحدد التزامات البنوك فيما يخص معاملات الشيكات وإدارة الحوادث المتعلقة بها، وفقًا للتعديلات التي أدخلت على المجلة التجارية بالقانون (عدد 41 لعام 2024). وفي إطار الجهود المبذولة في مجالات التحول الرقمي والابتكار المالي، فقد أطلقت تونس عددًا من المبادرات الرقمية لتعزيز الشمول المالي، منها: الهوية الرقمية الوطنية "E-Houwiya"، والتي تتيح للأفراد إجراء المعاملات المالية والإدارية عبر الإنترنت، وإنشاء محفظة الدفع الإلكترونية "E-Wallet"، لغرض تمكين المستخدمين من إجراء المدفوعات والتحويلات المالية بسهولة، إضافة إلى البريد الإلكتروني الرسمي "E-Barid" الذي يسمح بالتواصل الرسمي بين الأفراد والإدارات الحكومية.

فيما يخص **البنك المركزي العراقي**، فقد كان من أبرز التطورات خلال عام 2024، إعلان البنك عن رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للمصارف من 250 مليار دينار عراقي إلى 400 مليار دينار بنهاية عام 2024، بهدف تعزيز صلابة القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات المالية. كما أصدر البنك المركزي في أكتوبر 2024 تعليمات جديدة لتعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شملت إنشاء مكتب امتثال في بغداد، والتعاقد مع شركات دولية لمراجعة التحويلات الخارجية، وتقييد صرف الدولار الأمريكي في المطارات. وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز التحول الرقمي والابتكار المالي، فقد أطلق البنك المركزي العراقي منصة " FITR" لتطوير البنية التحتية الرقمية

للقطاع المالي، بهدف تحسين الحوكمة المالية وزيادة كفاءة العمليات المصرفية.

وتمثلت أهم الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتشريعية التي قام بها **مصرف البحرين المركزي** خلال عام 2024، في إصدار المصرف تحديثات على دليل القواعد التنظيمية في يناير ومايو 2024، شملت مجالات الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، بما يتضمن متطلبات جديدة لتعزيز الشفافية وحماية المستهلك في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة، إضافة إلى تعديل متطلبات توزيع الأرباح وتحويلها، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات. كما أصدر المصرف خلال العام المشار إليه تعليمات جديدة تهدف إلى تقليل عدد المدراء التنفيذيين الخاضعين لموافقته المسبقة، وإلغاء متطلبات المؤهلات والكفاءة لبعض المناصب، مما يسهم في تبسيط الإجراءات التنظيمية وتعزيز كفاءة التعيينات الإدارية.

كما واصل مصرف البحرين المركزي خلال عام 2024 دعمه لبيئة التكنولوجيا المالية من خلال تطوير "البيئة الرقابية التجريبية" (Regulatory Sandbox)، التي تتيح للشركات الناشئة ومزودي الخدمات المالية اختبار منتجاتهم وخدماتهم في بيئة منضبطة وتحظى بقدر ملائم من الحوكمة ووفق أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز الابتكار في القطاع المالي. وكان المصرف قد أطلق منصة "FinHub973"، كأول منصة رقمية للابتكار في المنطقة العربية، تهدف إلى تسهيل التعاون بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية. ولغرض تعزيز الإطار الرقابي والامتثال المعمول به في مصرف البحرين المركزي، فقد اعتمد مجلس إدارة المصرف الهيكل التنظيمي الجديد الذي يعكس الدور المزدوج للمصرف كمصرف مركزي وهيئة رقابية موحدة للقطاع المالي، مما يسهم في تعزيز الكفاءة والفعالية في أداء المهام الرقابية.

## 4. التطورات في أسواق المال العربية

على صعيد الأسواق المالية العربية، فقد شهدت مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية العربية أداءً متقلباً خلال عام 2024 انتهى إلى أداء إيجابي في المجمل، لتواصل بذلك حالة التحسن المسجلة في أغلبية مؤشرات الأداء التي شهدتها في عام 2023. وجاءت التطورات المشار إليها تماشياً مع الحالة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، وخاصة الأسواق في الاقتصادات المتقدمة في مقدمتها الأسواق الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى عدد من الأسواق في الاقتصادات الناشئة والنامية خلال عام 2024.

في هذا الصدد، ارتفعت قيمة التداولات في أسواق الأوراق المالية العربية بنحو 53.62 في المائة، كما ارتفع حجم التداول بنحو 27 في المائة، في عام 2024، مقارنة بالعام السابق. فيما شهدت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي تراجعاً بنحو 4.1 في المائة، أي ما يعادل 185.97 مليار دولار أمريكي، لتسجل القيمة السوقية نحو 4,374.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2024. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب خلال فترة المقارنة، حيث سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام السابع على التوالي خلال عام 2024 بنحو 12,597 مليون دولار أمريكي. ملحق (10/7-أ و ج).

### 1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

جاء أداء أسواق المال العربية إيجابياً بشكل عام خلال عام 2024. أسهم في حالة التحسن التي شهدتها غالبية الأسواق العربية والعالمية وتجاوب الأسواق مع عدد من المحفّزات الإيجابية كان من أبرزها تيسير السياسة النقدية عبر خفض أسعار الفائدة، إضافة إلى تراجع معدلات التضخم، وتحسن نشاط الاقتراض والاستثمار الذي نتج عنه دخول مستثمرين جدد أسهموا في توسيع قاعدة الأسواق ورفع مستويات السيولة. كما كان لترقّب المستثمرين لنتائج أعمال الشركات السنوية، وتحسن نشاط الاستثمار الأجنبي بشقيه الفردي، والمؤسسي، أثر إيجابي أسهم في رفع معدلات التداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات أداء الأسواق بصفة عامة.

علاوة على ذلك، كان لمواصلة حركة إدراجات الشركات الجديدة، والطروحات العامة الأولية في الأسواق المالية العربية، خاصة في أسواق الإمارات والسعودية، عامل هام عزز من أداء مؤشرات الأسواق ورفع مستويات

عمق الأسواق. في هذا الصدد، تصدرت السعودية المنطقة من حيث عدد الطروحات خلال عام 2024، حيث بلغ عدد الطروحات الجديدة (الإكتتابات الأولية) ٢٨ اكتتاباً، ومجموع الإدراجات الجدية ٣٠ إدراجاً (إدراجات مباشرة واكتتابات أولية)، ما يعكس زخماً قوياً في السوق. في حين حققت أسواق الإمارات (أبو ظبي، ودبي) أعلى عائدات من الاكتتابات العامة، بقيمة إجمالية بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بإدراج شركات كبرى. أما عُمان فقد شهدت أكبر طرح عام أولي في تاريخها عبر إدراج شركة "OQ للاستكشاف والإنتاج"، التي جمعت نحو 2 مليار دولار أمريكي، إلى جانب إدراج "OQ Base Industries". وعادت الكويت إلى سوق الاكتتابات بعد توقف دام عامين من خلال إدراج شركة "البيوت الاستثمارية القابضة"، بينما شهدت البحرين أول إدراج منذ عام 2018، مع طرح مجموعة مطاعم "العبار"، ما يعكس تحركات جديدة نحو تنشيط أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في ضوء ما تقدم، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية متقلباً، انتهى إلى أداء إيجابي في المجمل بنهاية عام 2024، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في غالبية الأسواق المالية العربية. في هذا الصدد، سجل مؤشر الأسعار في بورصات كل من دمشق، ودبي (الأولى خليجياً)، وبيروت، والدار البيضاء أكبر الارتفاعات خلال عام 2024 بنحو 65.68 و27.07 و23.19 و22.16 في المائة، على التوالي، كما شهدت مؤشرات أسعار بورصات كل من مصر، وتونس، والكويت، ارتفاعاتٍ بنحو 19.47 و13.75 و8 في المائة، على التوالي، كذلك سجلت مؤشرات أسعار بورصات كل من الجزائر، وعمّان، ومسقط ارتفاعاتٍ بنسب بلغت عن 3.64 و2.37 و1.39 في المائة، على التوالي. فيما شهدت بورصتي البحرين والسعودية تحسناً بنحو 0.73 و0.58 في المائة، على التوالي. في المقابل، تراجعت مؤشرات الأسعار في بورصات أبو ظبي وقطر وفلسطين بنسبة 1.69 و2.40 و15.35 في المائة، على التوالي، الملحق (10/7 - ب)، والجدول (7-4).

في سياق متصل، عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات الإيجابية في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً بنحو 2.9 في المائة بنهاية العام 2024، مقابل ارتفاعه بنسبة 0.3 في المائة عن العام السابق.

جدول (7- 4): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة في عام 2024

| البورصة | نسبة التغير السنوي 2024 | اتجاه التغير السنوي 2024 |
|---|---|---|
| سوق دمشق للأوراق المالية[83] | 65.68 | ↑ |
| سوق دبي المالي | 27.07 | ↑ |
| ستاندرد & بورز 500 | 23.31 | ↑ |
| بورصة بيروت | 23.19 | ↑ |
| بورصة الدار البيضاء | 22.16 | ↑ |
| البورصة المصرية | 19.47 | ↑ |
| نيكاي 225 | 19.22 | ↑ |
| داكس | 18.85 | ↑ |
| بورصة تونس | 13.75 | ↑ |
| داوجونز | 12.88 | ↑ |
| أسياMSCI | 10.02 | ↑ |
| سوق الكويت - السوق العام | 8.00 | ↑ |
| بورصة الجزائر | 3.64 | ↑ |
| صندوق النقد العربي | 2.90 | ↑ |
| بورصة عمّان | 2.37 | ↑ |
| سوق مسقط للأوراق المالية | 1.39 | ↑ |
| الدول العربيةMSCI | 1.11 | ↑ |
| أوروبا MSCI | 0.91 | ↑ |
| بورصة البحرين | 0.73 | ↑ |
| السوق المالية السعودية | 0.58 | ↑ |
| سوق أبوظبي للأوراق المالية | -1.69 | ↓ |
| كاك 40 | -2.15 | ↓ |
| بورصة قطر | -2.40 | ↓ |
| بورصة فلسطين | -15.35 | ↓ |
| أمريكا اللاتينيةMSCI | -30.4 | ↓ |

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والعربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، والملحق (7-10).

على مستوى مؤشرات أسعار الأسواق المتقدمة، ارتفعت مؤشرات "ستاندرد أند بورز" (S&P-500) و"نيكاي 225" (NIKKEI225) الياباني، و"داكس" (DAX) الألماني و"داو جونز" (DJI) الأمريكي بنحو 23.31 و19.22 و18.85 و12.88 في المائة، على التوالي. فيما شهد مؤشر "كاك 40" الفرنسي (CAC 40) تراجعاً بنحو 2.15 في المائة.

على صعيد القيمة السوقية للأسواق المالية العربية، انخفضت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 4.1 في المائة، أي ما يقارب 185.97 مليار دولار أمريكي لتصل إلى نحو 4,374.1 مليار دولار أمريكي في نهاية

[83] أداء مؤشر دمشق حتى تاريخ 5 ديسمبر 2024

عام 2024، مقارنة بنحو 4,560.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023. جاء هذا الارتفاع في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2024 بشكل رئيس نتيجة ارتفاع مؤشرات قطاعات الطاقة، وخدمات المستهلك، والتقنية، والنقل، والطاقة. ملحق (10/7-أ).

على مستوى أداء الأسواق المالية العربية فرادى، وفيما يخص القيمة السوقية، لا زالت السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية تستحوذان على الحصص السوقية الأكبر في المنطقة العربية، إذ شكلت القيمة السوقية لهما في نهاية عام 2024 نحو 62.18 في المائة و18.66 في المائة، على التوالي (أي يشكلان معاً حوالي 80.85 في المائة من القيمة السوقية للأسواق المالية العربية). هذا وقد تصدرت بورصة الجزائر البورصات العربية على مستوى نسبة التغير في القيمة السوقية بارتفاع بنحو 617.8 في المائة[84]، ويعزى هذا النمو الاستثنائي للبورصة الجزائرية (يعادل 7 أضعاف القيمة السوقية السابقة) إلى إدراج بنك القرض الشعبي الجزائري ثلاثين في المائة من رأسماله للاكتتاب عن طريق البورصة، حيث وزعت على ستين مليون سهم بما يعادل حوالي 138 مليار دينار جزائري (ما يعادل حوالي 1 مليار دولار أمريكي). تلت بورصة الجزائر سوق دمشق للأوراق المالية بارتفاع بلغت نسبته 69.3 في المائة، مدعومة بتحسن سعر الصرف وتحسن مستويات السيولة. كما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً في بورصات كل من بيروت ودبي والدار البيضاء ومسقط في عام 2024 بنحو 32.1 و31.8 و17.3 و15.9 في المائة، على التوالي الملحق (10/7 - أ).

ارتفعت كذلك القيمة السوقية لبورصات كل من الكويت وعمّان وتونس وأبو ظبي بنسب تراوحت بين 1.1 و7.9 في المائة. في المقابل، انخفضت القيمة السوقية لبورصات كل من قطر والبحرين بنسبة أقل من واحد في المائة. كما شهدت بورصات كل من السعودية وفلسطين ومصر تراجعاً بنحو 9.4 و16.6 و23.3 في المائة، على التوالي بنهاية عام 2024. كما تجدر الإشارة إلى أن بورصات كل من دبي والدار البيضاء والكويت قد سجلت أعلى مستوى تغير في القيمة السوقية بقيم بلغت 59.61 و10.96 و10.38 مليار دولار أمريكي، على التوالي. يعزى التراجع النسبي المسجل لإجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية مجتمعة إلى التراجع المسجل في السوق المالية السعودية بنحو 282.4 مليار دولار أمريكي، نتيجة تراجع عدد من القطاعات الرئيسة في السوق جاء في مقدمتها مؤشر قطاع الطاقة، الذي تأثر بتراجع الأسعار العالمية للطاقة في نهاية عام 2024. الملحق (10/7 – أ).

## 2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة

ساهمت حالة التفاؤل التي اتسمت بها تعاملات المستثمرين في تحسن مستويات السيولة وحجم التداول في غالبية أسواق المال العربية في عام 2024، وذلك جرّاء تنامي توقعات تحسن النمو الاقتصادي العالمي، نتيجةً لتخفيف سياسات التشديد النقدي خلال عام 2024، حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيف تشديد السياسة النقدية من خلال خفض أسعار الفائدة خلال عام 2024 ثلاث مرات، لتصل إلى نطاق يتراوح بين 4.25 في المائة و4.50 في المائة، بحلول شهر ديسمبر من العام ذاته، تبعه عدة قرارات مماثلة من عدة بنوك عالمية وعربية. هذا وقد جاء هذا التحول في السياسة النقدية استجابة لتراجع معدلات التضخم وتباطؤ المخاوف المرتبطة بانخفاض معدلات النمو.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية العالمية والعربية قد انتهجت منذ بداية شهر مارس 2022 سياسة التشديد النقدي، حيث قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمواصلة رفع أسعار الفائدة لأربع مرات خلال عام 2023 ومن ثم قام بتثبيتها أربع مرات في العام ذاته، علماً أن أسعار الفائدة تعد الأعلى منذ عام 2001.

في نفس السياق، شهدت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2024 ارتفاعاً في السيولة، كما تعكسه مؤشرات التداول، حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في عام 2024 بنحو 53.62 في المائة مقارنة مع

[84] مع الأخذ في الاعتبار صغر حجم بورصة الجزائر مقارنةً مع البورصات العربية الأخرى، إذ تشكل أقل من 0.1 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مجتمعة.

العام السابق، وبلغت هذه القيمة نحو 1,019 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنحو 335.71 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2023. ويُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التحسن في مستويات السيولة في بورصتي مصر والسعودية، بنحو 194.1 و141.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في بورصات كل من الكويت، وأبو ظبي، وبورصة الدار البيضاء، ودبي بنحو 13.59 و6.08 و3.40 و2.23 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كذلك سجلت بورصات مسقط، والبحرين، وتونس، ودمشق، والجزائر ارتفاعاً تراوح بين 16.9 و324 مليون دولار أمريكي. في المقابل، سجلت بورصات بيروت، وفلسطين، وعمّان، وقطر تراجعاً بنحو 92.9 و192.5 و365 و5,206 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

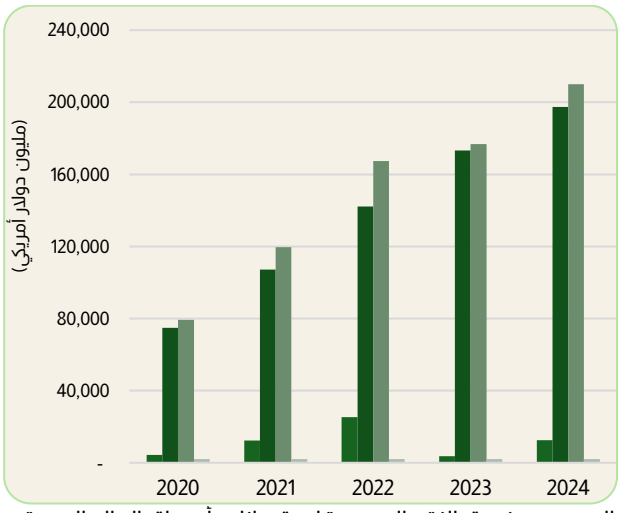
أما من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، فقد تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق المالية العربية الأكثر نشاطاً بمعدل دوران للأسهم بلغ 714.5 في المائة، تلتها بورصة الكويت بنحو 34.2 في المائة. كما سجلت بورصات السعودية، وقطر، وتونس، والدار البيضاء، ودبي، وأبو ظبي معدلات تراوحت بين 18.3 و11.4 في المائة. كذلك سجلت بورصات عمّان، ودمشق، ومسقط، والبحرين، وفلسطين، وبيروت معدل دوران تراوح بين 6.8 و2 في المائة، فيما كانت بورصة الجزائر الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران بلغ 0.5 في المائة، الملحق (10/7) - ج.

## 3.4. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في أسواق المال العربية

بلغ إجمالي قيمة مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2024 حوالي 197.45 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 19.37 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العربية خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادةً في قيمة مبيعات الأجانب بنحو 24.22 مليار دولار أمريكي عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2023، والبالغة نحو 173.23 مليار دولار أمريكي. في المتوسط، تراجعت نسبة تعاملات الأجانب في البورصات العربية لتبلغ نحو 20 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2024، مقابل 26.3 و20.3 في المائة في عامي 2023 و2022، على التوالي.

في نفس السياق، حقق صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية كمجموعة لعام 2024 صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك للعام السابع على التوالي، حيث سجلت صافي تعاملات الأجانب (المشتريات مطروحاً منها المبيعات)، صافي تدفق موجب بنحو 12.6 مليار دولار أمريكي، وذلك لمجموع البورصات العربية عن عام 2024، بالمقارنة مع صافي تدفق موجب أيضاً بنحو 3.62 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الشكل (7-8).

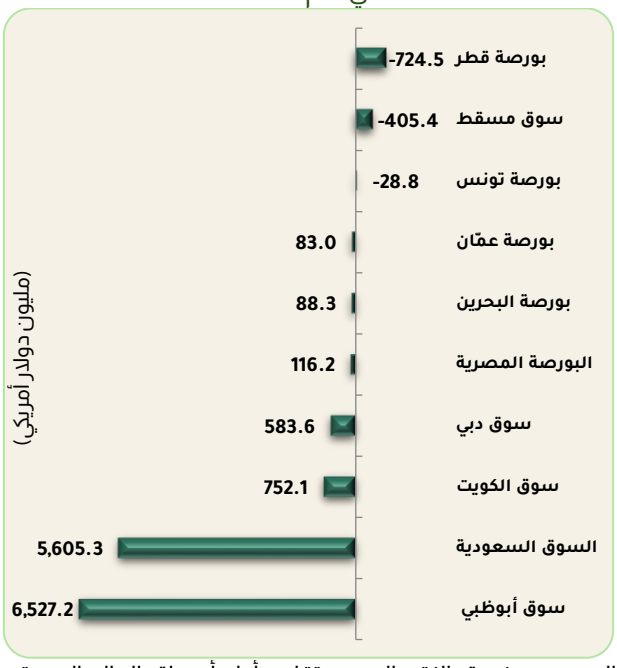
شكل (7- 8): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، والملحق (10/7) – ج.

سجلت سوق أبو ظبي للأوراق المالية أعلى صافي شراء لتعاملات الأجانب في عام 2024 بنحو 6.52 مليار دولار أمريكي، تلتها السوق المالية السعودية مسجلة حوالي 5.60 مليار دولار أمريكي. كما سجلت بورصات كل من الكويت، ودبي، ومصر، والبحرين، وعمّان صافي شراء بنحو 752.1 و583.6 و116.2 و88.3 و83 مليون دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجلت بورصة تونس صافي تدفق سالب بنحو 28.8 مليون دولار أمريكي. كما شهدت الأسواق المالية في كل من مسقط وقطر صافي تدفق سالب بنحو 405.4 و724.5 مليون دولار أمريكي، على التوالي، الملحق (10/7 – ج) والشكل (7-9).

شكل (7- 9): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية في عام 2024




المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق المال العربية، والملحق (10/7) – ج.

فيما يتعلق بنسبة تعاملات الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية في نهاية عام 2024، فقد تصدرت بورصات كل من دبي، وأبو ظبي، وقطر، والبحرين البورصات العربية، حيث تراوحت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما في ذلك مواطني الدول العربية الأخرى) بين 38.1 و49.6 في المائة، على التوالي من إجمالي قيم التعاملات، يليها بورصات السعودية، وعمّان، ومسقط، والكويت بنسب تراوحت بين 16.5 و26.3 في المائة. فيما سجلت بورصتا مصر وتونس نحو 3.4 و3.2 في المائة، على التوالي.

### إطار (7-1): أزمة الأسواق المالية العالمية والعربية، أغسطس 2024 (الاثنين الأسود)

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال شهر أغسطس من عام 2024 حالة من التباين انتهت بتحسن نسبي، تخللها تقلبات حادة، لتفقد مكاسبها المحققة خلال شهر يوليو 2024، وذلك على خلفية أزمة الأسواق المالية العالمية التي حدثت تحديداً في الخامس من شهر أغسطس 2024، والمتعارف عليها بمسمى "الاثنين الأسود". بدأت أزمة الأسواق المالية تحديداً في سوق الأوراق المالية الأمريكية التي سجلت خسائر تاريخية تحت وطأة عمليات بيع مكثفة من قبل المستثمرين، أدت إلى حالة من الهلع بين المستثمرين في "وول ستريت" وامتدت إلى أسواق الأسهم الآسيوية والأوروبية وبدرجة أقل إلى الأسواق العربية.

نجمت الأزمة عن عدة عوامل، من أهمها تصاعد المخاوف العالمية من حدوث ركود تضخمي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية، على إثر تقرير التوظيف الأمريكي الصادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي الذي أوضح فيه أن معدل البطالة الأمريكية ارتفع إلى 4.3 في المائة في يوليو 2024 وهو ما يزيد عن المتوقع حيث ارتفع بنسبة 0.2 في المائة ليصبح بذلك أعلى معدل بطالة منذ شهر أكتوبر 2021. كذلك، كان لانخفاض جاذبية أسهم الشركات المدرجة في قطاع التقنية في الأسواق الأمريكية تحديداً، في ضوء تراجع الأرباح نصف السنوية، أثر أسهم في تخارج المستثمرين من قطاع التقنية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشر أداء القطاع في الأسواق الأمريكية على وجه الخصوص.

في السياق ذاته، أسهم قرار البنك المركزي الياباني الصادر في الأول من شهر أغسطس 2024، والمتعلق برفع سعر الفائدة على الين إلى 0.25 في المائة لأول مرة منذ 17 عامًا في حدوث تراجعات حادة في السوق المالي الياباني والأسواق المالية الأسيوية بشكل عام، وذلك لارتباط الاستثمار في الأسواق بعملية الاقتراض التي تأثرت بعملية الرفع بسبب قيام المستثمرين بالاقتراض من البنوك اليابانية بفائدة صفرية بهدف الاستثمار في شراء العملات أو أصول أجنبية ذات عوائد أعلى.

كما جاءت الأزمة بالتوازي مع استمرار تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية حول العالم خلال عام 2024، علاوةً على استمرار المخاوف المرتبطة بالركود العالمي، إضافةً إلى تقلب الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أثر سلباً على تطلعات الأسواق المالية بشكل عام.

وأظهرت الأسواق المالية العالمية والناشئة والعربية في أعقاب أزمة "الاثنين الأسود" قدرتها على امتصاص الصدمات الفجائية، وأبدت مرونة في التعامل، حيث عوضت غالبية هذه الأسواق المالية جزءاً مهماً من خسائرها المحققة في جلستي تداول يومي الرابع والخامس من أغسطس 2024، بفعل تحسن معنويات المستثمرين، في ضوء حركة تصحيحية ارتدادية جاءت نتيجة لسرعة استجابة الأسواق في عملية تقييم الوضع، سعياً منها للوصول إلى التعافي من الأزمة في ضوء سعي المستثمرين خاصة على المستوى المؤسسي للاستفادة من ظروف الموجة البيعية لتحولها إلى فرص استثمارية جاذبة في كافة القطاعات، خاصة قطاعات التقنية والطاقة والبنوك.

## 4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية في أسواق المال العربية

على صعيد التطورات التنظيمية والتشريعية والرقابية المتعلقة بأسواق المال العربية خلال عام 2024، استمرت الجهات ذات الصلة في الدول العربية في تعزيز مساعيها نحو تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال العربية، ورفع مستويات السيولة من خلال مواكبة التطورات المتعلقة بأحدث المعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث منظومة التشريعات التي من شأنها أن ترفع مستويات الإفصاح والشفافية وحماية المتعاملين.

في هذا الإطار، شهدت أسواق الأوراق المالية في الدول العربية خلال عام 2024 عدد من التطورات التنظيمية والتشريعية، ذلك في إطار مساعي الهيئات الرقابية والتنفيذية لتعزيز بيئة الاستثمار ورفع كفاءة الأسواق وتحسين الشفافية وممارسات الحوكمة، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة التعاون الإقليمي والدولي.

في **الإمارات**، تم تنظيم الطرح الخاص لسندات الدين والصكوك والأدوات المالية المورقة، بالإضافة إلى تعديل نظام حوكمة الشركات المساهمة العامة. كما تم إصدار ضوابط تنظيم مشغلي منصات الأصول الافتراضية، بما يشمل ترخيص وتسجيل عدد من الشركات المختصة.

فيما يخص **السعودية**، شهدت السوق السعودية تنظيم خدمة المستشار الآلي، وإصدار تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، ومراجعة اللوائح المنظمة لصناديق الاستثمار. كما شملت التطورات استطلاع الآراء بشأن عمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها.

في **عُمان**، تم اعتماد لائحة تنظيم السندات والصكوك طويلة الأجل، وإطلاق برنامج تحفيزي لسوق رأس المال يتضمن تشجيع تحول الشركات العائلية إلى مساهمة عامة، تأسيس سوق فرعية في بورصة مسقط، وتحفيز تحول الشركات المحدودة إلى مساهمة مقفلة. كما تم تطوير نظام لتقييم وإدارة المخاطر في القطاعات المشمولة بالإشراف، إلى جانب مشروع لتعزيز الرقابة على منصات التمويل الجماعي.

في السياق ذاته، أصدرت هيئة **قطر** للأسواق المالية قرارات بشأن ضبط تداولات الأشخاص المطلعين، وتعديل قواعد تملك الأسهم وتوزيع الأرباح. كما تم تعديل إجراءات البيع على المكشوف المغطى، وإصدار إجراءات إدارة فشل التسوية الناتج عن عدم تغطية المراكز المكشوفة.

أما في **الكويت**، فقد أصدرت بورصة الكويت ضوابط لزيادة رأس مال الصناديق المغلقة، وطوّرت خدمة التداول بالهامش. كما أطلقت النسخة المطورة من نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL، وشهدت تعديلات على بعض أحكام خدمة التداول.

من أبرز القرارات **في البحرين**، قامت بورصة البحرين بتعديل الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ضمن الأطر التنظيمية. كما تم تعديل قواعد سوق البحرين الاستثماري لتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، وتوسيع نطاق خدمات مزودي السيولة.

في الإطار ذاته، شهدت **البورصة المصرية** تحديثات مؤسسية وتقنية وهيكلية، تضمنت:

- تطوير نظام التداول والرقابة، لتشمل الأسهم والسندات والمشتقات المالية.
- إطلاق مؤشر الشريعة "EGX 33 Shariah" وتفعيل منصة الكربون الطوعية.
- تعديل قواعد العضوية، وإتاحة أدوات الدين الحكومية لجميع فئات المستثمرين.
- إنشاء سجل لمسؤولي علاقات المستثمرين وتحسين متطلبات الإفصاح والشفافية.

فيما يخص **الجزائر**، أحرزت السوق المالية الجزائرية تقدماً في عدة مجالات، منها:

- إطلاق بوابة إلكترونية ونافذة موحدة للسوق المالية.
- إدخال خمسة أسواق جديدة، وتبسيط إجراءات الإدراج، وإنشاء قسم خاص بالمؤسسات الناشئة.

- صياغة مشروع قانون جديد يشمل المالية الخضراء والصكوك الإسلامية.
- توسيع نطاق الشراكات مع الهيئات الرقابية في دول عربية أخرى لتعزيز بناء القدرات.

في **الأردن،** واصلت هيئة الأوراق المالية الأردنية خلال عام 2024 جهودها لتعزيز البنية التشريعية والتنظيمية، حيث نظّمت سلسلة من ورش العمل بالتعاون مع جهات تنظيمية عربية، بهدف رفع كفاءة كوادرها وتعزيز الرقابة على أسواق التداول. وتركزت الجهود على تطوير البيئة الرقابية بما يعزز مستويات الشفافية والإفصاح والثقة في السوق، إضافة إلى تحفيز الاستثمار في بورصة عمّان من خلال توفير أطر قانونية وتشريعية أكثر مرونة وفاعلية.

بالنسبة **لفلسطين،** عملت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتعاون مع بورصة فلسطين على تحديث الأدوات والتشريعات المنظمة لقطاع الأوراق المالية، مع تركيز خاص على تطوير البنية التشغيلية الإلكترونية. وأصدرت الهيئة تعليمات جديدة تنظم تعامل شركات الأوراق المالية في البورصات الأجنبية غير النظامية. كما استجابت للظروف الاستثنائية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بتمديد مهل الإفصاح المالي للشركات المدرجة، بهدف ضمان شفافية البيانات وتعزيز ارتباطها بالواقع الاقتصادي.

أما في **سورية،** فقد شهد عام 2024 إصدار عدد من التعليمات والقرارات التنظيمية من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، من أبرزها تعليمات الإفصاح الطارئ، وتعليمات تنظيم شراء حصص مؤثرة في الشركات المساهمة العامة، وتعديلات على تراخيص شركات الوساطة المالية. كما تم العمل على تفعيل القانون رقم 11 لعام 2023 المتعلق باندماج الشركات وتحولها إلى شركات مساهمة مغلقة، متضمناً حوافز مالية وضريبية. وضمن جهود تعزيز الحوكمة، طُلب من الشركات إعداد تقارير الحوكمة السنوية وفق النموذج المعتمد من الهيئة.

**الطروحات الأولية الجديدة والاكتتابات والشركات الجديدة المدرجة:**

شهدت أسواق الأسهم العربية في عام 2024 نشاطًا ملحوظًا في الطروحات العامة الأولية(IPOs) والإدراجات الجديدة، بما يتسق مع التوجهات الحكومية نحو خصخصة بعض الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير البيئة المواتية لتحسين مناخ الأعمال للمستثمرين المحليين والأجانب.

**فيما يتعلق بالسعودية،** تصدرت المملكة المنطقة من حيث عدد الطروحات خلال عام 2024، حيث شهدت السوق الرئيسية (تداول) 15 اكتتابًا عامًا أوليًا، بينما شهدت السوق الموازية (نمو) 27 اكتتاباً، مما يعكس زخمًا قويًا في السوق.

**أما في الإمارات،** فقد تم تنفيذ 7 طروحات عامة أولية، أبرزها إدراج شركة "طلبات" في سوق دبي المالي، والتي جمعت 2 مليار دولار أمريكي، وشركة "لولو للتجزئة" في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، والتي جمعت 1.7 مليار دولار أمريكي. كما تم إدراج شركة"NMDC Energy" في سوق أبو ظبي، حيث جمعت 877 مليون دولار أمريكي. شهدت الإمارات أكبر حصة من عائدات الطروحات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي.

**وبالنسبة لعُمان،** فقد شهدت أكبر طرح عام أولي في تاريخها، حيث جمعت شركة "OQ للاستكشاف والإنتاج" 2 مليار دولار أمريكي من خلال إدراجها في بورصة مسقط. كما تم إدراج شركة"OQ Base Industries" .

**أما في الكويت،** فقد عادت إلى سوق الطروحات بعد غياب دام عامين، حيث تم إدراج شركة "مجموعة البيوت الاستثمارية القابضة" في بورصة الكويت، وجمعت 147 مليون دولار أمريكي. كان هذا الإدراج الوحيد في الكويت لعام 2024، مما يعكس بداية جديدة لنشاط السوق.

شهدت **البحرين** أول طرح عام أولي منذ عام 2018، حيث تم إدراج مجموعة مطاعم "العبار" في بورصة البحرين، وجمعت 24 مليون دولار أمريكي. هذا الإدراج يمثل خطوة مهمة في تنشيط سوق البحرين المالي.

**أما قطر،** فلم تشهد بورصتها أي طروحات عامة أولية جديدة خلال عام 2024، مما يشير إلى استقرار نسبي في نشاط السوق.

**وفي مصر،** تم تنفيذ اكتتابين عامين أوليين، شمل أحدهما إدراج "البنك المتحد" في البورصة المصرية في أكتوبر 2024. تمثل هذه الطروحات جزء من جهود الحكومة المصرية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

**فيما يتعلق بالجزائر،** نجد أنها شهدت إدراج بنك "القرض الشعبي الجزائري (CPA) "في بورصة الجزائر في مارس 2024، حيث جمعت ما يقارب مليار دولار أمريكي، مما يمثل أكبر طرح في تاريخ البورصة الجزائرية.

**في المغرب،** تم إدراج شركة "CMGP" في بورصة الدار البيضاء في ديسمبر 2024، مما يعكس نشاطاً متزايدًا في السوق المغربي.

**أما في الأردن،** فلم تسجل بورصة عمَّان أي طروحات عامة أولية جديدة خلال عام 2024. ومع ذلك، شهدت البورصة بعض الأنشطة المتعلقة بإعادة التداول ونقل الإدراج بين الأسواق المختلفة، بالإضافة إلى إدراجات لحقوق الاكتتاب. على سبيل المثال، تم إدراج 25 مليون حق اكتتاب لأسهم الزيادة في رأسمال شركة البنك الاستثماري (INVB) في شهر أكتوبر 2024.

**وفي فلسطين،** لم تشهد بورصة فلسطين أي طروحات عامة أولية جديدة خلال عام 2024. على العكس، سجلت البورصة انخفاضًا ملحوظًا في نشاط التداول، حيث تراجعت قيمة التداولات بنسبة 50 في المائة مقارنة بالعام السابق، وبلغت حوالي 164 مليون دولار أمريكي. كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 37 في المائة، مما يعكس تأثيرات التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدولة.

**في تونس،** لم تُسجل بورصة تونس أي طروحات عامة أولية جديدة خلال عام 2024. ومع ذلك، أنهت البورصة العام بنمو إيجابي في مؤشرها المرجعي "توناندكس"، الذي ارتفع بنسبة 13.75 في المائة مستمرًا في اتجاهه الصعودي للعام الرابع على التوالي.

# الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية

## نظرة عامة

شهد عام 2024 تأثر أداء التجارة الخارجية للدول العربية بالتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، إضافةً إلى تطورات أداء الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول الشريكة الرئيسية، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وأثرها على حركة وتكلفة التجارة الدولية والعربية. نتيجةً لذلك، بلغت قيمة **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2024 حوالي 2,337 مليار دولار أمريكي مقابل قيمة قدرها 2,235.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 4.6 في المائة مقارنة بالعام السابق. ويُعزى ذلك بشكل أساسي الى ارتفاع قيمة **الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية** خلال عام 2024 بنسبة قدرها حوالي 10.7 في المائة لتصل إلى نحو 1,111.4 مليار دولار أمريكي مقابل واردات بلغت قيمتها حوالي 1,004.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، في حين تراجعت قيمة **الصادرات السلعية العربية الإجمالية** بقدر طفيف بلغت نسبته نحو 0.4 في المائة لتقتصر قيمتها على حوالي 1,225.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقابل نحو 1,231 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

وفيما يتعلق باتجاهات التجارة العربية خلال عام 2024، فقد استحوذت مجموعة دول آسيا على الحصة الأكبر من الصادرات العربية بنسبة قدرها 42.3 في المائة مقارنة بحوالي 43.8 في المائة خلال عام 2023، وتراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية ليسجل نحو 9.5 في المائة خلال عام 2024 مقارنة مع نسبة بلغت 10.0 في المائة في العام السابق. كما انخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتستقر عند حوالي 3.2 في المائة مقابل حوالي 3.4 في المائة خلال عام 2023. أما فيما يخص **الصادرات العربية البينية** خلال عام 2024، فقد زادت حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لتصل إلى حوالي 13.9 في المائة مقارنة مع نحو 12.7 في المائة خلال العام السابق، حيث حققت الصادرات السلعية البينية العربية في عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 8.7 في المائة لتبلغ نحو 170 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 156.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

أما بالنسبة **للواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2024، فقد ارتفع نصيب الدول العربية ليسجل حوالي 15 في المائة مقابل حصة بلغت 14.7 في المائة خلال عام 2023، بينما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي لتسجل نحو 18.5 في المائة مقارنة مع حوالي 18.8 في المائة خلال العام السابق. كما تراجع نصيب دول آسيا خلال عام 2024، والتي تمثل أكبر مصدر للدول العربية، ليصل إلى حوالي 30.5 في المائة مقابل حصة قدرها 30.6 في المائة محققة خلال عام 2023، أما بالنسبة للواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجعت لتسجل حوالي 7.3 في المائة مقابل حوالي 7.7 في المائة خلال عام 2023.

فيما يخص **الهيكل السلعي للتجارة العربية** في عام 2024، فقد تواصل استحواذ مجموعة الوقود والمعادن على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية، حيث ارتفع من نحو 62.9 في المائة خلال عام 2023 ليصل إلى حوالي 64.5 في المائة في عام 2024، بينما تراجعت حصة الصادرات من المصنوعات بنحو 1.8 في المائة لتسجل حوالي 25.2 في المائة، كما انخفض نصيب السلع الزراعية ليسجل حوالي 7.1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحصة قدرها 7.7 في المائة خلال عام 2023. أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد استأثرت مجموعة المصنوعات على الحصة الأكبر في الواردات العربية خلال عام 2024 على الرغم من تحقيقها انخفاضاً محدوداً لتبلغ حصتها حوالي 61.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 62.0 في المائة خلال عام 2023. وفيما يخص مجموعة الوقود والمعادن، فقد انخفضت حصته لتصل إلى نحو 13.0 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 14.5 في المائة خلال عام 2023، كما سجل نصيب السلع الزراعية حوالي 21.8 في المائة خلال عام 2024 مقابل حصة قدرها 20.0 في المائة في عام 2023.

على صعيد **تجارة الخدمات** خلال عام 2024، فقد اتسع العجز في ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، نتيجة تأثر المدفوعات والمتحصلات بالتطورات الجيوسياسية الجارية على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما في بندي النقل والسفر (السياحة). ارتفعت المدفوعات الخاصة بالتجارة العربية في الخدمات في الدول العربية بنحو 5.2 في المائة خلال

عام 2024 لتسجل نحو 420 مليار دولار أمريكي، مقارنةً مع نحو 399.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وذلك نتيجة الزيادة في مدفوعات بندي النقل والسفر بنحو 6.8 في المائة و4 في المائة، على التوالي. كما شهدت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً بنسبة 5.1 في المائة خلال عام 2024 لتبلغ نحو 395.7 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 376.5 مليار دولار أمريكي في العام السابق، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في متحصلات بند السفر (السياحة) بنحو 8.2 في المائة، نتيجة تعزيز التدفقات السياحية الوافدة إلى عددٍ من الدول العربية.

في ضوء التطورات سالفة الذكر في كلٍّ من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، اتسع **العجز المسجل في الميزان الخدمي** للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 بنسبة 7.2 في المائة، ليصل إلى نحو 24.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً بعجز بلغ حوالي 22.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويعكس هذا الاتساع استمرار الضغوط على بندي النقل والسفر، رغم التحسن النسبي في المتحصلات الخدمية.

## 1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

### 1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية

تأثر أداء التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام 2024 بالتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، والتطورات التي شهدها أداء الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول الشريكة الرئيسة، بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وأثرها على حركة وتكلفة التجارة الدولية والعربية. كمحصلة لتلك التطورات المذكورة، تراجعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية بقدر طفيف بلغت نسبته نحو 0.4 في المائة لتقتصر قيمتها على حوالي 1,225.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقابل نحو 1,231 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. نتيجة لذلك، انخفض نصيب الصادرات الإجمالية للدول العربية من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2024 ليسجل حوالي 5.0 في المائة مقارنة مع حصة قدرها حوالي 5.2 في المائة محققة خلال عام 2023. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2024 بنسبة قدرها حوالي 10.7 في المائة لتصل إلى نحو 1,111.4 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 1,004.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، مما أدى إلى ارتفاع حصتها من إجمالي الواردات العالمية لتسجل حوالي 4.5 في المائة مقارنة مع نصيب قدره 4.1 في المائة خلال عام 2023، (الجدول (8-1)).

جدول (8-1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2020-2024)

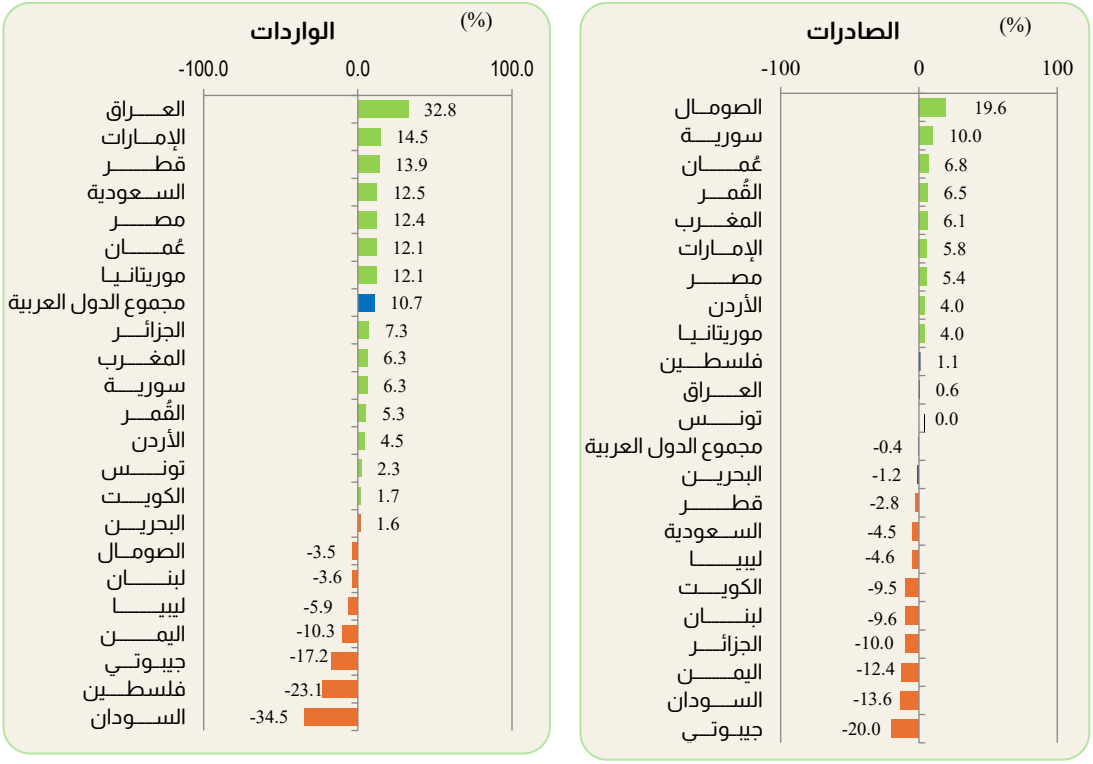
| البنود | القيمة ( مليار دولار أمريكي ) | | | | | معدل التغير السنوي (%) | | | | | معدل التغير السنوي ( 2020-2024) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | |
| الصادرات العربية | 759.7 | 1,086.5 | 1,441.5 | 1,231.0 | 1,225.5 | -25.3 | 43.0 | 32.7 | -14.6 | -0.4 | 12.7 |
| الواردات العربية | 758.3 | 843.8 | 973.8 | 1,004.2 | 1,111.4 | -11.7 | 11.3 | 15.4 | 3.1 | 10.7 | 10.0 |
| الصادرات العالمية | 17,647.6 | 22,289.7 | 24,904.4 | 23,886.1 | 24,430.9 | -7.2 | 26.3 | 11.7 | -4.1 | 2.3 | 8.5 |
| الواردات العالمية | 17,878.8 | 22,571.5 | 25,661.5 | 24,278.0 | 24,747.0 | -7.6 | 26.2 | 13.7 | -5.4 | 1.9 | 8.5 |
| وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية | 4.3 | 4.9 | 5.8 | 5.2 | 5.0 | | | | | | |
| وزن الواردات العربية في الواردات العالمية | 4.2 | 3.7 | 3.8 | 4.1 | 4.5 | | | | | | |

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وبالنسبة للتجارة العالمية UNCTAD.

فيما يخص أداء التجارة الخارجية على مستوى الدول العربية فرادى خلال عام 2024، انخفضت الصادرات السلعية في عشرة دول عربية بنسب تراوحت بين نحو 1.2 في المائة في البحرين وحوالي 20 في المائة في جيبوتي، في حين حققت باقي الدول العربية ارتفاعاً في قيم صادراتها بنسب تفاوتت بين حوالي 0.6 في العراق و19.6 في المائة في الصومال خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق. كما شهدت الصادرات السلعية في تونس استقرارا في 2024 مقارنة بعام 2023.

بالنسبة لأداء الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2024، سجلت تلك الواردات ارتفاعاً في خمس عشرة دولة عربية بنسب تراوحت بين حوالي 1.6 في المائة في البحرين ونحو 32.8 في المائة في العراق، بينما حققت الواردات السلعية تراجعاً في سبع دول عربية بنسب تباينت بين حوالي 3.5 في المائة في الصومال وحوالي 34.5 في المائة في السودان، وذلك خلال عام 2024 مقارنة مع عام 2023، (الملحق (1/8) والشكل (8-1)).

شكل (8-1): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية في عام 2024



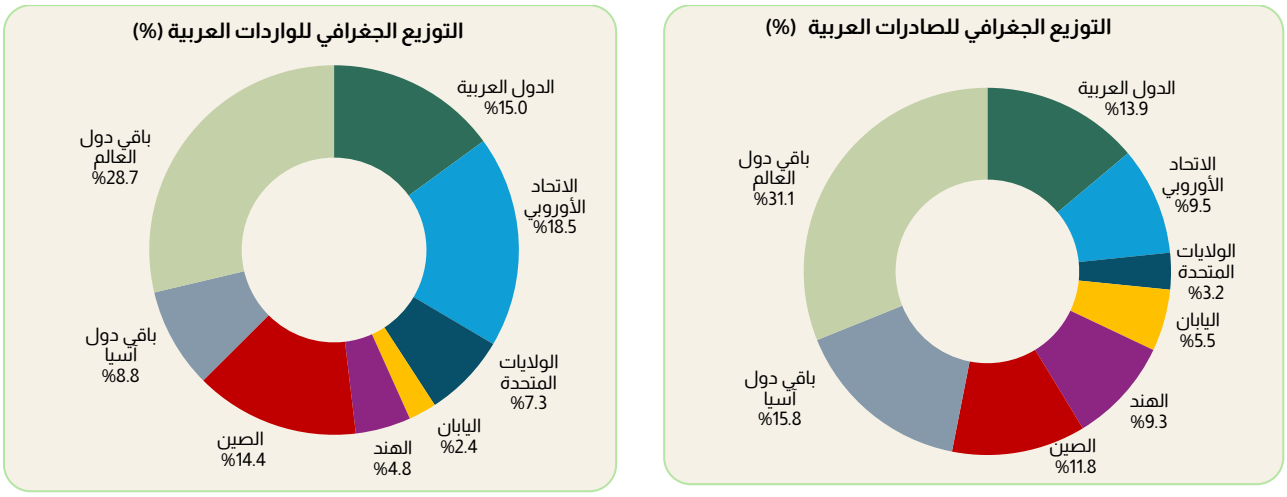

المصدر: الملحق (1/8).

## 2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

شهد عام 2024 استحواذ مجموعة دول آسيا على الحصة الأكبر من الصادرات العربية بنسبة قدرها 42.3 في المائة مقارنة بحوالي 43.8 في المائة خلال عام 2023. جاء ذلك على الرغم من تواصل تراجع حصتها للعام الخامس على التوالي. وقد بلغت حصة اليابان من الصادرات العربية نحو 5.5 في المائة، ونصيب الهند حوالي 9.3 في المائة، وبلغت حصة الصين نحو 11.8 في المائة وباقي دول آسيا 15.8 في المائة، ويعزى ذلك إلى تركز صادرات الدول العربية من النفط في مجموعة دول آسيا، خاصة في كل الصين والهند. تراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية ليسجل نحو 9.5 في المائة خلال عام 2024 مقارنة مع نسبه بلغت 10.0 في المائة خلال العام السابق. كما انخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتستقر عند حوالي 3.2 في المائة مقابل نسبة بلغت حوالي 3.4 في المائة خلال عام 2023. أما فيما يخص الصادرات العربية البينية خلال عام 2024، فقد زادت حصتها لتصل إلى حوالي 13.9 في المائة مقارنة مع نصيب قدره 12.7 في المائة خلال عام 2023، في حين استحوذت باقي دول العالم على حصة قدرها 31.1 في المائة من إجمالي الصادرات العربية مقابل حصة قدرها 30.1 في المائة خلال عام 2023.

أما بالنسبة للواردات السلعية العربية البينية، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2024 لتسجل حوالي 15 في المائة مقابل حصة بلغت 14.7 في المائة خلال عام 2023، وتراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات السلعية العربية لتسجل نحو 18.5 في المائة مقارنة مع حوالي 18.8 في المائة خلال عام 2023. كما تراجعت بشكل طفيف نسبة الواردات العربية من دول آسيا خلال عام 2024، والتي تمثل أكبر مُصدِّر للدول العربية، لتصل إلى حوالي 30.5 في المائة مقابل حصة قدرها 30.6 في المائة خلال العام السابق، حيث استحوذت الصين على حوالي 14.4 في المائة وباقي دول آسيا على حصة قدرها 16.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية. أما بالنسبة للواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تراجعت لتسجل حوالي 7.3 في المائة، مقابل حوالي 7.7 في المائة خلال عام 2023، في حين ارتفعت حصة باقي دول العالم لتصل إلى حوالي 28.7 في المائة مقابل 28.2 في المائة خلال عام 2023، الملحق (2/8) والشكل (8-2).

شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين في عام 2024




المصدر: الملحق (2/8).

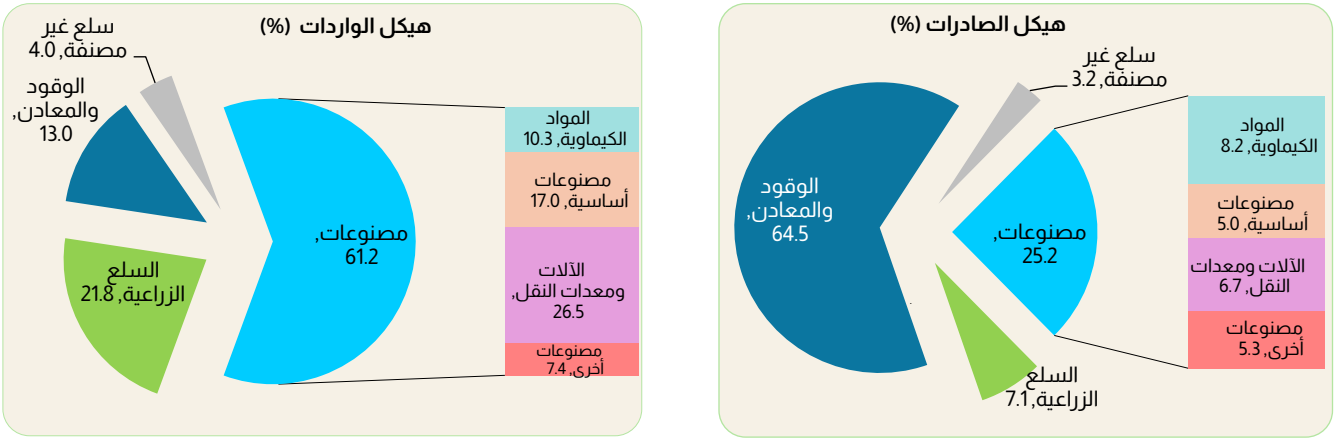
## 3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

شهد عام 2024 تواصل استحواذ مجموعة الوقود والمعادن على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية، حيث ارتفع من نحو 62.9 في المائة خلال عام 2023 ليصل إلى حوالي 64.5 في المائة، بينما تراجعت حصة الصادرات من المصنوعات لتسجل حوالي 25.2 في المائة، حيث انخفضت حصة المواد الكيماوية والتي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات العربية من المصنوعات بحصة بلغت 8.2 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية العربية، وكذلك تراجعت حصة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات والنقل، والمصنوعات المتنوعة الأخرى. كما انخفض نصيب السلع الزراعية ليسجل حوالي 7.1 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحصة قدرها 7.7 في المائة خلال عام 2023.

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد استأثرت مجموعة المصنوعات على الحصة الأكبر في الواردات العربية خلال عام 2024 رغم تراجعها بشكل محدود لتبلغ حصتها حوالي 61.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 62.0 في المائة خلال عام 2023. أما فيما يخص السلع المتضمنة في فئة المصنوعات، فقد استحوذت الآلات ومعدات النقل على النصيب الأكبر من الواردات العربية من المصنوعات مسجلة نحو 26.5 في المائة من إجمالي الواردات السلعية العربية خلال عام 2024 على الرغم من تراجع صحتها بنحو 1.2 في المائة مقارنة بحصتها في عام 2023، تلتها المصنوعات الأساسية والتي حققت حصة قدرها 17.0 في المائة، بينما سجلت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى نحو 7.4 في المائة خلال عام 2024. أما المواد الكيماوية، فقد ارتفعت حصتها لتسجل 10.3 في المائة من إجمالي الواردات السلعية العربية خلال عام 2024 مقابل 9.7 في المائة خلال عام 2023.

فيما يتعلق بالسلع الزراعية والتي تمثل في المتوسط نحو خُمس الواردات السلعية العربية، فقد ارتفعت حصتها لتصل إلى حوالي 21.8 في المائة خلال عام 2024 مقابل 20.0 في المائة مسجلة في عام 2023. أما مجموعة الوقود والمعادن، فقد انخفضت حصتها لتصل إلى نحو 13.0 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 14.5 في المائة خلال عام 2023، الملحق (3/8) والشكل (8-3).

شكل (8-3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية في عام 2024




المصدر: الملحق (3/8).

## 2. تنافسية الصادرات السلعية العربية

تعتبر التجارة الخارجية قاطرة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول العربية في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير لها على العالم الخارجي، ومن ثم زيادة نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. ومن جانب آخر، تعد التجارة الخارجية مرآة لواقع الاقتصاد في أي دولة إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات. والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، لذا فإن الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تتفق عليه كل الأدبيات الاقتصادية. وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ويعد الارتقاء بتنافسية الصادرات العربية وتتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات أحد أهم المحاور لتنميتها[85].

لم تبلغ صادرات الدول العربية المستوى المأمول في نتائج مؤشر التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، حيث لا تزال الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية. على الرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض التحديات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية، فضلًا عن عوامل أخرى عديدة تحد من تحقيق أهداف الجهود المبذولة لدعم الصناعات المحلية، ومنها تفاقم مديونيات الدول العربية واستمرار المشاكل الجيوسياسية ومخاطر الاستثمار وتأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية المتوالية. لذا، تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (8-2).

[85] - مؤشر التنوع Diversification Index: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

- مؤشر التركز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية من سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين الصفر والواحد، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

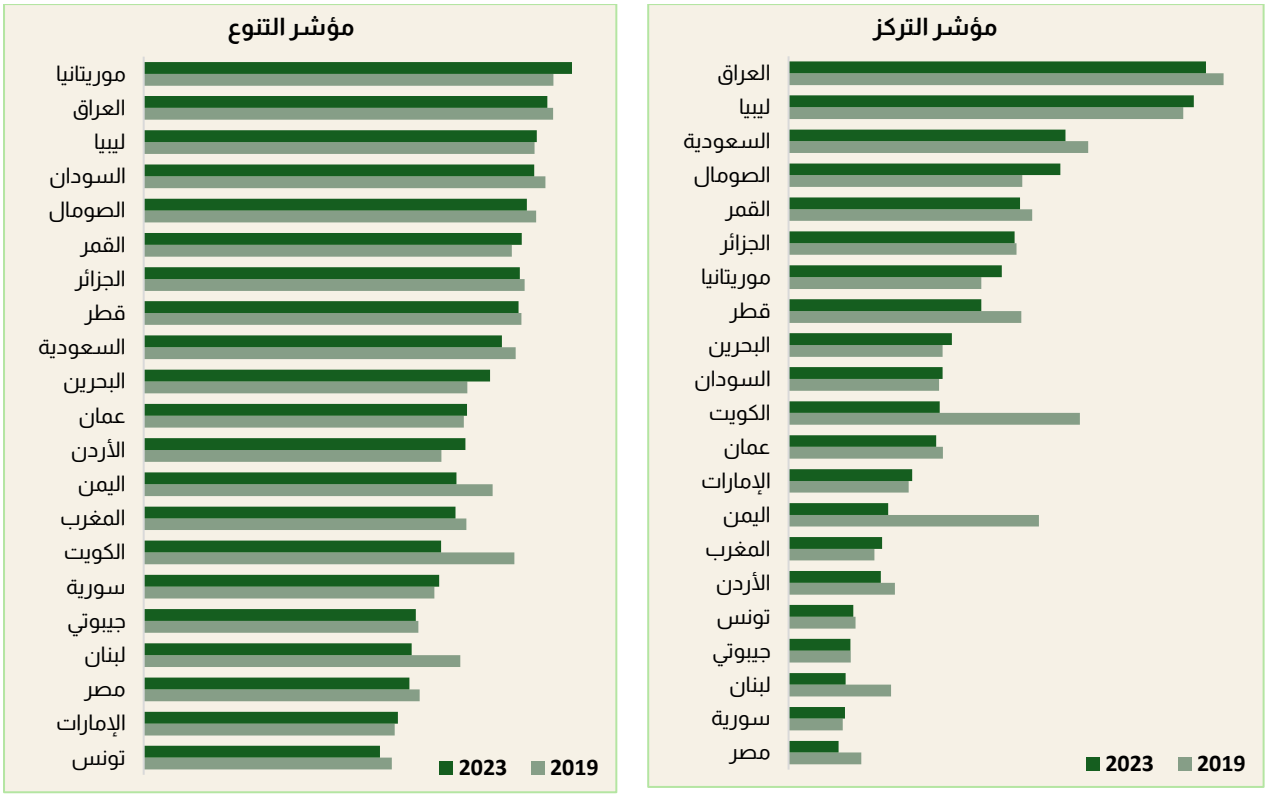
| الدول | 2019 | | | 2023 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السلع المصدرة | مؤشر التركز | مؤشر التنوع | عدد السلع المصدرة | مؤشر التركز | مؤشر التنوع |
| الأردن | 213 | 0.224 | 0.630 | 210 | 0.194 | 0.681 |
| الإمارات | 256 | 0.253 | 0.531 | 255 | 0.26 | 0.538 |
| البحرين | 217 | 0.324 | 0.685 | 218 | 0.344 | 0.733 |
| تونس | 218 | 0.141 | 0.525 | 225 | 0.136 | 0.500 |
| الجزائر | 125 | 0.48 | 0.806 | 140 | 0.476 | 0.796 |
| جيبوتي | 187 | 0.131 | 0.581 | 190 | 0.13 | 0.576 |
| السعودية | 241 | 0.631 | 0.787 | 250 | 0.583 | 0.758 |
| السودان | 88 | 0.317 | 0.850 | 101 | 0.324 | 0.826 |
| سورية | 216 | 0.114 | 0.615 | 234 | 0.119 | 0.625 |
| الصومال | 37 | 0.492 | 0.830 | 40 | 0.572 | 0.811 |
| العراق | 166 | 0.916 | 0.866 | 185 | 0.879 | 0.854 |
| عمان | 234 | 0.325 | 0.677 | 228 | 0.311 | 0.684 |
| قطر | 204 | 0.49 | 0.799 | 212 | 0.406 | 0.793 |
| القمر | 12 | 0.513 | 0.779 | 14 | 0.487 | 0.800 |
| الكويت | 222 | 0.613 | 0.784 | 242 | 0.318 | 0.629 |
| لبنان | 224 | 0.216 | 0.670 | 221 | 0.12 | 0.567 |
| ليبيا | 67 | 0.831 | 0.827 | 86 | 0.853 | 0.832 |
| مصر | 234 | 0.153 | 0.584 | 238 | 0.105 | 0.562 |
| المغرب | 231 | 0.181 | 0.683 | 231 | 0.197 | 0.660 |
| موريتانيا | 59 | 0.406 | 0.867 | 110 | 0.449 | 0.906 |
| اليمن | 126 | 0.527 | 0.738 | 118 | 0.21 | 0.662 |
| ماليزيا | 254 | 0.216 | 0.434 | 255 | 0.271 | 0.468 |
| سنغافورة | 253 | 0.227 | 0.461 | 252 | 0.25 | 0.482 |
| كوريا | 249 | 0.172 | 0.434 | 248 | 0.168 | 0.425 |

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2023 إلى وجود تباين في أداء الدول العربية في مؤشر التركز، ويتسم بالتحسن بشكل عام، حيث سجلت العراق خلال عام 2023 أعلى درجة من التركز على الرغم من تحسنه، وبلغت قيمة المؤشر 0.88 وذلك مقارنة بحوالي 0.92 مسجلة خلال عام 2019، ثم جاءت ليبيا بنسبة تركز قدرها 0.85 مقارنة بنحو 0.83 محققة خلال العام السابق، تليها السعودية التي سجلت تحسناً ليبلغ المؤشر نحو 0.58 مقارنة بقيمة بلغت 0.63 خلال عام 2019، وسجلت الصومال حوالي 0.57 مقارنة مع حوالي 0.49 خلال عام المقارنة، هذا وقد حققت معظم الدول العربية تحسناً في مؤشر التركز خلال عام 2023 مقارنة بعام 2019.

أما فيما يخص مؤشر التنوع في الدول العربية، تواصل تحقيق الدول العربية أداء متواضع في هذا المؤشر نتيجة سيطرة البترول والمواد الأولية على الصادرات السلعية الخاصة بعدد كبير من الدول العربية. وتعتبر تونس الأكثر تنوعاً في صادراتها، حيث بلغت قيمة المؤشر حوالي 0.50 تليها الإمارات بقيمة قدرها 0.54 ومصر بنحو 0.56. وتجدر الإشارة إلى أن الدول سالفة الذكر قامت ببذل جهود كبيرة بهدف تنويع صادراتها. كانت موريتانيا الأقل تنوعاً في هذا المؤشر بقيمة بلغت 0.91، ثم جاءت العراق بحوالي 0.85، الأمر الذي يوضح مدى التباين في الجهود المبذولة من جانب الدول العربية بهدف تنويع صادراتها السلعية، الجدول (2) والشكل (8-4).

شكل (8- 4): مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2019 و2023




المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

## 3. التجارة البينية السلعية العربية

تمثل التجارة البينية العربية أهمية كبيرة للدول العربية، حيث تعزز التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة وتحفز التجارة الخارجية الإجمالية العربية وتحسن من تنافسيتها، مما يدعم فرص النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات الدخل في المنطقة. كما تسهم في تبادل المعرفة والخبرات وتدعيم الروابط والعلاقات بين الدول العربية.

بعد التراجع الذي شهدته التجارة السلعية البينية للدول العربية خلال عام 2023، حققت تحسناً ملحوظاً في عام 2024، حيث ارتفعت الصادرات السلعية البينية بنسبة 8.7 في المائة خلال عام 2024 لتصل إلى 170 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 156.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، (الملحق (4/8) والجدول (8-3))، وذلك على الرغم من استمرار تراجع الصادرات السلعية الإجمالية العربية للعام الثاني على التوالي، وإن كان بوتيرة أقل مقارنةً بعام 2023. ساعد تراجع الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ نهاية عام 2023 في تعزيز التجارة البينية العربية خلال عام 2024.

### 1.3. أداء التجارة البينية السلعية

على مستوى الدول العربية فُرادى، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية العربية خلال عام 2024 في ثلاثة عشر دولة عربية، بنسب تفاوتت بين 1.8 في المائة في اليمن و63.6 في المائة في العراق مقارنةً بعام 2023، نتيجة ارتفاع الصادرات العراقية إلى الإمارات بأكثر من النصف في عام 2024 لتسجل نحو 5.3 مليار دولار أمريكي في ضوء جهود الدولتين لتعزيز العلاقات التجارية البينية. وارتفعت الصادرات السلعية الموريتانية إلى الدول العربية بنسبة 35 في المائة لتعويض تراجع الطلب في أوروبا، والتي تعد الشريك التجاري الأول لموريتانيا. وارتفعت الصادرات السلعية البينية في كلٍّ من قطر والكويت بنسب بلغت 32.4 في المائة و31.4 في المائة، على التوالي، حيث ارتفعت صادرات قطر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل ملحوظ، وزادت

صادراتها إلى السعودية بنحو 68 في المائة، وإلى الإمارات بنحو 42 في المائة، وإلى الكويت بنحو 16 في المائة، وإلى البحرين بنحو 5.7 في المائة. أما الكويت، فقد ارتفعت صادراتها لعدد كبير من الدول العربية، من أبرزها تونس والعراق وليبيا والمغرب والأردن والجزائر.

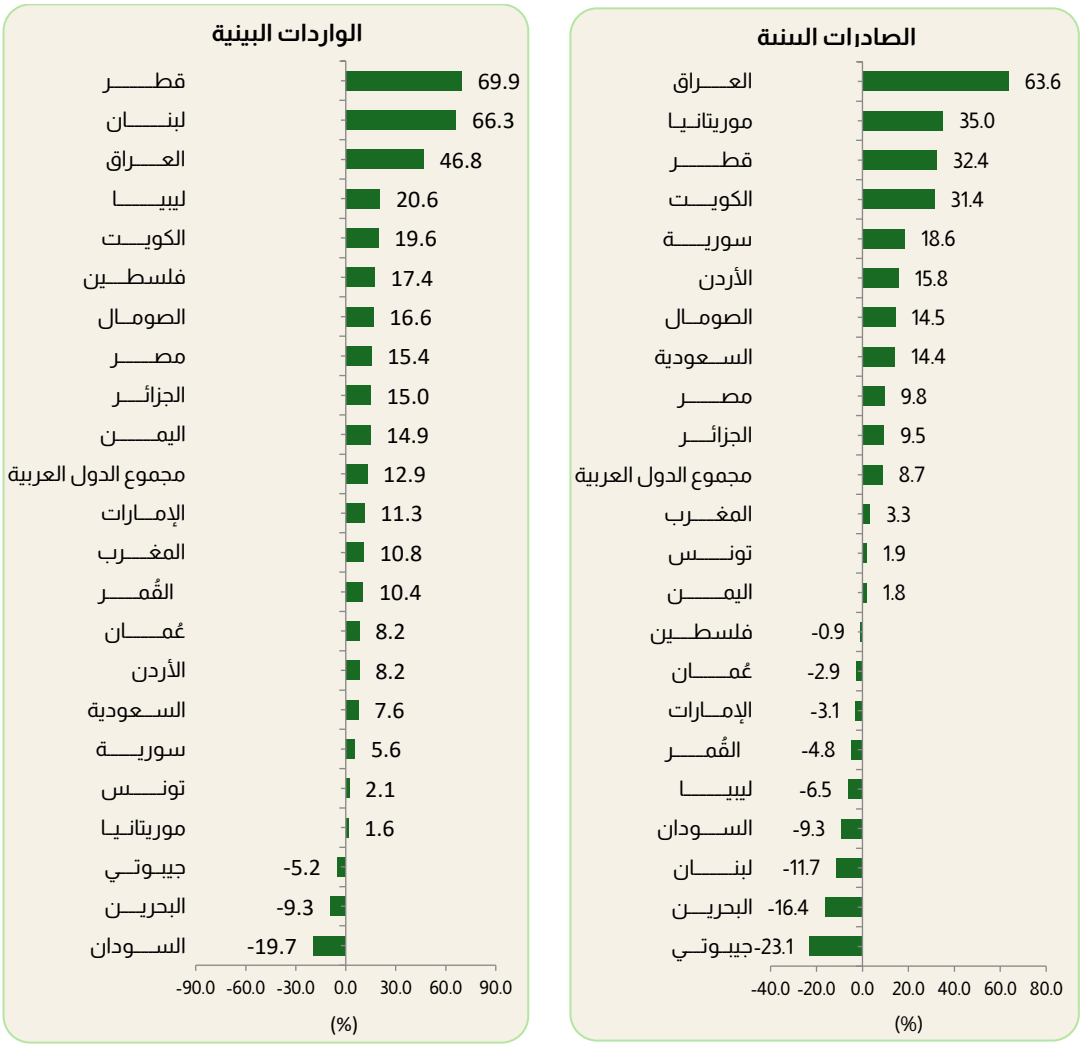
وبشكل عام، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية للدول العربية بنسبة تخطت معدل نمو إجمالي الصادرات العربية البينية (8.7 في المائة) في كل من العراق، وموريتانيا، وقطر، والكويت، وسورية، والأردن، والصومال، والسعودية، ومصر، والجزائر، في حين ارتفعت بنحو 3.3 في المائة و1.9 في المائة و1.8 في المائة في المغرب، وتونس، واليمن، على التوالي، بينما تراجعت في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين نحو 0.9 في المائة في فلسطين و23.1 في المائة في جيبوتي، (الشكل (8-5)).

جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2020 - 2024)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | معدل التغير المركب (2020-2024) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات البينية العربية (مليار دولار أمريكي) | 104.0 | 138.4 | 169.8 | 156.4 | 170.0 | 13.1 |
| معدل التغير السنوي (%) | -9.2 | 33.0 | 22.7 | -7.9 | 8.7 | |

المصدر: الملحق (4/8).

شكل (8- 5): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية بين عامي 2023 و2024




المصدر: الملحق (4/8).

من جانب آخر، شهدت قيمة الواردات السلعية البينية ارتفاعاً في معظم الدول العربية، باستثناء السودان والبحرين وجيبوتي، حيث ارتفعت بنسب تراوحت بين حوالي 1.6 في المائة في موريتانيا و69.9 في المائة في قطر، وذلك مقارنةً بعام 2023. شهدت الفترة 2023-2024 ارتفاع الواردات القطرية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل ملحوظ، حيث تضاعفت واردات قطر من البحرين بنحو 9 مرات خلال الفترة المشار إليها، وارتفعت واردات قطر من الإمارات والتي تعد الشريك التجاري العربي الأول لها بنحو 115 في المائة لتبلغ ما يقرب 1.7 مليار دولار أمريكي، ومن السعودية بنحو 111 في المائة والكويت بنحو 104 في المائة، كما ارتفعت واردات قطر من مصر بنحو 136 في المائة. ارتفعت كذلك واردات لبنان من الدول العربية بنحو 66.3 في المائة، حيث زادت وارداتها من العديد من الدول العربية وخاصة الإمارات والسعودية وقطر، بالإضافة إلى ليبيا ومصر والمغرب.

كما ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنحو 46.8 في المائة خلال عام 2024، حيث ازادت الواردات من سورية بمقدار الضعفين لتسجل نحو 1.1 مليار دولار أمريكي، وزادت الواردات من مصر بنحو 93.4 في المائة، ومن الأردن بنحو 58.5 في المائة، ومن السعودية بنحو 33 في المائة، ومن الجزائر بنحو 30 في المائة.

وبخلاف قطر والعراق ولبنان، جاء من بين الدول العربية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في وارداتها من الدول العربية الأخرى كلٌّ من ليبيا والكويت وفلسطين والصومال ومصر والجزائر واليمن.

في المقابل، تراجعت قيمة الواردات السلعية البينية في السودان والبحرين وجيبوتي بنسب بلغت نحو 19.7 في المائة و9.3 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي، الشكل (8-5).

## 2.3. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية

في ضوء التحسن الواضح الذي شهدته الصادرات السلعية البينية العربية بين عامي 2023 و2024، ارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية من 12.7 في المائة في عام 2023 إلى 13.9 في المائة خلال عام 2024، وهو ما يزيد عن متوسط حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية خلال السنوات الخمس الماضية، الشكل (8-6).

على مستوى الدول العربية فرادى، هناك تباين ملحوظ بين الدول العربية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2024، حيث تراوحت النسبة بين 3.9 في المائة في المغرب ونحو 93.6 في المائة في الصومال. بصفة عامة، تمثل حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية أقل من المتوسط (البالغ نحو 24.8 في المائة) في ستة عشر دولة، بينما تجاوزت المتوسط في الصومال (93.6 في المائة)، والسودان (79.4 في المائة)، وسورية (79.3 في المائة)، ولبنان (45.2 في المائة)، والأردن (41.6 في المائة)، ومصر (33.3 في المائة). باستثناء الأردن ومصر، لعبت الظروف غير المواتية التي تمر بها الدول العربية الأخرى وخاصة سورية ولبنان والسودان دوراً في توجه صادرات هذه الدول السلعية نحو الدول العربية بفضل عامل القرب الجغرافي، ومن ثم انخفاض تكلفة ومخاطر النقل.

كان أكبر نمو في حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية العربية بين عامي 2023 و2024 من نصيب سورية بنحو 5.7 نقطة مئوية، بينما كان أكبر تراجع بنحو 4.2 نقطة مئوية في الصومال، (ملحق (5/8)).

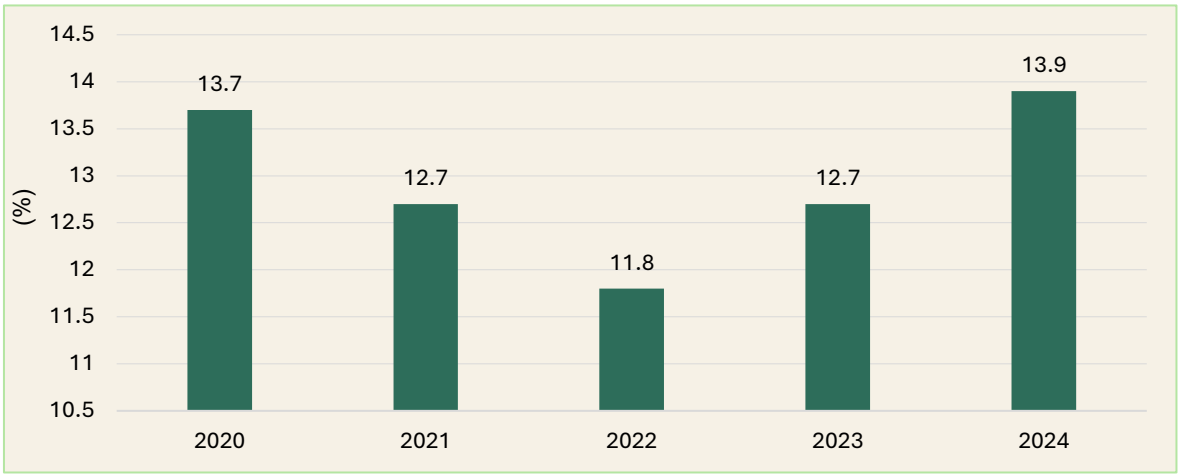
وفيما يتعلق بمساهمة الواردات السلعية البينية في إجمالي الواردات السلعية العربية على مستوى الدول العربية فرادى خلال عام 2024، حققت ثلاثة عشر دولة عربية نسباً أقل من المتوسط (البالغ حوالي 20.1 في المائة)، في المقابل سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة أعلى من المتوسط. وبصفة عامة، تراوحت نسبة المساهمة بين 9.2 في المائة في الجزائر و51.2 في المائة في عُمان. حققت لبنان أعلى نمو في حصة الواردات السلعية البينية من إجمالي الواردات السلعية في عام 2024، في حين كان أكبر تراجع من نصيب موريتانيا.

ساهمت السعودية والإمارات ومصر وقطر وعمان مجتمعة بما يقارب 78 في المائة في إجمالي الصادرات السلعية البينية العربية المحققة في عام 2024، حيث

ساهمت السعودية وحدها بأكثر من ثلث الصادرات السلعية البينية العربية المحققة في عام 2024 (36 في المائة)، وبلغت مساهمة الإمارات نحو 21 في المائة، وساهمت مصر بنحو 8.8 في المائة، بينما بلغت مساهمة قطر وعُمان نحو 6.3 و5.7 في المائة، على التوالي.

ساهمت السعودية والإمارات وعمان ومصر بنحو 62.7 في المائة في إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في عام 2024، وكانت أكبر مساهمة للإمارات بنحو 21.7 في المائة، وساهمت السعودية بنحو 19 في المائة، وبلغت مساهمة عُمان نحو 13.4 في المائة ومصر نحو 8.6 في المائة (الملحق (5/8)).

شكل (8- 6): مساهمة الصادرات العربية البينية في الصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2020–2024)

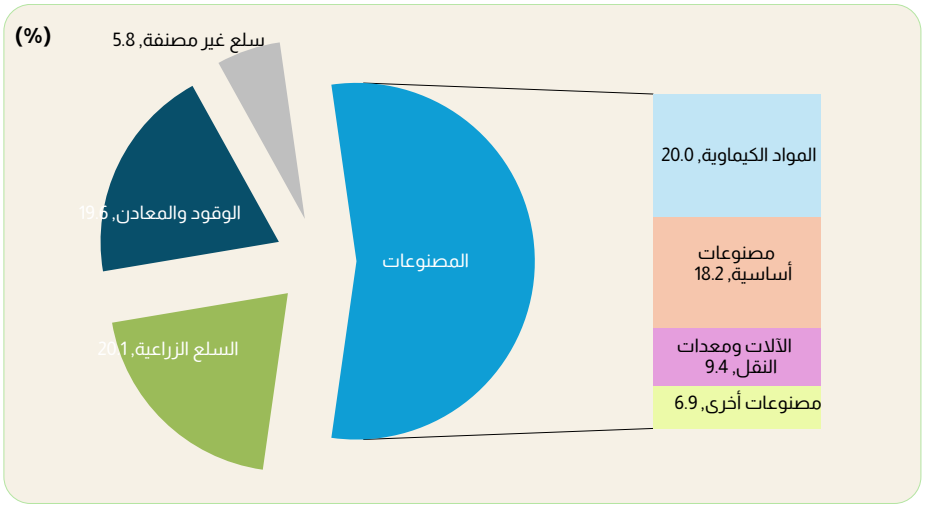



المصدر: الملحق (5/8).

## 3.3. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

شهد هيكل الصادرات السلعية البينية العربية في عام 2024 تراجع حصة مجموعة السلع الزراعية، بينما تحسنت حصة المصنوعات ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، حيث تراجعت حصة مجموعة السلع الزراعية لتسجل حوالي 20.1 في المائة مقابل 20.7 في المائة في عام 2023. في المقابل، ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات بشكل طفيف من نحو 54.3 في المائة في عام 2023 إلى نحو 54.5 في المائة في عام 2024، كما ارتفعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى من 19 في المائة إلى 19.6 في المائة بين عامي 2023 و2024.

شكل (8- 7): الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية في عام 2024




المصدر: الملحق (8/8).

بالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية العربية خلال عام 2024، فقد ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل لتبلغ نحو 18.2 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي مقابل 18.0 في المائة و9.1 في المائة، على التوالي في عام 2023، في حين تراجعت حصة المواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 20 في المائة و6.9 في المائة، على التوالي مقابل 20.2 في المائة و7 في المائة، على التوالي خلال عام 2024، (الملحق (8/8) والشكل (8-7)).

## 4.3. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

على مستوى التجمعات العربية خلال عام 2024، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية البينية في التجمعات الثلاثة، حيث ارتفعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 8.7 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحوالي 7.4 في المائة، ودول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 4.9 في المائة.

كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية بكافة التجمعات العربية المذكورة خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023، حيث ارتفعت من 12.7 في المائة إلى 13.8 في المائة في دول منطقة التجارة الحرة العربية، ومن 13.1 في المائة إلى 14.1 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن 5.3 في المائة إلى 5.7 في المائة في دول اتحاد دول المغرب العربي، (الجدول (8-4)).

جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية خلال الفترة (2020-2024)

| التجمعات العربية | قيمة الصادرات البينية (مليار دولار أمريكي) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | معدل التغير (2023-2024) |
| **منطقة التجارة الحرة العربية** | 103.4 | 137.6 | 168.5 | 154.5 | 167.9 | 8.7 |
| **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | 76.3 | 106.8 | 133.0 | 118.3 | 127.0 | 7.4 |
| **اتحاد دول المغرب العربي** | 6.0 | 6.3 | 7.8 | 8.3 | 8.7 | 4.9 |
| **المساهمة في إجمالي الصادرات (%)** | | | | | | |
| **منطقة التجارة الحرة العربية** | 13.8 | 12.8 | 11.8 | 12.7 | 13.8 | |
| **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | 13.1 | 13.1 | 12.4 | 13.1 | 14.1 | |
| **اتحاد دول المغرب العربي** | 7.9 | 4.9 | 4.7 | 5.3 | 5.7 | |

- منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشمل الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت.
- اتحاد دول المغرب العربي يشمل تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا.
- **المصدر:** محسوبة من بيانات ملحق (8-1) وملحق (8-4).

## 5.3. اتجاهات التجارة البينية السلعية

يلعب قرب المسافة بين الدول العربية دوراً محورياً في التأثير على اتجاه التجارة السلعية البينية العربية، والتي غالباً ما تتركز في دول الجوار، فبالنظر إلى اتجاه الصادرات السلعية البينية العربية خلال عام 2024 يلاحظ أن ما يقرب من 74 في المائة من الصادرات السلعية البينية للإمارات تتركز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تستحوذ السعودية وحدها على نحو ثُلث صادرات الإمارات البينية. كذلك الحال بالنسبة للصادرات البينية للبحرين التي يتجه نحو 78 في المائة منها إلى الإمارات والسعودية وعُمان والكويت، منها 41.8 في المائة تتجه إلى السعودية. كما تستحوذ الكويت وقطر والبحرين وعُمان والإمارات على نحو ثُلثي الصادرات السلعية البينية للسعودية، ويتركز ما يقرب من 81 في المائة من صادرات عُمان في دول الجوار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما قطر فإن الغالبية العظمى من صادراتها السلعية البينية (حوالي 94.6 في المائة) يذهب إلى دول الجوار في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تستحوذ الدول المجاورة على نحو 68.8 في المائة من الصادرات السلعية البينية للكويت.

فيما يتعلق بدول منطقة اتحاد دول المغرب العربي، يُلاحظ أن ما يقرب من 84.4 في المائة من الصادرات السلعية البينية لتونس تتركز في دول الجزائر وليبيا والمغرب، وتتجه نحو 78 في المائة من الصادرات السلعية البينية للجزائر إلى تونس وليبيا. بالنسبة لليبيا، تستحوذ الإمارات على النصيب الأكبر من صادراتها البينية بنسبة 69.4 في المائة، حيث تتمثل الصادرات الليبية إلى الإمارات في المنتجات البترولية والمعادن والمنتجات المعدنية، بينما يتجه نحو 17.6 في المائة لدول اتحاد دول المغرب العربي. أما المغرب، فتتجه نحو 35 في المائة من صادراتها السلعية البينية إلى دول اتحاد دول المغرب العربي، بينما تستحوذ جيبوتي على 43.5 في المائة من صادرات المغرب البينية بقيمة تصل إلى 766.4 مليون دولار أمريكي تتركز في المنتجات الكيماوية والآلات الكهربائية والمعدات الإلكترونية. كما يتجه نحو 60 في المائة من صادرات موريتانيا إلى الجزائر.

كذلك نجد أن حوالي 67.2 في المائة من صادرات الأردن البينية تتجه إلى السعودية والعراق وفلسطين ومصر، وتستحوذ العراق والأردن ومصر وسورية على نحو 37.3 في المائة من الصادرات السلعية البينية العربية للبنان. وتتركز نحو 65 في المائة من الصادرات السلعية البينية الفلسطينية في الأردن.

كما تستحوذ الإمارات وعُمان على النصيب الأكبر من صادرات العراق البينية بنسبة تزيد عن 90 في المائة. وبالنسبة لمصر، فقد استحوذت السعودية والسودان وليبيا والأردن والإمارات على ما يقرب من 60 في المائة من صادراتها السلعية البينية العربية. وتتركز أغلب صادرات اليمن بنسبة تصل إلى 89.9 في المائة في الإمارات والسعودية وعُمان وجيبوتي ومصر، (الملاحق (6/8) و(7/8)).

## 4. تجارة الخدمات في الدول العربية

### 1.4. أداء تجارة الخدمات في الدول العربية

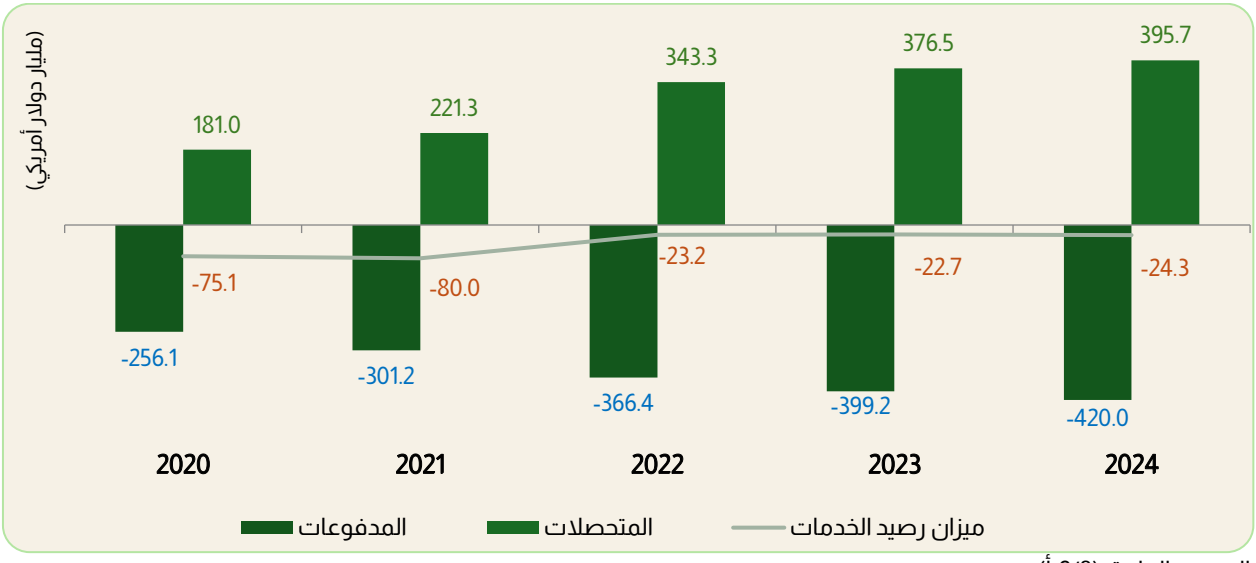
شهد عام 2024 تواصل التحسن في التجارة الدولية للخدمات، حيث ارتفعت مدفوعات الخدمات بنحو 7.5 في المائة لتبلغ حوالي 8,028 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع نحو 7,470 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال عام 2023. ويُعزى ذلك إلى تواصل التحسن في أداء القطاع الخدمي العالمي بعد انتهاء القيود الخاصة بجائحة كورونا، إضافةً الى استمرار تأثر تكلفة الشحن والتأمين وكذلك المتحصلات من بند السفر بالتطورات الجيوسياسية العالمية.

بالنسبة لحصة مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية من الإجمالي العالمي لتجارة الخدمات، فقد ارتفعت خلال عام 2024 لتسجل نحو 34.0 في المائة، مقابل نسبة مساهمة قدرها 33.9 في المائة في عام 2023، في حين تراجعت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي لتقتصر على حوالي 5.2 في المائة خلال عام 2024، مقارنةً مع نحو 5.3 في المائة خلال العام السابق (جدول (8-5)).

فيما يخص أداء تجارة الخدمات في الدول العربية في عام 2024، فقد اتسع العجز في ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، لتأثر المدفوعات والمتحصلات بالتطورات الجيوسياسية الدولية والإقليمية خاصة فيما يتعلق ببندي النقل والسفر (السياحة). في هذا السياق، زادت المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 5.2 في المائة لتبلغ حوالي 420 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، مقارنةً مع نحو 399.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، نتيجةً لزيادة المدفوعات في كلٍّ من بندي النقل والسفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة. كما ارتفعت خلال عام 2024 المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 5.1 في المائة لتصل إلى حوالي 395.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 376.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة المسجلة بمتحصلات بند السفر (السياحة) كنتيجة للتحسن الذي تشهده التدفقات من السياحة الوافدة في بعض الدول العربية.

في ضوء التطورات سالفة الذكر في كلٍّ من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، اتسع العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 وذلك بنحو 7.2 في المائة، ليصل إلى نحو 24.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع عجز بلغ حوالي 22.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023 (الشكل (8-8)).

شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية خلال الفترة (2020-2024)



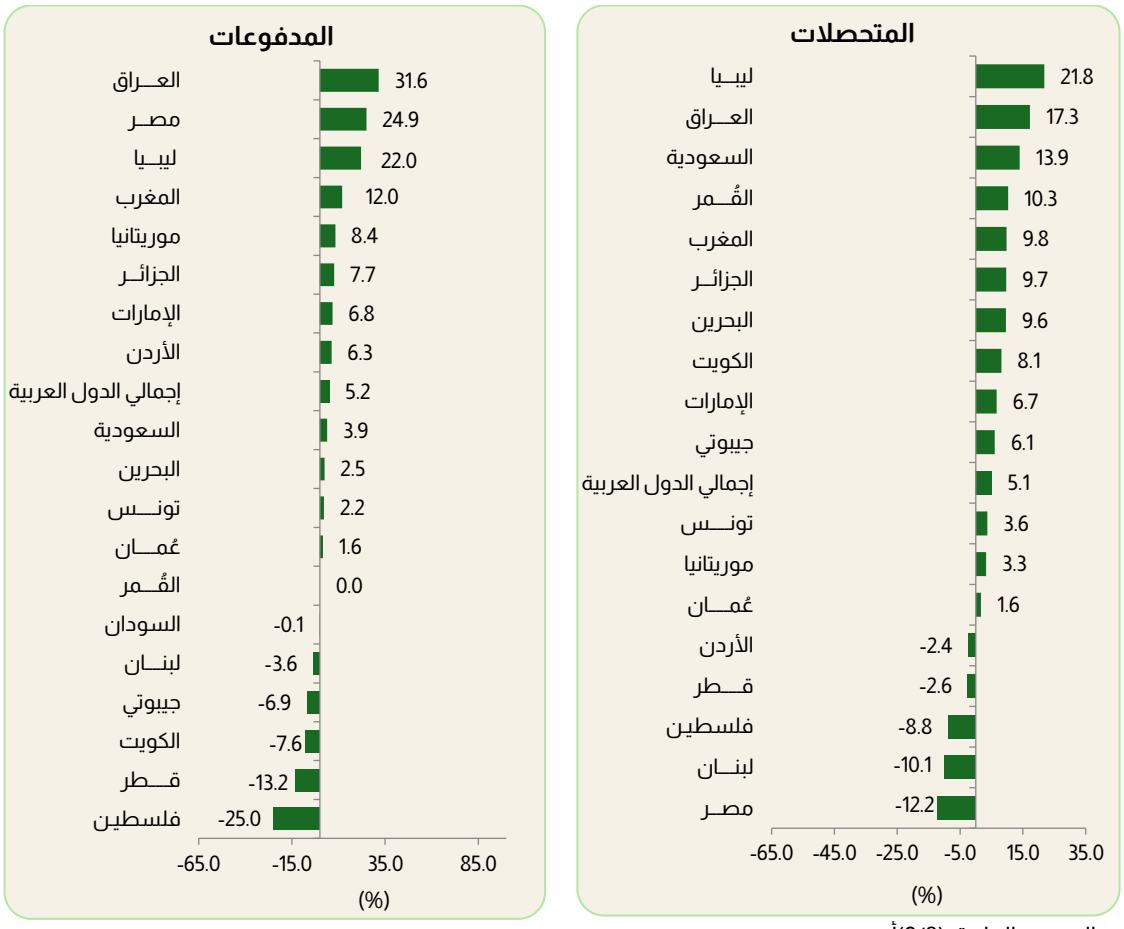

المصدر: الملحق (8/9-أ).

جدول (8- 5): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية خلال الفترة (2020 -2024)

| الأقاليم | إجمالي تجارة الخدمات | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدفوعات | | | | | معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2024-2023) | المتحصلات | | | | | معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2024-2023) |
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | |
| الدول النامية، (في المائة): ومنها: | 32.1 | 32.5 | 33.5 | 33.9 | 34.0 | 7.8 | 25.6 | 26.7 | 29.2 | 29.4 | 29.8 | 10.5 |
| - الدول العربية (في المائة) | 5.1 | 5.1 | 5.4 | 5.3 | 5.2 | 5.2 | 3.4 | 3.5 | 4.6 | 4.7 | 4.5 | 5.1 |
| - الأسواق الناشئة (في المائة) | 11.1 | 12.2 | 13.1 | 13.3 | 13.0 | 5.1 | 8.8 | 9.1 | 9.9 | 10.1 | 10.0 | 7.9 |
| العالم (مليار دولار أمريكي) | 5,065 | 5,858 | 6,800 | 7,470 | 8,028 | 7.5 | 5,320 | 6,397 | 7,412 | 8,057 | 8,778 | 9.0 |

المصدر: الملحق (8/9-أ)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد).

شكل (8- 9): نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية في عام 2024




المصدر: الملحق (9/8)أ.

على صعيد الدول العربية فرادى، شهد عام 2024 زيادة عجز الميزان الخدمي في كلٍّ من الجزائر، والعراق، وعُمان، وليبيا، وموريتانيا بنسب تراوحت بين 1.6 في المائة و39.1 في المائة. وسجلت كلٌّ من الأردن، ولبنان، ومصر تراجعاً في الفائض المحقق بنسب بلغت 17.3 في المائة و43.4 في المائة و82.3 في المائة، على التوالي. كما تراجع العجز في كلٍّ من السعودية، والقُمر، والسودان، وفلسطين، وقطر، والكويت بنسب تراوحت بين حوالي 5.9 في المائة و41.3 في المائة مقارنةً مع عام 2023. ارتفع الفائض في كلٍّ من الإمارات، والبحرين، وتونس، والمغرب، وجيبوتي بنسب تفاوتت بين 4.5 في المائة و38.1 في المائة مقارنةً بعام 2023 (ملحق (9/8-أ) والشكل (8-9)).

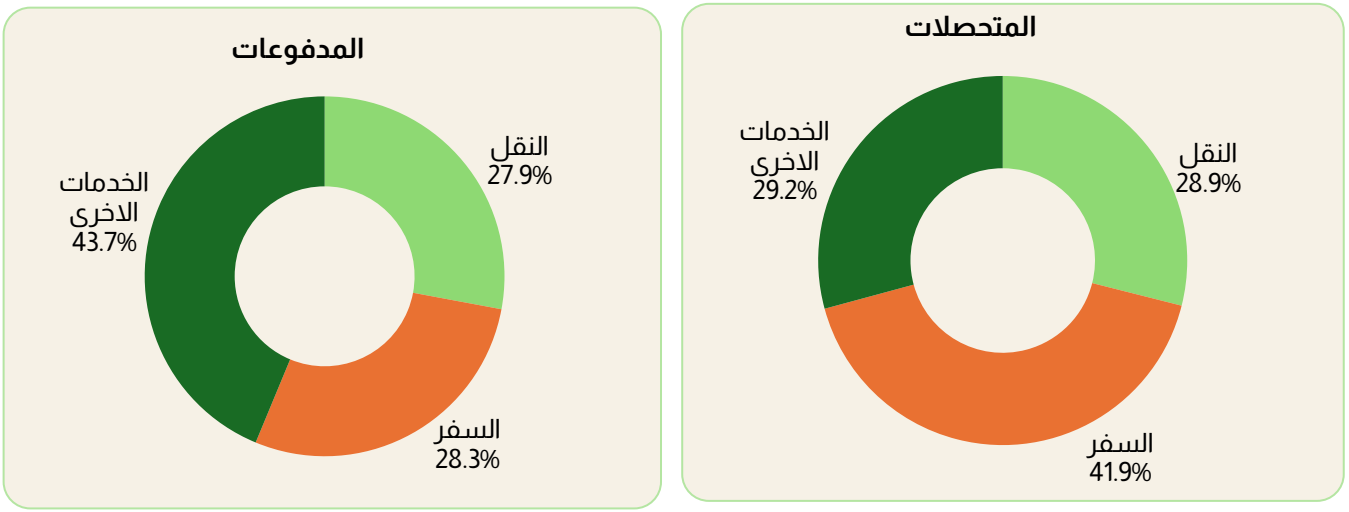
## 2.4. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

خلال عام 2024، ارتفع نصيب المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو 41.9 في المائة مقارنةً مع حصة بلغت 40.6 في المائة خلال العام السابق، بينما انخفضت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتسجل نحو 28.9 في المائة خلال عام 2024 مقارنةً مع نسبة قدرها 30.7 في المائة خلال عام 2023. في المقابل، ارتفعت حصة المتحصلات من بند الخدمات الأخرى عند مستوى 29.2 في المائة مقارنةً مع نسبة قدرها 28.7 في المائة خلال عام 2023.

فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد ارتفعت خلال عام 2024 نسبة مساهمة المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتصل إلى حوالي 27.9 في المائة مقارنةً مع حصة قدرها 27.5 في المائة خلال عام 2023. في المقابل، تراجع نصيب المدفوعات من بند السياحة في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة ليسجل نحو 28.3 في المائة خلال عام 2024

مقابل 28.7 في المائة في عام 2023، كما انخفض بشكل طفيف نصيب المدفوعات من الخدمات الأخرى في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 ليسجل نحو 43.7 في المائة مقابل حوالي 43.8 في المائة خلال عام 2023.

شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية في عام 2024




المصدر: الملحق (9/8 أ)، (9/8 ب)، (9/8 ج)، و(9/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

### بند النقل

تحول الفائض المسجل في الميزان الخدمي لبند النقل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 والبالغ حوالي 5.7 مليار دولار أمريكي إلى عجز بلغ حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات الخدمية لبند النقل بنحو 6.8 في المائة ليصل إلى حوالي 117.3 مليار دولار أمريكي، وتراجع المتحصلات الخدمية لذلك البند بنسبة قدرها 0.9 في المائة لتبلغ نحو 114.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

بالنسبة للتطورات على مستوى الدول العربية فرادى خلال عام 2024، فقد ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين حوالي 1.6 في المائة في عُمان ونحو 52 في المائة في فلسطين، في حين تراجعت تلك المدفوعات في كلٍّ من البحرين، وجيبوتي، وقطر، والقُمر، والكويت، ولبنان بنسب تفاوتت بين حوالي 1.1 في المائة في القُمر و19.7 في المائة في البحرين.

أما في جانب المتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد تراجعت خلال عام 2024 في كلٍّ من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والعراق، ولبنان، ومصر بنسب تفاوتت بين حوالي 0.6 في المائة في تونس ونحو 59.5 في المائة في العراق، بينما سجلت بقية الدول العربية ارتفاعاً في تلك المتحصلات بنسب تراوحت بين 0.6 في المائة في قطر و24 في المائة في فلسطين (الملحق (9/8-ب)).

### بند السفر

خلال عام 2024، ارتفع الفائض المسجل في بند السفر للدول العربية كمجموعة بنحو 20.6 في المائة ليبلغ حوالي 49.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع نحو 38.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، ويرجع ذلك لارتفاع المتحصلات بقيمة أكبر من الزيادة المحققة في بند المدفوعات لبند السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة. جاء ذلك في ضوء التحسن الملموس الذي يشهده قطاع السياحة في الدول العربية وخاصة في الدول السياحية الرئيسية منها.

فيما يخص المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية كمجموعة في عام 2024، فقد زادت بنحو 8.2 في المائة لتسجل نحو 165.6 مليار دولار أمريكي، مقارنةً مع حوالي 153 مليار دولار أمريكي في العام السابق. على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت المتحصلات من بند السفر في معظم الدول العربية خلال عام 2024 بنسب تفاوتت بين حوالي 1.6 في المائة في عُمان وأكثر من ثلاثة أضعاف في السودان، وذلك باستثناء كلٍّ من الأردن، وجيبوتي، وفلسطين، وقطر، ولبنان حيث سجلت تراجعاً في تلك المتحصلات بنسب تراوحت بين 2.3 في المائة في الأردن و26.0 في المائة في جيبوتي مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة في عام 2024، فقد زاد بنحو 4.0 في المائة ليسجل حوالي 119 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع نحو 114.4 مليار دولار أمريكي مسجلة في العام السابق. بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد سجلت عشر دول عربية زيادة بنسب تراوحت بين نحو 1.6 في المائة في عُمان و236.0 في المائة في السودان، في حين شهدت بقية الدول العربية خلال عام 2024 انخفاضاً في تلك المدفوعات بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة في البحرين و59.8 في المائة في فلسطين، (الملحق (9/8-ج).

## 5. تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي لعام 2024

تستمر الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "إدارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" في استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، وكذلك العمل على تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية. كما يوكل إليها السعي نحو الارتقاء بمستوي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية للوصول لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وفيما يلي الإنجازات المتحققة في هذا الإطار:

### 1.5. تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نظاماً إقليمياً فرعياً من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية بمزايا تفضيلية تفوق الممنوحة على المستوى الدولي، حيث تعد المنطقة الحرة أداة لفتح الأسواق وتحفيز القدرات التنافسية للدول العربية الأعضاء، وتحرص الدول العربية على استمرارية تطوير الأطر التشريعية الحاكمة لحركة التجارة العربية. وقد حققت المنطقة إنجازات عديدة في السنوات الأخيرة، منها دخول الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي حيز النفاذ والتي أدمجت موضوعات مهمه مثل المعالجات التجارية والصحة النباتية، والقيود الفنية على التجارة والملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة لتتواكب مع المعمول به في التكتلات الإقليمية، بينما تواصل اللجنة المعنية بملحق تسهيل التجارة بعقد اجتماعاتها لاستكمال التفاوض على جداول الالتزامات الخاصة بالملحق ليكون هذا الملحق أداة من أدوات تسهيل الإجراءات الجمركية عبر الحدود. كما تم استحداث إقامة المعارض التجارية والمنتديات بهدف الترويج لمكتسبات المنطقة وتعريف القطاع الخاص بسبل الوصول إلى الأسواق العربية والاستفادة من المزايا الممنوحة من الاتفاقيات التجارية العربية. جاري أيضاً العمل على إطلاق مرصد التجارة العربية لتكون منصة شاملة لكافة موضوعات التجارة في المنطقة العربية تمنح مزيد من الشفافية باللوائح والقوانين الخاصة بالتجارة في الدول العربية، وكذلك الاتفاقيات والمزايا الممنوحة لأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

**وفيما يخص قواعد المنشأ**، فقد تم الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية حيث دخلت حيز التطبيق منذ 2020/6/1، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2234 بتاريخ 2019/9/5. وقد قامت الأمانة العامة بطباعة كتيب لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية والتي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعميمه على الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم التوافق على قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من قبل الدول العربية طالما يتوفر بها إمكانية

التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى، باستثناء أن تكون الخلفية بيضاء عوضاً عن الخضراء اعتباراً من 2022/1/1. مع الأخذ في الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية.

كذلك تم إعداد دليل مستخدم للأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية في إطار المنطقة وكذلك دليل تطبيق شهادة المنشأ الإلكترونية، بحيث يكون دليلًا أو مرجعاً استرشادياً يقدم شرحاً وافياً لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتقوم اللجنة المعنية ببحث السبل الممكنة لتطوير الأحكام العامة وكذلك تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما له من دور مؤثر في الارتقاء بالتجارة العربية البينية، ولكي تتواكب مع التطورات التجارية الدولية.

**بالنسبة لحماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية،** فتمثل قوانين تنظيم وحماية المنافسة المشروعة، ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وإنشاء أجهزة تقوم على التطبيق الصحيح لتلك القوانين؛ أهم الركائز الأساسية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية. وإدراكاً من الدول العربية بأهمية التنسيق فيما بينها في هذا المجال، فمن خلال فريق فني متخصص تم الانتهاء من إعداد الآلية التنفيذية لشبكة المنافسة العربية. كما عُقد المؤتمر الثالث للشبكة العربية للمنافسة في السعودية خلال الفترة 3-4 مارس 2024 بمشاركة رؤساء أجهزة حماية المنافسة بالدول العربية وعدد من المنظمات الدولية، حيث تم تقديم عروض من الخبراء بأحدث المستجدات عن قوانين حماية المنافسة على مستوى العالم، وأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

**فيما يتعلق بحماية المستهلك**، فقد عقد فريق الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك اجتماعاً خلال عام 2024 لاستكمال إعداد بروتكول التعاون في مجال حماية المستهلك بين الدول العربية، وقد تم اعتماده بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك يتابع الفريق إجراءات إنشاء منصة وقاعدة بيانات لموضوعات حماية المستهلك بالدول العربية والتي جاءت بمبادرة من جهاز حماية المستهلك في مصر، وأوصى الفريق بالعمل على إطلاقها في أقرب وقت لتقوية أواصر الترابط والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال المهم. كما تم عقد احتفالية اليوم العربي لحماية المستهلك بالبحرين يوم 2024/2/19 تحت شعار "المرأة العربية وحماية المستهلك" وذلك بمشاركة أجهزة حماية المستهلك بالدول العربية، حيث تم تنفيذ عدد من الفعاليات واستعراض تجارب إقليمية ودولية وممارسات ناجحة تم تنفيذها في دول مختلفة، مما ساهم في تبادل المعارف وزيادة الوعي وتحسين الخبرات لدى سلطات حماية المستهلك، لتطوير أُطُرٍ أكثر فعالية في حماية المستهلك في المنطقة العربية. وتمحورت المناقشات خلال المنتدى حول سياسات حماية المستهلك التي تتماشى مع مبدأ الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وأهمية تمكين المستهلكين من خلال تعزيز الوصول إلى حلّ الشكاوى، والتطرُّق إلى مسألة حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية والسوق الرقمية.

**فيما يخص سلامة الغذاء،** يعمل الفريق العربي المتخصص في سلامة الغذاء على وضع آلية تمكنه من متابعة القضايا الناشئة وآخر المستجدات الخاصة بسلامة الغذاء والمواضيع الهامة المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية. في هذا الصدد، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي "وثيقة السياسة العربية لسلامة الغذاء" المُعدة من قبل الفريق، وتقوم حالياً كل من عُمان وقطر بتطبيق مبادئ السياسة العربية لسلامة الغذاء كمرحلة تجريبية. كما اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعجم الخاص بسلامة الغذاء المُعد من قبل الفريق، وكذلك الدليل الإرشادي الإقليمي للدستور الغذائي. كما تم الاتفاق على وضع استراتيجية عربية موحدة لسلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالتعاون بين كافة الشركاء من المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

كما عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية الملتقى العربي لسلامة الغذاء وتدابير الصحة والصحة النباتية في نسخته

الأولى خلال الفترة 26-2024/11/28 في مصر، وجاري السعي ليكون حدثاً سنوياً، وأن يعقد تزامناً مع اليوم العالمي لسلامة الغذاء من كل عام. وهدف الملتقى إلى توفير منصة رئيسية لتنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنطقة والجهات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك تحقيق مستويات عالية من سلامة الغذاء وتدابير الصحة والصحة النباتية، بما يسهم في حماية صحة المستهلك وتطوير التجارة العربية البينية.

**فيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال فض المنازعات التجارية**، ففي إطار تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديث لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تقوم لجنة الخبراء المعنيين بتحديث لائحة القواعد الإجرائية ذات الصلة. وقد تم مراجعة الآلية بصورة أولية وجاري إجراء المراجعات النهائية، ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة من أعمالها نهاية عام 2025.

**بخصوص التعاون الجمركي العربي**، فقد تم اعتماد اتفاقية التعاون الجمركي العربي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار رقم (2058) د.ع (96) بتاريخ 2015/9/3 والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من أغسطس 2022، حيث قامت ليبيا بالانضمام للاتفاقية المذكورة يوم 2024/5/7، وأصبح عدد الدول العربية المصدقة والمنضمة للاتفاقية 8 دول. ومن ثم بدأت الأمانة العامة بعُقد اجتماعات اللجنة المعنية لمناقشة مشروع الآلية التنفيذية للاتفاقية، واستمرت اللجنة بعقد اجتماعاتها حيث تم الانتهاء من إعداد الآلية التنفيذية للبدء الفعلي في تنفيذ أحكام الاتفاقية بما ينعكس في مزيد من التعاون بين الإدارات الجمركية في الدول العربية.

**فيما يتعلق بالشؤون الجمركية**، فقد عقد السادة مدراء عموم الجمارك بالدول العربية اجتماعاً خلال عام 2024 لمتابعة وتنفيذ العديد من الموضوعات الجمركية، حيث تم اعتماد الدليل الاسترشادي العربي لشروط وإجراءات منح التراخيص ومزاولة مهنة التخليص الجمركي وكذلك متابعة أعمال لجان عدة منها لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات والموافقة على تقاريرها. كما قرر الاجتماع تطبيق دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد بشكل استرشادي لمدة عام، وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بملاحظاتها عليه، مع تكليف الأمانة العامة بعرض تقرير بعد عام من التطبيق الاسترشادي للدليل للنظر في إمكانية التحديث، وفقاً للإجراءات العالمية الحديثة التي طرأت على الساحة الجمركية، ولجنة التوفيق بين الترجمات حيث تمت الموافقة على شروحات النظام المنسق المحدثة لعام 2022 بعد الانتهاء منها.

**بخصوص اتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية – المعدلة "الترانزيت"**، فقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (109) بتاريخ 10 فبراير 2022 بموجب القرار رقم 2327، اتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية - المعدلة" الترانزيت". حيث تابعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إجراءات التوقيع على الاتفاقية، حيث قامت كلا من ليبيا وقطر بالتوقيع على الاتفاقية المذكورة بتاريخ 2024/5/7 و2024/9/18، على التوالي. بينما قامت فلسطين بالتوقيع وإيداع وثائق التصديق بتاريخ 2024/12/17، ولكن لا تزال هناك حاجة لتوقيع وتصديق مزيد من الدول، حيث إنه مطلوب توقيع وتصديق عدد 5 دول أطراف عليها حتى يمكن أن تدخل حيز النفاذ وتحل محل الاتفاقية القديمة.

### 2.5. تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

دخلت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتبارا من 2019/10/14 وأصبح عدد الدول العربية التي تقدمت بجداول التزاماتها 13 دولة، بينما بلغ عدد الدول التي أنهت إجراءات عملية الانضمام 7 دول. وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطة عمل لتفعيل الاتفاقية في فبراير 2023، والتي تتضمن إجراءات للترويج للاتفاقية وإمكانية الاستفادة منها. ومن جهة أخرى، تتواصل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع رئيس المجموعة العربية لدى منظمة التجارة العالمية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإخطار المنظمة بالاتفاقية، ليتم إدراجها ضمن الاتفاقيات الإقليمية على موقع المنظمة.

### 3.5. الاتحاد الجمركي العربي

يعتبر الاتحاد الجمركي العربي أحد أهم مراحل التكامل الاقتصادي العربي، وأحد أهم أهداف العمل العربي

المشترك. وفي سبيل إطلاق الاتحاد الجمركي العربي أصدرت القمة العربية في دورتها العادية (ق.ق: 838 د.ع (32) -ج2 -2023/5/19)، بتكليف لجنة الاتحاد العربي بالعمل على الانتهاء من وضع التعريفة الجمركية الموحدة في إطار الاتحاد الجمركي العربي، وفقاً للنسب المتفق عليها في لجنة الاتحاد الجمركي العربي (0 في المائة - 5 في المائة - 10 في المائة - 25 في المائة) ووفقاً للنظام المنسق واسترشاداً بطبيعة السلعة (أولية – شبه مصنعة – تامة الصنع)، ووضع قائمة للسلع الحساسة وأخرى للسلع المستثناة بشرط ألا يتجاوز مجموعهما 15 في المائة من خطوط التعريفة بجدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة على مستوى 8 أرقام من النظام المنسق، وألا تتجاوز أي من القائمتين نسبة 10 في المائة من خطوط التعريفة بذات الجدول. وتنفيذاً لهذا القرار قامت الأمانة العامة بإعداد جدول التعريفة الجمركية تمهيداً لقيام الدول الأعضاء بوضع الرسوم الجمركية المقترحة على الجدول أو تحديد ما إذا كانت السلعة حساسة أو مستثناة. وفي انتظار موافاة الدول الأعضاء للأمانة العامة بجدول الرسوم الجمركية المقترحة للتفاوض ومن المقترح مناقشة القائمة خلال الاجتماع القادم المقرر عقده خلال عام 2025.

# الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

## نظرة عامة

تعتمد بعض الدول العربية في إعداد ميزان المدفوعات على النسخة الخامسة من الدليل مع انتقال بعض الدول العربية لاعتماد النسخة السادسة، حيث شهدت هذه النسخة من الدليل تعديلات مهمة على الحساب المالي والحساب الرأسمالي، إضافةً إلى التغييرات على تسجيل بعض التدفقات، كالهبات والمساعدات لشراء الأصول من الحساب الجاري إلى الحساب الرأسمالي. تجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة المعايير المستخدمة لدى الدول العربية، والاختلافات في التحديثات عند التعامل مع البيانات الخاصة بكل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي.

تراجع **فائض الميزان التجاري** للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024 بحوالي 29.1 في المائة ليصل إلى نحو 209.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض بلغ 295.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الواردات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع في الصادرات السلعية الإجمالية. في هذا الصدد، ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 10.1 في المائة لتبلغ نحو 1,084.3 مليار دولار أمريكي، مقابل ارتفاع بنسبة 1.1 في المائة فقط في الصادرات السلعية الإجمالية لتبلغ 1,293.7 مليار دولار أمريكي.

حقق **ميزان الخدمات للدول العربية** عجزاً يصل إلى 24.3 مليار دولار أمريكي بعد أن سجل عجزاً خلال عام 2023 قيمته 22.7 مليار دولار أمريكي. وبلغ العجز في ميزان الخدمات لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 10.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بعجز بنحو 26.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وارتفع العجز في الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 29.1 في المائة، أما الدول المستوردة للنفط فقد انخفض الفائض فيها بنسبة 26.4 في المائة.

**وفيما يتعلق بميزان الحسابات الجارية للدول العربية،** فقد انخفض الفائض بنسبة 48.3 في المائة ليبلغ نحو 99 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقابل فائض بلغ حوالي 191.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، نتيجة تراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 27.3 في المائة، والدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 80 في المائة. بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع العجز في ميزانها الجاري ليصل إلى حوالي 41.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقابل عجز قدره 27.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

شهد إجمالي **الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية** تراجعاً بنسبة 1.0 في المائة في عام 2024 ليبلغ حوالي 1,145.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,157.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من نحو 14.1 شهراً في عام 2023 إلى حوالي 12.7 شهراً في عام 2024.

ارتفع **إجمالي رصيد الدين الخارجي** القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 76.1 مليار دولار أمريكي، أي من نحو 798.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 874.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024. في المقابل، **انخفضت تكاليف خدمة الدين الخارجي للدول العربية** المتوفرة عنها بيانات بحوالي 125.4 مليون دولار أمريكي، من نحو 46.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 46.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

## 1. موازين المدفوعات

### 1.1. الموازين التجارية

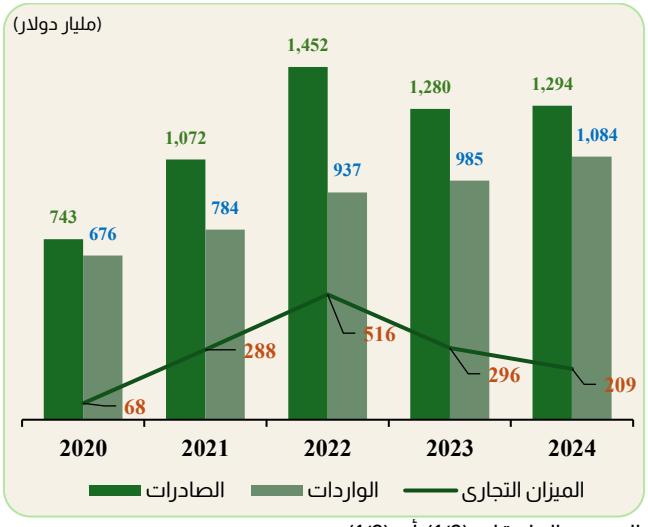
**الموازين التجارية للدول العربية كمجموعة**

تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بحوالي 29.1 في المائة خلال عام 2024 ليصل إلى نحو 209.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض بلغ 295.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الواردات السلعية بنسبة فاقت الارتفاع في الصادرات السلعية الإجمالية، حيث ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 10.1 في المائة لتبلغ نحو 1,084.3 مليار دولار أمريكي، مقابل ارتفاع الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة 1.1 في المائة فقط لتبلغ 1,293.7 مليار دولار أمريكي.

كما يُعزى الارتفاع المحدود في الصادرات السلعية للدول العربية كمجموعة إلى الانخفاض في أسعار النفط العالمية في ظل تباطؤ الطلب العالمي والارتفاع الذي شهده الدولار الأمريكي، إضافةً إلى التطورات الجيوسياسية الإقليمية، (الشكل (9-1)).

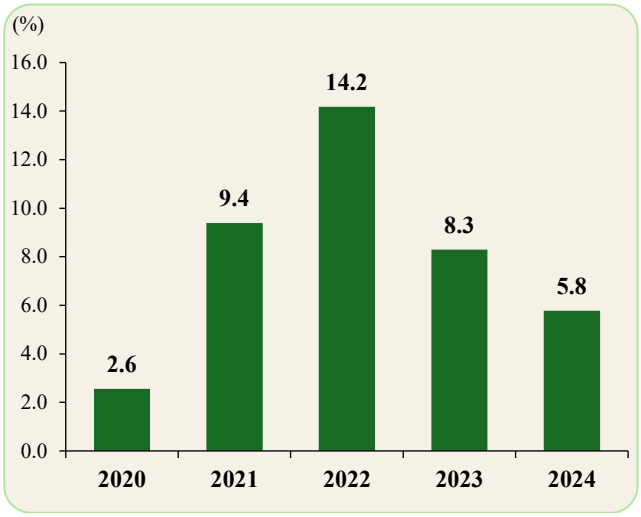
في ضوء ذلك، تراجعت نسبة فائض **الموازين التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية** كمجموعة في عام 2024 لتسجل نحو 5.8 في المائة، مقابل نسبة بلغت 8.3 في المائة خلال العام السابق، الشكل (9-2).

شكل (9-1): تطور الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الملحقان (1/9)-أ و (1/9)-ب.

شكل (9-2): تطور نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الملحق (2/9).

**الموازين التجارية لمجموعات الدول العربية**

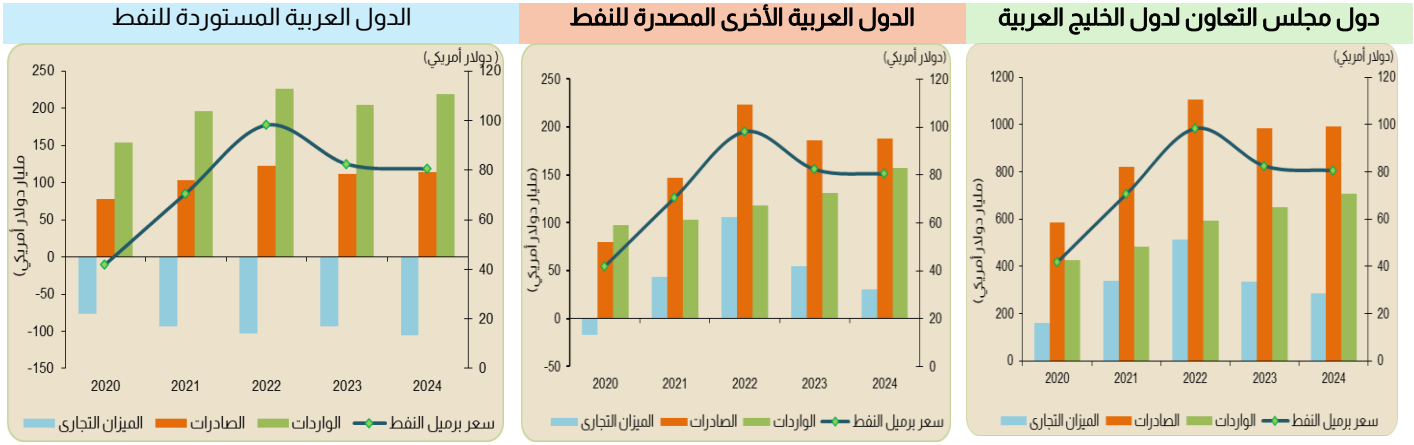
على صعيد تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، فقد انكمش الفائض في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2024 بحوالي 15.1 في المائة ليصل إلى نحو 283.5 مليار دولار أمريكي، مقابل فائض بلغ حوالي 333.7 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق.

ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو 9.1 في المائة لتبلغ حوالي 708.2 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة طفيفة بلغت 0.9 في المائة لتسجل نحو 991.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 982.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، شكل (9-3).

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، انخفضت نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كافة الدول خلال عام 2024 لتتراوح بين نحو 7.3 في المائة في السعودية و28.6 في المائة في قطر، الشكل (9-4).

على صعيد مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد انخفض الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2024 بنحو 44 في المائة ليبلغ نحو 30.8 مليار دولار أمريكي، وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الواردات السلعية خلال عام 2024 بنحو 19.5 في المائة لتصل إلى حوالي 156.8 مليار دولار أمريكي، مقابل حوالي 131.2 مليار دولار أمريكي

شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات خلال الفترة (2020-2024)




(*) بيانات أولية.

المصدر: الملاحق (6/5)، (1/9)-أ، (1/9)-ب.

خلال عام 2023، في حين ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 0.8 في المائة لتصل إلى نحو 187.6 مليار دولار أمريكي، وذلك تماشياً مع التراجع الذي سجلته الأسعار العالمية للنفط بشكل أساسي، شكل (9-3).

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، تراجع فائض الميزان التجاري خلال عام 2024 في كل من الجزائر والعراق وليبيا، ليبلغ 2.4 في المائة و10.4 في المائة و29.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، شكل (9-4).

فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري خلال عـام 2024 بنسبة بلغت 12.4 في المائة ليصل إلى نحو 104.8 مليار دولار أمريكي مقابل 93.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. في هذا الصدد، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية بنحو 2.9 في المائة لتبلغ حوالي 114.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 111.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما زادت قيمة الواردات السلعية بنسبة أعلى من الارتفاع في الصادرات خلال عام 2024 لتبلغ 7.3 في المائة، مما ساهم في ارتفاع العجز التجاري، شكل (9-3).

فيما يتعلق بالدول فرادى، تراجعت نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 مقارنة مع عام 2023 في كل من الأردن والسودان والقُمر ولبنان وفلسطين والمغرب وموريتانيا، حيث تراوحت بين 4.0 في المائة في موريتانيا و43.7 في المائة في لبنان، بينما ارتفعت في كل من تونس ومصر واليمن. في المقابل، تحول الفائض إلى عجز في جيبوتي خلال عام 2024، الشكل (9-4).

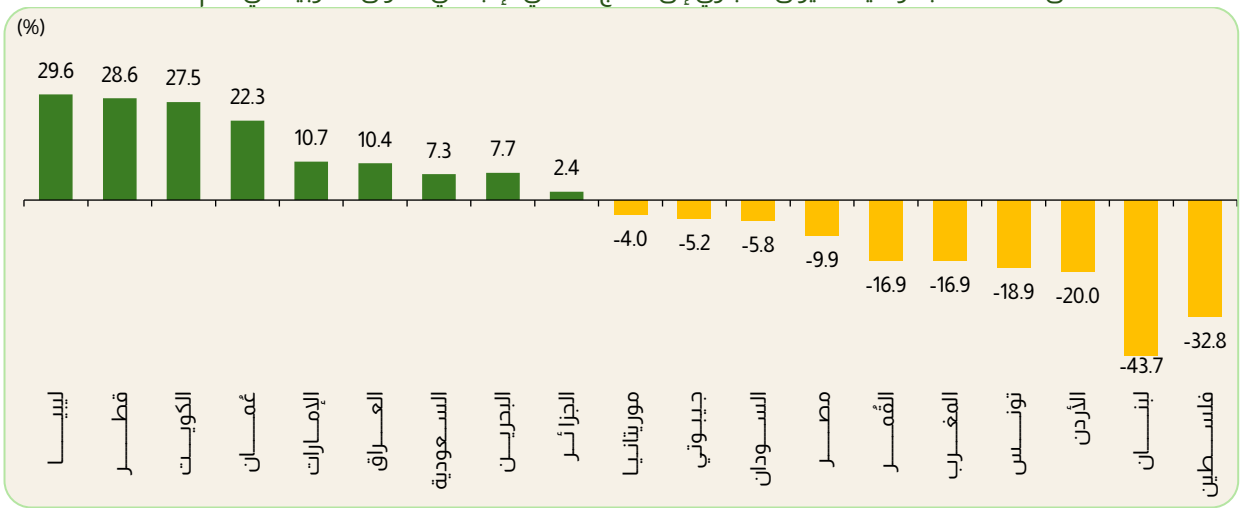
## 2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي

فيما يتعلق بأداء ميزان الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2024، فقد تأثرت المدفوعات والمتحصلات الخدمية تماشياً مع التطورات في الصادرات والواردات الخدمية للدول. نتيجة لذلك، حقق ميزان الخدمات خلال عام 2024 عجزاً قيمته 24.3 مليار دولار أمريكي بعد أن كان 22.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الملحق (1/9) -ب.

بالنسبة للدول العربية كمجموعات، حقق ميزان الخدمات خلال عام 2024 في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تراجعاً في العجز بنسبة 59.2 في المائة، حيث بلغ 10.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 26.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بينما ارتفع العجز في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط بنسبة قدرها 29.1 في المائة ليسجل نحو 38.0 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 29.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط كمجموعة، انخفض الفائض المحقق في ميزان الخدمات خلال عام 2024 بنسبة قدرها 26.4 في المائة ليسجل حوالي 24.5 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 33.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الملحق (1/9) -ب.

شكل (9- 4): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2024




المصدر: الملحق (2/9).

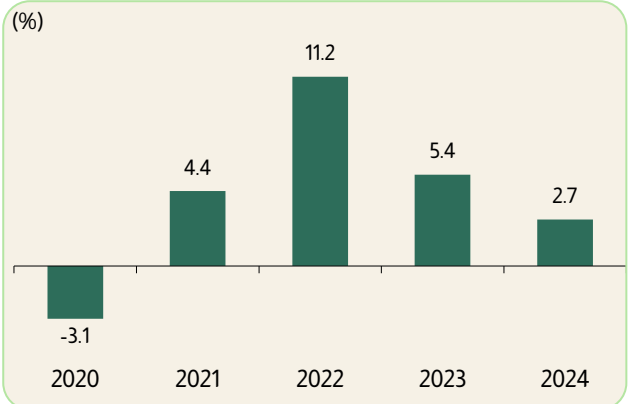
فيما يخص ميزان الدخل الأولي في الدول العربية كمجموعة، فقد بلغ الفائض خلال عام 2024 حوالي 4.8 مليار دولار أمريكي، بعد أن كان حوالي 12.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض مستوى الفائض المحقق في ميزان الدخل الأولي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليبلغ حوالي 23.8 مليار دولار أمريكي بعد أن كان حوالي 31.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الملحق (1/9)-ج.

بالنسبة لميزان الدخل الثانوي، والذي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناته، فقد سجل تراجعاً في العجز لمجموعة الدول العربية بنحو 3.4 في المائة ليبلغ حوالي 90.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقارنة بنحو 94.1 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ويُعزى ذلك إلى زيادة إجمالي العجز المحقق في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 4.7 في المائة. في المقابل، شهدت الدول المستوردة للنفط زيادةً في الفائض بنحو 20 في المائة في عام 2024، ليبلغ حوالي 60.8 مليار دولار أمريكي مقابل 50.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. أما في الدول الأخرى المصدرة للنفط، فقد ارتفع الفائض في ميزان الدخل الثانوي خلال عام 2024 بنسبة 2.7 في المائة، ليسجل 11.6 مليار دولار أمريكي مقابل 11.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023، الملحق (1/9) -ج.

### 3.1. موازين الحسابات الجارية

في ضوء التطورات الخاصة بكل من الميزان التجاري، والخدمي، والدخل الأولي، والدخل الثانوي خلال عام 2024، انكمش الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 48.3 في المائة، ليبلغ نحو 99 مليار دولار أمريكي مقابل فائض بحوالي 191.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويُعزى ذلك إلى التطورات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية، إضافةً إلى التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. كمحصلة لذلك، بلغت نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية نحو 2.7 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 5.4 في المائة خلال العام السابق، الملحقان (1/9)-د و (3/9) والشكل (9-5).

شكل (9- 5): نسبة رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الملحق (3/9).

على صعيد الدول العربية كمجموعات، تراجع فائض ميزان المعاملات الجارية في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 27.3 في المائة في عام 2024، ليسجل نحو 133.1 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 183 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، وذلك انعكاساً لانخفاض الفائض في جميع دول المجموعة. بلغ الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.4 في المائة في عُمان و29.1 في المائة في الكويت في عام 2024، باستثناء قطر التي سجلت زيادة في الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 17.4 في المائة خلال عام 2024 مقابل 16.8 في المائة في عام 2023، بينما تحول الفائض في ميزان المعاملات الجارية إلى عجز في السعودية.

فيما يخص مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد انخفض الفائض في ميزان المعاملات الجارية بنحو 80 في المائة في عام 2024، ليبلغ حوالي 7.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 36.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. على مستوى الدول فرادى، تراجعت نسبة فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والعراق وليبيا، لتبلغ 0.6 في المائة و1.8 في المائة و12.4 في المائة، على التوالي، (الشكل 9-6).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهدت زيادة في العجز في الميزان الجاري ليصل إلى حوالي 41.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل نحو 27.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

فيما يتعلق بدول المجموعة فرادى، فقد ارتفعت نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 في كل من الأردن والسودان وفلسطين ومصر والمغرب، لتتراوح بين نحو 1.2 في المائة في المغرب و21.1 في المائة في فلسطين، بينما تراجعت النسبة في كل من تونس ولبنان وموريتانيا، لتبلغ نحو 1.5 في المائة و19.7 في المائة و7.8 في المائة، على التوالي، ملحق (3/9) (الشكل 9-6).

## 4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

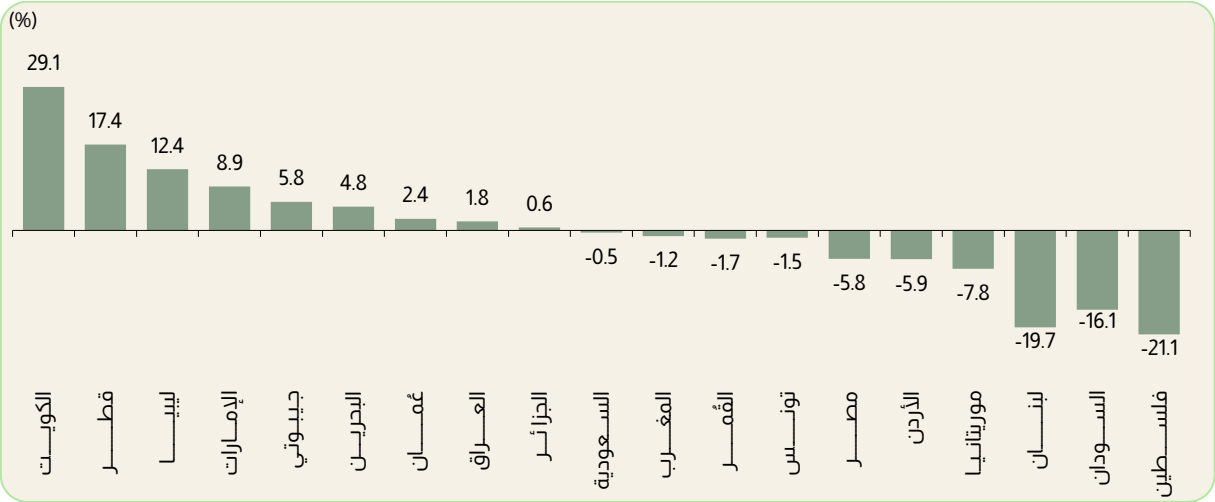
على صعيد موازين الحسابات الرأسمالية للدول العربية كمجموعة، فقد سجل صافي التدفق للخارج تراجعاً خلال عام 2024 نتيجة التراجع المحقق في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 30 في المائة، ليصل إلى حوالي 4.4 مليار دولار أمريكي مقابل نحو 6.2 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. كما تراجع صافي التدفق للخارج في الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط بنحو 73.3 في المائة في عام 2024، ليبلغ حوالي 11 مليون دولار أمريكي مقابل 41 مليون دولار أمريكي في عام 2023. أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد انخفض صافي التدفقات للداخل، ليبلغ حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقابل 2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ملحق (1/9)-د.

بالنسبة لموازين الحسابات المالية، شهدت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحول صافي التدفق للداخل المحقق في عام 2023 إلى صافي تدفق للخارج، نتيجة ارتفاع صافي التدفقات الخارجة في الحساب المالي في كل من الإمارات والبحرين. وتحول صافي التدفق للداخل في السعودية وقطر خلال عام 2023 إلى صافي تدفق للخارج في عام 2024. وبالنسبة للكويت، فقد تراجع صافي التدفق للخارج في الحساب المالي، ليبلغ حوالي 49.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 50.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. كما تراجع صافي التدفق للداخل في عُمان ليسجل 2.6 مليار دولار أمريكي، الملحق (1/9)-هـ. كما تجدر الإشارة إلى التحديثات التي أجرتها بعض الدول العربية في اعتماد النسخة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لإعداد البيانات.

شهدت مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط تحولًا في صافي التدفقات الداخلة في الحساب المالي خلال عام 2023، والتي بلغت حوالي 18.9 مليار دولار أمريكي، إلى تدفقات للخارج خلال عام 2024 بحوالي 6.4 مليار دولار أمريكي.

سجلت الدول العربية المستوردة للنفط ارتفاعاً في صافي التدفقات الداخلة في الحساب المالي بنسبة 120 في المائة في عام 2024، لتبلغ حوالي 33.5 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات الداخلة في كل من موريتانيا ومصر ولبنان، لتسجل حوالي 730 مليون دولار أمريكي و29.6 مليار دولار أمريكي و10.3 مليار دولار أمريكي، على التوالي، وتراجعها في المغرب، لتبلغ 44

شكل (9- 6): نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2024




المصدر: الملحق (3/9).

مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 254 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023. في المقابل، ارتفع صافي التدفق للخارج في كل من السودان وتونس وجيبوتي خلال عام 2024، بينما انخفضت التدفقات الصادرة من الحساب المالي للخارج في الأردن. كما تحول صافي التدفقات الواردة إلى صافي تدفق للخارج في اليمن وفلسطين، ملحق (1/9)-هـ.

## 5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية

شهد إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية تراجعاً بحوالي 1.0 في المائة في عام 2024، ليبلغ نحو 1,145.7 مليار دولار أمريكي مقابل 1157.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من نحو 14.1 شهراً في عام 2023 إلى حوالي 12.7 شهراً خلال عام 2024، الملحقان (4/9) و(5/9).

انخفضت قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 2.4 في المائة في عام 2024، لتصل إلى حوالي 747.1 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 765.7 مليار دولار أمريكي في العام السابق. على مستوى الدول فرادى، ارتفعت الاحتياطيات في الإمارات بنحو 7.2 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق، بينما شهدت باقي دول المجموعة تراجعاً.

على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تراجعت الاحتياطيات الخارجية في مجموعة هذه الدول خلال عام 2024 بمعدل قدره 2.8 في المائة، لتبلغ حوالي 249.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 256.2 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وقد ارتفعت الاحتياطيات في كل دول المجموعة، باستثناء اليمن، بنسب تراوحت بين 5.8 في المائة في الجزائر و10.2 في المائة في العراق.

فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت الاحتياطيات الخارجية في مجموعة هذه الدول ارتفاعاً بلغت نسبته 10.6 في المائة في عام 2024، لتبلغ حوالي 149.5 مليار دولار أمريكي مقابل 135.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطيات في كل من القمر ولبنان ومصر وفلسطين وموريتانيا بنسب تراوحت بين حوالي 0.3 في المائة في موريتانيا و35.3 في المائة في مصر، مقابل تراجعها في الدول الأخرى، ملحق (4/9).

انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية[86]، لتبلغ حوالي 24.3 شهراً في السعودية، و16.9 شهراً في والجزائر، و16.4 شهراً في

[87] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية العام في كلّ دولة إلى متوسط قيمة الواردات السلعية الشهرية لذلك العام في الدولة المعنية.

قطر، و15.8 شهراً في الكويت، و16.2 شهراً في العراق، و49.6 شهراً في ليبيا، و5.6 شهراً في تونس، و0.8 شهراً في جيبوتي، و5.4 شهراً في عُمان، و6.4 شهراً في المغرب، وشهرًا واحداً في اليمن. في المقابل، ارتفعت النسبة في كل من الأردن، والسودان، وفلسطين، والقمر، ومصر، ولبنان في عام 2024، لتبلغ حوالي 10.5 شهراً، و3.1 شهراً، و2.3 شهراً، و17.3 شهراً، و7.4 شهراً، و25.5 شهراً، على التوالي، بينما شهدت استقراراً نسبياً في كل من الإمارات والبحرين وموريتانيا.

## 2. تطورات الدين الخارجي

### 1.2. رصيد الدين الخارجي للدول العربية

يمثل الدين الخارجي إجمالي الديون المستحقة على كل من الحكومة والقطاع الخاص لمقرضين خارجيين غير مقيمين[87].

في هذا الصدد، ارتفع **إجمالي رصيد الدين الخارجي** القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 76.1 مليار دولار أمريكي، من نحو 798.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 874.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024.

وقد شكلت أرصدة الدين الخارجي لكل من السعودية والسودان ومصر والمغرب وعُمان مجتمعةً نحو 83 في المائة من هذا الرصيد في عام 2024، في حين تراوحت الحصص الفردية لباقي الدول بين 0.05 في المائة في القمر و5.1 في المائة في لبنان و5.3 في المائة في الأردن.

وقد ارتفع رصيد الدين الخارجي خلال عام 2024 في جميع الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، باستثناء تونس وعُمان ومصر وموريتانيا، وكانت أكبر زيادة في السعودية والقمر ولبنان، الجدول (9-1).

على صعيد الدول العربية فرادى، شهدت السعودية ارتفاعًا في رصيد الدين الخارجي بحوالي 71.5 مليار دولار أمريكي، من حوالي 298.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 370 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، مشكلة بذلك نحو 42.3 في المائة من إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات في عام 2024.

كما شهدت لبنان ارتفاعًا في رصيد الدين الخارجي بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي، من حوالي 32.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى نحو 44.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مشكلة بذلك نحو 5.1 في المائة من إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بنهاية عام 2024.

جدول (9-1): إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات لعامي 2023 و2024 (مليون دولار أمريكي)

| | الدين الخارجي القائم | | خدمة الدين الخارجي | |
|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024* | 2023 | 2024* |
| الأردن | 43,112 | 46,058 | 3,887 | 2,993 |
| تونس | 41,698 | 39,658 | 3,797 | 4,590 |
| الجزائر | 3,114 | 3,400 | 369 | 404 |
| جيبوتي | 2,527 | 2,596 | 195 | 214 |
| السعودية | 298,547 | 370,003 | ... | ... |
| السودان | 66,800 | 68,260 | 186 | 279 |
| عُمان | 65,578 | 63,404 | 462 | 506 |
| القُمر | 300 | 402 | 9 | 9 |
| لبنان | 32,830 | 44,361 | 6,803 | 7,451 |
| مصر | 168,034 | 155,500 | 29,035 | 26,182 |
| المغرب | 66,568 | 71,484 | 1,668 | 3,499 |
| موريتانيا | 4,033 | 4,025 | 339 | 508 |
| اليمن | 5,288 | 5,378 | 102 | 90 |
| **الدول العربية المقترضة** | **798,430** | **874,529** | **46,852** | **46,726** |

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).
[*بيانات أولية].

وارتفع رصيد الدين الخارجي كذلك في كل من المغرب والأردن والسودان بحوالي 4.9 و2.9 و1.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وارتفع رصيد الدين الخارجي كذلك في كل من الجزائر والقمر واليمن وجيبوتي بحوالي 286 و102 و89 و69 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

في المقابل، سجلت موريتانيا انخفاضاً في رصيد مديونيتها الخارجية بنحو 8 مليون دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 4.03 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، كما

[88] بالنسبة لبعض الدول العربية، تتضمن الديون الخارجية على الحكومة العامة فقط دون القطاع الخاص نظراً لعدم توفر البيانات.

انخفض الدين الخارجي في تونس بنحو 2.0 مليار دولار أمريكي، حيث سجل 39.7 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنة برصيد بلغ حوالي 41.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما شهدت عُمان تراجعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بنحو 2.2 مليار دولار أمريكي، وانخفض الدين الخارجي في مصر بنحو 12.5 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 155.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنة برصيد بلغ حوالي 168 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

## 2.2. خدمة الدين الخارجي في الدول العربية

بالنسبة لتكاليف خدمة الدين الخارجي، فقد انخفضت بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 125.4 مليون دولار أمريكي، من نحو 46.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى حوالي 46.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024. شكلت تكاليف خدمة الدين العام الخارجي لكل من مصر ولبنان وتونس مجتمعةً نحو 81.8 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات في عام 2024. كما شهدت تكاليف خدمة الدين الخارجي ارتفاعاً في جميع الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، باستثناء الأردن ومصر واليمن، خلال عام 2024، بينما استقرت في القمر، جدول (9-1).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، انخفضت في مصر بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي، من حوالي 29 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023 إلى نحو 26.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024. كما شهدت الأردن انخفاضاً في تكاليف خدمة الدين الخارجي بنحو 893.9 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024، لتصل إلى حوالي 3 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 3.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023.

بالنسبة لأهم الزيادات، ارتفعت تكاليف خدمة الدين الخارجي في المغرب بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي، من نحو 1.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023 إلى حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024. وشهدت تونس أيضاً زيادةً في تكاليف خدمة الدين الخارجي بنحو 793 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024، لتصل إلى حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 3.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. كما ارتفعت في لبنان بنحو 648 مليون دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنة بنحو 6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

وبالنسبة لباقي الدول العربية المتوفرة عنها بيانات والتي شهدت زيادةً في تكاليف خدمة الدين الخارجي خلال عام 2024، فلم يتجاوز الارتفاع حوالي 360 مليون دولار أمريكي، بحد أقصى قدره نحو 93 مليون دولار أمريكي تمَّ تسجيله في السودان، حيث ارتفعت تكاليف خدمة الدين الخارجي من حوالي 186 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023 إلى حوالي 279 مليون دولار أمريكي خلال عام 2024.

## 3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

تم احتساب نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لإعطاء فكرة حول قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كما تم احتساب نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات لإعطاء فكرة حول قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

في هذا السياق، سجلت نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في مجموعة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 2.7 في المائة، لتصل إلى نحو 37.5 في المائة في عام 2024 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 34.8 في المائة في عام 2023.

على صعيد الدول العربية فرادى، سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في كل من تونس، وجيبوتي، وعُمان، ومصر والمغرب وموريتانيا، في حين سجلت ارتفاعاً في كل من الأردن، والسعودية، والسودان، وجزر القمر، ولبنان، واليمن. وتم تسجيل أكبر انخفاض في النسبة في تونس بنحو 9.2 في المائة، تليها مصر بنحو 4.2 في المائة، ثم جيبوتي بنحو 3.3 في المائة، فموريتانيا بنحو 0.5 في المائة. أما أكبر زيادة في النسبة، فتم تسجيلها في السودان بنحو 105.0 في المائة، تليها لبنان بنحو 17.8 في المائة، بينما شهدت الجزائر استقراراً في نسبة إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي، الجدول (9-2).

فيما يتعلق بتغطية عائدات الصادرات السلعية والخدمية لخدمة الدين الخارجي لمجموعة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً، لتبلغ حوالي 14.2 في المائة في عام 2024 مقارنة بنحو 14.5 في المائة في عام 2023.

جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات لعامي 2023 و2024

| الدول | نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي | | نسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات | |
|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الأردن | 84.3 | 86.2 | 17.5 | 13.1 |
| تونس | 86.4 | 77.2 | 19.2 | 22.9 |
| الجزائر | 1.3 | 1.3 | 0.6 | 0.7 |
| جيبوتي | 62.8 | 59.5 | 3.7 | 5.0 |
| السعودية | 24.5 | 29.8 | ... | ... |
| السودان | 161.9 | 266.8 | 5.1 | 8.3 |
| عُمان(**) | 61.9 | 59.3 | 0.7 | 0.7 |
| القُمر | 22.2 | 27.9 | 6.2 | 5.3 |
| لبنان | 139.3 | 157.1 | 56.1 | 68.0 |
| مصر | 43.0 | 38.8 | 42.6 | 40.7 |
| المغرب | 45.6 | 44.5 | 2.7 | 5.2 |
| موريتانيا | 37.9 | 37.4 | 8.6 | 12.0 |
| اليمن | 28.7 | 32.6 | ... | ... |
| **الدول العربية المقترضة** | **34.8** | **37.5** | **14.5** | **14.2** |

المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

(**) نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط.

على صعيد الدول العربية فرادى، سجلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً في جميع الدول العربية، باستثناء مصر والأردن والقمر، حيث تراجعت بنحو 1.9 و4.3 و0.9 في المائة، على التوالي. في المقابل، تراوح الارتفاع في باقي الدول بين 0.03 في المائة في عُمان و11.9 في المائة في لبنان بنهاية عام 2024، الجدول (9-2).

## 3. تطورات أسعار الصرف في الدول العربية

### 1.3. نظم الصرف في الدول العربية

تُظهر الممارسات العملية للترتيبات الفعلية لأسعار صرف العملات الأجنبية في الدول العربية أنها تعتمد نظامين رئيسيين للصرف. يتمثل النظام الأول في نظام سعر الصرف الثابت، والذي يشمل التثبيت مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو، والتثبيت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، والتثبيت مقابل سلة خاصة من العملات (غير معلنة). أما النظام الثاني فهو نظام سعر الصرف العائم، وينقسم هذا النوع بدوره إلى فرعين: تعويم مُدار يُوجَّه من قبل البنك المركزي، أو تعويم حر يخضع لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. بالنسبة لسعر الصرف الثابت، غالباً ما تلجأ الدول إلى تبنيه بهدف استخدامه كمرتكز اسمي للسياسة النقدية. ويقوم هذا النظام على ربط سعر الصرف الرسمي لعملة الدولة بعملة أجنبية واحدة، أو بسلة من العملات، أو بحقوق السحب الخاصة، وذلك حفاظاً على قيمة العملة ضمن نطاق محدد يتم تحديده وفقاً لرؤية البنك المركزي الذي يتولى مسؤولية الإبقاء على سعر الصرف ضمن هذا النطاق المُعلن من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي عبر شراء وبيع عملته المحلية مقابل العملة المرتبط بها.

على مستوى الدول العربية، يشير الملحق (10/9) إلى أن 13 دولة تبنت ترتيبات أسعار الصرف الثابتة، معظمها دول مصدرة للنفط. من بين هذه الدول، تربط تسع دول عملاتها بكل من الدولار الأمريكي واليورو، وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وعُمان، وقطر، ولبنان. في المقابل، تعتمد كل من

سورية وليبيا نظام تثبيت عملتيهما مقابل سلة حقوق السحب الخاصة. أما الكويت والمغرب، فيقومان بتثبيت عملتيهما—الدينار الكويتي والدرهم المغربي—مقابل سلة من العملات الأجنبية.

أحد الترتيبات التي تعتمدها البنوك المركزية في الدول العربية هو نظام سعر الصرف المرن، حيث يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب بما يسهم في تصحيح الاختلالات في سوق الصرف الأجنبي. وينقسم هذا النظام إلى نوعين: النظام المرن المُدار، الذي يتدخل فيه البنك المركزي جزئياً في سوق الصرف الأجنبي؛ والنظام المرن الحر، الذي تُترك فيه حركة أسعار الصرف بالكامل لقوى السوق في ظل منافسة كاملة لعمليات بيع وشراء العملات.

يبلغ عدد الدول التي تتبنى ترتيبات سعر الصرف المرن ست دول، تتبع بعضها نظام التعويم المُدار والموجَّه من قبل البنك المركزي، وهي: تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، وموريتانيا، بينما يعتمد اليمن التعويم الحر القائم على آلية السوق دون تدخل مباشر من البنك المركزي.

## 2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية[88]

حافظت كافة الدول العربية المربوطة عملتها بالدولار الأمريكي على أسعار صرف مستقرة خلال عام 2024، باستثناء لبنان الذي شهد انخفاضاً في عملته المحلية—الليرة— مقابل الدولار الأمريكي، والعراق الذي شهد ارتفاعاً في الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

ونظراً للظروف الاقتصادية غير المواتية التي تمر بها الدولة، والتراجع الكبير في الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، إضافةً إلى أزمة السيولة، شهدت لبنان انخفاضاً في قيمة الليرة بحوالي 2.81 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليصل سعر الصرف إلى نحو 89,700 ليرة مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

أما العراق، فقد شهد ارتفاعاً في قيمة الدينار بحوالي 1.2 في المائة خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، ليصبح سعر صرف الدينار العراقي نحو 1300 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

شهدت الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف مرن أو عملتها مربوطة بعملات غير الدولار الأمريكي تحسناً أو استقراراً في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، باستثناء اليمن ومصر اللذان شهدا انخفاضاً في قيمة عملتيهما أمام الدولار الأمريكي.

سجل الجنيه السوداني أكبر تراجع في قيمته مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 146.77 في المائة بين عامي 2023 و2024، ليصل سعر الصرف الرسمي إلى حوالي 1573.76 لكل دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 637.75 خلال عام 2023. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية ومؤسساتية، أبرزها الصراعات والتوترات السياسية، والاضطرابات في النظام المصرفي، إضافةً إلى نسب التضخم المرتفعة.

كما تراجعت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 40.39 في المائة بين عامي 2023 و2024، ليصل سعر صرف الريال الرسمي إلى حوالي 1902.4 لكل دولار أمريكي خلال عام 2024 مقابل 1355.11 في عام 2023. ويُعزى ذلك إلى الصراعات والتوترات الجيوسياسية، والاضطرابات في النظام المصرفي، إضافةً إلى توقف صادرات النفط، مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات الحكومية وانخفاض الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي.

وفي السياق ذاته، حافظ الدينار الليبي على استقراره مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023، حيث بلغ معدل التغيير نحو 0.38 في المائة فقط بين عامي 2023 و2024. وقد وصل سعر صرف الرسمي للدينار إلى حوالي 4.83 دينار للدولار الأمريكي خلال عام 2024.

تراجعت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنحز 40.62 في المائة بين عامي 2023 و2024، ليصل سعر الصرف الرسمي إلى حوالي 36.28 جنيه للدولار الأمريكي الواحد خلال عام 2024 مقابل 25.80 جنيه للدولار الأمريكي

[88] أسعار صرف العملات في هذا الجزء هي كما وردت من قبل المصارف المركزية العربية.

الواحد خلال عام 2023. ويعود هذا الانخفاض في قيمة الجنيه إلى تأثير التوترات الجيوسياسية على العوائد التجارية، لا سيما تراجع إيرادات عبور قناة السويس، مما أدى إلى ضغوط على العملات الأجنبية. وفي هذا السياق، أجرت مصر خلال عام 2024 تعديلًا على قيمة سعر الصرف وعلى سياستها الخاصة بسعر الصرف بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، ضمن برنامج يحظى بدعمه. وقد انتقلت مصر إلى نظام سعر صرف مرن يسمح بالتعويم الكامل للجنيه المصري مقابل العملات الأخرى.

أما بالنسبة لعملات الدول العربية غير المرتبطة بالدولار الأمريكي، فقد حافظت عملتا جيبوتي والكويت على استقرارهما مقابل الدولار الأمريكي، حيث لم تتجاوز نسبة التغيّر الواحد في المائة. في المقابل، شهد سعر صرف كل من العراق والجزائر والمغرب والقمر تحسناً بين 2023 و2024، حيث تراوحت نسبة التحسن بين 0.04 في المائة في القُمر و1.91 في المائة في المغرب.

وبالمقارنة مع اليورو الأوروبي، شهدت العملات العربية تغيرات متفاوتة في قيمها مقابل اليورو خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023. وقد كانت معظم هذه التغيرات طفيفة ولم تتجاوز 1.5 في المائة، ومن بين هذه العملات: الدينار الجزائري، والدرهم المغربي، والدينار الأردني، والدرهم الإماراتي، والريال السعودي، والفرنك القمري، والدينار التونسي.

فيما يتعلق بالدول العربية التي تثبت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو، فقد شهدت معظم هذه العملات تراجعاً مقابل اليورو، حيث تراوح الانخفاض بين 6.5 في المائة للريال القطري و3.9 في المائة لليرة اللبنانية، شمل ذلك أيضاً الريال العُماني، والفرنك الجيبوتي، والدينار الكويتي. في المقابل، سجل كل من الدينار العراقي، والليرة السورية، والدينار البحريني ارتفاعاً في قيمهم مقابل اليورو بين عامي 2023 و2024، حيث تراوحت نسب الارتفاع بين 26.83 في المائة للدينار العراقي و6.4 في المائة للدينار البحريني.

من جهة أخرى، شهدت عملات الدول العربية غير المثبتة مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو تغيرات متفاوتة في قيمها مقابل اليورو خلال عام 2024 مقارنة بعام 2023. فقد تراجعت قيمة كل من الدينار الليبي والجنيه المصري مقابل اليورو بنحو 19.35 في المائة و40.62 في المائة، على التوالي، ويُعزى ذلك إلى الأسباب نفسها التي أدت إلى تراجع هذه العملات مقابل الدولار الأمريكي. في المقابل، ارتفعت قيمة كل من الريال اليمني، والليرة السورية، والجنيه السوداني مقابل اليورو خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق بحوالي 82.22 في المائة، و5.87 في المائة، و9.24 في المائة، على التوالي.

# الفصل العاشر: تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي والابتكار في الدول العربية

## نظرة عامة

يُحدث التقدم الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة تحولًا كبيراً في القطاع المالي والمصرفي العالمي، حيث تساهم هذه التقنيات في إعادة تشكيل العمليات التقليدية بالكامل، وتفتح آفاقًا جديدة في اتخاذ القرارات، وتعزز الكفاءة التشغيلية، وتقدم تجارب عملاء أكثر تخصيصاً. تحقق هذه الأنظمة على مستوى العمليات المؤسسية وفورات كبيرة بفضل الأتمتة، وتوفر تحليلات تنبؤية لتعزيز عروض المنتجات، وإدارة المخاطر والاحتيال، والامتثال التنظيمي. علاوةً على ذلك، تُمكّن أنظمة الذكاء الاصطناعي البنوك المركزية من تحسين مراقبة المخاطر النظامية والرقابة الاحترازية، الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي[89]. فمع صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي، يمكن أتمتة ما يصل إلى 39 في المائة من مهام الأسواق المالية والتأمين والمصارف، وتحسين نحو 37 في المائة من الوظائف القائمة. وقد قفز إنفاق المؤسسات المالية على الذكاء الاصطناعي إلى 35 مليار دولار أمريكي في 2023 مع توقّع تجاوزه 97 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027، فيما يرى 70 في المائة من القيادات التنفيذية أن هذه التقنيات ستدعم نمو الإيرادات مباشرة. غير أن هذا التسارع يفرض على صانعي السياسات والجهات التنظيمية معالجة تحديات الشفافية والأمن السيبراني وانتشار المعلومات المضلّلة[90].

أحدثت خوارزميات معالجة اللغات الطبيعية ونماذج اللغة الكبيرة نقلة في تجربة العملاء بفضل المساعدين الأذكياء وروبوتات الدردشة المتعددة اللغات على مدار الساعة، مما جعل الخدمات المصرفية الذكية واقعاً ملموساً. كما تُسهم التحليلات التنبؤية القائمة على الذكاء الاصطناعي في رصد المعاملات الاحتيالية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بدقة وفورية. ويُقدّر معهد ماكينزي العالمي أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يضيف ما بين 200 و340 مليار دولار أمريكي سنوياً إلى أرباح القطاع المصرفي العالمي، عبر رفع الإنتاجية وابتكار نماذج أعمال جديدة خاصة في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة[91].

يمتلك القطاع المالي العربي مقوّمات جاذبة لتبني الذكاء الاصطناعي، إذ تتسم المنطقة العربية بقاعدة سكانية فتية حيث تبلغ نسبة السكان تحت سن 30 أكثر من 60 في المائة[92]، ونسبة انتشار للهواتف الذكية تتجاوز 70 في المائة. وجود رؤى وطنية طموحة، مثل رؤية السعودية 2030 واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، تدعم التحوّل الرقمي وتسهم في تهيئة بيئة خصبة لتطوير حلول مالية مبتكرة تعتمد على تعلم الآلة. مع ذلك، لا تزال تحديات الشمول المالي قائمة، ويمكن للذكاء الاصطناعي سدّ هذه الفجوة عبر خدمات مصرفية صوتية باللغة العربية للفئات غير القادرة على القراءة والكتابة، إضافةً إلى نماذج ائتمانية تستخدم البيانات البديلة وعلم النفس القياسي مع تعلم الآلة لتقييم الجدارة الائتمانية. يتطلّب تعظيم العوائد المرجوة من المؤسسات المالية العربية المواءمة بين الاستثمار المتسارع في الذكاء الاصطناعي ووضع أطر حوكمة شفّافة تعالج سيادة البيانات والتحيّز الخوارزمي وتحديات الأمن السيبراني، بما يضمن تبنياً آمناً ومسؤولًا يعزز الابتكار ويخدم أهداف الاستدامة والشمول المالي في المنطقة. كما يُعد التبني الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي بالمنطقة العربية ضرورة ملحة لتحقيق الابتكار وتعزيز الكفاءة والاستقرار المالي. تسعى البنوك إلى تطوير مختبرات ذكاء اصطناعي وعقد شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لإنشاء منتجات مالية متقدمة، كما تعتمد تقنيات تنظيمية (RegTech) قائمة على الذكاء الاصطناعي لتقليل التكاليف وتعزيز الامتثال. في الوقت نفسه، تعمل

---

[89] Boukherouaa, E. B., AlAjmi, K., Deodoro, J., Farias, A., & Ravikumar, R. (2021). Powering the digital economy: Opportunities and risks of artificial intelligence in finance (IMF Working Paper No. 2021/024). International Monetary Fund. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/087/2021/024/article-A001-en.xml

[90] World Economic Forum. (2025). Artificial intelligence in financial services 2025. https://reports.weforum.org/docs/WEF_Artificial_Intelligence_in_Financial_Services_2025.pdf

[91] McKinsey & Company. (2023). Scaling gen AI in banking: Choosing the best operating model. https://www.mckinsey.com/industries/financial-services/our-insights/scaling-gen-ai-in-banking-choosing-the-best-operating-model

[92] International Monetary Fund. (2017, August 8). *Opportunities for all: Chart of the week – Youth in the Middle East and North Africa*. https://meetings.imf.org/en/IMF/Home/News/Seminars/Conferences/2017/08/08/morocco-opportunities-for-all/Morocco-Conference-Chart-of-the-Week/chart-of-the-week-1.

البنوك المركزية على استخدام تقنيات إشرافية (SupTech) مثل أنظمة مراقبة السيولة في الوقت الحقيقي لتحسين القدرة على الاستجابة المبكرة للمخاطر.

رغم هذه التوجهات، تواجه المؤسسات المالية عقبات كبيرة تعيق تبني الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. من أبرز هذه التحديات ضعف جودة البيانات وتشتتها بين الأنظمة، وغياب مجموعات بيانات موحدة باللغة العربية. كما يسود غموض تنظيمي يتطلب إنشاء أطر حوكمة واضحة ومصممة خصيصًا للخدمات المالية. مع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، تزداد مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني (السيبراني)، مما يفرض الحاجة لاستثمارات في أنظمة قابلة للتفسير وتحمي من الهجمات. تواجه المؤسسات المالية والمصرفية أيضًا تحديات على مستوى رأس المال البشري، إذ يمكن أتمتة جزء كبير من الوظائف المالية، ما يتطلب إعادة تأهيل الموظفين المتأثرين وتهيئتهم لأدوار جديدة في مجالات مثل تفسير البيانات وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تتبنى المؤسسات الناجحة برامج تدريب ذكية وتجذب كفاءات الذكاء الاصطناعي عبر توفير بيئات عمل تنافسية. من جانب آخر، يحتاج صانعو السياسات في الدول العربية إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لتفعيل دور الذكاء الاصطناعي. يتطلب ذلك تسريع إنشاء الحاضنات التنظيمية وتضمين خطط تنفيذية واضحة للقطاع المالي ضمن الاستراتيجيات الوطنية. كما يمكن لتبادل البيانات بين القطاعين العام والخاص أن يسد فجوات المعلومات، بينما تسهم الجهود الإقليمية في بناء بنية تحتية موحدة تشمل نماذج لغوية عربية تخدم القطاع المالي.

يُعد تبني الذكاء الاصطناعي بشكل منسق وأخلاقي فرصة استراتيجية لوضع القطاع المالي والمصرفي العربي في مقدمة الابتكار المسؤول، مع تحقيق فوائد اقتصادية ومجتمعية واسعة تسهم في دعم التنمية المستدامة في المنطقة. من منظور استشرافي، تُشير الاتجاهات المستقبلية إلى تحولات عميقة في كيفية تبني الذكاء الاصطناعي داخل القطاع المصرفي العربي. سيشهد هذا القطاع صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي في تقديم نصائح مالية فائقة التخصيص، إلى جانب تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع إنترنت الأشياء، مما يعزز من جودة الخدمات المالية. تزداد كذلك أهمية قابلية التفسير في نظم الذكاء الاصطناعي، باعتبارها عنصراً حاسماً للامتثال للمتطلبات التنظيمية وتدعيم الشفافية.

في ظل هذه التطورات، من المتوقع أن تتبنى البنوك الرائدة نموذجاً قائماً على المنصات، حيث توفّر قدرات الذكاء الاصطناعي خدمات مالية للمؤسسات الأصغر، ما يعزز التعاون والتكامل داخل المنظومة المالية. وستبرز الحاجة إلى تعاون إقليمي فعّال لتطوير موارد لغوية عربية مشتركة، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود وتعزيز أمن الأنظمة المالية. ومع تصاعد التركيز على قضايا الاستدامة، ستصبح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية الخضراء والامتثال لمعايير البيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية (ESG) أدوات استراتيجية رئيسية. كما ستفتح تقنيات الحوسبة الكمومية (Quantum computing) آفاقًا جديدة، خصوصًا في مجالات الأمن السيبراني والتسريع الحسابي، مما يعزز من قدرة المؤسسات على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. ستعتمد قدرة الدول العربية على الاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي على مدى محافظتها على الزخم الحالي، مع قدرتها على معالجة تحديات مثل سيادة البيانات، وتحيز الخوارزميات، وإعادة تشكيل القوى العاملة بشكل استباقي. الجهات التي تنجح في تحقيق هذا التوازن لن تكتفي بتعزيز ريادتها الإقليمية، بل ستكون مؤهلة للمنافسة عالميًا في مجالات التمويل الأخلاقي والمستدام المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

## 1. الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي: الأهمية الاستراتيجية وأهم تطبيقاته ومخاطره

أصبح الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسيًا للتحول الاقتصادي والنمو الشامل والمستدام في ظل التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة. وقد أشادت العديد من المؤسسات المالية والنقدية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي) بالأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية[93]. وتتجلى هذه الأهمية في قدرته على تعزيز التحول الاقتصادي، ودعم الاستقرار المالي، وتحقيق أثر اجتماعي وقطاعي أوسع، خاصة في الدول العربية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتحقيق رؤاها التنموية.

### 1.1. الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي العربي

يشكّل تبني الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في تحقيق آثار اقتصادية ذات أهمية معتبرة للدول العربية. ويهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي، وتقديم رؤية عميقة حول كيفية تسخير هذه التكنولوجيا لتحقيق النمو المستدام، وتعزيز التنافسية العالمية، وتنويع الاقتصادات الوطنية.

- **تعزيز التحول الرقمي والنمو المستدام**

يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة بالغة الأهمية للدول العربية لتحقيق قفزات نوعية في مساراتها التنموية. يشير البنك الدولي والأمم المتحدة (UN)، أن الذكاء الاصطناعي يسهم في زيادة الإنتاجية وتحفيز الابتكار، مما يعزز من القدرة التنافسية للاقتصادات على الصعيد العالمي ويحقق النمو المستدام.

من المتوقع أن يكون لتبني الذكاء الاصطناعي تأثير تحولي على اقتصادات الدول العربية ونموّها من خلال أتمتة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة والتقنيات المالية الحديثة. إن هذا التحول يعزز النمو المستدام القائم على الابتكار، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP). تشير توقعات مؤسسات بحثية واستشارية عالمية، مثل (Accentureg PwC,) إلى أن الذكاء الاصطناعي سيحدث تحولاً جذريًا في اقتصاد منطقة الشرق الأوسط. حيث من المتوقع أن يضخ الذكاء الاصطناعي ما يصل إلى **320 مليار دولار أمريكي** في المنطقة بحلول عام 2030، وهو ما يمثل حوالي **2 في المائة** من إجمالي العوائد العالمية المتوقعة من الذكاء الاصطناعي. في القطاع المصرفي على وجه الخصوص، ويتوقع أن يساهم اعتماد الذكاء الاصطناعي بنسبة مهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بحلول عام 2030. كما يتوقع أن تتصدر كل من الإمارات والسعودية قائمة المستفيدين من هذه المكاسب، حيث يتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بنسبة **13.6 في المائة** من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات (ما يقارب **96** مليار دولار أمريكي) و**12.4 في المائة** من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (أكثر من **135** مليار دولار أمريكي) بحلول عام **2030**. وسيستفيد القطاع البنكي بشكل مباشر وغير مباشر من هذا النمو الاقتصادي الكبير[94].

- **الميزة التنافسية**

يُعد التبكير في اعتماد الذكاء الاصطناعي استراتيجية حيوية تضع الدول العربية كمراكز إقليمية رائدة في مجال التكنولوجيا. هذا التموضع يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويحفز نمو الشركات الناشئة، مما يعمل على الارتقاء بالميزة التنافسية للاقتصادات العربية.

- **الانسجام مع الرؤى الوطنية**

يتوافق دمج الذكاء الاصطناعي مع الرؤى الوطنية الطموحة لبعض الدول العربية، مثل رؤية الإمارات 2031،

[93] Bank for International Settlements. (2024). *Artificial intelligence and the economy: Implications for central banks*. In *Annual Economic Report 2024* (Chapter III, pp. 91–127). https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2024e3.pdf.

[94] PricewaterhouseCoopers. (2018). *The potential impact of artificial intelligence in the Middle East*. https://www.pwc.com/m1/en/publications/potential-impact-artificial-intelligence-middle-east.html.

السعودية 2030، استراتيجية قطر الوطنية، ورؤية مصر 2030. ويدعم الذكاء الاصطناعي هذه الرؤى من خلال تنويع الاقتصادات، وابتكارات الاقتصاد الدائري للكربون وتطوير قطاعات جديدة قائمة على المعرفة والابتكار[95].

- **دعم الاستقرار المالي وإدارة المخاطر**

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار المالي العالمي، من خلال قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات المعقدة التي تمكن المؤسسات المالية من تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها بفعالية أكبر، مما يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وهو ما تؤكده العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال (مثل بنك التسويات الدولية، مجلس الاستقرار المالي، والبنك المركزي الأوروبي (ECB)).

- **تحسين أساليب التنبؤ ونمذجة المخاطر**

يعزز الذكاء الاصطناعي التحليلات التنبؤية لمخاطر الائتمان، صدمات السيولة، والضعف النظامي. ويؤكد بنك التسويات الدولية على قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين تقييم المخاطر من خلال تحليل البيانات الضخمة، بما في ذلك المصادر غير التقليدية مثل الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي. يُسلّط البنك المركزي الأوروبي الضوء على استخدامه في تخطيط السيولة واختبارات التحمل أو الضغط.

- **تعزيز الأمن السيبراني**

تعمل أنظمة الكشف عن التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي على تعزيز الدفاعات ضد المخاطر السيبرانية المتطورة، وهو أمر بالغ الأهمية للبنية التحتية الرقمية الحساسة للدول العربية ذات الاعتماد الكبير على الاقتصاد الرقمي.

- **تطوير الامتثال التنظيمي**

تساهم أدوات الذكاء الاصطناعي في مراقبة مكافحة غسيل الأموال (AML) وإعداد التقارير في الوقت الفعلي، مما يتماشى مع توصيات مجلس الاستقرار المالي لتعزيز المرونة التشغيلية والامتثال للمعايير التنظيمية الدولية. يشير بنك التسويات الدولية إلى دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن غسيل الأموال عبر الشبكات العصبية (مثل مشروع أورورا)[96].

- **الرصد المالي الكلي**

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تحديد "الانقطاعات في السوق الكلية"، مثل الفجوات بين عدم اليقين الاقتصادي وتقلبات السوق، مما يعزز قدرة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة للحفاظ على الاستقرار المالي الكلي، وهو ما يسلّط صندوق النقد الدولي الضوء عليه.

- **تعظيم الأثر الاجتماعي والقطاعي**

يحظى الذكاء الاصطناعي بإمكانات تساهم في تحقيق تحسينات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، خاصة في مجالات الكفاءة التشغيلية والشمول المالي وهي عوامل مهمة لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يُؤكده كل من البنك الدولي والأمم المتحدة.

- **الكفاءة التشغيلية**

تقلل الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي من التكاليف (مثل التحقق من المستندات)، مما يحرر الموارد داخل المؤسسات المالية والاقتصادية. بما يمكن من إعادة توجيه هذه الموارد نحو الابتكار والتطوير، وبالتالي يعزز الكفاءة العامة ويساهم في نمو القطاعات المختلفة.

- **الشمول المالي**

تمكّن حلول الإقراض الصغير وروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي من توسيع نطاق الوصول إلى الفئات غير المشمولة ماليًا. ويعد هذا من بين أهم الأولويات في المجتمعات الشابة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بعد عرض الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي في الأنظمة الاقتصادية والمالية العربية، ننتقل في هذا القسم إلى استكشاف التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي.

[95] سيتم مناقشة أهم المبادرات العربية في القسم الثالث الموالي.

[96] Financial Stability Board. (2024, November 14). *The financial stability implications of artificial intelligence*. https://www.fsb.org/2024/11/the-financial-stability-implications-of-artificial-intelligence/.

## 2.1. التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في القطاع المالي والمصرفي

تبرز العديد من المؤسسات الدولية والدراسات التحول الكبير الذي يحدثه الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي العالمي. فيما يلي سيتم استعراض أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مستندًا إلى الرؤى التنظيمية الدولية والتطورات الإقليمية، مع تسليط الضوء على العالم العربي.

تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في إحداث نقلة نوعية في مختلف جوانب العمليات المصرفية والمالية، بما في ذلك:

**ب. تعزيز تجربة العملاء:**

يُسهم الذكاء الاصطناعي بفعالية في تحقيق هذا الهدف من خلال مسارين رئيسيين هما:

- **التمحور حول العميل الفائق (Hyper-Personalization)**

يتم ذلك باستخدام تقنيات التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق، بما في ذلك معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، تُمكّن الروبوتات الاستشارية (Robo-advisors) وروبوتات المحادثة (Chatbots) من تقديم خدمات مالية مخصصة للغاية، مما يعزز من مستوى تفاعل العملاء ورضاهم بشكل كبير. على سبيل المثال، يستخدم مساعد "إمارات" الافتراضي في الإمارات معالجة اللغة الطبيعية للتعامل بكفاءة مع استفسارات العملاء.

**- خدمة العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي:** تُساهم نماذج اللغات الكبيرة (LLMs) والذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) في تبسيط التفاعلات مع العملاء، مما يتيح تقديم الدعم على مدار الساعة ويُقلل بشكل ملموس من التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية.

**ج. اكتشاف الاحتيال والامتثال التنظيمي:**

يقدم الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة حلولًا متقدمة تعمل على تعزيز الاستقرار المالي وحماية الأنظمة المصرفية من المخاطر، من خلال الآتي:

- **اكتشاف الاحتيال (Fraud Detection)**

تحلل خوارزميات التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق أنماط المعاملات لتحديد أي مخالفات أو أنشطة مشبوهة، مما يقلل بشكل كبير من الخسائر المرتبطة بالاحتيال.

- **الامتثال التنظيمي (Regulatory Compliance):**

يمكن للذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق) أتمتة عمليات التحقق من العميل (KYC) ومكافحة غسيل الأموال (AML)، مما يحسن من الدقة والكفاءة. يقلل هذا من عبء العمل اليدوي، ويعزز إعداد التقارير، ويقلل من التجاوزات التنظيمية.

- **إعداد التقارير آلياً:** يسهل الذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف ومعالجة اللغة الطبيعية) الامتثال للمعايير الدولية مثل بازل 3 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من خلال تبسيط عمليات جمع البيانات وإعداد التقارير.

**د. الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف (Operational Efficiency & Cost Reduction):**

يقدم الذكاء الاصطناعي أدوات فعالة لتحقيقها وهي كالتالي:

- **أتمتة العمليات الروبوتية (RPA):** عبر أتمتة المهام المتكررة مثل إدخال البيانات والتسويات، مما يعزز الإنتاجية ويقلل التكاليف.

- **الأتمتة التشغيلية:** تحسن الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي (التعلم المعزز) سير العمليات الداخلية، مما يساعد الموارد البشرية على التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.

- **كفاءة التكلفة:** تمكن القدرات المعززة لمعالجة البيانات (التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق) المؤسسات المالية من خفض تكاليف العمليات الخلفية، خاصة في مجالات المدفوعات والتسويات.

**ه. الخدمات المصرفية المفتوحة وإدارة الأصول الرقمية (Open Banking & Digital Asset Management)**

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في دعمها من خلال الآتي:

- **الخدمات المصرفية المفتوحة:** يدعم الذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق) الخدمات الآمنة القائمة على واجهات برمجة التطبيقات (API)، التي يجري تطويرها في البحرين، والسعودية، والإمارات. وتعزز هذه الأطر الابتكار وتمكن من التكامل السلس لخدمات مالية من جهات خارجية. كما هو الحال في الأطر المشابهة لـ "PSD3" في أوروبا[97].
- **إدارة الأصول الرقمية:** تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق) البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استكشاف وإدارة الأصول الرقمية، بما في ذلك العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) والأوراق المالية المشفرة، من خلال تتبع تطورات السوق وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

**و. إدارة المخاطر (Risk Management)**

تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات متطورة لتعزيز إدارة المخاطر المالية[98]، مما يساهم في استقرار النظام المالي بشكل عام:

- **تقييم الائتمان:** عبر الاستفادة من مصادر البيانات البديلة لإجراء تقييمات ائتمانية أكثر دقة وشمولية، مما يدعم الشمول المالي ويوسع نطاق الوصول إلى الائتمان.
- **إدارة السوق والسيولة:** تحلل نماذج التعلم تحت الإشراف والتعلم العميق (السلاسل الزمنية) بيانات السوق ديناميكيا، وتدير احتياطيات السيولة، وتحسن نسب المخاطر والعائد. تعزز التحليلات التنبؤية من دقة توقعات التدفقات النقدية وإدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- **التداول الخوارزمي:** تحسن استراتيجيات التعلم المعزز والتعلم العميق سيولة السوق وكفاءتها، لا سيما في أسواق الأسهم والصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

**ز. الاستثمار وإدارة الأصول (Investment & Asset Management)**

يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة وفعالية قرارات الاستثمار وإدارة الأصول من خلال الآتي:

- **إدارة المحافظ الاستثمارية:** تساعد الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي (التعلم غير الخاضع للإشراف، التعلم المعزز، والتعلم العميق) في تخصيص الأصول واستراتيجيات الاستثمار، مع دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) لدعم مبادرات التمويل المستدام مثل المبادرة السعودية الخضراء[99].
- **دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG):** يحلل الذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف، التعلم غير الخاضع للإشراف، والتعلم العميق، ومعالجة اللغة الطبيعية) مقاييس الاستدامة للسندات الخضراء، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. كما يساهم في مواجهة تحديات الإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومكافحة "الغسيل الأخضر" (Greenwashing) من خلال تحليل البيانات والتقارير المتعلقة بالاستدامة.
- **تحليل السوق والتنبؤ:** عبر النماذج المتقدمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف، التعلم العميق، ومعالجة اللغة الطبيعية)، مما يعزز من عملية اتخاذ القرار لكل من المؤسسات والعملاء.

[97] Fintech News Middle East. (2021, November 8). *Open banking APIs, AI among top fintech trends in Bahrain this year*. https://fintechnews.ae/11851/bahrain/open-banking-apis-ai-among-top-fintech-trends-in-bahrain-this-year/.

[98] اتحاد المصارف العربية. (2025). الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر المالية. مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 532، الصفحات 86–93. تم الاسترجاع من: https://unionofarabbanks.org/uab.digital/g6dlrwcli3n7/Issue-Magazine-532-March-2025/86/

[99] Fintechnews Middle East. (2021, August 16). *Open banking APIs, AI among top fintech trends in Bahrain this year*. Fintechnews Middle East. https://fintechnews.ae/11851/bahrain/open-banking-apis-ai-among-top-fintech-trends-in-bahrain-this-year/.

**ح. التكنولوجيا التنظيمية والإشرافية في القطاع المالي والمصرفي (RegTech & SupTech)**

يستفاد من الذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف والتعلم غير الخاضع للإشراف) بشكل متزايد من قبل السلطات التنظيمية والمشرفين لتعزيز فعالية وكفاءة واستجابة الرقابة المالية. وفيما يلي إبراز لكيفية تحويل الذكاء الاصطناعي للوظائف التنظيمية والإشرافية عبر القطاع المالي[100]:

- **المراقبة الآلية والإشراف في الوقت الفعلي:**

  - **الرقابة المستمرة:** تمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي المنظمين والمشرفين من الانتقال من عمليات التدقيق اليدوية الدورية إلى المراقبة الديناميكية في الوقت الفعلي للمؤسسات المالية، عبر تحليل كميات هائلة من البيانات المتعلقة بالمعاملات والسلوكيات، وتحديد غير العادي منها (الشاذّ) والانتهاكات المحتملة للامتثال فور حدوثها مما يتيح تدخلات أسرع ويقلل من المخاطر التنظيمية.

  - **الإشراف القائم على المخاطر:** عبر تحديد أولويات الاهتمام الإشرافي من خلال تقييم المخاطر تلقائيًا وتحديد التهديدات الناشئة، مما يمكن من تخصيص الموارد بشكل أكثر استهدافًا وكفاءة.

**ط. تعزيز إعداد التقارير التنظيمية:**

- **جمع البيانات والتحقق من صحتها:** عبر أتمتة تجميع البيانات التنظيمية التي تقدمها المؤسسات المالية والتحقق من صحتها وتحليلها. وهو ما يقلل من الأخطاء اليدوية، ويسرع الجداول الزمنية للتقارير، ويضمن اتساقا أكبر عبر التقارير.

- **الدقة والشفافية:** عبر الكشف عن التناقضات ومخاطر الامتثال المحتملة قبل الانتهاء من التقارير، مما يحسن سلامة البيانات ويقلل من احتمالية فرض العقوبات التنظيمية، وعبر تعزيز مسارات التدقيق الآلية الشفافية وقابلية التتبع، مما يدعم الحوكمة ويبني الثقة بين المؤسسات والمنظمين.

**ي. عمليات الامتثال المتقدمة ومكافحة غسيل الأموال/اعرف عميلك :**

- **كفاءة مكافحة غسيل الأموال/ اعرف عميلك (AML/KYC):** يبسط الذكاء الاصطناعي) التعلم تحت الإشراف والتعلم غير الخاضع للإشراف) إجراءات مكافحة غسيل الأموال واعرف عميلك من خلال أتمتة التحقق من الهوية، وكشف الشذوذ، والمصادقة البيومترية. وهذا يقلل من وقت فتح الحسابات، ويحسن اكتشاف الأنشطة المشبوهة، ويعزز الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتطورة.

- **تحليل فجوات السياسات:** تقارن أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي (التعلم تحت الإشراف والتعلم غير الخاضع للإشراف) سياسات المؤسسات بالأطر التنظيمية، وتحدد الفجوات وتقترح إجراءات تصحيحية.

**ك. تكنولوجيا الإشراف (SupTech) وتكنولوجيا التنظيم (RegTech):**

- **تبني Sup Tech:** تستخدم السلطات الإشرافية حلول **Sup Tech** المدعومة بالذكاء الاصطناعي (التعلم تحت الإشراف والتعلم غير الخاضع للإشراف والتعلم العميق) لتحليل مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة، ومراقبة سلوك السوق، وتقييم المخاطر النظامية. وتتيح هذه الأدوات الكشف المبكر عن نقاط الضعف في السوق وتدعم الرقابة الاحترازية الكلية.

- **صناديق الاختبار التنظيمية (Regulatory Sandboxes):** أنشأت بعض الجهات التنظيمية العربية، بما في ذلك تلك الموجودة في الإمارات والسعودية، صناديق اختبار تنظيمية ومراكز ابتكار لاختبار حلول الامتثال المدعومة بالذكاء الاصطناعي في بيئات خاضعة للرقابة، مما يعزز الابتكار المسؤول مع الحفاظ على الإشراف[101].

[100] Consultancy Middle East. (2025, May 7). *AI in the Middle East's banking sector: Four innovations and impacts*. https://www.consultancy-me.com/news/10570/ai-in-the-middle-easts-banking-sector-four-innovations-and-impacts

[101] McDevitt, C. (2025, April 17). *Banking and AI developments in the UAE: Paving the way for innovation*. Hadef & Partners. https://hadefpartners.com/news-insights/insights/banking-and-ai-developments-in-the-uae-paving-the-way-for-innovation/.

**ل. الفوائد للسلطات التنظيمية:**

- **تحسين الكفاءة:** يقلل الذكاء الاصطناعي من عبء العمل اليدوي، مما يتيح للمنظمين التركيز على مهام الإشراف ذات القيمة الأعلى واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- **إدارة المخاطر الاستباقية:** تعزز التحليلات في الوقت الفعلي والنمذجة التنبؤية القدرة على تحديد المخاطر وتخفيفها قبل أن تتصاعد.
- **توفير التكاليف:** تقلل أتمتة عمليات الامتثال وإعداد التقارير من التكاليف التشغيلية لكل من المنظمين والمؤسسات الخاضعة للإشراف.

الجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة يعيدان تشكيل القطاع المالي والمصرفي بشكل جذري من خلال هذه التطبيقات التي تساهم في تعزيز الكفاءة، وتحسين تجربة العملاء، وتقوية إدارة المخاطر، ودعم الامتثال التنظيمي، إلا أن هذه التطبيقات والفرص يصاحبها العديد من المخاطر التي سوف نناقشها في القسم الموالي.

## 3.1. مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعلم الآلة في القطاع المالي والمصرفي

تؤكد العديد من تقارير المؤسسات الدولية مع تسارع وتيرة تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، أن هذه التقنية تحمل إمكانات هائلة لتعزيز الكفاءة والابتكار، لكنها في الوقت نفسه تطرح مجموعة من المخاطر التي ينبغي التعامل معها بحذر. تتوزع هذه المخاطر على ثلاثة مستويات رئيسة: المخاطر المؤسسية (الجزئية)، المخاطر النظامية (الكلية)، ومخاطر الحوكمة والتنظيم.

**1. المخاطر المؤسسية على المستوى الجزئي**

تشكل مخاطر الذكاء الاصطناعي على مستوى المؤسسات المالية تحديًا مباشرًا للمصارف والجهات الفاعلة في السوق. تركز المؤسسات الدولية على ضرورة تقييم هذه المخاطر والتخفيف من حدتها لضمان سلامة العمليات الفردية وقدرتها على الصمود[102]، وتشمل مخاطر النماذج والبيانات ومخاطر الأمن السيبراني.

**أ. مخاطر النماذج والبيانات**

تُعد جودة النماذج والبيانات التي تغذي أنظمة الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في موثوقية هذه الأنظمة. أي قصور في هذا الجانب قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو متحيزة.

- **نماذج الصندوق الأسود:** تشكل قرارات الذكاء الاصطناعي غير الشفافة تحديا للمساءلة والتدقيق. قد تعيق هذه النماذج فهم كيفية اتخاذ القرار، مما يصعّب تحديد مصدر الأخطاء أو التحيزات.
- **التحيز وعدم الإنصاف:** قد تساهم خوارزميات الإقراض التي تصمم بشكل غير سليم في استثناء الفئات المهمشة أو زيادة الفجوات الاقتصادية، مما يخالف مبادئ الشمول المالي ويثير مخاوف جدية بشأن العدالة الاجتماعية.

**ب. التهديدات السيبرانية**

مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية، تصبح المؤسسات المالية أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية، خاصة الهجمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والهجمات المتطورة، مثل التزييف العميق (Deepfakes). تمّكن تقنيات الذكاء الاصطناعي المهاجمين من شن هجمات أكثر تعقيدًا وإقناعًا، مما يصعّب اكتشافها والتصدي لها.

**2. المخاطر النظامية على المستوى الكلي**

تؤكد المؤسسات الدولية على أن تبني الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع قد يحدث مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي الكلي[103]، مما يتطلب يقظة تنظيمية فائقة. ويشمل ثلاث أنواع ممن المخاطر تتعلق بترابط

[102] Financial Stability Board. (2024, November 14). *The financial stability implications of artificial intelligence*. https://www.fsb.org/2024/11/the-financial-stability-implications-of-artificial-intelligence/.

[103] International Monetary Fund. (2024, October 22). *Global Financial Stability Report: Steadying the Course*. Chapter 3: Advances in Artificial Intelligence: Implications for Capital Market Activities. https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2024/10/22/global-financial-stability-report-october-2024.

الأسواق والاعتماد على طرف ثالث والانحياز للتقلبات، وهي كما يلي:

**أ. ترابط الأسواق وسلوك القطيع**

يؤدي الاعتماد المفرط على خوارزميات متشابهة إلى سلوكيات متزامنة في السوق، مما يضخم الصدمات ويهدد الاستقرار المالي. قد يؤدي سلوك القطيع الناتج عن استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المترابطة إلى تضخيم الصدمات في الأسواق المالية.

**ب. الاعتماد على أطراف ثالثة**

يشكل الاعتماد المتزايد على عدد محدود من مزودي خدمات الذكاء الاصطناعي الخارجيين نقطة ضعف محتملة للنظام المالي بأكمله. قد يشكل الاعتماد المفرط على مزودي الذكاء الاصطناعي العالميين (مثل AWS، Microsoft) نقاط فشل فردية، حيث أن أي تعطل أو اختراق لأحد هؤلاء المزودين قد يؤثر على عدد كبير من المؤسسات المالية في آن واحد، مما يهدد الاستقرار النظامي.

**ج. التماثل الدوري (الانحياز للتقلبات الاقتصادية-)**

يترتب عن مخاطر "التماثل الدوري" (Pro-cyclicality) تضخيم التقلبات الاقتصادية، سواء بتسريع النمو خلال فترات الانتعاش أو بتعميق الانكماش أثناء الأزمات. ففي أوقات الشدة المالية أو الركود، يمكن للتطبيقات المالية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل المطالبات الهامشية الآلية (Margin Calls)، أن تزيد من حدة أزمات السيولة في الأسواق. علاوة على ذلك، فإن السرعة الفائقة التي تتخذ بها الخوارزميات القرارات وقدرتها على تنفيذ عدد هائل من العمليات بشكل متزامن، يمكن أن يؤدي إلى تدفقات رأسمالية مفاجئة وغير منظمة، مما يساهم في زعزعة استقرار الأسواق ويزيد من عمق الأزمات الاقتصادية بدلًا من المساعدة في احتوائها.

**3. مخاطر الحوكمة والتنظيم**

تعد الحوكمة والرقابة الفعالة ضرورية لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي. وتسلط المؤسسات الدولية الضوء على التحديات القائمة في هذا المجال، خاصة في ظل التطور السريع للتقنيات[104]. وهي على النحو التالي:

**أ. الأطر السياسية**

تعاني الأطر التنظيمية الحالية في كثير من الأحيان من عدم مواكبتها للوثيرة السريعة لتطور الذكاء الاصطناعي، مما يخلق فجوات تنظيمية.

وتفتقر بعض اللوائح الحالية إلى الزامية التطبيق وتفاصل المخاطر التقنية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي. هذا يعني أن المبادئ التوجيهية قد لا تكون كافية للتعامل مع التحديات الجديدة التي تقدمها هذه التقنيات[105].

**ب. تحديات الرقابة**

تواجه الهيئات التنظيمية تحديات في الإشراف الفعّال على أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة، خاصة تلك التي تفتقر إلى الشفافية. كما يوجد نقص في أدوات التدقيق، حيث تفتقر الهيئات التنظيمية العربية إلى أدوات تدقيق نماذج الذكاء الاصطناعي، وفقاً لمجلس الاستقرار المالي لعام 2024. مما يعيق قدرتهم على فهم معمق لكيفية عمل هذه النماذج وتقييم مخاطرها بشكل فعال.

**ج. المعايير العالمية**

يعيق غياب التوحيد القياسي في تعريفات ومفاهيم الذكاء الاصطناعي وضع أطر تنظيمية عالمية متسقة، مما يساهم في تعقيد الامتثال. فغياب التعريفات الموحدة (مثل الذكاء الاصطناعي عالي المخاطر) يعقد الامتثال عبر الحدود. وقد تسبب الاختلافات في التفسيرات والتعريفات تحديات للمؤسسات المالية العاملة في ولايات ودول متعددة.

كما تتطلب إدارة مخاطر تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي نهجًا شاملًا يجمع بين التقييم الدقيق للمخاطر الجزئية والنظامية، وتطوير أطر حوكمة وتنظيم مرنة وقابلة للتنفيذ. يمكن للسلطات التنظيمية والإشرافية وصانعي القرار، بالتعاون مع المؤسسات

[104] Crisanto, J. C., Leuterio, C. B., & Prenio, J. (2024, December). *Regulating AI in the financial sector: Recent developments and main challenges* (FSI Insights No. 63). Bank for International Settlements. https://www.bis.org/fsi/publ/insights63.pdf.

[105] Ministry of State for Artificial Intelligence, Digital Economy and Remote Work Applications. (2023). *AI Ethics Principles and Guidelines*. https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2023/03/MOCAI-AI-Ethics-EN-1.pdf.

الدولية، أن يلعبوا دورًا حيويًا في صياغة بيئة تعزز الابتكار المسؤول مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المستهلكين.

## 2. المبادرات والاستراتيجيات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي وأهم تحدياتها

تشهد المنطقة العربية نهضةً تقنيةً متنامية في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث تتسارع وتيرة تبني هذه التقنيات الحديثة ضمن خطط تنموية شاملة. تعكس هذه الحركة وعياً متزايداً بأهمية الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء الاقتصادات المعرفية.

كما تتنوع التجارب العربية في هذا المجال بين نماذج طموحة تتصدر المشهد العالمي، ومساعي حثيثة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. تبرز بعض الدول بوصفها حاضنات للابتكار التكنولوجي من خلال استراتيجيات متكاملة، بينما تشق دول أخرى طريقها بثبات نحو تبني الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وهو ما سيتم تحليله عند تحليل مستوى التقدم في مؤشرات الجاهزية لتبني الذكاء الاصطناعي في القسم الرابع من هذا الفصل.

### 1.2. مبادرات واستراتيجية الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي: نموذج عالمي للتحول الرقمي

تُعد الإمارات رائدة في تبني الذكاء الاصطناعي، بفضل رؤية استراتيجية وبنية مؤسسية وتنظيمية متطورة. بدأت هذه المسيرة بإنشاء أول وزارة للذكاء الاصطناعي عالمياً في عام 2017، تلتها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2031) التي تهدف إلى جعل الإمارات مركزاً عالمياً رائداً في هذا المجال[106].

ترتكز هذه الاستراتيجية على محاور أساسية تشمل التحول الحكومي الذكي وتعزيز الاقتصاد الرقمي .كما تُركز الإمارات على تطوير القدرات البحثية وبناء الكفاءات البشرية من خلال تأسيس جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي ومراكز بحثية متخصصة[107]، وإطلاق برامج وطنية لتنمية مليون موهبة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول 2027 (ADEK, 2024) وتُعد الإمارات رائدة أيضاً في تطوير النماذج اللغوية العربية مثل "جيس (Jais) "و"فالكون (Falcon)"بالتعاون مع جهات عالمية ومحلية؛ معهد الابتكار التكنولوجي[108].

وعلى صعيد التطبيقات العملية، تبنت الإمارات مشاريع رائدة في النقل الذكي والرعاية الصحية، مثل مشروع الطبيب الافتراضي في أبوظبي، وقد عززت الدولة مكانتها عبر تنظيم فعاليات عالمية مثل القمة العالمية للذكاء الاصطناعي(World AI Summit, 2024) وشراكات دولية، كما أعدت ميثاقا لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي[109]. يرتكز على مبادئ الأخلاقيات والمسؤولية، السلامة والشفافية، التميز التكنولوجي، الحوكمة والالتزام الإنساني، والتوعية والشمول.

### 2.2. مبادرات واستراتيجية السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي: محرك رئيسي لرؤية 2030

تضع السعودية الذكاء الاصطناعي في صميم رؤيتها الطموحة 2030، مدركةً دوره الحاسم كمحرك للتنويع الاقتصادي وبناء مستقبل مستدام قائم على المعرفة والتقنيات المتقدمة.

تستند الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، التي تقودها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، إلى محاور أساسية تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية، وتحقيق قيمة اقتصادية ضخمة، ودفع

[106] UPPERNEWS. (2025, June 1). *Artificial intelligence in the UAE*. UPPERNEWS. https://news.uppersetup.com/insights/artificial-intelligence-in-the-uae/.

[107] Ministry of State for Artificial Intelligence, Digital Economy and Remote Work Applications. (2021, July). *UAE National Strategy for Artificial Intelligence 2031*. https://ai.gov.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-National-Strategy-for-Artificial-Intelligence-2031.pdf

[108] Artificial Intelligence Office, UAE. (2023). *Artificial Intelligence Office, UAE*. https://ai.gov.ae/.

[109] United Arab Emirates Legislation. (2024). The UAE Charter for the Development and Use of Artificial Intelligence. https://uaelegislation.gov.ae/en/policy/details/the-uae-charter-for-the-development-and-use-of-artificial-intelligence.

التحول الرقمي في مختلف القطاعات الحيوية [110]. ويُعد الذكاء الاصطناعي ركيزة استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية 2030[111]، حيث يرتبط بنحو 66 هدفاً من أصل 96 هدفاً للرؤية، ويساهم في تمكين القطاعات غير النفطية وتطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية. تسعى المملكة من خلال هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على النفط وخلق اقتصاد معرفي متنوع.

كما تشير التقديرات الرسمية إلى أن الذكاء الاصطناعي سيضيف حوالي 215 مليار دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، مع معدل نمو سنوي متوقع للقطاع يصل إلى 31.3 في المائة، من خلال زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وتطوير نماذج أعمال مبتكرة[112].

تقود المملكة تحولًا رقمياً شاملًا في قطاع الرعاية الصحية، من خلال مشاريع المستشفيات الافتراضية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيصات التنبؤية وتقديم رعاية صحية مخصصة. كما يشكل مشروع نيوم (NEOM) نموذجاً متكاملًا لدمج الذكاء الاصطناعي في التخطيط الحضري، من خلال بنية تحتية ذكية، وخدمات حضرية مبتكرة، واستدامة بيئية مدعومة بأنظمة تحليل تنبؤية متقدمة (3arabi.ai, 2025)[113].

حققت السعودية سلسلة من الإنجازات والمبادرات النوعية التي عززت من دورها في تمكين القطاع الحكومي، بناء القدرات الوطنية، ودعم ريادة المملكة تقنياً على المستويين المحلي والعالمي. من خلال الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) .

شهدت سدايا خلال في عام 2025 تحولًا متسارعاً في قيادة الذكاء الاصطناعي والتركيز على المحتوى العربي وصقل الكفاءات السعودية. فقد أعلنت في عن إطلاق تطبيق "هيومين تشات" المدعوم بالنموذج السعودي "علاّم"، وذلك في إطار استراتيجية بناء منظومة رقمية عربية ترتكز على موثوقية المعلومات والمعايير الرقمية العالمية. وأتبع ذلك إطلاق معسكر هندسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع جامعة أكسفورد، وهو ما يعكس توجه سدايا لتجسيد الخبرات العالمية في بناء الكفاءات الوطنية وتمكينهم من أحدث المهارات التقنية. كما كشفت الهيئة عن دراسة تحليلية رائدة حول الذكاء الاصطناعي التوكيلي (Agentic AI)، تعزز دورها في استشراف آفاق التقنيات المستقبلية وتوجيه السياسات التقنية الوطنية.

علاوة على ذلك، دشنت سدايا المؤشر الوطني للذكاء الاصطناعي، كأداة قياس وتقييم لمستوى تبني هذه التقنيات في القطاعات السعودية وتأثيرها على المنافسة العالمية. واصلت سدايا تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والخاصة عبر حلولها الوطنية المبتكرة. فقد حققت قناة التكامل الحكومية (GSB) إنجازاً كبيراً بربط قرابة 330 جهة حكومية وتسهيل تبادل البيانات والخدمات بكفاءة وسرعة، مما أسهم في تسريع إنجاز المعاملات الحكومية. وأطلقت تطبيق "توكلنا" بإمكانيات تتيح للمستخدمين في مختلف دول العالم الاستفادة من خدماته الرقمية، ما يبرز مرونة الخدمة السعودية وقدرتها على الوصول العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الهيئة بيئة تجريبية لتطبيق "توكلنا" للقطاع الخاص بغرض دعم الابتكار وتطوير خدمات وتقنيات جديدة معتمدة على منصة توكلنا الوطنية. سعت سدايا خلال الفترة إلى رفع معايير الثقة والحوكمة في منظومتها التقنية، ونجحت في الحصول على شهادة "CREST" العالمية للأمن السيبراني، ما يبرهن على التزام الهيئة باتباع أعلى المعايير الدولية في حماية البنية التحتية الوطنية وضمان أمن البيانات وتأمين العمليات الرقمية على مستوى السعودية. تؤكد هذه المبادرات والإنجازات مكانة سدايا كلاعب رئيسي في قيادة التحول الرقمي والابتكار التقني، وتدعم إنجازات

[110] Saudi Data and Artificial Intelligence Authority. (2024.) . *National Strategy for Data & AI*. https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/SdaiaStrategies/Pages/NationalStrategyForDataAndAI.aspx.

[111] Saudi Data & AI Authority (SDAIA) .(2025) .*SDAIA and Vision 2030* .Saudi Data & AI Authority . https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/SdaiaStrategies/Pages/sdaiaAnd2030Vision.aspx.

[112] SaudiWins. (2024, November 10) .How AI will boost Saudi Arabia's economy by $215 billion by 2035: Vision 2030 insights . https://www.saudiwins.com/how-ai-will-boost-saudi-arabias-economy-by-215-billion-by-2035-vision-2030-insights/

[113] Rev9Solutions. (2024, November 1) .*NEOM: The AI-Driven Smart City of Saudi Arabia*. https://rev9solutions.com/blog/ai/neom-the-ai-driven-smart-city-of-saudi-arabia/.

المملكة في الذكاء الاصطناعي والبيانات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

## 3.2. مبادرات واستراتيجية قطر في مجال الذكاء الاصطناعي: محرك رئيسي لرؤية 2030

تتبنى قطر رؤية استراتيجية طموحة في مجال الذكاء الاصطناعي، ترتكز على الاستدامة والابتكار والاستخدام المسؤول للتقنيات الحديثة، بهدف تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتقنية والابتكار وتحقيق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من هذه التقنية، انسجامًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 [114].

وقد أطلقت قطر استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي في عام 2019، كإطار شامل لدعم تبني التقنية في مختلف القطاعات. تركز الاستراتيجية على الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، مع وجود أطر قانونية تحترم الخصوصية وتعزز العدالة وتجنب التحيز، إلى جانب توظيف التقنية لتحقيق التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والصحة والتعليم، وبناء ثقة المجتمع من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة [115].

كما تخصص قطر استثمارات كبيرة في الذكاء الاصطناعي، تصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، لدعم البحث والتطوير والبنية التحتية الرقمية والشركات الناشئة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاستثمار إلى توفير نحو 26 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2030، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي وتوفير فرص واعدة للشباب القطري [116].

وتركز قطر على تطوير قدراتها في معالجة اللغات الطبيعية، خاصة اللغة العربية، من خلال مشروع "فَنَار" (Fanar) [117]، وهو نموذج لغوي وطني متطور يهدف إلى تعزيز فهم وتحليل اللغة العربية وتوليد محتوى رقمي عالي الجودة. كما يدعم المشروع تطبيقات الترجمة، الإعلام، البحث الأكاديمي، والخدمات الذكية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية واللغوية.

ويلعب معهد قطر لبحوث الحوسبة، التابع لجامعة حمد بن خليفة، دوراً مركزياً في قيادة أبحاث الذكاء الاصطناعي وتطوير السياسات ذات الصلة، إلى جانب تقديم المشورة للحكومة حول التشريعات وبناء القدرات المحلية وتعزيز التعاون الدولي، ما يسهم في تعزيز الابتكار الوطني [118].

تعكس هذه المبادرات واستراتيجية قطر نهجاً متكاملًا يجمع بين الاستثمار في البنية التحتية والكفاءات البشرية، مع الالتزام القوي بالجوانب الأخلاقية والمستدامة.

## 4.2. مبادرات واستراتيجية عُمان في مجال الذكاء الاصطناعي: تسخير التقنية لمستقبل مزدهر

تسير عُمان بخطى واثقة نحو تبني الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتحول الرقمي، مستفيدة من التطورات التكنولوجية لتعزيز كفاءة القطاعات الحيوية وتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040. وتقوم استراتيجية عُمان في الذكاء الاصطناعي على محاور رئيسية تشمل البرامج الوطنية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعليم والابتكار.

أطلقت عُمان في عام 2024 برنامجها الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة، الذي يشكل إطاراً شاملًا لتسريع تبني التقنية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. يهدف البرنامج إلى دمج حلول

[114] Qatar Computing Research Institute .(2019) .*National Artificial Intelligence Strategy for Qatar* .https://qcai-blog.qcri.org/wp-content/uploads/2020/04/QCRI-Artificial-Intelligence-Strategy-2019-ENG.pdf

[115] DigWatch. (2019, October) .*Qatar's National Artificial Intelligence Strategy .(2019)* https://dig.watch/technologies/artificial-intelligence

[116] Invest Qatar. (2024, December 10) .*Invest Qatar collaborates with Accenture to launch a report on Qatar's growth potential in data and AI* .https://www.invest.qa/en/media-centre/news-and-articles/invest-qatar-collaborates-with-accenture-to-launch-a-report-on-qatars-growth-potential-in-data-and

[117] Patnaik, R. (2024, May 17) .Qatar working on AI model 'Fanar', aims to revolutionize Arabic .*OneArabia*. https://www.onearabia.me/technology/qatar-develops-arabic-ai-llm-model-fanar-011-034001.html

[118] Chauhan, L ,2020) .November 20 .(*Impact of artificial intelligence on Qatar's labor market* .Qatar Center for Artificial Intelligence .https://qcai-blog.qcri.org/index.php/2020/11/20/impact-of-ai-on-qatars-job-market/.

الذكاء الاصطناعي في النقل والتعليم والطاقة، مع تركيز خاص على التدريب والتأهيل ودعم البحث والتطوير وتشجيع الشركات الناشئة في المجال[119].

وأبرمت عُمان شراكة استراتيجية مع شركة NVIDIA لإطلاق منصة سحابية متقدمة لمعالجة الذكاء الاصطناعي، ما يوفر قدرات حوسبة عالية تمكن الباحثين والمطورين من تدريب نماذج ذكاء اصطناعي معقدة. وتهدف هذه الشراكة لجذب الاستثمارات التقنية ودعم التطبيقات الوطنية[120].

كما تولي عُمان أهمية كبيرة لتطوير رأس المال البشري في مجال الذكاء الاصطناعي. حيث أنشأت جامعة السلطان قابوس مركزاً للابتكار في الذكاء الاصطناعي لدعم البحث العلمي وتطوير المواهب الوطنية. كما أطلقت وزارة التعليم العالي برامج بحثية استراتيجية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص لتطبيق نتائج الأبحاث وتلبية احتياجات سوق العمل الرقمي[121].

وحققت عُمان تقدماً ملحوظاً في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي لعام 2024، حيث ارتقت إلى المرتبة 45 عالمياً والمركز الخامس إقليمياً للعام الثاني على التوالي. كما تهدف عُمان إلى زيادة استثماراتها في الذكاء الاصطناعي بنسبة 20 في المائة سنوياً، وتطوير مشاريع وطنية مثل "Oman GPT" لتعزيز الإنتاجية الحكومية وتطوير المحتوى العربي الرقمي.

## 5.2. مبادرات واستراتيجية البحرين في مجال الذكاء الاصطناعي

تُعد البحرين من الدول ذات مبادرات المتميزة في المنطقة العربية في تبني التقنيات الحديثة، حيث ركزت على تطوير بيئة تشريعية وتكنولوجية متقدمة تدعم الذكاء الاصطناعي وتضمن الاستخدام المسؤول والآمن لهذه التقنيات.

أصدرت البحرين الإطار التشريعي المنظم للذكاء الاصطناعي في عام 2024، كأول قانون شامل للذكاء الاصطناعي على مستوى منطقة الخليج العربي، مما شكل نقلة نوعية في تنظيم وتطوير القطاع، وينص القانون على معايير قانونية وأخلاقية واضحة، مثل حماية البيانات والشفافية والمساءلة، ويحدد عقوبات صارمة للمخالفات. كما ينص التشريع على إنشاء هيئة وطنية لحوكمة الذكاء الاصطناعي تتولى الإشراف على السياسات والإرشادات وضمان الامتثال[122].

كما تستضيف البحرين أول مركز بيانات إقليمي لخدمات أمازون ويب (AWS) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما يوفر لها بنية تحتية سحابية (cloud computing infrastructure) متميزة، مما يوفر بيئة مثالية لتطوير ونشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويمنح الشركات والمؤسسات القدرة على الوصول إلى خدمات حوسبة سحابية متقدمة بتكاليف أقل وكفاءة أعلى[123].

وتتبنى البحرين الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات الحكومية مثل أنظمة المرور الذكية، والكشف عن الاحتيال المالي، وتحسين السلامة العامة عبر أنظمة المراقبة والتحليل التنبؤي. كما بدأت النيابة العامة دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال القضائية والإدارية ضمن خطة وطنية لتعزيز الكفاءة والشفافية[124].

كما تدعم البحرين منظومة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من

---

[119] Oman News Agency. (2024, September 22) .*Oman launches national artificial intelligence programme .Times of Oman*. https://timesofoman.com/article/150123-oman-launches-national-artificial-intelligence-programme

[120] Sehloho, M ,2024) .June 26 .(*Ooredoo, Nvidia to develop AI platform in MENA* .Connecting Africa. https://www.connectingafrica.com/ai/ooredoo-nvidia-to-develop-ai-platform-in-mena

[121] SAMENA Council. (2025, February 3) .*Omantel and Sultan Qaboos University sign partnership agreement to support the UNESCO Chair in AI*. https://www.samenacouncil.org/samena_daily_news?news=104237

[122] Al-Khalifa, M ,2024) .December 17 .(*FALQs: AI regulations in the Gulf Cooperation Council member states – Part one .In Custodia Legis – Law Library of Congress*. https://blogs.loc.gov/law/2024/12/falqs-ai-regulations-in-the-gulf-cooperation-council-member-states-part-one/

[123] Al Mutawah, K. A & ,.Maxwell, L ,2025) .April 14 .(*Bahrain's cloud-first success story* .AWS Public Sector Blog. https://aws.amazon.com/blogs/publicsector/bahrains-cloud-first-success-story/.

[124] العيّام، ع. (2025، 1 يونيو). أول قانون نيابي شامل لتنظيم الذكاء الاصطناعي: عقوبات مشددة لإساءة الاستخدام. *صحيفة الأيام البحرينية*. https://www.alayam.com/alayam/first/1086540/News.html:contentReference[oaicite:7]{index=7}.

خلال برامج دعم وحاضنات أعمال، بالإضافة إلى جهود واضحة في تطوير الكفاءات المحلية عبر التعاون مع المؤسسات التعليمية وبرامج تدريبية متخصصة[125].

وينص القانون المشار إليه أعلاه على وضع استراتيجية وطنية متكاملة لنقل وتوطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الأبحاث العلمية في مجالات الصحة، التعليم، الطاقة، والنقل وغيرها، مع حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم الكفاءات الوطنية[126].

## 6.2. مبادرات واستراتيجية الأردن في مجال الذكاء الاصطناعي

أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة "الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي وخطة التنفيذ 2023-2027[127] كإطار وطني متكامل لدعم تبني وتطوير الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية.

وتمثل هذه الاستراتيجية (2023-2027) خارطة طريق تتضمن 68 مشروعاً لتعزيز قدرات الأردن في الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات متعددة مثل الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والتوظيف، والطاقة. وتهدف إلى بناء منظومة تشريعية وتكنولوجية وريادية جاذبة للاستثمار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، مع التركيز على بناء القدرات البشرية من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة[128].

وقد أنشأت الحكومة "المجلس الأردني للذكاء الاصطناعي" ليكون الجهة المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية[129]، حيث تعمل الجامعات الأردنية على إدخال مفاهيم الذكاء الاصطناعي في المناهج الأكاديمية، مع إطلاق برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية. وتستهدف هذه المبادرات تدريب 15,000 شخص[130]، وزيادة عدد الباحثين في الذكاء الاصطناعي بنسبة 30 في المائة بحلول عام2027[131]، وتدرس أكثر من 26 جامعة أردنية الذكاء الاصطناعي على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا[132].

وتدعم الأردن الشركات الناشئة عبر حاضنات ومسرعات أعمال متخصصة في الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تنظيم مسابقات تطوير الحلول البرمجية (هاكاثونات) لاكتشاف المواهب وتحفيز الابتكار في هذا المجال.

ويركز الأردن أيضاً على بناء شراكات مع مؤسسات ودول رائدة في الذكاء الاصطناعي لتبادل الخبرات وجذب الاستثمارات، مع الالتزام بتطوير إطار تشريعي وتنظيمي يواكب التطورات العالمية ويحمي الخصوصية والأخلاقيات[133].

وقد حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في نسبة الشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي حيث بلغت 19 في المائة من إجمالي الشركات الناشئة في الأردن.

[125]. صحيفة البلاد (12 مايو 2024) البحرين تدعم الشركات الناشئة في الذكاء الاصطناعي وتطلق برامج تدريبية متخصصة. https://www.albiladpress.com/news/2024/5909/finance/893368.html.

[126] العيّام، ع. (2025، 1 يونيو). أول قانون نيابي شامل لتنظيم الذكاء الاصطناعي: عقوبات مشددة لإساءة الاستخدام. *صحيفة الأيام البحرينية*. https://www.alayam.com/alayam/first/1086540/News.html:contentReference[oaicite:7]{index=7}

[127] Jordan Strategy Forum. (2024). Latest Research: Artificial Intelligence in Jordan.

[128] Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship – Jordan. (November 2022). *Jordanian Artificial Intelligence Strategy and Implementation Plan (2027–2023)*. Digital Watch Observatory. https://dig.watch/resource/jordanian-artificial-intelligence-strategy-and-implementation-plan-2023-2027

[129] Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship–Jordan,(2024). *Draft Jordanian strategy for artificial intelligence and its implementation plan 2023–2027*. https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/40435648.pdf

[130] Elayyan, H (May 13, 2024). Jordan excels in AI, achieves advanced places in international ranking – officials. The Jordan Times. https://jordantimes.com/news/local/jordan-excels-ai-achieves-advanced-places-international-ranking-%E2%80%93officials

[131] Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship – Jordan. (November 2022). *Jordanian Artificial Intelligence Strategy and Implementation Plan (2027–2023)*. Digital Watch Observatory. https://dig.watch/resource/jordanian-artificial-intelligence-strategy-and-implementation-plan-2023-2027

[132] Jordan Times (May 13, 2024). *Jordan excels in AI, achieves advanced places in international ranking – officials*. https://jordantimes.com/news/local/jordan-excels-ai-achieves-advanced-places-international-ranking-%E2%80%93officials?utm_source=chatgpt.com.

[133] Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship (MoDEE),(2023). *Jordan's Artificial Intelligence Strategy and Implementation Plan*. https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/40435648.pdf.

## 7.2. مبادرات واستراتيجية تونس في مجال الذكاء الاصطناعي

تُعد تونس من أوائل الدول العربية التي أدركت أهمية الذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية للتحول الرقمي والتنمية الاقتصادية. وقد أطلقت منذ عام 2018 استراتيجية وطنية طموحة، مع تركيز خاص على الابتكار، والبحث العلمي، وبناء مجتمع معرفي متكامل. وتركز هذه الاستراتيجية على[134]:

- تعزيز البيانات المفتوحة، باعتبارها مادة خام أساسية لتطوير الذكاء الاصطناعي ودعم الشفافية والابتكار.
- تشجيع الابتكار في القطاع الصحي، من خلال تطوير حلول ذكية للرعاية الصحية والتشخيص.
- تطوير النقل الذكي لتحسين إدارة المرور وأنظمة النقل العام.
- دمج الذكاء الاصطناعي في القطاع العام لتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات.

أنشأت تونس منظومة متكاملة من مراكز البحث والابتكار، مثل مدينة نوفاسيون (Novation City) وتكنوبارك الغزالة (Technopark El Ghazala)، والتي توفر بيئة حاضنة تجمع الجامعات، مراكز البحث، والشركات الناشئة، لدعم تطوير مشاريع الذكاء الاصطناعي[135].

كما أصدرت تونس "قانون الشركات الناشئة" في عام 2018، وهو أول تشريع من نوعه في أفريقيا لدعم الشركات الناشئة في الذكاء الاصطناعي (MENA AI Observatory, 2021). وتُنظم تونس أكبر مسابقة تطوير الحلول البرمجية (هاكاثون) للذكاء الاصطناعي في المنطقة، مما ينعش الابتكار ويجذب الاستثمارات[136].

وتعمل تونس على إعداد مدونة استخدامات رقمية وميثاق أخلاقي للذكاء الاصطناعي، إلى جانب إنشاء المرصد الرقمي التونسي (OTN) لدعم صانعي القرار في القطاع الرقمي. وتحتل تونس مكانة معتبرة في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، ما يعكس تقدمًا ملحوظًا رغم التحديات المتعلقة بتسريع وتيرة التنفيذ وتطوير البنية التحتية[137]. كما تواصل تونس تحديث استراتيجيتها الوطنية لتواكب التطورات العالمية وتلبي احتياجات السوق المحلية.

## 8.2. مبادرات واستراتيجية الكويت في مجال الذكاء الاصطناعي

تسعى الكويت إلى تعزيز مكانتها في مجال الذكاء الاصطناعي، إدراكًا لأهميته كركيزة أساسية للتحول الرقمي وتحقيق أهداف رؤية "كويت جديدة 2035". أطلقت الكويت مسودة استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2028)، بهدف جعل الكويت مركزًا إقليميًا في تبني الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على النمو الاقتصادي وتمكين القوى العاملة، وضمان النشر الأخلاقي والمسؤول للتقنيات. وتحتل الكويت حاليًا المرتبة الثامنة عربياً في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، مما يعكس تقدمًا ملحوظًا مع وجود مجال كبير للتحسين والنمو[138].

---

[134] Agence Nationale de la Promotion de la Recherche Scientifique (ANPR) .(2018) .*National AI Strategy: Unlocking Tunisia's capabilities potential* .Retrieved June 1, 2025, from: https://www.jaist.ac.jp/~bao/AI/OtherAIstrategies/National%20AI%20Strategy:%20Unlocking%20Tunisia%E2%80%99s%20capabilities%20potential.%20%E2%80%93%20Agence%20Nationale%20de%20la%20Promotion%20de%20la%20Recherche%20scientifique.pdf.

[135] MEATech Watch ,2024) .September 18 .(*Tunisia's Novation City and NVIDIA launch AI innovation hub to boost regional development* . https://meatechwatch.com/2024/09/18/tunisias-novation-city-and-nvidia-launch-ai-innovation-hub-to-boost-regional-development/.

[136] Cambridge University Press .(2024) .*Exploring AI governance in the Middle East and North Africa (MENA) region: Gaps, efforts, and initiatives .Data & Policy*. https://www.cambridge.org/core/journals/data-and-policy/article/exploring-ai-governance-in-the-middle-east-and-north-africa-mena-region-gaps-efforts-and-initiatives/867858AA465EEB06B5C43FF7048D8652.

[137] Assabah News ,2024) .April 17 .(*In collaboration with the United Kingdom, Tunisia bets on artificial intelligence to build a strong and sustainable economy*. https://www.assabahnews.tn/ar/مقالات-الصباح/92091-بالتعاون-مع-المملكة-المتحدة-تونس-تراهن-على-الذكاء-الاصطناعي-لبناء-اقتصاد-قوي-ومستدام

[138] Digital Watch Observatory ,2025) .January .(*The Kuwait National AI Strategy (2025–2028) / Draft*. https://dig.watch/resource/the-kuwait-national-ai-strategy-2025-2028-draft.

أعلنت الحكومة الكويتية عن شراكة استراتيجية مع شركة مايكروسوفت لتأسيس منطقة حوسبة سحابية محلية (Microsoft Azure)، تتضمن إنشاء مراكز بيانات حديثة مخصصة للذكاء الاصطناعي ومركز تميز للحوسبة السحابية (Microsoft).

وتندمج جهود الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية "كويت جديدة 2035"، التي تهدف لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي قائم على المعرفة والتكنولوجيا. ويُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ورفع كفاءة القطاعات التقليدية، وتطوير الخدمات الحكومية، وبناء مجتمع المعرفة عبر الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم المتقدم.

وقد أطلقت جامعة الكويت برنامج "علم البيانات والذكاء الاصطناعي" للعام الجامعي 2025-2026، بهدف إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل وتعزز الابتكار التكنولوجي. كما أعلنت الحكومة عن مبادرة استراتيجية لإنشاء "مجلس الذكاء الاصطناعي"، وذلك ضمن برنامج عمل الحكومة لتطوير المنظومة التعليمية وربطها بمستجدات الذكاء الاصطناعي.

## 9.2. مبادرات واستراتيجية المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي

تولي المغرب الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجزءًا محوريًا من استراتيجيتها للتحول الرقمي. وفي إطار رؤية "المغرب الرقمي 2030"، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من السياسات العمومية، مع التركيز على الاستخدام المسؤول والتطوير المتوازن للبنية التحتية والقدرات الوطنية. رغم عدم إطلاق المغرب بعد استراتيجية وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي على غرار بعض الدول العربية، إلا أن هناك جهودًا مكثفة لتطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون بين القطاعات الحكومية والبحثية والخاصة.

وتتضمن المبادرات الحكومية إحداث مديرية متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة، تُعنى بوضع السياسات العمومية للبيانات والتقنيات المتقدمة، وإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي والمعايير الأخلاقية، مع تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي.

وقد أطلقت الجامعات المغربية تخصصات وبرامج أكاديمية جديدة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، كما أنشأت الحكومة شبكة مراكز التميز "معاهد الجزري" لتطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي في مختلف جهات المملكة[139]. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة برامج وطنية لتكوين المواهب الشابة في مهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و14 عامًا، مع التخطيط لمرحلة ثانية لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا. ومن المتوقع أن يستفيد منه حوالي 200 ألف طفل في جميع أنحاء الدولة[140].

وبخصوص البحث العلمي والابتكار، يتم دعم البحث العلمي من خلال مراكز متخصصة وتشجيع الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي عبر حاضنات الأعمال وبرامج الدعم والتمويل. كما توفر المدن التكنولوجية (Technoparks) بيئة ملائمة لتجمع الشركات التكنولوجية وتعزيز الابتكار[141].

وقد أنشأ المغرب في عام 2020 أضخم مركز لتخزين البيانات في أفريقيا بقدرة 3.1 بيتافلوبس (Petaflops)، ويواصل الاستثمار في تحسين البنية التحتية للاتصالات والبيانات لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي[142].

[139] University World News ,2025) .April 27 .(*Morocco's AI landscape: A comprehensive analysis of the Kingdom's position in artificial intelligence*. https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20250427220959668.

[140] Morocco World News. (2025, March 9) .*Morocco launches national program to teach youth about AI, digital technology*. https://www.moroccoworldnews.com/2025/03/181640/morocco-launches-national-program-to-teach-youth-about-ai-digital-technology/.

[141] Morocco World News. (2025, March 9) .*Morocco launches national program to teach youth about AI, digital technology*. https://www.moroccoworldnews.com/2025/03/181640/morocco-launches-national-program-to-teach-youth-about-ai-digital-technology/.

[142] General Secretariat of the Government of Morocco. (2025.Mar 19.) .*Morocco calls for an approach that balances sovereignty and shared use of artificial intelligence*. https://www.maroc.ma/ar/الأخبار/المغرب-يدعو-لمقاربة-توفق-بين-السيادة-والاستخدام-المشترك-للذكاء-الاصطناعي

أما بخصوص الإطار القانوني والأخلاقي، يعد المغرب من أوائل الدول التي تبنت توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ويعمل حاليًا على تطوير تشريعات وسياسات تضمن الاستخدام المسؤول والأخلاقي لهذه التقنيات، مع حماية البيانات والخصوصية[143].

وبخصوص الشراكات والتعاون الدولي، وقع المغرب اتفاقيات مع منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء قطب رقمي إقليمي عربي-أفريقي للذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. كما يحتضن أول مركز أفريقي لليونسكو مخصص للذكاء الاصطناعي (Ai Movement) في الرباط[144].

كما تسعى الحكومة المغربية إلى دمج الذكاء الاصطناعي في مبادرات الحكومة الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية، مع استكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الحكومية والتفاعل مع الأفراد.

## 10.2. مبادرات واستراتيجية مصر في مجال الذكاء الاصطناعي

تولي مصر الذكاء الاصطناعي أهمية متزايدة ضمن رؤيتها للتحول الرقمي والتنمية المستدامة، حيث أطلقت استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025-2030)، والتي تم تطويرها بالتعاون مع جهات دولية وخبرات محلية وتركز هذه الاستراتيجية

على عدة محاور رئيسية، أبرزها[145]:

- **بناء القدرات البشرية:** الاستثمار في التعليم والتدريب لتخريج كوادر متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات. كما يتم تنفيذ مبادرات تدريبية مكثفة بالتعاون مع شركات تكنولوجيا عالمية ومنصات تعليمية لتأهيل الشباب والخريجين، ومن أبرزها مبادرة "مصر تصنع رواد التكنولوجيا".
- **البحث العلمي والابتكار:** دعم الأبحاث الموجهة نحو حل التحديات الوطنية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي.
- **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** تعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتمكين تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- **تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية والحكومة الرقمية:** دمج حلول الذكاء الاصطناعي في الصحة، الزراعة، النقل، التعليم، والخدمات الحكومية.
- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لنشر الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة الجوانب الأخلاقية والخصوصية.
- **التعاون والشراكات:** تعزيز التعاون مع الشركات العالمية والمؤسسات البحثية والجامعات الدولية لتبادل الخبرات وجذب الاستثمارات.
- **المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي:** تم تشكيل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وتنسيق الجهود بين الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.
- **مبادرات تعليمية وتدريبية:** تعمل الجامعات المصرية على إطلاق برامج أكاديمية متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات على مستويات البكالوريوس والدراسات العليا. كما يتم تنفيذ مبادرات تدريبية مكثفة بالتعاون مع شركات تكنولوجيا عالمية ومنصات تعليمية لتأهيل الشباب

[143] Hespress English. (2024, May 17) .*Morocco, first African, Arab country to implement AI ethics recommendations (UNESCO official)* .https://en.hespress.com/85356-morocco-first-african-arab-country-to-implement-ai-ethics-recommendations-unesco-official.html.

[144] UNESCO. (2024, June 20) .*Forum on AI in Africa: AI Movement in partnership with UNESCO host event in Rabat* . https://www.unesco.org/en/articles/forum-ai-africa-ai-movement-partnership-unesco-host-event-rabat.

[145] Ministry of Communications and Information Technology, Egypt. (2025, January 16) .*Egypt National Artificial Intelligence Strategy: Second Edition, (2030–2025)*, https://ai.gov.eg/SynchedFiles/en/Resources/AIstrategy%20English%2016-1-2025-1.pdf.

والخريجين، ومن أبرزها مبادرة "مصر تصنع رواد التكنولوجيا".

- **دعم الشركات الناشئة والابتكار:** تركز الدولة على دعم منظومة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، عبر توفير حاضنات ومسرعات أعمال وبرامج دعم وتمويل.

## 11.2. مبادرات واستراتيجية الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي

تضع الجزائر الذكاء الاصطناعي في قلب رؤيتها للتحول الاقتصادي والتنمية الرقمية، معتمدة نهجًا يركز على البحث والتطوير وبناء القدرات البشرية وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الابتكار في مختلف القطاعات الحيوية. أطلقت الجزائر استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي في ديسمبر 2024، معلنة التزامها بتسريع التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة التنمية الوطنية. ترتكز هذه الاستراتيجية على محاور رئيسة هي[146]:

- **البحث والتطوير:** دعم الابتكار العلمي والتقني في الذكاء الاصطناعي وتوفير حلول محلية تقلل الاعتماد على الحلول المستوردة.
- **تنمية رأس المال البشري:** الاستثمار في تأهيل الكفاءات المحلية في الذكاء الاصطناعي عبر برامج دراسات عليا وتدريب متخصصة.
- **تعزيز البنية التحتية:** تطوير مراكز البيانات ومنشآت الحوسبة الفائقة (HPC) لتدريب النماذج الكبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.
- **دعم النظام البيئي:** تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات الناشئة والصناعة والمطورين، وتوفير بيئة حاضنة للابتكار وريادة الأعمال.
- **تطوير الأطر التنظيمية:** وضع تشريعات تضمن الاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، مع حماية البيانات والخصوصية.
- **تطبيق الذكاء الاصطناعي:** دمج الحلول الذكية في الصحة والتعليم والصناعة والخدمات الحكومية لرفع الإنتاجية والكفاءة.
- **الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات:** تقدم الجزائر 74 برنامج ماجستير متخصصًا في الذكاء الاصطناعي موزعة على 52 جامعة، مع وجود أكثر من 57,000 طالب في تخصص علوم الحاسوب، ما يؤكد التزامًا قويًا ببناء قاعدة معرفية متخصصة لقيادة التحول الرقمي.
- **تعزيز البنية التحتية واستثمار المجهودات:** حيث تسعى الجزائر على بناء مركز حوسبة فائقة مخصص للذكاء الاصطناعي لتدريب النماذج المعقدة ودعم البحث العلمي، وأطلقت صندوقًا استثماريًا بقيمة 11 مليون دولار أمريكي لدعم الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والروبوتات، لتعزيز الابتكار وتحويل الأفكار البحثية إلى منتجات تجارية.
- **المبادرات اللغوية والثقافية:** طورت الجزائر نموذج "DziriBERT"، وهو نموذج لغوي مسبق التدريب مخصص للهجة الجزائرية، مما يعكس وعيًا بأهمية الخصوصية اللغوية والثقافية في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي المحلية.

وتؤكد هذه الجهود تبني الجزائر لنهج طموح في مجال الذكاء الاصطناعي، مع تركيز واضح على بناء القدرات البشرية وتطوير البنية التحتية ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وتسخير التكنولوجيا لخدمة اللغة والثقافة المحلية.

[146] المحافظة السامية للرقمنة. (أوت.2024). *استراتيجية الرقمنة الوطنية: النسخة العربية*. https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf.

## 12.2. مبادرات واستراتيجية العراق في مجال الذكاء الاصطناعي

تشهد العراق حراكاً متصاعداً وملموساً في مجال الذكاء الاصطناعي خلال السنوات الأخيرة، حيث يتم التركيز بشكل أساسي على بناء القاعدة الأكاديمية والبشرية لمواكبة التخصصات المستقبلية. تتجلى هذه الجهود في مسارات رئيسية، حيث أعلنت وزارة التعليم العالي عن مبادرات نوعية تهدف إلى إنشاء جيل متخصص ومؤهل في التقنيات المتقدمة. كان من أبرز هذه المبادرات استحداث كلية متخصصة للذكاء الاصطناعي بجامعة بغداد، بالإضافة إلى إطلاق برامج الماجستير المتخصصة اعتباراً من العام الدراسي القادم. وتشمل هذه البرامج تخصصات حيوية مثل الرؤية الحاسوبية، وعلم البيانات، وهندسة الروبوتات والطائرات بدون طيار، إلى جانب مجالات الصحة الرقمية، مما يؤكد التوجه نحو تلبية احتياجات السوق المستقبلية[147].

لم تقتصر الجهود على الجانب التعليمي، بل امتدت لتشمل البنية المؤسسية اللازمة لتبني التقنيات الحديثة. تم تأسيس اللجنة العليا للذكاء الاصطناعي، وبدأت خطوات عملية لإعداد تشريعات وسياسات وطنية شاملة، تهدف إلى تنظيم عملية تبني الذكاء الاصطناعي وحوكمته في القطاعات الحكومية والخاصة، مما يسهم في رفع الجاهزية الوطنية لمرحلة التحول الرقمي.

تشير التوقعات إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة محورية لإحداث نقلة نوعية في قطاعات استراتيجية كبرى في العراق، خاصة في الزراعة والصناعة والطاقة والصحة، عبر زيادة مستويات الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد. ومع ذلك، يواجه هذا الحراك تحديات قائمة، أبرزها محدودية تطوير البنى التحتية اللازمة لدعم التقنيات الحديثة، ونقص الكفاءات في المهارات الرقمية المتخصصة، مما يؤكد الحاجة الملحة لوضع استراتيجية حكومية شاملة ومتكاملة لضمان تسريع وتيرة التحول والاستفادة القصوى من هذه التقنيات[148].

تتركز جهود العراق حالياً على تعزيز البرامج التعليمية، وبناء كفاءات بشرية متخصصة، ووضع الأسس التشريعية والتنظيمية اللازمة. ويُعد هذا التأسيس مرحلة ضرورية لتسريع تبني التقنيات الحديثة، بالاعتماد على دعم المؤسسات الأكاديمية والاستفادة من الشراكات الدولية.

## 13.2. التحديات البنيوية والهيكلية في تبني الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: نحو رؤية استراتيجية متكاملة

بعد استعراض المبادرات والاستراتيجيات الطموحة التي تبنتها بعض الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، تبرز مجموعة من التحديات البنيوية والهيكلية التي قد تُعيق تحقيق الأهداف المرجوة وتحد من الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه التقنيات الواعدة. وما يُميّز الوضع، أن الاستراتيجيات الحالية غالبًا ما ترتكز على مبادرات حكومية بشكل أساسي، دون تفعيلٍ كافٍ لدور القطاع الخاص والشركات الناشئة كقوى دافعة للابتكار والتطبيق العملي، حيث يتطلب معالجة هذه التحديات نهجًا استراتيجيًا متكاملاً يتجاوز مجرد إطلاق المبادرات الفردية.

**أولًا: تحدي الكفاءات والبنية التحتية الأساسية:** تُعاني معظم الدول العربية من نقصٍ ملموس في الكفاءات البشرية المتخصصة في علوم البيانات وتعلم الآلة، حيث لا تُواكب برامج التعليم والتدريب الحالية التطورات السريعة في المجال[149]. ويتفاقم هذا النقص بسبب

---

(147) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. (2025, يوليو 29). استحداث برامج الماجستير في كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة بغداد. https://mohesr.gov.iq/ar/post/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB

(148) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية (2025, يناير 14). العراق والذكاء الاصطناعي في 2025 بين آفاق التطور وتحديات الواقع. https://mcsr.net/arabic/MvqTo8Sy.

(149) Qatar Computing Research Institute .(2019) .*National Artificial Intelligence Strategy for Qatar* .https://qcai-

ضعف البنية التحتية الرقمية الأساسية، بما في ذلك قصور منصات الحوسبة السحابية وشبكات الاتصال، إضافة إلى ندرة البيانات الموثوقة وعالية الجودة اللازمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي، وخاصةً تلك المتعلقة بالمحتوى واللغة العربية وتنوع لهجاتها[150]. هذه الفجوة في القدرات البشرية والبيانات الأساسية تُشكل عائقًا كبيرًا أمام تطوير حلول محلية متقدمة.

**ثانياً: البيئة التشريعية والاستثمارية:** يواجه الإطار التشريعي والتنظيمي في العديد من الدول العربية صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، مما يُحدث فجوات في حماية البيانات والخصوصية وأخلاقيات الاستخدام[151].

**ثالثاً: العوامل المجتمعية والإقليمية:** تُشكل ضعف الثقافة الرقمية ومحدودية الوعي المجتمعي بفوائد الذكاء الاصطناعي في بعض الشرائح تحديًا إضافيًا. كما أن بطء تبني السياسات الحكومية المرنة والاستباقية في بعض الدول يُعيق التكيف مع التغيرات التقنية. والأهم من ذلك، يبرز ضعف التكامل والتعاون الإقليمي كعامل حاسم؛ فنقص المنصات المشتركة لتبادل البيانات والخبرات يُحرم المنطقة من الاستفادة من الكفاءات العربية المنتشرة عالميًا ويُؤدي إلى تكرار الجهود بدلاً من تنسيقها[152].

وتتطلب معالجة هذه التحديات تحولاً هيكليًا واستثماراً مكثفًا وموجهًا في التعليم، البنية التحتية الرقمية، البحث العلمي التطبيقي، وتطوير أطر تنظيمية مرنة واستباقية. من الضروري أيضًا تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي من خلال منصات مشتركة للذكاء الاصطناعي، تفعيل دور القطاع الخاص والشركات الناشئة، وتشجيع الاستثمار طويل الأجل.

## 3. إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وأطر حوكمته: ضرورة استراتيجية للتبني المسؤول

يُشكل الإطلاق غير المنظم أو غير المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعي خطرًا جسيمًا، قد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة مثل تعزيز التحيز، انتهاك الخصوصية، تفاقم عدم المساواة، تحديات أمنية، وحتى مخاطر وجودية. لذا، لم تعد حوكمة الذكاء الاصطناعي وإدارة مخاطره مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تضمن تحقيق أقصى قدر من الفوائد مع تقليل المخاطر المحتملة. ويُعد مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي سريع التطور، ويشهد نشاطًا متزايدًا من قبل المنظمات الدولية، والحكومات، والأوساط الأكاديمية. وتهدف الحوكمة الفعالة إلى بناء الثقة في هذه التقنيات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية ومستدامة ومسؤولة اجتماعيا[153].

يستعرض هذا القسم الأبعاد المتعددة لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وحوكمته، مع التركيز فيما يلي على الأطر والمبادئ الدولية الرائدة، واستجابات الحكومات والكيانات الإقليمية، وتحليل الوضع الخاص بالمنطقة العربية من حيث الحوكمة والمخاطر والأطر التنظيمية.

### 1.3. الأطر والمبادئ الدولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي

يتزايد الاعتراف بأن التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتجاوز الحدود الوطنية، مما يستدعي جهوداً دولية منسقة لوضع مبادئ توجيهية وأطر عمل مشتركة. يركز هذا المحور على أبرز المبادرات العالمية التي تهدف إلى توجيه تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بطريقة تتوافق

blog.qcri.org/wp-content/uploads/2020/04/QCRI-Artificial-Intelligence-Strategy-2019-ENG.pdf..

[150] Oxford Insights .(2023) .*Government AI Readiness Index 2023* .https://oxfordinsights.com/wp-content/uploads/2023/12/2023-Government-AI-Readiness-Index-1.pdf.

[151] Ministry of Communications and Information Technology (MCIT). (n.d.) .*Examples of AI National Policies*. https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/examples-of-ai-national-policies.pdf.

[152] Qatar News Agency ,2024) .March 19 .(*AI Forum calls for raising digital literacy in Arab world*. https://www.qna.org.qa/en/News-Area/News/2024-03/19/ai-forum-calls-for-raising-digital-literacy-in-arab-world.

[153] United Nations ,2024) .September 19 .(*Governing AI for Humanity: Final Report of the High-Level Advisory Body on Artificial Intelligence*. https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/governing_ai_for_humanity_final_report_en.pdf.

مع القيم الإنسانية، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى توصيات اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومبادرة عملية هيروشيما لمجموعة السبع.

- **مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**

تم اعتماد المبادئ في عام 2019 وتحديثها في مايو 2024، وتُعد من أكثر المبادئ تأثيرًا لتعزيز الذكاء الاصطناعي الموثوق[154]، مع التركيز على النمو الشامل، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، الشفافية، المتانة، الأمان، والمساءلة. كما تقدم توصيات لصانعي السياسات حول الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز النظم البيئية، وتشكيل الحوكمة، وبناء القدرات البشرية، والتعاون الدولي.

رغم أن المبادئ كانت عامة في البداية، إلا أن التحديث الأخير أخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، ضمن إطار الموثوقية والتنمية المسؤولة.

- **توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**

تم اعتماد التوصية في عام 2021 من قبل 193 دولة عضو، وهي أول أداة معيارية عالمية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتركز على حقوق الإنسان والكرامة، مع التأكيد على مبادئ مثل التناسب، السلامة، الخصوصية، الإشراف البشري، الشفافية، المساءلة، والاستدامة. كما تتناول التوصية الآثار الأخلاقية للأنظمة الذكية بشكل عام، بما في ذلك مخاطر سوء الاستخدام، والتحيز، ونقص الشفافية.

- **عملية هيروشيما لمجموعة السبع (G7)**

تمثل مبادرة أطلقتها دول مجموعة السبع لتطوير مبادئ توجيهية دولية ومدونة سلوك للأنظمة الذكية المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع تركيز على الأمان، الأمان السيبراني، وتطوير الذكاء الاصطناعي الموثوق. وتستهدف بشكل مباشر حوكمة النماذج التوليدية المتقدمة بما فيها الذكاء الاصطناعي التوليدي[155].

## 2.3. السياسات والأطر التنظيمية الحكومية والإقليمية

تسعى الحكومات والهيئات الإقليمية حول العالم بناءً على الأطر الدولية، إلى تطوير سياسات وتشريعات خاصة بها لحوكمة الذكاء الاصطناعي. يلقي هذا المحور الضوء على تجارب ترجمة المبادئ العامة إلى أطر تنظيمية ملموسة، مع التركيز على النماذج المختلفة التي تتبعها الدول والمناطق.

- **قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي**

يشكل هذا القانون أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم، تم اعتماده في يونيو 2024 وسيصبح ساريًا بالكامل بعد 24 شهرًا. يعتمد نهجًا قائمًا على المخاطر، ويصنف الأنظمة الذكية إلى مخاطر غير مقبولة، عالية، محدودة، ودنيا، مع التزامات صارمة للأنظمة عالية المخاطر ومتطلبات شفافية خاصة للذكاء الاصطناعي التوليدي. يتناول صراحة الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل (ChatGPT)، ويُلزم بالإفصاح عن المحتوى المولّد، ومنع إنتاج محتوى غير قانوني، وتقديم ملخصات للبيانات المحمية بحقوق النشر المستخدمة في التدريب[156].

- **إطار إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي من المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتقنية**

يشكّل إطار طوعي لتحسين موثوقية الأنظمة الذكية من خلال إدارة المخاطر بشكل منهجي، مع التركيز على المساءلة، الشفافية، والسلوك الأخلاقي، عبر أربع وظائف: الحوكمة، التخطيط، القياس، والإدارة.

[154] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) ,2024) .May 2 .(*OECD updates AI Principles to stay abreast of rapid technological developments*. https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2024/05/oecd-updates-ai-principles-to-stay-abreast-of-rapid-technological-developments.html.

[155] Group of Nations ,2023) .November 22 .(*The Hiroshima Process International Guiding Principles for Organizations Developing Advanced AI Systems*. https://groupofnations.com/the-hiroshima-process-international-guiding-principles-for-organizations-developing-advanced-ai-systems/

[156] European Union ,2024) .June 13 .*(Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act) .Official Journal of the European Union* ,L 259, 1–209. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=OJ:L:2024:259:TOC.

كما ينطبق على الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ يوفر نظامًا متينًا لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بجميع الأنظمة الذكية، بما في ذلك المخاطر الخاصة بالنماذج التوليدية مثل توليد محتوى مضلل (الهلوسة Hallucination) والتحيز وقضايا الملكية الفكرية[157].

- **الكتاب الأبيض البريطاني: نهج داعم للابتكار في تنظيم الذكاء الاصطناعي**

تم نشر هذا الكتاب في مارس 2023، ويحدد نهج المملكة المتحدة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على خمسة مبادئ (السلامة، الأمان، المتانة؛ الشفافية؛ العدالة؛ المساءلة؛ وقابلية الطعن والتعويض) تُفسر وتطبق من قبل الجهات التنظيمية القائمة، بهدف دعم الابتكار وبناء الثقة العامة. رغم أنه لا يركز حصريًا على الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلا أن مبادئه ذات صلة كبيرة بإدارة المخاطر وضمان التطوير المسؤول لهذه النماذج ضمن بيئة تنظيمية قطاعية[158].

## 3.3. حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: نحو أطر تنظيمية داعمة للابتكار والمسؤولية

تولي الدول العربية، وخاصةً دول مجلس التعاون، أهمية متزايدة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بهدف تسخير إمكاناته الهائلة لتحقيق أهداف رؤاها التنموية وتنويع اقتصاداتها. يُركز هذا القسم على المشهد المتنامي لحوكمة الذكاء الاصطناعي في هذه الدول، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي التوليدي. وبينما لا يزال الإطار التنظيمي في طور التطور، هناك تركيز كبير على تعزيز الابتكار مع ضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي. يُقدم هذا الجزء عرضاً للأطر التنظيمية — سواء كانت ملزمة قانونياً أو مبادئ توجيهية — التي يتم تبنيها لضمان التنمية المسؤولة لهذه التقنيات في سياق يراعي الخصوصية، الأخلاقيات، والتأثير الاجتماعي والثقافي.

### أولًا: منهجيات الحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي في الدول العربية

تعتمد معظم الدول العربية نهج "التنظيم المرن" (Soft Regulation)، مُعطيةً الأولوية للاستراتيجيات الوطنية والمبادئ الأخلاقية والإرشادات على التشريعات الصارمة. يتيح هذا النهج مرونة أكبر لتحفيز الابتكار وجذب الاستثمارات في مجال سريع التطور.

**أ. الجهات والمبادرات الرئيسية:**

- **الإمارات:** تُركز مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على السلامة والشمولية، وتُكملها قوانين حماية البيانات (المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لعام 2021)، وقانون مركز دبي المالي العالمي لحماية البيانات (2023). كما تبنت الإمارات معيار ISO 42001لإدارة الذكاء الاصطناعي[159].
- **السعودية:** تقود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) جهود الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية، وتوفر إطارًا لتبني الذكاء الاصطناعي وإرشادات غير ملزمة للذكاء الاصطناعي التوليدي، مع قانون لحماية البيانات الشخصية. تُعطي السعودية الأولوية للابتكار عبر تقليل القيود التنظيمية[160].
- **قطر:** تتميز بإرشادات ملزمة قانونيًا للذكاء الاصطناعي في القطاع المال، هذه الإرشادات ليست مجرد توجيهات عامة، بل تحدد عملية الموافقة والرقابة على أدوات الذكاء الاصطناعي، وتتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي تقديم تقارير مفصلة حول الاستخدام المقصود للذكاء الاصطناعي، والبيانات المستخدمة، والنتائج المتوقعة. هذا يضمن فحصًا دقيقًا لجميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي قبل تنفيذها في القطاع المالي القطري.

---

[157] Arundhati, G ,2025) .February 18 .(*NIST AI Risk Management Framework 1.0: Meaning, challenges, implementation* .Scrut Automation .https://www.scrut.io/post/nist-ai-risk-management-framework.

[158] Department for Science, Innovation and Technology ,2023) . March 29 .(*AI regulation: A pro-innovation approach* .GOV.UK . https://www.gov.uk/government/publications/ai-regulation-a-pro-innovation-approach.

[159] International Organization for Standardization .(2023) . *ISO/IEC 42001:2023 — Artificial intelligence — Management system* .https://www.iso.org/standard/81230.html.

[160] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2024). *البوابة الرسمية*. https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx

- **الدول العربية الأخرى:** تتجه نحو بيئات تنظيمية داعمة للأعمال مع التركيز على التدريب والانفتاح على الابتكار، والالتزام بالمعايير الدولية لحماية البيانات، وتطور تنظيمي مستمر.

**ب. التركيز على الذكاء الاصطناعي التوليدي:**

تُولي الدول العربية اهتماماً متزايداً لوضع أطر للاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي التوليدي، خاصة في القطاع الحكومي والعام، لضمان الاستفادة من إمكاناته مع التخفيف من مخاطره.

**ثانياً: التحديات والتطلعات المستقبلية**

تتطلب الموازنة بين دعم الابتكار ووضع أطر تنظيمية وأخلاقية تضمن الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي توازنًا دقيقًا. التنظيم المفرط قد يعيق التطور، بينما غيابه يزيد المخاطر.

تسعى الدول العربية لمواءمة أطرها التنظيمية مع المعايير الدولية، مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي[161]، ومعيار[162] ISO/IEC 42001، لتعزيز الثقة والتكامل العالمي. وتظل تحديات مثل فجوة المواهب والبيانات قائمة، مما يتطلب استراتيجيات تعليمية وتدريبية متقدمة[163]. كما يُعد مراعاة السياق الثقافي والديني للمجتمعات المحلية في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأطر الأخلاقية أمرًا ضروريًا لضمان القبول المجتمعي[164].

تُشارك الدول العربية بنشاط في تشكيل مشهد حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع تركيز قوي على الخطط الوطنية والإرشادات الأخلاقية والاستثمار. وبينما تتشارك هدف التنويع الاقتصادي والريادة التقنية، تختلف أساليبها التنظيمية، مع تفضيل بيئة مرنة داعمة للابتكار. تظل معالجة المخاطر الجوهرية للذكاء الاصطناعي، خصوصًا في الأخلاقيات والخصوصية والتأثير المجتمعي للذكاء الاصطناعي التوليدي، أولوية متزايدة.

## 4. جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي: تقييم واقعي ومقاربة تحليلية

يُقدم هذا القسم تحليلًا معمقاً لمدى جاهزية الدول والحكومات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، مرتكزاً على أحدث البيانات والمؤشرات العالمية. سيتم استعراض واقع جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي لعام 2024 وفقاً لمؤشر أكسفورد إنسايتس (Oxford Insights AI Readiness Index)، مع تمييزه عن مؤشر صندوق النقد الدولي لجاهزية الذكاء الاصطناعي (IMF's AI Preparedness Index - AIPI). يهدف هذا التقييم إلى تقديم صورة واضحة لوضع الدول والحكومات العربية من حيث تبني وتطوير الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على مؤشر صندوق النقد الدولي.

### 1.4. نبذة عن مؤشري جاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI) ومؤشر أكسفورد إنسايتس

تهدف مؤشرات جاهزية الدول والحكومات للذكاء الاصطناعي إلى تزويد صانعي السياسات بأدوات موضوعية لتقييم مدى استعداد دولهم وحكوماتهم لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها بفعالية في الاقتصاد والمجتمع. من أبرز هذه المؤشرات، مؤشر **أكسفورد إنسايتس** (Oxford Insights) لجاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، الذي يقيّم أداء 193 دولة عبر ثلاثة محاور رئيسية: قدرات الحكومة، وقطاع التكنولوجيا، والبنية التحتية والبيانات. يعتمد المؤشر على 39 مؤشرًا فرعيًا لقياس نقاط القوة والثغرات، ويوفر رؤى عملية لتوجيه الحكومات وتعزيز التكامل المسؤول

[161] European Commission .(2024) .*AI Act: Shaping Europe's digital future* .https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/regulatory-framework-ai

[162] International Organization for Standardization .(2024) . *ISO/IEC 5469:2024 – Functional safety and AI systems*. https://www.iso.org/standard/81230.html

[163] Chandran, V., Fadia, A., Isherwood, T., Shah, N & ,.Soni, K. (2023, May 30) . *The state of AI in GCC countries—and how to overcome adoption challenges* .McKinsey & Company. https://www.mckinsey.com/capabilities/mckinsey-digital/our-insights/the-state-of-ai-in-gcc-countries-and-how-to-overcome-adoption-challenges.

[164] UNESCO .(2021) .*Recommendation on the ethics of artificial intelligence,* https://www.unesco.org/en/artificial-intelligence/recommendation-ethics.

للذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة[165]. كما تبرز أهمية مؤشرات أخرى، مثل **مؤشر صندوق النقد الدولي لجاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI)**، الذي يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية: البنية التحتية الرقمية، رأس المال البشري وسياسات سوق العمل، الابتكار والتكامل الاقتصادي، والإطار التنظيمي والأخلاقيات. يقيس المؤشر مدى تطور البنية الرقمية، وتوافر المهارات البشرية، ومستوى الابتكار، وفعالية القوانين المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، ما يساعد صانعي السياسات على تحديد أولويات الإصلاح وتطوير السياسات اللازمة لتعزيز تنافسية دولهم في هذا المجال الحيوي.

## 2.4. واقع جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي لعام 2024

تصدرت الإمارات (المرتبة 18 عالمياً)، والسعودية (المرتبة 29)، وقطر (المرتبة 34) الدول العربية في مؤشر Oxford Insights لعام 2024. بينما يظهر تباين كبير في مستويات الجاهزية بين الدول العربية، مما يُبرز تحديات عميقة تتعلق بالاستقرار، ومحدودية الموارد، وضعف البنية التحتية في بعض الدول[166].

على الرغم من أهمية هذا مؤشر إلا أنه يُعتبر محدودًا لتركيزه فقط على جاهزية الحكومات دون تقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد أو الشمول المالي. في المقابل، يُعد مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدول (IMF AI Preparedness Index) أكثر شمولاً وأهمية لصانعي السياسات، كونه ذو أبعاد أوسع، تشمل[167]: البنية التحتية الرقمية (انتشار الإنترنت وتكلفته)، رأس المال البشري (التعليم والمهارات الرقمية)، الابتكار والتكامل الاقتصادي (الإنفاق على البحث والتطوير)، والتنظيم والأخلاقيات (الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي)، وفيما يلي تحليل هذا المؤشر وأبعاده على مستوى الدول العربية.

## 3.4. تحليل واقع جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي وفق مؤشر (AIPI)

يعتمد المؤشر على أربعة أبعاد رئيسية تُقاس من 0 إلى 1، حيث تشير الدرجة الأعلى إلى استعداد أفضل للدولة.

### أ. البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure)

تقييم جودة الاتصال بالإنترنت، وسرعة النطاق العريض، وتوفر الخدمات الرقمية.

مثال: الدول ذات البنية التحتية القوية (مثل الإمارات وسنغافورة) تحقق درجات عالية بسبب استثماراتها في الشبكات الرقمية.

### ب. رأس المال البشري وسياسات العمل (Human Capital & Labor Policies)

يقيس مستوى التعليم، والمهارات الرقمية، وقدرة القوى العاملة على التكيف مع الوظائف المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

مثال: سنغافورة تحتل المرتبة الأولى عالميًا بسبب سرعة تبني العمال فيها لمهارات الذكاء الاصطناعي.

### ج. الابتكار والتكامل الاقتصادي (Innovation & Economic Integration)

يشمل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D)، وعدد براءات الاختراع، ومدى مشاركة الدولة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

مثال: الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم في هذا البعد بسبب وجود شركات التكنولوجيا الكبرى وبيئة الابتكار القوية.

### د. الإطار التنظيمي والأخلاقي (Regulation & Ethics)

تقييم القوانين والسياسات التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على حماية البيانات والأخلاقيات.

[165] Oxford Insights .(2024) .*Government AI Readiness Index 2024: Assessing the preparedness of 188 governments to implement AI in public services*. https://oxfordinsights.com/wp-content/uploads/2024/12/2024-Government-AI-Readiness-Index-2.pdf

[166] Oxford Insights .(2024) .*Government AI Readiness Index 2024: Assessing the preparedness of 188 governments to implement AI in public services*. https://oxfordinsights.com/wp-content/uploads/2024/12/2024-Government-AI-Readiness-Index-2.pdf

[167] International Monetary Fund .(2024) .*AI Preparedness Index (AIPI): Methodology Note*. https://www.imf.org/external/datamapper/AIPINote.pdf.

### أهمية مؤشر (AIPI) للعالم العربي

يقدم مؤشر (AIPI) رؤى شاملة لصانعي السياسات حول واقع جاهزية دولهم، مما يمكنهم من:

**تحديد نقاط القوة والضعف:** يساعد في تحديد الجوانب التي تتطلب مزيدًا من الاستثمار والتطوير (مثل البنية التحتية، رأس المال البشري، الحوكمة).

**توجيه الاستثمارات:** يمكن الحكومات من توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر حاجة لتحسين جاهزية الذكاء الاصطناعي.

**صياغة سياسات فعالة:** يساهم في تصميم استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي أكثر واقعية وتأثيرًا، تتناسب مع الظروف المحلية.

**المقارنة المعيارية (Benchmarking):** يتيح للدول مقارنة أدائها مع دول أخرى في المنطقة والعالم، وتحديد أفضل الممارسات.

**تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:** يشجع على تبادل الخبرات والمعرفة بين الدول لتحقيق تنمية شاملة في مجال الذكاء الاصطناعي.

**قياس التقدم المحرز:** يوفر أداة لمراقبة مدى فعالية السياسات والمبادرات بمرور الوقت، وتعديلها حسب الحاجة.

### ترتيب الدول العربية حسب المؤشر (AIPI) لعام 2023

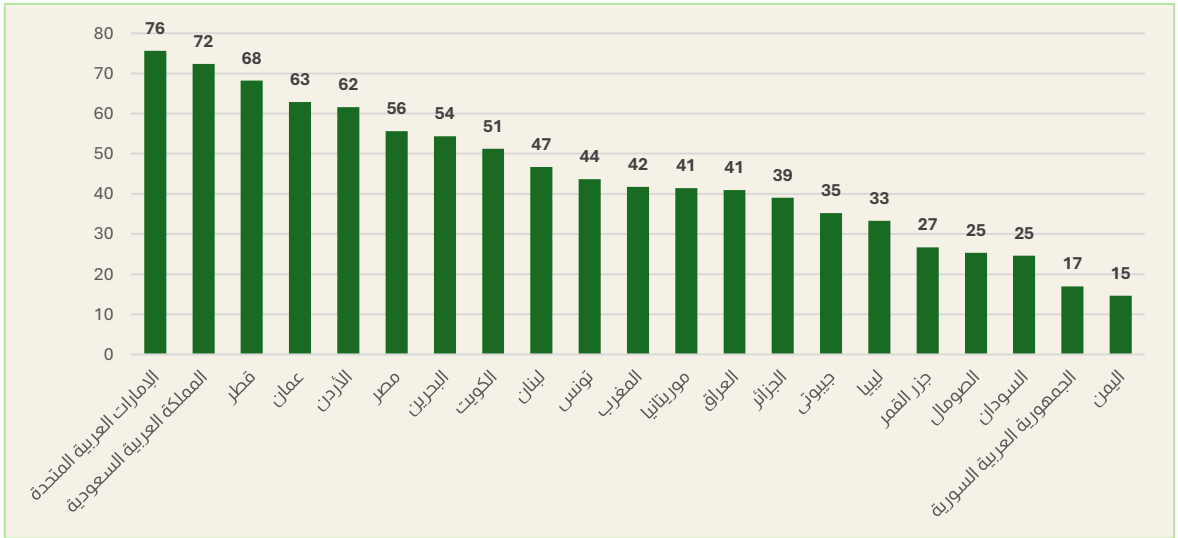
يوضح الشكل (10-2) الخريطة الحرارية لأداء الدول العربية في مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدولي وجود تباينات واضحة بين دول المنطقة في مختلف أبعاد المؤشر.

تتصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمتها الإمارات، والسعودية، وقطر، وعُمان، والبحرين، الأداء العام عربياً، حيث أحرزت هذه الدول نتائج متقدمة في جميع الأبعاد الأربعة للمؤشر. ويعكس هذا التفوق استراتيجيات متكاملة واستثمارات كبيرة في تطوير البنية الرقمية، وتعزيز التعليم والمهارات، ودعم الابتكار، وتطوير الأطر التنظيمية.

أما دول شمال أفريقيا والمشرق العربي مثل الأردن، تونس، المغرب، ومصر، فتقع في الفئة المتوسطة من حيث الجاهزية الكلية والأداء في الأبعاد الفرعية، ما يشير إلى وجود تقدم نسبي مع الحاجة إلى مزيد من الجهود لسد الفجوة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

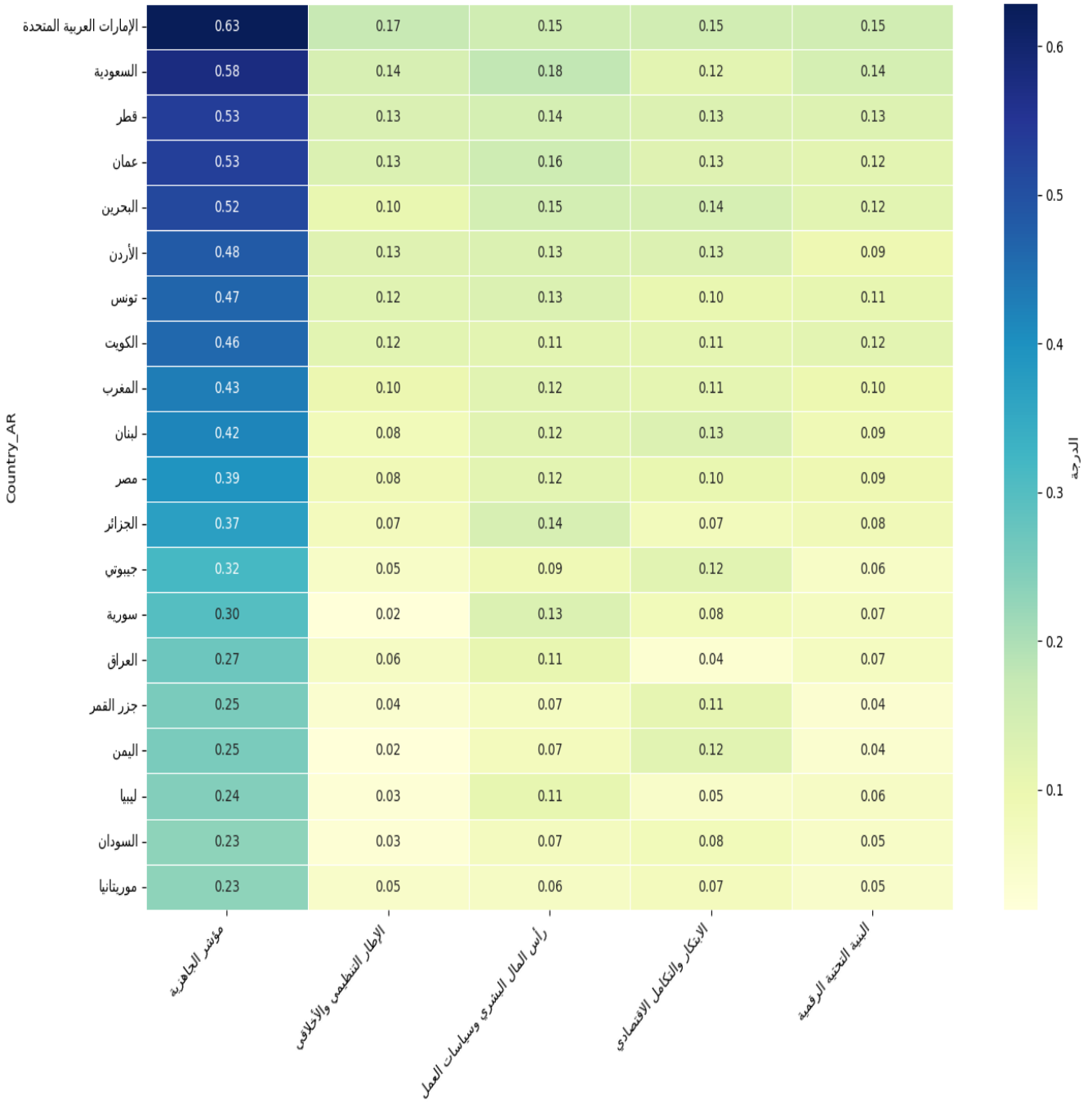
في المقابل، تواجه دول مثل جيبوتي، سورية، العراق، جزر القمر، اليمن، ليبيا، السودان، وموريتانيا تحديات هيكلية كبيرة، إذ تظهر أداءً ضعيفاً في جميع أبعاد المؤشر.

شكل (10-1): مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي في عام 2024




المصدر: تقرير Oxford Insights لعام 2024.

شكل (10- 2): مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI) وأبعاده في الدول العربية في عام 2023




المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2023 (الملحق 02).

تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة واضحة في جاهزية الذكاء الاصطناعي بين الدول العربية، حيث تمتلك دولًا أسساً قوية للانتقال نحو اقتصادات قائمة على المعرفة، في حين تحتاج الدول الأقل أداءً إلى جهود مكثفة ومستدامة لتطوير بنيتها الرقمية، وتعزيز التعليم والتدريب، وتحديث التشريعات التنظيمية لضمان الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي مستقبلًا.

## 4.4. تباين مستويات جاهزية الذكاء الاصطناعي في الدول العربية: تحليل إحصائي لمؤشر (AIPI) عام 2023 والتحديات الرئيسية

يُظهر الجدول (10-1) تحليل البيانات الإحصائية لمؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي وأبعاده في الدول العربية لعام 2023، حيث نلتمس تبايناً واضحاً في مستويات التقدم بين الدول. حيث يبرز الانحراف المعياري الكبير

للمؤشر الكلي (0.13) الفجوة الواسعة بين الدول المتقدمة في هذا المجال وتلك التي ما زالت في مراحل التأسيس الأولى. ويشير المتوسط العام للمؤشر (0.4) إلى أن أداء المنطقة ككل يقع في المستوى المتوسط إلى المنخفض، مما يدل على وجود مجال كبير للتحسين حتى لدى الدول الأكثر تقدماً والتي حققت أعلى النتائج (0.63).

من أبرز التحديات التي تكشف عنها البيانات ضعف الأداء في مجال اللوائح والأخلاقيات، حيث سجل هذا البعد أدنى متوسط (0.08) وأدنى قيمة دنيا (0.02) بين جميع الأبعاد. هذا الواقع يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتطوير أطر تنظيمية متكاملة وواضحة تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنطقة. في المقابل، تظهر بعض الجوانب الإيجابية في أبعاد رأس المال البشري والابتكار الاقتصادي، مما يشير إلى وجود استثمارات ناجحة في تنمية المهارات وبناء البيئات الابتكارية، رغم الحاجة إلى مزيد من التطوير لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الميزات.

جدول (10-1): الإحصاءات الوصفية لمؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي (AIPI) وأبعاده في الدول العربية في عام 2023

| الإحصاءات الوصفية / المؤشر | مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي | اللوائح والأخلاقيات | رأس المال البشري والعمالة | الابتكار والاقتصاد | البنية التحتية الرقمية |
|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط | 0.40 | 0.08 | 0.12 | 0.11 | 0.09 |
| الانحراف المعياري | 0.13 | 0.05 | 0.03 | 0.03 | 0.04 |
| الحد الأدنى | 0.23 | 0.02 | 0.06 | 0.04 | 0.04 |
| الربع الأول | 0.27 | 0.04 | 0.10 | 0.08 | 0.06 |
| الوسيط | 0.41 | 0.08 | 0.12 | 0.11 | 0.09 |
| الربع الثالث | 0.49 | 0.12 | 0.14 | 0.13 | 0.12 |
| الحد الأقصى | 0.63 | 0.17 | 0.18 | 0.15 | 0.15 |

المصدر: تم الحساب بناء على بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2023 (الملحق 02).

كما تؤكد هذه النتائج على ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة تعالج مختلف جوانب جاهزية الذكاء الاصطناعي، مع إعطاء أولوية خاصة للجوانب التنظيمية والأخلاقية التي تشكل حالياً نقطة الضعف الرئيسية. كما تدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي لسد الفجوة بين الدول وتوحيد الجهود لبناء منظومة عربية متكاملة للذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذا النهج أن يمكن الدول العربية من تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التقنيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 5. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

أصبح الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة من أبرز التقنيات المحورية التي تدعم جهود تعزيز الشمول المالي، لا سيما في الاقتصادات النامية والمجتمعات التي تواجه تحديات في الوصول إلى الخدمات المالية. توفر هذه التقنيات مزايا فريدة تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين استخدامها.

يركز هذا القسم على التحولات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي في معالجة تحديات الشمول المالي. ثم نستعرض أحدث الدراسات والتجارب العملية التي تبرز الدور الحيوي للذكاء الاصطناعي في هذا المجال. كما سنسلط الضوء على العلاقة المتداخلة بين جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي ومستوى الشمول المالي فيها.

### 1.5. تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي

يُقدم الذكاء الاصطناعي فرصًا هائلة لتعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال ابتكارات تُقلل الحواجز وتزيد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وذلك من خلال خمسة عناصر هي:

- **تبسيط الهوية الرقمية وعمليات "اعرف عميلك" (KYC)**

تعمل أنظمة التعرف على الوجه والتحقق من الوثائق المدعومة بالذكاء الاصطناعي على تبسيط إجراءات "اعرف عميلك" (KYC). هذا التبسيط يسمح بضم مستخدمين جدد، خاصة أولئك الذين لا يملكون وثائق هوية رسمية تقليدية، إلى النظام المالي. تُشير تقارير البنك الدولي إلى أن الهويات الرقمية يمكن أن تُسرّع الشمول المالي بشكل كبير.

- **تقييم مخاطر الائتمان واستخدام البيانات البديلة**

يستخدم الذكاء الاصطناعي بيانات غير تقليدية (مثل استخدام الهاتف المحمول، ونشاط وسائل التواصل الاجتماعي، ومدفوعات فواتير الخدمات العامة) لتقييم الجدارة الائتمانية. هذه المنهجية تُوسع نطاق الوصول إلى الائتمان للأفراد الذين يفتقرون إلى سجل ائتماني رسمي. يوضح (Mhlanga)[168] كيف تقلل نماذج مخاطر الائتمان المدعومة بالذكاء الاصطناعي من عدم التماثل المعلوماتي، مما يمكن المؤسسات المالية من منح قروض لأفراد كانوا مستبعدين سابقًا. وبالمثل، تؤكد دراسة (Das)[169] أن منصات الإقراض الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في الهند تحلل بيانات غير تقليدية لتقديم قروض صغيرة للمجتمعات الريفية، مما يسد الفجوة المالية. كما يشير (Al-Saqqa)[170] على الحاجة إلى أطر تنظيمية لضمان نشر أخلاقي للذكاء الاصطناعي في تقييم الائتمان.

- **خدمات مالية مُخصصة**

يُمكن الذكاء الاصطناعي من تقديم خطط ادخار مُخصصة، وقروض متناهية الصغر، ونصائح استثمارية لمحدودي الدخل. كما توفر روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تعليمًا ودعمًا ماليًا باللغات واللهجات المحلية، مما يزيد من الوعي المالي والمشاركة، وهو ما يُعد هدفًا رئيسيًا للأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. توفر روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضية المدعومة بالذكاء الاصطناعي دعمًا للعملاء على مدار الساعة، مما يحسن إمكانية الوصول للمجتمعات غير المخدومة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد برامج التثقيف المالي والتحليلات التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تخصيص النصائح المالية لمستخدمي الدخل المنخفض، مما يعزز المشاركة. في الهند، كما يوضح (Das) كيف تقوم الخدمات المصرفية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بتخصيص منتجات القروض وخطط الادخار، مما يجعل الأدوات المالية أكثر ملاءمة للفئات المهمشة.

- **الكشف عن الاحتيال وإدارة المخاطر**

يُعزز الذكاء الاصطناعي أمن الخدمات المالية الرقمية، ويُقلل من الاحتيال في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية. بما يُساهم في بناء الثقة بين المستخدمين الجدد والمؤسسات المالية، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة الشمول المالي، كما يُركز البنك المركزي الأوروبي على أهمية الأمن السيبراني في الأنظمة المالية. يسلط (Sharma)[171] الضوء على كيفية تعزيز أنظمة منع الاحتيال المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تطبيقات التكنولوجيا المالية الثقة، مما يشجع على تبني أكبر بين غير الممتلكين لحسابات بنكية. علاوة على ذلك، تعمل عمليات "اعرف عميلك" (KYC) المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعريف البيومتري، على تبسيط عمليات التسجيل مع الحفاظ على الأمان.

- **كفاءة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتكنولوجيا المالية**

يدعم الذكاء الاصطناعي منصات الخدمات المصرفية التي تعتمد على الهاتف المحمول أولاً، والتي تستهدف المناطق الريفية والنائية. تُعزز هذه التقنية قابلية التوسع وتُقلل من التكاليف التشغيلية للخدمات المالية الشاملة، مما يفتح آفاقًا جديدة للمؤسسات المالية لخدمة شرائح أوسع من السكان. تناقش العديد من الدراسات[172] كيف

[168] Mhlanga, D. (2021). Financial inclusion in emerging economies: The application of machine learning and artificial intelligence in credit risk assessment. International Journal of Financial Studies, 9(3), 39. https://doi.org/10.3390/ijfs9030039

[169] Das, A. (2024). AI-powered digital lending platforms in India: Bridging the rural financial gap. Journal of Financial Innovation. https://www.ijfmr.com/papers/2024/5/29801.pdf

[170] Al-Saqqa, S., & Abdallat, W. (2023). *AI and machine learning as tools for financial inclusion: Challenges and opportunities in credit scoring*. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/386277518_AI_and_machine_learning_as_tools_for_financial_inclusion_challenges_and_opportunities_in_credit_scoring

[171] Kumar, A., Sharma, R., & Singh, P. (2022). Machine learning applications for fraud detection in finance sector. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/360765938_Machine_Learning_Applications_for_Fraud_Detection_in_Finance_Sector

[172] Sultanova, G., Al-Malkawi, H.-A. N., & Al-Husaini, B. (2024). The impact of Fintech innovation on bank's performance: Evidence from the Kingdom of Bahrain. International Journal

يوفر البنك الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في إمكانية الوصول السهل إلى القروض والتأمين ومنتجات الادخار. وكيف للذكاء الاصطناعي أن يقلل التكاليف التشغيلية للبنوك، مما يمكنها من تقديم خدمات منخفضة التكلفة للفئات المستبعدة سابقًا.

- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة**

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، التي تُعد عصب الاقتصادات العربية، من الوصول إلى الخدمات المالية. هذا التمكين يسهم مباشرة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من النظام المالي، لا سيما في الأسواق الناشئة التي تعاني من فجوات تمويلية كبيرة.

يقدم الذكاء الاصطناعي حلولًا مبتكرة. فهو يُحلل كميات هائلة من البيانات المتنوعة (مثل بيانات المعاملات وسلوك العملاء) لبناء نماذج تقييم ائتماني أكثر دقة وشمولية. هذا يتيح للشركات الصغيرة والناشئة، التي تفتقر غالبًا إلى الضمانات أو التاريخ المالي التقليدي، الحصول على التمويل. تساهم منصات التمويل المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تسريع الموافقات على القروض، مما يقلل من وقت الانتظار ويُمكّن الشركات من استغلال فرص النمو بسرعة أكبر. كما تساعد خوارزميات تعلم الآلة المؤسسات المالية في تقليل الخسائر الائتمانية عبر التوقع الدقيق لحالات التعثر قبل وقوعها، ويُستخدم الذكاء الاصطناعي بفعالية في الكشف عن الاحتيال المالي لحظيًا، مما يعزز الثقة ويحمي الشركات.

يُعد الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسيًا لتعزيز الشمول المالي عبر تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من الوصول إلى مصادر التمويل، وتحسين كفاءتها التشغيلية، وتوسيع خدماتها المالية لتشمل فئات أوسع من المجتمع.

## 2.5. العلاقة بين أبعاد مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي والشمول المالي :فحص تجريبي

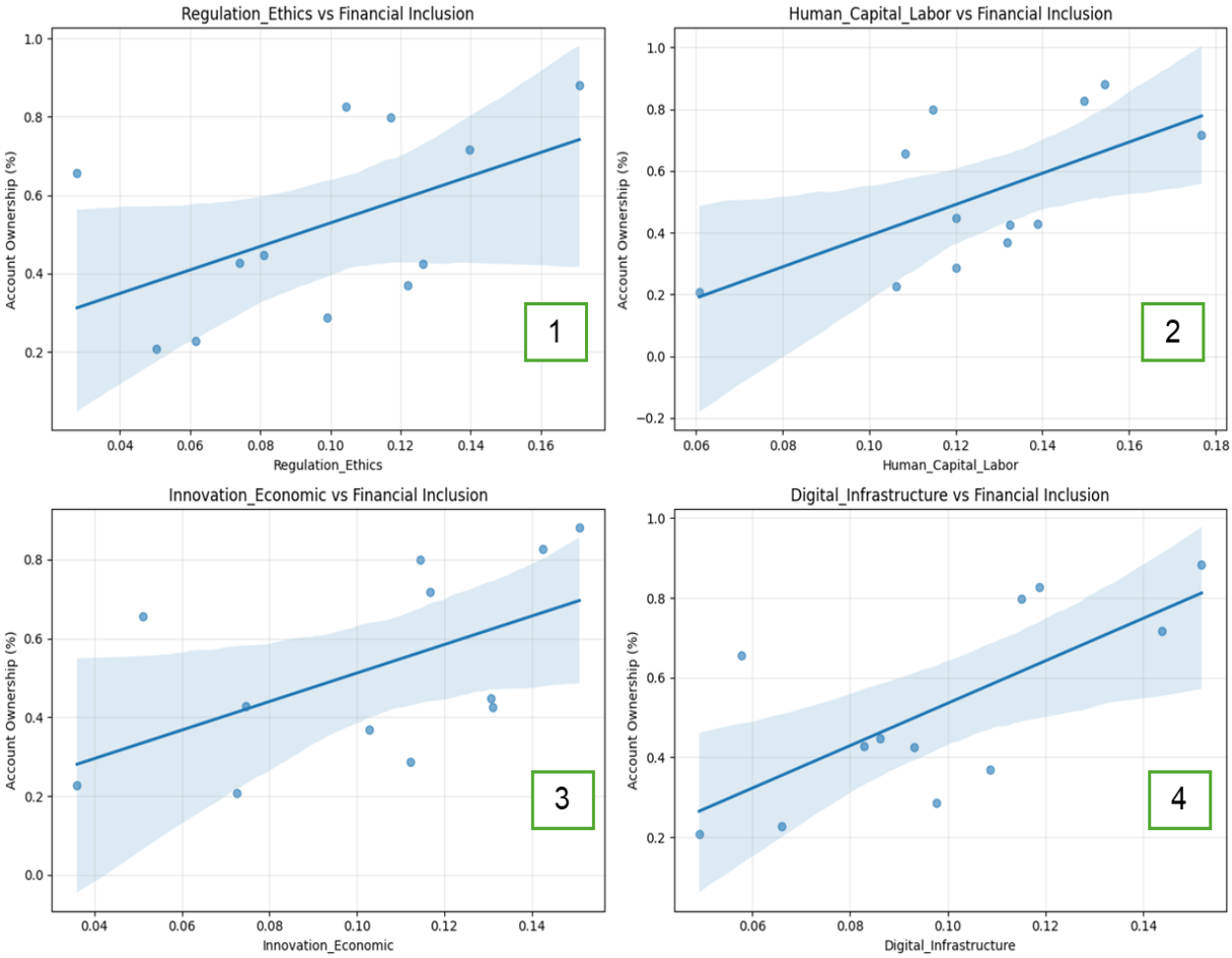
تواجه الدول العربية تحديات في تحقيق الشمول المالي بسبب العوائق التنظيمية والبنية التحتية والتكنولوجية، بينما يبرز الذكاء الاصطناعي كمحرك رئيس للتنمية الاقتصادية والشمول المالي. تتفاوت مستويات الجاهزية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، مما ينعكس على قدرة الدول على تعزيز الشمول المالي، خاصةً للفئات المهمشة مثل النساء والشركات الصغيرة. كما تواجه بعض الدول العربية تحديات في البنية التحتية الرقمية والسياسات التنظيمية. تؤثر جاهزية الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر على تعميم الخدمات المالية عبر تحسين تقييم الائتمان، تبسيط عمليات "اعرف عميلك" (KYC)، وتقديم حلول مالية مخصصة. يستكشف هذا القسم العلاقة بين الجاهزية للذكاء الاصطناعي والشمول المالي في العالم العربي، مع تحليل للتحديات وفرص التحسين بعد تشخيص مدى الجاهزية.

يستعرض الشكل (10-3) العلاقة بين أبعاد الجاهزية للذكاء الاصطناعي والشمول المالي (ملكية الحسابات المصرفية) في 11 دولة عربية. يعرض الشكل أربعة رسوم بيانية، يمثل كل منها ارتباط أحد مكونات الجاهزية للذكاء الاصطناعي بنسبة ملكية الحسابات. تشير كل نقطة إلى دولة عربية، حيث يمثل المحور الأفقي مؤشر الجاهزية والمحور الرأسي نسبة ملكية الحسابات. يوضح الخط الأزرق خط الانحدار، بينما تشير المنطقة المظللة إلى مجال الثقة الإحصائي.

يوضح **الرسم الأول** العلاقة بين بعد التنظيم والأخلاقيات في مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي والشمول المالي. يتبين وجود اتجاه تصاعدي، ما يشير إلى أن الدول التي تطور أطر تنظيمية وأخلاقية متقدمة للذكاء الاصطناعي تميل أيضاً إلى تحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي. هذا قد يرتبط بوجود بيئة رقمية أكثر ثقة وأماناً تعزز من استخدام الخدمات المالية الرسمية.

of Economics and Financial Issues, 14 (1), 1-15. https://doi.org/10.32479/IJEFI.15512.

شكل (10- 3): العلاقة بين أبعاد الجاهزية للذكاء الاصطناعي ومؤشر الشمول المالي في الدول العربية




المصدر: بيانات البنك الدولي – Findex وصندوق النقد الدولي AI Preparedness Index.

أما **الرسم الثاني** فيستعرض العلاقة بين مؤشر رأس المال البشري وجاهزية سوق العمل للذكاء الاصطناعي ونسبة امتلاك الحسابات المصرفية. يظهر اتجاه تصاعدي قوي، ما يدل على أن الدول التي تستثمر في التعليم وتنمية المهارات الرقمية تحقق تقدماً في الشمول المالي، إذ أن قوة عاملة مؤهلة تكون أكثر قدرة على التعامل مع الخدمات المالية والاستفادة منها.

يربط **الرسم الثالث** بين مؤشر الابتكار الاقتصادي في الذكاء الاصطناعي والشمول المالي. الاتجاه التصاعدي هنا يشير إلى أن بيئات الابتكار الاقتصادي النشطة تواكبها معدلات أعلى من الشمول المالي، خاصة مع توسع حلول التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتزيد من فرص الشمول المالي.

يركز **الرسم الرابع** على البنية التحتية الرقمية وجودتها مقابل الشمول المالي. ويظهر اتجاه تصاعدي واضح، ما يؤكد أن توفر الإنترنت عالي السرعة وانتشار الشبكات الرقمية القوية ينعكس بشكل مباشر على توسع قاعدة مستخدمي الخدمات المالية الرسمية، خاصة في المناطق النائية أو الأقل نمواً.

تجمع هذه الرسوم البيانية على وجود علاقة خطية إيجابية بين تطور مكونات الجاهزية للذكاء الاصطناعي ومستويات الشمول المالي في الدول العربية، مع ضرورة البحث في الموضوع أكثر واستخدام نماذج للتحليل المعمق لتأكيد العلاقة.

## 6. الذكاء الاصطناعي ونمو التقنيات المالية الحديثة في المنطقة العربية: رؤية شاملة للابتكار المالي من خلال مؤشر (FinxAr)

أصبحت التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في عصر التحول الرقمي المتسارع، حجر الزاوية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي. في هذا السياق، يبرز مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)، الصادر عن صندوق النقد العربي كأداة استراتيجية لتقييم وتوجيه مسيرة الابتكار المالي في المنطقة[173].

### 1.6. نبذة عن مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) وأهدافه

يهدف مؤشر (FinxAr) إلى تحقيق جملة من الأهداف المحورية التي تخدم التنمية المالية والاقتصادية في الدول العربية من خلال:

- **تقييم الجهود الوطنية:** الوقوف على الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في تطوير وتنمية صناعة التقنيات المالية الحديثة، مما يوفر صورة واضحة للتقدم المحرز والتحديات القائمة.
- **صياغة رؤية مستقبلية:** المساهمة في بلورة رؤية استراتيجية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، وتحديد كيفية دعم البيئة الحاضنة لها لتحقيق أقصى استفادة.
- **تحديد التحديات والفرص:** إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير هذه الصناعة الحيوية، والاستفادة من الفرص والممكنات المتاحة لتحويلها إلى عوامل نمو.
- **دعم رسم السياسات:** تقديم بيانات ومؤشرات موثوقة تساعد صانعي القرار على رسم السياسات الوطنية الملائمة لتعزيز قطاع التقنيات المالية.

### 2.6. هيكل مؤشر (FinxAr) ومحاوره الرئيسية

يتكون المؤشر العام (FinxAr) من مائة في المائة، تتراوح قيمتها بين صفر (لأقل مستوى من التطور) وواحد (لأعلى مستوى). ينقسم المؤشر إلى ستة محاور رئيسة، تعكس الأبعاد المتكاملة للبيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة، وتُرجح هذه المحاور بأوزان مختلفة لتعكس أهميتها النسبية، وفيما يلي التعريف بأهم المحاور الرئيسة:

- **مؤشر السياسات والتشريعات والمبادرات**

يتناول هذا المحور مختلف المبادرات الحكومية في الدول العربية على مستوى القوانين والقواعد التنظيمية وسياسات تنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة. يشمل ذلك وجود استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة أو التحول الرقمي، وتوفر الإطار المؤسسي الذي يدير ويوجه مبادرات تعزيز الابتكارات المالية. كما يقيم المؤشر مدى وجود مختبرات تنظيمية (Regulatory Sandboxes) تسمح باختبار المنتجات والخدمات المبتكرة في بيئة آمنة، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي المتاح لمختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة، والهيئات الرقابية المسؤولة عن تلك الأنشطة وإطار الحوكمة فيما بينها، مع التركيز على البنية التشريعية التي تطورها الدولة لتعزيز الابتكار مع الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي.

- **مؤشر تعزيز جانب الطلب**

يُعنى هذا المحور بمبادرات الدولة لتعزيز الطلب على خدمات ومنتجات التقنيات المالية الحديثة من جانب الأفراد وقطاع الأعمال. يركز على مدى توفر الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى جهود تعزيز التثقيف المالي والتوعية بأهمية وفوائد الخدمات المالية الرقمية.

- **مؤشر البنية التحتية المالية**

يتمحور هذا المؤشر حول جهود ومبادرات الدول المختلفة في الارتقاء بالبنية التحتية المالية الأساسية.

[173] يوسف، نوران. (2021). مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. صندوق النقد العربي. استرجع من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/index-modern-financial-technologies-arab-countries.pdf

يشمل ذلك متطلبات الامتثال في هذه النظم، والمبادرات المختلفة لتعزيز بنية تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) عموماً، وبالأخص البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وأنظمتها، والتي تُعد عصب المعاملات المالية الحديثة.

- **مؤشر توفر التمويل**

يرتكز هذا المؤشر على مبادرات الدولة في دعم مقدمي الحلول والخدمات المالية المبتكرة للنفاذ إلى التمويل. يشمل ذلك شركات التقنيات المالية الحديثة والشركات الناشئة في هذا المجال، ومدى حجم التمويل الذي يتلقاه قطاع التقنيات المالية الحديثة من البنوك، وحجم إقراض المؤسسات المالية والبنوك لهذه الشركات، ووجود حوافز للمؤسسات المالية لتشجيعها على إقراض هذا القطاع. كما يتضمن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التقنيات المالية الحديثة عموماً ولشركات التقنيات المالية الحديثة على وجه الخصوص.

- **مؤشر التعاون والشراكات**

يُعنى هذا المؤشر بتقييم مستوى التعاون على المستوى المحلي بين الأطراف أصحاب العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة (مثل الجهات الحكومية، البنوك، شركات التكنولوجيا). كما يشمل التعاون بين هذه الجهات ونظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة إلى الشراكات القائمة بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التقنيات المالية الحديثة، والتي تعد ضرورية لتبادل الخبرات وتكامل الخدمات.

- **مؤشر تنمية المواهب**

يُركز هذا المؤشر على جهود تنمية قدرات أصحاب المواهب والكفاءات في مجال التقنيات المالية. يشمل ذلك رواد الأعمال الذين يقودون الابتكار، والطلاب الذين يدرسون في المجالات ذات الصلة[174].

### 3.6. أداء مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) لعام 2024

يمثل مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) أداة قيّمة لصندوق النقد العربي والدول الأعضاء لمتابعة تقدمها في مشهد التكنولوجيا المالية المتطور، وتقديم رؤى مدعومة بالبيانات لتوجيه الجهود نحو بيئة مالية أكثر ابتكارًا وشمولية واستقرارًا. إضافة إلى بناء قدرات العاملين في الهيئات الرقابية والإشرافية لتمكينهم من فهم وتطوير الإطار التنظيمي لقطاع التقنيات المالية الحديثة.

يُظهر مؤشر (FinxAr) في المنطقة العربية لعام 2024 تفاوتاً واضحاً في تقدم الدول العربية لاعتماد التقنيات المالية الحديثة. تصدرت الإمارات قائمة المؤشر بنسبة 75 في المائة، تلتها السعودية بنسبة 65 في المائة، ثم البحرين بنسبة 64 في المائة، ما يعكس بيئات تنظيمية وتشريعية متقدمة، واستثمارات قوية في البنية التحتية الرقمية، وتوجهاً استراتيجياً لدعم الابتكار في القطاع المالي.

بلغت القيمة المتوسطة للمؤشر في الدول العربية 43 في المائة. هذا المتوسط يوفر مرجعية مهمة لصانعي القرار، حيث يمكن من خلاله تحديد موقع كل دولة بالنسبة لمستوى الجاهزية الإقليمي، وتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من الجهود والتطوير.

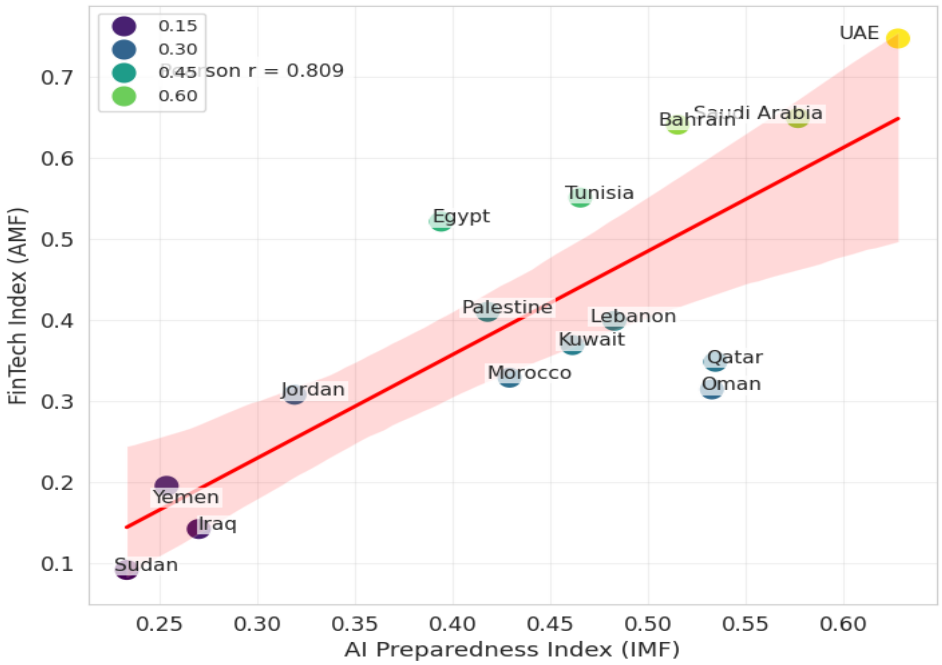
في منتصف الترتيب، تأتي مجموعة من الدول التي تتراوح نسب جاهزيتها بين 55 في المائة و31 في المائة، وتشمل تونس، مصر، فلسطين، لبنان، الكويت، قطر، المغرب، عُمان، والأردن. تعكس هذه النتائج تقدماً ملحوظاً في بعض الركائز مثل تطوير المواهب والشراكات، لكنها تشير أيضاً إلى الحاجة لتعزيز البنية التحتية المالية وتسهيل الوصول إلى التمويل، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها بعض هذه الدول في التشريعات أو التمويل.

[174] Arab Monetary Fund. (2021). *Fintech Index - FinxAr Report*. [PDF]. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-08/Fintech%20Index-FinxAr%20Report-27-Apr-2021_EN.pdf.

أما في نهاية القائمة، فتبرز اليمن والعراق والسودان بنسب 19 في المائة و14 في المائة و9 في المائة، على التوالي، ما يدل على وجود تحديات كبيرة في بيئة الأعمال الرقمية، وتطوير التشريعات، والبنية التحتية المالية، الأمر الذي يتطلب تدخلات استراتيجية لدعم التحول الرقمي في القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي.

Preparedness Index)، حيث تعكس القيم الأعلى استعداداً أكبر للدولة في مجالات البنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، والابتكار، والإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي. أما المحور الرأسي فيعبر عن مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr) الصادر عن صندوق النقد العربي.

شكل (10- 4): العلاقة بين مؤشر (FinxAr) ومؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي (AIPI)




المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات (FinxAr) – 2024، وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات (AI_Preparedness_Index) 2023.

تؤكد نتائج مؤشر FinxAr أهمية السياسات الوطنية المتكاملة، وتطوير التشريعات، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها عوامل رئيسية لزيادة جاهزية الدول العربية للتكنولوجيا المالية وتعزيز قدرتها التنافسية في الاقتصاد الرقمي.

## 4.6. العلاقة بين مؤشر التقنيات المالية في المنطقة العربية (FinxAr) ومؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي

يقدم الشكل (10-4) تصوراً للعلاقة بين مدى جاهزية الدول العربية لتبني الذكاء الاصطناعي وتطور قطاع التكنولوجيا المالية لديها.

يمثل المحور الأفقي مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدولي (AI IMF)

كل نقطة في الرسم تمثل دولة عربية، كما يتم تمييز النقاط بتدرج لوني يعكس بعداً إضافياً من البيانات، مثل شدة الأداء أو مستوى أحد المؤشرات، ما يتيح رؤية أعمق للفروق بين الدول. يبرز خط الانحدار الأحمر العلاقة بين المتغيرين، وتحيط به منطقة مظللة تمثل مجال الثقة الإحصائي.

تشير قيمة معامل الارتباط بيرسون (r = 0.809) إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الجاهزية للذكاء الاصطناعي وتطور قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. هذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى الجاهزية للذكاء الاصطناعي في دولة ما، زادت احتمالية تطور بيئة التكنولوجيا المالية لديها.

تُشير هذه النتائج الى أن الدول الأكثر استعداداً للذكاء الاصطناعي قادرة على تطوير حلول مالية رقمية

متقدمة، مما يسهل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية، ويخلق فرصاً جديدة للنمو. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتنمية المواهب والسياسات التنظيمية للذكاء الاصطناعي ينعكس إيجاباً على قطاع التكنولوجيا المالية، ويعزز قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد الرقمي.

### 5.6. الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة: رافعة لجذب الاستثمار الأجنبي في العالم العربي

يُشكل الارتباط الوثيق بين جاهزية الدول للذكاء الاصطناعي وتطور التقنيات المالية الحديثة (FinTech) محركًا أساسيًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي الرقمي. فالدول التي تُظهر ريادة في جاهزية الذكاء الاصطناعي، مثل الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعُمان، تُقدم بيئة تكنولوجية وتنظيمية متقدمة تُعد جاذبة للمستثمرين العالميين.

هذا التكامل يفتح أبوابًا لفرص استثمارية كبرى للشركات الدولية، حيث لا يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على جلب رؤوس الأموال، بل يمتد ليشمل نقل المعرفة والخبرات التقنية، مما يعزز الابتكار وتطوير الكفاءات المحلية وتوسيع الخدمات المالية الرقمية.

علاوة على ذلك، يُسهم جذب هذه الاستثمارات في تسريع التحول الاقتصادي، وترسيخ مكانة الدول العربية كمراكز إقليمية للابتكار وريادة الأعمال.

## الخلاصة والتوصيات

يهتم فصل المحور لهذا العام بأحد المواضيع الرائدة المتعلقة بتسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي والابتكار في الدول العربية، حيث يستعرض الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته العملية في القطاع المالي والمصرفي، مثل التقييم الائتماني والكشف عن الاحتيال، مع التركيز على المخاطر المحتملة وضرورة وضع أطر حوكمة رشيدة تراعي الجوانب الأخلاقية والتقنية. كما تضمّن تحليلًا لمبادرات الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي والتحديات التي تواجهها.

لتقييم مدى جاهزية الدول العربية، تم تقييم شامل يعتمد على أبعاد متعددة، كما يناقش الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتعزيز الشمول المالي عبر حلول مبتكرة للفئات المهمشة، ويحلل اتجاه العلاقة بين الشمول المالي وجاهزية الذكاء الاصطناعي، من جهة، وارتباطها بمؤشر (FinxAr) من جهة أخرى في المنطقة العربية. يختتم الفصل بأهم النتائج والتوصيات لدعم التبني الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي العربي.

تُظهر التحليلات المستندة إلى الدراسات الحديثة والتحليل العملي أن مسار تبني الذكاء الاصطناعي في الدول العربية يشهد تفاوتًا ملحوظًا بين الدول، حيث برزت بعض الدول كرائدة في هذا المجال بفضل امتلاكها بنية تحتية رقمية متقدمة وسياسات ومبادرات داعمة، في حين تواجه دول أخرى تحديات كبيرة تعرقل تقدمها في هذا المضمار. وتنعكس أهمية هذا التباين في تأثيره المباشر على قدرة الدول العربية على تعزيز الشمول المالي ومواكبة التحول الرقمي المتسارع في القطاع المالي العالمي.

تشير النتائج إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تُعد أداة فعالة لتقديم حلول مبتكرة تدعم إدماج شرائح جديدة من المجتمع في المنظومة المالية الرسمية، لا سيما في الدول التي تعاني من ضعف في الخدمات المالية التقليدية. ففي هذه السياقات، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشكّل جسراً نحو الوصول إلى الفئات المحرومة.

من التحديات الجوهرية التي لا تزال قائمة، يبرز **الجانب التنظيمي** كأحد أبرز العوائق أمام الاستفادة الكاملة من إمكانات الذكاء الاصطناعي. فالكثير من الدول العربية ما زالت في مراحل أولية من إعداد الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة، مما يحدّ من قدرتها على **الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات**. كما أن الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية وتعزيز بيئات الابتكار يسهم بشكل ملحوظ في توسيع نطاق الخدمات المالية الحديثة، وتُعد **البنية التحتية الرقمية** ركيزة أساسية لنجاح هذه الجهود.

في هذا الإطار، تبرز الدول الرائدة كمحطات جاذبة للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي الرقمي، مما يعزز من مكانتها كمراكز إقليمية للابتكار وريادة الأعمال. ويؤدي ذلك بدوره إلى نقل المعرفة وتطوير الكفاءات المحلية، مما يخلق حلقة تنموية إيجابية تعزز مسار النمو المستدام.

استناداً إلى ما سبق، تبرز الحاجة إلى مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لتعزيز جاهزية الذكاء الاصطناعي ودوره في التنمية المالية والاقتصادية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✅ **أولًا: السياسات الوطنية والتشريعات الداعمة**

- إعداد استراتيجيات وطنية شاملة لتعزيز جاهزية الذكاء الاصطناعي كرافعة للتنمية المالية والاقتصادية.
- تطوير أطر تشريعية وتنظيمية مرنة توازن بين تسريع الابتكار الرقمي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية المستهلك.
- التركيز على الجوانب الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية.
- توحيد المعايير الفنية والتنظيمية على المستوى الإقليمي لتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات بين الدول العربية.

✅ **ثانياً: البنية التحتية الرقمية والسيادة التكنولوجية**

- بناء منظومة رقمية عربية موحدة تدعم التكامل بين الأنظمة المالية عبر الحدود.
- تعزيز توطين البيانات لضمان السيادة الرقمية، في ظل التوسع في الحوسبة السحابية وتنامي مخاطر الخصوصية والمراقبة.
- تطوير بنية تحتية تقنية قوية قادرة على استيعاب التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- استكشاف إمكانات الحوسبة الكمومية لتعزيز الأمن السيبراني ورفع كفاءة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

✅ **ثالثاً: البحث والتطوير وتوطين المعرفة**

- تخصيص مصادر تمويلية لدعم البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المرتبطة به.
- تشجيع برامج تعاون إقليمي لنقل المعرفة من الدول الرائدة إلى تلك الناشئة في المجال الرقمي.
- تطوير موارد لغوية عربية مشتركة لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوسيع استخدامها في السياقات المحلية.

✅ **رابعاً: الاقتصاد الرقمي والتمويل المستدام**

- توسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية الخضراء والامتثال لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG).
- تعزيز الابتكار المالي من خلال دعم النماذج الجديدة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- دعم التحول نحو التمويل المستدام باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة والشفافية لاسيما قضايا الافصاح.

✅ **خامساً: التعاون والشراكات**

- تشجيع التعاون التنافسي (Co-opetition) بين البنوك والمؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية الناشئة.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير حلول مالية رقمية مبتكرة وميسّرة.
- تصميم خدمات تستجيب لاحتياجات الفئات المجتمعية المختلفة، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

✅ **سادساً: بناء القدرات وسد فجوة المهارات**

- تنفيذ برامج تدريب وتأهيل رقمية تسد الفجوة في المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.
- تمكين الكفاءات العربية من قيادة التحول الرقمي في القطاع المالي.
- التركيز على المهارات الجديدة المطلوبة في الاقتصاد الرقمي والبيانات الذكية.

إن تبني هذه التوصيات سيُسهم في تمكين الدول العربية من الاستفادة الكاملة من إمكانات الذكاء الاصطناعي، ودعم تحول اقتصادي رقمي آمن، عادل، ومستدام.

## ملحق (1): الأسس المفاهيمية للذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

تصدّر الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة واجهة التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة، من خلال احداث تحولًات جذرية في الصناعات وحياتنا اليومية، وخصوصاً في القطاعين الاقتصادي والمالي. تحدث هذه التقنيات ثورة في طريقة تفاعلنا مع العالم المالي. يعدّ الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة أداتين هامتين تؤثران بشكل مباشر على عملية صنع القرار الاستثماري، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار المالي عبر القطاعات. ومع استمرارهما في التطور بوتيرة متسارعة، يشكّل الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة جوهر الثورة الصناعية الرابعة، والتي تعيد تشكيل مستقبل القطاع الاقتصادي والمالي[175].

يعتمد الذكاء الاصطناعي على تطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات البشرية في التعلّم، والتفكير، والتحليل، والتي تطبّق في القطاع المالي على سبيل الذكر لا الحصر في تقييم المخاطر الائتمانية المعقدة أو تحليل سلوكيات السوق. يشمل ذلك مجموعة واسعة من التقنيات التي تمكّن الآلات من فهم البيانات المالية الضخمة، واتخاذ قرارات استثمارية، والتفاعل مع بيئات السوق الديناميكية. في المقابل، يركز تعلّم الآلة على تزويد الأنظمة بالقدرة على التعلّم من البيانات المالية والتجارية من خلال استخدام خوارزميات ونماذج رياضية تسمح بتحليل الأنماط التاريخية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وهو ما نراه بوضوح في النماذج التنبؤية لأسعار الأصول أو الكشف عن الاحتيال وممارسات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[176].

تدرك العديد من المؤسسات المالية الدولية أهمية هذه التقنيات وتأثيرها المتزايد على القطاعين الاقتصادي والمالي. يشدّد البنك الدولي باستمرار على دور الذكاء الاصطناعي في دفع عجلة الشمول المالي في الدول النامية، من خلال تمكين الوصول إلى الخدمات المصرفية والائتمان للفئات المحرومة وتحسين كفاءة الخدمات المالية[177]. كما يسلّط صندوق النقد الدولي الضوء على التأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي على أسواق العمل والاستقرار المالي الكلي، مؤكداً على ضرورة وضع سياسات تكيفية تعزز الفرص وتقلل من المخاطر المحتملة[178]. يركّز كل من بنك التسويات الدولية [179] والبنك المركزي الأوروبي [180] على التحديات والفرص التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والنقدي، بما في ذلك إدارة المخاطر السيبرانية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير أطر تنظيمية لمواكبة الابتكار. تؤكد هذه المؤسسات على ضرورة الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي مع وضع حوكمة قوية لضمان الاستقرار والعدالة.

نستكشف في هذا القسم، المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة، تطبيقاتهما المتنامية في القطاع المالي، والآثار المجتمعية لنموهما المتزايد. سنتعمق أيضًا في المصطلحات الرئيسية ونناقش وجهات نظر قادة الفكر حول العلاقة المتطورة بين البشر والذكاء الاصطناعي في هذا السياق الحيوي،

---

[175] World Economic Forum. (2025). *Blueprint outlines how to drive growth through inclusive AI*. Retrieved from https://www.weforum.org/stories/2025/01/blueprint-for-intelligent-economies-growth-through-inclusive-ai

[176] OECD. (2021). *Artificial Intelligence, Machine Learning and Big Data in Finance. OECD Publishing*. Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/artificial-intelligence-machine-learning-and-big-data-in-finance_98e761e7-en.html

[177] World Bank. (2023). *Tipping the scales: AI's dual impact on developing nations*. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/en/digital-development/tipping-the-scales--ai-s-dual-impact-on-developing-nations

[178] International Monetary Fund. (2024). *Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work (Staff Discussion Note SDN/2024/001)*. Retrieved from https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/SDN/2024/English/SDNEA2024001.ashx

[179] Bank for International Settlements. (2025). *Governance of AI Adoption in Central Banks*. Retrieved from https://www.bis.org/publ/othp90.pdf

[180] European Central Bank. (2024). *The Rise of Artificial Intelligence: Benefits and Risks for Financial Stability*. Retrieved from https://www.ecb.europa.eu/press/financial-stability-publications/fsr/special/html/ecb.fsrart202405_02~58c3ce5246.en.html.

مستفيدين من الرؤى التي تقدمها المؤسسات الدولية الرائدة.

## مفاهيم أساسية للذكاء الاصطناعي

يشير الذكاء الاصطناعي بصفة عامة إلى الأنظمة أو الآلات التي تحاكي القدرات المعرفية البشرية، مثل التعلم، والاستدلال، والإدراك، وحل المشكلات، وذلك من خلال استخدام الخوارزميات ونماذج البيانات المتقدمة[181].

### التعريف والمبادئ الأساسية

يعرّف صندوق النقد الدولي الذكاء الاصطناعي بأنه محاكاة الذكاء البشري عبر أنظمة الحاسوب، ما يمكّن الآلات من أداء مهام تتطلب عادةً إدراكًا بشريًا، مثل التفكير والتعلم وحل المشكلات. أما البنك الدولي فيصف الذكاء الاصطناعي بأنه "علم وهندسة جعل الآلات ذكية، خاصةً برامج الحاسوب الذكية"، ويؤكد على قدرة هذه الأنظمة على التنبؤ والعمل بفعالية ضمن بيئتها. كما يجمع الذكاء الاصطناعي كميات ضخمة من البيانات مع قوة الحوسبة لمحاكاة القدرات البشرية في مجالات مثل التفكير واللغة والرؤية والتحليل المكاني[182].

من جانب آخر، يشير البنك المركزي الأوروبي إلى أن الذكاء الاصطناعي يوفّر أدوات جديدة لجمع وتحليل وتفسير كميات هائلة من البيانات، مما يدعم اتخاذ القرار في مجالات مثل الإحصاء وإدارة المخاطر وتحليل السياسات النقدية. توضح شركة (IBM) أن الذكاء الاصطناعي يمكّن الحواسيب من أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا، كفهم اللغة الطبيعية والتعرف على الأنماط واتخاذ القرارات[183] وتضيف جامعة إلينوي شيكاغو أن أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على التكيف مع المعلومات الجديدة وتحسين أدائها بمرور الوقت، محاكية بذلك جوانب من الإدراك البشري[184].

لا يوجد تعريف عالمي موحّد للذكاء الاصطناعي، إذ تختلف التعريفات باختلاف المؤسسات ووجهات النظر، لكنها تتفق غالبًا على سمات أساسية مثل الاستقلالية، والقدرة على التكيف، وأداء المهام المعقدة دون تدخل بشري مباشر. على سبيل المثال، تبرز وكالة ناسا قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات مستقلة والتكيف في بيئات ديناميكية[185]، وهو ما ركزت عليه (IBM) بالإشارة الى أهمية هذه الأنظمة وقدرتها على الاستشعار، والتعليل، والتصرف، والتكيف بشكل مستقل. تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها أنظمة يمكنها تقديم تنبؤات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر على بيئات واقعية أو افتراضية، وذلك تبعا لمجموعة الأهداف التي يحددها الإنسان[186].

يشير بنك التسويات الدولية إلى أن الذكاء الاصطناعي غالبًا ما يوصف بأنه نظام قائم على الآلة، يمكنه إصدار تنبؤات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر على بيئات حقيقية أو افتراضية، وفقًا لأهداف يحددها الإنسان[187]. كما يوضح البنك الدولي أن التعريفات الشاملة للذكاء الاصطناعي وتتضمن الأنظمة التي تقوم بمسح بيئتها باستمرار، وتتعلم منها، وتتخذ إجراءات استجابةً للأهداف المحددة[188]. ويقر كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي بأن نطاق الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته يتطوران بسرعة، ما يجعل من الصعب وضع

---

[181] Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial Intelligence: A modern approach* (4th ed.). Pearson.

[182] International Monetary Fund. (2024). *Artificial intelligence and the global economy.* IMF Blog. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/01/14/ai-will-transform-the-global-economy-lets-make-sure-it-benefits-humanity

[183] IBM. (2024). *What is artificial intelligence (AI)?* Retrieved from https://www.ibm.com/topics/artificial-intelligence

[184] University of Illinois Chicago. (2023*). An update on UIC's journey with AI adoption.* https://learning.uic.edu/news-stories/an-update-on-uics-journey-with-ai-adoption/

[185] NASA. (2023). *What is artificial intelligence?* https://www.nasa.gov/what-is-artificial-intelligence/

[186] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2024). *Explanatory memorandum on the updated OECD definition of an AI system.* https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/03/explanatory-memorandum-on-the-updated-oecd-definition-of-an-ai-system_3c815e51/623da898-en.pdf

[187] Bank for International Settlements. (2023). *Governance of AI adoption in central banks.* https://www.bis.org/publ/othp90.pdf

[188] World Bank. (2021*). Artificial intelligence in emerging markets: Opportunities, trends, and emerging business models*. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/993711613713486658/pdf/Artificial-Intelligence-in-Emerging-Markets-Opportunities-Trends-and-Emerging-Business-Models.pdf.

تعريف ضيق يشمل جميع الأنشطة والتقنيات ذات الصلة.

الخصائص المحورية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على إحداث تحولًا عميقاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع المالي. تبرز الخصائص التالية كأهم مميزات هذه الأنظمة، مما يستدعي اهتماماً استراتيجياً من صانعي السياسات لإدراك هذه القدرات وتسخيرها بشكل مسؤول:

- **القدرة التحليلية الفائقة:** تمتلك أنظمة الذكاء الاصطناعي طاقة تحليلية هائلة للبيانات الضخمة، بسرعات ودقة تتجاوز بكثير القدرات البشرية[189]. هذا التفوق يعزز فهمنا للأسواق المالية المعقدة ويمكّن من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.
- **التعلم الذاتي والتطوير المستمر:** تظهر أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة قدرة استثنائية على التكيف والتحسين الذاتي بوتيرة متسارعة.
- **تعزيز دقة التنبؤ:** في مجال التمويل، أثبت الذكاء الاصطناعي دوره الفعال في تقليل هامش الخطأ في التنبؤات المالية. حيث تؤكد دراسة (Faheem, M. Aet all, 2023) أن نماذج تعلّم الآلة والتعلم العميق يمثل مفتاح تحسين التنبؤ المالي من خلال تحسين دقة ومرونة ومتانة التغيرات في ظروف السوق[190]. أثبتت بعض الدراسات أن تطبيق الذكاء الاصطناعي أدى إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال توفير تقييم فوري لاتجاهات السوق والمخاطر[191].
- **الأتمتة الذكية للعمليات:** ساهم تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي في أتمتة نسبة كبيرة من المهام الروتينية في القطاع المالي. يفيد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) بأن الذكاء الاصطناعي أدى إلى أتمتة العديد من المهام الروتينية، مصحوباً بتحسن ملحوظ في الكفاءة التشغيلية[192]. هذه الأتمتة تحرر الموارد البشرية للتركيز على مهام ذات قيمة مضافة أعلى.
- **اكتشاف الأنماط المعقدة:** يتميز الذكاء الاصطناعي المتقدم بقدرته الفائقة على استخلاص أنماط خفية ومعقدة من البيانات التي قد تفوت التحليل البشري. يؤكد صندوق النقد الدولي أن هذه القدرة قد ساهمت في الكشف عن نسبة عالية من محاولات الاحتيال المالي في المؤسسات المصرفية الكبرى، مما يعزز الأمن المالي ويحمي الأصول[193].
- **تقديم خدمات فائقة التخصيص:** أتاحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تقديم خدمات مالية مخصصة بدقة عالية. تسلّط اليونسكو الضوء على الدور التحويلي للذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل التعليم والخدمات العامة. ففي مجال التعليم، يدعم الذكاء الاصطناعي التعلم المخصّص والكفاءة الإدارية، ولكنه يتطلب ضمانات ضد التحيز ومخاطر الخصوصية. أما في مجال الخدمات العامة، فيعزّز الذكاء الاصطناعي الكفاءة وإشراك الأفراد، حيث

[189] International Monetary Fund. (2025). *Artificial intelligence and productivity in Europe* (IMF Working Paper No. WP/25/67). https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2025/English/wpiea2025067-print-pdf.ashx

[190] Faheem, M. A., Aslam, M., & Kakolu, S. (2021). *Enhancing financial forecasting accuracy through AI-driven predictive analytics models.* Iconic Research and Engineering Journals, 4(12), 322–328. https://www.irejournals.com/paper-details/1702765

[191] Das, S. K., & Swain, P. K. (2025). *Artificial intelligence (AI) in financial forecasting: A data-driven approach to risk mitigation. The Bioscan, 20* (S.I(1)), 151–154. https://doi.org/10.63001/tbs.2025.v20.i01.S.I(1).pp151-154.

[192] International Labour Organization. (2024). *Digitalization and the future of work in the financial services sector*: Issues paper for the Technical Meeting on the Impact of Digitalization in the Finance Sector. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-08/Digitalization%20and%20the%20future%20of%20work%20in%20the%20financial%20services%20sector.pdf

[193] International Monetary Fund. (2023). *Generative artificial intelligence in finance: Risk considerations* (Fintech Note No. 2023/006). https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/FTN063/2023/English/FTNEA2023006.ashx

تحثّ اليونسكو على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية لضمان خدمة هذه التقنيات للصالح العام[194].

- **تعزيز المرونة التشغيلية في الظروف الطارئة:** أظهرت أنظمة الذكاء الاصطناعي مرونة استثنائية خلال الأزمات، مثل جائحة كورونا، حيث يشير تقرير البنك الدولي إلى دورها في ضمان استمرارية نسبة كبيرة من الخدمات المالية الأساسية، مما يؤكد قدرتها على دعم الاستقرار التشغيلي في الظروف الصعبة [195].
- **التكامل الفعال مع الأنظمة القائمة:** نجحت نسبة كبيرة من المؤسسات المالية العالمية في دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي مع بنيتها التحتية التقليدية. تؤكد منظمة التجارة العالمية (WTO) أن هذا التكامل أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف التشغيلية، مما يعزز الكفاءة العامة للقطاع المالي[196].

تظهر البيانات والإحصائيات الموثقة والصادرة عن منظمات دولية رائدة التأثير التحويلي العميق الذي تحدثه تقنيات الذكاء الاصطناعي في المشهد الاقتصادي والمالي العالمي. يشير تقرير أصدرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) أنه من المتوقع أن يضيف الذكاء الاصطناعي ما يصل إلى 15.7 تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، منها 6.6 تريليون دولار أمريكي من زيادة الإنتاجية و9.1 تريليون دولار أمريكي من الآثار الجانبية[197]. وهو ما يستدعي اهتماماً استراتيجياً من الأفراد، والمؤسسات وصانعي السياسات لإدراك هذه القدرات وتسخيرها بشكل مسؤول لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

التصنيفات الرئيسة للذكاء الاصطناعي: الضعيف (التطبيقي) مقابل العام (AGI)

يتطلب فهم الآثار المترتبة على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة في القطاعين الاقتصادي والمالي، التمييز بوضوح بين نوعين رئيسين من الذكاء الاصطناعي: الذكاء الاصطناعي الضعيف (التطبيقي) والذكاء العام الاصطناعي (AGI).

يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي الضعيف (أو الضيق) إلى النظم المصممة لأداء مهام محددة بدقة وكفاءة عالية، وهو الشكل السائد حاليًا من الذكاء الاصطناعي المنتشر. يتميز هذا النوع بمحدودية المهام، حيث يقتصر أداؤه على ما تم تدريبه وبرمجته عليه، ولا يمكنه العمل خارج نطاق تخصصه[198]. كما يعتمد بشكل كبير على كميات هائلة من البيانات للتعلم وتحسين أدائه ضمن نطاق مهامه المحددة. والأهم، أنه يفتقر إلى القدرة على التعلم العام، أي لا يمكنه التفكير أو حل مشكلات جديدة بطريقة مشابهة للذكاء البشري، مما يوضح حدوده المعرفية الحالية [199].

يمثّل الذكاء العام الاصطناعي (AGI) هدف مستقبلي يعمل على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على محاكاة الذكاء البشري في فهم أي مهمة عقلية وتعلمها وتكييفها. يتميز بقدرته على التكيف، والتفكير النقدي، والتعلم الشامل.

ينبغي التفريق بين الذكاء الاصطناعي العام والضعيف (الحالي)، الذي يقتصر على مهام محددة. رغم أن الذكاء الاصطناعي الضعيف يوفر فوائد حالية، فإن الذكاء العام الاصطناعي لا يزال قيد البحث.

---

[194] UNESCO. (2021). *Recommendation on the ethics of artificial intelligence*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380455.

[195] World Bank. (2024, March 5). *Accelerated by COVID and AI, global digital landscape remains uneven.* https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/03/05/accelerated-by-covid-and-ai-global-digital-landscape-remains-uneven

[196] World Trade Organization. (2023). *Trading with Intelligence. [PDF].* https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trading_with_intelligence_e.pdf

[197] PricewaterhouseCoopers. (2017). *Sizing the prize: What's the real value of AI for your business and how can you capitalise?* https://www.pwc.com/gx/en/issues/artificial-intelligence/publications/artificial-intelligence-study.html

[198] Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). Artificial Intelligence in Society. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/eedfee77-en

[199] United Nations Research Institute for Social Development. (2024). *Tools for Transformation: Second Edition—New Technologies and Human Rights.* https://aiforgood.itu.int/about-us/un-ai-actions/unrisd/

يُسلط المنتدى الاقتصادي العالمي[200] والأمم المتحدة الضوء على أهمية فهم هذه الفروق لوضع سياسات واقعية وفعالة. يساعد هذا التمييز في تحديد نطاق اللوائح الحالية، وتقييم المخاطر والفرص المستقبلية، وتوجيه الاستثمارات، وتجنب المبالغة، والاستعداد للمناقشات الأخلاقية والقانونية المحتملة. بينما ينصب التركيز الحالي على إدارة وتوجيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي الضعيف، ينبغي أيضاً متابعة التطورات في مجال الذكاء العام الاصطناعي، وتقييم الآثار المحتملة لهذا النوع المستقبلي من الذكاء على المدى الطويل، مع الاستناد إلى رؤى وتحليلات المنظمات الدولية الرائدة ورواد الفكر في هذا المجال.

## تعلّم الآلة الركيزة الأساسية للذكاء الاصطناعي

يمثّل تعلّم الآلة (Machine Learning) فرع متقدم من فروع الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تمكين الأنظمة الحاسوبية من التعلم والتحسين التلقائي من خلال تحليل البيانات، دون الحاجة إلى برمجة صريحة لكل مهمة. مع تزايد حجم البيانات وتعقيدها في مختلف القطاعات، أصبح تعلّم الآلة أداة حيوية لتحليل المعلومات واستخلاص الأنماط، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية في مجالات متعددة مثل الصحة، والمالية، والتجارة، والتعليم.

### تعريف تعلّم الآلة

تعلّم الآلة هو أحد فروع الذكاء الاصطناعي يركّز على تطوير خوارزميات ونماذج قادرة على التعلم من البيانات واكتشاف الأنماط والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ما يعزز من كفاءة اتخاذ القرار في القطاعات الحكومية والخاصة. وتعد تقنيات تعلّم الآلة المحرك الرئيسي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة، حيث تتيح تحليل كميات ضخمة من البيانات واكتشاف العلاقات المعقدة وتقديم توصيات دقيقة لصانعي القرار.

### أنواع تعلّم الآلة

تعتبر أنواع تعلم الالة من الركائز الأساسية للذكاء الاصطناعي، اذ انها تستخدم لتدريب الأنظمة على استخلاص المعرفة من البيانات وتحسين أدائها تلقائيا وتختلف آليات عملها تبعا لنوع البيانات وتطبيقاتها[201].

- **التعلم الخاضع للإشراف (Supervised Learning)**

يعتمد على تدريب النموذج باستخدام بيانات مرفقة بتسميات محددة (المتغير التابع والمستقل)، ما يمكّنه من تعلم العلاقة بينهما. يستخدم في التصنيف والتنبؤ، مثل تصنيف البريد الالكتروني الى بريد عادي او مزعج، أو التنبؤ مثل التنبؤ بالاحتيال أو المتغيرات المالية والاقتصادية.

- **التعلم غير الخاضع للإشراف (Unsupervised Learning)**

يتعامل مع بيانات غير مصنفة إلى تابع ومستقل، ويهدف إلى اكتشاف الأنماط أو تجميع البيانات المتشابهة تلقائيا. يستخدم في تحليل التجزئة (Segmentation)، والكشف عن الاحتيال بأنواع جديدة غير معروفة.

- **التعلم شبه الخاضع للإشراف (Semi-Supervised Learning)**

يجمع هذا النوع بين التعلم الخاضع للإشراف وغير الخاضع للإشراف، حيث يتم تدريب النموذج على مجموعة صغيرة من البيانات المعلّمة (المرقمة) مع كمية أكبر من البيانات غير المعلّمة. يتيح هذا الأسلوب الاستفادة من البيانات غير الموسومة لتطوير نماذج أكثر دقة وكفاءة، خصوصًا عندما تكون البيانات المعلّمة محدودة أو مكلفة الحصول عليها. يستخدم التعلم شبه الخاضع للإشراف في مجالات مثل التعرف على الصور، وتحليل النصوص، والتشخيص الطبي.

- **التعلم العميق (Deep Learning)**

يعتمد على شبكات عصبية اصطناعية متعددة الطبقات قادرة على معالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات،

[200] World Economic Forum. (2025). *Artificial intelligence in financial services.* https://reports.weforum.org/docs/WEF_Artificial_Intelligence_in_Financial_Services_2025.pdf.

[201] Russell, S., & Norvig, P. (2021). *Artificial intelligence: A modern approach* (4th ed., Global ed.). Pearson. https://www.pearson.com/store/p/artificial-intelligence-a-modern-approach-global-edition/P100002630293.

ما يمكّنها من فهم الأنماط المعقدة بشكل متقدم خاصة في مجال تحليل اللغة الطبيعية.

- **التعلم المعزز (Reinforcement Learning)**

يتعلم النموذج من خلال التجربة والخطأ، حيث يتلقى مكافآت أو عقوبات بناءً على أدائه، ويستخدم في الروبوتات والألعاب.

- **معالجة اللغة الطبيعية (NLP)**

تعتبر مجال متخصص في الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تمكين الآلات من تفسير وتحليل وتوليد اللغة البشرية. تعتمد على خوارزميات التعلم العميق، ما يسمح بفهم النصوص وتحليل السياق والمعاني الضمنية. تبرز أهمية هذه التقنيات في القطاعات المالية والصحية والتعليمية لتحليل البيانات النصية الضخمة وتقديم رؤى دقيقة في الوقت الفعلي.

- **الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI)**

يمثل الذكاء الاصطناعي التوليدي نقلة نوعية في الذكاء الاصطناعي، ويعتمد على تقنيات التعلم العميق ومعالجة اللغة الطبيعية لتطوير نماذج اللغة الكبيرة (LLMs). هذه النماذج مدربة على مجموعات بيانات ضخمة، ما يمكّنها من فهم السياق وإنتاج نصوص متماسكة وذات صلة، بالإضافة إلى الاستفادة من تقنيات مثل "التحويل" (transformers) والانتباه الذاتي (self-attention).

يعد تعلّم الآلة حجر الأساس في تطور الذكاء الاصطناعي، حيث يوفر أدوات قوية لتحليل البيانات واكتشاف الأنماط والتنبؤ بالمستقبل. تنوع أنواعه بين الخاضع وغير الخاضع وشبه الخاضع والتعلم العميق والمعزز، يتيح تطبيقات واسعة في مختلف المجالات. علاوة على ذلك، تلعب معالجة اللغة الطبيعية دوراً محورياً في تمكين الآلات من فهم اللغة البشرية، مما يعزز من قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي. فهم هذه المفاهيم والتقنيات ضروري لدعم الابتكار واتخاذ قرارات مستنيرة في عصر البيانات الضخمة.

## نبذة تاريخية حول تطور الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

شهد الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة تطوراً متسارعاً عبر مراحل متداخلة، بدأت بجذور فلسفية مبكرة في القرن التاسع عشر مع رواد مثل (Charles Babbage) و (Ada Lovelace). انطلق الذكاء الاصطناعي كمجال علمي مستقل في منتصف القرن العشرين بمؤتمر (Dartmouth) في عام 1956، الذي صاغ مصطلح "الذكاء الاصطناعي" وشهد تطوير برامج رائدة مثل (Logic Theorist) (العصر الذهبي الأول)[202].

تبع ذلك "شتاء الذكاء الاصطناعي الأول" في أواخر الستينيات والسبعينيات بسبب التحديات العملية وتراجع التمويل الحكومي، كما أكد تقرير (Lighthill Report) لعام 1973[203]. ثم عادت النهضة في الثمانينيات مع ظهور الأنظمة الخبيرة (Expert Systems) ودعم مشاريع كبرى مثل مشروع الجيل الخامس للحواسيب في اليابان (العصر الذهبي الثاني)، قبل أن يواجه المجال "شتاءه الثاني" (Second AI Winter) في أواخر الثمانينيات والتسعينيات بسبب محدودية نجاح الأنظمة الخبيرة في العالم الواقعي.

شهدت الألفية الجديدة النهضة الحديثة بفضل تطور خوارزميات تعلم الآلة والتعلم العميق، مدعومة بتوافر البيانات الضخمة وقدرات الحوسبة المتزايدة. ساهم رواد مثل (Alan Turing) و(John McCarthy)، والرواد المعاصرون للتعلم العميق مثل (Geoffrey Hinton)، في تشكيل هذا التطور[204]. تُوضح التجربة التاريخية أن تقدم الذكاء الاصطناعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الحكومية، سواء في دعم البحث والتطوير أو في وضع الأطر التنظيمية، مما يؤكد ضرورة تبني سياسات متوازنة

[202] Dartmouth College. (n.d.). *Artificial intelligence (AI) coined at Dartmouth*. Retrieved May 30, 2025, from https://home.dartmouth.edu/about/artificial-intelligence-ai-coined-dartmouth

[203] Lighthill, J. (1972, February 1). *Artificial intelligence: A general survey (The Lighthill Report)*. AITopics. https://aitopics.org/doc/classics:D8235CF9

[204] TechScribe. (2025, March 17). *A comprehensive guide to the history of artificial intelligence: Foundational concepts and early developments*. Quantum Zeitgeist. https://quantumzeitgeist.com/history-of-artificial-intelligence/.

لضمان الاستدامة وتعظيم فوائد هذه التقنيات للمجتمع.

## آراء قادة الفكر حول الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة

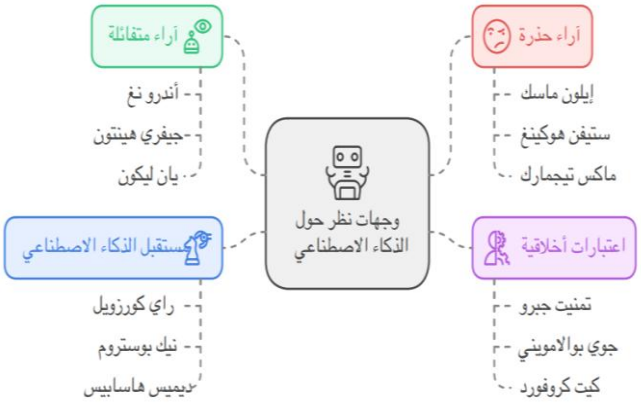
يُعد استيعاب رؤى قادة الفكر في مجال الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة أمرًا حيويًا لصانعي السياسات، لتوجيه التطور نحو توازن بين الفرص التحويلية والتحديات المحتملة.

يتفق الخبراء على الإمكانات الهائلة للذكاء الاصطناعي في معالجة التحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، مما يدفع الدول لتبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الابتكار والتنافسية [205].

في المقابل، يُحذّر البعض من المخاطر والآثار السلبية لتطوير الذكاء الاصطناعي دون حوكمة فعّالة، مشيرين إلى تهديدات وجودية، وتفاقم التفاوتات، وإساءة الاستخدام. يدعون إلى وضع أطر تنظيمية استباقية تضمن السلامة والشفافية والمساءلة[206]. تُركز النقاشات على الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، مثل معالجة التحيزات الخوارزمية، وضمان العدالة والشمولية، وحماية الخصوصية، والمساواة الرقمية.

تتراوح الرؤى حول مستقبل الذكاء الاصطناعي بين التفاؤل الحذر والاستعداد لنقاط التحول الكبرى، مؤكدةً أهمية مواءمة التطور التقني مع القيم الإنسانية والتعاون الدولي بما يُسهم في صياغة سياسات متوازنة تُشجع الابتكار وتُعزز استفادة المجتمع بشكل مسؤول ومستدام.

شكل (10- 5): ملخص وجهات نظر قادة الفكر حول الذكاء الاصطناعي




المصدر: تصوّر استنباطي.

## أهم الفروقات بين نماذج تعلم الآلة والنمذجة القياسية

يعتمد كلًا من تعلم الآلة والنماذج الإحصائية والاقتصادية القياسية على البيانات لاستخلاص الرؤى، إلا أنهما يختلفان بشكل جوهري في الأهداف، المنهجيات، معالجة البيانات، الافتراضات، ومعايير التقييم، مما يجعل كل منهما مناسباً لأنواع مختلفة من المشكلات.

**1. الأهداف الرئيسية:** يهدف تعلم الآلة بشكل أساسي إلى دقة التنبؤ والقدرة على التعميم (generalization) بفعالية على بيانات جديدة وغير مرئية. تكمن الأولوية هنا هي تحقيق أعلى أداء تنبؤي، حتى لو كان ذلك على حساب قابلية تفسير النموذج ("الصندوق الأسود"). بينما تُعنى النماذج الإحصائية والقياسية بالدرجة الأولى بالاستدلال، واختبار الفرضيات، وفهم العلاقات السببية بين المتغيرات داخل البيانات التركيز هنا على فهم الآليات الأساسية وليس فقط التنبؤ.

**2.منهجيات النمذجة:** يعتمد تعلم الآلة على الخوارزميات ويستخدم تقنيات تحسين تكرارية مثل الانحدار التدرجي (gradient descent) والانتشار العكسي (backpropagation). يستخدم أساليب مرنة وغير بارامترية مثل آلات المتجهات الداعمة (SVMs) والتعلم العميق، التي تتكيف مع الأنماط المعقدة في البيانات دون فرض افتراضات توزيعية صارمة. في حين تعتمد النماذج القياسية على النظريات وتفترض علاقات صريحة (بارامترية) مثل الخطية، والتوزيع الطبيعي، وتجانس التباين. تستخدم نماذج مثل (ARDL) أو (SARIMA) للحصول على نتائج قابلة للتفسير.

[205] International Telecommunication Union (ITU). (2024). *AI for Good Impact Report*. https://s41721.pcdn.co/wp-content/uploads/2024/10/AI-for-Good-Impact-Report.pdf.

[206] Bostrom, N. (2016). *Superintelligence: Paths, dangers, strategies*. The Philosophical Quarterly, 66(262), 196–198. https://doi.org/10.1093/pq/pqv121.

3. **معالجة البيانات وتعقيدها:** يتفوق تعلم الآلة في التعامل مع مجموعات البيانات عالية الأبعاد (high-dimensional data) ويُمكنه أتمتة اختيار الميزات (feature selection)، بينما تعتبر النماذج القياسية الأنسب للبيانات منخفضة الأبعاد وقد تواجه صعوبات مع مشكلات مثل التعدد الخطي (multicollinearity).

4. **الافتراضات والمتانة:** يعتمد تعلم الآلة على افتراضات أقل حول التوزيع الطبيعي للبيانات. رغم متانته في مواجهة العلاقات غير الخطية، إلا أنه قد يُعرض لخطر الإفراط في تجهيز بيانات التدريب (overfitting) إذا لم يتم التحقق منه بشكل صحيح. في حين تعتمد النماذج القياسية على افتراضات أكثر صرامة (مثل عدم الارتباط الذاتي في الأخطاء). يمكن أن يؤدي انتهاك هذه الافتراضات إلى إبطال الاستدلالات المستخلصة.

5. **قابلية التفسير مقابل الأداء:** يميل تعلم الآلة إلى التضحية بـقابلية التفسير (interpretability) لصالح الأداء التنبؤي العالي، حيث يصعب فهم كيفية اتخاذ القرارات في نماذج "الصندوق الأسود" (Black Box) مثل الشبكات العصبية العميقة. بينما تُعطي النماذج القياسية: الأولوية للشفافية، وتوفر مقاييس (مثل القيم الاحتمالية p-values) وفترات الثقة) تُعد حاسمة لصياغة السياسات حيث لا يقل فهم الآليات الأساسية أهميةً عن التنبؤ.

6. **حالات الاستخدام النموذجية:** يُطبق تعلم الآلة على نطاق واسع في مجالات مثل تشخيص الرعاية الصحية، التعرف على الصور، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) وتحليل المشاعر. بينما تستخدم النماذج الإحصائية بشكل أكثر شيوعًا في التحليل السببي (مثل تقييم تأثير التغييرات في السياسات) وفي مهام التنبؤ التقليدية (مثل التنبؤ بمعدلات التضخم). يُبرز هذا التمييز الجوهري أهمية فهم نقاط القوة والضعف لكل نهج عند اختيار الأداة التحليلية المناسبة لقضية معينة، خاصة في سياق صياغة السياسات التي تتطلب توازناً بين التنبؤ الدقيق والفهم العميق للظواهر.

## ملحق (2): كود بايثون لتحليل جاهزية الدول العربية للذكاء الاصطناعي - إحصاءات وصفية وتمثيل بياني

```
#!pip install arabic_reshaper      المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي» « AI Preparedness Index.
#!pip install arabic_reshaper
import arabic_reshaper
from bidi.algorithm import get_display
import pandas as pd
import seaborn as sns
import matplotlib.pyplot as plt
# AI Preparedness data with Arabic names
data = {
 'Country_EN': [
  'Algeria', 'Bahrain', 'Comoros', 'Djibouti', 'Egypt', 'Iraq', 'Jordan',
  'Kuwait', 'Lebanon', 'Libya', 'Mauritania', 'Morocco', 'Oman', 'Qatar',
  'Saudi Arabia', 'Somalia', 'Sudan', 'Syria', 'Tunisia', 'United Arab Emirates', 'Yemen'
 ],
 'Country_AR': [
  'الجزائر', 'البحرين', 'جزر القمر', 'جيبوتى', 'مصر', 'العراق', 'الأردن',
  'الكويت', 'لبنان', 'ليبيا', 'موريتانيا', 'المغرب', 'عُمان', 'قطر',
  'السعودية', 'الصومال', 'السودان', 'سورية', 'تونس', 'الإمارات', 'اليمن'
 ],
 'AI_Preparedness_Index': [
  0.370439, 0.515255, 0.254174, 0.318897, 0.394054, 0.269836, 0.482831,
  0.461332, 0.417848, 0.244976, 0.232901, 0.429111, 0.532777, 0.534592,
  0.576903, None, 0.232907, 0.298149, 0.465410, 0.628185, 0.253328
 ],
 'Regulation_Ethics': [
  0.0740531, 0.104541, 0.0404649, 0.0545214, 0.0839702, 0.0615358, 0.126361,
  0.117141, 0.0809412, 0.0277932, 0.0503568, 0.0991657, 0.133172, 0.134362,
  0.139558, 0.0336152, 0.0301488, 0.0204308, 0.122024, 0.170971, 0.0193843
 ],
 'Human_Capital_Labor': [
  0.138871, 0.149593, 0.0663737, 0.0878261, 0.115842, 0.106271, 0.132417,
  0.114703, 0.120128, 0.108329, 0.0607438, 0.120130, 0.158125, 0.144474,
  0.176759, None, 0.0702778, 0.132066, 0.131901, 0.154365, 0.0740359
 ],
 'Innovation_Economic': [
  0.0746066, 0.142455, 0.110884, 0.120054, 0.103026, 0.0360306, 0.131046,
  0.114416, 0.130713, 0.0511146, 0.0726792, 0.112203, 0.125072, 0.129002,
  0.116785, 0.125, 0.0797311, 0.0806027, 0.102757, 0.150911, 0.120132
 ],
 'Digital_Infrastructure': [
  0.0829077, 0.118666, 0.0364518, 0.0564955, 0.0912168, 0.0659988, 0.0930064,
  0.115073, 0.0860673, 0.0577389, 0.0491212, 0.0976118, 0.116409, 0.126754,
  0.143801, 0.0408558, 0.0527489, 0.0650497, 0.108728, 0.151938, 0.0397751
 ]
}
# Create DataFrame
df = pd.DataFrame(data)

# Drop missing values
df_clean = df.dropna()
# Reshape and reorder Arabic labels
df_clean['Country_AR'] = df_clean['Country_AR'].apply(lambda x: get_display(arabic_reshaper.reshape(x)))
df_clean.set_index('Country_AR', inplace=True)
df_clean = df_clean.sort_values(by='AI_Preparedness_Index', ascending=False)

# Also reshape the title and colorbar label
#title_ar = get_display(arabic_reshaper.reshape('مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعى فى الدول العربية وأبعاده'))
colorbar_label_ar = get_display(arabic_reshaper.reshape('الدرجة'))

# Arabic column names (right-to-left reshaped)
columns_ar = {
 'AI_Preparedness_Index': 'مؤشر الجاهزية',
 'Regulation_Ethics': 'الإطار التنظيمى والأخلاقى ',
 'Human_Capital_Labor': 'رأس المال البشرى وسياسات العمل',
 'Innovation_Economic': 'الابتكار والتكامل الاقتصادى',
 'Digital_Infrastructure': 'البنية التحتية الرقمية'
}
```

```
# Reshape and reorder Arabic headers
columns_ar_reshaped = {col: get_display(arabic_reshaper.reshape(ar)) for col, ar in columns_ar.items()}
df_clean.rename(columns=columns_ar_reshaped, inplace=True)

# Plot heatmap
plt.figure(figsize=(14, 10))
sns.heatmap(df_clean.drop(columns=['Country_EN']), annot=True, cmap='YlGnBu', linewidths=0.5, fmt=".2f", cbar_kws={"label": colorbar_label_ar})
#plt.title(title_ar, fontsize=16)
plt.xticks(rotation=45, ha='right')
plt.yticks(fontsize=10)
plt.tight_layout()
plt.show()

# Calculate stats
stats = df_clean.describe().transpose().round(2)

# Reshape Arabic headers
reshaped_headers = [get_display(arabic_reshaper.reshape(name)) for name in stats.index]
stats.index = reshaped_headers

# Print with proper alignment
print("\n" + get_display(arabic_reshaper.reshape("الإحصائيات الوصفية")))
print("-" * 50)
print(stats.to_string(justify='right'))
```

# الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي

## نظرة عامة

يشكّل العون الإنمائي العربي أحد أبرز مكونات التمويل التنموي العالمي، بفضل الجهود المنسقة لمؤسسات مجموعة التنسيق العربية التي بلغ مجموع التزاماتها التراكمية منذ 1975 نحو 305.8 مليار دولار أمريكي. شمل هذا العون أكثر من 160 دولة نامية في آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات الاجتماعية. كما يشكّل العون الإنمائي العربي إحدى الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الدول العربية المانحة لدعم جهود التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي، مع الالتزام الكامل بمبادئ احترام سيادة الدول المستفيدة، وتمكينها من تحديد أولوياتها الإنمائية بحرية. وتُقدّم هذه المساعدات عبر قنوات متعددة، تشمل المساعدات الثنائية، والمساهمات في المؤسسات الدولية، إضافةً إلى المساعدات الموجهة عبر الهيئات والمنظمات الإقليمية والخيرية.

ومن بين أبرز قنوات هذا العون، تأتي مؤسسات مجموعة التنسيق العربية (محور هذا الفصل) التي تضطلع بدور رئيسي في تقديم التمويلات الميسرة، عبر مسارين:

- المؤسسات متعددة الأطراف: وتشمل البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي.
- الصناديق الوطنية: وتشمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية.

بخصوص المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق العربية في عام 2024، فهي كالآتي:

### 1. مستوى التمويل لعام 2024:

- بلغ إجمالي المساعدات التنموية المقدّمة من مؤسسات مجموعة التنسيق حوالي 19.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنةً بنحو 16.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مما يعكس زيادة ملحوظة في حجم الالتزامات.
- استحوذ البنك الإسلامي للتنمية على الحصة الأكبر من التمويلات بنسبة 72.6 في المائة من الإجمالي.
- توزعت المساعدات على النحو التالي:
  - مجموعة الدول الآسيوية: 44 في المائة من إجمالي التمويلات.
  - مجموعة الدول العربية: 24.9 في المائة.
  - مجموعة الدول الأفريقية: 23.2 في المائة.
  - مجموعة دول أمريكا اللاتينية: 3.7 في المائة.
  - مجموعة الدول الأخرى: 1.5 في المائة.
  - هيئات ومنظمات دولية:2.7 في المائة.

### 2. التوزيع القطاعي لعام 2024:

- تم توجيه المساعدات بشكل رئيسي إلى القطاعات التالية:
  - الصحة، والتعليم، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات: 35.6 في المائة.
  - الطاقة (كهرباء ونفط وغاز): 29.3 في المائة.
  - الزراعة والثروة الحيوانية: 19.8 في المائة.
  - نالت قطاعات النقل والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والصناعة والتعدين نسباً أقل.

### 3. التمويل التراكمي حتى نهاية 2024:

- بلغ المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق منذ تأسيسها وحتى نهاية 2024 ما يقارب 305.8 مليار دولار أمريكي.
- حازت مجموعة الدول العربية على النصيب الأكبر بنسبة 48.6 في المائة، تليها الدول الآسيوية بنسبة 26.9 في المائة، والدول الأفريقية بنسبة 19.2 في المائة.
- التوزيع القطاعي التراكمي يبرز استمرار التركيز على البنية التحتية:
  - قطاعات الصحة والتعليم، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات: 30 في المائة.
  - الطاقة (كهرباء ونفط وغاز): 29 في المائة.
  - النقل والاتصالات: 18 في المائة.
  - يضاف إلى ذلك اهتمام متزايد بقطاعات الزراعة والمياه والصناعة.

### 4. المساعدات الرسمية للدول العربية من كافة المصادر (1990-2023):

- بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المقدّمة إلى الدول العربية خلال الفترة 1990–2023 نحو 577 مليار دولار أمريكي، بما يشكّل 14.9 في المائة من إجمالي المساعدات الموجهة إلى الدول النامية.
- الدول الأكثر استفادة تراكمياً:
  - سورية: 94.9 مليار دولار أمريكي
  - العراق: 89.4 مليار دولار أمريكي
  - مصر: 77.6 مليار دولار أمريكي
  - فلسطين: 51.3 مليار دولار أمريكي

يعكس الأداء التمويلي لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2024 التزامًا متواصلاً بدعم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، مع توسع جغرافي وقطاعي ملحوظ. كما تؤكد البيانات التراكمية على أهمية هذا التعاون العربي المشترك في تعزيز التنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

## 1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق[207]

### 1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2024

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 647 عملية خلال عام 2024، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 19.6 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 16 في المائة بالمقارنة مع عام 2023. واستفادت 91 جهة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) من إجمالي هذه العمليات. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 72.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية 12.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية 5.3 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 4.5 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية 2.4 في المائة، وصندوق قطر للتنمية 1.6 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 0.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 0.7 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) 0.04 في المائة، الملحق رقم (1/11).

ويعكس هذا الأداء التزامًا مستمرًا من المجموعة بتوفير دعم واسع النطاق في مجالات البنية التحتية والزراعة والتنمية الاجتماعية والتمويل، بما يعزز الأثر التنموي في الدول المستفيدة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، وافق البنك الإسلامي للتنمية على تمويلات بلغت 14.3 مليار دولار أمريكي لصالح الدول الأعضاء في عام 2024، أي بزيادة قدرها 69.7 في المائة مقارنةً بعام 2023. ومن بين هذه التمويلات، خُصص نحو 2.4مليار دولار أمريكي لمشاريع ذات صلة بالمناخ، و2.1 مليار دولار أمريكي لمشاريع المياه والصرف الصحي، ما يعكس تركيزًا استراتيجيًا متزايدًا على القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

وقد واصلت بقية مؤسسات المجموعة، مثل صندوق أوبك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، نشاطها التنموي في عام 2024، من خلال تمويل مشاريع إنمائية متعددة بالإضافة إلى برامج طارئة.

على سبيل المثال، تعاون صندوق أوبك خلال 2024 مع بنوك إنمائية متعددة الأطراف لتمويل مشاريع في أفريقيا وآسيا، بينما واصل الصندوق السعودي للتنمية تقديم قروض جديدة لدعم البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في عدد من الدول[208].

وأطلقت مؤسسات المجموعة أيضًا التزامات جديدة كبرى خلال عام 2024، منها تعهد جماعي بتوفير 10 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر، وهو الإعلان الذي تم تقديمه خلال مؤتمر الأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD COP16). ويشير هذا إلى أن المجموعة لا تكتفي بالعمليات التقليدية، بل تعمل كذلك على توسيع مبادراتها، ما سيُترجم على الأرجح إلى زيادة ملموسة في حجم التمويل المتوقع رصده خلال الأعوام المقبلة.

#### 1.1.1. التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2024 حوالي 24.9 في المائة مقابل 35.3 في المائة في عام 2023، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 23.2 في المائة مقابل 28.9 في عام 2023، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 44.0 في المائة مقابل 25.4 في عام 2023، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.7 في المائة مقابل 6.6 في عام 2023، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.5 في المائة خلال عام 2024 مقابل 2.4 في عام 2023، والهيئات والمنظمات حوالي 2.7 في المائة مقابل 1.4 في عام 2023، (الملحق رقم (1/11)).

وفيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة:

[207] المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

[208] التقارير السنوية للمؤسسات المعنية.

### مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية في عام 2024 نحو 193 عملية بلغت قيمتها حوالي 4.9 مليار دولار أمريكي، واستفادت مصر من 16 عملية بمبلغ يعادل حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة حوالي 52.4 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن حوالي 52.9 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وُجهت لتمويل مشاريع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

### مجموعة الدول الأفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الأفريقية 184 عملية قيمتها حوالي 4.6 مليار دولار أمريكي. واستفادت منها بوركينا فاسو بعدد 9 عمليات بمبلغ يعادل حوالي751.9 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 16.5 في المائة من إجمالي التمويل المقدم للدول الأفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر القطاعات الأخرى (التي تشمل قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات)، بنسبة حوالي 36.9 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الأفريقية، ثم قطاع الطاقة الذي استحوذ على حوالي 25.3 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في هذه القارة.

### مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 163 عملية بقيمة حوالي 8.6 مليار دولار أمريكي. استفادت منها بنغلاديش بنحو 21 عملية منها بمبلغ إجمالي قدره حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي، تليها تركيا بنحو 22 عمليات بمبلغ إجمالي قدره حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الآسيوية أن دول هذه القارة أولت اهتمامات خاصة بالقطاعات الأخرى (التي تشمل قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات)، حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 41.3 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خُصصت لقطاع الطاقة.

### مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية 16 عملية بقيمة حوالي 717.5 مليون دولار أمريكي. استفادت باراغواي بعدد 4 عملية بقيمة حوالي 150 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 20.9 في المائة. كما استفادت دومينيكا بعدد 4 عملية بقيمة حوالي 147.5 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 20.6 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

### مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى 12 عملية بقيمة 304.3 مليون دولار أمريكي. استفادت صربيا بعدد 3 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 205 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 67.4 في المائة، كما استفادت الجبل الأسود بعملية واحدة بمبلغ إجمالي قدره 52.1 مليون دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 17.1 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

### هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 79 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 538.2 مليون دولار أمريكي، وقد وجهت معظم هذه العمليات لقطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

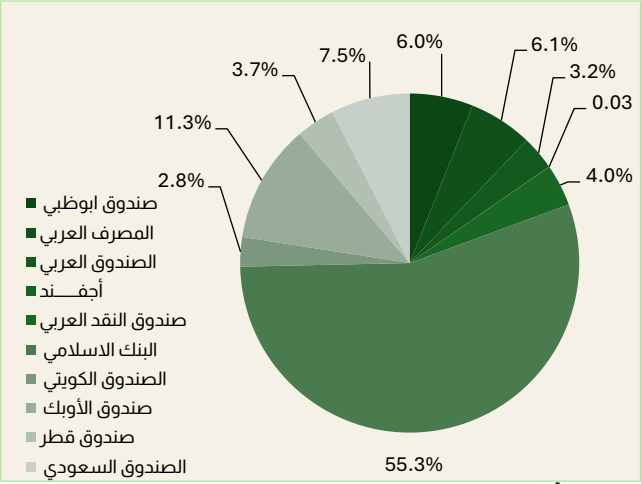
### 2.1.1. التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 35.6 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2024، يليها قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 29.3 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 19.8 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بحوالي 12.9 في المائة، يليه قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.7 في المائة، وأخيراً قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 0.6 في المائة، الملحق رقم (2/11).

## 2.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 - 2024

امتد نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 – 2024 إلى 123 جهة لتنفيذ 2,518 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 74.9 مليار دولار أمريكي. وشملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، (الجدول (11-1) والشكل (11-1)).

شكل (11-1): توزيع قيمة العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2020 – 2024)




المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

### 1.2.1. القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 – 2024

وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 – 2024 لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

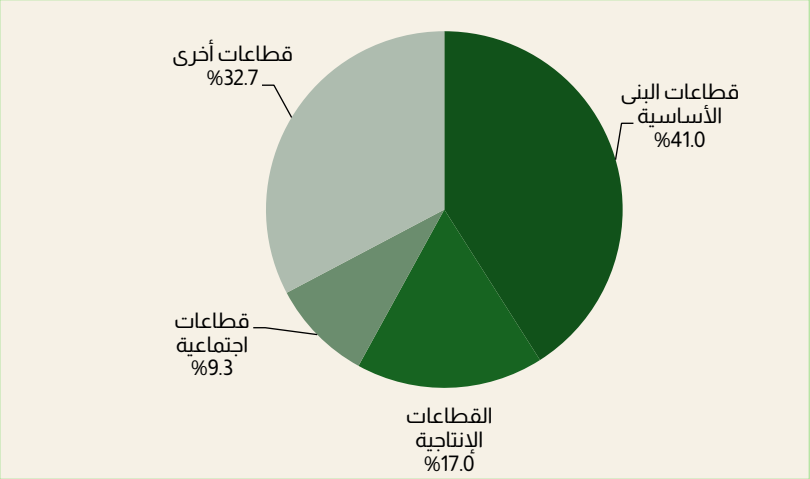
- **البنى الأساسية**: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي، وبلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 532 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 30.7 مليار دولار أمريكي أي بنسبة حوالي 41 في المائة من إجمالي قيمة العمليات التمويلية.
- **القطاعات الإنتاجية**: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 317 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 12.7 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 17 في المائة.
- **القطاعات الاجتماعية**: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وبلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 610 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 6.9 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تبلغ نحو 9.3 في المائة.
- **القطاعات الأخرى**: وتشمل، دعم موازين المدفوعات وقطاعات أخرى، وبلغ عدد العمليات فيها 1,059 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 24.5 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 32.7 في المائة، الجدول (11-2) والشكل (11-2).

جدول (11-1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها خلال الفترة (2020-2024) (مليون دولار أمريكي)

| مؤسسات التنمية | عمليات القروض | | عمليات المنح والمعونات الفنية | | عمليات أخرى | | تمويل تجارة | | قطاع خاص | | ميزان مدفوعات | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة |
| 1 - صندوق ابوظبي | 23 | 3,091 | 55 | 1,434 | - | - | - | - | - | - | - | - | 78 | 4,525 |
| 2 - المصرف العربي | 60 | 1,766 | 160 | 47 | - | - | 32 | 2,016 | 20 | 733 | - | - | 272 | 4,562 |
| 3 - الصندوق العربي | 28 | 2,288 | 131 | 127 | - | - | - | - | 2 | 8 | - | - | 161 | 2,423 |
| 4 - أفـــند | - | - | 114 | 24 | - | - | - | - | - | - | - | - | 114 | 24 |
| 5 - صندوق النقد العربي | 7 | 1,951 | - | - | - | - | - | - | - | - | 9 | 1,031 | 16 | 2,982 |
| 6 - البنك الإسلامي | 64 | 660 | 447 | 144 | 118 | 8,477 | 486 | 32,107 | - | - | - | - | 1,115 | 41,388 |
| 7 - الصندوق الكويتي | 46 | 1,822 | 40 | 280 | - | - | - | - | - | - | - | - | 86 | 2,102 |
| 8 - صندوق الأوبك | 127 | 5,162 | 38 | 26 | - | - | 52 | 1,682 | 54 | 1,605 | - | - | 271 | 8,476 |
| 9 - صندوق قطر | 2 | 37 | 305 | 2,716 | - | - | - | - | - | - | - | - | 307 | 2,752 |
| 10 - الصندوق السعودي | 81 | 3,689 | 17 | 1,960 | - | - | - | - | - | - | - | - | 98 | 5,649 |
| المجموع الكلي | 438 | 20,466 | 1,307 | 6,758 | 118 | 8,477 | 570 | 35,805 | 76 | 2,346 | 9 | 1,031 | 2,518 | 74,882 |

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية خلال الفترة (2020 – 2024)




المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية خلال الفترة (2020 – 2024) (مليون دولار أمريكي)

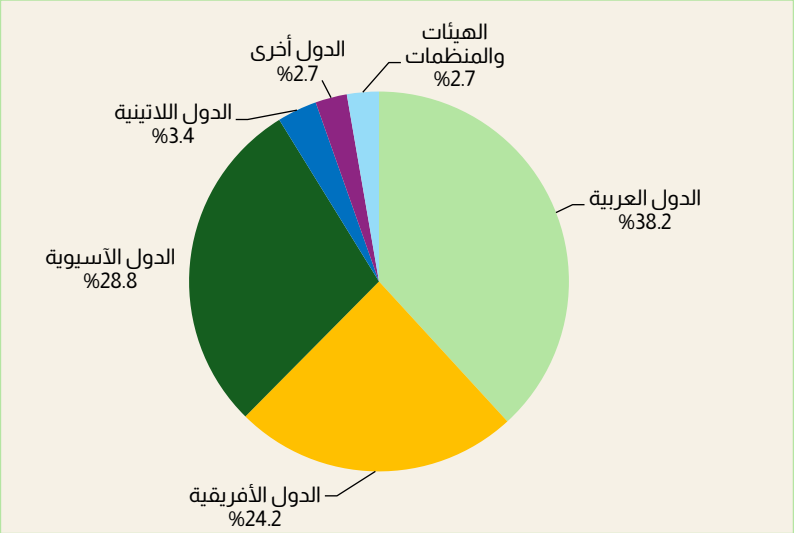
| القطاعات الاقتصادية | 2020 | | 2021 | | 2022 | | 2023 | | 2024 | | الاجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات | عدد العمليات | قيمة العمليات |
| **(1) قطاعات البنى الأساسية:** | | | | | | | | | | | | |
| - النقل والاتصالات | 36 | 2,377 | 31 | 751 | 27 | 1,066 | 25 | 750 | 44 | 2,542 | 163 | 7,486 |
| - الطاقة (كهرباء، نفط، غاز) | 52 | 3,747 | 43 | 2,548 | 53 | 4,283 | 66 | 4,563 | 79 | 5,762 | 293 | 20,904 |
| - المياه والصرف الصحي | 15 | 995 | 9 | 104 | 14 | 445 | 21 | 637 | 17 | 121 | 76 | 2,301 |
| **مجموع فرعي** | **103** | **7,118** | **83** | **3,404** | **94** | **5,794** | **112** | **5,949** | **140** | **8,425** | **532** | **30,691** |
| **(2) القطاعات الإنتاجية:** | | | | | | | | | | | | |
| - الزراعة والثروة الحيوانية | 52 | 953 | 33 | 1,156 | 75 | 3,333 | 46 | 2,319 | 71 | 3,898 | 277 | 11,659 |
| - الصناعة والتعدين | 7 | 165 | 5 | 68 | 8 | 109 | 8 | 409 | 12 | 326 | 40 | 1,076 |
| **مجموع فرعي** | **59** | **1,117** | **38** | **1,223** | **83** | **3,442** | **54** | **2,728** | **83** | **4,224** | **317** | **12,735** |
| **(3) قطاعات اجتماعية:** | | | | | | | | | | | | |
| - قطاع التعليم | 32 | 584 | 47 | 202 | 33 | 173 | 36 | 452 | 60 | 405 | 208 | 1,816 |
| - قطاع الصحة | 111 | 944 | 79 | 489 | 53 | 280 | 61 | 716 | 80 | 2,166 | 384 | 4,595 |
| - قطاع الإسكان | 4 | 28 | 3 | 83 | 1 | 25 | 7 | 330 | 3 | 69 | 18 | 535 |
| **مجموع فرعي** | **147** | **1,556** | **129** | **774** | **87** | **478** | **104** | **1,498** | **143** | **2,640** | **610** | **6,946** |
| **(4) قطاعات اخرى:** | | | | | | | | | | | | |
| - قطاع مصرفي | 50 | 2,011 | 68 | 2,188 | 92 | 4,335 | 106 | 4,094 | 158 | 3,224 | 474 | 15,852 |
| - قطاعات اخرى | 125 | 2,384 | 98 | 769 | 118 | 1,717 | 121 | 2,655 | 123 | 1,133 | 585 | 8,658 |
| **مجموع فرعي** | **175** | **4,395** | **166** | **2,957** | **210** | **6,052** | **227** | **6,749** | **281** | **4,357** | **1,059** | **24,510** |
| **المجموع الكلي** | **484** | **14,186** | **416** | **8,357** | **474** | **15,766** | **497** | **16,925** | **647** | **19,647** | **2,518** | **74,881** |

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

### 2.2.1 الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2020 – 2024

استفادت 123 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة 2020 – 2024، منها 810 عملية خصصت للدول العربية بقيمة حوالي 28.6 مليار دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 38.2 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة المذكورة، و818 عملية للدول الأفريقية بقيمة حوالي 18.1 مليار دولار أمريكي (24.2 في المائة)، و541 عملية للدول الآسيوية بقيمة حوالي 21.6 مليار دولار أمريكي (28.8 في المائة)، و82 عملية للدول اللاتينية بقيمة حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي (3.4 في المائة)، بالإضافة إلى 57 عملية في دول أخرى بقيمة 2.0 مليار دولار أمريكي (2.7 في المائة)، و210 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة حوالي 2.0 مليار دولار أمريكي (2.7 في المائة)، الجدول (11-3) والشكل (11-3).

شكل (11-3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة خلال الفترة (2020 – 2024)




المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول (11-3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة الدول المستفيدة خلال الفترة (2020 – 2024) (مليون دولار أمريكي)

| مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات | 2020 | | | 2021 | | | 2022 | | | 2023 | | | 2024 | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات | العدد | عدد العمليات | قيمة العمليات |
| (1) البلدان العربية | 21* | 186 | 7,601 | 19* | 136 | 3,751 | 20* | 129 | 6,375 | 20* | 166 | 5,976 | 22* | 193 | 4,890 | 22* | 810 | 28,593 |
| (2) البلدان الأفريقية | 32* | 137 | 2,536 | 36* | 151 | 2,468 | 33* | 184 | 3,688 | 32* | 162 | 4,902 | 44* | 184 | 4,554 | 44* | 818 | 18,149 |
| (3) البلدان الآسيوية | 20 | 88 | 3,063 | 18 | 67 | 1,448 | 16* | 106 | 4,104 | 20* | 117 | 4,292 | 29* | 163 | 8,643 | 29* | 541 | 21,550 |
| (4) البلدان اللاتينية | 10* | 15 | 149 | 18 | 23 | 275 | 5* | 8 | 278 | 12 | 20 | 1,118 | 26* | 16 | 718 | 26* | 82 | 2,537 |
| (5) بلدان أخرى | 13 | 19 | 108 | 9 | 9 | 111 | 10 | 11 | 1,094 | 5 | 6 | 400 | 9 | 12 | 304 | 22 | 57 | 2,018 |
| (6) الهيئات والمنظمات* | - | 39 | 728 | - | 30 | 303 | - | 36 | 228 | - | 26 | 236 | - | 79 | 538 | - | 210 | 2,034 |
| **المجموع الكلي** | **95*** | **484** | **14,185** | **96*** | **416** | **8,356** | **100*** | **474** | **15,768** | **84*** | **497** | **16,925** | **91*** | **647** | **19,647** | **123*** | **2,518** | **74,881** |

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

### 3.2.1. المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2024[209]

على مدى ما يقارب خمسة عقود من النشاط التنموي، راكمت مؤسسات مجموعة التنسيق العربية محفظة ضخمة من المساعدات الإنمائية. ويوضح الشكلان (11-4) و (11-5) المؤشرات الرئيسية التي تعكس حجم مساهمات المجموعة التراكمية.

في هذا الصدد، تجاوز إجمالي التمويلات المقدمة من المجموعة منذ تأسيسها 300 مليار دولار أمريكي، تم تقديمها على شكل قروض ميسّرة ومنح دعمت آلاف المشاريع التنموية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وغيرها من المناطق.

ويُبرز هذا الحجم الكبير من التمويل مدى اتساع عمليات المجموعة، حيث تم منح أكثر من 13,000 قرض، معظمها قروض سيادية لفائدة دول نامية حول العالم. كما أن نطاق العون العربي يتمتع بامتداد عالمي، إذ شمل أكثر من 180 دولة مستفيدة موزعة على خمس قارات.

[209] الملاحظات في الملحق (11-3).

وتتحمل المؤسسات الكبرى في المجموعة النصيب الأكبر من هذه التمويلات كالآتي:

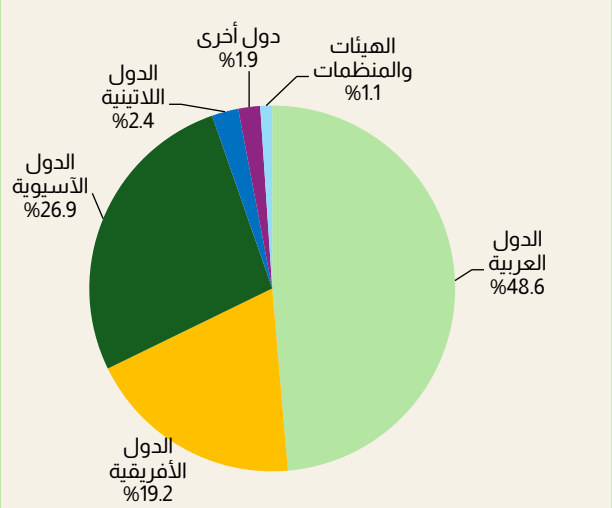
- سجّل البنك الإسلامي للتنمية موافقات تراكمية صافية بلغت 140.7 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2024.
- قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما يقارب 38 مليار دولار أمريكي على هيئة 716 قرض منذ عام 1974.
- منح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أكثر من 1000 قرض بمبلغ إجمالي يناهز 26.7 مليار دولار أمريكي لصالح 114 دولة منذ إنشائه.
- موّل صندوق أوبك للتنمية الدولية ما يزيد عن 2,400 مشروع بتعهدات تراكمية تُقدَّر بحوالي 27 مليار دولار أمريكي.

وتُقدم مؤسسات أخرى في المجموعة مثل الصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق قطر للتنمية، وصندوق النقد العربي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية مساهمات قيمة بعشرات المليارات من الدولارات إلى الجهد الجماعي للعون العربي.

ومن المهم الإشارة إلى أن مؤسسات المجموعة تنسّق فيما بينها لتمويل مشاريع مشتركة، كما تتعاون مع مانحين دوليين آخرين، مما يُعزّز من أثر التدخلات ويُجنّب الازدواجية في التمويل.

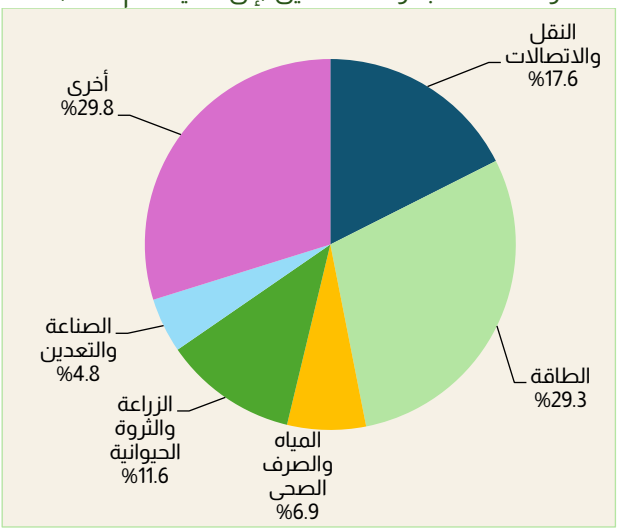
وتعكس العمليات التراكمية الممتدة حتى عام 2024 الالتزام الراسخ والتاريخي لمجموعة التنسيق العربية تجاه التعاون التنموي العالمي. فمنذ منتصف السبعينات من القرن العشرين وحتى اليوم، واصلت هذه المؤسسات توسيع مواردها ونطاق تغطيتها، وأسهمت بدور محوري في دعم قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمياه، والزراعة، والطاقة في الدول النامية.

شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية عام 2024)




المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (إلى نهاية عام 2024)




المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

## 2. الأثر التنموي للعون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

أحدث العون الإنمائي الذي تقدمه مؤسسات مجموعة التنسيق العربية أثراً بالغاً في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستفيدة. فعلى مدى عقود، ساهمت المشاريع الممولة من الجانب العربي في تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ومعالجة الحاجات التنموية الملحة.

وغالبًا ما يُوجَّه تمويل المجموعة إلى البنية التحتية الحيوية كشبكات الطرق والنقل، وتوليد ونقل الكهرباء، والمياه والإسكان، وهي عناصر أساسية تُشكّل القاعدة اللازمة لتحقيق الترابط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، خُصص ما يقارب 70 في المائة من استثمارات المجموعة في أفريقيا جنوب الصحراء تاريخيًا لدعم مشاريع البنية التحتية في قطاعات النقل والاتصالات، والطاقة، وأنظمة المياه والصرف الصحي، بما يُعزز من توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي لملايين السكان في المناطق النائية.

وفي قطاع الزراعة، أسهم العون العربي في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تمويل مشاريع الري والإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ما انعكس إيجابًا على سُبل العيش في المناطق الريفية.

كما ترك العون العربي أثراً واضحاً في القطاعات الاجتماعية، حيث موّل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات وبرامج الصحة العامة، مساهمًا بذلك في تنمية رأس المال البشري. وتقوم مؤسسات المجموعة سنويًا بتخصيص موارد مهمة لدعم برامج الرعاية الصحية (مثل التطعيمات والعيادات الصحية) والتعليم (من التعليم الابتدائي حتى التدريب المهني)، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما هدفي "الصحة الجيدة" و"التعليم الجيد."

وفي السياق الاقتصادي، تولي مؤسسات المجموعة اهتمامًا متزايدًا بتعزيز التجارة والمرونة الاقتصادية .ففي عام 2024، خُصص ما يقرب من 45 في المائة من إجمالي تمويل المجموعة لدعم التجارة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك تمويل التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج دعم الواردات والصادرات. ويُسهم هذا التوجه في ضمان حركة السلع الأساسية وتعزيز نمو القطاع الخاص في الدول الشريكة.

وقد أرجعت العديد من الدول المستفيدة تقدمها المحرز نحو تحقيق أهدافها الوطنية للتنمية إلى قروض ومنح مؤسسات المجموعة، خاصة عندما سدت هذه التمويلات فجوات لم تتم تغطيتها من قبل مانحين آخرين. كما أن التنسيق المتزايد بين المؤسسات العربية المانحة عزّز من فعالية المساعدات، إذ يُتيح التمويل المشترك تنفيذ مشاريع كبيرة تتجاوز قدرة مؤسسة واحدة، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتقوم مؤسسات المجموعة بتنظيم بعثات تقييم مشتركة، وتوحيد إجراءات تنفيذ المشاريع، ما يُسهم في تحقيق الكفاءة التشغيلية وتقليص التكرار .وقد ساعد هذا النهج التعاوني على مضاعفة الأثر التنموي للعون العربي، بما يتجاوز مجموع مساهمات المؤسسات الفردية.

ويبرز أثر مجموعة التنسيق بشكل خاص في أفريقيا والمنطقة العربية .ففي أفريقيا، تعهّدت المجموعة باستثمار 50 مليار دولار أمريكي خلال هذا العقد لبناء بنية تحتية مرنة ومجتمعات شاملة. وقد تم بالفعل توجيه حوالي 23 في المائة من التزامات المجموعة في عام 2024 إلى أفريقيا، لدعم النقل (الطرق والسكك الحديدية)، وتوسيع الوصول إلى الطاقة، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي.

أما داخل الدول العربية نفسها، فيُلاحظ الأثر من خلال مشاريع كبرى مثل محطات توليد الكهرباء في مصر، ومشاريع البنية التحتية المائية في الأردن والمغرب، وتوسعة الجامعات ومجمعات التكنولوجيا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمشرق، وجهود إعادة الإعمار في العراق ولبنان، والتي غالبًا ما يتم تمويلها بشكل مشترك من قِبل عدة مؤسسات عربية.

وتقوم مؤسسات المجموعة بتتبع أثر مساعداتها من خلال تقارير سنوية لفعالية التنمية مثل تقارير المصرف العربي للتنمية للاقتصادية في أفريقيا، المُنشأة أو المُطوّرة.

أسهم العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق العربية في تسريع التنمية في الدول المستفيدة من خلال معالجة فجوات البنية التحتية، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، ودعم التكامل الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتغيّر المناخ. ويتماشى هذا الأثر مع تفويض المجموعة بمساعدة الدول على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساعدات فعالة وتبادل معرفي مستمر.

## 3. دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### 1.3. الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

يُعدّ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمياه النظيفة والنظافة الصحية من أولويات مؤسسات مجموعة التنسيق العربية، نظراً لشحّ المياه في المنطقة العربية ومناطق نامية أخرى. وقد ساهمت هذه المؤسسات في تمويل مشاريع ضخمة لتوفير مياه الشرب وتحسين البنية التحتية للصرف الصحي، بما في ذلك محطات التحلية والسدود والآبار، مما ساعد ملايين الأشخاص في الحصول على خدمات آمنة ومستدامة. على سبيل المثال، قدّم صندوق أوبك أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي في شكل قروض، و23.7 مليون دولار أمريكي في شكل منح، بينما خصص البنك الإسلامي للتنمية 2.1 مليار دولار أمريكي لمشاريع المياه في عام 2024. كما تدعم هذه المؤسسات بناء القدرات وتحسين الحوكمة من خلال مبادرات مثل المرصد الإقليمي للمياه الذي أطلقه الصندوق العربي. وتلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا مهمًا، حيث موّلت مؤسسات مثل الصندوق الكويتي والسعودي مشاريع رئيسية في دول عربية، بينما ركز المصرف العربي للتنمية في أفريقيا على توفير المياه في المناطق الريفية، مما عزز الصحة العامة وحسّن نوعية الحياة.

**أثر العون العربي على الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية**

كان أثر العون العربي على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة ملموسًا من خلال تمويل مشاريع واسعة النطاق وفّرت مياه شرب محسّنة لعشرات الملايين، وحسّنت شبكات الري لتعزيز الأمن الغذائي وكفاءة استخدام المياه. تضمنت هذه المشاريع عناصر استدامة بيئية مثل استخدام الطاقة الشمسية وإعادة استخدام المياه، مما ربط الهدف السادس بأهداف أخرى كالتنمية النظيفة والاستهلاك المسؤول. كما لعبت مؤسسات العون العربي دورًا فعالاً في الاستجابة للطوارئ الإنسانية في مناطق التوترات بتوفير مساعدات عاجلة، إلى جانب دعم مشاريع إنمائية طويلة الأمد لبنية تحتية مائية أكثر صمودًا. وأسهمت هذه الجهود في تحسين الصحة العامة، وتخفيف الأعباء عن النساء، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، مما يعزز التقدّم نحو تحقيق رؤية شاملة لأجندة 2030 فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي.

### 2.3. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

أصبح العمل المناخي من أولويات مجموعة التنسيق العربية، إدراكًا لتأثيرات تغيّر المناخ على التنمية، وقد أعلنت عن التزامات مالية طموحة، شملت 24 مليار دولار أمريكي لدعم التخفيف والتكيّف (COP27)، و10 مليارات لتحفيز التحول للطاقة النظيفة (COP28)، و10 مليارات لمكافحة التصحر حتى عام 2030. ويدعم التمويل المناخي مشاريع ملموسة مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية منخفضة الكربون، والنقل المستدام، حيث موّلت المجموعة مشاريع ضخمة كمحطة باينونة للطاقة الشمسية في الأردن ومشاريع طاقة الرياح في مصر. كما ركزت على التكيّف المناخي عبر دعم الزراعة المقاومة للجفاف، وإدارة الموارد المائية، وحماية السواحل من الفيضانات، خصوصًا في المناطق الهشة مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. ويجسّد هذا النهج التكاملي التزام المجموعة بالهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة، وتماشيها مع اتفاق باريس عبر تمويلات تعزز الصمود المناخي والتنمية المستدامة.

### 3.3. الشراكة العالمية والعمل الجماعي

تشارك مؤسسات المجموعة بفاعلية في المنتديات والتحالفات المناخية الدولية. ففي عام 2024، عقد رؤساء مؤسسات المجموعة اجتماعًا مع رئيس مجموعة البنك الدولي لبحث العمل المشترك في ملف المناخ، وأكدوا عزمهم على تعزيز التمويل المناخي. كما حضرت المجموعة بتمثيل موحّد خلال قمم المناخ الأخيرة (مثل COP29 وUNCCD COP16)، حيث نظّمت جناحًا مشتركًا وفعاليات خاصة أكدت من خلالها ريادتها الإقليمية في المبادرات المناخية، إذ تدعو مؤسسات المجموعة عبر هذه المنصات إلى اعتماد آليات تمويل مبتكرة (مثل

التمويل المختلط) وتعزيز تبادل الخبرات من أجل توسيع نطاق الأثر.

ويتجلّى مما سبق بأن مؤسسات مجموعة التنسيق العربية تعمل على تحقيق الهدف الثالث عشر من خلال تعبئة موارد مالية مهمة لصالح مشاريع الطاقة النظيفة، وكفاءة استخدام الطاقة، والبنية التحتية المقاومة للمناخ، وبناء القدرات الوطنية عبر برامج تدريب ومساعدة فنية، تساعد الدول على الوصول إلى الصناديق المتخصصة في التمويل المناخي وتنفيذ استراتيجياتها المناخية الوطنية. ويُحقق هذا التوجه أثرًا مزدوجًا يتمثل في الإسهام في الجهد العالمي لخفض الانبعاثات من جهة، وفي دعم المجتمعات في التكيّف مع التغير المناخي من جهة أخرى.

ومع تزايد تأثير تغيّر المناخ على المكاسب التنموية، يؤكد التوجه الاستباقي لمؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل المناخ التزامًا صريحًا بتنمية مستدامة منسجمة تمامًا مع الهدف الثالث عشر، وهو ما يظهر بوضوح في دمج الاعتبارات المناخية ضمن محفظة التمويل التنموي للمجموعة، والشراكات الاستراتيجية التي تبنيها لتوسيع التمويل وتحقيق أثر ملموس لدى الفئات الأكثر هشاشة.

## 4. التطورات الرئيسية في توزيع المساعدات

شهدت المساعدات الإنمائية الدولية تطورات ملحوظة خلال عامي 2023 و2024، حيث سجّلت أحجام المساعدات العالمية مستويات قياسية، إلى جانب تحولات في أولويات التوزيع والبرمجة. ففي عام 2023، بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نحو 223.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 211 مليار دولار أمريكي في عام 2022، أي بزيادة حقيقية قدرها 6 في المائة. ويمثل هذا النمو السنة الخامسة على التوالي التي ترتفع فيها المساعدات الرسمية، مدفوعة بشكل رئيسي بردود الفعل تجاه الأزمات، وعلى رأسها الحرب الروسية الأكرانية والاحتياجات الإنسانية المستمرة في مناطق أخرى. وقد شكّلت المساعدات المقدمة لأوكرانيا نحو 10 في المئة من إجمالي المساعدات العالمية في عام 2023 أي ما يقارب 20 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى غير مسبوق من الدعم الموجه إلى دولة واحدة في سياق نزاع مسلح. إلى جانب أوكرانيا، قدّم المانحون الدوليون مساعدات إنسانية كبيرة للحد من أزمات أخرى في أفغانستان، والقرن الأفريقي، وسورية.

وارتفعت المساعدات الإنسانية عالميًا بنسبة 4.8 في المائة لتبلغ حوالي 32.4 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو 13 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية في عام 2023. في المقابل، انخفضت النفقات المخصصة للاجئين داخل الدول المانحة، والتي ارتفعت بشكل حاد في عام 2022 نتيجة تدفق اللاجئين الأوكرانيين، مع اقتراب العديد من الدول من نهاية الفترة الزمنية المسموح خلالها باحتساب تكاليف اللاجئين كمساعدات رسمية. وقد أدى ذلك إلى إعادة توجيه جزء من الموازنات نحو البرامج التنموية العابرة للحدود.

### 1.4. تحول الأولويات

شهد توزيع المساعدات تحولات في الأولويات، حيث زاد العديد من المانحين من مخصصاتهم لقضايا مثل التغير المناخي، والمساواة بين الجنسين، والصحة العالمية. وبالفعل، فقد ارتفعت حصة المساعدات الثنائية التي تتضمن أهدافًا مرتبطة بالمناخ والمساواة ضمن الأولويات المبرمجة. ومع ذلك، تبقى مساعدة الدول منخفضة الدخل مصدر قلق، فبالرغم من بلوغ المساعدات الإجمالية مستويات قياسية، إلا أن نحو 16 في المائة منها فقط وُجّهت إلى الدول ذات الدخل المنخفض في عام 2023، بينما خُصصت حصة معتبرة إلى الدول متوسطة الدخل.

### 2.4. التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية الدولية

من حيث التوزيع الجغرافي، حصلت أفريقيا على نحو 27 في المائة من إجمالي المساعدات، أي حوالي 61 مليار دولار أمريكي، مما يكرّس مكانتها كأكبر منطقة مستفيدة. كما حازت آسيا (بما في ذلك الشرق الأوسط) على حصة كبيرة، نتيجة استمرار الأزمات في اليمن وسورية وفلسطين. إلى جانب ذلك، استمر الدعم

للبرامج متعددة الأطراف مثل التجديدات المالية لصندوق التنمية التابع للبنك الدولي، ومنظمات الصحة العالمية مثل الصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI).

عرف مشهد المانحين تحوّلات مهمة، إذ لا تزال الدول الكبرى الأعضاء في لجنة المساعدة (كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا) تتصدر من حيث الحجم، لكن الدول غير الأعضاء والجهات الصاعدة أصبحت أكثر بروزًا. ومن أبرز هذه الجهات نذكر المانحون العرب، وخاصة السعودية والإمارات وقطر، الذين وفّروا مساعدات تتجاوز 1 في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي، مما يفوق المتوسط العالمي. وتأتي مساعداتهم من خلال قنوات متعددة الأطراف مثل دعم خطط الأمم المتحدة في اليمن وسورية، وبرامج ثنائية مثل مشاريع التنمية الإماراتية في أفريقيا أو المنح السعودية للدول المجاورة. كما شهد التعاون بين دول الجنوب توسعًا، حيث زادت دول مثل تركيا والصين والهند من مساعداتها التنموية، خاصة في مناطق آسيا وأفريقيا المجاورة.

أدى هذا التنوّع في مصادر التمويل إلى تنوع أكبر في حوكمة المساعدات، مع ظهور منتديات جديدة مثل الحوار العربي-لجنة مساعدات التنمية- حول التنمية، الذي يسهّل التنسيق بين المانحين العرب ومانحي منظمة التعاون والتنمية. فعلى سبيل المثال، استضاف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت في مايو 2024 لقاءً جمع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية وممثلي الدول المانحة أعضاء لجنة مساعدات التنمية لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التوافق في العمل الإنمائي.

ويتبين مما سبق عرضه أن المساعدات الإنمائية خلال عام 2023 شهدت تطورات عديدة، أبرزها بلوغ مستويات قياسية جديدة في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية عالمياً، وتخصيص جزء كبير من المساعدات لمواجهة النزاعات والأزمات الإنسانية، وإعادة توازن نسبي في الإنفاق بعد تراجع نفقات اللاجئين المحليين داخل الدول المانحة، وتزايد التركيز على المناخ والمساواة والصحة ضمن سياسات المساعدات. وتشير هذه الاتجاهات إلى النمو الفعلي في حجم المساعدات، ولكن طريقة توزيعها وأولوياتها تخضع لإعادة تشكيل، بما يتماشى مع السياق العالمي لعامي 2023 و2024، والذي يجمع بين الاحتياجات التنموية التقليدية والتحديات العالمية الطارئة، مثل النزاعات، والأوبئة، وتغير المناخ.

## 3.4. حصة الدول العربية من إجمالي المساعدات الدولية من جميع المصادر

استمر وضع الدول العربية كأبرز المستفيدين من المساعدات الإنمائية الدولية، حيث تستقطب دعمًا كبيرًا من مجموعة متنوعة من الجهات المانحة والمصادر التمويلية. وفي السنوات الأخيرة، تراوحت الحصة التقديرية الجماعية للدول العربية بين 15 و20 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم. ويعكس هذا الحجم الكبير من المساعدات الموجهة إلى الدول العربية ازدواجية الخصوصية التنموية للمنطقة، إذ تعاني العديد من الدول العربية من احتياجات تنموية مزمنة مقابل أزمات إنسانية حادة ناتجة عن التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار.

تُصنَّف دول عربية مثل الأردن ومصر ضمن أكبر المستفيدين من المساعدات الخارجية في العالم. ويعود ذلك إلى الشراكات الثنائية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى جانب الدعم المقدم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمساعدات المخصصة للاجئين السوريين والبرامج الاقتصادية. كانت اليمن وسورية خلال السنوات الماضية من أبرز محاور التركيز الإنساني والإنمائي، نتيجة النزاعات المستمرة والأزمات الإنسانية العميقة. على سبيل المثال، تلقّى اليمن نحو 3.64 مليار دولار أمريكي كمساعدات صافية في عام 2022، وهو من أكبر المبالغ التي حصلت عليها دولة واحدة، وقد تم توجيهها بشكل رئيسي نحو المساعدات الغذائية الطارئة، والخدمات الصحية، وإعادة تأهيل البنية التحتية في ظل الحرب. أما سورية، فكانت في عام 2021 أكبر متلقٍ للمساعدات الإنسانية الرسمية على مستوى العالم، إلى جانب المساعدات الموجهة للاجئين والمجتمعات المضيفة في دول الجوار مثل الأردن، ولبنان، والعراق، وتركيا. كذلك، تتلقى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) دعمًا دوليًا كبيرًا في مجالي الإغاثة

والتنمية، وكانت من أكبر المستفيدين من المساعدات المخصصة لقطاع التعليم في عام 2023. وفي لبنان، الذي يعاني من أزمة اقتصادية خانقة ويستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين، ارتفع حجم الدعم المقدم إليه من المانحين الدوليين بشكل ملحوظ. كما استمرت العراق في تلقي دعم دولي معتبر، خاصة في مرحلة إعادة الإعمار ما بعد النزاع وجهود الاستقرار، من خلال مشاريع يموّلها البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في شمال أفريقيا، تجذب السودان والصومال مساعدات كبيرة نظرًا إلى ارتفاع معدلات الفقر والهشاشة. في هذا الصدد، كان السودان من أكبر متلقّي المساعدات في أفريقيا لسنوات عديدة، ويتلقى الصومال مساعدات إنسانية ضخمة باستمرار، خاصة في مجالات الإغاثة من المجاعة والجفاف. كما تستفيد الدول العربية ذات الدخل المتوسط أو المرتفع نسبيًا أحيانًا من المساعدات الدولية لأغراض محددة. فعلى سبيل المثال، تستفيد المغرب وتونس من المساعدات الإنمائية الرسمية في مجالات مثل الطاقات المتجددة والبرامج الاجتماعية، وغالبًا ما تكون هذه المساعدات في شكل قروض ميسّرة من الاتحاد الأوروبي وجهات دولية أخرى. كما تتلقى مصر تمويلًا إنمائيًا كبيرًا لتطوير قطاعي الطاقة والنقل من مؤسسات تمويل متعددة الأطراف، إلى جانب المساعدات الثنائية التقليدية.

وبناءً على ما سبق، فإن حصة الدول العربية من المساعدات الدولية تعكس تداخل الاحتياجات التنموية طويلة الأجل مع الأزمات الطارئة المتكررة، بما يؤكد الدور المحوري الذي يضطلع به المجتمع الدولي في دعم استقرار المنطقة ونموها. كما تُظهر أن الدول العربية، على الرغم من كون بعضها من بين الدول المانحة، لا تزال تُعد من أبرز مناطق الاستفادة من المساعدات الإنمائية العالمية، لا سيما في ظل استمرار الأزمات والتحديات التنموية الهيكلية.

# الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني

## نظرة عامة

شهدت دول المنطقة العربية في ظل **التحول الرقمي** توسعاً في استخدام التكنولوجيا الرقمية، والاعتماد على الإنترنت في تحويل الخدمات الأساسية والحيوية المرتبطة بالمؤسسات والأفراد والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني (الرقمي). وعليه، فقد ازدادت وتيرة وحِدّة **التهديدات السيبرانية**، وهو ما يُعزى إلى التقدم غير المسبوق الذي حققته الدول في استخدام تقنيات التحول الرقمي مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والبيانات الضخمة (Big Data)، وسلاسل الكتل (Block Chains)، والحوسبة السحابية (Cloud Computing)، وإنترنت الأشياء (IoT)، والأمن السيبراني (Cyber Security)، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية الرقمية والبيئة الرقمية (Digital Ecosystem)، وتحول اقتصاداتها وخدماتها الحكومية إلى رقمية. ويعتبر **الأمن السيبراني** من التقنيات المرافقة والمساهمة في عملية التحول الرقمي، حيث يضمن أمن البيانات والمعلومات وحماية الخصوصية الرقمية.

أدت هذه التهديدات السيبرانية في بعض الأحيان إلى تداعيات حادة على النشاط الاقتصادي وتعطيل الخدمات الأساسية، مثل شبكات المدفوعات أو الخدمات الحكومية الخاصة بالأفراد. شهدت الفترة بين عامي 2000 و2024 ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التهديدات السيبرانية، حيث شملت هذه التهديدات في الفترة بين عامي 2000 و2010 الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، في حين تمحورت خلال الفترة بين عامي 2010 و2024 حول هجمات الفدية (Ransom Ware) والهجمات على البنية التحتية واستهدفت المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى. ويعتبر **القطاع المالي** بشكل خاص الأكثر عرضةً للتهديدات السيبرانية نتيجة تعامل المؤسسات المالية مع حجم ضخم من البيانات والمعاملات الحساسة. وتشكل الهجمات على الشركات المالية حوالي خُمس العدد الإجمالي للهجمات، وتعتبر البنوك الأكثر عرضةً لتلك التهديدات، الأمر الذي يخلق تحديات على صعيد الاستقرار المالي والاقتصادي.

في هذا السياق، تعاونت الدول العربية فيما بينها للارتقاء بالأمن السيبراني، من خلال إنشاء المجلس الوزاري العربي للأمن السيبراني، والعمل على إصدار النسخة الثانية من الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني.

## 1. ماهية الأمن السيبراني

يشير الأمن السيبراني إلى حماية أنظمة الكمبيوتر والبرامج والشبكات والبيانات من التهديدات مثل الوصول غير المصرح به والسرقة والضرر. ويشمل الأمن السيبراني التقنيات والممارسات والسياسات المصممة لحماية أنظمة الكمبيوتر والشبكات والبيانات من التهديدات السيبرانية، بما في ذلك القرصنة والوصول غير المصرح به وخرق البيانات. وتشمل الأهداف الأساسية للأمن السيبراني أو أمن الكمبيوتر ضمان سلامة وسرية ونزاهة وتوافر المعلومات والموارد الرقمية، وحمايتها من الهجمات الضارة وانتهاكات البيانات.

تقوم فكرة الأمن السيبراني[210] على تأمين البنية التحتية المعلوماتية للدول والتي تتمثل في المنشآت ونظم المعلومات المهمة ومنها نظم إدارة الحكومات الإلكترونية التي تُدار بها مؤسسات الدول الحيوية، وكذلك النظم العسكرية والشرطية والقضائية والاقتصادية والصناعية والتجارية وغيرها.

## 2. التطور التاريخي للأمن السيبراني

شهد تاريخ الأمن السيبراني عدة مراحل تعكس التطورات التكنولوجية لاسيما في مجال الإنترنت، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي واجهها ولا زال يواجهها الأفراد والحكومات والمؤسسات العلمية والمالية والبنوك والشركات في مجال حماية المعلومات. وفيما يلي لمحة لأهم المراحل التي شهدها تاريخ الأمن السيبراني:

### 1.2. بداية الأمن السيبراني

بدأ تاريخ الأمن السيبراني في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مع إنشاء أول فيروس حاسب آلي، يسمى Creeper، على يد بوب توماس Bob Thomas. وقد صمم هذا البرنامج للتنقل عبر شبكة ARPANET (شبكة الإنترنت قديما)، مما يمثل أول مثال لمفهوم البرامج الضارة.

### 2.2. ظهور الإنترنت في الثمانينات

بدأت البروتوكولات في الانتشار في بداية الثمانينات وأشهرها برتوكول الإنترنت TCP/IP والذي أدى انتشاره إلى سهولة التواصل بين الحواسيب. وتمثل البرتوكولات مجموعة من القواعد التي تحكم كيفية اتصال الأجهزة ونقل البيانات عبر الشبكات، وقد تزامن ظهورها مع ظهور مجموعات من القراصنة مثل "The Legion of Doom" و"Chaos Computer Club"، التي كانت تستغل الثغرات لأغراض التحدي.

### 3.2. تعزيز أمن الشبكات في التسعينات

أدى التطور التكنولوجي السريع في مطلع التسعينات إلى زيادة إنتاج البرمجيات الخبيثة أو ما يُعرف بالـ Malware مثل الفيروسات Viruses والديدان Worms، مما تطلب تطوير برامج لمكافحة الفيروسات ووضع قوانين للأمن السيبراني. في هذا السياق، أصدرت الحكومات قوانين وتنظيمات Regulations تتعلق بالأمن السيبراني، مثل قانون حماية المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية Gramn-Leach-Bliley Act.

### 4.2. الوضع الراهن

أدى التوسع المتسارع في استخدام الإنترنت على نطاق واسع إلى ظهور حاجة أكبر لتأمين الشبكات أو ما يعرف بالأمن عبر الشبكات، نظراً لتعرض المؤسسات حول العالم لعدد كبير من الهجمات السيبرانية عالية الخطورة. وعلى الرغم من تطور نظم مختلفة لحماية الشبكات والمعلومات، فقد تطورت التهديدات السيبرانية، وأصبحت أكثر تعقيداً وتنظيماً، مثل الهجمات gransomware. APT (Advanced Persistent Threat).

[210] قانون الأمن السيبراني وحماية البيانات – د. خالد ممدوح: https://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/1214963.

### 5.2. أنواع التهديدات السيبرانية

تتمثل التهديدات السيبرانية في استغلال التكنولوجيات المختلفة لإلحاق الضرر بفرد أو مؤسسة أو حتى بنية تحتية لدولة بأكملها لتحقيق مصالح غير شرعية[211]. وليتسنى للأفراد أو المؤسسات أو الدول التصدي لهذه التهديدات، يجب أن نتعرف على أهم أنواعها[212]، والتي تضم التهديدات الضارة Malware Attacks، والاختراق (Hacking)، Network attacksg، والتصيد الاحتيالي Phishing، وبرامج الفدية Ransom ware. ويعتبر النوع الأخير من التهديدات الأسوأ لما يترتب عليه من تكلفة مالية عالية، حيث يطلب المُهدَّد فدية مالية لإرجاع البيانات أو إصلاح التلف.

### 6.2. أنواع الجرائم السيبرانية

تُعرِّف مجلة[213] Cyber Crime Magazine الجريمة الإلكترونية على أنها:

- إتلاف البيانات وتدميرها؛
- سرقة الأموال؛
- فقدان الإنتاجية؛
- سرقة الملكية الفكرية؛
- سرقة البيانات الشخصية والمالية؛
- الاختلاس؛
- الاحتيال؛
- تعطيل سير الأعمال بطريقة طبيعية؛
- الحصول على البيانات والأنظمة المخترقة وحذفها؛
- إلحاق الضرر بالسمعة.

## 3. التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني

منذ ظهور أول برنامج خبيث (فيروس) في بداية السبعينات، تبذل دول العالم جهوداً كبيرةً لمحاربة الفيروسات التي ظلت تتوسع مع التطور التكنولوجي حتى أصبحت خطراً لا يهدد فقط مجال الحواسيب الأكاديمية فقط، بل أصبح يشكل عائقاً أمام تطور الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والأمن القومي للدول. وفيما يلي بعض الجهود الدولية في مجال الأمن السيبراني التي تعكس أهمية هذا المجال في حماية المعلومات والبنية التحتية الحيوية للدول.

### 1.3. جهود المنظمات الدولية في مجال الأمن السيبراني

تعتبر الأمم المتحدة من أهم المنصات لمناقشة قضايا الأمن السيبراني، حيث تنظم الاجتماعات والفعاليات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات السيبرانية. ويجتمع الخبراء وصناع القرار لمناقشة التوجهات وتقديم الأوراق البحثية وتبادل التجارب التي تعزز التعاون بين الدول والمؤسسات لمواجهة التهديدات والتحديات الخاصة بالأمن السيبراني. فعلى سبيل المثال تُعقد الاجتماعات السنوية **للجنة الأمم المتحدة للجرائم الإلكترونية** لمناقشة التحديات القانونية والسياسية المرتبطة بالأمن السيبراني، وكيفية تطوير سياسات عالمية لمكافحة هذه الجرائم. وتساهم هذه الاجتماعات والفعاليات في تبادل المعرفة والخبرات بين الدول وتطوير استراتيجيات للتعامل مع التهديدات السيبرانية.

### 2.3. المبادرات الدولية في مجال الأمن السيبراني

أطلقت الأمم المتحدة مجموعة من المبادرات حول عدة مجالات، أبرزها تعزيز التعاون الدولي، وتطوير القدرات، وحماية حقوق الإنسان، وبناء الثقة الرقمية، وتعزيز الاستقرار الرقمي. كما أطلقت مبادرات خاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الفضاء السيبراني مثل: **شبكة أمن المعلومات التابعة للأمم المتحدة (UNISSIG)**، كما وضعت المنظمة الدولية للمعايير (ISO) معايير مثل ISO/IEC 27001، والتي تحدد متطلبات أنظمة إدارة أمن المعلومات.

[211] موقع مدونة dimOfInfo: بعنوان: "أشهر التهديدات السيبرانية وكيفية مواجهتها.

[212] قانون الأمن السيبراني وحماية البيانات - د. خالد ممدوح: https://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/1214963.

[213] https://cybersecurityventures.com/top-5-cybersecurity-facts-figures-predictions-and-statistics-for-2021-to-2025/.

فيما يخص **التدريب وبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني**، أطلقت الدول العديد من المبادرات لتدريب الكوادر البشرية في مجال الأمن السيبراني، لتطوير المهارات اللازمة لمواجهة التهديدات المعقدة. ويتم تقديم التدريب من خلال ورش عمل ودورات تعليمية وبرامج تطوير تتبناها المؤسسات التعليمية والجهات الحكومية. كما تم إطلاق مبادرة **الأمم المتحدة للتوجيه السيبراني** والتي تهدف إلى تعزيز القدرة والوعي حول الأمن السيبراني وتشمل برامج التعليم والتوعية بين الدول الأعضاء.

وفي إطار التعاون والشراكات بين **القطاعين العام والخاص** لتعزيز القدرات على مواجهة التهديدات السيبرانية، وهو ما يساعد على تبادل المعلومات حول الهجمات السيبرانية، تعتبر برامج مثل "Cybersecurity Framework" التي أطلقها المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية من البرامج التي تستهدف تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

### 3.3. الإطار القانوني الخاص بمجال الأمن السيبراني

تعمل الدول على تطوير قوانين وأنظمة تتعلق بالأمن السيبراني، مثل قانون حماية البيانات الأوروبي GDPR[214] والجرائم الإلكترونية، والقانون رقم 151 لسنة 2020[215] وهو قانون لحماية البيانات الشخصية في مصر، وتساعد هذه القوانين في وضع إطار قانوني للتصدي للتهديدات السيبرانية ومحاسبة المخالفين.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 ديسمبر 2024[216]، وبعد خمسة سنوات من التفاوض وبدون تصويت، اعتمدت "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية**"، وهي اتفاقية ملزمة قانوناً وتهدف إلى دعم جهود منع ومكافحة الجرائم السيبرانية المتزايدة، من خلال تعزيز التعاون الدولي وتوفير الدعم الفني وبناء القدرات خاصة إلى الدول النامية، وسيتم التوقيع في احتفالية رسمية في فيتنام خلال عام 2025 وستدخل حيز التنفيذ بعد 90 يوماً من تصديق الدولة الأربعين عليها.

### 4.3. الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الأمن السيبراني

تعمل العديد من الدول على تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجال الأمن السيبراني من خلال اتفاقيات مشتركة لمشاركة المعلومات والتقنيات حول التهديدات السيبرانية. على سبيل المثال، تتعاون دول مجموعة السبع (G7) بشكل مستمر لمواجهة التهديدات السيبرانية وتطوير استراتيجيات مشتركة.

كما أطلق الاتحاد الأوروبي برامج مثل "**تنسيق الأمن السيبراني**"[217] بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون في التصدي للتهديدات السيبرانية. وتم إنشاء "وكالة الأمن السيبراني الأوروبية (ENISA)" التي تسعى لتسهيل التعاون ومشاركة المعلومات بين الدول الأعضاء.

وعلى المستوى الإقليمي، أطلقت التحالفات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) عدداً من ورش العمل المشتركة والدورات التدريبية لتعزيز قدرات ومهارات الدول الأعضاء في مجال الأمن السيبراني وتقوية تقنيات الحماية. كما أطلقت "منظمة التعاون الإسلامي" مبادرات لتعزيز التعاون الأمني السيبراني بين الدول الإسلامية.

## 4. الآثار الاقتصادية للتهديدات السيبرانية

تعد التهديدات السيبرانية إحدى التهديدات الرئيسية للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول العربية، إذ تظهر البيانات أن تكلفة هذه التهديدات مرتفعة جداً، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة. في هذا السياق، ووفقًا لأحدث تقرير لمكتب التحقيقات

---

[214] https://gdpr-info.eu/.

[215] https://mcit.gov.eg/ar/Media_Center/Latest_News/News/63220.

[216] بيان صحفي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 ديسمبر 2024.

[217] المركز الأوربي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات: https://www.europarabct.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7/.

الفيدرالي (FBI)[218] حول جرائم الإنترنت، لا تقل خسائر الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مجرمي الإنترنت عن 16.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 33 في المائة عن 5.12 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2023.

وقد أوضح تقرير "الاستقرار المالي العالمي" لعام 2024 والذي يصدره صندوق النقد الدولي[219] أن القطاع المالي في الدول العربية تعرض إلى ما يزيد عن 20 ألف هجوم، بخسائر مالية بلغت 12 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2004 إلى 2023.

أدت زيادة تعرض الدول العربية للتهديدات السيبرانية خلال الفترة من 2020 إلى 2024 إلى تهديد استقرارها الاقتصادي، خاصة في ظل تحول معظم دول المنطقة إلى دول رقمية أو ما يعرف بـ Digital Nations، أي أنها تعتمد على الإنترنت في جميع الخدمات الحكومية e-government وكذلك في أنشطتها الاقتصادية المختلفة، أو ما بات يعرف بالاقتصاد الرقمي Digital Economy، إضافةً إلى تكبدها خسائر مالية كبيرة. كما أوضح تقرير نشرته مجلة The National News الأمريكية في عام 2021[220] أن إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن التهديدات السيبرانية على الدول العربية خلال عامي 2020 و2021 ارتفعت لتبلغ 161 مليون دولار أمريكي.

كما أوضح تقرير Arab News لعام 2023[221] أن السعودية والإمارات تعتبران من أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعرضاً لتهديدات الفدية Ransomware Attacks خلال عامي 2021 و2022. ويؤكد التقرير أنه من بين 42 تهديد فدية تعرضت لها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين النصف الثاني من عام 2021 والنصف الأول من عام 2022، 33 في المائة منها كانت في مؤسسات في الإمارات، بينما 29 في المائة استهدفت مؤسسات في السعودية.

وعليه، أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بمجال الأمن السيبراني وأصبح أولوية للحكومات والشركات والمؤسسات المختلفة والأفراد في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية الرقمية، لا سيما التي تؤدي إلى الخسائر المالية، وتعطيل الأعمال، وانتهاك البيانات، وفقدان الثقة، بالإضافة إلى سرقة الهوية، والاحتيال المالي، وانتهاك الخصوصية بالنسبة للأفراد.

وتتوقع تقارير من "العربية Business" أن تنمو كلفة الأضرار الناجمة عن الجرائم الالكترونية عالمياً بنحو 15 في المائة لتصل إلى 10.5 تريليون دولار أمريكي سنوياً بنهاية عام 2025، مقارنةً بنحو 3 تريليون دولار أمريكي في عام 2015.

ووفقاً لتوقعات تقرير "Cybersecurity Ventures" فإن برامج الفدية ستكلف ضحاياها بنهاية عام 2025 نحو 42 مليار دولار أمريكي، على أن تصل إلى 71.5 مليار دولار أمريكي في 2026، ونحو 157 مليار دولار أمريكي في 2028 قبل أن تبلغ 265 مليار دولار أمريكي في 2031.

كما توقعت التقارير الدولية تعرض المؤسسات حول العالم لتهديدات برمجيات الفدية بمعدل يصل إلى هجمة كل 11 ثانية، وأن أكثر من 300 مليون فرد تعرضوا لتهديدات سيبرانية في عام 2023، فيما قُدرت التكلفة العالمية للتهديدات السيبرانية بنحو 9.5[222] تريليون دولار أمريكي في عام 2024، وتنمو بنسبة 15 في المائة سنوياً.

ووفقاً لتقديرات وتوقعات الأمن الإلكتروني على الإنترنت الصادرة عن موقع Statista، من المتوقع أن ترتفع التكلفة العالمية للجرائم الإلكترونية من 8.44

---

[218] https://www-oldrepublictitle-com.translate.goog/blog/cost-of-cybercrime/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq#:~:text=What%20is%20the%20Cost%20of,%2412.5%20billion%20reported%20in%202023.

[219] تقرير "الاستقرار المالي العالمي" لعام 2024، موقع صندوق النقد الدولي :- https://www.imf.org/

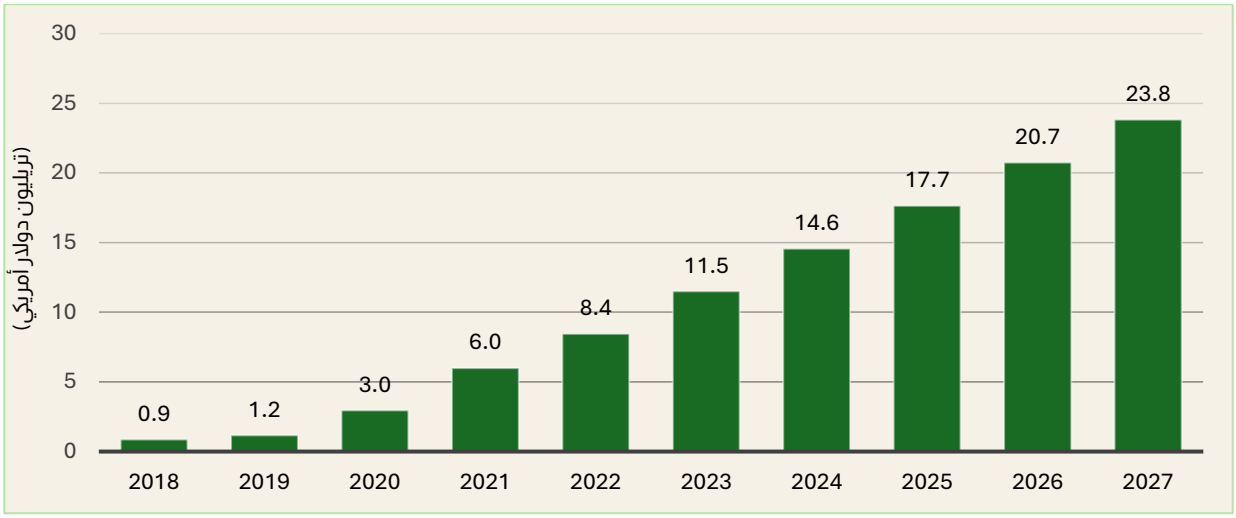
[220] مجلة the national news الأمريكية: https://www.thenationalnews.com/business/technology/2021/08/17/malware-attacks-in-middle-east-jump-17-to-161-million-in-first-half-of-2021/

[221] Arab news 2023: report published by cybersecurity firm Group-IB: https://www.arabnews.com/node/2235636/media#:~:text=publicly%20or%20deleted.-,The%20research%20revealed%20that%20there%20were%2042%20ransomware%20attacks%20in,29%20percent%20in%20Saudi%20Arabia.

[222] الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري على تطبيق فيسبوك: https://www.facebook.com/100064812882317/photos/1219192436917841/.

تريليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 23.82 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2027، شكل (12-1).

شكل (12-1): التكلفة التقديرية للجرائم الإلكترونية في جميع أنحاء العالم




المصدر: موقع statista - Statista Technology Market outlook, National Cyber Security Organizations, FBI IMF.

## 1.4. التكلفة المترتبة على التهديدات الإلكترونية في المنطقة العربية

وفقًا لتقرير Cybercrime Report2025 ، ستبلغ تكلفة الهجمات الإلكترونية في الشرق الأوسط حوالي 150 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. تشمل هذه التكاليف الأضرار المباشرة، واستعادة البيانات والخدمات، بالإضافة إلى فقدان الثقة. كما أشار التقرير إلى أن الشركات في المنطقة العربية قد تخسر مبالغ كبيرة نتيجة سرقة البيانات وأعمال التخريب.

## 2.4. التكلفة المرتبطة بالاستثمار في الأمن السيبراني

**الميزانيات المخصصة للأمن السيبراني:**

تتفاوت الميزانيات المخصصة للأمن السيبراني عبر الدول، حيث تستثمر بعض الدول مثل الإمارات والسعودية بشكل ملحوظ في تطوير التكنولوجيا وحماية البيانات لضمان استجابة سريعة للتهديدات السيبرانية.

**التدريب والتوظيف**

يتطلب تدريب الكوادر البشرية وبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني استثماراً كبيراً في الموارد البشرية، حيث يساهم نقص الكفاءات في زيادة تكاليف الأمن السيبراني.

## 3.4. التكلفة التكنولوجية للأمن السيبراني

**تقنيات الدفاع السيبراني**

تشمل الميزانيات المخصصة لبرامج الدفاع السيبراني برامجاً مثل مكافحة الفيروسات وأنظمة كشف التسلل وغيرها. وتواجه الدول العربية هذه التكاليف بتصميم حلول متكاملة لمواجهة التهديدات.

**البنية التحتية**

يتطلب تحسين وتحديث البنية التحتية التكنولوجية ميزانيات ضخمة لضمان توفير الحماية. إن برمجيات الفدية التي يعود تاريخها إلى 35 عامًا أصبحت الآن صناعة بمليارات الدولارات، مما يستوجب إلقاء الضوء على تأثيراتها الخطيرة على الاقتصادات العالمية وتهديدها للاستقرار المالي الكلي. بناءً على ذلك، أصبح الاستثمار في الأمن السيبراني في الدول العربية ضرورة ملحة في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية وتكلفتها العالية والمتزايدة.

## 5. واقع الأمن السيبراني في المنطقة العربية

أدركت دول المنطقة العربية على اختلاف تقدمها الرقمي والتكنولوجي الارتباط الوثيق بين التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي من ناحية وزيادة التهديدات السيبرانية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من فاعلية بعض الاستراتيجيات الوطنية التي وضعتها الدول العربية لمكافحة التهديدات السيبرانية، إلا أن بعض هذه التهديدات أصبح عابراً للحدود. لذلك، من الأهمية بمكان وضع استراتيجية عربية موحدة للأمن السيبراني بهدف تنسيق الجهود من أجل تبادل المعلومات المختلفة حول التهديدات الناشئة والقادمة وبناء وتنمية القدرات، بالإضافة إلى تنفيذ الضوابط الأساسية للأمن السيبراني.

### 1.5. أداء الدول العربية في مؤشر الأمن السيبراني العالمي (GCI)

مؤشر الأمن السيبراني GCI[223] هو مؤشر عالمي معتمد من الاتحاد الدولي للاتصالات ITU منذ عام 2015. ويُعد المؤشر مرجعاً موثوقاً يقيس التزام الدول بالأمن السيبراني على المستوى العالمي بهدف رفع مستوى الوعي بأهميته وأبعاده المختلفة. ونظراً لاتساع نطاق تطبيق الأمن السيبراني، وشموله للعديد من الصناعات والقطاعات، يُقيّم المؤشر مستوى تطور كل دولة أو التزامها وفقاً لخمسة ركائز أساسية ثم تُجمع هذه الركائز في درجة إجمالية، وتشمل الركائز الأساسية التدابير التالية:

1. **التدابير القانونية**: قوانين حماية البيانات، والخصوصية، والتشريعات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية.
2. **التدابير التنظيمية**: إنشاء فرق الاستجابة للحوادث السيبرانية (CIRTs)، ومراقبة الشبكات.
3. **التدابير الفنية**: الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني، والأطر التنظيمية.
4. **بناء القدرات**: التعليم والتدريب، وتعزيز الوعي.
5. **التعاون الدولي**: الشراكات الدولية، وتبادل المعلومات.

ويهدف المؤشر أيضاً إلى تعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات لحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات الشخصية والمؤسسات من التهديدات السيبرانية. كما يقدم نظرة عامة شاملة عن مشهد الأمن السيبراني عبر الدول، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في أطر الأمن السيبراني الخاصة بهم.

ويقدم المؤشر لعام 2024 تحليلاً جديداً قائماً على خمسة مستويات، مما يوفر تركيزاً أكبر على التطورات التي أحرزتها كل دولة وتأثيراتها في مجال الأمن السيبراني. ومن خلال تقديم تقييمات إقليمية ووطنية، يوفر التقرير خارطة طريق للدول لتعزيز قدراتها السيبرانية وضمان إدارة آمنة وموثوقة للتهديدات السيبرانية في المستقبل. تم تصنيف 46 دولة على أنها "نماذج يُحتذى بها" (**المستوى الأول**)، مما يعكس أعلى مستوى من تطوير الأمن السيبراني، مع إدراج 29 دولة على أنها "متقدمة" (**المستوى الثاني**)، و49 دولة على أنها "تأسيسية" (**المستوى الثالث**)، و56 دولة على أنها "تتطور" (**المستوى الرابع**)، و14 دولة على أنها "قيد البناء" (**المستوى الخامس**).

وقد تم تحديث هذا المؤشر من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات وفريق خبراء مؤشر الأمن السيبراني. ويعكس الإصدار الأحدث منهجية محسنة وتوافر أكبر للبيانات ذات الصلة، وتحديثات في تصميم الاستبيانات، وتعزيز جمع البيانات وتحليلها بناءً على الأدلة، بالإضافة إلى الممارسات الحالية في مجال الأمن السيبراني.

وتشير نتائج المؤشر إلى أن الدول حول العالم، بما في ذلك العديد من الدول العربية، أصبحت أكثر وعياً بأهمية الأمن السيبراني، وتبنت إجراءات أقوى لحماية البنية التحتية الرقمية. وشهدت بعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات تقدماً ملحوظاً من خلال تطوير

[223] ITU website – Global cybersecurity Index (GCI): https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/pages/global-cybersecurity-index.aspx.

استراتيجيات وطنية متقدمة وزيادة الاستثمارات في مجال الأمن السيبراني، بينما لا تزال دول عربية أخرى تعمل على بناء وتعزيز قدراتها.

## 2.5. تقييم الدول العربية

يُعتبر المؤشر أداةً مهمةً للدول العربية لمعرفة موقعها عالمياً في مجال الأمن السيبراني وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

جدول (12-1): وضع الدول العربية وفقاً لمؤشر CGI Index (حسب قوتها ومدى التزامها) في عام 2024

| T1 Role-modelling الدول الرائدة | T2 Advancing الدول المتقدمة | T3 Establishing الدول النامية | T4 Evolving الدول المتطورة | T5 Building دول في مرحلة البناء |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | | تونس | جيبوتي | اليمن |
| الإمارات | | الجزائر | جزر القمر | |
| البحرين | | الكويت | السودان | |
| السعودية | | ليبيا | سوريا | |
| عُمان | | | الصومال | |
| قطر | | | العراق | |
| مصر | | | فلسطين | |
| المغرب | | | لبنان | |
| | | | موريتانيا | |

المصدر: تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2024 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

يوضح الترتيب في الجدول اختلاف مستويات الالتزام والقوة في الأمن السيبراني بين الدول العربية، حيث توجد دول تقود الجهود بشكل متقدم عالمياً، بينما توجد دول أخرى لا تزال في مراحل بناء قدراتها. وفيما يلي تحليل مبسط لما جاء في تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام 2024 بشأن وضع الدول العربية.

### الفئة T1 – الدول الرائدة Role-Modelling (إجمالي قيمة المؤشر من 95 – 100)

تشمل هذه الفئة الدول العربية الأكثر تقدماً في مجال الأمن السيبراني، والتي تمتلك التزاماً قوياً وشاملًا في جميع المحاور.

جدول (12-2): الفئة T1 – الدول الرائدة Role-Modelling

| T1 Role-modelling الدول الرائدة | الملاحظات |
|---|---|
| **الأردن** | ركز على تطوير أطر تنظيمية وتقنية متكاملة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني. |
| **الإمارات** | تُعتبر من الدول الرائدة عالمياً في مجال الأمن السيبراني، مع التركيز على تعزيز التشريعات، والتعاون الدولي، ووجود بنية تحتية قوية واستراتيجيات وطنية متقدمة. |
| **البحرين** | تمتلك بنية تحتية قوية للأمن السيبراني، واستراتيجيات متقدمة تشمل تدابير قانونية وتنظيمية. |
| **السعودية** | طورت بنية تحتية متقدمة في مجال الأمن السيبراني، واستراتيجيات فعّالة تعزز القدرات الوطنية مع التركيز على التعاون الدولي. |
| **عُمان** | لديها استراتيجيات وطنية فعالة، وفرق استجابة للحوادث السيبرانية، مع التركيز على تنمية القدرات والبنية التحتية. |
| **قطر** | تمتلك منظومة أمن سيبراني شاملة، تشمل تدابير قانونية وتقنية قوية، بالإضافة إلى استراتيجية وطنية فعّالة. |
| **مصر** | تطورت بشكل ملحوظ في مجال الأمن السيبراني مع تعزيز التدابير القانونية، التقنية، والاستراتيجيات الوطنية. |
| **المغرب** | استثمرت في تعزيز بنيتها التحتية الرقمية، مع سياسات أمن سيبراني قوية وإجراءات تنظيمية متقدمة. |

### الفئة T2 – الدول المتقدمة (Advancing) (إجمالي قيمة المؤشر من 85 -95)

لم تُدرج أي من الدول العربية في هذه الفئة في تقرير عام 2024، وتشمل هذه الفئة عادةً الدول التي لديها برامج وسياسات أمن سيبراني متقدمة وتعمل بجد للوصول إلى الريادة، ولكنها لا تصل بعد إلى مستوى الدول الرائدة في الفئة T1.

### الفئة T3 – الدول النامية Establishing (إجمالي قيمة المؤشر من 55 إلى 85)

تشمل هذه الفئة الدول التي بدأت في وضع الأسس الرئيسية للأمن السيبراني، ولكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز بعض الجوانب لتحقيق مستوى أعلى من التكامل:

جدول (12- 3): الفئة T3 – الدول النامية Establishing

| الفئة T3 – الدول النامية Establishing | الملاحظات |
|---|---|
| **تونس** | بدأت في تعزيز بنيتها التحتية الرقمية وتطوير سياسات الأمن السيبراني، مع التركيز على التدابير القانونية. |
| **الجزائر** | تعمل على تطوير استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني وتعزيز التدابير التقنية والاستجابة للحوادث. |
| **الكويت** | بدأت في تطوير السياسات الوطنية، لكنها تحتاج إلى تعزيز الجهود في الجوانب التقنية والتنظيمية. |
| **ليبيا** | تواجه تحديات في البنية التحتية، لكنها تعمل على بناء أطر قانونية وتقنية لتعزيز الأمن السيبراني. |

### الفئة T4 – الدول المتطورة Evolving (إجمالي قيمة المؤشر من 20 إلى 55)

تشمل هذه الفئة الدول التي تعمل على تطوير سياساتها وبنيتها التحتية، لكنها بحاجة إلى مزيد من الجهود للوصول إلى مستويات أعلى من النضج السيبراني:

جدول (12- 4): الفئة T4 – الدول المتطورة Evolving

| T4 Evolving الدول المتطورة | الملاحظات |
|---|---|
| **جيبوتي** | بدأت في تعزيز الأمن السيبراني، لكنها بحاجة إلى تحسين قدراتها التقنية والتنظيمية. |
| **جزر القمر** | تظهر تطوراً تدريجياً في مجال الأمن السيبراني، مع الحاجة لتعزيز البنية التحتية والتدابير التقنية. |
| **السودان** | تعمل على تطوير بنيتها الرقمية، وتحتاج إلى تحسين قدراتها التقنية وبناء الأطر التنظيمية. |
| **سوريا** | تسعى لتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني، لكنها تحتاج لدعم في مجال التعاون الدولي وتعزيز القدرات. |
| **الصومال** | تواجه تحديات كبيرة في بناء البنية التحتية الرقمية، وتعمل على تطوير استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني. |
| **العراق** | يعمل على تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني وتحسين التعاون الدولي، مع التركيز على الاستجابة للحوادث. |
| **فلسطين** | تعمل على بناء أطر قانونية وتقنية لحماية الفضاء السيبراني، مع جهود لتعزيز القدرات وتنمية الوعي. |
| **لبنان** | تواجه تحديات في البنية التحتية، لكنها تسعى لتعزيز السياسات والتنظيمات الخاصة بالأمن السيبراني. |
| **موريتانيا** | بدأت في وضع الأسس اللازمة للأمن السيبراني، لكنها تحتاج لدعم إضافي في بناء القدرات التقنية. |

### الفئة T5 – الدول في مرحلة البناء Building

تضم هذه الفئة الدول التي لا تزال في المراحل الأولى من تطوير سياساتها وبنيتها التحتية للأمن السيبراني:

جدول (12- 5): الفئة T5 – الدول في مرحلة البناء Building

| Building-T5 دول في مرحلة البناء | الملاحظات |
|---|---|
| **اليمن** | تواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن السيبراني بسبب نقص الموارد والبنية التحتية، وتحتاج إلى دعم كبير لتعزيز القدرات وبناء بنية تحتية سيبرانية فعّالة. |

## 6. التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني

ينطوي التعاون العربي في مجال الأمن السيبراني على التعاون بين الدول والمنظمات وأصحاب المصلحة لوضع أطر واستراتيجيات للحد من التهديدات السيبرانية. وتتعاون الدول العربية في هذا المجال من خلال مجموعة متنوعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز موقفها الأمني الجماعي ضد التهديدات السيبرانية. وتعد

هذه الجهود ضرورية لمعالجة الطبيعة متزايدة التعقيد للتهديدات السيبرانية، مما يضمن قدرة الدول على الاستجابة بفعالية للحوادث التي قد تؤثر على الأمن القومي والإقليمي.

وقعت العديد من الدول العربية عدداً من **المعاهدات والاتفاقيات الدولية** لوضع أطر للتعاون. وتعد اتفاقية بودابست بشأن التهديدات السيبرانية مثالًا بارزاً، حيث توفر أساساً قانونياً للتعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية. وتتعاون الدول العربية مع المنظمات العالمية المختلفة مثل الأمم المتحدة (UN)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لتسهيل المناقشات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني العالمي.

وفي إطار جهود تعزيز الأمن السيبراني في المنطقة العربية، تم إنشاء **المركز الإقليمي للأمن السيبراني** (RCC)[224] في إطار الاتفاقية الموقعة بين سلطنة عُمان ممثلة في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والاتحاد الدولي للاتصالات في ديسمبر 2012. ويساهم المركز في بناء القدرات وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء، مما قد يقلل من التكلفة الإجمالية للأمن السيبراني من خلال تعزيز التعاون وتقاسم الموارد. كما يسعى المركز لإنشاء بيئة أكثر أمناً وتعاوناً في مجال الأمن السيبراني في المنطقة العربية. ويعمل المركز على إضفاء الطابع المحلي وتنسيق مبادرات الأمن السيبراني في المنطقة العربية، حيث يتم استضافته وإدارته وتشغيله من قبل المركز الوطني للسلامة المعلوماتية (OCERT). وكان التدشين الرسمي للمركز بتاريخ 3 مارس 2013 بواحة المعرفة بمدينة مسقط. ويعكس المركز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تعزيز بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، بما يتماشى مع أهداف الأجندة العالمية للأمن السيبراني التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات.

## 1.6. دور الجامعة العربية في توحيد الجهود العربية في مجال الأمن السيبراني

في إطار توحيد وتنسيق جهود الدول العربية في مجال الأمن السيبراني، أطلقت جامعة الدول العربية النسخة الأولى من "**الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني**" في 18 يناير 2024 خلال انعقاد مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته العادية رقم 27 في أبو ظبي بالإمارات، الذي اعتمد الاستراتيجية ووضعها حيز التنفيذ.

ويندرج تطوير الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني ضمن تنفيذ مجموعة من المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون العربي في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وتنفيذاً لمخرجات وتوصيات الأجندة الرقمية العربية 2023-2033 والرؤية العربية للاقتصاد الرقمي.

وتهدف هذه الاستراتيجية التي أعدتها المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات AICTO التابعة لجامعة الدول العربية إلى إنشاء إطار عمل استراتيجي تأخذه الدول العربية في الاعتبار عند إعداد استراتيجياتها الوطنية وتنفيذ خطط عملها للمساعدة في تحسين مستوى أداء الآليات الوطنية للأمن السيبراني ومجابهة الجرائم السيبرانية. وتقترح الاستراتيجية المعتمدة تنفيذ ثمانية حزم عمل رئيسية، والتي تتمثل في[225]:

- تطوير إطار موحد لتقييم الأمن السيبراني.
- تعزيز التدريب ورفع الوعي في مجال الأمن السيبراني.
- إنشاء وتطوير فريق إقليمي-عربي للاستجابة لحوادث الأمن السيبراني/ الحوادث السيبرانية CSIRT.
- تعزيز الامتثال للمعايير الدولية.
- تعزيز نضج الهياكل المؤسسية والإدارية.
- دعم البحث والتطوير في الأمن السيبراني.
- تطوير إجراءات / أطر قانونية موحدة.

[224] موقع المركز الإقليمي للأمن السيبراني: https://arcc.om/.

[225] الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني (2023-2027): https://www.aicto.org/ar/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88/#flipbook-df_6464/1/

- تطوير صناعات الأمن السيبراني واستقطاب المهارات والكفاءات.

كما أدركت الدول العربية أن أمن فضاءها السيبراني أضحى لا يتجزأ عن أمنها الاقتصادي والقومي، وعليه، تقرر إنشاء **مجلس الوزراء العرب للأمن السيبراني** في نهاية عام 2024. ويعتبر المجلس أمانة عامة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، ويتخذ من الرياض بالسعودية مقراً له، وقد عقد أولى اجتماعاته في 25 ديسمبر 2024.

ونظراً لأن غياب التشريعات الموحدة يحد من جهود التعاون الفعال، وإيماناً من المجلس بضرورة تنفيذ حوكمة شاملة للأمن السيبراني في الفضاء العربي، يعكف المجلس حالياً على إطلاق النسخة الثانية من الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني، وذلك لحاجة المؤسسات إلى نظام حوكمة مرن يمكنها من إدارة المخاطر بشكل فعّال في سياقات مختلفة.

## 7. مستقبل الأمن السيبراني في المنطقة العربية

يعتمد مستقبل الأمن السيبراني في المنطقة العربية على استجابة الحكومات والمجتمعات للمخاطر الرقمية، وما يتطلبه ذلك من الاستثمار في التعليم، والتكنولوجيا، والتشريعات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات المتزايدة بشكل شامل وفعّال.

كما يتسم مستقبل الأمن السيبراني في المنطقة العربية بتوفر التحديات والفرص، خصوصاً مع تطور التكنولوجيا وزيادة الاعتماد على الفضاء الرقمي في الحياة اليومية. وفيما يلي بعض الإجراءات والتدابير الفعالة لمواجهة التهديدات السيبرانية المستقبلية في الدول العربية:

- ضرورة أن يسير الأمن السيبراني جنباً إلى جنب مع التطور التكنولوجي وخطط واستراتيجيات التحول الرقمي في الدول العربية، حتى يتسنى توفير بيئة رقمية آمنة ومستدامة وتحظى بالثقة.
- يوضح تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي CGI index لسنة 2024 أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة بخصوص تعزيز الأمن السيبراني بسبب نقص الموارد التقنية والقدرات البشرية.
- على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته عدد من الدول العربية في مجال الأمن السيبراني، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى جهود مكثفة لتعزيز البنية التحتية له.
- تعمل بعض الدول العربية وخاصة الدول العربية النامية على الوصول إلى نفس مستوى الاستعداد السيبراني الذي حققته الدول النامية الأخرى في السنوات السابقة، مما يدعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لتقديم الدعم اللازم لهذه الدول من خلال برامج بناء القدرات والمعونة الفنية.
- أهمية التعاون بين القطاعين الخاص والعام لتطوير حلول مبتكرة وتحقيق استجابة أكثر فعالية للتهديدات في الدول العربية، حيث بدأ هذا التعاون يتجلى من خلال مبادرات مشتركة لتعزيز الأمن السيبراني.
- أهمية العمل على تطوير الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الرقمية وتنفيذ التدابير القانونية وتعزيز التعاون الدولي. وتلعب الحكومات دوراً حاسماً في مكافحة الجرائم السيبرانية من خلال استراتيجيات ومبادرات مختلفة، كما تهدف من خلال تنفيذ هذه التدابير إلى خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا، وحماية بيانات الأفراد والشركات من التهديدات السيبرانية، والحفاظ على الأمن القومي على النحو التالي:
    - **التشريعات والتنظيمات**: تضع الحكومات قوانين ولوائح لتحديد الجرائم السيبرانية، وتحديد العقوبات، وتنشئ أطراً للأمن السيبراني تتضمن قوانين حماية البيانات، ولوائح الخصوصية، وقوانين محددة تستهدف الجرائم الإلكترونية.
    - **وحدات إنفاذ القانون**: إنشاء وحدات متخصصة ضمن هيئات إنفاذ القانون، مثل وحدات الجرائم الإلكترونية، للتحقيق مع مجرمي الإنترنت ومحاكمتهم. وغالباً ما تتعاون هذه الوحدات مع نظيراتها الدولية لمعالجة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.

- **تكثيف حملات التوعية العامة**: تكثف الحكومات حملات تثقيف المواطنين والشركات حول مخاطر الأمن السيبراني وأفضل الممارسات، مما يساعد على رفع مستوى الوعي وتعزيز السلوكيات الأكثر أماناً عبر الإنترنت.
- **الاستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني**: تستثمر الحكومات في تقنيات الأمن السيبراني والبنية التحتية لحماية الأصول الوطنية الحيوية، بما في ذلك شبكات الطاقة والأنظمة المالية وخدمات الرعاية الصحية.
- **التعاون الدولي**: غالباً ما تتجاوز التهديدات السيبرانية الحدود الوطنية، لذلك تشارك الحكومات في المعاهدات والتعاون الدولي (مثل **اتفاقية بودابست**) لتسهيل التعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية.
- **البحث والتطوير**: تقوم الحكومات بتطوير وتمويل المبادرات البحثية لتعزيز تقنيات واستراتيجيات الأمن السيبراني، مما يساعد على البقاء في الصدارة في التصدي للتهديدات السيبرانية المتطورة.
- **الاستجابة للحوادث والتعافي منها**: تضع الحكومات أطراً للاستجابة للتهديدات السيبرانية، بما في ذلك مراكز وطنية للأمن السيبراني لتنسيق طرق الاستجابة للتهديدات السيبرانية الكبيرة.
- **دعم تنمية القدرات في مجال الأمن السيبراني**: تعمل الحكومات على تعزيز برامج التعليم والتدريب لتطوير القدرات والكفاءات القادرة على الدفاع ضد التهديدات السيبرانية، وذلك لمعالجة فجوة المهارات في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني والمنطقة العربية.

# الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني

## نظرة عامة

واجه **الاقتصاد الفلسطيني** في عام 2024 تراجعاً كبيراً في كافة مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية وقطاعاته الحيوية بسبب الحرب على قطاع غزة والهجمات والتضيق في الضفة الغربية، مما تسبب في انكماش **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** بنسبة 26.6 في المائة، بواقع 17.0 في المائة في الضفة الغربية و83.2 في المائة في قطاع غزة، مما أدى إلى ارتفاع **معدل البطالة** إلى 51 في المائة نتيجة الارتفاع المسجل في قطاع غزة بنسبة 79.7 في المائة. كما شهدت **أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية** ارتفاعاً كبيراً أدى إلى زيادة **معدلات التضخم** بنسبة 238 في المائة في قطاع غزة، و2.48 في المائة في الضفة الغربية. كما تراجعت مؤشرات **التنمية البشرية** في فلسطين بشكل عام.

تراجعت معظم **الأنشطة الاقتصادية** الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال عام 2024، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى نسبة انخفاض بلغت 45.4 في المائة، مما أثر على العديد من المشاريع الحيوية، تلاه نشاط الصناعة بنسبة تراجع 28.3 في المائة، ثم نشاط الزراعة، والذي يُعد الأكثر تضرراً، بنسبة 21 في المائة، ونشاط الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 28.6 في المائة.

تعّمقت **الأزمة المالية** في فلسطين بسبب احتجاز حوالي 60 في المائة من قيمة إيرادات المقاصّة الشهرية التي تشكّل العمود الفقري للإيرادات العامة، مما أدى إلى تدهور الإيرادات المالية للحكومة الفلسطينية وارتفاع عجز الميزانية الفلسطينية في عام 2024. كما تراجع التبادل التجاري لفلسطين مع العالم الخارجي بشكل ملحوظ خلال عام 2024، حيث انخفضت قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة 8.9 في المائة والواردات بنسبة 25.1 في المائة.

## 1. أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية

### 1.1. عدد السكان

بلغ عدد الفلسطينيين في العالم حوالي 14.9 مليون فلسطيني في نهاية عام 2024، منهم 5.6 مليون يقيمون داخل الدولة بما نسبته 37.6 في المائة من العدد الإجمالي، يسكن 61.2 في المائة منهم في الضفة الغربية، ونحو 38.8 في المائة في قطاع غزة. وبلغ معدل النمو السكاني 2.4 في المائة في عام 2024، بواقع 2.1 و2.7 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. يُشار إلى أن عدد سكان قطاع غزة انخفض عما كان مقدراً لعام 2024 قبل الحرب على القطاع بنحو 160 ألف فرد، بنسبة انخفاض مقدارها 6 في المائة عن تقديرات السكان في القطاع لعام 2023.

كما بلغ عدد الفلسطينيين الذين يقيمون في أراضي 1948 حوالي 1.75 مليون فرد بنسبة 12.0 في المائة، وفي الدول العربية حوالي 6.40 مليون فرد بنسبة بلغت 43.0 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في الدول الأجنبية حوالي 1.2 مليون فرد، بما نسبته 8.0 في المائة مقارنةً بنحو 772 ألف فرد في عام 2023. كما تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 7.3 مليون في نهاية عام 2024.

### 2.1. سوق العمل والبطالة

شهد سوق العمل تراجعاً خلال عام 2024، انخفضت خلاله نسبة المشاركة في قوة العمل لتصل إلى 43.6 في المائة مقارنةً مع 44.6 في المائة في عام 2023، فيما بلغت النسبة في قطاع غزة 36 في المائة بعد أن كانت 40 في المائة خلال عام 2023. وفي الضفة الغربية، بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل 46 في المائة في عام 2024 مقارنةً بنسبة 47 في المائة في عام 2023. وعليه، انخفض حجم قوة العمل خلال عام 2024 بنسبة 4.2 في المائة مقارنةً بعام 2023، ليصل إلى 1,451 ألف فرد، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 6.1 في المائة وفي قطاع غزة بنسبة 2.0 في المائة.

وقد أدت الحرب على قطاع غزة إلى تدمير أكثر من 90 في المائة من المساكن والبنى التحتية والمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد المحلي، والتسبب في فقدان نحو 201 ألف وظيفة، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي حجم القوى العاملة قبل الحرب. وتقدّر الخسائر اليومية في الدخل العمالي بنحو 21.7 مليون دولار أمريكي.

كما فَقد أكثر من 180 ألف عامل في الضفة الغربية مصادر دخلهم منذ اندلاع الحرب على غزة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

وفي ضوء ذلك، سجل عدد العاملين في فلسطين تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2024 بنسبة 32.3 في المائة مقارنةً بعام 2023، حيث تفاوتت نسب التغير في عدد العاملين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث بلغت النسبة حوالي 24 في المائة في الضفة الغربية و57.5 في المائة في قطاع غزة مقارنةً بعام 2023. وقد بلغ عدد العاملين 711 ألف عامل في فلسطين في عام 2024، منهم 105 ألف عامل في قطاع غزة، وحوالي 606 ألف عامل في الضفة الغربية.

في الضفة الغربية، انخفض عدد العاملين (لا يشمل العاملين في الخارج) بحوالي 194 ألف عامل بين عامي 2023 و2024، حيث كان العدد حوالي 800 ألف عامل في عام 2023 قبل أن يتراجع إلى حوالي 606 ألف عامل في عام 2024. كما انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل بشكل كبير جداً ما بين عامي 2023 و2024 بحوالي 85 ألف عامل نتيجة الإغلاقات المشددة المفروضة عقب الحرب على قطاع غزة. في هذا الصدد، بلغ العدد الإجمالي للعاملين في إسرائيل حوالي 21 ألف عامل في عام 2024، مقارنة مع حوالي 107 ألف عامل في عام 2023.

بلغت نسبة العاملين في الضفة الغربية 18.4 في المائة في القطاع العام، و77.0 في المائة في القطاع الخاص، مقابل 4.6 في المائة يعملون في إسرائيل المستوطنات. كما بلغت نسبة الأفراد البالغين 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة من مجمل الأفراد البالغين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية نحو 54.0 في المائة في عام 2024. في هذا الصدد، انخفض عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية من حوالي 16 ألف عامل في عام 2023 إلى 15

ألف عامل في عام 2024. كما تراجع عدد العاملين في السوق المحلية في الضفة الغربية من 685 ألف عامل في عام 2023 إلى حوالي 650 ألف عامل في عام 2024، أي بنسبة 5 في المائة. ويُعزى ذلك إلى انخفاض عدد العاملين في قطاع البناء والتشييد، يليه قطاع الخدمات الأخرى، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، فقطاع التعدين والصناعات التحويلية.

وفي ضوء ما سبق، ارتفع معدل البطالة بنسبة كبيرة بلغت 51 في المائة في عام 2024 مقارنةً بمعدل 30.6 في المائة في عام 2023 نتيجة زيادة البطالة في قطاع غزة إلى أكثر من 79.7 في المائة في عام 2024. كما بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية حوالي 33.5 في مائة في عام 2024مقارنة بنسبة 18 في المائة في عام 2023.

### 3.1. الفقر والأمن الغذائي والأسعار

ارتفع معدل الفقر من 29 في المائة في عام 2023 إلى نحو 40 في المائة في عام 2024، وتخطت معدلات الفقر حاجز 100 في المائة في قطاع غزة في عام 2024 مقارنةً بنحو 63 في المائة قبل الحرب على قطاع غزة. كما ارتفعت مستويات المجاعة وانعدام الأمن الغذائي بسبب النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة.

كما شهدت الدولة زيادات حادة في الأسعار تجاوزت نسبة 230 في المائة في قطاع غزة بسبب النقص الحاد في الإمدادات، مما أدى إلى زيادة الأسعار في الدولة بنسبة تجاوزت 50 في المائة، وهو ما تسبب بدوره في انخفاض القوة الشرائية للأفراد بنسبة 33 في المائة خلال عام 2024، بواقع 70 في المائة في قطاع غزة و3 في المائة في الضفة الغربية.

بلغت معدلات الأمن الغذائي مستويات حرجة، حيث يواجه 1.95 مليون شخص انعدام أمن غذائي، وأصبح أكثر من 96 في المائة من سكان قطاع غزة يواجهون انعداماً حاداً في مستويات الأمن الغذائي. في هذا الصدد، أشارت التقارير الدولية بحسب "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي" إلى أن 93 في المائة من السكان (1.95 مليون نسمة) يُصنفون بين المرحلتين الثالثة والخامسة، بواقع 244 ألف شخص (12 في المائة) في المرحلة الخامسة (مجاعة كارثية)، و925 ألف شخص (44 في المائة) في المرحلة الرابعة (طوارئ)، والباقي في المرحلة الثالثة (أزمة غذائية). وكشفت التقارير الدولية أن نحو 470 ألف شخص يعانون مجاعة فعلية، وحوالي 3,500 طفل معرضون للموت بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء، حيث توفي أكثر من 40 طفلًا بسبب المجاعة وسوء التغذية.

فيما يتعلق بالأسعار، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، شهدت معدلات التضخم في فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من 2021 إلى 2024، حيث ارتفع التضخم من 1.2 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 53 في المائة في عام 2024، بواقع 238 في المائة في قطاع غزة و2.48 في المائة في الضفة الغربية. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية تشكل أعلى أهمية نسبية في سلة المستهلك في فلسطين، حيث تستحوذ على 28.2 في المائة من السلة، يليها مجموعة المواصلات 14.26 في المائة، ثم مجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة 12.90 في المائة، ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود 9.07 في المائة، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ 5.31 في المائة، فيما تحتل مجموعة الترفيه، والرياضة، والثقافة، والحدائق، والحيوانات الأليفة نسبة متدنية من سلة المستهلك، مما يجعل تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدوداً.

يعكس هذا الارتفاع الحاد في الأسعار في عام 2024 ضغوطاً اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع القوة الشرائية، وتأثير القيود على التجارة وحركة البضائع، إضافةً إلى تأثيرات داخلية وخارجية، مثل تراجع التمويل الدولي، وضعف الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على الواردات، إلى جانب ضعف العملة المحلية.

### 4.1. الناتج المحلي الإجمالي

تراجع النمو الاقتصادي بين عامي 2021 و2024 من نمو بنحو 7.0 في المائة في عام 2021 إلى انكماش بنحو 26.6 في المائة في عام 2024، بواقع 17.0 في المائة في الضفة الغربية و83.2 في المائة في قطاع غزة، الأمر الذي يعكس عمق الأزمات الاقتصادية المتراكمة، ويرتبط بشكل كبير بالتحديات الهيكلية والضغوط السياسية والاقتصادية، بما في ذلك استمرار القيود المفروضة على التجارة

والحركة، وغياب الاستثمارات المستدامة في القطاعات الإنتاجية. كما يواجه قطاع غزة تحديات أكبر مقارنةً بالضفة الغربية بسبب استمرار الحصار والأوضاع المعيشية المتدهورة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 10.96 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بقيمة 14.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً بنسبة 23.2 في المائة في عام 2024 ليبلغ 13.7 مليار دولار أمريكي مقابل 17.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

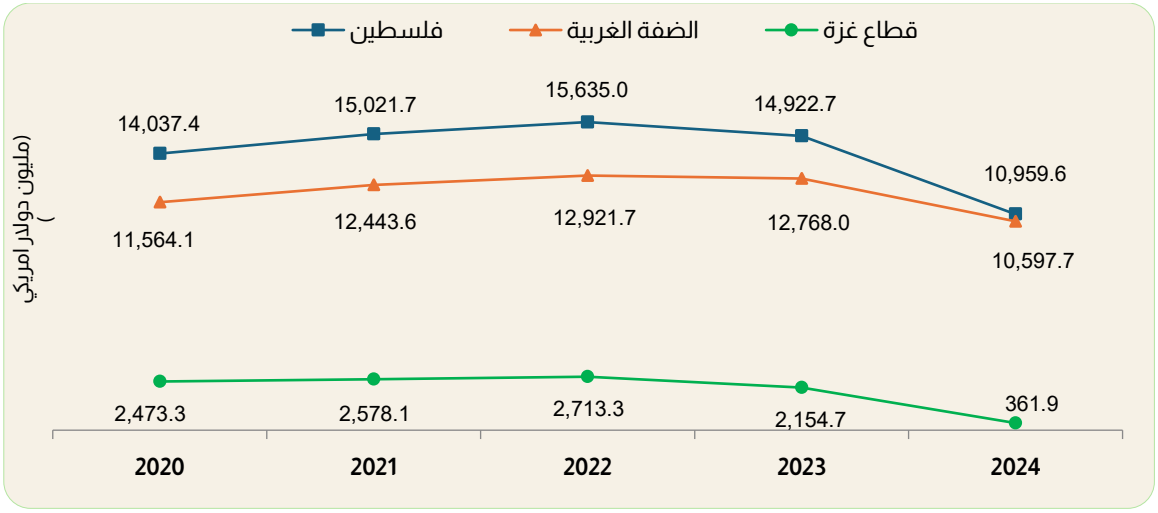
تجدر الإشارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة قد شهد تراجعاً حاداً بنحو خمسة أضعاف الانخفاض المسجل في الضفة الغربية نتيجة استمرار الحرب في عام 2024، والذي بدوره أدى لانخفاض حاد لحصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 17.4 في المائة في عام 2022، لتنخفض إلى 14.4 في المائة في عام 2023، ومن ثم إلى نسبة 3.3 في المائة في عام 2024، علماً وأن حصة القطاع بلغت 37.6 في المائة في عام 1994.

في هذا الصدد، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 2,086.6 دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 2,891.7 دولار أمريكي في عام 2023، مسجلًا انخفاضاً بنسبة 27.8 في المائة. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 18.8 في المائة لتصل إلى 3,528.0 دولار أمريكي، كما انخفض في قطاع غزة بنسبة 83.4 في المائة ليبلغ 161.1 دولار أمريكي. وعليه، انخفضت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة كنسبة من قيمة نصيب الفرد في الضفة الغربية في عام 2024 لتصل إلى 4.6 في المائة، وهي أقل بكثير مما كانت عليه في عام 1994، حيث بلغت 96.5 في المائة.

من المتوقع ألاّ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل الحرب على غزة حتى عام 2038، وأن يتعافى بالضفة الغربية بحلول عام 2028.

فيما يخص الدخل القومي الإجمالي، بما يشمل صافي التحويلات الجارية من الخارج، فقد شهد انخفاضاً بالأسعار الجارية بنسبة 32.1 في المائة في عام 2024 ليبلغ 14.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 21.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما سجل تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 32.7 في المائة ليبلغ 11.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً بقيمة 17.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

شكل (13-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب المنطقة خلال الفترة (2020-2024)




المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## 5.1. الاستهلاك والاستثمار

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت نسبته 115.8 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، أي ما يعادل حوالي 15.9 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية، مقارنةً بقيمة 21.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023. ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق

الاستهلاكي النهائي بنسبة 82.1 في المائة في عام 2024 بالأسعار الجارية.

وانخفضت نسبة إجمالي الاستثمار بالأسعار الجارية من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين إلى 23.5 في المائة في عام 2024، ما أدى إلى انخفاض قيمته بنسبة 30.0 في المائة مقارنةً بعام 2023، ليبلغ بالأسعار الجارية حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي. وقد شكل قطاع الإنشاءات 38.5 في المائة من إجمالي الاستثمار، ويشار إلى أن الحرب على قطاع غزة أدت إلى توقف شبه تام للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

كما انخفض إجمالي الادخار في فلسطين بالأسعار الجارية بنسبة 51.8 في المائة ليصل إلى 648.5 مليون دولار أمريكي مقارنةً بقيمة 932 مليون دولار أمريكي في عام 2023. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي مقارنةً بالإنفاق الاستهلاكي النهائي، مما أدى إلى تراجع قيمة الادخار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### 6.1. القطاعات الاقتصادية

تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين بالأسعار الثابتة خلال عام 2024 مقارنةً بالعام السابق، حيث سجل قطاع الإنشاءات أعلى نسبة تراجع بنحو 45.4 في المائة (35.1 في المائة في الضفة الغربية و98 في المائة في قطاع غزة)، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 28.3 في المائة (21.7 في المائة في الضفة الغربية و92.7 في المائة في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 21 في المائة (2.6 في المائة في الضفة الغربية و90.8 في المائة في قطاع غزة)، فقطاع الخدمات بنسبة 28.6 في المائة (17 في المائة في الضفة الغربية و81 في المائة في قطاع غزة).

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 6.0 في المائة في عام 2024، وبلغت قيمته المضافة 660 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بقيمة 835.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

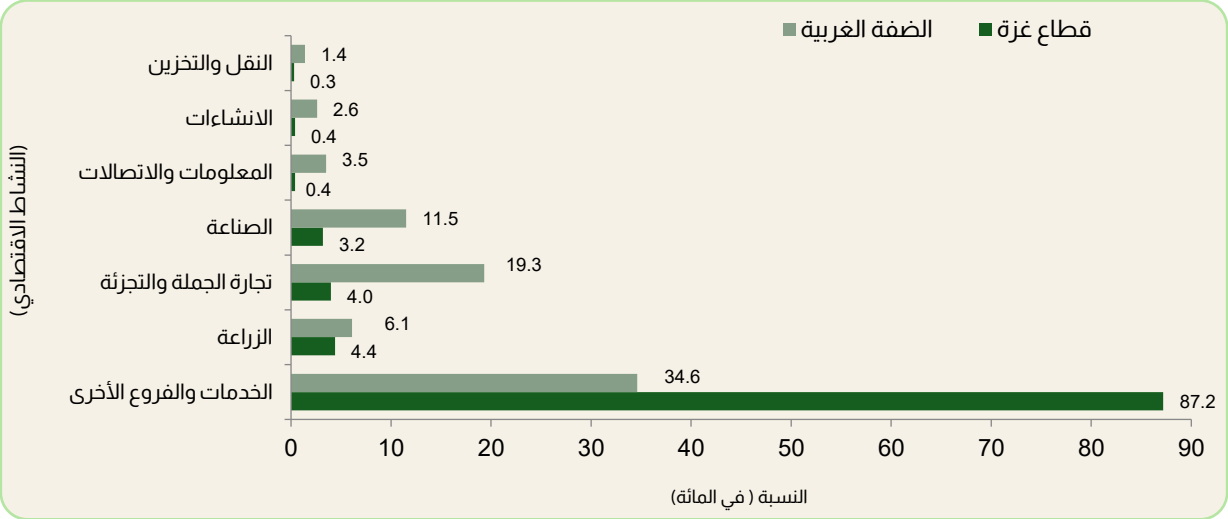
كما تأثر القطاع الصناعي، حيث بلغت قيمته المضافة بالأسعار الثابتة خلال عام 2024 نحو 1.23 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 1.71 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو 11.2 في المائة، بواقع 11.5 في المائة في الضفة الغربية و3.2 في المائة في قطاع غزة.

شهد قطاع الإنشاءات تقلبات كبيرة، حيث انخفضت قيمته المضافة لتبلغ بالأسعار الثابتة نحو 272.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بنحو 498.1 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وذلك بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية. بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5 في المائة في عام 2024، بواقع 2.6 في المائة في الضفة الغربية و0.4 في المائة في قطاع غزة.

من جانب آخر، ظلت قطاعات الخدمات والفروع الأخرى في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة خلال عام 2024 على الرغم من انخفاضها بنسبة 28.6 في المائة بالأسعار الثابتة، بواقع 75 في المائة في قطاع غزة و14.1 في المائة في الضفة الغربية. بلغت قيمة مساهمة هذه القطاعات حوالي 2.19 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بقيمة 3.06 مليار دولار أمريكي في عام 2023. يشار إلى أن قطاع الخدمات يشكل حوالي 65 في المائة من الاقتصاد الفلسطيني، في حين أن القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي تشكل حوالي 20 في المائة فقط. وعليه، فقد انخفضت مساهمة هذه القطاعات في فلسطين إلى 36.3 في المائة. وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في قطاع غزة على حساب القطاعات الحيوية الرئيسية مثل قطاعي الزراعة والصناعة لتبلغ 87.2 في المائة مقابل ارتفاعها في الضفة الغربية إلى 34.6 في المائة.

شكل (13- 2): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين في عام 2024




المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## 7.1. مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية

انخفض مجموع الإيرادات العامة والمنح بنحو 7.9 في المائة خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023. في هذا الصدد، شكل إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 34.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2024، مقارنةً بنسبة 29.1 في المائة في عام 2023، لتبلغ 4.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنةً بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

وشكل إجمالي الإيرادات العامة 83 في المائة من قيمة إجمالي الايرادات العامة والمنح، مسجلة انخفاضاً بنسبة 17.9 في المائة في عام 2024 مقارنةً بعام 2023. فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية متضمنةً إيرادات المقاصة، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 18.3 في المائة في عام 2024 مقارنةً بعام 2023، حيث بلغت 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 4.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وتساهم بنحو 90.5 في المائة في إجمالي الإيرادات العامة. كما تساهم في تغطية النفقات الجارية بنسبة 71.7 في المائة في عام 2024، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 26.2 في المائة. في المقابل، انخفضت قيمة الإيرادات غير الضريبية بنسبة 13 في المائة لتبلغ 376.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقارنةً بقيمة 432.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

سجلت المنح والمساعدات الخارجية ارتفاعا كبيراً بنسبة 126.2 في المائة خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023 لتبلغ 810.7 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 358.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023، ويُعزى ذلك إلى زيادة المنح المخصصة لدعم الموازنة بنسبة 232.3 في المائة، والتي بلغت 682.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 205.5 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

فيما يتعلق بالنفقات الجارية، فقد انخفضت بنسبة 0.5 في المائة في عام 2024 لتصل إلى 5.02 مليار دولار أمريكي مقابل 4.99 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وقد شهدت فاتورة الرواتب والأجور ارتفاعاً بنسبة 0.37 في المائة لتصل إلى 2.29 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مقابل 2.28 مليار دولار أمريكي في عام 2023. أما النفقات التطويرية (الرأسمالية)، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً أيضاً في عام 2024 بنسبة 19.5 في المائة مقارنةً بعام 2023 لتبلغ 263 مليون دولار أمريكي مقابل 220 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

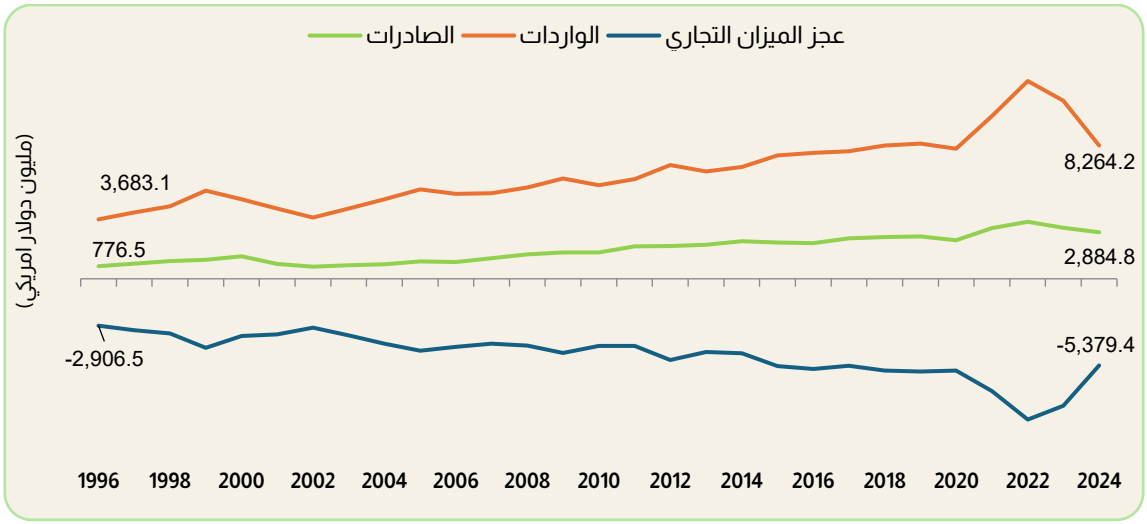
على الجانب الآخر، ارتفعت قيمة إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي خلال عام 2024 بنسبة 7.1 في المائة مقارنةً بعام 2023، لتبلغ 18.22 مليار دولار أمريكي. وبلغت نسبة ودائع الأفراد المقيمين نحو 96 في المائة من قيمة إجمالي الودائع في عام 2024، بينما بلغت قيمة ودائع الحكومة المركزية الفلسطينية 530.5 مليون دولار أمريكي، أي 2.9 في المائة من قيمة إجمالي تلك الودائع.

## 8.1. القطاع الخارجي والدين العام

شهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين انخفاضاً بنسبة 8.9 في المائة لتبلغ 2.88 مليار دولار أمريكي، إضافةً إلى تراجع الواردات من السلع والخدمات بنسبة 25.1 في المائة لتبلغ 8.26 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023. وتشكل الواردات حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات، وهو ما يعكس مستوى العجز المتزايد في ميزان السلع والخدمات. تجدر الإشارة إلى أن أكبر حصة للتبادل التجاري مع العالم الخارجي في قطاع غزة كانت في عام 2003، حيث بلغت 29 في المائة من إجمالي تجارة فلسطين، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من 4 في المائة خلال الحرب على القطاع. ويُعزى ذلك إلى التوقف شبه الكلي في سلاسل الإمداد من وإلى قطاع غزة، مما أدى إلى نقص حاد في السلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الصحية والمواد الغذائية، والتي أصبح يتم توفيرها بمستويات دنيا لا تتجاوز 5 في المائة من الكميات المطلوبة.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الواردات من إسرائيل شكلت حوالي 86 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية في عام 1996، في حين بلغت 60 في المائة في عام 2024. في المقابل، بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل 94 في المائة في عام 1996، لتنخفض إلى 87 في المائة من إجمالي الصادرات الفلسطينية في عام 2024.

شكل (13- 3): الميزان التجاري للسلع والخدمات بالأسعار الجارية في فلسطين خلال الفترة (1996-2024)




المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعليه، انخفض العجز في ميزان السلع والخدمات (فجوة الموارد) بالأسعار الجارية بنسبة 31.6 في المائة في عام 2024 ليبلغ 5.4 مليار دولار أمريكي مقابل 7.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 18.4 في المائة في عام 2023 إلى 24.2 في المائة في عام 2024.

كما ارتفعت قيمة العجز في الحساب الجاري (سلع، وخدمات، ودخل، وتحويلات جارية)، لتبلغ 2.90 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 24.9 في المائة مقارنةً بعام 2023، حيث بلغت قيمته 2.32 مليار دولار أمريكي. يُعزى هذا الارتفاع في العجز بشكل رئيسي إلى استمرار الحرب على قطاع غزة وتداعياتها السلبية على الضفة الغربية.

أما بالنسبة لحجم الدين العام، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 10.9 في المائة في عام 2024 ليبلغ 4.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 3.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وبواقع 2.88 مليار دولار أمريكي لحجم الدين العام المحلي بنهاية عام 2024، ونحو 1.32 مليار دولار أمريكي لحجم الدين العام الخارجي، أي ما يعادل 31.5 في المائة من مجموع الدين العام بنهاية عام 2024. وقد سجل رصيد الدين الداخلي على القطاع الحكومي الدين الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية.

كما شهدت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تذبذباً خلال الفترة 2017-2024، حيث انخفضت من 15.8 في المائة في عام 2017 إلى 14.6 في المائة في عام 2018، لترتفع في عام 2020 لتصل إلى 23.5 في المائة، قبل أن تنخفض من جديد في عامي 2021 و2022 لتصل إلى 21.3 في المائة و18.5 في المائة على الترتيب، ومن ثم تزيد بنسبة 21.2 في المائة في عام 2023، ليستمر الارتفاع في عام 2024 إلى 30.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

## إطار (13-1): آفاق التعافي المبكر في دولة فلسطين

في إطار الفعالية التي استضافتها جامعة الدول العربية في نهاية أكتوبر 2024، تم إطلاق تقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بعنوان "**حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين**"، يتناول مدى مظاهر الحرمان وعمقها باستخدام مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، ويستعرض آفاق التعافي في دولة فلسطين بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار. ويتوقع التقييم أن يرتفع معدل الفقر في دولة فلسطين إلى 74.3 في المائة في عام 2024، ليشمل 4.1 مليون شخص، منهم 2.61 مليون شخص ينضمون إلى مصافّ الفقراء.

ويشير التقييم إلى خطة شاملة للتعافي وإعادة الإعمار تجمع بين المساعدات الإنسانية والاستثمارات الاستراتيجية في التعافي وإعادة الإعمار، إلى جانب رفع القيود الاقتصادية وتعزيز الظروف المواتية لجهود التعافي، التي من شأنها أن تساعد في إعادة الاقتصاد الفلسطيني إلى المسار الصحيح، ليستعيد توافقه مع خطط التنمية الفلسطينية بحلول عام 2034، ولكن هذا السيناريو لا يمكن أن يتحقّق إلا إذا كانت جهود التعافي غير مقيّدة.

يتناول التقييم ثلاثة نماذج للتعافي المبكر، وهو مصطلح شامل تستخدمه المنظمات الإنمائية والإنسانية لوصف الإجراءات التي يمكن اتخاذها للاستجابة لآثار الأزمات والتخفيف من حدتها. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجموعة واسعة من التدابير بدءاً من الجهود العاجلة لاستعادة الخدمات الأساسية في الأمد القريب، وصولًا إلى تعزيز القدرات المحلية على مواجهة الأزمات المحتملة في المستقبل على المدى الطويل.

في النموذجين الأولين اللذين تناولهما التقييم نموذج غياب أي جهود للتعافي المبكر، ونموذج التعافي المبكر المقيد، إذ يستمر الحظر الصارم الحالي المفروض على العمال الفلسطينيين وحجب إيرادات المقاصة عن السلطة الفلسطينية. ويختلف الاثنان فقط في مستوى المساعدات الإنسانية المخصصة لتلبية الاحتياجات الفورية، إذ تظل دون تغيير عن المستويات الحالية في النموذج الأول، في حين تتدفق بمعدل 280 مليون دولار أمريكي سنوياً في النموذج الثاني.

وتسفر تقديرات أثر النموذجين الأولين عن نتائج متطابقة إلى حد بعيد، حيث يستغرق التعافي إلى مستويات ما قبل الحرب مدة عشر سنوات على الأقل، مما يكشف عن محدودية أثر الاعتماد فقط على المساعدات الإنسانية للتعافي الاقتصادي لدولة فلسطين.

أما في النموذج الثالث الخاص بالتعافي غير المقيد، فيتم رفع القيود المفروضة على العمال الفلسطينيين، واستعادة عائدات المقاصة المحتجزة إلى السلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى 280 مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية، يتم تخصيص 290 مليون دولار أمريكي سنوياً لجهود التعافي المبكر. يسفر هذا النموذج عن زيادة في الإنتاجية بنسبة 1 في المائة سنوياً، مما يمكّن الاقتصاد من التعافي وإعادة التنمية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح. ويتوقع هذا السيناريو تحسناً كبيراً في معدلات الفقر، وفي فرص نفاذ مزيد من الأسر إلى الخدمات الأساسية وانخفاض كبير في معدل البطالة؛ إذ يتوقع انخفاضه إلى 26 في المائة.

ويشمل التقييم تقديرات مهمة لأوضاع التنمية، منها انخفاض مؤشر التنمية البشرية لدولة فلسطين إلى 0.643، وهو المستوى المقدّر لعام 2000؛ مما يؤخّر التنمية بمقدار 24 عاماً. بينما يُتوقع أن ينخفض مؤشر التنمية البشرية لغزة إلى 0.408، وهو المستوى المقدّر لعام 1955؛ مما يمحو أكثر من 69 عاماً من التقدم التنموي. ومن المتوقع كذلك أن ينخفض مؤشر التنمية البشرية للضفة الغربية إلى 0.676؛ مما يعكس خسارة قدرها 16 عاماً، ويحذّر التقييم من زيادة التراجع المرجح إذا ما توسعت التوغلات العسكرية في الضفة الغربية.

ويخلص التقييم إلى أن الحرب أدت أيضاً إلى تفاقم حدة الحرمان بشكل كبير كما يتم قياسه بوساطة دليل الفقر المتعدد الأبعاد، إذ من المتوقع أن يرتفع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بشكل حاد بالنسبة إلى دولة فلسطين من 10.2 في المائة، وهي القيمة التي سُجلت في عام 2017 إلى ما يُقدّر بنحو 30.1 في المائة في عام 2024، وتشمل الأبعاد الأكثر تضرراً، حيث تدهورت جميع المؤشرات بشكل كبير، من بينها ظروف السكن، والوصول إلى الخدمات، والسلامة.

ويُلاحظ أكبر الزيادات في معدلات الحرمان عبر مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في حرية التنقل، والموارد النقدية، والبطالة، والوصول إلى الرعاية الصحية، والالتحاق بالمدارس. ويُقدّر التقييم أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد قد زاد إلى أكثر من الضعف خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 24.1 في المائة إلى 55.4 في المائة.

## 2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على قطاع غزة

انهار الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحرب على غزة، حيث تأثرت قطاعات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمياه والكهرباء والبيئة بشكل كبير.

### 1.2. المباني السكنية والمنشآت

حسب آخر تقييم أجراه مركز الأمم المتحدة في ديسمبر 2024، شهدت أكثر من 70 في المائة من المباني في قطاع غزة أضراراً بالغةً. ووفقاً للتقديرات الأممية، فإنّ إعادة إعمار القطاع ستستغرق ما يصل إلى 15 عاماً، وستكلّف أكثر من 50 مليار يورو (نحو 51.5 مليار دولار أمريكي)، منها أكثر من 20 مليار على مدى الأعوام الثلاثة الأولى. بلغت كمية الركام في القطاع ما يقارب 50 مليون طن، وتكلفة نقله وحدها تبلغ حوالي 700 مليون دولار، وتتطلب هذه العملية سنوات طويلة. تجدر الإشارة إلى أن التخلص من الركام في البحر يثير تعقيدات سياسية، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير جغرافي لتوسيع مساحة غزة. فيما يخص شبكة الطرق، فقد بلغت نسبة الضرر حوالي 70 في المائة من إجمالي طرق القطاع، إذ دُمّر ما مجموعه 1190 كيلومتراً من الطرقات في نهاية عام 2024.

منذ بداية الحرب على قطاع غزة في أكتوبر 2023، تم تدمير أكثر من 68,900 مبنى، وتضرر بشكل كبير حوالي 110 آلاف مبنى، فيما تقدر أعداد الوحدات السكنية التي تم تدميرها، بشكل كلي أو جزئي بما يزيد على 330 ألف وحدة سكنية، إضافةً إلى تدمير المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والمساجد، والكنائس، والمقرات الحكومية، والمنشآت الاقتصادية، وكافة مناحي البنى التحتية من شوارع وخطوط مياه وكهرباء وخطوط الصرف الصحي، والأراضي الزراعية.

أما في الضفة الغربية، فقد تم هدم وتدمير ما يزيد على 903 مبنى ومنشأة بشكل كلي أو جزئي، وتهجير عشرات الآلاف من ساكنيها، ومنها 242 مبنى ومنشأة في محافظة القدس (24 عملية هدم ذاتي في القدس)، إضافةً إلى إصدار 939 أمر هدم لمنشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص.

### 2.2. القطاع الصحي

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي في غزة والضفة الغربية منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023 تجاوزت 7 مليار دولار أمريكي، موزعة بين تكاليف إعادة الإعمار ومتطلبات تقديم الخدمات الصحية. تعرضت حوالي 772 منشأة صحية للدمار الكلي أو الجزئي، مما يشكل 95 في المائة من المستشفيات، و91 في المائة من المرافق الصحية الخاصة، و88 في المائة من المراكز الصحية العامة، إضافةً إلى تضرر العديد من الصيدليات والعيادات.

بلغت خسائر الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الصحية حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي، منها 809 مليون دولار أمريكي جراء تدمير المستشفيات. كما فقد القطاع الصحي 1,700 عامل صحي، مما أدى إلى خسائر إنتاجية قدرت بنحو 2.7 مليار دولار أمريكي. تسبب تزايد الأعباء الصحية الناتجة عن الإصابات، والأمراض المعدية، وسوء التغذية، والمشكلات النفسية في خسائر إضافية بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي، منها 2.5 مليار دولار أمريكي مرتبطة مباشرة بالإصابات والوفيات. وأكدت منظمة الصحة العالمية أن إعادة بناء النظام الصحي في غزة والضفة الغربية يتطلب دعماً دولياً عاجلًا، في ظل التدهور المستمر للوضع الصحي.

كما تم تعطيل خدمات الرعاية الصحية الروتينية، حيث تشير التقديرات إلى أن 16,854 طفلًا لم يتمكنوا من الحصول على التطعيمات الروتينية، الأمر الذي أدّى إلى انتشار عدد من الأمراض الوبائية، أبرزها مرض التهاب الكبد الوبائي، مما زاد في تعقيد الوضع الصحي في قطاع غزة، والحاجة الملحة للحلول المستدامة لمعالجة الأزمة الصحية.

كما قلت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل كبير، حيث أصبح الحصول على العلاج والأدوية صعباً للغاية، مما زاد من معاناة المرضى، وخاصة المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب. النقص الحاد في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية وقلة الطواقم الطبية والمرافق المتاحة جعل العمليات الجراحية والرعاية الطارئة شبه مستحيلة. كما لا تزال النساء الحوامل والأطفال يعانون من غياب الرعاية

الصحية الملائمة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال.

## 3.2. العملية التعليمية

شملت الأضرار المدارس والمؤسسات التعليمية الحكومية والتابعة لوكالة غوث، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والأهلية والخاصة في قطاع غزة، إضافةً إلى انقطاع الكهرباء والإنترنت، وغياب الأمن، وإغلاق المعابر وشح المواصلات. وتحولت حوالي 62 في المائة من المدارس التعليمية المتضررة إلى مراكز إيواء للنازحين، مما أثر على البيئة التعليمية. كما يعيش مئات الآلاف من الطلاب والكادر التعليمي والإداري والفني ظروفاً معيشية وصحية وإنسانية قاسية، إضافةً إلى استهداف كل النشاطات المدنية كالإدارات التعليمية وصعوبة الإشراف والتنقل.

وتشير المعلومات الميدانية وآخر الإحصائيات الرسمية إلى أن 95.2 في المائة من المدارس في قطاع غزة تعرضت لأضرار بدرجات متفاوتة، وأن 88.5 في المائة من المباني المدرسية تحتاج إلى إعادة بناء كاملة أو ترميم رئيسي. وبلغ عدد المدارس الحكومية التي تعرضت إلى أضرار بالغة 241 مدرسة، و111 مدرسة حكومية دُمرت بشكل كامل، في حين تعرضت 91 مدرسة حكومية و89 مدرسة وكالة للقصف المباشر والتخريب.

وواجه خلال عام 2024 أكثر من 720 ألف طالب انقطاعاً تاماً عن الدراسة خلال الحرب، في حين بلغ عدد الطلاب المتوفين 13,419 طالباً و21,653 جريحاً، أما عدد المتوفين من الكادر التعليمي فبلغ 651 معلم و2,791 مصاب، غير أن الأعداد الكبيرة للمعتقلين من الطلاب والكادر التعليمي غير معروفة. لم تمنع هذه التحديات والظروف القاسية بروز بعض المبادرات المحلية والدولية لتقديم التعليم البديل، من خلال المنصات الإلكترونية، والفصول الافتراضية، والمناهج المسجلة صوتياً ومرئياً، إلا أن تأثيرها يبقى محدوداً نظراً لانقطاع الكهرباء والإنترنت.

كما تعتبر أزمة سوء التغذية التي يعاني منها الأطفال والطلاب في قطاع غزة بسبب منع دخول المساعدات الإنسانية، من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل سلبي على التحصيل العلمي.

## 4.2. ندرة المياه

يعيش السكان في قطاع غزة على خُمس كمية المياه المتاحة قبل الحرب على القطاع، حيث تبلغ حصة الفرد اليومية من المياه 3-5 لتراً، وهي أدنى من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتلبية حاجة الفرد الواحد من المياه. وخلال الحرب على قطاع غزة، تم تدمير 67 في المائة من منظومتي المياه والصرف الصحي، حيث تعرضت المرافق الحيوية لأضرار كبيرة، شملت 194 بئراً لإنتاج المياه، و40 خزاناً كبيراً للمياه، و76 محطة تحلية، إما بشكل كلي أو جزئي. علاوةً على ذلك، توقفت جميع محطات معالجة المياه العادمة الست التي كانت تعمل بقدرة تشغيلية تصل إلى حوالي 220 ألف متر مكعب يومياً، مما أدى إلى التخلص من معظم المياه العادمة دون أي معالجة، حيث تُصرف في البحر والشوارع، وحتى داخل المنازل، ما يفاقم الأزمات الصحية والبيئية في القطاع.

قبل الحرب على غزة، كان 98 في المائة من النفايات التي يتم جمعها تُنقل إلى المكبات الصحية، إلا أن الحال تغير بعد بدء الحرب، حيث أصبح هناك تراكم للنفايات الصلبة بسبب نفاد الوقود، ومنع الطواقم البلدية من الوصول إلى المكبات الرئيسية في قطاع غزة. كما أن تعرُّض سيارات جمع النفايات وحاوياتها للدمار وشلّ حركة النقل جعل التعامل مع هذه الكميات الكبيرة صعباً، الأمر الذي يشير إلى تراكم ما لا يقل عن 270 ألف طن من النفايات في مواقع المكبات المؤقتة التي أنشأتها البلديات مؤخراً على مقربة من المناطق، ناهيك عن إجمالي الركام الذي تراكم في قطاع غزة والذي بلغ 42 مليون طن، وهو أمر مرشح للزيادة.

كما توقفت محطات التحلية محدودة الكمية الثلاث (الوسط والشمال والجنوب) طوال فترة الحرب، حيث توقفت محطة الشمال تماماً عن العمل، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية، فيما عملت محطة الوسط بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 30 في المائة من طاقتها قبل الحرب نتيجة تعرضها لبعض الأضرار، إضافةً إلى شح الوقود اللازم لتشغيل المولدات، وعدم توفر قطع الغيار اللازمة للصيانة. أما محطة الجنوب، فحتى منتصف شهر نوفمبر من عام 2024، كانت

تعمل بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بحوالي 20 في المائة فقط من طاقتها الإجمالية، وحسب توفر الوقود.

أما بالنسبة لشبكات المياه، فتم تدمير حوالي 2,263 كيلومتراً، منها 1,622 كيلومتراً دُمّرت بشكل كلي، و9 كيلومترات دُمّرت بشكل جزئي. ومع نقص المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية، أصبح الحديث عن تلبية احتياجات الزراعة مؤجلًا، رغم ارتباطه الكبير بانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة. وبشأن خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة، فهي متوقفة عن العمل، حيث دُمّر 1,545 كيلومتراً منها بشكل كامل و8.6 كيلومتر بشكل جزئي. كما تم تدمير 47 محطة ضخ مياه صرف صحي، منها 20 محطة دُمّرت بشكل كلي، و27 محطة بشكل جزئي، الأمر الذي أدى إلى تدفق المياه العادمة في الشوارع والأحياء المأهولة، ما شكّل تهديداً كبيراً للصحة والبيئة.

ونظراً لتواصل وتكرار الاقتحامات في الضفة الغربية، وخاصة على مخيمات محافظتي جنين وطولكرم، لا توجد أرقام إحصائية حول حجم الأضرار التي تكبدها قطاع المياه والصرف الصحي، وخاصة مع استمرار التدمير للبنية التحتية وإعادة إصلاحها من قبل الهيئات المحلية.

أظهرت التقييمات المحلية الأولية للأضرار أن أكثر من 85 في المائة من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي أصبحت خارج الخدمة بشكل كامل أو جزئي، وتحتاج إلى إعادة تأهيل، بما يتجاوز 1.5 مليار دولار أمريكي، وذلك فقط للمناطق التي تم حصر الأضرار فيها، ويشمل ذلك محطات معالجة الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ، والآبار، وخزانات المياه، وخطوط النقل الرئيسية، وشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، ومختبرات الرقابة على المياه.

واستناداً إلى تقارير أممية، بلغ حجم الدمار في مرافق المياه في قطاع غزة مستويات كارثية، حيث تم تدمير 71 في المائة من محطات تحلية المياه المالحة البلدية (100 في المائة في شمال غزة ومدينة غزة)، و69 في المائة من إجمالي آبار إنتاج المياه (بما يصل إلى 88 في المائة في بعض المناطق)، و66 في المائة من خزانات المياه، إضافةً إلى تدمير المحطة الرئيسية لتحلية مياه البحر في شمال قطاع غزة والتي كانت تنتج 10 آلاف متر مكعب يومياً. نتيجةً لذلك، ومع نقص الوقود، انخفض إنتاج المياه بنسبة 84 في المائة، ما فاقم معاناة السكان، وعمّق أزمة الحصول على مياه صالحة للشرب والاستخدام اليومي، في ظل انهيار شبه كامل للبنية التحتية.

## 5.2. قطاع الكهرباء

يعاني قطاع غزة من انقطاع التيار الكهربائي منذ 11 أكتوبر 2023، بعد قرار وزير الطاقة بقطع شركة الكهرباء الإسرائيلية إمدادات الكهرباء عن قطاع غزة، والتي تدفع تكاليفها السلطة الفلسطينية، ما أجبر محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع على التوقف عن العمل. وفي نوفمبر 2024، أصبحت محطة تحلية مياه البحر للمحطات الجنوبية المنشأة الوحيدة في القطاع التي أعيد توصيلها بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، إذ سيؤدي قرار فصلها مرة أخرى إلى خفض قدرتها على إنتاج مياه الشرب بنسبة 85 في المائة، من 18 ألف متر مكعب يومياً إلى 3 آلاف متر مكعب فقط، مما سيكون له تداعيات وخيمة على المدنيين في وسط وجنوب القطاع.

بلغت الخسائر الأولية في قطاع توزيع الكهرباء نحو 450 مليون دولار أمريكي، جراء الدمار الكبير الذي تعرضت له الشبكات الكهربائية. كما أن أكثر من 80 في المائة من مركباتها دمرت بالكامل، مما يجعلها في حاجة عاجلة إلى آليات ثقيلة وحفارات لإتمام عمليات الصيانة.

كما تم تدمير نحو 70 في المائة من شبكات الكهرباء، وتعرضت شبكات الجهد المتوسط والمنخفض والنقل لأضرار فادحة تجاوزت نسبتها 68 في المائة، إضافةً إلى تدمير 70 في المائة من مباني سلطة الطاقة وشركة التوزيع في غزة، و90 في المائة من المستودعات والمخازن بما تحويه من مواد صيانة متنوعة ومعدات، وتدمير 82 في المائة من مركبات شركة توزيع كهرباء محافظات غزة وآلياتها. كما تسببت الحرب في تضرر ما يزيد على 830 كم من شبكات الجهد المتوسط والنقل، و2700 كم من شبكات الجهد المنخفض، وتدمير أكثر من 2105 محولات توزيع كهربائي، و235 ألف عداد كهربائي.

ووضعت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية خطط التدخل العاجل لإنعاش قطاع الكهرباء في قطاع غزة، من خلال توفير المواد اللازمة وتخزينها في مستودعات سلطة الطاقة في أريحا، لإعادة بناء البنية

التحتية الطارئة للكهرباء عندما تسمح الظروف بإدخالها إلى قطاع غزة. وأفادت بأن التكلفة الإجمالية لهذه الخطط بلغت 16.7 مليون دولار أمريكي قدمتها الدول المانحة، وتتكون من شبكات الضغط المنخفض والمتوسط بطول 684 كم بتكلفة مقدارها 8 مليون دولار أمريكي، تم استلام 310 كم منها، إضافةً إلى 59 محول توزيع كهرباء بتكلفة 1.6 مليون دولار أمريكي تم استلام 30 محولًا منها.

وأشارت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية إلى استلام جزءاً من أبراج وأعمدة وسلالم وأذرع الشبكات، بتكلفة إجمالية قدرها 1.5 مليون دولار أمريكي، وأنظمة طاقة شمسية متنقلة في مرحلة الشراء عددها 730 نظاماً بتكلفة قدرها مليوني دولار أمريكي، و145 نظام طاقة شمسية كبير مع تخزين بتكلفة قدرها 3.6 مليون دولار أمريكي تم استلام 1 ميغا واط منها، وهي جاهزة للإرسال إلى قطاع غزة عندما تسمح الظروف بذلك. وتم توريد كوابل ضغط متوسط وضغط منخفض إلى قطاع غزة، ومحولات توزيع كهربائية بقدرات مختلفة، وأبراج وأعمدة وسلالم وأذرع من أجل تنفيذ الصيانات اللازمة لشبكات الكهرباء الخاصة بالمستشفيات والمرافق الخاصة بقطاع المياه، بإجمالي 10.8 مليون دولار أمريكي.

## 6.2. الخسائر الاقتصادية الفلسطينية

انخفض الإنتاج المحلي لمنشآت القطاع الخاص في فلسطين بنسبة 55 في المائة خلال عام 2024، وتكبد القطاع الخاص الفلسطيني خسائر اقتصادية كبيرة في الإنتاج نتيجة توقف أو تراجع عجلة الإنتاج، حيث قُدرت تلك الخسائر بحوالي 8 مليار دولار أمريكي، يُستثنى من تلك الخسائر الناتجة عن الدمار الكبير في الأصول والممتلكات والبُنى التحتية.

ويعد قطاع الإسكان الأكثر تضرراً، حيث يُقدّر حجم الأضرار بنحو 15.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 53 في المائة من إجمالي الأضرار، يليه قطاع التجارة والصناعة بحجم أضرار يُقدّر بنحو 5.9 مليار دولار أمريكي (20 في المائة)، ثم قطاع النقل بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي (8 في المائة)، وأخيراً قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 1.53 مليار دولار أمريكي (5 في المائة). وتعادل هذه الأضرار نحو 1.8 ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الإنتاجية، وفقدان الإيرادات، وتكاليف التشغيل، فتُقدّر بنحو 19 مليار دولار أمريكي. وتشمل القطاعات الأكثر تأثراً قطاع الصحة الذي خسر نحو 6.3 مليار دولار أمريكي، يليه قطاع التعليم بنحو 3.2 مليار دولار أمريكي، ثم قطاع التجارة والصناعة بنحو 2.2 مليار دولار أمريكي، وقطاع الحماية الاجتماعية بنحو 1.4 مليار دولار أمريكي، إضافةً إلى قطاع الزراعة وأنظمة الغذاء بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي. وتشمل هذه الخسائر تقديرات للخسائر المستقبلية المتوقعة، بما يتماشى مع جداول التعافي المعتمدة لكل قطاع.

وفيما يتعلق باحتياجات التعافي وإعادة الإعمار على المدى القصير والمتوسط والطويل التي قُدرت بنحو 53.2 مليار دولار أمريكي، من المتوقع أن تبلغ احتياجات السنوات الثلاث الأولى (القصيرة الأجل) نحو 20 مليار دولار أمريكي. ويتطلب قطاع الإسكان أكبر قدر من الموارد لإعادة البناء، حيث يُقدّر المبلغ المطلوب بنحو 15.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل نحو 30 في المائة من إجمالي احتياجات التعافي.

بلغ شكل الدمار في القطاع الصناعي نحو 60-70 في المائة، حيث دُمّر أكثر من 300 مصنع بالكامل وتضرر حوالي 700 مصنع جزئياً، بخسائر تقدَّر بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي. كما تضرر القطاع التجاري بشكل كبير، حيث تم تدمير الآلاف من المحلات التجارية بشكل كامل وجزئي، مما أدى إلى خسائر مالية تقدر بنحو 300 مليون دولار أمريكي. وتم تدمير أكثر من 17 ألف دونم من الأراضي الزراعية، وأُتلف أكثر من ألفي بيت بلاستيكي، إضافةً إلى نفوق أكثر من 50 ألف رأس ماشية، مما أدى إلى خسائر تصل إلى أكثر من 200 مليون دولار أمريكي.

وتبعاً لمؤشرات التنمية، أحدثت هذه الحرب انتكاسات كبيرة في التنمية البشرية في فلسطين، مما يؤخّر التنمية بمقدار 24 عاماً، بينما يُتوقع أن ينخفض مؤشر التنمية البشرية لقطاع غزة إلى المستوى المقدّر لعام 1955، مما يمحو أكثر من 69 عاماً من التقدم التنموي.

على صعيد الماليّة العامة، تعّمقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة والحكومة الفلسطينية، خاصة مع قرصنة إيرادات المقاصّة واحتجاز حوالي 60 في المائة من قيمة إيرادات المقاصّة الشهرية، علماً أن إيرادات المقاصّة تشكّل العمود الفقري للإيرادات العامة الفلسطينية، وقد بلغ حجم الأموال الفلسطينية المحتجزة منذ عام 2019 ما يزيد عن 2.5 مليار دولار أمريكي، في حين يبلغ حجم ديون والتزامات السلطة الفلسطينية تجاه البنوك والموردين والموظفين والصناديق المختلفة حوالي 12 مليار دولار أمريكي.

وفي الضفة الغربية المحتلة، أظهرت البيانات أن حركة النقل انخفضت بنسبة 51.7 في المائة بعد بدء الحرب على قطاع غزة في أكتوبر 2023، وتم تسجيل وقت الانتظار على 14 حاجزاً عسكرياً بما يتراوح بين 15 و50 دقيقة. كما تظهر النتائج أن متوسط التأخير في الرحلات خارج محافظة نابلس يصل إلى 42 دقيقة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 77.9 في المائة عن الوقت الأصلي للرحلة. وتُقدر عدد ساعات العمل الضائعة يومياً بحوالي 191.146 ألف ساعة، مما يكلف الاقتصاد الفلسطيني حوالي 2.8 مليون شيكل (764.6 ألف دولار أمريكي) يومياً. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المسافات الإضافية التي يقطعها السائقون لتجنب الحواجز إلى استهلاك وقود إضافي يقدر بحوالي 71,052 شيكل (19,203 دولار أمريكي) يومياً.

يشار إلى أن قيود الحركة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، إذ تساهم في ارتفاع نسبة البطالة وتدني الأجور بسبب صعوبة وصول العمال إلى أماكن عملهم، كما تؤدي الحواجز إلى تعطيل حركة البضائع، مما يزيد من تكاليف النقل ويتسبب في تلف بعض المنتجات نتيجة الانتظار الطويل على الحواجز.

### إطار (13- 2): تدمير القطاع الزراعي الفلسطيني

تسببت الحرب على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 في شل وتدمير مناحي حياة السكان كافة، لاسيما القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي، الذي تعرض إلى أضرار فادحة شملت الأراضي والحيازات الزراعية، إضافةً إلى البنية التحتية الزراعية، وسلاسل التوريد، ومدخلات الإنتاج، والصناعات الزراعية. شملت الأضرار أكثر من 80 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، وأصبح 77.8 في المائة من الأراضي غير متاحة للمزارعين، أي أن 688 هكتاراً فقط أضحت متاحة للزراعة.

في قطاع غزة، كانت حوالي 42 في المائة من الأراضي (أكثر من 15 ألف هكتار) مزروعة قبل بداية الحرب في أكتوبر 2023، إلا أن 75 في المائة من الحقول وبساتين الزيتون تضررت أو دُمرت خلال العمليات العسكرية، أي ما يعادل 103 كم مربع، وأن ثلثي آبار الزراعة لم تعد صالحة للاستخدام. أما بالنسبة إلى الأضرار الذي لحقت بالأصول الزراعية بما في ذلك أنظمة ري ومزارع مواشٍ وبساتين وآلات ومرافق تخزين، فالنسبة أكبر من ذلك بكثير، حيث تراوحت بين 80 و96 في المائة.

وفي الضفة الغربية، تم مصادرة أكثر من 46 ألف دونم خلال عام 2024، وإصدار 35 أمراً بوضع اليد على حوالي 1,073 دونم، وخمسة أوامر استملاك لحوالي 803 دونم، و9 أوامر إعلان أراضي دولة لحوالي 24,597 دونم، إضافةً إلى 6 أوامر تعديل حدود محميات طبيعية، تم من خلالها مصادرة حوالي 20 ألف دونم، وذلك للسيطرة على أراضي الفلسطينيين كافة، وحرمانهم من استغلال مواردهم الطبيعية، وضمن سياسة الضم للضفة الغربية المحتلة.

وتم تقدير القيمة الإجمالية للأضرار والخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي في غزة بأكثر من ملياري دولار أمريكي، واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 4.2 مليار دولار أمريكي. يشار إلى أنه وقبل اندلاع الحرب، كانت الزراعة تشكل حوالي 10 في المائة من اقتصاد غزة، ويعتمد أكثر من 560 ألف شخص بشكل كلي أو جزئي على الإنتاج الزراعي أو الرعي أو صيد الأسماك كمصدر رزق.

وقد خلفت الحرب أضراراً كبيرةً في فئة البساتين والأشجار الأخرى، نسبتها 71 في المائة من المساحة المزروعة، وتندرج أشجار الزيتون تحت هذه الفئة من المحاصيل، حيث تضررت حوالي 75 في المائة من إجمالي أشجار الزيتون المزروعة. ويُشكل القمح الأكثر عرضة للأضرار من المحاصيل الحقلية، فيما بلغت الآبار المدمرة حوالي 67.7 في المائة من إجمالي الآبار في قطاع غزة في ديسمبر 2024، وشهد قطاع غزة أعلى نسبة من الضرر تليه محافظة خانيونس. كما سجلت الدفيئات الزراعية أضراراً بنحو 71.2 في المائة من الصوبات الزراعية (الدفيئات) في القطاع.

كما تسبّبت الحرب في نفوق 95 في المائة من الماشية، وذبح جميع العجول، ولم يبقَ من الخراف والماشية والدواجن على قيد الحياة إلا حوالي 43، و37، و1 في المائة، على التوالي. توقف معظم الإنتاج التجاري، وأصبح الإنتاج محصوراً في الأسر المعيشية للاستهلاك الذاتي. كما تم منع إدخال الأعلاف إلى القطاع، مما أجبر السكان في قطاع غزة على ذبح الحيوانات لعدم وجود غذاء، فضلاً عن عدم وجود غذاء لها أصلاً.

وبشأن الثروة السمكية، يُنتج القطاع سنوياً نحو 4,600 طن من الأسماك، إلّا أن هذا الإنتاج توقف بالكامل وتعرض قطاع الصيد للدمار. وتشير التقارير الميدانية الأولية إلى أن مدينة غزة وحدها شهدت تدمير 98 في المائة من قطاع الصيد، أمّا في رفح ودير البلح، فقد تم تدمير أكثر من 70 في المائة من قطاع الصيد، من خلال إتلاف أكثر من 600 قارب. كما تعرضت مزارع تفريخ وإنتاج الأسماك في القطاع إلى التجريف والتدمير، وهي التي كانت تغطي جزءًا مهماً من استهلاك السكان.

تم إقامة منطقة عازلة على حدود ووسط قطاع غزة، تشكل مساحة 35 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في القطاع، وتكمن مخاطر هذه المنطقة في إحداث تغيرات ديموغرافية وجغرافية في القطاع، ومن أبرز مظاهرها مصادرة الأراضي الصالحة للزراعة في القطاع، حيث تتركز فيها معظم الأراضي الزراعية، والأراضي التي تُستخدم للمراعي ومزارع الحيوانات مثل العجول والأغنام في المناطق الملاصقة للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948.

## خاتمة

أدت الحرب على قطاع غزة وما تبعها من الاجتياحات المتكررة للضفة الغربية إلى تدمير كبير للبنية التحتية في قطاع غزة والضفة الغربية، مما خلف أضراراً كبيرةً للقاعدة الإنتاجية في قطاع غزة والضفة الغربية. ونتج عن ذلك انخفاض الدخل والاستهلاك وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانهيار الاقتصاد الفلسطيني، الذي واجه آفاقاً معقدةً تجمع بين بعض توقعات بوادر التحسن في حال توقف الحرب، أو استمرار التحديات الجوهرية والتقلبات الاقتصادية التي بلغت ذروتها في عام 2024.

ويبرز وقف إطلاق النار في خضم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه دولة فلسطين كفرصة لإعادة البناء، وعودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى مسارها الطبيعي، وبالتالي تحقيق التنمية والاستقرار.

ومع ذلك، تبقى التحديات الهيكلية والضغوط الخارجية تحدياً أمام تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام، حيث تشكل القيود المفروضة على حركة التجارة، وضعف التمويل الدولي، واستمرار الاعتماد على الواردات تحديات جوهرية. لذلك، يتطلب تجاوز هذه التحديات تبني استراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وزيادة فرص العمل، وتحسين البيئة الاستثمارية، مع التركيز على بناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة الصدمات.

وسيشكل استمرار اقتطاع واحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية ضغطاً اقتصادياً متزايداً، يمكن أن يؤدي إلى دخول السلطة الفلسطينية في أزمة مالية خانقة. كما أن عملية إعادة الإعمار تتطلب سياسات اقتصادية إصلاحية، تستهدف بدايةً البنية التحتية كضرورة أساسية لخفض تكاليف الأنشطة الاقتصادية لاحقاً، وتسهيل عودة عملها بالشكل الطبيعي. يلي ذلك إعادة هيكلة عمل القطاعات، ونقل الاقتصاد المحلي من الاعتماد على القطاع الخدمي إلى الشق الإنتاجي، من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، إلى جانب توفير فرص العمل، والتخفيف من وطأة البطالة والفقر بين فئات المجتمع.

# المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير

## أولًا: الناتج المحلي الإجمالي

### الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج.

بصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتّبعه غالبية الدول العربية، كالتالي:

- **الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك**

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

- **الصناعات الاستخراجية**

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر، ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي، كما يشمل المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

- **التشييد**

يشتمل هذا القطاع بصورة رئيسية على المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيسي بعقود البناء والتشييد، ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة، بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

- **الصناعات التحويلية**

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة. ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربائية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

- **الغاز والماء والكهرباء**

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسية بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصّنع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

- **النقل والمواصلات**

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. تبيع هذه القطاعات الفرعية خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه

الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

- **التجارة والمطاعم والفنادق**

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي، إلخ. ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تُستخدم للسكن مقابل مبلغ مالي سواء كانت عامة أو مقتصرة على أعضاء مؤسسة محددة.

- **المصارف والتأمين**

يشمل هذا القطاع قطاعين فرعيين:

- **المؤسسات المالية**

تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية:

- **المؤسسات النقدية**

المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع.

- **المؤسسات المالية الأخرى**

مصارف الادخار - جمعيات البناء - اتحادات التوفير والقروض - مؤسسات الائتمان الزراعي - مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية – المكتتبون.

- **الخدمات المالية**

المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيسي في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - المتعاملون والمكتتبون.

- **صناديق التأمين والتقاعد**

تشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين. كما تشمل أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أُنشأت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

- **الإسكان**

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

- **الخدمات الحكومية**

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

- **الخدمات الأخرى**

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، والخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

### الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

### صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

### الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق من خلال تجميع قيم الاستهلاك النهائي سواء الخاص (القطاع العائلي والمؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح) أو الاستهلاك الحكومي، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي تعريف لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

- **الاستهلاك الخاص**

يشمل إنفاق القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبحث عن الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع، باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، مطروحاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، ومضافاً إليها صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

- **الاستهلاك الحكومي**

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

- **الاستهلاك النهائي**

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي.

- **الاستثمار**

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون:

**إجمالي تكوين رأس المال الثابت**

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تُجرى على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

**التغير في المخزون**

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة في المخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

- **الصادرات من السلع والخدمات**

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين في الدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

- **الواردات من السلع والخدمات**

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين في الدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين في الدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للدولة المستوردة، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوّلة بين الحكومات.

- **فجوة الموارد**

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

### الناتج القومي الإجمالي

يمثل الناتج القومي الإجمالي حاصل جمع الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج، حيث يمثل هذا الأخير الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية.

## ثانيا: النقود والمالية العامة

### النقـود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

### شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

### السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

### النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية

العملة المصدرة، وتتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.

### الاحتياطيات المصرفية

العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.

### الودائع المصرفية

الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

### الائتمان المحلي

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، والمؤسسات والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، شاملًا المصارف المتخصصة.

### صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي

القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.

### صافي الموجودات الأجنبية

الفرق بين الأصول الأجنبية والمطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

### صافي البنود الأخرى

بنود متفرقة، منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

### الإيرادات الحكومية

جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد، وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

### المنح

المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملًا يؤدي إلى تخفيض العجز وليس تمويله.

### النفقات الحكومية

جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

### صافي الإقراض الحكومي

الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

### العجز الكلي

زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

### الفائض الكلي

زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

### التمويل

التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالسداد اللازم لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض، ولكن بعلامة جبرية عكسية.

يُصنف التمويل إلى نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي. يشتمل التمويل المحلي على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصيلة إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

### صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

### مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

### مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، بالإضافة إلى الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

## ثالثاً: التجارة والمدفوعات

### ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي ومنظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.

ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

### الميزان التجاري

يمثل إجمالي الصادرات السلعية ناقصاً إجمالي الواردات السلعية، حيث يتم تقييم إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب)، وإجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (سيف).

### ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل على:

- **الميزان التجاري**، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية. كما يتضمن ميزان الدخل، الذي يشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- **التحويلات الجارية**: القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن

التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

### الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

### الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وبالتالي فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

### الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها، بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي، بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

### تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

## رابعاً: أسعار الصرف

### الربط بعملة مفردة

تربط الدولة عملتها بعملة رئيسة مثل الدولار الأمريكي. لا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة يكون ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

### الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلاّت العملات الأخرى، التي ترتكز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للدولة.

### التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

### التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتماشى مع قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة للتأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

## خامساً: الدين العام الخارجي

### مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

### الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

### الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

### الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

### الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

### الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لعام واحد أو أقل.

### ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قبل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

### الديون من المصادر الرسمية

تتضمن:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

### الديون من المصادر الخاصة

تتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى، مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

### خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

## سادساً: العون الإنمائي

### المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها

أكثر ملاءمة للمقترض من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية. وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

### عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الإسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الإسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الأقساط والفوائد) التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الإسمية للقرض، علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

## سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

### معدلات القيد في مراحل التعليم

يمثل معدل القيد الإجمالي عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي، فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

### الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

### الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل النقل المحلية بما لا يزيد عن ساعة.

### معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

### معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

### معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

### القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً، بما في العاملين والعاطلين عن العمل، ولا يُحتسب العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل ضمن القوة العاملة.

### نسبة الإعالة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

### العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليها طوال حياته.

### معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا ويكتبوا بفهم فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

### انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون بوزن أقل من 2500 جرام.

### متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

### المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

### الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

### خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

### الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة، ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

### البطالة

تشمل جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

### التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، وتتمثل وظيفته الأساسية في توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى في المستوى الابتدائي، ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

### التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد ما لا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. ويوفر التعليم الثانوي التعليم العام أو المتخصص أو كليهما مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين من هذا المستوى، والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

### المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا، والمدارس الفنية العليا، والتي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

### العلميون

الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني، ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي، ويعملون في الأنشطة البحثية والإنمائية.

### الفنّيون

الأشخاص الذين يعملون في مجالات البحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنياً أو فنياً لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

# الملاحق الإحصائية

## ملحق (1/1): معدلات النمو الحقيقي في العالم (2020 - 2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| العالم | **-2.7** | **6.6** | **3.6** | **3.5** | **3.3** |
| الدول المتقدمة | **-4.0** | **6.0** | **2.9** | **1.7** | **1.8** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | -2.2 | 6.1 | 2.5 | 2.9 | 2.8 |
| منطقة اليورو | -6.0 | 6.3 | 3.5 | 0.4 | 0.9 |
| المملكة المتحدة | -10.3 | 8.6 | 4.8 | 0.4 | 1.1 |
| اليابان | -4.2 | 2.7 | 0.9 | 1.5 | 0.1 |
| كندا | -5.0 | 6.0 | 4.2 | 1.5 | 1.5 |
| الدول المتقدمة الأخرى* | -4.0 | 6.5 | 3.4 | 1.5 | 1.9 |
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى | **-1.7** | **7.4** | **4.1** | **4.7** | **4.3** |
| إفريقيا جنوب الصحراء | -1.5 | 4.7 | 4.1 | 3.6 | 4.0 |
| الدول النامية الأوروبية | -1.8 | 7.1 | 0.5 | 3.6 | 3.4 |
| الدول النامية الآسيوية | -0.5 | 7.8 | 4.7 | 6.1 | 5.3 |
| الصين | 2.3 | 8.6 | 3.1 | 5.4 | 5.0 |
| الهند | -5.8 | 9.7 | 7.6 | 9.2 | 6.5 |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | -2.4 | 4.2 | 5.5 | 2.1 | 1.8 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي ** | -6.9 | 7.4 | 4.2 | 2.4 | 2.4 |
| البرازيل | -3.3 | 4.8 | 3.0 | 3.2 | 3.4 |
| المكسيك | -8.4 | 6.0 | 3.7 | 3.3 | 1.5 |

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي : مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

**المصدر:** صندوق النقد الدولي ( أبريل 2025)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي".

## ملحق (2/1): معدلات التضخم في العالم(*) (2020 - 2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول المتقدمة** | **0.7** | **3.1** | **7.3** | **4.6** | **2.6** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1.3 | 4.7 | 8.0 | 4.1 | 3.0 |
| منطقة اليورو | 0.3 | 2.6 | 8.4 | 5.4 | 2.4 |
| اليابان | 0.0 | 0.2- | 2.5 | 3.3 | 2.7 |
| المملكة المتحدة | 0.9 | 2.6 | 9.1 | 7.3 | 2.5 |
| كندا | 0.7 | 3.4 | 6.8 | 3.9 | 2.4 |
| الدول المتقدمة الأخرى | 0.8 | 3.3 | 7.3 | 4.7 | 2.7 |
| **الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى** | **5.2** | **5.8** | **9.5** | **8.0** | **7.7** |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 11.2 | 11.6 | 15.2 | 17.6 | 18.3 |
| الدول النامية الأوروبية | 5.1 | 9 | 25.2 | 17.1 | 16.8 |
| الدول النامية الآسيوية | 3.2 | 2.3 | 3.9 | 2.4 | 2 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 10.9 | 12.9 | 13.6 | 14.9 | 14.6 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 6.5 | 9.9 | 14.2 | 14.8 | 16.6 |

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (3/1): البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (2020 - 2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | | | | | |
| **الدول المتقدمة** | **6.6** | **5.6** | **4.5** | **4.4** | **4.6** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 8.1 | 5.4 | 3.6 | 3.6 | 4.0 |
| منطقة اليورو، ومنها: | 8.0 | 7.8 | 6.7 | 6.6 | 6.4 |
| ألمانيا | 3.6 | 3.6 | 3.1 | 3.0 | 3.4 |
| فرنسا | 8.0 | 7.9 | 7.3 | 7.3 | 7.4 |
| إيطاليا | 9.4 | 9.5 | 8.1 | 7.7 | 6.6 |
| المملكة المتحدة | 4.6 | 4.6 | 3.8 | 4.1 | 4.3 |
| اليابان | 2.8 | 2.8 | 2.6 | 2.6 | 2.6 |
| كندا | 9.7 | 7.5 | 5.3 | 5.4 | 6.4 |
| نمو التوظيف | | | | | |
| **الدول المتقدمة** | **-2.7** | **1.8** | **2.7** | **1.6** | **0.9** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | -6.2 | 3.2 | 3.7 | 1.7 | 0.9 |
| منطقة اليورو، ومنها: | -1.4 | 1.6 | 2.4 | 1.4 | 1.0 |
| ألمانيا | -1.0 | 0.4 | 2.6 | 1.1 | 0.3 |
| فرنسا | -0.1 | 2.3 | 1.8 | 0.8 | 1.1 |
| إيطاليا | -3.1 | 0.8 | 2.4 | 2.1 | 1.5 |
| المملكة المتحدة | -1.1 | 0.0 | 1.2 | 1.2 | 0.8 |
| اليابان | -0.2 | 0.0 | 0.2 | 0.4 | 0.1 |
| كندا | -5.2 | 5.0 | 4.1 | 3.0 | 1.9 |

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (4/1): أسعار الفائدة في الدول المتقدمة (2020 - 2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| سعر الفائدة قصير الأجل | | | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 0.603 | 0.114 | 2.228 | 5.180 | 5.050 |
| اليابان | 0.066- | 0.066- | 0.030- | 0.000 | 0.190 |
| منطقة اليورو | 0.425- | 0.549- | 0.342 | 3.430 | 3.570 |
| المملكة المتحدة | 0.295 | 0.090 | 2.001 | 4.950 | 5.000 |
| كندا | 0.635 | 0.209 | 2.558 | 4.740 | 4.370 |
| سعر الفائدة طويل الأجل[1] | | | | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 0.894 | 1.443 | 2.952 | 3.960 | 4.210 |
| اليابان | 0.003 | 0.072 | 0.232 | 0.560 | 0.920 |
| منطقة اليورو | 0.213 | 0.200 | 2.041 | 3.270 | 2.980 |
| المملكة المتحدة | 0.374 | 0.788 | 2.447 | 4.060 | 4.140 |
| كندا | 0.753 | 1.359 | 2.769 | 3.360 | 3.340 |

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

## ملحق (5/1): نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري (2020 - 2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات) | | | | | |
| إجمالي التجارة العالمية | 8.4- | 10.9 | 5.7 | 1.0 | 3.8 |
| الدول المتقدمة | | | | | |
| الصادرات | 6.5- | 10.0 | 3.6 | 0.6- | 0.9 |
| الواردات | 6.0- | 11.5 | 5.0 | 2.9- | 1.4 |
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى | | | | | |
| الصادرات | 1.4- | 12.0 | 0.9 | 0.2- | 6.6 |
| الواردات | 5.6- | 11.9 | 2.3 | 1.8 | 4.3 |
| معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي) | | | | | |
| الدول المتقدمة | 1.1 | 1.2 | 2.0- | 0.6 | 0.6 |
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى | 2.7- | 0.9 | 2.4 | 1.3- | 1.4- |

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (6/1): أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات (2020 - 2024)

(مليار دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | **120.4** | **436.1** | **273.2-** | **24.9** | **102.9** |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 601.2- | 868.0- | 1012.1- | 905.4- | 1133.6- |
| منطقة اليورو | 242.2 | 406.6 | 15.4- | 263.1 | 460.9 |
| اليابان | 149.9 | 196.2 | 89.9 | 158.5 | 193.0 |
| الدول المتقدمة الأخرى | 370.7 | 581.2 | 571.4 | 483.8 | 590.9 |
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة | **169.5** | **384.2** | **699.6** | **299.6** | **415.7** |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 43.2- | 15.4- | 41.9- | 51.3- | 31.8- |
| الدول النامية الأوروبية | 2.9 | 71.0 | 128.8 | 14.9- | 1.5- |
| الدول النامية الآسيوية | 323.0 | 287.6 | 337.1 | 253.7 | 410.8 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 102.8- | 133.6 | 395.6 | 206.2 | 108.6 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 9.3- | 91.9- | 127.8- | 73.7- | 60.4- |

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (7/1): الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة* (2020 - 2024)

(مليار دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة | **8,359.8** | **8,878.0** | **8,989.7** | **9,175.1** | **9,267.1** |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 199.3 | 217.2 | 209.6 | 203.3 | 224.4 |
| وسط وشرق أوروبا | 569.1 | 696.3 | 727.8 | 775.8 | 809.4 |
| الدول النامية الآسيوية | 5,048.3 | 5,323.9 | 5,372.9 | 5,447.9 | 5,413.9 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقي | 942.1 | 1,010.5 | 1,066.2 | 1,133.4 | 1,173.7 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 887.1 | 937.9 | 920.1 | 921.7 | 931.9 |

* بدون الذهب.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (8/1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2020 - 2024)

| 2024 | 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي) | | | | | |
| **12,555.4** | **12,108.7** | **11,764.1** | **12,057.0** | **11,314.4** | الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى |
| 822.5 | 786.5 | 769.7 | 744.0 | 728.7 | إفريقيا جنوب الصحراء |
| 2,080.2 | 1,948.1 | 1,863.3 | 1,929.4 | 1,872.4 | الدول النامية الأوروبية |
| 4,612.9 | 4,509.5 | 4,433.2 | 4,722.7 | 4,270.9 | الدول النامية الآسيوية |
| 2,298.7 | 2,165.7 | 2,109.0 | 2,114.1 | 1,976.0 | الشرق الأوسط وأسيا الوسطى |
| 2,741.0 | 2,698.9 | 2,589.0 | 2,546.7 | 2,466.5 | أمريكا اللاتينية والكاريبي |
| مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات) | | | | | |
| **35.3** | **36.1** | **34.4** | **37.0** | **45.7** | الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى |
| 22.8 | 22.9 | 19.4 | 23.6 | 33.2 | إفريقيا جنوب الصحراء |
| 41.9 | 39.5 | 34.4 | 39.8 | 48.8 | الدول النامية الاوروبية |
| 38.1 | 40.6 | 40.4 | 40.1 | 46.7 | الدول النامية الآسيوية |
| 20.7 | 19.9 | 18.0 | 20.7 | 29.1 | الشرق الأوسط وأسيا الوسطى |
| 38.4 | 39.0 | 36.4 | 42.5 | 58.1 | أمريكا اللاتينية والكاريبي |

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (9/1): أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة (متوسط الفترة) (2020 - 2024)

(دولار مقابل وحدة عملة رئيسة)

| 2024 | 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.278 | 1.243 | 1.237 | 1.376 | 1.283 | الجنيه الإسترليني |
| 0.0066 | 0.0071 | 0.0076 | 0.0091 | 0.0094 | الين الياباني |
| 1.082 | 1.082 | 1.054 | 1.184 | 1.141 | اليورو |

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

## ملحق (1/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
## (2000 و 2010 و 2020 - 2024)

(مليون وحدة عملة محلية)

| | 2000 | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 5,999 | 19,265 | 31,027 | 32,870 | 34,623 | 36,273 | 37,880 |
| الإمـــارات | 383,179 | 1,130,162 | 1,311,677 | 1,551,416 | 1,878,129 | 1,919,330 | 2,028,413 |
| البحريـــن | 3,018 | 10,079 | 13,475 | 15,356 | 17,468 | 17,368 | 17,713 |
| تونـــس | 29,433 | 66,140 | 119,502 | 131,545 | 139,445 | 149,734 | 159,761 |
| الجزائـــر | 4,123,514 | 13,224,716 | 20,902,124 | 25,153,206 | 32,039,527 | 33,638,264 | 35,573,936 |
| جيبوتـــي | 98,795 | 200,678 | 566,068 | 601,732 | 653,100 | 712,600 | 778,000 |
| الســـعودية | 710,681 | 1,980,777 | 2,879,818 | 3,684,977 | 4,646,529 | 4,569,695 | 4,649,269 |
| الســـودان | 33,771 | 160,647 | 4,386,387 | 18,703,277 | 30,768,013 | 26,316,114 | 40,257,517 |
| ســـورية | 904,623 | 2,834,517 | 18,646,827 | 41,455,877 | 88,590,466 | 116,631,730 | 137,878,208 |
| العـــراق | 40,470,980 | 137,051,310 | 204,681,463 | 281,641,275 | 375,446,271 | 322,647,717 | 319,270,659 |
| عُمـــان | 8,559 | 24,990 | 29,187 | 33,576 | 42,250 | 40,717 | 41,119 |
| فلسطـين | 4,314 | 9,682 | 15,532 | 18,109 | 19,166 | 17,848 | 13,711 |
| قطـــر | 64,646 | 455,445 | 525,657 | 654,225 | 859,980 | 788,280 | 795,340 |
| القُمـــر | 107,811 | 336,947 | 527,650 | 540,343 | 605,041 | 615,322 | 654,965 |
| الكويـــت | 11,570 | 33,079 | 34,006 | 44,749 | 56,198 | 50,804 | 49,140 |
| لبنـــان | 26,020,000 | 57,954,190 | 96,905,521 | 245,572,103 | 661,202,413 | 2,056,199,325 | 2,532,499,084 |
| ليبيـــا | 17,669 | 87,375 | 86,016 | 195,271 | 195,686 | 205,237 | 202,976 |
| مصـــر | 340,100 | 1,206,590 | 6,152,600 | 6,663,100 | 7,842,500 | 10,155,500 | 13,902,620 |
| المغـــرب | 412,897 | 784,624 | 1,152,477 | 1,276,563 | 1,333,539 | 1,479,763 | 1,596,799 |
| موريتانـيا | 42,517 | 155,297 | 307,211 | 332,595 | 353,024 | 388,673 | 426,551 |
| اليمـــن | 1,756,999 | 6,786,814 | 6,884,422 | 7,023,968 | 7,163,513 | 7,303,059 | 7,442,604 |

* تقديرات أولية.

المصدر : بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير .

## ملحق (2/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000 و 2010 و 2020- 2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2000 | 2010 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 725,708 | 2,144,046 | 2,956,385 | 2,645,416 | 3,069,003 | 3,639,178 | 3,563,085 | 3,624,511 |
| الأردن | 8,458 | 27,171 | 44,565 | 43,761 | 46,360 | 48,832 | 51,161 | 53,427 |
| الإمـــارات | 104,337 | 307,736 | 433,926 | 357,162 | 422,441 | 511,403 | 522,622 | 552,325 |
| البحريـــن | 8,028 | 26,806 | 40,447 | 35,838 | 40,840 | 46,458 | 46,192 | 47,110 |
| تونـــس | 21,459 | 46,168 | 41,925 | 42,510 | 47,149 | 44,982 | 48,270 | 51,387 |
| الجزائـــر | 54,772 | 177,775 | 193,449 | 164,817 | 186,182 | 225,260 | 247,613 | 265,200 |
| جيبوتـــي | 556 | 1,129 | 3,089 | 3,185 | 3,386 | 3,675 | 4,010 | 4,378 |
| الســعودية | 189,515 | 528,207 | 888,890 | 767,951 | 982,661 | 1,239,074 | 1,218,585 | 1,239,805 |
| الســودان | 13,422 | 79,844 | 42,749 | 81,235 | 50,301 | 61,482 | 41,264 | 25,580 |
| ســورية | 18,937 | 60,957 | 26,623 | 20,389 | 18,861 | 31,691 | 9,284 | 10,163 |
| العـــراق | 20,969 | 117,138 | 215,266 | 173,165 | 194,235 | 258,928 | 245,220 | 245,593 |
| عُمـــان | 22,260 | 64,994 | 88,061 | 75,909 | 87,324 | 109,884 | 105,896 | 106,943 |
| فلسطيـــن | 4,314 | 9,682 | 17,134 | 15,532 | 18,109 | 19,166 | 17,848 | 13,711 |
| قطـــر | 17,760 | 125,122 | 176,371 | 144,411 | 179,732 | 236,258 | 216,560 | 218,500 |
| القُمـــر | 202 | 904 | 1,195 | 1,222 | 1,299 | 1,293 | 1,353 | 1,440 |
| الكويـــت | 37,708 | 115,337 | 140,862 | 111,021 | 148,372 | 183,472 | 165,378 | 160,240 |
| لبنـــان | 17,261 | 38,444 | 49,275 | 17,300 | 15,193 | 21,215 | 23,567 | 28,233 |
| ليبيـــا | 34,574 | 68,799 | 71,928 | 61,942 | 43,255 | 40,656 | 42,643 | 42,015 |
| مصـــر | 99,590 | 218,387 | 332,716 | 389,036 | 424,491 | 408,233 | 393,609 | 383,182 |
| المغـــرب | 38,948 | 92,910 | 128,924 | 121,354 | 142,020 | 131,245 | 145,991 | 160,611 |
| موريتانـيا | 1,775 | 5,629 | 8,023 | 8,409 | 9,959 | 9,541 | 10,631 | 10,755 |
| اليمـــن | 10,864 | 30,907 | 10,969 | 9,266 | 6,832 | 6,425 | 5,389 | 3,912 |

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

## ملحق (3/2): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 2023

(مليون دولار أمريكي)

| | قطاعات الإنتاج السلعي | | | | | إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي | قطاعات الخدمات الإنتاجية | | | إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية | قطاعات الخدمات الاجتماعية | | | إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية | الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة | صافي الضرائب غير المباشرة | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الزراعة والصيد والغابات | الصناعات الاستخراجية | الصناعات التحويلية | التشييد | الكهرباء والغاز والماء | | التجارة والمطاعم والفنادق | النقل والمواصلات والتخزين | التمويل والتأمين والمصارف | | الإسكان والمرافق | الخدمات الحكومية | الخدمات الأخرى** | | | | |
| مجموع الدول العربية | 166,143 | 819,518 | 435,828 | 267,670 | 76,452 | 1,765,610 | 417,361 | 263,819 | 192,910 | 874,090 | 213,157 | 403,165 | 225,686 | 842,008 | 3,471,528 | 91,558 | 3,563,085 |
| الأردن | 2,455 | 1,632 | 8,840 | 1,360 | 808 | 15,095 | 4,792 | 4,050 | 2,085 | 10,927 | 5,604 | 7,115 | 5,844 | 18,562 | 44,584 | 6,577 | 51,161 |
| الإمـــارات | 3,993 | 122,634 | 49,433 | 41,888 | 23,320 | 241,267 | 75,835 | 47,305 | 51,535 | 174,675 | 25,427 | 31,458 | 49,795 | 106,680 | 512,441 | 10,181 | 522,622 |
| البحريـــن | 116 | 7,045 | 9,298 | 3,063 | 658 | 20,181 | 2,248 | 3,468 | 7,308 | 13,024 | 2,506 | 4,132 | 4,333 | 10,971 | 44,176 | 2,016 | 46,192 |
| تونـــس | 4,573 | 1,826 | 7,324 | 1,657 | 823 | 16,203 | 8,012 | 3,756 | 1,992 | 13,761 | 2,914 | 5,195 | 8,103 | 16,212 | 46,175 | 2,095 | 48,270 |
| الجزائـــر | 32,405 | 35,565 | 23,017 | 31,761 | 3,149 | 125,896 | 29,514 | 23,605 | 1,579 | 54,698 | 17,744 | 21,595 | 14,426 | 53,765 | 234,359 | 13,255 | 247,613 |
| جيبوتـــي | 59 | 21 | 168 | 255 | 166 | 669 | 1,082 | 836 | 143 | 2,062 | 150 | 564 | 316 | 1,030 | 3,761 | 249 | 4,010 |
| الســـعودية | 29,949 | 279,234 | 193,654 | 90,206 | 17,018 | 610,060 | 133,764 | 66,729 | 72,767 | 273,260 | 62,862 | 165,806 | 43,449 | 272,117 | 1,155,438 | 63,148 | 1,218,585 |
| الســـودان | 11,969 | 1,846 | 4,488 | 905 | 1,599 | 20,807 | 4,638 | 5,843 | 6,367 | 16,849 | * | 2,273 | 1,335 | 3,608 | 41,264 | غ.م. | 41,264 |
| ســـورية | 3,644 | 226 | 1,177 | 33 | 3 | 5,083 | 1,337 | 337 | 22 | 1,696 | * | 390 | 1,903 | 2,293 | 9,072 | 212 | 9,284 |
| العـــراق | 8,352 | 113,888 | 8,110 | 17,693 | 5,398 | 153,441 | 21,209 | 26,714 | 3,258 | 51,181 | 14,593 | 40,305 | 11,336 | 66,234 | 270,856 | 25,636 - | 245,220 |
| عُمـــان | 2,592 | 38,898 | 9,934 | 7,195 | 2,523 | 61,142 | 9,756 | 5,959 | 4,444 | 20,159 | 2,758 | 9,558 | 12,885 | 25,201 | 106,502 | 606 - | 105,896 |
| فلسطـين | 1,018 | 51 | 1,772 | 752 | 207 | 3,799 | 3,567 | 741 | 978 | 5,286 | 942 | 1,765 | 2,454 | 5,162 | 14,246 | 3,602 | 17,848 |
| قطـــر | 624 | 83,655 | 18,456 | 23,882 | 3,610 | 130,228 | 17,152 | 13,157 | 10,862 | 41,171 | 12,970 | 13,118 | 18,011 | 44,099 | 215,497 | 1,063 | 216,560 |
| القُمـــر | 478 | 9 | 100 | 16 | 4 | 606 | 273 | 68 | 22 | 363 | ** | 94 | 218 | 312 | 1,281 | 71 | 1,353 |
| الكويـــت | 775 | 77,954 | 12,489 | 5,463 | 3,807 | 100,488 | 8,129 | 10,583 | 4,592 | 23,303 | 11,810 | 41,409 | | 53,219 | 177,011 | 11,633 - | 165,378 |
| لبنـــان | 1,137 | 54 | 2,809 | 454 | 400 | 4,854 | 5,288 | 871 | 1,497 | 7,656 | 4,360 | 2,122 | 5,007 | 11,488 | 23,997 | 431 - | 23,567 |
| ليبيـــا | 956 | 20,546 | 1,124 | 1,479 | 561 | 24,666 | 3,117 | 1,596 | 1,434 | 6,146 | * | 19,258 | 86 | 19,344 | 50,156 | 7,513 - | 42,643 |
| مصـــر | 41,723 | 29,950 | 59,292 | 30,862 | 8,740 | 170,568 | 63,882 | 38,899 | 14,732 | 117,513 | 38,352 | 21,990 | 25,436 | 85,779 | 373,860 | 19,749 | 393,609 |
| المغـــرب | 16,250 | 2,351 | 23,046 | 8,165 | 3,398 | 53,211 | 21,638 | 7,872 | 6,693 | 36,203 | 9,268 | 13,499 | 19,458 | 42,225 | 131,638 | 14,353 | 145,991 |
| موريتانـيا | 1,993 | 2,010 | 690 | 348 | 205 | 5,245 | 1,118 | 655 | 389 | 2,161 | 497 | 759 | 1,242 | 2,499 | 9,904 | 727 | 10,631 |
| اليمـــن | 1,082 | 125 | 608 | 231 | 55 | 2,102 | 1,011 | 776 | 212 | 1,999 | 401 | 757 | 50 | 1,208 | 5,309 | 80 | 5,389 |

المصدر : مصادر الملحق (1/2).

* السودان وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات.

** القمر : قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الأخرى.

## ملحق (4/2): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 2024

(مليون دولار أمريكي)

| | قطاعات الإنتاج السلعي | | | | | إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي | قطاعات الخدمات الإنتاجية | | | إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية | قطاعات الخدمات الاجتماعية | | | إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية | الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة | صافي الضرائب غير المباشرة | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الزراعة والصيد والغابات | الصناعات الاستخراجية | الصناعات التحويلية | التشييد | الكهرباء والغاز والماء | | التجارة والمطاعم والفنادق | النقل والمواصلات والتخزين | التمويل والتأمين والمصارف | | الإسكان والمرافق | الخدمات الحكومية | الخدمات الأخرى** | | | | |
| مجموع الدول العربية | 178,560 | 768,621 | 436,670 | 288,971 | 77,848 | 1,750,670 | 443,475 | 270,232 | 203,128 | 916,835 | 222,006 | 416,812 | 230,703 | 869,522 | 3,526,246 | 98,264 | 3,624,511 |
| الأردن | 2,697 | 1,741 | 9,454 | 1,314 | 861 | 16,068 | 5,026 | 4,274 | 2,195 | 11,495 | 5,728 | 7,282 | 6,101 | 19,111 | 46,674 | 6,753 | 53,427 |
| الإمـــارات | 4,250 | 122,376 | 51,773 | 46,019 | 24,673 | 249,091 | 81,685 | 50,921 | 56,451 | 189,057 | 28,285 | 33,536 | 52,356 | 114,177 | 541,545 | 10,780 | 552,325 |
| البحريـــن | 116 | 6,715 | 9,379 | 3,153 | 676 | 20,039 | 2,322 | 3,681 | 7,764 | 13,768 | 2,567 | 4,325 | 4,393 | 11,286 | 45,092 | 2,018 | 47,110 |
| تونـــس | 5,004 | 1,508 | 7,603 | 1,669 | 812 | 16,596 | 8,836 | 3,975 | 2,112 | 14,923 | 3,124 | 5,381 | 8,744 | 17,249 | 48,767 | 2,619 | 51,387 |
| الجزائـــر | 35,443 | 35,910 | 24,476 | 35,383 | 3,302 | 134,514 | 32,281 | 25,579 | 1,679 | 59,539 | 19,408 | 23,620 | 13,488 | 56,515 | 250,568 | 14,632 | 265,200 |
| جيبوتـــي | 66 | 20 | 195 | 247 | 183 | 711 | 1,161 | 962 | 157 | 2,280 | 163 | 631 | 331 | 1,125 | 4,117 | 261 | 4,378 |
| الســـعودية | 31,438 | 247,473 | 194,921 | 96,474 | 18,231 | 588,537 | 145,121 | 70,555 | 78,878 | 294,554 | 70,434 | 172,974 | 45,671 | 289,079 | 1,172,170 | 67,635 | 1,239,805 |
| الســـودان | 7,600 | 1,046 | 3,350 | 349 | 673 | 13,018 | 2,825 | 4,733 | 3,263 | 10,820 | * | 1,018 | 725 | 1,743 | 25,580 | غ.م. | 25,580 |
| ســـورية | 4,049 | 241 | 1,188 | 34 | 3 | 5,515 | 1,486 | 377 | 24 | 1,887 | * | 441 | 2,290 | 2,732 | 10,133 | 30 | 10,163 |
| العـــراق | 7,776 | 110,081 | 8,372 | 18,552 | 5,606 | 150,388 | 22,109 | 27,713 | 3,397 | 53,220 | 15,139 | 42,425 | 11,639 | 69,204 | 272,811 | 27,218 - | 245,593 |
| عُمـــان | 2,784 | 37,374 | 10,791 | 7,180 | 2,612 | 60,740 | 10,351 | 5,983 | 4,531 | 20,864 | 2,816 | 9,902 | 13,415 | 26,133 | 107,737 | 795 - | 106,943 |
| فلسطـين | 814 | 46 | 1,292 | 451 | 112 | 2,715 | 2,854 | 592 | 763 | 4,209 | 603 | 1,236 | 1,963 | 3,802 | 10,726 | 2,985 | 13,711 |
| قطـــر | 630 | 81,426 | 17,694 | 24,663 | 3,849 | 128,262 | 18,245 | 13,619 | 11,017 | 42,881 | 13,568 | 13,554 | 19,096 | 46,218 | 217,362 | 1,138 | 218,500 |
| القُمـــر | 514 | 9 | 108 | 16 | 4 | 651 | 286 | 72 | 23 | 382 | ** | 100 | 231 | 332 | 1,365 | 76 | 1,440 |
| الكويـــت | 790 | 69,543 | 12,816 | 5,370 | 3,811 | 92,330 | 8,340 | 10,886 | 4,756 | 23,983 | 12,817 | 42,641 | | 55,458 | 171,771 | 11,531 - | 160,240 |
| لبنـــان | 1,327 | 60 | 3,197 | 486 | 428 | 5,498 | 6,635 | 1,085 | 1,820 | 9,539 | 5,513 | 2,683 | 5,566 | 13,761 | 28,799 | 566 - | 28,233 |
| ليبيـــا | 943 | 19,445 | 1,165 | 1,555 | 587 | 23,694 | 3,291 | 1,669 | 1,470 | 6,430 | * | 19,378 | 88 | 19,466 | 49,590 | 7,575 - | 42,015 |
| مصـــر | 52,542 | 28,133 | 53,237 | 36,498 | 6,905 | 177,316 | 65,034 | 34,141 | 14,696 | 113,871 | 31,267 | 19,809 | 22,555 | 73,630 | 364,817 | 18,365 | 383,182 |
| المغـــرب | 16,972 | 3,387 | 24,508 | 9,037 | 4,236 | 58,140 | 23,766 | 8,187 | 7,595 | 39,548 | 9,785 | 14,596 | 20,767 | 45,148 | 142,835 | 17,776 | 160,611 |
| موريتانـيا | 2,003 | 2,037 | 702 | 354 | 245 | 5,342 | 1,084 | 658 | 383 | 2,125 | 495 | 724 | 1,247 | 2,466 | 9,933 | 822 | 10,755 |
| اليمـــن | 801 | 47 | 449 | 168 | 41 | 1,505 | 737 | 569 | 156 | 1,461 | 295 | 556 | 36 | 887 | 3,853 | 59 | 3,912 |

المصدر : مصادر الملحق (1/2).

* السودان وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات.

** القمر : قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الأخرى.

## ملحق (5/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2023

(مليون دولار أمريكي)

| | الاستهلاك النهائي | | | الاستثمار | صادرات السلع | واردات السلع | فجوة | الناتج المحلي | صافي دخل | الناتج القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العائلي | الحكومي | المجموع | الإجمالي | والخدمات | والخدمات | الموارد | الإجمالي | عوامل الانتاج | الإجمالي |
| **مجموع الدول العربية** | **1,743,000** | **599,979** | **2,342,979** | **954,626** | **1,664,089** | **1,398,608** | **265,481** | **3,563,085** | **466** | **3,563,551** |
| الأردن | 39,101 | 7,685 | 46,785 | 12,290 | 22,217 | 30,132 | 7,915- | 51,161 | 237- | 50,924 |
| الإمـــارات | 234,510 | 63,851 | 298,361 | 147,712 | 558,402 | 481,852 | 76,550 | 522,622 | 3,839 | 526,462 |
| البحريـــن | 17,954 | 6,750 | 24,704 | 13,518 | 40,349 | 32,379 | 7,970 | 46,192 | 2,607- | 43,585 |
| تونـــس | 37,855 | 9,373 | 47,228 | 3,962 | 25,602 | 28,523 | 2,920- | 48,270 | 1,209- | 47,061 |
| الجزائـــر | 101,004 | 44,392 | 145,396 | 93,412 | 58,485 | 49,680 | 8,806 | 247,613 | 3,585- | 244,028 |
| جيبوتـــي | 3,012 | 594 | 3,606 | 587 | 6,931 | 7,115 | 184- | 4,010 | 194 | 4,204 |
| الســعودية | 530,677 | 255,095 | 785,772 | 355,847 | 368,531 | 291,565 | 76,966 | 1,218,585 | 10,933 | 1,229,519 |
| الســودان | 35,022 | 2,629 | 37,651 | 5,885 | 3,831 | 6,103 | 2,273- | 41,264 | 2,751- | 38,513 |
| ســورية | 10,999 | 1,135 | 12,135 | 697 | 1,812 | 5,359 | 3,547- | 9,284 | 366- | 8,918 |
| العـــراق | 106,974 | 47,128 | 154,102 | 64,764 | 106,561 | 80,207 | 26,353 | 245,220 | 938 - | 244,281 |
| عُمـــان | 39,996 | 20,253 | 60,248 | 28,311 | 64,749 | 47,412 | 17,337 | 105,896 | 7,058- | 98,838 |
| فلسطـين | 17,526 | 3,614 | 21,140 | 4,569 | 3,167 | 11,028 | 7,861- | 17,848 | 3,675 | 21,523 |
| قطـــر | 50,946 | 33,085 | 84,031 | 78,941 | 127,836 | 74,247 | 53,589 | 216,560 | 6,074- | 210,487 |
| القُمـــر | 1,353 | 125 | 1,479 | 172 | 175 | 473 | 298- | 1,353 | 2- | 1,351 |
| الكويـــت | 63,341 | 40,679 | 104,021 | 29,309 | 95,472 | 63,423 | 32,049 | 165,378 | 20,366 | 185,744 |
| لبنـــان | 24,179 | 1,021 | 25,200 | 1,660 | 8,130 | 11,424 | 3,293- | 23,567 | 691- | 22,876 |
| ليبيـــا | 18,249 | 5,499 | 23,747 | 518 | 30,239 | 11,861 | 18,378 | 42,643 | 714 | 43,357 |
| مصـــر | 310,790 | 26,720 | 337,510 | 64,908 | 75,203 | 84,012 | 8,810- | 393,609 | 11,627- | 381,981 |
| المغـــرب | 87,998 | 27,750 | 115,748 | 42,335 | 61,926 | 74,018 | 12,092- | 145,991 | 2,251- | 143,739 |
| موريتانـيا | 5,881 | 1,826 | 7,707 | 4,508 | 4,070 | 5,654 | 1,583- | 10,631 | 176 | 10,808 |
| اليمـــن | 5,632 | 777 | 6,408 | 722 | 401 | 2,142 | 1,741- | 5,389 | 36- | 5,353 |

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

## ملحق (6/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2024

(مليون دولار أمريكي)

| | الاستهلاك النهائي | | | الاستثمار | صادرات السلع | واردات السلع | فجوة | الناتج المحلي | صافي دخل | الناتج القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العائلي | الحكومي | المجموع | الإجمالي | والخدمات | والخدمات | الموارد | الإجمالي | عوامل الانتاج | الإجمالي |
| **مجموع الدول العربية** | **1,836,854** | **620,677** | **2,457,530** | **1,016,619** | **1,661,636** | **1,511,275** | **150,361** | **3,624,511** | **1,631** | **3,626,142** |
| الأردن | 40,237 | 7,765 | 48,002 | 13,149 | 22,766 | 30,489 | 7,724- | 53,427 | 238- | 53,189 |
| الإمـــارات | 246,240 | 64,444 | 310,685 | 183,073 | 584,041 | 525,473 | 58,567 | 552,325 | 4,012 | 556,337 |
| البحريـــن | 18,813 | 6,649 | 25,462 | 13,389 | 41,303 | 33,044 | 8,259 | 47,110 | 2,649- | 44,461 |
| تونـــس | 40,852 | 9,731 | 50,583 | 4,038 | 25,694 | 28,929 | 3,235- | 51,387 | 1,126- | 50,261 |
| الجزائـــر | 108,122 | 47,880 | 156,002 | 104,187 | 60,549 | 55,538 | 5,010 | 265,200 | 3,812- | 261,388 |
| جيبوتـــي | 3,069 | 614 | 3,683 | 808 | 7,232 | 7,344 | 112- | 4,378 | 200 | 4,578 |
| الســعودية | 556,685 | 264,357 | 821,042 | 374,878 | 360,897 | 317,012 | 43,886 | 1,239,805 | 11,040 | 1,250,845 |
| الســودان | 23,022 | 1,630 | 24,652 | 2,331 | 2,375 | 3,777 | 1,403- | 25,580 | 1,178- | 24,402 |
| ســورية | 17,436 | 1,324 | 18,761 | 845 | 2,417 | 11,860 | 9,443- | 10,163 | 400- | 9,762 |
| العـــراق | 113,142 | 50,323 | 163,465 | 66,860 | 103,538 | 88,269 | 15,268 | 245,593 | 940 - | 244,652 |
| غمـــان | 41,432 | 20,541 | 61,973 | 29,125 | 65,203 | 49,358 | 15,845 | 106,943 | 7,199- | 99,744 |
| فلسطـين | 13,037 | 2,836 | 15,873 | 3,218 | 2,885 | 8,264 | 5,379- | 13,711 | 910 | 14,621 |
| قطـــر | 55,524 | 35,455 | 90,979 | 83,059 | 129,104 | 84,642 | 44,462 | 218,500 | 6,378- | 212,122 |
| القُمـــر | 1,441 | 133 | 1,574 | 182 | 175 | 491 | 316- | 1,440 | 2- | 1,439 |
| الكويـــت | 65,811 | 43,187 | 108,998 | 32,416 | 83,209 | 64,383 | 18,827 | 160,240 | 19,707 | 179,947 |
| لبنـــان | 31,819 | 1,341 | 33,160 | 1,534 | 7,614 | 14,075 | 6,461- | 28,233 | 807- | 27,426 |
| ليبيـــا | 19,502 | 5,627 | 25,129 | 620 | 28,229 | 11,963 | 16,266 | 42,015 | 726 | 42,741 |
| مصـــر | 335,596 | 24,027 | 359,622 | 49,801 | 62,751 | 88,992 | 26,241- | 383,182 | 7,993- | 375,189 |
| المغـــرب | 95,111 | 30,352 | 125,463 | 48,303 | 67,454 | 80,609 | 13,154- | 160,611 | 2,382- | 158,230 |
| موريتانيا | 5,741 | 1,886 | 7,627 | 4,302 | 3,989 | 5,163 | 1,174- | 10,755 | 166 | 10,921 |
| اليمـــن | 4,220 | 576 | 4,796 | 503 | 213 | 1,599 | 1,386- | 3,912 | 27- | 3,885 |

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

## ملحق (7/2): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

| الدولة | نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني | نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي* (2.15$ في اليوم) | مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 15.7 | 0.04 | 33.70 |
| الامارات | | | 26.4 |
| تونس | 16.60 | 0.27 | 33.72 |
| الجزائر | 5.50 | 0.46 | 27.62 |
| القمر | 42.40 | 18.64 | 45.33 |
| جيبوتي | 21.10 | 19.08 | 41.59 |
| السودان | 46.50 | 15.26 | 34.24 |
| سورية | | 24.84 | 26.63 |
| الصومال | | 70.73 | 36.82 |
| العراق | 17.50 | 0.10 | 29.50 |
| عمان | | | 39.90 |
| فلسطين | 29.20 | 0.50 | 33.69 |
| قطر | | 0.00 | 35.13 |
| الكويت | | | 36.00 |
| لبنان | 27.40 | 0.00 | 31.83 |
| مصر | 29.70 | 1.47 | 31.89 |
| المغرب | 4.80 | 1.44 | 39.55 |
| موريتانيا | 31.80 | 5.35 | 32.00 |
| اليمن | 48.60 | 19.80 | 36.70 |

* خط الفقر 2.15 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 17

المصدر: البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة (Poverty and Inequality Platform(PIP))؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة، أحدث بيانات متوفرة.

## ملحق (8/2): عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية
## (2000 و2010 و2013 و2020 - 2024)

(ألف نسمة)

| | 2000 | 2010 | 2014 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | معدل النمو (%) (2024 - 2023) | متوسط نسبة التغير (2024 - 2014) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 281,030 | 356,582 | 384,501 | 429,732 | 436,893 | 445,972 | 456,135 | 467,424 | 2.47 | 1.97 |
| الأردن | 4,857 | 6,698 | 8,804 | 10,806 | 11,057 | 11,302 | 11,516 | 11,734 | 1.89 | 2.91 |
| الإمـــارات | 3,275 | 8,271 | 9,071 | 9,289 | 9,861 | 10,289 | 10,679 | 11,079 | 3.75 | 2.02 |
| البحريـــن | 638 | 1,229 | 1,315 | 1,472 | 1,504 | 1,525 | 1,577 | 1,588 | 0.71 | 1.91 |
| تونـــس | 9,552 | 10,566 | 11,012 | 11,688 | 11,764 | 11,804 | 11,850 | 11,887 | 0.31 | 0.77 |
| الجزائـــر | 30,416 | 35,978 | 39,114 | 44,244 | 45,023 | 45,799 | 46,591 | 47,416 | 1.77 | 1.94 |
| جيبوتـــي | 718 | 853 | 902 | 989 | 1,001 | 1,013 | 1,025 | 1,037 | 1.17 | 1.40 |
| الســعودية | 20,847 | 23,978 | 30,770 | 31,553 | 30,784 | 32,175 | 33,702 | 35,300 | 4.74 | 1.38 |
| الســـودان (1) | 31,081 | 42,200 | 37,289 | 44,440 | 45,657 | 46,807 | 48,042 | 49,319 | 2.66 | 2.84 |
| ســـورية | 16,411 | 21,019 | 18,711 | 17,501 | 17,943 | 18,375 | 18,811 | 19,259 | 2.38 | 0.29 |
| الصومـــال | 8,721 | 12,027 | 13,309 | 16,537 | 17,066 | 17,598 | 18,143 | 18,709 | 3.12 | 3.46 |
| العـــراق | 24,086 | 32,490 | 36,005 | 40,150 | 41,191 | 42,149 | 43,324 | 46,119 | 6.45 | 2.51 |
| عُمـــان | 2,402 | 2,773 | 3,993 | 4,481 | 4,527 | 4,934 | 5,165 | 5,322 | 3.04 | 2.91 |
| فلسطيـــن | 3,053 | 4,023 | 4,429 | 5,101 | 5,227 | 5,355 | 5,483 | 5,613 | 2.37 | 2.40 |
| قطـــر | 614 | 1,699 | 2,216 | 2,846 | 2,748 | 2,658 | 2,704 | 2,788 | 3.11 | 2.32 |
| القُمـــر | 537 | 656 | 715 | 806 | 822 | 837 | 852 | 867 | 1.76 | 1.95 |
| الكويـــت | 2,228 | 3,582 | 4,092 | 4,671 | 4,628 | 4,737 | 4,860 | 4,988 | 2.63 | 2.00 |
| لبنـــان | 3,843 | 4,953 | 6,261 | 5,663 | 5,593 | 5,490 | 5,354 | 5,219 | -2.52 | -1.80 |
| ليبيـــا | 5,155 | 6,492 | 6,098 | 6,670 | 6,999 | 7,125 | 7,246 | 7,369 | 1.70 | 1.91 |
| مصـــر | 63,974 | 78,685 | 86,814 | 100,604 | 102,061 | 103,605 | 105,174 | 106,565 | 1.32 | 2.07 |
| المغـــرب | 28,466 | 31,894 | 33,782 | 35,752 | 36,013 | 36,134 | 36,492 | 36,828 | 0.92 | 0.87 |
| موريتانيـا | 2,695 | 3,362 | 3,843 | 4,149 | 4,271 | 4,372 | 4,927 | 5,070 | 2.90 | 2.81 |
| اليمـــن | 17,461 | 23,154 | 25,956 | 30,320 | 31,153 | 31,889 | 32,618 | 33,348 | 2.24 | 2.54 |

(1) بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد الانفصال في 2011/7/9.
المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

## ملحق (9/2): المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

| | المساحة (كم2) | الكثافة السكانية (فرد/كم2) | | سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي | | | | النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 2010 | | 2023 | | 2010 | | | 2023 | | |
| | 2024 | 2024 | 2010 | حضر | ريف | حضر | ريف | أقل من 15 | 15 - 65 | أكثر من 65 | أقل من 15 | 15 - 65 | أكثر من 65 |
| الأردن | 89,318 | 131 | 75 | 82.6 | 17.4 | 92.0 | 8.0 | 37.0 | 59.3 | 3.7 | 34.3 | 62.0 | 3.7 |
| الإمارات | 71,024 | 156 | 116 | 84.1 | 15.9 | 88.0 | 12.0 | 13.4 | 85.9 | 0.7 | 22.1 | 76.0 | 1.9 |
| البحرين | 790 | 2011 | 1605 | 88.5 | 11.5 | 90.0 | 10.0 | 20.3 | 77.6 | 2.1 | 18.5 | 77.7 | 3.8 |
| تونس | 163,610 | 73 | 65 | 68.8 | 31.2 | 71.0 | 29.0 | 25.0 | 67.5 | 7.5 | 24.0 | 67.0 | 9.0 |
| الجزائر | 2,381,741 | 20 | 15 | 52.1 | 47.9 | 75.0 | 25.0 | 27.2 | 67.3 | 5.5 | 31.0 | 63.0 | 6.0 |
| جيبوتي | 23,200 | 45 | 37 | 76.0 | 24.0 | 79.0 | 21.0 | 34.8 | 61.5 | 3.7 | 30.0 | 66.0 | 4.0 |
| السعودية | 2,149,700 | 16 | 11 | 77.3 | 22.7 | 85.0 | 15.0 | 20.4 | 77.5 | 2.1 | 24.0 | 73.0 | 3.0 |
| السودان [1] | 1,865,813 | 26 | 23 | 33.1 | 66.9 | 36.0 | 64.0 | 43.0 | 53.7 | 3.3 | 41.0 | 56.0 | 3.0 |
| سورية | 185,180 | 104 | 114 | 55.7 | 44.3 | 57.0 | 43.0 | 36.4 | 60.2 | 3.4 | 30.0 | 65.0 | 5.0 |
| الصومال | 637,657 | 29 | 19 | 30.1 | 69.9 | 48.0 | 52.0 | 47.7 | 49.7 | 2.6 | 46.0 | 51.0 | 3.0 |
| العراق | 435,052 | 106 | 75 | 66.2 | 33.8 | 70.2 | 29.8 | 41.7 | 55.0 | 3.3 | 21.5 | 75.4 | 3.1 |
| عُمان | 309,500 | 17 | 9 | 66.3 | 33.7 | 88.0 | 12.0 | 25.7 | 71.6 | 2.7 | 25.0 | 72.0 | 3.0 |
| فلسطين | ... | ... | ... | 68.4 | 31.6 | 78.0 | 22.0 | 37.3 | 54.9 | 7.8 | 38.0 | 58.0 | 4.0 |
| قطر | 11,627 | 240 | 146 | 93.5 | 4.0 | 99.0 | 1.0 | 13.7 | 85.9 | 0.4 | 15.0 | 83.0 | 2.0 |
| القُمر | 1,861 | 466 | 352 | 27.9 | 72.1 | 30.0 | 70.0 | 41.0 | 56.0 | 3.0 | 38.0 | 58.0 | 4.0 |
| الكويت | 17,818 | 276 | 200 | 98.3 | 1.7 | 100.0 | 0.0 | 23.2 | 74.8 | 2.0 | 19.0 | 78.1 | 2.9 |
| لبنان | 10,452 | 499 | 474 | 83.0 | 17.0 | 89.0 | 11.0 | 23.7 | 67.9 | 8.4 | 27.0 | 63.0 | 10.0 |
| ليبيا | 1,759,500 | 4 | 4 | 76.0 | 24.0 | 82.0 | 18.0 | 28.4 | 67.4 | 4.2 | 28.0 | 67.0 | 5.0 |
| مصر | 1,001,450 | 106 | 79 | 43.0 | 57.0 | 43.0 | 57.0 | 32.1 | 63.1 | 4.8 | 34.3 | 61.8 | 3.9 |
| المغرب | 710,850 | 52 | 45 | 57.7 | 42.3 | 65.0 | 35.0 | 27.5 | 66.6 | 5.9 | 26.0 | 66.0 | 8.0 |
| موريتانيا | 1,030,700 | 5 | 3 | 39.0 | 61.0 | 58.0 | 42.0 | 41.2 | 55.7 | 3.1 | 40.2 | 56.1 | 3.7 |
| اليمن | 527,968 | 63 | 44 | 31.7 | 68.3 | 40.0 | 60.0 | 42.5 | 54.8 | 2.7 | 41.0 | 56.0 | 3.0 |

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2025.

## ملحق (10/2): المؤشرات الصحية في الدول العربية

| | إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام | الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%) | | النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية | | | عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة | | عدد الممرضات لكل 100,000 نسمة | | عدد السكان مقابل كل سرير | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | العام | الخاص | الحضر | الريف | الإجمالي | | | | | | |
| | 2023 | 2023 | 2023 | | 2023 | | | 2010 | 2022 | 2010 | 2022 | 2010 | 2022 |
| الأردن | 2.6 | 7.9 | 49.7 | 50.3 | 98 | 97 | 98 | 265 | 278 | 231 | 265 | 519 | 721 |
| الإمـــارات | 4.7 | 12.1 | 59.2 | 40.8 | 100 | 100 | 100 | 147 | 290 | 270 | 640 | 935 | 537 |
| البحريـــن | 2.7 | 10.1 | 62.7 | 37.3 | 100 | - | 100 | 210 | 283 | 250 | 634 | 556 | 594 |
| تونـــس | 4.1 | 12.4 | 58.7 | 41.3 | 97 | 78 | 87 | 117 | 137 | 324 | 310 | 540 | 535 |
| الجزائـــر | 3.3 | 8.8 | 62.6 | 37.4 | 98 | 88 | 93 | 156 | 217 | 190 | 357 | 582 | 720 |
| جيبوتـــي | 1.0 | 4.2 | 50.1 | 49.9 | 72 | 19 | 45 | 21 | 20 | 80 | 71 | 714 | 715 |
| الســـعودية | 4.6 | 14.4 | 70.3 | 29.7 | 100 | 100 | 100 | 244 | 310 | 470 | 550 | 455 | 655 |
| الســـودان | 0.8 | 7.9 | 34.2 | 65.8 | 42 | 11 | 26 | 30 | 31 | 80 | 115 | 1250 | 1436 |
| ســـورية | 3.3 | 4.5 | 44.8 | 55.2 | 94 | 92 | 93 | 157 | 139 | 191 | 155 | 667 | 719 |
| الصومـــال | (1) 3.0 | (1) 2.4 | (1) 45.0 | (1) 55.0 | 48 | 5 | 26 | 3 | 4 | 10 | 11 | 1429 | 1109 |
| العـــراق | 2.2 | 8.8 | 12.6 | 87.4 | 84 | 81 | 82 | 75 | 100 | 140 | 260 | 214 | 55 |
| عُمـــان | 3.8 | 10.5 | 90.3 | 9.7 | 98 | 96 | 97 | 211 | 210 | 462 | 480 | 556 | 669 |
| فلسطيـــن | 10.4 | 11.0 | 47.3 | 52.7 | 99 | 99 | 99 | 208 | 270 | 182 | 292 | 769 | 785 |
| قطـــر | 2.5 | 8.4 | 79.1 | 20.9 | 100 | 100 | 100 | 403 | 255 | 570 | 740 | 833 | 779 |
| القُمـــر | 0.9 | 4.7 | 14.5 | 85.5 | 48 | 30 | 38 | 20 | 32 | 70 | 165 | 455 | 460 |
| الكويـــت | 5.2 | 9.9 | 89.9 | 10.1 | 100 | - | 100 | 291 | 403 | 636 | 741 | 417 | 428 |
| لبنـــان | 2.9 | 16.7 | 33.1 | 66.9 | 88 | - | 88 | 320 | 220 | 180 | 180 | 286 | 380 |
| ليبيـــا | 5.0 | 4.3 | 70.3 | 29.7 | 98 | 97 | 98 | 200 | 210 | 680 | 650 | 270 | 318 |
| مصـــر | 1.7 | 6.8 | 31.9 | 68.1 | 97 | 92 | 94 | 76 | 127 | 139 | 235 | 43 | 133 |
| المغـــرب | 2.2 | 7.2 | 43.5 | 56.5 | 78 | 63 | 71 | 61 | 70 | 90 | 140 | 1408 | 1412 |
| موريتانـيا | 1.6 | 8.3 | 40.2 | 59.8 | 51 | 9 | 30 | 20 | 25 | 80 | 170 | 1894 | 2555 |
| اليمـــن | 0.4 | 2.2 | 9.2 | 90.8 | 89 | 30 | 60 | 27 | 14 | 70 | 6 | 1429 | 1788 |

(1) البيانات لعام 2002-2010.

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة المعلومات، 2025 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات 2025.

## ملحق (11/2): الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

| | معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان | | العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | | معدل الخصوبة الإجمالي | | معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان) | | معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي) | | معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) | | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 |
| الأردن | 30.1 | 16.0 | 73.0 | 75.3 | 3.8 | 2.6 | 7.0 | 6.0 | 53 | 30 | 23.0 | 14.0 | 28.0 | 13.3 |
| الإمـــارات | 13.1 | 9.5 | 77.7 | 83.1 | 1.7 | 2.3 | 1.3 | 1.1 | 12 | 5 | 7.3 | 3.6 | 8.6 | 4.9 |
| البحريـــن | 19.5 | 11.7 | 76.0 | 81.4 | 2.4 | 1.8 | 2.7 | 2.3 | 20 | 12 | 7.3 | 6.0 | 8.5 | 6.2 |
| تونـــس | 19.6 | 12.5 | 74.2 | 76.7 | 2.3 | 1.8 | 5.8 | 6.9 | 56 | 41 | 16.8 | 13.3 | 4.3 | 11.5 |
| الجزائـــر | 24.7 | 21.5 | 76.3 | 76.5 | 2.1 | 2.8 | 4.4 | 4.5 | 32 | 36 | 23.7 | 19.0 | 27.5 | 20.5 |
| جيبوتـــي | 28.9 | 22.2 | 56.1 | 66.2 | 3.6 | 2.6 | 10.2 | 9.1 | 200 | 250 | 62.5 | 46.0 | 76.5 | 49.1 |
| الســـعودية | 23.3 | 17.5 | 74.7 | 79.0 | 2.8 | 2.3 | 3.9 | 2.9 | 14 | 16 | 16.9 | 6.0 | 19.5 | 7.4 |
| الســـودان | 32.7 | 33.6 | 58.8 | 66.5 | 4.2 | 4.3 | 9.0 | 6.8 | 730 | 290 | 51.3 | 39.0 | 76.7 | 53.0 |
| ســـورية | 22.8 | 20.1 | 74.6 | 72.6 | 2.8 | 2.7 | 3.5 | 5.1 | 70 | 31 | 14.0 | 18.0 | 16.3 | 21.7 |
| الصومـــال | 43.5 | 43.6 | 50.4 | 59.0 | 6.3 | 6.1 | 15.0 | 11.6 | 1000 | 827 | 97.2 | 71.0 | 159.2 | 102.1 |
| العـــراق | 35.4 | 24.2 | 68.5 | 74.9 | 4.5 | 2.9 | 5.8 | 3.3 | 70 | 28 | 28.6 | 28.4 | 38.6 | 22.4 |
| عُمـــان | 31.0 | 18.4 | 76.1 | 80.2 | 3.7 | 2.5 | 3.3 | 3.8 | 26 | 30 | 9.3 | 9.0 | 11.3 | 10.1 |
| فلسطيـــن | 32.8 | 28.8 | 71.8 | 74.4 | 4.3 | 3.3 | 4.1 | 3.7 | 45 | 30 | 19.5 | 13.0 | 23.0 | 16.0 |
| قطـــر | 11.4 | 9.8 | 78.2 | 82.5 | 2.2 | 1.7 | 1.1 | 1.3 | 7 | 8 | 7.7 | 18.4 | 9.0 | 6.8 |
| القُمـــر | 37.5 | 29.4 | 66.2 | 67.0 | 4.7 | 3.9 | 8.8 | 8.7 | 280 | 272 | 64.5 | 39.0 | 88.2 | 44.8 |
| الكويـــت | 18.2 | 10.9 | 79.0 | 80.6 | 2.3 | 1.5 | 3.1 | 1.8 | 14 | 6 | 9.2 | 8.2 | 10.8 | 7.6 |
| لبنـــان | 15.4 | 14.9 | 72.4 | 77.9 | 1.8 | 2.2 | 6.9 | 8.3 | 25 | 27 | 8.8 | 7.0 | 10.3 | 18.1 |
| ليبيـــا | 23.1 | 17.8 | 70.0 | 71.1 | 2.4 | 2.3 | 4.0 | 6.0 | 58 | 75 | 14.2 | 9.0 | 16.6 | 14.8 |
| مصـــر | 28.8 | 21.2 | 69.6 | 71.8 | 2.8 | 2.8 | 6.1 | 5.8 | 54 | 41 | 14.0 | 18.9 | 18.7 | 16.2 |
| المغـــرب | 18.8 | 17.5 | 72.8 | 75.5 | 2.2 | 2.2 | 5.6 | 6.2 | 112 | 64 | 28.8 | 15.0 | 36.3 | 16.3 |
| موريتانـيا | 33.8 | 35.5 | 57.3 | 68.7 | 4.4 | 4.7 | 9.7 | 11.0 | 824 | 424 | 62.1 | 33.0 | 97.4 | 36.6 |
| اليمـــن | 37.9 | 30.5 | 62.0 | 69.4 | 5.5 | 4.6 | 8.9 | 6.8 | 200 | 500 | 43.8 | 35.0 | 56.3 | 38.8 |

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2025 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2025 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، 2025 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2025.

## ملحق (12/2): السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم(*)

(نسب مئوية)

| | مياه شرب آمنة | | | | | | صرف صحي ملائم | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | | | 2023 | | | 2010 | | | 2023 | | |
| | الحضر | الريف | الإجمالي | الحضر | الريف | الإجمالي | الحضر | الريف | الإجمالي | الحضر | الريف | الإجمالي |
| الأردن | 98 | 92 | 97 | 99.1 | 97.0 | 98.0 | 98.8 | 98.4 | 98.0 | 97.3 | 95.4 | 96.4 |
| الإمـــارات | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 98.0 | 95.0 | 97.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |
| البحريـــن | 100 | ... | 100 | 99.9 | - | 99.9 | 100.0 | ... | 100.0 | 100.0 | - | 100.0 |
| تونـــس | 98 | 94 | 98 | 99.5 | 96.9 | 98.6 | 96.0 | 64.0 | 80.0 | 97.6 | 97.1 | 97.4 |
| الجزائـــر | 85 | 79 | 83 | 96.1 | 90.4 | 94.7 | 91.7 | 73.6 | 95.0 | 87.9 | 79.9 | 83.9 |
| جيبوتـــي | 99 | 54 | 88 | 84.1 | 47.3 | 76.2 | 57.9 | 11.5 | 50.0 | 79.3 | 21.9 | 50.5 |
| الســـعودية | ... | ... | 96 | 100.0 | 99.8 | 99.9 | 99.0 | 99.0 | 99.0 | 95.9 | 92.2 | 94.1 |
| الســـودان | 67 | 52 | 58 | 74.2 | 59.7 | 64.9 | 40.5 | 11.0 | 26.0 | 60.3 | 24.4 | 42.4 |
| ســـورية | 93 | 86 | 90 | 95.6 | 92.1 | 94.1 | 95.0 | 89.5 | 95.0 | 96.0 | 93.6 | 94.8 |
| الصومـــال | 66 | 7 | 29 | 80.1 | 38.6 | 58.3 | 46.5 | 7.1 | 23.0 | 57.0 | 25.9 | 41.5 |
| العـــراق | 91 | 56 | 79 | 93.3 | 71.1 | 86.2 | 77.4 | 53.7 | 73.0 | 80.7 | 77.8 | 78.8 |
| عُمـــان | 93 | 78 | 89 | 94.7 | 76.3 | 86.2 | 93.5 | 78.2 | 99.0 | 99.3 | 99.3 | 99.3 |
| فلسطيـــن | 96 | 85 | 94 | 98.0 | 100.0 | 98.4 | 91.6 | 87.1 | 98.9 | 99.6 | 99.0 | 99.3 |
| قطـــر | 100 | 100 | 100 | 100.0 | - | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | ... | 100.0 |
| القُمـــر | 91 | 97 | 95 | 88.2 | 76.9 | 82.6 | 43.9 | 23.5 | 36.0 | 45.5 | 31.9 | 38.7 |
| الكويـــت | 100 | ... | 100 | 100.0 | - | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | ... | 100.0 |
| لبنـــان | 100 | 100 | 100 | ... | ... | 100 | 100.0 | ... | 95.2 | ... | ... | 99.0 |
| ليبيـــا | ... | ... | 98 | ... | ... | 99.9 | 97.0 | 96.0 | 97.0 | ... | ... | 92.0 |
| مصـــر | 100 | 99 | 99 | 99.3 | 98.4 | 98.8 | 94.8 | 88.7 | 95.0 | 99.8 | 95.8 | 97.8 |
| المغـــرب | 94 | 60 | 78 | ... | ... | 93.0 | 99.0 | 73.3 | 87.5 | ... | ... | 67.3 |
| موريتانيـا | 52 | 48 | 50 | 73.1 | 52.9 | 62.8 | 34.5 | 7.0 | 26.0 | 47.2 | 16.7 | 31.2 |
| اليمـــن | 72 | 47 | 55 | 77.2 | 51.8 | 61.8 | 89.1 | 29.6 | 53.0 | 78.4 | 39.6 | 59.0 |

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر: مصادر وطنيه - البنك الدولي، "مؤسرات التنميه الدوليه"، إعداد محلمه، وماعده معلومات البنك، 2025 - منظمه الصحه العالميه، وماعده معلومات المنظمه، 2025. - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2024.

## ملحق (13/2): معدلات القيد في مراحل التعليم

### (أ) معدل القيد الإجمالي (*)

| | المرحلة الأولى | | | | | | المرحلة الثانوية | | | | | | المرحلة العليا | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | | | 2023 | | | 2010 | | | 2023 | | | 2010 | | | 2023 | | |
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| الأردن | 89.9 | 81.8 | 89.7 | 98.1 | 98.5 | 98.3 | 84.7 | 90.2 | 87.4 | 90.8 | 93.2 | 92.0 | 33.4 | 42.9 | 37.8 | 26.8 | 40.4 | 33.1 |
| الإمارات | 96.9 | 98.92 | 97.9 | 106.0 | 106.5 | 106.3 | (1) 91.0 | (1) 93.9 | (1) 92.4 | 101.7 | 102.2 | 101.9 | 10.7 | 29.9 | 17.0 | 54.3 | 70.2 | 61.4 |
| البحرين | 95.6 | 95.7 | 96.1 | 93.5 | 94.6 | 94.0 | 88.4 | 92.1 | 90.2 | 107.1 | 102.2 | 104.7 | 35.7 | 59.9 | 46.0 | 39.1 | 84.3 | 57.1 |
| تونس | 104.3 | 105.3 | 103.6 | 105.3 | 103.5 | 104.4 | 85.6 | 90.8 | 88.1 | 87.4 | 99.8 | 93.3 | 28.6 | 43.5 | 36.0 | 27.4 | 49.0 | 38.1 |
| الجزائر | 117.4 | 111.4 | 113.8 | 106.9 | 104.8 | 105.8 | 97.3 | 104.5 | 100.7 | 99.4 | 103.2 | 101.3 | 24.8 | 37.2 | 30.7 | 44.3 | 67.3 | 55.5 |
| جيبوتي | 64.2 | 69.3 | 66.5 | 67.9 | 60.8 | 64.4 | 42.1 | 39.4 | 40.9 | 48.4 | 41.6 | 45.0 | 4.3 | 2.9 | 3.6 | (2) 6.0 | (2) 4.6 | (2) 5.3 |
| السعودية | 125.5 | 105.6 | 128.1 | 103.6 | 101.7 | 102.7 | 103.3 | 97.9 | 100.6 | 120.3 | 119.6 | 119.9 | 22.5 | 40.6 | 29.3 | 69.5 | 78.5 | 73.8 |
| السودان | 70.9 | 68.1 | 67.3 | (3) 73.8 | (3) 70.8 | (3) 72.4 | 42.7 | 36.6 | 39.7 | 42.2 | 44.9 | 43.5 | 13.9 | 15.7 | 14.8 | (3) 15.8 | (3) 15.9 | (3) 15.9 |
| سورية | 118.9 | 116.5 | 116.8 | 76.8 | 76.8 | 76.8 | 71.1 | 70.5 | 70.8 | 37.0 | 42.0 | 39.5 | 26.6 | 22.1 | 24.7 | (3) 40.4 | (3) 47.4 | (3) 43.8 |
| الصومال | (1) 42.0 | (1) 23.1 | (1) 32.6 | 22.8 | 18 | 20.9 | (1) 10.6 | (1) 4.9 | (1) 7.7 | 3.9 | 2.8 | 3.4 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العراق | (1) 113.1 | (1) 95.4 | (1) 104.5 | (1) 113.1 | (1) 95.4 | (1) 104.5 | (1) 60.3 | (1) 45.1 | (3) 52.9 | (1) 60.3 | (1) 45.1 | (1) 52.9 | ... | ... | 15.4 | (1) 15.4 | (1) 8.4 | (1) 12.0 |
| عُمان | 111.0 | 102.7 | 106.5 | 89.2 | 91.0 | 90.1 | 113.5 | 115.4 | 114.5 | 92.7 | 91.2 | 92.0 | 25.7 | 30.5 | 27.9 | 35.9 | 52.9 | 43.8 |
| فلسطين | 94.7 | 90.1 | 92.5 | 91.8 | 91.0 | 91.4 | 87.7 | 90.6 | 89.2 | 86.1 | 92.2 | 89.1 | 39.3 | 50.9 | 45.1 | 33.9 | 54.8 | 44.5 |
| قطر | 102.0 | 105.9 | 103.0 | 94.3 | 95.8 | 94.9 | 96.9 | 99.4 | 98.2 | 103.7 | 105.5 | 104.6 | 4.4 | 31.9 | 9.6 | 16.5 | 77.3 | 35.1 |
| القُمر | 119.5 | 98.9 | 111.3 | 100.1 | 93.8 | 96.9 | (1) 52.1 | (1) 39.3 | (1) 45.8 | (3) 60.8 | (3) 65.0 | (3) 62.9 | 7.2 | 5.0 | 6.1 | (3) 10.7 | (3) 8.4 | (3) 9.6 |
| الكويت | 102.9 | 101.5 | 103.5 | 77.1 | 89.0 | 82.6 | 97.2 | 101.9 | 99.5 | (3) 94.9 | (3) 101.0 | (3) 97.8 | (1) 11.0 | (1) 25.6 | (1) 17.6 | 39.9 | 65.9 | 52.9 |
| لبنان | 109.5 | 100.0 | 104.7 | 78.9 | 77.4 | 78.2 | 74.5 | 76.1 | 75.3 | 59.5 | 66.7 | 62.8 | 38.3 | 46.3 | 42.2 | ... | ... | 54.4 |
| ليبيا | (1) 113.0 | (1) 107.6 | (1) 110.4 | (2) 117.0 | (2) 112.0 | (2) 114.0 | (1) 86.3 | (1) 101.1 | (1) 93.5 | (1) 86.3 | (1) 101.1 | (1) 93.5 | (1) 56.0 | (1) 61.0 | (1) 58.0 | (1) 50.7 | (1) 49.9 | (1) 50.3 |
| مصر | 92.5 | 102.0 | 90.9 | 95.9 | 95.9 | 95.9 | 65.3 | 64.1 | 64.7 | 85.8 | 83.1 | 84.5 | 31.3 | 28.8 | 30.1 | 37.9 | 37.9 | 37.9 |
| المغرب | 109.1 | 106.2 | 107.1 | 118.8 | 116.3 | 117.6 | 66.7 | 59.2 | 63.1 | 88.2 | 87.2 | 87.7 | 14.4 | 13.6 | 14.0 | 43.3 | 51.8 | 47.5 |
| موريتانيا | 97.5 | 98.3 | 97.9 | 104.3 | 103.7 | 104.0 | 22.6 | 18.3 | 20.4 | 35.6 | 36.3 | 36.0 | 6.9 | 2.6 | 4.7 | 7.7 | 4.4 | 6.0 |
| اليمن | 85.2 | 81.2 | 77.8 | (3) 98.6 | (3) 87.1 | (3) 93.6 | 47.8 | 29.9 | 39.1 | (3) 59.6 | (3) 43.3 | (3) 51.6 | 12.8 | 5.6 | 9.3 | (2) 14.0 | (2) 6.2 | (2) 10.0 |

* تعرّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

(1) البيانات لعام 2006- 2010. (2) البيانات لعام 2011 - 2013. (3) البيانات لعام 2014 -2019.

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2025 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2025.

## " تابع" ملحق (13/2): معدلات القيد في مراحل التعليم

## (ب) معدل القيد الصافي (*)

| | المرحلة الأولى | | | | | | المرحلة الثانوية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | | | 2023 | | | 2010 | | | 2023 | | |
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| الأردن | 88.6 | 88.3 | 88.5 | 96.9 | 97.7 | 97.3 | 73.1 | 83.6 | 78.2 | 77.8 | 87.7 | 82.6 |
| الإمـــارات | 83.1 | 84.8 | 83.9 | 99.8 | 99.9 | 99.8 | (2) 81.4 | (2) 84.0 | (2) 82.6 | 99.7 | 99.9 | 99.8 |
| البحريـــن | 92.9 | 94.3 | 93.6 | 92.7 | 93.9 | 93.3 | 80.5 | 86.5 | 83.4 | 97.5 | 98.9 | 98.3 |
| تونـــس | 96.0 | 97.4 | 96.7 | 98.3 | 99.5 | 98.9 | (2) 67.1 | (2) 75.6 | (2) 71.3 | (2) 67.1 | (2) 75.6 | (2) 71.3 |
| الجزائـــر | 98.9 | 98.6 | 98.8 | 97.6 | 99.6 | 98.6 | (1) 64.5 | (1) 68.0 | (1) 66.2 | 80.0 | 91.3 | 85.5 |
| جيبوتـــي | 47.8 | 47.9 | 47.9 | 61.4 | 55.4 | 58.4 | 23.1 | 17.5 | 20.4 | 37.4 | 34.2 | 35.8 |
| الســعودية | 90.7 | 97.3 | 93.8 | 97.6 | 97.8 | 97.7 | 68.3 | 97.2 | 80.4 | 98.7 | 98.5 | 98.6 |
| الســـودان | 58.1 | 51.7 | 54.9 | (3) 54.3 | (3) 58.1 | (3) 56.2 | 41.1 | 38.9 | 40.0 | (3) 48.7 | (3) 52.4 | (3) 50.5 |
| ســـورية | ... | ... | 98.8 | 73.4 | 74.0 | 73.7 | 39.4 | 39.3 | 39.3 | 25.7 | 30.9 | 28.2 |
| العـــراق | (2) 95.1 | (2) 83.2 | (2) 89.3 | (2) 97.7 | (2) 86.6 | (2) 92.3 | 58.5 | 42.3 | 50.7 | (2) 49.4 | (2) 39.9 | (2) 44.8 |
| عُمـــان | 99.5 | 96.7 | 98.1 | 88.7 | 89.2 | 88.9 | 80.4 | 79.1 | 98.7 | 76.5 | 75.7 | 76.1 |
| فلسطيـــن | 87.7 | 85.7 | 86.7 | 90.8 | 90.1 | 90.4 | 68.9 | 81.6 | 75.3 | 69.6 | 82.1 | 75.9 |
| قطـــر | 96.1 | 96.3 | 96.2 | 91.6 | 93.2 | 92.4 | 87.2 | 87.7 | 87.4 | 84.9 | 90.1 | 87.4 |
| القُمـــر | (2) 75.6 | (2) 71.7 | (2) 73.7 | 81.9 | 77.3 | 79.6 | 42.9 | 44 | 43.5 | 39.4 | 41.6 | 40.4 |
| الكويـــت | 96.1 | 99.6 | 97.8 | 75.5 | 87.0 | 80.8 | 74.9 | 84.3 | 79.4 | 84.5 | 88.7 | 86.5 |
| لبنـــان | 95.2 | 88.4 | 91.8 | 74.4 | 74.2 | 74.3 | 68.5 | 69.6 | 69.0 | 38.9 | 52.3 | 45.3 |
| مصـــر | 87.3 | 86.5 | 86.9 | 95.5 | 95.7 | 95.6 | (2) 36.2 | (2) 36.4 | (2) 36.3 | 71.8 | 67.7 | 69.8 |
| المغـــرب | 90.8 | 91.4 | 91.1 | 99.1 | 99.2 | 99.2 | 58.3 | 49.2 | 53.9 | 76.9 | 77.3 | 77.1 |
| موريتانـيا | 71.3 | 71.4 | 71.4 | (3)67.6 | (3) 70.6 | (3) 69.1 | 18.5 | 16.3 | 16.9 | (3)37.4 | (3)39.0 | (3) 38.2 |
| اليمـــن | 76.4 | 63.5 | 70.1 | (3)78.9 | (3) 89.7 | (3) 84.4 | 41.8 | 25.5 | 33.8 | (3) 54.7 | (3) 40.2 | (3) 47.6 |

* تعرّف معدلات القيد الصافية بانها عدد الطلبة المقيدين في احد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

(1) البيانات لعام 2000 -2005. (2) البيانات لعام 2006- 2010. (3) البيانات لعام 2011- 2019.

المصدر: مصادر الملحق (13/2) - أ.

## "تابع" ملحق (13/2): معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
## (ج) دليل المساواة(*) بين الجنسين في التعليم

| | دليل المساواة بين الجنسين في التعليم | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المرحلة الأولى | | المرحلة الثانوية | | المرحلة العليا | |
| | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 |
| الأردن | 0.91 | 1.00 | 1.06 | 1.03 | 1.28 | 1.51 |
| الإمـــارات | 1.02 | 1.00 | (1) 1.03 | 1.00 | 2.79 | 1.29 |
| البحريـــن | 1.00 | 1.01 | 1.04 | 14.39 | (1) 1.68 | 2.16 |
| تونـــس | 1.01 | 0.98 | 1.06 | 1.14 | 1.52 | 1.79 |
| الجزائـــر | 0.95 | 0.98 | 1.07 | 1.04 | 1.50 | 1.52 |
| جيبوتـــي | 1.08 | 0.90 | 0.94 | 0.86 | 0.67 | (2) 0.77 |
| الســـعودية | 0.84 | 0.98 | 0.95 | 0.99 | 1.80 | 1.13 |
| الســـودان | 0.96 | (3) 0.96 | 0.86 | (3) 1.06 | 1.13 | (3) 1.02 |
| ســـورية | 0.98 | 1.00 | 0.99 | (2) 1.14 | 0.83 | 1.17 |
| الصومـــال | (1) 0.55 | (1) 0.79 | (1) 0.46 | 0.72 | ... | ... |
| العـــراق | (1) 0.84 | (1) 0.84 | (1) 0.75 | (1) 0.75 | ... | (1) 0.55 |
| عُمـــان | 0.93 | 1.02 | 1.02 | 0.98 | 1.19 | 1.47 |
| فلسطيـــن | 0.95 | 0.99 | 1.03 | 1.07 | 1.30 | 1.62 |
| قطـــر | 1.04 | 1.02 | 1.03 | 1.02 | 7.25 | 4.68 |
| القُمـــر | 0.83 | (3) 0.94 | (1) 0.75 | (3) 1.07 | 0.69 | (3) 0.81 |
| الكويـــت | 0.99 | 1.15 | 1.05 | (3) 1.06 | (1) 2.33 | 1.65 |
| لبنـــان | 0.91 | 0.98 | 1.02 | 1.12 | 1.21 | ... |
| ليبيـــا | (1) 0.95 | (2) 0.96 | (1) 1.17 | (1) 1.17 | (1) 1.09 | (1) 0.98 |
| مصـــر | 1.10 | 1.00 | 0.98 | 0.97 | 0.92 | 1.00 |
| المغـــرب | 0.97 | 0.98 | 0.89 | 0.99 | 0.94 | 1.20 |
| موريتانـيا | 1.01 | 0.99 | 0.81 | 1.02 | 0.38 | 0.57 |
| اليمـــن | 0.95 | (3) 0.88 | 0.63 | (3) 0.73 | 0.44 | (2) 0.44 |

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

(1) البيانات لعام 2006- 2010. (2) البيانات لعام 2011 - 2013. (3) البيانات لعام 2014-2018.

المصدر : مصادر الملحق (13/2) - أ.

## ملحق (14/2): عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في مرحلة التعليم الأولي

| | عدد سنوات الدراسة المتوقعة | | | | | | معدلات التسرب (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| | 2010 | | | 2023 | | | 2023 | | |
| الأردن | 11.5 | 11.7 | 11.6 | 12.7 | 13.4 | 13.1 | 2.0 | 2.9 | 2.7 |
| الإمارات | 12.9 | 13.9 | 13.3 | 13.4 | 17.8 | 15.6 | ... | ... | 0.2 |
| البحرين | 13.1 | 14.3 | 13.6 | 14.7 | 16.0 | 15.5 | 5.9 | 7.8 | 6.8 |
| تونس | 13.8 | 15.2 | 14.5 | 13.8 | 15.5 | 14.6 | ... | ... | 1.9 |
| الجزائر | 13.8 | 14.2 | 14.0 | 14.5 | 16.1 | 15.3 | ... | ... | 1.0 |
| جيبوتي | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 8.0 | 8.2 | 8.0 | 31.0 | 36.1 | 33.5 |
| السعودية | 13.4 | 13.4 | 13.4 | 16.7 | 17.0 | 16.9 | 2.8 | 2.7 | 2.8 |
| السودان | 7.5 | 6.9 | 7.2 | 8.7 | 8.3 | 8.5 | 30.5 | 35.3 | 33.9 |
| سورية | 11.9 | 11.6 | 11.7 | 7.7 | 7.2 | 7.4 | 26.8 | 28.4 | 23.6 |
| الصومال | ... | ... | ... | 8.3 | 7.6 | 7.6 | ... | ... | ... |
| العراق | 11.4 | 8.7 | 10.1 | 12.8 | 11.6 | 12.2 | ... | ... | ... |
| عُمان | 13.3 | 13.7 | 13.4 | 12.6 | 13.5 | 13.0 | 4.4 | 4.1 | 4.3 |
| فلسطين | 12.3 | 14.0 | 13.4 | 12.3 | 13.8 | 13.0 | ... | ... | 8.9 |
| قطر | 13.1 | 13.6 | 13.4 | 12.6 | 15.3 | 13.3 | 9.4 | 5.6 | 7.6 |
| القُمر | 11.1 | 11.1 | 11.1 | 12.7 | 13.4 | 13.0 | 18.1 | 18.2 | 22.2 |
| الكويت | 14.2 | 15.2 | 14.6 | 13.8 | 17.8 | 15.7 | 4.4 | 0.9 | 2.7 |
| لبنان | 13.3 | 13.0 | 13.2 | 10.3 | 12.1 | 11.2 | 28.5 | 19.8 | 24.2 |
| ليبيا | 15.9 | 16.4 | 16.1 | 13.5 | 14.8 | 14.0 | ... | ... | ... |
| مصر | 12.1 | 11.7 | 11.7 | 13.0 | 12.8 | 12.9 | 0.2 | 0.3 | 0.5 |
| المغرب | 11.6 | 10.6 | 11.1 | 15.2 | 14.9 | 15.1 | 0.6 | 0.7 | 0.7 |
| موريتانيا | 7.9 | 7.8 | 7.9 | 7.9 | 8.0 | 8.0 | 25.0 | 21.2 | 23.1 |
| اليمن | 10.0 | 7.3 | 8.7 | 8.9 | 6.9 | 7.9 | 10.0 | 21.0 | 16.0 |

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2025، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2024.

## ملحق (15/2): الإنفاق على التعليم

| | كنسبة من الدخل القومي الإجمالي | | كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|
| | 2011-2008 | 2023 | 2010 | 2023 |
| الأردن | 3.1 | 3.2 | 10.8 | 9.7 |
| الإمـــارات | 1.0 | 3.9 | 6.5 | 14.8 |
| البحريـــن | 3.1 | 2.0 | 11.3 | 9.3 |
| تونـــس | 6.9 | 6.7 | 24.9 | 17.0 |
| الجزائـــر | 4.4 | 6.3 | 16.6 | 14.4 |
| جيبوتـــي | 4.5 | 3.8 | 12.3 | 14.5 |
| الســعودية | 5.5 | 5.1 | 19.3 | 18.8 |
| الســودان | 0.8 | 2.2 | 8.0 | 12.5 |
| ســورية | 5.1 | 4.9 | 18.9 | 19.2 |
| الصومـال | ... | ... | 2.0 | 4.2 |
| العـــراق | ... | 4 | ... | 22.8 |
| عُمـــان | 4.6 | 4.2 | 13.8 | 14.2 |
| فلسطيـــن | 4.6 | 5.4 | 17.8 | 18.2 |
| قطـــر | 2.4 | 3.2 | 20.3 | 9.3 |
| القُمـــر | 7.6 | 2.4 | 21.4 | 10.5 |
| الكويـــت | 4.7 | 5 | 7.9 | 12.6 |
| لبنـــان | 1.6 | 1.7 | 5.5 | 9.9 |
| ليبيـــا | ... | 3.3 | ... | ... |
| مصـــر | 3.7 | 3.8 | 11.3 | 12.3 |
| المغـــرب | 5.4 | 6.0 | 4.5 | 23.3 |
| موريتانـيا | 3.8 | 2.6 | 13.7 | 9.5 |
| اليمـــن | 6.7 | 4.6 | 18.0 | 18.2 |

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2025 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك 2025.

# ملحق (16/2): الأمية في الدول العربية

## (أ): معدل الأمية (%)

| | الفئة العمرية (15 سنة فما فوق) | | | | | | الفئة العمرية (15 - 24) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بين الذكور | بين الإناث | جملة | بين الذكور | بين الإناث | جملة | بين الذكور | بين الإناث | جملة | بين الذكور | بين الإناث | جملة |
| | 2010 | | | 2023 | | | 2010 | | | 2023 | | |
| الأردن | 3.7 | 10.3 | 7.0 | 3.9 | 5.9 | 5.0 | 1.2 | 1.2 | 1.2 | 1.1 | 0.8 | 1.0 |
| الإمـــارات | (1) 9.7 | (1) 11.3 | (1) 10.2 | 1.4 | 2.6 | 2.0 | (1) 1.7 | (1) 3.9 | (1) 2.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البحريـــن | 7.2 | 9.8 | 8.1 | 0.9 | 3.2 | 2.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.8 | 1.0 | 1.0 |
| تونـــس | ... | ... | 18.0 | 8.7 | 20.6 | 14.8 | (1) 1.9 | (1) 4.2 | (1) 3.2 | 2.0 | 1.7 | 1.8 |
| الجزائـــر | (1) 15.6 | (1) 29.0 | (1) 22.3 | 12.6 | 24.7 | 18.6 | (1) 5.8 | (1) 9.4 | (1) 7.5 | 2.4 | 2.7 | 2.6 |
| جيبوتـــي | (1) 20.1 | (1) 38.6 | (1) 29.7 | (1) 20.1 | (1) 38.6 | (1) 29.7 | (1) 9.0 | (1) 15.1 | (1) 12.1 | (1) 9.0 | (1) 15.1 | (1) 12.1 |
| السـعودية | 8.1 | 15.3 | 11.3 | 1.2 | 2.9 | 2.0 | 2.3 | 3.8 | 3.0 | 0.7 | 1.2 | 1.0 |
| الســودان | 19.9 | 38.0 | 28.9 | 34.6 | 43.9 | 39.3 | 10.4 | 16.4 | 13.3 | 29.9 | 28.7 | 30.0 |
| ســورية | 10.1 | 23.1 | 16.6 | 5.4 | 6.7 | 6.0 | 3.9 | 6.4 | 5.1 | 1.9 | 2.0 | 2.0 |
| الصومـال | ... | ... | ... | 34.0 | 58.0 | 46.0 | ... | ... | .. | 23.0 | 35.0 | 29.0 |
| العـــراق | 14.0 | 29.4 | 21.8 | 9.8 | 21.1 | 14.4 | 15.5 | 19.5 | 17.4 | 5.1 | 7.9 | 6.5 |
| عُمـــان | (1) 10.0 | (1) 19.1 | 11.7 | 2.1 | 3.9 | 3.0 | 8.2 | 18.4 | 13.3 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| فلسطيـــن | 2.5 | 8.2 | 5.3 | 1.1 | 2.9 | 2.0 | 0.8 | 0.7 | 0.8 | 1.0 | 1.0 | 1.0 |
| قطـــر | (2) 3.4 | (2) 4.4 | (2) 3.6 | 6.9 | 7.6 | 6.5 | (2) 2.4 | (2) 1.3 | (2) 2.1 | 5.9 | 3.9 | 5.4 |
| القُمـــر | (1) 20.3 | (1) 31.3 | (1) 25.8 | 33.4 | 43.1 | 38.3 | (1) 14.2 | (1) 15.3 | (1) 14.7 | 18.1 | 17.9 | 18.0 |
| الكويـــت | (1) 5.0 | (1) 8.2 | (1) 6.1 | 3.0 | 5.0 | 4.0 | (1) 1.4 | (1) 1.3 | (1) 1.4 | 1.6 | 0.7 | 1.0 |
| لبنـــان | (1) 5.6 | (1) 10.2 | (1) 7.9 | 3.1 | 6.7 | 4.9 | (1) 1.6 | (1) 0.9 | (1) 1.3 | 3.0 | 2.0 | 3.0 |
| ليبيـــا | 4.4 | 17.3 | 10.8 | 3.3 | 14.4 | 9.0 | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.0 | 0.1 | 0.1 |
| مصـــر | (2) 21.6 | (2) 38.5 | (2) 29.9 | 18.4 | 31.8 | 25.5 | (2) 8.4 | (2) 12.2 | (2) 10.2 | 7.3 | 8.3 | 7.8 |
| المغـــرب | (1) 31.1 | (1) 56.1 | (1) 43.9 | 14.4 | 30.9 | 22.7 | ... | ... | (2) 20.5 | 1.4 | 1.5 | 1.5 |
| موريتانـيا | 35.1 | 48.8 | 42.0 | 24.5 | 41.2 | 33.0 | 28.7 | 34.7 | 31.7 | 16.4 | 30.5 | 23.5 |
| اليمـــن | 18.8 | 53.2 | 36.1 | 21.3 | 60.0 | 45.3 | 4.0 | 25.9 | 14.8 | 6.2 | 55.5 | 30.8 |

(1) البيانات من عام2005 - 2009. (2) البيانات لعام 2011. (3) البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2025.

## ملحق (16/2): معدل الأمية في الدول العربية
## (ب): دليل المساواة(*) بين الجنسين في معدل الأمية

| | دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الفئة العمرية (15 سنة فما فوق) | | الفئة العمرية (15 - 24) | |
| | 2010 | 2021 | 2010 | 2021 |
| الأردن | 2.8 | 1.5 | 1.0 | 0.7 |
| الإمـــارات | (1) 1.2 | 1.9 | (1) 2.3 | 0.0 |
| البحريـــن | 1.4 | 3.6 | 0.0 | 1.3 |
| تونـــس | (2) 2.2 | 2.4 | (1) 2.2 | 0.9 |
| الجزائـــر | (1) 1.9 | 2.0 | (1) 1.6 | 1.1 |
| جيبوتـــي | (1) 1.9 | (1) 1.9 | (1) 1.7 | (1) 1.7 |
| الســعودية | 1.9 | 2.4 | 1.7 | 1.7 |
| الســودان | 1.9 | 1.3 | 1.6 | 1.0 |
| ســورية | 2.3 | 1.2 | 1.6 | (3) 1.1 |
| الصومـال | ... | 1.7 | ... | 1.5 |
| العـــراق | 2.1 | 2.2 | 1.3 | 1.5 |
| عُمـــان | 1.9 | 1.9 | (1) 1.0 | 0.0 |
| فلسطيـــن | (2) 3.5 | 2.6 | 0.9 | 1.0 |
| قطـــر | (2) 1.3 | 1.1 | (2) 0.5 | 0.7 |
| القُمـــر | (1) 1.5 | 1.3 | (1) 1.1 | 1.0 |
| الكويـــت | (1) 1.6 | 1.7 | (1) 0.9 | 0.4 |
| لبنـــان | (1) 1.8 | 2.2 | (1) 0.6 | 0.7 |
| ليبيـــا | 3.9 | 4.4 | 2.0 | 0.0 |
| مصـــر | (2) 1.8 | 1.7 | (2) 1.5 | 1.1 |
| المغـــرب | (1) 1.8 | 2.1 | (2) 2.1 | 1.1 |
| موريتانـيا | 1.4 | 1.7 | 1.2 | 1.9 |
| اليمـــن | 2.8 | 2.8 | 6.9 | 9.0 |

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

(1) البيانات من عام2005 - 2009.

(2) البيانات لعام 2011.

(3) البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر الملحق ( 10/2) - أ.

## ملحق (17/2): العمالة في الدول العربية

| | القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (+15) | | معدل النمو السنوي للقوة العاملة (%) | حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) كنسبة من مجموع القوة العاملة | | نسبة الأطفال الذين يعملون (بين 5-14 سنة) | | | النسبة المئوية للعمالة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | ذكور | إناث | جملة | الزراعة | | الصناعة | | الخدمات | |
| | 2010 | 2023 | 2023-2013 | 2010 | 2023 | 2023-2015 | | | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 | 2010 | 2023 |
| مجموع الدول العربية | 47.8 | 49.4 | 1.6 | 20.9 | 19.8 | 6.0 | 5.0 | 6.0 | 18.1 | 14.2 | 25.4 | 25.2 | 56.5 | 60.6 |
| الأردن | 39.5 | 39.4 | 4.6 | 17.8 | 14.0 | 2.0 | 1 | 2.0 | 3.5 | 2.6 | 24.0 | 18.3 | 72.5 | 79.1 |
| الإمـــارات | 77.7 | 82.6 | 3.2 | 13.2 | 55.4 | ... | ... | ... | 3.5 | 1.3 | 26.7 | 29.6 | 69.8 | 69.1 |
| البحريـــن | 71.8 | 71.9 | 2.3 | 21.3 | 44.1 | ... | ... | ... | 1.1 | 0.9 | 35.7 | 34.7 | 63.2 | 64.4 |
| تونـــس | 46.9 | 47.4 | 0.5 | 27.0 | 26.9 | 3.0 | 1.0 | 2.0 | 17.9 | 10.9 | 33.4 | 33.3 | 48.7 | 55.8 |
| الجزائـــر | 41.7 | 42.3 | 1.1 | 16.5 | 16.8 | 3.0 | 2.0 | 3.0 | 12.0 | 8.2 | 30.4 | 30.8 | 57.6 | 61.0 |
| جيبوتـــي | 33.1 | 32.1 | 2.1 | 26.8 | 18.5 | 8.0 | 7.9 | 8.1 | 1.7 | 0.8 | 4.8 | 6.0 | 93.5 | 93.2 |
| الســـعودية | 53.2 | 61.6 | 3.2 | 14.5 | 34.5 | ... | ... | ... | 6.4 | 2.7 | 23.3 | 16.3 | 70.3 | 81.0 |
| الســـودان | 49.2 | 47.6 | 1.2 | 29.0 | 27.9 | 18.0 | 16.0 | 20.0 | 45.6 | 37.4 | 15.1 | 14.5 | 39.3 | 48.1 |
| ســـورية | 42.7 | 38.7 | 2.1 | 15.1 | 14.1 | 6.6 | 4.3 | 8.8 | 14.8 | 13.1 | 33.7 | 21.8 | 51.5 | 65.1 |
| الصومـــال | 34.6 | 34.1 | 3.7 | 30.0 | 21.2 | 43.5 | 41.5 | 45.5 | 33.3 | 21.1 | 14.9 | 17.9 | 51.8 | 61.0 |
| العـــراق | 41.3 | 41.4 | 2.9 | 15.0 | 11.4 | 5.0 | 4.0 | 5.0 | 11.7 | 7.0 | 27.3 | 27.6 | 61.0 | 65.4 |
| غمـــان | 60.4 | 68.3 | 2.4 | 16.6 | 32.0 | ... | ... | ... | 5.2 | 5.9 | 36.9 | 40.2 | 57.9 | 53.9 |
| فلسطيـــن | 40.0 | *45 | 3.9 | 17.8 | *21.5 | 10.0 | 5.0 | 7.0 | 11.8 | 4.5 | 24.7 | 12.2 | 63.5 | 83.3 |
| قطـــر | 86.6 | 88.9 | 3.4 | 11.9 | 64.1 | ... | ... | ... | 1.5 | 1.7 | 56.4 | 39.4 | 42.1 | 58.9 |
| القُمـــر | 43.2 | 44.2 | 3.9 | 38.3 | 33.1 | 9.0 | 10.0 | 9.0 | 45.4 | 33.2 | 16.9 | 14.8 | 37.7 | 52.0 |
| الكويـــت | 68.2 | 71.5 | 4.1 | 28.6 | 47.6 | ... | ... | ... | 2.4 | 1.9 | 24.4 | 24.9 | 73.2 | 73.2 |
| لبنـــان | 44.8 | 45.5 | 0.1- | 26.0 | 27.5 | 2.0 | 1.0 | 3.0 | 4.2 | 3.0 | 23.3 | 20.3 | 72.5 | 76.7 |
| ليبيـــا | 47.8 | 48.2 | 1.8 | 34.9 | 34.8 | ... | ... | ... | 10.3 | 7.0 | 26.9 | 23.2 | 62.8 | 69.8 |
| مصـــر | 49.4 | 44.0 | 0.8 | 23.3 | 16.5 | 4.0 | 3.0 | 4.0 | 28.3 | 17.3 | 25.4 | 28.6 | 46.3 | 54.1 |
| المغـــرب | 49.6 | 44.0 | 0.6 | 25.9 | 19.8 | 4.5 | 3.0 | 6.0 | 40.0 | 26.9 | 22.2 | 24.1 | 37.8 | 49.0 |
| موريتانـيا | 44.0 | 41.2 | 2.7 | 32.2 | 26.4 | 14.0 | 13.0 | 15.0 | 37.7 | 29.3 | 16.7 | 14.7 | 45.6 | 56.0 |
| اليمـــن | 39.4 | 32.8 | 1.9 | 12.6 | 5.1 | 16.0 | 18.0 | 14.0 | 24.1 | 23.7 | 19.0 | 11.2 | 56.9 | 65.1 |

المصدر: الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2024، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2024 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2023 - منظمة العمل الدولية - قاعدة معلومات المنظمة 2024 - منظمة الاسكوا، قاعدة البيانات 2024.

## ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

| | معدل البطالة (%) | قوة العمل بالألف | عدد العاطلين بالألف | عدد العاطلين الذكور | عدد العاطلين الإناث | معدل البطالة بين الذكور (%) | معدل البطالة بين الإناث (%) | نسبة الإناث بين العاطلين (%) | نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة) | نسبة الجامعيين بين العاطلين (%) | نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%) | نسبة العاطلين أكثر من سنة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 21.4 | 2,006 | 430 | 285 | 144 | 18.2 | 32.8 | 33.6 | 36.6 | 45.0 | 43.2 | 49.8 |
| الامارات * | 2.1 | 7,188 | 153 | 79 | 74 | 1.4 | 4.4 | 48.5 | 24.2 | 57.9 | 76.6 | |
| البحرين * | 1.1 | 924 | 10 | 3 | 7 | 0.4 | 3.7 | 71.3 | 41.7 | 70.3 | 89.0 | 74.4 |
| تونس | 16.2 | 4,247 | 688 | 410 | 278 | 13.8 | 21.9 | 40.5 | 22.9 | 34.2 | 59.4 | 70.1 |
| الجزائر | 11.4 | 13,294 | 1,519 | 1,053 | 466 | 9.5 | 20.8 | 30.7 | 29.4 | 30.2 | 50.2 | 65.4 |
| جيبوتي | 25.9 | 265 | 69 | 41 | 28 | 21.7 | 35.6 | 40.9 | 34.8 | | | |
| السعودية*[1] | 3.5 | 16,517 | 578 | 251 | 327 | 1.9 | 11.2 | 56.6 | 31.7 | 42.4 | 73.1 | 43.9 |
| السودان | 20.8 | 13,590 | 2,828 | 1,456 | 1,372 | 15.2 | 34.1 | 48.5 | 33.5 | 22.9 | 60.7 | 56.0 |
| سورية | 13.0 | 6,617 | 858 | 568 | 290 | 10.4 | 24.7 | 33.8 | 53.6 | 11.8 | 66.1 | |
| الصومال | 18.9 | 3,439 | 649 | 386 | 262 | 16.3 | 24.5 | 40.4 | 31.7 | | | |
| العراق | 15.5 | 12,008 | 1,864 | 1,381 | 483 | 13.3 | 30.4 | 25.9 | 41.1 | | | |
| عمان* | 3.2 | 2,696 | 85 | 38 | 47 | 1.7 | 11.4 | 55.7 | 43.6 | 36.9 | 80.2 | |
| فلسطين[2] | 51.0 | 1,451 | 740 | 500 | 240 | 25.7 | 52.3 | 32.4 | 34.8 | 43.7 | 61.8 | 25.6 |
| قطر* [3] | 0.1 | 2,281 | 3 | 2 | 1 | 0.1 | 0.4 | 49.1 | 43.2 | 39.8 | 82.4 | 32.1 |
| القمر | 3.9 | 276 | 11 | 6 | 5 | 3.4 | 4.5 | 48.0 | 29.3 | | 47.6 | |
| الكويت * [4] | 1.2 | 3,065 | 37 | 20 | 17 | 0.9 | 1.9 | 46.2 | 4.4 | | | |
| لبنان | 11.5 | 1,939 | 224 | 134 | 90 | 10.1 | 14.8 | 40.2 | 36.5 | 36.6 | 46.0 | 33.0 |
| ليبيا | 18.6 | 2,585 | 481 | 266 | 215 | 15.5 | 24.8 | 44.7 | 23.0 | | 98.0 | |
| مصر | 6.7 | 32,218 | 2,159 | 1,106 | 1,053 | 4.2 | 18.2 | 48.8 | 44.0 | 44.6 | 60.1 | 37.1 |
| المغرب | 13.1 | 12,490 | 1,633 | 1,124 | 509 | 11.7 | 13.7 | 31.2 | 29.8 | 28.7 | 48.6 | 61.5 |
| موريتانيا | 10.4 | 1,210 | 126 | 65 | 61 | 8.0 | 15.0 | 48.3 | 36.5 | | | |
| اليمن | 17 | 7,848 | 1,341 | 1,169 | 172 | 16.1 | 29.5 | 12.8 | 42.5 | 12.2 | | |

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

* مواطنون وغير مواطنون.

(1) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2024 بحوالي 7.4 % من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 13.1% وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 14.8%.

(2) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(3) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2024 بحوالي 0.5% من قوة العمل القطرية. وبلغ عددهم حوالي 634 عاطل منهم 191 ذكور و443 اناث.

(4) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2024 بحوالي 6.6%. وبمعدل حوالي 6.5% للذكور. وحوالي 6.6% للإناث.

## ملحق (19/2): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

| المؤشـــر | السنـة | قيمة المؤشر | |
|---|---|---|---|
| نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان | 2023 | 66.0 | % |
| نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان | 2023 | 29.0 | % |
| نسبة الفئة العمرية ( 15 - 65 ) سنة لإجمالي السكان | 2023 | 65.0 | % |
| نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان | 2023 | 6.0 | % |
| الأمية بين البالغين | 2023 | 24.8 | % |
| الأمية بين الذكور البالغين | 2023 | 18.1 | % |
| الأمية بين الإناث البالغات | 2023 | 32.2 | % |
| الأمية بين الشباب | 2023 | 7.3 | % |
| الأمية بين الشباب الذكور | 2023 | 6.1 | % |
| الأمية بين الشابات الإناث | 2023 | 8.5 | % |
| القيد الصافي في التعليم الأساسي | 2023 | 86.9 | % |
| القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي | 2023 | 87.6 | % |
| القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي | 2023 | 85.8 | % |
| فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي | 2023 | 0.96 | |
| عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي ( جملة ) | 2023 | 12.1 | سنة |
| عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي ( ذكور ) | 2023 | 12.0 | سنة |
| عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي ( إناث ) | 2023 | 11.7 | سنة |
| معدل التسرب في التعليم الأساسي ( جملة ) | 2023 | 10.0 | % |
| معدل التسرب في التعليم الأساسي ( ذكور ) | 2023 | 9.0 | % |
| معدل التسرب في التعليم الأساسي ( إناث ) | 2023 | 11.0 | % |
| الإنفاق العام على التعليم ( % ) من الدخل القومي الإجمالي | 2023 | 3.4 | % |
| الإنفاق العام على التعليم ( % ) من الإنفاق العام الإجمالي | 2023 | 12.0 | % |
| العمر المتوقع عند الولادة | 2023 | 75.0 | سنة |
| متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة | 2023 | 2.6 | طفل |
| وفيات الرضع لكل ألف مولود حي | 2023 | 18.0 | طفل |
| وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي | 2023 | 19.0 | طفل |
| إجمالي الإنفاق على الصحة ( % ) من الناتج المحلي الإجمالي | 2023 | 5.6 | % |
| الإنفاق العام على الصحة ( % ) من إجمالي الإنفاق العام | 2023 | 9.4 | % |
| نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية | 2023 | 89.1 | % |
| نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية | 2023 | 95.1 | % |
| نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية | 2023 | 79.9 | % |
| نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب | 2023 | 86.9 | % |
| نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب | 2023 | 93.9 | % |
| نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب | 2023 | 79.9 | % |

**المصدر:** قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، فبراير 2024 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2024 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2024.

## ملحق (1/3): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010 و2020 - 2024)

(ألف هكتار)

| | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير 2024-2010 | نسبة التغير 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أولا: المساحة الزراعية الكلية | 68,486 | 78,290 | 76,888 | 76,653 | 76,771 | 78,961 | 1.0 | 2.9 |
| 1-الأراضي الزراعية المستديمة | 8,996 | 13,615 | 13,462 | 13,500 | 13,481 | 15,125 | 3.8 | 12.2 |
| أ-الزراعة المطرية | 5,937 | 10,148 | 9,041 | 9,318 | 9,179 | 10,818 | 4.4 | 17.9 |
| ب-الزراعة المروية | 3,059 | 3,467 | 4,421 | 4,183 | 4,302 | 4,306 | 2.5 | 0.1 |
| 2-الأراضي الزراعية الموسمية | 59,490 | 64,675 | 63,427 | 63,153 | 63,290 | 63,836 | 0.5 | 0.9 |
| أ-الزراعة المطرية | 35,474 | 39,998 | 35,581 | 36,685 | 36,133 | 37,244 | 0.3 | 3.1 |
| ب-الزراعة المروية | 10,444 | 12,805 | 13,921 | 13,056 | 13,488 | 13,960 | 2.1 | 3.5 |
| (الأراضي المتروكة (بور)) | 13,572 | 11,871 | 13,925 | 13,411 | 13,668 | 12,632 | -0.5 | -7.6 |
| ثانيا: مساحة الغابات | 94,887 | 36,500 | 38,457 | 37,968 | 38,212 | 36,319 | -6.6 | -5.0 |
| ثالثا: مساحة المراعي | 494,259 | 416,338 | 414,132 | 414,684 | 414,408 | 425,653 | -1.1 | 2.7 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025.

## ملحق (2/3): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية (2010 و 2020 - 2024)

| | السكان الريفيون (ألف نسمة) | | | | | | | | السكان الزراعيون (ألف نسمة) | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | النمو (%) 2024-2010 | النمو (%) 2024-2023 | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | النمو (%) 2024-2010 | النمو (%) 2024-2023 |
| مجموع الدول العربية | 164,842 | 178,244 | 180,440 | 182,436 | 184,481 | 185,444 | 0.8 | 0.5 | 82,015 | 92,214 | 93,347 | 94,485 | 95,560 | 96,742 | 1.2 | 1.2 |
| الأردن | 999 | 876 | 964 | 851 | 836 | 822 | -1.4 | -1.7 | 390 | 274 | 302 | 340 | 342 | 343 | -0.9 | 0.3 |
| الإمارات | 1,316 | 1,271 | 1,262 | 1,253 | 1,245 | 1,239 | -0.4 | -0.5 | 234 | 207 | 206 | 205 | 203 | 202 | -1.0 | -0.5 |
| البحرين | 141 | 178 | 181 | 183 | 183 | 183 | 1.9 | 0.0 | 8 | 9 | 10 | 10 | 10 | 10 | 1.4 | 0.0 |
| تونس | 3,548 | 3,622 | 3,619 | 3,613 | 3,604 | 3,601 | 0.1 | -0.1 | 2,154 | 2,102 | 2,100 | 2,097 | 2,092 | 2,090 | -0.2 | -0.1 |
| الجزائر | 11,724 | 11,382 | 11,317 | 11,248 | 11,174 | 11,112 | -0.4 | -0.6 | 7,404 | 6,903 | 6,864 | 6,822 | 6,777 | 6,739 | -0.7 | -0.6 |
| جيبوتي | 196 | 219 | 221 | 222 | 224 | 227 | 1.1 | 1.3 | 58 | 104 | 105 | 105 | 106 | 107 | 4.5 | 1.3 |
| السعودية | 4,914 | 5,454 | 5,463 | 5,466 | 5,465 | 5,464 | 0.8 | 0.0 | 1,400 | 1,400 | 1,403 | 1,404 | 1,403 | 1,403 | 0.0 | 0.0 |
| السودان | 32,054 | 28,192 | 28,720 | 29,247 | 29,767 | 30,298 | -0.4 | 1.8 | 22,443 | 25,766 | 26,249 | 26,731 | 27,206 | 27,691 | 1.5 | 1.8 |
| سورية | 9,332 | 8,426 | 8,593 | 8,848 | 9,146 | 9,482 | 0.1 | 3.7 | 4,080 | 3,591 | 3,662 | 3,771 | 3,898 | 4,041 | -0.1 | 3.7 |
| الصومال | 7,315 | 8,674 | 8,832 | 9,001 | 9,165 | 9,330 | 1.8 | 1.8 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العراق | 9,505 | 12,080 | 12,307 | 12,528 | 12,745 | 12,969 | 2.2 | 1.8 | 1,742 | 1,994 | 2,032 | 2,068 | 2,104 | 2,141 | 1.5 | 1.8 |
| عمان | 756 | 707 | 683 | 657 | 631 | 607 | -1.6 | -3.8 | 304 | 254 | 245 | 236 | 227 | 218 | -2.3 | -3.8 |
| فلسطين | 1,051 | 1,239 | 1,256 | 1,271 | 1,286 | ..... | ..... | ..... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| قطر | 27 | 21 | 21 | 20 | 19 | 19 | -2.7 | -2.6 | 13 | 12 | 12 | 12 | 11 | 11 | -1.2 | -2.6 |
| القمر | 497 | 614 | 625 | 637 | 647 | 658 | 2.0 | 1.7 | 479 | 599 | 610 | 621 | 631 | 642 | 2.1 | 1.7 |
| الكويت | - | - | - | - | - | - | - | - | 28 | - | - | - | - | - | - | - |
| لبنان | 549 | 667 | 650 | 631 | 611 | 590 | 0.5 | -3.4 | 77 | 87 | 84 | 82 | 79 | 77 | 0.0 | -3.4 |
| ليبيا | 1,354 | 1,286 | 1,282 | 1,276 | 1,268 | 1,260 | -0.5 | -0.6 | 193 | 166 | 166 | 165 | 164 | 163 | -1.2 | -0.6 |
| مصر | 47,925 | 58,900 | 59,819 | 60,691 | 61,519 | 62,469 | 1.9 | 1.5 | 22,664 | 28,508 | 28,953 | 29,375 | 29,776 | 30,235 | 2.1 | 1.5 |
| المغرب | 13,606 | 13,519 | 13,475 | 13,423 | 13,365 | 13,310 | -0.2 | -0.4 | 8,260 | 8,081 | 8,055 | 8,024 | 7,989 | 7,956 | -0.3 | -0.4 |
| موريتانيا | 1,927 | 2,137 | 2,153 | 2,168 | 2,183 | 2,200 | 1.0 | 0.8 | 741 | 1,120 | 1,128 | 1,136 | 1,144 | 1,153 | 3.2 | 0.8 |
| اليمن | 16,106 | 18,780 | 18,996 | 19,202 | 19,398 | 19,604 | 1.4 | 1.1 | 9,343 | 11,035 | 11,162 | 11,283 | 11,398 | 11,519 | 1.5 | 1.1 |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2025، منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات 2025.

## ملحق (3/3):نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و 2020 - 2024)

| | نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار) | | | | | | | الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2] (%) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | النمو (%) 2024-2023 | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| **مجموع الدول العربية** | **6,342** | **8,766** | **8,772** | **8,658** | **8,164** | **8,186** | **0.3** | **0.34** | **0.44** | **0.44** | **0.43** | **0.41** | **0.40** |
| الأردن | 29,021 | 24,171 | 26,444 | 26,104 | 27,783 | 29,693 | 6.9 | 1.36 | 1.70 | 1.78 | 1.75 | 1.86 | 1.94 |
| الإمـارات | 16,200 | 30,683 | 47,564 | 44,830 | 43,257 | 44,512 | 2.9 | 0.23 | 0.50 | 0.75 | 0.69 | 0.67 | 0.66 |
| البحريـن | 12,352 | 13,391 | 14,362 | 14,485 | 15,692 | 16,021 | 2.1 | 0.30 | 0.33 | 0.33 | 0.33 | 0.35 | 0.35 |
| تونـس | 5,205 | 9,841 | 9,799 | 10,485 | 8,417 | 9,119 | 8.3 | 0.42 | 0.92 | 0.88 | 0.92 | 0.74 | 0.79 |
| الجزائـر | 10,934 | 21,441 | 20,448 | 20,740 | 21,464 | 22,323 | 4.0 | 0.80 | 1.51 | 1.42 | 1.47 | 1.48 | 1.47 |
| جيبوتـي | 9,956 | 27,142 | 31,611 | 31,463 | 33,333 | 36,555 | 9.7 | 0.90 | 2.08 | 2.39 | 2.39 | 2.41 | 2.47 |
| السـعودية | 26,254 | 49,622 | 57,829 | 52,868 | 52,916 | 54,644 | 3.3 | 0.46 | 1.03 | 1.18 | 1.05 | 1.10 | 1.12 |
| السـودان | 6,826 | 7,542 | 7,393 | 7,071 | 4,054 | 3,239 | -20.1 | 0.74 | 0.94 | 0.95 | 0.93 | 0.77 | 0.70 |
| سـورية | 19,354 | 9,511 | 9,036 | 8,172 | 7,639 | 7,471 | -2.2 | 2.45 | 2.74 | 2.81 | 2.74 | 2.68 | 2.58 |
| العـراق | 10,616 | 19,238 | 15,003 | 11,440 | 13,286 | 13,950 | 5.0 | 0.30 | 1.17 | 0.92 | 0.70 | 0.87 | 0.92 |
| عُمـان | 14,614 | 20,055 | 19,095 | 18,667 | 18,474 | 18,986 | 2.8 | 0.30 | 0.55 | 0.50 | 0.50 | 0.53 | 0.53 |
| فلسطيـن | 11,326 | 16,966 | 14,834 | 13,603 | .... | .... | .... | 0.75 | 1.52 | 1.35 | 1.27 | .... | .... |
| قطـر | 8,378 | 17,290 | 18,021 | 14,159 | 14,525 | 14,675 | 1.0 | 0.09 | 0.22 | 0.23 | 0.18 | 0.19 | 0.18 |
| القمـر | 3,939 | 4,187 | 4,229 | 4,175 | 4,251 | 4,353 | 2.4 | 0.75 | 0.93 | 0.97 | 0.96 | 0.97 | 0.96 |
| الكويـت | 14,810 | 12,314 | 15,558 | 14,359 | 14,263 | 14,306 | 0.3 | 0.24 | 0.26 | 0.33 | 0.32 | 0.35 | 0.36 |
| لبنـان | 24,519 | 34,754 | 31,222 | 31,497 | 31,434 | 29,202 | -7.1 | 0.90 | 1.75 | 1.73 | 1.77 | 1.80 | 1.80 |
| ليبيـا | 6,460 | 1,689 | 1,752 | 1,777 | 1,822 | 1,800 | -1.2 | 0.15 | 0.19 | 0.16 | 0.17 | 0.16 | 0.17 |
| مصـر | 4,365 | 7,848 | 8,128 | 8,459 | 8,719 | 9,048 | 3.8 | 0.38 | 0.58 | 0.61 | 0.61 | 0.62 | 0.62 |
| المغـرب | 2,395 | 3,409 | 4,011 | 3,755 | 3,705 | 3,536 | -4.6 | 0.29 | 0.39 | 0.43 | 0.40 | 0.38 | 0.35 |
| موريتانيا | 4,057 | 4,966 | 4,690 | 4,949 | 4,827 | 5,049 | 4.6 | 0.57 | 0.73 | 0.71 | 0.73 | 0.69 | 0.69 |
| اليمـن | 4,938 | 2,876 | 2,797 | 2,669 | 2,563 | 2,538 | -1.0 | 0.54 | 0.86 | 0.90 | 0.94 | 0.98 | 1.02 |

(1) قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر، الملحق (4/3).

## ملحق (4/3): الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2010 و2015 و2020 - 2024)

| | الناتج الزراعي (مليون دولار) | | | | | | | نسبة التغير | نسبة التغير | نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار) | | | | | | | نسبة التغير | نسبة التغير | مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2024 -2010 | 2024- 2023 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2024 -2010 | 2024- 2023 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| مجموع الدول العربية | 140,952 | 149,863 | 172,598 | 174,059 | 172,935 | 166,349 | 167,214 | 1.2 | 0.5 | 410 | 398 | 417 | 415 | 405 | 381 | 373 | -0.7 | -2.1 | 6.7 | 6.0 | 6.6 | 6.4 | 6.0 | 5.8 | 5.7 |
| الأردن | 1,654.2 | 1,697.2 | 1,885.4 | 2,009.7 | 2,088.3 | 2,222.6 | 2,375.4 | 2.6 | 6.9 | 247 | 178 | 174 | 182 | 185 | 193 | 202 | -1.4 | 4.9 | 4.9 | 4.4 | 4.5 | 4.7 | 4.7 | 4.9 | 5.1 |
| الإمارات | 2,461.9 | 2,679.6 | 3,240.9 | 3,983.1 | 3,761.1 | 3,804.4 | 3,873.0 | 3.3 | 1.8 | 298 | 294 | 349 | 404 | 366 | 356 | 350 | 1.2 | -1.9 | 0.9 | 0.7 | 0.9 | 1.0 | 0.9 | 0.9 | 0.9 |
| البحرين | 86.5 | 98.2 | 107.1 | 114.9 | 119.9 | 125.5 | 128.9 | 2.9 | 2.7 | 70 | 72 | 73 | 76 | 79 | 80 | 81 | 1.0 | 1.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 |
| تونس | 3,143.6 | 4,213.0 | 4,635.2 | 4,527.1 | 4,620.6 | 3,870.8 | 4,218.4 | 2.1 | 9.0 | 298 | 377 | 397 | 385 | 391 | 327 | 355 | 1.3 | 8.6 | 7.5 | 9.2 | 10.3 | 9.6 | 9.6 | 8.0 | 8.6 |
| الجزائر | 13,492.4 | 19,793.8 | 21,934.0 | 21,429.5 | 22,565.3 | 23,310.0 | 24,242.4 | 4.3 | 4.0 | 375 | 495 | 496 | 476 | 493 | 500 | 511 | 2.2 | 2.2 | 9.5 | 10.5 | 12.8 | 12.1 | 12.3 | 12.2 | 12.1 |
| جيبوتي | 29.9 | 29.0 | 54.3 | 63.2 | 62.9 | 66.7 | 73.1 | 6.6 | 9.7 | 35 | 32 | 55 | 63 | 62 | 65 | 71 | 5.1 | 8.4 | 1.6 | 1.2 | 1.8 | 2.0 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| السعودية | 14,695.4 | 18,564.3 | 21,185.5 | 21,498.1 | 21,875.5 | 22,875.0 | 24,031.9 | 3.6 | 5.1 | 621 | 589 | 664 | 695 | 692 | 688 | 678 | 0.6 | -1.4 | 2.9 | 2.8 | 3.0 | 2.9 | 2.8 | 3.0 | 3.0 |
| السودان | 25,223.4 | 26,754.7 | 29,051.9 | 28,877.5 | 28,473.3 | 16,810.6 | 13,431.7 | -4.4 | -20.1 | 598 | 701 | 654 | 632 | 608 | 350 | 272 | -5.5 | -22.2 | 33.9 | 32.0 | 33.9 | 34.4 | 34.2 | 28.6 | 26.2 |
| سورية | 16,005.8 | 6,703.3 | 6,638.7 | 6,605.6 | 6,341.3 | 6,233.6 | 6,096.5 | -6.7 | -2.2 | 761 | 372 | 379 | 368 | 345 | 331 | 317 | -6.1 | -4.5 | 36.2 | 33.5 | 36.8 | 37.7 | 36.6 | 35.0 | 33.7 |
| العراق | 8,429.4 | 6,992.9 | 14,428.8 | 11,462.5 | 9,060.8 | 10,827.8 | 11,369.2 | 2.2 | 5.0 | 259 | 199 | 359 | 278 | 215 | 250 | 247 | -0.4 | -1.4 | 7.3 | 4.5 | 8.5 | 6.6 | 4.9 | 6.0 | 6.4 |
| عمان | 862.2 | 1,361.5 | 2,266.2 | 2,482.4 | 2,650.7 | 2,808.1 | 2,885.9 | 9.0 | 2.8 | 311 | 327 | 506 | 548 | 537 | 544 | 542 | 4.1 | -0.3 | 1.4 | 1.7 | 2.8 | 3.0 | 3.0 | 3.1 | 3.2 |
| فلسطين | 985.4 | 1,035.2 | 1,001.0 | 993.9 | 938.6 | 835.2 | 660.0 | -2.8 | -21.0 | 245 | 229 | 196 | 190 | 175 | 152 | 118 | -5.1 | -22.8 | 8.9 | 7.4 | 7.1 | 6.6 | 6.0 | 5.6 | 6.0 |
| قطر | 159.2 | 261.0 | 484.1 | 486.6 | 523.9 | 551.9 | 557.7 | 9.4 | 1.0 | 94 | 109 | 170 | 177 | 197 | 204 | 200 | 5.6 | -2.0 | 0.1 | 0.2 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 |
| القمر | 283.6 | 295.5 | 347.5 | 359.5 | 367.4 | 378.4 | 387.4 | 2.3 | 2.4 | 432 | 405 | 431 | 437 | 439 | 444 | 447 | 0.2 | 0.6 | 34.1 | 30.6 | 31.9 | 32.4 | 32.3 | 32.3 | 32.0 |
| الكويت | 548.0 | 615.9 | 578.7 | 731.2 | 761.0 | 798.7 | 827.8 | 3.0 | 3.6 | 154 | 165 | 124 | 158 | 161 | 164 | 166 | 0.6 | 1.0 | 0.6 | 0.5 | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.8 | 0.8 |
| لبنان | 1,593.7 | 1,688.9 | 2,015.7 | 1,873.3 | 1,858.3 | 1,854.6 | 1,722.9 | 0.6 | -7.1 | 322 | 264 | 356 | 335 | 338 | 346 | 330 | 0.2 | -4.7 | 3.5 | 3.4 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 | 5.5 |
| ليبيا | 1,188.6 | 378.3 | 307.5 | 313.6 | 319.9 | 327.9 | 324.0 | -8.9 | -1.2 | 183 | 61 | 46 | 45 | 45 | 45 | 44 | -9.7 | -2.8 | 2.7 | 2.1 | 1.4 | 1.1 | 1.2 | 1.2 | 1.2 |
| مصر | 32,788.5 | 37,908.0 | 44,546.0 | 46,238.8 | 48,074.5 | 50,045.5 | 51,937.2 | 3.3 | 3.8 | 417 | 426 | 443 | 453 | 464 | 476 | 487 | 1.1 | 2.4 | 10.9 | 11.4 | 10.9 | 10.9 | 10.6 | 10.7 | 10.8 |
| المغرب | 9,939.7 | 12,735.7 | 11,534.5 | 13,745.9 | 12,120.2 | 12,314.2 | 11,753.3 | 1.2 | -4.6 | 312 | 373 | 323 | 382 | 335 | 337 | 319 | 0.2 | -5.4 | 11.7 | 12.6 | 11.0 | 12.1 | 10.5 | 10.3 | 9.5 |
| موريتانيا | 1,148.2 | 1,275.3 | 1,584.0 | 1,538.3 | 1,672.8 | 1,655.6 | 1,731.8 | 3.0 | 4.6 | 342 | 323 | 382 | 360 | 383 | 336 | 342 | 0.0 | 1.6 | 23.2 | 20.6 | 22.1 | 21.3 | 21.7 | 20.2 | 20.1 |
| اليمن | 6,232.2 | 4,781.2 | 4,770.9 | 4,724.6 | 4,678.3 | 4,632.0 | 4,585.8 | -2.2 | -1.0 | 269 | 179 | 157 | 152 | 147 | 142 | 138 | -4.7 | -3.2 | 13.1 | 17.9 | 20.7 | 21.4 | 22.3 | 23.2 | 24.2 |

المصدر: الملاحق (3/2) و (4/2) و (7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

## ملحق (5/3): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2010 و2020 - 2024)

| المحصـــــول | 2010 | | | 2020 | | | 2021 | | | 2022 | | | 2023 | | | *2024 | | | نسبة التغير (2023- 2024) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة |
| | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) | (الف طن) | (الف هكتار) | (كغم/هكتار) |
| الحبـــــوب | 49,246 | 33,415 | 1,474 | 53,153 | 29,301 | 1,814 | 55,498 | 27,640 | 2,008 | 53,728 | 27,950 | 1,922 | 50,209 | 27,961 | 1,796 | 56,092 | 27,468 | 2,042 | 11.7 | 1.8- | 13.7 |
| (القمح) | 23,848 | 10,360 | 2,302 | 26,517 | 10,869 | 2,440 | 29,247 | 10,109 | 2,893 | 25,291 | 9,825 | 2,574 | 25,450 | 10,585 | 2,404 | 27,495 | 10,757 | 2,556 | 8.0 | 1.6 | 6.3 |
| (الارز) | 4,707 | 551 | 8,548 | 5,833 | 764 | 7,635 | 5,203 | 679 | 7,665 | 6,469 | 810 | 7,990 | 4,086 | 722 | 5,659 | 6,446 | 856 | 7,528 | 57.8 | 18.6 | 33.0 |
| (الشعير) | 6,459 | 6,364 | 1,015 | 7,064 | 5,996 | 1,178 | 5,065 | 4,592 | 1,103 | 6,726 | 4,683 | 1,436 | 4,752 | 4,288 | 1,108 | 7,075 | 5,277 | 1,341 | 48.9 | 23.1 | 21.0 |
| (الذرة الشامية) | 7,207 | 1,545 | 4,665 | 8,489 | 1,897 | 4,475 | 9,140 | 1,468 | 6,225 | 9,131 | 1,687 | 5,412 | 7,864 | 1,292 | 6,087 | 9,097 | 1,676 | 5,427 | 15.7 | 29.7 | 10.8- |
| (الذرة الرفيعة والدخن) | 7,025 | 14,595 | 481 | 5,250 | 9,776 | 537 | 6,843 | 10,792 | 634 | 6,110 | 10,945 | 558 | 8,057 | 11,074 | 728 | 6,896 | 8,653 | 797 | 14.4- | 21.9- | 9.5 |
| الدرنيـــات | 12,180 | 520 | 23,423 | 17,176 | 742 | 23,152 | 17,768 | 758 | 23,450 | 17,579 | 758 | 23,190 | 17,266 | 745 | 23,170 | 18,125 | 807 | 22,474 | 5.0 | 8.2 | 3.0- |
| البقوليـــات | 1,235 | 1,228 | 1,006 | 1,705 | 2,061 | 827 | 1,718 | 1,823 | 943 | 1,617 | 1,527 | 1,059 | 1,700 | 1,724 | 986 | 1,843 | 1,865 | 988 | 8.4 | 8.2 | 0.2 |
| البذور الزيتية | 7,473 | 8,949 | 835 | 12,576 | 16,006 | 786 | 10,893 | 13,637 | 799 | 11,282 | 14,201 | 794 | 11,182 | 13,733 | 814 | 13,721 | 17,564 | 781 | 22.7 | 27.9 | 4.1- |
| الخضـــروات | 54,067 | 2,451 | 22,059 | 55,516 | 2,448 | 22,674 | 55,510 | 2,827 | 19,638 | 55,596 | 2,859 | 19,446 | 53,656 | 2,688 | 19,960 | 52,813 | 2,600 | 20,314 | 1.6- | 3.3- | 1.8 |
| الفاكهـــة | 25,445 | 2,517 | 10,109 | 36,474 | 3,240 | 11,256 | 42,948 | 4,160 | 10,323 | 46,084 | 3,675 | 12,540 | 42,489 | 3,805 | 11,166 | 46,726 | 3,438 | 13,590 | 10.0 | 9.6- | 21.7 |
| الالياف | 1,029 | 434 | 2,373 | 1,537 | 351 | 4,385 | 758 | 280 | 2,706 | 728 | 264 | 2,761 | 898 | 341 | 2,634 | 1,077 | 341 | 3,157 | 19.9 | 0.1 | 19.9 |
| المحاصيل السكرية | 35,111 | 457 | 76,877 | 37,927 | 552 | 68,732 | 38,123 | 558 | 68,278 | 36,870 | 531 | 69,412 | 37,389 | 532 | 70,341 | 37,502 | 542 | 69,204 | 0.3 | 1.9 | 1.6- |
| قصب السكر | 23,285 | 222 | 104,969 | 21,128 | 223 | 94,582 | 21,405 | 235 | 91,247 | 21,224 | 229 | 92,557 | 21,845 | 230 | 95,018 | 21,453 | 227 | 94,372 | 1.8- | 1.1- | 0.7- |
| الشمنـــدر | 11,826 | 235 | 50,348 | 16,798 | 328 | 51,149 | 16,718 | 324 | 51,637 | 15,646 | 302 | 51,830 | 15,544 | 302 | 51,533 | 16,049 | 315 | 51,017 | 3.2 | 4.3 | 1.0- |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025

* تقديري

## ملحق (6/3): تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي
## (2010 و2020 - 2024)

الكمية: ألف طن

| | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | نسبة التغير 2024 - 2010 | نسبة التغير 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأبقار والجاموس[1] | 69,163 | 54,680 | 54,627 | 55,833 | 56,200 | 56,300 | -1.5 | 0.2 |
| الأغنام والماعز[1] | 280,659 | 274,660 | 286,462 | 292,911 | 295,000 | 297,000 | 0.4 | 0.7 |
| الإبل[1] | 15,774 | 16,752 | 17,960 | 18,623 | 18,800 | 19,000 | 1.3 | 1.1 |
| اللحوم | 8,237 | 9,479 | 10,197 | 10,724 | 11,000 | 11,250 | 2.3 | 2.3 |
| (لحوم حمراء) | 4,937 | 4,210 | 4,272 | 4,546 | 4,600 | 4,650 | -0.4 | 1.1 |
| (لحوم بيضاء) | 3,300 | 5,268 | 5,925 | 6,179 | 6,400 | 6,600 | 5.1 | 3.1 |
| الألبان | 26,506 | 27,889 | 27,713 | 27,444 | 27,400 | 27,598 | 0.3 | 0.7 |
| البيض | 1,616 | 2,352 | 2,547 | 2,500 | 2,500 | 2,550 | 3.3 | 2.0 |

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن اداء القطاع الزراعى فى الدول العربية 2025.

* تقديري.

(1) بالألف رأس.

## ملحق (7/3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2010 و2020 - 2024)

بالألف طن

| | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | نسبة التغير 2024 - 2010 | نسبة التغير 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 4,101.2 | 5,745.4 | 6,081.3 | 6,169.1 | 6,377.1 | 6,646.7 | 3.5 | 4.2 |
| الأردن | 0.97 | 2.59 | 2.81 | 2.88 | 3.05 | 3.25 | 9.0 | 6.8 |
| الإمـــارات | 77.70 | 69.53 | 63.85 | 66.62 | 65.77 | 63.85 | 1.4- | 2.9- |
| البحريـــن | 16.40 | 14.42 | 15.74 | 12.66 | 11.95 | 12.59 | 1.9- | 5.4 |
| تونـــس | 102.40 | 126.74 | 150.32 | 139.66 | 141.61 | 142.76 | 2.4 | 0.8 |
| الجزائـــر | 130.12 | 86.90 | 83.98 | 95.16 | 93.65 | 90.93 | 2.5- | 2.9- |
| جيبوتـــي | 0.26 | 2.32 | 3.09 | 3.17 | 3.41 | 3.29 | 19.9 | 3.5- |
| الســـعودية | 92.00 | 161.85 | 181.95 | 177.07 | 186.94 | 204.25 | 5.9 | 9.3 |
| الســـودان | 72.00 | 47.51 | 44.45 | 52.10 | 47.19 | 33.93 | 5.2- | 28.1- |
| ســـورية | 12.77 | 6.15 | 6.66 | 4.98 | 5.00 | 6.31 | 4.9- | 26.4 |
| الصومـــال | 30.00 | 30.00 | 30.00 | 30.00 | 30.00 | 30.00 | 0.0 | 0.0 |
| العـــراق | 42.00 | 57.47 | 66.37 | 60.62 | 58.87 | 62.34 | 2.9 | 5.9 |
| عُمـــان | 164.05 | 841.68 | 923.79 | 900.91 | 984.81 | 1,128.11 | 14.8 | 14.6 |
| فلسطيـــن | 1.80 | 3.99 | 5.35 | 4.94 | 5.18 | 5.42 | 8.2 | 4.7 |
| قطـــر | 13.76 | 15.11 | 16.55 | 16.93 | 17.35 | 17.01 | 1.5 | 2.0- |
| القمـــر | 9.20 | 20.77 | 19.36 | 25.50 | 27.90 | 29.31 | 8.6 | 5.0 |
| الكويـــت | 4.81 | 3.55 | 3.98 | 3.66 | 3.73 | 3.35 | 2.6- | 10.2- |
| لبنـــان | 10.00 | 3.73 | 3.36 | 3.36 | 2.88 | 3.55 | 7.1- | 22.9 |
| ليبيـــا | | 31.64 | 31.96 | 32.80 | 33.61 | 39.48 | 0.0 | 17.5 |
| مصـــر | 1,344.79 | 2,010.53 | 2,001.96 | 2,017.16 | 2,099.98 | 2,231.91 | 3.7 | 6.3 |
| المغـــرب | 1,137.60 | 1,399.15 | 1,434.21 | 1,512.14 | 1,535.23 | 1,515.63 | 2.1 | 1.3- |
| موريتانـيا | 644.33 | 678.43 | 860.22 | 911.55 | 936.52 | 944.32 | 2.8 | 0.8 |
| اليمـــن | 194.26 | 131.31 | 131.32 | 95.19 | 82.51 | 75.13 | 6.6- | 8.9- |

* تقديري

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023

## ملحق (8/3):الصادرات والواردات الزراعية العربية
## (2010 و2015 و2020 - 2023)

(مليون دولار)

| | الصادرات الزراعية | | | | | | معدل النمو السنوى (%) | | الواردات الزراعية | | | | | | معدل النمو السنوى (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2023-2010 | 2023-2022 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2023-2010 | 2023-2022 |
| مجموع الدول العربية | 19,398 | 28,087 | 35,642 | 42,912 | 45,749 | 47,895 | 7.2 | 4.7 | 84,836 | 112,707 | 119,584 | 131,942 | 152,297 | 154,721 | 4.7 | 1.6 |
| الأردن | 1,062 | 1,549 | 1,121 | 1,308 | 1,007 | 1,641 | 3.4 | 63.0 | 2,475 | 3,786 | 3,940 | 4,428 | 4,020 | 5,058 | 5.7 | 25.8 |
| الإمـــارات | 3,998 | 7,228 | 13,129 | 14,702 | 17,799 | 18,726 | 12.6 | 5.2 | 11,799 | 16,322 | 16,320 | 18,014 | 22,770 | 22,803 | 5.2 | 0.1 |
| البحريـــن | 292 | 371 | 512 | 614 | 832 | 898 | 9.0 | 7.9 | 1,208 | 1,902 | 1,772 | 1,717 | 2,177 | 2,116 | 4.4 | 2.8- |
| تونـــس | 1,145 | 1,900 | 1,721 | 1,576 | 1,921 | 1,611 | 2.7 | 16.1- | 2,125 | 2,260 | 2,383 | 2,650 | 3,341 | 2,727 | 1.9 | 18.4- |
| الجزائـــر | 131 | 284 | 432 | 486 | 387 | 291 | 6.3 | 24.8- | 6,097 | 9,950 | 9,335 | 10,687 | 11,994 | 11,140 | 4.8 | 7.1- |
| جيبوتـــي | 80 | 59 | 227 | 1,771 | 2,008 | 2,000 | 28.1 | 0.4- | 474 | 1,126 | 1,287 | 1,681 | 1,914 | 2,081 | 12.1 | 8.7 |
| السـعودية | 2,949 | 3,659 | 3,517 | 4,093 | 3,896 | 4,210 | 2.8 | 8.1 | 16,328 | 22,549 | 19,907 | 22,710 | 26,101 | 27,238 | 4.0 | 4.4 |
| السـودان | 523 | 1,897 | 1,516 | 1,633 | 2,076 | 2,310 | 12.1 | 11.3 | 3,160 | 2,034 | 2,358 | 2,596 | 3,105 | 2,636 | 1.4- | 15.1- |
| سـورية | 2,544 | 350 | 668 | 739 | 506 | 620 | 10.3- | 22.5 | 3,667 | 2,149 | 2,131 | 2,341 | 2,455 | 2,184 | 3.9- | 11.0- |
| الصومـال | 164 | 534 | 254 | 285 | 316 | 471 | 8.5 | 49.1 | 377 | 1,721 | 2,501 | 2,694 | 2,893 | 2,551 | 15.9 | 11.8- |
| العـــراق | 40 | 143 | 121 | 996 | 210 | 303 | 16.9 | 44.3 | 6,295 | 8,186 | 11,710 | 12,414 | 15,227 | 15,961 | 7.4 | 4.8 |
| عمـــان | 751 | 1,381 | 1,522 | 1,829 | 954 | 1,026 | 2.4 | 7.5 | 2,323 | 3,501 | 4,466 | 5,114 | 4,934 | 5,248 | 6.5 | 6.4 |
| فلسطيـــن | 59 | 108 | 97 | 124 | 95 | 89 | 3.2 | 6.3- | 584 | 1,072 | 1,300 | 1,284 | 1,145 | 1,300 | 6.4 | 13.5 |
| قطـــر | 17 | 170 | 26 | 41 | 49 | 58 | 9.9 | 18.4 | 1,865 | 3,099 | 3,033 | 3,008 | 3,946 | 3,440 | 4.8 | 12.8- |
| القمـــر | 12 | 11 | 13 | 19 | 36 | 63 | 13.6 | 75.0 | 69 | 197 | 118 | 124 | 165 | 184 | 7.8 | 11.5 |
| الكويـــت | 122 | 507 | 389 | 372 | 473 | 453 | 10.6 | 4.2- | 2,321 | 4,909 | 5,472 | 5,097 | 6,127 | 6,152 | 7.8 | 0.4 |
| لبنـــان | 515 | 738 | 712 | 792 | 774 | 699 | 2.4 | 9.7- | 2,716 | 3,277 | 2,195 | 2,277 | 2,739 | 2,921 | 0.6 | 6.6 |
| ليبيـــا | 7 | 16 | 13 | 8 | 15 | 16 | 6.6 | 6.7 | 2,222 | 3,456 | 3,698 | 4,612 | 4,304 | 4,629 | 5.8 | 7.6 |
| مصـــر | 2,890 | 4,381 | 5,183 | 6,257 | 6,882 | 6,920 | 7.0 | 0.6 | 11,631 | 13,158 | 13,749 | 14,868 | 17,246 | 17,685 | 3.3 | 2.5 |
| المغـــرب | 1,935 | 2,583 | 4,212 | 4,927 | 5,311 | 5,235 | 8.0 | 1.4- | 4,149 | 4,195 | 6,525 | 7,555 | 9,625 | 9,733 | 6.8 | 1.1 |
| موريتانـيا | 43 | 32 | 20 | 20 | 32 | 45 | 0.4 | 40.6 | 342 | 834 | 855 | 971 | 1,230 | 1,211 | 10.2 | 1.5- |
| اليمـــن | 119 | 186 | 237 | 320 | 170 | 210 | 4.5 | 23.5 | 2,609 | 3,024 | 4,529 | 5,100 | 4,839 | 5,723 | 6.2 | 18.3 |

المصدر:منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2025.

## تابع ملحق (8/3):صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية (2010 و2015 و2020 - 2023)

| | صافي الواردات الزراعية | | | | | | متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
| **مجموع الدول العربية** | **65,438** | **84,620** | **83,942** | **89,030** | **106,548** | **106,826** | **182** | **221** | **195** | **204** | **239** | **234** |
| الأردن | 1,413 | 2,237 | 2,819 | 3,120 | 3,013 | 3,417 | 211 | 234 | 261 | 282 | 267 | 297 |
| الإمـارات | 7,801 | 9,094 | 3,191 | 3,312 | 4,971 | 4,077 | 943 | 999 | 344 | 336 | 483 | 382 |
| البحريـن | 916 | 1,531 | 1,260 | 1,103 | 1,345 | 1,218 | 746 | 1118 | 856 | 733 | 882 | 772 |
| تونـس | 980 | 360 | 662 | 1,074 | 1,420 | 1,116 | 93 | 32 | 57 | 91 | 120 | 94 |
| الجزائـر | 5,966 | 9,666 | 8,903 | 10,201 | 11,607 | 10,849 | 166 | 242 | 201 | 227 | 253 | 233 |
| جيبوتـي | 394 | 1,067 | 1,060 | -90 | -94 | 81 | 462 | 1162 | 1072 | -90 | -93 | 79 |
| السـعودية | 13,379 | 18,890 | 16,390 | 18,617 | 22,205 | 23,028 | 485 | 788 | 519 | 605 | 690 | 683 |
| السـودان | 2,637 | 137 | 842 | 963 | 1,029 | 326 | 62 | 4 | 19 | 21 | 22 | 7 |
| سـورية | 1,123 | 1,799 | 1,463 | 1,602 | 1,949 | 1,564 | 53 | 100 | 84 | 89 | 106 | 83 |
| الصومـال | 213 | 1,187 | 2,247 | 2,409 | 2,577 | 2,080 | 18 | 86 | 136 | 141 | 146 | 115 |
| العـراق | 6,255 | 8,043 | 11,589 | 11,418 | 15,017 | 15,658 | 193 | 228 | 289 | 277 | 356 | 361 |
| عُمـان | 1,572 | 2,120 | 2,944 | 3,285 | 3,980 | 4,222 | 567 | 510 | 657 | 726 | 807 | 817 |
| فلسطيـن | 525 | 964 | 1,203 | 1,160 | 1,050 | 1,211 | 130 | 213 | 236 | 222 | 196 | 221 |
| قطـر | 1,848 | 2,929 | 3,007 | 2,967 | 3,897 | 3,382 | 1088 | 1218 | 1057 | 1080 | 1,466 | 1251 |
| القمـر | 57 | 186 | 105 | 105 | 129 | 121 | 87 | 255 | 130 | 128 | 154 | 142 |
| الكويـت | 2,199 | 4,402 | 5,083 | 4,725 | 5,654 | 5,699 | 717 | 1122 | 1088 | 1021 | 1267 | 1181 |
| لبنـان | 2,201 | 2,539 | 1,483 | 1,485 | 1,965 | 2,222 | 444 | 397 | 262 | 266 | 358 | 415 |
| ليبيـا | 2,215 | 3,440 | 3,685 | 4,604 | 4,289 | 4,613 | 341 | 556 | 552 | 658 | 602 | 637 |
| مصـر | 8,741 | 8,777 | 8,566 | 8,611 | 10,364 | 10,765 | 111 | 99 | 85 | 84 | 100 | 102 |
| المغـرب | 2,214 | 1,612 | 2,313 | 2,628 | 4,314 | 4,498 | 69 | 47 | 65 | 73 | 119 | 123 |
| موريتانيـا | 299 | 802 | 835 | 951 | 1,198 | 1,166 | 89 | 216 | 201 | 223 | 274 | 237 |
| اليمـن | 2,490 | 2,838 | 4,292 | 4,780 | 4,669 | 5,513 | 108 | 106 | 142 | 153 | 146 | 169 |

المصدر: الملحق (8/3).

## ملحق (9/3):الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة
## (2010 و 2020 - 2023)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

| | 2010 | | 2020 | | 2021 | | 2022 | | 2023 | | نسبة التغير (2023-2010) | | نسبة التغير (2023-2022) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة |
| **الإجمالـــي** | **16,539** | **15,844** | **23,387** | **22,012** | **20,556** | **24,431** | **22,353** | **25,283** | **22,468** | **24,670** | **2.4** | **3.5** | **0.5** | **-2.4** |
| الحبوب والدقيق | 2,093 | 1,163 | 2,033 | 698 | 2,285 | 1,605 | 2,798 | 981 | 2,972 | 1,078 | 2.7 | -0.6 | 6.2 | 9.9 |
| البطاطس | 592 | 220 | 729 | 310 | 604 | 257 | 835 | 472 | 782 | 402 | 2.2 | 4.7 | -6.4 | -14.8 |
| سكر خـام | 2,095 | 1,331 | 880 | 1,412 | 996 | 1,599 | 1,266 | 1,064 | 703 | 1,197 | -8.1 | -0.8 | -44.5 | 12.6 |
| بقوليـات | 514 | 362 | 750 | 563 | 870 | 764 | 626 | 932 | 663 | 832 | 2.0 | 6.6 | 5.9 | -10.7 |
| البذور الزيتية | 527 | 470 | 1,650 | 1,150 | 1,606 | 1,119 | 1,093 | 1,475 | 1,200 | 1,459 | 6.5 | 9.1 | 9.7 | -1.1 |
| الزيوت النباتية | 921 | 1,365 | 1,760 | 2,829 | 1,526 | 3,150 | 1,405 | 2,580 | 1,518 | 2,616 | 3.9 | 5.1 | 8.0 | 1.4 |
| الخضراوات | 4,251 | 2,672 | 3,967 | 2,975 | 3,078 | 3,203 | 3,509 | 3,552 | 3,552 | 3,292 | -1.4 | 1.6 | 1.2 | -7.3 |
| الفواكه | 3,977 | 3,066 | 5,170 | 4,698 | 5,393 | 4,901 | 5,643 | 5,973 | 5,808 | 5,701 | 3.0 | 4.9 | 2.9 | -4.6 |
| أبقار وجاموس (حية)[1] | 120 | 34 | 85 | 33 | 19 | 44 | 129 | 98 | 106 | 89 | -1.0 | 7.7 | -17.7 | -9.3 |
| أغنام وماعز (حية)[1] | 4,016 | 404 | 5,649 | 705 | 6,056 | 756 | 6,762 | 674 | 6,353 | 782 | 3.6 | 5.2 | -6.1 | 15.9 |
| لحـــوم | 165 | 378 | 131 | 349 | 108 | 286 | 126 | 436 | 123 | 432 | -2.2 | 1.0 | -2.5 | -0.9 |
| الألبـان ومنتجاتهـا | 480 | 2,010 | 4,645 | 2,618 | 2,607 | 2,942 | 3,469 | 3,146 | 3,489 | 3,109 | 16.5 | 3.4 | 0.6 | -1.2 |
| البـيـض | 84 | 234 | 135 | 118 | 52 | 135 | 99 | 125 | 115 | 110 | 2.5 | -5.6 | 15.6 | -12.0 |
| الأسماك | 841 | 2,135 | 1,537 | 3,554 | 1,433 | 3,671 | 1,483 | 3,776 | 1,545 | 3,571 | 4.8 | 4.0 | 4.2 | -5.4 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025

(1) بالألف رأس

## تابع ملحق (9/3):الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة (2010 و 2020 - 2023)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

| | 2010 | | 2020 | | 2021 | | 2022 | | 2023 | | نسبة التغير (2023- 2010) | | نسبة التغير (2023- 2022) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة | الكمية | القيمة |
| **الإجمالـــي** | **111,284** | **53,612** | **146,328** | **74,492** | **136,900** | **83,539** | **142,141** | **94,843** | **143,287** | **82,527** | **2.0** | **3.4** | **0.8** | **-13.0** |
| الحبوب والدقيق | 65,859 | 19,481 | 85,736 | 23,911 | 81,614 | 28,743 | 85,775 | 32,918 | 86,051 | 29,820 | 2.1 | 3.3 | 0.3 | -9.4 |
| البطاطس | 641 | 428 | 1,726 | 666 | 1,431 | 713 | 1,598 | 860 | 1,637 | 725 | 7.5 | 4.1 | 2.5 | -15.7 |
| سكر خام | 9,538 | 5,219 | 8,713 | 2,734 | 8,302 | 3,196 | 9,349 | 3,957 | 8,403 | 3,035 | -1.0 | -4.1 | -10.1 | -23.3 |
| بقوليات | 1,428 | 113 | 3,016 | 1,897 | 2,482 | 2,055 | 2,954 | 2,853 | 3,003 | 2,073 | 5.9 | 25.1 | 1.6 | -27.3 |
| البذور الزيتية | 4,413 | 2,695 | 9,079 | 4,520 | 9,032 | 5,162 | 7,547 | 5,183 | 7,977 | 4,390 | 4.7 | 3.8 | 5.7 | -15.3 |
| الزيوت النباتية | 4,129 | 4,492 | 7,662 | 6,675 | 7,424 | 9,260 | 7,245 | 10,561 | 7,818 | 7,987 | 5.0 | 4.5 | 7.9 | -24.4 |
| الخضراوات | 3,249 | 1,848 | 6,283 | 3,220 | 5,511 | 2,824 | 5,599 | 3,186 | 5,824 | 3,111 | 4.6 | 4.1 | 4.0 | -2.4 |
| الفواكه | 5,481 | 3,515 | 7,593 | 6,545 | 7,180 | 7,140 | 7,069 | 6,898 | 7,459 | 6,621 | 2.4 | 5.0 | 5.5 | -4.0 |
| أبقار وجاموس (حية)[1] | 941 | 557 | 2,081 | 1,247 | 1,064 | 1,131 | 1,086 | 1,318 | 1,038 | 968 | 0.8 | 4.4 | -4.4 | -26.5 |
| أغنام وماعز (حية)[1] | 12,845 | 1,137 | 10,823 | 1,409 | 10,460 | 1,362 | 11,807 | 1,251 | 12,148 | 1,385 | -0.4 | 1.5 | 2.9 | 10.7 |
| لحـــوم | 2,856 | 6,678 | 4,117 | 8,447 | 3,310 | 8,751 | 3,341 | 10,873 | 3,418 | 8,718 | 1.4 | 2.1 | 2.3 | -19.8 |
| الألبـان ومنتجاتهـا | 12,723 | 5,674 | 10,708 | 9,692 | 9,350 | 9,805 | 10,142 | 11,567 | 10,097 | 10,102 | -1.8 | 4.5 | -0.4 | -12.7 |
| البيـض | 156 | 239 | 447 | 694 | 314 | 812 | 403 | 697 | 447 | 744 | 8.4 | 9.1 | 10.9 | 6.7 |
| الأسماك | 812 | 1,537 | 1,249 | 2,835 | 949 | 2,585 | 1,120 | 2,719 | 1,152 | 2,847 | 2.7 | 4.9 | 2.8 | 4.7 |

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025

(1) بالألف رأس

## ملحق (10/3):قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية (2015 و 2020 - 2023)

(مليار دولار)

| | 2015 | | | 2020 | | | 2021 | | | 2022 | | | 2023 | | | معدل النمو السنوي (%) 2023 - 2015 | | | معدل النمو (%) 2023 - 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية | الواردات البينية | الصادرات البينية | التجارة البينية الزراعية |
| مجموع الدول العربية | 18.660 | 17.060 | 35.720 | 19.312 | 19.867 | 39.178 | 22.721 | 22.933 | 45.654 | 21.659 | 21.893 | 43.552 | 22.806 | 23.594 | 46.400 | 2.5 | 4.1 | 3.3 | 5.3 | 7.8 | 6.5 |
| الأردن | 0.87 | 1.52 | 2.39 | 1.058 | 1.099 | 2.158 | 1.194 | 1.320 | 2.514 | 1.251 | 1.134 | 2.385 | 1.173 | 1.263 | 2.437 | 3.8 | -2.3 | 0.2 | -6.2 | 11.5 | 2.2 |
| الإمـــارات | 2.03 | 3.89 | 5.92 | 1.946 | 8.439 | 10.385 | 2.062 | 8.726 | 10.788 | 2.287 | 6.963 | 9.250 | 2.434 | 7.224 | 9.658 | 2.3 | 8.0 | 6.3 | 6.4 | 3.7 | 4.4 |
| البحريـــن | 0.53 | 0.42 | 0.95 | 0.554 | 0.484 | 1.039 | 0.580 | 0.562 | 1.142 | 0.609 | 0.739 | 1.348 | 0.646 | 0.804 | 1.450 | 2.5 | 8.5 | 5.4 | 6.0 | 8.8 | 7.5 |
| تونـــس | 0.16 | 0.44 | 0.60 | 0.217 | 0.347 | 0.564 | 0.237 | 0.422 | 0.659 | 0.191 | 0.528 | 0.718 | 0.275 | 0.476 | 0.751 | 7.0 | 1.0 | 2.8 | 44.4 | -9.9 | 4.5 |
| الجزائـــر | 0.32 | 0.07 | 0.39 | 0.211 | 0.213 | 0.423 | 0.239 | 0.230 | 0.469 | 0.180 | 0.197 | 0.376 | 0.181 | 0.235 | 0.416 | -6.9 | 16.4 | 0.8 | 0.7 | 19.7 | 10.6 |
| جيبوتـــي | 0.15 | 0.03 | 0.18 | 0.452 | 0.022 | 0.473 | 0.546 | 0.024 | 0.570 | 0.499 | 0.040 | 0.540 | 0.432 | 0.060 | 0.492 | 14.1 | 9.1 | 13.4 | -13.5 | 49.5 | -8.8 |
| الســعودية | 4.74 | 3.45 | 8.19 | 3.897 | 3.063 | 6.960 | 4.272 | 3.458 | 7.730 | 4.763 | 3.825 | 8.588 | 5.253 | 4.215 | 9.468 | 1.3 | 2.5 | 1.8 | 10.3 | 10.2 | 10.2 |
| الســـودان | 0.36 | 0.31 | 0.67 | 0.373 | 0.611 | 0.984 | 0.696 | 0.748 | 1.444 | 0.568 | 0.990 | 1.558 | 0.746 | 1.201 | 1.946 | 9.5 | 18.4 | 14.3 | 31.2 | 21.3 | 24.9 |
| ســـورية | 0.37 | 0.36 | 0.73 | 0.736 | 0.388 | 1.124 | 0.659 | 0.506 | 1.165 | 0.425 | 0.507 | 0.933 | 0.362 | 0.473 | 0.835 | -0.3 | 3.5 | 1.7 | -14.8 | -6.8 | -10.5 |
| الصومـال | 0.38 | 0.60 | 0.98 | 0.831 | 0.099 | 0.929 | 0.950 | 0.298 | 1.248 | 0.655 | 0.376 | 1.031 | 0.559 | 0.537 | 1.097 | 4.9 | -1.4 | 1.4 | -14.7 | 42.9 | 6.3 |
| العـــراق | 1.32 | 0.00 | 1.32 | 1.911 | 0.028 | 1.939 | 1.983 | 0.048 | 2.031 | 1.361 | 0.044 | 1.406 | 1.684 | 0.074 | 1.758 | 3.1 | 0.0 | 3.6 | 23.7 | 67.4 | 25.1 |
| عُمـــان | 1.77 | 1.26 | 3.03 | 1.486 | 0.748 | 2.233 | 2.870 | 1.506 | 4.376 | 2.527 | 1.586 | 4.113 | 2.184 | 1.627 | 3.810 | 2.7 | 3.2 | 2.9 | -13.6 | 2.6 | -7.4 |
| فلسطيـــن | 0.06 | 0.05 | 0.11 | 0.139 | 0.055 | 0.194 | 0.218 | 0.051 | 0.269 | 0.226 | 0.061 | 0.287 | 0.456 | 0.046 | 0.502 | 28.8 | -1.0 | 20.9 | 101.6 | -24.0 | 75.0 |
| قطـــر | 1.28 | 0.13 | 1.41 | 0.392 | 0.018 | 0.410 | 0.402 | 0.029 | 0.431 | 0.453 | 0.040 | 0.493 | 0.589 | 0.057 | 0.645 | -9.3 | -9.8 | -9.3 | 30.1 | 40.6 | 30.9 |
| القمـــر | 0.01 | 0.01 | 0.02 | 0.011 | 0.001 | 0.011 | 0.011 | 0.002 | 0.013 | 0.008 | 0.006 | 0.014 | 0.009 | 0.004 | 0.014 | -1.1 | -9.7 | -4.7 | 14.7 | -20.4 | 0.3 |
| الكويـــت | 1.38 | 0.49 | 1.87 | 1.605 | 0.380 | 1.985 | 1.519 | 0.364 | 1.883 | 1.465 | 0.404 | 1.869 | 1.636 | 0.402 | 2.038 | 2.1 | -2.4 | 1.1 | 11.7 | -0.4 | 9.1 |
| لبنـــان | 0.54 | 0.51 | 1.05 | 0.338 | 0.414 | 0.752 | 0.339 | 0.656 | 0.996 | 0.362 | 0.372 | 0.734 | 0.376 | 0.303 | 0.679 | -4.4 | -6.3 | -5.3 | 3.7 | -18.5 | -7.5 |
| ليبيـــا | 0.99 | 0.01 | 1.00 | 0.984 | 0.009 | 0.993 | 1.126 | 0.006 | 1.132 | 0.791 | 0.010 | 0.802 | 0.831 | 0.019 | 0.850 | -2.2 | 8.1 | -2.0 | 5.1 | 86.0 | 6.1 |
| مصـــر | 0.61 | 2.78 | 3.39 | 0.712 | 2.487 | 3.200 | 0.677 | 2.827 | 3.504 | 0.920 | 3.287 | 4.207 | 0.808 | 3.870 | 4.678 | 3.6 | 4.2 | 4.1 | -12.2 | 17.7 | 11.2 |
| المغـــرب | 0.26 | 0.42 | 0.68 | 0.384 | 0.704 | 1.088 | 0.581 | 0.733 | 1.314 | 0.460 | 0.456 | 0.917 | 0.553 | 0.397 | 0.951 | 9.9 | -0.7 | 4.3 | 20.2 | -12.9 | 3.7 |
| موريتانـيا | 0.05 | 0.01 | 0.06 | 0.138 | 0.003 | 0.141 | 0.211 | 0.002 | 0.212 | 0.153 | 0.003 | 0.156 | 0.133 | 0.004 | 0.136 | 13.0 | -11.9 | 10.8 | -13.1 | 8.7 | -12.7 |
| اليمـــن | 0.48 | 0.30 | 0.78 | 0.938 | 0.255 | 1.193 | 1.349 | 0.414 | 1.763 | 1.503 | 0.324 | 1.827 | 1.488 | 0.301 | 1.789 | 15.2 | 0.1 | 10.9 | -1.0 | -7.0 | -2.1 |

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025

## ملحق (11/3): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة
## (2010 و2015 و2020 - 2024)

(مليون دولار)

| | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية | | نسبة الإكتفاء الذاتي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | 2024- 2023 | 2024- 2010 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| **الإجمـــالي** | **28,948** | **34,758** | **43,120** | **43,814** | **43,428** | **49,900** | **47,594** | **4.6-** | **3.6** | | | | | | | |
| الحبوب والدقيق | 17,018 | 20,620 | 22,596 | 20,435 | 20,431 | 23,643 | 20,839 | 11.9- | 1.5 | 44.6 | 45.1 | 38.8 | 42.4 | 39.4 | 39.9 | 40.6 |
| (القمح والدقيق) | 7,981 | 10,148 | 10,753 | 9,643 | 9,622 | 11,135 | 9,835 | 11.7- | 1.5 | 42.8 | 42.3 | 38.8 | 43.1 | 39.3 | 40.9 | 41.1 |
| (الشعير) | 2,299 | 2,324 | 1,770 | 1,399 | 1,242 | 1,438 | 719 | 50.0- | 8.0- | 40.7 | 40.8 | 46.3 | 37.7 | 48.0 | 49.6 | 45.1 |
| (الأرز) | 3,095 | 3,664 | 4,788 | 4,705 | 4,873 | 5,639 | 5,425 | 3.8- | 4.1 | 55.9 | 59.9 | 46.9 | 52.3 | 48.2 | 46.5 | 49.0 |
| (الذرة الشامية) | 3,643 | 4,484 | 5,284 | 4,687 | 4,693 | 5,431 | 4,860 | 10.5- | 2.1 | 30.9 | 26.8 | 24.5 | 30.3 | 26.1 | 25.9 | 27.4 |
| البطاطس | -22 | -78 | 263 | 428 | 487 | 393 | 582 | 48.0 | .... | 101.2 | 103.2 | 96.6 | 96.4 | 93.0 | 93.5 | 94.3 |
| سكر (مكرر) | 2,989 | 3,227 | 2,513 | 2,477 | 2,422 | 1,837 | 2,090 | 13.7 | 2.5- | 33.4 | 33.8 | 36.3 | 40.8 | 38.6 | 37.8 | 39.1 |
| بقوليات | 507 | 911 | 1,339 | 1,499 | 1,587 | 1,441 | 1,741 | 20.8 | 9.2 | 55.5 | 56.2 | 42.9 | 52.1 | 38.9 | 39.8 | 43.6 |
| زيوت وشحوم | 3,987 | 3,699 | 1,979 | 3,362 | 2,160 | 5,371 | 2,868 | 46.6- | 2.3- | 36.8 | 37.4 | 35.4 | 34.2 | 35.3 | 33.4 | 34.3 |
| الخضراوات | -2,007 | -2,891 | 245 | -37 | 230 | 784 | 578 | 26.3- | .... | 102.7 | 107.0 | 95.9 | 100.5 | 95.4 | 90.3 | 92.3 |
| الفواكه | -1,136 | -1,120 | 1,729 | 273 | 426 | 1,373 | 1,342 | 2.2- | .... | 97.5 | 104.7 | 94.3 | 93.1 | 93.2 | 93.6 | 93.3 |
| لحوم | 6,018 | 7,997 | 7,955 | 8,611 | 8,796 | 8,286 | 8,996 | 8.6 | 2.9 | 75.5 | 73.3 | 70.6 | 76.9 | 70.5 | 71.1 | 72.8 |
| الألبان ومنتجاتها | 2,088 | 3,125 | 5,004 | 6,412 | 6,876 | 7,260 | 8,090 | 11.4 | 10.2 | 77.7 | 74.9 | 75.5 | 80.5 | 81.5 | 80.3 | 80.8 |
| البيض | 5 | 180 | 531 | 649 | 715 | 644 | 839 | 30.3 | 44.2 | 95.6 | 95.4 | 91.3 | 90.7 | 85.6 | 84.9 | 87.1 |
| الأسماك | -499 | -912 | -1,033 | -294 | -701 | -1,132 | -371 | 67.2- | 2.1- | 100.7 | 101.5 | 106.3 | 109.7 | 108.3 | 108.1 | 108.7 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2025.

(-) تعني الفائض

## ملحق (12/3): تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسة (2023 - 2010)

(ألف طن)

| | متوسط الفترة (2010 - 2015) | | | | | متوسط الفترة (2018 - 2023) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنتاج | الفجوة | الاستهلاك | نسبة الفجوة | نسبة الاكتفاء | الإنتاج | الفجوة | الاستهلاك | نسبة الفجوة | نسبة الاكتفاء |
| الحبوب والدقيق | 53,707 | 69,440 | 123,148 | 56.4 | 43.6 | 54,038 | 83,413 | 137,451 | 60.7 | 39.3 |
| القمح | 26,949 | 35,958 | 62,907 | 57.2 | 42.8 | 26,400 | 43,089 | 69,489 | 62.0 | 38.0 |
| الأرز | 5,968 | 4,324 | 10,291 | 42.0 | 58.0 | 5,828 | 6,692 | 12,520 | 53.5 | 46.5 |
| الشعير | 6,236 | 11,298 | 17,534 | 64.4 | 35.6 | 6,458 | 8,037 | 14,494 | 55.4 | 44.6 |
| البطاطس | 14,179 | 179 | 14,358 | 1.2 | 98.8 | 16,101 | 855 | 16,956 | 5.0 | 95.0 |
| البقوليات | 1,397 | 1,121 | 2,518 | 44.5 | 55.5 | 1,700 | 2,340 | 4,040 | 57.9 | 42.1 |
| الزيوت النباتية | 2,024 | 3,185 | 5,209 | 61.1 | 38.9 | 3,493 | 6,300 | 9,793 | 64.3 | 35.7 |
| الخضروات | 55,052 | 348- | 54,704 | 0.6- | 100.6 | 53,656 | 2,272 | 55,928 | 4.1 | 95.9 |
| الفاكهة | 32,086 | 1,461 | 33,547 | 4.4 | 95.6 | 42,489 | 1,651 | 44,140 | 3.7 | 96.3 |
| سكر خام | 3,440 | 8,174 | 11,613 | 70.4 | 29.6 | 3,530 | 7,701 | 11,230 | 68.6 | 31.4 |
| البذور الزيتية | 7,691 | 3,480 | 11,171 | 31.2 | 68.8 | 11,182 | 6,778 | 17,960 | 37.7 | 62.3 |
| لحوم | 8,161 | 3,954 | 12,115 | 32.6 | 67.4 | 9,767 | 3,295 | 13,062 | 25.2 | 74.8 |
| الألبان ومنتجاتها | 26,562 | 9,002 | 35,564 | 25.3 | 74.7 | 27,320 | 6,608 | 33,928 | 19.5 | 80.5 |
| الأسماك | 4,383 | 142 | 4,525 | 3.1 | 96.9 | 5,909 | 394- | 5,515 | 7.1- | 107.1 |

المصدر: الملاحق (5/3) و (9/3).

## ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
## (2000 و2010 و2015 و2020-2024)

(مليون دولار)

| | 2000 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة النمو 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 216,021 | 696,697 | 518,830 | 407,253 | 681,495 | 1,046,758 | 819,518 | 768,621 | -6.2 |
| الأردن | 242 | 699 | 869 | 937.8 | 1,071.5 | 1,483.2 | 1,631.9 | 1,741.0 | 6.7 |
| الإمـــارات | 29,987 | 89,100 | 77,172 | 60,339.5 | 99,696.3 | 149,325.7 | 122,633.6 | 122,376.5 | -0.2 |
| البحريـــن | 2,236 | 5,584 | 4,408 | 4,045.0 | 6,161.4 | 8,113.7 | 7,044.8 | 6,715.3 | -4.7 |
| تونـــس | 1,006 | 3,004 | 1,811 | 1,021.4 | 1,459.4 | 2,170.2 | 1,826.5 | 1,508.0 | -17.4 |
| الجزائـــر | 21,536 | 44,637 | 23,130 | 12,163.6 | 24,133.9 | 44,140.7 | 35,564.8 | 35,910.1 | 1.0 |
| جيبوتـــي | 2.5 | 3.7 | 8.1 | 15.0 | 18.3 | 18.6 | 20.9 | 20.3 | -3.0 |
| الســعودية | 69,973 | 218,931 | 160,401 | 127,236.5 | 240,179.2 | 374,503.2 | 279,233.9 | 247,473.1 | -11.4 |
| الســودان | 956 | 7,427 | 4,836 | 7,363.6 | 5,013.7 | 930.3 | 1,845.5 | 1,045.9 | -43.3 |
| ســورية | 5,204 | 12,391 | 1,183 | 1,022.7 | 457.4 | 683.3 | 226.0 | 240.6 | 6.5 |
| العـــراق | 21,684 | 62,880 | 56,205 | 53,825.8 | 96,973.1 | 165,576.7 | 113,888.3 | 110,081.1 | -3.3 |
| عُمـــان | 9,894 | 27,504 | 24,568 | 20,643.9 | 28,158.6 | 44,155.6 | 38,897.5 | 37,374.3 | -3.9 |
| فلسطيـــن | 36 | 33 | 49 | 49.1 | 55.1 | 51.6 | 50.5 | 46.5 | -8.0 |
| قطـــر | 10,732 | 65,864 | 60,726 | 41,852.5 | 66,140.7 | 104,467.3 | 83,655.2 | 81,426.4 | -2.7 |
| القمـــر | 12 | 10 | 10 | 8.7 | 9.4 | 8.5 | 8.9 | 9.2 | 4.0 |
| الكويـــت | 18,101 | 64,448 | 49,471 | 36,408.0 | 61,799.2 | 97,558.4 | 77,954.5 | 69,543.1 | -10.8 |
| لبنـــان | ..... | 173 | 236 | 57.1 | 58.9 | 52.7 | 53.8 | 60.2 | 11.9 |
| ليبيـــا | 13,646 | 52,599 | 9,018 | 9,509.7 | 18,834.0 | 18,801.4 | 20,545.8 | 19,445.1 | -5.4 |
| مصـــر | 6,384 | 29,999 | 40,727 | 26,688.1 | 26,200.6 | 29,439.7 | 29,950.0 | 28,133.3 | -6.1 |
| المغـــرب | 732 | 2,680 | 2,514 | 1,754.2 | 2,703.2 | 3,358.2 | 2,350.8 | 3,387.0 | 44.1 |
| موريتانـيا | 212 | 1,418 | 399 | 1,760.1 | 2,050.4 | 1,695.0 | 2,009.7 | 2,037.1 | 1.4 |
| اليمـــن | 3,445 | 7,311 | 1,091 | 551.2 | 320.5 | 223.7 | 125.0 | 47.0 | -62.4 |

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2025، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

## ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
## (2000 و2010 و2015 و2020-2024)

(مليون دولار)

| | 2000 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة النمو 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | **78,105** | **214,599** | **276,048** | **297,320** | **361,778** | **440,919** | **435,829** | **436,670** | **0.2** |
| الأردن | 1,095 | 5,143 | 7,095 | 7,504 | 7,836 | 8,374 | 8,840 | 9,454 | 7.0 |
| الإمـــارات | 13,610 | 24,923 | 33,938 | 32,116 | 37,058 | 43,696 | 49,433 | 51,773 | 4.7 |
| البحريـــن | 914 | 3,911 | 5,585 | 6,468 | 8,384 | 9,726 | 9,298 | 9,379 | 0.9 |
| تونـــس | 3,174 | 7,274 | 6,412 | 5,821 | 6,811 | 7,030 | 7,324 | 7,603 | 3.8 |
| الجزائـــر | 3,167 | 16,659 | 13,362 | 10,354 | 15,249 | 23,088 | 23,017 | 24,476 | 6.3 |
| جيبوتـــي | 13 | 23 | 66 | 141 | 139 | 157 | 168 | 195 | 16.0 |
| الســـعودية | 18,211 | 57,196 | 90,818 | 102,799 | 138,942 | 187,293 | 193,654 | 194,921 | 0.7 |
| الســـودان | 904 | 6,449 | 5,495 | 6,779 | 4,232 | 9,583 | 4,488 | 3,350 | -25.4 |
| ســـورية | 780 | 4,865 | 1,843 | 3,451 | 3,301 | 4,070 | 1,177 | 1,188 | 0.9 |
| العـــراق | 236 | 3,144 | 3,629 | 4,723 | 5,187 | 6,455 | 8,110 | 8,372 | 3.2 |
| عمـــان | 1,378 | 6,529 | 7,018 | 6,343 | 8,217 | 11,557 | 9,934 | 10,791 | 8.6 |
| فلسطيـــن | 450 | 1,184 | 1,302 | 1,716 | 2,027 | 2,146 | 1,772 | 1,292 | -27.1 |
| قطـــر | 966 | 11,218 | 14,420 | 11,425 | 15,748 | 21,887 | 18,456 | 17,694 | -4.1 |
| القمـــر | 9 | 65 | 70 | 78 | 93 | 95 | 100 | 108 | 8.0 |
| الكويـــت | 2,608 | 6,895 | 7,995 | 10,094 | 16,384 | 14,447 | 12,489 | 12,816 | 2.6 |
| لبنـــان | 1,970 | 2,968 | 4,019 | 2,175 | 2,752 | 2,712 | 2,809 | 3,197 | 13.8 |
| ليبيـــا | 2,316 | 3,514 | 524 | 1,640 | 971 | 1,000 | 1,124 | 1,165 | 3.6 |
| مصـــر | 18,363 | 35,166 | 52,904 | 63,726 | 65,734 | 65,197 | 59,292 | 53,237 | -10.2 |
| المغـــرب | 7,204 | 14,485 | 16,545 | 18,418 | 21,364 | 21,064 | 23,046 | 24,508 | 6.3 |
| موريتانـيا | 175 | 377 | 460 | 562 | 606 | 632 | 690 | 702 | 1.9 |
| اليمـــن | 561 | 2,611 | 2,547 | 986 | 742 | 711 | 608 | 449 | -26.1 |

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

## ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) 2024

| | الصناعات الاستخراجية | | الصناعات التحويلية | | إجمالي القطاع الصناعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة المضافة (مليون دولار) | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%) | القيمة المضافة (مليون دولار) | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%) | القيمة المضافة (مليون دولار) | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| **مجموع الدول العربية** | **768,621** | **21.2** | **436,670** | **12.0** | **1,205,291** | **33.2** |
| الأردن | 1,741 | 3.3 | 9,454 | 17.7 | 11,195 | 21.0 |
| الإمـــارات | 122,376 | 22.2 | 51,773 | 9.4 | 174,149 | 31.5 |
| البحريـــن | 6,715 | 14.3 | 9,379 | 19.9 | 16,095 | 34.2 |
| تونـــس | 1,508 | 2.9 | 7,603 | 14.8 | 9,111 | 17.7 |
| الجزائـــر | 35,910 | 13.5 | 24,476 | 9.2 | 60,386 | 22.8 |
| جيبوتـــي | 20 | 0.5 | 195 | 4.4 | 215 | 4.9 |
| الســـعودية | 247,473 | 20.0 | 194,921 | 15.7 | 442,394 | 35.7 |
| الســـودان | 1,046 | 4.1 | 3,350 | 13.1 | 4,396 | 17.2 |
| ســـورية | 241 | 2.4 | 1,188 | 11.7 | 1,429 | 14.1 |
| العـــراق | 110,081 | 44.8 | 8,372 | 3.4 | 118,453 | 48.2 |
| عمـــان | 37,374 | 34.9 | 10,791 | 10.1 | 48,165 | 45.0 |
| فلسطين | 46 | 0.3 | 1,292 | 11.2 | 1,338 | 9.8 |
| قطـــر | 81,426 | 37.3 | 17,694 | 8.1 | 99,120 | 45.4 |
| القمـــر | 9 | 0.6 | 108 | 7.5 | 117 | 8.1 |
| الكويـــت | 69,543 | 43.4 | 12,816 | 8.0 | 82,359 | 51.4 |
| لبنـــان | 60 | 0.2 | 3,197 | 11.3 | 3,257 | 11.5 |
| ليبيـــا | 19,445 | 46.3 | 1,165 | 2.8 | 20,610 | 49.1 |
| مصـــر | 28,133 | 7.3 | 53,237 | 13.9 | 81,371 | 21.2 |
| المغـــرب | 3,387 | 2.1 | 24,508 | 15.3 | 27,895 | 17.4 |
| موريتانـيا | 2,037 | 18.9 | 702 | 6.5 | 2,740 | 25.5 |
| اليمـــن | 47 | 1.2 | 449 | 11.5 | 496 | 12.7 |

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4).

## ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2024)

| | الناتج الصناعي | نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار) | نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار) | الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%) |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | **1,205,291** | **2,686.5** | **34,185** | **1.3** |
| الأردن | 11,195 | 954 | 20,418 | 1.1 |
| الإمـــارات | 174,149 | 15,719 | 79,427 | 1.1 |
| البحريـــن | 16,095 | 10,129 | 50,518 | 1.0 |
| تونـــس | 9,111 | 766 | 6,425 | 0.5 |
| الجزائـــر | 60,386 | 1,274 | 15,209 | 0.7 |
| جيبوتـــي | 215 | 207 | 15,836 | 0.8 |
| الســعودية | 442,394 | 12,532 | 183,773 | 2.2 |
| الســودان | 4,396 | 89 | 2,169 | 1.2 |
| ســورية | 1,429 | 74 | 1,153 | 0.6 |
| العـــراق | 118,453 | 2,568 | 40,246 | 1.7 |
| عُمـــان | 48,165 | 9,050 | 45,474 | 1.1 |
| فلسطين | 1,338 | 238 | 7,316 | 0.8 |
| قطـــر | 99,120 | 35,552 | 123,638 | 1.2 |
| القمـــر | 117 | 135 | 3,472 | 0.5 |
| الكويـــت | 82,359 | 16,764 | 123,284 | 2.1 |
| لبنـــان | 3,257 | 624 | 8,706 | 0.6 |
| ليبيـــا | 20,610 | 2,797 | 36,229 | 2.1 |
| مصـــر | 81,371 | 764 | 9,924 | 0.7 |
| المغـــرب | 27,895 | 757 | 9,454 | 0.7 |
| موريتانـيا | 2,740 | 540 | 17,092 | 1.7 |
| اليمـــن | 496 | 15 | 585 | 1.1 |

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4).
* نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

## ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية 2024

| | احتياطي النفط (مليار برميل) | إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي) | احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر³) | الغازالطبيعي المسوق (مليار متر³)[1] | إنتاج خام الحديد (ألف طن)[2] | إنتاج خام الزنك (ألف طن)[2] | إنتاج خام النحاس (ألف طن)[2] | إنتاج الكبريت (ألف طن)[2] | إنتاج الألمنيوم الأولي (ألف طن)[2] | إنتاج الكاولين (ألف طن)[2] | إنتاج الذهب (طن)[2] | إنتاج الفضة (طن)[2] | إنتاج الجبس (ألف طن)[2] | إنتاج الملح (ألف طن)[2] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 722.5 | 22,423.0 | 56,722.0 | 601.8 | 10,047.1 | 65.5 | 134.0 | 18,466.4 | 6,309.2 | 660.0 | 85.8 | 211.8 | 19,622.1 | 5,738.5 |
| الأردن | ... | ... | 6 | 0.1 | ... | ... | ... | 321.4 | ... | 11.0 | ... | ... | 400.0 | 40.0 |
| الإمـــارات | 113.00 | 2,923.0 | 8,210 | 56.7 | ... | ... | ... | 6,105.0 | 2,650.0 | | ... | ... | ... | ... |
| البحريـــن | 0.10 | 176.0 | 68.0 | 16.3 | ... | ... | ... | 128.8 | 1,600.1 | | ... | ... | ... | ... |
| تونـــس | 0.40 | 29.0 | 64 | 1.8 | 140.0 | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 900.0 | 1,900.0 |
| الجزائـــر | 12.20 | 907.0 | 4,504 | 105.2 | 1,074.0 | 0.9 | ... | 6.0 | ... | 120.0 | 0.1 | 0.1 | 2,500.0 | 100.0 |
| الســـعودية | 267.20 | 8,976.0 | 9,651 | 103.2 | 351.7 | 24.6 | 74.7 | 7,000.0 | 776.4 | 279.0 | 12.3 | 9.4 | 3,822.0 | 2,342.0 |
| الســـودان | 1.50 | 29.0 | 25 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 20.0 | 41.8 | 2.0 | 150.0 | 200.0 |
| ســـورية | 2.50 | 10.0 | 285 | 3.0 | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 100.0 | 112.0 |
| الصومـــال | ... | | 6 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | 140.00 | 3,905.0 | 3,605 | 19.2 | ... | ... | ... | 180.0 | ... | | ... | ... | 1,100.0 | 60.0 |
| عُمـــان | 4.91 | 760.0 | 652 | 40.1 | ... | ... | ... | 87.2 | 394.8 | | ... | ... | 9,510.1 | 11.5 |
| قطـــر | 25.20 | 606.0 | 23,831 | 169.3 | ... | ... | ... | 3,150.0 | 637.9 | | ... | ... | ... | ... |
| الكويـــت | 101.50 | 2,411.0 | 1,784 | 15.5 | ... | ... | ... | 1,268.5 | ... | | ... | ... | ... | 60.0 |
| لبنـــان | ... | | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | 3.0 |
| ليبيـــا | 48.40 | 1,107.0 | 1,505 | 11.8 | ... | ... | ... | 139.5 | ... | | ... | ... | 250.0 | 40.0 |
| مصـــر | 2.88 | 569.0 | 2,209 | 59.3 | 6.0 | ... | ... | 80.0 | 250.0 | 230.0 | 13.7 | ... | 800.0 | 220.0 |
| المغـــرب | ... | | 1.0 | 0.1 | 10.0 | 40.0 | 46.0 | ... | ... | | 0.2 | 200.3 | ... | 600.0 |
| موريتانيـا | ... | | 50 | ... | 8,465.4 | ... | 13.3 | ... | ... | | 17.7 | ... | 70.0 | ... |
| اليمـــن | 2.70 | 15.0 | 266 | 0.2 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 20.0 | 50.0 |

(1) عام 2023.

(2) عام 2022.

**المصادر:** مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة.

بيانات المسح الجيولوجي الأمريكي لسنة 2025.

## ملحق (6/4): إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية (2005 و2010 و2015 و2020-2024)

(ألف ب/ي)

| | 2005 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | عدد المصافي القائمة خلال 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الطاقة العالمية | 85,120 | 88,230 | 91,620 | 92,880 | 92,885 | 94,235 | 96,010 | 96,233 | 639 |
| نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية | 8.5 | 8.9 | 10.1 | 10.2 | 10.4 | 10.6 | 11.8 | 12.0 | 10.3 |
| **مجموع الدول العربية** | **7,198** | **7,833** | **9,297.9** | **9,485.9** | **9,685.9** | **10,030.9** | **11,347.0** | **11,555.0** | **66** |
| الأردن | 90.0 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 1 |
| الإمـــارات | 778 | 761 | 1,119 | 1,272 | 1,272 | 1,272 | 1,235 | 1,235 | 5 |
| البحريـــن | 255 | 267 | 260 | 267 | 267 | 267 | 267 | 360 | 1 |
| تونـــس | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 34 | 1 |
| الجزائـــر | 450.0 | 582.9 | 650.9 | 669.9 | 669.9 | 669.9 | 663.5 | 663.5 | 6 |
| الســعودية | 2,095 | 2,109 | 2,907 | 2,927 | 3,127 | 3,127 | 3,291 | 3,291 | 9 |
| الســودان | 122 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 3 |
| ســورية | 240.0 | 240.1 | 240.1 | 240.1 | 240.1 | 240.1 | 240.1 | 240.1 | 2 |
| الصومـال | 10 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | 597 | 858 | 946 | 824 | 824 | 964 | 1,266 | 1,336 | 12 |
| عُمـــان | 85 | 222 | 222 | 304 | 304 | 304 | 534 | 534 | 3 |
| قطـــر | 137 | 283 | 283 | 433 | 433 | 433 | 433 | 433 | 2 |
| الكويـــت | 889 | 936 | 936 | 800 | 800 | 1,005 | 1,415 | 1,415 | 3 |
| ليبيـــا | 380 | 380 | 380 | 380 | 380 | 380 | 634 | 634 | 5 |
| مصـــر | 726.0 | 725.5 | 769.8 | 784.8 | 784.8 | 784.8 | 784.8 | 829.8 | 8 |
| المغـــرب | 155.0 | 154.7 | 154.7 | 154.7 | 154.7 | 154.7 | 154.7 | 154.7 | 2 |
| موريتانـيا | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 1 |
| اليمـــن | 130 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 140 | 2 |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2024.

## ملحق (7/4): ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
## (2000 و2010 و2015 و2020-2024)

(مليون دولار)

| | 2000 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة النمو 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 39,637 | 131,668 | 181,380 | 195,166 | 212,304 | 243,397 | 267,669 | 288,971 | 8.0 |
| الأردن | 287 | 906 | 1,170 | 1,166 | 1,242 | 1,337 | 1,360 | 1,314 | -3.4 |
| الإمـــارات | 9,548 | 32,915 | 36,377 | 34,349 | 35,191 | 37,836 | 41,888 | 46,019 | 9.9 |
| البحريـــن | 259 | 1,914 | 2,299 | 2,879 | 2,879 | 3,017 | 3,063 | 3,153 | 2.9 |
| تونـــس | 326 | 1,904 | 2,434 | 1,653 | 1,873 | 1,672 | 1,657 | 1,669 | 0.8 |
| الجزائـــر | 4,449 | 17,191 | 22,813 | 24,119 | 25,474 | 27,023 | 31,761 | 35,383 | 11.4 |
| جيبوتـــي | 33 | 129 | 100 | 186 | 222 | 228 | 255 | 247 | -3.2 |
| الســعودية | 11,126 | 23,601 | 47,096 | 49,390 | 57,086 | 80,088 | 90,206 | 96,474 | 6.9 |
| الســـودان | 460 | 3,648 | 3,063 | 2,947 | 1,812 | 1,194 | 905 | 349 | -61.5 |
| ســـورية | 586 | 2,138 | 328 | 194 | 132 | 130 | 33 | 34 | 4.6 |
| العـــراق | 118 | 8,772 | 10,724 | 9,563 | 9,376 | 11,753 | 17,693 | 18,552 | 4.9 |
| عُمـــان | 840 | 5,990 | 8,244 | 6,718 | 6,705 | 7,260 | 7,195 | 7,180 | -0.2 |
| فلسطيـن | 314 | 361 | 665 | 697 | 888 | 876 | 752 | 451 | -40.0 |
| قطـــر | 640 | 7,555 | 16,674 | 20,635 | 24,132 | 26,359 | 23,882 | 24,663 | 3.3 |
| القمـــر | 11 | 20 | 18 | 9 | 15 | 15 | 16 | 16 | 4.0 |
| الكويـــت | 800 | 2,546 | 3,271 | 3,889 | 4,752 | 5,186 | 5,463 | 5,370 | -1.7 |
| لبنـــان | 1,347 | 1,345 | 2,440 | 488 | 521 | 448 | 454 | 486 | 7.0 |
| ليبيـــا | 1,984 | 4,470 | 567 | 2,233 | 1,207 | 1,308 | 1,479 | 1,555 | 5.1 |
| مصـــر | 4,433 | 9,522 | 15,497 | 26,563 | 30,656 | 29,613 | 30,862 | 36,498 | 18.3 |
| المغـــرب | 1,627 | 4,905 | 6,174 | 6,763 | 7,474 | 7,456 | 8,165 | 9,037 | 10.7 |
| موريتانيـا | 25 | 175 | 366 | 322 | 372 | 322 | 348 | 354 | 1.9 |
| اليمـــن | 424 | 1,662 | 1,060 | 401 | 295 | 277 | 231 | 168 | -27.6 |

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

## ملحق (8/4): إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية
## (2005 و2010 و2015 و2020-2024)

(ألف طن)

| | 2005 | 2010 | 2015 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة النمو 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | **13,693** | **16,503** | **20,202** | **28,986** | **32,585** | **39,751** | **40,322** | **40,781** | **1.1** |
| الأردن | 150 | 150 | 300 | 350 | 350 | 350 | 300 | 300 | 0.0 |
| الإمـــارات | 90 | 500 | 3,006 | 2,722 | 2,997 | 3,696 | 3,773 | 3,725 | -1.3 |
| البحريـــن | ... | ... | ... | 700 | 700 | 1,170 | 1,266 | 1,205 | -4.8 |
| تونـــس | 70 | 150 | 50 | 78 | 85 | 76 | 69 | 60 | -13.0 |
| الجزائـــر | 1,007 | 662 | 650 | 3,000 | 3,491 | 4,300 | 4,421 | 4,520 | 2.2 |
| الســعودية | 4,186 | 5,015 | 5,229 | 7,775 | 8,735 | 9,861 | 9,940 | 9,606 | -3.4 |
| ســـورية | 70 | 70 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | ... | ... | ... | 300 | 300 | 3,300 | 2,755 | 3,020 | 9.6 |
| غمـــان | ... | ... | 2,000 | 2,500 | 2,800 | 2,900 | 2,900 | 3,030 | 4.5 |
| قطـــر | 1,057 | 1,970 | 2,593 | 1,218 | 1,002 | 1,082 | 1,146 | 1,177 | 2.7 |
| الكويـــت | ... | ... | ... | 1,300 | 1,300 | 900 | 1,000 | 1,014 | 1.4 |
| ليبيـــا | 1,255 | 825 | 352 | 495 | 652 | 688 | 902 | 872 | -3.4 |
| مصـــر | 5,603 | 6,676 | 5,506 | 8,229 | 10,294 | 9,819 | 10,354 | 10,731 | 3.6 |
| المغـــرب | 205 | 485 | 516 | 320 | 500 | 1,550 | 1,397 | 1,415 | 1.3 |
| اليمـــن | ... | ... | ... | ... | ... | 60 | 100 | 107 | 7.0 |

المصدر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب، 2025، قاعدة المعلومات، يناير 2025 .
الاتحاد العربي للحديد والصلب، فبراير 2025.

## ملحق (9/4): الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2010 و 2020-2024)

(مليون طن)

| | الطاقة التصميمية | الإنتاج الفعلي | | | | | | نسبة النمو 2024-2023 | الاستهلاك | | | | | | نسبة النمو 2024-2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | | 2010 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | |
| مجموع الدول العربية | 446.5 | 200.7 | 211.9 | 228.5 | 233.6 | 232.5 | 247.6 | 6.5 | 211.4 | 217.6 | 228.5 | 233.6 | 231.7 | 244.3 | 5.4 |
| الأردن | 9.2 | 4.50 | 3.37 | 3.95 | 3.76 | 3.87 | 4.06 | 4.8 | 3.70 | 2.80 | 3.25 | 3.10 | 3.20 | 3.35 | 4.7 |
| الإمـــارات | 41.9 | 17.00 | 11.52 | 13.28 | 13.35 | 13.37 | 13.43 | 0.4 | 12.76 | 10.20 | 10.70 | 11.07 | 11.37 | 11.58 | 1.8 |
| البحريـــن | 1.8 | 0.90 | 0.74 | 0.84 | 0.91 | 0.98 | 1.00 | 2.2 | 1.90 | 1.46 | 1.45 | 1.50 | 1.54 | 1.58 | 2.5 |
| تونـــس | 13.1 | 7.90 | 6.82 | 8.21 | 7.51 | 7.38 | 7.42 | 0.6 | 7.18 | 6.07 | 6.22 | 5.70 | 5.48 | 5.57 | 1.8 |
| الجزائـــر | 42.0 | 18.70 | 19.93 | 17.64 | 17.59 | 17.86 | 19.34 | 8.3 | 19.00 | 19.91 | 17.62 | 17.30 | 17.36 | 18.00 | 3.7 |
| جيبوتـــي | 0.4 | 0.00 | 0.24 | 0.20 | 0.29 | 0.30 | 0.35 | 15.9 | 0.08 | 0.30 | 0.31 | 0.32 | 0.34 | 0.35 | 5.7 |
| الســعودية | 90.1 | 42.97 | 53.42 | 53.70 | 52.60 | 49.58 | 54.73 | 10.4 | 41.32 | 51.08 | 51.94 | 50.76 | 47.82 | 52.71 | 10.2 |
| الســـودان | 10.8 | 2.11 | 3.80 | 3.80 | 3.90 | 3.61 | 3.80 | 5.3 | 3.01 | 4.33 | 4.38 | 4.20 | 3.90 | 4.10 | 5.1 |
| ســـورية | 8.4 | 7.00 | 2.66 | 3.75 | 4.45 | 4.55 | 4.60 | 1.1 | 8.50 | 4.03 | 4.65 | 5.46 | 5.50 | 5.58 | 1.5 |
| الصومـال | 0.0 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | .... | 0.10 | 0.79 | 0.75 | 0.77 | 0.80 | 0.84 | 5.3 |
| العـــراق | 46.0 | 7.00 | 27.75 | 31.52 | 33.00 | 35.45 | 37.90 | 6.9 | 11.70 | 28.00 | 31.69 | 33.10 | 35.50 | 37.90 | 6.8 |
| غمـــان | 9.8 | 4.08 | 6.73 | 6.64 | 7.96 | 8.36 | 9.19 | 10.0 | 5.10 | 6.27 | 6.31 | 7.36 | 7.76 | 8.29 | 6.9 |
| فلســطين | .... | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | .... | 2.10 | 2.12 | 2.30 | 2.38 | 2.10 | 1.10 | -47.6 |
| قطـــر | 12.8 | 5.28 | 4.40 | 5.20 | 5.40 | 5.55 | 5.70 | 2.7 | 4.90 | 4.50 | 5.40 | 5.50 | 5.60 | 5.70 | 1.8 |
| القمـــر | .... | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | .... | 0.14 | 0.23 | 0.24 | 0.25 | 0.27 | 0.29 | 5.9 |
| الكويـــت | 11.5 | 2.00 | 3.43 | 3.74 | 3.85 | 4.10 | 4.25 | 3.7 | 4.20 | 4.95 | 5.34 | 5.50 | 5.80 | 6.00 | 3.4 |
| لبنـــان | 6.9 | 6.10 | 1.96 | 1.95 | 2.12 | 2.15 | 2.10 | -2.3 | 5.20 | 1.96 | 1.95 | 2.12 | 2.21 | 2.19 | -1.1 |
| ليبيـــا | 10.1 | 7.20 | 3.62 | 5.18 | 6.10 | 6.40 | 7.00 | 9.4 | 9.00 | 7.10 | 8.00 | 9.00 | 9.50 | 10.20 | 7.4 |
| مصـــر | 92.5 | 47.95 | 46.94 | 51.80 | 53.69 | 51.63 | 53.88 | 4.4 | 49.53 | 45.95 | 48.60 | 51.19 | 48.63 | 50.43 | 3.7 |
| المغـــرب | 27.2 | 14.70 | 12.22 | 13.98 | 12.50 | 12.60 | 13.79 | 9.4 | 14.60 | 12.17 | 13.98 | 12.49 | 12.60 | 13.79 | 9.4 |
| موريتانـيا | 2.5 | 0.46 | 1.10 | 1.50 | 1.69 | 1.75 | 1.81 | 3.6 | 0.63 | 1.12 | 1.51 | 1.71 | 1.77 | 1.83 | 3.8 |
| اليمـــن | 9.6 | 4.85 | 1.25 | 1.62 | 2.90 | 3.00 | 3.20 | 6.7 | 6.74 | 2.29 | 1.94 | 2.83 | 2.65 | 2.92 | 10.3 |

المصدر: تقرير الاسمنت العالمي، الاصدار الخامس عشر.

## ملحق (10/4): صناعة السكر في الدول العربية

## (2010 و2022-2023)

| | 2010 | | | | | 2022 | | | | | 2023 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج (ألف طن) | الاستهلاك (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | الواردات (ألف طن) | استهلاك الفرد الواحد (كغ) | الانتاج (ألف طن) | الاستهلاك (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | الواردات (ألف طن) | استهلاك الفرد الواحد (كغ) | الانتاج (ألف طن) | الاستهلاك (ألف طن) | الصادرات (ألف طن) | الواردات (ألف طن) | استهلاك الفرد الواحد (كغ) |
| **مجموع دول العالم** | **146,636** | **153,668** | **54,390** | **54,390** | **22.1** | **175,695** | **176,808** | **69,672** | **69,672** | **22.2** | **177,929** | **177,883** | **68,042** | **68,041** | **22.1** |
| **مجموع الدول العربية** | **2,905** | **10,794** | **2,750** | **11,003** | **30.8** | **3,166** | **13,697** | **5,560** | **16,296** | **30.7** | **2,989** | **14,010** | **4,868** | **14,967** | **30.7** |
| **نسبة الدول العربية (%)** | **2.0%** | **7.0%** | **5.1%** | **20.2%** | | **1.8%** | **7.7%** | **8.0%** | **23.4%** | | **1.7%** | **7.9%** | **7.2%** | **22.0%** | |
| الأردن | 0 | 271 | 0 | 249 | 40.5 | 0 | 350 | 2 | 370 | 31.0 | 0 | 350 | 2 | 348 | 30.4 |
| الإمارات | 0 | 170 | 1,738 | 1,750 | 20.6 | 0 | 280 | 1,570 | 1,885 | 27.2 | 0 | 300 | 1,400 | 1,357 | 28.1 |
| تونس | 0 | 356 | 0 | 330 | 33.7 | 0 | 460 | 0 | 471 | 39.0 | 0 | 465 | 0 | 451 | 39.2 |
| الجزائر | 0 | 1,235 | 124 | 1,226 | 34.3 | 0 | 1,840 | 270 | 2,070 | 40.2 | 0 | 1,910 | 342 | 1,872 | 41.0 |
| جيبوتي | 0 | 16 | 145 | 111 | 19.0 | 0 | 22 | 545 | 570 | 21.7 | 0 | 23 | 550 | 560 | 22.4 |
| السعودية | 0 | 965 | 246 | 1,347 | 35.0 | 0 | 1,255 | 679 | 1,935 | 39.0 | 0 | 1,275 | 581 | 1,706 | 37.8 |
| السودان | 470 | 1,071 | 20 | 859 | 25.4 | 305 | 1,600 | 650 | 1,955 | 34.2 | 330 | 1,550 | 0 | 1,128 | 32.3 |
| سورية | 147 | 880 | 127 | 1,141 | 41.9 | 60 | 550 | 0 | 494 | 29.9 | 50 | 560 | 0 | 542 | 29.8 |
| الصومال | 18 | 198 | 0 | 130 | 16.4 | 20 | 265 | 600 | 840 | 15.1 | 24 | 270 | 400 | 695 | 14.9 |
| العراق | 0 | 708 | 0 | 683 | 21.8 | 0 | 1,100 | 0 | 1,269 | 26.1 | 0 | 1,150 | 0 | 1,328 | 26.5 |
| القمر | 0 | 9 | 0 | 9 | 13.0 | 0 | 8 | 0 | 9 | 10.0 | 0 | 9 | 0 | 9 | 10.6 |
| الكويت | 0 | 89 | 0 | 72 | 25.0 | 0 | 130 | 0 | 129 | 29.1 | 0 | 132 | 0 | 131 | 27.4 |
| لبنان | 5 | 147 | 0 | 175 | 29.7 | 0 | 205 | 150 | 365 | 37.3 | 0 | 210 | 120 | 229 | 39.2 |
| ليبيا | 0 | 267 | 0 | 256 | 43.1 | 0 | 225 | 0 | 233 | 31.6 | 0 | 227 | 150 | 377 | 31.3 |
| مصر | 1,918 | 2,659 | 135 | 1,008 | 33.8 | 2,460 | 3,400 | 127 | 1,161 | 32.8 | 2,360 | 3,550 | 180 | 1,195 | 33.8 |
| المغرب | 349 | 1,090 | 0 | 833 | 33.9 | 321 | 1,202 | 752 | 1,561 | 33.3 | 225 | 1,209 | 593 | 1,665 | 33.1 |
| موريتانيا | 0 | 143 | 65 | 195 | 42.8 | 0 | 185 | 215 | 409 | 42.3 | 0 | 190 | 300 | 484 | 38.6 |
| اليمن | 0 | 520 | 150 | 628 | 22.5 | 0 | 620 | 0 | 571 | 19.4 | 0 | 630 | 250 | 890 | 19.3 |

المصدر: منظمة السكر العالمية، الكتاب السنوي لإنتاج السكر 2024 ومصادر الملحق (8/2).

## ملحق (11/4): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية (2015 و2023-2024)

(ألف طن)

| | 2015 | | | | 2023 | | | | 2024 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنتاج | الاستهلاك | الصادرات | الواردات | الإنتاج | الاستهلاك | الصادرات | الواردات | الإنتاج | الاستهلاك | الصادرات | الواردات |
| مجموع دول العالم | 2,458.0 | 2,916.0 | 929.0 | 920.5 | 2,760.0 | 2,855.0 | 1,084.0 | 1,084.0 | 2,564.0 | 2,780.0 | 1,015.5 | 1,015.0 |
| مجموع الدول العربية | 738.5 | 460.0 | 348.0 | 41.5 | 719.5 | 516.0 | 267.0 | 52.5 | 643.0 | 491.5 | 265.0 | 41.5 |
| نصيب الدول العربية (%) | 30.0% | 15.8% | 37.5% | 4.5% | 26.1% | 18.1% | 24.6% | 4.8% | 25.1% | 17.7% | 26.1% | 4.1% |
| الأردن | 23.0 | 22.0 | 0.5 | 0.0 | 25.5 | 22.0 | 3.5 | 0.0 | 25.0 | 21.0 | 4.0 | 0.0 |
| تونس | 340.0 | 30.0 | 304.0 | 0.0 | 217.0 | 30.0 | 198.5 | 0.0 | 220.0 | 28.0 | 196.5 | 0.0 |
| الجزائر | 69.5 | 65.0 | 0.0 | 0.5 | 75.5 | 75.0 | 0.0 | 0.0 | 93.0 | 91.5 | 0.0 | 0.0 |
| السعودية | 3.0 | 25.0 | 0.5 | 22.0 | 29.5 | 66.0 | 0.0 | 37.0 | 32.0 | 66.5 | 0.5 | 35.0 |
| سورية | 105.0 | 126.0 | 0.0 | 0.0 | 134.0 | 62.5 | 41.0 | 0.0 | 80.0 | 51.0 | 48.0 | 0.0 |
| العراق | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 2.0 | 0.0 | 2.0 |
| فلسطين | 24.5 | 17.0 | 6.5 | 0.0 | 36.0 | 17.0 | 8.5 | 0.0 | 10.5 | 17.0 | 3.5 | 0.0 |
| لبنان | 21.0 | 18.0 | 7.5 | 3.5 | 30.0 | 22.0 | 8.0 | 0.0 | 16.0 | 13.0 | 3.0 | 0.0 |
| ليبيا | 15.5 | 15.5 | 0.0 | 0.0 | 15.5 | 16.0 | 0.0 | 0.0 | 15.5 | 15.5 | 0.0 | 0.0 |
| مصر | 17.0 | 20.0 | 4.0 | 6.0 | 49.5 | 54.0 | 0.5 | 2.0 | 45.0 | 46.0 | 1.5 | 2.0 |
| المغرب | 120.0 | 120.0 | 25.0 | 8.0 | 107.0 | 150.0 | 7.0 | 12.0 | 106.0 | 140.0 | 8.0 | 2.5 |

المصدر: المجلس الدولي للزيتون، فبراير 2025.

## ملحق (12/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2023 و 2024)

| | قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار) | | نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات | | نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات | | نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات | | نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | *2024 | 2023 | *2024 | 2023 | *2024 | 2023 | *2024 | 2023 | *2024 |
| مجموع الدول العربية | **359,080.1** | **379,090.4** | **25.6** | **25.6** | **10.3** | **11.0** | **61.6** | **60.7** | **2.5** | **2.7** |
| الأردن | 7,752.3 | 9,146.4 | 66.5 | 69.0 | 25.5 | 20.7 | 0.3 | 0.0 | 7.7 | 10.3 |
| الإمـــارات | 168,936.6 | 175,772.4 | 34.8 | 29.1 | 21.7 | 20.6 | 41.9 | 48.6 | 1.7 | 1.7 |
| البحريـــن | 7,033.0 | 6,644.4 | 28.3 | 28.3 | 12.4 | 12.4 | 57.2 | 57.2 | 2.1 | 2.1 |
| تونـــس | 15,283.8 | 15,153.9 | 76.6 | 75.9 | 4.3 | 3.2 | 6.2 | 6.2 | 12.9 | 14.8 |
| الجزائـــر | 5,583.8 | 4,721.3 | 9.5 | 9.5 | 0.3 | 0.3 | 90.0 | 90.0 | 0.2 | 0.2 |
| جيبوتـــي | 1,929.7 | 1,868.3 | 48.8 | 48.8 | 0.2 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 50.9 | 50.9 |
| الســعودية | 67,897.1 | 74,854.0 | 20.9 | 24.5 | 0.7 | 0.8 | 77.6 | 73.6 | 0.8 | 1.0 |
| الســودان | 283.2 | 410.9 | 10.9 | 10.9 | 45.5 | 45.5 | 8.3 | 8.3 | 35.3 | 35.3 |
| ســورية | 1,118.5 | 1,178.9 | 34.5 | 34.5 | 9.7 | 9.7 | ... | ... | 55.7 | 55.8 |
| العـــراق | 1,139.6 | 1,152.2 | 1.1 | 1.1 | 1.6 | 1.6 | 97.1 | 97.1 | 0.2 | 0.2 |
| عُمـــان | 10,769.8 | 10,613.8 | 18.2 | 16.8 | 12.9 | 7.8 | 60.6 | 67.2 | 8.2 | 8.1 |
| فلســطين | 956.8 | 942.9 | 61.3 | 61.3 | 19.2 | 16.6 | 0.1 | 0.1 | 19.4 | 22.0 |
| قطـــر | 12,469.7 | 15,057.6 | 13.0 | 15.8 | 0.4 | 0.4 | 86.5 | 83.7 | 0.1 | 0.1 |
| القمـــر | 26.9 | 11.2 | 33.9 | 33.9 | 0.7 | 0.7 | ... | ... | 65.4 | 65.4 |
| الكويـــت | 4,987.0 | 6,444.9 | 6.0 | 8.5 | 0.4 | 0.4 | 93.4 | 90.7 | 0.3 | 0.3 |
| لبنـــان | 2,290.2 | 2,317.8 | 61.3 | 61.3 | 11.0 | 11.0 | 0.4 | 0.4 | 27.3 | 27.3 |
| ليبيـــا | 654.2 | 532.9 | 1.8 | 1.8 | 13.4 | 13.4 | 84.6 | 84.6 | 0.2 | 0.2 |
| مصـــر | 19,126.2 | 19,574.3 | 48.3 | 60.1 | 6.7 | 7.9 | 35.3 | 18.0 | 9.7 | 14.0 |
| المغـــرب | 30,632.0 | 32,458.0 | 72.2 | 70.9 | 19.1 | 20.3 | ... | ... | 8.7 | 8.8 |
| موريتانيـا | 177.8 | 206.4 | 4.9 | 4.9 | 75.6 | 75.6 | ... | ... | 19.5 | 19.5 |
| اليمـــن | 31.9 | 27.9 | 12.8 | 12.8 | 8.2 | 8.2 | 56.1 | 56.1 | 22.9 | 22.9 |

*تقديرات أولية

المصدر: مصادر وطنية، البنك الدولي، قاعدة المعلومات، فبراير 2025.

## ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2023-2022)

| بعض المنتجات الصناعية | معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة* | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأردن | | الإمـارات | | البحـرين | | تونـــس | | الجـزائر | | جيبوتـــي | | السعـودية | |
| | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 |
| زيوت وشحوم | 93.3- | 92.6- | 13.1 | 8.0 | 93.3- | 93.0- | 35.6 | 65.0 | 95.8- | 98.4- | 13.9 | 8.4- | 57.0- | 57.2- |
| كيماويات عضوية | 91.2- | 89.8- | 35.7- | 28.3- | 41.1 | 49.4 | 95.1- | 94.5- | 75.0- | 87.2- | 19.0- | 14.8- | 68.8 | 65.2 |
| منتجات صيدلانية | 3.1 - | 0.1 - | 49.5- | 53.5- | 87.9- | 98.4- | 68.2- | 67.6- | 99.7- | 99.4- | 84.8- | 86.9- | 87.1- | 86.8- |
| كيماويات غير عضوية | 58.4 | 67.7 | 73.8- | 68.2- | 89.3- | 93.9- | 39.0 | 45.9 | 77.3 | 62.2 | 39.6 | 64.7 | 34.5 | 14.3 |
| منتجات بلاستيكية | 49.4- | 47.2- | 16.2 | 8.4 | 18.8- | 25.6- | 44.4- | 36.5- | 97.4- | 97.9- | 3.4 | 0.4- | 65.8 | 58.2 |
| الأسمدة | 94.5 | 90.6 | 55.0 - | 54.7 - | 98.4 | 97.5 | 74.2 | 73.2 | 88.5 | 75.0 | 10.8 | 19.4 | 94.1 | 91.9 |
| الورق | 46.1- | 34.3- | 10.3- | 8.1- | 52.7- | 52.4- | 31.0- | 22.5- | 90.3- | 87.9- | 34.2- | 4.4- | 54.2- | 48.8- |
| منتجات مطاط | 88.7- | 91.8- | 5.6- | 8.7- | 54.5- | 36.1- | 80.7- | 77.6- | 92.1- | 94.4- | 17.4- | 6.3- | 53.4- | 57.0- |
| منتجات جلدية | 90.2- | 90.6- | 47.8- | 55.5- | 84.8- | 81.6- | 51.6 | 63.4 | 99.5- | 99.7- | 1.0- | 2.8- | 93.7- | 92.5- |
| الملابس الجاهزة | 71.8 | 68.8 | 20.5- | 18.1- | 80.1- | 76.6- | 66.7 | 68.3 | 99.8- | 99.9- | 28.6 | 5.0- | 95.2- | 95.1- |
| منتجات نسيجية | 75.5- | 80.6- | 38.8- | 46.7- | 95.6- | 78.3- | 92.7- | 94.3- | 99.5- | 99.8- | 43.7- | 36.5- | 87.0- | 81.1- |
| منتجات أسمنتية | 60.1- | 67.2- | 35.2- | 33.2- | 70.0- | 58.9- | 19.3- | 18.7- | 76.3- | 82.4- | 96.9- | 92.0- | 51.9- | 41.7- |
| منتجات حديدية | 69.9- | 66.3- | 18.9- | 28.2- | 44.8 | 49.6 | 59.4- | 50.4- | 1.0- | 3.2- | 68.0- | 10.0- | 75.7- | 61.2- |
| منتجات ألمنيوم | 2.3 | 7.4- | 67.2 | 70.9 | 67.2 | 70.9 | 42.6- | 39.7- | 97.3- | 99.1- | 89.4- | 88.3- | 23.1 | 12.8 |
| أجهزة إلكترونية | 53.1- | 60.3- | 11.2- | 19.7- | 74.4- | 71.9- | 20.4 | 25.5 | 97.3- | 98.1- | 77.1- | 100.0- | 70.8- | 65.9- |

* ((الصادرات - الواردات ) / (الصادرات + الواردات )) × 100.

المصدر:المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2025.

## "تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2023-2022)

| بعض المنتجات الصناعية | معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة* | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | السودان | | سورية | | الصومال | | العراق | | عمان | | فلسطين | | قطر | |
| | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 |
| زيوت وشحوم | 76.1- | 78.1- | 29.1- | 20.5 | 98.7- | 96.9- | 90.2- | 71.5- | 18.4- | 16.7- | 25.4- | 57.1- | 87.6- | 83.9- |
| كيماويات عضوية | 99.6- | 99.9- | 99.8- | 99.8- | 100.0- | 100.0- | 85.8- | 84.5- | 26.4- | 18.5- | 98.7- | 100.0- | 74.0 | 71.9 |
| منتجات صيدلانية | 99.9- | 99.9- | 97.5- | 96.4- | 99.6- | 99.4- | 99.9- | 99.9- | 72.4- | 72.0- | 89.9- | 94.1- | 95.8- | 98.4- |
| كيماويات غير عضوية | 98.2- | 96.9- | 89.5- | 91.8- | 100.0- | 98.7- | 97.5- | 99.3- | 62.4- | 34.0- | 68.1- | 99.8- | 44.1 | 44.1 |
| منتجات بلاستيكية | 97.4- | 98.0- | 96.7- | 93.0- | 99.7- | 99.8- | 98.2- | 97.9- | 48.6 | 40.9 | 40.6- | 98.6- | 62.0 | 64.7 |
| الأسمدة | 100.0- | 100.0- | 100.0- | 100.0- | 100.0- | 100.0- | 99.1- | 99.8- | 96.1 | 93.9 | 100.0- | 99.5- | 99.1 | 98.8 |
| الورق | 99.5- | 98.8- | 72.4- | 69.6- | 31.4- | 28.1- | 99.7- | 99.8- | 55.1- | 54.7- | 72.3- | 94.8- | 78.0- | 75.6- |
| منتجات مطاط | 100.0- | 99.3- | 98.4- | 97.8- | 99.9- | 99.8- | 96.0- | 94.5- | 73.0- | 71.0- | 67.8- | 99.9- | 87.5- | 91.8- |
| منتجات جلدية | 100.0- | 100.0- | 34.4- | 26.2- | 99.9- | 99.2- | 100.0- | 100.0- | 89.9- | 92.1- | 82.5- | 99.0- | 91.0- | 81.4- |
| الملابس الجاهزة | 99.8- | 99.9- | 33.3 | 3.4 | 99.9- | 99.9- | 99.8- | 99.7- | 82.6- | 85.1- | 88.3- | 99.2- | 84.9- | 89.6- |
| منتجات نسيجية | 99.4- | 99.9- | 72.5- | 78.9- | 100.0- | 100.0- | 99.8- | 99.7- | 94.3- | 94.9- | 0.4- | 97.9- | 89.4- | 83.7- |
| منتجات أسمنتية | 99.8- | 99.9- | 36.6 | 24.5 | 100.0- | 99.8- | 99.8- | 99.7- | 47.3 | 38.5 | 59.4 | 37.2- | 95.5- | 97.9- |
| منتجات حديدية | 96.9- | 99.5- | 80.4- | 75.7- | 93.0- | 87.7- | 99.3- | 99.4- | 8.7 | 5.7 | 31.4- | 2.5- | 7.2- | 24.8 |
| منتجات ألمنيوم | 72.7- | 65.2- | 60.5- | 72.8- | 92.9- | 92.8- | 58.5- | 50.8- | 64.5 | 59.5 | 40.3- | 95.9- | 82.2 | 84.7 |
| أجهزة إلكترونية | 99.5- | 99.2- | 98.4- | 99.0- | 98.4- | 97.9- | 54.8- | 27.5- | 56.6- | 47.1- | 86.5- | 98.0- | 86.6- | 82.8- |

* (( الصادرات - الواردات ) / ( الصادرات + الواردات )) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2025.

## "تابع" ملحق (13/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2023-2022)

| بعض المنتجات الصناعية | معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة* | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القمـر | | الكـويت | | لبنـان | | ليبيـا | | مصـر | | المغـرب | | موريتانيا | | اليمـن | |
| | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 |
| زيوت وشحوم | 100.0- | 94.1- | 95.1- | 92.6- | 79.7- | 64.4- | 100.0- | 100.0- | 75.5- | 80.0- | 48.5- | 46.6- | 75.3- | 88.9- | 92.1- | 95.4- |
| كيماويات عضوية | 100.0- | 100.0- | 78.2 | 71.6 | 90.1- | 86.5- | 63.0 | 53.0 | 88.5- | 81.9- | 94.9- | 92.2- | 100.0- | 100.0- | 98.3- | 100.0- |
| منتجات صيدلانية | 100.0- | 100.0- | 97.5- | 95.5- | 85.3- | 86.7- | 98.9- | 98.4- | 84.3- | 82.2- | 72.8- | 70.5- | 97.7- | 97.8- | 99.8- | 99.9- |
| كيماويات غير عضوية | 100.0- | 100.0- | 35.5- | 43.5- | 90.1- | 86.5- | 99.9 | 99.9 | 14.9 | 12.2 | 50.9- | 63.0- | 92.6- | 97.0- | 100.0- | 100.0- |
| منتجات بلاستيكية | 99.6- | 99.7- | 22.8- | 10.7- | 12.9- | 62.4- | 99.6- | 99.4- | 35.9- | 29.9- | 79.8- | 78.3- | 82.7- | 88.2- | 89.2- | 94.0- |
| الأسمدة | 100.0- | 100.0- | 98.4- | 99.7- | 49.6 | 4.3- | 100.0- | 98.2- | 84.3 | 79.3 | 89.2 | 88.3 | 78.4- | 72.2- | 100.0- | 100.0- |
| الورق | 99.9- | 100.0- | 65.6- | 67.9- | 57.4- | 60.7- | 99.7- | 99.6- | 53.7- | 53.5- | 80.8- | 73.5- | 98.1- | 96.1- | 99.9- | 99.9- |
| منتجات مطاط | 100.0- | 100.0- | 94.8- | 92.3- | 94.9- | 90.5- | 100.0- | 100.0- | 68.3- | 72.8- | 69.7- | 65.4- | 99.6- | 99.7- | 99.8- | 100.0- |
| منتجات جلدية | 99.0- | 99.3- | 88.6- | 86.4- | 64.1- | 70.8- | 99.9- | 99.8- | 90.7- | 72.0- | 24.9- | 35.5- | 100.0- | 100.0- | 99.8- | 99.7- |
| الملابس الجاهزة | 93.7- | 94.0- | 92.1- | 91.4- | 90.1- | 93.0- | 100.0- | 100.0- | 72.2 | 75.6 | 51.6 | 54.5 | 100.0- | 100.0- | 99.9- | 99.9- |
| منتجات نسيجية | 100.0- | 100.0- | 98.0- | 99.4- | 66.5- | 59.4- | 99.6- | 100.0- | 94.4- | 95.7- | 91.1- | 89.3- | 100.0- | 100.0- | 100.0- | 99.9- |
| منتجات أسمنتية | 100.0- | 100.0- | 94.1- | 92.4- | 58.7- | 66.0- | 99.9- | 100.0- | 51.1 | 57.8 | 71.3- | 71.5- | 100.0- | 100.0- | 97.2- | 98.6- |
| منتجات حديدية | 99.3- | 99.6- | 75.2- | 82.1- | 47.0- | 49.3- | 36.3 | 40.8 | 56.9- | 28.8- | 89.6- | 91.7- | 98.0- | 99.4- | 72.1- | 64.8- |
| منتجات ألمنيوم | 99.1- | 99.4- | 75.0- | 60.1- | 12.1- | 11.0- | 22.0- | 36.7- | 15.1- | 0.1- | 62.1- | 63.1- | 100.0- | 91.9- | 57.9- | 50.7- |
| أجهزة إلكترونية | 95.8- | 96.1- | 91.0- | 85.8- | 80.7- | 35.9- | 98.2- | 99.0- | 38.5- | 31.7- | 0.3- | 2.9 | 100.0- | 100.0- | 67.8- | 80.7- |

* (( الصادرات - الواردات ) / ( الصادرات + الواردات )) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2025.

## الملحق (14/4): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية* (2023-2022)

| المنتج | الدولة | قيمة المؤشر | | الدولة | قيمة المؤشر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2022 | 2023 | | 2022 | 2023 |
| صناعة اللحوم والأسماك | موريتانيا | 1.57 | 1.17 | المغرب | 8.12 | 7.68 |
| | اليمن | 1.46 | 2.79 | | | |
| صناعة الزيوت والشحوم | تونس | 7.42 | 10.98 | فلسطين | 4.70 | 10.93 |
| | سوريا | 22.85 | 37.28 | المغرب | 1.26 | 1.32 |
| صناعة الورق | الأردن | 1.53 | 1.81 | لبنان | 1.98 | 1.25 |
| | مصر | 1.10 | 1.18 | تونس | 1.42 | 1.31 |
| صناعة الملابس الجاهزة | الاردن | 13.81 | 13.11 | مصر | 1.35 | 1.71 |
| | تونس | 3.68 | 3.44 | المغرب | 1.64 | 1.82 |
| صناعة الألمنيوم | عمان | 2.44 | 1.84 | الإمارات | 1.42 | 1.35 |
| | قطر | 1.44 | 1.79 | البحرين | 27.34 | 37.58 |
| | مصر | 1.15 | 1.63 | الأردن | 1.96 | 1.52 |
| المنتجات البلاستيكية | مصر | 1.60 | 1.77 | السعودية | 1.69 | 1.76 |
| | تونس | 1.05 | 1.22 | عمان | 1.77 | 1.29 |
| صناعة الأسمدة | المغرب | 33.42 | 32.96 | الجزائر | 6.45 | 6.10 |
| | الأردن | 33.74 | 29.53 | مصر | 12.43 | 14.98 |
| | قطر | 5.00 | 4.85 | عمان | 7.76 | 5.10 |
| | البحرين | 3.52 | 6.00 | تونس | 5.34 | 4.63 |
| | لبنان | 6.01 | 2.21 | السعودية | 3.26 | 3.78 |
| الكيماويات غير العضوية | الأردن | 10.69 | 14.24 | قطر | 1.17 | 1.39 |
| | الجزائر | 2.60 | 1.80 | مصر | 2.75 | 2.64 |
| | المغرب | 6.03 | 3.81 | تونس | 3.90 | 3.10 |
| الكيماويات العضوية | السعودية | 1.80 | 1.76 | | | |
| الأجهزة الالكترونية | تونس | 1.72 | 1.84 | | | |
| المنتجات الصيدلية | الأردن | 1.47 | 1.73 | | | |

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم.

المصدر: International Trade Centre, UNCTAD/WTO.

## الملحق (15/4): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية، حسب عدد العاملين*، ومساهمتها في إجمالي عدد المشروعات**

| البلد | المشروعات الصغيرة | المشروعات المتوسطة | نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى إجمالي عدد المشروعات (%)** |
|---|---|---|---|
| الأردن | 20 - 50 | 51 - 100 | 65 |
| الإمارات | اقل أو يساوي 35: قطاع التجارة، وأقل أو يساوي 100: قطاعات الصناعة والخدمات | أقل من أو يساوي 75: قطاع التجارة، وأقل من أو يساوي 250 قطاعات الصناعة والخدمات | غ.م |
| البحرين | 11 – 110 قطاع التشييد، و11 -50 للقطاعات اخرى | 111 – 400 لقطاع التشييد، و51 – 250 للقطاعات الأخرى | غ.م |
| الجزائر | 10 - 49 | 50 -249 | 83 |
| السعودية | 5 - 49 | 50 - 200 | 35 |
| السودان | أقل من 10 | يساوي أو أكثر من 10 | 35 |
| سورية | أقل من 6 لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات | أقل من 16 لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات | 60 |
| العراق | أقل من 10 | 10 - 29 | 97 |
| عمان | 6 - 25 | 26 - 29 | 77 |
| فلسطين | 6 - 14 | 15 - 50 | 90.1 |
| الكويت | أقل من 10 | 10 - 50 | غ.م |
| لبنان | 26 - 50 | 51 - 100 | غ.م |
| ليبيا | 26 - 50 | أكثر من 50 | غ.م |
| مصر | 5 - 49 | 50 - 99 | غ.م |
| المغرب | 10 - 49 | 50 - 199 | غ.م |
| اليمن | 10 - 99 | 100 - 499 | 80 |

المصدر: Tahseen Consulting**; World Bank MSME Database*.

## الملحق (16/4): التجارب الدولية في مجال دمج الذكاء الاصطناعي مع آليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

| الدولة | التجربة |
|---|---|
| الدنمارك | تتجسد هذه التجربة أو المبادرة ، ضمن مبادرات أخرى، في إنشاء برنامج الحكومة الرقمي للمشروعات الصغيرة (The Danish Government's Digital Program SMEs)كجزء من إستراتيجية أوسع للحكومة لتنمية النمو الرقمي وذلك بهدف تعزيز الرقمنة والتجارة الألكترونية (من خلال تأسيس مركز التجارة الألكترونية E-Commerce Center) بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنضوية تحت مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر وزارة الصناعة والأعمال والشؤون المالية هي المسؤولة عن المبادرة التي بدأ العمل بها منذ عام 2018. وتم تخصيص مبلغ وقدره 10 مليون كرونة عام 2018، ارتفع الى 20 مليون كرونة عام 2019، والى 25 مليون كرونة عام 2020-2021. كما تتضمن المبادرة منح بقيمة 100 ألف كرونة لمساعدة المشروعات الصغيرة والكبيرة للتحول الى حلول التجارة الإلكترونية المتقدمة. بالإضافة الى تقديم المساعدة لهذه المشروعات في مجال تقوية القدرات للبيع عبر الأنترنت، وتنظيم ورشات عمل لمواجهة المشاكل المرتبطة بهذا النوع من المبيعات، والتعريف بالإجراءات الأوربية المُنظمة لعمل المبيعات عن بعد، وكيفة التعامل مع الممارسات غير العادلة للتنافسية، ورفع قدرات المدراء في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة ومنها الذكاء. |
| أستراليا | نشرت الحكومة الأسترالية على الأنترنت "دليل للتحول الرقمي " "Guide to Digital Transformation(Australian Government, 2020)، بالتعاون مع وزارة الصناعة والعلوم وموارد الطاقة، وذلك بهدف تزويد المشروعات، بكافة أحجامها، بمعلومات قابلة للنفاذ والإستخدام تخدم التحول الرقمي، بما في ذلك الإقبال على المنصات الإلكترونية، والتعليمات، خطوة بخطوة، الخاصة بكيفية تحقيق الأهداف الرقمية. ويتضمن الدليل تجارب مشروعات رقمية ناجحة يمكن التواصل معها بهدف المزيد من نشر هذه التجارب والإستفادة منها عمليا، مع إشارات خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. علما بأن الدليل لا يرتبط بقطاع أو نشاط معين بل بكافة الأنشطة. وتركز مبادرة الدليل على أن تبني المنصات الإلكترونية هو أكثر أهمية وفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في تجارة التجزئة، وبشكل خاص بين المنتجين والمستهلكين Business to Business (B2B)، وكذلك بين المنتجين والمستهلكين (B2C)، مع أهتمام خاص بأليات عرض المنتجات على المنصات الإلكترونية، وطرق التواصل بين ذوي العلاقة. كما يوفر الدليل الإلكتروني طرق للتعاون مع مختلف الجهات والمبادرات الحكومية وشبه الحكومية. وتستخدم حكومة جنوب ويلز الجديدة New South Wales دليلا لتصميم النظم Design System Guide يتضمن دليل حول أدوات للتعاون والتنسيق والمنصات الملائمة لإدارة الفريق الافتراضي Virtual Team Management. ويوفر دليل التحول الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جنبا الى جنب مع أدلة أخرى مرتبطة بالتجارة الإلكترونية مثل دليل الصادرات، يوفر معلومات هائلة حول الإدارة الرقمية والتجارة الدولية. |
| كوريا الجنوبية | أعلنت وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في كوريا الجنوبية، في فبراير 2025، عدد من الإجراءات الهادفة إلى توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف رفع نسبة استخدام هذا الذكاء من 28% عام 2024 الى 50% عام 2027 Ministry of SMEs and Startups, 2025)، علما بأن إحصاءات اتحاد الأعمال الصغيرة والمتوسطة الكوري يشير الى أن حوالي 19.9% من العاملين في هذا الحجم من الأعمال لا يعلمون كيفية مساعدة الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة شركاتهم، مع امتناع أغلب هذه الأعمال بأهمية التأثير الإيجابي للذكاء على النمو (Yong-Sun, 2025). وتستهدف كوريا الجنوبية من وراء هذه الإجراءات الحديثة عدد من الأهداف، منها: أولا، تقوية قدرات التعامل مع الذكاء الاصطناعي قطاعيا، فعلى سبيل المثال، هناك خطة لإنشاء "مختبر لتوليد البيانات Data Generation Lab"، قادر على خلق وتوليف البيانات وتصميم 100 شركة صناعية تحويلية بإستخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم أشكال دعم أخرى على شكل، مثلا، تمويل وضمان القروض للشركة، وتوسيع الأسواق. ثانيا، تقوم الوزارة بخلق أسواق طلب لخدمات الذكاء الاصطناعي المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الشراكة العامة والخاصة في المشروعات الابتكارية. ثالثا، تقوم الوزارة بتقوية الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويخصص حوالي 60%منها لتنمية الإبتكارات، مثل تلك المرتبطة بالذكاء الإصطناعي وشبه الموصلات Semi-conductors. وتستهدف الوزارة، بحلول عام 2027، إنشاء وإدارة صندوق للذكاء الإصطناعي تصل الى 3 تريليون تقريبا. رابعا، ستقوم الوزارة بتخصيص أكثر من 50% موازنة البحث والتطوير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البالغ قيمتها 330.1 تريليون. وستقوم الوزارة، أيضا، بالتعاون دوليا مع مؤسسات بحثية مرموقة، مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، وإدخال "نظام التسارع Accelerator System" لتسهيل التوسع الدولي. |

## ملحق (1/5): احتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً، 2020-2024
## (مليار برميل عند نهاية السنة)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | نسبة التغير 2024/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمـــارات | 107.0 | 111.0 | 113.0 | 113.0 | 113.0 | 0.0 |
| البحريـــن | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 |
| تونـــس | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.0 |
| الجزائـــر | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 0.0 |
| الســعودية | 261.6 | 261.6 | 267.2 | 267.2 | 267.2 | 0.0 |
| ســـورية | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 0.0 |
| العـــراق | 148.4 | 144.0 | 144.0 | 140.0 | 140.0 | 0.0 |
| قطـــر | 25.2 | 25.2 | 25.2 | 25.2 | 25.2 | 0.0 |
| الكويـــت | 101.5 | 101.5 | 101.5 | 101.5 | 101.5 | 0.0 |
| ليبيـــا | 48.4 | 48.4 | 48.4 | 48.4 | 48.4 | 0.0 |
| مصـــر | 3.1 | 3.0 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 0.0 |
| الســودان | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 0.0 |
| عمـــان | 4.9 | 4.9 | 4.9 | 4.9 | 4.9 | 0.0 |
| اليمـــن | 2.7 | 2.7 | 2.7 | 2.7 | 2.7 | 0.0 |
| **إجمالي الدول العربية** | **719.5** | **719.0** | **726.5** | **722.5** | **722.5** | **0.0** |
| إيـــران | 208.6 | 208.6 | 208.6 | 208.6 | 208.6 | 0.0 |
| فنـــزويلا | 42.4 | 42.4 | 42.4 | 42.0 | 42.0 | 0.0 |
| نيجيريـــا | 36.9 | 36.9 | 37.1 | 37.0 | 37.5 | 1.4 |
| الغابون | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 2.0 | 0.0 |
| غينيا الاستوائية | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 0.0 |
| الكونغو | 2.9 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 0.0 |
| **إجمالي دول أوبك غير العربية** | **293.9** | **292.8** | **293.0** | **292.5** | **293.0** | **0.2** |
| **إجمالي دول أوبك** | **973.0** | **971.5** | **979.3** | **974.8** | **975.3** | **0.05** |
| البرازيـــل | 12.7 | 11.9 | 13.2 | 14.8 | 15.9 | 7.4 |
| المملكة المتحدة | 2.5 | 6.0 | 1.8 | 1.5 | 1.5 | 0.0 |
| النرويـــج | 8.1 | 7.7 | 7.6 | 7.6 | 6.9 | -9.2 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 68.8 | 60.5 | 70.6 | 80.9 | 93.7 | 15.8 |
| المكسيـــك | 5.8 | 6.0 | 6.0 | 6.1 | 5.9 | -3.0 |
| كنـــدا | 4.9 | 4.9 | 4.7 | 4.7 | 4.6 | -2.1 |
| كومنولث الدول المستقلة | 119.0 | 118.9 | 118.9 | 118.9 | 118.9 | 0.0 |
| منها : اذربيجـان | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 7.0 | 0.0 |
| اوزبكستان | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.0 |
| تركمانستان | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.0 |
| روسيـــا الاتحادية | 80.0 | 80.0 | 80.0 | 80.0 | 80.0 | 0.0 |
| كازاخستان | 30.0 | 30.0 | 30.0 | 30.0 | 30.0 | 0.0 |
| الصيـــن | 26.0 | 26.5 | 27.0 | 27.9 | 28.2 | 1.1 |
| باقي دول العالم | 54.3 | 57.1 | 56.6 | 64.7 | 54.8 | -15.3 |
| **إجمالي العالم** | **1,316** | **1,311** | **1,326** | **1,342** | **1,346** | **0.3** |
| **نسبة الدول العربية للعالم (%)** | **54.7** | **54.8** | **54.8** | **53.8** | **53.7** | |

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2024 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

## ملحق (2/5): احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، 2020-2024
## (مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | نسبة التغير 2024/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمـــارات | 7,730 | 8,200 | 8,210 | 8,210 | 8,210 | 0.0 |
| البحريـــن | 68 | 68 | 68 | 68 | 68 | 0.0 |
| تونـــس | 64 | 64 | 64 | 64 | 64 | 0.0 |
| الجزائـــر | 4,504 | 4,504 | 4,504 | 4,504 | 4,504 | 0.0 |
| الســعودية | 8,437 | 8,507 | 9,514 | 9,651 | 9,651 | 0.0 |
| ســـورية | 285 | 285 | 285 | 285 | 285 | 0.0 |
| العـــراق | 3,820 | 3,714 | 3,714 | 3,605 | 3,605 | 0.0 |
| قطـــر | 23,831 | 23,831 | 23,831 | 23,831 | 23,831 | 0.0 |
| الكويـــت | 1,784 | 1,784 | 1,784 | 1,784 | 1,784 | 0.0 |
| ليبيـــا | 1,505 | 1,505 | 1,505 | 1,505 | 1,505 | 0.0 |
| مصـــر | 2,209 | 2,209 | 2,209 | 2,209 | 2,209 | 0.0 |
| الســودان | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 0.0 |
| عُمـــان | 632 | 632 | 679 | 679 | 652 | -4.0 |
| اليمـــن | 266 | 266 | 266 | 266 | 266 | 0.0 |
| موريتانيا | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 0.0 |
| الأردن | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | 0.0 |
| الصومال | 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | 0.0 |
| المغرب | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.0 |
| **إجمالي الدول العربية** | **55,223** | **55,657** | **56,721** | **56,749** | **56,721** | **-0.05** |
| إيـــران | 34,076 | 33,988 | 33,988 | 33,988 | 33,988 | 0.0 |
| فنـــزويلا | 5,590 | 5,541 | 5,511 | 5,476 | 5,476 | 0.0 |
| نيجيريـــا | 5,750 | 5,848 | 5,913 | 5,909 | 5,972 | 1.1 |
| الغابون | 26 | 26 | 26 | 26 | 26 | 0.0 |
| غينيا الاستوائية | 39 | 39 | 39 | 39 | 39 | 0.0 |
| الكونغو | 283 | 283 | 284 | 284 | 284 | 0.0 |
| **إجمالي دول أوبك غير العربية** | **45,764** | **45,725** | **45,761** | **45,722** | **45,785** | **0.1** |
| **إجمالي دول أوبك** | **73,544** | **73,939** | **74,992** | **74,981** | **75,044** | **0.1** |
| البرازيـــل | 364 | 338 | 378 | 406 | 516 | 27.0 |
| المملكة المتحدة | 187 | 186 | 148 | 131 | 115 | -12.5 |
| النرويـــج | 1,545 | 1,440 | 1,449 | 1,468 | 1,356 | -7.6 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 13,179 | 12,256 | 16,392 | 18,484 | 17,930 | -3.0 |
| المكسيـــك | 180 | 195 | 202 | 200 | 234 | 16.6 |
| كنـــدا | 2,067 | 2,471 | 2,462 | 2,462 | 2,462 | 0.0 |
| كومنولث الدول المستقلة | 66,206 | 66,206 | 66,206 | 66,206 | 66,206 | 0.0 |
| منها : اذربيجـان | 1,699 | 1,699 | 1,699 | 1,699 | 1,699 | 0.0 |
| اوزبكستان | 1,841 | 1,841 | 1,841 | 1,841 | 1,841 | 0.0 |
| تركمانستان | 1,133 | 1,133 | 1,133 | 1,133 | 1,133 | 0.0 |
| روسيـــا الاتحادية | 47,805 | 47,805 | 47,805 | 47,805 | 47,805 | 0.0 |
| كازاخستان | 2,407 | 2,407 | 2,407 | 2,407 | 2,407 | 0.0 |
| الصيـــن | 6,654 | 7,001 | 7,245 | 7,491 | 7,664 | 2.3 |
| باقي دول العالم | 15,850 | 15,174 | 15,197 | 14,782 | 14,779 | -0.02 |
| **إجمالي العالم** | **207,219** | **206,649** | **212,161** | **214,102** | **213,768** | **-0.2** |
| **نسبة الدول العربية للعالم (%)** | **26.6** | **26.9** | **26.7** | **26.5** | **26.5** | |

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2024، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

## ملحق (3/5): إنتاج النفط الخام عربيا وعالميا، 2020-2024
## (ألف برميل/يوم)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | نسبة التغير 2024/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمـــارات | 2,780 | 2,718 | 3,064 | 2,945 | 2,923.0 | -0.7 |
| البحريـــن | 194 | 193 | 190 | 184 | 174.2 | -5.1 |
| تونـــس | 31 | 29 | 33 | 33 | 29.2 | -12.6 |
| الجزائـــر | 839 | 849 | 1,020 | 908 | 907.0 | -0.1 |
| الســعودية | 9,213 | 9,125 | 10,591 | 9,606 | 8,976.0 | -6.8 |
| ســـورية | 25 | 16 | 18 | 15 | 10.0 | -33.3 |
| العـــراق | 3,998 | 3,971 | 4,453 | 4,118 | 3,905.0 | -5.2 |
| قطـــر | 554 | 551 | 620 | 601 | 606.0 | 0.8 |
| الكويـــت | 2,438 | 2,415 | 2,707 | 2,590 | 2,411 | -6.9 |
| ليبيـــا | 389 | 1,207 | 981 | 1,189 | 1,107.0 | -6.9 |
| مصـــر | 507 | 469 | 467 | 476 | 568.5 | 19.5 |
| الســودان | 86 | 67 | 60 | 40 | 29.0 | -27.5 |
| عُمـــان | 768 | 748 | 819 | 816 | 760.0 | -6.9 |
| اليمـــن | 95 | 95 | 49 | 51 | 15.0 | -70.6 |
| **إجمالي الدول العربية** | **21,918** | **22,454** | **25,072** | **23,571** | **22,423** | **-4.9** |
| إيـــران | 1,975 | 2,414 | 2,554 | 2,859 | 3,241 | 13.3 |
| فنـــزويلا | 538 | 660 | 716 | 783 | 911 | 16.3 |
| نيجيريـــا | 1,464 | 1,304 | 1,138 | 1,187 | 1,334 | 12.4 |
| الغابون | 203 | 180 | 191 | 223 | 214 | -4.1 |
| غينيا الاستوائية | 112 | 91 | 81 | 55 | 57 | 3.9 |
| الكونغو | 302 | 266 | 262 | 271 | 261 | -3.8 |
| **إجمالي دول أوبك غير العربية** | **4,594** | **4,915** | **4,942** | **5,379** | **6,018** | **11.9** |
| **إجمالي دول أوبك** | **24,251** | **25,200** | **27,758** | **26,734** | **26,247** | **-1.8** |
| البرازيـــل | 3,040 | 3,030 | 3,113 | 3,500 | 3,365 | -3.9 |
| المملكة المتحدة | 1,017 | 900 | 835 | 719 | 683 | -5.0 |
| النرويـــج | 2,010 | 2,060 | 1,902 | 2,018 | 2,038 | 1.0 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 11,220 | 11,110 | 11,730 | 12,860 | 13,460 | 4.7 |
| المكسيـــك | 1,917 | 1,925 | 1,980 | 2,100 | 2,008 | -4.4 |
| كنـــدا | 5,130 | 4,739 | 5,580 | 5,630 | 5,850 | 3.9 |
| كومنولث الدول المستقلة | 13,396 | 13,869 | 13,715 | 13,556 | 13,453 | -0.8 |
| منها : اذربيجـان | 695 | 708 | 670 | 620 | 594 | -4.2 |
| اوزبكستان | 50 | 53 | 35 | 33 | 31 | -6.1 |
| تركمانستان | 233 | 250 | 240 | 250 | 235 | -6.0 |
| روسيـا الاتحادية | 10,471 | 10,870 | 10,910 | 10,700 | 10,617 | -0.8 |
| كازاخستان | 1,857 | 1,865 | 1,827 | 1,920 | 1,942 | 1.1 |
| الصيـــن | 3,970 | 3,995 | 4,113 | 4,270 | 4,275 | 0.1 |
| باقي دول العالم | 14,751 | 13,992 | 15,049 | 14,473 | 15,106 | 4.4 |
| **إجمالي العالم** | **82,963** | **82,988** | **88,031** | **88,077** | **88,679** | **0.7** |
| **نسبة الدول العربية للعالم (%)** | **26.4** | **27.1** | **28.5** | **26.8** | **25.3** | |

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2024 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

## ملحق (4/5): الغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا، 2020-2024
## (مليار متر مكعب / السنة)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | نسبة التغير 2024/2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمـــارات | 53.7 | 53.1 | 54.2 | 55.3 | 61.4 | 10.8 |
| البحريـــن | 16.4 | 16.6 | 15.8 | 15.8 | 16.6 | 4.9 |
| تونـــس | 0.9 | 2.2 | 2.0 | 1.8 | 1.8 | 0.0 |
| الجزائـــر | 81.4 | 101.1 | 97.6 | 101.5 | 94.7 | -7.0 |
| الســعودية | 113.1 | 114.5 | 116.7 | 117.4 | 121.5 | 3.2 |
| ســـورية | 2.9 | 3.1 | 2.5 | 2.6 | 2.7 | 4.5 |
| العـــراق | 7.0 | 9.1 | 9.3 | 10.4 | 11.9 | 14.2 |
| قطـــر | 174.9 | 177.0 | 178.5 | 181.0 | 179.5 | -1.1 |
| الكويـــت | 12.2 | 12.1 | 13.2 | 14.8 | 14.9 | 0.7 |
| ليبيـــا | 12.7 | 15.3 | 14.6 | 14.8 | 14.3 | -4.1 |
| مصـــر | 58.5 | 67.8 | 64.5 | 57.1 | 47.5 | -17.0 |
| عُمـــان | 36.9 | 40.3 | 42.1 | 43.2 | 45.3 | 4.7 |
| اليمن | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.0 |
| الأردن | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 |
| المغرب | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 |
| **إجمالي الدول العربية** | **571.1** | **612.8** | **611.6** | **616.1** | **612.5** | **-0.6** |
| إيـــران | 235.8 | 242.8 | 247.7 | 259.7 | 262.9 | 0.9 |
| فنـــزويلا | 21.6 | 28.1 | 29.1 | 29.7 | 31.7 | 6.6 |
| نيجيريـــا | 49.4 | 52.4 | 47.1 | 44.4 | 46.8 | 5.3 |
| الغابون | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.0 |
| غينيا الاستوائية | 6.0 | 7.0 | 8.1 | 7.1 | 7.1 | 0.0 |
| الكونغو | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.0 |
| **إجمالي دول أوبك غير العربية** | **313.8** | **331.2** | **332.8** | **341.8** | **349.4** | **2.2** |
| **إجمالي دول أوبك** | **593.9** | **636.5** | **638.4** | **656.0** | **668.1** | **1.8** |
| المملكة المتحدة | 39.6 | 32.8 | 38.1 | 34.5 | 30.7 | -11.2 |
| النرويـــج | 110.3 | 113.3 | 122.9 | 116.1 | 113.2 | -2.8 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 924.8 | 944.5 | 990.7 | 1033.0 | 1033.0 | -0.3 |
| المكسيـــك | 36.1 | 34.3 | 36.1 | 38.5 | 35.8 | -7.4 |
| كنـــدا | 165.6 | 172.3 | 184.8 | 189.8 | 194.2 | 2.0 |
| كومنولث الدول المستقلة | 808.4 | 891.2 | 807.6 | 772.3 | 813.3 | 5.0 |
| منها :روسيـــا الاتحادية | 638.4 | 702.1 | 618.4 | 586.4 | 629.9 | 7.1 |
| الصيـــن | 194.0 | 209.2 | 221.8 | 234.3 | 248.4 | 5.7 |
| باقي دول العالم | 703.0 | 705.0 | 704.0 | 688.0 | 694.0 | 0.9 |
| **إجمالي العالم** | **3,867** | **4,047** | **4,050** | **4,064** | **4,125** | **1.2** |
| **نسبة الدول العربية للعالم (%)** | **14.8** | **15.1** | **15.1** | **15.2** | **14.9** | |

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: Statistical Review of World Energy 2025 .

## ملحق (5/5): مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للأعوام 2020 - 2024 (مليون برميل)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 (*) |
|---|---|---|---|---|---|
| المخزون التجاري (**) ومنه:- | 6,240 | 5,529 | 6,086 | 6,039 | 6,462 |
| دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 3,037 | 2,643 | 2,796 | 2,773 | 2,752 |
| بقية دول العالم | 3,203 | 2,886 | 3,289 | 3,266 | 3,710 |
| المخزون على متن الناقلات | 1,295 | 1,348 | 1,546 | 1,438 | 1,373 |
| المخزون الاستراتيجي | 1,845 | 1,783 | 1,511 | 1,501 | 1,565 |
| إجمالي المخزون العالمي (***) | 9,380 | 8,661 | 9,143 | 8,979 | 9,400 |
| كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم) | 69.3 | 56.7 | 60.9 | 60.8 | 60.9 |
| كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم) | 65.3 | 55.6 | 61.0 | 59.3 | 63.5 |

(*) بيانات تقديرية.
(**) لا يشمل المخزون على متن الناقلات.
(***) يشمل المخزون على متن الناقلات.
المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الشهرية Oil Market Intelligence.

## ملحق (6/5): السعر الفوري لسلة خامات أوبك*، 2020-2024 (دولار/ برميل)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني/يناير | 65.1 | 54.4 | 85.4 | 81.6 | 80.0 |
| شباط/فبراير | 55.5 | 61.1 | 94.2 | 81.9 | 81.2 |
| آذار/مارس | 33.9 | 64.6 | 113.5 | 78.5 | 84.2 |
| نيسان/أبريل | 17.7 | 63.2 | 105.6 | 84.1 | 89.1 |
| أيار/مايو | 25.2 | 66.9 | 113.9 | 75.8 | 83.6 |
| حزيران/يونيو | 37.1 | 71.9 | 117.7 | 75.2 | 83.2 |
| تموز/يوليو | 43.4 | 73.5 | 108.6 | 81.1 | 84.4 |
| آب/أغسطس | 45.2 | 70.3 | 101.9 | 87.3 | 78.4 |
| أيلول/سبتمبر | 41.5 | 73.9 | 95.3 | 94.6 | 73.6 |
| تشرين الأول/أكتوبر | 40.1 | 82.1 | 93.6 | 91.8 | 74.5 |
| تشرين الثاني/نوفمبر | 42.6 | 80.4 | 89.7 | 84.9 | 73.0 |
| كانون الأول/ديسمبر | 49.2 | 74.4 | 79.7 | 79.0 | 73.1 |
| الربع الأول | 51.5 | 60.0 | 97.7 | 80.7 | 81.8 |
| الربع الثاني | 26.6 | 67.3 | 112.4 | 78.4 | 85.3 |
| الربع الثالث | 43.4 | 72.6 | 101.9 | 87.7 | 78.8 |
| الربع الرابع | 44.0 | 79.0 | 87.7 | 85.2 | 73.5 |
| **المتوسط السنوي** | **41.5** | **69.9** | **100.1** | **83.0** | **79.9** |

*تضم سلة أوبك المرجعية حاليا ثلاثة عشر نوعا من النفط الخام، تمثل خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقا لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

## ملحق (7/5): قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية (2020- 2024)
## (مليون دولار)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024[1] |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمـــارات | 38,967 | 62,006 | 99,109 | 79,627 | 75,964 |
| البحريـــن | 2,276 | 3,834 | 5,537 | 4,513 | 4,356[5] |
| الجزائـــر | 5,503 | 12,423 | 21,324 | 15,908 | 12,910 |
| الســـعودية | 106,367 | 178,741 | 304,244 | 225,081 | 195,101 |
| ســـورية | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م |
| العـــراق | 41,756 | 75,651 | 115,570 | 95,686 | 96,649[4] |
| قطـــر | 6,325 | 10,984 | 15,468 | 12,344 | 11,687 |
| الكويـــت | 30,965 | 52,472 | 85,041 | 67,426 | 59,119 |
| ليبيـــا | 3,980 | 23,432 | 27,277 | 27,912 | 25,081 |
| مصـــر | 1,417 | 2,550 | 3,749 | 2,150 | 2,069 |
| الســـودان[2] | 45 | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م |
| عمـــان[3] | 13,147 | 18,686 | 30,303 | 25,543 | 25,735 |
| **إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)** | **250,748** | **440,779** | **707,623** | **556,190** | **508,670** |
| **إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005)[6]** | **201,972** | **343,789** | **522,046** | **394,047** | **350,565** |

[1] بيانات أولية تقديرية.
[2] وفقا للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.
[3] بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، النشرة الإحصائية الفصلية فبراير 2025.
[4] الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.
[5] وفقا للبيانات الرسمية لمملكة البحرين بلغت نسبة الانخفاض في الصادرات 4.6 في المائة بدلا من 3.5 في المائة.
[6] الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
غ.م: غير متوفر.
المصدر: مصدر الملحق (1/5).

## ملحق (1/6): الإيرادات العامة والمنح (2020- 2024)

| | الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي) | | | | | نسبة التغير (2024-2023) | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
| **مجموع الدول العربية** | **668,172** | **819,844** | **1,067,010** | **998,243** | **1,000,240** | **0.2** | **25.5** | **26.9** | **29.6** | **28.1** | **27.7** |
| الأردن | 9,914 | 11,464 | 12,572 | 12,897 | 13,313 | 3.2 | 22.7 | 24.7 | 25.7 | 25.2 | 24.9 |
| الإمـــارات | 106,331 | 126,309 | 162,498 | 148,841 | 150,676 | 1.2 | 29.8 | 29.9 | 31.8 | 28.5 | 27.3 |
| البحريـــن | 5,538 | 6,956 | 9,061 | 8,500 | 8,319 | 2.1- | 15.5 | 17.0 | 19.5 | 18.4 | 17.7 |
| تونـــس | 10,830 | 12,006 | 13,209 | 13,915 | 15,107 | 8.6 | 25.5 | 25.5 | 29.4 | 28.8 | 29.4 |
| الجزائـــر | 44,480 | 48,834 | 50,820 | 66,356 | 61,396 | 7.5- | 27.0 | 26.2 | 22.6 | 26.8 | 23.2 |
| جيبوتـــي | 635 | 766 | 814 | 704 | 762 | 8.2 | 19.9 | 22.6 | 22.2 | 17.6 | 17.4 |
| الســعودية | 208,489 | 257,463 | 338,177 | 323,277 | 335,759 | 3.9 | 27.1 | 26.2 | 27.3 | 26.5 | 27.1 |
| الســـودان | 4,392 | 3,386 | 8,590 | 1,938 | 1,440 | 25.7- | 5.4 | 6.7 | 14.0 | 4.7 | 5.6 |
| العـــراق | 53,468 | 75,229 | 111,515 | 103,121 | 104,094 | 0.9 | 30.9 | 38.7 | 43.1 | 42.1 | 42.4 |
| عمـــان | 22,013 | 22,471 | 37,641 | 32,619 | 32,960 | 1.0 | 29.0 | 25.7 | 34.3 | 30.8 | 30.8 |
| فلسطـــين | 3,943 | 4,559 | 5,173 | 5,194 | 4,783 | 7.9- | 25.4 | 25.2 | 27.0 | 29.1 | 34.9 |
| قطـــر ** | 47,029 | 54,689 | 81,810 | 69,904 | 58,598 | 16.2- | 32.6 | 30.4 | 34.6 | 32.3 | 26.8 |
| القُمـــر | 222 | 209 | 171 | 219 | 251 | 14.5 | 18.1 | 16.1 | 13.3 | 16.2 | 17.4 |
| الكويـــت** | 34,424 | 61,691 | 93,833 | 76,884 | 61,636 | 19.8- | 31.0 | 41.6 | 51.1 | 46.5 | 38.5 |
| لبنـــان | 2,739 | 860 | 1,024 | 3,106 | 4,641 | 49.4 | 15.8 | 5.7 | 4.8 | 13.2 | 16.4 |
| ليبيـــا | 16,432 | 23,396 | 27,918 | 26,162 | 25,570 | 2.3- | 26.5 | 54.1 | 68.7 | 61.4 | 60.9 |
| مصـــر *** | 61,677 | 70,628 | 70,126 | 60,615 | 70,109 | 15.7 | 15.9 | 16.6 | 17.2 | 15.4 | 18.3 |
| المغـــرب | 32,623 | 35,635 | 37,209 | 40,236 | 46,775 | 16.3 | 26.9 | 25.1 | 28.4 | 27.6 | 29.1 |
| موريتانـيا | 1,732 | 1,880 | 2,360 | 2,351 | 2,481 | 5.5 | 20.6 | 18.9 | 24.7 | 22.1 | 23.1 |
| اليمـــن | 1,261 | 1,415 | 2,488 | 1,405 | 1,571 | 11.8 | 13.6 | 20.7 | 38.7 | 26.1 | 40.2 |

(*) بيانات أولية.

(**) تبدأ السنة المالية فى أبريل وتنتهى فى 31 مارس.

(***) للسنوات المالية المنتهية فى حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (2/6): الإيـــرادات البترولية للدول العربية(**) (2024-2023)

| | الإيرادات البترولية (مليون دولار أمريكي) | | نسبة التغير (2024-2023) | الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%) | | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024(*) | | 2023 | 2024(*) | 2023 | 2024(*) |
| مجمـوع الـدول العربية | **561,402** | **509,241** | **9.3-** | **56.2** | **50.9** | **15.8** | **14.1** |
| الإمـارات | 53,175 | 43,021 | 19.1- | 35.7 | 28.6 | 10.2 | 7.8 |
| البحريـن | 5,412 | 5,000 | 7.6- | 63.7 | 60.1 | 11.7 | 10.6 |
| تونـس | 198 | 147 | 25.9- | 1.4 | 1.0 | 0.4 | 0.3 |
| الجزائـر | 28,386 | 26,184 | 7.8- | 42.8 | 42.6 | 11.5 | 9.9 |
| السـعودية | 201,216 | 201,766 | 0.3 | 62.2 | 60.1 | 16.5 | 16.3 |
| السـودان | 31 | 23 | 25.6- | 1.6 | 1.6 | 0.1 | 0.1 |
| العـراق | 95,673 | 89,881 | 6.1- | 92.8 | 86.3 | 39.0 | 36.6 |
| عُمـان | 23,454 | 23,805 | 1.5 | 71.9 | 72.2 | 22.1 | 22.3 |
| قطـر | 58,062 | 47,493 | 18.2- | 83.1 | 81.0 | 26.8 | 21.7 |
| الكويـت | 70,000 | 52,890 | 24.4- | 91.0 | 85.8 | 42.3 | 33.0 |
| ليبيـا | 25,285 | 18,590 | 26.5- | 96.6 | 72.7 | 59.3 | 44.2 |
| مصـر | 92 | 69 | 25.4- | 0.2 | 0.1 | 0.02 | 0.02 |
| اليمـن | 417 | 373 | 10.4- | 29.7 | 23.7 | 7.7 | 9.5 |

(*) بيانات فعلية أولية.

(**) الإيرادات البترولية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (3/6): الإيـــرادات الضريبية في الدول العربية (2024-2023)

| | الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي) | | نسبة التغير (2024-2023) | الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%) | | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024(*) | | 2023 | 2024(*) | 2023 | 2024(*) |
| مجموع الدول العربية | **340,594** | **366,617** | **7.6** | **34.1** | **36.7** | **9.6** | **10.1** |
| الأردن | 8,722 | 9,034 | 3.6 | 67.6 | 67.9 | 17.0 | 16.9 |
| الإمـارات | 86,365 | 99,758 | 15.5 | 58.0 | 66.2 | 16.5 | 18.1 |
| البحريـن | 2,016 | 2,077 | 3.0 | 23.7 | 25.0 | 4.4 | 4.4 |
| تونـس | 12,246 | 13,418 | 9.6 | 88.0 | 88.8 | 25.4 | 26.1 |
| الجزائـر | 25,733 | 28,426 | 10.5 | 38.8 | 46.3 | 10.4 | 10.7 |
| جيبوتـي | 435 | 489 | 12.3 | 61.8 | 64.1 | 10.9 | 11.2 |
| السـعودية | 95,103 | 101,474 | 6.7 | 29.4 | 30.2 | 7.8 | 8.2 |
| السـودان | 1,019 | 759 | 25.6- | 52.6 | 52.7 | 2.5 | 3.0 |
| العـراق | 4,494 | 5,413 | 20.5 | 4.4 | 5.2 | 1.8 | 2.2 |
| عُمـان | 4,752 | 4,518 | 4.9- | 14.6 | 13.7 | 4.5 | 4.2 |
| فلسطـين | 4,403 | 3,596 | 18.3- | 84.8 | 75.2 | 24.7 | 26.2 |
| قطـر | 8,077 | 7,802 | 3.4- | 11.6 | 13.3 | 3.7 | 3.6 |
| القُمـر | 109 | 124 | 13.8 | 49.7 | 49.4 | 8.1 | 8.6 |
| الكويـت | 1,791 | 1,997 | 11.5 | 2.3 | 3.2 | 1.1 | 1.2 |
| لبنـان | 2,348 | 3,507 | 49.4 | 75.6 | 75.6 | 10.0 | 12.4 |
| ليبيـا | 878 | 874 | 0.5- | 3.4 | 3.4 | 2.1 | 2.1 |
| مصـر | 48,780 | 44,898 | 8.0- | 80.5 | 64.0 | 12.4 | 11.7 |
| المغـرب | 31,438 | 36,631 | 16.5 | 78.1 | 78.3 | 21.5 | 22.8 |
| موريتانيا | 1,419 | 1,465 | 3.3 | 60.4 | 59.0 | 13.3 | 13.6 |
| اليمـن | 465 | 357 | 23.3- | 33.1 | 22.7 | 8.6 | 9.1 |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (4/6): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات البترولية | **42.6** | **50.7** | **57.3** | **56.2** | **50.9** |
| الإيرادات الضريبية | **39.5** | **34.9** | **30.8** | **34.1** | **36.7** |
| - الضرائب على الدخل والأرباح | 7.5 | 6.6 | 5.4 | 6.7 | 6.7 |
| - الضرائب على السلع والخدمات | 13.6 | 14.8 | 12.1 | 13.0 | 13.9 |
| - الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية | 6.9 | 5.7 | 6.1 | 6.5 | 7.3 |
| - ضرائب ورسوم أخرى | 11.4 | 7.8 | 7.2 | 7.9 | 8.7 |
| الإيرادات الأخرى | **17.4** | **14.0** | **11.6** | **9.4** | **12.1** |
| المنـــــــــــح | **0.5** | **0.3** | **0.3** | **0.3** | **0.4** |
| إجمالي الإيرادات العامة والمنح | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |
| إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليار دولار أمريكي) | **668.2** | **819.8** | **1,067.0** | **998.2** | **1,000.2** |

(*) بيانات فعلية أولية.

**المصدر:** استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (5/6): هيكل الإيـــرادات الضريبية للدول العربية (2024-2023)

(نسبة مئوية)

| | 2023 | | | | | 2024(*) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدخل والارباح | السلع والخدمات | الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية | ضرائب أخرى | الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي) | الدخل والارباح | السلع والخدمات | الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية | ضرائب أخرى | الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي) |
| الأردن | 28.5 | 65.9 | 3.9 | 1.7 | **8,722** | 28.1 | 66.2 | 4.0 | 1.7 | **9,034** |
| الإمـــارات | ... | 10.1 | 50.0 | 39.9 | **86,365** | ... | 10.2 | 50.3 | 39.4 | **99,758** |
| البحريـــن | ... | 87.1 | 12.4 | 0.5 | **2,016** | ... | 74.4 | 13.0 | 12.5 | **2,077** |
| تونـــس | 42.1 | 40.6 | 8.3 | 9.1 | **12,246** | 42.5 | 40.1 | 8.2 | 9.2 | **13,418** |
| الجزائـــر | 46.2 | 39.0 | 8.5 | 6.4 | **25,733** | 45.2 | 39.4 | 11.1 | 4.3 | **28,426** |
| جيبوتـــي | 32.6 | 53.5 | 0.0 | 13.8 | **435** | 32.6 | 53.5 | ... | 13.9 | **489** |
| السـعودية | 10.8 | 73.6 | 6.2 | 9.4 | **95,103** | 8.3 | 75.9 | 6.4 | 9.4 | **101,474** |
| الســودان | 10.4 | 87.0 | 2.6 | ... | **1,019** | 10.4 | 87.0 | 2.6 | ... | **759** |
| العـــراق | 83.3 | 16.7 | ... | ... | **4,494** | 56.1 | 43.9 | ... | ... | **5,413** |
| عُمـــان | 29.1 | 18.2 | 20.8 | 31.9 | **4,752** | 29.1 | 18.2 | 20.8 | 31.9 | **4,518** |
| فلسطين | 6.7 | 16.5 | 73.8 | 3.1 | **4,403** | 7.8 | 16.2 | 74.3 | 1.8 | **3,596** |
| قطـــر | 22.4 | ... | 29.2 | 48.4 | **8,077** | 23.2 | ... | 31.1 | 45.7 | **7,802** |
| القُمـــر | ... | ... | 54.0 | 46.0 | **109** | ... | ... | 54.0 | 46.0 | **124** |
| الكويـــت | 33.4 | ... | 62.1 | 4.5 | **1,791** | 28.4 | ... | 58.0 | 13.6 | **1,997** |
| لبنـــان | 18.5 | 50.8 | 18.5 | 12.3 | **2,348** | 18.5 | 50.8 | 18.5 | 12.3 | **3,507** |
| ليبيـــا | ... | ... | 7.9 | 92.1 | **878** | ... | ... | 7.9 | 92.1 | **874** |
| مصـــر | 31.8 | 44.1 | 4.7 | 19.4 | **48,780** | 32.4 | 41.8 | 4.6 | 21.1 | **44,898** |
| المغـــرب | 39.4 | 5.4 | 3.8 | 51.4 | **31,438** | 39.8 | 5.1 | 3.8 | 51.3 | **36,631** |
| موريتانـيا | 32.3 | 43.9 | 17.0 | 6.8 | **1,419** | 32.3 | 43.9 | 17.0 | 6.8 | **1,465** |
| اليمـــن | 28.9 | 43.7 | 27.5 | ... | **465** | 28.9 | 43.7 | 27.5 | ... | **357** |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (6/6): الإنفـاق العـام (2024-2020)

| | الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي) | | | | | نسبة التغير | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | (2024-2023) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
| مجموع الدول العربية | 885,333 | 887,687 | 965,895 | 1,049,709 | 1,100,349 | 4.8 | 33.7 | 29.1 | 26.8 | 29.5 | 30.4 |
| الأردن | 12,984 | 13,867 | 14,737 | 15,520 | 16,273 | 4.8 | 29.7 | 29.9 | 30.2 | 30.3 | 30.5 |
| الإمـارات | 108,794 | 109,566 | 109,205 | 118,438 | 120,846 | 2.0 | 30.5 | 25.9 | 21.4 | 22.7 | 21.9 |
| البحريـن | 9,981 | 9,489 | 9,920 | 10,559 | 10,780 | 2.1 | 27.9 | 23.2 | 21.4 | 22.9 | 22.9 |
| تونـس | 14,547 | 15,570 | 16,331 | 17,361 | 18,136 | 4.6 | 34.2 | 33.0 | 36.3 | 36.0 | 35.3 |
| الجزائـر | 54,431 | 55,041 | 69,855 | 89,378 | 113,876 | 27.4 | 33.0 | 29.6 | 31.0 | 36.1 | 42.9 |
| جيبوتـي | 704 | 854 | 846 | 811 | 893 | 10.2 | 22.1 | 25.2 | 23.0 | 20.2 | 20.4 |
| السـعودية | 286,862 | 277,049 | 310,482 | 344,863 | 366,592 | 6.3 | 37.4 | 28.2 | 25.1 | 28.3 | 29.6 |
| السـودان | 8,478 | 4,054 | 9,798 | 3,383 | 2,323 | 31.3- | 10.4 | 8.1 | 15.9 | 8.2 | 9.1 |
| العـراق | 64,368 | 70,931 | 80,662 | 108,254 | 104,947 | 3.1- | 37.2 | 36.5 | 31.2 | 44.1 | 42.7 |
| عُمـان | 32,926 | 28,296 | 34,666 | 30,185 | 31,558 | 4.5 | 43.4 | 32.4 | 31.5 | 28.5 | 29.5 |
| فلسطـين | 5,129 | 5,496 | 5,343 | 5,212 | 5,278 | 1.3 | 33.0 | 30.3 | 27.9 | 29.2 | 38.5 |
| قطـر** | 50,125 | 52,692 | 57,349 | 58,064 | 57,052 | 1.7- | 34.7 | 29.3 | 24.3 | 26.8 | 26.1 |
| القُمـر | 228 | 263 | 217 | 237 | 291 | 22.7 | 18.7 | 20.2 | 16.8 | 17.5 | 20.2 |
| الكويـت[1]** | 69,674 | 76,076 | 72,876 | 81,962 | 79,999 | 2.4- | 62.7 | 51.3 | 39.7 | 49.6 | 49.9 |
| لبنـان | 3,468 | 1,109 | 1,869 | 3,131 | 4,538 | 44.9 | 20.0 | 7.3 | 8.8 | 13.3 | 16.1 |
| ليبيـا | 26,867 | 19,000 | 26,568 | 26,123 | 25,500 | 2.4- | 43.4 | 43.9 | 65.3 | 61.3 | 60.7 |
| مصـر*** | 90,719 | 100,580 | 95,312 | 84,671 | 84,207 | 0.5- | 23.3 | 23.7 | 23.3 | 21.5 | 22.0 |
| المغـرب | 41,296 | 44,048 | 44,251 | 46,668 | 53,075 | 13.7 | 34.0 | 31.0 | 33.7 | 32.0 | 33.0 |
| موريتانـيا | 1,536 | 2,069 | 2,724 | 2,607 | 2,650 | 1.7 | 18.3 | 20.8 | 28.6 | 24.5 | 24.6 |
| اليمـن | 2,217 | 1,636 | 2,883 | 2,282 | 1,535 | 32.7- | 23.9 | 23.9 | 44.9 | 42.4 | 39.2 |

(*) بيانات فعلية أولية.

[1] يصنف الإنفاق العام في الكويت على أساس الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الانتقالي، ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

** للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

*** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (7/6): الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية (2024-2023)

| | 2023 | | | | 2024[1] | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنفاق الجاري | | الإنفاق الرأسمالي | | المجموع* (مليون دولار) | الإنفاق الجاري | | الإنفاق الرأسمالي | | المجموع* (مليون دولار) |
| | مليون دولار | معدل التغير (%) | مليون دولار | معدل التغير (%) | | مليون دولار | معدل التغير (%) | مليون دولار | معدل التغير (%) | |
| مجموع الدول العربية | **871,289** | **6.7** | **178,420** | **19.3** | **1,049,709** | **917,626** | **5.3** | **182,724** | **2.4** | **1,100,350** |
| الأردن | 13,063 | 3.5 | 2,457 | 15.8 | 15,520 | 14,623 | 11.9 | 1,650 | 32.9- | 16,273 |
| الإمـــارات | 109,568 | 5.6 | 8,870 | 62.5 | 118,438 | 111,344 | 1.6 | 9,502 | 7.1 | 120,846 |
| البحريـــن | 9,822 | 14.7 | 737 | 45.7- | 10,559 | 10,007 | 1.9 | 774 | 5.0 | 10,780 |
| تونـــس | 14,417 | 5.5 | 2,944 | 10.2 | 17,361 | 14,974 | 3.9 | 3,162 | 7.4 | 18,136 |
| الجزائـــر | 68,065 | 21.2 | 21,313 | 55.6 | 89,378 | 92,203 | 35.5 | 21,673 | 1.7 | 113,876 |
| جيبوتـــي | 567 | 3.8- | 244 | 4.9- | 811 | 629 | 10.9 | 265 | 8.5 | 893 |
| السـعودية | 295,131 | 8.4 | 49,732 | 30.0 | 344,863 | 315,748 | 7.0 | 50,844 | 2.2 | 366,592 |
| الســودان | 3,322 | 60.2- | 61 | 95.8- | 3,383 | 2,281 | 31.3- | 42 | 31.3- | 2,323 |
| العـــراق | 69,073 | 27.8 | 39,182 | 47.3 | 108,254 | 60,010 | 13.1- | 44,937 | 14.7 | 104,947 |
| عُمـــان | 26,640 | 14.8- | 3,545 | 4.4 | 30,185 | 28,541 | 7.1 | 3,017 | 14.9- | 31,558 |
| فلسطـين | 4,992 | 1.1- | 220 | 25.7- | 5,212 | 5,016 | 0.5 | 263 | 19.5 | 5,279 |
| قطـــر | 37,324 | 2.9- | 20,740 | 9.7 | 58,064 | 39,641 | 6.2 | 17,410 | 16.1- | 57,052 |
| القُمـــر | 170 | 29.9 | 67 | 22.0- | 237 | 163 | 3.8- | 128 | 89.7 | 291 |
| الكويـــت[2] | 77,711 | 14.5 | 4,250 | 15.3 | 81,962 | 73,950 | 4.8- | 6,049 | 42.3 | 79,999 |
| لبنـــان | 3,055 | 66.3 | 76 | 134.9 | 3,131 | 4,428 | 44.9 | 111 | 44.9 | 4,538 |
| ليبيـــا | 22,279 | 4.8 | 3,844 | 27.7- | 26,123 | 21,671 | 2.7- | 3,829 | 0.4- | 25,500 |
| مصـــر | 73,470 | 6.0- | 11,201 | 34.7- | 84,671 | 75,615 | 2.9 | 8,592 | 23.3- | 84,207 |
| المغـــرب | 38,702 | 3.7 | 7,967 | 15.1 | 46,668 | 43,628 | 12.7 | 9,447 | 18.6 | 53,075 |
| موريتانـيا | 1,688 | 10.0 | 919 | 22.8- | 2,607 | 1,652 | 2.1- | 998 | 8.6 | 2,650 |
| اليمـــن | 2,231 | 19.9- | 52 | 48.1- | 2,282 | 1,501 | 32.7- | 34 | 33.9- | 1,535 |

* يمثل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي فقط

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي كل من الإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (8/6): هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق الجـــــــاري | **83.8** | **83.8** | **84.5** | **83.0** | **83.4** |
| الإنفاق الرأســـــــمالي | **16.2** | **16.2** | **15.5** | **17.0** | **16.6** |
| الإنفـــاق العـــــــام | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | نفقات الخدمات العامة | | | | | نفقات الأمن والدفاع | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
| الأردن | 19.1 | 20.8 | 19.7 | 20.9 | 24.1 | 28.4 | 28.1 | 27.9 | 28.0 | 25.5 |
| الإمـــارات | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| البحريـــن | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| تونـــس | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الجزائـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| جيبوتـــي | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الســعودية | ... | ... | ... | 3.7 | 3.9 | ... | ... | ... | 28.5 | 26.5 |
| الســـودان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | 26.1 | 26.6 | 27.7 | 29.7 | 27.5 | 18.6 | 17.9 | 18.5 | 15.4 | 15.5 |
| غمـــان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| فلسطـين | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| قطـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القُمـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الكويـــت | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| لبنـــان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ليبيـــا | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| مصـــر | 40.6 | 39.5 | 5.8 | 3.7 | 2.5 | 8.9 | 8.7 | 10.1 | 9.6 | 7.9 |
| المغـــرب | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| موريتانـيا | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| اليمـــن | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## "تابع" ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | نفقات الخدمات الاجتماعية | | | | | نفقات الشؤون الاقتصادية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
| الأردن | 32.8 | 30.1 | 23.1 | 24.4 | 38.7 | 4.7 | 6.1 | 7.7 | 5.0 | 1.5 |
| الإمـــارات | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| البحريـــن | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| تونـــس | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الجزائـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| جيبوتـــي | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الســعودية | ... | ... | ... | 42.0 | 43.1 | ... | ... | ... | 9.7 | 10.0 |
| الســـودان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | 9.1 | 12.2 | 7.8 | 21.1 | 20.5 | 6.3 | 14.6 | 7.9 | 27.0 | 21.7 |
| عمـــان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| فلسطـين | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| قطـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القُمـــر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الكويـــت | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| لبنـــان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ليبيـــا | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| مصـــر | 31.5 | 30.6 | 25.9 | 21.6 | 19.1 | 4.6 | 4.5 | 6.0 | 5.7 | 4.8 |
| المغـــرب | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| موريتانـيا | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| اليمـــن | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## "تابع" ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | النفقات الأخرى | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024[*] |
| الأردن | 14.9 | 15.0 | 21.6 | 21.7 | 10.17 |
| الإمـــارات | ... | ... | ... | ... | ... |
| البحريـــن | ... | ... | ... | ... | ... |
| تونـــس | ... | ... | ... | ... | ... |
| الجزائـــر | ... | ... | ... | ... | ... |
| جيبوتـــي | ... | ... | ... | ... | ... |
| الســعودية | ... | ... | ... | 16.1 | 16.49 |
| الســـودان | ... | ... | ... | ... | ... |
| العـــراق | 39.8 | 28.6 | 38.2 | 6.9 | 14.73 |
| عُمـــان | ... | ... | ... | ... | ... |
| فلسطين | ... | ... | ... | ... | ... |
| قطـــر | ... | ... | ... | ... | ... |
| القُمـــر | ... | ... | ... | ... | ... |
| الكويـــت | ... | ... | ... | ... | ... |
| لبنـــان | ... | ... | ... | ... | ... |
| ليبيـــا | ... | ... | ... | ... | ... |
| مصـــر | 1.0 | 1.0 | 52.3 | 59.5 | 65.75 |
| المغـــرب | ... | ... | ... | ... | ... |
| موريتانـيا | ... | ... | ... | ... | ... |
| اليمـــن | ... | ... | ... | ... | ... |

[*] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (10/6): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2024-2020)

| | العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي) | | | | | النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024(*) |
| مجموع الدول العربية | 217,161 - | 67,843 - | 101,116 | 51,466 - | 100,109 - | 8.3- | 2.2- | 2.8 | 1.4- | 2.8- |
| الأردن | 3,070- | 2,403- | 2,165- | 2,624- | 2,960- | 7.0- | 5.2- | 4.4- | 5.1- | 5.5- |
| الإمـــارات | 2,462- | 16,743 | 53,293 | 30,403 | 29,830 | 0.7- | 4.0 | 10.4 | 5.8 | 5.4 |
| البحريـــن | 4,443- | 2,533- | 859- | 2,059- | 2,461- | 12.4- | 6.2- | 1.8- | 4.5- | 5.8- |
| تونـــس | 3,717- | 3,564- | 3,122- | 3,447- | 3,028- | 8.7- | 7.6- | 6.9- | 7.1- | 6.0- |
| الجزائـــر | 9,951- | 6,207- | 19,035- | 23,022- | 52,480- | 6.0- | 3.3- | 8.5- | 9.3- | 19.8- |
| جيبوتـــي | 69- | 89- | 32- | 106- | 131- | 2.2- | 2.6- | 0.9- | 2.7- | 3.0- |
| الســعودية | 78,373- | 19,586- | 27,695 | 21,586- | 30,833- | 10.2- | 2.0- | 2.2 | 1.8- | 2.5- |
| الســودان | 4,086- | 668- | 1,208- | 1,445- | 883- | 5.0- | 1.3- | 2.0- | 3.5- | 3.5- |
| العـــراق | 10,899- | 4,298 | 30,854 | 5,133- | 853- | 6.3- | 2.2 | 11.9 | 2.1- | 0.3- |
| عُمـــان | 10,913- | 5,826- | 2,975 | 2,434 | 1,402 | 14.4- | 6.7- | 2.7 | 2.3 | 1.3 |
| فلسطـين | 1,186- | 937- | 170- | 18- | 496- | 7.6- | 5.2- | 0.9- | 0.1- | 3.6- |
| قطـــر | 3,096- | 1,997 | 24,462 | 11,840 | 1,546 | 2.1- | 1.1 | 10.4 | 5.5 | 0.7 |
| القُمـــر | 6- | 54- | 46- | 18- | 40- | 0.5- | 4.1- | 3.5- | 1.3- | 2.8- |
| الكويـــت | 35,250- | 14,385- | 20,957 | 5,078- | 18,363- | 31.7- | 9.7- | 11.4 | 3.1- | 11.5- |
| لبنـــان | 729- | 249- | 845- | 25- | 102 | 4.2- | 1.6- | 4.0- | 0.1- | 0.4 |
| ليبيـــا | 10,436- | 4,396 | 1,351 | 40 | 70 | 16.8- | 10.2 | 3.3 | 0.1 | 0.2 |
| مصـــر | 29,042- | 29,952- | 25,186- | 24,056- | 14,098- | 7.5- | 7.1- | 6.2- | 6.1- | 3.7- |
| المغـــرب | 8,673- | 8,414- | 7,042- | 6,433- | 6,300- | 7.1- | 5.9- | 5.4- | 4.4- | 3.9- |
| موريتانـيا | 196 | 189- | 364- | 256- | 169- | 2.3 | 1.9- | 3.8- | 2.4- | 1.6- |
| اليمـــن | 956- | 221- | 396- | 878- | 36 | 10.3- | 3.2- | 6.2- | 16.3- | 0.9 |

(*) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (11/6): الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2024-2023)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2023 | | معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%) | 2024(*) | | معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرصيد القائم | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي* | | الرصيد القائم | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي* | |
| مجموع الدول العربية | **810,008** | **30.0** | **12.0** | **806,162** | **29.3** | **0.5 -** |
| الأردن | 19,861 | 38.8 | 0.7 - | 20,936 | 39.2 | 5.4 |
| البحريـــن | 14,601 | 31.6 | 0.0 | 14,601 | 31.0 | 0.0 |
| تونـــس | 19,503 | 40.4 | 23.2 | 22,813 | 44.4 | 17.0 |
| الجزائـــر | 117,191 | 47.3 | 8.9 | 128,548 | 48.5 | 9.7 |
| الســعودية | 171,841 | 14.1 | 4.8 | 196,867 | 15.9 | 14.6 |
| العـــراق | 52,671 | 21.5 | 12.4 | 61,742 | 25.1 | 17.2 |
| عُمـــان | 10,463 | 9.9 | 6.8 - | 9,363 | 8.8 | 10.5 - |
| الكويـــت | 648 | 0.41 | 25.2 - | 162 | 0.10 | 76.3 - |
| لبنـــان | 51,349 | 217.9 | 36.8 | 28,266 | 100.1 | 45.0 - |
| مصـــر | 275,939 | 70.1 | 16.1 - | 240,539 | 62.8 | 12.8 - |
| المغـــرب | 75,288 | 51.6 | 5.5 | 81,629 | 50.8 | 8.4 |
| موريتانـيا | 652 | 6.1 | 9.6 | 697 | 6.5 | 6.9 |

(*) بيانات فعلية أولية.

* النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المتضمنة في الملحق 11/6.

**المصدر:** استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2025، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (1/7): معدلات النمو في السيولة المحلية (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 11.33 | 14.52 | 15.16 | 20.66 | 16.12 |
| الأردن | 5.8 | 6.7 | 5.5 | 2.4 | 6.1 |
| الإمـــارات | 4.6 | 5.7 | 9.0 | 18.7 | 14.6 |
| البحريـــن | 6.5 | 4.9 | 3.9 | 5.0 | 0.4 |
| تونـــس | 10.3 | 8.7 | 9.1 | 9.0 | 10.4 |
| الجزائـــر | 3.3 | 17.6 | 14.3 | 6.1 | 5.5 |
| جيبوتـــي | 22.4 | 5.3 | -1.7 | 7.9 | 3.4 |
| الســعودية | 8.3 | 7.4 | 8.1 | 7.6 | 8.8 |
| السودان | 88.8 | 153.2 | 49.4 | 54.2 | 90.6 |
| ســـورية | - | 53.3 | 37.0 | 109.6 | 38.3 |
| العـــراق | 15.9 | 16.7 | 20.3 | 7.5 | -3.8 |
| عُمـــان | 8.9 | 4.6 | 0.6 | 13.1 | 8.1 |
| فلسطيـــن | 14.0 | 8.3 | 2.1 | 3.9 | 7.7 |
| قطـــر | 3.8 | 1.4 | 17.4 | 1.1 | -0.6 |
| الكويـــت | -7.3 | 3.8 | 6.5 | 1.0 | 4.3 |
| لبنان | -1.4 | 0.6 | 14.2 | 407.1 | 448.0 |
| ليبيا | 15.5 | -19.9 | 9.7 | 28.2 | -28.5 |
| مصـــر | 19.7 | 18.3 | 27.1 | 19.9 | 31.1 |
| المغـــرب | 8.4 | 5.1 | 8.0 | 4.0 | 8.0 |
| موريتانـيا | 15.0 | 23.1 | 8.5 | 8.1 | 5.3 |
| اليمـــن | 10.2 | 7.9 | 43.1 | 10.7 | 24.5 |

* تمثل المعروض النقدي M2لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس والجزائر والكويت ولبنان والمغرب التي تمثل المعروض النقدي M3.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025والنشرات الاحصائية للسلطات النقدية المركزية العربية.

## ملحق (2/7): مكونات السيولة المحلية
## (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | | 2021 | | 2022 | | 2023 | | 2024 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النقود | شبه النقود | النقود | شبه النقود | النقود | شبه النقود | النقود | شبه النقود | النقود | شبه النقود |
| مجموع الدول العربية | **52.78** | **47.22** | **52.22** | **47.78** | **50.39** | **49.61** | **48.90** | **51.10** | **48.70** | **51.30** |
| الأردن | 32.83 | 67.17 | 33.20 | 66.80 | 31.23 | 68.77 | 29.59 | 70.41 | 28.86 | 71.11 |
| الإمـــارات | 40.58 | 59.42 | 44.90 | 55.10 | 43.29 | 56.71 | 40.99 | 59.01 | 40.84 | 59.16 |
| البحريـــن | 22.75 | 77.25 | 23.95 | 76.05 | 21.90 | 78.10 | 19.29 | 80.71 | 19.89 | 80.11 |
| تونـــس | 43.34 | 56.66 | 43.75 | 56.25 | 42.87 | 57.13 | 43.05 | 56.95 | 42.95 | 57.05 |
| الجزائـــر | 69.80 | 30.20 | 67.77 | 32.23 | 66.92 | 33.08 | 67.07 | 32.93 | 66.63 | 33.37 |
| جيبوتـــي | 42.03 | 57.97 | 41.94 | 58.06 | 41.00 | 59.00 | 39.32 | 60.68 | 38.04 | 61.96 |
| الســعودية | 69.27 | 30.73 | 67.76 | 32.24 | 61.24 | 38.76 | 56.76 | 43.24 | 57.15 | 42.85 |
| الســودان | 67.57 | 32.43 | 55.62 | 44.38 | 52.13 | 47.87 | 44.17 | 55.83 | 33.20 | 66.80 |
| سورية | 70.92 | 29.08 | 67.41 | 32.59 | 74.20 | 25.80 | 58.97 | 41.03 | 68.23 | 31.77 |
| العـــراق | 86.20 | 13.80 | 85.74 | 14.26 | 87.04 | 12.96 | 88.59 | 11.41 | 87.85 | 12.15 |
| عُمـــان | 28.77 | 71.23 | 28.42 | 71.58 | 27.59 | 72.41 | 26.00 | 74.00 | 28.53 | 71.47 |
| فلسطين | 42.33 | 57.67 | 46.54 | 53.46 | 46.20 | 53.80 | 54.71 | 45.29 | 58.26 | 41.74 |
| قطـــر | 24.41 | 75.59 | 24.37 | 75.63 | 22.50 | 77.50 | 19.27 | 80.73 | 19.47 | 80.53 |
| الكويـــت | 34.12 | 65.88 | 33.62 | 66.38 | 30.11 | 69.89 | 27.49 | 72.51 | 25.63 | 74.37 |
| لبنـــان | 20.13 | 79.87 | 28.86 | 71.14 | 43.10 | 56.90 | 7.38 | 92.62 | 4.81 | 95.19 |
| ليبيـــا | 97.93 | 2.07 | 96.74 | 3.26 | 97.19 | 2.81 | 97.59 | 2.41 | 99.13 | 0.87 |
| مصـــر | 23.24 | 76.76 | 23.74 | 76.26 | 23.50 | 76.50 | 26.70 | 73.30 | 24.09 | 75.91 |
| المغـــرب | 68.64 | 31.36 | 69.63 | 30.37 | 71.00 | 29.00 | 73.44 | 26.56 | 74.05 | 25.95 |
| موريتانـيا | 83.23 | 16.77 | 84.51 | 15.49 | 80.99 | 19.01 | 82.40 | 17.60 | 82.40 | 17.60 |
| اليمـــن | 60.23 | 39.77 | 61.96 | 38.04 | 42.28 | 57.72 | 39.04 | 60.96 | 32.33 | 67.67 |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (3/7): التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2024-2023)

(نسبة منوية)

| | صافي الموجودات الأجنبية | | صافي الائتمان المحلي | | صافي البنود الأخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 |
| الأردن | 11.43 | 24.76 | 0.48 | 1.88 | 573.10 | 21.43 - |
| الإمـــارات | 33.06 | 26.27 | 4.11 | 0.72 - | 0.00 | 0.00 |
| البحريـــن | 32.69- | 76.28 - | 7.48 | 8.34 | 10.93 | 15.40 |
| تونـــس | 47.91 | 8.36 | 8.59 | 10.08 | 13.52 | 8.84 |
| الجزائـــر | 8.98 | 0.78 | 3.78 | 5.52 | 2.81 | 0.73 |
| جيبوتـــي | 0.42- | 10.59 - | 20.72 | 20.50 | 8.88 | 1.34 |
| الســـعودية | 7.43- | 5.40 - | 9.50 | 13.87 | 0.00 | 0.00 |
| الســـودان | 91.64- | 113.80 - | 67.32 | 91.47 | 73.60 - | 110.13 - |
| سورية | 346.88 | 15.76 - | 14.73 | 88.59 | 287.65 | 25.19 - |
| العـــراق | 20.47- | 10.26 - | 17.26 | 5.57 | 62.10 - | 18.30 - |
| عُمـــان | 35.43 | 14.93 | 6.23 | 6.00 | 5.74 | 6.74 |
| فلسطين | 3.64 | 23.56 | 8.11 | 0.26 - | 22.15 - | 15.27 - |
| قطـــر | 17.79 | 18.03 - | 4.26 | 4.55 | 41.53 | 8.88 |
| الكويـــت | 7.22 | 8.09 | 1.12 | 4.87 | 8.28 | 9.56 |
| لبنان | 1,286.53 | 544.54 | 1,380.62 | 461.85 | 102.90 | 8,975.42 |
| ليبيـــا | 1.65 | 7.11 | 13.43 - | 7.23 - | 26.43 - | 51.02 |
| مصـــر | 124.35- | 175.08 | 29.33 | 25.71 | 4.38 | 97.65 |
| المغـــرب | 10.75 | 15.27 | 3.17 | 6.90 | 7.97 | 11.03 |
| موريتانـيا | 21.92 | 8.18 - | 27.49 | 14.74 | 108.18 | 12.11 |
| اليمـــن | 58.03 | 2.68 | 64.23 | 10.18 | 19.40 | 44.95 - |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (4/7): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
## (2024-2020)

( نقطة مئوية)

| | صافي الموجودات الأجنبية | | | | | صافي الائتمان المحلي | | | | | | | | | | صافي البنود الأخرى | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | 2024 | | 2023 | | 2022 | | 2021 | | 2020 | | | | | | |
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | مجموع | حكومة | مجموع | حكومة | مجموع | حكومة | مجموع | حكومة | مجموع | حكومة | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| مجموع الدول العربية | 7.9- | 3.4 | 7.1 | 15.7 | 1.3 | 14.1 | 8.9 | 12.1 | 3.1 | 11.3 | 1.6 | 12.6 | 2.1 | 16.3 | 6.0 | 4.5 | 0.4 | 1.5- | 8.3- | 0.1 |
| الأردن | 0.9 | 0.1- | 1.6- | 2.0 | 4.6 | 5.7 | 2.8 | 6.1 | 3.6 | 7.2 | 0.3- | 11.3 | 1.9 | 1.5 | 1.5 | 0.0 | 0.8 | 0.2- | 0.0 | 0.0- |
| الإمـــارات | 2.1 | 7.2 | 15.4 | 16.7 | 14.9 | 2.6 | 2.5 | 1.5- | 0.7- | 6.4- | 8.3- | 2.0 | 3.0- | 0.3- | 0.8- | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البحريـــن | 7.4- | 4.5 | 8.7- | 2.8- | 8.2- | 11.4 | 9.7 | 1.3 | 2.2 | 10.6 | 8.3 | 8.7 | 5.4 | 10.0 | 8.8 | 2.6 | 0.8- | 2.0 | 0.9- | 1.3- |
| تونـــس | 2.1 | 1.1- | 0.6- | 2.6 | 0.6 | 13.5 | 2.6 | 14.1 | 8.5 | 12.9 | 4.8 | 11.2 | 8.6 | 13.1 | 9.7 | 5.2- | 4.4- | 3.2- | 4.8- | 3.3- |
| الجزائـــر | 6.5- | 0.2 | 10.4 | 3.4 | 0.3 | 16.1 | 14.1 | 12.7 | 20.8 | 2.1 | 0.5 | 3.8 | 1.3 | 5.4 | 5.6 | 6.3- | 4.6 | 1.8 | 1.1- | 0.3- |
| جيبوتـــي | 19.5 | 0.0 | 7.5- | 0.3- | 6.5- | 2.9 | 0.4 | 5.1 | 2.3 | 5.2 | 0.6- | 9.1 | 3.6 | 10.0 | 4.3 | 0.0 | 0.1 | 0.6 | 0.9- | 0.1- |
| الســعودية | 8.6- | 3.7- | 2.7 | 5.2- | 3.2- | 14.5 | 2.8 | 15.4 | 2.0 | 13.8 | 1.3 | 11.1 | 1.2 | 16.6 | 1.9 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| الســودان | 117.4- | 169.0- | 37.5- | 73.8- | 113.9- | 92.7 | 69.8 | 79.9 | 21.0 | 52.8 | 28.6 | 52.6 | 36.4 | 77.5 | 57.6 | 113.4 | 242.3 | 34.1 | 75.4 | 127.0 |
| ســورية | ... | 48.5 | 19.0 | 236.1 | 22.9- | ... | ... | 36.3 | 18.0 | 31.6 | 11.2 | 11.8 | 44.7- | 38.8 | 1.8 | ... | 31.5- | 13.7- | 138.2- | 22.4 |
| العـــراق | 2.7 | 13.7 | 43.9 | 22.2- | 8.2- | 16.8 | 26.3 | 2.6 | 6.0- | 4.1 | 2.0 | 5.3 | 3.3 | 1.9 | 0.2- | 3.6- | 0.4 | 27.7- | 24.4 | 2.5 |
| عُمـــان | 7.9- | 5.7 | 0.2- | 8.0 | 4.1 | 18.1 | 14.6 | 1.5 | 4.3- | 0.9 | 4.0- | 7.6 | 1.0- | 6.8 | 2.1- | 1.3- | 2.6- | 0.1- | 2.5- | 2.8- |
| فلسطين | 15.8 | 6.7 | 0.5- | 1.7 | 10.8 | 8.3 | 4.8 | 4.9 | 1.7 | 1.6 | 2.1- | 5.7 | 1.3 | 0.2- | 2.5 | 10.1 | 3.3 | 1.0- | 3.5 | 2.8 |
| قطـــر | 17.2- | 10.4- | 14.5 | 5.7 | 4.7- | 19.8 | 0.5- | 16.6 | 0.2 | 13.3 | 3.8- | 6.8 | 0.4 | 7.5 | 0.7- | 1.2 | 4.8- | 10.4- | 11.3- | 3.4- |
| الكويـــت | 6.8 | 7.5- | 12.0 | 4.4 | 5.0 | 12.6- | 16.6- | 13.3 | 6.1 | 4.4 | 4.3- | 1.0 | 2.0- | 4.3 | 0.1- | 2.1 | 2.2 | 10.0 | 4.4 | 5.3 |
| لبنـــان | 5.3- | 2.0- | 2.4- | 102.1 | 118.2 | 15.4- | 6.1- | 10.3- | 4.6- | 14.2- | 8.9- | 371.9 | 331.1 | 363.3 | 359.8 | 19.4 | 13.0 | 30.8 | 67.0- | 335.0- |
| ليبيـــا | 15.0- | 194.2 | 41.0 | 5.8 | 19.8 | 19.7 | 19.6 | 73.2- | 75.5- | 42.8- | 46.5- | 14.9- | 7.7 | 7.1- | 7.1- | 10.8 | 140.8- | 11.5 | 37.2 | 41.2- |
| مصـــر | 5.5- | 2.6 | 10.7- | 6.2- | 16.5 | 18.0 | 18.6 | 11.7 | 5.8 | 23.0 | 15.5 | 26.8 | 19.2 | 25.3 | 14.4 | 7.2 | 4.0 | 14.9 | 0.6- | 10.7- |
| المغـــرب | 3.8 | 0.0 | 0.0 | 2.0 | 3.1 | 5.7 | 1.9 | 5.2 | 2.3 | 9.2 | 3.9 | 3.0 | 0.9- | 6.5 | 1.3 | 1.2- | 0.2- | 1.3- | 1.1- | 1.5- |
| موريتانـيا | 11.2 | 25.4 | 0.6 | 8.9 | 3.8- | 6.5- | 9.0- | 5.3 | 5.4- | 11.8 | 2.2 | 22.1 | 6.6 | 14.0 | 0.8 | 10.3 | 7.7- | 3.9- | 22.9- | 4.9- |
| اليمـــن | 2.5 | 4.4 | 12.3 | 8.8 | 0.6 | 73.5- | 64.3- | 0.0- | 2.5- | 0.5- | 1.8 | 14.1 | 1.1 | 3.3 | 1.6- | 81.2 | 3.5 | 31.3 | 12.2- | 20.6 |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (5/7):بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية (2023 و2024)

(مليون وحدة نقدية)

| | 2023 | | 2024 | | نسبة التغير (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي |
| مجموع الدول العربية | | 4,464,619.2 | | 4,746,843.7 | | 6.3 |
| الأردن | 66,175.3 | 94,536.1 | 69,874.6 | 99,820.9 | 5.6 | 5.6 |
| الإمـــارات | 4,071,771.0 | 1,100,478.6 | 4,554,517.0 | 1,230,950.5 | 11.9 | 11.9 |
| البحريـــن | 40,197.0 | 100,492.5 | 41,723.5 | 104,308.8 | 3.8 | 3.8 |
| تونـــس | 161,784.1 | 52,188.4 | 175,046.8 | 56,466.7 | 8.2 | 8.2 |
| الجزائـــر | 21,251,400.0 | 156,375.3 | 22,176,798.0 | 165,375.1 | 4.4 | 5.8 |
| جيبوتـــي | 637,318.0 | 3,586.5 | 668,719.0 | 3,763.2 | 4.9 | 4.9 |
| الســعودية | 3,957,024.5 | 1,055,206.5 | 4,494,150.7 | 1,198,440.2 | 13.6 | 13.6 |
| السودان | 8,742,376.7 | 13,707.1 | 18,359,668.7 | 11,665.8 | 110.0 | - 14.9 |
| سوريا | 118,668,279.5 | 9,446.6 | 157,739,065.0 | 11,626.7 | 32.9 | 23.1 |
| العـــراق | 189,559,949.0 | 144,064.4 | 187,638,904.0 | 144,337.6 | - 1.0 | 0.2 |
| عُمـــان | 34,979.1 | 87,447.8 | 36,612.2 | 91,530.5 | 4.7 | 4.7 |
| فلسطيـــن | 21,734.5 | 21,734.5 | 23,165.1 | 23,165.1 | 6.6 | 6.6 |
| قطـــر | 1,969,348.0 | 547,041.1 | 1,977,891.3 | 549,414.3 | 0.4 | 0.4 |
| الكويـــت | 87,666.8 | 285,420.2 | 91,668.6 | 297,528.7 | 4.6 | 4.2 |
| لبنان | 1,728,739,676.0 | 19,813.5 | 9,231,603,561.0 | 102,916.4 | 434.0 | 419.4 |
| ليبيـــا | 158,699.7 | 33,062.4 | 187,620.0 | 39,087.5 | 18.2 | 18.2 |
| مصـــر | 14,142,853.0 | 548,172.6 | 14,733,334.0 | 405,877.0 | 4.2 | - 26.0 |
| المغـــرب | 1,807,140.9 | 178,924.8 | 1,958,866.0 | 197,865.3 | 8.4 | 10.6 |
| موريتانـيا | 183,049.0 | 5,001.3 | 184,420.0 | 4,645.3 | 0.7 | - 7.1 |
| اليمـــن | 10,731,000.0 | 7,919.0 | 15,329,700.0 | 8,058.1 | 42.9 | 1.8 |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (6/7): إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية [1]
## (2023 و2024)

(مليون وحدة نقدية)

| | 2023 | | 2024 | | نسبة التغير (2024-2023) | | نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | 2023 | 2024 |
| مجموع الدول العربية | | **2,648,964.7** | | **2,863,663.7** | | **8.10** | | |
| الأردن | 44,343.0 | 63,347.1 | 46,966.0 | 67,094.3 | 5.9 | 5.9 | 122.5 | 124.3 |
| الإمـــارات | 2,306,776.0 | 623,453.0 | 2,591,271.0 | 700,343.5 | 12.3 | 12.3 | 122.2 | 131.4 |
| البحريـــن | 16,319.0 | 40,797.5 | 16,950.0 | 42,375.0 | 3.9 | 3.9 | 94.0 | 96.0 |
| تونـــس | 88,088.0 | 28,415.5 | 97,505.0 | 31,453.2 | 10.7 | 10.7 | 58.8 | 60.1 |
| الجزائـــر | 16,067,900.0 | 118,233.3 | 24,043,903.0 | 179,298.3 | 49.6 | 51.6 | 47.8 | 67.6 |
| جيبوتـــي | 467,745.0 | 2,632.2 | 484,811.0 | 2,728.3 | 3.6 | 3.7 | 65.6 | 62.3 |
| الســعودية | 2,473,458.0 | 659,588.8 | 2,692,384.0 | 717,969.1 | 8.9 | 8.9 | 61.8 | 66.2 |
| الســودان | 5,182,493.0 | 8,125.6 | 11,424,557.0 | 7,259.2 | 120.4 | 10.7 - | 19.7 | 28.4 |
| سورية | 52,380,844.0 | 4,169.8 | 67,422,975.0 | 4,969.6 | 28.7 | 19.2 | 44.9 | 48.9 |
| العـــراق | 139,107,463.0 | 105,720.8 | 140,470,556.0 | 108,054.3 | 1.0 | 2.2 | 43.1 | 44.0 |
| عمـــان | 22,744.0 | 56,860.0 | 23,808.0 | 59,520.0 | 4.7 | 4.7 | 55.9 | 57.9 |
| فلسطيـــن | 17,009.0 | 17,009.0 | 18,218.0 | 18,218.0 | 7.1 | 7.1 | 95.3 | 132.9 |
| قطـــر | 807,933.0 | 224,425.8 | 835,954.0 | 232,209.4 | 3.5 | 3.5 | 102.5 | 105.1 |
| الكويـــت | 41,974.4 | 136,657.5 | 43,887.2 | 142,444.7 | 4.6 | 4.2 | 82.6 | 89.3 |
| لبنـــان | 1,122,479,346.0 | 12,865.0 | 6,113,735,769.0 | 68,157.6 | 444.7 | 429.8 | 54.6 | 241.4 |
| ليبيـــا | 138,895.0 | 28,936.5 | 146,970.0 | 30,618.8 | 5.8 | 5.8 | 67.7 | 72.4 |
| مصـــر | 10,086,263.0 | 390,940.4 | 11,298,059.0 | 311,241.3 | 12.0 | 20.4 - | 99.3 | 81.3 |
| المغـــرب | 1,187,550.0 | 117,579.2 | 1,293,965.0 | 130,703.5 | 9.0 | 11.2 | 81.2 | 84.3 |
| موريتانـيا | 116,796.0 | 3,191.1 | 128,822.0 | 3,244.9 | 10.3 | 1.7 | 30.0 | 30.2 |
| اليمـــن | 8,153,100.0 | 6,016.6 | 10,959,100.0 | 5,760.7 | 34.4 | 4.3 - | 111.6 | 147.2 |

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (7/7): إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية[1]
## (2023 و2024)

(مليون وحدة نقدية)

| | 2023 | | 2024 | | نسبة التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي |
| مجموع الدول العربية | | **2,930,281** | | **3,086,117** | | **5.3** |
| الأردن | 46,753.4 | 66,790.6 | 48,451.6 | 69,216.6 | 3.6 | 3.6 |
| الإمـــارات | 1,737,691.0 | 469,646.2 | 1,848,690.0 | 499,645.9 | 6.4 | 6.4 |
| البحريـــن | 19,275.2 | 48,188.0 | 20,107.0 | 50,267.5 | 4.3 | 4.3 |
| تونـــس | 136,991.4 | 44,190.8 | 147,748.7 | 47,660.9 | 7.9 | 7.9 |
| الجزائـــر | 19,699,400.0 | 144,955.1 | 19,746,052.0 | 147,248.7 | 0.2 | 1.6 |
| جيبوتـــي | 248,394.0 | 1,397.8 | 299,314.0 | 1,684.4 | 20.5 | 20.5 |
| السـعودية | 3,243,693.2 | 864,984.9 | 3,690,305.1 | 984,081.4 | 13.8 | 13.8 |
| السـودان | 2,464,847.1 | 3,864.6 | 3,719,460.1 | 2,363.4 | 50.9 | - 38.8 |
| سورية | 28,195,921.1 | 2,244.5 | 50,540,491.1 | 3,725.3 | 79.2 | 66.0 |
| العـــراق | 80,059,172.0 | 60,844.5 | 82,937,204.0 | 63,797.8 | 3.6 | 4.9 |
| غمـــان | 24,826.8 | 62,067.0 | 25,734.0 | 64,335.0 | 3.7 | 3.7 |
| فلسطيـــن | 11,602.9 | 11,602.9 | 11,300.2 | 11,300.2 | - 2.6 | - 2.6 |
| قطـــر | 1,431,494.6 | 397,637.4 | 1,467,283.0 | 407,578.6 | 2.5 | 2.5 |
| الكويـــت | 53,557.1 | 174,367.9 | 57,176.0 | 185,576.1 | 6.8 | 6.4 |
| لبنـــان | 154,972,150.0 | 1,776.2 | 662,361,936.0 | 7,384.2 | 327.4 | 315.7 |
| ليبيـــا | 25,050.0 | 5,218.8 | 25,300.0 | 5,270.8 | 1.0 | 1.0 |
| مصـــر | 10,538,026.0 | 408,450.6 | 13,046,504.0 | 359,407.8 | 23.8 | - 12.0 |
| المغـــرب | 1,577,564.5 | 156,194.5 | 1,689,158.5 | 170,622.1 | 7.1 | 9.2 |
| موريتانـيا | 113,986.0 | 3,114.4 | 111,000.0 | 2,796.0 | - 2.6 | - 10.2 |
| اليمـــن | 3,719,300.0 | 2,744.7 | 4,098,100.0 | 2,154.2 | 10.2 | - 21.5 |

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (8/7): إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص (2023 و2024)

(مليون وحدة نقدية)

| | 2023 | | 2024 | | نسبة التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي |
| مجموع الدول العربية | | 1,853,593 | | 1,982,611 | | 7.0 |
| الأردن | 29,647.8 | 42,354.0 | 30,331.7 | 43,331.0 | 2.3 | 2.3 |
| الإمـــارات | 1,240,265.0 | 335,206.8 | 1,345,871.0 | 363,748.9 | 8.5 | 8.5 |
| البحريـــن | 11,804.9 | 29,512.3 | 11,897.0 | 29,742.5 | 0.8 | 0.8 |
| تونـــس | 115,028.4 | 37,105.9 | 119,116.8 | 38,424.8 | 3.6 | 3.6 |
| الجزائـــر | 6,239,200.0 | 45,910.2 | 6,532,800.0 | 48,715.9 | 4.7 | 6.1 |
| جيبوتـــي | 151,198.0 | 850.9 | 170,482.0 | 959.4 | 12.8 | 12.8 |
| السـعودية | 2,518,786.5 | 671,676.4 | 2,855,346.6 | 761,425.8 | 13.4 | 13.4 |
| السـودان | 1,900,305.1 | 2,979.5 | 2,648,284.8 | 1,682.7 | 39.4 | 43.5 - |
| سورية | 14,134,249.7 | 1,125.2 | 17,999,786.8 | 1,326.7 | 27.3 | 17.9 |
| العـــراق | 45,996,562.0 | 34,957.1 | 48,561,234.0 | 37,354.8 | 5.6 | 6.9 |
| غمـــان | 20,042.6 | 50,106.5 | 20,770.9 | 51,927.3 | 3.6 | 3.6 |
| فلسطيـــن | 8,910.0 | 8,910.0 | 8,214.5 | 8,214.5 | 7.8 - | 7.8 - |
| قطـــر | 863,797.8 | 239,943.8 | 895,321.0 | 248,700.3 | 3.6 | 3.6 |
| الكويـــت | 45,151.1 | 147,000.2 | 47,252.3 | 153,366.8 | 4.7 | 4.3 |
| لبنـــان | 107,318,732.0 | 1,230.0 | 443,498,714.0 | 4,944.2 | 313.3 | 302.0 |
| ليبيـــا | 17,200.0 | 3,583.3 | 17,400.0 | 3,625.0 | 1.2 | 1.2 |
| مصـــر | 2,987,871.0 | 115,809.0 | 3,521,146.0 | 97,001.3 | 17.8 | 16.2 - |
| المغـــرب | 819,545.0 | 81,143.1 | 834,363.0 | 84,279.1 | 1.8 | 3.9 |
| موريتانـيا | 107,951.0 | 2,949.5 | 108,500.0 | 2,733.0 | 0.5 | 7.3 - |
| اليمـــن | 1,679,000.0 | 1,239.0 | 2,105,100.0 | 1,106.5 | 25.4 | 10.7 - |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (9/7):القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2023 و2024)

(مليون وحدة نقدية)

| | 2023 | | 2024 | | نسبة التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي | العملة المحلية | الدولار الأمريكي |
| مجموع الدول العربية | | **526,273.3** | | **560,237.2** | | **6.5** |
| الأردن | 7,263.9 | 10,377.0 | 7,559.5 | 10,799.3 | 4.1 | 4.1 |
| الإمـــارات | 489,294.0 | 132,241.6 | 534,652.0 | 144,500.5 | 9.3 | 9.3 |
| البحريـــن | 3,492.6 | 8,731.5 | 6,200.0 | 15,500.0 | 77.5 | 77.5 |
| تونـــس | 14,341.0 | 4,626.1 | 15,104.0 | 4,872.3 | 5.3 | 5.3 |
| الجزائـــر | 1,700,000.0 | 12,509.2 | 1,750,265.0 | 13,051.9 | 3.0 | 4.3 |
| جيبوتـــي | 34,900.0 | 196.4 | 42,000.0 | 236.4 | 20.3 | 20.4 |
| الســعودية | 540,967.6 | 144,258.0 | 589,069.2 | 157,085.1 | 8.9 | 8.9 |
| الســودان | 900,792.7 | 1,412.3 | 1,507,259.5 | 957.7 | 67.3 | 32.2 - |
| سورية | 29,573,918.6 | 2,354.2 | 32,696,014.7 | 2,410.0 | 10.6 | 2.4 |
| العـــراق | 21,193,485.0 | 16,106.9 | 22,546,871.0 | 17,343.7 | 6.4 | 7.7 |
| عمـــان | 5,767.7 | 14,419.3 | 5,628.0 | 14,070.0 | 2.4 - | 2.4 - |
| فلسطيـــن | 2,225.1 | 2,225.1 | 2,304.2 | 2,304.2 | 3.6 | 3.6 |
| قطـــر | 190,673.8 | 52,964.9 | 190,231.0 | 52,841.9 | 0.2 - | 0.2 - |
| الكويـــت | 14,392.7 | 46,859.0 | 15,778.4 | 51,211.9 | 9.6 | 9.3 |
| لبنان | 76,374,013.0 | 875.3 | 428,536,263.0 | 4,777.4 | 461.1 | 445.8 |
| ليبيـــا | 9,500.0 | 1,979.2 | 15,200.0 | 3,166.7 | 60.0 | 60.0 |
| مصـــر | 1,436,615.0 | 55,682.8 | 1,654,231.0 | 45,571.1 | 15.1 | 18.2 - |
| المغـــرب | 171,381.0 | 16,968.4 | 180,183.0 | 18,200.3 | 5.1 | 7.3 |
| موريتانـيا | 36,368.0 | 993.7 | 37,400.0 | 942.1 | 2.8 | 5.2 - |
| اليمـــن | 667,200.0 | 492.4 | 750,900.0 | 394.7 | 12.5 | 19.8 - |

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

## ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2024

### أ- مؤشرات الحجم

| السوق | عدد الشركات المدرجة | | عدد الشركات غير الوطنية منها | القيمة السوقية (مليار دولار) | | التغير في القيمة السوقية (مليار دولار) | القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] | متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة (مليون دولار) | القيمة السوقية إلى إجمالي الأصول المصرفية[2] | عدد شركات الوساطة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | | 2023 | 2024 | | | | | |
| بورصة عمّان | 167 | 161 | 0 | 23.9 | 24.9 | 1.00 | 46.7 | 154.7 | 31.7 | 52 |
| سوق أبوظبي للأوراق المالية | 96 | 119 | 2 | 807.6 | 816.5 | 8.94 | 152.0 | 6,861.3 | 66.3 | 30 |
| سوق دبي المالي | 62 | 66 | 13 | 187.3 | 246.9 | 59.61 | 46.0 | 3,741.6 | 20.1 | 26 |
| بورصة البحرين | 42 | 41 | 4 | 20.6 | 20.4 | -0.19 | 43.5 | 497.7 | 19.6 | 16 |
| بورصة تونس | 78 | 74 | 1 | 8.0 | 8.3 | 0.32 | 15.9 | 112.2 | 14.7 | 22 |
| بورصة الجزائر | 5 | 6 | 0 | 0.54 | 3.84 | 3.31 | 1.4 | 640.0 | 2.3 | 10 |
| السوق المالية السعودية | 241 | 247 | 0 | 3002.5 | 2720.1 | -282.43 | 250.6 | 11,012.4 | 230.0 | 30 |
| سوق الخرطوم للأوراق المالية | 66 | 66 | 0 | ... | ... | | ... | ... | ... | 42 |
| سوق دمشق للأوراق المالية | 27 | 27 | 0 | 0.9 | 1.5 | 0.60 | 14.3 | 53.9 | ... | 9 |
| سوق مسقط للأوراق المالية | 113 | 113 | 0 | 61.85 | 71.68 | 9.83 | 67.0 | 634.3 | 76.8 | 10 |
| بورصة قطر | 51 | 52 | 0 | 171.6 | 170.6 | -1.04 | 78.1 | 3,280.1 | 31.0 | 8 |
| بورصة فلسطين | 49 | 49 | 0 | 4.9 | 4.1 | -0.81 | 29.8 | 83.3 | 16.7 | 8 |
| سوق الكويت | 149 | 149 | 6 | 131.1 | 141.5 | 10.38 | 89.2 | 949.6 | 46.3 | 10 |
| بورصة بيروت | 28 | 25 | 0 | 20.4 | 27.0 | 6.55 | 95.5 | 1078.0 | 25.9 | 14 |
| البورصة المصرية | 222 | 226 | 1 | 55.7 | 42.7 | -12.99 | 11.1 | 188.8 | 10.5 | 128 |
| بورصة الدار البيضاء | 75 | 77 | 1 | 63.3 | 74.3 | 10.96 | 48.1 | 964.4 | 37.5 | 17 |
| **الإجمالي** | **1,471** | **1,498** | **28** | **4560.1** | **4374.1** | **-185.97** | **989.3** | **2,920.0** | **109.3** | **432** |

1- الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2024 .

2- إجمالي الاصول المصرفية لعام 2024 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي.

## تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2024
## ب- مؤشرات الأسعار

| السوق | مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة) | | أعلى مستوى خلال العام | أدنى مستوى خلال العام | التغير السنوي في مؤشر الأسعار % |
|---|---|---|---|---|---|
| | نهاية 2023 | نهاية 2024 | | | |
| بورصة عمّان | 2,431.2 | 2,488.8 | 2,552.5 | 2,392.0 | 2.37 |
| سوق أبوظبي للأوراق المالية | 9,577.9 | 9,416.4 | 9,844.7 | 8,711.0 | 1.69- |
| سوق دبي المالي | 4,059.8 | 5,158.7 | 5,320.8 | 4,030.0 | 27.07 |
| بورصة البحرين | 1971.5 | 1985.9 | 1954.7 | 1919.9 | 0.73 |
| بورصة تونس | 8,750.6 | 9,953.7 | 11,361.6 | 8,334.0 | 13.75 |
| بورصة الجزائر | 3,453.2 | 3,579.0 | 3,632.5 | 3,444.5 | 3.64 |
| السوق المالية السعودية | 11,967.4 | 12,036.5 | 12,796.9 | 11,504.5 | 0.58 |
| سوق الخرطوم للأوراق المالية | ... | ... | ... | ... | ... |
| سوق دمشق للأوراق المالية | 60,172.3 | 99,694.0 | 107,946.3 | 59,385.2 | 65.68 |
| سوق مسقط للأوراق المالية | 4,514.1 | 4,576.6 | 4,576.6 | 4,355.3 | 1.39 |
| بورصة قطر | 10,830.6 | 10,571.1 | 10,606.6 | 9,968.0 | 2.40- |
| بورصة فلسطين | 588.7 | 498.3 | 525.0 | 489.1 | 15.35- |
| سوق الكويت - السوق العام | 6,817.3 | 7,362.5 | 8,750.0 | 7,544.0 | 8.00 |
| بورصة بيروت | 184.6 | 227.4 | 174.5 | 228.6 | 23.19 |
| البورصة المصرية | 24,894.3 | 29,740.6 | 31,863.6 | 27,766.0 | 19.47 |
| بورصة الدار البيضاء | 12,092.9 | 14,773.2 | 14,773.2 | 13,301.0 | 22.16 |
| **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي** | **489.2** | **503.3** | **509.5** | **487.5** | **2.9** |

المصدر:المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي.

## تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2024
## ج-مؤشرات التداول

| السوق | عدد الأسهم المتداولة (مليون) | | قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | | معدل دوران الأسهم % (1) | | معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار) | | | نسبة تعاملات الأجانب من التداول | التعاملات وفقا لطبيعة المستثمر (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | 2023 | 2024 | شراء | بيع | صافي | | أفراد | مؤسسات |
| بورصة عمان | 1,120.2 | 913.2 | 2,056.4 | 1,691.4 | 8.6 | 6.8 | 413.8 | 330.8 | 83.0 | 22.0 | ... | ... |
| سوق أبوظبي للأوراق المالية | 58,236.1 | 90,164.2 | 87,157.3 | 93,243.2 | 10.8 | 11.4 | 39,062.4 | 32,535.3 | 6,527.2 | 38.4 | 19.4 | 80.6 |
| سوق دبي المالي | 50,737.4 | 51,851.3 | 26,824.7 | 29,057.7 | 14.3 | 11.8 | 14,707.7 | 14,124.1 | 583.6 | 49.6 | 47.7 | 52.3 |
| بورصة البحرين | 780.7 | 1,483.9 | 557.7 | 848.3 | 2.7 | 4.2 | 367.5 | 279.2 | 88.3 | 38.1 | 50.4 | 49.6 |
| بورصة تونس | 203.3 | 282.8 | 890.5 | 1,154.2 | 11.2 | 13.9 | 22.1 | 50.9 | -28.8 | 3.2 | ... | ... |
| بورصة الجزائر | 1.0 | 1.2 | 3.7 | 20.6 | 0.7 | 0.5 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| السوق المالية السعودية | 83,031.0 | 99,659.0 | 355,500.0 | 496,622.0 | 11.8 | 18.3 | 133,200.0 | 127,594.7 | 5,605.3 | 26.3 | 55.2 | 44.8 |
| سوق الخرطوم للأوراق المالية | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| سوق دمشق للأوراق المالية | 69.9 | 197.9 | 30.3 | 79.9 | 3.5 | 5.5 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| سوق مسقط للأوراق المالية | 4,377.8 | 5,650.8 | 2,942.2 | 3,266.2 | 4.8 | 4.6 | 421.0 | 826.4 | -405.4 | 19.1 | 23.3 | 76.7 |
| بورصة قطر | 44,609.4 | 38,168.9 | 34,414.5 | 29,208.6 | 20.1 | 17.1 | 10,774.5 | 11,499.1 | -724.5 | 38.1 | 40.2 | 59.8 |
| بورصة فلسطين | 159.8 | 86.0 | 330.9 | 138.4 | 6.8 | 3.4 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| سوق الكويت | 39,567.4 | 68,481.7 | 34,753.4 | 48,346.7 | 26.5 | 34.2 | 5,820.8 | 5,068.7 | 752.1 | 16.5 | 41.8 | 58.2 |
| بورصة بيروت | 35.8 | 12.6 | 628.8 | 535.8 | 3.1 | 2.0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| البورصة المصرية | 208,000.0 | 266,529.2 | 110,751.8 | 304,942.4 | 198.9 | 714.5 | 5,258.4 | 5,142.2 | 116.2 | 3.4 | 5.0 | 95.0 |
| بورصة الدار البيضاء | 357.1 | 516.8 | 6,567.6 | 9,968.0 | 10.4 | 13.4 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| **الإجمالي** | **491,286.7** | **623,999.4** | **663,409.7** | **1,019,123.5** | **14.5** | **23.3** | **210,048.3** | **197,451.2** | **12,597.0** | **20.0** | | |

1-معدل الدوران =قيمة الاوراق المالية المتداولة مقسوما على القيمة السوقية للاوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر:المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي .

أسعار الصرف في نهاية الفترة

## ملحق (1/8): الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2020- 2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | الصادرات الإجمالية (فوب) | | | | | معدل التغير السنوي** (%) | معدل التغير (%) | الواردات الإجمالية (سيف) | | | | | معدل التغير السنوي** (%) | معدل التغير (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2023-2020) | (2024-2023) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2023-2020) | (2024-2023) |
| مجموع الدول العربية | **759,700** | **1,086,460** | **1,441,508** | **1,231,029** | **1,225,519** | **17.5** | **-0.4** | **758,329** | **843,846** | **973,804** | **1,004,155** | **1,111,446** | **9.8** | **10.7** |
| الأردن | 7,114 | 8,517 | 11,799 | 11,630 | 12,100 | 17.8 | 4.0 | 17,257 | 21,573 | 27,403 | 25,794 | 26,954 | 14.3 | 4.5 |
| الإمـــارات | 273,099 | 317,600 | 335,100 | 317,005 | 335,388 | 5.1 | 5.8 | 234,200 | 235,400 | 246,300 | 262,815 | 300,917 | 3.9 | 14.5 |
| البحريـــن | 14,066 | 22,369 | 30,194 | 24,814 | 24,516 | 20.8 | -1.2 | 14,193 | 17,464 | 21,949 | 21,709 | 22,052 | 15.2 | 1.6 |
| تونـــس | 13,769 | 16,684 | 18,538 | 19,980 | 19,980 | 13.2 | 0.0 | 18,333 | 22,481 | 26,664 | 25,474 | 26,032 | 11.6 | 2.3 |
| الجزائـــر | 21,925 | 38,447 | 65,105 | 55,061 | 49,580 | 35.9 | -10.0 | 35,421 | 37,405 | 38,860 | 42,962 | 46,100 | 6.6 | 7.3 |
| جيبـوتـي | 5,161 | 5,610 | 5,980 | 4,785 | 3,830 | 2.5 - | -20.0 | 2,911 | 3,972 | 5,091 | 5,295 | 4,385 | 22.1 | -17.2 |
| الســعودية | 173,864 | 276,198 | 411,214 | 320,018 | 305,499 | 22.6 | -4.5 | 137,997 | 152,849 | 189,877 | 206,940 | 232,806 | 14.5 | 12.5 |
| الســـودان | 3,802 | 4,279 | 4,357 | 3,628 | 3,134 | 1.5 - | -13.6 | 9,838 | 9,238 | 11,095 | 7,499 | 4,911 | 8.7 - | -34.5 |
| سوريـــة | 2,727 | 1,823 | 2,019 | 3,033 | 3,336 | 3.6 | 10.0 | 5,696 | 6,423 | 6,517 | 5,870 | 6,240 | 1.0 | 6.3 |
| الصومـال | 513 | 500 | 717 | 920 | 1,100 | 21.5 | 19.6 | 3,650 | 3,945 | 4,458 | 4,353 | 4,200 | 6.0 | -3.5 |
| العـــراق | 46,863 | 73,084 | 118,045 | 99,149 | 99,755 | 28.4 | 0.6 | 48,293 | 40,849 | 55,194 | 65,826 | 87,410 | 10.9 | 32.8 |
| عُمـــان | 30,508 | 43,091 | 66,052 | 59,011 | 63,016 | 24.6 | 6.8 | 21,107 | 30,918 | 38,573 | 38,776 | 43,464 | 22.5 | 12.1 |
| فلسطـين | 1,055 | 1,358 | 1,525 | 1,521 | 1,538 | 13.0 | 1.1 | 6,063 | 7,830 | 9,089 | 8,271 | 6,356 | 10.9 | -23.1 |
| قطـــر | 51,504 | 87,203 | 130,964 | 97,735 | 95,044 | 23.8 | -2.8 | 25,835 | 27,985 | 33,479 | 31,431 | 35,802 | 6.8 | 13.9 |
| القُمـر | 21 | 34 | 54 | 31 | 33 | 13.9 | 6.5 | 280 | 327 | 348 | 358 | 377 | 8.5 | 5.3 |
| الكويـت | 39,932 | 68,294 | 99,770 | 83,977 | 76,001 | 28.1 | -9.5 | 27,778 | 31,880 | 35,934 | 37,487 | 38,110 | 10.5 | 1.7 |
| لبنـــان | 3,544 | 3,380 | 3,491 | 2,995 | 2,707 | 5.5 - | -9.6 | 11,310 | 13,641 | 19,054 | 17,524 | 16,902 | 15.7 | -3.6 |
| ليبيـــا | 9,463 | 32,904 | 37,585 | 35,175 | 33,544 | 54.9 | -4.6 | 12,406 | 17,711 | 18,511 | 21,369 | 20,116 | 19.9 | -5.9 |
| مصـــر | 29,323 | 43,637 | 52,116 | 42,553 | 44,849 | 13.2 | 5.4 | 70,437 | 89,206 | 96,189 | 84,218 | 94,698 | 6.1 | 12.4 |
| المغـــرب | 27,703 | 36,647 | 42,184 | 42,457 | 45,039 | 15.3 | 6.1 | 44,526 | 58,805 | 72,578 | 70,637 | 75,116 | 16.6 | 6.3 |
| موريتانـيا | 2,810 | 2,914 | 3,204 | 4,065 | 4,228 | 13.1 | 4.0 | 2,336 | 3,520 | 4,181 | 4,281 | 4,798 | 22.4 | 12.1 |
| اليمـــن | 935 | 1,887 | 1,495 | 1,484 | 1,299 | 16.6 | -12.4 | 8,462 | 10,423 | 12,461 | 15,268 | 13,700 | 21.7 | -10.3 |

(*) بيانات أولية.

(**) معدل نمو مركب.

المصادر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025، ومصادر وطنية أخرى.
صندوق النقد الدولي (اتجاهات التجارة) و(ARTICLE IV)، وUNCTAD.

## ملحق (2/8): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2020- 2024)

| | الصادرات (مليون دولار أمريكي) | | | | | معدل التغير | الواردات (مليون دولار أمريكي) | | | | | معدل التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2024-2023) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2024-2023) |
| **العالم** | **759,700** | **1,086,460** | **1,441,508** | **1,231,029** | **1,225,519** | **0.4-** | **758,329** | **843,846** | **973,804** | **1,004,155** | **1,111,446** | **10.7** |
| الدول العربية | 104,048 | 138,373 | 169,759 | 156,370 | 170,029 | 8.7 | 97,857 | 124,097 | 158,651 | 147,396 | 166,399 | 12.9 |
| الاتحاد الأوروبي | 93,327 | 110,554 | 146,981 | 123,088 | 116,398 | 5.4- | 158,686 | 179,763 | 194,360 | 189,230 | 205,874 | 8.8 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 25,157 | 52,189 | 58,224 | 41,625 | 39,426 | 5.3- | 45,652 | 86,386 | 94,315 | 77,500 | 81,574 | 5.3 |
| آسيا | 383,369 | 507,948 | 654,444 | 539,158 | 518,563 | 3.8- | 227,096 | 285,456 | 312,900 | 307,068 | 338,692 | 10.3 |
| - اليابان | 51,990 | 82,795 | 84,272 | 72,018 | 66,831 | 7.2- | 16,985 | 26,159 | 30,145 | 25,644 | 27,187 | 6.0 |
| - الهند | 80,532 | 110,534 | 138,492 | 112,006 | 113,472 | 1.3 | 37,952 | 45,602 | 56,245 | 50,799 | 53,777 | 5.9 |
| - الصين | 116,732 | 152,009 | 193,865 | 154,786 | 144,489 | 6.7- | 122,968 | 135,551 | 140,365 | 142,190 | 160,120 | 12.6 |
| - باقي دول آسيا | 134,114 | 162,611 | 237,814 | 200,348 | 193,771 | 3.3- | 49,190 | 78,144 | 86,145 | 88,435 | 97,609 | 10.4 |
| باقي دول العالم | 153,799 | 277,397 | 412,100 | 370,788 | 381,102 | 2.8 | 229,039 | 168,144 | 213,579 | 282,960 | 318,907 | 12.7 |
| المساهمة في الإجمالي (في المائة) | | | | | | | | | | | | |
| **العالم** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | |
| الدول العربية | 13.7 | 12.7 | 11.8 | 12.7 | 13.9 | | 12.9 | 14.7 | 16.3 | 14.7 | 15.0 | |
| الاتحاد الأوروبي | 12.3 | 10.2 | 10.2 | 10.0 | 9.5 | | 20.9 | 21.3 | 20.0 | 18.8 | 18.5 | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 3.3 | 4.8 | 4.0 | 3.4 | 3.2 | | 6.0 | 10.2 | 9.7 | 7.7 | 7.3 | |
| آسيا | 50.5 | 46.8 | 45.4 | 43.8 | 42.3 | | 29.9 | 33.8 | 32.1 | 30.6 | 30.5 | |
| - اليابان | 6.8 | 7.6 | 5.8 | 5.9 | 5.5 | | 2.2 | 3.1 | 3.1 | 2.6 | 2.4 | |
| - الهند | 10.6 | 10.2 | 9.6 | 9.1 | 9.3 | | 5.0 | 5.4 | 5.8 | 5.1 | 4.8 | |
| - الصين | 15.4 | 14.0 | 13.4 | 12.6 | 11.8 | | 16.2 | 16.1 | 14.4 | 14.2 | 14.4 | |
| - باقي دول آسيا | 17.7 | 15.0 | 16.5 | 16.3 | 15.8 | | 6.5 | 9.3 | 8.8 | 8.8 | 8.8 | |
| باقي دول العالم | 20.2 | 25.5 | 28.6 | 30.1 | 31.1 | | 30.2 | 19.9 | 21.9 | 28.2 | 28.7 | |

(*) بيانات أولية.

المصادر: مصادر الملحق (8-1).

# ملحق (3/8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية[1] (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | هيكل الصادرات | | | | | هيكل الواردات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
| **السلع الزراعية[2]** | **7.9** | **7.2** | **7.9** | **7.7** | **7.1** | **18.0** | **20.1** | **25.4** | **20.0** | **21.8** |
| **الوقود والمعادن[3]** | **55.0** | **62.7** | **66.4** | **62.9** | **64.5** | **11.8** | **14.4** | **15.6** | **14.5** | **13.0** |
| **المصنوعات[4]** | **26.8** | **26.8** | **25.3** | **27.0** | **25.2** | **60.7** | **60.2** | **56.4** | **62.0** | **61.2** |
| المـواد الكيماويـة | 8.5 | 10.9 | 8.8 | 9.1 | 8.2 | 8.2 | 12.8 | 12.2 | 9.7 | 10.3 |
| مصنوعـات أساسيـة | 5.3 | 4.1 | 6.7 | 5.5 | 5.0 | 17.2 | 18.6 | 15.6 | 17.1 | 17.0 |
| الآلات ومعدات النقـل | 6.9 | 6.8 | 6.1 | 6.9 | 6.7 | 27.3 | 22.0 | 22.2 | 27.7 | 26.5 |
| مصنوعات متنوعة أخرى | 6.1 | 4.9 | 3.7 | 5.6 | 5.3 | 8.0 | 6.8 | 6.4 | 7.6 | 7.4 |
| **سلـع غيـر مصنفـة** | **10.3** | **3.3** | **0.4** | **2.5** | **3.2** | **9.5** | **5.4** | **2.7** | **3.5** | **4.0** |
| **المجمـوع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

(*) بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 8،7،6،5 (مطروح منها القسمان 68، و891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2025، وقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

## ملحق (4/8): الصادرات والواردات البينية العربية (2020- 2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | الصادرات البينية (فوب) | | | | | معدل التغير السنوي** (%) | معدل التغير (%) | الواردات البينية (سيف) | | | | | معدل التغير السنوي** (%) | معدل التغير (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2024-2020) | (2024-2023) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | (2024-2020) | (2024-2023) |
| مجموع الدول العربية | **104,048.2** | **138,372.5** | **169,758.9** | **156,369.9** | **170,029.2** | **13.1** | **8.7** | **97,857.1** | **124,096.6** | **158,650.6** | **147,396.1** | **166,398.7** | **14.2** | **12.9** |
| الأردن | 2,843.3 | 3,202.2 | 3,865.6 | 4,346.1 | 5,033.4 | 15.3 | 15.8 | 4,065.5 | 6,127.4 | 8,163.4 | 6,620.7 | 7,163.6 | 15.2 | 8.2 |
| الإمـــارات | 27,920.5 | 35,810.7 | 39,145.9 | 36,771.3 | 35,638.1 | 6.3 | -3.1 | 20,888.1 | 25,292.0 | 31,754.1 | 32,389.8 | 36,039.8 | 14.6 | 11.3 |
| البحريـــن | 4,322.3 | 6,604.6 | 5,367.0 | 6,777.7 | 5,669.5 | 7.0 | -16.4 | 2,194.3 | 2,453.5 | 2,769.3 | 2,995.4 | 2,716.9 | 5.5 | -9.3 |
| تونـــــس | 1,201.0 | 1,453.9 | 1,759.9 | 1,837.8 | 1,873.6 | 11.8 | 1.9 | 1,732.9 | 2,067.9 | 3,473.4 | 3,046.8 | 3,111.7 | 15.8 | 2.1 |
| الجزائـــر | 2,421.2 | 2,259.5 | 2,508.1 | 2,370.1 | 2,595.5 | 1.8 | 9.5 | 2,039.4 | 2,439.4 | 3,737.2 | 3,699.3 | 4,253.1 | 20.2 | 15.0 |
| جيبـوتـي | 356.6 | 368.4 | 273.9 | 393.9 | 302.8 | -4.0 | -23.1 | 949.7 | 1,182.6 | 1,633.5 | 1,498.6 | 1,420.3 | 10.6 | -5.2 |
| الســعودية | 31,649.8 | 47,986.4 | 66,737.7 | 53,691.1 | 61,399.4 | 18.0 | 14.4 | 18,126.4 | 24,520.2 | 30,898.5 | 29,408.0 | 31,637.2 | 14.9 | 7.6 |
| الســـودان | 2,445.4 | 3,944.9 | 3,137.8 | 2,746.5 | 2,489.8 | 0.5 | -9.3 | 2,700.8 | 3,158.8 | 3,777.3 | 2,530.8 | 2,031.7 | -6.9 | -19.7 |
| سوريـــة | 2,211.0 | 1,184.8 | 1,453.1 | 2,232.1 | 2,646.7 | 4.6 | 18.6 | 781.7 | 712.2 | 751.6 | 691.6 | 730.2 | -1.7 | 5.6 |
| الصومـال | 254.2 | 359.0 | 644.0 | 899.7 | 1,029.8 | 41.9 | 14.5 | 298.4 | 356.3 | 346.2 | 440.0 | 513.1 | 14.5 | 16.6 |
| العـــراق | 1,617.0 | 2,872.0 | 4,639.0 | 3,896.0 | 6,374.0 | 40.9 | 63.6 | 3,675.0 | 3,006.0 | 4,725.0 | 5,635.0 | 8,270.0 | 22.5 | 46.8 |
| غمـــان | 7,074.8 | 7,124.9 | 9,457.6 | 9,966.0 | 9,677.4 | 8.1 | -2.9 | 14,801.5 | 16,437.5 | 20,728.4 | 20,564.2 | 22,250.9 | 10.7 | 8.2 |
| فلسطـــين | 109.1 | 121.5 | 160.0 | 158.0 | 156.6 | 9.5 | -0.9 | 393.7 | 623.1 | 959.4 | 747.2 | 877.4 | 22.2 | 17.4 |
| قطـــــر | 3,112.4 | 6,510.0 | 9,482.6 | 8,154.7 | 10,794.4 | 36.5 | 32.4 | 1,322.1 | 1,466.2 | 2,338.9 | 2,736.6 | 4,648.5 | 36.9 | 69.9 |
| القمـــر | 2.9 | 4.6 | 4.5 | 2.3 | 2.2 | -6.9 | -4.8 | 63.6 | 152.4 | 147.3 | 148.6 | 164.0 | 26.7 | 10.4 |
| الكويـــت | 2,242.0 | 2,804.6 | 2,857.1 | 2,900.3 | 3,811.3 | 14.2 | 31.4 | 5,592.0 | 7,104.5 | 7,825.2 | 7,020.1 | 8,397.2 | 10.7 | 19.6 |
| لبنـــــان | 1,417.7 | 1,620.7 | 1,881.4 | 1,384.7 | 1,223.2 | -3.6 | -11.7 | 1,757.0 | 1,847.4 | 2,127.7 | 2,092.7 | 3,479.3 | 18.6 | 66.3 |
| ليبيـــــا | 1,109.1 | 1,250.4 | 1,574.8 | 1,779.5 | 1,664.2 | 10.7 | -6.5 | 2,329.3 | 3,516.3 | 3,845.1 | 3,366.0 | 4,060.0 | 14.9 | 20.6 |
| مصـــــر | 10,067.5 | 11,175.2 | 12,462.4 | 13,595.1 | 14,920.8 | 10.3 | 9.8 | 9,365.4 | 13,980.9 | 16,999.7 | 12,413.2 | 14,321.8 | 11.2 | 15.4 |
| المغـــرب | 1,263.2 | 1,326.7 | 1,634.7 | 1,705.9 | 1,762.2 | 8.7 | 3.3 | 2,891.5 | 5,094.4 | 8,592.2 | 6,425.3 | 7,121.6 | 25.3 | 10.8 |
| موريتانـيا | 11.4 | 3.0 | 372.0 | 570.6 | 770.4 | 186.5 | 35.0 | 491.0 | 644.8 | 641.6 | 1,292.0 | 1,313.1 | 27.9 | 1.6 |
| اليمـــــن | 395.8 | 384.4 | 339.9 | 190.5 | 194.0 | -16.3 | 1.8 | 1,397.9 | 1,912.9 | 2,415.6 | 1,634.1 | 1,877.3 | 7.7 | 14.9 |

(*) بيانات أولية.

(**) معدل نمو مركب .

المصادر: مصادر الملحق (3-1).

## ملحق (5/8) أ: مساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2020- 2024)

(نسبة مئوية)

| | حصة الصادرات البينية | | | | | | حصة الواردات البينية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | متوسط الفترة (2020-2024) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | متوسط الفترة (2020-2024) |
| مجموع الدول العربية | **13.7** | **12.7** | **11.8** | **12.7** | **13.9** | **13.0** | **12.9** | **14.7** | **16.3** | **14.7** | **15.0** | **14.7** |
| الأردن | 40.0 | 37.6 | 32.8 | 37.4 | 41.6 | 37.9 | 23.6 | 28.4 | 29.8 | 25.7 | 26.6 | 26.8 |
| الإمـــارات | 10.2 | 11.3 | 11.7 | 11.6 | 10.6 | 11.1 | 8.9 | 10.7 | 12.9 | 12.3 | 12.0 | 11.4 |
| البحريـــن | 30.7 | 29.5 | 17.8 | 27.3 | 23.1 | 25.7 | 15.5 | 14.0 | 12.6 | 13.8 | 12.3 | 13.6 |
| تونـــس | 8.7 | 8.7 | 9.5 | 9.2 | 9.4 | 9.1 | 9.5 | 9.2 | 13.0 | 12.0 | 12.0 | 11.1 |
| الجزائـــر | 11.0 | 5.9 | 3.9 | 4.3 | 5.2 | 6.1 | 5.8 | 6.5 | 9.6 | 8.6 | 9.2 | 7.9 |
| جيبـوتـي | 6.9 | 6.6 | 4.6 | 8.2 | 7.9 | 6.8 | 32.6 | 29.8 | 32.1 | 28.3 | 32.4 | 31.0 |
| الســعوديه | 18.2 | 17.4 | 16.2 | 16.8 | 20.1 | 17.7 | 13.1 | 16.0 | 16.3 | 14.2 | 13.6 | 14.7 |
| الســـودان | 64.3 | 92.2 | 72.0 | 75.7 | 79.4 | 76.7 | 27.5 | 34.2 | 34.0 | 33.8 | 41.4 | 34.2 |
| ســـوريه | 81.1 | 65.0 | 72.0 | 73.6 | 79.3 | 74.2 | 13.7 | 11.1 | 11.5 | 11.8 | 11.7 | 12.0 |
| الصومـال | 49.5 | 71.8 | 89.8 | 97.8 | 93.6 | 80.5 | 8.2 | 9.0 | 7.8 | 10.1 | 12.2 | 9.5 |
| العـــراق | 3.5 | 3.9 | 3.9 | 3.9 | 6.4 | 4.3 | 7.6 | 7.4 | 8.6 | 8.6 | 9.5 | 8.3 |
| غمـــان | 23.2 | 16.5 | 14.3 | 16.9 | 15.4 | 17.3 | 70.1 | 53.2 | 53.7 | 53.0 | 51.2 | 56.3 |
| فلسطـين | 10.3 | 8.9 | 10.5 | 10.4 | 10.2 | 10.1 | 6.5 | 8.0 | 10.6 | 9.0 | 13.8 | 9.6 |
| قطـــر | 6.0 | 7.5 | 7.2 | 8.3 | 11.4 | 8.1 | 5.1 | 5.2 | 7.0 | 8.7 | 13.0 | 7.8 |
| القمـــر | 13.9 | 13.7 | 8.4 | 7.5 | 6.7 | 10.0 | 22.7 | 46.6 | 42.3 | 41.5 | 43.5 | 39.3 |
| الكويـــت | 5.6 | 4.1 | 2.9 | 3.5 | 5.0 | 4.2 | 20.1 | 22.3 | 21.8 | 18.7 | 22.0 | 21.0 |
| لبنـــان | 40.0 | 48.0 | 53.9 | 46.2 | 45.2 | 46.7 | 15.5 | 13.5 | 11.2 | 11.9 | 20.6 | 14.6 |
| ليبيـــا | 11.7 | 3.8 | 4.2 | 5.1 | 5.0 | 5.9 | 18.8 | 19.9 | 20.8 | 15.8 | 20.2 | 19.1 |
| مصـــر | 34.3 | 25.6 | 23.9 | 31.9 | 33.3 | 29.8 | 13.3 | 15.7 | 17.7 | 14.7 | 15.1 | 15.3 |
| المغـــرب | 4.6 | 3.6 | 3.9 | 4.0 | 3.9 | 4.0 | 6.5 | 8.7 | 11.8 | 9.1 | 9.5 | 9.1 |
| موريتانيـا | 0.4 | 0.1 | 11.6 | 14.0 | 18.2 | 8.9 | 21.0 | 18.3 | 15.3 | 30.2 | 27.4 | 22.4 |
| اليمـــن | 42.3 | 20.4 | 22.7 | 12.8 | 14.9 | 22.6 | 16.5 | 18.4 | 19.4 | 10.7 | 13.7 | 15.7 |

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (5/4).

## ملحق (5/8) ب: مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى إجمالي التجارة العربية البينية (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| | حصة الصادرات البينية | | | | | | حصة الواردات البينية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* | متوسط الفترة (2024-2020) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* | متوسط الفترة (2024-2020) |
| مجموع الدول العربية | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | |
| الأردن | 2.7 | 2.3 | 2.3 | 2.8 | 3.0 | 2.5 | 4.2 | 4.9 | 5.1 | 4.5 | 4.3 | 4.6 |
| الإمارات | 26.8 | 25.9 | 23.1 | 23.5 | 21.0 | 24.5 | 21.3 | 20.4 | 20.0 | 22.0 | 21.7 | 21.1 |
| البحرين | 4.2 | 4.8 | 3.2 | 4.3 | 3.3 | 4.4 | 2.2 | 2.0 | 1.7 | 2.0 | 1.6 | 1.9 |
| تونس | 1.2 | 1.1 | 1.0 | 1.2 | 1.1 | 1.1 | 1.8 | 1.7 | 2.2 | 2.1 | 1.9 | 1.9 |
| الجزائر | 2.3 | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.9 | 2.1 | 2.0 | 2.4 | 2.5 | 2.6 | 2.3 |
| جيبوتي | 0.3 | 0.3 | 0.2 | 0.3 | 0.2 | 0.3 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 1.0 |
| السعودية | 30.4 | 34.7 | 39.3 | 34.3 | 36.1 | 34.5 | 18.5 | 19.8 | 19.5 | 20.0 | 19.0 | 19.3 |
| السودان | 2.4 | 2.9 | 1.8 | 1.8 | 1.5 | 2.1 | 2.8 | 2.5 | 2.4 | 1.7 | 1.2 | 2.1 |
| سورية | 2.1 | 0.9 | 0.9 | 1.4 | 1.6 | 1.4 | 0.8 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.4 | 0.6 |
| الصومال | 0.2 | 0.3 | 0.4 | 0.6 | 0.6 | 0.4 | 0.3 | 0.3 | 0.2 | 0.3 | 0.3 | 0.3 |
| العراق | 1.6 | 2.1 | 2.7 | 2.5 | 3.7 | 2.2 | 3.8 | 2.4 | 3.0 | 3.8 | 5.0 | 3.6 |
| عمان | 6.8 | 5.1 | 5.6 | 6.4 | 5.7 | 6.1 | 15.1 | 13.2 | 13.1 | 14.0 | 13.4 | 13.8 |
| فلسطين | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.4 | 0.5 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| قطر | 3.0 | 4.7 | 5.6 | 5.2 | 6.3 | 4.2 | 1.4 | 1.2 | 1.5 | 1.9 | 2.8 | 1.7 |
| القمر | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| الكويت | 2.2 | 2.0 | 1.7 | 1.9 | 2.2 | 2.1 | 5.7 | 5.7 | 4.9 | 4.8 | 5.0 | 5.2 |
| لبنان | 1.4 | 1.2 | 1.1 | 0.9 | 0.7 | 1.2 | 1.8 | 1.5 | 1.3 | 1.4 | 2.1 | 1.6 |
| ليبيا | 1.1 | 0.9 | 0.9 | 1.1 | 1.0 | 1.1 | 2.4 | 2.8 | 2.4 | 2.3 | 2.4 | 2.5 |
| مصر | 9.7 | 8.1 | 7.3 | 8.7 | 8.8 | 8.5 | 9.6 | 11.3 | 10.7 | 8.4 | 8.6 | 9.7 |
| المغرب | 1.2 | 1.0 | 1.0 | 1.1 | 1.0 | 1.1 | 3.0 | 4.1 | 5.4 | 4.4 | 4.3 | 4.2 |
| موريتانيا | 0.0 | 0.0 | 0.2 | 0.4 | 0.5 | 0.1 | 0.5 | 0.5 | 0.4 | 0.9 | 0.8 | 0.6 |
| اليمن | 0.4 | 0.3 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 0.3 | 1.4 | 1.5 | 1.5 | 1.1 | 1.1 | 1.3 |

* بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

## ملحق (6/8): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2024)*

(مليون دولار أمريكي)

| الاتجاه / المصدر | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | جيبوتي | السعودية | السودان | سوريه | الصومال | العراق | عمان | فلسطين | قطر | القمر | الكويت | لبنان | ليبيا | مصر | المغرب | موريتانيا | اليمن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | | 449.5 | 73.8 | 12.5 | 163.4 | 3.0 | 1,587.1 | 19.7 | 77.7 | 1.5 | 1,276.8 | 107.1 | 284.7 | 171.7 | 0.0 | 218.0 | 101.5 | 94.8 | 234.0 | 58.2 | 1.7 | 96.7 | 5,033 |
| صادرات | | 1,287.0 | 47.0 | 27.0 | 22.1 | 0.0 | 4,107.5 | 44.8 | 85.8 | 1.0 | 262.5 | 57.5 | 65.5 | 46.3 | 0.0 | 63.1 | 97.4 | 13.5 | 922.6 | 12.3 | 0.0 | 0.7 | 7,164 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الإمارات | 1,232.9 | | 1,103.7 | 160.0 | 571.3 | 496.8 | 11,925.8 | 654.4 | 161.4 | 0.0 | 0.0 | 9,782.5 | 301.6 | 1,675.3 | 144.6 | 1,901.7 | 246.9 | 0.0 | 2,466.4 | 1,123.2 | 860.6 | 829.0 | 35,638 |
| صادرات | 792.7 | | 3,188.3 | 144.3 | 11.9 | 6.8 | 8,995.6 | 1,202.2 | 76.5 | 370.0 | 6,255.0 | 3,293.8 | 15.8 | 2,190.8 | 13.7 | 2,824.5 | 1,076.7 | 2,047.9 | 2,677.9 | 234.7 | 295.3 | 325.2 | 36,040 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| البحرين | 69.6 | 1,460.0 | | 35.3 | 255.3 | 1.0 | 2,368.2 | 2.5 | 1.2 | 0.6 | 34.9 | 341.5 | 5.6 | 71.9 | 0.0 | 258.2 | 8.0 | 153.9 | 419.7 | 153.6 | 0.1 | 28.3 | 5,669 |
| صادرات | 77.5 | 1,169.9 | | 5.2 | 1.0 | 0.0 | 978.3 | 1.3 | 11.3 | 15.2 | 0.4 | 134.0 | 0.5 | 50.4 | 0.0 | 138.3 | 3.7 | 0.0 | 109.6 | 11.5 | 0.0 | 8.6 | 2,717 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| تونس | 21.0 | 63.1 | 2.1 | | 544.3 | 1.6 | 37.6 | 0.6 | 5.0 | 0.0 | 15.2 | 14.1 | 4.1 | 24.5 | 1.1 | 3.5 | 21.1 | 787.7 | 54.4 | 250.1 | 18.3 | 4.2 | 1,874 |
| صادرات | 21.0 | 150.0 | 32.3 | | 1,944.5 | 0.0 | 272.1 | 20.6 | 1.0 | 0.0 | 5.7 | 17.4 | 0.0 | 17.6 | 0.0 | 24.0 | 12.1 | 48.7 | 378.5 | 164.0 | 1.9 | 0.3 | 3,112 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الجزائر | 4.9 | 20.3 | 0.7 | 1,886.9 | | 0.1 | 157.6 | 0.0 | 2.0 | 0.0 | 16.8 | 0.7 | 0.0 | 1.5 | 0.0 | 0.1 | 71.6 | 137.4 | 187.7 | 34.9 | 56.1 | 16.3 | 2,596 |
| صادرات | 200.6 | 605.6 | 329.9 | 420.2 | | 0.0 | 1,049.2 | 10.4 | 54.6 | 0.3 | 2.2 | 142.6 | 4.1 | 73.6 | 0.1 | 13.8 | 38.1 | 57.4 | 1,045.0 | 22.5 | 181.3 | 1.5 | 4,253 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| جيبوتي | 0.0 | 173.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | | 11.5 | 4.5 | 43.9 | 0.0 | 4.2 | 9.6 | 0.0 | 6.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 1.4 | 0.3 | 0.0 | 0.0 | 52.0 | 303 |
| صادرات | 3.0 | 526.6 | 0.8 | 0.4 | 0.5 | | 435.1 | 0.1 | 65.1 | 0.0 | 4.2 | 157.4 | 0.0 | 0.2 | 0.1 | 0.0 | 0.4 | 0.0 | 219.2 | 2.8 | 0.0 | 4.3 | 1,420 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| السعودية | 3,290.6 | 23,154.9 | 9,884.1 | 223.6 | 1,084.8 | 1,715.5 | | 627.4 | 148.8 | 32.1 | 1,737.8 | 4,631.2 | 88.8 | 1,044.2 | 11.5 | 2,001.7 | 232.4 | 271.5 | 8,608.8 | 1,165.2 | 168.2 | 1,412.6 | 61,399 |
| صادرات | 1,495.2 | 12,833.2 | 3,025.0 | 75.9 | 36.1 | 100.4 | | 798.7 | 182.6 | 352.2 | 48.1 | 3,602.8 | 7.7 | 434.7 | 0.03 | 554.6 | 0.05 | 8.3 | 7,738.6 | 168.2 | 0.03 | 174.8 | 31,637 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| السودان | 23.1 | 1,664.8 | 0.3 | 5.8 | 2.2 | 0.0 | 437.4 | | 15.1 | 0.0 | 0.0 | 32.7 | 0.0 | 12.0 | 0.0 | 0.2 | 16.8 | 0.2 | 277.0 | 0.1 | 0.0 | 2.0 | 2,490 |
| صادرات | 18.6 | 955.7 | 1.7 | 1.1 | 0.0 | 0.1 | 296.4 | | 2.8 | 0.1 | 1.3 | 18.7 | 0.0 | 2.2 | 0.1 | 0.1 | 1.4 | 0.3 | 728.0 | 3.3 | 0.0 | 0.0 | 2,032 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| سورية | 131.8 | 132.8 | 0.0 | 0.3 | 31.5 | 0.0 | 607.1 | 11.2 | | 0.0 | 695.3 | 17.8 | 0.0 | 33.0 | 0.0 | 134.1 | 531.3 | 15.5 | 224.6 | 10.7 | 0.0 | 69.6 | 2,647 |
| صادرات | 49.0 | 171.0 | 0.0 | 4.8 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | | 0.0 | 2.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.8 | 176.2 | 0.0 | 326.2 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 730 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الصومال | 0.9 | 349.1 | 14.3 | 0.0 | 0.3 | 61.4 | 332.2 | 0.1 | 0.0 | | | 223.3 | 0.0 | 23.9 | 0.0 | 3.6 | 0.0 | 0.0 | 6.9 | 0.0 | 0.0 | 13.8 | 1,030 |
| صادرات | 1.5 | 0.0 | 0.7 | 0.6 | 0.0 | 46.6 | 33.9 | 0.0 | 0.0 | | 0.0 | 310.1 | 0.0 | 4.7 | 0.0 | 0.2 | 1.7 | 0.0 | 113.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 513 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| العراق | 219.0 | 5,307.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 10.0 | 40.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | | 439.0 | 0.0 | 10.0 | 0.0 | 10.0 | 10.0 | 0.0 | 329.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 6,374 |
| صادرات | 1,888.0 | 0.0 | 52.0 | 18.0 | 26.0 | 0.0 | 2,771.0 | 0.0 | 1,110.0 | 0.0 | | 210.0 | 0.0 | 79.0 | 0.0 | 411.0 | 376.0 | 0.0 | 1,311.0 | 18.0 | 0.0 | 0.0 | 8,270 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| عمان | 81.4 | 4,068.4 | 120.0 | 10.6 | 132.9 | 69.8 | 2,183.0 | 26.2 | 1.3 | 292.6 | 130.6 | | 1.2 | 533.8 | 0.9 | 931.4 | 30.0 | 37.7 | 485.3 | 180.2 | 1.4 | 358.7 | 9,677 |
| صادرات | 100.6 | 10,369.5 | 323.1 | 4.2 | 1.7 | 13.1 | 3,659.8 | 11.4 | 6.9 | 236.6 | 519.7 | | 0.4 | 2,191.3 | | 4,433.0 | 25.2 | 1.4 | 202.9 | 17.0 | 0.0 | 133.1 | 22,251 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| فلسطين | 101.6 | 23.2 | 0.8 | 0.0 | 2.6 | 0.0 | 11.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 1.1 | 1.0 | | 4.8 | 0.0 | 7.6 | 0.2 | 0.0 | 0.0 | 0.8 | 0.0 | 1.2 | 157 |
| صادرات | 304.7 | 75.5 | 8.5 | 0.3 | 0.0 | 0.2 | 122.4 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.5 | | 74.6 | 0.0 | 7.4 | 0.0 | 0.0 | 276.4 | 1.9 | 0.0 | 0.0 | 877 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| قطر | 57.4 | 6,011.7 | 85.9 | 32.5 | 54.6 | 3.0 | 1,032.4 | 7.5 | 0.0 | 6.4 | 52.8 | 830.9 | 3.6 | | | 2,254.3 | 35.3 | 11.5 | 91.8 | 214.3 | 3.6 | 4.9 | 10,794 |
| صادرات | 177.7 | 1,667.8 | 281.1 | 35.7 | 14.8 | 6.8 | 429.8 | 20.0 | 10.2 | 20.3 | 12.6 | 878.2 | 2.5 | | 0.0 | 811.1 | 103.4 | 0.0 | 130.1 | 40.6 | 0.0 | 5.9 | 4,649 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| القمر | 0.0 | 1.6 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.2 | 0.1 | 0.0 | 0.1 | 2 |
| صادرات | 0.0 | 153.3 | 0.0 | 0.5 | 0.0 | 0.0 | 1.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 5.0 | 0.0 | 0.0 | | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 2.3 | 1.9 | 0.0 | 0.0 | 164 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الكويت | 136.9 | 1,357.9 | 88.5 | 16.2 | 20.3 | 1.2 | 858.4 | 1.1 | 3.4 | 0.1 | 830.4 | 105.1 | 5.1 | 212.2 | 0.0 | | 14.7 | 5.2 | 142.6 | 5.2 | 0.0 | 6.8 | 3,811 |
| صادرات | 212.0 | 4,810.7 | 234.8 | 20.3 | 0.2 | 0.0 | 1,963.2 | 2.8 | 51.3 | 10.5 | 14.4 | 350.1 | 3.6 | 167.3 | 0.0 | | 129.6 | 0.0 | 364.9 | 47.4 | 0.0 | 14.1 | 8,397 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| لبنان | 93.8 | 516.0 | 0.9 | 7.9 | 11.2 | 1.5 | 0.2 | 5.3 | 69.2 | 0.4 | 157.5 | 28.7 | | 84.7 | 0.0 | 62.4 | | 15.8 | 135.4 | 26.2 | 0.5 | 5.7 | 1,223 |
| صادرات | 99.4 | 952.5 | 15.1 | 40.5 | 113.9 | 0.0 | 886.0 | 40.7 | 133.3 | 3.0 | 9.9 | 14.7 | 0.1 | 27.2 | 0.1 | 7.7 | | 94.1 | 962.8 | 78.1 | 0.0 | 0.2 | 3,479 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ليبيا | 20.4 | 1,154.2 | 0.0 | 93.5 | 131.0 | 0.0 | 0.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 119.5 | | 76.9 | 44.0 | 24.3 | 0.0 | 1,664 |
| صادرات | 105.5 | 0.0 | 77.6 | 1,028.4 | 129.5 | 0.0 | 391.0 | 0.4 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 30.9 | 0.0 | 12.5 | 0.0 | 3.1 | 9.0 | | 2,200.7 | 70.5 | 0.8 | 0.0 | 4,060 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| مصر | 701.8 | 2,360.6 | 81.5 | 296.4 | 862.8 | 98.4 | 3,108.9 | 846.4 | 390.4 | 106.6 | 818.0 | 186.9 | 480.5 | 79.9 | 2.4 | 271.4 | 897.8 | 1,919.7 | | 1,076.8 | 55.8 | 277.8 | 14,921 |
| صادرات | 298.0 | 2,614.4 | 769.9 | 44.3 | 33.2 | 18.6 | 6,888.4 | 314.1 | 53.2 | 7.3 | 390.6 | 717.7 | 0.2 | 23.6 | 1.5 | 1,748.4 | 241.1 | 56.6 | | 58.8 | 2.7 | 39.3 | 14,322 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| المغرب | 26.8 | 198.4 | 4.2 | 143.2 | 10.6 | 766.4 | 88.7 | 0.1 | 2.3 | 0.0 | 12.9 | 16.6 | 0.7 | 24.2 | 1.0 | 11.6 | 61.9 | 59.3 | 32.0 | | 301.1 | 0.2 | 1,762 |
| صادرات | 115.3 | 1,190.6 | 430.1 | 355.0 | 219.4 | 0.0 | 3,076.1 | 0.2 | 0.2 | 0.0 | 0.0 | 291.1 | 2.3 | 155.2 | 0.0 | 6.6 | 23.4 | 70.3 | 1,184.9 | | 1.0 | 0.0 | 7,122 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| موريتانيا | 0.0 | 295.5 | 0.4 | 10.0 | 82.6 | 0.3 | 16.7 | 0.2 | 0.9 | 0.0 | 0.0 | 0.5 | 0.0 | 1.0 | 0.0 | 0.1 | 1.1 | 1.3 | 61.1 | 222.3 | | 0.0 | 1,313 |
| صادرات | 1.0 | 912.3 | 1.9 | 10.0 | 82.6 | 0.3 | 16.7 | 0.2 | 0.9 | 0.0 | 0.0 | 0.5 | 0.0 | 1.0 | 0.0 | 0.1 | 1.1 | 1.3 | 61.1 | 222.3 | | 0.0 | 1,313 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| اليمن | 0.1 | 56.8 | 2.4 | 0.0 | 0.0 | 17.8 | 73.1 | 11.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 12.9 | 0.0 | 1.8 | 0.0 | 4.3 | 0.1 | 0.0 | 13.6 | 0.0 | 0.0 | | 194 |
| صادرات | 23.9 | 878.8 | 7.4 | 0.3 | 16.3 | 0.0 | 435.1 | 4.3 | 3.1 | 14.6 | 0.2 | 403.8 | 0.5 | 0.3 | 0.0 | 1.1 | 0.9 | 0.0 | 86.8 | 0.0 | 0.0 | | 1,877 |
| واردات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

* بيانات أولية.
المصدر: مصادر الملحق (4/8).

## ملحق (7/8): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2024)*

(نسبة مئوية)

| الاتجاه / المصدر | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | جيبوتي | السعودية | السودان | سوريه | الصومال | العراق | عُمان | فلسطين | قطر | القمر | مصر | المغرب | موريتانيا | اليمن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | | 8.93 | 1.47 | 0.25 | 3.25 | 0.06 | 31.53 | 0.39 | 1.54 | 0.03 | 25.37 | 2.13 | 5.66 | 3.41 | 0.00 | 4.65 | 1.16 | 0.03 | 1.92 | 100 |
| واردات | | 17.97 | 0.66 | 0.38 | 0.31 | 0.00 | 57.34 | 0.63 | 1.20 | 0.01 | 3.66 | 0.80 | 0.91 | 0.65 | 0.00 | 12.88 | 0.17 | 0.00 | 0.01 | 100 |
| الإمارات | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 3.46 | | 3.10 | 0.45 | 1.60 | 1.39 | 33.46 | 1.84 | 0.45 | 0.00 | 0.00 | 27.45 | 0.85 | 4.70 | 0.41 | 6.92 | 3.15 | 2.41 | 2.33 | 100 |
| واردات | 2.20 | | 8.85 | 0.40 | 0.03 | 0.02 | 24.96 | 3.34 | 0.21 | 1.03 | 17.36 | 9.14 | 0.04 | 6.08 | 0.04 | 7.43 | 0.65 | 0.82 | 0.90 | 100 |
| البحرين | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 1.23 | 25.75 | | 0.62 | 4.50 | 0.02 | 41.77 | 0.04 | 0.02 | 0.01 | 0.62 | 6.02 | 0.10 | 1.27 | 0.00 | 7.40 | 2.71 | 0.00 | 0.50 | 100 |
| واردات | 2.85 | 43.06 | | 0.19 | 0.04 | 0.00 | 36.01 | 0.05 | 0.42 | 0.56 | 0.02 | 4.93 | 0.02 | 1.85 | 0.00 | 4.03 | 0.42 | 0.00 | 0.32 | 100 |
| تونس | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 1.12 | 3.37 | 0.11 | | 29.05 | 0.09 | 2.01 | 0.03 | 0.26 | 0.00 | 0.81 | 0.75 | 0.22 | 1.31 | 0.06 | 2.91 | 13.35 | 0.98 | 0.22 | 100 |
| واردات | 0.68 | 4.82 | 1.04 | | 62.49 | 0.00 | 8.74 | 0.66 | 0.03 | 0.00 | 0.18 | 0.56 | 0.00 | 0.57 | 0.00 | 12.16 | 5.27 | 0.06 | 0.01 | 100 |
| الجزائر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.19 | 0.78 | 0.03 | 72.70 | | 0.01 | 6.07 | 0.00 | 0.08 | 0.00 | 0.65 | 0.03 | 0.00 | 0.06 | 0.00 | 7.23 | 1.34 | 2.16 | 0.63 | 100 |
| واردات | 4.72 | 14.24 | 7.76 | 9.88 | | 0.00 | 24.67 | 0.25 | 1.28 | 0.01 | 0.05 | 3.35 | 0.10 | 1.73 | 0.00 | 24.57 | 0.53 | 4.26 | 0.04 | 100 |
| جيبوتي | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.00 | 57.17 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | | 3.79 | 1.49 | 0.00 | 14.51 | 0.00 | 3.16 | 0.00 | 2.17 | 0.00 | 0.08 | 0.00 | 0.01 | ######## | 100 |
| واردات | 0.21 | 37.08 | 0.05 | 0.03 | 0.03 | | 30.64 | 0.01 | 0.00 | 4.59 | 0.30 | 11.08 | 0.00 | 0.02 | 0.01 | 15.43 | 0.20 | 0.00 | 0.31 | 100 |
| السعودية | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 5.36 | 37.71 | 16.10 | 0.36 | 1.77 | 2.79 | | 1.02 | 0.24 | 0.05 | 2.83 | 7.54 | 0.14 | 1.70 | 0.02 | 14.02 | 1.90 | 0.05 | 2.30 | 100 |
| واردات | 4.73 | 40.56 | 9.56 | 0.24 | 0.11 | 0.32 | | 2.52 | 0.58 | 1.11 | 0.15 | 11.39 | 0.02 | 1.37 | 0.00 | 24.46 | 0.53 | 0.00 | 0.55 | 100 |
| السودان | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.93 | 66.86 | 0.01 | 0.23 | 0.09 | 0.00 | 17.57 | | 0.61 | 0.00 | 0.00 | 1.31 | 0.00 | 0.48 | 0.00 | 11.12 | 0.00 | 0.00 | 0.08 | 100 |
| واردات | 0.92 | 47.04 | 0.08 | 0.05 | 0.00 | 0.00 | 14.59 | | 0.14 | 0.00 | 0.06 | 0.92 | 0.00 | 0.11 | 0.00 | 35.83 | 0.16 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| سورية | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 4.98 | 5.02 | 0.00 | 0.01 | 1.19 | 0.00 | 22.94 | 0.42 | | 0.00 | 26.27 | 0.67 | 0.00 | 1.25 | 0.00 | 8.49 | 0.41 | 0.00 | 2.63 | 100 |
| واردات | 6.71 | 23.43 | 0.00 | 0.66 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | | 0.00 | 0.29 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 44.67 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| الصومال | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.09 | 33.90 | 1.39 | 0.00 | 0.03 | 5.97 | 32.26 | 0.01 | 0.00 | | 0.00 | 21.68 | 0.00 | 2.32 | 0.00 | 0.67 | 0.00 | 0.00 | 1.34 | 100 |
| واردات | 0.30 | 0.00 | 0.13 | 0.13 | 0.00 | 9.08 | 6.61 | 0.00 | 0.00 | | 0.00 | 60.45 | 0.00 | 0.92 | 0.00 | 22.02 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| العراق | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 3.44 | 83.26 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.16 | 0.63 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | | 6.89 | 0.00 | 0.16 | 0.00 | 5.16 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| واردات | 22.83 | 0.00 | 0.63 | 0.22 | 0.31 | 0.00 | 33.51 | 0.00 | 13.42 | 0.00 | | 2.54 | 0.00 | 0.96 | 0.00 | 15.85 | 0.22 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| عُمان | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.84 | 42.04 | 1.24 | 0.11 | 1.37 | 0.72 | 22.56 | 0.27 | 0.01 | 3.02 | 1.35 | | 0.01 | 5.52 | 0.01 | 5.02 | 1.86 | 0.01 | 3.71 | 100 |
| واردات | 0.45 | 46.60 | 1.45 | 0.02 | 0.01 | 0.06 | 16.45 | 0.05 | 0.03 | 1.06 | 2.34 | | 0.00 | 9.85 | 0.00 | 0.91 | 0.08 | 0.00 | 0.60 | 100 |
| فلسطين | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 64.85 | 14.84 | 0.50 | 0.00 | 1.68 | 0.00 | 7.41 | 0.02 | 0.00 | 0.00 | 0.70 | 0.66 | | 3.04 | 0.00 | 0.03 | 0.31 | 0.00 | 0.75 | 100 |
| واردات | 34.73 | 8.61 | 0.97 | 0.03 | 0.00 | 0.00 | 13.95 | 0.02 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.63 | | 8.51 | 0.00 | 31.50 | 0.21 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| قطر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.53 | 55.69 | 0.80 | 0.30 | 0.51 | 0.03 | 9.56 | 0.07 | 0.00 | 0.06 | 0.49 | 7.70 | 0.03 | | 0.00 | 0.85 | 1.99 | 0.03 | 0.04 | 100 |
| واردات | 3.82 | 35.88 | 6.05 | 0.77 | 0.32 | 0.15 | 9.25 | 0.43 | 0.22 | 0.44 | 0.27 | 18.89 | 0.05 | | 0.00 | 2.80 | 0.87 | 0.00 | 0.13 | 100 |
| القمر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.00 | 72.73 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 5.45 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | | 10.91 | 5.45 | 0.00 | 5.45 | 100 |
| واردات | 0.01 | 93.44 | 0.00 | 0.30 | 0.02 | 0.00 | 0.65 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 3.02 | 0.00 | 0.00 | | 1.39 | 1.13 | 0.00 | 0.00 | 100 |
| الكويت | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 3.59 | 35.63 | 2.32 | 0.43 | 0.53 | 0.03 | 22.52 | 0.03 | 0.09 | 0.00 | 21.79 | 2.76 | 0.13 | 5.57 | 0.00 | 3.74 | 0.14 | 0.00 | 0.18 | 100 |
| واردات | 2.52 | 57.29 | 2.80 | 0.24 | 0.00 | 0.00 | 23.38 | 0.03 | 0.61 | 0.13 | 0.17 | 4.17 | 0.04 | 1.99 | 0.00 | 4.35 | 0.56 | 0.00 | 0.17 | 100 |
| لبنان | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 7.67 | 42.19 | 0.07 | 0.65 | 0.91 | 0.12 | 0.01 | 0.43 | 5.66 | 0.03 | 12.87 | 2.35 | 0.00 | 6.92 | 0.00 | 11.07 | 2.14 | 0.04 | 0.46 | 100 |
| واردات | 2.86 | 27.38 | 0.44 | 1.16 | 3.27 | 0.00 | 25.47 | 1.17 | 3.83 | 0.09 | 0.29 | 0.42 | 0.00 | 0.78 | 0.00 | 2.70 | 2.24 | 0.00 | 0.01 | 100 |
| ليبيا | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 1.23 | 69.35 | 0.00 | 5.62 | 7.87 | 0.00 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | | 0.64 | 1.46 | 0.00 | 100 |
| واردات | 2.60 | 0.00 | 1.91 | 25.33 | 3.19 | 0.00 | 9.63 | 0.01 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.76 | 0.00 | 0.31 | 0.00 | | 1.74 | 0.02 | 0.00 | 100 |
| مصر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 4.70 | 15.82 | 0.55 | 1.99 | 5.78 | 0.66 | 20.84 | 5.67 | 2.62 | 0.71 | 5.48 | 1.25 | 3.22 | 0.54 | 0.02 | | 7.22 | 0.37 | 1.86 | 100 |
| واردات | 2.08 | 18.25 | 5.38 | 0.31 | 0.23 | 0.13 | 48.10 | 2.19 | 0.37 | 0.05 | 2.73 | 5.01 | 0.00 | 0.17 | 0.01 | | 0.41 | 0.02 | 0.27 | 100 |
| المغرب | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 1.52 | 11.26 | 0.24 | 8.13 | 0.60 | 43.49 | 5.03 | 0.01 | 0.13 | 0.00 | 0.73 | 0.94 | 0.04 | 1.37 | 0.06 | 1.81 | 3.37 | 3.51 | 0.01 | 100 |
| واردات | 1.62 | 16.72 | 6.04 | 4.99 | 3.08 | 0.00 | 43.19 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 4.09 | 0.03 | 2.18 | 0.00 | 16.64 | 0.99 | 0.33 | 0.00 | 100 |
| موريتانيا | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.00 | 38.36 | 0.00 | 0.05 | 59.86 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 1.04 | 0.67 | 0.02 | 0.00 | 100 |
| واردات | 0.07 | 69.48 | 0.14 | 0.76 | 6.29 | 0.02 | 1.27 | 0.01 | 0.07 | 0.00 | 0.00 | 0.03 | 0.00 | 0.08 | 0.00 | 4.65 | 16.93 | 0.09 | 0.00 | 100 |
| اليمن | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| صادرات | 0.04 | 29.29 | 1.22 | 0.00 | 0.00 | 9.19 | 37.70 | 5.69 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 6.65 | 0.00 | 0.93 | 0.00 | 7.01 | 0.00 | 0.05 | | 100 |
| واردات | 1.27 | 46.81 | 0.40 | 0.02 | 0.87 | 0.00 | 23.17 | 0.23 | 0.16 | 0.78 | 0.01 | 21.51 | 0.02 | 0.01 | 0.00 | 4.62 | 0.00 | 0.05 | 0.00 | 100 |

* سانات أولية.

المصدر: الملحقان (4/8) و(5/8).

## ملحق (8/8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية[1] (2020- 2024)

(نسبة مئوية)

| | الصادرات البينية | | | | | | الواردات البينية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* | متوسط الفترة (2024-2020) | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* | متوسط الفترة (2024-2020) |
| **السلع الزراعية[2]** | **19.3** | **20.8** | **21.3** | **20.7** | **20.1** | **20.4** | **20.1** | **21.0** | **18.9** | **19.3** | **19.5** | **19.8** |
| **الوقود المعدني والمعادن الأخرى[3]** | **13.2** | **16.0** | **20.7** | **19.0** | **19.6** | **17.7** | **23.8** | **25.1** | **30.7** | **28.5** | **29.5** | **27.5** |
| **المصنوعات[4]** | **55.0** | **52.7** | **53.7** | **54.3** | **54.5** | **54.0** | **43.5** | **41.8** | **42.7** | **44.7** | **44.8** | **43.5** |
| المـواد الكيماويـة | 17.0 | 17.9 | 19.0 | 20.2 | 20.0 | 18.8 | 12.0 | 15.4 | 17.1 | 13.5 | 13.6 | 14.3 |
| مصنوعـات أساسيـة | 16.9 | 16.8 | 18.9 | 18.0 | 18.2 | 17.8 | 16.2 | 12.6 | 13.7 | 16.6 | 16.7 | 15.2 |
| الآلات ومعـدات النقـل | 10.0 | 10.7 | 9.3 | 9.1 | 9.4 | 9.7 | 9.0 | 8.0 | 8.1 | 9.2 | 9.3 | 8.7 |
| مصنوعـات متنوعـة أخرى | 11.1 | 7.3 | 6.5 | 7.0 | 6.9 | 7.8 | 6.3 | 5.8 | 3.8 | 5.4 | 5.2 | 5.3 |
| **سلـع غيـر مصنفـة[5]** | **12.5** | **10.5** | **4.3** | **6.0** | **5.8** | **7.8** | **12.6** | **12.1** | **7.6** | **7.5** | **6.2** | **9.2** |
| **المجمـوع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

(*) بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2025، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولى (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

## ملحق (9/8-أ): إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2020-2024)

( مليون دولار أمريكي)

| | المدفوعات | | | | | المتحصلات | | | | | الصافي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
| إجمالي الدول العربية | 256,088- | 301,248- | 366,432- | 399,197- | 420,011- | 181,026 | 221,265 | 343,280 | 376,482 | 395,670 | 75,062- | 79,982- | 23,152- | 22,715- | 24,341- |
| الأردن | 3,099- | 4,160- | 5,685- | 6,125- | 6,509- | 2,505 | 4,518 | 7,975 | 9,694 | 9,462 | 595- | 358 | 2,290 | 3,569 | 2,953 |
| الإمارات | 61,800- | 76,100- | 96,900- | 105,200- | 112,400- | 78,100 | 101,800 | 154,400 | 162,000 | 172,800 | 16,300 | 25,700 | 57,500 | 56,800 | 60,400 |
| البحرين | 9,104- | 10,113- | 11,120- | 12,068- | 12,374- | 11,184 | 12,865 | 14,388 | 15,536 | 17,025 | 2,080 | 2,752 | 3,268 | 3,468 | 4,651 |
| الجزائر | 7,481- | 6,902- | 7,833- | 8,543- | 9,200- | 2,990 | 3,237 | 3,547 | 3,828 | 4,200 | 4,490- | 3,665- | 4,286- | 4,715- | 5,000- |
| تونس | 2,116- | 2,595- | 3,217- | 3,864- | 3,949- | 5,533 | 6,953 | 8,640 | 10,694 | 11,083 | 3,416 | 4,359 | 5,423 | 6,830 | 7,134 |
| جيبوتي | 638- | 613- | 769- | 787- | 733- | 1,110 | 1,013 | 1,073 | 1,105 | 1,172 | 472 | 400 | 304 | 318 | 439 |
| السعودية | 56,264- | 73,781- | 82,449- | 97,914- | 101,746- | 8,984 | 10,303 | 34,668 | 48,511 | 55,277 | 47,280- | 63,478- | 47,782- | 49,403- | 46,469- |
| السودان | 1,666- | 1,366- | 1,590- | 1,372- | 1,371- | 1,263 | 1,637 | 1,551 | 25 | 246 | 403- | 271 | 39- | 1,347- | 1,125- |
| العراق | 13,816- | 15,986- | 22,247- | 25,227- | 33,197- | 3,803 | 5,177 | 9,034 | 8,703 | 10,205 | 10,013- | 10,809- | 13,213- | 16,524- | 22,992- |
| عُمان | 8,463- | 9,192- | 11,935- | 12,243- | 12,438- | 2,243 | 2,233 | 3,419 | 5,735 | 5,827 | 6,220- | 6,959- | 8,516- | 6,508- | 6,612- |
| فلسطين | 1,567- | 1,782- | 2,099- | 1,855- | 1,391- | 661 | 841 | 913 | 557 | 508 | 905- | 941- | 1,186- | 1,298- | 883- |
| قطر | 34,698- | 34,340- | 41,000- | 42,746- | 37,085- | 19,429 | 18,346 | 30,728 | 30,974 | 30,172 | 15,268- | 15,994- | 10,272- | 11,771- | 6,913- |
| القُمر | 88- | 127- | 165- | 203- | 203- | 53 | 81 | 99 | 117 | 129 | 35- | 46- | 67- | 86- | 74- |
| الكويت | 18,054- | 17,044- | 27,549- | 30,397- | 28,081- | 8,476 | 8,329 | 10,612 | 11,301 | 12,220 | 9,578- | 8,714- | 16,937- | 19,096- | 15,861- |
| لبنان | 4,789- | 4,927- | 6,569- | 6,679- | 6,441- | 4,856 | 5,713 | 8,098 | 7,986 | 7,181 | 67 | 787 | 1,529 | 1,307 | 740 |
| ليبيا | 5,066- | 8,376- | 8,206- | 8,282- | 10,106- | 156 | 83 | 84 | 87 | 106 | 4,909- | 8,293- | 8,122- | 8,195- | 10,000- |
| مصر | 18,199- | 23,126- | 25,398- | 22,006- | 27,494- | 15,053 | 21,897 | 31,574 | 33,649 | 29,551 | 3,147- | 1,229- | 6,175 | 11,643 | 2,057 |
| المغرب | 7,134- | 8,579- | 10,792- | 12,731- | 14,257- | 13,836 | 15,425 | 22,180 | 25,643 | 28,156 | 6,702 | 6,846 | 11,389 | 12,912 | 13,900 |
| موريتانيا | 801- | 850- | 910- | 956- | 1,036- | 205 | 211 | 298 | 338 | 349 | 596- | 639- | 611- | 618- | 687- |
| اليمن | -1,245 | -1,289 | ... | ... | | 586 | 602 | ... | ... | | 659- | 687- | ... | ... | ... |

(*) بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2025، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربى.

## ملحق (9/8-ب): تجارة الخدمات في الدول العربية (النقل)، (2020- 2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | المدفوعات | | | | | المتحصلات | | | | | الصافي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
| إجمالي الدول العربية | 79,050- | 87,088- | 106,422- | 109,822- | 117,322- | 62,952 | 70,512 | 107,137 | 115,527 | 114,489 | 16,098- | 16,576- | 715 | 5,706 | 2,833- |
| الأردن | 1,913- | 2,410- | 3,228- | 3,207- | 3,424- | 488 | 955 | 1,532 | 1,694 | 1,637 | 1,424- | 1,455- | 1,696- | 1,513- | 1,787- |
| الإمارات | 13,446- | 16,058- | 20,447- | 21,047- | 22,488- | 34,416 | 38,144 | 57,853 | 63,314 | 67,535 | 20,970 | 22,086 | 37,406 | 42,266 | 45,047 |
| البحرين | 2,293- | 2,363- | 2,763- | 2,415- | 1,940- | 381 | 399 | 474 | 196 | 215 | 1,911- | 1,964- | 2,289- | 2,219- | 1,725- |
| الجزائـر | 2,579- | 2,710- | 2,994- | 3,460- | 3,969- | 538 | 580 | 819 | 818 | 897 | 2,041- | 2,130- | 2,174- | 2,642- | 3,072- |
| تونـــس | 1,098- | 1,337- | 1,632- | 2,033- | 2,119- | 562 | 854 | 1,589 | 1,989 | 1,976 | 536- | 483- | 43- | 44- | 143- |
| جيبوتي | 127- | 133- | 280- | 288- | 245- | 195 | 211 | 388 | 323 | 239 | 68 | 78 | 108 | 35 | 6- |
| السعودية | 14,879- | 16,804- | 23,144- | 26,367- | 28,257- | 2,022 | 2,668 | 4,734 | 6,467 | 6,846 | 12,856- | 14,136- | 18,410- | 19,900- | 21,411- |
| السودان | 6- | 31- | 22- | 0 | 0 | 689 | 1,077 | 1,065 | 0 | 0 | 683 | 1,046 | 1,043 | 0 | 0 |
| العـــراق | 5,582- | 4,739- | 6,426- | 7,651- | 9,986- | 417 | 445 | 523 | 808 | 327 | 5,165- | 4,294- | 5,903- | 6,843- | 9,659- |
| عُمـــان | 3,538- | 3,881- | 4,931- | 5,062- | 5,142- | 1,097 | 1,013 | 1,146 | 2,086 | 2,119 | 2,441- | 2,869- | 3,785- | 2,976- | 3,023- |
| فلسطين | 227- | 301- | 355- | 306- | 465- | 7 | 5 | 11 | 8 | 10 | 220- | 296- | 344- | 298- | 455- |
| قـــطر | 15,562- | 13,194- | 13,536- | 13,228- | 11,941- | 11,276 | 11,294 | 19,268 | 17,880 | 17,986 | 4,286- | 1,900- | 5,732 | 4,652 | 6,046 |
| القُـــمر | 41- | 45- | 74- | 96- | 95- | 3 | 6 | 44 | 10 | 11 | 38- | 39- | 30- | 87- | 84- |
| الكويت | 3,411- | 3,994- | 5,158- | 5,534- | 5,468- | 1,060 | 1,129 | 1,963 | 1,558 | 1,725 | 2,351- | 2,865- | 3,195- | 3,976- | 3,743- |
| لبنـــان | 927- | 1,099- | 1,545- | 1,451- | 1,386- | 120 | 141 | 241 | 280 | 181 | 806- | 958- | 1,304- | 1,171- | 1,205- |
| ليبـــيا | 1,408- | 2,859- | 2,932- | 2,206- | 2,654- | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1,408- | 2,859- | 2,932- | 2,206- | 2,654- |
| مصـــر | 8,033- | 10,413- | 11,292- | 9,735- | 11,850- | 7,132 | 8,546 | 11,837 | 14,032 | 8,620 | 901- | 1,867- | 545 | 4,297 | 3,230- |
| المغرب | 2,870- | 3,695- | 5,284- | 5,425- | 5,556- | 2,386 | 2,877 | 3,550 | 3,939 | 4,034 | 484- | 817- | 1,735- | 1,486- | 1,522- |
| موريتانيا | 318- | 320- | 379- | 310- | 336- | 72 | 79 | 99 | 126 | 130 | 246- | 241- | 279- | 184- | 206- |
| اليمـــن | -794 | -702 | ... | ... | | 88 | 88 | ... | ... | | 706- | 614- | ... | ... | ... |

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2025، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربى.

## ملحق (9/8-ج): تجارة الخدمات في الدول العربية (السفر)، (2020- 2024)

( مليون دولار أمريكي)

| | المدفوعات | | | | | المتحصلات | | | | | الصافي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
| إجمالي الدول العربية | 51,892- | 68,153- | 97,570- | 114,383- | 118,978- | 51,907 | 64,025 | 123,338 | 153,040 | 165,617 | 15 | 4,128- | 25,768 | 38,657 | 46,638 |
| الأردن | 382- | 919- | 1,468- | 1,860- | 1,937- | 1,411 | 2,762 | 5,816 | 7,410 | 7,239 | 1,029 | 1,843 | 4,348 | 5,550 | 5,302 |
| الإمارات | 16,036- | 18,595- | 23,677- | 25,528- | 27,275- | 25,688 | 27,886 | 42,295 | 52,382 | 55,874 | 9,652 | 9,291 | 18,618 | 26,854 | 28,599 |
| البحرين | 1,064- | 1,593- | 2,367- | 2,677- | 2,673- | 2,502 | 3,759 | 5,450 | 6,164 | 6,754 | 1,438 | 2,166 | 3,082 | 3,486 | 4,081 |
| الجزائـر | 233- | 211- | 351- | 656- | 753- | 43 | 76 | 82 | 130 | 143 | 190- | 134- | 269- | 526- | 610- |
| تونـــس | 370- | 446- | 775- | 883- | 854- | 998 | 1,245 | 2,027 | 2,568 | 2,822 | 628 | 800 | 1,252 | 1,685 | 1,968 |
| جيبوتي | 146- | 274- | 188- | 209- | 178- | 219 | 314 | 387 | 284 | 210 | 73 | 40 | 199 | 75 | 32 |
| السعودية | 8,843- | 12,176- | 15,914- | 23,677- | 27,696- | 4,036 | 3,817 | 25,203 | 35,989 | 40,963 | 4,807- | 8,359- | 9,290 | 12,312 | 13,267 |
| السودان | 6- | 31- | 22- | 25- | 82- | 0 | 0 | 0 | 6 | 25 | 6- | 31- | 22- | 18- | 57- |
| العـــراق | 4,172- | 7,453- | 10,824- | 10,563- | 14,490- | 955 | 1,963 | 4,739 | 4,570 | 7,400 | 3,218- | 5,490- | 6,086- | 5,992- | 7,090- |
| عُمـــان | 780- | 1,037- | 2,273- | 2,848- | 2,894- | 455 | 403 | 1,441 | 2,502 | 2,542 | 325- | 634- | 832- | 346- | 351- |
| فلسطين | 1,140- | 1,240- | 1,461- | 1,296- | 521- | 465 | 615 | 677 | 391 | 364 | 676- | 625- | 784- | 905- | 157- |
| قـــطر | 6,742- | 10,037- | 12,260- | 16,475- | 14,166- | 3,563 | 4,263 | 7,262 | 8,848 | 8,424 | 3,179- | 5,773- | 4,998- | 7,627- | 5,741- |
| القُـــمر | 9.0- | 10- | 19- | 26- | 26- | 15 | 16 | 44 | 33 | 36 | 6 | 7 | 25 | 7 | 11 |
| الكويت | 5,743- | 5,148- | 13,142- | 14,310- | 12,949- | 730 | 815 | 1,086 | 1,763 | 2,199 | 5,013- | 4,333- | 12,057- | 12,547- | 10,751- |
| لبنـــان | 1,670- | 1,818- | 3,192- | 3,727- | 3,521- | 2,353 | 3,135 | 5,319 | 5,559 | 4,655 | 682 | 1,317 | 2,127 | 1,833 | 1,134 |
| ليبـــيا | 836- | 2,584- | 2,269- | 2,021- | 2,432- | 28 | 0 | 0 | 0 | 0 | 807- | 2,584- | 2,269- | 2,021- | 2,432- |
| مصـــر | 2,509- | 3,279- | 5,425- | 5,195- | 4,064- | 4,398 | 8,895 | 12,245 | 14,077 | 15,336 | 1,889 | 5,616 | 6,821 | 8,882 | 11,272 |
| المغرب | 1,110- | 1,207- | 1,905- | 2,357- | 2,414- | 3,838 | 3,847 | 9,237 | 10,331 | 10,579 | 2,729 | 2,640 | 7,333 | 7,974 | 8,166 |
| موريتانيا | 31- | 29- | 39- | 50- | 55- | 11 | 12 | 28 | 33 | 50 | 20- | 17- | 11- | 17- | 4- |
| اليمـــن | -69 | -69 | … | … | … | 200 | 200 | … | … | … | 131 | 131 | … | … | … |

(*) بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربي.

## ملحق (9/8-د): تجارة الخدمات الأخرى في الدول العربية*، (2020- 2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | المدفوعات | | | | | المتحصلات | | | | | الصافي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024** | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024** | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024** |
| إجمالي الدول العربية | 125,146- | 146,006- | 162,440- | 174,992- | 183,711- | 66,167 | 86,729 | 112,805 | 107,915 | 115,565 | 58,979- | 59,278- | 49,635- | 67,077- | 68,146- |
| الأردن | 805- | 831- | 989- | 1,058- | 1,148- | 605 | 801 | 627 | 590 | 587 | 200- | 30- | 363- | 468- | 561- |
| الإمارات | 32,318- | 41,447- | 52,776- | 58,625- | 62,637- | 17,995 | 35,769 | 54,251 | 46,304 | 49,391 | 14,322- | 5,678- | 1,476 | 12,321- | 13,246- |
| البحرين | 5,747- | 6,157- | 5,989- | 6,976- | 7,761- | 8,300 | 8,708 | 8,464 | 9,176 | 10,056 | 2,553 | 2,550 | 2,475 | 2,200 | 2,295 |
| الجزائر | 4,668- | 3,982- | 4,488- | 4,427- | 4,478- | 2,409 | 2,581 | 2,646 | 2,880 | 3,160 | 2,259- | 1,401- | 1,842- | 1,547- | 1,319- |
| تونس | 649- | 812- | 810- | 948- | 976- | 3,972 | 4,854 | 5,024 | 6,137 | 6,285 | 3,323 | 4,042 | 4,214 | 5,189 | 5,309 |
| جيبوتي | 365- | 206- | 301- | 290- | 310- | 696 | 488 | 298 | 498 | 723 | 330 | 282 | 2- | 208 | 413 |
| السعودية | 32,542- | 44,800- | 43,392- | 47,870- | 45,793- | 2,926 | 3,817 | 4,731 | 6,055 | 7,468 | 29,616- | 40,983- | 38,661- | 41,815- | 38,325- |
| السودان | 1,653- | 1,305- | 1,547- | 1,347- | 1,289- | 574 | 560 | 486 | 19 | 221 | 1,080- | 745- | 1,061- | 1,328- | 1,068- |
| العراق | 4,062- | 3,794- | 4,997- | 7,013- | 8,721- | 2,431 | 2,768 | 3,773 | 3,324 | 2,478 | 1,631- | 1,026- | 1,224- | 3,689- | 6,243- |
| عُمان | 4,145- | 4,274- | 4,731- | 4,333- | 4,402- | 691 | 817 | 832 | 1,147 | 1,165 | 3,455- | 3,457- | 3,899- | 3,186- | 3,237- |
| فلسطين | 199- | 241- | 282- | 253- | 405- | 190 | 221 | 224 | 158 | 134 | 9- | 20- | 59- | 95- | 271- |
| قطر | 12,394- | 11,110- | 15,204- | 13,043- | 10,979- | 4,590 | 2,789 | 4,198 | 4,246 | 3,762 | 7,803- | 8,321- | 11,007- | 8,796- | 7,217- |
| القُمر | 38- | 72- | 71- | 81- | 82- | 35 | 59 | 10 | 75 | 82 | 3- | 14- | 62- | 6- | 0 |
| الكويت | 8,900- | 7,902- | 9,249- | 10,553- | 9,664- | 6,686 | 6,386 | 7,563 | 7,980 | 8,296 | 2,214- | 1,516- | 1,685- | 2,573- | 1,368- |
| لبنان | 2,192- | 2,009- | 1,832- | 1,501- | 1,534- | 2,383 | 2,437 | 2,539 | 2,146 | 2,344 | 191 | 428 | 706 | 645 | 811 |
| ليبيا | 2,822- | 2,933- | 3,006- | 4,055- | 5,020- | 128 | 83 | 84 | 87 | 106 | 2,694- | 2,850- | 2,922- | 3,968- | 4,914- |
| مصر | 7,658- | 9,434- | 8,682- | 7,076- | 11,580- | 3,524 | 4,456 | 7,492 | 5,540 | 5,595 | 4,134- | 4,978- | 1,190- | 1,536- | 5,985- |
| المغرب | 3,154- | 3,678- | 3,603- | 4,949- | 6,287- | 7,612 | 8,701 | 9,394 | 11,373 | 13,544 | 4,458 | 5,023 | 5,791 | 6,425 | 7,256 |
| موريتانيا | 452- | 501- | 492- | 596- | 646- | 122 | 120 | 171 | 179 | 169 | 330- | 381- | 320- | 417- | 477- |
| اليمن | 382- | 518- | ... | ... | ... | 298 | 314 | ... | ... | ... | 84- | 204- | ... | ... | ... |

(*) تشمل الخدمات التالية : التشييد وخدمات التامين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم استخدام الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والخدمات الشخصية والثقافية وخدمات الحكومة وخدمات الاعمال الأخرى.

(**) بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2025، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربى.

## ملحق (1/9)-أ: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات السلعية - فوب | | | | | |
| مجموع الدول العربية | **743,366.1** | **1,071,631.1** | **1,452,368.7** | **1,280,028.7** | **1,293,741.2** |
| الأردن | 7,954.4 | 9,370.7 | 12,798.0 | 12,569.8 | 13,304.5 |
| الإمـارات | 273,098.7 | 323,300.0 | 367,500.0 | 396,700.0 | 426,800.0 |
| البحريـن | 14,065.7 | 22,369.4 | 30,193.9 | 24,813.6 | 24,278.5 |
| تونـس | 5,685.2 | 7,104.7 | 8,636.3 | 9,038.5 | 8,935.1 |
| الجزائـر | 21,925.2 | 38,636.4 | 65,718.0 | 54,400.0 | 55,000.0 |
| جيبـوتي | 2,784.6 | 4,147.0 | 4,601.0 | 4,720.0 | 4,869.0 |
| السـعودية | 173,864.0 | 276,198.6 | 411,214.0 | 320,220.0 | 305,620.2 |
| السـودان | 3,802.6 | 5,027.4 | 4,357.4 | 3,628.4 | 3,134.5 |
| العـراق | 46,863.2 | 73,083.8 | 118,044.8 | 99,149.2 | 99,755.3 |
| عُمـان | 33,438.4 | 44,326.3 | 66,043.8 | 58,996.4 | 62,424.0 |
| فلسـطين | 1,723.9 | 2,299.2 | 2,620.7 | 2,610.0 | 2,378.0 |
| قطـر | 51,503.8 | 87,203.0 | 130,964.6 | 97,751.6 | 95,044.2 |
| القمـر | 21.8 | 28.3 | 34.9 | 33.2 | 45.6 |
| الكويـت | 40,061.3 | 68,406.5 | 100,311.6 | 84,170.0 | 77,499.6 |
| لبنـان | 4,096.7 | 4,141.8 | 4,517.7 | 4,139.6 | 3,782.4 |
| ليبيـا | 9,311.5 | 32,343.0 | 37,519.0 | 31,363.0 | 31,567.0 |
| مصـر | 25,049.0 | 36,442.2 | 44,721.8 | 34,568.5 | 34,822.7 |
| المغـرب | 23,612.0 | 31,704.7 | 36,505.3 | 36,319.8 | 39,311.6 |
| موريتانيـا | 2,591.0 | 2,964.0 | 3,824.9 | 3,581.0 | 3,890.0 |
| اليمـن | 1,913.0 | 2,534.0 | 2,241.0 | 1,256.0 | 1,279.0 |
| الواردات السلعية - فوب | | | | | |
| مجموع الدول العربية | **-675,860.4** | **-783,562.3** | **-936,559.2** | **-984,521.3** | **-1,084,254.0** |
| الأردن | 15,350.6- | 19,194.1- | 24,376.0- | 22,950.1- | 23,981.0- |
| الإمـارات | 210,780.1- | 244,300.0- | 298,000.0- | 339,000.0- | 367,500.0- |
| البحريـن | 14,192.8- | 17,464.4- | 21,949.2- | 20,310.9- | 20,670.5- |
| تونـس | 12,474.6- | 15,587.9- | 19,261.1- | 18,082.9- | 18,643.2- |
| الجزائـر | 35,358.4- | 37,404.9- | 38,868.0- | 43,800.0- | 48,700.0- |
| جيبـوتي | 2,911.2- | 4,870.0- | 4,327.5- | 4,320.0- | 5,097.0- |
| السـعودية | 125,919.8- | 139,735.0- | 175,921.8- | 191,996.1- | 215,347.0- |
| السـودان | 8,853.9- | 8,904.6- | 9,985.4- | 6,748.7- | 4,612.9- |
| العـراق | 41,048.6- | 34,721.1- | 46,914.8- | 55,952.5- | 74,298.5- |
| عُمـان | 25,356.5- | 28,015.4- | 34,736.6- | 35,158.6- | 38,605.0- |
| فلسـطين | 6,499.0- | 8,313.5- | 10,158.5- | 9,172.0- | 6,873.0- |
| قطـر | 24,366.8- | 26,864.3- | 33,519.8- | 29,428.6- | 32,606.9- |
| القمـر | 235.4- | 272.0- | 276.4- | 300.6- | 288.6- |
| الكويـت | 24,471.1- | 27,869.3- | 28,363.5- | 33,025.0- | 33,444.7- |
| لبنـان | 10,595.8- | 12,911.7- | 18,138.6- | 16,855.9- | 16,108.6- |
| ليبيـا | 8,662.8- | 16,981.0- | 17,176.0- | 17,579.0- | 19,126.0- |
| مصـر | 54,282.9- | 70,912.7- | 71,745.4- | 60,259.0- | 72,883.0- |
| المغـرب | 39,150.2- | 51,653.4- | 62,995.6- | 61,426.4- | 66,482.1- |
| موريتانيـا | 2,879.0- | 3,544.0- | 4,827.0- | 4,316.0- | 4,318.0- |
| اليمـن | 12,471.0- | 14,043.0- | 15,018.0- | 13,839.0- | 14,668.0- |

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، اعداد متفرقة لعام 2025.

## تابع ملحق (1/9)-ب: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | | | | | |
| مجموع الدول العربية | 67,505.6 | 288,068.8 | 515,809.5 | 295,507.4 | 209,487.2 |
| الأردن | 7,396.2- | 9,823.4- | 11,578.0- | 10,380.3- | 10,676.5- |
| الإمـــارات | 62,318.6 | 79,000.0 | 69,500.0 | 57,700.0 | 59,300.0 |
| البحريـــن | 127.1- | 4,905.0 | 8,244.7 | 4,502.7 | 3,608.0 |
| تونـــس | 6,789.4- | 8,483.2- | 10,624.8- | 9,044.4- | 9,708.1- |
| الجزائـــر | 13,433.2- | 1,231.6 | 26,850.0 | 10,600.0 | 6,300.0 |
| جيبـوتي | 126.6- | 723.0- | 273.5 | 400.0 | 228.0- |
| الســعودية | 47,944.2 | 136,463.6 | 235,292.2 | 128,223.9 | 90,273.2 |
| الســـودان | 5,051.3- | 3,877.2- | 5,628.0- | 3,120.4- | 1,478.4- |
| العـــراق | 5,814.6 | 38,362.7 | 71,130.0 | 43,196.7 | 25,456.8 |
| عُمـــان | 8,081.9 | 16,310.9 | 31,307.2 | 23,837.8 | 23,819.0 |
| فلســـطين | 4,775.1- | 6,014.2- | 7,537.8- | 6,562.0- | 4,495.0- |
| قطـــر | 27,137.1 | 60,338.7 | 97,444.8 | 68,323.1 | 62,437.4 |
| القمـــر | 213.6- | 243.7- | 241.5- | 267.4- | 243.0- |
| الكويـــت | 15,590.2 | 40,537.2 | 71,948.2 | 51,145.0 | 44,054.8 |
| لبنـــان | 6,499.1- | 8,769.9- | 13,620.9- | 12,716.3- | 12,326.2- |
| ليبيـــا | 648.7 | 15,362.0 | 20,343.0 | 13,784.0 | 12,441.0 |
| مصـــر | 29,233.9- | 34,470.5- | 27,023.6- | 25,690.5- | 38,060.3- |
| المغـــرب | 15,538.1- | 19,948.7- | 26,490.3- | 25,106.5- | 27,170.5- |
| موريتانـيا | 288.0- | 580.0- | 1,002.1- | 735.0- | 428.0- |
| اليمـــن | 10,558.0- | 11,509.0- | 12,777.0- | 12,583.0- | 13,389.0- |
| صافي ميزان الخدمات | | | | | |
| مجموع الدول العربية | -75,062.3 | -79,982.5 | -23,152.2 | -22,714.6 | -24,341.3 |
| الأردن | 594.8- | 358.3 | 2,289.6 | 3,569.0 | 2,953.2 |
| الإمـــارات | 16,300.0 | 25,700.0 | 57,500.0 | 56,800.0 | 60,400.0 |
| البحريـــن | 2,079.5 | 2,752.2 | 3,268.4 | 3,467.5 | 4,651.1 |
| تونـــس | 3,416.2 | 4,358.8 | 5,423.3 | 6,830.0 | 7,134.2 |
| الجزائـــر | 4,490.2- | 3,665.5- | 4,286.0- | 4,715.0- | 5,000.0- |
| جيبـوتي | 472.0 | 400.0 | 304.0 | 318.0 | 439.0 |
| الســعودية | 47,280.0- | 63,477.5- | 47,781.6- | 49,403.3- | 46,469.3- |
| الســـودان | 402.8- | 270.6 | 38.9- | 1,346.6- | 1,124.8- |
| العـــراق | 10,013.3- | 10,809.1- | 13,212.7- | 16,524.0- | 22,991.8- |
| عُمـــان | 6,220.1- | 6,959.2- | 8,515.6- | 6,507.7- | 6,611.7- |
| فلســـطين | 905.4- | 941.0- | 1,186.4- | 1,298.0- | 883.0- |
| قطـــر | 15,268.4- | 15,994.0- | 10,272.0- | 11,771.4- | 6,912.9- |
| القمـــر | 35.0- | 46.0- | 66.6- | 85.8- | 73.7- |
| الكويـــت | 9,578.0- | 8,714.4- | 16,937.1- | 19,096.0- | 15,861.3- |
| لبنـــان | 66.7 | 786.6 | 1,528.9 | 1,306.6 | 740.0 |
| ليبيـــا | 4,909.3- | 8,293.1- | 8,122.2- | 8,195.0- | 10,000.0- |
| مصـــر | 3,146.8- | 1,229.0- | 6,175.3 | 11,643.3 | 2,057.0 |
| المغـــرب | 6,702.4 | 6,845.9 | 11,388.9 | 12,911.8 | 13,899.8 |
| موريتانـيا | 595.7- | 639.0- | 611.4- | 618.0- | 687.0- |
| اليمـــن | 659.3- | 687.0- | 0.0 | 0.0 | 0.0 |

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة، أعداد متفرقة لعام 2025.

## تابع ملحق (1/9)-ج: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

( مليون دولار أمريكي )

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* |
|---|---|---|---|---|---|
| حساب الدخل الأولي (صافي) | | | | | |
| مجموع الدول العربية | -3,066.5 | 853.6 | -7,914.7 | 12,676.4 | 4,805.4 |
| الأردن | 124.0- | 232.0- | 506.5- | 379.3- | 1,247.7- |
| الإمارات | 1,900.0- | 700.0- | 1,100.0 | 5,800.0 | 100.0- |
| البحرين | 2,459.0- | 2,527.9- | 1,962.8- | 2,607.4- | 3,317.6- |
| تونس | 1,126.0- | 1,414.5- | 1,351.6- | 1,492.1- | 1,237.0- |
| الجزائر | 2,993.7- | 4,012.2- | 5,400.0- | 2,920.0- | 2,300.0- |
| جيبوتي | 98.6- | 60.3- | 68.0 | 92.0- | 104.0- |
| السعودية | 11,215.0 | 12,895.0 | 9,609.0 | 7,711.2 | 6,102.0 |
| السودان | 1,473.2- | 1,344.4- | 1,078.4- | 187.0 | 1,584.5- |
| العراق | 1,806.9- | 2,064.2- | 946.2- | 973.3 | 1,666.2 |
| عمان | 5,605.0- | 6,026.0- | 9,321.0- | 5,215.0- | 4,797.0- |
| فلسطين | 2,492.3 | 3,627.3 | 4,526.4 | 3,675.3 | 911.0 |
| قطر | 3,052.5- | 2,763.5- | 8,288.7- | 6,073.9- | 7,218.1- |
| القمر | 5.8 | 12.6 | 11.1 | 7.4 | 1.9 |
| الكويت | 16,360.9 | 24,137.6 | 25,998.1 | 32,277.3 | 33,085.7 |
| لبنان | 1,014.6- | 1,892.7- | 995.4- | 255.1- | 233.0- |
| ليبيا | 837.5 | 538.0- | 270.4 | 1,322.0 | 3,474.0 |
| مصر | 11,006.2- | 14,061.8- | 17,576.6- | 17,965.5- | 15,893.2- |
| المغرب | 1,212.3- | 2,035.8- | 1,914.5- | 2,252.8- | 2,382.4- |
| موريتانيا | 105.9- | 145.4- | 156.0- | 9.0 | 8.0 |
| اليمن | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 33.0- | 29.0- |
| حساب الدخل الثانوي (صافي ) | | | | | |
| مجموع الدول العربية | 70,811.1- | 73,996.4- | 82,284.8- | 94,106.1- | 90,915.1- |
| الأردن | 5,606.5 | 5,974.3 | 5,833.4 | 5,360.9 | 5,839.9 |
| الإمارات | 53,600.0- | 56,000.0- | 61,600.0- | 65,600.0- | 70,300.0- |
| البحرين | 2,738.0- | 2,526.9- | 2,711.7- | 2,663.3- | 2,659.6- |
| تونس | 1,931.8 | 2,766.8 | 2,586.9 | 2,585.1 | 2,927.8 |
| الجزائر | 2,256.0 | 1,957.1 | 2,089.0 | 2,200.0 | 2,600.0 |
| جيبوتي | 194.8 | 158.3 | 159.6 | 137.0 | 146.0 |
| السعودية | 37,427.0- | 44,163.0- | 45,758.0- | 51,398.0- | 55,737.0- |
| السودان | 1,086.1 | 2,330.9 | 2,302.6 | 1,932.9 | 69.9 |
| العراق | 300.5- | 924.4- | 1,038.4 | 728.6 | 357.4 |
| عمان | 8,817.0- | 8,162.0- | 9,113.0- | 9,480.0- | 9,874.0- |
| فلسطين | 1,285.0 | 1,548.6 | 2,161.2 | 1,863.0 | 1,570.0 |
| قطر | 12,433.5- | 15,294.0- | 15,766.2- | 14,008.2- | 10,189.0- |
| القمر | 241.2 | 207.0 | 216.3 | 325.7 | 291.0 |
| الكويت | 17,529.6- | 18,570.2- | 17,898.0- | 12,922.5- | 14,575.6- |
| لبنان | 4,668.5 | 5,319.5 | 5,660.5 | 5,784.1 | 6,254.4 |
| ليبيا | 766.5- | 761.3- | 657.5- | 683.0- | 690.0- |
| مصر | 29,160.2 | 31,157.3 | 27,893.2 | 19,452.1 | 29,643.8 |
| المغرب | 8,632.3 | 11,809.6 | 12,357.5 | 12,916.3 | 13,788.9 |
| موريتانيا | 342.6 | 416.0 | 330.0 | 298.3 | 269.0 |
| اليمن | 7,396.0 | 8,760.0 | 8,591.0 | 9,065.0 | 9,352.0 |

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2025.

## تابع ملحق (1/9)-د: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الموازين الجارية | | | | | |
| مجموع الدول العربية | -81,434.2 | 134,943.5 | 402,308.7 | 191,545.2 | 99,036.2 |
| الأردن | 2,508.5- | 3,722.8- | 3,961.5- | 1,829.9- | 3,131.1- |
| الإمارات | 23,118.6 | 48,000.0 | 66,500.0 | 54,700.0 | 49,300.0 |
| البحرين | 3,244.6- | 2,602.4 | 6,838.6 | 2,699.5 | 2,281.9 |
| تونس | 2,567.4- | 2,772.2- | 3,966.2- | 1,121.5- | 883.2- |
| الجزائر | 18,661.0- | 4,489.0- | 19,253.0 | 5,165.0 | 1,600.0 |
| جيبوتي | 441.7 | 225.0- | 656.0 | 946.0 | 253.0 |
| السعودية | 25,547.8- | 41,718.1 | 151,361.6 | 35,133.7 | 5,831.1- |
| السودان | 5,841.2- | 2,620.2- | 4,442.7- | 2,347.1- | 4,117.8- |
| العراق | 6,306.1- | 24,565.0 | 58,009.5 | 28,374.6 | 4,488.6 |
| عمان | 12,560.2- | 4,836.3- | 4,357.6 | 2,635.1 | 2,536.3 |
| فلسطين | 1,903.2- | 1,779.4- | 2,036.6- | 2,322.3- | 2,897.0- |
| قطر | 3,617.3- | 26,287.2 | 63,117.9 | 36,469.5 | 38,117.3 |
| القمر | 1.5- | 70.2- | 80.8- | 20.1- | 23.8- |
| الكويت | 4,843.5 | 37,390.2 | 63,111.1 | 51,403.8 | 46,703.6 |
| لبنان | 2,778.6- | 4,556.5- | 7,426.9- | 5,880.7- | 5,564.8- |
| ليبيا | 4,189.6- | 5,769.6 | 11,833.7 | 6,228.0 | 5,225.0 |
| مصر | 14,226.7- | 18,604.0- | 10,531.7- | 12,560.6- | 22,252.7- |
| المغرب | 1,415.9- | 3,329.0- | 4,658.4- | 1,531.2- | 1,864.2- |
| موريتانيا | 647.0- | 948.4- | 1,439.5- | 1,045.7- | 838.0- |
| اليمن | 3,821.3- | 3,436.0- | 4,186.0- | 3,551.0- | 4,066.0- |
| الحساب الرأسمالي (صافي) | | | | | |
| مجموع الدول العربية | 2,677.8 | 1,135.0 | 324.2 | 4,253.8- | 2,893.1- |
| الأردن | 24.0 | 15.5 | 53.6 | 42.3 | 42.3 |
| الإمارات | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| البحرين | 779.5 | 564.1 | 472.9 | 350.0 | 231.9 |
| تونس | 365.3 | 220.8 | 523.1 | 379.0 | 240.0 |
| الجزائر | 41.7 | 53.5 | 17.7- | 0.0 | 0.0 |
| جيبوتي | 36.6 | 77.0 | 26.0 | 36.0 | 39.0 |
| السعودية | 1,845.0- | 3,842.0- | 3,918.0- | 6,613.0- | 4,409.0- |
| السودان | 143.6 | 103.3 | 112.9 | 0.0 | 0.0 |
| العراق | 8.1- | 17.5- | 27.0- | 41.2- | 11.0- |
| عمان | 181.6 | 39.5 | 10.5 | -5.0 | 25.0 |
| فلسطين | 431.4 | 472.0 | 593.6 | 545.0 | 365.5 |
| قطر | 168.4 | 144.5 | 222.0 | 133.5 | 118.7- |
| القمر | 34.2 | 56.4 | 54.1 | 40.4 | 48.2 |
| الكويت | 817.8 | 1,419.5 | 533.6 | 120.8- | 105.7- |
| لبنان | 1,666.4 | 997.7 | 1,544.3 | 610.0 | 876.9 |
| ليبيا | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| مصر | 232.6- | 154.9- | 2.4 | 70.2- | 205.6- |
| المغرب | 0.3 | 0.0 | 2.3 | 267.9 | 0.0 |
| موريتانيا | 72.6 | 985.6 | 135.7 | 192.3 | 88.0 |
| اليمن | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة، أعداد متفرقة لعام 2025.

## تابع ملحق (1/9)-هـ: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحساب المالي (صافي)** | | | | | |
| الأردن | 2,650.2- | 1,877.6- | 2,662.4- | 3,557.3- | 1,673.8- |
| الإمـــارات | 26,400.0- | 26,400.0- | 85,300.0- | 700.0- | 35,800.0- |
| البحريـــن | 3,851.6 | 1,673.7- | 4,723.1- | 785.6- | 2,019.1- |
| تونـــس | 1,626.7- | 2,061.7- | 2,931.5- | 417.2- | 418.1- |
| الجزائـــر | 2,429.1 | 3,157.8 | 266.8- | 5,200.0- | 300.0- |
| جيبـوتي | 21.3 | 40.1- | 388.0- | 134.0- | 258.0- |
| السـعودية | 24,236.5- | 30,724.8 | 128,595.5 | 8,892.0 | 29,075.0- |
| السـودان | 4,561.9- | 1,316.2- | 3,791.1- | 460.9- | 2,507.5- |
| العـــراق | 7,303.1- | 24,993.3 | 54,693.5 | 25,988.3 | 175.5 |
| عُمـــان | 11,418.6- | 5,766.0- | 3,115.8 | 3,189.2 | 2,627.0 |
| فلســطين | 902.8 | 1,381.1 | 651.2 | 1,098.8 | 2,461.4- |
| قطـــر | 4,964.6- | 23,407.4 | 54,034.6 | 32,513.2 | 33,335.2- |
| القمـــر | 14.1- | 60.4 | 22.8 | 18.6 | 83.4 |
| الكويـــت | 14,673.4- | 41,503.7- | 64,279.5- | 50,594.8- | 49,856.2- |
| لبنـــان | 9,763.8 | 6,188.8 | 5,024.7 | 3,161.4 | 10,324.2 |
| ليبيـــا | 5,326.4- | 6,419.4- | 5,113.0- | 2,780.0- | 6,133.0- |
| مصـــر | 9,545.5 | 25,782.8 | 3,162.8 | 14,579.3 | 29,638.3 |
| المغـــرب | 305.1 | 2,396.8- | 2,585.5- | 253.6 | 43.9 |
| موريتانيـا | 551.6 | 991.0 | 1,575.0 | 686.0 | 730.0 |
| اليمـــن | 64.7- | 620.0 | 208.0 | 907.0 | 93.0- |
| بنود صافي السهو والخطأ | | | | | |
| الأردن | 165.7- | 1,829.8 | 1,244.7 | 1,769.7- | 1,414.8 |
| الإمـــارات | 1,600.0 | 1,600.0 | 21,700.0 | 2,000.0- | 0.0 |
| البحريـــن | 1,386.4- | 1,492.8- | 2,588.3- | 2,650.0- | 494.7- |
| تونـــس | 575.5 | 489.7 | 511.6 | 325.1 | 225.0 |
| الجزائـــر | 70.3- | 55.5- | 38.6 | 0.0 | 0.0 |
| جيبـوتي | 406.0- | 521.0 | 196.0- | 0.0 | 0.0 |
| السـعودية | 3,155.0 | 5,966.7- | 17,840.5- | 19,628.3- | 18,917.0- |
| السـودان | 1,135.7 | 1,200.7 | 538.7 | 1,886.1 | 1,610.2 |
| العـــراق | 988.9- | 445.8 | 3,289.0- | 2,345.1- | 4,302.1- |
| عُمـــان | 960.0 | 971.5- | 1,255.5- | 557.5 | 0.0 |
| فلســطين | 569.1 | 74.8- | 792.3 | 678.1 | 72.2 |
| قطـــر | 1,298.1- | 1,655.8- | 1,967.9- | 74.2 | 1,655.5- |
| القمـــر | 3.3 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| الكويـــت | 9,012.0 | 2,700.0 | 600.0 | 688.8- | 3,257.9 |
| لبنـــان | 8,651.7- | 2,630.0- | 857.3 | 2,109.3 | 5,636.3- |
| ليبيـــا | 1,491.7 | 1,855.0 | 2,572.0- | 0.0 | 0.0 |
| مصـــر | 2,618.3- | 6,642.3- | 2,566.1- | 2,074.7- | 2,414.4 |
| المغـــرب | 1,720.6 | 932.3 | 2,070.6 | 1,516.9 | 1,908.0 |
| موريتانيـا | 91.0 | 350.0 | 77.8 | 253.0 | 0.0 |
| اليمـــن | 2,542.7 | 2,847.0 | 3,541.0 | 2,912.0 | 3,560.0 |

* بيانات أولية.

** تجدر الإشارة الى ضرورة مراعاة الانتقال الى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لبعض الدول العربية

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2025

## تابع ملحق (1/9)-و: موازين مدفوعات الدول العربية (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| التغير في الأصول الاحتياطية | | | | | |
| الأردن | 1,110.3 | 2,386.6 | 743.6- | 433.6 | 1,906.9 |
| الإمـــارات | 3,700.0 | 23,100.0- | 2,900.0- | 53,500.0- | 13,400.0- |
| البحريـــن | 1,456.9 | 2,516.7- | 230.3 | 300.5- | 246.0- |
| تونـــس | 1,374.6 | 120.9 | 148.3- | 1,085.0 | 421.6 |
| الجزائـــر | 16,368.5 | 1,371.7 | 18,313.5- | 6,300.0- | 2,400.0- |
| جيبـوتي | 40.0- | 12.0 | 114.1 | 86.5- | 44.0 |
| الســعودية | 45,920.0- | 1,715.0 | 4,480.0 | 22,943.0- | 310.5 |
| الســودان | 32.8- | 1,108.7- | 146.7 | 116.9 | 1.5 |
| العـــراق | 8,272.2 | 10,791.9- | 23,336.1- | 20,078.8- | 12,956.6 |
| عمـــان | 2,089.0- | 3,090.0 | 1,535.0- | 636.0 | 1,500.0 |
| فلســطين | 37.0- | 174.0- | 24.6- | 426.7- | 203.8- |
| قطـــر | 512.4 | 1,111.5 | 6,893.4 | 3,897.0 | 3,008.0 |
| القمـــر | 3.1 | 46.6 | 31.1 | 2.1- | 94.8 |
| الكويـــت | 8,334.9 | 3,217.9 | 3,679.0- | 488.9 | 3,004.9 |
| لبنـــان | 13,183.0 | 6,526.9 | 2,646.6 | 643.2 | 4,285.0 |
| ليبيـــا | 8,019.6- | 1,321.6 | 4,700.0 | 4,200.0 | 700.0 |
| مصـــر | 7,532.1 | 381.6- | 9,932.6 | 126.3 | 9,593.6- |
| المغـــرب | 7,345.5 | 1,520.8 | 165.8- | 1,957.0 | 502.4 |
| موريتانـيا | 127.3 | 1,279.1 | 2,499.0 | 1,484.2 | 805.0 |
| اليمـــن | 684.0- | 718.0 | 437.0- | 268.0 | 541.0- |

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة، أعداد متفرقة لعام 2025

## ملحق (2/9): نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2020-2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 2.6 | 9.4 | 14.2 | 8.3 | 5.8 |
| الأردن | 16.9- | 21.2- | 23.7- | 20.3- | 20.0- |
| الإمارات | 17.4 | 18.7 | 13.6 | 11.0 | 10.7 |
| البحرين | 0.4- | 12.0 | 17.7 | 9.7 | 7.7 |
| تونس | 16.0- | 18.0- | 23.6- | 18.7- | 18.9- |
| الجزائر | 8.2- | 0.7 | 11.9 | 4.3 | 2.4 |
| جيبوتي | 4.0- | 21.4- | 7.4 | 10.0 | 5.2- |
| السعودية | 6.2 | 13.9 | 19.0 | 10.5 | 7.3 |
| السودان | 6.2- | 7.7- | 9.2- | 7.6- | 5.8- |
| العراق | 3.4 | 19.8 | 27.5 | 17.6 | 10.4 |
| عمان | 10.6 | 18.7 | 28.5 | 22.5 | 22.3 |
| فلسطين | 30.7- | 33.2- | 39.3- | 36.8- | 32.8- |
| قطر | 18.8 | 33.6 | 41.2 | 31.5 | 28.6 |
| القمر | 17.5- | 18.8- | 18.7- | 19.8- | 16.9- |
| الكويت | 14.0 | 27.3 | 39.2 | 30.9 | 27.5 |
| لبنان | 37.6- | 57.7- | 64.2- | 54.0- | 43.7- |
| ليبيا | 1.0 | 35.5 | 50.0 | 32.3 | 29.6 |
| مصر | 7.5- | 8.1- | 6.6- | 6.5- | 9.9- |
| المغرب | 12.8- | 14.0- | 20.2- | 17.2- | 16.9- |
| موريتانيا | 3.4- | 5.8- | 10.5- | 6.9- | 4.0- |
| اليمن | 113.9- | 168.5- | 198.9- | 233.5- | 342.2- |

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

## ملحق (3/9): نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2020-2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | -3.1 | 4.4 | 11.2 | 5.4 | 2.7 |
| الأردن | -5.7 | -8.0 | -8.1 | -3.6 | -5.9 |
| الإمارات | 6.5 | 11.4 | 13.0 | 10.5 | 8.9 |
| البحرين | -9.1 | 6.4 | 14.7 | 5.8 | 4.8 |
| تونس | -6.0 | -5.9 | -8.8 | -2.3 | -1.5 |
| الجزائر | -11.3 | -2.4 | 8.5 | 2.1 | 0.6 |
| جيبوتي | 13.9 | -6.6 | 17.9 | 23.6 | 5.8 |
| السعودية | -3.3 | 4.2 | 12.2 | 2.9 | -0.5 |
| السودان | -7.2 | -5.2 | -7.2 | -5.7 | -16.1 |
| العراق | -3.6 | 12.6 | 22.4 | 11.6 | 1.8 |
| عمان | -16.5 | -5.5 | 4.0 | 2.5 | 2.4 |
| فلسطين | -12.3 | -9.8 | -10.6 | -13.0 | -21.1 |
| قطر | -2.5 | 14.6 | 26.7 | 16.8 | 17.4 |
| القمر | -0.1 | -5.4 | -6.2 | -1.5 | -1.7 |
| الكويت | 4.4 | 25.2 | 34.4 | 31.1 | 29.1 |
| لبنان | -16.1 | -30.0 | -35.0 | -25.0 | -19.7 |
| ليبيا | -6.8 | 13.3 | 29.1 | 14.6 | 12.4 |
| مصر | -3.7 | -4.4 | -2.6 | -3.2 | -5.8 |
| المغرب | -1.2 | -2.3 | -3.5 | -1.0 | -1.2 |
| موريتانيا | -7.7 | -9.5 | -15.1 | -9.8 | -7.8 |
| اليمن | -41.2 | -50.3 | -65.2 | -65.9 | -103.9 |

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

## ملحق (4/9): الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية* (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربيه | 1,003,143.1 | 1,033,790.0 | 1,092,487.3 | 1,157,063.2 | 1,145,672.2 |
| الأردن | 15,920 | 18,043 | 17,267 | 18,123 | 21,015 |
| الإمـــارات | 106,702 | 127,800 | 135,300 | 186,300 | 199,700 |
| البحريـــن | 2,231 | 4,748 | 4,518 | 4,818 | 4,572 |
| تونـــس | 9,198.0 | 8,688.0 | 7,600.0 | 9,100.0 | 8,769.6 |
| الجزائـــر | 46,870 | 41,382 | 56,753 | 64,700 | 68,448 |
| جيبـوتي | 454 | 466 | 580 | 494 | 349 |
| الســعودية | 472,851 | 473,890 | 478,232 | 457,949 | 436,769 |
| الســودان | 1,101 | 1,850 | 2,201 | 1,200 | 1,200 |
| العـــراق | 57,897 | 63,800 | 96,600 | 111,700 | 100,300 |
| عمـــان | 15,008 | 19,731 | 21,629 | 17,500 | 17,298 |
| فلســطين | 697 | 873 | 900 | 1,300 | 1,323 |
| قطـــر | 40,834 | 42,061 | 47,278 | 51,539 | 44,692 |
| القمـــر | 292 | 350 | 353 | 321 | 415.8 |
| الكويـــت | 48,259 | 45,210 | 48,251 | 47,600 | 44,104 |
| لبنـــان | 42,325 | 34,869 | 32,281 | 33,983 | 34,237 |
| ليبيـــا | 67,297 | 69,400 | 74,100 | 78,300 | 79,000 |
| مصـــر | 38,973 | 39,787 | 32,150 | 33,135 | 44,921 |
| المغـــرب | 33,755 | 36,805 | 33,231 | 35,470 | 35,269 |
| موريتانيا | 1,542 | 2,347 | 1,877 | 2,032 | 2,039 |
| اليمـــن | 937 | 1,688 | 1,388 | 1,500 | 1,251 |

(..) غير متوفر.
* البيانات لا تشمل الذهب باستثناء السعودية.
** بيانات أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2025

## ملحق (5/9): تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر (2020-2024)

شهر

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربيه | 17.8 | 15.8 | 14.0 | 14.1 | 12.7 |
| الأردن | 12.4 | 11.3 | 8.5 | 9.5 | 10.5 |
| الإمـــارات | 6.1 | 6.3 | 5.4 | 6.6 | 6.5 |
| البحريـــن | 1.9 | 3.3 | 2.5 | 2.8 | 2.7 |
| تونـــس | 8.8 | 6.7 | 4.7 | 6.0 | 5.6 |
| الجزائـــر | 15.9 | 13.3 | 17.5 | 17.7 | 16.9 |
| جيبـوتي | 1.9 | 1.1 | 1.6 | 1.4 | 0.8 |
| الســعودية | 45.1 | 40.7 | 32.6 | 28.6 | 24.3 |
| الســودان | 1.5 | 2.5 | 2.6 | 2.1 | 3.1 |
| العـــراق | 16.9 | 22.0 | 24.7 | 24.0 | 16.2 |
| عمـــان | 7.1 | 8.5 | 7.5 | 6.0 | 5.4 |
| فلســطين | 1.3 | 1.3 | 1.1 | 1.7 | 2.3 |
| قطـــر | 20.1 | 18.8 | 16.9 | 21.0 | 16.4 |
| القمـــر | 14.9 | 15.5 | 15.3 | 12.8 | 17.3 |
| الكويـــت | 23.7 | 19.5 | 20.4 | 17.3 | 15.8 |
| لبنـــان | 47.9 | 32.4 | 21.4 | 24.2 | 25.5 |
| ليبيـــا | 93.2 | 49.0 | 51.8 | 53.5 | 49.6 |
| مصـــر | 8.6 | 6.7 | 5.4 | 6.6 | 7.4 |
| المغـــرب | 10.3 | 8.6 | 6.3 | 6.9 | 6.4 |
| موريتانيا | 6.4 | 7.9 | 4.7 | 5.6 | 5.7 |
| اليمـــن | 0.9 | 1.4 | 1.1 | 1.3 | 1.0 |

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

## ملحق (6/9):إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة بعض الدول العربية المقترضة (2020 -2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية المقترضة | 634,588 | 727,805 | 738,584 | 798,430 | 874,529 |
| الأردن | 34,694 | 37,328 | 40,572 | 43,112 | 46,058 |
| تونس | 40,240 | 42,089 | 40,712 | 41,698 | 39,658 |
| الجزائر | 3,470 | 3,449 | 3,036 | 3,114 | 3,400 |
| جيبوتي | 2,356 | 2,416 | 2,453 | 2,527 | 2,596 |
| السعودية | 225,519 | 268,334 | 263,360 | 298,547 | 370,003 |
| السودان | 77,200 | 62,400 | 64,900 | 66,800 | 68,260 |
| عمان | 38,257 | 79,838 | 69,950 | 65,578 | 63,404 |
| القمر | 313 | 357 | 276 | 300 | 402 |
| لبنان | 33,399 | 38,103 | 39,388 | 32,830 | 44,361 |
| مصر | 129,196 | 145,529 | 162,928 | 168,034 | 155,500 |
| المغرب | 42,359 | 40,919 | 41,627 | 66,568 | 71,484 |
| موريتانيا | 4,113 | 4,204 | 3,970 | 4,033 | 4,025 |
| اليمن | 3,473 | 2,839 | 5,412 | 5,288 | 5,378 |

* بيانات أولية.

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (7/9):إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة (2020-2024)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية المقترضة | 32,304 | 35,973 | 39,426 | 46,852 | 46,726 |
| الأردن | 2,935 | 3,195 | 3,081 | 3,887 | 2,993 |
| تونس | 2,951 | 3,815 | 2,895 | 3,797 | 4,590 |
| الجزائر | 238 | 261 | 249 | 369 | 404 |
| جيبوتي | 134 | 146 | 159 | 195 | 214 |
| السودان | 151 | 72 | 63 | 186 | 279 |
| عمان | 289 | 270 | 307 | 462 | 506 |
| القمر | 8 | 9 | 9 | 9 | 9 |
| لبنان | 4,584 | 4,295 | 4,923 | 6,803 | 7,451 |
| مصر | 18,103 | 21,769 | 24,514 | 29,035 | 26,182 |
| المغرب | 2,529 | 1,661 | 2,808 | 1,668 | 3,499 |
| موريتانيا | 283 | 386 | 315 | 339 | 508 |
| اليمن | 97 | 92 | 103 | 102 | 90 |

* بيانات أولية.

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

## ملحق (8/9): نسبة إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2020-2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية المقترضة | 36.8 | 36.3 | 32.0 | 34.8 | 37.5 |
| الأردن | 79.3 | 80.5 | 83.1 | 84.3 | 86.2 |
| تونس | 94.5 | 89.8 | 87.1 | 86.4 | 77.2 |
| الجزائر | 2.1 | 1.9 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| جيبوتي | 74.0 | 71.4 | 66.8 | 62.8 | 59.5 |
| السعودية | 29.4 | 27.3 | 21.3 | 24.5 | 29.8 |
| السودان | 95.0 | 124.1 | 105.6 | 161.9 | 266.8 |
| عمان | 50.4 | 91.4 | 63.7 | 61.9 | 59.3 |
| القمر | 25.6 | 27.5 | 21.3 | 22.2 | 27.9 |
| لبنان | 193.1 | 250.8 | 185.7 | 139.3 | 157.1 |
| مصر | 30.5 | 30.5 | 40.0 | 43.0 | 38.8 |
| المغرب | 34.9 | 28.8 | 31.7 | 45.6 | 44.5 |
| موريتانيا | 48.9 | 42.2 | 41.6 | 37.9 | 37.4 |
| اليمن | 17.0 | 14.7 | 23.1 | 28.7 | 32.6 |

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(6/9).

## ملحق (9/9): نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2020-2024)

(نسبة مئوية)

| | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية المقترضة | 17.7 | 14.4 | 11.5 | 14.5 | 14.2 |
| الأردن | 28.1 | 23.0 | 14.8 | 17.5 | 13.1 |
| تونس | 26.3 | 27.0 | 16.6 | 19.2 | 22.9 |
| الجزائر | 1.0 | 0.6 | 0.4 | 0.6 | 0.7 |
| جيبوتي | 1.7 | 1.6 | 1.3 | 3.7 | 5.0 |
| السودان | 3.0 | 1.1 | 1.1 | 5.1 | 8.3 |
| عمان** | 0.8 | 0.6 | 0.4 | 0.7 | 0.7 |
| القمر | 11.3 | 8.5 | 7.0 | 6.2 | 5.3 |
| لبنان | 51.2 | 43.6 | 39.0 | 56.1 | 68.0 |
| مصر | 45.1 | 37.3 | 32.1 | 42.6 | 40.7 |
| المغرب | 6.8 | 3.5 | 4.8 | 2.7 | 5.2 |
| موريتانيا | 10.1 | 12.2 | 7.6 | 8.6 | 12.0 |
| اليمن | 3.9 | 2.9 | ... | ... | ... |

(*) بيانات أولية.

(**) نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط.

المصدر: الملحقان (1/9) و (7/9).

## ملحق (10/9): نظم الصرف في الدول العربية 2025

| | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | جيبوتي | السعودية | السودان | سورية | العراق | عُمان | قطر | الكويت | لبنان | ليبيا | مصر | المغرب | موريتانيا | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 1- تثبيت سعر الصرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| - بالدولار الأمريكي أو اليورو | * | * | * | - | - | * | * | - | - | * | * | * | - | * | - | - | - | - | - |
| - سلة حقوق السحب الخاصة | - | - | - | - | - | - | - | - | * | - | - | - | - | - | * | - | - | - | - |
| - سلة خاصة من العملات (غير معلنة) | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | * | - | - | - | * | - | - |
| 2- تعويم سعر الصرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| - تعويم مدار - موجه | - | - | - | * | * | - | - | * | - | - | - | - | - | - | - | * | - | * | - |
| - تعويم حر - مستقل | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | * |
| 3- هيكل سعر الصرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| - موحد بالنسبة للواردات والصادرات | * | * | * | * | * | * | * | * | * | _ | * | * | * | * | * | * | * | * | * |
| - موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية | * | * | * | * | * | * | * | * | * | _ | * | * | * | * | * | * | * | * | * |
| ب- سوق صرف للنقد الأجنبي | * | * | * | * | * | * | * | * | * | * | * | * | * | * | _ | * | * | * | * |
| ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري) | - | * | * | * | - | - | * | - | - | - | - | * | * | * | - | * | * | - | - |
| د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| - المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية [1] | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | لا | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| - المادة الرابعة عشر [2] | لا | لا | لا | لا | لا | لا | لا | نعم | نعم | نعم | لا | لا | لا | نعم | لا | نعم | لا | لا | لا |

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

[1] تنص المادة الثامنة - القسم الثاني -من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي، أو اثناء ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع -على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الحالية.

[2] تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند إنضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 وصندوق النقد الدولي.

## ملحق (11/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة) (2024-2020)

| | العملة الوطنية | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير (2024-2023) | متوسط التغير السنوي* (2024-2020) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | دينار | 0.7090 | 0.7090 | 0.7090 | 0.7090 | 0.7090 | 0.00 | 0.00 |
| الإمـارات | درهم | 3.6725 | 3.6725 | 3.6725 | 3.6725 | 3.6725 | 0.00 | 0.00 |
| البحـرين | دينار | 0.3760 | 0.3760 | 0.3760 | 0.3760 | 0.3760 | 0.00 | 0.00 |
| تونـــس | دينار | 2.8111 | 2.7900 | 3.1000 | 3.1069 | 3.1118 | 0.16 | 2.57 |
| الجزائـــر | دينار | 126.8200 | 135.1000 | 142.2333 | 135.8500 | 134.1401 | 1.26- | 1.41 |
| جيبوتـي | فرنك | 177.7210 | 177.7210 | 177.7210 | 177.7210 | 177.7000 | 0.01- | 0.00 |
| السعـودية | ريال | 3.7500 | 3.7500 | 3.7500 | 3.7500 | 3.7500 | 0.00 | 0.00 |
| الســودان | جنيه | 53.9960 | 371.8243 | 500.4353 | 637.7545 | 1,573.7600 | 146.77 | 132.35 |
| ســورية | ليرة | 914.5417 | 2,198.0000 | 2,795.4167 | 12,562.0000 | 13,567.0000 | 8.00 | 96.25 |
| العـــراق | دينار | 1,181.9997 | 1,450.0000 | 1,450.0000 | 1,315.7500 | 1,300.0000 | 1.20- | 2.41 |
| عُمـــان | ريال | 0.3845 | 0.3845 | 0.3845 | 0.3845 | 0.3845 | 0.00 | 0.00 |
| قطـــر | ريال | 3.6400 | 3.6400 | 3.6400 | 3.6400 | 3.6400 | 0.00 | 0.00 |
| القمـــر | فرنك | 431.6896 | 415.8979 | 467.8198 | 454.9273 | 454.7592 | 0.04- | 1.31 |
| الكويـت | دينار | 0.3063 | 0.3016 | 0.3063 | 0.3072 | 0.3067 | 0.17- | 0.03 |
| لبنـــان** | ليرة | 5,601.4144 | 16,163.6509 | 31,166.1710 | 87,250.3659 | 89,700.0000 | 2.81 | 100.04 |
| ليبيـــا | دينار | 1.3887 | 4.5144 | 4.8132 | 4.8129 | 4.8311 | 0.38 | 36.57 |
| مصـــر | جنيه | 15.8150 | 15.6967 | 19.2108 | 25.8010 | 36.2820 | 40.62 | 23.07 |
| المغـرب | درهم | 9.4968 | 8.9886 | 10.1607 | 10.1360 | 9.9420 | 1.91- | 1.15 |
| موريتانيا | أوقية | 36.5349 | 33.3980 | 37.0000 | 36.5600 | 39.6600 | 8.48 | 2.07 |
| اليمـــن | ريال | 743.0060 | 1,028.1077 | 1,115.0024 | 1,355.1164 | 1,902.4000 | 40.39 | 26.50 |

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

(**) سعر الصرف المعتمد من قبل مصرف لبنان.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025 وصندوق النقد الدولي.

## ملحق (12/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2024-2020)

| | العملة الوطنية | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير (2024-2023) | متوسط التغير السنوي* (2024-2020) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | دينار | 0.8098 | 0.8386 | 0.7466 | 0.7666 | 0.7672 | 0.076 | 1.34- |
| الإمـارات | درهم | 4.1947 | 4.3436 | 3.8673 | 3.9710 | 3.9749 | 0.099 | 1.34- |
| البحـرين | دينار | 0.4295 | 0.4447 | 0.3959 | 0.4066 | 0.3805 | 6.400- | 2.98- |
| تونـــس | دينار | 3.2074 | 3.2964 | 3.2611 | 3.3583 | 3.3654 | 0.211 | 1.21 |
| الجزائـــر | دينار | 144.8533 | 159.7882 | 149.7786 | 146.8903 | 145.0315 | 1.265- | 0.03 |
| جيبوتـي | فرنك | 202.9922 | 210.1978 | 187.1489 | 192.1641 | 203.2000 | 5.743 | 0.03 |
| السعـودية | ريال | 4.2832 | 4.4353 | 3.9540 | 4.0523 | 4.0617 | 0.232 | 1.32- |
| الســودان | جنيه | 61.6740 | 439.7716 | 526.9827 | 689.5839 | 625.9008 | 9.235- | 78.48 |
| ســورية | ليرة | 624.5584 | 2857.0697 | 2695.0771 | 14372.9765 | 13529.5176 | 5.868- | 115.74 |
| العـــراق | دينار | 1350.0754 | 1714.9734 | 1526.9205 | 1422.6792 | 1040.9320 | 26.833- | 6.29- |
| عُمـــان | ريال | 0.4392 | 0.4548 | 0.4049 | 0.4157 | 0.4404 | 5.922 | 0.07 |
| قطـــر | ريال | 4.1576 | 4.3052 | 3.8331 | 3.9358 | 4.1922 | 6.514 | 0.21 |
| القمـــر | فرنك | 493.0742 | 491.8992 | 492.6370 | 491.8987 | 493.2358 | 0.272 | 0.01 |
| الكويـت | دينار | 0.3493 | 0.3572 | 0.3228 | 0.3321 | 0.3476 | 4.667 | 0.12- |
| لبنـــان | ليرة | 6,397.9138 | 19,117.4015 | 32,819.4939 | 94,341.0834 | 98,000.0000 | 3.878 | 97.83 |
| ليبيـــا | دينار | 1.5861 | 5.3394 | 5.0685 | 5.2040 | 6.2109 | 19.348 | 40.67 |
| مصـــر | جنيه | 18.0638 | 18.5651 | 20.2299 | 27.8978 | 39.2306 | 40.622 | 21.40 |
| المغـرب | درهم | 10.8473 | 10.6312 | 10.6997 | 10.9597 | 10.8847 | 0.685- | 0.09 |
| موريتانيا | اوقية | 41.7300 | 39.5012 | 38.9628 | 39.5312 | 40.5240 | 2.511 | 0.73- |
| اليمـــن | ريال | 848.6585 | 1215.9845 | 1174.1518 | 1465.2448 | 260.5318 | 82.219- | 25.56- |

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025، وصندوق النقد الدولي.

## ملحق (13/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (2024-2020)

| الدول | العملة الوطنية | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | نسبة التغير (2024-2023) | متوسط التغير السنوي* (2024-2020) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | دينار | 0.9889 | 1.0114 | 0.9498 | 0.9472 | 0.9587 | 1.22 | 0.77- |
| الإمـارات | درهم | 5.1154 | 5.2315 | 4.9129 | 4.8992 | 5.1169 | 4.44 | 0.01 |
| البحـرين | دينار | 0.5237 | 0.5276 | 0.5030 | 0.5059 | 0.4912 | 2.91- | 1.59- |
| تونـــس | دينار | 3.9117 | 3.9583 | 4.1058 | 4.1314 | 4.1314 | 0.00 | 1.38 |
| الجزائـــر | دينار | 176.5849 | 192.3999 | 189.9538 | 181.2184 | 184.1155 | 1.60 | 1.05 |
| جيبوتـي | فرنك | 247.5441 | 253.1651 | 237.7463 | 237.0850 | 248.3975 | 4.77 | 0.09 |
| السعـودية | ريال | 5.2233 | 5.3419 | 5.0166 | 5.0011 | 4.9804 | 0.41- | 1.18- |
| الســودان | جنيه | 75.2100 | 612.1412 | 761.8753 | 806.5551 | 783.4495 | 2.86- | 79.65 |
| العــراق | دينار | 1,660.3134 | 2,065.5373 | 1,939.7379 | 1,750.9132 | 1,750.9132 | 0.00 | 1.34 |
| عُمـــان | ريال | 0.5356 | 0.5477 | 0.5144 | 0.5129 | 0.5219 | 1.75 | 0.64- |
| قطـــر | ريال | 5.0701 | 5.1852 | 4.8694 | 4.8559 | 4.8559 | 0.00 | 1.07- |
| القمـــر | فرنك | 599.9427 | 592.5326 | 624.9759 | 606.9716 | 604.2681 | 0.45- | 0.18 |
| الكويـت | دينار | 0.4265 | 0.4297 | 0.4097 | 0.4098 | 0.4267 | 4.13 | 0.01 |
| لبنـــان | ليرة | 2,099.7672 | 2,115.3767 | 2,016.6586 | 20,171.5123 | 116,803.2480 | 479.05 | 173.10 |
| ليبيـــا | دينار | 1.9342 | 6.4308 | 6.4388 | 6.4205 | 7.6331 | 18.89 | 40.94 |
| مصـــر | جنيه | 21.9506 | 22.2858 | 25.6319 | 40.8565 | 66.2277 | 62.10 | 31.79 |
| المغـرب | درهم | 13.2280 | 12.8042 | 13.5924 | 13.5156 | 12.9378 | 4.28- | 0.55- |
| موريتانيا | اوقية | 51.8001 | 51.3725 | ... | ... | ... | ... | ... |
| اليمـــن | ريال | 360.7039 | 350.1711 | 333.0507 | 335.8413 | 326.1131 | 2.90- | 2.49- |

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025، وصندوق النقد الدولي.

## ملحق (14/9): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة* (2024-2020)

(نسبة مئوية)

| الدول | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | متوسط الفترة (2005-2000) | متوسط الفترة (2024-2020) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | ... | ... | ... | ... | ... | 0.9- | ... |
| الإمـارات | ... | ... | ... | ... | ... | 0.3- | ... |
| البحـرين | 3.2 - | 4.6 - | 4.3 | 2.0 - | | 2.5- | 1.4 - |
| تونـــس | 8.7 | 0.8 | 0.6 | 2.3 | 2.1 | 2.9- | 2.9 |
| الجزائـــر | 4.4 - | 4.8 - | 6.2 | 10.2 | 10.5 | 3.8- | 3.5 |
| جيبوتـي | ... | ... | ... | ... | ... | 1.1- | ... |
| السعـودية | 2.5 | 1.9 - | 4.1 | 0.2 | 0.2 | 3.0- | 1.0 |
| الســودان | ... | ... | ... | ... | | 5.3 | ... |
| ســورية | ... | ... | ... | ... | | 2.8- | ... |
| عُمـــان | ... | ... | ... | ... | ... | 3.1- | ... |
| قطـــر | ... | ... | ... | ... | ... | 0.9 | ... |
| الكويـت | 0.3 - | 1.0 | 0.1 - | ... | ... | 0.5- | 0.2 |
| لبنـــان | ... | ... | ... | ... | ... | 3.0- | ... |
| ليبيـــا | ... | ... | ... | ... | | 16.4- | ... |
| مصـــر | ... | ... | ... | ... | | 7.2- | ... |
| المغـرب | 0.8 | 0.7 | 3.8 - | 1.4 | | 1.2- | 0.2 - |
| موريتانيا | ... | ... | ... | ... | ... | 1.6- | ... |

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

## ملحق (1/11): العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق* حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2024

(مليون دولار)

| | صندوق أبوظبي | المصرف العربي | الصندوق العربي | الأجفند | صندوق النقد العربي | البنك الإسلامي | الصندوق الكويتي | صندوق الأوبك | صندوق قطر | الصندوق السعودي | المجموع | حصص مجموعات الدول (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع المساعدات** | **477.0** | **893.5** | **150.7** | **8.0** | - | **14268.2** | **135.3** | **2373.6** | **305.6** | **1034.8** | **19646.7** | **100.0** |
| حصص المؤسسات (%) | 2.4 | 4.5 | 0.8 | 0.04 | - | 72.6 | 0.7 | 12.1 | 1.6 | 5.3 | 100.0 | |
| مجموعة الدول العربية | 284.3 | - | 150.7 | 4.2 | - | 3580.0 | - | 609.1 | 164.7 | 96.6 | 4889.6 | 24.9 |
| مجموعة الدول الأفريقية | 151.2 | 893.5 | - | 2.3 | - | 2783.6 | 51.0 | 625.9 | 5.6 | 41.1 | 4554.2 | 23.2 |
| مجموعة الدول الآسيوية | 40.0 | - | - | - | - | 7453.7 | 61.4 | 774.4 | 7.4 | 306.0 | 8642.9 | 44.0 |
| مجموعة دول أمريكا اللاتينية | - | - | - | - | - | 48.0 | - | 297.5 | - | 372.0 | 717.5 | 3.7 |
| مجموعة الدول الأخرى | 1.5 | - | - | - | - | 0.3 | - | 66.0 | 17.4 | 219.1 | 304.3 | 1.5 |
| هيئات ومنظمات | - | - | - | 1.4 | - | 402.8 | 22.8 | 0.7 | 110.5 | - | 538.2 | 2.7 |

(*) تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

**المصدر:** أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

**ملحوظة:** تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

## ملحق (2/11): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2024

(مليون دولار)

| | النقل والاتصالات | الطاقة (كهرباء ونفط وغاز) | المياه والصرف الصحي | الزراعة والثروة الحيوانية | الصناعة والتعدين | قطاعات أخرى* | المجموع الكلي | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع المساعدات** | **2542.3** | **5762.3** | **120.8** | **3897.5** | **326.2** | **6997.5** | **19646.7** | **100.0** |
| حصص القطاعات (%) | 12.9 | 29.3 | 0.6 | 19.8 | 1.7 | 35.6 | 100.0 | |
| مجموعة الدول العربية | 817.0 | 1718.5 | 7.7 | 1390.1 | 165.0 | 791.2 | 4889.6 | 24.9 |
| مجموعة الدول الأفريقية | 768.8 | 1156.0 | 76.9 | 792.5 | 76.2 | 1683.8 | 4554.2 | 23.2 |
| مجموعة الدول الآسيوية | 795.8 | 2527.9 | 24.1 | 1639.3 | 85.0 | 3570.9 | 8642.9 | 44.0 |
| مجموعة دول أمريكا اللاتينية | 146.0 | 290.7 | - | - | - | 280.8 | 717.5 | 3.7 |
| مجموعة الدول الأخرى | 14.1 | 66.8 | 12.1 | 75.00 | - | 136.3 | 304.3 | 1.5 |
| هيئات ومنظمات | 0.6 | 2.44 | - | 0.59 | - | 534.5 | 538.2 | 2.7 |

(*) تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

## ملحق (3/11): المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2024/12/31

(مليون دولار)

| | صندوق أبوظبي | المصرف العربي | الصندوق العربي | الأجفند | صندوق النقد العربي | البنك الإسلامي | الصندوق الكويتي* | صندوق الأوبك | صندوق قطر** | الصندوق السعودي | المجموع | حصص مجموعات الدول (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع التراكمي الكلي** | **15,039** | **10,578** | **38,020** | **56** | **13,891** | **140,670** | **26,657** | **27,127** | **4,156** | **29,618** | **305,812** | **100.0** |
| **حصص المؤسسات (%)** | 4.9 | 3.5 | 12.4 | 0.02 | 4.5 | 46.0 | 8.7 | 8.9 | 1.4 | 9.7 | 100.0 | |
| **مجموعة الدول العربية** | 8,513 | 10 | 38,020 | 28 | 13,891 | 50,605 | 14,970 | 4,798 | 2,821 | 15,074 | 148,728 | 48.6 |
| **مجموعة الدول الأفريقية** | 1,497 | 10,529 | - | 5 | - | 27,245 | 4,817 | 9,439 | 164 | 4,871 | 58,567 | 19.2 |
| **مجموعة الدول الآسيوية** | 1,633 | - | - | 2 | - | 59,900 | 5,213 | 7,954 | 172 | 7,333 | 82,205 | 26.9 |
| **مجموعة دول أمريكا اللاتينية** | 385 | - | - | - | - | 418 | 874 | 4,139 | 18 | 1,358 | 7,192 | 2.4 |
| **مجموعة الدول الأخرى** | 2,904 | - | - | - | - | 759 | 536 | 679 | 110 | 914 | 5,902 | 1.9 |
| **هيئات ومنظمات** | 106 | 39 | 1 | 21 | - | 1,744 | 247 | 118 | 872 | 69 | 3,217 | 1.1 |

(*) بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

(**) بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية من عام 2017.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

## ملحق (4/11): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة كما في 2024/12/31

(مليون دولار)

| | النقل والاتصالات | الطاقة (كهرباء ونفط وغاز) | المياه والصرف الصحي | الزراعة والثروة الحيوانية | الصناعة والتعدين | قطاعات أخرى* | المجموع الكلي | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع التراكمي الكلي** | **53,711** | **89,721** | **20,964** | **35,610** | **14,626** | **91,179** | **305,812** | **100.0** |
| حصص القطاعات (%) | 18 | 29 | 7 | 12 | 5 | 30 | 100.0 | |
| مجموعة الدول العربية | 24,622 | 44,852 | 13,214 | 17,890 | 9,373 | 38,777 | 148,728 | 48.6 |
| مجموعة الدول الأفريقية | 15,579 | 10,730 | 3,446 | 9,198 | 833 | 18,782 | 58,567 | 19.2 |
| مجموعة الدول الآسيوية | 10,604 | 32,422 | 2,932 | 7,810 | 4,355 | 24,082 | 82,205 | 26.9 |
| مجموعة دول أمريكا اللاتينية | 1,470 | 1,424 | 1,210 | 373 | 40 | 2,674 | 7,192 | 2.4 |
| مجموعة الدول الأخرى | 1,433 | 151 | 160 | 300 | 26 | 3,832 | 5,902 | 1.9 |
| هيئات ومنظمات | 5 | 142 | 1 | 38 | - | 3,031 | 3,217 | 1.1 |

(*) تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

## ملحق (5/11): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (1990- 2023)

(مليون دولار)

| | 1994-1990 | 1999-1995 | 2004-2000 | 2009-2005 | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | التوزيع النسبي 2023 | نسبة التغير 2023-2022 | الإجمالي 2023-1990 | التوزيع النسبي 2023-1990 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي للدول النامية | 299,099.9 | 269,025.0 | 312,268.1 | 579,424.7 | 129,264.0 | 146,743.0 | 158,810.1 | 165,080.8 | 167,545.6 | 163,608.9 | 194,793.0 | 204,519.2 | 245,822.6 | 258,712.1 | | 20.2 | 3,879,308.8 | |
| الدول العربية إلى الدول النامية (%) | 15.0 | 10.7 | 11.8 | 17.8 | 9.5 | 14.1 | 17.5 | 18.2 | 20.3 | 18.4 | 16.9 | 19.7 | 12.6 | 12.0 | | | 14.9 | |
| مجموع الدول العربية | 44,855.9 | 28,891.6 | 36,968.0 | 102,963.6 | 12,318.0 | 20,726.8 | 27,757.3 | 29,990.7 | 33,937.8 | 30,105.6 | 32,835.7 | 40,193.5 | 30,989.5 | 31,084.9 | 100.0 | 0.3 | 577,075.5 | 100.0 |
| الأردن | 2164.7 | 2349.1 | 3387.4 | 3357.9 | 954.8 | 2141.0 | 2728.0 | 2979.7 | 2526.1 | 2691.2 | 3116.0 | 3435.5 | 1987.5 | 2834.2 | 9.1 | 42.6 | 42,871.2 | 7.43 |
| الإمـــارات | -25.7 | 23.2 | 22.1 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 19.6 | 0.003 |
| البحريـــن | 386.0 | 274.0 | 318.7 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 978.7 | 0.17 |
| تونـــس | 1473.9 | 791.6 | 1514.4 | 1992.8 | 550.2 | 495.9 | 646.8 | 811.9 | 806.8 | 980.0 | 975.9 | 1116.5 | 1200.5 | 1225.9 | 3.9 | 2.1 | 18,159.2 | 3.15 |
| الجزائـــر | 1777.0 | 1426.2 | 1302.2 | 1623.1 | 201.3 | 71.1 | 144.5 | 174.7 | 144.6 | 173.0 | 211.1 | 216.9 | 216.4 | 202.3 | 0.7 | -6.5 | 8,588.9 | 1.49 |
| جيبوتـــي | 678.9 | 444.1 | 349.6 | 609.4 | 132.0 | 173.4 | 185.4 | 142.6 | 179.2 | 263.7 | 260.7 | 178.2 | 60.9 | 222.4 | 0.7 | 265.4 | 4,484.7 | 0.78 |
| الســعودية | 195.0 | 104.9 | 92.5 | -80.5 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 311.9 | 0.05 |
| الســودان | 3125.4 | 1050.0 | 2353.8 | 10909.1 | 2025.9 | 969.7 | 809.1 | 862.4 | 967.6 | 1536.8 | 2350.7 | 3821.6 | 1547.0 | 1390.1 | 4.5 | -10.1 | 39,210.0 | 6.79 |
| ســورية | 2266.8 | 1146.5 | 610.7 | 544.7 | 131.1 | 4920.5 | 8899.7 | 10415.8 | 9990.9 | 10125.9 | 10036.4 | 9691.9 | 7182.9 | 9206.1 | 29.6 | 28.2 | 94,957.7 | 16.45 |
| الصومـال | 2760.9 | 552.7 | 814.9 | 2454.5 | 505.7 | 1260.6 | 1183.6 | 1760.4 | 1575.2 | 1720.5 | 3045.6 | 2407.8 | 1950.9 | 2281.1 | 7.3 | 16.9 | 28,521.6 | 4.94 |
| العـــراق | 1197.0 | 1086.9 | 7225.6 | 52815.4 | 2178.3 | 1482.9 | 2287.9 | 2907.5 | 2300.6 | 2091.6 | 2360.4 | 1809.2 | 1570.9 | 2007.4 | 6.5 | 27.8 | 89,446.1 | 15.50 |
| عُمـــان | 262.1 | 269.9 | 179.5 | 491.2 | -21.6 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 1,181.1 | 0.20 |
| فلسطيـــن | 723.3 | 2775.2 | 5209.9 | 9490.4 | 2512.6 | 1872.2 | 2401.7 | 2147.2 | 2297.2 | 2297.4 | 2035.6 | 2162.4 | 2238.3 | 3625.8 | 11.7 | 62.0 | 51,320.2 | 8.89 |
| قطـــر | 10.1 | 10.9 | 8.1 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 29.1 | 0.01 |
| القمـــر | 249.0 | 164.9 | 129.3 | 191.8 | 69.9 | 65.8 | 53.7 | 67.2 | 90.9 | 74.5 | 133.5 | 156.3 | 139.0 | 166.4 | 0.5 | 19.7 | 2,065.3 | 0.36 |
| الكويـــت | 20.1 | 19.6 | 18.1 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | - | - | 57.8 | 0.01 |
| لبنـــان | 893.8 | 1103.0 | 1383.1 | 3690.2 | 445.1 | 965.6 | 1129.3 | 1303.0 | 1422.3 | 1237.7 | 1422.8 | 1405.2 | 1427.5 | 1747.1 | 5.6 | 22.4 | 22,194.6 | 3.85 |
| ليبيـــا | 62.4 | 21.0 | 15.4 | 196.0 | 7.6 | 157.4 | 179.5 | 431.9 | 303.5 | 294.7 | 296.7 | 344.5 | 264.9 | 359.7 | 1.2 | 35.8 | 3,994.6 | 0.69 |
| مصـــر | 19158.3 | 9735.1 | 6314.0 | 5771.9 | 599.2 | 2524.5 | 2437.3 | 33.1 | 2080.9 | 1707.6 | 1563.2 | 8092.9 | 5818.9 | 478.9 | 1.5 | -91.8 | 77,602.9 | 13.45 |
| المغـــرب | 4773.6 | 2817.7 | 2667.7 | 5513.1 | 985.5 | 1518.3 | 2062.3 | 2427.6 | 818.3 | 752.8 | 1829.5 | 995.4 | 1416.5 | 771.7 | 2.5 | -45.5 | 36,506.5 | 6.33 |
| موريتانـيا | 1257.1 | 1123.8 | 1261.4 | 1585.6 | 373.6 | 329.5 | 307.3 | 291.7 | 448.4 | 397.3 | 646.7 | 452.9 | 327.7 | 419.5 | 1.3 | 28.0 | 10,569.4 | 1.83 |
| اليمـــن | 1446.2 | 1601.3 | 1789.6 | 1807.0 | 667.1 | 1778.4 | 2301.1 | 3234.0 | 7985.3 | 3760.9 | 2550.8 | 3906.3 | 3639.8 | 4146.4 | 13.3 | 13.9 | 44,004.3 | 7.63 |

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة البيانات مايو 2025.

## ملحق (1/13): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| البيـــــــــــان | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024* |
|---|---|---|---|---|---|
| السكان (بالألف) | 5,101 | 5,227 | 5,355 | 5,483 | 5,613 |
| القوّة العاملة (بالألف) | 1,217 | 1,338 | 1,436 | 1,515 | 1,451 |
| عدد العاملين (بالألف) | 886 | 968 | 1,069 | 1,051 | 711 |
| معدل البطالة (%) | 27.2 | 27.6 | 25.5 | 30.6 | 51.0 |
| توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%) | | | | | |
| الزراعة | | 6.7 | 6.3 | 6.1 | 6.6 |
| الصناعة | 13.3 | 12.4 | 13.0 | 12.4 | 14.3 |
| البناء والتشييد | 16.8 | 18.8 | 18.8 | 18.8 | 11.0 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 63.6 | 62.1 | 61.9 | 62.7 | 68.1 |
| الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية | 15,532 | 18,109 | 19,166 | 17,848 | 13,711 |
| الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية | 18,024 | 21,736 | 23,693 | 21,523 | 14,621 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بالدولار) | 3,044.8 | 3,464.5 | 3,579.0 | 3,255.1 | 2,442.7 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار) 2015 | 2,913.6 | 3,015.5 | 3,100.0 | 2,891.7 | 2,086.6 |
| مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (%) | | | | | |
| الزراعة | 7.1 | 6.6 | 6.0 | 5.6 | 6.0 |
| الصناعة | 13.0 | 11.9 | 12.1 | 11.5 | 11.2 |
| البناء والتشييد | 4.1 | 4.7 | 4.5 | 3.3 | 2.5 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 75.9 | 76.8 | 77.4 | 79.6 | 80.3 |
| إجمالي الاستهلاك | 17,437.7 | 20,338.1 | 23,063.4 | 21,140 | 15,873 |
| نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 112.3 | 112.3 | 120.3 | 118.4 | 115.8 |
| إجمالي الاستثمار | 3,775 | 4,609 | 5,083 | 4,569 | 3,218 |
| نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 24.3 | 25.5 | 26.5 | 25.6 | 23.5 |

* بيانات أولية.

جميع الإحصاءات الواردة في هذا التقرير والأشكال البيانية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية.

الأسعار الثابتة بسنة الأساس 2015

## تابع ملحق (1/13): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2024-2020)

(مليون دولار أمريكي)

| البيـــــــــان | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|
| صادرات السلع والخدمات | 2,385 | 3,140 | 3,533 | 3,167 | 2,885 |
| واردات السلع والخدمات | 8,066 | 10,094 | 12,258 | 11,028 | 8,264 |
| فجوة الموارد | 5,680 - | 6,954 - | 8,725 - | 7,861 - | 5,379 - |
| إجمالي النفقات العامة | 5,129 | 5,496 | 5,343 | 5,212 | 5,278 |
| النفقات الرأسمالية | 305 | 273 | 296 | 220 | 263 |
| نسبة النفقات الرأسمالية الى النفقات العامة (%) | 6.4 | 5.3 | 5.9 | 4.5 | 5.4 |
| النفقات الجارية | 4,824 | 5,223 | 5,047 | 4,992 | 5,016 |
| نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة (%) | 93.6 | 94.7 | 94.1 | 95.5 | 94.6 |
| توزيع النفقات الجارية (%) | | | | | |
| رواتب حكومية | 39.2 | 43.8 | 45.2 | 43.7 | 43.7 |
| نفقات غير الأجور | 60.8 | 56.2 | 54.8 | 56.3 | 56.3 |
| إجمالي الإيرادات العامة والمنح | 3,943.0 | 4,559.0 | 5,173.0 | 5,194.1 | 4,782.6 |
| الإيرادات العامة | 3,458.0 | 4,238.0 | 4,828.0 | 4,835.7 | 3,971.8 |
| إيرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة) | 3,100.1 | 3,877.1 | 4,461.4 | 4,403.0 | 3,595.6 |
| إيرادات غير ضريبية | 357.9 | 360.9 | 366.6 | 432.7 | 376.3 |
| المنح ، ومنها: | 485.3 | 321.4 | 344.8 | 358.4 | 810.7 |
| منح لدعم الموازنة | 345.9 | 189.4 | 239.9 | 205.5 | 682.9 |
| منح لدعم المشاريع التطويرية | 139.4 | 132.0 | 104.9 | 152.9 | 127.8 |
| فائض/عجز الموازنة | 1,186- | 937- | 170- | 18- | 495.8 - |
| اجمالي الدين العام | 3,649.3 | 3,848.0 | 3,542.7 | 3,782 | 4,204.3 |
| إجمالي الموجودات | 18,839.8 | 21,673.0 | 21,406.9 | 21,734.5 | 23,165.1 |
| إجمالي الودائع | 14,605.0 | 15,947.0 | 16,486.2 | 17,009.0 | 18,218.0 |
| التسهيلات الإئتمانية منها: | 10,444.4 | 10,747.2 | 11,045.0 | 11,602.9 | 11,300.2 |
| للقطاع الخاص | 8,122.0 | 8,280.3 | 8,851.4 | 9,551.8 | 9,086.7 |

* بيانات أولية.

جميع الإحصاءات الواردة في هذا التقرير والأشكال البيانية استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية.






صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

